

المَغْنَمُ

لَمَوْفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ
الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
٥٤١-٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد الفتاح محمد راحلو

الدكتور

عبد بن عبد المحسن التركي

المجلد الثالث عشر

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض



المغنى

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م

مصححة ، منقحة



دَارُعَالَمِ الْكُتُبِ
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى : مؤسسة التحلية ، د : ٤٦٥١٦٨٩ / ٤٦٣١٧٢٢
ص : ب . ٦٤٦٠ - الرياض ١١٤٤٢ - تليفاكس : ٤٦٣١٣٣٦
المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجهاد

روى أبو هريرة ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « ائْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي ، وَإِيمَانٌ بِي ، وَتَصَدِيقٌ بِرَسُولِي ، فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أُذْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ أُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ ، تَابِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . ولمسلم ^(٢) : « مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ » . وعن أنس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَعْدُوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » . رواه البخاري ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الجهاد من الإيمان ، من كتاب الإيمان . صحيح البخاري ١٥/١ ، ١٦ ، ومسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٥/٣ ، ١٤٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٥/٦ . والإمام أحمد في : المسند ٢٣١/٢ ، ٣٨٤ ، ٤٩٤ .

(٢) في : باب فضل الشهادة في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٨/٣ . كما أخرجه البخاري ، في : باب أفضل الناس مؤمن يجاهد ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ١٨/٤ ، ١٩ . والنسائي ، في : باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله ، وباب مثل المجاهد في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٥/٦ ، ١٦ ، ١٧ . وابن ماجه ، في : باب فضل المجاهد في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٠/٢ ، ٩٢١ . والإمام مالك ، في : باب الترغيب في الجهاد ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٣/٢ . (٣) في : باب الغدوة والروحة ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢٠/٤ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٩/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٥٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢١/٢ . والإمام أحمد في : المسند ١٣٢/٣ ، ١٤١ ، ١٥٣ .

١٦١٩ - مسألة : قال : (والجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ، إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ ، سَقَطَ عَنْ الْبَاقِينَ)

معنى فرض الكيفية ، الذى إن لم يُقَمَّ به مَنْ يَكْفِي ، أُنِمْ النَّاسُ كُلُّهُمْ ، وإن قامَ به مَنْ يَكْفِي ، سَقَطَ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ . فالخَطَابُ فى ابْتِدَائِهِ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ ، كَفَرَضِ الْأَعْيَانِ ، ثم يَخْتَلِفَانِ فى أَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ يَسْقُطُ بِفِعْلِ بَعْضِ النَّاسِ لَهُ ، وَفَرَضُ الْأَعْيَانِ لَا يَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ بِفِعْلِ غَيْرِهِ . والجِهَادُ مِنْ فُرُوضِ ^(١) الْكِفَايَاتِ ، فى قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِّى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ ^(٢) الْأَعْيَانِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ أَتَفِرُّوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجِهْدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فى سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . (ثم قال ^(٤) : ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يَعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٥) . وقوله سبحانه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ ^(٦) . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَحْدِثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النَّفَاقِ » . ^(٧) (رواه أبو داود ^(٨) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فى سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٩) . وهذا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ

(١-١) سقط من : م ، ١ .

(٢) سورة التوبة ٤١ .

(٣-٣) كذا فى النسخ . والآية التالية سابقة .

(٤) سورة التوبة ٣٩ .

(٥) سورة البقرة ٢١٦ .

(٦-٦) سقط من : م ، ١ .

وأُخرجهُ أَبُو داود ، فى : باب كراهية ترك الغزو ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٠/٢ .

كما أُخرجهُ مسلم ، فى : باب ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥١٧/٣ . والنسائى ، فى : باب التشديد فى ترك الجهاد ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٨٠ ، ٧/٦ . والإمام أحمد ،

فى : المسند ٣٧٤/٢ .

(٧) سورة النساء ١٥ .

القاعدين غير آثمين مع جهاد غيرهم ، وقال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا ﴾ ^(٨) ولأن رسول الله ﷺ كان يبعث السرايا ، ويُقيم هو وسائر أصحابه . فأمّا الآية / التي اختجوا بها ، فقد قال ابن عباس : نسحها قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ﴾ . رواه الأثرم وأبو داود ^(٩) . ويحتمل أنه أراد حين استنفرهم النبي ﷺ إلى غزوة تبوك ، وكانت إيجابتهم إلى ذلك واجبة عليهم ، ولذلك هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه الذين خلفوا ، حتى ^(١٠) تاب الله عليهم بعد ذلك ^(١١) ، وكذلك يجب على من استنفره الإمام ؛ لقول النبي ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٢) . ومعنى الكفائية في الجهاد أن ينهض للجهاد

(٨) سورة التوبة ١٢٢ . ولم يرد في الأصل : ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا ﴾ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في نسخ نفي العامة بالخاصة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٠/٢ .

(١٠) في ١ ، م زيادة : « إذا » .

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب حديث كعب بن مالك ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب : لقد تاب الله على النبي ... ، وباب : ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... ﴾ في تفسير سورة براءة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب إذا أهدى ماله وجه التوبة والنذر ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ٣/٦ - ٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٧٥/٨ . ومسلم ، في : باب حديث توبة كعب بن مالك ، من كتاب التوبة . صحيح مسلم ٤/٢١٢٠ - ٢١٢٩ . والنسائي ، في : باب الرخصة في الجلوس فيه والخروج منه بغير صلاة ، من كتاب المساحد . المجتبى ٢/٤٢ ، ٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٤٥٦ . وعبد الرزاق ، في : باب حديث الثلاثة الذين خلفوا ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥/٣٩٧ - ٤٠٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما حفظ أبو بكر في غزوة تبوك ، من كتاب المغازي . المصنف ١٤/٥٤٥ - ٥٤٥ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا يحل القتال بمكة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب فضل الجهاد ، وباب وجوب النفي ... ، وباب لا هجرة بعد الفتح ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٣/١٨ ، ٤٨ ، ٢٨ ، ٩٢ ، ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة وصيداتها وخلاها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب المباينة بعد فتح مكة على الإسلام .. ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٢/٩٨٦ ، ١٤٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الهجرة ، هل انقطعت ؟ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الهجرة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذي ٧/٨٨ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧/١٣١ . وابن ماجه ، في : باب الخروج في النفي ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٢٦ . والدارمي ، في : باب لا هجرة بعد الفتح ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٢٦ ، ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٥٥ ، ٤٠١/٣ ، ٤٦٦/٦ .

قَوْمٌ يَكْفُونَ فِي قِتَالِهِمْ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا جُنْدًا لَهُمْ ذَوَائِنُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، أَوْ يَكُونُوا قَدْ أَعْدُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ تَبَرُّعًا بَحِثْ إِذَا قَصَدَهُمُ الْعَدُوُّ حَصَلَتْ الْمَنَّةُ بِهِمْ ، وَيَكُونُ فِي الثُّغُورِ مَنْ يَدْفَعُ الْعَدُوَّ عَنْهَا ، وَيَبْعَثُ فِي كُلِّ سَنَةٍ جَيْشٌ يُغَيِّرُونَ عَلَى الْعَدُوِّ فِي بِلَادِهِمْ .

فصل : وَيَتَعَيَّنُ الْجِهَادُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ أَحَدُهَا ، إِذَا انْتَقَى الرَّحْفَانِ ، وَتَقَابَلَ الصُّفَّانِ ؛ حَرَّمَ عَلَى مَنْ حَضَرَ الْأَنْصِرَافُ ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْمَقَامُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ۖ ﴾ ^(١٣) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ۖ ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ۚ وَمَنْ يُولُوهُمْ يُؤْمِدْ ذُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ۖ ﴾ ^(١٤) . الثَّانِي ، إِذَا نَزَلَ الْكُفَّارُ بِبَلَدٍ ، تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهِ قِتَالُهُمْ وَدَفْعُهُمْ . الثَّالِثُ ، إِذَا اسْتَنْفَرَ ^(١٥) الْإِمَامُ قَوْمًا لِرَمَهُمُ النَّفِيرُ مَعَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ۖ ﴾ ^(١٦) . الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْجِهَادِ سَبْعَةُ شُرُوطَ ؛ الْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالذِّكُورِيَّةُ ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الضَّرَرِ ، وَوُجُودُ النَّفَقَةِ . فَأَمَّا الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ ، فَهِيَ شُرُوطُ لَوْجُوبِ سَائِرِ الْفُرُوعِ ، وَلِأَنَّ الْكَافِرَ غَيْرَ مَأْمُونٍ فِي الْجِهَادِ ، وَالْمَجْنُونُ لَا يَتَأَثَّرُ مِنْهُ الْجِهَادُ ، وَالصَّبِيُّ ضَعِيفُ الْبَنِيَّةِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، فَلَمْ يُجْزِنِي فِي الْمُقَاتَلَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٧) . وَأَمَّا الْحُرِّيَّةُ فَتُشْتَرَطُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَايِعُ الْحُرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ

٢/١٠ ظ

(١٣) سورة الأنفال ٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ۖ ﴾ .

(١٤) سورة الأنفال ١٥ ، ١٦ .

(١٥) في م : هـ استقر .

(١٦) سورة التوبة ٣٨ .

(١٧) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الخندق ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٣٧/٥ . ومسلم ، في :

باب بيان سن البلوغ ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٠/٣ .

والجهاد ، ويبايع العبد على الإسلام دون الجهاد^(١٨) . ولأن الجهاد عبادة تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ ، فلم تَجِبْ على العبد ، كالحج . وأما الذَّكُورِيَّةُ فَتَشْتَرِطُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قالت : يا رسول الله ، هل على النِّسَاءِ جِهَادٌ ؟ فقال : « جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ ؛ الْحَجُّ ، وَالْعُمْرَةُ »^(١٩) . ولأنها ليست من أهل القتال ؛ لِضَعْفِهَا وَخَوَرِهَا ، ولذلك لَا يُسْهِمُ لها . وَلَا يَجِبُ على خُنْتَى مُشْكِلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَكَرًا ، فَلَا يَجِبُ مع الشَّكِّ فِي شَرْطِهِ . وَأما السَّلَامَةُ مِنَ الضَّرَرِ ، فمعناه السَّلَامَةُ مِنَ الْعَمَى ، والعَرَجُ والمرضى ، وهو شرط ؛ لقول الله تعالى : ﴿ كَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾^(٢٠) . ولأن هذه الأعذار تُنْتَعَى مِنَ الْجِهَادِ ؛ فَأما الْعَمَى فمعروفه ، وأما الْعَرَجُ ، فالمانع منه هو الفاجش الذى يمنع المشى الجَيِّدَ وَالرُّكُوبَ ، كالزَّمَانَةُ ونحوها ، وأما الْيَسِيرُ الذى يَتِمَكَّنُ معه من الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّرُ عليه شِدَّةُ الْعَدُوِّ ، فلا يَمْنَعُ وَجُوبَ الجهاد ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ^(٢١) منه ؛ فَشَاةُ الْأَعْوَرِ . وكذلك المرضُ المانعُ هو الشَّدِيدُ ، فأما الْيَسِيرُ منه الذى لا يَمْنَعُ إِمْكَانَ الجهادِ ، / كَوَجَعِ الضَّرْسِ وَالصُّدَاعِ الْخَفِيفِ ، فلا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّرُ معه الجهاد ، فهو كَالْعَوْرِ . وأما وجودُ الثَّفَقَةِ ، فيُشْتَرِطُ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ كَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٢٢) . ولأنَّ الْجِهَادَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِالَّةِ ، فَيُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عليها . فإن كان الجهادُ على مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فيها الصَّلَاةُ ،

٣/١٠

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغلام يصيب الحد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٥٥٣/٢ . وابن ماجه ، في : باب من لا يجب عليه الحد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٠/٢ .
(١٨) ذكر ابن حجر ، في تلخيص الحبير ٩١/٤ ، ٩٢ أن النسائي أخرجه . وانظر : تحفة الأشراف ٢٣٧/٢ .
(١٩) أخرج نحوه البخارى ، في : باب حج النساء ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب جهاد النساء ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢٤/٣ ، ٣٩/٤ . وابن ماجه ، في : باب الحج جهاد النساء ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٨/٢ . والإمام أحمد في : المسند ٧٥/٦ ، ٧٩ ، ١٦٦ .
(٢٠) سورة النور ٦١ .
(٢١) في ١ ، م : « يمكن » .
(٢٢) سورة التوبة ٩١ .

اشْتَرِطَ أَنْ يَكُونَ وَاجِدًا لِلرَّادِّ ، وَتَفَقَّ عَائِلَتِهِ فِي مُدَّةِ غَيْبَتِهِ ، وَسَلَّاحٌ يُقَاتِلُ بِهِ ، وَلَا تُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ ؛ لِأَنَّهُ سَفَرٌ قَرِيبٌ . وَإِنْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ تُقْصِرُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، اُعْتَبِرَ مَعَ ذَلِكَ الرَّاحِلَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الْكُذْمِ حَرْثًا أَلَا يَجِدُوا مَا يَنْفِقُونَ ﴾ (٢٣) .

فصل : وَأَقْلَ مَا يُفْعَلُ مَرَّةً فِي كُلِّ عَامٍ ؛ لِأَنَّ الْجِزْيَةَ تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ ، وَهِيَ بَدَلٌ عَنِ النَّصْرَةِ ، فَكَذَلِكَ مُبَدِّلُهَا وَهُوَ الْجِهَادُ ، فَيَجِبُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ فِي عَدِيدٍ أَوْ عُذَّةٌ ، أَوْ يَكُونَ (٢٤) مُنْتَظَرًا لِمَكْدٍ (٢٥) يَسْتَعِينُ بِهِ ، أَوْ يَكُونَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِمْ فِيهَا مَانِعًا أَوْ لَيْسَ فِيهَا عِلْفٌ أَوْ مَاءٌ ، أَوْ يَعْلَمُ مِنْ عَدُوِّهِ حُسْنَ الرَّأْيِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَيُطْمَعُ فِي إِسْلَامِهِمْ إِنْ أُخِّرَ قِتَالُهُمْ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَرَى الْمَصْلَحَةَ مَعَهُ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ ، فَيَجُوزُ تَرْكُهُ بِهَذِهِ (٢٥) وَبِغَيْرِ هَذِهِ (٢٦) فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَالَحَ قُرَيْشًا عَشْرَ سِنِينَ ، وَأَخَّرَ قِتَالَهُمْ حَتَّى تَقْضُوا عَهْدَهُ (٢٦) ، وَأَخَّرَ قِتَالَ قِبَائِلَ مِنَ الْعَرَبِ بِغَيْرِ هَذِهِ . وَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْقِتَالِ فِي عَامٍ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، وَجِبَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَوَجِبَ مِنْهُ مَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ .

١٦٢٠ - مسألة ؛ قال : (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ)

رَوَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ، / قَالَ الْأَثَرِيُّ : قَالَ أَحْمَدُ : لَا نَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنَ السَّبِيلِ . وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَذَكَرَ لَهُ أَمْرُ الْعَزْوِ (١) ؟ فَجَعَلَ يَبْكِي ، وَيَقُولُ : مَا مِنْ أَعْمَالٍ الْبِرِّ أَفْضَلُ مِنْهُ . وَقَالَ عَنْهُ غَيْرُهُ :

(٢٣) سورة التوبة ٩٢ .

(٢٤-٢٥) في ١ ، م : « ينتظر المدد » .

(٢٥-٢٥) سقط من : الأصل ، م .

(٢٦) انظر ما ذكره الواقدي ، في المغازي ٦١١/٢ ، ٧٨٠ .

(١) في م : « العدو » .

ليس يَغْدُلُ لقاءَ العَدُوِّ شَيْءٌ . ومباشرةُ القتالِ بنفسِه أفضلُ الأعمالِ ، والذين يُقاتلونَ العَدُوَّ ، هم الذين يَدْفَعُونَ عن الإسلامِ وعن حَرَمِهِمْ ، فَأَيُّ عَمَلٍ أَفْضَلُ منه ! الناسُ آمَنُونَ وهم خائفُونَ ، قد بَذَلُوا مَهَجَ أَنْفُسِهِمْ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، قال : سألتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قال : « الصَّلَاةُ لِمَوَاقِيتِهَا » . قُلْتُ : ثم أَيُّ ؟ قال : « ثُمَّ بَرُّ الوَالِدَيْنِ » . قُلْتُ : ثم أَيُّ ؟ قال : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . قال التِّرْمِذِيُّ (٢) : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ أَوْ أَيُّ الأَعْمَالِ خَيْرٌ ؟ قال : « إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » . قِيلَ : ثم أَيُّ شَيْءٍ ؟ قال : « الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ » . قِيلَ : ثم أَيُّ شَيْءٍ ؟ (٣) قال : « حَجٌّ مَبْرُورٌ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤) . وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قال : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : « مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ » (٥) فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦) . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ ؟ رَجُلٌ مُمَسِّكٌ بَعَنَانٍ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . قال

(٢) في : باب ما جاء في بر الوالدين ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ٩٤/٨ ، ٩٥ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب فضل الصلاة لوقتها ، من كتاب مواقيت الصلاة ، وفي : باب فضل الجهاد والسير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ﴾ ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٤٠/١ ، ١٧/٤ ، ١/٨ . ومسلم ، في : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٨٩/١ ، ٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، ٣٦٨/٥ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في : باب ما جاء أى الأعمال أفضل ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٥٩/٧ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب فضل الحج المبرور ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٦٤/٢ ، والنسائى ، في : باب ما يعدل الجهاد في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٧/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٧/٢ .

(٥) في ١ : « يجاهد » .

(٦) أخرجه البخارى ، في : باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ١٨/٤ . ومسلم ، في : باب فضل الجهاد والرباط ، من كتاب الإشارة . صحيح مسلم ١٥٠٣/٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب العزلة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣١٦/٢ ، ١٣١٧ .

الترمذي^(٧) : هذا حديث حسن . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنْ عَمَلٍ أَفْضَلَ مِنْ جِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ حَاجَةٍ مَبْرُورَةٍ ، لَا رَفْتَ فِيهَا وَلَا مُسَوِّقَ وَلَا جِدَالَ » . وَلِأَنَّ الْجِهَادَ بَذَلُ الْمُتَهَجَّةِ وَالْمَالِ ، وَنَفْعُهُ يُعْمُ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ ، قَرِيبَهُمْ وَضَعِيفَهُمْ ، ذَكَرَهُمْ وَأَنْقَاَهُمْ ، وَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ فِي نَفْعِهِ وَخَطَرِهِ ، فَلَا يُسَاوِيهِ فِي فَضْلِهِ وَأَجْرِهِ .

١٠٤ / ١٦٢١ - مسألة ؛ قال : (وَغَزَوُ الْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ غَزَوِ الْبَرِّ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْغَزْوَ فِي الْبَحْرِ مَشْرُوعٌ ، وَفَضْلُهُ كَثِيرٌ . قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ فَقُلْتُ : مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرِضُوا عَلَيَّ ، غَزَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرْكَبُونَ نَجَبَ^(٨) هَذَا الْبَحْرِ ، مُلُوكًا^(٩) عَلَى الْأَسِيرَةِ ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠) . قَالَ ابْنُ

(٧) في : باب ما جاء أي الناس خير ، من أبواب فضائل الجهاد . ٦٠ . ١٠٥٥/٧ الأحوذى .
كما أخرجه النسائي ، في : باب من يسأل بالله عز وجل ولا يعطى به . ر . كتاب الزكاة . المجتبى ٦٢/٥ . والدارمي ،
في : باب أفضل الناس رجل ممسك برأس فرسه في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠١/٢ ، ٢٠٢ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/١ ، ٣١١ .
(٨) نَجَبُ الْبَحْرِ : وسطه ومعظمه .
(٩) في ١ : « ملوك » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الدعاء بالجهاد والشهادة ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب من زار قوما فقال
عندهم ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب الرؤيا بالنهار ، من كتاب التعبير . صحيح البخاري ١٩/٤ ، ٧٨/٨ ،
٤٣/٩ ، ٤٤ . ومسلم ، في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥١٨/٣ ،
١٥١٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦/٢ . والترمذي ، في :
باب ما جاء في غزو البحر ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٤٦/٧ ، ١٤٧ . والنسائي ، في : باب
فضل الجهاد في البحر ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٣٤/٦ ، ٣٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل غزو البحر ، من
كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٧/٢ . والدارمي ، في : باب فضل غزاة البحر ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي
٤٦٤/٢ .

عبد البرّ : أمّ حرام بنت ملحان أُنحِتْ أمّ سُلَيْمٍ نَحَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من الرضاعة ، أَرْضَعَتْهُ أُنحِتْ لهما ثَلَاثَةٌ . ولم تَر هذا عن أحد سِوَاهُ ، وأُظِنُّهُ إِنَّمَا قَالَ هَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ فِي بَيْتِهَا ، وَيَنْظُرُ إِلَى شَعْرِهَا ، وَلَعَلَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْحِجَابِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أُمِّ حَرَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْمَائِدُ ^(٥) فِي الْبَحْرِ ، الَّذِي يُصِيبُهُ الْقَيْءُ ، لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ ، وَالْعَرِيقُ ^(٦) لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ » . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ ^(٧) ، قَالَ ^(٨) : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « شَهِيدُ الْبَحْرِ مِثْلُ شَهِيدِ الْبَرِّ ، وَالْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ ، كَالْمُتَشَحِّطِ ^(٩) فِي دِمِهِ فِي الْبَرِّ ، وَمَا بَيْنَ الْمَوْجَتَيْنِ ، كَقَاطِعِ الدُّنْيَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، وَإِنَّ اللَّهَ وَكُلَّ مَلَكٍ الْمَوْتُ بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ ، إِلَّا شَهِيدَ الْبَحْرِ ، فَإِنَّهُ يَتَوَلَّى قَبْضَ أَرْوَاحِهِمْ ، وَيَغْفِرُ لِشَهِيدِ الْبَرِّ الذُّنُوبَ كُلَّهَا إِلَّا الدِّينَ ، وَيَغْفِرُ لِشَهِيدِ الْبَحْرِ الذُّنُوبَ وَالدِّينَ » ^(١٠) . وَلَئِنَّ الْبَحْرَ أَعْظَمُ خَطَرًا وَمَشَقَّةً ، فَإِنَّهُ بَيْنَ خَطَرِ ^(١١) الْعَدُوِّ وَخَطَرِ الْعَرِيقِ ، وَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْفِرَارِ إِلَّا مَعَ أَصْحَابِهِ ، فَكَانَ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ .

فصل : وُقَاتِلْ أَهْلَ الْكِتَابِ أَفْضَلُ مِنْ قِتَالِ غَيْرِهِمْ . وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَأْتِي مِنْ مَرَوْ ^(١٢) لَعَزُؤَ الرُّومِ . فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ . فَقَالَ : إِنَّ هَؤُلَاءِ يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينٍ ، وَقَدَّرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَأُمِّ خَلَادٍ : « إِنَّ ابْنَكَ ^(١٣) لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ » . قَالَتْ : وَلِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « لِأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلَ الْكِتَابِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٤) .

(٤) في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧/٢ .

(٥) المائد : الذي يأخذه دوار البحر .

(٦) في ١ ، م : « والعريق » .

(٧) في : باب فضل غزو البحر ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٨/٢ .

(٨) أي أبو أمامة .

(٩) تشحط بالدم : تضرّج به واضطرب فيه .

(١٠) في ١ : « والديون » .

(١١) سقط من م .

(١٢) مرو : هي مرو الشاهجان ، أشهر مدن خراسان ، بينها وبين نيسابور سبعون فرسخا . معجم البلدان ٥٠٧/٤ .

(١٣) في ١ : « أباك » .

(١٤) في : باب فضل قتال الروم على غيرهم من الأمم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥/٢ .

١٠/٤ - مسألة : قال : (وَيُغْزَى^(١) مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ)

يعنى مع كل إمام . قال أبو عبد الله وسئل ، عن الرجل يقول : أنا لا أغزو وبأخذه ولّد العباس ، إنما يُوقَرُ الفُيُءُ عليهم ! فقال : سبحان الله ، هؤلاء قَوْمٌ سَوِيٌّ ، هؤلاء القَعْدَةُ ، مُثَبِّطُونَ^(٢) جُهَالٌ ، فيقال : أَرَأَيْتُمْ لو أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُم قَعَدُوا كما قَعَدْتُمْ ، مَنْ كَانَ يَغْزُو ؟ أليس كان قد ذهب الإسلام ؟ ما كانت تصنع الروم ؟ وقد روى أبو داود^(٣) ، بإسناده عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ » . وإسناده^(٤) عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنَ أَصْلِ الْإِيمَانِ ؛ الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . لَا تُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، وَالْجِهَادُ مَا ضَرَّ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدِّجَالُ ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ^(٥) » . ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يُضَيِّقُ إلى قطع الجهاد ، وظهور الكُفَّارِ على المسلمين واستئصالهم ، وظهور كلمة الكُفْرِ^(٦) ، وفيه فساد عظيم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾^(٧) .

فصل : قال أحمد : لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَخْرُجَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ الْقَائِدِ إِذَا عُرِفَ بِالْهَزِيمَةِ ، وَتَضْيِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّمَا يَغْزُو مَعَ مَنْ لَهُ شَفَقَةٌ وَحَيَظَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِدُ يُعْرِفُ بِشَرِّبِ الْحَمْرِ ، وَالْعُلُولِ ، يُغْزَى مَعَهُ ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ ، وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ »^(٨) .

(١) في ١ : « يغزو » .

(٢) في الأصل ، ١ : « مثبطون » .

(٣) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٧/٢ ، ١٨ .

(٤) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٧/٢ .

(٥) في الأصل ، انهاده : « رواه أبو داود » . وتقدم في قوله : « وإسناده » .

(٦) في ١ : « الكفار » .

(٧) سورة البقرة ٢٥١ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب غزوة خيبر ، من

فصل : ولا يَسْتَصْحِبُ الأَمِيرُ معه مُحَذَّلًا ، وهو الذى يُثْبِطُ النَّاسَ عن العَزْوِ ، وَيَزْهَدُهُمْ فى الخروجِ إليه والقتالِ والجهادِ ، مثل أن يقولَ : الحَرُّ أو البرْدُ شديداً ، والمَشَقَّةُ شديدةٌ ، ولا تُؤْمِنُ هزيمةُ هذا الجَيْشِ . وأشباهَ هذا ، ولا مُرْجَفًا ، وهو الذى يقولُ : هَلَكْتُ سَرِيَّةُ المسلمين ، ومالَهُمْ مَدَدٌ ، ولا طاقَةٌ لَهُم بالكُفَّارِ ، والكُفَّارُ لَهُم قُوَّةٌ ، ومَدَدٌ ، وصَبْرٌ ، ولا يَثْبُتُ لَهُم أَحَدٌ . ونحوَ هذا ، ولا مَنْ يُعِينُ على المسلمين / بالتَجَسُّسِ للكُفَّارِ ، وإِطْلَاعِهِمْ على عَوْرَاتِ المسلمين ، ومُكَاتَبَتِهِمْ بأخبارِهِمْ ، ودَلالَتِهِمْ على عَوْرَاتِهِمْ ، أو إِيوَاءِ جَواسِيْسِهِمْ . ولا مَنْ يُوقِعُ العداوَةَ بينَ المسلمين ، وَيَسْعَى بالفسادِ ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْتِغَاءَهُمْ قَبْضَتُهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ۚ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ۚ ﴾ (١) . ولأنَّ هؤلاءَ مَضَرَّةٌ على المسلمين ، قِيلَ لَهُمْ مَنَعُهُمْ . وإنْ خَرَجَ معه أَحَدٌ هؤلاءِ ، لم يُسَنِّهِمْ لَهُ ولم يُرَضَّخْهُ وإنْ أَظْهَرَ عَوْنَ المسلمين ؛ لأنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَظْهَرُهُ نِفَاقًا ، وقد ظَهَرَ دَلِيلُهُ ، فيكونُ مُجَرَّدَ مَضَرَّةٍ (١) ، فلا يَسْتَحِقُّ مِمَّا غَنِمُوا شَيْئًا . وإنْ كانَ الأَمِيرُ أَحَدَهُ هؤلاءِ ، لم يُسْتَحَبَّ الخُرُوجُ معه ؛ لأنَّهُ إِذَا مَنَعَ خُرُوجَهُ تَبَعًا ، فَمَتَّبِعًا أَوَّلَى ، ولأنَّهُ لا يُؤْمِنُ المَضَرَّةُ على مَنْ صَحِبَهُ .

١٦٢٣ - مسألة : قال : (وَيُقَاتِلُ كُلُّ قَوْمٍ مَن يَلِيهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ)

الأَصْلُ فى هذا قولُ الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ۚ ﴾ (١) . ولأنَّ الأَقْرَبَ أَكْثَرَ ضَرَرًا ، وفى قتالِهِ دَفْعُ ضَرَرِهِ عن المُقَابِلِ لَهُ ، وَعَمَلُ

= كتاب المغازى ، وفى : باب العمل بالخواتيم ، من كتاب القدر . صحيح البخارى ٤/ ٨٨ ، ١٦٩/٥ ، ١٥٥/٨ . ومسلم : فى : باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/ ١٠٥ ، ١٠٦ . والدارى : فى : باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢/ ٢٤١ . وإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٣٠٩ . (٩) سورة التوبة ٤٦ ، ٤٧ . (١٠) فى م : ٥ : ضرر . (١) سورة التوبة ١٢٣ .

وراءه ، والاشتغال بالبعيد عنه يُمكنه من انتهاز الفرصة في المسلمين ؛ لاشتغالهم عنه .
 قيل لأحمد : يحكون عن ابن المبارك أنه قيل له : تركت قتال العدو عندك ، وجئت إلى
 ههنا ؟ قال : هؤلاء أهل كتاب^(١) . فقال أبو عبد الله : سبحان الله ، ما أذرى ما هذا
 القول ! يترك العدو عنده ، ويحيى إلى ههنا ، أفيكون هذا ! أو يستقيم هذا ! وقد قال
 الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ لو أن أهل خراسان كلهم عملوا على
 هذا ، لم يُجاهد الترك أحد . وهذا والله أعلم إنما فعله ابن المبارك لكونه مُتبرعاً
 بالجهاد ، والكفاية حاصلة بغيره من أهل الديوان وأجناد^(٢) المسلمين ، والمُتبرع له ترك
 الجهاد بالكلية ، فكان له أن يُجاهد حيث شاء ، ومع من شاء . إذا ثبت هذا ، فإن كان
 له عذر في البداية بالابتعاد ؛ لكونه أخوف ، أو لمصلحة في البداية به لقربه وإمكان
 الفرصة منه ، أو لكون / الأقرب مُهادئاً ، أو يمنع من قتاله مانع ، فلا بأس بالبداية
 بالابتعاد ، لكونه موضح حاجة .

٥/١ ظ

فصل : وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه^(٤) من
 ذلك . ويتبعى أن يتدبى ترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من إزارهم من المشركين ،
 ويأمر بعمل حصونهم ، وحفر خنادقهم ، وجميع مصالحهم ، ويؤمر في كل ناحية
 أميراً ، يُقلده أمر الحروب ، وتدبير الجهاد ، ويكون ممن له رأى وعقل ونجدة وبصر
 بالحرب ومكايده العدو ، ويكون فيه أمانة ورفق ونصح للمسلمين ؛ وإنما يبدأ بذلك ،
 لأنه لا يأمن عليها من المشركين . ويُغزو^(٥) كل قوم من يلبهم ، إلا أن يكون في بعض
 الجهات من لا يقى به من يلبه ، فينقل إليهم قوماً من آخرين . ويتقدم إلى من يؤمره أن لا
 يعمل المسلمين على مهلكة ، ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف أن^(٦) يقتلوا

(٢) في م : : الكتاب .

(٣) في ا : : أو أجناد .

(٤) في ا : : يرى .

(٥) في ا : : ويغزى ، ولعلها من : أغزى . أى جعله يغزو .

(٦) سقط من : م .

تَحْتَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، فَقَدْ أَسَاءَ ، وَیَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَیْسَ عَلَیْهِ عَقْلٌ وَلَا كَفَّارَةٌ إِذَا أُصِيبَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِطَاعَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ وَمَعْرِفَتِهِ . فَإِنْ عَدِمَ الْإِمَامُ ، لَمْ يُؤَخَّرِ الْجِهَادُ ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ تَقُوتُ بِتَأْخِيرِهِ . وَإِنْ حَصَلَتْ غَنِيمَةٌ ، قَسَمَهَا أَهْلُهَا عَلَى مُوجِبِ الشَّرْعِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُؤَخَّرُ قِسْمَةُ الْإِمَامِ حَتَّى يَظْهَرَ إِمَامٌ أَحْتِيَاظًا لِلْفُرُوجِ . فَإِنْ بَعَثَ الْإِمَامُ جَيْشًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا ، فَقُتِلَ أَوْ مَاتَ ، فَلِلْجَيْشِ أَنْ يُؤَمِّرُوا^(٧) وَاحِدًا مِنْهُمْ^(٨) ، كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَيْشِ مُؤَتَّةَ ، لَمَّا قُتِلَ أَمْرَاؤُهُمُ الَّذِينَ أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، أَمَرُوا عَلَيْهِمْ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَرَضِيَ أَمْرَهُمْ ، وَصَوَّبَ رَأْيَهُمْ ، وَسَمَّى خَالِدًا يَوْمئِذٍ : « سَيْفَ اللَّهِ »^(٩) .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ عُمَرُ : وَقُرُوا الْأُظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ؛ فَإِنَّهُ سِلَاحٌ^(١٠) . قَالَ أَحْمَدُ : يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحِلَّ الْحَيْلَ أَوْ الشَّيْءَ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أُظْفَارٌ لَمْ يَسْتَطِيعَ . وَقَالَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نُحْفِيَ الْأُظْفَارَ فِي الْجِهَادِ ، فَإِنَّ الْقُوَّةَ فِي^(١١) الْأُظْفَارِ .

فصل : / قَالَ أَحْمَدُ : يُشَبِّعُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ ، وَلَا يَتَلَقَّوْهُ ، شَبَّعَ عَلِيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ ، وَلَمْ يَتَلَقَّهُ^(١٢) . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ

(٧-٧) في ١ ، م : « أَحَدُهُمْ » .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ مُؤَتَّةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٤/٥ ، ١٨٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ لَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٢٣٤/١٣ . وَالإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨/١ ، ٢٠٤ ، ٩٠/٤ ، ٩٩/٥ ، ٣٠١ .

(٩) أَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ السِّلَاحِ وَإِعْدَادِهِ لِلْجِهَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةِ ١٦٥/٢ .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(١١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ تَشْبِيحِ الْغَازِي وَتَوْدِيعِهِ ، مِنْ كِتَابِ السَّرِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٣/٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي تَشْبِيحِ الْغَزَاةِ وَتَلْقِيهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ .

شَيْعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُوَيْبٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الشَّامِ ، وَيَزِيدُ رَاكِبٌ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْشِي ، فَقَالَ لَهُ يَزِيدُ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، إِمَّا أَنْ تُرَكِّبَ ، وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ أَنَا فَأَمْشِيَ مَعَكَ . قَالَ : لَا أُرَكِّبُ وَلَا تُنْزِلُ ، إِنِّي أَحْتَسِبُ خَطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١١) . وَشَيْعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أبا الْحَارِثِ الصَّائِعَ وَتَعْلَاهُ فِي يَدَيْهِ ، وَذَهَبَ إِلَى فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ ، أَرَادَ أَنْ تُعَبِّرَ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَقَالَ : عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْحُتَمِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » ^(١٢) . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ لِلْحُتَمِيِّ صُحْبَةٌ ، وَهُوَ قَدِيمٌ .

١٦٢٤ - مسألة ؛ قال : (وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا)

معنى الرِّبَاط : الإقامَةُ بالثَّغْرِ ، مُقَوِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ . وَالثَّغْرُ : كُلُّ مَكَانٍ يُخَفِّفُ أَهْلَهُ الْعُدُوَّ وَيُخَفِّفُهُمْ . وَأَصْلُ الرِّبَاطِ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَرْبُطُونَ خَيْوَلَهُمْ ، وَهَؤُلَاءِ يَرْبُطُونَ خَيْوَلَهُمْ ، كُلُّ يَوْمٍ لِصَاحِبِهِ ، فَسُمِّيَ الْمَقَامُ بِالْثَّغُورِ ^(١) رِبَاطًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْلٌ . وَفَضْلُهُ عَظِيمٌ ، وَأَجْرُهُ كَبِيرٌ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ يُعَدَّلُ الْجِهَادُ عِنْدِي وَالرِّبَاطُ شَيْءٌ ، وَالرِّبَاطُ دَفْعٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَعَنْ حَرِيمِهِمْ ، وَقُوَّةٌ لِأَهْلِ الثَّغْرِ وَلِأَهْلِ الْعَزْوِ ، فَالرِّبَاطُ عِنْدِي ^(٢) أَصْلُ الْجِهَادِ وَقَرْعُهُ ، وَالْجِهَادُ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْعَنَاءِ وَالتَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ . وَقَدْ رَوَى فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ أَحْبَابٌ مِنْهَا مَا رَوَى سَلْمَانٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « رِبَاطٌ ثَلَاثَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ ، فَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الْبَدَى كَانَ ^(٣) يَعْمَلُ ، وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، وَإِنْ الْفَتَانُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤) . وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كُلُّ مَيِّتٍ يُحْتَمُّ عَلَى عَمَلِهِ ، إِلَّا

(١٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب النبي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما يؤمر به الجيوش إذا خرجوا ، من كتاب الجهاد . السنن ١٤٨/٢ ، ١٤٩ . وعبد الرزاق ، في : باب عقر الشجر بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٩٩/٥ ، ٢٠٠ ، وابن أبي شيبة ، في : باب من بنى عن قتله في دار الحرب ، من كتاب الجهاد ٣٨٣/١٢ ، ٣٨٤ . والبيهقي ، في : باب من ترك قتل من لا قتال فيه ... من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٩/٩ - ٩١ .

(١٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٥ . عن مالك بن عبد الله الحنطمي .

(١) في ١ ، م : « بالثغر » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في : باب فضل الرِّبَاط في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الإشارة . صحيح مسلم ١٥٢٠/٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب فضل الرِّبَاط ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٣٣/٦ . وابن ماجه ، في : باب فضل الرِّبَاط في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٠/٥ ، ٤٤١ .

الرَّيْبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيُؤْمِنُ مِنْ فُتْنِ الْقَبْرِ » .
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٤) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ / حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ : إِنِّي كُنْتُ كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ ، كَرَاهِيَةً تَفَرُّقِكُمْ عَنِّي ، ثُمَّ بَدَأَ أَنْ أُحَدِّثَكُمْهُ ، لِيُخْتَارَ أَمْرُكُمْ لِنَفْسِهِ ،
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنْ
 الْعَنَازِلِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالأَثَرُ ، وَغَيْرُهُمَا ^(٥) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ؛ فَإِنَّ الرِّبَاطَ يَقُلُّ
 وَيَكْثُرُ ، فَكُلُّ مَدَّةٍ أَقَامَهَا نَبِيَّةُ الرِّبَاطِ ، فَهُوَ رِبَاطٌ قَلٌّ أَوْ كَثُرٌ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
 « رِبَاطُ يَوْمٍ » ، وَ « رِبَاطُ لَيْلَةٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَوْمٌ رِبَاطٌ ، وَلَيْلَةٌ رِبَاطٌ ، وَسَاعَةٌ رِبَاطٌ .
 وَقَالَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : مَنْ ^(٦) رَاطَبَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كُتِبَ ^(٧) لَهُ أَجْرُ الصَّائِمِ
 وَالْقَائِمِ ^(٨) ، وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ ^(٩) . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءِ
 الْخِرَاسَانِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ^(١١) : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُؤَافِقَ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ ؛ مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، أَوْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَنْ رَاطَبَ
 أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الرِّبَاطَ . وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء

في فضل من مات مرابطا ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٢٣/٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/٦ .

(٥) في م : « وغيرهم » . ولم نجد الحديث في سنن أبي داود ، وأخرجه الترمذي ، في : باب فضل المرابط ، من كتاب

فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٦٣/٧ . والنسائي ، في : باب فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . المجتبى

٣٣/٦ ، ٣٤ . وابن ماجه ، في : باب فضل الرباط في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٤/٢ .

والدارمي ، في : باب فضل من رباط يوما وليلة ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢١١/٢ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٦١/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ .

(٦) في م : « ومن » .

(٧) بعد هذا في إورد لفظ الجلالة .

(٨) في أ ، م : « القائم » .

(٩) أخرج السيوطي نحوه عن غير أبي هريرة . انظر : الجامع الكبير ٧٧٩/١ .

(١٠) في : باب ما جاء في فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . السنن ١٥٩/٢ .

كما أخرج بعضه عبد الرزاق ، في : باب الرباط ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٨١/٥ .

(١١) سقط من : م .

هُرَيْرَةَ ، وابنِ عمرَ . وقد ذكرنا خبرَ أبي هُرَيْرَةَ . وروى أبو الشَّيخ^(١٢) ، في « كتاب الثَّوَاب » ، بإسناده عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا »^(١٣) . وروى عن^(١٤) نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عمرَ بْنِ الخطابِ مِنَ الرِّبَاطِ ، فَقَالَ لَهُ : كَمْ رَابِطَتَ ؟ قَالَ : ثَلَاثِينَ يَوْمًا . قَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا رَجَعْتَ حَتَّى تُتِمَّهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا^(١٥) . وَإِنْ رَابِطَ أَكْثَرَ ، فَلَهُ أَجْرُهُ ، كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ .

فصل : وأفضلُ الرِّبَاطِ المُقَامُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْوَجُ ، وَمُقَامُهُ بِهِ أَتَفْعُ .
قال أحمد : أفضلُ الرِّبَاطِ أَشَدُّهُمْ كَلْبًا . وقيل لأبي عبد الله : فَأَيْنَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ يَنْزِلَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ ؟ قَالَ : كُلُّ مَدِينَةٍ مَعْقِلٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ دِمَشْقَ . وقال : أرضُ الشامِ أرضُ المَحْشَرِ ، ودِمَشْقُ مَوْضِعٌ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ النَّاسُ إِذَا غَلَبَتِ الرُّومُ . قيل لأبي عبد الله : فهذه الأحاديث التي جاءت : « إِنَّ اللَّهَ / تَكْفُلُ لِي بِالشَّامِ »^(١٦) . ونحو هذا ؟ قَالَ : مَا أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِيهِ . وقيل لَهُ : إِنَّ هَذَا فِي الثُّغُورِ . فَأَنْكَرَهُ ، وقال : أرضُ القُدْسِ أَيْنَ هِيَ ؟ « وَلَا تَزَالُ أَهْلُ الْعَرَبِ ظَاهِرِينَ » هم أَهْلُ الشَّامِ . ففسَّرَ أحمدُ القُرْبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالشَّامِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٧) ، وَإِنَّمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الشَّامَ يُسَمَّى مَغْرِبًا ، لِأَنَّهُ مَغْرِبٌ لِلْعِرَاقِ ، كَمَا يُسَمَّى الْعِرَاقُ مَشْرِقًا ، وَلِهَذَا قِيلَ : وَلَا أَهْلَ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ . وقد جاءَ فِي حَدِيثٍ مُصَرِّحًا بِهِ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ بِالشَّامِ » . وَفِي حَدِيثٍ^(١٨) ، عَنْ مَالِكٍ

و ٧/١٠

(١٢) أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصفهاني ، محدث ، مفسر ، ثقة ، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة . تاريخ التراث العربي ١/١ - ٤٠٤ - ٤٠٦ . ولم يذكر الدكتور سركين هذا الكتاب له .

(١٣) أخرجه الطبراني ، في الكبير ١٥٧/٨ .

(١٤) سقط من : ١ .

(١٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرباط ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥/٢٨٠ . عن يزيد بن أبي حبيب يقول : جاء رجل من الأنصار إلى عمر بن الخطاب .

(١٦) أخرجه إمام أحمد ، في : المسند ٣٣/٥ ، ٣٤ .

(١٧) في : باب قوله ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ... » ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ٣/١٥٢٥ .

(١٨) في : « الحديث » .

ابن يُحَايِرَ ، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، قال : « وَهُمْ بِالشَّامِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي « صَحِيحِهِ » ^(١٩) . وَفِي خَبَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ يَدْمِشُقُ ظَاهِرِينَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي « التَّارِخِ » ^(٢٠) . وَقَدْ رُوِيَ فِي الشَّامِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ الْأَزْدِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « سَتَجْنُدُونَ أَجْنَادًا ؛ جُنْدًا بِالشَّامِ ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ » فَقُلْتُ : خِرْلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « عَلَيْكَ بِالشَّامِ ، فَإِنَّهَا خَيْرُ اللَّهِ مِنْ أَرْضِهِ ، يَجْتَنِبُنِي إِلَيْهَا خَيْرُهُ مِنْ عِبَادِهِ ، فَمَنْ أَبِي ، فَلْيَلْحَقْ بِالْيَمَنِ ، وَيُسْقَ » ^(٢١) مِنْ غُدْرِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَكْفَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ ^(٢٢) ، وَكَانَ أَبُو إِدْرِيسَ ^(٢٣) إِذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ^(٢٤) قَالَ : وَمَنْ تَكْفَّلَ اللَّهُ بِهِ ، فَلَا ضَيْعَةَ عَلَيْهِ . وَرَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ؛ فَسَأَلْتُ : مَنْ بِهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ ؟ فَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّكِدِرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ^(٢٥) . فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا يُدَانُ بِهَذَا قَبْلَهُمْ . فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي ، وَقَالَ : مِنْ أَى إِخْوَانِنَا أَنْتَ ؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . قَالَ : مِنْ أَيِّهِمْ ؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ . قَالَ : حَدِّثْنِي أَى ، عَنْ جَدِّى ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ ثَلَاثُ مَعَارِلَ ؛ فَمَعْرِفَتُهُمْ فِي الْمَلْحَمَةِ الْكُبْرَى الَّتِي تَكُونُ بَعْمَقِ أَنْطَاكِيَّةِ » ^(٢٦) دِمَشْقَ ، وَمَعْرِفَتُهُمْ

(١٩) في : باب حديثي محمد بن المثنى ... ، من كتاب المناقب ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « لا يزال ... » ، من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة . صحيح البخارى ٢٥٢/٤ ، ١٢٥/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب قوله ﷺ : « لا تزال طائفة ... » ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٢٣/٣ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الشام ، من كتاب الفتن . عارضة الأحوذى ٤٥/٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٩/٥ ، ١٠١/٤ .

(٢٠) أخرجه البخارى ، في : باب حسان . التاريخ الكبير ٣٥/١/٢ .

(٢١) في م : « ويشق » وهو أمر بالسقي من الأحواض .

(٢٢) في : باب في سبكي الشام ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٠/٤ .

(٢٣) لعله : عائذ الله بن عبد الله بن عمرو الخولاني ، تابعى ، كان عالم الشام بعد أبي الدرداء ، توفي سنة ثمانين . تهذيب التهذيب ٨٥/٥ - ٨٧ .

(٢٤) في م : « الخبر » .

(٢٥) في م : « عنه » .

(٢٦) في النسخ : « أنا طاكية » . وأنطاكية من مدن الشام . انظر : معجم البلدان ٣٨٢/١ .

٧/١٠ من الدَّجَالِ بَيْتُ الْمَقْدِسِ ، / وَمَقْلُهُمْ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ طُورُ سَيْنَاءَ . رواه أبو نُعَيْمٍ ، في « الجَلِيَّةِ » (٢٧) ، وفي خبرٍ آخَرَ ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ قُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْفُوطَةِ ، إِلَى جَانِبِ مَدِينَةٍ يُقَالُ لَهَا : دِمَشْقُ ، مِنْ خَيْرِ مَدَائِنِ الشَّامِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨) . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، (٢٩) فِي « سُنَنِ » بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْصِنِي . قَالَ : « عَلَيْكَ بِجَبَلِ الْحَمْرِ (٣٠) » . قَالَ : وَمَا جَبَلُ الْحَمْرِ ؟ قَالَ : « أَرْضُ الْمُحْشَرِ » . وَبِإِسْنَادِهِ (٣١) ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ : بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ أَهْلَ الْمَقْبَرَةِ » . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « تِلْكَ مَقْبَرَةٌ تُكُونُ بِعَسْقَلَانَ » (٣٢) . فَكَانَ عَطَاءُ يُرَاطِبُ بِهَا كُلَّ عَامٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا حَتَّى مَاتَ . وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي « كِتَابِهِ الْمُخْرَجِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى مَقْبَرَةٍ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْ مَقْبَرَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « مَقْبَرَةُ بَارِضِ الْعَدُوِّ ، يُقَالُ لَهَا : عَسْقَلَانَ ، يَفْتَتِحُهَا نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ، يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْهَا سَبْعِينَ أَلْفَ شَهِيدٍ ، فَيَشْفَعُ الرَّجُلُ فِي مِثْلِ رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ ، وَلِكُلِّ عَرُوسٍ وَعَرُوسُ الْجَنَّةِ عَسْقَلَانَ » (٣٣) . وَبِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَغْزُوَ . فَقَالَ : « عَلَيْكَ بِالشَّامِ وَأَهْلِيهِ ، ثُمَّ الزَّمْ مِنَ الشَّامِ

(٢٧) الجَلِيَّةُ ١٤٦/٦ .

(٢٨) فِي : بَابِ فِي الْمَعْلَمِ مِنَ الْمَلْحَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَلْحَمِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٢٦/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٧/٥ .

(٢٩) - ٢٩ (سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ١ .

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهِمَا تَنْفِلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٥٥/٢ .

(٣٠) الْحَمْرُ : بِالتَّحْرِيكِ : الشَّجَرُ الْمُلْتَفُّ وَمَا وَارَاكَ مِنْ شَجَرٍ . وَالْمَرَادُ جَبَلُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ .

(٣١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ١٦٠/٢ .

(٣٢) عَسْقَلَانَ : مَدِينَةٌ بِالشَّامِ ، مِنْ أَعْمَالِ فَلَسْطِينِ ، عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ ، بَيْنَ غُرَّةٍ وَبَيْتِ جَبِينِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٦٧٣/٣ ، ٦٧٤ .

(٣٣) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ ، فِي : بَابِ فَضَائِلِ الْبُلْدَانِ ، بَابِ فَضَائِلِ عَسْقَلَانَ . الْمُطَالِبُ الْعَالِيَةُ ١٦١/٤ ، ١٦٢ .

عَسْفَلَان ، فَأَيُّهَا إِذَا دَارَبَ الرَّحَى فِي أُمْتِي ، كَانَ أَهْلُهَا فِي رَاحَةٍ (٣٥) وَعَافِيَةٍ (٣٥) .

فصل : ومذهب أبي عبد الله كراهة نقل النساء والذريرة إلى الثغور المخوفة . وهو قول الحسن ، والأوزاعي ؛ لما روى يزيد بن عبد الله ، قال : قال عمر : لا تنزلوا المسلمين ضفة البحر . رواه الأثرم بإسناده (٣٦) . ولأن الثغور المخوفة لا يؤمن ظفر العدو بها ، ومن فيها ، واستيلاؤهم على الذرية والنساء . قيل لأبي عبد الله : فتخاف على المنتقل بعياله إلى الثغر الإنتم ؟ قال : كيف لا أخاف الإنتم ، وهو يعرض ذريته للمشركين ؟ وقال : / كنتُ أمرُ بالتحول بالأهل والعيال إلى الشام قبل اليوم ، فأنأتهى عنه الآن ؛ لأن الأمر قد اقترب . وقال : لا بُدَّ لهؤلاء القوم من يوم . قيل : فذلك في آخر الزمان . قال : فهذا آخر الزمان . قيل : فالنبي ﷺ كان يقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها (٣٧) . قال : هذا الواجدة (٣٨) ، ليس الذرية . وهذا من كلام أحمد محمود على أن غير أهل الثغر ، لا يستحب لهم الانتقال بأهلهم إلى ثغر مخوف ، فأما أهل الثغر ، فلا بُدَّ لهم من السكنى بأهلهم ، لولا (٣٩) ذلك لمخرت الثغور وتعطلت . وخص الثغور المخوفة ، بدليل أنه اختار سكنى دمشق ونحوها ، مع كونها ثغراً ؛ لأن الغالب سلامتها ، وسلامة أهلها .

فصل : ويستحب لأهل الثغر أن يجتمعوا في المسجد الأعظم لصلواتهم كلها ، ليكون أجمع لهم ، وإذا حضر الثغر صادقهم مجتمعين ، فيبلغ الخبر جميعهم ، وإن جاء خبر يحتاجون إلى سماعه ، أو أمر يراود إعلامهم به ، يعلمونه ، ويأمرهم عين (٤٠)

(٣٤) في ١ : « راحية » . وفي الآلي المصنوعة : « خير رحاء » .

(٣٥) وأورده السيوطي ، في : « الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/٤٦٣ » .

(٣٦) وأخرج عبد الرزاق ، نحوه ، في : باب الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥/٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٣٧) تقدم نثرجه ، في : ٩/٤٣٠ .

(٣٨) في م : « للواحدة » .

(٣٩) في ١ : « ولولا » .

(٤٠) سقط من ١ .

الكفار ، فيعلم كثرتهم ، فيخوفهم . قال أحمد : إن كانوا متفرقين يرى الجاسوس قلتهم . قال : وبلغني عن الأوزاعي ، أنه قال في المساجد التي بالتغر : لو أن لي عليها ولاية ، لسمرت أبوابها - ولم يقل : لخرقتها - حتى تكون صلاتهم في موضع واحد ، حتى إذا جاء النفيروهم متفرقون ، لم يكونوا مثلهم إذا كانوا في موضع واحد .

فصل : وفي الحرس في سبيل الله فضل كبير . قال ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ ؛ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاثَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . رواه الترمذي^(٤١) ، وقال : حديث حسن غريب . وقال النبي ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرَسِ »^(٤٢) . وعن سهل بن الحنظلية ، أنهم ساروا مع رسول الله ﷺ يوم حنين ، فاطنّبوا السير حتى كان عشيّة ، قال : « مَنْ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ ؟ » قال أنس بن أبي / مرثد العنوي : أنا يا رسول الله . قال : « فَاَرَكَبْ » . فركب فرسًا له ، وجاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : « اسْتَقْبِلْ هَذَا الشَّعْبَ ، حَتَّى تُكُونَ فِي أَغْلَاهُ ، وَلَا تُعْرَنْ »^(٤٣) . مِنْ قَبْلِكَ اللَّيْلَةَ » . فلما أصبحنا ، جاء رسول الله ﷺ إلى مصلّاه ، فركع ركعتين ، ثم قال : « هَلْ أَحْسَسْتُمْ فَارِسَكُمْ »^(٤٤) ؟ قالوا : لا . فتوب بالصلاة ، فجعل رسول الله ﷺ يُصَلِّي وهو يَلْتَفِتُ إلى الشعب ، حتى إذا قضى رسول الله ﷺ صلاته وسلم ، قال : « أُبَشِّرُوا ، قَدْ جَاءَكُمْ فَارِسُكُمْ » . فإذا هو قد جاء حتى وقف على رسول الله ﷺ ، فقال : إني انطلقت حتى كنت في أعلى هذا الشعب ، حيث أمرني رسول الله ﷺ ، فلما أصبحت اطلعت الشعبين كليهما ، فنظرت ، فلم أر أحدا . فقال له رسول الله ﷺ : « هَلْ نَزَلَتِ اللَّيْلَةُ ؟ » قال : لا ، إلّا مصلّيًا أو قاضيًا حاجة . فقال له رسول الله ﷺ : « قَدْ أُوجِبْتُ ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلَ بَعْدَهَا » . رواه أبو

٨/١٠ ظ

(٤١) في : باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٣٨/٧ .

(٤٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه

٩٢٥/٢ . والدارمي ، في : باب في الذي يسهر في سبيل الله حارسا ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٣/٢ .

(٤٣) في م : « نفرق » تحريف .

(٤٤) في م نهادة : « الليلة » . وليست في سنن أبي داود .

داود^(٤٥) . وعن عثمان ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « حَرَسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ ، قِيَامَ لَيْلَيْهَا ^(٤٦) ، وَصِيَامَ نَهَارِهَا ^(٤٧) » . رواه ابنُ سَنَجَرٍ ^(٤٨) .

١٦٢٥ - مسألة ، قال : (وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ ، لَمْ يُجَاهِدْ تَطَرُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا)

رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ ^(١) عَنْ عُمَرَ ، وَعثْمَانَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّوَرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَجَاهِدُ ؟ فَقَالَ : « أَلَاكَ أَبَوَانِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ » ^(٢) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلُهُ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَقَالَ : جِئْتُ أَبَايُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ ، وَتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَتِيمَا . قَالَ : « أَرِجِعْ إِلَيْهِمَا ، فَأُضَحِّحْهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا » . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ / إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

و٩/١٠

(٤٥) في : باب في فضل الحرس في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٩/٢ ، ١٠ .

(٤٦) في الأصل : « نفلها » .

(٤٧) في الأصل : « فرضها » .

(٤٨) هو محمد بن سنجر ، أو محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني ، صاحب المسند ، المتوفى سنة ثمان وخمسين ومائتين . قال الذهبي : ويعز وقوع حديثه لنا . تذكرة الحفاظ ٢/٥٧٨ ، ٥٧٩ . والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١/٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(١) في م : « وهذا » .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من غزا وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/١٣٢ . وابن

أبي شيبة ، في : باب الرجل يغزو والوالداه حيان ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٢/٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٣) في : باب ما جاء في من خرج في الغزو وترك أبويه ، من أبواب الجهاد . عارضة الأخوذ ٧/١٦٩ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب الجهاد بإذن الأبوين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٤/٧١ ، ٣/٨ . ومسلم ، في : باب بر الوالدين وأنها أحق به ، من كتاب البر والصلة والآداب . صحيح مسلم ٤/١٩٧٥ . وأبو داود ، في : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/١٦ ، ١٧ . والنسائي ، في : باب الرخصة في التخلف لمن له والدان ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٢١ .

« هَلْ لَكَ بِالْيَمَنِ أَحَدٌ ؟ » قال : نعم ، أَبَوَايَ . قال : « أَذِنَّا لَكَ ؟ » قال : لا . قال : « فَأَرْجِعْ ، فَاسْتَأْذِنْهُمَا ، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ ، وَإِلَّا فَبِرْهُمَا » . رواه أبو داود^(٤) . ولأنَّ بَرَّ الوالدين فرضٌ غيرُ ، والجِهَادُ فرضٌ كِفَايَةُ ، وفرضُ العَيْنِ يُقَدَّمُ . فأَمَّا إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا . وبذلك قال الشافعي . وقال الثوري : لَا يَغْزُو إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ . وَلَنَا ، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يُجَاهِدُونَ ، وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ أَبَوَانِ كَافِرَانِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِهِمَا ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَأَبُو حُذَيْفَةَ بْنُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَأَبُوهُ رَئِيسُ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ ، قُتِلَ بِبَدْرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ، قُتِلَ أَبَاهُ فِي الْجِهَادِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا ﴾^(٥) . الْآيَةُ ، وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ يُخَصِّصُ^(٦) بِمَا رَوَيْنَاهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ رَقِيقَيْنِ ، فَعُمُومُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ يَقْتَضِي وَجُوبَ اسْتِئْذَانِهِمَا ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَلَأَنَّهُمَا أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ ، فَأَشْبَهَا الْحَرَّتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُمَا . وَإِنْ كَانَا مُجْتَوَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِئْذَانُهُمَا .

١٦٢٦ - مسألة : قال : (وَإِذَا اخْطَبَ بِالْجِهَادِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ الْفَرَائِضِ ، لَا طَاعَةَ لَهُمَا فِي تَرْكِهَا)

يعني إذا وجب عليه الجهاد لم يُعْتَبَرِ إِذْنُهُ وَالِدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فَرَضَ عَيْنٍ ، وَتَرَكَهُ مَعْصِيَةً ، وَلَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا وَجَبَ ، مِثْلُ الْحَجِّ ، وَالصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعِ ، وَالسَّفَرِ لِلْعَلِمِ الْوَاجِبِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا طَاعَةَ لِلْوَالِدَيْنِ فِي تَرْكِ

(٤) في : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢ ، ١٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب في البيعة على الهجرة ، من كتاب البيعة . المجتبى ١٢٩/٧ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يغزو وله أبوان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٣٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٠/٢ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٧٦ ، ٧٥/٣ ، ٢٠٤ .

(٥) سورة المجادلة ٢٢ .

وانظر : تفسير القرطبي ٣٠٧/١٧ .

(٦) في ١ : م ، ١ : مخصص .

الفرائض والجُمع والحج والقتال ؛ لأنها عبادَةٌ ^(١) تَعَيَّنَتْ عليه ، فلم يُعْتَبَرْ إِذْنُ الْأَبَوَيْنِ فيها ، كالصلاة ، ولأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) . ولم يَشْتَرِطْ إِذْنُ الْوَالِدَيْنِ .

٩/١ ط **فصل :** وَإِنْ خَرَجَ فِي جِهَادٍ / نَطْلُوعٍ بِإِذْنِهِمَا ، فَمَنْعَاهُ مِنْهُ بَعْدَ سِتْرِهِ وَقَبْلَ وَجُوبِهِ ، فعليه الرجوع ، لأنه معنى لو وُجِدَ في الابتداء مَنَعٌ ، فإذا أُوجِدَ في اثْنائِهِ مَنَعٌ ، كسائر الموانع ، إلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الرُّجُوعِ ، أَوْ يَحْدُثَ لَهُ عُدْرٌ ، مِنْ مَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ أَوْ نَحْوِهِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْإِقَامَةُ فِي الطَّرِيقِ ، وَإِلَّا مَضَى مَعَ الْجَيْشِ ، فَإِذَا حَضَرَ الصَّفَّ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِحُضُورِهِ ، وَلَمْ يَبْقَ لَهَا إِذْنٌ . وَإِنْ كَانَ رُجُوعُهُمَا عَنِ الْإِذْنِ بَعْدَ تَعْيُنِ الْجِهَادِ عَلَيْهِ ، لَمْ يُؤْثَرِ رُجُوعُهُمَا شَيْئًا . وَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ ، فَأَسْلَمَا وَمَنْعَاهُ ، كَانَ ذَلِكَ كَمَنْعِهِمَا بَعْدَ إِذْنِهِمَا ، سَوَاءً . وَحُكْمُ الْغَرِيمِ بِإِذْنٍ فِي الْجِهَادِ ثُمَّ يَمْنَعُ مِنْهُ ، حُكْمُ الْوَالِدِ ، عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ . فَأَمَّا إِنْ حَدَثَ لِلْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ عُدْرٌ ، مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَمَى أَوْ عَرَجٍ ، فَلَهُ الْإِصْرَافُ ، سَوَاءً التَّقَى الرَّخْفَانِ ، أَوْ لَمْ يَلْتَقِيَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْقِتَالُ ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي مُقَامِهِ .

فصل : وَإِنْ أَذِنَ لَهُ وَالِدَاهُ فِي الْغَزْوِ ، وَشَرَطَا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعَاتِلَ ، فَحَضَرَ الْقِتَالَ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، وَسَقَطَ شَرْطُهُمَا . كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَبْقَ لَهَا فِي تَرْكِهِ طَاعَةٌ . وَلَوْ خَرَجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا ، فَحَضَرَ الْقِتَالَ ، ثُمَّ بَدَّاهُ الرُّجُوعُ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ .

فصل : وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ أَوْ مُؤَجَّلٌ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْغَزْوِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَرَكَ وِفَاءً ، أَوْ يُعَيِّمَ بِهِ كَفِيلًا ، أَوْ يُؤْتِقَهُ بَرَهْنًا . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي الْغَزْوِ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَضَاءِ ^(٣) دَيْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَوَجَّهُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ وَلَا حَبْسُهُ مِنْ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة آل عمران ٩٧ .

(٣) في م : د القضاء .

أَجْلِهِ ، فلم يُمنع من العزو ، كما لو لم يكن عليه دين . ولنا ، أن الجهاد تُقصَد منه الشهادة التي تُفوت بها النفس ، فيفوت الحق بفواتها ، وقد جاء أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن قُتِلْتُ في سبيل الله صابراً مُحْتَسِباً ، تُكْفَرُ عَنِّي خطاياي ؟ قال : « نَعَمْ ، إِلَّا الَّذِينَ ، فَإِنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ » . (١) رواه مسلم .

١٠/١٠ وأما إذا تَعَيَّنَ عليه الجهاد ، فلا إذنَ لغيره ؛ / لأنه تعلق بعينه ، فكان مُقَدِّماً على ما في ذِمَّتِهِ ، كسائر فروض الأعيان ، ولكن يُسْتَحَبُّ له أن لا يتعرضَ لِمَظَانِ القَتْلِ ؛ من المُبَارَزَةِ ، والوقوف في أوَّلِ المُقَاتِلَةِ ؛ لأنَّ فيه تَغْرِيراً بتفويت الحق . وإن تَرَكَ وفاءً ، أو أقام به (٢) كفيلاً ، فله العزو بِغيرِ إذنٍ . نصَّ عليه أحمد ، في مَنْ تَرَكَ وفاءً ؛ لأنَّ عبدَ الله بن حرام ، أبا جابر بن عبد الله ، خرج إلى أُحُدٍ ، وعليه دينٌ كثيرٌ ، فاستشهد ، وقضاهُ عنه ابنُه بعلمِ النبي ﷺ ، ولم يَدْمِهِ النَّبِيُّ ﷺ على ذلك ، ولم يَنْكَرْ فَعَلَهُ ، بل مَدَّحَهُ ، وقال : « مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظَلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا ، حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » (٣) . وقال لا يَنْبَغُ جَابِرُ : « أَشْعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَا أَبَاكَ ، وَكَلَّمَهُ (٤) كِفَاحاً » (٥) .

(٤-٤) سقط من : الأصل ، ١ . وأخرجه مسلم ، في : باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهُ إلا الدين ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٠١/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب في من يستشهد وعليه دين ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٢٠٥/٧ . والنسائي ، في : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٢٨/٦ ، ٢٩ ، ٣٠ . والدارمي ، في : باب من قاتل في سبيل الله صابراً مُحْتَسِباً ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٨ ، ٣٠٤ ، ٢٩٧/٥ ، ٣٧٣ ، ٣٥٢ ، ٣٣٥/٣ .

(٥) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب حدثنا علي بن عبد الله ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ظل الملائكة على الشهيد ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أُحُد ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٠٢/٢ ، ٢٦/٤ ، ١٣١/٥ . ومسلم ، في : باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام ... ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ١٩١٧/٤ ، ١٩١٨ . والنسائي ، في : باب تسجئة الميت ، وباب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٠/٤ ، ١٢ ، ١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٨/٣ ، ٣٠٧ .

(٧) في ١ : فكله .

(٨) كفاحاً : أى مواجهة .

١٦٢٧ - مسألة : قال : (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ ، وَلَا يُدْعَوْنَ ، لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ ، وَيُدْعَى عَبْدُ الْأَوْثَانِ قَبْلَ أَنْ يُحَارَبُوا)

أَمَّا قَوْلُهُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ : لَا يُدْعَوْنَ قَبْلَ الْقِتَالِ . فَهُوَ عَلَى عُمُومِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ انْتَشَرَتْ وَعَمَّتْ ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مِمَّنْ ^(١) لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ إِلَّا نَادِرٌ بَعِيدٌ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : يُدْعَى عَبْدُ الْأَوْثَانِ قَبْلَ أَنْ يُحَارَبُوا . فَلَيْسَ بِعَامٍّ ، فَإِنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ مِنْهُمْ لَا يُدْعَوْنَ ، وَإِنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ دُعِيَ قَبْلَ الْقِتَالِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، دُعُوا قَبْلَ الْقِتَالِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْ وَانْتَشَرَتْ ، وَلَكِنْ إِنْ جَارَ أَنْ يَكُونَ قَوْمٌ خَلَفَ الرُّومَ وَخَلَفَ التُّرْكَ ، عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ ، لَمْ يَجْزِ قِتَالُهُمْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ ، أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي خَاصَّتِهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَذْعُهُمْ إِلَى إِخْدَى ثَلَاثِ بَحْصَالٍ ، فَأَتَيْتُهُمْ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَأَقْبَلُ مِنْهُمْ ، وَكَفَّ عَنْهُمْ ؛ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَأَقْبَلُ مِنْهُمْ ، وَكَفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَأَذْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجَزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَأَقْبَلُ مِنْهُمْ ، وَكَفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَقَاتِلْهُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَمُسْلِمٌ ^(٢) . وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ قَبْلَ انْتِشَارِ الدَّعْوَةِ ، وَظُهُورِ الْإِسْلَامِ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ ، فَقَدْ انْتَشَرَتِ الدَّعْوَةُ ، فَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ . قَالَ أَحْمَدُ :

١٠/١٠ ظ

= والحدیث أخرجه الترمذی ، فی : تفسیر سورة آل عمران ، من أبواب التفسیر . عارضة الأحوذی ١٣٨/١١ .
وابن ماجه ، فی : باب فيما أنكرت الجهمية ، من المقدمة ، وفي : باب فضل الشهادة في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٦٨/١ ، ٩٣٦/٢ .
(١) فی النسخ : « من » .

(٢) أخرجه أبو داود ، فی : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد ، سنن أبي داود ٣٥/٢ ، ٣٦ ، ومسلم ، فی : باب تأمر الإمام الأمراء على البعث ، ووصيته ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال ، من أبواب السير . عارضة الأحوذی ١١٩/٧ .
١٢٠ . وابن ماجه ، فی : باب وصية الإمام ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٣/٢ ، ٩٥٤ . والدارمی ، فی : باب في الدعوة إلى الإسلام قبل القتال ، من كتاب السير . سنن الدارمی ٢١٦/٢ ، ٢١٧ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٣٥٢/٥ ، ٣٥٨ .

كان النبي ﷺ يَدْعُو إلى الإسلام قَبْلَ أَنْ يُحَارِبَ ، حَتَّى أَظْهَرَ اللَّهُ الدِّينَ ، وَعَلَا
الإسلامَ ، وَلَا أَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُدْعَى ، قَدْ بَلَغَتْ الدَّعْوَةُ كُلَّ أَحَدٍ ، وَالرُّومُ قَدْ بَلَغَتْهُمْ
الدَّعْوَةُ ، وَعَلِمُوا مَا يُرَادُ مِنْهُمْ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الدَّعْوَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ دَعَا فَلَأَبَاسٍ .
وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، وَهُمْ غَارُونَ
آمِنُونَ ، وَإِبْلَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ ؛ وَسَمَّى الذَّرِيَّةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَعَنْ
الصَّعْبِ بْنِ جُثَامَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ الدِّيَارِ مِنْ دِيَارِ
المُشْرِكِينَ ، يَبِيتُونَ فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ ، فَقَالَ : « هُمْ مِنْهُمْ » . مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ ^(٤) . وَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ ، فَغَزَوْنَا نَاسًا مِنْ
المُشْرِكِينَ ، فَبِيتْنَاهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ الْأَمْرُ بِالدَّعْوَةِ فِي حَدِيثِ
بُرَيْدَةَ عَلَى الِاسْتِجَابِ ، فَإِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا
حِينَ أُعْطِيَ الرِّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرٍ ، وَبَعَثَهُ إِلَى قَتَالِهِمْ ، أَنْ يَدْعُوهُمْ ، وَهُمْ مِمَّنْ بَلَغَتْهُ
الدَّعْوَةُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٦) . وَدَعَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيِّ ، حِينَ تَنَبَّأَ ، فَلَمْ
يَرْجِعْ ، فَأُظْهِرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٧) . وَدَعَا سَلَمَانُ أَهْلَ فَارِسَ ^(٨) . فَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَإِنْ كَانَ

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من ملك من العرب رقيقا ، فوهب ... ، من كتاب العتق . صحيح البخاري
١٩٤/٣ . ومسلم ، في : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ... ، من كتاب الجهاد والسير .
صحيح مسلم ١٣٥٦/٣ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٠/٢ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٣١/٢ ، ٣٢ ، ٥١ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب أهل الدار يبيتون ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٤/٤ . ومسلم ، في :
باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ ،
١٣٦٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . والترمذي ، في :
باب ما جاء في النبي من قتل النساء والصبيان ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٦٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب
الغارة والبيات ... ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨/٤ .

(٥) في : باب في البيات ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ .
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ .

(٦) في م : ٥ بلغتهم .
(٧) في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧١/٥ .

(٨) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب من قال في المرتد : يستتاب مكانه ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٦/٨ .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٦١/١٢ .

الْمَدْعُوُّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ مَجْبُوسًا ، دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَبَوْا ، دَعَاهُمْ إِلَى
إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَبَوْا ، قَاتَلَهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِهِمْ ، دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ
أَبَوْا ، قَاتَلَهُمْ ، وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قَبْلَ الدَّعَاءِ لَمْ يُضْمَنْ ؛ لَأَنَّهُ لَا إِيمَانَ لَهُ وَلَا أَمَانَ ، فَلَمْ
يُضْمَنْ ، كِنِيسَاءَ مَنْ بَلَغَتْهُ ^(١) الدَّعْوَةُ وَصَبِيَانِهِمْ .

١٦٢٨ / - مسألة ؛ قال : (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجْبُوسُ حَتَّى يُسْلِمُوا ، أَوْ
يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ، وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ حَتَّى يُسْلِمُوا)

وجملته أَنَّ الْكُفَّارَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ قَسَمَ أَهْلَ كِتَابٍ ، وَهَمُ الْيَهُودُ ، وَالنَّصَارَى ، وَمَنْ
اتَّخَذَ التَّوَارَةَ أَوْ الْإِنْجِيلَ ^(١) كِتَابًا ، كَالسَّامِرَةِ ^(٢) وَالْفَرَنْجِ وَنَحْوِهِمْ ، فَهَؤُلَاءِ تُقْبَلُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةُ ، وَيَقْرُونَ عَلَى دِينِهِمْ إِذَا بَدَّلُوهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٣) . وَقَسَمَ لَهُ ^(٤) شُبْهَةُ كِتَابٍ ، وَهَمُ
الْمَجْبُوسُ ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فِي قَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ، وَإِقْرَارِهِمْ بِهَا ؛ لِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ : « سُوَابِيهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(٥) . وَلَا تُعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَيْنِ
الْقِسْمَيْنِ . وَقَسَمَ لَا كِتَابَ لَهُمْ ، وَلَا شُبْهَةَ كِتَابٍ ، وَهُوَ ^(٦) مَنْ عَدَا هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ،
مِنْ عِبْدَةِ الْأَوْتَانِ ، وَمَنْ عَبَدَ مَا اسْتَحْسَنَ ، وَسَائِرُ الْكُفَّارِ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا
يُقْبَلُ مِنْهُمْ سِوَى الْإِسْلَامِ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ
أَحْمَدَ ، أَنَّ الْجِزْيَةَ تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا عِبْدَةَ الْأَوْتَانِ مِنَ الْعَرَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي

(١) في ١ : « لم تبلغه » .

(٢) في ١ ، م : « والإنجيل » .

(٣) السامرة : قوم من اليهود يخالفونهم في بعض أحكامهم . انظر : الملل والنحل ، للشهرستاني ٥١٤/١ .

(٤) سورة التوبة ٢٩ .

(٥) في م : « لهم » .

(٥) تقدم تخريجهم في : ٥٤٧/٩ .

(٦) في م : « وهم » .

حَبِيفَةً ؛ لِأَنَّهُمْ يُقْرَوْنَ عَلَى دِينِهِمْ بِالْأَسْتِزْقَاقِ ، فَيُقْرَوْنَ بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، كَالْمَجُوسِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهَا تَقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا كُفَّارَ قُرَيْشٍ ؛ لِحَدِيثِ بَرِيدَةَ الَّتِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذِهِ ^(٧) ، وَهُوَ عَامٌّ ، وَلَأَنَّهُمْ كُفَّارٌ ، فَاشْتَبَهُوا الْمَجُوسَ . وَلَنَا ، عَمُّومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٨) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أُبْرِتْ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٩) . خَصَّ مِنْهُمْ ^(١٠) أَهْلَ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(١١) . وَالْمَجُوسَ بِقَوْلِهِ : « سَتُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . فَمَنْ عَدَاهُمَا يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ ، وَلَأَنَّ ١١/١٠ ظ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، تَوَقَّفُوا فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ / عَمْرُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ حَتَّى رَوَى لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « سَتُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . وَبَيَّنَتْ عَنْدهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِي هَجَرَ ^(١٢) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا الْجِزْيَةَ مِمَّنْ سِوَاهُمْ ، فَإِنَّهُمْ إِذَا تَوَقَّفُوا فِي مَنْ لَهُ شُبْهَةٌ بِكِتَابٍ ، فَفِي مَنْ لَا شُبْهَةَ لَهُ أَوَّلَى ، ثُمَّ أَخَذُوا ^(١٣) الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ لِلخَبَرِ الْمُخْتَصِّ بِهِمْ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « سَتُوا بِهِمْ ^(١٤) سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، لَمْ يَخْتَصَّ أَهْلُ الْكِتَابِ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِمْ ، وَلَأَنَّهُمْ تَغَلَّظَ كُفْرُهُمْ لِكُفْرِهِمْ بِاللَّهِ وَجَمِيعِ كُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَلَمْ تُكُنْ لَهُمْ شُبْهَةٌ ، فَلَمْ يَقْرَأُوا بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، كَقُرَيْشٍ وَعَبْدَةَ الْأَوْثَانِ مِنْ

(٧) تقدم في صفحة ٢٦ .

(٨) سورة التوبة ٥ .

(٩) تقدم تقريره ، في : ٦/٤ .

(١٠) في النسخ : « مِنْهَا » .

(١١) لم يرد : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ في الأصل .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١١٧/٤ . وأبو داود ، في : باب أخذ الجزية من المجوس ، من كتاب الخراج والفتى والإمارة . سنن أبي داود ١٥٠/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٨٤/٧ ، ٨٥ . والإمام مالك ، في : باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٠/١ ، ١٩١ . والبيهقي ، في : باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٨٩/٩ ، ١٩٠ . (١٣) في م : « أَخَذَ » .

(١٤) (١٤-١٤) سقط من : الأصل ، ١ .

العَرَبَ ، ولأنَّ تَغْلِيظَ ^(١٥) الكُفْرِ له أثرٌ في تَحْتِمِ القَتْلِ ، وَكَوْنِهِ لَا يَقْرُ بالجزية ، بدليل المرتد ، وأما المَجُوسُ ، فإنَّ لهم شُبُهَةً كِتَابَ ، والشُّبُهَةُ تُقَوِّمُ مَقَامَ الْحَقِيقَةِ فِيمَا يَتَنَبَّأُ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ ، فَحَرُمَتْ دِمَاؤُهُمُ لِلشُّبُهَةِ ^(١٦) ، وَلَمْ يَثْبُتْ حِلُّ نِسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْحِلَّ لَا يَثْبُتُ بِالشُّبُهَةِ ، وَلأنَّ الشُّبُهَةَ لَمَّا اقْتَضَتْ تَحْرِيْمَ دِمَائِهِمْ ، اقْتَضَتْ تَحْرِيْمَ ذَبَائِحِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ، لِيَثْبُتَ التَّحْرِيْمُ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا ، تَغْلِيظًا لَهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ ، وَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُمْ يَقْرُونَ عَلَى دِينِهِمْ بِالاسْتِزْقَاقِ .

١٦٢٩ - مسألة : قال : (وَوَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ إِذَا جَاءَ الْعُدُوُّ ، أَنْ يَنْفِرُوا ؛ الْمِقْلُ مِنْهُمْ ، وَالْمُكْثَرُ ، وَلَا يَخْرُجُوا إِلَى الْعُدُوِّ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ غَالِبٌ يَخَافُونَ خَلْبَهُ ، فَلَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَسْتَأْذِنُوهُ)

قوله : الْمِقْلُ مِنْهُمْ وَالْمُكْثَرُ . يعنى ^(١) به - والله أعلم - الْعَبْنُ وَالْفَقِيرَ ، أَيْ مُقْلٌ مِنَ الْمَالِ وَمُكْثَرٌ مِنْهُ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ التَّغْيِيرَ يَحْتَاجُ جَمِيعَ النَّاسِ ، مِمَّنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، حِينَ الْحَاجَةُ إِلَى تَغْيِيرِهِمْ ؛ لِمَجِيئِ الْعُدُوِّ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ التَّخَلُّفُ إِلَّا مَنْ يُحْتَاجُ إِلَى تَحْلِفِهِ لِحَفِظِ الْمَكَانِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ الْأَمِيرُ مِنَ الْخُرُوجِ ، أَوْ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْخُرُوجِ أَوْ الْقِتَالِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ اتَّقُوا خِيفَاتِي وَتَقَالًا ﴾ ^(٢) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » ^(٣) . وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ الَّذِينَ ارْتَدَّوْا الرَّجُوعَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ ^(٤) . وَلأنَّهُمْ إِذَا جَاءَ الْعَدُوُّ ، صَارَ الْجِهَادُ عَلَيْهِمْ فَرَضَ عَيْنٍ ، فَوَجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ ، فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ التَّخَلُّفَ عَنْهُ ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْحَرْبِ مُوَكَّلُوكَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِكَثْرَةِ الْعَدُوِّ

(١٥) في ١ : تَغْلِيظُ .

(١٦) سقط من : الْأَصْلُ ، ب ، م .

(١) سقط من : ١ .

(٢) سورة التوبة ٤١ .

(٣) تقدم تحريجه في صفحة ٧ .

(٤) سورة الأحزاب ١٣ .

وَقَلَّتْهُمْ ، وَمَكَامِنَ الْعَدُوِّ وَكَيْدِهِمْ ، فَيَتَّبِعُنِي أَنْ يَرْجِعَ إِلَى رَأْيِهِ ، لِأَنَّهُ أَخَوْتُ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّرَ اسْتِغْدَائُهُ ، لِمُفَاجَأَةِ عَدُوِّهِمْ لَهُمْ ، فَلَا^(٥) يَجِبُ اسْتِغْدَائُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَتَعَيَّنُ فِي قِتَالِهِمْ ، وَالْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، لِيَتَعَيَّنَ الْفَسَادُ فِي تَرْكِهِمْ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا أَغَارَ الْكُفَّارُ عَلَى لِقَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَصَادَفَهُمْ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، تَبِعَهُمْ ، فَقَاتَلَهُمْ ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ، فَمَدَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : « خَيْرُ رَجَالَيْنَا^(٦) سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ » . وَأَعْطَاهُ سَهْمَ فَارِسٍ وَرَاجِلٍ^(٧) .

فصل : وسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا غَضِبَ عَلَى الرَّجُلِ ، فَقَالَ : اخْرُجْ ، عَلَيْكَ أَنْ لَا تُصَحِّبَنِي . فَنَادَى بِالنَّفِيرِ ، يَكُونُ إِذْنًا لَهُ ؟ قَالَ : لَا^(٨) ، إِنَّمَا قَصَدَ^(٩) لَهُ وَحْدَهُ ، فَلَا يَصْحَبُهُ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ . قَالَ : وَإِذَا تُودِيَ بِالصَّلَاةِ وَالنَّفِيرِ ، فَإِنْ^(١٠) كَانَ الْعَدُوُّ بِالْبُعْدِ ، إِنَّمَا جَاءَهُمْ طَلِيعَةٌ لِلْعَدُوِّ ، صَلُّوا وَتَقَرَّوْا إِلَيْهِمْ ، وَإِذَا اسْتَغَاثُوا بِهِمْ ، وَقَدْ وَرَدَ الْعَدُوُّ ، أَغَاثُوا وَصَرُّوا وَصَلُّوا عَلَى ظُهُورِ دَوَابِّهِمْ وَيَوْمُئِذٍ ، وَالْغِيَاثُ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، وَالطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُصَلِّي عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ وَهُوَ يَسِيرُ أَفْضَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِذَا سَمِعَ النَّفِيرَ ، وَقَدْ أَقِمَتِ الصَّلَاةُ ، يُصَلِّي ، وَيَخْفَفُ ، وَيَتِمُّ الرُّكُوعَ ١٢/١ ظ / وَالسُّجُودَ ، وَيَقْرَأُ بِسُورٍ قَصَارٍ . وَقَدْ تَفَرَّعَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جُنُبٌ - يَعْنِي غَسِيلَ الْمَلَأَمَكَةِ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ^(١١) - قَالَ : وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ

(٥) فِي ١ : « فَلَمْ » .

(٦) فِي ١ : « رَجَالَنَا » .

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَوَّهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٣٢/٣ ، ١٤٣٩-١٤٤١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السَّرِيَةِ تَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْعَسْكَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٧٤ ، ٧٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٢/٤ ، ٥٣ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « قَصَدَهُ » .

(١٠) فِي ١ : « فَإِذَا » .

(١١) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٤٧٠/٣ . وَيُضَافُ إِلَيْهِ : وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ حِمْرَةٍ مِنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ ، وَفِي : بَابِ هَذَا مَا حَفِظَ أَبُو بَكْرٍ فِي أَحَدٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . الْمُصَنَّفُ ١٠٧/١٢ ، ٣٩٦/١٤ .

فيها ، وإذا جاء التفرُّع والإمام يحطُّب يوم الجمعة ، لا ترى أن يتفرُّوا ؟ قال : ولا تفرُّ الخيلُ إلا على حقيقة ، ولا تفرُّ على الغلام إذا أبقَ إذا اتَّفروهم ، فلا يكون هلاك النَّاس بسبب غلام ، وإذا نادى الإمام : الصلاة جامعة . لأمر يحدث ، فيشاور فيه ، لم يتخلف عنه أحدٌ إلا من عُذر .

١٦٣٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَدْخُلُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ إِلَّا الطَّاعِنَةُ فِي السَّنِّ ، لِسَقْيِ الْمَاءِ ، وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحَى ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ)

وجملته أنه يكره دخول النساءِ الشَّوابِ أرضَ العدوِّ ؛ لأنَّهنَّ لسنَّ من أهل القتال ، وقَلما يَنْتَفِعُ بهنَّ فيه ، لا سِتْلَاءَ الحُورِ والجُنَّ عليهنَّ ، ولا يؤمن ظفرُ العدوِّ بهنَّ ، فيستحلُّون ما حرَّم الله منهنَّ ، وقد رَوَى حَشْرَجُ بن زِيَادٍ ، عن جَدِّته أُمِّ أَبِيهِ ، أنها خَرَجَتْ مع رسولِ الله ﷺ في غَزْوَةِ خَيْبَرَ سَادِسَةَ سِتٍّ نِمَوَةَ ، فَبَلَغَ رسولُ الله ﷺ فَبَعَثَ إِلَيْنَا ، فَجِئْنَا ، فَرَأَيْنَا مِنْهُ الْعُضْبَ ، فَقَالَ : « مَعَ مَنْ خَرَجْتُنَّ ؟ » فَقُلْنَا : يَا رسولَ اللهِ ، خَرَجْنَا نَغْزِلُ الشَّعَرَ ، وَنُعِينُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَمَعَنَا دَوَاءٌ لِلْجَرْحَى ، وَنَنَاوِلُ السَّهْمَ ، وَنَسْقِي السُّوْقَ . فَقَالَ : « قَمْنِ » . حَتَّى إِذَا فَتَحَ اللهُ خَيْبَرَ ، أَسْهَمَ لَنَا ، كَمَا أَسْهَمَ لِلرِّجَالِ ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا جَدَّةُ ، مَا كَانَ ذَلِكَ ؟ قَالَتْ : تَمَرًا^(١) . قِيلَ لِلْأَوْرَاعِيِّ : هَلْ كَانُوا يَغْزَوْنَ مَعَهُمُ مِنَ النِّسَاءِ فِي الصَّوَائِفِ^(٢) ؟ قَالَ : لَا إِلَّا بِالْجَوَارِي . فَأَمَّا الْمَرْأَةُ الطَّاعِنَةُ فِي السَّنِّ ، وَهِيَ الْكَبِيرَةُ ، إِذَا كَانَ فِيهَا نَفْعٌ ، مِثْلُ سَقْيِ الْمَاءِ ، وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحَى ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَبَرِ ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلِيمَ ، وَنَسِيْبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ ، تَغْزَوَانِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَّا نَسِيْبَةُ فَكَانَتْ تُقَاتِلُ ، وَقُطِعَتْ يَدُهَا يَوْمَ الْيَمَامَةِ^(٣) . وَقَالَتِ الرَّبِيعُ : كُنَّا / نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، لِسَقْيِ الْمَاءِ ، وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحَى^(٤) . وَقَالَ أَنَسٌ : كَانَ رسولُ اللهِ ﷺ

١٣/١٠

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧١/٥ ، ٣٧١/٦ .

(٢) الصوائف : الغزوات التي تقع في الصيف .

(٣) انظر لخير أم سليم : حديث أنس الآتي ، ولها مع نسبية وغيرها : المغازي ، للواقدي ٦٨٥/٢ في غزوة خيبر ، ولخير نسبية في اليمامة : المغازي ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ ، والإصابة ١٤٠/٨ .

(٤) حديث الربيع بنت معوذ ، أخرجه البخاري ، في : باب مداواة النساء المرحى في الغزو ، وباب رد النساء المرحى =

يَغْزُو بِأَمِّ سَلِيمَ ، وَنِسْوَةَ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ ، يَسْقِيَنِ الْمَاءَ ، وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٥) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ مَعَهُ مَنْ تَقَعَّ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ مِنْ نِسَائِهِ ، وَخَرَجَ بِعَائِشَةَ مَرَّاتٍ . قُلْنَا ^(٦) : تِلْكَ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ ، يَأْخُذُهَا لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا ، وَبِجُوزٍ مِثْلَ ذَلِكَ لِلْأَمِيرِ عِنْدَ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَرُحُّصُ لِسَائِرِ الرِّعِيَّةِ ؛ لَعَلَّأُ يُفَضِّلُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا .

فصل : يَتَبَغَّى لِلْأَمِيرِ أَنْ يَرْفُقَ بِحَيْشِهِ ، وَيَسِيرَ بِهِمْ سِتْرَ أضعفهم ، لَعَلَّأُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْجِدِّ فِي السَّيْرِ ، جَازَ لَهُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَدَّ فِي السَّيْرِ جِدًّا شَدِيدًا ، حِينَ بَلَغَهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي : ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ ^(٨) . لِيَشْتَغِلَ النَّاسُ عَنِ الْخَوْصِ فِيهِ ^(٩) . وَإِنْ [ابْنُ] ^(١٠) عَمَرَ جَدَّ فِي السَّيْرِ حِينَ اسْتَنْصَرَ حُ عَلَى صَفِيَّةَ ^(١١) أَمْرَاتِهِ ^(١٢) . وَلَا يَمِيلُ الْأَمِيرُ مَعَ مُوَافِقِيهِ فِي الْمَذْهَبِ وَالنَّسَبِ عَلَى مُخَالَفِيهِ فِيهِمَا لَعَلَّأُ يَكْتَسِرَ قُلُوبُهُمْ ، فَيَخْذُلُونَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِمْ . وَيُكْثِرُ الْمَشَاوِرَةَ لِدَوَى الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ^(١٣) . وَيَتَخَيَّرُ الْمَنَازِلَ لِأَصْحَابِهِ ، وَإِذَا وَجَدَ رَجُلًا قَدْ أَصِيبَتْ قَرْسُهُ ، وَمَعَ الْآخِرِ فَضْلًا ، اسْتَحَبَّ لَهُ

-
- = والقَتْلُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . وَفِي : بَابِ هَلْ يَدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَالْمَرْأَةُ الرَّجُلَ ؟ مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤١/٤ ، ١٥٨/٧ . وَالنِّسَاءُ ، فِي : السَّيْرِ ، مِنْ السَّنَنِ الْكُبْرَى . انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٣٠٢/١١ .
- (٥) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧٠/٧ .
- كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٤٣/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النِّسَاءِ يَغْزُونَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧/٢ .
- (٦) فِي م : قِيلَ .
- (٧) فِي أ : لَيْسَ .
- (٨) سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ ٨ .
- (٩) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ وَمِنْ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢/١٩٩-٢٠٦ .
- وَلَمْ يَلْكَرِ التِّرْمِذِيُّ اشْتِدَادَ الرَّسُولِ ﷺ فِي السَّيْرِ ، وَذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ ، فِي الْمَغَازِي ٢/٤١٨ .
- (١٠) تَكْمَلَةُ مِنْ مَصَادِرِ التَّنْخِيرِجِ .
- (١١) هِيَ ابْنَةُ أَبِي عُبَيْدٍ .
- (١٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ يَصِلُ الْمَرْبُ ثَلَاثًا ، مِنْ كِتَابِ التَّقْصِيرِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٥/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٥/١ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥١/٢ .
- (١٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ١٥٩ .

حَمْلُهُ ، وَلَمْ يَجِبْ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَإِنْ خَافَ ثَلَاثَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَضْلُ مَرْكُوبِهِ ؛ لِخِيَّتِهِ بِهِ صَاحِبِهِ ، كَمَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ فَضْلُ طَعَامِهِ لِلْمُضْطَّرِّ إِلَيْهِ ، وَتَخْلِيصُهُ مِنْ عَدُوِّهِ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ يَشْتَرِيَانِ الْفَرَسَ بَيْنَهُمَا ، يَغْزَوَانِ عَلَيْهِ ، يَرْكَبُ هَذَا عُقْبَةً وَهَذَا عُقْبَةً : مَا سَمِعْتُ فِيهِ بَشْيَءَ ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . قِيلَ لَهُ : أَيْمًا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ يَعْتَرِلُ الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ أَوْ يُرَافِقُ ؟ قَالَ : يُرَافِقُ ، هَذَا أَرْفَقُ ، يَتَعَاوَنُونَ ، وَإِذَا كُنْتُ وَحْدَكَ لَمْ يُكَيِّفْكَ الطَّبِيخُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا بَأْسٌ بِالتَّهْدِ ، قَدْ تَنَاهَدَ الصَّالِحُونَ ، وَكَانَ الْحَسَنُ إِذَا سَافَرَ أَلْقَى مَعَهُمْ ، وَيَزِيدُ أَيْضًا بَعْدَ مَا يُلْقَى . وَمَعْنَى التَّهْدِ ، / أَنْ يُخْرِجَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّفْقَةِ شَيْئًا مِنَ التَّفَقُّةِ ، يَدْفَعُوهُ إِلَى رَجُلٍ يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا ، وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدْفَعُ إِلَى وَكَيْلِهِمْ مِثْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَأْتِي سِرًّا بِمِثْلِ ذَلِكَ ، يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَا أَرَى أَنْ يَغْزَوْا مَعَهُ مُصْحَفٌ . يَعْنِي لَا يَدْخُلُ بِهِ أَرْضَ الْعَدُوِّ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُ (١٤) .

١٦٣١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا غَزَا الْأَمِيرُ بِالنَّاسِ ، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَلَّفَ ، وَلَا يَخْتَطِبَ ، وَلَا يَارِرَ عَلَاجًا ، وَلَا يُخْرِجَ مِنَ الْعَسْكَرِ ، وَلَا يُخَدِّثَ خَدًّا ، إِلَّا بِإِذْنِهِ)

يَعْنِي لَا يُخْرِجُ مِنَ الْعَسْكَرِ لَتَعَلُّفٍ ، وَهُوَ تَحْصِيلُ الْعَلْفِ لِلدُّوَابِّ ، وَلَا لِاخْتِطَابٍ (١) ، وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ (٢) . وَلِأَنَّ الْأَمِيرَ

(١٤) تقدم تخريجه في : ٢٠٤/١ .

(١) في ١ م : « الاحتطاب » .

(٢) سورة النور ٦٢ .

أَعْرِفَ بِحَالِ النَّاسِ ، وَحَالِ الْعُدُوِّ ، وَمَكَامِهِمْ ، وَمَوَاضِعِهِمْ ، وَفَرَبِهِمْ وَبُعْدَهُمْ . فَإِذَا خَرَجَ خَارِجَ بَعْضِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يُصَادَفَ كَيْفِيًّا لِلْعُدُوِّ ، فَيَأْخُذُوهُ ، أَوْ طَلِيعَةً لَهُمْ ، أَوْ يَرَحَلَ الْأَمِيرُ بِالْمُسْلِمِينَ وَيَتْرَكُهُ فِيهِلِكَ . وَإِذَا كَانَ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ إِلَّا إِلَى مَكَانٍ آمِنٍ ، وَرَبْمَا يَتَّبِعُ مَعَهُمْ مِنَ الْجَيْشِ مَنْ يَخْرُسُهُمْ وَيُطْلِعُ لَهُمْ . وَأَمَّا الْمُبَارَزَةُ ، فَتَجُوزُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهَا ، وَكَرِهَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ حَمَزَةَ وَعَلِيًّا وَعَبِيدَةَ بْنَ الْحَارِثِ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣) . وَبَارَزَ عَلَى عَمْرٍو ابْنُ عُبَيْدٍ وَدُفَى غَزْوَةَ الْخَنْدَقِ فَقَتَلَهُ^(٤) . وَبَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ حُنَيْنٍ . وَقِيلَ : بَارَزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ . وَبَارَزَهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ فَاسْتَشْهِدَ^(٥) . وَبَارَزَ الْبِرَاءُ بْنُ مَالِكِ مَرْزُبَانَ الزُّرَّارَةَ^(٦) فَقَتَلَهُ ، وَأَخَذَ سَلْبَهُ ، فَبَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا^(٧) . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَتَلْتُ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ رَئِيسًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُبَارَزَةً ، سِوَى مَنْ شَارَكْتُ فِيهِ^(٨) . / وَبَارَزَ شُبْرُ بْنُ عَلْقَمَةَ أَسْوَارًا^(٩) فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ سَلْبُهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ، فَقَتَلَهُ إِيَّاهُ سَعْدٌ^(١٠) . وَلَمْ يَزَلْ

١٤/١٠

- (٣) أخرجه البخاري ، في : باب ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصِمُوا فِي رَيْبِهِ ﴾ ، من سورة الحج ، من كتاب التفسير ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٩٥/٥ ، ٩٦ ، ١٢٤/٦ . ومسلم ، في : باب في قوله تعالى ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصِمُوا فِي رَيْبِهِ ﴾ ، ومن كتاب التفسير . صحيح مسلم ٢٣٢٣/٤ . وابن ماجه ، في : باب المبارزة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢ .
- (٤) انظر : للمغازي ، للواقدي ٤٧٠/٢ ، ٤٧١ .
- (٥) انظر : السيرة ، لابن هشام ٣٣٢/٣ - ٣٣٤ .
- (٦) الزرارة : الأجمة . والمرزبان : رئيس القوم من العجم .
- (٧) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفى والغنيمة . السنن الكبرى ٣١٠/٦ ، ٣١١ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما يخمس في النفل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ . وعبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٣/٥ . وابن أئى شيبه ، في : باب من جعل السلب للقتال ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٢ ، ٣٧١/١٢ .
- (٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٣/٥ ، ٢٣٤ . وفيه : « مائة » مكان : « تسعة وتسعين » .
- (٩) الأسوار : قائد الفرس .
- (١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفى والغنيمة . السنن الكبرى ٣١١/٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب النفل في الغزو والجهاد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٨/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٥/٥ ، ٢٣٦ . وابن أئى شيبه ، في : باب من جعل السلب للقتال ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٠/١٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ .

١٤/١٠ إذا تَبَتَّ هذا ، فالمُبَارَزَةُ تُنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَمُبَاحَةٌ ، وَمَكْرُوهَةٌ ، أَمَّا
 الْمُسْتَحَبَّةُ ؛ فَإِذَا خَرَجَ عَلَجٌ / يَطْلُبُ الْبِرَارَ ، اسْتَحَبَّ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْقُوَّةَ
 وَالشُّجَاعَةَ ، مُبَارَزَتَهُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ رَدًّا عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِظْهَارًا لِقُوَّتِهِمْ .
 وَالْمُبَاحُ ؛ أَنْ يَتَدَيَّءَ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ بِطَلِبِهَا ، فَيُبَاحُ وَلَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ
 إِلَيْهَا ، وَلَا يَأْمُرُ أَنْ يُغْلَبَ ، فَيَكْسِرَ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ شُجَاعًا وَإِنْفًا مِنْ
 نَفْسِهِ ، أُبَيِّحَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ غَالِبٌ ، وَالْمَكْرُوهُ أَنْ يَبْزُرَ الضَّعِيفَ الْمُنَّةَ^(١٥) ،
 الَّذِي لَا يَثِقُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَتُكْرَهُ لَهُ الْمُبَارَزَةُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِقَتْلِهِ^(١٦)
 ظَاهِرًا .

فصل : إذا خَرَجَ كَافِرٌ يَطْلُبُ الْبِرَارَ ، جَازَ رَمِيهِ وَقَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ لَا عَهْدَ لَهُ ، وَلَا
 أَمَانَ لَهُ ، فَأُبَيِّحُ قَتْلَهُ كَقَتْلِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ جَارِيَةً بَيْنَهُمْ^(١٧) أَنْ مَنْ خَرَجَ يَطْلُبُ
 الْمُبَارَزَةَ لَا يُعْرَضُ لَهُ ، فَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الشَّرْطِ . وَإِذَا خَرَجَ إِلَيْهِ أَحَدٌ يَبَارِزُهُ بِشَرْطٍ أَنْ
 لَا يُعِينَهُ عَلَيْهِ سِوَاهُ ، وَجِبَ الْوَفَاءُ بِشَرْطِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، فَإِنْ انْتَهَزَمَ
 الْمُسْلِمُ تَارِكًا لِلْقِتَالِ ، أَوْ مُتَخَنًا بِجِرَاحَتِهِ ، جَازَ لِكُلِّ أَحَدٍ قِتَالُهُ^(١٨) ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا صَارَ
 إِلَى هَذِهِ الْحَالِ ، فَقَدْ انْقَضَى قِتَالُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ شَرْطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُقَاتِلَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى
 صَفِهِ وَوَقَى لَهُ بِالشَّرْطِ ، إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ قِتَالَهُ ، أَوْ يُتَخَنَهُ^(١٩) بِالْجِرَاحِ ، فَيَتَّبِعَهُ لِيَقْتُلَهُ ، أَوْ
 يُجِيزَ عَلَيْهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَحُولُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، فَإِنْ قَاتَلَهُمْ قَاتَلُوهُ ؛ لِأَنَّهُ^(٢٠) إِذَا مَنَعَهُمْ إِنْقَاذَهُ
 فَقَدْ نَقَضَ أَمَانَهُ . وَإِنْ أَعَانَ الْكُفَّارُ صَاحِبَهُمْ ، فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعِينُوا صَاحِبَهُمْ أَيْضًا ،
 وَيُقَاتِلُوا مَنْ أَعَانَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقَاتِلُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَنْعٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ
 اسْتَنْجَدَهُمْ ، أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الرِّضَا بِفَعْلِهِمْ ، صَارَ نَاقِضًا لِأَمَانِهِ ، وَجَازَ لَهُمْ قَتْلُهُ . وَذَكَرَ
 الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ مُعَاوَنَةُ صَاحِبِهِمْ ، وَإِنْ اتَّخَذَ بِالْجِرَاحِ . قِيلَ لَهُ :

(١٥) المنة : القوة .

(١٦) في م : « لقتله » .

(١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) في م : « قتله » .

(١٩) في م ، أ : « تخنه » .

(٢٠) في الأصل : « لأنهم » .

فخاف المسلمون على صاحبهم ؟ قال : وإن ؛ لأنَّ المَبَارَزةَ إثمًا تكون هكذا ، ولكن لو حَجَزُوا بينهما ، وغلَّوا سبيل العِلَج . قال : فإن أعان العدوَّ صاحبهم ، فلا بُدَّ أن يُعين المسلمون صاحبهم . ولنا ، أنَّ حَمَزَةَ وعليًا أعانَا عُيَيْدَةَ بن الحارث على قتل شَيْبَةَ بن رَيْعَةَ ، حين أُلْحِنَ عُيَيْدَةُ .

/ فصل : وتَجَوَّزُ الخُدْعَةُ في الحربِ ، للمُبَارِزِ ، وغيره ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : ١٥/١٠ « الْحَرْبُ خُدْعَةٌ »^(٢١) . وهو حديث حسن صحيح . وروى أنَّ عَمْرُو ابنَ عُبَيْدٍ وَدَّ بَارَزَ عليًّا كَرَّمَ الله وجهه ، فلما أَقْبَنَ عليه ، قال عليُّ^(٢٢) : ما بَرَزْتُ لِأَقَاتِلَ اثْنَيْنِ . فَانْتَفَتَّ عَمْرُو ، فَوَثَّبَ عليه فُضْرَتَهُ ، فقال عَمْرُو : خُدَعْتَنِي . فقال عليُّ : الْحَرْبُ خُدْعَةٌ .

فصل : قال أحمد : إذا عَزَّوَا في البَحْرِ ، فأَرَادَ رجلٌ أَنْ يَقِيمَ بالسَّاحِلِ ، يَسْتَأْذِنُ الْوَالِيَّ^(٢٣) الَّذِي هُوَ عَلَى جَمِيعِ الْمَرَاكِبِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْوَالِيَّ الَّذِي فِي مَرَكِبِهِ .

١٦٣٢ - مسألة ؛ قال (: وَمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَزَاتِهِ ، فَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ لِعَزَاةٍ بَعَيْنَهَا ، رَدَّ مَا فَضَّلَ فِي الْعَزْوِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْعَزْوِ ، لَمْ يَحُلْ ؛ إِمَّا أَنْ يُعْطَى لِعَزْوَةٍ بَعَيْنَهَا ، أَوْ فِي الْعَزْوِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ أُعْطِيَ لِعَزْوَةٍ بَعَيْنَهَا ، فَمَا فَضَّلَ بَعْدَ الْعَزْوِ فَهُوَ لَهُ . هذا قَوْلُ عَطَاء ، وَمُجَاهِد ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍوَ إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا فِي

(٢١) أخرجه البخاري ، في : باب الحرب خدعة ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٧/٤ ، ٧٨ . ومسلم ، في : باب جواز الخداع في الحرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦١/٣ ، ١٣٦٢ . وأبو داود ، في : باب المكر في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخدعة في الحرب ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذي ١٧١/٧ . وابن ماجه ، في : باب الخديعة في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٥/٢ ، ٩٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٠/١ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ٣١٢/٢ ، ٣١٤ ، ٢٢٤/٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٨ ، ٣٨٧/٦ ، ٤٥٩ .

(٢٢) سقط من : تم .

(٢٣) في م : هـ الولي .

الْعَزْوُ يَقُولُ لِمُصَاحِبِهِ : إِذَا بَلَغْتَ وَادِي الْقُرَى ^(١) فَشَأْنُكَ بِهِ . وَلَأَنَّهُ أَغْطَاهُ عَلَى سَبِيلِ
الْمُعَاوَنَةِ وَالتَّفَقُّعِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَارَةِ ، فَكَانَ الْفَاضِلُ لَهُ ، كَمَا لَوْ وَصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ
فَلَانٌ حُجَّةً بِالْأَيْفِ . وَإِنْ أَغْطَاهُ شَيْئًا لِيَنْفِقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ فِي الْعَزْوِ مُطْلَقًا ، فَفَضْلٌ مِنْهُ
فَضْلٌ ، أُنْفَقَ فِي غَزَاةٍ أُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ أَغْطَاهُ الْجَمِيعَ لِيَنْفِقَهُ فِي جِهَةِ قُرْبَةٍ ، فَلَزِمَهُ انْتِفَاقُ
الْجَمِيعِ فِيهَا ، كَمَا لَوْ وَصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ بِالْأَيْفِ .

فصل : وَمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا لِيَسْتَعِينَ ^(٢) بِهِ فِي الْعَزْوِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَتْرُكُ لِأَهْلِهِ مِنْهُ
شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَمْلِكُهُ ، إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى رَأْسِ مَعْرَاهُ ، فَيَكُونُ كَهَيْئَةِ مَالِهِ ، فَيَبْعَثُ إِلَى
عِيَالِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، لِأَنَّهُ يَتَخَلَّفُ عَنِ الْعَزْوِ ، فَلَا يَكُونُ مُسْتَحِقًّا لِمَا
أُتِفِقَ عَلَيْهِ ^{١٥/١٠} ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ سِلَاحًا ، أَوْ آلَةَ الْعَزْوِ . فَإِنْ قَصَدَ / أَغْطَاهُ لِمَنْ يَعْزُو بِهِ ، فَقَالَ
أَحْمَدُ : لَا يَتَّخِذُ مِنْهُ ^(٣) سَفَرَةً فِيهَا طَعَامٌ ، فَيُطْعِمَ مِنْهَا أَحَدًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَهَا لِيَنْفِقَهَا فِي
جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهِيَ الْجِهَادُ .

١٦٣٣ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَإِذَا حُمِلَ الرَّجُلُ عَلَى ذَائِبَةٍ ، فَإِذَا رَجَعَ مِنَ الْعَزْوِ
فَقِيْلَ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : هِيَ حَبِيسٌ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَايَعَ إِلَّا أَنْ تُصِيرَ فِي حَالٍ لَا تُصْلَحُ
فِيهِ ^(٤) لِلْعَزْوِ ، فُتْبَاعٌ ، وَتُجْعَلُ فِي حَبِيسٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ إِذَا ضَاقَ بِأَهْلِهِ ،
أَوْ ^(٥) كَانَ فِي مَكَانٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، جَازَ أَنْ يُبَايَعَ ، وَيُجْعَلَ فِي مَكَانٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ
الْأَضْحِيَّةُ إِذَا أَبْدَلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا)

قوله : حُمِلَ الرَّجُلُ عَلَى ذَائِبَةٍ . يَعْنِي أُعْطِيَهَا لِيَعْزُوَ عَلَيْهَا ، فَإِذَا غَزَا عَلَيْهَا مَلَكَهَا كَمَا
يَمْلِكُ التَّفَقُّعُ الْمُدْفُوعَةُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَارِيَّةً ، فَتَكُونَ لِمُصَاحِبِهَا ، أَوْ حَبِيسًا فَتَكُونَ

(١) وادي القرى : بين المدينة والشام ، من أعمال المدينة ، كثير القرى . معجم البلدان ٤ / ٨٧٨ .

(٢) في ١ : يستعين .

(٣) في ١ : منها .

(٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٥) في م : إذا .

حبيساً بحاله . قال عمر ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ غَتِيْقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأُضَاعَهُ صَاحِبُهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، ^(٣) وَطَنَنْتُ أَنَّهُ ^(٤) بَائِعُهُ بِرُخْصٍ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا تُشْتَرِهِ ، وَلَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أُعْطَاكَ يُدْرِهِمْ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْدِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَلَكَه ، لَوْلَا ذَلِكَ مَا بَاعَهُ ، وَيُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَلَكَه بَعْدَ الْغَزْوِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَهُ لِلْبَيْعِ بِالْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَأْخُذْهُ مِنْ عَمَرٍ ، ثُمَّ يُقْبِضَهُ لِلْبَيْعِ فِي الْحَالِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَقَامَهُ لِلْبَيْعِ بَعْدَ غَزْوِهِ عَلَيْهِ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ . وَسُئِلَ : مَتَى يَطِيبُ لَهُ الْفَرَسُ ؟ قَالَ : إِذَا غَزَا عَلَيْهِ . قِيلَ لَهُ : فَإِنَّ الْعَدُوَّ جَاءَنَا فَخَرَجَ عَلَى هَذَا الْفَرَسِ فِي الطَّلَبِ إِلَى خَمْسَةِ فَراسِخَ ، ثُمَّ رَجَعَ . قَالَ : لَا ، حَتَّى يَكُونَ غَزَوٌ ^(٦) . قِيلَ لَهُ : فَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ : إِذَا بَلَغَتْ وَادِي الْقَرْيِ ، فَشَأْنُكَ بِهِ ، قَالَ : ابْنُ عَمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي مَالِهِ ، وَرَأَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ إِذَا غَزَا عَلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَبُحَيْبِيُّ الْأَنْصَارِيِّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَنَحْوُهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَمْ ^(٧) أَعْلَمْ أَحَدًا / يَقُولُ : إِنَّ لَهُ أَنْ ^(٨) يَبِيعَهُ فِي مَكَانِهِ . وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَرَى أَنْ يُتَنَفَّعَ بِشَيْءٍ فِي غَيْرِ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ : شَأْنُكَ بِهِ مَا أَرَدْتُ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَمَرٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ مَالِكٌ ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هِيَ حَبِيسٌ . فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْهَوَاقِفِ ^(٩) ، وَيَأْتِي شَرْحُ حُكْمِ الْأُضْحِيَّةِ فِي بَابِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فصل : قال أحمد : لَا يَرْكَبُ دَوَابَّ السَّبِيلِ فِي حَاجَةٍ ، وَيَرْكَبُهَا وَيَسْتَعْمِلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا يَرْكَبُ فِي الْأُمُصَارِ وَالْقَرْيِ ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَرْكَبُهَا وَيَعْلِفَهَا ، وَأَكْثَرُهُ سِيَابُ الرِّمْلِ ^(١) عَلَى الْفَرَسِ الْحَبِيسِ ، وَسَهْمُ الْفَرَسِ الْحَبِيسِ لِمَنْ غَزَا عَلَيْهِ ، وَلَا يُبَاغِ الْفَرَسُ

(٣-٣) لى م : و وطنته .

(٤) تقدم ترجمه فى ١٠٣/٤ .

(٥) فى الأصل : غزوا . وفى م : و غزا .

(٦) فى م : و ولا .

(٧) سقط من : الأصل ، م .

(٨) تقدم فى ٢٢١/٨ .

(٩) الرمل : جمع الرملة ، بالتحريك ، وهى الفرس أو البزونة تتخذ للنسل .

الْحَبِيسُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ ، إِذَا عَطِبَ يَصِيرُ لِلطَّحْنِ ، وَيَصِيرُ ثَمْنُهُ فِي مِثْلِهِ ، أَوْ يَنْفَقُ ثَمْنُهُ عَلَى الدَّوَابِّ الْحَبِيسِ . وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ فَرَسًا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُسْتَحَبُّ شِرَاؤُهَا مِنْ غَيْرِ الثَّغْرِ ؛ لِيَكُونَ ثَوْبَةً عَلَى أَهْلِ الثَّغْرِ فِي الْجَلَبِ .

١٦٣٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا سَبَى الْإِمَامُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ رَأَى قَتْلَهُمْ ، وَإِنْ رَأَى مَنْ عَلَيْهِمْ وَأَطْلَقَهُمْ بِلاَ عَوْضٍ ، وَإِنْ رَأَى أَطْلَقَهُمْ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ رَأَى فَادَى بِهِمْ ، وَإِنْ رَأَى اسْتَرْقَاهُمْ ، أَيْ ذَلِكَ رَأَى فِيهِ نِكَايَةً لِلْعَدُوِّ ، وَحَطًّا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَقُلْ)

وجعلته أن من أسير من أهل الحرب على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، النساء والصبيان ، فلا يجوز قتلهم ، ويصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وكان عليه الصلاة والسلام يستترقهم إذا سباهم . الثاني ، الرجال من أهل الكتاب والمجوس الذين يُقْرُونَ بِالْجُزْيَةِ ، فيتخير ^(٢) الإمام فيهم بين أربعة أشياء ؛ القتل ، والمن بغير عوض ، والمفاداة بهم ، واستترقاهم . الثالث ، الرجال من عبدة الأوثان وغيرهم ممن لا يُقْرَ بِالْجُزْيَةِ ، فيتخير الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء ؛ القتل ، أو المن ، والمفاداة ، ولا يجوز استترقاهم . وعن أحمد ، جواز ١٦/١ ط استترقاهم . وهو مذهب الشافعي . وما ذكرنا في أهل الكتاب قال / الأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور . وعن مالك كمدھينا . وعنه لا يجوز المن بغير عوض ؛ لأنه لا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب قتل الصبيان في الحرب ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٤/٤ . ومسلم ، في : باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٩/٢ . وابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل النساء والصبيان ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن قتل النساء والولدان ... ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢/٢ ، ٢٣ ، ٧٦ ، ٩١ ، ١١٥ ، ١٠٠ .

(٢) في الأصل ، م : فيخير .

مَصْلَحَةٍ فِيهِ^(٣)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ فِعْلُ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ. وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ، وَعُطِيَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، كَرَاهَةَ قَتْلِ الْأَسْرَى. وَقَالُوا: لَوْ مَنْ عَلَيْهِ أَوْ قَادَاهُ كَمَا صُنِعَ بِأَسَارَى بَدْرٍ. وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَانِي فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾^(٤). فَخَيْرٌ بَعْدَ الْأَسْرِ بَيْنَ هَذَيْنِ لَا غَيْرَ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ شَاءَ ضَرْبَ أَعْنَاقِهِمْ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَهُمْ، لَا غَيْرَ، وَلَا يَجُوزُ مَنْ وَلَا فِدَاءٌ؛ لَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَأَقْضُوا أَلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٥). بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعِيَاضُ بْنُ عَقْبَةَ، يَقْتُلَانِ الْأَسَارَى. وَلَنَا، عَلَى جَوَازِ الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَّ عَلَى ثُمَامَةَ بْنِ أَنُثَالٍ^(٦)، وَأَبْنَى عَزَّةَ الشَّاعِرِ^(٧)، وَأَبْنَى الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ^(٨)، وَقَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ مُطْعَمُ بَنِي عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ سَأَلَنِي فِي هَوْلَاءِ النَّتْنَى، لَأُطْلَقْتُهُمْ لَهُ»^(٩). وَفَادَى أَسَارَى بَدْرٍ، وَكَانُوا

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) سورة محمد ٤.

(٥) سورة التوبة ٥.

(٦) أخرجه حديث ثُمَامَةَ، البخاري، في: باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد، وباب دخول المشرك المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب وفد بني حنيفة وحديث ثُمَامَةَ بن أنثال، من كتاب المغازي، صحيح البخاري ١٢٥/١، ١٢٧، ٢١٤/٥، ٢١٥، ٢١٥. ومسلم، في: باب ربط الأسير وحسبه وجواز المن عليه، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ١٨٦/٣. وأبو داود، في: باب في الأسير يوثق، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٢/٢. والنسائي مختصراً، في: باب تقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم، من كتاب الطهارة. وفي: باب ربط الأسير بمسارية المسجد، من كتاب الصلاة. المجتبى ٩١/١، ٩٢، ٣٦/٢. والبيهقي، في: باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم، من كتاب السير. السنن الكبرى ٦٥/٩، ٦٦.

(٧) سيأتي في الصفحة التالية أنه قتله يوم أحد، وأخرجه البيهقي، في: الباب السابق. السنن الكبرى ٦٥/٩. وذكر الواقدى قصته، في: المغازي ١١١/١، ١١٢، ٢٠١، ٣٠٨، ٣٠٩.

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب في فداء الأسير بالمال، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود، ٥٦/٢، ٥٧.

(٩) أخرجه البخاري، في: باب ما مَنَّ النَّبِيُّ ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس، من كتاب فرض الخمس. صحيح البخاري ١١١/٤. وأبو داود، في: باب في المن على الأسير بغير فداء، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٠/٤. وعبد الرزاق، في: باب قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى، من كتاب الجهاد. المصنف ٢٠٩/٢. والبيهقي، في: باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم، من كتاب السير. السنن الكبرى ٦٧/٩.

ثلاثة وسبعين رجلاً ، كل رجل منهم بأزعمائة^(١١) ، وفادى يوم بدر رجلاً برجلين^(١٢) ، وصاحب العُضْبَاءِ بِرَجُلَيْنِ^(١٣) . وَأَمَّا الْقَتْلُ ؛ فَلَأَنَّ^(١٤) النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ رَجُلًا بَنَى قُرَيْظَةَ ، وهم بين السُّمَّاءِ وَالسَّبْعِمِائَةِ^(١٥) ، وَقَتَلَ يَوْمَ بَدْرِ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَعُقْبَةُ بْنُ أُمَى مَعْبُطٌ ، صَبْرًا^(١٦) ، وَقَتَلَ أَبَا عَزَّةَ يَوْمَ أُحُدٍ . وهذه قصص عَمَّتْ وَاشْتَهَرَتْ ، وَقَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَرَّاتٍ ، وهو دليل على جَوَازِهَا . وَلأنَّ كُلَّ خَصْلَةٍ من هذه الخِصَالِ قد تَكُونُ أَصْلَحَ في بَعْضِ الْأَسْرَى ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ قُوَّةٌ وَنَكَايَةٌ في الْمُسْلِمِينَ ، وَيَقَاوُهُ ضَرَرٌّ

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في المَنِّ على الأسير بغير فداء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٦/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى ، وباب من أسر النبي ﷺ ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٥ ، ٣٥٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الفداء من رآه وفعله ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٦/١٢ . وأبو عبيد ، في : باب فتح الأرض عنوة ... ، من كتاب فتوح الأراضين صلحا . الأموال ١٢١ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٨/٩ .

(١١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الفداء ومن رآه في الجهاد ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٦/١٢ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٧/٩ .

(١٢) يأتي حديثه في المسألة نفسها ، في الفصل التالي .

(١٣) في ١ : « فَإِنَّ » .

(١٤) « هَكَذَا الْوَقْدَى » ، في : المغازي ٥١٨/٢ .

وحديث قتل رجال بني قريظة ، أخرجه البخاري ، في : باب إذا نزل العدو على حكم رجل ، من كتاب الجهاد . وفي : باب مناقب سعد بن معاذ ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « قَوْمُوا إِلَى سَيْدِكُمْ » . من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٨١/٤ ، ٨٢ ، ٤٤/٥ ، ١٤٣ ، ٧٢/٨ . ومسلم ، في : باب جواز قتال من نقض العهد ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ ، ١٣٨٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧٨/٧ ، ٧٩ . والدارمي ، في : باب نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ، من كتاب السير . سنن الدارمي . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢/٣ ، ٧١ ، ٣٥٠ ، ١٤٢/٦ .

(١٥) أخرج حديث قتل النضر وعقبة ، ابن أبي شيبة ، في : باب غزوة بدر الكبرى ، من كتاب المغازي . المصنف ٣٧٢/١٤ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٤/٩ ، ٦٥ . وأخرج حديث قتل عقبة أبو داود ، في : باب في قتل الأسير صبرا ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٥/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب في قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى ، وباب من أسر النبي ﷺ من أهل بدر ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٥/٥ ، ٢٠٦ ، ٣٥٢ .

عليهم ، فَقَتَلَهُ أَصْلَحُ ، ومنهم الضَّعِيفُ الذي له مَالٌ كَثِيرٌ ، ففدأوه أَصْلَحُ ، ومنهم حَسَنُ
الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، يُرَجَى إِسْلَامُهُ بِالْمَنْ عَلَيْهِ ، أَوْ مَعُونَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ بِتَخْلِيصِ /
أَسْرَاهِمُ ، والدَّفْعُ عَنْهُمْ ، فالْمَنْ عَلَيْهِ أَصْلَحُ ، ومنهم مَنْ يُتَتَبَعُ بِخِدْمَتِهِ ، وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ ،
فاسْتَرْقَاهُ أَصْلَحُ ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَالْإِمَامُ أَعْلَمُ بِالْمَصْلَحَةِ ، فَيَتَّبَعِي أَنْ يُفَوَّضَ
ذَلِكَ إِلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عَامٌّ لَا يُنْسَخُ بِهِ الْخَاصُّ ، بَلْ يُنَزَّلُ عَلَى
مَا عَدَا الْمَخْصُوصَ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحَرِّمُوا اسْتِرْقَاقَهُ ، فَأَمَّا عَبْدَةُ الْأَوْتَانِ ، فَفِي اسْتِرْقَاقِهِم
رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ فِي الْعَجَمِ
دُونَ الْعَرَبِ ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ^(١٦) . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ لَا يُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ ، فَلَمْ يَقَرَّ
بِالاسْتِرْقَاقِ كَالْمُرْتَدِّ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ هَذَا تَخْيِيرٌ مَصْلَحَةٌ
وَاجْتِهَادٌ ، لَا تَخْيِيرُ شَهْوَةٍ ، فَمَتَى رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي خَصْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ ، تَعَيَّنَتْ
عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجُزِ الْعَدُولُ عَنْهَا ، وَمَتَى تَرَدَّدَ فِيهَا ، فَالْقَتْلُ أَوْلَى . قَالَ مُجَاهِدٌ فِي أَمِيرِينَ ؛
أَحَدُهُمَا يَقْتُلُ الْأَسْرَى : هُوَ أَفْضَلُ . وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : الْإِنْتِخَانُ
أَحَبُّ إِلَيَّ ، إِلَّا ^(١٧) أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا يَطْمَعُ بِهِ فِي الْكَثِيرِ .

فصل : وَإِنْ أَسْلَمَ الْأَسِيرُ صَارَ رَقِيقًا فِي الْحَالِ ، وَزَالَ التَّخْيِيرُ ، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمُ
النِّسَاءِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَفِي الْآخَرِ ، يَسْقُطُ الْقَتْلُ ، وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ
الْخِصَالِ الثَّلَاثِ ، لِمَا رَوَى أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْرَوْا رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ ، فَمَرَّ
بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، عَلَامَ أُخِذْتُ وَأُخِذْتُ سَابِقَةَ الْحَاجِّ ؛ فَقَالَ :
« أُخِذْتُ بِجَرِيرَةٍ حُلَفَائِكَ مِنْ ثَقِيفٍ ، فَقَدْ أَسْرَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِي » . فَمَضَى
النَّبِيُّ ﷺ ، فَتَادَاهُ : يَا مُحَمَّدُ ، يَا مُحَمَّدُ . فَقَالَ لَهُ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » فَقَالَ : لَأُنِّي
مُسْلِمًا ، فَقَالَ : « لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ ، لَأَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ » . وَفَادَى بِهِ

(١٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٧) سقط من : م .

النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَيْنِ ، رواه مُسْلِمٌ ^(١٨) . ولأنَّه سَقَطَ القَتْلُ بِإِسْلَامِهِ ، فَبَقِيَ باقِيَ الْخِصَالِ على ما كانت عليه . ولنا ، أَنَّهُ أُسِيرَ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، فَصَارَ رَقِيقًا كَالْمَرْأَةِ ، والحديثُ لا يُنافِي ١٧/١٠ ط رَقَهُ ، فَقَدْ يُفَادَى / بِالْمَرْءِ وَهِيَ رَقِيقٌ ، كما رَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ غَزَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، فَتَقَلَّه امْرَأَةٌ ، فَوَهَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، وَفِي أَيْدِيهِمْ أَسَارَى ، فَفَدَاهُمْ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ ^(١٩) . إِلَّا أَنَّهُ لَا يُفَادَى بِهِ ، وَلَا يُمْنُ عَلَيْهِ ، إِلَّا بِإِذْنِ الْغَانِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَالًا لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ الْمَنْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ الْمَنْ عَلَيْهِ مَعَ كُفْرِهِ ، فَمَعَ إِسْلَامِهِ أَوْلَى ، لَكُنَّ الْإِسْلَامَ حَسَنَةً يَفْتَضِي إِكْرَامَهُ ، وَالْإِنْعَامَ عَلَيْهِ ، لَا مَنَعَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ . وَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ، مِنْ عَشِيرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنَ الرُّقِّ . فَأَمَّا إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ أُسْرِهِ ، حَرَّمَ قَتْلَهُ وَاسْتِزْقَاقَهُ وَالْمُفَادَاةَ بِهِ ، سَوَاءً أَسْلَمَ وَهُوَ فِي حِصْنٍ ، أَوْ جَوْفٍ ، أَوْ مَضْيِيقٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُلْ فِي أَيْدِي الْغَانِمِينَ بَعْدَ .

فصل : فَإِنْ سَأَلَ الْأَسَارَى مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ تَخْلِيَّتَهُمْ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي نِسَائِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا غَنِيمَةً بِالسَّبْيِ ، وَأَمَّا الرِّجَالُ ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِمْ ، وَلَا يَزُولُ التَّخْيِيرُ الثَّابِتُ فِيهِمْ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ ، كَمَا لَوْ

(١٨) في : باب لا وفاء للنفر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٢/٣ ، ١٢٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٤/٢ . والدارمي ، في : باب إذا أحرز العدو من مال المسلمين ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٠/٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٥ - ٢٠٨ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٧/٩ .

(١٩) أخرجه مسلم ، في : باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٧٥/٣ ، ١٣٧٦ . وأبو داود ، في : باب الرخصة في المدركين يفرق بينهم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٨/٢ ، ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب فداء الأسارى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٤ ، ٤٧ ، ٥١ .

أَسْلَمُوا . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَدَّلَ لَا تَلْزَمُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْرُمْ قَتْلَهُمْ ، كَبَدَّلَ عَبْدَةَ الْأَوْتَانِ .

فصل : وإذا أسير العبد صار رقيقاً للمسلمين ؛ لأنه مآل لهم استولى عليه ، فكان للغانمين ، كالبهيمة ، وإن رأى الإمام قتله لضرر في بقائه ، جاز قتله ؛ لأن مثل هذا لا قيمة له ، فهو كالمتردد ، وأما من يحرّم قتلهم غير النساء والصبيان ، كالشيخ والزمن والأعشى والراهب ، فلا يحل سبيهم ؛ لأن قتلهم حرام ، ولا نفع في اقتنائهم .

فصل : ذكر أبو بكر أن الكافر إذا كان مولى مسلم ، لم يجوز استرقاقه ؛ لأن في استرقاقه تفويت وإلء المسلم المعصوم . وعلى قوله ، لا يسترق ولده أيضاً إذا كان عليه ولء ؛ لذلك . وإن كان معتقاً ذمياً ، جاز استرقاقه ؛ لأن سيده يجوز استرقاقه ، فاسترقاق موله أولى . وهذا مذهب الشافعي . / وظاهر كلام الخرقي جواز استرقاقه ؛ لأنه يجوز قتله ، وهو من أهل الكتاب ، فجاز استرقاقه ، كغيره ، ولأن سبب جواز الاسترقاق قد تحقق فيه ، وهو الاستيلاء عليه ، مع كون مصلحة المسلمين في استرقاقه ، ولأنه إن كان المسيئ امرأة أو صبياً ، لم يجوز فيه سوى الاسترقاق ، فيتعين ذلك فيه . وما ذكره يطبل بالقتل ؛ فإنه يفوت الولاء ، وهو جائز فيه ، وكذلك من عليه ولء لذمي يجوز استرقاقه . وقولهم : إن سيده يجوز استرقاقه . غير صحيح ؛ فإن الذمي لا يجوز استرقاقه ، ولا تفويت حقوقه ، وقد قال علي ، رضي الله عنه : إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا^(٢٠) .

١٦٣٥ - مسألة ؛ قال : (وسبيل من استرق منهم ، وما أخذ منهم على إطلاقهم ، سبيل تلك الغنيمة)

يعنى من صار منهم رقيقاً بضرب الرق عليه ، أو فودى بمال ، فهو كسائر الغنيمة ، يُحْمَسُ ثم يُقَسَّمُ أربعة أثمانه بين الغانمين . لا نعلم في هذا خلافاً ، فإن النبي ﷺ

(٢٠) انظر : نصب الرأية ٣/ ٣٨١ .

قَسَمَ فِدَاءُ أُسَارَى بَدْرِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ ^(١) . وَلَآئِهٖ مَالُ غَنِمَةِ الْمُسْلِمُونَ ، فَأَشْبَهَ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْأَسِيرُ ^(٢) لَمْ يَكُنْ لِلْغَانِمِينَ فِيهِ حَقٌّ ، فَكَيْفَ تَعْلُقُ حَقَّهُمْ بِبَدْلِهِ ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ فِي الْأَسِيرِ قَاقٍ مَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ مَالًا ، فَإِذَا صَارَ مَالًا ، تَعْلُقُ حَقَّ الْغَانِمِينَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ أُسْرُوهُ وَقَهَرُوهُ ، وَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ ^(٣) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ ، إِذَا قُتِلَ قَتْلًا يَوْجِبُ الْقصاصَ ، كَانَ لَوَرَثَتِهِ الْخِيَارُ ، فَإِذَا اخْتَارُوا الدِّيَّةَ ، تَعْلُقُ حَقَّ الْغُرَمَاءِ بِهَا .

١٦٣٦ - مسألة : قَالَ : (وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ اسْتِرْقَاقُهُمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ مَجُوسًا ، وَأَمَّا مَا سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْ بَالِغِي رِجَالِهِمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ أَوِ الْفِدَاءُ)

قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ رِجَالِهِمْ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

١٨/١٠ ظ **فصل** : فَأَمَّا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَيَصِيرُونَ رَقِيقًا بِالنِّسْبِ . وَمَنْعَ أَحْمَدُ مِنَ فِدَاءِ النِّسَاءِ بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِي بَقَائِهِنَّ تَعْرِيضًا لَهُنَّ لِلْإِسْلَامِ ، لِبَقَائِهِنَّ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ، وَجَوَّزَ أَنْ يُفَادَى بِهِنَّ أُسَارَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَادَى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْحَوَعِ ^(١) ، وَلَآئِنْ فِي ذَلِكَ اسْتِنْقَازٌ مُسْلِمٍ مُتَحَقِّقٍ إِسْلَامُهُ ، فَاحْتَمَلَ تَقْوِيتَ ^(٢) غَرْضِهِ الْإِسْلَامَ ^(٣) مِنْ أَجْلِهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اخْتِالُ قَوَاتِمَا ، لِتَحْصِيلِ الْمَالِ . فَأَمَّا الصَّبِيَّانُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يُفَادَى بِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّبِيَّ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِ سَابِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ . وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا اسْلَمَتْ لَمْ يَجُزْ رَدُّهَا إِلَى الْكُفَّارِ بِفِدَاءٍ ^(٤) وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِ

(١) انظر ما تقدم في فداء أسارى بدر ، في صفحة ٤٦ .

(٢) في م : « فالأمر » .

(٣) في م : « يمنع » .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٢-٢) في م : « غرضه بالإسلام » .

(٣) سقط من : م .

الله تعالى : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُمْ ﴾ ^(٤) . ولأن في ردّها إليهم تعريضاً لها للرجوع عن الإسلام ، واستحلال ما لا يحل منها . وإن كان الصبي غير مَحْكُومٍ بِإِسْلَامِهِ ، كالذى سُبِيَ مع أبويه ، لم يجز فداؤه بمال . وهل يجوز فداؤه بمسلم ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ .

فصل : ولم يجوز أحمد بيع شيء من رقيق ^(٥) المسلمين لكافر ، سواء كان الرقيق مسلماً أو كافراً . وهذا قول الحسن . قال أحمد : ليس لأهل الذمة أن يشتروا مماسي المسلمين شيئاً . قال : وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه أمراء الأمصار . هكذا حكى أهل الشام ، وليس له إسناده . وجوز أبو حنيفة والشافعي ذلك ؛ لأنه لا يمنع من إثبات يده عليه ، فلا يمنع من ابتدائه ، كالمسلم . ولنا ، قول عمر ، ولم يتكره فيكون إجماعاً ، ولأن فيه تقوية للإسلام الذى يظهر وجوده ، فإنه إذا بقي رقيقاً للمسلمين الظاهر إسلامه ، فيقوت ذلك ببيعه لكافر ، بخلاف ما إذا كان رقيقاً لكافر في ابتدائه ، فإنه لم يثبت له هذه الغرضية ، والدوام يخالف الابتداء لقوته .

فصل : ومن أسر أسيراً ، لم يكن له قتله حتى يأتي به الإمام ، فيرى فيه رأيه ؛ لأنه إذا صار أسيراً ، فالحيرة فيه إلى الإمام . وقد روى عن أحمد كلام يدل على إباحة قتله ، فإنه قال : لا يقتل أسير ^(٦) غيره إلا أن يشاء الوالى . فمفهومه أن له قتل أسيره بغير إذن الوالى ؛ لأن له / أن يقتله ابتداءً ، فكان له قتله دواماً ، كما لو هرب منه أو قاتله . فإن امتنع الأسير أن ينقاد معه ، فله إكراهه بالضرب وغيره ، فإن لم يمكنه إكراهه ، فله قتله . وإن خافه ، أو خاف هربه ، فله قتله أيضاً . وإن امتنع من الاتقياد معه ، لخرج أو مرض ، فله قتله أيضاً . وتوقف أحمد عن قتله . والصحيح أنه يقتله ، كما يذف ^(٧) على جريحهم ، ولأن تركه حيّاً ضرر على المسلمين ، وتقوية للكفار ، فتعين القتل ، كحالة الابتداء إذا

(٤) سورة الممتحنة ١٠ .

(٥) في الأصل : الرقيق .

(٦) في الأصل ، م : أسيراً .

(٧) ذفف على الجريح : أجهز عليه .

أَمَكَنَهُ قَتْلَهُ ، وَكَجَرِجِهِمْ إِذَا لَمْ يَأْسِرْهُ . فَأَمَّا أُسِيرُ غَيْرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ ، إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالٍ يَجُوزُ قَتْلُهُ لِمَنْ أَسَرَّهُ . وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَتَعَاطَيْنُ أَحَدُكُمُ أُسِيرَ صَاحِبِهِ إِذَا أَخَذَهُ فَيَقْتُلُهُ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٨) . فَإِنْ قُتِلَ أُسِيرُهُ ، أَوْ أُسِيرَ غَيْرُهُ ^(٩) قَبْلَ ذَلِكَ ، أَسَاءَ ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ ضَمَانُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ قَتَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ غَرِمَ ثَمَنَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ ، فَضَمِنَهُ ، كَمَا لَوْ قَتَلَ امْرَأَةً . وَلَنَا ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ غَزْوَفٍ ، أَسَرَ أُمَيَّةَ بْنَ خُلَيْفٍ وَابْنَهُ عَلِيًّا يَوْمَ بَدْرٍ ، فَرَأَاهُمَا بِلَالٌ ، فَاسْتَصْرَخَ الْأَنْصَارَ عَلَيْهِمَا حَتَّى قَتَلُوهُمَا ، وَلَمْ يَغْرَمُوا شَيْئًا ^(١٠) . وَلَأَنَّهُ أَتْلَفَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ ، فَلَمْ يَغْرَمْهُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، وَلَأَنَّهُ أَتْلَفَ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، فَلَمْ يَغْرَمْهُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ كَلْبًا ، فَأَمَّا إِنْ قَتَلَ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا ، غَرِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ .

فصل : وَمَنْ أُسِيرَ فَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي أَمْرًا الظَّاهِرَ خِلَافَهُ ، يَتَعَلَّقُ بِهِ إِسْقَاطُ حَقٍّ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، فَإِنْ شَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ ، حَلَفَ مَعَهُ ، وَخُلِيَ سَبِيلُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقَصَّدُ مِنْهُ الْمَالُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ : « لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يُقْدَى ، أَوْ يُضْرَبَ عَنْقُهُ » . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : إِلَّا سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الْإِسْلَامَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِلَّا سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ » ^(١١) . فَقَبِلَ شَهَادَةَ عَبْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ .

(٨) في : باب قتل الأسارى والنبي عن المثلة ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٢/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٥ .

(٩) في م : غير هـ .

(١٠) أخرجه البخاري بمعناه ، في : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٩٦/٥ . وذكر

الواقدي غيرها بتمامه ، في : المغازي ٨٢/١ - ٨٤ .

(١١) أخرجه الترمذي ، في : باب سورة الأنفال ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢١٧/١ - ٢١٩ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .

١٦٣٧ / - مسألة ؛ قال : (وَيُنْفَلُ الْإِمَامُ وَمَنْ اسْتَخْلَفَهُ الْإِمَامُ ، كَمَا قَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي بَدَائِهِ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَفِي رَجْعِهِ الثَّلَثَ بَعْدَ الْخُمْسِ)

الثَّلَثُ : زيادةُ ثُرَادٍ على سَهْمِ الْغَازِي ، ومنه نَفْلُ الصَّلَاةِ ، وهو ما زِيدَ على الْفَرَضِ ، وقولُ الله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ ^(١) . كَأَنَّهُ سَأَلَ الله وَلَدًا ، فَأَعْطَاهُ مَا سَأَلَ وَزَادَهُ وَلَدَ الْوَلَدِ ، والمرادُ بِالْبِدَايَةِ هُنَا ، اِبْتِدَاءُ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ ، وَالرَّجْعَةُ رُجُوعُهُ عَنْهَا . وَالثَّلَثُ فِي الْغَزْوِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ^(٢) الْخَزَرَقِيُّ ، وهو أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ غَازِيًا ، بَعَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ ^(٣) السَّرِيَّةُ مِنْ شَيْءٍ ، أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا جَعَلَ لَهُمْ ، وهو رُبْعُ الْبَاقِي ، وَذَلِكَ خُمْسٌ آخَرٌ ، ثُمَّ قَسَمَ مَا بَقِيَ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . فَإِذَا قَفَلَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ ، وَجَعَلَ لَهُمُ الثَّلَثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ السَّرِيَّةُ ، أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، ثُمَّ قَسَمَ سَائِرَهُ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . وَهَذَا قَالَ حَبِيبُ بْنُ مُسْلِمَةَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ ، وَيُرَوَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَقَلَّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَعَلَّهُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(٤) . فَحَصَّهُ بِهَا ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكٌ يَقُولَانِ : لَا تَقَلَّ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُخْرَجُ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سُهُمَاتُهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا ، وَتَقْلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَلَوْ أَعْطَاهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ الَّتِي هِيَ لَهُمْ ، لَمْ يَكُنْ تَقْلًا ، وَكَانَ مِنْ

(١) سورة الأنبياء ٧٢ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : ذكر . وفي : ذكرهما .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سورة الأنفال ١ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب السرية التي يُقَلُّ نَجْد . من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٠٣/٥ . ومسلم ، =

سيهامهم. ولنا، ما رَوَى حبيب بن مَسْلَمَةَ الْفِهْرِيُّ، قال: شهدت رسول الله ﷺ نُقِلَ الرَّبْعُ فِي الْبَدَاةِ، وَالثَّلْثُ فِي الرَّجْعَةِ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْقَلُ الرَّبْعُ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَالثَّلْثُ بَعْدَ الْخُمْسِ / إِذَا قَفَلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْقَلُ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعَ، وَفِي الْقُفُولِ الثَّلْثَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٨)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَفِي لَفْظٍ: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُهُمْ إِذَا خَرَجُوا بِأَيِّنِ الرَّبْعِ، وَيُنْقَلُهُمْ إِذَا قَفَلُوا الثَّلْثَ. رَوَاهُ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ. وَرَوَى الْأَثَرِيُّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى عَمْرِ فِي قَوْمِهِ، قَالَ لَهُ عَمْرٌ: هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ الْكُوفَةَ، وَلَكَ الثَّلْثُ بَعْدَ الْخُمْسِ مِنْ كُلِّ أَرْضٍ وَشَيْءٍ؟ وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا عَنْ عَمْرِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: يُنْقَلُ السَّرِيَّةُ الثَّلْثُ وَالرَّبْعَ، يُغْرِبُهُمْ^(٩) بِذَلِكَ. فَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، فَإِنَّ مَكْحُولًا قَالَ لَهُ حِينَ قَالَ: لَا تُنْقَلْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثَ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ: شَعَلَكَ أَكْلُ الزَّيْبِ بِالطَّائِفِ. وَمَا ثَبَتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، ثَبَتَ لِلْأُمَّةِ بَعْدَهُ، مَا لَمْ يُقَمْ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِهِ دَلِيلٌ. فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ بَعِيرًا عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ، يَكُونُ جِزَاءً مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَخُمْسُ الْخُمْسِ جِزَاءً مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ، وَجِزَاءً مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ أَكْثَرُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ أَخْذُ الشَّيْءِ مِنْ أَقَلِّ مِنْهُ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ، وَالبَعِيرُ مِنْهَا ثُلُثُ

= في: باب الأنفال، من كتاب الجهاد. صحيح مسلم ١٣٦٨/٣.
كما أخرجه أبو داود، في: باب في نقل السرية تخرج من المعسكر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٧١/٢،
٧٢. والدارمي، في: باب في أن النقل إلى الإمام، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٨/٢. والإمام مالك، في:
باب جامع النقل في الغزو، من كتاب الجهاد. الموطأ ٤٥٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦٢/٢.
(٧) في: باب في من قال: الخمس قبل النقل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٧٢/٢، ٧٣.
كما أخرجه ابن ماجه، في: باب النقل، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٥١/٢. والدارمي، في: باب النقل
بعد الخمس، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٥٩/٤، ١٦٠.
(٨) في: باب في النقل، من أبواب السير. عارضة الأحمدي ٥٢/٧.
كما أخرجه الدارمي، في: باب في أن ينقل في البداءة الربع ...، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٩/٢. والإمام
أحمد، في: المسند ٣٢٤/٥.
(٩) في النسخ: «يضرهم».

الخُمس ، فكيف يُتَصَوَّرُ أخذُ ثُلثِ الخُمسِ من خُمسِ الخُمسِ ؟ فهذا محالٌ ، فتعيَّنَ أن يكونَ ذلكَ من غيرِهِ ، أو أنَّ الثَّغْلَ كانَ للسَّريَّةِ دونَ سائرِ الجيشِ . على أنَّ ما رَوَيْنَاهُ صريحٌ^(١٠) في المُحكِّمِ ، فلا يُعارضُ بشيءٍ مُستنبطٌ ، يَحْتَمِلُ غيرَ ما حمَلَهُ عليه مِن استنبطِهِ . إذا ثبتَ هذا ، فظاهرُ كلامِ أحمدَ أنَّهم إنَّما يستحقُّونَ هذا الثَّغْلَ بالشرطِ السابقِ ، فإن لم يكنْ شرطُهُ لهم فلا ، فإنَّه قيلَ له : أليسَ قد نُفِّلَ رسولُ اللهِ ﷺ في البَداءَةِ الرَّبْعَ ، وفي الرَّجوعِ الثُّلثَ ؟ قال : نعم ، ذاكَ إذا نُفِّلَ ، وتقدَّمَ القولُ فيه . فعلى هذا إن رأى الإمامُ أنَّ لا يُنْفَلُهُمْ شيئاً ، فله ذلكَ ، وإن رأى أنَّ يُنْفَلُهُمْ دونَ الثُّلثِ والرَّبْعِ ، فله ذلكَ ؛ لأنَّه إذا جازَ أن لا يُجْعَلَ / لهم شيئاً ، جازَ أن يجعلَ لهم شيئاً يسيراً ، ولا يجوزُ أن يُنْفَلَ أكثرُ من الثُّلثِ . نصَّ عليه أحمدُ . وهو قولُ مكحولٍ ، والأوزاعيِّ ، والجمهورِ من العلماء . وقال الشافعيُّ : لا حدٌّ للنَّفْلِ ، بل هو موكولٌ إلى اجتِهَادِ الإمامِ ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نُفِّلَ مرَّةً الثُّلثَ ، وأخرى الرَّبْعَ . وفي حديثِ ابنِ عمرَ : نُفِّلَ نصفُ السُّدُسِ . فهذا يدلُّ على أنَّه ليسَ للنَّفْلِ حدٌّ لا يتجاوزه الإمامُ ، فينبغي أن يكونَ موكولاً إلى اجتِهَادِهِ . ولنا ، أنَّ نُفِّلَ النَّبيُّ ﷺ انتهى إلى الثُّلثِ ، فينبغي أن لا يتجاوزه ، وما ذكره الشافعيُّ يدلُّ على أنَّه ليسَ لأقلِّ الثَّغْلِ حدٌّ ، وأنَّه يجوزُ أن يُنْفَلَ أقلُّ من الثُّلثِ والرَّبْعِ ، ونحن نقولُ به ، على أنَّ هذا القولُ مع قوله : إنَّ الثَّغْلَ من خُمسِ الخُمسِ . تناقضٌ . فإن شرطَهم الإمامُ زيادةً على الثُّلثِ ، ردُّوا إليه . وقال الأوزاعيُّ : لا ينبغي أن يشترطَ التَّصَنَّفُ ، فإن زادَهُم على ذلكَ ، فليُفِّهِمُ به ، ويجعلُ ذلكَ من الخُمسِ . وإنَّما زيدَ في الرَّجعةِ على البَداءَةِ في الثَّغْلِ ؛ لمَشَقَّتِهَا ، فإنَّ الجيشَ في البَداءَةِ رَدٌّ للسَّريَّةِ ، تابعٌ لها ، والعدوُّ حائِفٌ ، وربما كانَ غاراً ، وفي الرَّجعةِ لا رَدٌّ للسَّريَّةِ ؛ لأنَّ الجيشَ مُنْصَرِفٌ عنهم ، والعدوُّ مستيقظٌ كَلْبٌ . قال أحمدُ : في البَداءَةِ إذا كانَ ذاهباً الرَّبْعُ ، وفي القَفْلةِ إذا كانَ في الرَّجوعِ الثُّلثُ ؛ لأنَّهم يشتاقونَ إلى أهْلِهِمْ ، فهذا أكبرُ . القسمُ الثاني ، أنَّ يُنْفَلَ الإمامُ بعضُ الجيشِ ؛ لغنائِهِ ونَاسِيهِ وبَلَاغِهِ ، أو لمَكرِهِ وتحْمَلِهِ دونَ سائرِ الجيشِ . قال أحمدُ : في

(١٠) في الأصل : صحيح .

الرَّجُلُ بِأَمْرِهِ الْأَمِيرُ يَكُونُ طَلِيعَةً ، أَوْ عِنْدَهُ ، يَدْفَعُ إِلَيْهِ رَأْسًا مِنَ السَّيِّئِ أَوْ دَابَّةً ، قَالَ : إِذَا كَانَ رَجُلٌ لَهُ غَنَاءٌ ، وَيُقَاتِلُ ^(١١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، ذَلِكَ أَنْفَعُ لَهُمْ ، يُحَرِّضُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، يَقَاتِلُونَ وَيَغْتَنِمُونَ . وَقَالَ : إِذَا نَفَذَ الْإِمَامُ صَبِيحَةَ الْمَغَارِ الْخَيْلَ ، فَيُصِيبُ بَعْضَهُمْ ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ ، فَلِلَّذِي لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ أَنْ يَخْصُصَ بَعْضَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَاءُوا بِشَيْءٍ دُونَ هَؤُلَاءِ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ لَهُ إِعْطَاءَ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ . وَحُجَّةُ هَذَا حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَخِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثَيْمَةَ عَلَى إِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاتَّبَعْتُهُمْ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ الْفَارَسِ وَالرَّاجِلِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(١٢) . وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، قَالَ : فَبَيْنَا عَدُونَا ، فَقَتَلْتُ لِيَلْتَمِذَ تِسْعَةَ أَهْلِ أَيْيَاتٍ ، وَأَخَذْتُ مِنْهُمْ امْرَأَةً ، فَتَفْلَنِيهَا أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، اسْتَوْهَبَهَا مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَوَهَبْتُهَا لَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ ^(١٣) .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنَّ يَقُولُ الْأَمِيرُ : مَنْ طَلَعَ هَذَا الْحِصْنَ ، أَوْ هَدَمَ هَذَا السُّورَ ، أَوْ نَقَبَ هَذَا الثَّقَبَ ، أَوْ فَعَلَ كَذَا ، فَلَهُ كَذَا . أَوْ : مَنْ جَاءَ بِأَسِيرٍ ، فَلَهُ كَذَا . فَهَذَا جَائِزٌ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرٍ دَوَابٍّ ، أَوْ بِقَرٍّ ، أَوْ غَنِيمٍ ، فَلَهُ وَاحِدٌ . فَمَنْ جَاءَ بِخُمْسَةِ أَعْطَاهُ نِصْفَ مَا قَالَ لَهُمْ ، وَمَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ أَعْطَاهُ بِقَدْرِهِ . قِيلَ لَهُ : إِذَا قَالَ : مَنْ جَاءَ بِعَلِيجٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا . فَجَاءَ بِعَلِيجٍ ، يُطِيبُ لَهُ مَا يُعْطَى ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَكَرِهَ مَالِكٌ هَذَا الْقِسْمَ ، وَلَمْ يَرَهُ ، وَقَالَ : قَتَالَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا هُوَ لِلدُّنْيَا . وَقَالَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ : لَا تَقُلْ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » ^(١٤) . إِلَّا بَعْدَ أَنْ بَرَزَ الْقِتَالُ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثٍ حَبِيبٍ وَعُبَادَةَ ، وَمَا شَرَطَهُ عُمَرُ لِحَجْرٍ ^(١٥) ، وَبَنِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :

(١١-١١) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٤ .

(١٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(١٤) يأتي تخريجه ، في حديث أبي قتادة ، في المسألة رقم ١٦٣٦ .

(١٥) في م : « لجوير » خطأ .

« مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . ولأنَّ فيه مصلحةً وتَحْرِيسًا على القتال ، فجاز ، كاستِحْقاقِ الغَنِيمَةِ ، وزيادة السَّهْمِ للفارس^(١٦) ، واستِحْقاقِ السَّلْبِ ، وما ذَكَرَهُ^(١٧) يُبْطِلُ هذه المسائل . وقوله : إنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنما جعل السَّلْبَ للقاتل بعد أن يَرُدَّ القتال . قلنا : قوله ذلك ثابتُ الحُكْمِ فيما يَأْتِي من الغزوات بعد قوله ، فهو / بالنسبة إليها كالمشروط في أوَّلِ العَرَاةِ . قال القاضي : ولا يجوزُ هذا إلا إذا كان فيه مصلحةٌ للمسلمين^(١٨) ، فإنَّ^(١٩) لم يَكُنْ فيه فائدةٌ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّه إنما يُخْرُجُ على وَجْهِ المَصْلَحَةِ ، فاعتُبرتِ الحاجةُ فيه ، كأجرة الحَمَالِ والحافظِ . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ الثَّقَلَ لا يَحْتَضِرُ بنوعٍ من المالِ . وذكر الخَلَالُ أنَّه لا تُقْلُ في الدِّراهِمِ والدِّنانيرِ . وهو قولُ الأوزاعيِّ ؛ لأنَّ القاتِلَ لا يَسْتَحِقُّ شيئًا منها ، فكذلك غيره . ولنا ، حديثُ حَبِيبِ بنِ مَسْلَمَةَ ، وعَبَادَةَ ، وجَرِيرٍ ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعلَ لهم الثَّلَثَ والرُّبْعَ ، وهو عامٌّ في كُلِّ ما غَنِمُوهُ ، ولأنَّه نوعٌ مالي ، فجازَ الثَّقَلُ فيه ، كسائرِ الأموالِ . وأمَّا القاتِلُ ، فإِذَا نُقِلَ السَّلْبُ ، وليست الدراهمُ والدنانيرُ من السَّلْبِ ، فلم يَسْتَحِقَّ غيرَ ما جُعِلَ له .

فصل : نُقِلَ أبو داودَ ، عن أحمدَ ، أنَّه قال له : إذا قالَ : مَنْ رَجَعَ إلى السَّاقَةِ فله دينارٌ . والرجلُ يعملُ في سياقةِ الغنمِ ؟ قال : لم يَزَلْ أهلُ الشامِ يفعلونَ هذا ، وقد يكونُ في رُجوعِهِم إلى السَّاقَةِ وسياقةِ الغنمِ مُنْفَعَةٌ . قيل له : فإنَّ أَعَارَ على قرية فنزلَ فيها والسَّبيُّ والدُّوابُّ والخُرُثِيُّ^(٢٠) معهم في القرية ، ويَمْنَعُ الناسَ من جَمْعِهِم الكَسْلُ^(٢١) ، لا يَخافونَ عليه العَدُوَّ ، فيقولُ الإمامُ : مَنْ جاءَ بعشرةِ أثوابٍ فله ثوبٌ ،^(٢٢) ومن عشرةِ رعويسٍ رأسٌ^(٢٣) ؟ قال : أَرُجُو أن لا يكونَ به بأسٌ . قيل له : فإنَّ قالَ : مَنْ جاءَ بعدلٍ من دقيقٍ

(١٦) في م : : الفارس .

(١٧) أى هو وأصحابه . وفي الأصل : : ذكره .

(١٨) في م : : والمسلمين .

(١٩) في م : : وإن .

(٢٠) الخُرثي : أثاث البيت وأردأ المتاع والغنائم .

(٢١) في م : : لكسل .

(٢٢-٢٣) في م : : ولمن جاء بعشرة رعويس فله رأس .

الرَّوْمَ ، فله دينارٌ . يُريده لَطْعَامُ السَّيِّ ، ما تَرَى في أُخْدِ الدينار ؟ ^(٢٣) فما رأى ^(٢٤) به
بأساً . قيل : فالإمام يُخْرِجُ السَّرِيَّةَ وقد نَفَلَهُم جميعاً ، فلَمَّا كان يومَ الْمَغَارِ نادى : مَنْ
جاءَ بعشرةِ رُعوَسٍ ، فله رأسٌ ، وَمَنْ جاءَ بكذا ، فله كذا . فَيَذْهَبُ النَّاسُ فيَطْلُبُونَ ، فما
تَرَى في هذا النَّفْلِ ؟ قال : لا بأسَ به ، إذا كان يُخَرِّضُهُم على ذلك ، ما لم يَسْتَعْرِقِ
الثَّلْثَ . قلتُ : فلا بأسَ بِتَفْلِيْنٍ في شَيْءٍ واحدٍ ؟ قال : نَعَمْ ، ما لم يَسْتَعْرِقِ الثَّلْثَ . غيرَ
مرةٍ سمعته يقول ذلك .

٢٢/١٠ فصل : ويَجُوزُ للإمام ونائبه أَنْ يَبْذُلَا ^(٢٥) جُعْلاً لِمَنْ يَدُلُّهُ على ما فيه مصلحةٌ /
للمسلمين ، مثل طريق سَهْلٍ ^(٢٦) ، أو ماءٍ في مَفازَةٍ ، أو قلعةٍ يَفْتَحُهَا ، أو مالٍ يأخذه ،
أو عَدُوٍّ يُغَيِّرُ عليه ، أو ثَمَرَةٍ يَدْخُلُ منها . لا نَعْلَمُ في هذا خلافاً ؛ لأنَّه جُعْلٌ في مصلحةٍ ،
فجائزٌ ، كأَجْرَةِ الدَّلِيلِ ، وقد اسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكرٍ في الهِجْرَةِ مَنْ دَلَّهُمْ على
الطَّرِيقِ ^(٢٧) . وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلُ بِفِعْلٍ ما جُعِلَ له الجُعْلُ فيه ، سواءَ كان مسلماً أو كافراً ،
من الجيشِ أو من غيره . فإن جُعِلَ له الجُعْلُ ممَّا في يده ، وَجَبَ أَنْ يكونَ معلوماً ؛
لأنَّها ^(٢٨) جَعَالَةٌ يَعْوِضُ من مالٍ معلومٍ ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ معلوماً ، كالجَعَالَةِ في رَدِّ الْآبِقِ ،
وإن كان الجُعْلُ من مالٍ الْكُفَّارِ ، جائزٌ أَنْ يكونَ مجهولاً جَهَالَةً لا تَمْنَعُ التَّسْلِيمَ ، ولا تُفْضِي
إلى التَّنَازُعِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْسَّرِيَّةِ الثَّلْثَ والرُّبْعَ ممَّا غَنِمُوهُ ، وهو مجهولٌ ؛ لأنَّ
الْغَنِيمَةَ كُلَّهَا مجهولةٌ ، ولأنَّه ممَّا تَدْعُو الحاجةُ إليه ، والجَعَالَةُ إِنَّمَا تَجُوزُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ، فإن
جُعِلَ له جاريةٌ مُعَيَّنَةٌ إِنْ دُلَّه على قلعةٍ يَفْتَحُهَا ، مثل أن جعلَ له بنتُ رَجُلٍ عَيْنَهُ من أَهْلِ
الْقَلْعَةِ ، لم يَسْتَحِقْ شيئاً حتى يَفْتَحَ القلعةَ ؛ لأنَّ جَعَالَةَ شَيْءٍ منها ^(٢٩) اقْتَضَى ^(٣٠) اشتراطاً

(٢٣-٢٢) في م : فلم ير .

(٢٤) في ا : يبدل .

(٢٥) في ا : سهلة .

(٢٦) تقدم ترجمته ، في ٥/٨ .

(٢٧) في ا : لأنه .

(٢٨) في الأصل ، م : منه .

(٢٩) في م : اقتضت .

فَنَجَّحَهَا ، فَإِذَا فُتِحَتِ الْقَلْعَةُ عَتَوَتْ ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ أُسْلِمَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ ، فَإِنَّهَا عَصَمَتْ نَفْسَهَا بِإِسْلَامِهَا ، فَتَعَذَّرَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، فَتُدْفَعُ إِلَيْهِ قِيمَتُهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، عَلَى أَنْ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا رَدَّهُ إِلَيْهِمْ ، فَبَجَاءَهُ (٣٠) نِسَاءُ مُسْلِمَاتٍ ، مَنَعَهُ اللَّهُ مِنْ رَدِّهِنَّ (٣١) . وَلَوْ كَانَ الْجُعْلُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَلْعَةِ ، فَأُسْتُئْمِرَ قَبْلَ الْفَتْحِ ، عَصَمَ أَيْضًا نَفْسَهُ ، وَلَمْ يُجْزَ دَفْعُهُ ، وَكَانَ لِصَاحِبِ الْجُعْلِ (٣٢) قِيمَتُهُ . وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُ الْجَارِيَةِ أَوْ الرَّجُلِ بَعْدَ أُسْرِهِمْ ، سُلِّمَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ، فَلَهُ قِيمَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَتَدَيُّ الْمَلِكُ عَلَى مُسْلِمٍ . وَإِنْ مَاتَا قَبْلَ الْفَتْحِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ حَقُّهُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَقَدْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، فَسَقَطَ حَقُّهُ ، كَالْبُودِيَةِ . وَفَارَقَ مَا إِذَا أُسْلِمَا ، فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمَا مُمَكِّنٌ ، لَكِنْ مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ صَلَاحًا ، فَاسْتَنْتَى الْإِمَامُ الْجَارِيَةَ وَالرَّجُلَ ، وَسَلَّمَهُمَا / ، صَحَّ ، وَإِنْ وَقَعَ الصَّلَاحُ مُطْلَقًا ، طُلِبَ الْجُعْلُ مِنْ صَاحِبِ الْقَلْعَةِ ، وَيُذَلَّتْ (٣٣) لَهُ قِيمَتُهُمَا (٣٤) ، فَإِنْ سُلِّمَا إِلَى الْإِمَامِ ، سَلَّمَهُمَا إِلَى صَاحِبَيْهِمَا ، وَإِنْ أَبَى ، عُرِضَ عَلَى مُشْتَرِطِيهِمَا قِيمَتُهُمَا ، فَإِنْ أَخَذَهَا ، أُعْطِيَهَا وَتَمَّ الصَّلَاحُ ، وَإِنْ أَبَى ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُفْسَخُ الصَّلَاحُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ (٣٥) قَدْ تَعَذَّرَ إِمْضَاءُ الصَّلَاحِ فِيهِ ، لِأَنَّ صَاحِبَ الْجُعْلِ سَابِقٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ (٣٦) الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاحِ . وَغَوْ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلِصَاحِبِ الْقَلْعَةِ أَنْ يُحْصِنَهَا مِثْلًا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْضِيَ الصَّلَاحُ ، وَتُدْفَعَ إِلَى صَاحِبِ الْجُعْلِ قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ دَفْعُهُ

ط ٢٢/١ .

(٣٠) فِي الْأَصْلِ ، م ، : فَبَجَاءَهُ .

(٣١) أُنْعِرْجُهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّرْطِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧ ، ١٦١/٥ ، ١٦٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَلَاحِ الْعِلْوِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٧٧/٢ ، ٧٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ نَقْضِ الصَّلَاحِ فِيمَا لَا يَجُوزُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٢٨/٩ . وَانْظُرْ : الدَّرَ الْمَشْهُورَ ٢٠٥/٦ ، ٢٠٦ .

(٣٢) فِي الزَّيَادَةِ : أَيْضًا .

(٣٣-٣٤) فِي الْأَصْلِ ، أ : هُمْ قِيمَتُهَا .

(٣٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، أ .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ : هُمْ يَتِمَكِّنُ .

إليه مع بقاءه ، فدفعته إليه قيمته ، كما لو أسلم الجُعل قبل الفتح ، أو أسلم بعده وصاحب الجُعل كافر . وقولهم : إن حقَّ صاحب الجعل سابق . قلنا : إلا أن المفسدة في فسخ الصلح أعظم ؛ لأنَّ ضرره يعود على الجيش كله ، ورُبما عاد على غيره من المسلمين في كون هذه القلعة يتعدَّر فتحها بعد ذلك ، ويتقوى ضررها على المسلمين ، ولا يجوز تحمُّل هذه المضرة لدفع ضرر يسير عن واحد ، فإنَّ ضررَ صاحب الجُعل إنما هو في فوات غني الجُعل ، وتفاوت ما بين غني الشيء وقيمه يسير ، سيما وهو في حق شخص واحد ، ومراعاة حقَّ المسلمين أجمعين بدفع الضرر الكثير عنهم ، أولى من دفع الضرر اليسير عن واحد منهم أو من غيرهم ، ولهذا قلنا ، في من وجد ماله قبل قسمة : فهو أحقُّ به ، فإنَّ وجده بعد قسمة^(٣٦) ، لم يأخذه إلا بتمينه ، لئلا يؤدي إلى الضرر بنقص القيمة^(٣٧) ، أو حرمان من وقع ذلك في سهمه .

فصل : قال أحمد : والتَّغْل من أربعة أخماس الغنيمة . هذا قول أنس بن مالك ، وفقهاء الشام ؛ منهم رجاء بن حيوة ، وعبيدة بن نسي ، وعبدُ بن عدي^(٣٨) ، ومكحول ، والقاسم بن عبد الرحمن ، ويزيد بن أبي مالك ، ويحيى بن جابر ، والأوزاعي . وبه قال إسحاق ، وأبو عبيد . وقال أبو عبيد : والناس اليوم على هذا . قال أحمد : وكان سعيد بن المسيب ، ومالك بن أنس ، يقولان : لا تغل إلا من الخمس . فكيف خفي عليهما هذا مع عليهما ! وقال النخعي وطائفة : إن شاء الإمام تغلهم قبل^(٣٩) الخمس ، / وإن شاء بعده . وقال أبو ثور : وإنما التغل قبل الخمس . واحتجَّ ٢٣/١٠ من ذهب إلى هذا بحديث ابن عمر الذي أوردناه . ولنا ، ما روى معن بن يزيد السلمي ،

(٣٦) في الأصل : م : و قسمته .

(٣٧) في ١ : و القسمة .

(٣٨) عدى بن عدى بن عميرة الكندي ، سيد أهل الجزيرة ، كان ناسكاً فقيهاً ، توفي سنة عشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١٦٨/٧ ، ١٦٩ .

(٣٩) في م : و ليل .

قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُقْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤٠) ،
وَابْنُ عَبْدِ بَرٍّ . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَحَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْلُ الرَّبْعَ
بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَالثَّلْثَ بَعْدَ الْخُمْسِ . وَحَدِيثُ جَرِيرٍ حِينَ قَالَ لَهُ عُمَرُ : وَلَكَ الثَّلْثُ بَعْدَ
الْخُمْسِ . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ الثَّلْثَ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْخُمْسِ . وَلأنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ ^(٤١) . يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ
الْخُمْسُ خَارِجًا مِنَ الْغَنِيمَةِ كُلِّهَا . وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَدْ رَوَاهُ شُعَيْبٌ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : بَشَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ قَبْلَ نَجْدٍ ، وَابْتَعَثَ ^(٤٢) سَرِيَّةً مِنَ
الْجَيْشِ ، فَكَانَ سُهْمَانُ الْجَيْشِ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَقَلَ أَهْلُ السَّرِيَّةِ بَعِيرًا بَعِيرًا ، فَكَانَتْ
سُهْمَانُهُمْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ بَعِيرًا . فَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نُقْلُهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ دُونَ
بَقِيَّةِ الْجَيْشِ ، كَمَا تُنْقَلُ السَّرَايَا . وَيَتَعَيَّنُ حَقُّ الْحَبَرِ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ جَمِيعُ
الْجَيْشِ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَقْلًا ، وَكَانَ قَدْ قَسَمَ لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ ، وَهُوَ خِلَافُ
الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ .

فصل : وَكَلَامُ أَحْمَدُ فِي أَنَّ النُّقْلَ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ عَامٌّ ؛ لِعُمُومِ الْحَبَرِ فِيهِ ، وَبِخْتِمَالِ
أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ النُّقْلِ ، فَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : مَنْ جَاءَ
بشَيْءٍ فَلَهُ كَذَا ، أَوْ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُءُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ مِنْهَا . فَيُخْتِمَلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ ذَلِكَ مِنَ
الْغَنِيمَةِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُنْزَلُ بِمَنْزِلَةِ ^(٤٣) الْجُعْلِ ، فَأَشْبَهَ السَّلْبَ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَحْمُوسٍ .
وَبِخْتِمَالِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ زِيَادَةُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ عَلَى سَهْمِهِ لِعَنَائِهِ ، أَنْ يَكُونَ مِنَ
خُمْسِ الْخُمْسِ الْمُعَدِّ لِلْمَصَالِحِ ؛ لِأَنَّ عَطِيَّةَ هَذَا مِنَ الْمَصَالِحِ . وَالْمَذْهَبُ الْمُتَصَوِّصُ ^(٤٤)

(٤٠) في : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٠/٣ .

(٤١) سورة الأنفال ٤١ .

(٤٢) في ١ ، م : « وَابْتَعَثَ » .

(٤٣) في ١ : « مَنْزِلَةٌ » .

(٤٤) في م : « وَالْمُتَصَوِّصُ » .

عليه الأول ؛ لأنَّ عَطِيَّةَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ سَهْمُ الْفَارِسِ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ ، إِنَّمَا كَانَ (٤٥)
مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٣/١٠ ط ١٦٣٨ - / مسألة ؛ قال : (وَيُرَدُّ مَنْ نُفِلَ عَلَى مَنْ مَعَهُ فِي السَّرِيَّةِ ، إِذْ بَقَوْا بِهِمْ
صَارَ إِلَيْهِ)

هَذَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَهِيَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَقْسَامِ النَّفْلِ ، وَهُوَ إِذَا
بَعَثَ سَرِيَّةً ، وَنَفَّلَهَا الثَّلَاثُ أَوْ الرَّبْعَ ، فَدَفَعَ النَّفْلَ إِلَى بَعْضِهِمْ ، وَخَصَّهُ بِهِ ، أَوْ جَاءَ
بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَنَفَّلَهُ ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَلَمْ يُنْفَلْهُ ، شَارَكَ مَنْ نُفِلَ مَنْ لَمْ يُنْفَلْ .
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَخَذُوا بِقُوَّةِ هَؤُلَاءِ ، وَلَأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا النَّفْلَ عَلَى وَجْهِ
الِإِشَاعَةِ بَيْنَهُمْ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، كَالْعَنِيمَةِ . فَأَمَّا فِي
الْقِسْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا الْخِرَقِيُّ ، مِثْلُ أَنْ يَخْتَصَّ بَعْضُ الْجَيْشِ بِنَفْلٍ
لِعَنَائِهِ ، أَوْ لِيَجْعَلَهُ (١) لَهُ ، كَقَوْلِهِ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُءُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ . فَجَاءَ وَاحِدٌ بِعَشْرَةِ
دُونَ الْجَيْشِ ، فَإِنْ مَنْ نُفِلَ يَخْتَصُّ بِنَفْلِهِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ وَلِأَنَّ (٢) النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَصَّ مَنْ قَتَلَ
بَسَلْبِ قَبِيلِهِ اخْتَصَّ بِهِ (٣) ، وَلَمَّا خَصَّ سَلَمَةَ بْنُ الْأَكْوَعِ بِسَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ اخْتَصَّ
بِهِ (٤) . وَكَذَلِكَ اخْتَصَّ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي نَفَّلَهَا إِيَّاهُ أَبُو بَكْرٍ دُونَ النَّاسِ (٥) ، وَلِأَنَّ هَذَا جُعِلَ
تَخْرِيجًا عَلَى الْقِتَالِ ، وَحُثًّا عَلَى فِعْلِ مَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ ؛ لِيَحْمِلَ فَاعِلُهُ كُلْفَةَ فِعْلِهِ ،
رَغْبَةً فِيمَا جُعِلَ لَهُ ، فَلَوْ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ فَاعِلُهُ ، مَا خَاطَرَ أَحَدٌ بِنَفْسِهِ فِي فِعْلِهِ ، وَلَا حَصَلَتْ
مُصْلَحَةُ النَّفْلِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَخْتَصَّ الْفَاعِلُ لَذَلِكَ بِنَفْلِهِ (٦) . كِتَابُ الْآخِرَةِ .

(٤٥) فِي م : وَكَانَتْ .

(١) فِي م : يَجْعَلُهُ .

(٢) فِي أ ، م : لِأَنَّ .

(٣) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٤ .

(٥) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٤٨ .

(٦) فِي أ : بِفِعْلِهِ .

١٦٣٩ - مسألة : قال : (وَمَنْ قَتَلَ مِنَّا أَحَدًا مِنْهُمْ مُقْبِلًا عَلَى الْقِتَالِ ، فَلَهُ سَلْبُهُ
غَيْرَ مَحْمُوسٍ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ)

في هذه المسألة فصولٌ سبعة :

أحدها : في ^(١) أَنَّ الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ السَّلْبَ في الجملة ، ولا نعلم فيه خلافاً ، والأصل
فيه قول النبي ﷺ : « مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . رواه جماعة ^(٢) ، عن النبي ﷺ ؛
منهم أنس ، وسمره بن جندب ، وغيرهما ^(٣) ، وروى أبو قتادة ، قال : خرجنا مع
رسول الله ﷺ عام حنين ^(٤) ، فلما التقينا ، رأيت رجلاً من المشركين / قد علا رجلاً من
المسلمين ، فاستدّرت له حتى أتيت من ورائه ، فضربت بالسيف على حبل عاتقه ضربةً ،
فأدركه الموت ، ثم إن الناس رجعوا ، وقال ^(٥) رسول الله ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ
يَبْتَةٌ ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . قال : فقمْتُ فقلتُ : مَنْ يشهد لي ؟ فقال رسول الله ﷺ :
« مَالِكُ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟ » . فافتصصت عليه القصّة ، فقال رجل من القوم : صدق يا
رسول الله ، سلب ذلك القتل عندى ، فأرضيه منه ، فقال أبو بكر الصديق : لاها ^(٦)
الله ، إذا يعمد ^(٧) إلى أسد من أسد الله تعالى ، يُقاتل عن الله وعن رسوله ، فيعطيك
سلبه . فقال رسول الله ﷺ : « صَدَقَ ، فَأَسْلِمَهُ إِلَيْهِ » . قال : فأعطانيه . متفق
عليه ^(٨) ، وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ يوم حنين : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « الجماعة » .

(٣) هذا حديث أُنِي طلحة ، الذي يأتي قريباً في المسألة .

(٤) في النسخ : « خير » . والمثبت من مصادر التخرّيج .

(٥) في أ : « فقال » .

(٦) ها : بمعنى الواو التي يقسم بها .

(٧) في الصحيحين : « لا يعمد » . وانظر الكلام على : « إذا » في شرح النووي على مسلم ٦٠/١٢ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يغمس الأسلاب ، من كتاب فرض الخمس ، وفي : باب قول الله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْيَجْتُمْ كُرُوكُمْ فَلَمْ تَغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا ... ﴾ الآية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري

٤/١١٣ ، ١١٣ ، ١٩٦/٥ ، ١٩٧ . ومسلم ، في : باب استحقاق القاتل سلب القاتل ، من كتاب الجهاد

والسير . صحيح مسلم ٣/١٣٧٠ ، ١٣٧١ .

سَلْبُهُ . فقتل أبو طلحة يومئذ^(٩) عشرين رجلاً ، فأخذ أسلحتهم . رواه أبو داود^(١٠) .

الفصل الثاني : أن السلب لكل قاتل يستحق السهم أو الرضخ ، كالعبد والمرأة والصبي والمُشرك . وروى عن ابن عمر ، أن العبد إذا بارز بإذن^(١١) مولاه فقتل ، لم يستحق السلب ، وترضخ له منه ؛ وللشافعي في من لا سهم له قولان ؛ أحدهما ، لا يستحق السلب ؛ لأن السهم أكد منه ، للإجماع عليه ، فإذا لم يستحقه ، فالسلب أولى . ولنا ، عموم الخبر ، وأنه قاتل من أهل الغنيمية ، فاستحق السلب ، كذي^(١٢) السهم ، ولأن الأمير لو جعل جُعلاً لمن صنع شيئاً فيه نفع للمسلمين ، لاستحققه فاعله من هؤلاء ، فالذي جعله النبي ﷺ أولى . وفارق السهم ؛ لأنه علق على المظنة ، ولهذا يُستحق بالضرورة ، ويستوى فيه الفاعل وغيره ، والسلب مُستحق بحقيقة الفعل ، وقد وجد منه ذلك ، فاستحقه ، كالمَجْعُول له جُعلاً على فعل إذا فعله . فإن كان القاتل ممن لا يستحق سهماً ولا رضخاً ، كالمُرَجِف والمُخَذِّل والمُعِين على المسلمين ، لم يستحق السلب وإن قتل ؛ وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنه ليس من أهل الجهاد . وإن بارز العبد بغير إذن مولاه ، لم يستحق السلب ، لأنه عاصر . وكذلك كل عاصر ، مثل من دخل

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٤/٢ ، ٦٥ .
 والترمذي ، في : باب ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٥٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب المبارزة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢ . والدارمي ، في : باب من قتل قتيلاً فله سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السلب في النفل ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥/٥ ، ٣٠٦ . وانظر ما تقدم : في صفحة ٣٩ .
 وما سبق في : ٢٨٦/٩ .
 (٩) سقط من : ١ .

(١٠) في : باب في السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٥/٢ .
 كما أخرجه الدارمي ، في : باب من قتل قتيلاً فله سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٤/٣ ، ١٢٣ ، ١٩٠ ، ٢٧٩ .
 (١١) سقط من : الأصل ، م .
 (١٢) في النسخ : « كذا » .

بغير إذن الأمير . وعن أحمد في مَنْ دَخَلَ بغيرِ /إِذْنِ الأميرِ^(١٣) ، أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُمْسُ ، ٢٤/١٠ ط
وبإقيقه له . جعله كالْعَنِيمَةِ . ويُخْرِجُ في العبدِ المُبارِزِ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ مثله . وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ سَلَبُ قَتِيلِ الْعَبْدِ لَهُ^(١٤) على كُلِّ حَالٍ ، لِأَنَّ مَا كَانَ لَهُ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ ، فَفِي جِرْمَانِهِ
السَّلَبِ جِرْمَانُ سَيِّدِهِ ، وَلَا مَعْصِيَةَ مِنْهُ .

الفصل الثالث : أَنَّ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ فِي كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَزِمَ الْعَدُوُّ . وبه قال
الشافعيُّ ، وأبو ثور ، وداود ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال مَسْرُوقٌ : إِذَا تَقَيَّ الرَّخْفَانِ ، فَلَا
سَلَبَ لَهُ ، إِنَّمَا التَّنَلُّ قَبْلَ وَبَعْدُ . ونحوه قولُ نافعٍ . وكذلك^(١٥) قال الأوزاعيُّ ، وسعيدُ
ابن عبد العزيز ، وأبو بكر بن أبي مريمَ : السَّلَبُ لِلْقَاتِلِ ، مَا لَمْ تَمْتَدِّ الصُّفُوفُ بَعْضُهَا إِلَى
بَعْضٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَلَا سَلَبَ لِأَحَدٍ . ولنا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ قَتَلَ
قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلَبُهُ » . ولأنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِنَّمَا قَتَلَ الَّذِي أَخَذَ سَلَبَهُ فِي حَالِ الْتِقَاءِ الرَّخْفَيْنِ ، أَلَا
تَرَاهُ يَقُولُ : فَلَمَّا التَقَيْنَا رَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وكذلك قولُ
أَنْسَرٍ : فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَ عَشْرِينَ رَجُلًا ، وَأَخَذَ أَسْلَاحَهُمْ . وكان ذلك بَعْدَ التِّقَاءِ
الرَّخْفَيْنِ ، لِأَنَّ هَوَازِينَ لَقُوا الْمُسْلِمِينَ فَجَاءَهُ ، فَأَلْحَمُوا الْحَرْبَ قَبْلَ أَنْ تَتَقَدَّمَ مَبَارَزَةٌ .
وَرَوَى سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : غَزَوْنَا إِلَى طَرْفِ الشَّامِ ، فَأَمَرَّ
عَلَيْنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، فَأَنْصَمَ إِلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أُمْدَادِ حِمْيَرَ ، فَقَضَيْتُ لَنَا أَنَّا لَقِينَا عَدُوَّنَا ،
فَقَاتَلُونَا قِتَالًا شَدِيدًا ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنَ الرُّومِ ، عَلَى فَرَسٍ لَهُ أَشْقَرٌ ، وَسَرَّحَ مُذْهِبٌ ،
وَمِنْطَقَةٌ مُطَطَّحَةٌ ، وَسَيْفٌ مِثْلُ ذَلِكَ ، فَجَعَلَ يَحْمِلُ عَلَى الْقَوْمِ ، وَيُعْرَى^(١٦) بِهِمْ ، فَلَمْ
يَزَلْ الْمَدِيدِيُّ يَحْتَالُ^(١٧) لَذَلِكَ الرُّومِيِّ حَتَّى مَرَّ بِهِ ، فَاسْتَقْفَاهُ ، فَضَرَبَ عِرْقُوبَ فَرَسِهِ

(١٣) سقط من : الأصل ، م .

(١٤) في م : كذلك .

(١٥) أي يسلط الكفرة على المسلمين . وفي بعض النسخ : يفرى . أي يبالغ في النكاية والقتل .

(١٦) في الأصل ، ١ : يميل .

بالسيف ، ثم وقع ، فأثبته ضررباً بالسيف حتى قتله ، فلما فتح الله الفتح ، أقبل بسلب القتل ، وقد شهد له الناس أنه قاتله ، فأعطاه خالد بعض سلبه ، وأمسك سايره ، فلما قدم المدينة استعدي / رسول الله ﷺ ، فدعا خالدًا ، فقال رسول الله ﷺ : « ما منعك يا خالد أن تدفع إلى هذا سلب قتيله ؟ » قال : استكثرته له . قال : « فادفعه إليه » . وذكر الحديث . رواه أبو داود^(١٧) .

الفصل الرابع : أنه إنما يستحق السلب بشروط أربعة ؛ أحدها ، أن يكون المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم ، فأما إن قتل امرأة ، أو صبياً ، أو شيخاً فانيًا ، أو ضعيفاً مهيناً ، ونحوهم ممن لا يُقاتل ، لم يستحق سلبه . لا نعلم فيه خلافاً . وإن كان أحد هؤلاء يُقاتل ، استحق قاتله سلبه ، لأنه يجوز قتله ، ومن قتل أسيراً له أو غيره ، لم يستحق سلبه ؛ لذلك . الثاني ، أن يكون المقتول فيه منعة^(١٨) ، غير مُتَحَرٍّ بالجراح ، فإن كان مُتَحَرِّياً بالجراح ، فليس لقاتله شيء من سلبه . وبهذا قال مكحول ، وحرير^(١٩) ابن عثمان ، والشافعي ؛ لأن معاذ بن عمرو بن الجموح ، أثبت أبا جهل ، ودُفِن عليه ابن مسعود ، فقضَى النبي ﷺ بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، ولم يُعطِ ابن مسعود شيئاً^(٢٠) . وإن قطع يد رجل ورجليه ، وقتله آخر ، فالسلب للقاطع دون

(١٧) في : باب في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى ، ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٥/٢ ، ٦٦ . كما أخرجه مسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القتل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٣/٣ ، ١٣٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب النفل والسلب في الغزو والجهاد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٠/٢ ، ٢٦١ .

(١٨) في م : « منفعة » .

(١٩) في النسخ : « وحرير » تصحيف .

وهو حرير بن عثمان بن جبر الرحبي المشرقي ، تابعي ثبت ، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ثلاث وستين ومائة . تهذيب التهذيب ٢٣٧/٢ - ٢٤١ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يتعمس الأسيلاب ، من كتاب فرض الخمس ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١١٢/٤ ، ٩٤/٥ ، ٩٥ . ومسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القتل ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٢/٣ ، ١٤٢٤ .

القاتل ؛ لأنَّ القاطع هو الذى كَفَى المسلمين شرَّه . وإنَّ قطع يَدَيْه أو رِجْلَيْه ، وقتلُه الآخر^(٢١) فالسُّلْبُ للقاطع ، فى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأنَّه عَطَّلَه ، فَأَشْبَهَ الذى قَتَلَه ، والثانى ، سَلْبُه فى الغَنِيمة ؛ لأنَّه إِنْ كانت رِجلاه سالِمَتَيْنِ ، فَإِنَّه يَعْدُو وَيُكْثِرُ ، وإنَّ كانت يَدَاهُ سالِمَتَيْنِ ، فَإِنَّه يُقَاتِلُ بهما ، فلم يَكْفِ القاطعُ شرَّ كُلِّه ، ولا يستحقُّ القاتِلُ سَلْبَه ؛ لأنَّه مُثَمَّنٌ بالجراح . وإنَّ قَطَعَ يَدَه وَرِجْلَه من خِلافٍ ، فكذلك . وإنَّ قطعَ إِحْدَى يَدَيْه وإِحْدَى رِجْلَيْه ، ثُمَّ قَتَلَه آخَرَ ، فسَلْبُه غَنِيمةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ للقاتِلِ ؛ لأنَّه قَاتِلٌ لِمَنْ لم^(٢٢) يَكْتَفِ المسلمون^(٢٣) شرَّه . وإنَّ عاتقَ رجلٍ رجُلًا ، فقتلَه آخَرَ ، فالسُّلْبُ للقاتِلِ . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال الأوزَاعِيُّ : هو للمُعَانِقِ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . ولأنَّه كَفَى المسلمين شرَّه ، فَأَشْبَهَ ما لو لم يُعَانِقْهُ الآخَرُ . وكذلك لو كان الكافرُ مُقْبِلًا على رجلٍ يُقاتِلُه / ، فجاءَ آخَرُ من ورائِه ، فضرَبَه فقتلَه^(٢٤) ، فسَلْبُه لقاتِلِه ، بدليلِ قَضِيَّةٍ^(٢٥) قَتِلَ أُنَى قَتَادَةَ . الثالث ، أَنْ يَقْتُلَهُ أو يُخْرِجَنَه بِجِرَاحٍ تَجْعَلُهُ فى حُكْمِ المَقْتُولِ . قال أحمدُ : لا يَكُونُ السُّلْبُ إِلَّا للقاتِلِ^(٢٦) . وإنَّ أَسَرَ رجُلًا ، لم يَسْتَحِقْ سَلْبَه ، سواءَ قَتَلَه الإمامُ أو لم يَقْتُلْهُ . وقال مَكْحُولٌ : لا يَكُونُ السُّلْبُ إِلَّا لِمَنْ أَسَرَ عِلْمًا أو قَتَلَه . وقال القاضى : إِذَا أَسَرَ رجُلًا ، فقتلَه الإمامُ صَبْرًا ، فسَلْبُه لِمَنْ أَسَرَه ؛ لأنَّ الأَسَرَ أَصْعَبُ من القَتْلِ ، فإذا اسْتَحَقَّ سَلْبَه بالقَتْلِ ، كان ثَنِيْبُها على اسْتِخْقاقِه بالأَسْرِ . قال : وإنَّ اسْتَبْقَاهُ الإمامُ ، كان له فِداؤُه ، أو رِقْبَتُه وسَلْبُه ، لأنَّه كَفَى المسلمين شرَّه . ولنا ، أَنَّ المُسْلِمِينَ أَسَرُوا أَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ ، فقتَلَ النَّبِيُّ ﷺ عُقْبَةَ والنُّضَرَ بنِ الحَارِثِ ، واسْتَبَقَى سائِرَهُمْ^(٢٧) ، فلم يُعْطَ مِنْ أَسْرِهِمْ أَسْلَابُهُمْ ، ولا

(٢١) فى ١ : « آخر » .

(٢٢-٢٣) فى الأصل : « يكتف المسلمون » . وفى م : « يكف المسلمون » .

(٢٣) سقط من : ١ .

(٢٤) فى م : « قصة » .

(٢٥) فى م : « للقاتل » .

(٢٦) انظر ما تقدم ، فى صفحة ٤٦ .

فداءهم ، وكان فداؤهم غنيمَةً . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنما جعل السَّلْبَ للقاتل ، وليس الآسِرُ بقاتل ، ولأنَّ الإمامَ مُحَيَّرٌ في الأسرى ، ولو كان لمن أسرِهِ ، كان أمرُهُ إليه دونَ الإمامِ . الرابع ، أنَّ يُعْرَضَ بنفسِهِ في قَتْلِهِ ، فأما إن رماه بسهمٍ من صَفِّ المسلمين فقتلَهُ ، فلا سَلْبَ له . قال أحمد : السَّلْبُ للقاتل ، إنما هو في المِبارزة ، لا يكونُ في الهَزِيمَةِ . وإن حمل جماعة من المسلمين على واحدٍ فقتلوه^(٢٧) ، فالسَّلْبُ في الغنيمَةِ ؛ لأنَّهم لم يُعْرَرُوا بأنفسِهِم في قَتْلِهِ . وإن اشترك في قتلِهِ اثنان ، فظاهرُ كلامِ أحمد أنَّ سَلْبَهُ غنيمَةٌ ، فإنه قال ، في روايةٍ حَرَبٍ : له السَّلْبُ إذا انفردَ بقتلِهِ . وحكى أبو الخطَّاب ، عن القاضي ، أنَّهما يشتركان في سَلْيِهِ ؛ لقوله : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا يتناولُ الواحدَ والجماعَةَ ، ولأنَّهما اشتركا في السَّبَبِ ، فاشتركا في السَّلْبِ . ولنا ، أنَّ السَّلْبَ إنما يُسْتَحَقُّ بالتَّعَرُّيِّ في قَتْلِهِ ، ولا يحصلُ ذلك بقتلِ الاثنين ، فلم يُسْتَحَقَّ به السَّلْبُ ، كالمو قتلَهُ جماعةً ، ولم يبلغنا أنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَكَ بين اثنين في سَلْبٍ^(٢٨) . فإن اشترك اثنان في ضَرْبِهِ ، وكان أحدهما أبلغُ في قَتْلِهِ من الآخرِ ، فالسَّلْبُ له ؛ لأنَّ أبا جهلٍ ضربه معاذُ بن عمرو بن الجُمُوح ، ومعاذُ بن عَفْرَاءَ ، وأتيا النَّبِيَّ ﷺ فأخبراه ، فقال : « كِلَا كُما قَتَلَهُ » . وقضى بسَلْيِهِ لمعاذُ بن عمرو بن الجُمُوح . وإن انهزمَ الكُفَّارُ كُلُّهم ، فأذركَ إنسانٌ مُنْهَزِمًا منهم^(٢٩) ، فقتلَهُ ، فلا سَلْبَ له ؛ لأنَّهُ لم يُعْرَضَ في قَتْلِهِ . وإن كانت الحربُ قائمةً ، فانهزمَ أحدُهم ، فقتلَهُ إنسانٌ ، فسَلْبُهُ لقاتلِهِ ؛ لأنَّ الحربَ قَرُّ وكرٌّ ، وقد قتلَ سَلَمَةُ بنُ الأكُوعِ طَلِيعَةَ للكُفَّارِ وهو مُنْهَزِمٌ ، فقال النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ عَدُوًّا » . قالوا : سَلَمَةُ بنُ الأكُوعِ . قال : « لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ »^(٣٠) . وهذا قال الشافعيُّ . وقال

(٢٧) في م : « فقتلوا » .

(٢٨) في م : « السلب » .

(٢٩) سقط من : « . »

(٣٠) أخرجه مسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القاتل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم

٤/٣٧٤ ، ١٣٧٥ . وأبو داود ، في : باب في الجاسوس المستأمن ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٥/٢ ،

٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٤ .

أبو ثور ، وداود ، وابن المنذر : السِّلْبُ لكل قاتل ؛ لعموم الحَبْرِ ، واحتجاجاً بحديث سلمة هذا . ولنا ، أن ابن مسعود دَفَفَ على أبي جهيل ، فلم يُعْطِهُ النَّبِيُّ ﷺ سَلْبَهُ ، وأُمِرَ بِقَتْلِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَالتَّضَرُّعِ بْنِ الْحَارِثِ صَبْرًا ، ولم يُعْطِ سَلْبَهُمَا مَنْ قَتَلَهُمَا ، وقتل بنى قُرَيْظَةَ صَبْرًا^(٣١) ، فلم يُعْطِ مَنْ قَتَلَهُمْ أَسْلَابَهُمْ ، وإنما أُعْطِيَ السِّلْبُ مَنْ قَتَلَ مُبَارِزًا ، أو كَفَى الْمُسْلِمِينَ شَرَّهُ ، وغرر في قتله ، والمنهزم بعد انقضاء الحرب ، قد كَفَى الْمُسْلِمِينَ شَرَّ نَفْسِهِ ، ولم يُعْرَرْ قَاتِلُهُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ ، فلم يستحقَّ سَلْبَهُ كَالْأَسِيرِ . وأما الذي قَتَلَهُ سَلْمَةُ ، فكان مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتَّةٍ . وكذلك مَنْ قُتِلَ حَالَ قِيَامِ الْحَرْبِ ، فإنه وإن^(٣٢) كان مُنْهَزِمًا فهو مُتَحَيِّرٌ إِلَى فِتَّةٍ ، وراجع إلى القتال ، فأشبهه الكار ، فإن القتال فُرِّ وَكُرَّ . إذا ثبت هذا ، فإنه لا يُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِ السِّلْبِ أَنْ تَكُونَ الْمُبَارَزَةُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِالسِّلْبِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، ليس فيهم مَنْ قُتِلَ إِنَّا أَنَّهُ أُذِنَ لَهُ فِي الْمُبَارَزَةِ ، مع أنَّ عُمُومَ الْخَبَرِ يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ السِّلْبِ لكل قاتل ، إِلَّا مَنْ خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ .

الفصل الخامس : أَنَّ السِّلْبَ لَا يُحْمَسُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ جَرِيرٍ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يُحْمَسُ^(٣٣) . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٣٤) . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ اسْتَكْتَرَّ الْإِمَامُ السِّلْبَ خُمُسَهُ ، وَذَلِكَ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ ، أَنَّ الْبِرَاءَ بْنَ مَالِكٍ بَارَزَ مَرْزَبَانَ الرَّازَةَ بِالْبَحْرَيْنِ ، فَطَعَنَهُ فَدَقَّ صُلْبَهُ ، وَأَخَذَ سِوَارِيَهُ وَسَلْبَهُ ، فَلَمَّا صَلَّى عَمْرُ الظُّهْرِ ، أَتَى أَبَا طَلْحَةَ فِي دَارِهِ ، فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا

(٣١) سقط من : الأصل ، م .

(٣٢) انظر ما تقدم في صفحة ٤٦ .

(٣٣) في م : ٥ إن ٤ .

(٣٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفء والغنيمة . السنن الكبرى

٣١٢/٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٤/١٢ . وأبو

عبيد ، في : الأموال ٣٠٤ .

(٣٥) سورة الأنفال ٤١ .

نُخْمَسُ السَّلْبِ ، وإنَّ سَلْبَ الْبَرَاءِ قَدْ بَلَغَ مَالًا ، وَأَنَا حَامِسُهُ . فَكَانَ أَوَّلُ سَلْبِ خُمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ سَلْبُ الْبَرَاءِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « السُّنَنِ » (٣٦) . وَفِيهَا أَنَّ سَلْبَ الْبَرَاءِ بَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَزُوفُ بْنُ مَالِكٍ ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى (٣٧) فِي السَّلْبِ (٣٧) لِلْقَاتِلِ ، وَلَمْ يُخْمَسِ السَّلْبُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨) . وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَخَبَرُ عَمْرِو حُجَّةَ لَنَا ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا نُخْمَسُ السَّلْبَ . وَقَوْلُ الرَّأْيِ : كَانَ أَوَّلُ سَلْبِ خُمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ . يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ، لَمْ يُخْمَسُوا سَلْبًا ، وَابْتِغَاءُ ذَلِكَ أَوَّلَى . قَالَ الْجَوْرَجَانِيُّ : لَا أَظُنُّهُ يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ سَبَقَ فِيهِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ شَيْءٌ إِلَّا اتَّبَاعُهُ ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ يَصْلُحُ أَنْ يُخَصَّصَ بِهِ عُمُومُ الْآيَةِ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ السَّلْبَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُخْتَصَبُ مِنْ (٣٩) خُمْسِ الْخُمْسِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ أَنَّهُ اخْتَسَبَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ (٤٠) ، وَلَئِنَّهُ لَوْ اخْتَسَبَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، اخْتِيجَ إِلَى مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ وَقَدْرِهِ ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ ، وَلَئِنْ سَبَّهَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، كَسَبَّهِمُ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ .

الفصل السادس : أَنَّ الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ السَّلْبَ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالتَّوْرِيُّ : لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ (٤١) الْإِمَامُ لَهُ . وَقَالَ / مَالِكٌ : لَا يَسْتَحِقُّهُ ، إِلَّا أَنْ

(٣٦) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٨ .

(٣٧-٣٨) م : « بالسلب ٤ » .

(٣٨) في : باب في السلب يُخْمَسُ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٦/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٠/٤ ، ٢٦/٦ .

(٣٩) في النسخ : « فإن » .

(٤٠) سقط من : م .

(٤١) في الأصل : « يشترطه » .

يقول الإمام ذلك . ولم ير أن يقول الإمام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب ، على ما تقدم من مذهبه في النفل ، وجعلوا^(٤٢) السلب ههنا من حُملة الأنفال . وقد روى عن أحمد مثل قولهم ، وهو اختيار أبى بكر . واحتجوا بما روى عوف بن مالك ، أن مَدِيدًا اتبعهم ، فقتل عُلجًا ، فأخذ خالد بعض سلبه ، وأعطاه بعضه ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « لَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ » رواه سعيد ، وأبو داود^(٤٣) . أنا^(٤٤) اختصرته . وروى بإسنادهما عن شبر بن علقمة ، قال : بارزت رجلًا يوم القادسية ، فقتلته ، وأخذت سلبه ، فأثيت به سعدًا ، فخطب سعد أصحابه ، وقال : إن هذا سلب شبر ، خير من اثني عشر ألفًا ، وإنَّا قد نفلناه إياه^(٤٥) . ولو كان حقه ، لم يحتج إلى^(٤٦) أن ينقله^(٤٧) . ولأن عمر أخذ الخمس من سلب البراء ، ولو كان حقه ، لم^(٤٨) يجوز أن يأخذ منه شيئًا ، ولأن النبي ﷺ دفع سلب أفي قتادة إليه من غير بينة ولا يمين . ولنا ، قول النبي ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا من قضايَا رسول الله ﷺ المشهورة ، التي عمل بها الخلفاء بعده ، وأخبارهم التي احتجوا بها تدل على ذلك ؛ فإن عوف بن مالك احتج على خالد حين أخذ سلب المدي ، فقال له عوف : أما تعلم أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى . وقول عمر : إِنَّا كُنَّا لَنُخَمِّسُ السَّلْبَ . يدل على أن هذه قضية عامة في كل غزوة ، وحكم مستمر لكل قاتل ، وإنما أمر النبي ﷺ خالدًا أن لا يرد على المدي عقوبة ، حين أغضبه عوف بتفريعه خالدًا بين يديه ، وقوله : قد أنجزت لك ما ذكرت لك من أمر رسول الله ﷺ . وأما خبر شبر ، فإنما أنفذ له سعد ما قضى له به رسول الله ﷺ ، وسماه نفلًا ، لأنه في الحقيقة نفل ؛ لأنه زيادة على سهمه . وأما أبو قتادة ، فإن خصمه اعترف له به ، وصدقه ، فجرى مجرى البيئ ،

(٤٢) في م : ١ : وجعل .

(٤٣) تقدم تحريجه ، في صفحة ٦٦ .

(٤٤) في م : ١ : وأنا .

(٤٥) تقدم تحريجه ، في صفحة ٣٨ .

(٤٦-٤٧) في م : ١ : نقله .

(٤٧) سقط من : الأصل ، م .

٢٧/١. ولأنَّ السَّلْبَ مأخوذٌ / من الغنيمَةِ بغيرِ تَقْدِيرِ الإمامِ واجتهاده ، فلم يفتقر إلى شرطه ، كالسَّهْمِ . إِذَا بَيَّنَّتْ هَذَا ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ السَّلْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وهو قولُ الْأَوْزَاعِيِّ . وقال ابنُ الْمُنْذِرِ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَوْ أَخَذَهُ بغيرِ إِذْنٍ ؛ لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّهُ بِجَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَأْمُرُ أَنْ أَظْهَرَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعْطَاهُ . وَوَجْهُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ فَعَلَ مُجْتَهِدًا فِيهِ ، فَلَمْ يَنْفُذْ أَمْرَهُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ كَأَخْذِ^(٤٨) سَهْمِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَحْمَدَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ ، لِيُخْرَجَ مِنَ الْخِلَافِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَابِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَخَذَهُ بغيرِ إِذْنٍ ، تَرَكَ الْفَضِيلَةَ ، وَلَهُ مَا^(٤٩) أَخَذَهُ .

١٦٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَالِدَاءَةُ وَمَا عَلَيْهَا مِنْ آلِهَا مِنَ السَّلْبِ ، إِذَا قُتِلَ وَهُوَ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ مَا عَلَيْهِ مِنَ السَّلَاحِ وَالثِيَابِ وَإِنْ كَثُرَ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّلْبِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ الدَّاءَةَ لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ السَّلْبَ مَا كَانَ الْقَتِيلُ لِبَسَا لَهُ ، مِنْ ثِيَابٍ ، وَعِمَامَةٍ ، وَقَلَنْسُوَةٍ ، وَمِنْطَقَةٍ ، وَدِرْعٍ ، وَمِغْفَرٍ ، وَبَيْضَةٍ ، وَثَاجٍ ، وَأَسْوَرَةٍ ، وَرَأْيٍ^(٥٠) ، وَخُفٍّ ، بِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ جِلْتَةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ السَّلْبِ اللَّبَاسُ ، وَكَذَلِكَ السَّلَاحُ ؛ مِنْ السَّيْفِ ، وَالرُّمَحِ ، وَالسَّكِّينِ ، وَاللُّتِ^(٥١) ، وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي قِتَالِهِ ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَكَذَلِكَ الدَّاءَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهَا ، فَهِيَ كَالسَّلَاحِ وَأَبْلَغُ مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ بِهَا زِيَادَةُ السُّهُمَانِ ، بِخِلَافِ السَّلَاحِ . فَأَمَّا الْمَالُ الَّذِي مَعَهُ فِي كَمَرَاتِهِ وَخَرِيطَتِهِ ، فَلَيْسَ بِسَلْبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُبْتَوِيِّ ، وَلَا مِمَّا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، وَكَذَلِكَ رَحْلُهُ وَأَثَاثُهُ ، وَمَا لَيْسَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ لَيْسَ مِنْ سَلْبِهِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ / قَالَ : مَا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَرْبِ ، كَالثَّاجِ ،

(٤٨) ق م : : بِأَخْذِ .

(٤٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥٠) الرُّأْيُ كَالْخُفِّ ، لِأَنَّهُ لَا قَدَمَ لَهُ ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الْخُفِّ .

(٥١) اللَّتُ : كُلُّ مَا يُكْتَبُ بِهِ .

والسَّوَارِ ، والطَّوْقِ ، والهِمْيَانِ الذِي لِلنَّفَقَةِ ، ليس من السَّلْبِ في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، فَأُشْبِهَ الْمَالُ الذِي فِي خَرِيطَتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ ، أَنَّهُ بَارَزَ مَرْزُبَانَ الزُّرَّارَةَ ، فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ سِوَارَاهُ^(٣) وَمِنْطَقَتُهُ ثَلَاثِينَ أَلْفًا ، فَخَمَسَهُ عُمَرُ ، وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ^(٤) . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ مَعْدِيكَرْبٍ ، أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى أَسْوَارٍ ، فَطَعَنَتْهُ ، فَدَقُّ صُلْبِهِ فَصَرَّعَهُ ، فَنَزَلَ إِلَيْهِ فَقَطَعَ يَدَهُ ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ ، وَيَلَمَقًا^(٥) مِنْ دِيبَاجٍ ، وَسَيْفًا ، وَمِنْطَقَةً ، فَسَلَّمَ ذَلِكَ لَهُ^(٦) . وَلَأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لَهُ ، فَأُشْبِهَ ثِيَابَهُ ، وَلَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السَّلْبِ ، فَأُشْبِهَ الثِّيَابَ وَالْمِنْطَقَةَ ، وَبَدُخُلَ فِي عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « قُلُّهُ سَلْبُهُ »^(٧) . وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الدَّائِيَةِ ، فَثَقُلَ عَنْهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ مَا كَانَ عَلَى يَدَيْهِ ، وَالدَّائِيَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ . قَالَ : وَذَكَرَ أَبُو^(٨) عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ عُمَرَوِ بْنِ مَعْدِيكَرْبٍ ، فَأَخَذَ سِوَارَتَيْهِ ، وَمِنْطَقَتَهُ . يَعْنِي^(٩) لَمْ يَذْكُرْ قَرَسَهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : « خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، فِي غَزْوَةِ مُوْتَةَ ، وَرَافَقْنِي مَدْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَلَقِينَا جُمُوعَ الرُّومِ ، وَفَهُمْ رَجُلٌ عَلَى قَرَسٍ أَشْقَرٍ ، عَلَيْهِ سَرَجٌ مُذْهَبٌ ، وَسِلَاحٌ مُذْهَبٌ ، فَجَعَلَ يُعْرِى بِالْمُسْلِمِينَ ، وَقَعَدَ لَهُ الْمَدْدِيُّ خَلْفَ صَخْرَةٍ ، فَمَرَّ بِهِ الرُّومِيُّ ، فَعَرَقَبَ قَرَسَهُ ، فَعَلَاهُ فَقَتَلَهُ ، وَحَازَ قَرَسَهُ وَسِلَاحَهُ ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، بَعَثَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، فَأَخَذَ مِنَ السَّلْبِ ، قَالَ عَوْفٌ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ^(١٠) : يَا خَالِدُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ ؟ قَالَ : بَلَى . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(١١) . وَفِي حَدِيثِ شُبَيْرِ

(٣) في ١ : ٥ سواره .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨ .

(٥) اليلق : القباء .

(٦) الخبر في : تاريخ الطبري ٥٧٦/٣ .

(٧) تقدم تخريجه ، في ٦٣ ، ٦٤ .

(٨) سقط من : م .

(٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٠) وتقدم تخريجه ، في صفحة ٦٦ .

ابن علقمة، أنه أخذ فرسه^(١١). كذلك قال أحمد: هو فيه. ولأن الفرس يُستعان بها في الحرب، فأشبهت السلاح، وما ذكروه يطُل بالرمح والقوس واللث، / فإنها من السِّلْب وليست^(١٢) ملبوسة. إذا بُت هذا، فإن الدابة وما عليها؛ من سرجها، ولجامها، وتُجفِيفها^(١٣)، وجلية إن كانت عليها، وجميع آلتها من السِّلْب؛ لأنه تابع لها، ويُستعان به في الحرب، وإنما يكون من السِّلْب إذا كان راكباً عليها، فإن كانت في منزله، أو مع غيره، أو مُنْقِلَةً، لم يكن من السِّلْب، كالسلاح الذي ليس معه. وإن كان راكباً عليها، فصرعه عنها، أو أشعره عليها، ثم قتله بعد نزوله عنها، فهي من السِّلْب. وهكذا قول الأوزاعي. وإن كان مُمسِكاً بعنانها، غير راكب عليها، فعن أحمد فيها روايتان؛ إحداهما، هي^(١٤) من السِّلْب. وهو قول الشافعي؛ لأنه مُتمكِّن من القتال عليها، فأشبهت سيفه أو رمحه في يده. والثانية، ليست من السِّلْب. وهو ظاهر كلام الخرقي، واختيار الحلال؛ لأنه ليس براكب عليها، فأشبهه ما لو كانت مع غلامه. وإن كان على فرس، وفي يده جنيبة، لم تكن الجنيبة من السِّلْب، لأنه لا يُمكنه ركوبها معاً.

فصل: ولا يُقبَل دَعْوَى القَتْلِ إِلَّا بَيِّنَةً. وقال الأوزاعي: يُعْطَى السِّلْب إذا قال: أنا قَتَلْتُهُ. ولا يُسْأَل بَيِّنَةٌ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ أَبِي قَتَادَةَ^(١٥). ولنا، قول النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٦). وأما أبو قتادة، فإنَّ حُصْنَهُ أَقْرَبُ لَهُ، فَانْتَفَى بِإِقْرَارِهِ. قال أحمد: ولا يُقبَل إِلَّا شاهدان. وقالت طائفة من أهل الحديث: يُقبَل شاهدٌ وَبَعِيْنٌ؛ لأنها دَعْوَى فِي الْمَالِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقبَلَ شَاهِدٌ بغيرِ بَعِيْنٍ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ الَّذِي شَهِدَ لِأَبِي قَتَادَةَ مِنْ غَيْرِ بَعِيْنٍ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، أَنَّ

(١١) تقدم تخريجه، في صفحة ٣٨.

(١٢) سقط من: م.

(١٣) جفف الفرس: ألبسه التَّجْفاف، وهي آلة للحرب يُلبسها الفرس.

(١٤) تقدم تخريجه، في صفحة ٦٣.

النَّبِيُّ ﷺ اعْتَبَرَ النَّبِيَّةَ ، وإطلاقها ينصرف إلى شاهدين ، ولأنها دعوى للقتل ، فاعتبر شاهدان ، كقتل العمد .

فصل : ويجوز سلب القتلى وتركهم غرة . وهذا قول / الأوزاعي . وكرهه الثوري ، وابن المنذر ، لما فيه من كشف غوراتهم . ولنا ، قول النبي ﷺ في قبيل سلمة بن الأكوع : « لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ »^(١٥) . وقال : « مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا يتناول جميعه .

١٦٤١ - مسألة : قال : (وَمَنْ أَعْطَاهُمُ الْأَمَانَ مِنَّا ؛ مِنْ رَجُلٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ غَيْدٍ ، جَارَ أَمَانَهُ)

وجملته أن الأمان إذا أعطى أهل الحرب ، حرم قتلهم ومأثمهم والتعرض لهم . ويصح من كل مسلم بالغ عاقل مختار ، ذكرًا كان أو أنثى ، حرًا كان أو عبدًا . وهذا قال الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن القاسم ، وأكثر أهل العلم . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه . وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : لا يصح أمان العبد ، إلا أن يكون مأذونًا له في القتال ؛ لأنه لا يجب عليه الجهاد ، فلا يصح^(١٦) أمانه ، كالصبي^(١٧) ، ولأنه مجلوب من دار الحرب^(١٨) ، فلا يؤمن أن ينظر لهم في^(١٩) تفديدهم مصلحتهم . ولنا ، ما روى علي^(٢٠) ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْنَعِي بِهَا أَذْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » . رواه البخاري^(٢١) . وروى فضيل بن يزيد الرقاشي ، قال : جهز عمر بن الخطاب جيشًا ، فكنث فيه ، فحصرنا موضعًا ، فرأينا

(١٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٨ .

(١٦-١) في م : ذمانة الصبي .

(٢) في م : الكفر .

(٣) سقط من : الأصل ، م .

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم تخريجه عن علي وغيره ، في ٤٦٠/١١ .

أَنَا سَنَفْتَحُهَا الْيَوْمَ ، وَجَعَلْنَا نُقْبِلُ وَنُرْوَحُ ، فَبَقِيَ عَبْدُ مَنْثَرٍ^(٦) ، فَطَرَطَهُمْ وَرَاطَنُوهُ ، فَكَتَبَ لَهُمُ الْأَمَانَ فِي صَحِيفَةٍ ، وَشَدَّهَا عَلَى سَهْمٍ ، وَرَمَى بِهَا إِلَيْهِمْ ، فَأَتَّخَذُوهَا ، وَخَرَجُوا ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ذِمَّتُهُ ذِمَّتُهُمْ . رواه سعيد^(٧) . ولأنه مسلم مكلف ، فصَحَّ أمانه ، كالحر . وما ذكروه من التَّهْمَةِ يُطْلَلُ بِمَا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْقِتَالِ ، فَإِنَّهُ يَصِيحُ أمانه ، وبالمراة ، فإن^(٨) أمانها يصيح ، في ٢٩/١ ط قولهم جميعا . قالت عائشة : إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(٩) فَيَجُوزُ . / وعن أم هانئ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُجَرْتُ أَحْمَائِي ، وَأَغْلَقْتُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّ ابْنَ أُمِّي أَرَادَ قَتْلَهُمْ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ أُجَرْنَا مَنْ أُجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئُ ، إِنَّمَا يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ » . رواهما سعيد^(١٠) . وَأَجَارَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَا الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ ، فَأَمَضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١١) .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في : باب ما جاء في أمان العبد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٣/٢ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٢/٥ ، ٢٢٣ . وابن أبي شيبة ، في : باب في أمان المرأة والمملوك ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٥٣/١٢ ، ٤٥٤ .

(٨) في م : « فإنها » .

(٩) في الأصل ، ١ : « المؤمن » .

(١٠) في : باب المرأة تجير على القوم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٤/٢ .

كما أخرجه الأول البيهقي ، في : باب أمان المرأة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩٥/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٣/٥ .

وأخرج الثاني البخاري ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب أمان النساء وجوارهن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب ما جاء في زعموا ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٠٠/١ ، ١٢٢/٤ ، ٤٦/٨ . ومسلم ، في : باب استحباب صلاة الضحى ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها . صحيح مسلم ٤٩٨/١ . وأبو داود ، في : باب في أمان المرأة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب تجير على المسلمين أذناهم ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٣٣٩/١ ، ٢٣٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١٥٢/١ . والإمام أحمد ، في : المستند ٣٤١/٦ ، ٣٤٣ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب أمان المرأة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩٥/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٤/٥ ، ٢٢٥ .

وانظر ما تقدم في صفحة ٤٥ .

فصل : ويصحُّ أمانُ الأسيرِ إذا عَقَدَهُ غيرُ مُكْرَهٍ ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الْخَيْرِ ، وَلِأَنَّهُ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الْأَسِيرِ . وَكَذَلِكَ أمانُ الْأَجِيرِ وَالتَّاجِرِ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : لَا يَصِحُّ أمانُ أَحَدٍ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْحَدِيثِ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى غَيْرِهِمْ . فَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُعْمَرُ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ أمانُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ بِقَوْلِهِ حُكْمٌ ، فَلَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ ، كَالْمَجْنُونِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ أمانُهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَصِحُّ أمانُهُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَحَمَلَ رَوَايَةَ الْمَنْعِ عَلَى غَيْرِ الْمُعْمَرِ ، وَاحْتِجَّ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ مُسْلِمٌ مُبَيَّنٌ ، فَصَحَّ أمانُهُ ، كَالْبَالِغِ ، وَفَارَقَ الْمَجْنُونُ ، فَإِنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ أَصْلًا .

فصل : وَلَا يَصِحُّ أمانُ كَافِرٍ ، وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » . فَجَعَلَ الذِّمَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلَا تَخْصُلُ لْغَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ، فَأَشْبَهَ الْحَرْبِيَّ . وَلَا يَصِحُّ أمانُ مَجْنُونٍ ، وَلَا طِفْلِ ، لِأَنَّ كَلَامَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمٌ . وَلَا يَصِحُّ أمانُ زَائِلِ الْعَقْلِ ، بَنُو أَوْ سُكْرٍ أَوْ إِعْمَاءٌ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْمَصْلَحَةَ مِنْ غَيْرِهَا ، فَأَشْبَهَ الْمَجْنُونِ . وَلَا يَصِحُّ مِنْ مُكْرَهٍ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ أَكْرَهَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْإِفْرَارِ .

فصل : وَيَصِحُّ أمانُ الْإِمَامِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ وَآحَادِهِمْ ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَامَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَيَصِحُّ أمانُ الْأَمِيرِ لِمَنْ أَقِيمَ بِإِزَائِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، فَهُوَ كَأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّ وِلَايَتَهُ / عَلَى قِتَالِ أَوْلَئِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ . وَيَصِحُّ أمانُ أَحَادِ الْمُسْلِمِينَ لِلْوَاحِدِ ، وَالْعَشْرَةِ ، وَالْقَافِلَةِ الصَّغِيرَةِ ، وَالْحِصْنِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَجَازَ أمانَ الْعَبِيدِ لِأَهْلِ الْحِصْنِ الَّذِي ذَكَرْنَا حَدِيثَهُ . وَلَا يَصِحُّ أمانُهُ لِأَهْلِ بَلَدٍ ، وَرُسْتَقٍ ، وَجَمْعٍ كَثِيرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ ، وَالْاِفْتِيَاتِ عَلَى الْإِمَامِ .

فصل : وَيَصِحُّ أمانُ الْإِمَامِ لِلْأَسِيرِ بَعْدَ اسْتِیْلَاءِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ^(١) ابْنَ الْخَطَّابِ ^(٢) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ بِالْهَرَمُزَانِ أَسِيرًا ، قَالَ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، ثُمَّ

أَرَادَ قَتْلَهُ ، فقال له أَنَسٌ : قَدْ أَمَّنْتُهُ ، فلا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهِ . وشَهِدَ الرُّبُوبُ بِذَلِكَ ، فَعَدَّوهُ أَمَانًا . رواه سَعِيدٌ^(١٣) . ولأنَّ للإِمَامِ المَنَّ عَلَيْهِ ، والأَمَانُ دُونَ ذَلِكَ . فَأَمَّا آحَاذُ الرَّعِيَّةِ ، فليسَ لَهُ ذَلِكَ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وذكرَ أَبُو الحُطَّابِ ، أَنَّهُ يَصِحُّ أَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَجَارَتْ زَوْجَهَا أَبَا العَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ أُسْرِهِ ، فَأَجَارَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَانَهَا . وحُكِيَ هَذَا عَنِ الأَوْزَاعِيِّ . وَلَمَّا ، أَنَّ أَمْرَ الأَسِيرِ مُقَوَّضٌ إِلَى الإِمَامِ ، فلمْ يَجِزِ الانْفِثَاتُ عَلَيْهِ فِيمَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ ، كَقَتْلِهِ . وحديثُ زَيْنَبَ فِي أَمَانِهَا ، إِنَّمَا صَحَّ بِإِجَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ .

فصل : وإذا شَهِدَ للأَسِيرِ اثْنَانِ أو أَكْثَرُ مِنَ المَسْلَمِينَ ، أَنَّهُم أَمَّنُوهُ ، قُبِلَ ، إذا كانوا بِصِفَةِ الشُّهُودِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فِعْلٍ أَنفُسِهِمْ . وَلَمَّا ، أَنَّهُمْ عُدُولٌ مِنَ المَسْلَمِينَ ، غَيْرُ مُتَّهَمِينَ ، شَهِدُوا^(١٤) بِأَمَانِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُقْبَلَ ، كَالْوَقْعِ شَهِدُوا عَلَى غَيْرِهِمْ أَنَّهُ أَمَّنَهُ . وما ذَكَرَهُ^(١٥) لا يَصِحُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قُبِلَ شَهَادَةُ المُرْضِعَةِ عَلَى فِعْلِهَا ، فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ^(١٦) . وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدًا أَمَّنْتُهُ . فقال القَاضِي : قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُقْبَلُ ، كَالْوَقْعِ الحَاكِمِ بَعْدَ عَزْلِهِ : كُنْتُ حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِحَقِّ . قُبِلَ قَوْلُهُ . وعلى قِيَاسِ^(١٧) قَوْلِ أَبِي الحُطَّابِ : يَصِحُّ أَمَانُهُ ، فَقُبِلَ خَبَرُهُ بِهِ ، كَالْحَاكِمِ فِي حَالِ وَلايَتِهِ . وهذا قَوْلُ الأَوْزَاعِيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْمَنَ فِي الحَالِ ، / فلمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِهِ ، كَالْوَقْعِ بِحَقِّهِ عَلَى غَيْرِهِ . ٣٠/١٠ . وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى عُبَيْدَةَ^(١٨) .

(١٣) فِي : باب قتل الأسارى ، والنهي عن المثلة ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٥٢ .
كما أخرجه ابن أبي شيبة ، فِي : باب في الأمان ما هو وكيف هو ؟ من كتاب الجهاد . المصنف ١٢/٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(١٤) فِي م : « أشهدوا » .

(١٥) فِي أ ، م : « ذكروه » .

(١٦) فِي م : « فإن » .

(١٧) تقدم ترجمته ، فِي : ٣١٠/١١ .

(١٨) سقط من : أ ، م .

(١٩) فِي أ : « وأبى عبيد » .

فصل: إذا جاء المسلم بمشرك ادعى أنه أسرته ، وادعى الكافر أنه أمته ، ففيها ثلاث روايات ؛ إحداهن ، القول قول المسلم ؛ لأن الأصل معه ، فإن الأصل بإباحة دم الحربي ، وعدم الأمان . والثانية ، القول قول الأسير ؛ لأنه يحتمل صدقه وحقن دمه ، فيكون هذا شبهة تمنع من قتله . وهذا اختيار أبي بكر . والثالثة ، يرجع إلى قول من ظاهر الحال يدل على صدقه ؛ فإن كان الكافر ذا قوة ، معه سلاحه ، فالظاهر صدقه ، وإن كان ضعیفاً مسلّواً بسلاحه ، فالظاهر كذبه ، فلا يلتفت إلى قوله . وقال أصحاب الشافعي : لا يقبل قوله وإن صدقه المسلم ؛ لأنه لا يقدر على أمانيه ، فلا يقبل إقراره به . ولنا ، أنه كافر ، لم يثبت أسره ، ولا نازعه فيه منازع ، فقبل قوله في الأمان ، كالرسول .

فصل: ومن طلب الأمان ليسمع كلام الله ، ويعرف شرائع الإسلام ، وجب أن يعطاه ، ثم يرد إلى مأمنيه . لا تعلم في هذا خلافاً . وبه قال قتادة ، ومكحول ، والأوزاعي ، والشافعي . وكتب عمر بن عبد العزيز بذلك إلى الناس ؛ وذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ (١) . قال الأوزاعي : هي إلى يوم القيامة . ويجوز عقد الأمان للرسول والمستأمن ؛ لأن النبي ﷺ كان يؤمن رسل المشركين . ولما جاءه رسولاً مسلمة ، قال : « لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكم كما » (٢) . ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، فإننا لو قتلنا رسلهم ، لقتلوا رسلنا ، فتفوت مصلحة المراسلة . ويجوز عقد الأمان لكل واحد منهما مطلقاً ومقيداً بمدة ، سواء كانت طويلة أو قصيرة ، بخلاف الهدية ، فإنها لا تجوز إلا مقيدة ؛ لأن في جوارها مطلقاً تركاً للجهاد ، وهذا بخلافه . قال / القاضي : ويجوز أن يقيموا مدة الهدية بغير جزية . قال أبو بكر : وهذا ظاهر كلام أحمد ؛ لأنه قيل له : قال الأوزاعي : لا يترك المشرك في دار الإسلام إلا أن يسلم أو يؤدى . فقال أحمد : إذا أمنته ، فهو على ما أمنته (٣) . وظاهر هذا أنه خالف قول الأوزاعي . وقال أبو

٣١/١٠

(٢٠) سورة التوبة ٦ .

(٢١) تقدم ترجمته ، في : ٢٧١/١٢ .

(٢٢) في الأصل : « أمن » .

الخطَّاب : عِنْدِي أَنَّهُ ^(٢٣) لَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ سَنَةً بِغَيْرِ جِزْيَةٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٢٤) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ هَذَا كَافِرٌ يُبَيِّحُ لَهُ الْإِقَامَةَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ جِزْيَةٍ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ جِزْيَةٌ ، كَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ ، وَلَأنَّ الرَّسُولَ لو كَانَ مَعْنً لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُ ، يَسْتَوِي فِي حَقِّهِ السَّنَةُ وَمَا دُونَهَا ، فِي أَنَّ الْجِزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الْمُدَّتَيْنِ ، فَإِذَا جَازَتْ لَهُ الْإِقَامَةُ فِي أَحَدَاهُمَا ، جَازَتْ فِي الْأُخْرَى ، قِيَاسًا لَهَا عَلَيْهَا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ . أَيْ يَلْتَزِمُونَهَا ، وَلَمْ يَرِدْ حَقِيقَةُ الْإِعْطَاءِ ، وَهَذَا مَخْصُوصٌ مِنْهَا بِالْإِتِّفَاقِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ^(٢٥) الْإِقَامَةُ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ لَهَا ، وَلَأنَّ الْآيَةَ تَخَصَّصَتْ بِمَا دُونَ الْحَوْلِ ، فَتَقْيِيسُ عَلَى الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ .

فصل : وَإِذَا دَخَلَ حَرْبِي دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ ، فَأَوْدَعَ مَالَهُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ، أَوْ أَقْرَضَهُمَا إِيَّاهُ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ دَخَلَ تَاجِرًا ، أَوْ رَسُولًا ، أَوْ مُتَنَزِّهًا ، أَوْ لِحَاجَةٍ يَقْضِيهَا ثُمَّ يَعُودُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ عَلَى أَمَانِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَشْبَهَ الذَّمِّيَّ إِذَا دَخَلَ لَذَلِكَ ، وَإِنْ دَخَلَ مُسْتَوْطِنًا ، بَطَلَ الْأَمَانُ فِي نَفْسِهِ ، وَبَقِيَ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِدُخُولِهِ دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ ؛ ثَبَتَ الْأَمَانُ لِمَالِهِ الَّذِي مَعَهُ ، فَإِذَا بَطَلَ فِي نَفْسِهِ بِدُخُولِهِ دَارَ الْحَرْبِ ، بَقِيَ فِي مَالِهِ ؛ لَا اخْتِصَاصَ الْمُنْطَلِقِ بِنَفْسِهِ ، فَيَخْتَصُّ ^(٢٦) الْبُطْلَانُ بِهِ . فَإِنْ قِيلَ ^(٢٧) : إِنَّمَا ^(٢٨) يَثْبُتُ الْأَمَانُ لِمَالِهِ تَبَعًا ، فَإِذَا بَطَلَ فِي الْمَتَّبِعِ ، بَطَلَ فِي التَّبِيعِ . قُلْنَا : بَلْ يَثْبُتُ لَهُ الْأَمَانُ لِمَعْنَى وَجَدَ فِيهِ ، وَهُوَ إِدْخَالُهُ مَعَهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْأَمَانِ لَهُ / . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فِي نَفْسِهِ ، بِدَلِيلٍ مَالُو بَعَثَهُ مَعَ مُضَارِبٍ لَهُ أَوْ وَكِيلٍ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ ^(٢٩) الْأَمَانُ ، وَلَمْ يَثْبُتْ ^(٣٠) فِي نَفْسِهِ ،

(٢٣-٢٤) سقط من : الأصل .

(٢٤) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٥) سقط من : الأصل ، م .

(٢٦) في م : ؛ فيخص .

(٢٧) في النسخ : ؛ قتل ؛ تصحيف .

(٢٨) في ١ ، م : ؛ فإنما .

(٢٩) سقط من : الأصل ، م .

(٣٠) في م : نفاذة ؛ ؛ الأمان .

ولم يُوجد فيه هُنا ما يقتضي نَقْضَ^(٣١) الأمان فيه ، فَبَقِيَ على ما كان عليه . ولو أَخَذَهُ مَعَهُ إلى دار الحرب ، انْتَقَضَ^(٣٢) الأمان فيه ، كما يَنْتَقِضُ في نفسه ، لَوْجُودِ الْمُبْطِلِ مِنْهُمَا . فإذا ثَبَتَ هذا ، فَإِنَّ صاحِبَهُ إِنْ طَلَبَهُ بُعِثَ بِهِ^(٣٣) إليه ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي بَيْعِهِ أَوْ هَبَهُ أَوْ غَيْرَهما ، صَحَّ تَصَرُّفُهُ . وَإِنْ مَاتَ فِي دارِ الْحَرْبِ انْتَقَلَ إلى وارثه ، ولم يَبْطُلِ الأمان فيه . وقال أبو حنيفة : يَبْطُلُ فيه . وهو قولُ لِلشَّافِعِيِّ^(٣٤) ؛ لِأَنَّهُ قد صارَ لِوارثِهِ ، ولم يَعْقِدْ فيه أَمَانًا ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْطُلَ فيه ، كَسائِرِ أَمْوَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الأمانَ حَقٌّ لَهُ لا زِمَ مَتَعَلِّقٌ بِالْمَالِ ، فإذا انْتَقَلَ إلى الْوَارِثِ ، انْتَقَلَ بِحَقِّهِ^(٣٥) ، كَسائِرِ الْحُقُوقِ ؛ مِنَ الرَّهْنِ ، وَالضَّمِيمِ ، وَالشَّفْعَةِ . وَهَذَا اخْتِيارُ الْمُزَنِيِّ . وَلِأَنَّهُ مَالٌ لَهُ أَمَانٌ ، فَيَنْتَقِلُ إلى وارثه مَعَ بَقَاءِ الأمانِ فيه ، كَالْمَالِ الَّذِي مَعَ مُضَارِبِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ ، صارَ فَيْئًا لِلْبَيْتِ الْمَالِ . فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ فِي دارِ الْإِسْلَامِ ، فقالَ الْقاضِي : لا يَرِثُهُ ، لِاخْتِلَافِ الدَّارَيْنِ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَرِثُهُ ؛ لِأَنَّ مِلَّتَهُمَا وَاحِدَةٌ ، فِيرِثُهُ كَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ مَاتَ الْمُسْتَأْمَنُ فِي دارِ الْإِسْلَامِ ، فهو كَالوَمَاتِ فِي دارِ الْحَرْبِ ، سِوَا ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْمَنَ حَرْبِيٌّ تَجَرَّى عَلَيْهِ أَحْكَامُهُمْ . وَإِنْ رَجَعَ إلى دارِ^(٣٥) الْحَرْبِ ، فَسَبِيٌّ وَاسْتَرْتَقَى ، فقالَ الْقاضِي : يَكُونُ مَالُهُ مَوْقُوفًا حَتَّى يُعْلَمَ آخِرُ أَمْرِهِ ، بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ مَاتَ كَانَ فَيْئًا ؛ لِأَنَّ الرِّقِيقَ لا يُورِثُ ، وَإِنْ عَتَقَ كَانَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَرْتَقِ ، وَلَكِنْ مَنْ عَلَيْهِ الْإِمَامُ ، أَوْ فَادَاهُ ، فَمَالُهُ لَهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ ، فَمَالُهُ لِوَرِثَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَبِّ ، وَلَكِنْ دَخَلَ دارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ ، لِيَأْخُذَ مَالَهُ ، جازَ قَتْلُهُ وَسَبْيُهُ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الأمانِ لِمَالِهِ لا يَثْبُتُ الْأَمَانُ لَهُ ، كَالوَمَاتِ كَانَ مَالُهُ وَدِيعةً بِدارِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مَقِيمٌ بِدارِ الْحَرْبِ .

فصل : وإذا سَرَقَ / الْمُسْتَأْمَنُ فِي دارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ قَتَلَ ، أَوْ غَصَبَ ، ثُمَّ عادَ إلى وطنِهِ
 فِي دارِ الْحَرْبِ^(٣٦) ، ثُمَّ خَرَجَ مُسْتَأْمِنًا مَرَّةً ثَانِيَةً ، اسْتَوْفَى مِنْهُ ما لَزِمَهُ فِي أَمَانِهِ

(٣١) سقط من : م .

(٣٢) في م : نقض ؛ .

(٣٣) في م : الشافعي ؛ .

(٣٤) في م : لحقه ؛ .

(٣٥) سقط من : الأصل ، م .

(٣٦) (٣٦-٣٦) سقط من : ١ .

الأول . وإن اشترى عبداً مسلماً ، فخرّج به إلى دار الحرب ، ثم قَدِرَ عليه ، لم يُعْتَمَ ؛ لأنه لم يثبت ملكه عليه ، لكون الشراء باطلاً ، ويُردُّ^(٣٧) إلى بائعه ، ويُردُّ^(٣٧) بائعه النمن إلى الحرّبي ؛ لأنه حصل في أمان ، فإن كان العبد تالفًا ، فعلى الحرّبي قيمته ، ويترادان الفضل .

فصل : وإذا دخلت الحرّبيّة إلينا بأمان ، فتزوّجت ذميًّا في دارنا ، ثم أرادت الرجوع ، لم تُمنع ، إذا رضى زوجها أو فارقها . وقال أبو حنيفة ، تُمنع . ولنا ، أنه عقد لا يلزم الرجل المقيم به ، فلا يلزم المرأة ، كعقد الإجارة .

١٦٤٢ - مسألة ، قال : (ومن طلب الأمان ليفتح الحصن ، ففعل ، فقال كل واحد منهم : أنا المُنْعَى . لم يقتل واحد منهم)

وجملته أن المسلمين إذا حصروا حصنًا ، فناداهم رجل : آمِنُونِي أفتح لكم الحصن . جاز أن يُعطوه أمانًا ؛ فإن زياد بن ليبيد لما حصر النجير^(١) ، قال الأشعث بن قيس : أعطوني الأمان عشرة ، أفتح لكم الحصن . ففعلوا . فإن أشكل الذى أعطى الأمان ، وأدعاه كل واحد من أهل الحصن ، فإن عُرِفَ صاحب الأمان ، عُمِلَ على ذلك ، وإن لم يُعرَفَ ، لم يُجزَّ قتل واحد منهم^(٢) ؛ لأن كل واحد منهم يُحتمل صدقه ، وقد اشتهى المباح بالمحرّم فيما لا ضرورة إليه ، فحرّم الكل ، كما لو اشتهت ميتة بملدكة ، أو أخته بأجنبيات ، أو اشتهى زان مُحَصَّنَ برجال مَعْصُومِينَ . وهذا قال الشافعي ، ولا أعلم فيه خلافًا . وفي استيراقهم وجهان ؛ أحدهما ، يَحْرُمُ . وذكر القاضي أن أحمد نص عليه . وهو مذهب الشافعي ، لما ذكرنا في القتل ، فإن استيراق من لا يحل استيراقه مُحْرَمٌ .
والثاني ، يُقَرَّعُ بينهم ، فيُخرَجُ صاحب الأمان / بالقرعة ، ويُسترقُّ الباقي . قاله أبو

(٣٧-٣٧) سقط من : م .

(١) النجير : حصن قرب حضر موت منبع ، لجأ إليه أهل الردة مع الأشعث بن قيس في أيام أبي بكر رضى الله عنه . معجم البلدان ٤/ ٧٦٢ ، ٧٦٣ . وخبر الأمان فيه .

(٢) سقط من : الأصل ، ا .

بكر ؛ لأن الحق لواحد منهم غير معلوم ، فيقرع بينهم ، كما لو اعتق عبدا من عبيده وأشكّل ، ويخالف القتل ، فإنه إراقة دم تشدري بالشبهات ، بخلاف الرق ، ولهذا يمنع^(٣) القتل في النساء والصبيان دون الاسترقاق . وقال الأوزاعي : إذا أسلم واحد من أهل الحصن ، قبل فتحه ، أشرف علينا ، ثم أشكّل ، فادعى كل واحد منهم أنه الذي أسلم : يسئ كل واحد منهم في قيمة نفسه ، ويترك له عشر قيمته . وقياس مذهبن أن فيها وجهين ، كالتي قبلها .

فصل : قال أحمد : إذا قال الرجل : كف عني حتى أذلك على كذا . فبعت معه قوما^(٤) ليذلهم ، فامتنع من الدلالة ، فلهم ضرب عتقه ؛ لأن أمانه بشرط ، ولم يوجد . وقال أحمد : إذا ألقي علجا ، فطلب منه الأمان ، فلا يؤمنه ؛ لأنه يخاف شره ، وإن كانوا سرية ، فلهم أمانه . يعني أن السرية لا يخافون من غدر العليج قتلهم ، بخلاف الواحد ، وإن لقيت السرية أغلجا ، فادعوا أنهم جاءوا مستأمنين ، فإن كان معهم سلاح ، لم يقبل قولهم ؛ لأن حملهم للسلاح^(٥) يدل على محاربتهم ، وإن لم يكن معهم سلاح ، قبل قولهم ؛ لأنه يدل على صدقهم .

فصل : وإذا دخل حربى دار الإسلام بغير أمان ، نظرت ؛ فإن كان معه متاع يبيعه في دار الإسلام ، وقد جرت العادة بدخولهم إلينا تجارا بغير أمان ، لم يعرض لهم . وقال أحمد : إذا ركب القوم في البحر ، فاستقبلهم فيه تجار مشركون من أرض العدو ، يريدون بلاد الإسلام ، لم يعرضوا لهم ، ولم يقاتلوهم ، وكل من دخل بلاد المسلمين من أهل الحرب بتجارة ، بويع ، ولم^(٦) يسأل عن شيء ، وإن لم تكن معه تجارة ، فقال : جئت مستأمنا . لم يقبل منه ، وكان الإمام مخيرا فيه . ونحو هذا قول^(٧) الأوزاعي ، والشافعي . وإن كان ممن / ضل الطريق ، أو حملته الريح في مركب^(٨) إلينا ، فهو لمن أخذه ، في أخذى الروايتين ، والأخرى ، يكون فينا .

(٣) في م : يمنع .

(٤) في م : قوم .

(٥) في م : السلاح .

(٦) في م : ولا .

(٧) في م : قال .

(٨) في م : المركب .

١٦٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَخَلَ إِلَى أَرْضِهِمْ مِنَ الْغَزَاةِ فَارِسًا ، فَتَفَقَّ فَرَسُهُ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٌ ، وَمَنْ دَخَلَ رَاجِلًا ، فَأُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ وَهُوَ فَارِسٌ ، فَلَهُ سَهْمٌ الْفَارِسِ)

وجملة ذلك أنَّ الاعتبارَ في استحقاقِ السَّهْمِ بحالَةِ الإخْرَازِ ، فإن أُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ وهو رَاجِلٌ ، فله سَهْمٌ رَاجِلٌ ، وإن أُخْرِزَتِ وهو فَارِسٌ ، فله سَهْمٌ فَارِسٌ ^(١) ، سواءً دَخَلَ فَارِسًا أو رَاجِلًا . قال أحمد : أنا أرى أنَّ كُلَّ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ على أَىِّ حالَةٍ كان يُعْطَى ؛ إنَّ كان فَارِسًا فَفَارِسٌ ، وإنَّ كان رَاجِلًا فَرَاجِلٌ ؛ لأنَّ عمرَ قال : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ ^(٢) . وهذا قال الأوزاعيُّ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو ثورٍ . ونحوه قال ابنُ عمرَ . وقال أبو حنيفةٌ : الاعتبارُ بدخولِ دارِ الحربِ ، فإنَّ دَخَلَ فَارِسًا فله سَهْمٌ فَارِسٌ وإنَّ تَفَقَّ فَرَسُهُ قَبْلَ الْقِتَالِ ، وإنَّ دَخَلَ رَاجِلًا فله سَهْمٌ الرَّاجِلِ وإنَّ استفادَ فَرَسًا فَقَاتَلَ عليه . وعنه روايةٌ أُخْرَى كَقَوْلِنَا . قال أحمدُ : كان سليمانُ بنُ موسى يَعرِضُهُمْ إِذَا أُدْرِبُوا ^(٣) ، الْفَارِسُ فَارِسٌ ^(٤) ، وَالرَّاجِلُ رَاجِلٌ ^(٥) . لأنَّه دَخَلَ في الحربِ بِنِيَّةِ الْقِتَالِ ، فلا يَتَغَيَّرُ سَهْمُهُ بِذَهَابِ دَابَّتِهِ ، أوْ حُصُولِ دَابَّتِهِ لَهُ ، كما لو كان بَعْدَ الْقِتَالِ . ولنا ، أنَّ الْفَرَسَ حَيوانٌ يُسَهَّمُ لَهُ ، فَاعْتَبِرْ وُجُودَهُ حالَةَ ^(٦) الْقِتَالِ ، فَيُسَهَّمُ لَهُ مع الْوُجُودِ فيه ، ولا يُسَهَّمُ لَهُ مع الْعَدَمِ ، كالْأَدَمِيِّ ، وَالْأَصْلُ في هَذَا أنَّ حالَةَ اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ حالٌ ^(٧) تَقْتَضِي الحربَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ عمرَ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ . ولأنَّها الْحَالُ التي يَحْصُلُ فيها الاِسْتِيفاءُ الذي هو سَبَبُ الْجَلْبِ ، بِخِلَافِ ما قَبْلَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْأَمْوَالَ في أَيْدِي أَصْحَابِها ، ولا تُنْذَرِي هَلْ

(١) في ١ ، م : : الْفَارِسِ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب المدد يلحق بالمسلمين قبل أن ينقطع الحرب ، ... ، من كتاب قسم الفئ والغنيمة ، وفي : باب الغنيمة لمن شهد الواقعة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦/٣٣٥ ، ٩/٥٠ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٨٥ .

(٣) أدربوا : جاوزوا الدرب إلى العدو .

(٤) في ١ : : فَارِسًا .

(٥) في ١ : : رَاجِلًا .

(٦) في ١ : : حال .

(٧) أي : وقت . وفي ١ : : حالة .

يُظَفَّرُ بِهِمْ أَوْ لَا ؟ وَلَائِذَا لَوْ مَاتَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْاِسْتِیْلَاءِ ، لَمْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ، وَلَوْ وَجَدَ مَدَدًا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، أَوْ انْقَلَبَ أَسِيرٌ فَلَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ ، / أَوْ اسْلَمَ كَافِرٌ فَقَاتَلُوا ، اسْتَحَقُّوا السَّهْمَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِحَالَةِ الْاِخْرَازِ ، فَوَجَبَ اِعْتِبَارُهُ دُونَ غَيْرِهِ .

١٦٤٤ - مسألة : (وَيُعْطَى ثَلَاثَةُ اَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْغَنِيْمَةَ تُقَسَّمُ لِلْفَارِسِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ اَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا مَذْهَبُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، (١) وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ (٢) ، وَعَوَامُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالتَّوْرِيُّ وَمَنْ وَاظَفَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَاللَيْثُ (٣) بْنُ سَعْدٍ (٤) وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو يُوْسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لِلْفَرَسِ سَهْمٌ وَاحِدٌ ؛ لِمَا رَوَى مُجَمِّعُ بْنُ جَارِيَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ خَيْبَرَ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥) . وَلَائِذَا حَيَوَانَ ذُو سَهْمٍ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى سَهْمٍ ، كَالْأَدَمِيِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ اَسْهُمٍ ؛ سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ ، وَسَهْمٌ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦) . وَعَنْ أَبِي رُهَيْمٍ وَأَخِيهِ ، أَنَّهُمَا كَانَا فَارِسَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَأُعْطِيَا سِتَّةَ اَسْهُمٍ ؛ أَرْبَعَةً اَسْهُمٍ لِفَرَسَيْهِمَا ، وَسَهْمَيْنِ لهما . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٧) ، وَعَنْ ابْنِ

(١-١) في م : ٥ : وَحَسْبُ بْنُ ثَابِتٍ .

(٢-٢) سقط من : الْأَصْلُ ، ١ .

(٣) في : بَابِ مِنْ اَسْهُمٍ لَهُ سَهْمًا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٩/٢ ، ٧٠ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ سَهَامِ الْفَرَسِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٧/٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كَيْفَةِ قِسْمَةِ الْغَنِيْمَةِ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٨٣/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي سَهْمَانِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ السِّيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٣/٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ قِسْمَةِ الْغَنَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٩٥٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي سَهْمَانِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ السِّيرِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

(٥) في : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهَامِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢٧٨/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الرَّاجِلِ وَالْفَارِسِ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْغَنَى وَالْغَنِيْمَةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣٢٦/٦ .

عبَّاس ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى الْفَارِسَ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا^(٦) . وَقَالَ خَالِدُ الْحَذَاءُ : لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَسْهُمٌ هَكَذَا لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا . وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَمَّا بَعْدُ ؛ فَإِنَّ سَهْمَانَ الْخَيْلِ مِمَّا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ ، وَسَهْمًا لِلرَّاجِلِ ، وَلِعُمْرَى لَقَدْ كَانَ حَدِيثًا مَا أَشْعَرُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ هَمَّ بِانْتِقَاضِ ذَلِكَ ، ^(٧) «فَمَنْ هَمَّ بِانْتِقَاضِ^(٧) فَعَاقِبُهُ ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٨)» . / وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا ، وَأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ ، فَلَا يُؤَوَّلُ عَلَى مَا خَالَفَهُ . فَأَمَّا حَدِيثُ مُجَمِّعٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا ، يَعْنِي صَاحِبَهُ ، فَيَكُونُ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ أَصَحُّ مِنْهُ ، وَقَدْ وَافَقَهُ حَدِيثُ أَبِي رُفَيْمٍ وَأَخِيهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَؤُلَاءِ أَحْفَظُ وَأَعْلَمُ ، وَابْنُ عَمْرٍ وَأَبُو رُفَيْمٍ وَأَخُوهُ مِمَّنْ شَهِدُوا وَأَخَذُوا السُّهُمَانَ ، وَأَخْبَرُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ أَعْطَوْا ذَلِكَ ، فَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ بَحْثُ شَاذِ تَعْيِينِ غَلْطِهِ ، أَوْ حَمْلِهِ عَلَى مَا يَخَالِفُ ظَاهِرَهُ ، وَقِيَاسُ الْفَرَسِ عَلَى الْآدَمِيِّ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ أَتْرَافًا فِي الْحَرْبِ أَكْثَرُ ، وَكُلْفَتُهَا أَعْظَمُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَهْمُهَا أَكْثَرَ .

١٦٤٥ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَسُهُ هَجِينًا ، فَيُعْطَى سَهْمًا لَهُ ، وَسَهْمًا لِفَرَسِهِ)

الْهَجِينُ : الَّذِي أَبُوهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ بَرْذَوْنَةٌ . وَالْمُقَرِّفُ : الَّذِي أَبُوهُ بَرْذَوْنَةٌ^(١) وَأُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ ، قَالَتْ هِنْدُ بِنْتُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٢) :

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الفارس كم يقسم له ؟ ، من قال ثلاثة أسهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٩٧/١٢ .

(٧-٧) سقط من : م .

(٨) حديث خالد الحذاء ، أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم الفارس والرجل ، من كتاب قسم القسء والغنمة . السنن الكبرى ٣٢٧/٦ . وحديث عمر بن عبد العزيز ، أخرجه سعيد ، في : باب ما جاء في سهام الرجال والخيال ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ .

(١) في م : « بَرْدَوْنَةٌ » .

(٢) انظر ما تقدم في : ٣٠٥/٩ .

وَمَا هِنْدُ إِلَّا مُهَرَّةٌ عَرَبِيَّةٌ سَلِيلَةُ أَفْرَاسٍ تَجَلَّلَهَا بَعْلُ
فَإِنْ وَلَدَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فَالْحَرَى وَإِنْ يَكْ أَقْرَافٌ فَمَا أَتَجَبَ الْفَحْلُ

وَأَرَادَ الْخَرْقِيُّ بِالْهَجِينِ هُنَا ، مَاعِدَا الْعَرَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الْهَجِينُ الْبِرْدُونُ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي سَهْمَانِيهَا^(٣) ، فَقَالَ الْخَلَّالُ : تَوَاتَرَتْ الرَّوَايَاتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي سِيَهَامِ الْبِرْدُونِ ، أَنَّهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْخَرْقِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَرَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةٌ مُتَقِظُونَ أَنَّهُ يُسَهَّمُ لِلْبِرْدُونِ مِثْلُ سَهْمِ الْعَرَبِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالتَّوْخِيُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ ﴾^(٤) . وَهَذِهِ مِنَ الْخَيْلِ ، وَلِأَنَّ الرَّوَاةَ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَهَّمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا . وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ فَرَسٍ ، وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْعَرَبِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَالْأَدْمِيِّ . وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، / رَحِمَهُ اللَّهُ ، رَوَايَةً ثَالِثَةً ، أَنَّ الْبَرَادِيزِينَ إِذَا أُذْرِكْتَ إِذْرَاكَ الْعِرَابِ^(٥) ، أَسَهَّمُوا لَهَا مِثْلَ الْفَرَسِ الْعَرَبِيِّ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَالْجُوزْجَانِيُّ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَيْلِ ، وَقَدْ عَمِلَتْ عَمَلَ الْعِرَابِ ، فَأُعْطِيَتْ سَهْمَهَا^(٦) كَالْعَرَبِيِّ . وَحَكَى الْقَاضِي رَوَايَةً رَابِعَةً ،^(٧) أَنَّهَا لَا سَهْمَ^(٧) لَهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُتْعِيِّ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْخَيْلِ الْعِرَابِ ، فَأُشْبِهَ الْبِغَالَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِيمَا لَا يُقَارِبُ الْعِتَاقَ مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى الْجُوزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّا^(٩) وَجَدْنَا بِالْعِرَاقِ خَيْلًا عِرَاضًا

(٣) في ١ : « سهماينهما » .

(٤) سورة النحل ٨ .

(٥) في الأصل ، م : « العرب » .

(٦) في الأصل ، م : « سهما » .

(٧-٧) في م : « أنه لا يسهم » .

(٨) مالك بن عبد الله الحثمي ، الذي يقال له : مالك الصوائف ، وهو من أهل فلسطين ، كان يغزو بلاد الروم ، فيغنم غنائم كثيرة . انظر الكامل ٥١٥/٣ ، ٥٧٦/٥ .

(٩) في زيادة : « قد » .

دُكُنَا^(١٠)، فما تَرَى يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي سَهْمَانِهَا ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ : تِلْكَ الْبَرَادِيزُ ، فَمَا قَارَبَ الْعِتَاقَ مِنْهَا ، فَاجْعَلْ لَهُ سَهْمًا وَاحِدًا ، وَأَلْغِ مَا سِوَى ذَلِكَ^(١١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَعِيدُ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْأَقْمَرِ ، قَالَ : أَغَارَتِ الْخَيْلُ عَلَى الشَّامِ ، فَأَذْرَكَتِ الْعِرَابُ مِنْ يَوْمِهَا ، وَأَذْرَكَتِ الْكُودُنُ^(١٣) ضُحَى الْعَدِ ، وَعَلَى الْخَيْلِ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ ، يَقَالُ لَهُ : الْمُتَنَذِرُ بْنُ أَبِي حُمَيْضَةَ ، فَقَالَ : لَا أَجْعَلُ الَّذِي أَذْرَكَ مِنْ يَوْمِهِ مِثْلَ الَّذِي لَمْ يَذْرَكَ . فَفَضَّلَ الْخَيْلَ ، فَقَالَ عُمَرُ : هَبَلَتِ الْوَادِعِيُّ أُمُّهُ ، أَمْضُوهَا عَلَى مَا قَال . وَلَمْ يُعْرِفْ عَنِ الصَّحَابَةِ خِلَافَ هَذَا الْقَوْلِ . وَرَوَى مَكْحُولٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُعْطِيَ الْفَرَسَ الْعَرَبِيَّ سَهْمَيْنِ ، وَأُعْطِيَ الْهَجِينِ سَهْمًا . وَرَوَاهُ سَعِيدٌ أَيْضًا^(١٤) ، وَلَأنَّ نَفْعَ الْعَرَبِيِّ وَأَثَرَهُ فِي الْحَرْبِ أَفْضَلُ ، فَيَكُونُ سَهْمُهُ أَرْجَحَ ، كَتِفَاضِلٍ مَنْ يُرَضِّخُ لَهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مِنَ الْخَيْلِ . قُلْنَا : وَالْخَيْلُ فِي نَفْسِهَا تَفَاضُلٌ ، فَتَفَاضَلُ سَهْمَانِهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ . قُلْنَا : هَذِهِ قَضِيَّةٌ فِي غَيْرِ ، لَا عُمُومَ لَهَا ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَرْدُونَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْلِ الْعَرَبِ ، وَلَا بَرَادِيزَ فِيهَا ، وَدَلٌّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا ، أَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا الْبَرَادِيزَ بِالْعِرَاقِ ، أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهَا ، وَأَنْ عَمَرَ فَرَضَ / لَهَا سَهْمًا وَاحِدًا ، وَأَمْضَى مَا قَالَ الْمُتَنَذِرُ بْنُ أَبِي حُمَيْضَةَ فِي تَفْضِيلِ الْعِرَابِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَوَى^(١٥) بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَحْخَفْ ذَلِكَ عَلَى عُمَرَ ، وَلَا خَالَفَهُ ، وَلَوْ خَالَفَهُ لَمْ يَسْكُتْ

و ٣٥/١٠

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ١ : ٥ دكا .

(١١) وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ السَّهَامِ لِلْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ١٨٧/٥ .

(١٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَفْضِيلِ الْخَيْلِ عَلَى الْبَرَادِيزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٨٠/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الْبَرَادِيزِ ... ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ ، وَفِي : بَابِ تَفْضِيلِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ السِّيرِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٦/٣٢٨ ، ٥١/٩ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ السَّهَامِ لِلْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ١٨٣/٥ ، ١٨٤ .

وَفِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ هَذِهِ : ٥ : بِنِ أَبِي حَمِصَةَ . وَالصَّوَابُ مَا عَدَدْنَا . انْظُرْ : الْإِسَابَةُ ٦/٣١٤ . (١٣) الْكُودُنُ : الْبَرَادِيزُ .

(١٤) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهَامِ الرِّجَالِ وَالْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٧٩/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الْبَرَادِيزِ وَالْمَقَارِيفِ وَالْمُهْجِينَ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٦/٣٢٨ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ السَّهَامِ لِلْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ١٨٥/٥ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَرَادِيزِ مَالُهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٤٠٢/١٢ .

(١٥) فِي ١ : ٥ سَاوِي .

الصحابه عن إنكاره عليه ، سيما وابنه هو راوى الخبر ، فكيف يحفى ذلك عليه !
ويحتمل أنه فضل العراب أيضا ، فلم يذكره الراوى ، لعلية العراب ، وقلة البراذين ،
ويدل على صيحة هذا التأويل ، خبر مكحول الذى رويناه ، وقياسها على الآدمى لا
يصح ؛ لأن العربى منهم لا أثر له فى الحرب زيادة على غيره ، بخلاف العربى من الخيل على
غيره . والله أعلم .

١٦٤٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُسْنَهُمْ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسَيْنِ)

يعنى إذا كان مع الرجل خيل ، أسنهم لفرسين أربعة أسنهم ، ولصاحبها سَنَهْمٌ ، ولم
يزد على ذلك ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى : لا يسنهم لأكثر من فرس واحد ؛
لأنه لا يُمكن أن يُقاتل على أكثر منها ، فلم يسنهم لما زاد عليها ، كالزائد عن الفرسين .
ولنا ، ما روى الأوزاعى ، أن رسول الله ﷺ كان يسنهم للخييل ، وكان لا يسنهم للرجل
فوق فرستين ، وإن كان معه عشرة أفراس . وعن أزهر بن عبد الله ، أن عمر بن الخطاب
كتب إلى أبى عبيدة بن الجراح ، أن يسنهم للفرس سَنَهْمَيْنِ ، وللفرستين أربعة أسنهم ،
ولصاحبها سَنَهْمٌ ، فذلك خمسة أسنهم ، وما كان فوق الفرسين فهى جنايب . رواها
سعيد ، فى « سننه »^(١) . ولأن به إلى الثانى حاجة ، فإن إدامة ركوب واحد تُضعفه ،
وتُمنع القتال عليه ، فيسنهم له كالأول ، بخلاف الثالث ، فإنه مُستغنى عنه .

١٦٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ ، قُسِمَ لَهُ وَلِبَعِيرِهِ سَنَهْمَانِ)

نص أحمد على هذا ، وظاهره أنه لا يسنهم للبعير مع إمكان الغزو على فرس . وعن
أحمد ، أنه يسنهم للبعير سَنَهْمٌ ، ولم يشترط عجز صاحبه عن غيره . وحكى نحو هذا عن
الحسن ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾^(٢) . ولأنه
حيوان تجوز المسابقة عليه بعوض ، فيسنهم له ، كالفرس . يحققه أن تجويز المسابقة

(١) فى : باب من قال : لا سهم لأكثر من فرسين ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨١/٢ .

(٢) سورة الحشر ٦ .

بِعَوْضٍ إِنَّمَا أُبِيحَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا آلَاتُ^(٢) الْجِهَادِ ، فَأُبِيحَ اخْتِذَ الرِّهْنِ فِي الْمُسَابَقَةِ بِهَا ، تَحْرِيطًا عَلَى رِيَاضَتِهَا ، وَتَعَلُّمِ الْإِثْقَانِ فِيهَا ، وَلَا يُزَادُ عَلَى سَهْمِ الْبِرْدُونِ ؛ لِأَنَّهُ ذُوئُهُ ، وَلَا يُسَهَّمُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الْوَقْعَةَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا هَذِهِ الْإِبِلُ الثَّقِيلَةُ ، الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْحَمْلِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ رَاكِبُهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُكْرَهُ وَلَا تُفَرُّ ، فَرَاكِبُهَا أَذْنَى حَالًا^(٣) مِنَ الرَّاجِلِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يُسَهَّمُ لَهُ بِحَالٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ^(٤) أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ مَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ . كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَسَهَّمَهُ لَغَيْرِ الْخَيْلِ مِنَ الْبَهَائِمِ ، وَقَدْ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ سَبْعُونَ بَعِيرًا ، وَلَمْ تَحُلْ غَزَاةٌ مِنْ غَزَوَاتِهِ مِنَ الْإِبِلِ ، بَلْ هِيَ كَانَتْ غَالِبَ دَوَابِّهِمْ ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ^(٥) أَنَّهُ أَسَهَّمَهَا ، وَلَوْ أَسَهَّمَهَا لُنْقِلَ ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ خُلَفَائِهِ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ كَثْرَةِ غَزَوَاتِهِمْ ، لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِيمَا عَلِمْنَاهُ أَنَّهُ أَسَهَّمَهُ لَبَعِيرٍ ، وَلَوْ أَسَهَّمَهُ لَبَعِيرٍ^(٦) لَمْ يَخْفَ ذَلِكَ ، وَلَئِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ صَاحِبُهُ مِنَ الْكُرِّ وَالْفَرِّ ، فَلَمْ يُسَهَّمْ لَهُ ، كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ .

فصل : وما عدا الخيل والإبل ، من البغال والحمير^(٧) والفيلة وغيرها ، لا يُسَهَّمُ^(٨) لها ، بغير خلاف ، وَإِنْ عَظُمَ غَنَاؤُهَا ، وَقَامَتْ مَقَامُ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسَهَّمْ لها ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ ، وَلَئِنْهَا مِمَّا لَا تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوْضٍ ، فَلَمْ يُسَهَّمْ لها ، كَالْبَقَرِ .

فصل : / وَيَتَبَيَّنُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَعَاهدَ الْخَيْلَ عِنْدَ دُخُولِ الْحَرْبِ ، فَلَا يُدْخِلُ إِلَّا

(٢) في ١ : آلة .

(٣) في ٣ : حال .

(٤-٤) في ٤ : الفقهاء .

(٥) سقط من : الأصل ، ا .

(٦) في ١ : له .

(٧) في ١ : والحمار .

(٨) في ١ : سهم .

شَدِيدًا ، وَلَا يُدْخِلُهَا حِطْمًا^(٩) ، وَلَا ضَعِيفًا ، وَلَا ضَرِعًا ، وَلَا أَعْجَفَ رَازِحًا . فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَقْعَةِ عَلَى^(١٠) وَاحِدٍ مِنْ^(١١) هَذِهِ لَمْ يُسْهِمْ لَهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُسْهِمُ لَهُ ، كَمَا يُسْهِمُ لِلْمَرِيضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَنْتَفَعُ بِهِ ، فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ ، كَالرَّجُلِ الْمُحْدِلِ وَالْمَرْجِفِ ، وَلَأنَّهُ حَيَوَانٌ يَتَعَيَّنُ مَنَعُ دُخُولِهِ ، فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ ، كَالْمَرْجِفِ . وَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْقِتَالِ ، فَإِنْ خَرَجَ بِمَرَضِهِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، كَالزَّمَنِ وَالْأَثَلِ وَالْمَقْلُوجِ ، فَلَا سَهْمٌ^(١٢) لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ بِمَرَضِهِ عَنْ ذَلِكَ ، كَالْمَحْمُومِ ، وَمَنْ بِهِ الصُّدَاعُ ، فَإِنَّهُ يُسْهِمُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، وَيُعِينُ بَرَأْيَهُ ، وَتَكْثِيرَهُ ، وَدُعَائِهِ .

١٦٤٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي سَهْمِهِ)

وَجَلَّتْهُ أَنْ الْغَازِي إِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ^(١) حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا سَهْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ ثُبُوتِ مِلْكِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهَا ، سَوَاءً مَاتَ حَالَ الْقِتَالِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَسَهْمُهُ لَوَرِثَتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ قَسَمِهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ^(٢) ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَتِمُّ عَلَيْهَا إِلَّا بِذَلِكَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ مَاتَ بَعْدَ مَا يُدْرِبُ^(٣) فَاصِلًا^(٤) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَبْلَ أَوْ بَعْدَ ، أُسْهِمَ لَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : إِنْ حَضَرَ الْقِتَالَ أُسْهِمَ لَهُ ، سَوَاءً مَاتَ قَبْلَ حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَلَا سَهْمَ لَهُ . وَنَحْوَهُ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ حِيَازَتِهَا ، فَقَدْ مَاتَ قَبْلَ مِلْكِهَا ، وَثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهَا ، فَلَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا ، وَإِنْ مَاتَ

(٩) الحطم من الدواب : ما أصابه الحطم ، وهو داء يصيبها في قوائمها .

(١٠-١١) في الأصل ، ١ : أ أحد .

(١٢) في ١ : يسهم .

(١) في انهاء : آخر .

(٢) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣) أي : يجتاز الدرب إلى القتال .

(٤) في م : قاصدا .

بعده^(٥) ، فقد مات بعد الاستيلاء عليها في حال لو قُسمت صَحَّت قِسْمَتُها ، وكان له سَهْمُها منها ، فيَجِبُ أَنْ يَسْتَحَقَّ سَهْمُها فيها ، كما لو مات بعد إخراجها في دار الإسلام . وإذا ثَبِتَ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّهُ ، فيكون لَوِزْنَتِهِ ، كسائر أُملاكِهِ^(٦) وحقوقه .

٣٦ / ١٦٤٩ - مسألة : قال : (وَيُعْطَى الرَّاجِلُ سَهْمًا)

لا خلاف في أَنَّ لِلرَّاجِلِ سَهْمًا . وقد جاء عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أُعْطِيَ الرَّاجِلُ سَهْمًا ، فيما تَقَدَّمَ من الْأَخْبَارِ^(١) ، ولأنَّ الرَّاجِلَ يَحْتَاجُ إِلَى أَقْلٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْفَارِسُ ، وَغَنَاؤُهُ دُونَ غَنَائِهِ ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ سَهْمُهُ دُونَ سَهْمِهِ .

فصل : وسواء كانت الغنيمة من فتح حصن ، أو^(٢) مدينة ، أو من جيش . وهذا قال الشافعي ، وقال الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعي عن إسهام الخيل من غنائم الحصون . فقال : كانت الولاة من قبل عمر بن عبد العزيز ، الوليد وسليمان ، لا يُسْهِمون الخيل من الحصون ، ويجعلون الناس كلهم رجالة ، حتى ولي عمر بن عبد العزيز ، فأثكر ذلك ، وأمر بإسهامها من فتح الحصون والمدائن . ووجه ذلك ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَ غَنَائِمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ^(٣) . وهي حصون ، ولأنَّ الخيل ربما احتيج إليها ، بأن ينزل أهل الحصن ، فيقاتلوا خارجاً منه ، ويلزم صاحبه مؤنة له ، فيُقسَمُ له ، كما لو كانوا^(٤) في غير حصن .

١٦٥٠ - مسألة : قال : (وَيُوضَعُ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ)

معناه أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ شَيْئًا من الغنيمة دُونَ السَّهْمِ ، وَلَا يُسْهِمُ لَهُمْ سَهْمٌ كَامِلٌ ، وَلَا تَقْدِيرَ لما يُعْطَوْنَ ، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام ، فإن رأى التسوية بينهم سوى يَبْتَنِيهِمْ^(١) ، وإن رأى

(٥) في م : بعد هـ .

(٦) في أ : أمواله .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) في م : نأدة : هـ من هـ .

(٣) في م : هـ كان هـ .

(٤) سقط من : الأصل ، أ .

التفضيل فَضِّلَ . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم سعيد بن المسيب ، ومالك ،
والثوري ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وقال أبو ثور :
يُسَهَّمُ للعبد . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ^(١) ، والنخعي ؛ لما روى عن
الأنسود بن يزيد ، أنه شهد فتح القادسية عبيد ، فضرب لهم سيهاهم ^(٢) . ولأن حُرمة
العبد في الدين كحُرمة الحر ، وفيه من الغناء مثل ما فيه ، فوجب أن يُسَهَّمَ له ، كالحر .
وحكى عن الأوزاعي : ليس للعبيد سهم ولا رضع ، إلا أن يجيئوا بغنيمة ، أو يكون لهم
غناء ، فيرضع لهم . قال : ويسهم للمرأة ؛ لما روى حنترج ^(٣) بن زياد ، عن جدته ،
أنها حضرت فتح خيبر ، قالت : فأسهم لنا رسول الله ﷺ ، كما أسهم للرجال ^(٤) .
وأسهم أبو موسى في غزوة تَمَّتْ لِنِسْوَةٍ معه ^(٥) . وقال أبو بكر بن أبي مزيم : أسهمن
النساء يوم التيموك . وروى سعيد ^(٦) ، بإسناده عن ابن شبل ^(٧) ، أن النبي ﷺ ضرب
لسهلة بنت عاصم يوم خيبر بسهم ، فقال رجل من القوم : أعطيت سهلة مثل سهمي .
ولنا ، ما روى عن ابن عباس ، أنه قال : كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ، فيداوين
الجرحى ، ويخذلن من الغنيمة ، وأما سهم ، فلم يضرب لهن . رواه مسلم ^(٨) . وروى

٣٧/١٠

(٢) في ١ : « والحسين » .

(٣) غير شهود الأسود القادسية ، في تاريخ الطبري ٥١١/٣ ، ٥٧٦ . ولم نجد هذا فيه .

(٤) في م : « جرير » . خطأ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد بجذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ ، وأحمد ،

في : المسند ٣٧١/٥ ، ٣٧١/٦ .

(٦) تستر : أعظم مدينة بخوزستان . معجم البلدان ٨٤٧/١ .

(٧) أخرجه ابن أبي شبة ، في : باب في الغزو بالنساء ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥٢٧/١٢ . ولم يذكر أنه أسهم

لهن . وأخرجه قبل هذا ، في : باب في النساء والصبيان هل هم من الغنيمة شيء ؟ من كتاب الجهاد . المصنف

٤٠٩/١٢ . ولم يذكر فيه تستر .

(٨) في : باب ما جاء في سهمان النساء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٣/٢ .

(٩) في سنن سعيد : « شبل » .

(١٠) في : باب النساء العانيات يرضع لهن ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٤٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد بجذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ .

والترمذي ، في : باب من يعطى الفء ، من أبواب السير . عارضة الأحوذي ٤٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند

٣٠٨/١ .

سعيد^(١١)، عن يزيد بن هارون، أن نجدة كتب إلى ابن عباس، يسأله عن المرأة والمملوك يحضران الفتح، ألهمهما من المغنم شيء؟ قال يحدثان، وليس لهما شيء. وفي رواية قال: ليس لهما سهم، وقد يرضخ لهما. وعن عمنير مولى أبي اللحج، قال: شهدت خيبر مع ساذتي، فكلّموا في رسول الله ﷺ، فأخبر أنني مملوك، فأمر لي بشيء من خزني المتاع. رواه أبو داود^(١٢). واحتج به أحمد، ولأنهما ليسا^(١٣) من أهل القتال، فلم يسهم لهما، كالصبي. قالت عائشة: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ قال: «نعم، جهاد لا قتال فيه، الحج، والعمرة»^(١٤). وقال عمر بن أبي ربيعة^(١٥):

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمُحْصَنَاتِ جُرُّ الدُّيُولِ
ولأن المرأة ضعيفة، يستولى عليها الحور، فلا تصلح للقتال، ولهذا لم تقتل إذا كانت حربية. فأما ما روي في إسهام النساء، فيحتمل أن الراوي سمى الرضخ سهمًا، بدليل أن في حديث حشر، أنه جعل لهن نصيبًا ثمرًا. ولو كان سهمًا، ما اختص الثمر، ولأن خيبر قسمت على أهل الحديبية، نفر معدودين في غير حديثها، ولم يذكرن منهم. ويحتمل أنه أسهم لهن مثل سهم^(١٦) الرجال من الثمر خاصة، أو من المتاع دون الأرض. وأما حديث سهلة، فإن في الحديث أنها ولدت، فأعطاه النبي ﷺ لها ولولدها، فبلغ رضحهما سهم رجل، ولذلك عجب الرجل الذي قال: أعطيت سهلة مثل سهمي. ولو كان هذا مشهورًا من فعل النبي ﷺ، ما عجب منه.

-
- (١١) في: باب العبد والمرأة يحضران الفتح، من كتاب الجهاد. السنن ٢٨٣/٢.
كما أخرجه أبو داود، في: باب في المرأة والعبد يحدثان من الغنمة، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٦٨/٢.
(١٢) في: باب في المرأة والعبد يحدثان من الغنمة، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٦٨/٢.
كما أخرجه الترمذي، في: باب هل يسهم للعبد؟ من أبواب السير. عارضة الأحوذى ٤٧/٧. وابن ماجه، في: باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢.
(١٣) في م: ٥: ليس.
(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٩.
(١٥) ديوانه ٤٩٨.
(١٦) في م: ٥: سهم.

فصل : والمُدْبِرُ ، والمُكَاثِبُ ، كَالْقِنِّ ؛ لِأَنَّهُمْ عَيْدٌ . فَإِنْ عَتَقَ مِنْهُمْ قَبْلَ
(١٧) تَقَضَّى (١٨) الْحَرْبِ ، أَسْهَمَ لَهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ قُبِلَ سَيْدُ الْمُدْبِرِ قَبْلَ (١٩) تَقَضَّى
الْحَرْبِ ، وَهُوَ يُخْرَجُ مِنَ الثَّلَاثِ ، عَتَقَ ، وَأَسْهَمَ لَهُ . وَأَمَّا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :
يُرْضَخُ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ ، وَيُسْهَمُ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ ؛ فَإِذَا كَانَ نِصْفُهُ مُحْرًّا ،
أُعْطِيَ نِصْفَ سَهْمِهِمْ ، وَرُضِخَ لَهُ نِصْفُ الرِّضْخِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُمَكِّنُ تَبْعِيضَهُ ، يُقَسَّمُ
عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالرِّقِّ ، كَالْمِيرَاثِ (٢٠) . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُرْضَخُ لَهُ ؛
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ (٢١) وَجُوبِ الْقِتَالِ ، فَأُشْبِهَ الرَّقِيقَ .

فصل : وَالْحُكْمِيُّ الْمُشْكِلُ يُرْضَخُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ رَجُلٌ فَيُسْهَمُ (٢٢) لَهُ ، وَلَأَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الْجِهَادِ ، فَأُشْبِهَ الْمَرْأَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ لَهُ نِصْفُ سَهْمِهِمْ وَنِصْفُ
الرِّضْخِ ، كَالْمِيرَاثِ . فَإِنْ انْكَشَفَ حَالُهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَجُلٌ ، أُتِمَّ لَهُ سَهْمُ رَجُلٍ ، سِوَاءِ
انْكَشَفَ قَبْلَ تَقَضِّي الْحَرْبِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ
مُسْتَحِقًّا لِلْسَّهْمِ ، وَأَنَّهُ أُعْطِيَ دُونَ حَقِّهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أُعْطِيَ بَعْضُ الرِّجَالِ دُونَ حَقِّهِ
غَلَطًا .

فصل : وَالصَّبِيُّ يُرْضَخُ لَهُ (٢٣) ، وَلَا يُسْهَمُ لَهُ (٢٤) . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَعَنِ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ ، فِي الصَّبِيِّ يُعْزَى (٢٥) بِهِ ، لَيْسَ لَهُ
شَيْءٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُسْهَمُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ ، وَأُطَاعَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ قَدْ بَلَغَ الْقِتَالَ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ ذَكَرَ
مُقَاتِلَ ، فَيُسْهَمُ لَهُ كَالرَّجُلِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُسْهَمُ لَهُ . وَقَالَ : أَسْهَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١٧-١٨) سقط من : الأصل ، ب : نقل نظر .

(١٨) ق : م : « انقضاء » .

(١٩) ق : م : « والميراث » .

(٢٠) سقط من : أ .

(٢١) في الأصل ، ب ، م : « فيقسم » .

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) ق : أ : « سهم » .

(٢٤) ق : م : « يغزو » .

للسَّيِّانِ بِخَيْرٍ^(٢٥) ، وَأَسْهَمَ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ^(٢٦) مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ .
وَرَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْوُضِيِّ بْنِ عَطَاءٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي جَدَّتِي ، قَالَتْ :
كُنْتُ مَعَ حَبِيبِ بْنِ مُسْلَمَةَ ، وَكَانَ يُسْنِمُ / لِأُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، لَمَّا فِي بُطُونِهِمْ . وَلَنَا ، مَا
رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : كَانَ الصَّبِيَّانُ وَالْعَبِيدُ يُحَدِّثُونَ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِذَا احْضَرُوا
الْعَزْوُ ، فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَةِ . وَرَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ تَيْمِيمَ بْنَ^(٢٧) قِرْعِ
الْمَهْرِيِّ^(٢٨) ، كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ فَتَحُوا الْإِسْكَندَرِيَّةَ ، فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ ، قَالَ^(٢٩) : فَلَمْ
يَقْسِمَ لِي عَمْرُو مِنَ الْفَتَى شَيْئًا ، وَقَالَ : غَلَامٌ لَمْ يَحْتَلِمَ . حَتَّى كَادَ يَكُونُ بَيْنَ قَوْمِي وَبَيْنَ
أَنَاسٍ مِنْ قَرِيشٍ فِي ذَلِكَ ثَابِتَةٌ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : فَيْكُمْ أَنَاسٌ^(٣٠) مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَاسْأَلُوهُمْ . فَاسْأَلُوا أَبَا نَضْرَةَ الْغِفَارِيَّ ، وَعُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ ، فَقَالَا : انْظُرُوا ، فَإِنْ
كَانَ قَدْ اشْتَعَرَ ، فَاقْسِمُوا^(٣١) لَهُ ، فَتَنَظَرُوا إِلَى بَعْضِ الْقَوْمِ ، فَإِذَا أَنَا قَدْ أَتَيْتُ ، فَقَسَمَ لِي .
قَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ : هَذَا مِنْ مَشَاهِيرِ حَدِيثِ مِصْرَ وَجَيْدِهِ . وَلَئِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ،
فَلَمْ يُسْنِمَ لَهُ ، كَالْعَبْدِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لَصَبِيٍّ ، بَلْ كَانَ لَا يُجِيزُهُمْ فِي
الْقِتَالِ ، فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً^(٣٢) ، فَلَمْ
يُجِزْنِي فِي الْقِتَالِ ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ ، فَأُجَازَنِي^(٣٣) . وَمَا ذَكَرُوهُ
يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّاوِيَّ سَمَّى الرُّضْنُخَ سَهْمًا ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : فَإِنْ انْفَرَدَ بِالْغَنِيمَةِ مَنْ لَا يُسْنِمُ لَهُ ، مِثْلَ عَبِيدٍ دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ فَعَنِمُوا ، أَوْ
صَبِيَّانٍ ، أَوْ عَبِيدٍ وَصَبِيَّانٍ ، أَحَدٌ خُمُسُهُ ، وَمَا بَقِيَ لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْسَمَ بَيْنَهُمْ ؛

(٢٥) انظر ما تقدم من حديث سهلة .

(٢٦) في الأصل ، ١ : « كل » .

(٢٧-٢٨) في النسخ : « قرع المهدي » . والتصويب من حاشية المشتبه ٥٠٨ .

وذكر ابن عبد الحكم قصته ، وقال : إنه شهد فتح الإسكندرية في المرة الثانية . فخرج مصر ١٧٨ .

(٢٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٩) في ١ : « الناس » .

(٣٠) في ١ : « فأسهموا » .

(٣١) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٣٢) تقدم تخريجه في : ٥٩٩/٦ .

للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم ؛ لأنهم تساووا ، فاشبهوا الرجال الأحرار .
ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَفَاضِلَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ (٣٣) لَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ
بَيْنَهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ ، فَلَا تَجِبُ مَعَ الْإِنْفِرَادِ ، قِيَاسًا لِأَحَدَى الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى . وَإِنْ
كَانَ فِيهِمْ رَجُلٌ حُرٌّ ، أُعْطِيَ سَهْمًا ، وَفُضِّلَ عَلَيْهِمْ ، بِقَدَرٍ مَا يُفَضَّلُ الْأَحْرَارُ عَلَى الْعَبِيدِ
وَالصَّبْيَانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ مَنْ بَقِيَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ التَّفْضِيلِ ؛
لَأَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَهُ سَهْمٌ ؛ بخلاف التي قبلها .

٣٨/١٠ ط

١٦٥١ - / مسأله : قال : (وَيُسَهَّمُ لِلْكَافِرِ ، إِذَا غَزَا مَعَنَا)

اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي الْكَافِرِ يَغْزُو مَعَ الْإِمَامِ بِإِذْنِهِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُسَهَّمُ لَهُ
كَامِلُ السِّلَاحِ . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، قَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ :
هَذَا (١) مَذْهَبُ أَهْلِ الثُّغُورِ ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ بِالصُّوَاثِفِ وَالْبُعُوثِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا يُسَهَّمُ لَهُ .
وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْجِهَادِ ، فَلَمْ يُسَهَّمْ لَهُ ،
كَالْعَبِيدِ ، وَلَكِنْ يُرَضَّخُ لَهُ ، كَالْعَبِيدِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَانَ
بَنَاسِرَ مِنَ الْيَهُودِ فِي حَرْبِهِ ، فَأَسَهَّمَهُمْ لَهُمْ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » (٢) . وَرَوَى : أَنَّ
صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ، خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ (٣) ، وَهُوَ عَلَى شِرْكِهِ ، فَأَسَهَّمَهُمْ لَهُ ،
وَأَعْطَاهُ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ (٤) . وَلِأَنَّ الْكُفْرَ نَقَصٌ فِي الدِّينِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ اسْتِحْقَاقُ السَّهْمِ ،
كَالْفِسْقِ ، وَهَذَا فَارَقَ الْعَبِيدَ ؛ فَإِنَّ نَقْصَهُ فِي دُنْيَاهُ وَأَحْكَامِهِ . وَإِنْ غَزَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ،
فَلَا سَهْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى الدِّينِ ، فَهُوَ كَالْمَرْجِفِ ، وَشُرِّ مِنْهُ . وَإِنْ غَزَا جَمَاعَةً

(٣٣) في ب : « فإنه » .

(١) في ب : « وهو » .

(٢) في : باب ما جاء في سهام النساء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٤/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الرضخ لمن يستعان به من أهل الذمة ... من كتاب السير . السنن الكبرى
٥٣/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب من غزا بالمشركون وأسهم لهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٩٥/١٢ .

(٣) في النسخ : « خير » تحريف .

وتقدم حديث صفوان ، في : ٣١٧/٩ ، وبُضِافَ إِلَى تَحْرِيجِهِ : وَالتَّرْمِذِيُّ ، فِي : باب ما جاء في إعطاء المؤلفة
قلوبهم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٧١/٣ .

من الكفار وحدهم فغنموا ، فيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ غَنِيمَتُهُمْ لَهُمْ ، لَا خُمْسَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا اكْتِسَابٌ مُبَاحٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ ، فَكَانَ لَهُمْ ، لَا خُمْسَ فِيهِ ، كَالَا حِتْشَاشٍ وَالْاِحْتِطَابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ خُمْسُهُ ، وَالبَاقِي لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ غَنِيمَةُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَشْبَهَ غَنِيمَةَ الْمُسْلِمِينَ .

فصل : وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ . وبهذا قال ابنُ المُنْذِرِ ، والجَوْزَجَانِيُّ ، وجماعةٌ من أهلِ العلمِ . وعن أحمدَ ما يدلُّ على جوازِ الاستعانةِ به . وكلامُ الجَرْقِيِّ يدلُّ عليه أيضاً عند الحاجةِ ، وهو مذهبُ الشافِعِيِّ ؛ لحديثِ الزُّهْرِيِّ الذي ذكرناه ، وَخَبَرِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُسْتَعَانُ بِهِ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَجُزْ ^(٤) / الاستعانةُ به ؛ لِأَنَّنَا إِذَا مَتَعْنَا الاستعانةَ بِمَنْ لَا يُؤْمِنُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ الْمُخَذَّلِ وَالْمَرْجِفِ ، فَالْكَافِرُ أَوْلَى . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَدْرٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ ^(٥) ، أَدْرَكَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، كَانَ يُدْكَرُ مِنْهُ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ ، فَسَرَّ الْمُسْلِمُونَ بِهِ ، فَقَالَ : ^(٦) « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِئْتُ لِأَتْبِعَكَ ، وَأَصِيبَ مَعَكَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَارْجِعْ ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ » . قَالَتْ : ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَدْرَكَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَانْطَلِقْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧) . وَرَوَاهُ

(٤) في م : « يجوزته » .

(٥) في النسخ : « الوبر » . وهو موضع على نحو أربعة أميال من المدينة . ويضبطه بعضهم بإسكان الباء . انظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٩٨/١٢ .

(٦-٦) كذا في النسخ ، وصوابه : « لرسول الله » .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٤٩/٣ ، ١٤٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المشرك يسهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين ... ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٤٨/٧ . ولم يرد في البخاري .

الْمُؤَزَّجَانِي . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٨) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُبَيْبٍ^(٩) ، قَالَ :
 أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ يُرِيدُ غَزْوَةً ، أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي ، وَلَمْ نُسَلِّمْ ، فَقُلْنَا : إِنَّا
 لَنَسْتَحْيِي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمُنَا مَشْهَدًا لَا نَشْهَدُهُ مَعَهُمْ . قَالَ : « فَأَسَلَمْتُمَا ؟ » قُلْنَا : لَا .
 قَالَ : « فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ » . قَالَ : فَأَسَلَمْنَا ، وَشَهِدْنَا
 مَعَهُ . وَلَا أَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَأَشْبَهَ الْمُحَذَّلَ وَالْمُرْجِفَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ :
 وَالَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِهِمْ غَيْرُ ثَابِتٍ .

فصل : وَلَا يُلْبَغُ بِالرُّضْخِ لِلْفَارِسِ سَهْمٌ فَارِسٍ ، وَلَا لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ رَاجِلٍ ، كَمَا لَا يُلْبَغُ
 بِالْتَعْزِيرِ الْحَدَّ . وَيَفْعَلُ الْإِمَامُ بَيْنَ أَهْلِ الرُّضْخِ مَا يَرَى ، فَيُفَضِّلُ الْعَبْدَ الْمُقَاتِلَ ، وَذَا
 الْبَاسِ ، عَلَى مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ^(١٠) ، وَيُفَضِّلُ الْمَرْأَةَ الْمُقَاتِلَةَ ، وَالَّتِي تَسْقِي الْمَاءَ ، وَتُدَاوِي
 الْجَرْحَى ، وَتَنْتَفِعُ ، عَلَى غَيْرِهَا . فَإِنْ قِيلَ : هَلَّا سَوِّيتُمْ بَيْنَهُمْ ، كَمَا سَوَّيْتُمْ بَيْنَ أَهْلِ
 السُّهُمَيْنِ ؟ قُلْنَا : السُّهُمُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْكُولٍ إِلَى الْاجْتِهَادِ^(١١) ، فَلَمْ يَخْتَلَفْ ،
 كَالْحَدِّ ، وَذِيَّةِ الْحُرِّ ، وَالرُّضْخُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، بَلْ هُوَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ، مُرَدُّودٌ إِلَى اجْتِهَادِ
 الْإِمَامِ ، فَاخْتَلَفَ ، كَالْتَعْزِيرِ ، وَقِيَمَةِ الْعَبْدِ .

فصل : / وَفِي الرُّضْخِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ^(١٢) مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ
 بِالْمُعَاوَنَةِ فِي تَحْصِيلِ الْغَنِيمَةِ ، فَأَشْبَهَ أَجْرَةَ النَّقَالِينَ وَالْحَافِظِينَ لَهَا . وَالثَّانِي ، هُوَ مِنْ
 أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ^(١٣) بِحُضُورِ الْوَقْعَةِ ، فَأَشْبَهَ سِيَهَامَ الْغَازِمِينَ . وَلِلشَّافِعِيِّ
 قَوْلَانِ ، كَهَذَيْنِ .

(٨) في : المسند ٤٥٤/٣ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الاستعانة بالمشركون ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٣٧/٩ . وهو في
 طبقات ابن سعد ٥٣٤/٣ .

(٩) في النسخ : حبيب . وفي المسند والسنن الكبرى والطبقات الكبرى : عن حبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن
 جده .

(١٠) في ب : ب : بمثله .

(١١) في أ ، م : اجتihad الإمام .

(١٢) سقط من : ب ، م .

(١٣) في أ : يستحق .

فصل : أوّل ما يبيدُ به ^(١) في قِسْمَةِ الغنائم بالأسلاب ، فيَدْفَعُها إلى أهلها ؛ لأنّ
صاحِبَها مُعَيَّنٌ ، ثم بموئِة الغنيمة ؛ من أَجْرة الثَّقالِ والحَمالِ والحافِظِ والمُحَرِّزِ ، ثم
بالرَّضخِ ، على أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، وفي الآخرِ ، بالخُمسِ ، ثم بالانْفالِ من أَرْبَعَةِ
الأُخماسِ ، ثم يَفْصِلُ بَقِيَّةَ أَرْبَعَةِ الأُخماسِ بين الغانِمين . وإلّما قَدَّمنا قِسْمَةَ أَرْبَعَةِ
الأُخماسِ على قِسْمَةِ الخُمسِ ، لِسَبَبِ معانٍ ؛ أَحَدُها ، أنّ أهلها حاضرون ، وأهلُ
الخُمسِ غائبون . الثاني ؛ أنّ رُجوعَ الغانِمين إلى أوطانِهِمْ يَقِفُ على قِسْمَةِ الغنيمة ، وأهلُ
الخُمسِ في أوطانِهِمْ ، فكان الاشتغالُ بِقِسْمِ نَصيبِهِمْ لِيَعُودُوا إلى أوطانِهِمْ أوّلَى .
الثالثُ ، أنّ الغنيمةَ حَصَلَتْ بِتَحْصِيلِ الغانِمين وَتَعْيِهِمْ ، فصاروا بمنزلة من استَحَقَّها
بِعَوَضٍ ، وأهلُ الخُمسِ بخلافه ، فكان أهلُ الغنيمة أوّلَى . الرابعُ ، أنّه إذا قَسَمَ الغنيمةَ بين
الغانِمين ، أخذَ كُلُّ إنسانٍ نَصيبَهُ ، فَحَمَلَهُ ، واهْتَمَّ بِهِ ، وكَفَى الإمامَ موئِنته ، والخُمسُ
إذا قَسِمَ لِمَنْ يَكْفِي الإمامَ موئِنته ، فلا تَحْصُلُ الفائِدةُ بِقِسْمَتِهِ ، بل كان يَحْمِلُهُ
مُجْتَمِعًا ، فصارَ يَحْمِلُهُ مُتَفَرِّقًا ، فكان تأخِيرُ قِسْمَتِهِ أوّلَى . الخامسُ ، أنّ الخُمسَ لا
يُمْكِنُ قِسْمُهُ بَيْنَ أَهْلِهِ كُلِّهِمْ ؛ لأنّه يَخْتاجُ إلى معرفَتِهِمْ وعدَدِهِمْ ، ولا يُمْكِنُ ذلكُ مع
غَيْبَتِهِمْ . السادسُ ؛ أنّ الغانِمين يَنْتَفِعُونَ بِسَهاِمِهِمْ ، وَيَتِمَكَّنُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ فيها
لحضورِهِمْ ، بخلافِ أهلِ الخُمسِ .

١٠٤٠ و ١٦٥٢ - / مسألة؛ قال: (وإذا غَزَا الْعَبْدُ عَلَى فَرَسٍ لِسَيِّدِهِ ، قُسِمَ لِلْفَرَسِ ^(١) ،
"فَكَانَ لِسَيِّدِهِ" ، وَيُرْضَخُ لِلْعَبْدِ)

أما الرِّضْخُ للعبْدِ ، فكما تقدّم ، وأما الفَرَسُ التّي ^(٢) تَحْتَهُ ، فَيَسْتَحِقُّ مالَ كُلِّها
سَهْمُها ، فإن كان معه فَرَسانِ أو أكثرُ ، أسْهِمَ ^(٣) لِفَرَسَيْنِ ، وَيُرْضَخُ للعبْدِ . نصُّ على

(١٤) في ب زيادة : ٥ به ٤ .

(١) في ب ، م : ٥ الفرس ٤ .

(٢-٢) في ا ، ب : ٥ وكان للسيد ٤ .

(٣) في الأصل ، ب : ٥ الذي ٤ .

(٤) في الأصل : ٥ قسم ٤ .

هذا أحمد . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا يُسَهَّم للفرس ؛ لأنه تحت مَنْ لا يُسَهَّم له ، فلم يُسَهَّم له ، كإلو كان تحت مُحَذَّل . ولنا ، أنه فرس حَضَرَ الوقعة ، وقُوتِلَ عليه ، فاستَحَقَّ السَّهْمَ ، كإلو كان السَّيِّدُ رَاكِبَهُ . وإذا^(٥) ثَبَّتَ هذا ، فإنَّ سَهْمَ الْفَرَسِ وَرَضَخَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ؛ لَأَنَّهُ مَالِكُهُ وَمَالِكُ فَرَسِهِ ، وسواءَ حَضَرَ السَّيِّدُ الْقِتَالَ أَوْ غَابَ عَنْهُ . وفَارَقَ فَرَسَ الْمُحَذَّلِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ لَهُ ، فإذا لم يَسْتَحِقَّ شَيْئًا بِحُضُورِهِ ، فَلَا نَ لَا يَسْتَحِقُّ بِحُضُورِ فَرَسِهِ أَوْلَى .

فصل : وإن غَزَا الصَّبِيُّ عَلَى فَرَسٍ ، أَوْ الْمَرْأَةُ أَوْ الْكَافِرُ ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا الرُّضَخَ . لم يُسَهَّمْ للفرس ، فِي ظَاهِرِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَتَلْعُجُ بِالرُّضَخِ لِلْفَارِسِ سَهْمٌ فَارِسٍ . وظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ يُرَضَخُ لَهُ وَلِفَرَسِهِ مَا لَا يَتَلْعُجُ سَهْمُ الْفَارِسِ . وَلَئِنْ سَهَّمَ الْفَرَسَ لَهُ ، فَإِذَا لم يَسْتَحِقَّ السَّهْمَ بِحُضُورِهِ ، فِيفَرَسِهِ أَوْلَى ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ ، فَإِنَّ الْفَرَسَ لَغَيْرِهِ .

فصل : وإن^(٦) غَزَا الْمُرْجِفُ أَوْ الْمُحَذَّلُ عَلَى فَرَسٍ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَلَا لِلْفَرَسِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ غَزَا الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، لم يُرَضَخْ لَهُ ، لَأَنَّهُ عَاصِرٌ بِغَزْوِهِ ، فَهُوَ كَالْمُحَذَّلِ وَالْمُرْجِفِ ، وَإِنْ غَزَا الرَّجُلُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَالِدَيْهِ ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ غَرِيمِهِ ، اسْتَحَقَّ السَّهْمَ ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ بِحُضُورِ الصَّفِّ ، فَلَا يَبْقَى عَاصِيًا فِيهِ ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ .

فصل : وَمَنْ اسْتَعَارَ فَرَسًا لِيُغْزُوَ عَلَيْهِ ، فَفَعَلَ ، فَسَهْمُ الْفَرَسِ لِلْمُسْتَعِيرِ ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ^(٧) مِنَ الْغَزْوِ عَلَيْهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ شَرْعِيٍّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، / أَنَّ سَهْمَ الْفَرَسِ لِلْمَالِكِ ، لَأَنَّهُ مِنْ نَسَائِهِ ، فَأَشْبَهَ وَلَدَهُ . وَهَذَا قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا سَهْمَ لِلْفَرَسِ ؛ لِأَنَّ مَالِكَهُ لم يَسْتَحِقَّ سَهْمًا ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ لِلْفَرَسِ^(٨) شَيْئًا ، كَالْمُحَذَّلِ وَالْمُرْجِفِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لَأَنَّهُ فَرَسٌ قَاتِلٌ عَلَيْهِ

(٥) في ١ ، ب ، م : : إذا .

(٦) في م : : وإذا .

(٧) في ب ، م : : يتمكن .

(٨) في ١ : : الفرس .

مَنْ يَسْتَحِقُّ سَهْمًا ، وهو مالِكٌ لِنَفْعِهِ ، فاستحقَّ سَهْمُ الفَرَسِ ، كالمُستأجرِ ، ولأنَّ سَهْمَ الفَرَسِ مُسْتَحَقٌّ بِمَنْفَعَتِهِ ، وهى للمُستعيرِ بإذنِ المالكِ فيها ، وفارقَ الثَّماءَ والولدَ ، فإنه غيرُ مأذونٍ له فيه . فأما إن استعاره لغيرِ العزْرِ ، ثم غزا عليه ، فهو كالفرسِ المَعصوبِ ، على ما سندُكُره .

فصل : وإن غَصَبَ فرسًا ، فقاتلَ عليه ، فسَهْمُ الفَرَسِ لِمَالِكِهِ . نصُّ عليه أحمدُ . وقال بعضُ الحنفيةِ : لا سَهْمٌ ^(٩) للفرسِ . وهو وَجْهٌ لأصحابِ الشافعى . وقال بعضهم : سَهْمُ الفَرَسِ للغاصِبِ ، وعليه أَجْرُهُ لِمَالِكِهِ ؛ لأنه آتَى ، فكان الحاصلُ بها لِمُسْتَعْمِلِهَا ^(١٠) ، كَالوَ غَصَبَ مِنْجَلًا فاحتشَّ بها ، أو سَيِّفًا فقاتلَ به . ولنا ، أَنَّهُ قَرَسَ قاتِلَ عليه مَنْ يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ ، فاستحقَّ السَّهْمَ ، كَالوَ كان مع صاحِبِهِ ، وإذا ثبتَ أَنَّ له سَهْمًا كان لِمَالِكِهِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ للفرسِ سَهْمَيْنِ ، ولصاحِبِهِ سَهْمًا ^(١١) ، وما كان للفرسِ كان لِمَالِكِهِ ، وفارقَ ما يَحْتَشُّ به ، فإنه لا شىءَ له ، ولأنَّ السَّهْمَ مُسْتَحَقٌّ بِنَفْعِ الفَرَسِ ، ونَفْعُهُ لِمَالِكِهِ ، فوجبَ أن يكونَ ما يَسْتَحِقُّ به له .

فصل : ومن استأجرَ فرسًا ليغزوَ عليه ، فغزا عليه ، فسَهْمُ الفَرَسِ له . لا نَعْلَمُ فيه خلافًا ؛ لأنه مُسْتَحَقٌّ لِنَفْعِهِ استحقاقًا لازِمًا ، فكان سَهْمُهُ له ، كَالِكِهِ .

فصل : فإن كان المُستأجرُ والمُستعيرُ مِمَّنْ لا سَهْمَ له ؛ إمَّا لكونه لا شىءَ له كالمُرَجِفِ والمُحْدِلِ ، أو مِمَّنْ يَرْضَعُ له كَالصَّبِيِّ ، فحكمُهُ حُكْمُ قَرَسِهِ ، على ما ذَكَرْنَا . وإن غَصَبَ فرسًا فقاتلَ عليه ، اِخْتَمَلَ أن يكونَ حُكْمُهُ حُكْمُ قَرَسِهِ ؛ لأنَّ الفَرَسَ يَتَّبِعُ الفَارِسَ فى حُكْمِهِ ، فَيَتَّبِعُهُ إِذَا كان مَعصُومًا ، قياسًا على قَرَسِهِ . واِخْتَمَلَ أن يكونَ / سَهْمُ الفَرَسِ لِمَالِكِهِ ؛ لأنَّ الجَنَائَةَ من رَاكِبِهِ ، والنَّفَصَ فيه ، فيَحْتَصُّ المنعُ به ، وبما هو تابعٌ له ، وقَرَسُهُ تابعٌ له ؛ لأنَّ ما كان لها فهو له ، والفرسُ ههنا لغيرِهِ ، وسَهْمُهَا لِمَالِكِهَا ، فلا يَنْقُصُ سَهْمُهَا بِنَقْصِ سَهْمِهِ ، كَالوَ قاتِلَ العَبْدِ على فرسٍ لِسَيِّدِهِ . ولو قاتلَ العَبْدُ بغيرِ إِذْنِ

(٩) ق ب ، م ، : يسهم .

(١٠) ق م زيادة : كلها .

(١١) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٨٥ .

سَيِّدِهِ عَلَى فَرَسٍ لَسِيدِهِ ، خُرَجَ فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِيمَا إِذَا غَضَبَ فَرَسًا فَقَاتَلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَغْضُوبِ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْغَايِمِينَ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمَةِ ، إِلَّا أَنْ يُتَمَلَّ بِبَعْضِهِمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ تَمَلُّاً ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَنْفَالِ ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا ^(١٢) ، وَسَوَّى بَيْنَهُمْ . وَلَهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْوِيَةِ ، فَجَبَّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ ^(١٣) ، كَسَائِرِ الشُّرَكَاءِ .

فصل : وَإِنْ قَالَ الْإِمَامُ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ . جَازَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ أُمِّ حَنِيفَةَ ، وَأَخَذَ ^(١٤) قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي السَّرِيَّةِ تَخْرُجُ ، فِيَقُولُ الْوَالِي : مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ فَهُوَ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَجِئْ بِشَيْءٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ : الْأَنْفَالُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَمَا ^(١٥) فَعَلَ مِنْ شَيْءٍ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ فِي ^(١٦) يَوْمِ بَدْرٍ : « مَنْ أَخَذَ شَيْئًا ، فَهُوَ لَهُ » ^(١٧) . وَلَهُمْ ^(١٨) عَلَى هَذَا عَزْوًا ، وَرَضْوَابِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ يُفْضَى إِلَى اشْتِغَالِهِمْ بِالْثَّهْبِ عَنِ الْقِتَالِ ، وَظَفَرِ الْعَدُوِّ بِهِمْ ، فَلَا يَجُوزُ ، وَلَئِنْ الْأَغْتِنَامَ سَبَبٌ لَا سَبَبًا لَهُمْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّسَاوِيِ ، فَلَا يَزُولُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْإِمَامِ ، كَسَائِرِ الْأَكْتِسَابِ . وَأَمَّا قَضِيَّةُ بَدْرٍ ، فَإِنَّهَا مَنَسُوحَةٌ ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(١٩) .

(١٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٨٦

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في الأصل ، أ : وهو أحد .

(١٥) في أ ، ب ، م : « ما » .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) نقله البيهقي عن الإمام الشافعي . انظر : باب الوجه الثالث من النفل ، من كتاب قسم الفى والغنيمة ، السنن الكبرى ٣١٥/٦ .

(١٨) في م : « ولأن » .

(١٩) سورة الأنفال ١ .

١٦٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أُخْرِجَتِ الْغَنِيمَةُ ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا لِمَنْ جَاءَهُمْ مَدَدًا ، أَوْ هَرَبَ مِنْ أَسْرِ ، حَظٌّ)

٤١/١ ط وجملته ذلك أن الغنيمة لمن حَضَرَ^(١) /الْوُقُوعَةَ^(٢) ، فمن تَجَدَّدَ بعد ذلك من مَدَدٍ يُلْحِقُ بالمسلمين ، أو أُسِيرَ يَنْفَلِتُ من الكُفَّارِ ، فَيُلْحِقُ بِجَيْشِ المسلمين ، أو كَافِرٍ يُسَلِّمُ ، فلا حَقَّ له^(٣) فيها . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة في المَدَدِ : إن لِحِقَهُمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أو إِخْرَازِهَا بدارِ الإسلام ، شَارَكَهُمْ ؛ لأنَّ ثَمَامَ مِلْكِهَا بِتَمَامِ الاستِغْلَاءِ ، وهو الإِخْرَازُ إلى دارِ الإسلام ، أو قِسْمَتِهَا ، فمن جَاءَ قَبْلَ ذلك فقد أَذْرَكَهَا قَبْلَ مِلْكِهَا ، فاستَحَقَّ^(٤) منها ، كما لو جَاءَ في أثناء الحرب ، وإن مات أحد من العسْكَرِ قَبْلَ ذلك ، فلا شَيْءَ له ؛ لما ذَكَرْنَا ، وقد رَوَى الشَّعْبِيُّ ، أن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إلى سَعِيدٍ ، أَسْهَمَ لِمَنْ أَتَاكَ قَبْلَ أَنْ تَنْفَقَا^(٥) قَتْلَى فَارِسَ^(٦) . وَلَئِنْ ، ما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أن أَبَانَ بنَ سَعِيدٍ بنَ العاصِ وَأَصْحَابَهُ ، قَدِمُوا على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَحْيِرَ ، بعد أن فَتَحَهَا ، فقال أَبَانُ : اقْسِمِ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اجْلِسْ يَا أَبَانُ » . ولم يَقْسِمِ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رواه أبو داود^(٧) . وعن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ ، أن أَهْلَ البَصْرَةِ غَزَوْا نَهَاوَنْدَ^(٨) ، فَأَمَدَّهُمْ أَهْلُ

(١) في ا ، ب ، م : شهد .

(٢) في م : الواقعة .

(٣) في ب ، م : لهم .

(٤) في م : فاستحل .

(٥) أى : تشقق وتفسخ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لمن الغنيمة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٠٣/٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب في القوم يقيمون بعد الواقعة ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٠/١٢ . وسعيد ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٦/٢ . والبيهقي ، في : باب الغنيمة لمن شهد الواقعة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٥٠/٩ .

(٧) في : باب في من جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٦/٢ ، ٦٧ . كما أخرجه البخاري ، في : باب غزوة بخير ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧٦/٥ ، ١٧٧ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ . والبيهقي ، في : باب المدد يلحق بالمسلمين ، من كتاب قسم الفى والغنيمة . السنن الكبرى ٣٣٤/٦ .

(٨) نهاوند : مدينة عظيمة ، في قبة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٨٢٧/٤ .

الكوفة، فكتب في ذلك إلى عمر، رضى الله عنه، فكتب عمر: إن الغنيمة لمن شهد الوقعة^(٩). رواه سعيد، في «سنيته»^(١٠). وروى نحوه عن عثمان في غزوة أرمينية^(١١)، ولأنه مدد لحق بعد تقضى الحرب، أشبه ما لو جاء بعد القسمة، أو بعد إخراجها بدار الإسلام، ولأن سبب ملكها الاستيلاء عليها، وقد حصل قبل مجيء المدد. وقولهم: إن ملكها بإخراجها إلى دار الإسلام. ممنوع، بل هو بالاستيلاء، وقد استولى عليها الجيش قبل المدد، وحديث الشعبي مرسل، يرويه المجالد، وقد تكلم فيه، ثم هم لا يعملون به، ولا نحن، فقد حصل الإجماع منا على خلافه، فكيف يحتاج به؟

فصل: وحكم الأسير يهرب إلى المسلمين حكم المدد، سواء قاتل أو لم يقاتل. وقال أبو حنيفة: لا يسهم له إلا أن يقاتل، لأنه لم يأت للقتال بخلاف المدد. ولنا، أن من استحق إذا قاتل استحق وإن لم يقاتل، كالمدد، وسائر من حضر الوقعة.

فصل: وإن لحقهم المدد بعد تقضى الحرب، وقبل جيازة الغنيمة، أو جاءهم أسير، فظاهر كلام الخرقى، أنه يشاركهم؛ لأنه جاء قبل إخراجها. وقال القاضي: ثم لك الغنيمة بانقضاء الحرب قبل «جيازة الغنيمة»^(١٢). فعلى هذا، لا يسهم لهم^(١٣). وإن حازوا الغنيمة، ثم جاءهم قوم من الكفار يقاتلونهم، فأدر كهم المدد، فقاتلوا معهم، فقد نص أحمد، على أنه لا شيء للمدد، فإنه قال: إذا غنم المسلمون غنيمة، فلحقهم العدو وجاء المسلمين مدد، فقاتلوا العدو معهم^(١٤) حتى سلموا الغنيمة^(١٥)، فلا شيء لهم في الغنيمة؛ لأنهم إنما قاتلوا عن أصحابهم، ولم يقاتلوا عن الغنيمة؛ لأن الغنيمة

(٩) في م: الواقعة.

(١٠) تقدم ترجمه، في صفحة ٨٤.

(١١) أرمينية: اسم لصقع عظيم في ناحية الشمال، وهي من برذعة إلى باب الأبواب، ومن الجهة الأخرى إلى بلاد الروم. معجم البلدان ٢١٩/١، ٢٢٠.

وما روى عن عثمان، أخرجه البيهقي، في: باب المدد يلحق بالمسلمين، من كتاب قسم الفى والغنيمة. السنن الكبرى ٣٣٥/٦.

(١٢-١٣) في م: حيازتها.

(١٣) في الأصل: له.

(١٤-١٥) سقط من: الأصل.

قد صارت في أيديهم وحووها . قيل له : فإن أهل المصيبة^(١٥) غنموهم استنفذ منهم العدو ، فجاء أهل طرسوس^(١٦) ، فقاتلوا معهم حتى استنفذوه ؟ فقال : أحب إلي^(١٧) أن يصطلحوا ،^(١٨) أعجب إلي أن يصطلحوا^(١٩) . أما في الصورة الأولى ، فإن الأولين قد أحرزوا الغنيمة وملكوها بجوارتهم ، فكانت لهم دون من قاتل معهم . أما في الصورة الثانية ، فإنما حصلت الغنيمة بقتال الذين استنفذوها في المرة الثانية ، فينبغي أن يشتركوا فيها ، لأن الإخراز الأول قد زال بأخذ الكفار لها ،^(٢٠) ويحتمل أن الأولين قد ملكوها بالخيارة الأولى ، ولم يزل ملكهم بأخذ الكفار لها^(٢١) منهم ، فلهذا أحب أحمد أن يصطلحوا عليها .

١٦٥٤ - مسألة ؛ قال : (ومن يعنه الأمير لمصلحة الجيش ، فلم يحضر الغنيمة ، أسهم له)

هذا مثل الرسول والدليل والطليعة والجاسوس وأشباههم ، يتبعون لمصلحة الجيش ، فإنهم يشاركون الجيش . وهذا قال أبو بكر بن أبي مريم ، وراشد بن سعيد ، وعطية ابن قيس ، قالوا : وقد تحلف عثمان يوم بدر ، فأجرى له رسول الله ﷺ سهماً من الغنيمة . ويروى عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قام - يعني يوم بدر - فقال : « إن عثمان أنطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، وإني أبايع له » . فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه ، ولم يضرب لأحد غاب غيره . رواه أبو داود^(٢٢) . وعن ابن عمر ، قال : إنما ظ ٤٢/١ . تغيب عثمان عن بدر ، لأنه كانت تحته ابنة رسول الله ﷺ ، وكانت مريضة ، فقال له النبي ﷺ : « إن لك أجر رجل ممن^(٢٣) شهد بدرًا وسهمه » . رواه البخاري^(٢٤) ، ولأنه

(١٥) المصيبة : مدينة على شاطئ جبحان ، من ثغور الشام ، بين أنطاكية وبلاد الروم ، تقارب طرسوس . معجم البلدان ٥٥٨/٤ .

(١٦) طرسوس : مدينة بغير الشام ، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم . معجم البلدان ٥٢٦/٣ .

(١٧) سقط من : أ .

(١٨) ١٨-١٨) سقط من : م .

(١٩) ١٩-١٩) سقط من : ب .

(٢٠) في : باب في من جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٧/٢ .

(٢١) سقط من : م .

(٢٢) في : باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب مناقب عثمان بن عفان ، من كتاب =

في مصلحتهم، فاستحق سَهْمًا من غنيمتهم، كالسريَّة مع الجيش، والجيش مع السريَّة.

فصل: وسئل أحمد عن قوم خَلَفَهُم الأَمِيرُ في بلادِ العَدُوِّ، وغَزَا، وغَنِمَ، ولم يُرَبِّهِمْ، فرجَعُوا، هل يُسَنُّهُم لهم؟ قال: نَعَمْ يُسَنُّهُم لهم؛ لأنَّ الأَمِيرَ خَلَفَهُمْ. قيل له: فإن نَادَى الأَمِيرُ: مَنْ كَانَ ضَمِيغًا فَلْيَتَخَلَّفْ. فتَخَلَّفَ قومٌ فصارُوا إلى لُؤْلُؤَةٍ، وفيها المسلمون، فأقامُوا حتَّى فَصَلُوا، فقال: إذا كانوا قد التَجَّأُوا إلى ما مَنَ لهم، لم يُسَنُّهُم لهم، ولو تَخَلَّفُوا وأقامُوا في موضعٍ خَوْفٍ، أَسَنَّهُم لهم. وقال في قوم خَلَفَهُم الأَمِيرُ، وأَغَارَ في جَلْدِ الخَيْلِ، فقال: إن أقامُوا في بِلَدِ العَدُوِّ حتَّى رَجَعَ، أَسَنَّهُم لهم، وإن رَجَعُوا حتَّى صارُوا إلى ما مَنَهم، فلا شَيْءَ لهم. قيل له: فإن اعتَلَّ رجلٌ، أو اعتَلَّتْ دَابَّتُهُ وقد أَدْرَبَ، فقال له الأَمِيرُ: أقم أسَنَّهُم لك، أو انصَرِفْ إلى أهْلِكَ أَسَنَّهُم لك. فكَرِهَهُ، وقال: هذا ينصَرِفُ إلى أهْلِهِ، فكيف يُسَنُّهُم له!

فصل: يجوزُ قِسْمَةُ^(٤) الغنائِمِ في دارِ الحَرْبِ. وبهذا قال مالِكٌ، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، وابنُ المُنْذِرِ، وأبو ثَوْرٍ. وقال أصحابُ الرَّأْيِ: لا تُقَسَّمُ^(٥) إلَّا في دارِ الإسلامِ؛ لأنَّ المِلْكَ لا^(٦) يَمُتُ عليها إلَّا بالاسْتِيْلَاءِ التَّامِّ، ولا يَحْصُلُ إلَّا بِإِخْرَاجِهَا في دارِ الإسلامِ. وإن قُسِمَتْ أَسَاءَ قَاسِمُهَا، وَجَازَتْ قِسْمَتُهُ؛ لأنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُجْتَهِدٍ فِيهَا، فإذا حَكَمَ الإمامُ فِيهَا بما يوافقُ قولَ بعضِ المُجْتَهِدِينَ، نَفَذَ حُكْمَهُ. ولَنَا، ما رَوَى أَبُو إسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، قال: قُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: هل قَسَمَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنَ الغَنَائِمِ بِالْمَدِينَةِ؟ قال: لا أَعْلَمُهُ^(٧)، إِنَّمَا كَانَ^(٨) النَّاسُ يَتَّبِعُونَ غَنَائِمَهُمْ، وَيَقْسِمُونَها في أَرْضِ عَدُوِّهِمْ، ولم يَقْفُلْ رَسولُ اللَّهِ ﷺ عن غَزَاةٍ قَطُّ أَصَابَ فِيهَا غَنِيمَةٌ إلَّا حَمَسَهُ وَقَسَمَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْفَلَ، مِنْ ذَلِكَ غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ /، وَهَوَازِنَ، وَغَبِيرَ. وَلأنَّ كُلَّ دارٍ صَحَّتْ الْقِسْمَةُ فِيهَا

٤٣/١٠ و

= فضائل الصحابة، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مَتَكُم يَوْمَ الثَّغْيِ الْجَمْعَانِ﴾، من كتاب المغازي.

صحيح البخاري ١٠٨/٤، ١٨/٥، ١٢٦.

كما أخرجه الترمذي، في: باب مناقب عثمان بن عفان، من أبواب المناقب. عارضة الأحوذى ١٣/١٦٠، ١٦١.

والإمام أحمد، في: المسند ١٠١/٢، ١٢٠.

(٤) في م: ٥ قسم.

(٥) في م: ٥ تقسم.

(٦) في أ، ب: ٥ لم.

(٧) في أ: ٥ أعلم.

(٨) في أ: ٥ كانت.

جائزٌ ، كدارِ الإسلام ، ولأنَّ المَلِكُ ثَبَتَ فيها بالقَهْرِ والغَلْبَةِ^(٩) والاستيلاء ، فصَحَّتْ قِسْمَتُها ، كما لو أُخْرِجَتْ بدارِ الإسلام . والدليلُ على ثبوتِ المَلِكِ فيها أمورٌ ثلاثة ؛ أحدها ، أنَّ سَبَبَ المَلِكِ الاستيلاءُ التامُّ ، وقد وَجَدَ ، فَأُثِّبْنَا أَثْبَتْنَا عَلَيْهَا حَقِيقَةً ، وَقَهَرْنَا هَمَّ ، وَتَغَيَّنَا هَمَّ عِنا ، والاستيلاءُ يَدُلُّ على حاجَةِ المُسْتَوْلى ، فَيُثْبِتُ به^(١٠) المَلِكُ ، كما في المُباحات . الثاني ، أنَّ مَلِكَ الكُفَّارِ قَدْ زَالَ عِنا ، بدليلِ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ عِتْقُهُمْ في العَبِيدِ الَّذِينَ حَصَلُوا في الْغَنِيمَةِ ، وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُمْ فِيهَا ، وَلَمْ يُزَلْ مَلِكُهُمْ إِلَى غَيْرِ مالِكٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَتْ في هَذِهِ الْحَالِ مُبَاحَةٌ ، فَعُلِمَ^(١١) أَنَّ مَلِكَهُمْ^(١٢) زَالَ إِلَى الْغَانِمِينَ . الثالثُ ، أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ عَبْدُ الْحَرَبِيِّ ، وَلَحِقَ بِجَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، صَارَ حُرًّا ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى زَوَالِ مَلِكِ الْكَافِرِ ، وَثُبُوتِ المَلِكِ لِمَنْ قَهَرَهُ ، وَهَذَا يَحْصُلُ الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ .

١٦٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا سَبَّوْا ، لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ ، وَلَا بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا الطِّفْلِ غَيْرُ جَائِزٍ . هَذَا قَوْلُ مالِكٍ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَزْوَاعِيِّ فِي أَهْلِ الشَّامِ ، وَاللَّيْثِ فِي أَهْلِ مِصْرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ فِيهِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا ، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تُؤْلَهُ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا »^(٢) . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا وَإِنْ رَضِيَ . وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْطِرَارِ بِالْوَلَدِ ، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَرْضَى بِمَا فِيهِ ضَرَرُهَا ، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ قَلْبُهَا بَعْدَ

(٩) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٠) سقط من : م .

(١١) في الأصل ، ب ، م : « علم » .

(١٢) في م : « ملكها » .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٢٣٢/٦ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الأم تنزوج فيسقط حقها من حضنة الولد ... من كتاب النفقات . السنن الكبرى

٥/٨ . وانظر ما تقدم في : ٣٧٠/٦ .

ذلك فتتقدم . ولا يجوز التفريق بين الأب ولده . وهذا قول أصحاب الرأي ، ومذهب الشافعي . وقال بعض أصحابه : يجوز . وهو قول مالك ، والليث ؛ لأنه ليس من أهل الحضنة بنفسه ، ولأنه لا نص فيه ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ، لأن الأم أشق منه . / ولنا ، أنه أحد الأبوين ، فأشبهه الأم ، ولا نسلم أنه ليس من أهل الحضنة . وظاهر كلام الجرجي ، أنه لا فرق بين كون الولد كبيراً بالغاً أو طفلاً . وهذه إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لعموم الخبر . ولأن الوالدة تنضرر بمفارقة ولدها الكبير ، ولهذا حرم عليه الجهاد بثون إذنهما . والرواية الثانية ، يختص تحريم التفريق بالصغير . وهو قول أكثر أهل العلم ؛ منهم سعيد بن عبد العزيز ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور . وهو قول الشافعي ؛ لأن سلمة بن الأكوع أتى بامرأة وابنتها ، فنفله أبو بكر ابنتها ، فاستوثبها منه النبي ﷺ ، فوهبها له ^(٤) ، ولم ينكر التفريق بينهما . ولأن النبي ﷺ أهدى إليه مارية وأختها سيرين ، فأمسك مارية ، وهب سيرين لحسان بن ثابت ^(٥) . ولأن الأحرار يتفرقون بعد الكبير ، فإن المرأة تزوج ابنتها ، فالعبيد أولى . وبما ذكرناه يتخصص عموم حديث التهي . واختلفوا في حد الكبير الذي يجوز ^(٦) التفريق ، فروى عن أحمد : يجوز التفريق بينهما إذا بلغ الولد . وهو قول سعيد بن عبد العزيز ، وأصحاب الرأي ، وقول للشافعي ^(٧) . وقال مالك : إذا أنعر . وقال الأوزاعي ، والليث : إذا استغنى عن أمه ، ونفع نفسه . وقال الشافعي ، في أحد قوليه : إذا صار ابن سبع سنين أو ثمان سنين . وقال أبو ثور : إذا كان يلبس وحده ، ويتوضأ وحده ؛ لأنه إذا كان كذلك يستغنى عن أمه ، وكذلك خير الغلام بين أمه وأبيه إذا صار كذلك . ولأنه جاز التفريق بينهما بتخييره ، فجاز بيعه وقسمته . ولنا ، ما روى عن عبادة بن الصامت ، أن النبي ﷺ قال : « لا يفرق بين الوالدة ولدها » . فقول : إلى متى ؟ قال : « حتى يبلغ الغلام ، وتحيض

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٥) انظر : سيرة ابن هشام ٣/٣٠٦ ، والإصابة ٧/٧٢٢ ، ٧٢٣ .

(٦) في م زيادة : « معه » .

(٧) في ا ، ب ، م ، : « الشافعي » .

الْجَارِيَةُ»^(٨) . وَلَأنَّ مَا دُونَ الْبُلُوغِ مُؤَلَّى عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الطِّفْلَ .

١٠/٤٤

فصل : وَإِنْ فُرِقَ بَيْنَهُمَا بِالْبَيْعِ ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . / وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : «يَصِحُّ الْبَيْعُ» ؛ لِأَنَّ التَّهَيُّ لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ فِي وَقْتِ النَّدَاءِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، «^(٩) فِي « سُنَنِهِ »^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ فُرِقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا ، فَتَهَا^(١١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَرَدَّ الْبَيْعَ . وَالْأَصْلُ مَمْنُوعٌ ، وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِمَا يَلْحَقُ الْمَبِيعَ مِنَ الضَّرَرِ ، فَهُوَ لِمَعْنَى فِيهِ .

١٦٥٦ - مسألة ؛ قال : (وَالْجَدُّ فِي ذَلِكَ كَالْأَبِ ، وَالْجَدَّةُ فِيهِ^(١٢) كَالْأُمِّ)

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ ، فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ وَلَدِهَا ، كَالْأَبِ وَبَيْنَ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ ، وَالْجَدَّةَ أُمٌّ ، وَلِذَلِكَ يُقُومَانِ مَقَامَ الْأَبِ وَبَيْنَ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَضَانَةِ وَالْمِيرَاثِ وَالتَّفَقُّعِ ، فَقَامَا مَقَامَهُمَا فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ ؛ لِأَنَّ لِلْجَمِيعِ وَلَادَةً وَمَحْرَمِيَّةً ، فَاسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ ، كَاسْتَوَائِهِمْ فِي مَنْعِ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ .

١٦٥٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ أَحْوَيْنَ ، وَلَا أُخْتَيْنِ)

وَجَمَلُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ فِي الْقِسْمَةِ^(١٣) ، وَالْبَيْعِ ، وَنَحْوِهِ^(١٤) . وَبِهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا قَرَابَةٌ لَا تَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ ، فَلَمْ يَحْرُمْ التَّفْرِيقُ ، كَقَرَابَةِ ابْنِ الْعَمِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ،

(٨) أخرجه البيهقي ، في : باب الوقت الذي يجوز فيه التفريق ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٢٨/٩ .

(٩-٩) في ب : « البيع صحيح » .

(١٠-١٠) سقط من : الأصل ، وأخرجه أبو داود ، في : باب في التفريق بين السبي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود

٥٨/٢ .

(١١) في م : « فنها » .

(١٢) سقط من : أ ، ب .

(١٣) في الأصل : « الغنيمة » .

(٢) سقط من : م .

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا فَعَلَ غُلَامُكَ ؟ » فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « رُدُّهُ ، رُدُّهُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قُرُوحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ، وَلَا بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا ، فِي الْبَيْعِ ^(٤) . وَلَأَنَّهُ ^(٥) ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٌ ^(٦) ، فَلَمْ يَجِزِ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كَالْوَلَدِ وَالْوَالِدِ .

فصل : ويجوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ سَائِرِ الْأَقَارِبِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ ذَوَى رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، كَالْعَمَّةِ مَعَ ابْنِ أَخِيهَا ، وَالْخَالَاتِ ^(٧) مَعَ ابْنِ ^(٨) أُخْتِهَا ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِيَاسِ . وَلَنَا / ، أَنَّ الْأَصْلَ جُلُ الْبَيْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْإِنْخَوَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ ، وَلِذَلِكَ يَحْتَجِبُونَ غَيْرَهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ ، فَيُنْفَقُ فِي مَنْ عَدَاهُمْ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ . فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا رَحِمٌ مَحْرَمٌ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَحَدٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِعَدَمِ النَّصِّ فِيهِمْ ، وَامْتِنَاعِ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَنْصُوصِ . وَكَذَلِكَ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ مِنَ الرِّضَاعِ وَوَلَدِهَا ، وَالْأُخْتِ وَأُخْتِهَا ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّ قَرَابَةَ الرِّضَاعِ لَا تُوجِبُ عِتْقَ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، وَلَا نَفَقَةَ ، وَلَا مِيرَاثًا ، فَلَمْ تُمْنَعِ التَّفْرِيقُ ، كَالصَّدَاقَةِ .

فصل : وإذا كَانَ فِي الْمَعْتَمِ مَنْ لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ قَدْ رُفِعَ حِصَّةُ وَاحِدٍ ^(٩) مِنَ الْغَانِمِينَ ، دُفِعُوا إِلَى وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ فَضْلٌ ، فَرَضِيَ بِرَدِّ قِيَمَةِ الْفَضْلِ ، جَازَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ، يَبْعُو أَجْمَلَةً ، وَقَسِمَ ثَمَنُهَا ، أَوْ يُجْعَلُوا ^(١٠) فِي الْخُمُسِ . وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا فِي الْعِتْقِ وَالْفِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا تَفَرِّقُهُ فِيهِ فِي الْمَكَانِ ، وَالْفِدَاءُ تَخْلِصُ ، فَهُوَ كَالْعِتْقِ :

(٣) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْبُيُوعِ . عَارِضَةُ الْأَخَوَيْنِ ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ تَفْرِيقِ السَّبْيِ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ وَالْقَرَابَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السِّنَنِ ٢٤٧/٢ .

(٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٧-٧) فِي الْأَصْلِ : « وَابْنِ » .

(٨) فِي ب ، م : « وَاحِدَةً » .

(٩) فِي أ : « يَجْعَلُ » .

١٦٥٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ ، فَتَيَّنَ أَنْ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمْ ، رَدًّا إِلَى الْمَقْسِمِ الْفَضْلِ الَّذِي فِيهِ بِالْتَفْرِيقِ)

وجملته أن من اشترى من المعتم اثنين أو أكثر ، وحسبوا عليه بنصيبه ، بناء على أنهم أقارب ، يحرّم التفريق بينهم ، فبان أنه لا نسب بينهم ، وجب عليه رد الفضل الذي فيهم على المعتم ؛ لأن قيمتهم تزيد بذلك ، فإن من ^(١) اشترى اثنين ^(٢) ، بناء على أن إحداهما أم الأخرى ، لا يحل له الجمع بينهما في الوطء ، ولا يبيع إحداهما دون الأخرى ، كانت ^(٣) قيمتهما قليلة لذلك ، فإن بان أن إحداهما أجنبية من الأخرى ، أبيع له وطؤهما ، وبيع إحداهما ، فتكثر قيمتهما ، فيجب رد الفضل ، كما لو اشتراهما فوجد معهما حلياً أو ذهما ^(٤) ، وكما لو أخذ دراهم ، فبان أكثر مما حسب عليه .

١٦٥٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ سُبِيَ مِنْ أَطْفَالِهِمْ مُنْفَرِداً ، أَوْ مَعَ أَحَدِ أَبْنَيْهِ ، فَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَمَنْ سُبِيَ مَعَ أَبْنَيْهِ ، فَهُوَ عَلَى دِينِهِمَا)

و / وجملته أنه إذا سبى من لم يبلغ من أولاد الكفار ، صار رقيقاً ، ولا يخلو من ثلاثة أو حوال ؛ أحدهما ، أن يسبى منفرداً عن أبويه ، فهذا يصير مسلماً إجماعاً ؛ لأن الدين إثمًا يثبت له تبعاً ، وقد انقطعت تبعيته لأبويه ، لا تقطاعه عنهما ، وإخراجه عن دارهما ، ومضيه إلى دار الإسلام تبعاً لسايبه المسلم ، فكان تابعاً له في دينه . والثاني ، أن يسبى مع أحد أبويه ، فإنه يحكم بإسلامه ^(١) أيضاً . وهذا قال الأوزاعي . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : يكون تابعاً لأبيه في الكفر ؛ لأنه لم ينفرد عن أحد أبويه ، فلم يحكم بإسلامه ^(٢) ، كما لو سبى معهما . وقال مالك : إن سبى مع أبيه يتبعه ^(٣) ؛ لأن الولد يتبع أباه في الدين ، ^(٤) كما يتبعه في النسب ، وإن سبى مع أمه فهو مسلم ؛ لأنه لا يتبعها في النسب ، فكذا في الدين ^(٥) .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) في ب ، م : « اثنين » .

(٣) في م : « فكانت » .

(٤) في م زيادة : « فتكثر قيمتهما » . تكرر .

(٥) (١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) في أ : « تبعه » .

ولنا ، قول النبي ﷺ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، ^(٣) أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ ^(٤) يُمَجِّسَانِهِ » . فمفهومه أنه لا يتبع أحدهما ؛ لأنَّ الحُكْمَ مَتَى غُلِقَ بِشَيْئَيْنِ ، لَا يَثْبُتُ بِأَحَدِهِمَا ، وَلأنَّه يَتَّبِعُ سَابِيَهُ مُنْفَرِّدًا ، فَيَتَّبِعُهُ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ غُلِبَ حُكْمُ إِسْلَامِهِ مُنْفَرِّدًا غُلِبَ مَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ ، كَالْمُسْلِمِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . الثالث ، أَنَّ يُسَبَّى مَعَ أَبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى دِينِهِمَا . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وقال الأوزاعي : يَكُونُ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّ السَّابِيَّ أَحَقُّ بِهِ ، لِكُونِهِ مُلْكًا بِالسَّبْيِ ، وَزَالَتْ وَلَايَةُ أَبَوَيْهِ عَنْهُ ، وَانْقَطَعَ مِيرَاثُهُمَا مِنْهُ وَمِيرَاثُهُ مِنْهُمَا ، فَكَانَ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمَا . ولنا ، قوله عليه السلام : « فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِيهِ » ^(٥) أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ ^(٦) يُمَجِّسَانِيهِ » . وهما معه ، وَمِلْكُ السَّابِيَّ لَهُ لَا يَمْنَعُ اتِّبَاعَهُ لِأَبَوَيْهِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ وُلِدَ فِي مِلْكِهِ مِنْ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ الْكَافِرَيْنِ .

فصل : وَإِذَا سَبِيَ الْمُتَزَوِّجُ مِنَ الْكُفَّارِ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُسَبَّى الزَّوْجَانِ مَعًا ، فَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا . وبهذا قال أبو حنيفة ، والأوزاعي . وقال مالك ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأبو ثور : يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٧) / وَالْمُحْصَنَاتُ الْمُتَزَوِّجَاتُ ^(٨) . إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ بالسَّبْيِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سَبْيِ أُوطَاسَ ^(٩) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِلَّا ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمَسِيئَاتِ ^(١٠) . وَلأنَّه اسْتَوْلَى عَلَى مَحَلِّ حَقِّ الْكَافِرِ ، فَزَالَ مِلْكُهُ ، كَالْوَسْبَاهَا وَحَدَّهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الرِّقَّ مَعْنَى لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ ، فَلَا يَقْطَعُ اسْتِدَامَتَهُ ، كَالْعَتِقِ ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي سَبَايَا أُوطَاسَ ، وَكَانُوا أَخَذُوا النِّسَاءَ دُونَ أَزْوَاجِهِنَّ ، وَعَمُومُ الْآيَةِ مُحْضُوصٌ بِالْمَمْلُوكَةِ الْمُتَزَوِّجَةِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ،

(٣-٣) في ١ : وينصرانه و .

(٤) تقدم ترجمته في : ٢٧٨/١٢ .

(٥-٥) في الأصل ، ١ ، ب : وينصرانه و .

(٦) سورة النساء ٢٤ .

(٧) في ب : المتزوجات .

(٨) أوطاس : واد في ديار هوازن ، كانت فيه وقعة حنين . معجم البلدان ٤٠٥/١ . وانظر لقول أبي سعيد وقول ابن عباس ما أخرجه الطبري في تفسير الآية . تفسير الطبري (المعارف) ١٥١/٨ - ١٥٣ .

فِيحَصُّ مِنْهُ مَحَلُّ النِّزَاجِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنَّ تُسَبِّى الْمَرْأَةَ وَحْدَهَا ، فَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ ، بِلاِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ . وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسَ ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ ، فَذَكَرُوا^(٩) ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَزَلَتْ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١٠) ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : إِذَا تُسَبِّتِ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا ، ثُمَّ سُبِيَ زَوْجُهَا بَعْدَهَا يَوْمَ ، لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّبَبَ الْمُقْتَضِي لِلْفَسْخِ وَجَدَ ، فَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ، كَالْوُسْبِيِّ بَعْدَ شَهْرِ . الْحَالُ الثَّالِثُ ، سُبِيَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ ، فَلَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصَرُّ فِيهِ ، وَلَا الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ ، وَقَدْ سَبَى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعِينَ مِنَ الْكُفَّارِ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ ، وَفَادَى بَعْضًا ، فَلَمْ يَحْكُمْ عَلَيْهِمْ بِفَسْخِ أَيْمَانِهِمْ^(١١) . وَلَآئِنَا إِذَا لَمْ نَحْكَمْ بِفَسْخِ النِّكَاحِ فِيمَا إِذَا سُبِيََا مَعًا ، مَعَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّ حَقِّهِ ، فَلَا نَ لَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ مَعَ عَدَمِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ^(١٢) أَوَّلَى . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِذَا سُبِيَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ . وَلَمْ يُفَرَّقْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ افْتَرَقَتْ بَهُمَا الدَّارُ ، وَطَرَأَ الْمَلِكُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ، كَمَا^(١٣) لَوْ سُبِيَتْ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ سُبِيَ وَاسْتَرْقِيَ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُ ، وَإِنْ مُنَّ عَلَيْهِ أَوْ فُودِيَ ، لَمْ يَنْفَسِخْ^(١٤) . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَنَّ السَّبَبَ لَمْ يُزَلِّ مَلَكَهَ عَنْ مَالِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَلَمْ يُزَلِّهِ عَنْ زَوْجَتِهِ ، كَمَا لَمْ يُزَلِّهِ عَنْ أُمَّتِهِ .

فصل : وَلَمْ يُفَرَّقْ أَصْحَابُنَا فِي سُبَى الزَّوْجَيْنِ ، بَيْنَ أَنْ يَسْبِيَهُمَا رَجُلٌ وَاحِدًا أَوْ رَجُلَانِ ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعَ رَجُلَيْنِ ، كَانَ مَالِكُ الْمَرْأَةِ مُنْفَرِدًا بِهَا ، وَلَا زَوْجَ مَعَهَا ، فَتَحِلُّ لَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ . وَذَكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا سُبِيََا ، فَهُمَا عَلَى النِّكَاحِ فِي الْمَقَاسِمِ ،

(٩) فِي ب ، م : ٥ فَلَذَكَرَ .

(١٠) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِسَبَى الْأُمَةِ وَلَهَا زَوْجٌ ... ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٦٥/٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ وَطْءِ السَّيَايَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٩٧/١ .

(١١) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ ، فِي صَفْحَةِ ٤٥ ، ٤٦ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٣) فِي ب زِيَادَةٌ : نِكَاحُهُ .

فإن اشتراهما رجل ، فله أن يفرق بينهما إن شاء ، أو يفرهما على النكاح . ولنا ، أن تجدد الملك في الزوجين لرجل لا يقتضي جواز الفسخ ، كما لو اشترى زوجين مسلمين . إذا ثبت هذا ، فإنه لا يحرم التفريق بين الزوجين في القسمية والبيع ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك .

فصل : إذا أسلم الحربي في دار الحرب ، حُقِنَ ماله وذمّه وأولاده الصغار من السبي . وإن دخل دار الإسلام فأسلم ، وله أولاد صغار في دار الحرب ، صاروا مسلمين ، ولم يَجْزِ سبيهم . وبه قال مالك ، والشافعي ، والأوزاعي . وقال أبو حنيفة : ما كان في يديه من ماله ورفيقه ومتاعه وولده الصغار ، ترك^(١٤) له ، وما كان من أمواله بدار الحرب ، جاز سبيهم ؛ لأنهم^(١٥) لم يثبت إسلامهم بإسلامه ، لاختلاف الدارين بينهم ، ولهذا إذا سبي الطفل وأبواه في دار الكفر ، لم يتبعهما ، ويتبع سايه في الإسلام ، وما كان من أرض أو دار فهو قتيء ، وكذلك زوجته إذا كانت كافرة ، وما في بطنها قتيء . ولنا ، أن أولاده أولاد مسلم ، فوجب أن يتبعوه في^(١٦) الإسلام ، كما لو كانوا معة في الدار ، ولأن ماله مال مسلم ، فلا يجوز اغتيابهم ، كما لو كان في دار الإسلام ، وبذلك يفارق مال الحربي وأولاده . وما ذكره أبو حنيفة لا يلزم ؛ فإننا نجعله تبعاً للساي ؛ لأننا لا نعلم بقاء أبويه ، فأما أولاده الكبار ، فلا يعصمهم ؛ لأنهم لا يتبعونه ، ولا يعصم زوجته لذلك ، فإن سبيت صارت رقيقاً ، ولم / ينفسخ نكاحه برفقها ، ولكن يكون حكمها في النكاح وفسخه حكم مالو لم تسب ، على ما مر في نكاح المشرك^(١٧) . فإن كانت حاملاً من زوجها ، لم يَجْزِ استرقاق الحمل ، وكان حرّاً مسلماً . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُحكم برفق مع أمه ؛ لأن ما سرى إليه العتق سرى إليه الرق ، كسائر أعضائها . ولنا ، أنه محكوم بحريته وإسلامه ، فلم يَجْزِ استرقاقه ، كالمنفصل ، ويخالف الأعضاء ؛ لأنها لا تنفرد بحكم عن الأصل .

فصل : وإذا أسلم الحربي في دار الحرب ، وله مال وعقار ، أو دخل إليها مسلماً فابتاع عقاراً أو مالاً ، فظهر المسلمون على ماله وعقاره لم يملكوه ، وكان له . وبه قال مالك ، والشافعي ، وقال أبو حنيفة : يُقتنم العقار ، وأما غيره ، فما كان في يده أو يد مسلم ، لم

(١٤) في م : و ترك .

(١٥) في ب ، م : لأنه .

(١٦) في ب ، م ، زيادة : دار .

(١٧) في م : أهل الشرك .

يُعْتَم. واحتج بأنها بقعة من دار الحرب، فجاز اغتنامها، كما لو كانت لحربي. ولنا، أنه مال مسلم، فأشبهه ما لو كانت^(١٨) في دار الإسلام.

فصل: إذا استأجر المسلم أرضاً من حربي، ثم استولى عليها المسلمون، فهي غنيمة، ومتافعها للمستأجر؛ لأن المنافع ملك المسلم. فإن قيل: فلم أجزئتم استرقاق الكافرة الحربية إذا كان زوجها قد أسلم، وفي استرقاقها إبطال حق زوجها؟ قلنا: يجوز استرقاقها؛ لأنها كافرة، ولا^(١٩) أمان لها، فجاز استرقاقها، كما لو لم تكن زوجة مسلم، ولا يئطل نكاحه، بل هو باق، ولأن منفعة النكاح لا تجري منجرى الأموال، بدليل أنها لا تضمن باليد، ولا يجوز أخذ العوض عنها، بخلاف حق الإجازة.

فصل: إذا أسلم عبد الحربي أو أمته، وخرج إلينا، فهو حر، وإن أسر سيده وأولاده، وأخذ ماله، وخرج إلينا، فهو حر، والمال له، والسبي رقيقه. وإن أسلم وأقام بدار الحرب، فهو / على رقه. وإن أسلمت أم ولد الحربي، وخرجت إلينا، عتقت، واستترأت نفسها. وهذا قول أكثر أهل العلم. قال ابن المنذر: وقال به كل من تحفظ عنه من أهل العلم، إلا أن أبا حنيفة قال في أم الوليد: تزوج إن شاءت من غير استبراء. وأهل العلم على خلافه، لأنها أم ولد عتقت، فلم يجر أن تزوج بغير استبراء، كما لو كانت لدمي. وروى سعيد بن منصور^(٢٠): حدثنا يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقيس، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يعق العبيد إذا جاءوا قبل مواليهم. وعن أبي سعيد الأعسم، قال: قضى رسول الله ﷺ في العبيد وسيده^(٢١) قضيتين؛ قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر، فإن خرج سيده^(٢٢) بعد، لم يرد عليه، وقضى أن السيد إذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد، رد على

(١٨) في النسخ: «كاتب» تصحيف.

(١٩) سقطت الواو من: ١.

(٢٠) في: باب العبد ومولاه من العدو يخرجان من أرض العدو، من كتاب الجهاد. السنن ٢٩٠/٢.

كما أخرجه البيهقي، في: باب من جاء من عبيد أهل الحرب مسلماً، من كتاب الجزية. السنن الكبرى ٢٢٩/٩.

٢٣٠.

(٢١-٢٢) سقط من: ب. نقل نظر.

سَيِّدُهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ أَيْضاً^(٢٢) ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ ، قَالَ : سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْنَا أَبَا بَكْرَةَ ، وَكَانَ عَبْدًا لَنَا ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَاصِرٌ ثَقِيفًا ، فَأَسْلَمَ ، فَأَبَى أَنْ يُرَدَّهُ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : « هُوَ طَلِيقُ اللَّهِ ، ثُمَّ طَلِيقُ رَسُولِهِ » . فَلَمْ يُرَدَّهُ عَلَيْنَا^(٢٣) .

١٦٦٠ - مسألة : قال : (وَمَا أَخَذَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَغَبِيدِهِمْ ، فَأَذْرَكَهَ صَاحِبُهُ قَبْلَ قَسْمِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^(١) وَإِنْ أَذْرَكَهَ مَقْسُومًا ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ مِنَ الْمُعْتَمِ ، فِي إِخْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، إِذَا قَسِمَ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ^(٢))

يعنى إِذَا أَخَذَ الْكُفَّارُ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ قَهَرَهُمُ الْمُسْلِمُونَ ، فَأَخَذُوا هِمَاهُمْ ، فَإِنْ عُلِمَ صَاحِبُهَا قَبْلَ قَسْمِهَا ، رُدَّتْ إِلَيْهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَسَلْمَانُ^(٣) بْنِ رَبِيعَةَ ، وَاللَيْثُ ، وَمَالِكُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ / : لَا يُرَدُّ إِلَيْهِ ، وَهُوَ لِلْجَيْشِ . وَنَحْوُهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ مَلَكُوهُ بَأْسِيْلًا لَهُمْ ، فَصَارَ غَنِيمَةً ، كَسَائِرِ أَمْوَالِهِمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ غُلَامًا لَهُ أَبَقَ إِلَى الْعَدُوِّ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يُقَسِّمْ . وَعَنْهُ ، قَالَ : ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ ، فَأَخَذَهَا الْعَدُوُّ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، فَرُدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ^(٤) . وَعَنْ رَجَاءٍ^(٥) ، أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، فِيمَا أُخْرِرَ

(٢٢) فِي الْبَابِ السَّابِقِ ، الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٢٣) أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحَدٌ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٦٨ ، ٣١٠ .

(١ - ١) جَاءَ هَذَا فِي السَّخْرِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الشَّرْحِ . وَالتَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الشَّرْحِ يُوَضِّحُ أَنَّهُ مِنْ مَتْنِ الْحَرْقِ .

(٢) فِي ١ : سُلَيْمَانٌ .

(٣) فِي : بَابِ فِي الْمَالِ يَصْبِيهِ الْعَدُوُّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَدْرِكُهُ صَاحِبُهُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٩ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ ثُمَّ وَجَدَهُ الْمُسْلِمُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٩ / ٤ . وَالْإِسْلَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا يُرَدُّ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْقِسْمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٥٢٢ / ٢ .

(٤) فِي ١ ، ب ، م : جَابِرٌ . خَطَأً .

المشركون من المسلمين ، ثم ظهر المسلمون عليهم بعد . قال : مَنْ وَجَدَ مَالَهُ بَعَيْنَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، مَا لَمْ يُقْسِمَ . رواه سعيد ، والأثر^(٥) . فأما ما أدركه بعد أن قُسِمَ ، فقيه روائتان ؛ إحداهما ، أَنَّ صَاحِبَهُ أَحَقُّ بِهِ ، بِالثَّمَنِ الَّذِي حُسِبَ^(٦) عَلَى مَنْ أَخَذَهُ ، وكذلك إِنْ يَبِيعَ ثَمَّ قُسِمَ ثَمَنُهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ . وهذا قول أبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، ومالك ؛ لما رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ بَعِيرًا لَهُ كَانَ الْمُشْرِكُونَ أَصَابُوهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَصْبَتْهُ قَبْلَ أَنْ تُقْسِمَهُ ، فَهُوَ لَكَ ، وَإِنْ أَصْبَتْهُ بَعْدَ مَا قُسِمَ ، أَخَذَتْهُ بِالْقِيَمَةِ »^(٧) . ولأنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ أَخْذَهُ لَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ كَيْلَا يُفْضِيَ إِلَى جَزَائِهِ أَخْذَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ يَضِيعَ الثَّمَنُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَحَقُّهُمَا يَنْجِبُ بِالثَّمَنِ ، فَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْمَالِ فِي غَيْرِ مَالِهِ ، بِمَنْزِلَةِ مُشْتَرِي الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ . إِلَّا أَنَّ الْمُحْكِيَّ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِالْقِيَمَةِ . وَيُرَوَّى عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا قُسِمَ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ دَاوُدَ وَغَيْرِهِ . وَهُوَ^(٨) قَوْلُ عَمْرٍ ، وَعَلِيٍّ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالتَّحِيَّيِّ ، وَاللَّيْثِ . قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : هُوَ أَحَقُّ بِهِ^(٩) بِالْقِيَمَةِ . فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَأْخُذُهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَهَا ، وَيُعْطَى مُشْتَرِيهِ ثَمَنُهُ مِنْ خُمْسِ الْمَصَالِحِ ؛ / لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَنْ مِلْكِ صَاحِبِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَسْتَحَقَّ أَخْذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، كَمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَيُعْطَى مَنْ حُسِبَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى جَزَائِهِ أَخْذَهُ حَقَّهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، وَجُعِلَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْهَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى السَّائِبِ : أَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَصَابَ رَقِيقَهُ وَمَتَاعَهُ بَعَيْنَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَصَابَهُ فِي أَيْدِي التُّجَّارِ بَعْدَ مَا اقْتُسِمَ ، فَلَا سَبِيلَ^(١٠) إِلَيْهِ . وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ

٤٨/١٠

(٥) أخرجه سعيد ، في : باب ما أحرزه المشركون من المسلمين ... ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٨٧ ، ٢٨٨ .
كما أخرجه البيهقي ، في : باب من فرق بين وجوده قبل القسم ... ، وما جاء فيما اشترى من أيدي العدو ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩/١١٢ .

(٦) في ١ ، م ، زيادة : به ٤ .

(٧) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب السير . سنن الدارقطني ٤/١١٤ ، ١١٥ . والبيهقي ، في الباب السابق . السنن الكبرى ٩/١١١ .

(٨) في ب : وهذا ٤ .

(٩) سقط من : الأصل ، م .

(١٠) في م زيادة : به ٤ .

رَبِيعَةَ : إِذَا قَسِمَ فَلَاحِقٌ لَهُ^(١١) فِيهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ »^(١٢) . وَلَأَنَّهُ إِجْمَاعٌ . قَالَ أَحَدُ : إِنَّمَا قَالَ النَّاسُ^(١٣) فِيهَا قَوْلَيْنِ ؛ إِذَا قَسِمَ^(١٤) فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِذَا قَسِمَ^(١٥) فَهُوَ لَهُ بِالْثَمَنِ . فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَغِيرُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ ، وَمَتْنِي مَا^(١٦) انْقَسَمَ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي حُكْمِهِ ، لَمْ يَجُزْ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ ، لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَمْ يَجُزْ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ يُقْسَمَ ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ »^(١٧) . وَالْمَعْمُولُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ ، وَقَوْلُهُمْ : لَمْ يَزَلْ مِلْكُ صَاحِبِهِ عَنْهُ . غَيْرُ مُسْلِمٍ .

فصل : وَإِنْ أَخَذَهُ أَحَدُ الرِّعْيَةِ بَهِيمَةً أَوْ سَرَقَةً أَوْ بَغِيرَ شَيْءٍ ، فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَأْخُذْهُ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ ، لِأَنَّهُ صَارَ مِلْكًا لِوَالِدِ بَعِيْتِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَسِمَ . وَلَنَا ،^(١٨) مَا رَوَى^(١٩) ، أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا عَلَى سَرَجِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخَذُوا نَاقَتَهُ ، وَجَارِيَتَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَقَامَتْ عِنْدَهُمْ أَيَّامًا ، ثُمَّ خَرَجَتْ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ ، قَالَتْ : فَمَا وَضَعْتُ يَدِي عَلَى نَاقَةٍ إِلَّا رَعَيْتُ ، حَتَّى وَضَعْتُهَا عَلَى نَاقَةٍ ذَلُولٍ ، فَاْمْتَقَطَتْهَا ، ثُمَّ تَوَجَّهْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَتَذَرْتُ أَنْ تَجَانِبَنِي اللَّهُ عَلَيْهَا أَنْ أَخْرَجَهَا ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، اسْتَعْرِفْتُ النَّاقَةَ ، فِإِذَا هِيَ نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخَذَهَا ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، /إِنِّي تَذَرْتُ أَنْ أَخْرَجَهَا . فَقَالَ : « بِسَمَاعِ جَارِيَتِهَا ، لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ^(٢٠) » . وَفِي رَاوِيَةٍ : « لَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ »^(٢١) . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ^(٢٢) . وَلَأَنَّهُ لَمْ يَخْصُلْ فِي يَدِهِ بَعْوَضٌ ، فَكَانَ صَاحِبُهُ أَحَقُّ

(١١) سقط من : ب .

(١٢) في : باب ما أحرزوه المشترك من المسلمين ... ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ .

كما أخرج الأول البيهقي ، في : الباب السابق . السنن الكبرى ٩/١١٢ .

(١٣-١٣) سقط من : ب .

(١٤) في الأصل ، ١ : « انقسم » .

(١٥) سقط من : ١ .

(١٦) أورده الهيثمي ، في : باب في من غلب العدو على ماله ثم وجدته ، من كتاب الجهاد . وعزاه إلى الطبراني في الأوسط .

جمع الزوائد ٦/٢ .

(١٧-١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) لم يرد في : م .

(١٩-١٩) سقط من : الأصل ، ١ ، ب . وتقدم تخريج الحديث ، في صفحة ٣٤ .

به ، كما لو أذركه في الغنيمة قبل قسمه^(٢٠) . فأما إن اشتراه رجل من العدو ، فليس لصاحبه أخذه إلا بيمينه ، لما روى سعيد^(٢١) ، حَدَّثَنَا عَثَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَغَارَ أَهْلُ مَاهٍ^(٢٢) وَأَهْلُ جَلُولَاءَ^(٢٣) عَلَى الْعَرَبِ ، فَأَصَابُوا سَبَايَا مِنْ سَبَايَا الْعَرَبِ ، وَرَقِيقًا ، وَمَتَاعًا ، ثُمَّ إِنَّ السَّائِبَ بْنَ الْأَقْرَعِ عَامِلَ عَمْرِو غَزَاهُمْ ، فَفَتَحَ مَاهٍ ، فَكَتَبَ إِلَى عَمْرِو فِي سَبَايَا الْمُسْلِمِينَ وَرَقِيقِهِمْ وَمَتَاعِهِمْ ، قَدْ اشْتَرَاهُ الثَّجَارُ مِنْ أَهْلِ مَاهٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : إِنَّ الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَخُونُهُ ، وَلَا يَخْذُلُهُ ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَصَابَ رَقِيقَهُ وَمَتَاعَهُ بَعَيْنَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَإِنْ أَصَابَهُ فِي أَيْدِي الثَّجَارِ بَعْدَمَا أَقْسَمَ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، وَأَيُّمَا حُرٍّ اشْتَرَاهُ الثَّجَارُ ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ رُءُوسُ أَمْوَالِهِمْ ، فَإِنْ الْحُرُّ لَا يُبَايِعُ وَلَا يُشْتَرَى . وَقَالَ الْقَاضِي : مَا حَصَلَ فِي يَدِهِ بِهَبَةٍ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ شِرَاءٍ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ وَجَدَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، هَلْ^(٢٤) يَكُونُ صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالْقِيمَةِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ، وَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ عَلِمَ الْإِمَامُ بِمَا لِيَ الْمُسْلِمِ قَبْلَ قَسْمِهِ ، فَقَسَمَهُ ، وَجَبَ رُدُّهُ ، وَكَانَ صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ كَانَتْ بَاطِلَةً مِنْ أَصْلِهَا .

فصل : وَإِنْ غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمْ يُعْلَمْ صَاحِبُهُ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَرَاكِبِ تَحْيَى مِنْ مِصْرَ ، يَقَطَعُ عَلَيْهَا الرُّومُ فَيَأْخُذُونَهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ : إِنْ عُرِفَ صَاحِبُهَا فَلَا يُؤْكَلُ مِنْهَا . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ صَاحِبُهَا جَازَ الْأَكْلُ مِنْهَا . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَا فِي الْمُصْنَحِفِ يَحْصُلُ فِي الْغَنَائِمِ : يُبَايِعُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُوقَفُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ . وَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مَوْسُومٌ عَلَيْهِ : حُبْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . رُدُّ كَمَا كَانَ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . / وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُقْسَمُ مَا لَمْ يَأْتِ صَاحِبُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا قَدْ عُرِفَ ١٠/٤٩

(٢٠) في ب : « القسمه » .

(٢١) هو الذي تقدم بعضه قريباً في المسألة نفسها .

(٢٢) ماه : هي ماه دينار ، مدينة نهاوند ، وهي مدينة عظيمة ، في قبلة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٤/٨٢٧ .

(٢٣) جلولاء : ناحية من نواحي السواد في طريق خراسان ، بينها وبين خانقين سبعة فراسخ . معجم البلدان ٢/١٠٧ .

(٢٤) في ب : « فهل » .

مَصْرُفُهُ وَهُوَ الْحُبْسُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ عُرِفَ صَاحِبُهُ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَالْجَوَامِيسُ تُذَرِّكُ وَقَدْ سَاقَهَا الْعَدُوُّ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ رُدَّتْ ، يُوكَلُ مِنْهَا ؟ قَالَ : إِذَا عُرِفَ لِمَنْ هِيَ ، فَلَا يُوكَلُ مِنْهَا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَمَا حَازَ الْعَدُوُّ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَأَصَابَهُ ^(٢٥) الْمُسْلِمُونَ ، أَعْلَيْهِمْ أَنْ يَقْفُوهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ صَاحِبُهُ ؟ قَالَ : إِذَا عُرِفَ فَقِيلَ : هُوَ ^(٢٦) الْفُلَانُ . وَكَانَ صَاحِبُهُ بِالْقُرْبِ . قِيلَ لَهُ : أَصِيبَ غَلَامٌ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فَقَالَ : أَنَا الْفُلَانُ . رَجُلٌ بِمَصْرَ ^(٢٧) ؟ قَالَ : إِذَا عُرِفَ الرَّجُلُ ، لَمْ يُقَسِّمْ مَالَهُ ^(٢٨) ، وَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ . قِيلَ لَهُ : أَصَبْنَا مَرْكَبًا فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فِيهَا التَّوَاتِيَةُ ^(٢٩) ، قَالُوا : هَذَا الْفُلَانُ ، وَهَذَا الْفُلَانُ . قَالَ : هَذَا قَدْ عُرِفَ صَاحِبُهُ ، لَا يُقَسِّمُ .

فصل : قال القاضي : يَمْلِكُ الْكُفَّارُ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَهْرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَمْلِكُونَهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . قَالَ ^(٣٠) : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ، حَيْثُ قَالَ : إِنْ أَدْرَكَهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقَسْمِ ^(٣١) ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . قَالَ ^(٣٢) : وَإِنَّمَا مَنَعَهُ أَخَذَهُ بَعْدَ قَسْمِهِ ، لِأَنَّ قِسْمَةَ الْإِمَامِ لَهُ تَجْرِي مَجْرَى الْحُكْمِ ، وَمَتَى صَادَفَ الْحُكْمُ أَمْرًا مُجْتَهَدًا فِيهِ ، نَفَذَ حُكْمَهُ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ ، وَاحْتَجَّ مِنْ قَالَ : لَا يَمْلِكُونَهَا بِحَدِيثِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَأنَّهُ مَالٌ مَعْصُومٌ ، طَرَأَتْ عَلَيْهِ يَدٌ عَادِيَّةٌ ، فَلَمْ يَمْلِكْ بِهَا ، كَالْعَصَبِ ، وَلَأنَّ مَنْ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهُ بِالْقَهْرِ ، لَمْ يَمْلِكْ مَالَهُ بِهِ ، كَالْمُسْلِمِ مَعَ الْمُسْلِمِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ الْقَهْرَ سَبَبٌ يَمْلِكُ بِهِ الْمُسْلِمُ مَالَ الْكَافِرِ ، فَمَلِكَ بِهِ الْكَافِرُ مَالَ الْمُسْلِمِ ، كَالْتَبِيعِ . فَأَمَّا النَّاقَةُ ، فَأِنَّمَا أَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، لِأنَّهُ أَدْرَكَهَا غَيْرَ مَقْسُومَةٍ وَلَا مُشْتَرَاةٍ . فَعَلَى هَذَا ، يَمْلِكُونَهَا قَبْلَ جِيَازَتِهَا إِلَى دَارِ الْكُفْرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَمْلِكُونَهَا بِالْحِيَازَةِ إِلَى دَارِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . / وَحُكِيَ فِي

(٢٥) في ١ : فأصابوه .

(٢٦) في ١ : هذا .

(٢٧) سقط من : م .

(٢٨) سقط من : أ ، ب .

(٢٩) التواتي : الملاح الذي يدير السفينة في البحر .

(٣٠) سقط من : أ .

(٣١) في م : القسمة .

(٣٢) سقط من : ب ، م .

ذلك عن أحمد روايتان . ووجهه^(٣٣) الأول ، أن الاستيلاء سبب للملك ، فثبت قبل الحيازة إلى الدار ، كاستيلاء المسلمين على مال الكفار ، ولأن ما كان سببا للملك ، أثبتته حيث وجد ، كاليهبة والبيع . وفائدة الخلاف في ثبوت الملك وعده ، أن من أثبت الملك للكفار في أموال المسلمين ، أباح للمسلمين إذا ظهر وأعلها قسمتها ، والتصرف فيها ، ما لم يعلموا صاحبها ، وأن الكافر إذا أسلم وهو في يده ، فهو أحق بها . ومن لم يثبت الملك ، اقتضى مذهبه عكس ذلك . والله أعلم .

فصل : ولا أعلم خلافا في أن الكافر الحربي ، إذا أسلم ، أو دخل إلينا^(٣٤) بأمان ، بعد أن استولى على مال مسلم فأنقذه ، أنه لا يلزمه ضمائه . وإن أسلم وهو في يده ، فهو له ، بغير خلاف في المذهب ؛ لقول رسول الله ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ ، فَهُوَ لَهُ »^(٣٥) . وإن كان أخذه من المستولي عليه بهبة أو سرقة أو شراء ، فكذلك ؛ لأنه استولى عليه في حال كفره ، فأشبه ما لو^(٣٦) استولى عليه^(٣٧) بقره للمسلم . وعن أحمد ، أن صاحبه يكون أحق به بالقيمة . وإن استولى على جارية مسلم فاستولدها ، ثم أسلم ، فهي له ، وهي أم ولده . نص عليه أحمد ؛ لأنها مال ، فأشبهت سائر الأموال . وإن غنمها المسلمون وأولادها قبل إسلام سائرها ، فعلم صاحبها ، ردت إليه ، وكان أولادها غنيمه ؛ لأنهم أولاد كافر حدثوا بعد ملك الكافر لها .

فصل : وإن استولوا على حر ، لم يملكوه ، سواء كان مسلما أو ذميا . لا أعلم في هذا خلافا ؛ لأنه لا يضمن بالقيمة ، ولا يثبت عليه يد بحال ، وكل ما يضمن بالقيمة يملكونه بالقهر ، كالعروض ، والعبيد القرن ، والمُدَبِّر ، والمُكَاثِب ، وأم الوليد . وقال أبو حنيفة : لا يملكون المُكَاثِب وأم الوليد ؛ لأنهما لا يجوز نقل الملك فيهما ، فهما كالحر . ولنا ، أنهما يضمنان بالقيمة ، فيملكونهما ، كالعبيد القرن . ويحتمل أن يملكوا المُكَاثِب دون

٥٠/١٠

(٣٣) سقطت الواو من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٤) سقط من ا ، ب .

(٣٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من أسلم على شيء فهو له ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١١٣/٩ .

(٣٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٧) سقط من : ا .

أُمُّ الْوَلِيدِ ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلِيدِ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمَلِكِ فِيهَا ، وَلَا يُثَبِّتُ فِيهَا الْغَيْرُ سَيِّدَهَا . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ ؛ أَنَّ مَنْ قَالَ بِثُبُوتِ الْمَلِكِ فِيهِمَا ، قَالَ : مَتَى قُسِمَا ، أَوْ اشْتَرَاهُمَا إِنْسَانٌ ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِمَا أَخْذُهُمَا إِلَّا بِالْثَمَنِ . قَالَ الزَّهْرِيُّ ، فِي أُمِّ الْوَلِيدِ : يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا ^(٣٨) بِقِيَمَةِ عَدْلٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَفْدِيهَا الْإِمَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا بِقِيَمَةِ عَدْلٍ ، وَلَا يَدْعُهَا يَسْتَجِلُّ فَرَجَهَا مَنْ لَا تَحِلَّ لَهُ . وَمَنْ قَالَ : لَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ فِيهِمَا . رُدُّا إِلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، كَالْحُرِّ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُمَا إِنْسَانٌ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمَا كَالْحُكْمِ فِي الْحُرِّ إِذَا اشْتَرَاهُ .

فصل : إِذَا أَبَقَ عَبْدُ الْمُسْلِمِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، فَأَخَذُوهُ ، مَلَكُوهُ كَالْمَالِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَعَمَدُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَمْلِكُونَهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، زَالَتْ يَدُ مَوْلَاهُ عَنْهُ ، وَصَارَ فِي يَدِ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ ، كَالْحُرِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَا لَوْ أَخَذُوهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ مَلَكُوهُ ، فَإِذَا أَخَذُوهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مَلَكُوهُ ، كَالْبَهِيمَةِ .

١٦٦١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ قَطَعَ مِنْ مَوَاتِيهِمْ حَجْرًا ، أَوْ عَوْدًا ، أَوْ صَادَ حَوْثًا أَوْ ظَلِيًّا ، رَدَّهٗ عَلَى سَائِرِ الْجَيْشِ ، إِذَا اسْتَعْنَى عَنْ أَكْلِهِ ، وَالْمَنْفَعَةِ بِهِ)

يعْنَى إِذَا أَخَذَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، فَالْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِيهِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْفَرْدُ أَخْذُهُ بِمَلِكِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ مَلَكَهُ ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، مَلَكَهُ ، كَالشَّيْءِ الْتَافِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَكْحُولٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَثَقِلَ ذَلِكَ عَنِ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَا لَوْ ذُو قِيَمَةٍ ، مَأْخُوذٌ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ ^(٣٩) بظَهْرِ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ غَنِيمَةً ، كَالْمَطْعُومَاتِ ، وَفَارَقَ مَا أَخَذَهُ ^(٤٠) مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى الْجَيْشِ فِي أَخْذِهِ . فَأَمَّا إِنْ احتَاجَ إِلَى أَكْلِهِ ، وَالِانْتِفَاعِ بِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يُرَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ / طَعَامًا مَمْلُوكًا لِلْكَفَّارِ ، كَانَ لَهُ أَكْلُهُ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ ^(٤١) ، ٥٠/١٠ ط

فَمَا أَخَذَهُ مِنَ الصُّبُورِ وَالْمُبَاحَاتِ أَوَّلَى .

(٣٨) فِي أ ، ب ، م : د لِسَيِّدَهَا .

(٣٩) فِي ب : د الْعَبْدُ .

(٤٠) فِي الْأَصْلِ ، م : د أَخَذَهُ .

(٤١) سَقَطَ مِنْ م : د .

فصل : وإن أخذ من ثيوبهم ، أو خارج منها ، ما لا قيمة له في أرضهم ، كاليسن ، والأقلام ، والأحجار ، والأذوية ، فله أخذها ، وهو أحق به ، وإن صارت له قيمة بنقله أو معالجته . نص أحمد على نحو هذا . وبه قال مكحول ، والأوزاعي ، والشافعي . وقال الثوري : إذا جاء به إلى دار الإسلام ، دفعه في المقيس ، وإن عالجته فصار له ثمن ، أعطى بقدر عمله فيه ، وبقية في المقيس . ولنا ، أن القيمة إنما ^(٤) صارت له بعمله أو بنقله ^(٥) ، فلم تكن غنيمة ، كالم لم نصير له قيمة ^(٦) .

فصل : وإن ترك صاحب المقيس ^(٧) شيئا من الغنيمة ، عجزا عن حملها ، فقال : من أخذ شيئا فهو له . فمن حمل شيئا فهو له . نص عليه أحمد . وسئل عن قوم غنموا غنما كثيرة ، فيبقى خربى المتاع ، مما لا يباع ولا يشتري ، فيدعه الوالي بمنزلة العقار والفخار وما أشبه ذلك ، أي أخذ الإنسان لنفسه ؟ قال : نعم ، إذا ترك ، ولم يشتتر . ونحو هذا قول مالك . ونقل عنه أبو طالب ، في المتاع لا يقدر على حملها : إذا حملها رجل يقسم . وهذا قول إبراهيم . قال الحلال : روى أبو طالب هذا ^(٨) في ثلاثة مواضع ؛ في موضع منها وافق أصحابه ، وفي موضع خالفهم . قال : ولا أشك ^(٩) أن أبا عبد الله قال هذا أولا ، ثم بين له بعد ذلك أن للإمام أن يبيحه وأن يحرمه ، وأن لهم أن يأخذوه إذا تركه الإمام إذا لم يجد من يحمله ؛ ^(١٠) لأنه إذا لم يجد من يحمله ، ولم يقدر على حملها ، بمنزلة ما لا قيمة له ، فصار كالذي ذكرناه في الفصل قبل هذا .

فصل : وإن وجد في أرضهم ركازا ، فإن كان في موضع يقدر عليه بنفسه ، فهو كالم وجدته في دار الإسلام ، فيه الخمس ، وباقيه له ، وإن قدر عليه بجماعة المسلمين ، فهو

(٤) في م : إذا .

(٥) في ب : نقله .

(٦) في م : القيمة .

(٧) في أ : القسم .

(٨) في أ ، ب ، م : هذه .

(٩) في ب ، م : شك .

(١٠-١٠٠) سقط من : الأصل . نقل نظر .

غَنِيمَةً . وَنَحْنُو هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ وَجَدَهُ فِي / ٥١/١٠
مَوَاتِيهِمْ ، فَهُوَ كَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَلَنَا ؛ مَا رَوَى عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِي
الْجَوْثَرِيِّ الْجَرَمِيِّ^(١١) ، قَالَ : أَصَبْتُ بِأَرْضِ الرُّومِ جَرَّةَ حَمْرَاءَ ، فِيهَا دَنَائِيرُ^(١٢) ، فِي أَمْرَةٍ
مَعَاوِيَّةَ ، وَعَلَيْنَا مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ السَّلْمِيُّ ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَعْطَانِي مِثْلُ
مَا أُعْطِيَ رَجُلًا^(١٣) مِنْهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ
الْخُمْسِ » . لَأَعْطَيْتُكَ . ثُمَّ أَخَذَ يَعْزُضُ عَلَيَّ مِنْ نَصِيْبِهِ ، فَأَبَيْتُ . أَخْرَجَهُ أَبُو
دَاوُدَ^(١٤) . وَلَأَنَّهُ مَالُ مُشْرِكٍ ، مَظْهُورٌ^(١٥) عَلَيْهِ بِقُوَّةِ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ غَنِيمَةً ،
كَأَمْوَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ ، عَنِ الدَّائِيَةِ تَخْرُجُ مِنْ بَلَدِ الرُّومِ ، أَوْ تَنْقَلِتُ ، فَتَدْخُلُ الْقَرْيَةَ ،
وَعَنِ الْقَوْمِ يَضِلُّونَ عَنِ الطَّرِيقِ ، فَيَدْخُلُونَ الْقَرْيَةَ مِنْ قَرْيِ الْمُسْلِمِينَ ، فَيَأْخُذُونَهُمْ ؟
فَقَالَ : يَكُونُ^(١٦) لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ ، يَتَقَاسَمُونَهُمْ . وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ يَكُونُونَ فِي حِصْنٍ أَوْ
رِبَاطٍ ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ قَوْمٌ إِلَى قِتَالِهِمْ^(١٧) ، فَيُصِيبُونَ دَوَابَّ^(١٨) أَوْ سِلَاحًا ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ
اللَّهِ : تَكُونُ بَيْنَ أَهْلِ الرِّبَاطِ وَأَهْلِ الْحَضَرَةِ مِنَ الْقَرْيَةِ . وَسُئِلَ عَنْ مَرْكَبٍ بَعَثَ بِهِ مِلْكُ
الرُّومِ ، وَفِيهِ^(١٩) رَجُلَاهُ ، فَطَرَحَتْهُ الرِّيحُ إِلَى طَرَطُوسَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَهْلُ طَرَطُوسَ ، فَقَتَلُوا
الرَّجَالَ ، وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ ؟ فَقَالَ : هَذَا قِيٌّ لِلْمُسْلِمِينَ^(٢٠) ، مِمَّا أَفَاءَهُ^(٢١) اللَّهُ عَلَيْهِمْ .

(١١) في النسخ : « الحرمي » . والتصويب من سنن أبي داود . واسمه حطان بن خفاف ، تابعي مشهور . انظر : عون
المعبود ٣٦/٣ .

(١٢) في الأصل ، ا ، ب : « ذهب » . والمثبت من السنن .

(١٣) ق : م : « رجل » .

(١٤) ق : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم . من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٤/٢ .
كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٠/٣ .

(١٥) ق : م : « ظهر » .

(١٦) ق : م : « يكونون » .

(١٧) ق : ب ، م : « قتالهم » والمراد أنهم يخرجون ليأخذوا سلب القتل .

(١٨) في النسخ : « دوابا » .

(١٩) سقطت الواو من : م .

(٢٠) ق : ب ، م : « المسلمين » .

(٢١) ق : ب ، م : « أفاء » .

وقال الزُّهْرِيُّ : هو لِمَنْ غَنِمَهُ ، وفيه الخُمُسُ . وقال أبو الحَطَّاب : مَنْ ضَلَّ الطريقَ منهم ، أو حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إلينا ، فهو لِمَنْ أَخَذَهُ . في إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ^(٢٢) أَخَذَهُ أَخَذَ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ قُوَّةٍ مُسْلِمٍ ، فَكَانَ لَهُ ، كَالْحَطَبِ ^(٢٣) . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَكُونُ قَيْمًا .

فصل : وَمَنْ وَجَدَ فِي دَارِهِمْ لُقْطَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَتَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، فَهِيَ لُقْطَةٌ يُعْرِفُهَا سَنَةً ثُمَّ يَمْلِكُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَتَاعِ الْمُشْرِكِينَ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَإِنْ اخْتَمَلَتْ ^(٢٤) الْأُمْرَيْنِ ، عَرَفَهَا حَوْلًا ، ثُمَّ جَعَلَهَا فِي الْغَنِيمَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَيُعْرِفُهَا فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّهَا تُحْتَمِلُ الْأُمْرَيْنِ ، فَغُلِبَ فِيهَا حُكْمُ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي التَّعْرِيفِ ، وَحُكْمُ مَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ فِي كَوْنِهَا غَنِيمَةً احتياطًا .

١٠١/٥ ظ ١٦٦٢ - / مسألة : قال : (وَمَنْ تَعَلَّفَ فَضْلًا عَمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ، رَدُّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ بَاعَهُ ، رَدُّ ثَمَنِهِ فِي الْمَقْسِمِ ^(١))

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ ، عَلَى أَنَّ لِلْغَزَاةِ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْحَرْبِ ، أَنْ يَأْكُلُوا مَا ^(٢) وَجَدُوا مِنَ الطَّعَامِ ، وَيَتَلَفُوا دَوَابَّهُمْ مِنْ أَغْلَافِهِمْ ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالسَّالِمُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى : لَا يَتْرُكُ إِلَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْهُ الْإِمَامُ ، فَيُتَّقَى نَهْيُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَكَانَ الرَّجُلُ ^(٣) يَجِيءُ فَيَأْخُذُ ^(٤) مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَرَوَى أَنَّ صَاحِبَ جَيْشِ الشَّامِ ، كَتَبَ إِلَى عَمْرِو :

(٢٢) في الأصل ، م : ذو متاع .

(٢٣) في ب : كالخاطب .

(٢٤) في ب ، م : احتمل .

(١) في أ : القسمة .

(٢) في م : وما .

(٣-٣) في م : يأخذ .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في إباحة الطعام بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٧/٢ .

وأبو داود ، في : باب في النهي عن النهي إذا كان الطعام قلة في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٠/٢ .

إِنَّا أَصَبْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الطَّعَامِ وَالْعَلْفِ ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَتَقَدَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . فَكُتِبَ إِلَيْهِ : دَعِ النَّاسَ يَعْلَمُونَ وَيَأْكُلُونَ ، فَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ شَيْئًا بَدَّهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، ففِيهِ خُمْسُ اللَّهِ وَسِهَاةُ الْمُسْلِمِينَ . رواه سعيد^(٥) . وقد رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ ، قَالَ : ذُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحْمِ يَوْمِ خَيْبَرٍ ، فَالْتَزَمْتُهُ ، وَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أُعْطِي أَحَدًا مِنْهُ شَيْئًا . فَالْتَقَفْتُ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . وَلَئِنْ الْحَاجَّةُ تَدْعُو إِلَى هَذَا ، وَفِي الْمَنْعِ مِنْهُ مَضَرَّةٌ بِالْجَيْشِ وَبِذَوَابِهِمْ ، فَإِنَّهُ يَغْسِرُ عَلَيْهِمْ ثَقُلَ الطَّعَامِ وَالْعَلْفِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجِدُونَ بَدَارَ الْحَرْبِ مَا يَشْتَرُونَهُ ، وَلَوْ وَجَدُوهُ لَمْ يَجِدُوا ثَمَنَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمُهُ مَا يَأْخُذُهُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ ، وَلَوْ قَسِمَ لَمْ يَحْصُلْ لِلوَاحِدِ مِنْهُمْ شَيْءٌ يَنْتَفِعُ بِهِ ، وَلَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ ، فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ ذَلِكَ ، فَمَنْ أَخَذَ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا مِمَّا يَفْتَاتُ أَوْ يَصْلُحُ بِهِ الْقُوْتُ ، مِنَ الْأَذِيمِ أَوْ غَيْرِهِ^(٧) ، أَوْ الْعَلْفِ لِدَابَّتِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مَا يَسْتَعْنِي بِهِ عَنْهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ، / وَيَكُونُ أَحَقُّ بِمَا يَأْخُذُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَضَّلَ مِنْهُ مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، رَدَّهْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَيْبَحَ لَهُ مَا يَخْتَارُ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَغْطَاهُ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْجَيْشِ مَا يَخْتَارُ إِلَيْهِ ، جَازَ لَهُ أَخْذُهُ ، وَصَارَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الْعَلْفِ ، رَدَّ قِيَمَتَهُ^(٨) فِي الْغَنِيمَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا^(٩) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ . وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ^(١٠) . وَبِهِ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَكَرِهَ الْقَاسِمُ وَسَلَمٌ وَمَالِكٌ يَبْعَهُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَازٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ بَاعَهُ لغيرِهِ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ^(١١) مَالَ الْغَنِيمَةِ بِغَيْرِ وَلَايَةٍ وَلَا نِيَابَةٍ ، فَيَجِبُ رَدُّ الْمَبِيعِ ، وَنَقْضُ الْبَيْعِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ ، رَدَّ قِيَمَتَهُ ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِلَى الْمَعْتَمِرِ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، حُمِلَ كَلَامُ الْحَرَقِيِّ . وَإِنْ بَاعَهُ لَغَازٍ ، لَمْ

(٥) في : باب ما يبيع من متاع العدو من ذهب أو فضة ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب بيع الطعام في دار الحرب ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٠/٩ .

(٦) تقدم تخريجه في : ١١٠/١ . ويصحح : صحيح البخاري ٧٢/٥ إلى ١٧٢/٥ .

(٧) في م : : وغیره .

(٨) في م : : ثمنه .

(٩) في ١ : : ذكرناه .

(١٠) أخرجه البيهقي ، في الموضوع السابق . انظر حاشية ٥ .

(١١) في م : : بيع .

يَجَلُّ، إمَّا^(١٢) أَنْ يَبْدُدَهُ بِطَعَامٍ أَوْ عَلِيفٍ مِمَّا لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ أَوْ بغيرِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ بِمِثْلِهِ، فَلَيْسَ هَذَا يَتَعَايِ الْحَقِيقَةَ، إِنَّمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ مُبَاحًا، وَأَخَذَ مِثْلَهُ مُبَاحًا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِنْتِفَاعُ بِمَا أَخَذَهُ، وَصَارَ أَحَقُّ بِهِ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ. فَعَلَى هَذَا، لَوْ بَاعَ صَاعًا بِصَاعَيْنِ، أَوْ أَفْرَقَا^(١٣) قَبْلَ الْقَبْضِ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ. وَإِنْ بَاعَهُ بِتَسْفِيفَةٍ، أَوْ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ، فَأَخَذَهُ، فَهُوَ^(١٤) أَحَقُّ بِهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِيْفَاؤُهُ، فَإِنْ وَقَّاهُ، أَوْ رَدَّهَ إِلَيْهِ، عَادَتْ الْيَدُ^(١٥) إِلَيْهِ، وَإِنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ الطَّعَامِ وَالْعَلِيفِ، فَالْبَيْعُ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَيَصِيرُ الْمُشْتَرِي أَحَقُّ بِهِ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ، وَلَا تَمَنُّ عَلَيْهِ. وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهِ.

فصل: وَإِنْ وَجَدَ دُهْنًا، فَهُوَ^(١٦) كَسَائِرِ الطَّعَامِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُعْفَلٍ وَلَا أَنَّهُ طَعَامٌ، فَأَشْبَهَ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ، فَاحْتَاجَ أَنْ يَدْهِنَ بِهِ، أَوْ يَدْهِنَ بِهِ^(١٧) دَابَّتَهُ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ، إِذَا كَانَ مِنْ حَاجَةٍ. قَالَ أَحْمَدُ^(١٨)، فِي زَيْتِ الرُّومِ: إِذَا كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ صُدَاعٍ، فَلَا بَأْسَ، فَأَمَّا التَّزْيِينُ، فَلَا يُعْجِبُنِي، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ لَهُ دَهْنٌ دَابَّتُهُ مِنْ جَرَبٍ وَلَا يُوقِحُهَا^(١٩) إِلَّا بِالْقِيمَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا تُعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ / كَلَامُ أَحْمَدَ مِثْلَ هَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا عَلِيفٍ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، أَنَّ هَذَا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَدَابَّتِهِ، أَشْبَهَ الطَّعَامَ وَالْعَلِيفَ. وَلَهُ أَكُلُّ مَا يَتَدَاوَى بِهِ، وَشَرِبُ^(٢٠) الشَّرَابِ مِنَ الْجَلَابِ وَالسَّكَنْجَبِينَ^(٢١) وَغَيْرَهُمَا، عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّعَامِ. وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: لَيْسَ لَهُ تَنَاوُلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقَوَاتِ،

(١٢) فِي م: «إِلَّا».

(١٣) فِي م: «وَأَفْرَقَا».

(١٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، أ، ب.

(١٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ.

(١٦) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، ب، م.

(١٨) وَفُحَّ حَافِرُ الدَّابَّةِ: صَلْبُهُ بِالشَّحْمِ الْمَذَابِ إِذَا رُقِيَ مِنْ كَثَرَةِ الْمَشْيِ.

(١٩) فِي أ: «وَيُشْرِبُ».

(٢٠) الْجَلَابُ: مَاءُ الْوَرْدِ.

(٢١) السَّكَنْجَبِينَ: شَرَابٌ مَكُونٌ مِنْ حَامِضٍ وَحُلُو.

ولا يصْلُحُ به القُوتُ ، ولأنَّهُ لا يُباحُ مع عَدَمِ الحاجةِ إليه ، ^(٢٢) فلم يُبَيِّحْ ^(٢٣) مع ^(٢٤) وجودِها ، كغيرِ الطَّعامِ . ولنا ، أنَّه طَعامٌ احتِيجَ إليه ، أشَبُّه الفواكِهَ ، وما ذَكَرُوهُ يَطلُّ بالفاكِهَةِ ، وإِنَّمَا اعتَبَرْنَا الحاجةَ هُهنا ، لأنَّ هذا لا يُتناوَلُ في العادَةِ إِلَّا عندَ الحاجةِ إليه .

فصل : قال أحمدُ : ولا يَعمِلُ ثَوْبُهُ بالصَّابُونِ ؛ لأنَّ ذلك ليس بطَعامٍ ولا عَلفٍ ، ويُرادُ للتَّحْسِينِ والزَّيْنَةِ ، فلا يَكُونُ في معنَاهُما . ولو كان مع الغازی فَهَذَا أو كَلْبُ الصَّيِّدِ ^(٢٥) ، لم يَكُنْ له إِطْعامُهُ مِنَ الغَنِيمَةِ ، فَإِنْ أَطْعَمَهُمَا ^(٢٦) غَرِمَ قِيمَةً ما أَطْعَمَهُمَا ^(٢٧) ؛ لأنَّ هذا يُرادُ للتَّفَرُّجِ والزَّيْنَةِ ، وليس ممَّا يُحتاجُ إليه في الغَزْوِ ، بخلافِ الدُّوَابِّ .

فصل : ولا يَجوزُ لبَسُ الثَّيابِ ، ولا رُكُوبُ دَابَّةٍ مِنَ المَعْتَمِ ، لما رَوَى رُوَيْعُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قال : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، فَلَا يَرَكِبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا ^(٢٨) أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا ^(٢٩) أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ » . رواه سَعِيدٌ ^(٣٠) .

فصل : ولا يَجوزُ الانْتِفَاعُ بِجُلُودِهِمْ ، واتِّخَاذُ الثَّعْلِ والجُرْبِ منها ، ولا الحَيَوطِ والحبالِ . وبهذا قال ابنُ مُحَيَّرٍ ، ويحيى بنُ أُمِّ كَثِيرٍ ، وإسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ ، والشَّافِعِيُّ . وَرَخَّصَ في اتِّخَاذِ الجُرْبِ مِنْ جُلُودِ المَعْتَمِ ^(٣١) سليمانُ بنُ موسى . وَرَخَّصَ مالِكٌ في الإِبَرَةِ ، والحَبْلِ يَتَّخِذُ مِنَ الشَّعْرِ ، والثَّعْلِ والعُفِّ يَتَّخِذُ مِنْ جُلُودِ البَقَرِ . ولنا ، ما رَوَى

(٢٢-٢٣) في م : فلا يباح .

(٢٣) في ب : عند .

(٢٤) سقط من : ب ، وفي أ : للصيد .

(٢٥) في الأصل ، ب ، م : أطعمها .

(٢٦-٢٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٧) في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل ينتفع من الغنمة بالشئ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

والدارمي ، في : باب النهي عن ركوب الدابة من المغنم ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٠/٢ .

(٢٨) في الأصل ، م : الغنم .

قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَبْئَةٍ (٢٩) شَعَرَ مِنَ الْمَعْتَمِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَعْمَلُ (٣٠) الشَّعْرَ ، فَهَبْهَا لِي . قَالَ : « نَصِيبِي مِنْهَا لَكَ » . رَوَاهُ سَعِيدُ (٣١) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَدُوا الْحَيْطَ وَالْمَحْيِطَ ؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَشَتَارٌ (٣٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٣٣) . وَلَئِنْ ذَلِكَ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، لَا تَذْغُو (٣٤) إِلَى أَخْذِهِ حَاجَةٌ (٣٥) عَامَّةٌ ، فَلَمْ يَجْزُ أَخْذُهُ ، كَالثِّيَابِ .

فصل : فَاَمَّا كُتُبُهُمْ ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ ، كَكُتُبِ الطَّبِّ وَاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، كَكِتَابِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، فَامُكَنَّ الْإِنْتِفَاعُ بِجُلُودِهَا أَوْ وَرَقِهَا بَعْدَ غَسْلِهِ ، غَسِيلٌ ، وَهُوَ غَنِيمَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا .

فصل : وَإِنْ أَخَذُوا مِنَ الْكُفَّارِ جَوَارِحَ لِلصَّيْدِ ، كَالْفُهْرِ وَالْبُرَاةِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ تُقَسَّمُ . وَإِنْ كَانَتْ كِلَابًا ، لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا . وَإِنْ لَمْ يُرْذَها أَحَدٌ مِنَ الْغَانِمِينَ ، جَازَ إِزْسَالُهَا ، أَوْ إِعْطَاؤُهَا غَيْرَ الْغَانِمِينَ ، وَإِنْ رَغِبَ فِيهَا بَعْضُ الْغَانِمِينَ دُونَ بَعْضٍ ، دُفِعَتْ إِلَيْهِ ، وَلَمْ تُحْسَبْ (٣٥) عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَإِنْ رَغِبَ فِيهَا الْجَمِيعُ ، أَوْ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ ، فَامُكَنَّ قِسْمَتُهَا (٣٦) ، فَيَكُونُ (٣٧) عَدَدًا مِنْ غَيْرِ تَقْوِيمٍ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ ، أَوْ تَنَازَعُوا فِي (٣٨) الْجَيِّدِ

(٢٩) في م زيادة : « من » . والكبة ؛ بالضم ، من الغزل ، ما جمع منه على شكل كرة أو أسطوانة .

(٣٠) في م : « لعمل » .

(٣١) في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٦٨ ، ٢٦٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٨٤ .

(٣٢) الشنار : العيب والعار .

(٣٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في فداء الأسير بالمال ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٥٧ ، ٥٨ . والنسائي ،

في : باب هبة المشاع ، من كتاب الهبة . المجتبى ٦/٢٢٢ . وابن ماجه ، في : باب الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن ابن

ماجه ٢/٩٥٠ ، ٩٥١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٤٥٧ ، ٤٥٨ .

والدارمي ، في : باب ما جاء أنه قال : أدوا الحيايط والمحيط ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٣٠ . والإمام أحمد ،

في : المسند ٢/١٨٤ ، ١٨٨/٤ ، ٣١٦/٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ .

(٣٤-٣٥) في ب : « الحاجة إلى أخذه » .

(٣٥) في أ : « تحسب » .

(٣٦) في م : « قسمها » .

(٣٧) في م : « يكون » .

(٣٨) سقط من : ب ، م .

منها ، فطَلَبَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فِيهَا . وَإِنْ وَجَدُوا خَنَازِيرَ ، قَتَلُوهَا ؛ لِأَنَّهَا مُؤَدِّيَّةٌ ، وَلَا تَنْفَعُ فِيهَا . وَإِنْ وَجَدُوا خَمْرًا أَرَاقُوهَ ، وَإِنْ كَانَ فِي ظُرُوفِهِ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَخَذُوهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفْعٌ ، كَسَرُوهَا ؛ لِئَلَّا يَعُودُوا إِلَى اسْتِعْمَالِهَا .

فصل : وللمغازي أن يغلف دوابه ، ويُطعم رقيقه ، بمما يجوز له الأكل منه ، سواء^(٣٩) كانوا للفتنة^(٤٠) أو للتجارة . قال أبو داود : قلت لأبي عبد الله : يشتري الرجل السبي في بلاد الروم ، يُطعمهم من طعام الروم ؟ قال : نعم ، يُطعمهم . وروى عنه ابنه عبد الله ، قال : سألت أبا عن^(٤١) الرجل يدخل بلاد الروم ، ومعه الجارية والدابة للتجارة ،^(٤٢) إن أطعتهما - يعني الجارية وعلف الدابة ؟ قال : لا يُعجبني ذلك . فإن لم تكن للتجارة^(٤٣) / ، فلم يرب بها ساء . فظاهر هذا أنه لا يجوز إطعام ما كان للتجارة ؛ لأنه ليس مما يستعين به على الغزو . وقال الخلال : رجع أحمد عن هذه الرواية ، وروى عنه جماعة بعد هذا ، أنه لا بأس به ؛ وذلك لأن الحاجة داعية إليه ، فأشبه ما لا يراد به التجارة .

٥٣/١٠ ظ

١٦٦٣ - مسألة : قال : (وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ)

وجُمِلَتْهُ أَنْ الْجَيْشَ إِذَا فَصَلَ غَايِبًا ، فَخَرَجَتْ مِنْهُ سَرِيَّةٌ أَوْ أَكْثَرُ ، فَأَيُّهَا غَنِمَ ، شَارَكَ^(١) الْآخَرُ . في قول عامة أهل العلم ؛ منهم مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وحَمَّادٌ ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال النخعي : إن شاء الإمام حَمَسَ مَا تَنَبَّأَ بِهِ السَّرِيَّةُ ، وَإِنْ شَاءَ نَفَلَهُمْ إِيَّاهُ كُلَّهُمْ . وقد^(٢) روى أن النبي ﷺ لَمَّا غَزَاهُ الْوَزَنَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً مِنَ الْجَيْشِ قَبْلَ أَوْطَاسَ ، فَعَنِمَتِ السَّرِيَّةُ ، فَأَشْرَكَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَيْشِ^(٣) . قال ابن المنذر : وروينا أن النبي ﷺ قال : « وَيُرَدُّ سَرَايَهُمْ عَلَى

(٣٩-٣٩) في الأصل : « كان لنفسه » .

(٤٠) سقط من : ١ ، ب .

(٤١-٤١) سقط من : ب . نقل نظر .

(١) في ب : « يشارك » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب غزاة أوطاس ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩٧/٥ .

قَعَدَهُمْ»^(٤) . وفي تَنْفِيلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبِدَاةِ الرَّبْعِ ، وفي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثَ ، دليلٌ على اشتراكهم فيما سِوَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اخْتَصَمُوا بِمَا غَنِمُوهُ ، لَمَا كَانَ ثَلَاثَةُ ثَقَلَاءَ ، وَلَأَنَّهُمْ جِيْشٌ وَاحِدٌ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رِذَّةٌ لِصَاحِبِهِ ، فَيَشْتَرِكُونَ ، كَمَا لَوْ غَنِمَ أَحَدُ جَانِبَيْ الْجِيْشِ . وَإِنْ أَقَامَ الْأَمِيرُ بِلَدَ الْإِسْلَامِ ، وَبَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جِيْشًا ، فَمَا غَنِمَتِ السَّرِيَّةُ فَهُوَ لَهَا وَخَذَهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَشْتَرِكُ الْمُجَاهِدُونَ ، وَالْمُقِيمُونَ فِي بِلَدِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ بِمُجَاهِدٍ . وَإِنْ تَفَدَّ مِنْ بِلَدِ الْإِسْلَامِ جَيْشَيْنِ أَوْ سَرِيَّتَيْنِ ، فَكُلُّ^(٥) وَاحِدَةٍ تَنْفَرُ بِمَا غَنِمَتْهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَتَفَرَّدَتْ بِالْعَزْوِ ، فَاتَّفَرَّدَتْ بِالْغَنِيمَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا فَصَّلَ الْجِيْشُ ، فَدَخَلَ بِجُمْلَتِهِ بِلَادَ الْكُفَّارِ ، فَإِنَّ جَمِيعَهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْجِهَادِ ، فَاشْتَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ .

٥٤/١٠ - ١٦٦٤ مسألة : قال : (وَمَنْ فَضَّلَ مَعَهُ مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَدْخَلَهُ الْبَلَدَ ، طَرَحَهُ فِي / مَقْسِمِ تِلْكَ الْغَزَاةِ^(١) ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ)

وَالْأُخْرَى ، مُبَاحٌ^(٢) لَهُ أَكْلُهُ إِذَا كَانَ يَسِيرًا . أَمَّا الْكَثِيرُ ، فَيَجِبُ رَدُّهُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ مُبَاحًا لَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَإِذَا أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ يَفْضُلٍ مِنْهُ كَثِيرٌ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَقَدْ أَخَذَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَيَلْزُمُهُ^(٣) رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُهُ ، لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، كَسَائِرِ الْمَالِ . وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ مِنْهُ مَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، فَمَا زَادَ يَتَّقَى عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ بَيْعُهُ . وَأَمَّا الْيَسِيرُ ، ففِيهِ رَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ رَدُّهُ أَيْضًا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أُنَى بَكْرٍ ، وَقَوْلُ أُنَى حَنِيفَةَ ، وَابْنُ الْمُثَنَّدِ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، وَأُنَى ثَوْرٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْكَثِيرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَدْوَا الْخَيْطَ وَالْمِجْخِيطَ »^(٤) . وَلِأَنَّهُ

(٤) أخرجه نحوه أبو داود ، في : باب في السرية ترد على أهل العسكر ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب أبقاد المسلم بالكافر ؟ من كتاب الدييات . سنن أبي داود ٧٣/٢ ، ٤٨٨ ، وانظر تخرجه حديث : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . الذي تقدم في : ٤٦٠/١١ .

(٥) في أ ، م : « لكل » .

(١) في أ ، ب : « الغنيمة » .

(٢) في م : « يباح » .

(٣) في ب : « فله » .

(٤) تقدم تخرجه ، في صفحة ١٣٠ .

من الغنيمَةِ ، ولم يُقسَم ، فلم يُبيح في دار الإسلام كالكَبِير ، أو كالأخذة في دار الإسلام .
والثانية ، يُباح . وهو قول مكحول ، وخالد بن معدان ، وعطاء الخراساني ، ومالئك ،
والأوزاعي . قال أحمد : أهل الشام يتساهلون في هذا . وقد روى القاسم بن عبد الرحمن ،
عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : كُنَّا نَأْكُلُ الْجَزَرَ^(٥) في الغزو ، ولا نقسمه ، حتى أن
كُنَّا لَنَرْجِعُ إِلَى رِحَالِنَا وَأُخْرَجْتَنَا مِنْهُ^(٦) مُمْلَأَةً . رواه سعيد ، وأبو داود^(٧) . وعن عبد الله بن
يسار السلمي ، قال : دَخَلْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَدِمَ إِلَيَّ ثُمَيْرًا^(٨) مِنْ
ثُمَيْرِ الرُّومِ ، فَقُلْتُ^(٩) : لَقَدْ سَبَقَتْ النَّاسَ بِهَذَا . قال : ليس هذا من العام ، هذا من العام
الأول . رواه الأثرم ، في « سننه » . وقال الأوزاعي : أَذْرَكْتُ النَّاسَ يَقْدُمُونَ بِالْقَدِيدِ ،
فِيَهْدِيهِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، لَا يَنْكِرُهُ إِمَامٌ وَلَا عَامِلٌ وَلَا جَمَاعَةٌ . وهذا نقل للإجماع . ولأنه
أُبيحَ إِمْسَاكُهُ عَنِ الْقِسْمَةِ ، فَأُبيحَ في دار الإسلام ، كُمُباحَاتِ دار الحرب التي لا قيمة لها
فيها^(١٠) . ويُفارقُ الكبير فإنه لا يجوز إمساكُهُ عَنِ الْقِسْمَةِ ، ولأنَّ التَّسْيِيرَ تَجْرِي الْمُسَامَحَةُ
فيه ، ونفعه قليل ، بخلاف الكثير .

١٦٦٥ - / مسألة : قال : (وَإِذَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ أُسِيرًا مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ ، لَزِمَ
الْأُسِيرُ أَنْ يُؤَدَّى إِلَى الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَاهُ بِهِ^(١))

لا يخلو هذا من حالين ؛ أحدهما ، أن يشتريه بإذنه ، فهذا يلزمه أن يؤدى إلى
المشتري ما أذاه فيه ، بغير خلاف نعلمه ، وإذا وزن بإذنه ؛ لأنه^(٢) إذا اذن فيه ، كان نائبه
في شراء نفسه ، فكان الثمن على الأمير ، كالوكيل . والثاني ، أن يشتريه بغير إذنه ، فيلزم

(٥) في م : « الجزر » . والجزر ؛ بالتحريك : الشاة السمينة ، وما يذبح من الشاة . القاموس (ج ز ر) . وانظر :
عون المعبود ١٩/٣ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في إباحة الطعام بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٢/٢ .
وأبو داود ، في : باب في حمل الطعام من أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

(٨) التسمير : تقطيع اللحم صغارا وتعفيفه .

(٩) في ١ : « فقلنا » .

(١٠) سقط من : ب .

(١) سقط من : م .

الأسير الثمن أيضا عند أحمد . وبه قال الحسن ، والشَّعْبِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، ومالك ، والأوزاعي . وقال الثَّوْرِيُّ ، والشافعي ، وابن المنذر : لا يلزمه ؛ لأنه تبرع بما لا يلزمه ، ولم يؤذن^(٢) له فيه ، فأشبهه مالمو عمر داره .^(٣) وقال الليث إن كان الأسير مؤسرا كقولنا ، وإن كان معسرا ، أذى ذلك^(٤) بيت المال^(٥) . ولنا ، ما روى سعيد^(٦) : ثناعمان بن مطر ، ثنا أبو حريز ، عن الشعبي ، قال : أغار أهل مائة وأهل جلولاء على العرب ، فأصابوا سبائا من سبائا العرب ، فكتب السائب بن الأقرع إلى عمر في سبائا المسلمين ورقيقهم ومتاعهم ، قد اشتراه التجار من أهل مائة ، فكتب عمر : أئما رجل أصاب رقيقه ومتاعه بعينه ، فهو أحق به من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما اقتسم ، فلا سبيل إليه ، وأئما حرا اشتراه التجار ، فإنه يرده إليهم رهوس أموالهم ؛ فإن الحر لا يباع ولا يشتري . فحكم للتجار برهوس أموالهم . ولأن الأسير يجب عليه فداء نفسه ، ليتخلص من حكم الكفار ، ويخرج من تحت أيديهم ، فإذا ناب عنه غيره في ذلك ، وجب عليه قضاؤه ، كالمو قضى الحاكم عنه حقا امتنع من أدائه .

فصل : فإن اختلفا في قدر ما اشتراه به ، فالقول قول الأسير . وهو قول الشافعي إذا أذن له . وقال الأوزاعي : القول قول المشتري ؛ لأنهما اختلفا في فعله ، وهو أعلم بفعله . ولنا ، أن الأسير منكبر للزيادة ، والقول قول المنكر ، ولأن الأصل براءة ذمته من هذه الزيادة ، فيترجح^(٧) قوله بالأصل .

١٠٥٠ / ١٦٦٦ - مسألة : قال (وإذا سبى المشركون من يودى إلينا الجزية ، ثم قدر عليهم ، ردوا إلى ما كانوا عليه^(١)) ، ولم يسترقوا ، وما أخذوا الغدو منهم من مال أو

(٢) في م : « يأذن » .

(٣-٣) سقط من : ١ .

(٤) في م زيادة : « من » .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ١١٩ .

(٦) في ب : « فوجع » .

(٧) سقط من : ١ .

رَقِيقٍ ، رُدَّ إِلَيْهِمْ ، إِذَا غَلِمَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، وَيُقَادَى بِهِمْ بَعْدَ أَنْ يُقَادَى بِالْمُسْلِمِينَ)

وجملة ذلك أَنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ إِذَا اسْتَوْلَوْا عَلَى أَهْلِ ذِمَّتِنَا ، فَسَبَّوهُمْ ، وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ ، وَجَبَ رَدُّهُمْ إِلَى ذِمَّتِهِمْ ، وَلَمْ يُجَزَّ اسْتِرْقَاقُهُمْ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَلَانَعَلَمَ لَهُمْ مُخَالَفًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِمَّتَهُمْ بَاقِيَّةٌ ، وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ مَا يُوجِبُ نَقْضَهَا . وَحُكْمُ أَمْوَالِهِمْ ، حُكْمُ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي حُرْمَتِهَا . قَالَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا يَذَلُّوا الْجِزْيَةَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كِدِمَائِنَا ، وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا^(٢) . فَمَتَى عَلِمَ صَاحِبُهَا قَبْلَ قَسْبِهَا ، وَجَبَ رَدُّهَا إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَلِمَ بِهِ^(٣) بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، فَعَلَى الرَّوَائِثِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِأَحَقِّ لَهُ فِيهِ . وَالثَّانِيَّةُ ، هُوَ لَهُ بِتَمَنِيهِ ؛ لِأَنَّ أَمْوَالَهُمْ مَعْصُومَةٌ كَأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ . وَأَمَّا فِدَاؤُهُمْ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَجِبُ فِدَاؤُهُمْ ، سَوَاءً كَانُوا فِي مَعُونَتِنَا أَوْ لَمْ يَكُونُوا . وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَاللَّيْثِ ؛ لِأَنَّنَا اتَّفَقْنَا حِفْظَهُمْ ، بِمُعَاهَدَتِهِمْ ، وَأَخَذَ جِزْيَتَهُمْ ، فَلَزِمْنَا الْقِتَالَ مِنْ وَرَائِهِمْ ، وَالْقِيَامُ دُونَهُمْ ، فَإِذَا عَجَزْنَا عَنْ ذَلِكَ ، وَأَمْكَنَّا تَحْلِيصَهُمْ ، لَزِمْنَا ذَلِكَ ، كَمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِثْلَافُ شَيْءٍ ، فَإِذَا أَثْلَفَهُ غَرَمَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا يَجِبُ فِدَاؤُهُمْ إِذَا اسْتَعَانَ بِهِمُ الْإِمَامُ فِي قِتَالِهِ فَسَبَّوْا ، وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَرْهُمُ كَانَ لِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . وَمَتَى وَجَبَ فِدَاؤُهُمْ ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِفِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَهُمْ ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ أَعْظَمُ ، وَالْخَوْفُ عَلَيْهِ أَشَدُّ ، وَهُوَ مُعَرَّضٌ لِفِتْنَتِهِ عَنْ دِينِ الْحَقِّ ، بِمَخْلَافِ أَهْلِ الذِّمَّةِ .

فصل : وَيَجِبُ فِدَاءُ اسْتِرْأَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا امْتَكَنَ . وبهذا قال عمر بن عبد العزيز ، /
ومالك ، وإسحاق . ويروى عن ابن الزبير ، أَنَّهُ سَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ : عَلَى مَنْ فَكَاكُ الْأَسِيرِ ؟ قَالَ : عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُقَاتِلُ عَلَيْهَا . وَبَيَّنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَطْعَمُوا الْجَائِعَ ، وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ ، وَفَكُّوا الْعَانِيَ »^(٤) . وَرَوَى سَعِيدٌ^(٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جِبَّانَ بْنِ

(٢) تقدم ، في صفحة ٤٩ . ولم نجده .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب فكاك الأسير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ وقوله ... ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب وجوب عيادة المريض ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٨٣/٤ ، ٨٧/٧ ، ١٥٠ . والدارمي ، في : باب فكاك الأسير ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٤/٤ ، ٤٠٦ .

(٥) في : باب ما جاء في الفداء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٩٣/٢ .

أبى^(٦) جَبَلَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي فَيْئِهِمْ أَنْ يُفَادُوا أَسِيرَهُمْ ، وَيُؤَدُّوا عَنْ غَارِهِمْ » . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ « أَنْ يُعْقِلُوا مَعَاقِلَهُمْ ، وَأَنْ يُفَكُّوا غَايَتَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ »^(٧) . وفادى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالرَّجُلِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ بَنِي عُقَيْلِ^(٨) ، وفادى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي اسْتَوْهَبَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَجُلَيْنِ^(٩) .

١٦٦٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَازَ الْأَمِيرُ الْمَغَانِمَ ، وَوَكَّلَ^(١٠) مَنْ يَحْفَظُهَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تُدْعَوِ الضَّرُورَةُ ، بَأَنْ لَا يَجِدُوا مَا يَأْكُلُونَ)

وجملة ذلك أَنَّ الْمَغَانِمَ إِذَا جُمِعَتْ ، وَفِيهَا طَعَامٌ أَوْ عِلْفٌ ، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَخْذَهُ إِلَّا لَضَّرُورَةٍ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَبْهَنَّا أَخْذَهُ قَبْلَ جَمْعِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ ، فَأَشْبَهَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الْحَطَبِ وَالْحَشِيشِ ، فَإِذَا حِيزَتِ الْمَغَانِمُ ، ثَبَتَ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا ، فَخَرَجَتْ عَنْ حَيْزِ الْمُبَاحَاتِ ، وَصَارَتْ كَسَائِرِ أَمْلَاكِهِمْ ، فَلَمْ يَجُزْ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا لَضَّرُورَةٍ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَجِدُوا مَا يَأْكُلُونَهُ ، فَحَيْثُ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ حَفِظَ نَفْسَهُمْ وَدَوَائِبَهُمْ أَهْمٌ ، وَسَوَاءٌ حِيزَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَا كَانَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، جَازَ الْأَكْلُ مِنْهَا وَإِنْ حِيزَتْ ؛ لِأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ مَظْنَةُ الْحَاجَةِ ، لِعُسْرِ نَقْلِ الْيَمِيرَةِ إِلَيْهَا ، بِخِلَافِ دَارِ الْإِسْلَامِ . وَكَلَامُ الْجَرَفِيِّ عَامٌّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهِ ؛ فَإِنْ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ ، وَتَحَقَّقَ مِلْكُهُمْ لَهُ ، لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُؤْخَذَ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ، كَسَائِرِ أَمْلَاكِهِمْ ، وَلِأَنَّ حِيَازَتَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ تُثَبِّتُ الْمِلْكَ فِيهِ ، بِدَلِيلِ جَوَازِ قِسْمَتِهِ ، / وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الْمِلْكِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْحِيَازَةِ ، فَإِنَّ الْمِلْكَ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ بَعْدُ .

١٦٦٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُغْنَمِ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فَتَغَلَّبَ^(١١) عَلَيْهِ

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٧١ ، ٢/٢٠٤ .

(٨) تقدم تخريجهما ، في صفحة ٤٨ .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في م : ٥ ؛ غلب .

الْعَدُوُّ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنُ ، رُدُّ إِلَيْهِ)

وجملته أن الأمير إذا باع من المعتم شياً قبل قسمه لمصلحة ، صح بيعه ، فإن عاد الكفار ، فغلبوا على المسيح ، فأخذوه من المشتري في دار الحرب ، نظرنا ؛ فإن كان لتفريط^(١) من المشتري ، مثل أن خرج به من العسكر^(٢) ، ونحو ذلك ، فضمائه عليه ؛ لأن ذهابه حصل بتفريطه ، فكان من ضمائه ، كالأثْلَفه ، وإن حصل بغير تفريطه^(٣) ، ففيه^(٤) روايتان ؛ إحداهما ، يفسخ البيع ، ويكون من ضمان أهل الغنيمه ، فإن كان الثمن لم يؤخذ من المشتري ، سقط عنه ، وإن كان أخذ منه ، رُدُّ إليه ؛ لأن القبض لم يكمل ، لكون المال في دار الحرب غير مُحَرَّرٍ ، وكونه على خطر من العدو ، فأشبهه الثمر المسبيع على رعي الشجر إذا تلف قبل الجذاذ . والثانية ، هو من ضمان المشتري ، وعليه ثمنه . وهذا أكثر الروايات عن أحمد . واختاره الخلأل ، وأبو بكرٍ صاحبه . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه مال مقبوض ، أبيع لمشتريه ، فكان ضمائه عليه ، كالأثْلَفه ، فاشبهه الإسلام ، ولأن أخذ العدو له تلف ، فلم يضمه البائع ، كسائر أنواع التلف ، ولأن ثمائه للمشتري ، فكان ضمائه عليه ؛ لقول النبي ﷺ : « الْحَرَجُ بِالضَّمَانِ »^(٥) .

فصل : وإذا قُسمَت الغنائم في دار الحرب ، جاز لمن أخذ سهمه التصرف فيه ، بالبيع وغيره . فإن باع بعضهم بعضاً شيئاً منها ، فغلب عليه العدو ، ففي ضمان البائع له وجهان ؛ بناءً على الروايتين في التي قبلها . وإن اشتراه مشتري من المشتري ، فكذلك ، فإذا قلنا : هو من ضمان البائع . رجع البائع^(٦) الثاني على البائع الأول ، بما رجعه به عليه .

فصل : قال أحمد ، في الرجل يشتري الجارية من المعتم ، / عليها^(٧) الحلبي في عقيقها ٥٦/١ ط

(٢) في ١ ، ب : « التفريط » .

(٣) في م : « العسكر » .

(٤) في ب ، م : « تفريط » .

(٥) في م : « فيه » .

(٦) تقدم تحريجه في ٢٣/٦ .

(٧) سقط من : ١ ، ب .

(٨) في الأصل ، م : « معها » .

وَالثَّيَابُ : يَرُدُّ ذَلِكَ فِي الْمَغْنَمِ ، إِلَّا شَيْئًا تَلَبَّسَهُ ، مِنْ قَمِيصٍ وَمِقْنَعَةٍ وَإِزَارٍ . وَهَذَا قَوْلُ حَكِيمِ بْنِ جِرَازٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ ، وَالْمُتَوَكِّلُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَيُشَبِّهُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ . وَاجْتَنَعَ إِسْحَاقُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَّمَّاهُ لِلْبَّائِعِ »^(٩) . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : يَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَكَانَ مَالُكَ يُرَخِّصُ فِي الْيَسِيرِ ، كَالْفَرَطَيْنِ وَأَشْبَاهِهِمَا ، وَلَا يَرَى ذَلِكَ فِي الْكَثِيرِ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَصِّلَ الْقَوْلُ فِي هَذَا ، فَيُقَالُ : مَا كَانَ عَلَيْهِمَا ظَاهِرًا مَرُئِيًّا ، يُشَاهِدُهُ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي ، كَالْفَرَطِ وَالْخَائِمِ وَالْقِلَادَةِ ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَائِعَ إِنَّمَا بَاعَهَا بِمَا عَلَيْهَا ، وَالْمُشْتَرِي اشْتَرَاهَا بِذَلِكَ ، فَيَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ ، كَثِيَابِ الْبَذْلَةِ وَجَلِيَّةِ السَّيْفِ ، وَمَا خَفِيَ فَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ ، رَدَّهُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَيْهِمَا بِذَوْنِهِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ ، كَجَارِيَةِ أُخْرَى .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَجُوزُ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَغْنَمِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ يُحَابِي ، وَلِأَنَّ عَمَرَ رَدَّ مَا اشْتَرَاهُ ابْنُهُ فِي غَزْوَةِ جَلُولَاءَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ يُحَابِي^(١٠) . اجْتَنَعَ بِهِ أَحْمَدُ . وَلِأَنَّهُ هُوَ الْبَائِعُ أَوْ وَكِيلُهُ ، فَكَأَنَّهُ يَشْتَرِي مِنْ نَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِ نَفْسِهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا قَوْمٌ أَصْحَابُ الْمَقَاسِمِ^(١١) شَيْئًا مَعْرُوفًا ، فَقَالُوا فِي الْجُلُودِ^(١٢) : الْمَاعِزُ بِكَذَا . وَالْخِرْفَانُ بِكَذَا . يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، بِأَخْذِهِ بِنَتْلِكَ الْقِيَمَةِ ، وَلَا يَأْتِي الْمَقَاسِمُ^(١٣) ؟ فَرُخِّصَ فِيهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشُقُّ الِاسْتِئْذَانُ فِيهِ ، فَسُومِعَ فِيهِ ، كَمَا سُومِعَ فِي دُخُولِ الْحِمَامِ ، وَرُكُوبِ سَفِينَةِ الْمَلَأَجِ ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أُجْرَةٍ^(١٤) .

١٦٦٩ - مسألة : قال : (وَإِذَا حُورِبَ الْعَدُوُّ ، لَمْ يُحَرِّقُوا بِالنَّارِ)

أَمَّا الْعَدُوُّ إِذَا قُدِّرَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَحْرِيقُهُ بِالنَّارِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَأْمُرُ بِتَحْرِيقِ أَهْلِ الرَّدَّةِ بِالنَّارِ^(٢) . وَفَعَلَ ذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ

(٩) تقدم تقريره في : ٢١/٦ .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في أمر القادسية وجلولاء ، من كتاب التاريخ . المصنف ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ .

(١١) في ب ، م : الماعام .

(١٢) في م : جلود .

(١٣) في م : أجر .

(١٤) سقط من : م .

(٢) تقدم تقريره في : ٢٦٩/١٢ .

بأمره ، فأما اليوم فلا أعلم / فيه بين الناس خلافاً . وقد روى حمزة الأسلمي ، أن رسول الله ﷺ أمره على سرية ، قال : فخرجت فيها ، فقال : « إِنْ أَخَذْتُمْ فَلَانًا ، فَأَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ » . فوليت ، فناداني ، فرجعت ، فقال : « إِنْ أَخَذْتُمْ فَلَانًا ، فَأَقْتُلُوهُ ، وَلَا تُحْرِقُوهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » . رواه أبو داود ، وسعيد^(٣) . وروى أحاديث سيواه في هذا المعنى . وروى البخاري^(٤) ، وغيره ، عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ نحو حديث حمزة . فأما رميهم قبل أخذهم بالنار ، فإن أمكن أخذهم بدونها ، لم يحز رميهم بها ؛ لأنهم في معنَى المَقْدُورِ عليه ، وأما عند العجز عنهم بغيرها ، فجائز ، في قول أكثر أهل العلم . وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي . وروى سعيد^(٥) ، بإسناده عن صفوان بن عمرو ، وجريز بن عثمان ، أن جنادة بن أبي أمية الأزدي ، وعبد الله بن قيس الفزاري ، وغيرهما من ولاية البحرين^(٦) ، ومن بعدهم ، كانوا يرمون العدو من الروم وغيرهم بالنار ، ويحرقونهم ، هؤلاء هؤلاء ، وهؤلاء هؤلاء . قال عبد الله بن قيس : لم يزل أمر المسلمين على ذلك .

فصل : وكذلك الحكم في فتح البثوق عليهم ، لتعريقهم^(٨) ، إن قدر عليهم بغيره ، لم يحز ، إذا تضمن ذلك إهلاك النساء والصبيان^(٩) ، والذرية ، الذين يحرم إهلاكهم قصداً ، وإن لم يقدر عليهم إلا به ، جاز ، كما يجوز البيات المتضمن لذلك . ويجوز نصب المنجنيق

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية حرق العدو بالنار ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . وسعيد بن منصور ، في : باب كراهية أن يعذب بالنار ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٣/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا قتيبة ... ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٦٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٩٤/٣ .

(٤) في : باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٥/٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية حرق العدو بالنار ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٧/٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٣ .

(٥) في : باب كراهية أن يعذب بالنار ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٤/٢ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في الأصل ، أ ، ب : البحر . وكان جنادة واليا على البحرين لمعاوية .

(٨) في ب ، م ، د : ليرقعهم .

(٩) سقط من : أ ، ب ، م .

عليهم . وظاهرُ كلام أحمد جوازُه مع الحاجة وعَدَمِها ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُنَجِّيقَ على أهل الطَّائِفِ ^(١٠) . وممَّن رأى ذلك الثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : جاءَ الحديثُ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنَجِّيقَ على أهلِ الطَّائِفِ . وعن عمرو بن العاص ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنَجِّيقَ على أهلِ ^(١١) الْإِسْكَندَرِيَّةِ ^(١٢) . ولأنَّ القتالَ به مُعْتَادٌ ، فَأَشْبَهَ الرَّمَى بِالسَّهَامِ .

٥٧/١ ظ **فصل** : ويجوزُ تَبْيِيتُ الْكُفَّارِ ، وهو كَيْسُهُمْ لَيْلًا ، وَقَتْلُهُمْ وَهُمْ غَارُونَ . قال /أحمدُ : لا بأسَ بِالْبَيَاتِ ، وهل غَزَوْ الرُّومَ إِلَّا الْبَيَاتُ ! قال : ولا نَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَ بَيَاتَ الْعَدُوِّ . وقرئ ^(١٣) عليه : سَفِيَانُ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عُثَيْبِ اللَّهِ ^(١٤) ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، تُبَيِّتُهُمْ فَتُصَيَّبُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ؟ فقال : « هُمْ مِنْهُمْ » ^(١٥) . فقال : إسنَادٌ جَيِّدٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالذُّرِّيَّةِ ^(١٦) . قلنا : هذا مَحْمُولٌ عَلَى التَّعْمِيدِ لِقَتْلِهِمْ . قال أحمدُ : أَمَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلُهُمْ ، فلا . قال : وحديثُ الصَّعْبِ بَعْدَ نَهْيِهِ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ حِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ . وعلى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ^(١٧) مُمَكِّنٌ ، يُحْمَلُ النَّهْيُ عَلَى التَّعْمِيدِ ، وَالْإِبَاحَةُ عَلَى مَا عَدَاهُ .

فصل : قال الأَوْزَاعِيُّ : إِذَا كَانَ فِي الْمَطْمُورَةِ ^(١٨) الْعَدُوُّ ، فَعَلِمْتَ أَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ النَّارِ ، فَأَحْبَبُ إِلَيَّ أَنْ يَكْفَ عَنْ النَّارِ ^(١٩) ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ ، وَأَبْوَأُ أَنْ يَخْرُجُوا ،

(١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب قطع الشجر وحرق المنازل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٤/٩ .

(١١) سقط من : الأصل ، أ .

(١٢) انظر : فوح مصر ، لابن عبد الحكم ٧٧ .

(١٣) في م : « وقرأ » .

(١٤) في م : « عبد الله » .

(١٥) تقدم تحريجه ، في صفحة ٣٠ .

(١٦) تقدم تحريجه في : ٢٦٥/١٢ .

(١٧) في الأصل ، ب ، م : « بينها » .

(١٨) المطمورة : الحفوة تحت الأرض . وهي ما يعرف اليوم بالخنندق .

(١٩) في ب : « ذلك » .

فلا أرى بأساً ، وإن كان معهم ذُرِّيَّةٌ ، قد كان المسلمون يُقاتِلون بها . ونحو ذلك قال سفيان ، وهشام . ويُدخِنُ عليهم . وقال أحمد : أهل الشام أعلمُ بهذا .

فصل : وإن تترسوا في الحرب بنسائهم وصبيانهم ، جاز رُميهم ، وبِقَصْدِ الْمُقاتِلَةِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رماهم بِالْمَنْجَنِيْقِ ومعهم النَّساءُ والصِّبيانُ ، ولأنَّ كَفَّ المسلمين عنهم يُفضي إلى نُعْطيلِ الجِهادِ ، لأنَّهم متى علِمُوا ذلك تترسوا بهم عند حُوفِهِمْ^(٢٠) فينْقَطِعُ الجِهادُ . وسواء كانت الحرب مُلتَحِمَةً أو غير مُلتَحِمَةٍ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكن يتَحَيَّنُ بالرُّمِّيِّ حالَ التحامِ الحَرْبِ .

فصل : ولو وقَّتْ امرأةٌ في صَفِّ الكُفَّارِ ، أو على حصْنِهِمْ ، فشَتَمَتِ المسلمِينَ ، أو تَكَشَّفَتْ لهم ، جاز رُميها قَصْداً ؛ لما رَوَى سَعِيدٌ^(٢١) : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عن أَيُّوبَ ، عن عِكْرِمَةَ ، قال : لَمَّا حاصَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ أَشْرَفَتْ امرأةٌ ، فكشَّفت عن قُبْلِها ، فقالت : هادُونَكُم ، فارمُوا^(٢٢) . فرماها رجلٌ من المسلمين ، / ٥٨/١٠ فما أخطأ ذلك منها . ويجوز النَّظَرُ إلى فرجها للحاجة إلى رُميها ؛ لأنَّ ذلك من ضُرُورَةِ رُميها . وكذلك يجوز رُميها إذا كانت تَلْتَقِطُ لهم السَّهَامَ ، أو تُسْقِيهُم الماءَ ، أو تُحَرِّضُهُم على القتالِ ؛ لأنَّها في حُكْمِ الْمُقاتِلِ . وهكذا الحُكْمُ في الصِّبْيِ والشَّيْخِ وسائِرِ مَنْ مُنِعَ مِنْ قَتْلِهِ منهم .

فصل : وإن تترسوا بمُسْلِمٍ ، ولم تدع حاجةً إلى رُميهم ، لكَوْنِ الحَرْبِ غيرَ قَائِمَةٍ ، أو لِإِمْكانِ القُدْرَةِ عليهم بدونه ، أو لِلاَمْنِ^(٢٣) من شرِّهم^(٢٤) ، لم يُجْزَ رُميهم . فإن رماهم فأصاب مسلماً ، فعَلَيْهِ ضَمَانُهُ . وإن دَعَتِ الحاجةُ إلى رُميهم للخُوفِ على المسلمين ، جاز رُميهم ؛ لأنَّها حالُ ضُرُورَةٍ ، وبِقَصْدِ الكُفَّارِ . وإن لم يُخَفَ على

(٢٠) في م : حقوقهم . تحريف .

(٢١) في : باب جامع الشهادة ، من كتاب الجهاد . السنن ٣١١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب المرأة تقاتل فقتل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٢/٩ .

(٢٢) في م : فارموها .

(٢٣) في ١ : والأمن .

(٢٤) في الأصل : أسرهم .

المسلمين ، لكن لم يُقدَّر عليهم إلا بالرَّمْيِ ، فقال الأوزاعيُّ ، واللَّيْثُ : لا يجوز رميهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢٥) الآية . قال اللَّيْثُ : ترك فتح حصن يُقدَّر على فتحه ، أفضل من قتل مُسلمٍ بغير حق . وقال الأوزاعيُّ : كيف يرمون من لا يروته ^(٢٦) ! إنما يرمون أطفال المسلمين . وقال القاضي ، والشافعيُّ : يجوز رميهم إذا كانت الحرب قائمة ؛ لأنَّ تركه يُفضي إلى تعطيل الجهاد . فعلى هذا ، إن قتل مسلماً ، فعليه الكفارة ، وفي الدِّية على عاقلته روايتان ؛ إحداهما ، يجب ؛ لأنه قتل مؤمناً خطأ ، فيدخل ^(٢٧) في عموم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ ^(٢٨) . والثانية ، لا دية له ؛ لأنه قتل في دار الحرب برمي مُباح ، فيدخل في عموم قوله تعالى ^(٢٩) : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٣٠) . ولم يذكر دية . وقال أبو حنيفة : لا دية له ، ولا كفارة فيه ؛ لأنه رمى أبيض مع العلم بحقيقة الحال ، فلم يوجب شيئاً ، كرمي من أبيض دمه . ولنا ، الآية المذكورة ، وأنه قتل معصوماً بالإيمان ، والقاتل من أهل الضَّمان ، فأشبهه ما ^(٣١) لو لم ^(٣٢) يتترسوا ^(٣٣) به .

١٠٨٥ - مسألة : قال : (وَلَمْ ^(١) يُعْرِقُوا النَّحْلَ)

/وجملته أن تعريق النَّحْلِ وتحريقه لا يجوز ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم الأوزاعيُّ ، واللَّيْثُ ، والشافعيُّ . وقيل لما لئ : أن تحرق بيوت نحلهم ؟ قال : أمَّا النَّحْلُ فلا أدرى ما هو ؟ ومقتضى مذهب أبي حنيفة إباحته ؛ لأنَّ فيه غيظاً لهم ^(٢) وإضعافاً ، فأشبهه قتل

(٢٥) سورة الفتح ٢٥ .

(٢٦) في الأصل : يرمونه .

(٢٧) في ب : فدخل .

(٢٨) ٢٨-٢٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٩) سورة النساء ٩٢ .

(٣٠) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣١) سقط من : أ .

(٣٢) في الأصل ، م : يتترس .

(٣٣) في م : ولا .

(٣٤) سقط من : ب .

بهائيمهم حال قتالهم . ولنا ، ما روى عن أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه ، أنه قال ليزيد ابن أبى سفيان ، وهو يوصيه ، حين بعثه أميراً على القتال بالشام : **وَلَا تُحْرِقَنَّ نَحْلًا ، وَلَا تُعْرِقَنَّه** . وروى عن ابن مسعود ، أنه قدم عليه ابن أخيه من غزاة غزاها ، فقال : **لَعَلَّكَ حَرَقْتَ حَرْثًا ؟** قال : نعم . قال : **لَعَلَّكَ عَرَقْتَ نَحْلًا ؟** قال : نعم . قال : **لَعَلَّكَ قَتَلْتَ صَبِيًّا ؟** قال : نعم . قال : **لِيَكُنْ غَزُوكَ كِفَافًا** . أَخْرَجَهُمَا سَعِيدٌ ^(٣) . ونحو ذلك عن ثوبان ^(٤) . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النحلة ^(٥) ، ونهى أن يقتل شيء من الدواب صبراً ^(٦) . ولأنه إفساد ، فيدخل في عموم ^(٧) قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ ^(٨) . ولأنه حيوان ذو روح ، فلم يجز قتله لقيظ المشركين ، كنبسائهم وصبيانهم . وأما أخذ العسل وأكله فمباح ؛ لأنه من الطعام المباح .

١٦٧١ - مسألة : قال : (**وَلَا يَغْرِشَاءُ ، وَلَا ذَابَّةٌ ، إِلَّا لِأَكْلٍ**) ^(١) **لَا بَدَ لَهُمْ مِنْهُ** ^(٢))

أما عقر دوابهم في غير حال الحرب ، لمغايطهم ، وإفساد عليهم ، فلا يجوز ، سواء

(٣) تقدم تخريج الأول ، في صفحة ١٨ . وأخرج سعيد الثاني ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٤٠ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥/٢٧٦ .

(٥) في ب : النحل . وأخرجه أبو داود ، في : باب في قتل الذر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/٦٥٦ . وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٧٤ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع والنحلة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٨٩ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٤٤٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٣٣٢ ، ٣٤٧ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب ما يكره من المثلة ... ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ٧/١٢١ ، ١٢٢ . ومسلم ، في : باب النهي عن صبر البهائم ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ٣/١٥٤٩ ، ١٥٥٠ . وأبو داود ، في : باب في النهي أن تصبر البهائم ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢/٩١ . والنسائي ، في : باب النهي عن الجمعة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/٢١٠ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن صبر البهائم وعن المثلة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢/١٠٦٣ ، ١٠٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٩٤ ، ٣١٨/٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

(٧) سقط من : الأصل ، أ ب .

(٨) سورة البقرة ٢٠٥ .

(١) في انباهة : ما .

(٢) في م : منهم .

خَفْنَا أَخَذَهُمْ لَهَا وَلَمْ نَخَفْ . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ غَيْظًا لَهُمْ ، وَإِضَاعًا لِقُوَّتِهِمْ ، فَأَشْبَهَ قَتْلَهَا حَالَ قِتَالِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ لِيَزِيدَ حِينَ بَعَثَهُ أَمِيرًا : يَا يَزِيدُ ، لَا تَقْتُلْ صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا هَرِمًا ، وَلَا تُخْرِقَنَّ عَامِرًا ، وَلَا تُعْقِرَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا ، وَلَا ذَابَّةَ عَجَمَاءَ ، وَلَا شَاةَ ، إِلَّا لِمَا كَلَّكَ ، وَلَا تُحْرِقَنَّ نَحْلًا ، وَلَا تُعْرِقَنَّ ، وَلَا تُغْلَلْ ، وَلَا تُجْبِنَ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا . وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو حُرْمَةٍ ، فَأَشْبَهَ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ . وَأَمَّا حَالُ الْحَرْبِ ، فَيَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمُشْرِكِينَ كَيْفَ أَمَكُنَ ، بِخِلَافِ حَالِهِمْ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِمْ ، وَلِهَذَا جَازَ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ ، وَفِي الْمَطْمُورَةِ ، إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَهُمْ مُتَفَرِّدِينَ ، بِخِلَافِ حَالَةِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ، وَقَتْلُ بَهَائِمِهِمْ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى قَتْلِهِمْ وَهَزِيمَتِهِمْ . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ الْمَدْدِيِّ الَّذِي عَقَرَ بِالرُّومِيِّ فَرَسَهُ ^(٣) . وَرَوَى أَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ ، عَقَرَ فَرَسَ أَيْ سَفِيَانٍ بِهِ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَرَمَتْ بِهِ ، فَخَلَصَهُ ابْنُ شُعُوبٍ ^(٤) . وَلَيْسَ فِي هَذَا إِخْلَافٌ .

فصل : فَأَمَّا عَقْرُهَا لِلْأَكْلِ ، فَإِنْ كَانَتْ الْحَاجَّةُ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ ، فَمُبَاحٌ ، بَغَيْرِ إِخْلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّةَ تُبَيِّحُ مَالَ الْمَعْصُومِ ، فَمَالُ الْكَافِرِ أَوْلَى . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْحَاجَّةُ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ^(٥) ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ لَا يُرَادُ إِلَّا لِلْأَكْلِ ، كَالدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ وَسَائِرِ الطَّيْرِ وَالصَّيْدِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّعَامِ . فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ لِبَغَيْرِ الْأَكْلِ ، وَتَقِلَّ قِيَمَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الطَّعَامَ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْقِتَالِ ، كَالْخَيْلِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ذَبْحُهُ لِلْأَكْلِ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، كَالْعَتَمِ وَالْبَقَرِ ، لَمْ يُبَيِّحْ . فِي قَوْلِ الْخَزَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَيَوَانُ مِثْلُ الطَّعَامِ فِي بَابِ الْأَكْلِ وَالْقُوتِ ، فَكَانَ مِثْلَهُ فِي إِبَاحَتِهِ . وَإِذَا ذُبِحَ الْحَيَوَانُ ، أَكَلَ لَحْمُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِثْفَاعُ بِجِلْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا

(٣) تقدم في صفحة ٦٦ .

(٤) هو الأسود بن شعوب . وذكر القصة الواقدي ، في المغازي ٢٧٣/١ . وذكر ابن حجر ، في تلخيص الحبير ١١٢/٤ . أن البيهقي ذكرها من طريق الشافعي بغير إسناد .

(٥) سقط من : الأصل ، ب .

أُبيحَ له ما يأكله دون غيره . قال ^(٦) عبد الرحمن بن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : كُلُوا لَحْمَ الشَّاةِ ، وَرَدُّوا
إِهَابَهَا إِلَى الْمُغَنِمِ . وَلَئِنْ هَذَا حَيَوَانٌ مَأْكُولٌ ، فَأُبيحَ أَكْلُهُ ، كَالطَّيْرِ . وَوَجْهُ قَوْلِ
الْجَرَقِيِّ ، مَا رَوَى سَعِيدٌ ^(٧) : ثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ
الْحَكَمِ ، قَالَ : أَصَبْنَا غَنَمًا لِلْعَدُوِّ ، فَأَتَيْنَاهَا ^(٨) ، فَتَصَبْنَا قُدُورَنَا ، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ
بِالْقُدُورِ وَهِيَ تَغْلَى ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِفَتْ ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : « إِنَّ النَّهْيَةَ لَا تَحِلُّ » . وَلَئِنْ هَذِهِ
الْحَيَوَانَاتُ تَكْثُرُ قِيَمَتُهَا ، وَتَشِيخُ أَنْفُسِ الْغَانِمِينَ بِهَا ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ،
بِخِلَافِ الطَّيْرِ / وَالطَّلَامِ ، لَكِنْ إِنْ أَرَادَ الْأَمِيرُ فِيهَا جَارًا ، لِمَا رَوَى عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ ، قَالَ : كُنَّا
إِذَا خَرَجْنَا فِي سَرِيَّةٍ ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا ، نَادَى مُنَادِي الْإِمَامِ : أَلَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنْ
هَذِهِ الْغَنَمِ فَلْيَتَنَاوَلَ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ سِيَّاقَهَا ^(٩) . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١٠) . وَكَذَلِكَ إِنْ قَسَمَهَا ، لِمَا
رَوَى مُعَاذٌ ، قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا ، فَقَسَمَ بَيْنَنَا النَّبِيُّ ﷺ
طَائِفَةً ، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا لِلْمَغَنِمِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١١) . وَقَالَ سَعِيدٌ ^(١٢) : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١٣) بْنِ عُثَيْبٍ ^(١٤) ، أَنَّ رَجُلًا تَحَرَّ جَزُورًا بِأَرْضِ الرُّومِ ، فَلَمَّا بَرَدَتْ ،
قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، تَخَذُوا مِنْ لَحْمِ هَذِهِ الْجَزُورِ ، فَقَدْ أَذِنَّا لَكُمْ . فَقَالَ مَكْحُولٌ : يَا
غَسَّائِي ، أَلَا ^(١٥) نَأْتِيَانَا مِنْ لَحْمِ هَذِهِ الْجَزُورِ ؟ فَقَالَ الْعَسَائِي : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، أَمَا تَرَى
مَا ^(١٦) عَلَيْهَا مِنَ النَّهْيِ ؟ قَالَ مَكْحُولٌ : لَا تُنْهَى فِي الْمَآذُونِ فِيهِ .

(٦) في م : « وقال » .

(٧) في : باب ما جاء في النهي عن النهي ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤١/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النهي عن النهي ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٢٩٩/٢ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٣٦٧ ، ١٩٤/٤ .

(٨) في م : « فأتينا » .

(٩) في م : « سيقاها » .

(١٠) في الباب السابق . السنن ٢٤٢/٢ .

(١١) في : باب في بيع الطعام إذا فضل عن الناس في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

(١٢) في الباب السابق . السنن ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ .

(١٣) في م : « عبد الله » .

(١٤) في سنن سعيد : « عبد الله » .

(١٥) في م : « لا » .

(١٦) سقط من م .

فصل : ولم يُفرّق أصحابنا بين جميع البهائم في هذه المسألة ، ويُقَوَّى عندى أن ما عَجَز المسلمون عن سياقته وأخذه ، إن كان ممّا يستعين به الكُفَّار في القتال ، كالخيل ، جازَ عَقْرُه وإثلافه ؛ لأنّه ممّا يَحْرُمُ إيصاله إلى الكُفَّار بالبيع ، فتركه لهم بغير عَوْضٍ أَوْلَى بالتحريم ، وإن كان ممّا يصلح للأكل ، فللمسلمين ذبحه ، والأكل منه ، مع الحاجة وعَدَمِها ، وما عدا هذين القسمين ، لا يجوزُ إثلافه ؛ لأنّه مُجرّدُ إفسادٍ وإثلاف ، وقد نهى النبي ﷺ عن ذبح الحيوان لغير مأكلة^(١٧) .

١٦٧٢ - مسألة : قال : (ولا يقطع شجرهم ، ولا يحرق زرعهم ، إلا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلدنا^(١)) ، فيفعل ذلك بهم لينتهوا)

وجُمِلَتْهُ أن الشجر والزرع ينقسم ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، ما تدعو الحاجة إلى إثلافه ، كالذى يقرب من حصونهم ، ويمنع من قتالهم ، أو يسترون به من المسلمين ، أو يختارُ إلى قطعه لتوسيع طريق ، أو تمكّن من قتال^(٢) ، أو سدّ ثقب ، أو إصلاح طريق ، أو سترارة منجنيق ، أو غيره ، أو يكونون يفعلون ذلك بنا ، فيفعل بهم ذلك ، لينتهوا ، فهذا يجوزُ ، بغير خلاف نعلمه . الثاني ، ما / يتضرّر المسلمون بقطعه ؛ لكونهم ينتفعون ببقائه لعلوفهم ، أو يستظلّون به ، أو يأكلون من ثمره ، أو تكون العادة لم تجرِ بذلك^(٣) بيننا وبين عدونا ، فإذا فعلناه بهم فعلوه بنا ، فهذا يحرمُ ؛ لما فيه من الإضرار بالمسلمين .^(٤) الثالث ، ما عدا هذين القسمين ، ممّا لا ضررَ فيه بالمسلمين^(٥) ، ولا تفع سيوى غيظ الكفار ، والإضرار بهم ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يجوزُ ؛ لحديث أبى بكرٍ ووصيته^(٥) ، وقد روى نحو ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، ولأنّ فيه إثلاًفاً محضاً ، فلم يجز . كعقر الحيوان . وبهذا قال الأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور . والرؤية الثانية ، يجوزُ . وبهذا قال مالك ،

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٢/١٢ .

(١) في م : « بلادنا » .

(٢) في م : « قتل » .

(٣) سقط من : ب .

(٤-٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٤٣ .

والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر. وقال^(٦) إسحاق: التحريق سنة، إذا كان أنكى في العدو؛ لقول الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٧). وروى ابن عمر، أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير، وقطع، وهي^(٨) البؤيرة، فأنزل الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ ﴾. ولها يقول حسن^(٩):

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ
مُتَّقٍ عَلَيْهِ^(١٠). وعن الزهرى،^(١١) قال: فحدثنى عمرو^(١٢)، قال: فحدثنى أسامة، أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه، فقال: «أغز على أبنى صبحا، وحرق». رواه أبو داود^(١٣). قيل لأبي مسهر: أبتى^(١٤)؟ قال: نحن أعلم، هي^(١٥) بينا^(١٦) فلسطين. والصحيح أنها أبتى^(١٧)، كما جاءت الرواية، وهي قرية من أرض الكرك، في أطراف

(٦) سقطت الواو من: الأصل، م.

(٧) سورة الحشر ٥.

(٨) في م: «وهو».

(٩) البيت له: في: سيرة ابن هشام ٢٧٢/٣، وفوتوح البلدان ١٩/١، ومعجم ما استعجم ٢٨٥/١، ومعجم البلدان ٧٦٥/١. وهو بغير نسبة في: اللسان والناج (ط ي ر). وانظر حاشية الديوان ٢٥٣.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب قطع الشجر والنخل، من كتاب الحرب والمراعاة، وفي: باب قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا ... ﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١٣٦/٣، ١٣٧، ١٨٤/٦. ومسلم، في: باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ١٣٦٥/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الحرق في بلاد العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٦/٢. والترمذي، في: باب ومن سورة الحشر، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٨٧/١٢، ١٨٨. وابن ماجه، في: باب التحريق بأرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢، ٩٤٩.

(١١-١٢) سقط من: ب، م.

(١٢) في: باب في الحرق في بلاد العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٦/٢.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب التحريق بأرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢.

(١٣) في النسخ: «أبتا». والمثبت من: سنن أبي داود.

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في النسخ: «بينا». والمثبت من: السنن.

(١٦) في م: «أبناء».

الشام ، في التَّاجِيَةِ التي قُتِلَ فيها أبوه ، فَأَمَّا بَيْنَنَا فَهِيَ مِنْ أَرْضِ فِلَسْطِينَ ، وَلَمْ يَكُنْ أَسَامَةُ لِيَصِلَ إِلَيْهَا ، وَلَا يَأْمُرُهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِغَارَةِ عَلَيْهَا ، لُبُعْدِهَا ، وَالْخَطَرِ بِالْمَصِيرِ إِلَيْهَا ، لَتَوْسُطِهَا فِي الْبِلَادِ ، وَبُعْدِهَا مِنْ طَرْفِ الشَّامِ ، فَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَأْمُرَهُ بِالتَّغْيِيرِ بِالمسلمين ، فَكَيْفَ يُحْمَلُ الْخَبَرُ عَلَيْهَا ، مَعَ مُخَالَفَةِ لَفْظِ الرَّوَايَةِ ، وَفَسَادِ الْمَعْنَى !

٦٠/١٠ ظ ١٦٧٣ - / مسألة ؛ قال : (وَلَا يَتَزَوَّجُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، إِلَّا أَنْ تُغْلِبَ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ ، فَيَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً ، وَيَعْزَلَ عَنْهَا . وَلَا يَتَزَوَّجُ مِنْهُمْ ، وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ جَارِيَةً ، لَمْ يَطَّأَهَا فِي الْفَرْجِ ، وَهُوَ فِي أَرْضِهِمْ)

يعنى - والله أعلم - مَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْعَدُوِّ بِأَمَانٍ ، فَأَمَّا^(١) إِنْ كَانَ فِي جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، فَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ، أَنَّهُ بَلَّغَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ أَبَا بَكْرٍ أَسْمَاءَ بِنْتَ^(٢) عُمَيْسِرَ ، وَهَمْ تَحْتَ الرَّايَاتِ . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ^(٣) . وَلَأنَّ الْكُفَّارَ لَا يَذْهَبُ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَأَمَّا الْأَسِيرُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ التَّزَوُّجُ مَا دَامَ أَسِيرًا ، لِأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ وَطْءِ امْرَأَتِهِ إِذَا أُسِرَتْ مَعَهُ ، مَعَ صِحَّةِ نِكَاحِهِمَا . وَهَذَا قَوْلُ الرَّهْرِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَجِلُّ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ، مَا كَانَ فِي أَيْدِي^(٤) الْعَدُوِّ^(٥) . وَكَرِهَ الْحَسَنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَا كَانَ^(٦) فِي أَرْضِ^(٧) الْمُشْرِكِينَ ؛ وَلَأنَّ^(٨) الْأَسِيرَ إِذَا وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ كَانَ رَقِيقًا لَهُمْ ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَطَّأَ امْرَأَتَهُ غَيْرَهُ مِنْهُمْ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ أُسِيرٍ أُسِرَتْ^(٩) مَعَهُ امْرَأَتُهُ ، أَيَطَّوُّهَا ؟ فَقَالَ : كَيْفَ يَطَّوُّهَا^(١٠) ، وَلَعَلَّ^(١١) غَيْرَهُ مِنْهُمْ يَطَّوُّهَا ! قَالَ الْأَثَرُمُ :

(١) سقط من : ب .

(٢) في ب : م ؛ ٥ : ابنة .

(٣) في : باب جامع الشهادة ، من كتاب الجهاد . السنن ٣١٢/٢ .

(٤-٥) سقط من : ب .

(٥) في الأصل : ٥ : المشركين .

(٦) في م : ٥ : دام .

(٧) سقطت الواو من : م .

(٨) في م : ٥ : اشترت ؛ تحريف .

(٩-١٠) سقط من : ١ .

(١٠) في م : ٥ : فلعل .

قلتُ له : وَلَعَلَّهَا تَعْلَقُ بِوَلَدٍ ، فَيَكُونُ مَعَهُمْ . قال : وَهَذَا أَيْضًا . وَأَمَّا الَّذِي يَدْحُلُ إِلَيْهِمْ بِأَمَانٍ ، كَالنَّاجِرِ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ الَّذِي أَرَادَ الْخِرْقِيُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ التَّرَوُّجُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ تَأْتِيَ أَمْرَأَتُهُ بِوَلَدٍ ، فَيَسْتَوْلِي عَلَيْهِ الْكُفَّارُ ، وَرُبَّمَا نَشَأَ بَيْنَهُمْ ، فَيَصِيرُ عَلَى دِينِهِمْ . فَإِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الشُّهُوَّةُ ، أَيْبَحَ لَهُ نِكَاحُ مُسْلِمَةٍ ؛ لِأَنَّهَا حَالُ ضَرُورَةٍ ، وَيَعْرَلُ عَنْهَا ، كَمَا تَأْتِي بِوَلَدٍ . وَلَا يَتَرَوَّجُ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ أَمْرَأَتَهُ إِذَا كَانَتْ مِنْهُمْ ، غَلَبَتْهُ عَلَى وَلَدِهَا ، فَيَتَّبِعُهَا عَلَى دِينِهَا . وقال القاضي ، فِي قَوْلِ الْخِرْقِيِّ : هَذَا نَهْيٌ كَرَاهَةٍ ، لَا نَهْيٌ تَحْرِيمٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تُبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(١١) . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْجُلُّ ، فَلَا يَحْرُمُ بِالشُّكِّ وَالتَّوَهُّمِ ، وَإِنَّمَا كَرِهْنَا لَهُ التَّرَوُّجَ مِنْهُمْ مَخَافَةَ أَنْ يَغْلِبُوا عَلَى وَلَدِهِ ، / فَيَسْتَرْقُوهُ ، وَيُعَلِّمُوهُ الْكُفْرَ ، فَفِي تَرْوِيحِهِ تَعْرِضُ لِهَذَا الْفَسَادِ الْعَظِيمِ ، وَازْدَادَتْ الْكَرَاهَةُ إِذَا تَرَوَّجَ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أَمْرَأَتَهُ تَغْلِبُهُ عَلَى وَلَدِهَا ، فَتَكْفُرُهُ ، كَمَا أَنَّ حَكَمَ الْإِسْلَامِ تَغْلِيْبُ ^(١٢) الْإِسْلَامَ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ تَرَوَّجَ مُسْلِمٌ ^(١٣) ذِمِّيَّةً ، وَإِذَا ^(١٤) اشْتَرَى مِنْهُمْ جَارِيَةً ، لَمْ يَطَّأْهَا فِي الْفَرْجِ فِي أَرْضِهِمْ ، مَخَافَةَ أَنْ يَغْلِبُوهُ عَلَى وَلَدِهَا ، فَيَسْتَرْقُوهُ ، وَيَكْفُرُوهُ .

فصل في الهجرة : وهي الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام . قال الله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُؤْفِكُكُمْ الْمَلِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ ^(١٥) . الْآيَاتُ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَنَا بَرِيءٌ مِنْ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ ، لَا تَرَاءَا نَارَاهُمَا » ^(١٦) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، ^(١٧) وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(١٨) . وَمَعْنَاهُ لَا يَكُونُ بِمَوْضِعٍ يَرَى نَارَهُمْ ، وَيَرَوْنَ نَارَهُ ، إِذَا

(١١) سورة النساء ٢٤ .

(١٢) في م : تغلب .

(١٣) في م : المسلم .

(١٤) سقطت إذا ، من م .

(١٥) سورة النساء ٩٧ .

(١٦) في الأصل ، أ : ناراها .

(١٧-١٨) سقط من م . وأخرجه أبو داود ، في باب النبي عن قتل من اعتصم بالسجود ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ . والنسائي ، في باب القود بغير حديدة ، من كتاب القسامة . المجتبى ٣٢/٨ . والتِّرْمِذِيُّ ، في باب ما =

أَوْقَدَتْ . فِي آيٍ وَأَخْبَارٍ سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرٍ . وَحُكْمُ الْهِجْرَةِ بَاقٍ ، لَا يَنْقَطِعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ قَوْمٌ : قَدْ انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا هِجْرَةٌ بَعْدَ الْفَتْحِ » ^(١٨) . وَقَالَ : « قَدْ انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ » ^(١٩) . وَرَوَى أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ لَمَّا أَسْلَمَ ، قِيلَ لَهُ : لَا دِينَ لِمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ . فَأَتَى الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا جَاءَ بِكَ أَبَا وَهَبٍ ؟ » قَالَ : قِيلَ : إِنَّهُ لَا دِينَ لِمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ . قَالَ : « ارْجِعْ أَبَا وَهَبٍ إِلَى أَبِي طَلْحٍ مَكَّةَ ، أَقْرَأْهُ عَلَى مَسَاكِينِكُمْ ، فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ » . رَوَى ذَلِكَ ^(٢٠) كُلُّهُ ^(٢١) . سَعِيدٌ ^(٢٢) . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُعَاوِيَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٣) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ مَا كَانَ الْجِهَادُ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٢٤) ، وَغَيْرُهُ / ، مَعَ إِطْلَاقِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا ، وَتَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْأَوَّلُ ،

= جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ السِّرِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

(١٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالسِّرِّ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ ... ﴾ ، وَبَابِ وَجُوبِ الْغَيْرِ ، وَبَابِ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨/ ٤ ، ٢٨ ، ٩٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمَبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/ ١٤٨٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْهِجْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ السِّرِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/ ٨٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهِجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ١٣٠ ، ١٣١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/ ٢٢٦ ، ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٢١٥/٢ ، ٢٢/٣ ، ٤٠١ ، ٧١/٥ ، ١٨٧ ، ٤٦٦/٦ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٠) فِي بَابِ زِيَادَةِ : عَنْ .

(٢١) فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢/ ١٣٧ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهِجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ١٣١ .

(٢٢) فِي : بَابِ فِي الْهِجْرَةِ ، هَلْ انْقَطَعَتْ ؟ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢/ ٣ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَنَّ الْهِجْرَةَ لَا تَنْقَطِعُ ، مِنْ كِتَابِ السِّرِّ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/ ٢٤٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/ ٩٩ .

(٢٣) فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢/ ١٣٨ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهِجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَبَى ٧/ ١٣١ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/ ١٩٢ ، ٤/ ٦٢ ، ٥/ ٢٧٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٥ .

فَأَرَادَ بِهَا ، لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ مِنْ بَلَدٍ قَدْ فُتِحَ . وَقَوْلُهُ لِصَفْوَانَ : « إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ » . يَعْنِي مِنْ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ الْهِجْرَةَ الْخُرُوجَ مِنْ بَلَدِ الْكُفَّارِ ، فَإِذَا فُتِحَ لَمْ يَبْقَ بَلَدُ الْكُفَّارِ ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُ هِجْرَةٌ . وَهَكَذَا كُلُّ بَلَدٍ فُتِحَ لَا يَبْقَى مِنْهُ هِجْرَةٌ ، وَإِنَّمَا الْهِجْرَةُ إِلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالنَّاسُ فِي الْهِجْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَنْ تَجَبَّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ ، أَوْ لَا^(٢٤) ، ثُمَّ كُنْهَ إِقَامَةٌ وَاجِبَاتُ دِينِهِ مَعَ الْمَقَامِ بَيْنَ الْكُفَّارِ ، فَهَذَا تَجَبُّ عَلَيْهِ الْهِجْرَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ . وَهَذَا وَاعِدٌ شَدِيدٌ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ . وَلِأَنَّ الْقِيَامَ بِوَاجِبِ دِينِهِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَالْهِجْرَةُ مِنْ ضَرُورَةٍ الْوَاجِبِ وَتَمَتُّيْهِ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ^(٢٥) وَاجِبٌ . الثَّانِي ؛ مَنْ لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَنْ يَعْجِزُ عَنْهَا ، إِمَّا لِمَرَضٍ ، أَوْ لِكِرَاهٍ عَلَى الْإِقَامَةِ ، أَوْ ضَعْفٍ ؛ مِنَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَشَبِيبِهِمْ ، فَهَذَا لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا غَفُورًا^(٢٦) . وَلَا تُوصَفُ بِاسْتِحْبَابٍ ؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا . وَالثَّلَاثُ ، مَنْ تَسْتَحَبُّ لَهُ ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، لَكِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِ ، وَإِقَامَتِهِ فِي دَارِ الْكُفْرِ^(٢٧) ، فَتُسْتَحَبُّ لَهُ ، لِتَمَكُّنٍ مِنْ جِهَادِهِمْ ، وَتَكْثِيرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَعُونَتِهِمْ ، وَتَخْلُصَ مِنْ تَكْثِيرِ الْكُفَّارِ ، وَمُخَالَطَتِهِمْ ، وَرُؤْيَا الْمُنْكَرِ بَيْنَهُمْ . وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِإِمْكَانِ إِقَامَةِ وَاجِبِ دِينِهِ بِدُونِ الْهِجْرَةِ . وَقَدْ كَانَ الْعَبَّاسُ عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مَعَ إِسْلَامِهِ^(٢٨) . وَرَوَيْنَا أَنَّ نُعَيْمَ النَّخَعَامِ ، حِينَ أَرَادَ أَنْ يُهَاجِرَ ، جَاءَهُ قَوْمُهُ بَنُو عَرْدِيٍّ ، فَقَالُوا لَهُ : أَقُمْ عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ عَلَى دِينِكَ ، وَنَحْنُ نَمْنَعُكَ مِمَّنْ يُرِيدُ

٦٢/١٠

(٢٤) في ١ ، م : ه : ولا .

(٢٥) سقط من : ١ .

(٢٦) سورة النساء ٩٨ ، ٩٩ .

(٢٧) في ب : ه : الكفار .

(٢٨) هاجر قبل الفتح بقليل ، وشهد الفتح . انظر الإحصاء ٦٣١/٣ .

أَذَاكَ ، وَكُنْفَمَا كُنْتُ تَكُنْفِينَا . وَكَانَ يَقُومُ بَيْنَا مَي بَنَى عِدَى وَأَرَامِلِهِمْ ، فَتَحَلَّفَ عَنِ الْمُهْجَرَةِ مُدَّةً ، ثُمَّ هَاجَرَ بَعْدَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « قَوْمُكَ كَانُوا خَيْرًا لَكَ مِنْ قَوْمِي ^(٢٩) » ، قَوْمِي ^(٢٩) أَخْرَجُونِي ، وَأَرَادُوا قَتْلِي ، وَقَوْمُكَ حَفِظُوكَ وَمَنْعُوكَ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : بَلْ قَوْمُكَ أَخْرَجُوكَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، وَجِهَادِ عَدُوِّهِ ، وَقَوْمِي يُبْطِلُونِي عَنِ الْهِجْرَةِ ، وَطَاعَةِ اللَّهِ . أَوْ نَحْوَ هَذَا الْقَوْلِ ^(٣٠) .

١٦٧٤ - مسألة ؛ قال : (مَنْ دَخَلَ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ بِأَمَانٍ ، لَمْ يُخْنَهُمْ فِي مَالِهِمْ ، وَلَمْ يُعَامِلْهُمْ بِالرِّبَا)

أَمَّا تَحْرِيمُ الرِّبَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ ^(١) الرِّبَا ^(٢) ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(٣) وَسَائِرُ الْآيَاتِ ، وَالْأَخْبَارِ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا عَامَّةً تَتَنَاوَلُ الرِّبَا فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ . وَأَمَّا خِيَانَتُهُمْ ، فَمُحَرَّمَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أُعْطُوا الْأَمَانَ مَشْرُوطًا بِتَرْكِهِ خِيَانَتِهِمْ ، وَأَمْنِهِ إِيَّاهُمْ مِنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ^(٤) مَذْكُورًا فِي اللَّفْظِ ، فَهُوَ مَعْلُومٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ مَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ بِأَمَانٍ ، فَخَانَنَا ، كَانَ نَاقِضًا لِعَهْدِهِ . فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا ، لَمْ تَجَلْ لَهُ خِيَانَتُهُمْ ، لِأَنَّهُ غَدَرٌ ، وَلَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْقَدْرُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » ^(٥) . فَإِنْ خَانَهُمْ ، أَوْ سَرَقَ مِنْهُمْ ، أَوْ اقْتَرَضَ شَيْئًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَ إِلَى أَرْيَابِهِ ، فَإِنْ جَاءَ أَرْيَابُهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ أَوْ إِيْمَانٍ ، رَدَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا

(٢٩-٢٩) سقط من : ١ ، ب .

(٣٠) انظر : الإصابة ٤٥٩/٦ .

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم في : ٩٨/٦ ، ٩٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٤) سقط من : ١ ، ب .

(٥) تقدم تفريجه في : ٣٠/٦ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذی ، في : باب ما ذكر في الصلح بين الناس ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذی ١٠٤/٦ .

بَعَثَ بِهِ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ ^(٦) عَلَيْهِ أَخْذُهُ ، فَلَزِمَهُ رُدُّهُ ^(٧) ، كَمَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ .

١٦٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ كَانَ لَهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ ، فَتَقَضَّوْهُ ، حُورِبُوا ، وَقُتِلَ رِجَالُهُمْ ، وَلَمْ تُسَبِّ ذُرَارِيَهُمْ ، وَلَمْ يُسْتَرْقُوا ، إِلَّا مَنْ وَلِدَ بَعْدَ تَقْضِيهِ)

/ وجملة ذلك أن أهل الذمة إذا تقضوا العهد ، أو أخذ رجل الأمان لنفسه وذريته ، ثم تقض العهد ، فإنه يقتل رجالهم ، ولا تسبى ذراريهم الموجودون قبل التقضي ، لأن العهد شملهم جميعاً ، ودخلت فيه ^(٨) الذرية ، والتقص إنما وجد من رجالهم ، فتحص إباحة الذمائم بهم ، ومن الممكن أن ينفرد الرجل بالعهد والأمان ، دون ذريته وذريته دونه ، فجاز أن يتقضى العهد فيه دونهم ، والتقص إنما وجد من الرجال البالغين ، دون الذرية ، فيجب أن يختص حكمهم بهم . قال أحمد : قالت امرأة علقمة ^(٩) « بن علاثة » لما ارتد : إن كان علقمة ارتد ، فأنا لم ارتد ^(١٠) . وقال الحسن ، في من تقض العهد : ليس على الذرية شيء . فأما من ولد فيهم بعد تقضي العهد ، جاز استرقاقه ؛ لأنه لم يثبت له أمان بحال . وسواء فيما ذكرنا لحقوا بدار الحرب ، أو أقاموا بدار الإسلام . فأما نساؤهم ، فمن لحقت ^(١١) منهم بدار الحرب طائفة ، أو وافقت زوجها في تقضي العهد ، جاز سبيها ؛ لأنها بالعة عاقلة نقضت العهد ، فأشبهت الرجل ، ومن لم تنقض العهد ، لم يتقضى ^(١٢) عهدها بتقضي زوجها .

فصل : وأما أهل الهدنة إذا تقضوا العهد ، حلت دماؤهم وأموالهم ، وسبى ذراريهم ؛

(٦) في ١ ، م : حرم .

(٧) في م : رد ما أخذه .

(٨) في م : فهم .

(٩) سقط من م : .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا للرجل يسلم ثم يرتد ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٢ / ٢٦٤ . ونقله عنه

ابن حجر ، في الإصابة ٤ / ٥٥٥ .

(١١) في ١ ، ب : لحق .

(١٢) في ب : ينقض .

لأنَّ النبي ﷺ قَتَلَ رَجَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، حِينَ تَقَضُّوا عَهْدَهُ ^(٦) . وَلَمَّا هَادَنَ قُرَيْشًا فَتَقَضَّتْ ^(٧) عَهْدَهُ ، حُلَّ لَهُ مِنْهُمْ مَا كَانَ حَرْمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ ^(٨) .
وَلَأَنَّ الْهُدْنَةَ عَهْدٌ مُؤَقَّتٌ ، يَنْتَهِي بِانْقِضَاءِ مُدَّتِهِ ^(٩) ، فَيَزُولُ بِنَقْضِهِ وَفَسْخِخِهِ ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، بِخِلَافِ عَقْدِ الذَّمَّةِ .

فصل : وَمَعْنَى الْهُدْنَةِ ، أَنْ يَفْقَدَ لِأَهْلِ الْحَرْبِ عَقْدًا عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مُدَّةً ، بِعَوَضٍ وَبِغَيْرِ عَوَضٍ . وَتُسَمَّى مُهَادَنَةً وَمُوَادَعَةً وَمُعَاهَدَةً ، وَذَلِكَ جَائِزٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١٠) . / وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ ^(١١) . وَرَوَى مَرْوَانُ ، وَمِسْثُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، صَالَحَ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرٍو بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، عَلَى وَضْعِ الْقِتَالِ عَشَرَ سِنِينَ ^(١٢) . وَلَئِنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ ، فِيهِادِئِهِمْ حَتَّى يَقْوَى الْمُسْلِمُونَ . وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا لِلنَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهِمْ ضَعْفٌ عَنْ قِتَالِهِمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَطْمَعُ فِي إِسْلَامِهِمْ بِهَدْيَتِهِمْ ، أَوْ فِي أَذَائِهِمْ الْجَزِيَّةَ ، وَالتَّزَامِيهِمْ أَحْكَامَ الْجِلَّةِ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ الْمُهَادَنَةُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَرْكِ الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ تَقْضُهَا لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى ضِدِّ الْمَقْصُودِ مِنْهَا . وَإِنْ شَرَطَ الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ ذَوْنَهُمْ ، لَمْ يَجُزْ أَيْضًا . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَالشَّافِعِيُّ :

(٦) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٦ .

(٧) في ب : « ونقضوا » .

(٨) انظر ما يأتي في صلح الحديبية .

(٩) في أ : « مدة » .

(١٠) سورة التوبة ١ .

(١١) سورة الأنفال ٦١ .

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في صلح العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٧٨ . والبيهقي ، في : باب

الهدنة على أن يرد الإمام من جاء من بلده مسلما من المشركين ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩/٢٢٧ ، ٢٢٨ .

وانظر : تلخيص الحبير ٤/١٣٠ .

يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى أَنْ يُفَرِّقَهُمْ مَا أَقْرَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى (١٣) . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ لَزِيمٌ ، فَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ تَقْضِيهِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ أَهْلِ خَيْبَرَ هَذِهِ ، فَإِنَّهُ فَتَحَهَا عَنْتَوَهُ ، وَإِنَّمَا سَاقَاهُمْ (١٤) ، وَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمُسَاقَاةِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِهَذِيئَةٍ اتِّفَاقًا ، وَقَدْ وَافَقُوا الْجَمَاعَةَ فِي (١٥) أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ فِي عَقْدِ الْهَدْيَةِ أَنِّي أُفَرِّقُكُمْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهُ . لَمْ يَصِحَّ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُمْ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ ، مَعَ إِجْمَاعِهِمْ مَعَ غَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُهُ !

فصل : وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْهَدْيَةِ إِلَّا عَلَى مَدَّةٍ مُقَدَّرَةٍ مَعْلُومَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تَجُوزُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (١٦) . عَامٌّ خُصَّ مِنْهُ مَدَّةُ الْعَشْرِ لِمُصَالَحَةِ النَّبِيِّ ﷺ قُرَيْشًا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَشْرًا ، ففِيمَا زَادَ يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ زَادَ الْمَدَّةُ عَلَى عَشْرِ ، بَطُلَ فِي الزِّيَادَةِ . وَهَلْ تُبْطَلُ فِي / ١٠٦٣ ظ العَشْرِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِ ، عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمُصْلَحَةِ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَجُوزُ فِي الْعَشْرِ ، (١٧) فَجَازَ عَلَى (١٨) الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَالْعَامِّ مَخْصُوصٌ فِي الْعَشْرِ لِمَعْنَى مَوْجُودٍ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ أَنَّ الْمُصْلَحَةَ قَدْ تَكُونُ فِي الصَّلَاحِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الْحَرْبِ .

فصل : وَتَجُوزُ مُهَادَنَتُهُمْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَذَا نَتَمُّهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ (١٩) . وَيَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّهَا إِذَا جَازَتْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، فَعَلَى مَالٍ

(١٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمِرَاةِ إِذَا شِئْتَ أَخْرَجْتُكَ ، مِنْ كِتَابِ الشَّرُوطِ ، وَفِي : بَابِ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَبَابِ الْمَوَادَعَةِ مِنْ غَيْرِ وَقْتٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَزِيرَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٥٢/٣ ، ١٢٠/٤ ، ١٢٦ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسَاقَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ . الْمَوْطَأُ ٧٠٣/٢ .

(١٤) فِي النِّسْخِ : « سَاقَاهُمْ » .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٥ .

(١٧-١٨) فِي : ب . فِرَازْدِي . « وَفِي م : « فَجَازَتْ » .

(١٩) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي حَاشِيَةِ ١٢ .

أُولَى . وَأَمَّا إِنَّ^(١٩) صَالَحَهُمْ عَلَى مَا لِي تَبْذُلُهُ لَهُمْ ، فَقَدْ أَطْلَقَ أَحْمَدُ الْقَوْلَ بِالْمَنْعِ مِنْهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَغَارَ الْمُسْلِمِينَ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ حَالِ الضَّرُورَةِ ، فَأَمَّا إِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ ، وَهُوَ أَنْ يَخَافَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْهَلَكَ أَوْ الْأَسْرَ ، فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأُسِيرِ فِدَاءُ نَفْسِهِ بِالْمَالِ ، فَكَذَا هَذَا^(٢٠) ، وَلَئِنْ بَدَّلَ^(٢١) الْمَالُ إِنْ كَانَ فِيهِ صَغَارٌ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَحْمُلُهُ لِدَفْعِ صَغَارِ أَغْظَمَ مِنْهُ ، وَهُوَ الْقَتْلُ ، وَالْأَسْرُ ، وَسَبْيُ الذَّرِيَّةِ الَّذِينَ يُفَضِي سَبْيُهُمْ إِلَى كُفْرِهِمْ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢٢) ، فِي الْمَغَازِي ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْرٍ ، وَهُوَ مَعَ أُنَى سَفِيانَ - يَعْنِي يَوْمَ الْأَخْزَابِ - : « أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتُ لَكَ ثَلَاثَ ثَمَرِ الْأَنْصَارِ ، أَتَرْجِعُ بَعْنَ مَعَكَ مِنْ غَطَفَانَ ، وَتُخَذِّلُ بَيْنَ الْأَخْزَابِ ؟ » . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُيَيْنَةُ : إِنْ جَعَلْتُ لِي الشَّطْرَ فَعَلْتُ . قَالَ مَعْمَرٌ : فَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ وَسَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ يَجْرُ سُرْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي عَامِ السَّنَةِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ ، مَا يُطِيقُ أَنْ يَدْخُلَهَا ، فَالآنَ حِينَ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ، نُعْطِيهِمْ ذَلِكَ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَتَنَمُ إِذَا » . وَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ ، لَمَا بَدَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَرَوَى أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو الْعَطَفَانِيَّ ، بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنْ جَعَلْتُ لِي شَطْرَ ثَمَارِ الْمَدِينَةِ ، وَإِلَّا / مَلَأْتُهَا عَلَيْكَ خَيْلًا وَرِجَالًا^(٢٣) . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « حَتَّى أَشَاوَرَ السُّعُودَ » . يَعْنِي سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ، وَسَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ ، وَسَعْدَ بْنَ زُرَّارَةَ ، فَشَاوَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَتَسْلِيْمٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ بِرَأْيِكَ وَهَوَاكَ ، أَتُبْعُنَا رَأْيَكَ وَهَوَاكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ وَلَا بِرَأْيِكَ وَهَوَاكَ ، فَوَاللَّهِ مَا كُنَّا نُعْطِيهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بُسْرَةً وَلَا ثَمَرَةً إِلَّا شِرَاءً أَوْ قَرَى ، فَكَيْفَ^(٢٤) وَقَدْ أَعَزَّنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَسُولِهِ : « أَتَسْمَعُ ؟ »^(٢٥)

٦٤/١٠

(١٩) ق ١ : « إِذَا » .

(٢٠) ق ٢ : « ههنا » .

(٢١) ق ٣ : « بَذَلَهُ » .

(٢٢) ق ١ : باب وقعة الأحزاب بيني قريظة ، من كتاب المغازي . المصنف ٣٦٧/٥ ، ٣٦٨ .

(٢٣) ق ٤ : « وَرِجَالًا » .

(٢٤) سقط من ١ .

(٢٥) عزاه صاحب مجمع الزوائد إلى البراز والطبراني . انظر : مجمع الزوائد ١٣٢/٦ .

فَعَرَضَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَعْلَمَ ضَعْفَهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ، فَلَوْلَا جَوَازُهُ عِنْدَ الضَّعِيفِ ، لَمَا عَرَضَهُ عَلَيْهِمْ .

فصل : ولا يجوز عَقْدُ الْهُدْنَةِ ولا الذِّمَّةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أو نَائِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَ جُمْلَةِ الْكُفَّارِ ، وليس ذلك لغيره ، ولأنه يتعلّق بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ، على ما قدّمناه ، ولأنّ تَجْوِيزَهُ من غير الإمام يتضمنُ تعطيلَ الجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ ، أو إلى تلك الناحية ، وفيه إفتيات على الإمام . فإنّ هادئهم غيرُ الإمام أو نائِبِهِ ، لم يصحّ . وإن دخل بعضهم دار الإسلام بهذا الصلح ، كان آمناً ؛ لأنّه دخل مُعْتَقِداً لِلْأَمَانِ ، ويُرَدُّ إلى دار الحرب ، ولا يُعْرَفُ في دار الإسلام ؛ لأنّ الأمان لم يصحّ . وإن عَقَدَ الْإِمَامُ الْهُدْنَةَ ، ثم مات أو عُزِلَ ، لم ينتقض عَهْدُهُ ، وعلى مَنْ بَعْدَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَقْدَهُ بِاجْتِهَادِهِ ، فلم يُجْزَ لِلْحَاكِمِ نَقْضُ أَحْكَامِ مَنْ قَبْلَهُ بِاجْتِهَادِهِ . وإذا عَقَدَ الْهُدْنَةَ ، لزمه الْوَفَاءُ بِهَا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ^(٢٦) . وقال تعالى : ﴿ فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ ﴾ ^(٢٧) . ولأنّه لو لم يف بها ، لم يُسْكَنَ إلى عَقْدِهِ ، وقد يحتاج إلى عَقْدِهَا ، فإن نَقَضُوا الْعَقْدَ ^(٢٨) ، جاز قتالهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَلِئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ ^(٢٩) . وقال / تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقْسَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ ^(٣٠) . ولَمَّا نَقَضَتْ قُرَيْشُ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، خَرَجَ إِلَيْهِمْ ، فَقَاتَلَهُمْ ، وَفَتَحَ مَكَّةَ ^(٣١) . وإن نَقَضَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَسَكَتَ بِأَقْبِهِمْ عَنِ التَّاقِضِ ، ولم يُوجَدْ مِنْهُمْ إِنْكَارٌ ، ولا مُرَاسَلَةُ الْإِمَامِ ، ولا تَبَرُّؤٌ ، فَالْكُلُّ نَاقِضُونَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا هَادَنَ قُرَيْشًا ، دَخَلَتْ خِزَاعُهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَبَنُو بَكْرٍ مَعَ

٦٤/١٠ ط

(٢٦) سورة المائدة ١

(٢٧) سورة التوبة ٤

(٢٨) في م : المهد .

(٢٩) سورة التوبة ١٢

(٣٠) سورة التوبة ٧

(٣١) أخرجه البيهقي في : باب فتح مكة حرسها الله تعالى ، من كتاب السير ، وفي : باب نقض الصلح فيما لا

يجوز ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٢٠/٩ ، ٢٢٨ .

قريش ، فعذت بنو بكرٍ على خزاعة ، وأعانهم بعض قريش ، وسكت الباقون ، فكان ذلك نقض عهدهم ، وسار إليهم رسول الله ﷺ فقاتلهم . ولأن سكوتهم يدل على رضاهم ، كما أن عقد الهدنة مع بعضهم يدخل فيه جميعهم ؛ لدلالة سكوتهم على رضاهم ، كذلك في النقض . وإن أنكر من لم ينقض على الناقض ، بقول أو فعل ظاهر ، أو اغتيال ، أو راسل الإمام بأني منكراً لما فعله الناقض ، مقيم على العهد ، لم ينتقض في حقه ، وبأمره الإمام بالتميز^(٣٢) ، لياخذ الناقض وحده ، فإن امتنع من التميز ، أو إسلام الناقض ، صار ناقضاً ؛ لأنه منع من أخذ الناقض ، فصار بمنزلة ، وإن لم يمكنه التميز ، لم ينتقض^(٣٣) عهده ؛ لأنه كالأسير . فإن أسر الإمام منهم قوماً ، فادعى الأسير أنه لم ينتقض ، وأشكل ذلك عليه ، قبل قول الأسير ؛ لأنه لا يتوصل إلى ذلك إلا من قبله^(٣٤) .

فصل : وإن خاف نقض العهد منهم ، جاز أن ينبذ إليهم عهدهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَإِنِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾^(٣٥) . يعنى أعلمهم بنقض عهدهم ، حتى تصير أنت وهم سواء في العلم ، ولا يكفي وقوع ذلك في قلبه^(٣٦) ، حتى يكون عن أمانة تدل على ما خافه . ولا يجوز أن يبدأهم بقتال ولا غارة قبل إعلامهم بنقض العهد ؛ للآية ، ولأنهم آمنون منه^(٣٧) بحكم العهد ، فلا يجوز قتلهم ، ولا أخذ ما لهم . فإن قيل : فقد قلتم : إن الدمي إذا خيف منه الحيأة ، لم ينتقض^(٣٨) عهده . قلنا : عقد الدمة أكد ؛ / لأنه يجب على الإمام إجابتهم^(٣٩) إليه ، وهو نوع معاوضة ، وعقد مؤبد ، بخلاف الهدنة والأمان ، ولهذا ألغى بعض أهل الدمة ، لم ينتقض عهد الباقيين ، بخلاف الهدنة ، ولأن أهل الدمة في قبضة الإمام ، وتجب ولايته ، ولا يحشى الضرر كثيراً من

(٣٢) في ب : بالتيميز .

(٣٣) في ب : ينتقض .

(٣٤) في ا ، ب ، م : قبلهم .

(٣٥) سورة الأنفال ٥٨ .

(٣٦) في م : قبله .

(٣٧) سقط من : م .

(٣٨) في ب : ينتقض .

(٣٩) في ب : إحالتهم .

نَقْضِهِمْ ، بخلاف أهل الهُدنة ، فإنه يُخَافُ منهم الغارةُ على المسلمين ، والضررُ الكثيرُ
بأخذهم للمسلمين .

فصل : وإذا عَقَدَ الهُدنةُ ، فعليه جَمائَتُهُم من المسلمين وأهل الذمة ؛ لأنه آمَنَهُم
مِنْ^(٤١) هو في قبْضَتِهِ وتَحْتِ يَدِهِ ، كما آمَنَ مَنْ في قبْضَتِهِ مِنْهُمْ . وَمَنْ أَثَلَّفَ من المسلمين أو
مِنْ^(٤٢) أهل الذمة عليهم شيئا ، فعليه ضَمَانُهُ ، ولا تَلْزَمُهُ جَمائَتُهُم من أهل الحرب ، ولا
حمايةُ بعضهم من بعض ؛ لأنَّ الهُدنةَ التِّزَامُ الكَفِّ عنهم فقط . فإن أَعَارَ عليهم قومٌ آخرون
فَسَبَّوْهُمْ ، لم يَلْزَمُهُ اسْتِنْفَاذُهُمْ ، وليس للمسلمين شِراؤُهُمْ ؛ لأنَّهُم في عَهْدِهِمْ ، فلا يجوزُ
لهم أذاهُم ولا اسْتِزْقَاقُهُمْ . وذكر الشافعي ما يدلُّ على هذا . ويَحْتَمِلُ جوازُ ذلك . وهو
مذهبُ أبى حنيفة ، لأنه لا يَجِبُ أَنْ يَدْفَعَ عنهم ، فلا يَحْرُمُ اسْتِزْقَاقُهُمْ ، بخلاف أهل
الذمة . فعلى هذا ، إن اسْتَوَلَى المسلمون على الذين أسَرُوهُمْ ، وأَخَذُوا أموالَهُمْ ، فاستنقذُوا
ذلك منهم ، لم يَلْزَمْ رَدُّهُ إليهم ، على هذا القول . ومُقْتَضَى^(٤٣) القول الأولُ وجوبُ رَدِّهِ ، كما
تُرَدُّ أموالُ أهل الذمة إليهم .

فصل : وإذا عَقَدَ الهُدنةُ مُطْلَقًا ، فجاءنا منهم إنسانٌ مُسْلِمًا أو بَآمَانٍ ، لم يَجِبْ رَدُّهُ
إليهم ، ولم يَجْزَ ذلك ، سواء كان حُرًّا أو عَبْدًا ، أو رجلاً أو امرأة . ولا يَجِبُ رَدُّ مَهْرِ المرأة .
وقال أصحابُ الشافعي : إن خَرَجَ الْعَبْدُ إلينا قَبْلَ إِسْلَامِهِ ،^(٤٤) ثم أَسْلَمَ^(٤٥) ، لم يَرُدَّ إليهم ،
وإن أَسْلَمَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، ثم خَرَجَ إلينا ، لم يَصِرْ حُرًّا ، لأنَّهُم في أَمَانٍ مِنَّا ، والهُدنةُ تُنْعَمُ من
جَوَازِ الْقَهْرِ . وقال الشافعي في^(٤٦) قول له^(٤٧) : إذا جَاءَتْ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةً ، وَجِبَ رَدُّ
مَهْرِهَا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَءَاثُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا ﴾^(٤٨) . يعني رَدَّ الْمَهْرِ^(٤٩) إلى زَوْجِهَا إذا

(٤٠) في الأصل ، م : « مما » .

(٤١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٤٢) في ب : « ويقضى » .

(٤٣-٤٤) سقط من : م .

(٤٤-٤٥) في م : « قوله » .

(٤٥) في م نهادة : « له » .

(٤٦) سورة الممتحنة ١٠ .

(٤٧) في م : « مهرها » .

٦٥/١. ظ جاء يطلبها/، وإن جاء غيره، لم يرد إليه شيء. ولنا، أنه من غير أهل دار الإسلام، خرج إلينا، فلم يجب^(٤٨) رده، ولا رد شيء بدلا عنه، كالحر من الرجال، وكالعبد إذا خرج ثم أسلم. وقولهم: إناهم^(٤٩) في أمان منا. قلنا: إنا أمناهم^(٥٠) ممن هو في دار الإسلام، الذين هم في قبضة الإمام، فأما من^(٥١) هو في دارهم، ومن ليس في قبضته، فلا يمتنع منه، بدليل ما لو خرج العبد قبل إسلامه، ولهذا ما قتل أبو بصير الرجل الذي جاء لرده، لم ينكره النبي ﷺ، ولم يضمنه^(٥٢)، ولما انفرد هو وأبو جندل وأصحابهما عن النبي ﷺ في صلح الحديبية، فقطعوا الطريق عليهم، وقتلوا^(٥٣) من قتلوا^(٥٤) منهم، وأخذوا المال، لم ينكر ذلك النبي ﷺ، ولم يأمرهم برد ما أخذوه، ولا غرامة ما أتلّفوه^(٥٥). وهذا الذي أسلم كان في دارهم وقبضتهم، وقهرهم على نفسه، فصار حرا، كما لو أسلم بعد خروجه. وأما المرأة، فلا يجب رد مهرها؛ لأنها لم تأخذ منهم^(٥٦) شيئا، ولو أخذته كانت قد قهرتهم عليه في دار القهر، ولو وجب عليها عوضه، لوجب مهر المثل دون المسمى. والآية، قال قتادة: يبيع رد المهر. وقال عطاء، والزهرى، والثوري: لا يعمل بها اليوم^(٥٧). وعلى أن الآية إنما نزلت في قضية الحديبية، حين كان النبي ﷺ شرط لهم رد من جاءه مسلما، فلما منع الله رد النساء، أمر برد مهورهن^(٥٨)، وكلامنا فيما إذا وقع الصلح مطلقا، فليس هو في معنى ما تناوله الأمر. وإن وقع الكلام فيما إذا شرط رد النساء، لم يصح أيضا؛ لأن الشرط الذي كان النبي ﷺ شرطه، كان صحيحا، وقد نسيخ، فإذا

(٤٨) في ١: ١: يجوز .

(٤٩) في الأصل، م: ١: إنه .

(٥٠) في ١: ١: أمناهم .

(٥١) سقط من: م .

(٥٢) أخرجه البخاري، في: باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ...، من كتاب الشروط. صحيح البخاري ٢٥٧/٣، ٢٥٨. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣١/٤.

(٥٣) سقط من: ١.

(٥٤) في م: ١: منه .

(٥٥) في ب: ١: اليوم .

(٥٦) انظر: ما أخرجه البخاري، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٦٢/٥.

شَرْطُهُ^(٥٧) الْآنَ كَانَ بَاطِلًا ، فَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا إِلْحَاقُهُ بِهِ .

فصل : والشروط في عقد الهبة تنقسم قسمين ؛ صحيح ؛ مثل أن يشترط عليهم مالا ، أو معونة المسلمين عند حاجتهم إليهم ، أو يشترط^(٥٨) لهم أن يرد من جاءه من الرجال مسلما أو بامان . فهذا يصح . وقال / أصحاب^(٥٩) الشافعي : لا يصح شرط رد المسلم ، إلا أن يكون له عشيرة تحميمه وتمنعه . ولنا ، أن النبي ﷺ شرط ذلك في صلح الحديبية ، ووفى لهم به ، فرد أبو جندل^(٦٠) بن سهيل^(٦١) ، وأبا بصير ، ولم يخص بالشرط ذا العشيرة ، ولأن ذا العشيرة إذا كانت عشيرته هي التي تفتنه وتؤذيه ، فهو كمن لا عشيرة له ، لكن لا يجوز هذا الشرط إلا عند شدة الحاجة إليه ، وتعين المصلحة^(٦٢) فيه ، ومتى شرط لهم ذلك ، لزم الوفاء به ، بمعنى^(٦٣) أنهم إذا جاءوا في طلبه ، لم يمنعهم أخذه ، ولا يجبره^(٦٤) الإمام على المضى معه ، وله أن يأمره^(٦٥) سيرا بالهرب منهم ، ومقاتلتهم ، فإن أبا بصير لما جاء النبي ﷺ ، وجاء الكفار في طلبه ، قال له النبي ﷺ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْقَذْرُ ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا عَاهَدْنَاهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَكَ فُرْجًا وَمَخْرَجًا » فلما رجع مع الرجلين ، قتل أحدهما في طريقه ، ثم رجع إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، قد أوفى الله ذمتك ، قدردتنى إليهم ، وأنجاني^(٦٥) الله منهم . فلم ينكر عليه النبي ﷺ ، ولم يلّمه ، بل قال : « وَيْلُ أُمِّهِمْ مَسْعَرُ حَرْبٍ ، لَوْ كَانَ مَعَهُ رِجَالٌ ! » فلما سمع ذلك أبو بصير ، لحق بساحل البحر ، وانحاز إليه أبو جندل بن سهيل ومن معه من

(٥٧) في الأصل : م : : شرط .

(٥٨) في الأصل : : يشترط .

(٥٩) سقط من : ب .

(٦٠-٦١) سقط من : م .

(٦١) في ب : : المصلحة .

(٦٢) في أ : : معنى .

(٦٣) في الأصل : : يجبرهم .

(٦٤) في الأصل : : يأمرهم .

(٦٥) في أ : م : : فأنجاني .

المُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ ، فَجَعَلُوا لَا تَمُرُّ عَلَيْهِمْ ^(٦٦) عَيْرٌ لَقَرْيَشٍ إِلَّا عَرَضُوا لَهَا ، فَأَخَذُوهَا ،
وَقَتَّلُوا مَنْ مَعَهَا ، فَأَرْسَلَتْ قَرْيَشٌ ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثَنَاءً شِدَّةَ اللَّهِ وَالرَّحِمَ ، أَنْ يَضُمَّهُمْ
إِلَيْهِ ، وَلَا يَرُدَّهُ إِلَيْهِمْ أَحَدًا جَاءَهُ ، فَقَعَلَ . فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ لِمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ يَتَحَيَّزَ وَأَنَاحِيَةً ،
وَيَقْتُلُونَ ^(٦٧) مَنْ قَدَّرُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي الصَّلَاحِ . وَإِنْ
ضَمَّهُمُ الْإِمَامُ إِلَيْهِ بِإِذْنِ الْكُفَّارِ ، دَخَلُوا فِي الصَّلَاحِ ، وَحُرِّمَ عَلَيْهِمْ قَتْلُ الْكُفَّارِ وَأَمْوَالِهِمْ .
٦٦/١٠ ط وَرَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ / إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَارِبًا
مِنَ الْكُفَّارِ ، يَرْسُفُ فِي قُبُورِهِ ، قَامَ إِلَيْهِ أَبُوهُ ^(٦٨) فَلَطَمَهُ ، وَجَعَلَ يَرُدُّهُ ، قَالَ عُمَرُ : فَقُمْتُ
إِلَى جَانِبِ أَبِي جَنْدَلٍ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُمْ الْكُفَّارُ ، وَإِنَّمَا دَمُ أَحَدِهِمْ دَمُ كُلِّ . وَجَعَلْتُ أَذْنِي
مِنْهُ قَائِمَ السَّيْفِ لَعَلَّهُ أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَيَضْرِبَ بِهِ أَبَاهُ ، قَالَ : فَضَنَّ الرَّجُلُ بِأَبِيهِ ^(٦٩) . الثَّانِي ،
شَرْطُ فَاسِدَةٍ ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ رَدُّ النِّسَاءِ ، أَوْ مُهَوَّرَهُنَّ ، أَوْ رَدُّ سِلَاحِهِمْ ، أَوْ إِعْطَاءَهُمْ شَيْئًا
مِنْ سِلَاحِنَا ، أَوْ مِنْ آلَاتِ الْحَرْبِ ، أَوْ يَشْتَرِطَ لَهُمْ مَالًا فِي مَوْضِعٍ لَا يَجُوزُ بِذَلِكَ ، أَوْ يَشْتَرِطَ
تَقْضِيهَا مَتَى شَاءُوا ^(٧٠) ، أَوْ ^(٧١) أَنْ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْضَا ، أَوْ يَشْتَرِطَ رَدُّ الصَّبِيَّانِ ، أَوْ
رَدُّ ^(٧٢) الرِّجَالِ ، مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . فَهَذِهِ كُلُّهَا شُرُوطُ فَاسِدَةٍ ، لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهَا . وَهَلْ
يُفْسِدُ الْعَقْدُ بِهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ ، إِلَّا فِيمَا إِذَا شَرَّطَ أَنْ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(٧٣) تَقْضِيهَا مَتَى شَاءَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَصِحَّ وَجْهًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ طَائِفَةَ الْكُفَّارِ
يَتَّبِعُونَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ ، فَلَا يَخْصُلُ الْأَمْنُ مِنْهُمْ ، وَلَا أَمْنُهُمْ مِنَّا ، فَيَفُوتُ مَعْنَى الْهَدَنَةِ .
وَإِنَّمَا يَصِحُّ شَرْطُ رَدِّ النِّسَاءِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهْجَرَاتٍ ﴾

(٦٦) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٦٧) كذا في النسخ بالرفع . وانظر الأفعال الآتية .

(٦٨) أخرجه نحوه ابن أبي شيبة ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . المصنف ٤٥٠/١٤ .

(٦٩) في ب : شَاءَتْ .

(٧٠) سقط من : الأصل .

(٧١) في ب : يَرُدُّ .

(٧٢) في م : مِنْهُمْ .

إلى قوله : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٧٣) . وقال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ الصُّلْحَ فِي النِّسَاءِ » (٧٤) . وتفارق المرأة الرجل من ثلاثة أوجه ؛ أحدها ؛ أنها لا تأمن من (٧٥) أن (٧٦) تزوج (٧٧) كافراً يستحلها ، أو يكرهها من ينالها ، وإليه أشار الله تعالى بقوله : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا ﴾ (٧٣) . الثاني ، أنها ربما فتنّت عن دينها ؛ لأنها أضعف قلباً ، وأقل معرفة من الرجل (٧٨) . الثالث ، أن المرأة لا يمكنها في العادة الهرب والتخلص ، بخلاف الرجل . ولا يجوز رد الصبيان العقلاء إذا جاءوا مسلمين ؛ لأنهم بمنزلة المرأة في الضعف في العقل والمعرفة ، والعجز عن التخلص والهرب . فأما الطفل الذي لا يصبح إسلامه ، فيجوز رده ، لأنه ليس بمسلم .

١٠٦٧ و

فصل : وإذا طَلَبَت امرأة أو صبيّة مسلمة ، الخروج من عند الكفار ، جاز لكل مسلم إخراجها ، لما روى ، أن النبي ﷺ لما خرج من مكة ، وقفت ابنة حمزة على الطريق ، فلما مر بها على قالت : يا ابن عم ، إلى من تدعني ؟ فتناولها ، فدفعها إلى فاطمة ، حتى قدم بها المدينة (٧٩) .

١٦٧٦ - مسألة ؛ قال : (وإذا استأجر الأمير قومًا يعزّون مع المسلمين لمنافعهم ، لم يُسْهِم لَهُمْ ، وأعطوا ما استؤجروا به)

نص أحمد على هذا ، في رواية جماعة ، فقال ، في رواية عبد الله وحنبل ، في الإمام يستأجر قومًا يدخل بهم بلاد العدو : لا يسهم لهم ، ويوفى لهم بما استؤجروا عليه . وقال

(٧٣) سورة المتحنة ١٠ .

(٧٤) تقدم ترجمته ، في صفحة ٥٩ .

(٧٥) سقط من : ١ .

(٧٦) سقط من : ب .

(٧٧) في ١ : ب : « تزوج » .

(٧٨) في ١ : « الرجال » .

(٧٩) أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان ... ، من كتاب الصلح ، وفي : باب

عمرة القضاء ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢/٢٤٢ ، ٥/١٨٠ . والبيهقي ، في : باب نقض الصلح فيما لا

يجوز وهو ترك النساء ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩/٢٢٨ ، ٢٢٩ .

القاضي : هذا محمولٌ على استئجارٍ مَنْ لا يَجِبُ عليه الجهادُ ، ^(١) كالعبيد والكفار . أمَّا الرجال المسلمون ^(٢) الأحرارُ ، فلا يصحُّ استئجارُهم على الجهادِ ^(٣) ؛ لأنَّ العزوَ يتعيَّنُ بحضوره على مَنْ كان من أهله ، فإذا تعيَّنَ عليه الفرضُ ، لم يجوزُ أَنْ يفعلَه عن غيره ، كَمَنْ عليه حجَّةُ الإسلامِ ، ^(٤) لا يجوزُ ^(٥) أَنْ يَحُجَّ عن غيره . وهذا مذهبُ الشافعي . ويَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ كلامُ أحمدَ والخِرقيَّ على ^(٦) ظاهره ، في صحَّةِ الاستئجارِ على العزْوِ لَمَنْ لم يتعيَّنَ عليه ؛ لما رَوَى أبو داودَ ^(٧) ، بإسناده عن عبد الله بن عمرو ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « لِلْعَازِي أَجْرُهُ ، وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ ^(٨) وَأَجْرُ الْعَازِي ^(٩) » . وروى سعيْدُ بن منصورٍ ^(١٠) ، عن جُبَيْرِ بن نفيرٍ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « مَثَلُ الَّذِينَ يَغْزُونَ مِنْ أُمَّتِي ، وَيَأْخُذُونَ الْجُعْلَ ، وَيَتَّقَوْنَ بِهِ عَلَى عَدُوِّهِمْ ، مَثَلُ أُمِّ مُوسَى ، تُرْضِعُ وَلَدَهَا ، وتأْخُذُ أَجْرَهَا » . ولأنَّه أمرٌ لا يختصُّ فاعلهُ أَنْ يكونَ من أهلِ القريةِ ، فصَحَّ الاستئجارُ عليه ، كبناءِ المساجدِ ، ^(١١) أو لم ^(١٢) يتعيَّنَ عليه الجهادُ ، فصَحَّ أَنْ يُوجَرَ نفسه عليه كالعبيد . ويفارقُ الحجَّ ، حيثُ إنَّه ليس بفرضٍ غَيْرٍ ، وإنَّ الحاجةَ داعيةٌ إليه ، وفي المنعِ مِنْ أَخْذِ الْجُعْلِ عليه تعطيلٌ له ، ومنعٌ له مِنْ ^(١٣) فيه للمسلمين نفعٌ ، وبهم إليه حاجةٌ ، فينبغي أَنْ يجوزَ ، بخلافِ الحجِّ . إذا ثبتَ هذا ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ ، فالإجارةُ فاسدةٌ ، وعليه الأجرةُ يَرُدُّها ، وله سَهْمُهُ ؛ لِأَنَّ عَزْوَهُ بغيرِ أَجْرَةٍ . وإن قُلْنَا بصحَّةِ ، فظاهرُ كلامِ أحمدَ والخِرقيَّ ، رَجَمَهُمَا اللهُ ، أَنَّهُ لَا يَسْتَهُمُ ^(١٤) له ؛ لِأَنَّ عَزْوَهُ بَعْوَضٍ ، فكأنَّه واقعٌ من غيره ، فلا يَسْتَحِقُّ شيئاً . وقد

(١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) ق : م : والمسلمون .

(٣-٣) ق : ب : لم يجوز .

(٤) ق : ب : في .

(٥) ق : باب الرخصة في أخذ الجعائل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦٢/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٤/٢ .

(٦-٦) سقط من : م .

(٧) ق : باب ما جاء في الرجل يغزو بالجعل ، من كتاب الجهاد . السنن ١٤١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ الجعائل ، من كتاب السير . البشائر الكبرى ٢٧/٩ .

(٨-٨) في الأصل : م ولم .

(٩) ق : م : مما .

(١٠) ق : م : سهم .

رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُتِيَّةَ^(١٢) ، قَالَ : أَدْنَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْغَزْوِ ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ، لَيْسَ لِي خَادِمٌ ، فَاتَّصَمْتُ أَجِيرًا يَكْفِينِي ، وَأَجْرِي لَهُ سَهْمُهُ ، فَوَجَدْتُ رَجُلًا ، فَلَمَّا دَنَا الرَّجُلُ ، قَالَ : مَا أَذْرِي مَا السُّهْمَانُ وَمَا يَبْلُغُ سَهْمِي ، فَسَمَّيْتُ شَيْئًا كَانَ السُّهْمُ أَوْ لَمْ يَكُنْ . فَسَمَّيْتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ ، فَلَمَّا حَضَرَتْ غَنِيمَةُ أَرَدْتُ أَنْ أَجْرِي لَهُ سَهْمَهُ ، فَذَكَرْتُ الدَّنَانِيرَ ، فَبَجِثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَكَرْتُ لَهُ أَمْرَهُ ، فَقَالَ : « مَا أَجَدُّ لَهُ فِي غَزْوَتِهِ^(١٤) هَذِهِ فِي^(١٤) الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَانِيرُهُ الَّتِي سَمَّيْتُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسَهَّمُ لَهُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَلَالِ . قَالَ : وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ لِلْأَجِيرِ السُّهْمَ إِذَا قَاتَلَ . وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ، أَنَّ كُلَّ مَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ فَلَهُ السُّهْمُ . قَالَ : وَهَذَا الَّذِي^(١٥) أَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَوَجْهٌ ذَلِكَ ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، وَقَوْلِ عُمَرَ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ^(١٦) . وَلَأنَّهُ حَاضِرٌ لِلْوَقْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَيُسَهَّمُ لَهُ كَغَيْرِ الْأَجِيرِ . فَأَمَّا الَّذِينَ يُعْطَوْنَ مِنْ حَقِّهِمْ مِنَ الْفَيْءِ ، فَلَهُمْ سِيَاهُمُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ^(١٧) لِيُغْزَوْ ، لِأَنَّهُ عَوِضٌ عَنْ جِهَادِهِ ، بَلْ نَفْعُ جِهَادِهِ لَهُ لَا لِغَيْرِهِ . وَكَذَلِكَ مَنْ يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَاتِ ، وَهُمْ الَّذِينَ إِذَا نَشِطُوا لِلْغَزْوِ أُعْطُوا ، فَإِنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مُعَوْنَةً لَهُمْ ، لَا عَوِضًا ، وَلِذَلِكَ إِذَا دَفَعَ^(١٨) إِلَى الْغَزَاةِ مَا^(١٩) يَتَقَوَّوْنَ بِهِ ، وَيَسْتَعِينُونَ بِهِ ، كَانَ لَهُ فِيهِ الثَّوَابُ ، وَلَمْ يَكُنْ عَوِضًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا ، كَانَ لَهُ بِمِثْلِ أَجْرِهِ »^(٢٠) .

(١١) في : باب الرجل يغزو بأجر الخدمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود . ١٦/٢ . والبيهقي ، في : باب من استأجر إنسانا للخدمة في الغزو ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٢٩/٩ .
(١٢) في الأصل ، م ، أ : منه ؛ تصحيف . وفي ب : أمية ، وهو أبوه ، وورد في بعض نسخ سنن أبي داود . انظر : عون المعبود ٣٢٣/٢ .
(١٣) سقط من : الأصل ، أ ، ب .
(١٤) - (١٤) في م : في هذه ، .
(١٥) سقط من : أ ، ب .
(١٦) تقدم تخريجهم ، في صفحة ٨٤ .
(١٧) في الأصل ، م ، أ : لهم ، .
(١٨) في الأصل ، ب : دفع ، .
(١٩) سقط من : م .
(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب فضل من جهز غازيا ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٣٢/٤ ، ٣٣ .
ومسلم ، في : باب فضل إعانة الغازی في سبيل الله ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٥٠٧/٣ . وأبو داود ، في : باب ما يجزي من الغزو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل من جهز =

فصل: فَأَمَّا الْأَجِيرُ لِلْخِدْمَةِ فِي الْعَزْوِ ، أَوِ الَّذِي ^(٢١) يَكْرِي ذَاتَهُ لَهُ ^(٢٢) ، وَيُخْرِجُ مَعَهَا ، وَيَشْهَدُ الْوَقْعَةَ ، فَعَنْ أَحْمَدَ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا سَهْمَ لَهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، قَالَا : الْمُسْتَأْجَرُ عَلَى خِدْمَةِ الْقَوْمِ لَا سَهْمَ لَهُ . وَوَجْهُهُ حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ مُثَنَّى . وَالثَّانِيَةُ ، يُسَهَّمُ لَهَا ، إِذَا شَهِدَ الْقِتَالَ مَعَ النَّاسِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ . وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ إِذَا قَاتَلَ ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِالْخِدْمَةِ فَلَا سَهْمَ لَهُ . وَاسْتَجَّ ابْنُ الْمُثَنِّدِ بِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ كَانَ أَجِيرًا لِلطَّلَحَةِ حِينَ أَدْرَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثَيْنَةَ ، حِينَ أَغَارَ عَلَى سَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ ^(٢٣) . وَقَالَ الْقَاضِي : يُسَهَّمُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْمُجَاهِدِينَ ، وَقَصْدُهُ ^(٢٤) الْجِهَادَ ، فَأَمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُسَهَّمُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ ، وَيُرْفَعُ عَنْهُ اسْتِئْجَارُهُ نَفَقَةً مَا اشْتَغَلَ عَنْهُ .

فصل: فَأَمَّا التَّاجِرُ وَالصَّانِعُ ، كَالْحَيَّاطِ وَالْحَبَّازِ وَالْبَيْطَارِ وَالْمَحْدَادِ وَالْإِسْكَافَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُسَهَّمُ لَهُمْ إِذَا حَضَرُوا . قَالَ أَصْحَابُنَا : قَاتَلُوا أَوْ لَمْ يَقَاتِلُوا . وَبِهِ قَالَ فِي التَّاجِرِ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسَهَّمُ لَهُمْ ^(٢٥) ، إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا . وَعَنْهُ ، لَا يُسَهَّمُ لَهُ بِحَالٍ . قَالَ الْقَاضِي ، فِي التَّاجِرِ وَالْأَجِيرِ : إِذَا كَانَا مَعَ الْمُجَاهِدِينَ ، وَقَصْدُهُمَا الْجِهَادَ ، وَإِنَّمَا مَعَهُ الْمَتَاعُ إِنْ طُلِبَ مِنْهُ بَاعَهُ ، وَالْأَجِيرُ قَصْدُهُ الْجِهَادُ أَيْضًا ، فَهَذَا إِنْ يُسَهَّمُ لَهَا ؛ لِأَنَّهُمَا ^(٢٥) غَازِيَانِ ، وَالصَّنَاعُ بِمَنْزِلَةِ التُّجَّارِ ^(٢٦) ، مَتَى كَانُوا مُسْتَعِدِّينَ لِلْقِتَالِ ، وَمَعَهُمُ السَّلَاحُ ،

= غَانِيَا ، مِنْ أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٧/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَانِيَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُجْتَمِعُ ٣٨/٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ جَهَّزَ غَانِيَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٩٢١/٢ ، ٩٢٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَانِيَا ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٠٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٢٠/١ ، ٥٣ ، ١١٥/٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٩٢/٥ ، ١٩٣ .

(٢١-٢٢) فِي الْأَصْلِ : « يَكُونُ ذَوَابَهُ لَهُ » .

(٢٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣٤ .

(٢٣) فِي م : « وَصَحْبُهُ » .

(٢٤) فِي ب : « لَهُ » .

(٢٥) فِي النُّسخِ : « لَأَنَّهُمْ » .

(٢٦) فِي أ ، ب : « التَّاجِرُ » .

فمضى عَرَضَ اشْتَعَلُوا بِهِ ، أَنَسَهُمْ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي الْجِهَادِ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَشْتَعِلُونَ بِغَيْرِهِ
عِنْدَ فَرَاغِهِمْ مِنْهُ .

فصل : إِذَا دَخَلَ قَوْمٌ لَامَنَعَةً لَهُمْ دَارَ الْحَرْبِ ، بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَعَزِمُوا ، فَقَنْ أَحْمَدُ فِيهِ
ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّ^(٢٧) غَنِيَمَتَهُمْ كَغَنِيَمَةِ غَيْرِهِمْ ، يُخَمُّسُهُ الْإِمَامُ ، وَيَقْسِمُ
بَاقِيَهُ بَيْنَهُمْ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ / ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٢٨) . الْآيَةُ . وَالْقِيَاسُ عَلَى مَا إِذَا دَخَلُوا
بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَالثَّانِيَّةُ ، هُوَ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ اكْتِسَابٌ
مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ ، فَكَانَ لَهُمْ ، فَأُشْبِهَ^(٢٩) الْاِخْتِطَابَ^(٣٠) ، فَإِنَّ الْجِهَادَ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِذْنِ
الْإِمَامِ ، أَوْ مِنْ طَائِفَةٍ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَقُوَّةٌ ، فَأَمَّا هَذَا فَتَلَصُّصٌ وَسَرِقَةٌ وَمُجَرَّدُ اكْتِسَابٍ .
وَالثَّالِثَةُ ، أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي عِيدِ أَبِي إِلَى الرُّومِ ، ثُمَّ رَجَعَ وَمَعَهُ مَتَاعٌ : فَالْعَبْدُ
لِمَوْلَاهُ ، وَمَا مَعَهُ مِنَ الْمَتَاعِ وَالْمَالِ فَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ عُصَاةٌ يَفْعَلُهُمْ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ
حَقٌّ . وَالْأُولَى^(٣١) أَوْلَى . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَمَّا أَقْفَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَيْشَ الَّذِي
كَانُوا^(٣٢) مَعَ مَسْلَمَةَ ، كَسِرَ مَرْكَبَ بَعْضِهِمْ ، فَأَخَذَ الْمُشْرِكُونَ نَاسًا مِنَ الْقَبِيطِ ، فَكَانُوا
تَحْدَمَا لَهُمْ ، فَخَرَجُوا يَوْمًا إِلَى عِيدِ لَهُمْ ، وَتَخَلَّفُوا الْقَبِيطُ فِي مَرْكَبِهِمْ ، وَشَرِبَ الْآخَرُونَ ،
وَرَفَعَ الْقَبِيطُ الْقَلْعَ^(٣٣) وَفِي الْمَرْكَبِ^(٣٤) مَتَاعُ الْآخَرِينَ وَسِلَاحُهُمْ ، فَلَمْ يَضَعُوا قَلْعَهُمْ حَتَّى
أَتَوْا بِيْرُوتَ ، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَكَتَبَ عُمَرُ : تُقْلُوهُمْ الْقَلْعَ وَكُلَّ
شَيْءٍ جَاءُوا بِهِ إِلَّا الْخُمُسَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٣٥) . وَإِنْ كَانَتْ الطَّائِفَةُ ذَاتَ مَنَعَةٍ ،

(٢٧) سقط من : ب .

(٢٨) سورة الأنفال ٤١ .

(٢٩) في ١ ، ب ، م ، د : أشبهه .

(٣٠) في ١ ، ب ، د : كالإختطاب .

(٣١) في ١ : د : والأول .

(٣٢) في م : د : كان .

(٣٣-٣٤) سقط من : الأصل .

(٣٥) أخرجه سعيد ، في : باب ما يغمس في النفل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٤/٢ .

عَزَوْا بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَفَسَهُمُ ^(٣٥) رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ لَهُمْ ، وَهُوَ قَوْلُ
لِلْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِيَةُ ، يُحْتَسَرُ ، وَالباقى لَهُمْ . وَهَذِهِ ^(٣٦) أَصَحُّ . وَوَجْهُ الرَّوَاتَيْنِ مَا
تَقْدَمُ . وَيُخْرَجُ فِيهِ وَجْهٌ كَالرَّوَايَةِ الثَّالِثَةِ ، وَهُوَ أَنَّ الْجَمِيعَ ^(٣٧) لَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَحْمَسٍ ؛ لَكُونِهِ
^(٣٨) اكْتِسَابًا مَبَاحًا ^(٣٨) مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ .

١٦٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ غُلَّ ^(١) مِنَ الْغَنِيمَةِ ^(٢) ، حُرِّقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ ، إِلَّا
الْمُصْحَفَ ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ)

الْعَالُ : هُوَ الَّذِي يَكْتُمُ مَا يُأْخُذُهُ ^(٢) مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا يُطْلِعُ الْإِمَامَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَضَعُهُ مَعَ
الْغَنِيمَةِ ، فَحُكْمُهُ أَنْ يُحْرَقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَفَقَهَاءُ الشَّامِ ، مِنْهُمْ
مَكْحُولٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ . وَأَبُو سَعِيدٍ بْنُ عَبْدِ
الْمَلِكِ يُعَالُ ، فَجَمَعَ مَالَهُ وَأَحْرَقَهُ ، وَعَمُرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَاضِرٌ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَعْبهُ . وَقَالَ يَزِيدُ
ابن يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ / : السُّنَّةُ فِي الَّذِي يُعَالُ ، أَنْ يُحْرَقَ رَحْلُهُ ^(٣) . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، فِي
« سُنَنِهِ » ^(٤) . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُحْرَقُ ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحْرَقْ ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ^(٥) رَوَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَصَابَ
غَنِيمَةً ، أَمَرَ بِلَا أَفْنَادَى فِي النَّاسِ ، فَيَحْيِيُونَ بَعْنَائِيَهُمْ ، فَيُحْتَسَرُ ، وَيُقَسِّمُهُ ، وَفَجَاءَ
رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِزِمَامٍ مِنْ شَعْرِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا فِيمَا كُنَّا أَصْبَنَامِنَ الْغَنِيمَةِ . فَقَالَ :
« سَمِعْتُ بِلَا لَا نَادَى ثَلَاثًا ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ ؟ » .

(٣٥) ق م : « فقيه » .

(٣٦) ق م : « وهذا » .

(٣٧) ق م : « الجمع » .

(٣٨-٣٨) فِي النسخ : « اكسَاب مباح » .

(١-١) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٢) ق م : « أَخَذَهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤) أَخْرَجَ الْأَوَّلُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي عَقُوبَةِ مَنْ غُلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢/٢٧٠ . وَلَمْ يَجِدْ

الثَّانِي فِيهِ .

(٥) ق م : « عَمَرٌ » خَطَأً .

فَاعْتَذَرَ ، فَقَالَ : « كُنْ »^(٦) أَنْتَ تَجِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلَنْ أَقْبِلَهُ عَنْكَ »^(٧) . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٨) . وَلَنْ إِخْرَاقَ الْمَتَاعِ إِضَاعَةً لَهُ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَلَنَا ؛ مَا رَوَى صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ^(٩) ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ مُسْلِمَةَ أَرْضَ الرُّومِ ، فَأَتَيْتُ بَرَجْلَ قَدْ غَلَّ ، فَسَأَلْتُ^(١٠) سَالِمَاعَةَ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ أَبَى يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ ، فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ ، وَاضْرِبُوهُ » . قَالَ : فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصَدَّ حَقًّا ، فَسَأَلُ سَالِمَاعَةَ ، فَقَالَ : بَعُهُ ، وَتَصَدَّقْ بِكَمِّيهِ^(١١) . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ^(١٢) : وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ أَخْرَقُوا مَتَاعَ الْعَالِ^(١٣) . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَعْتَرَفْ أَنَّهُ أَخَذَ مَا أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ الْغُلُولِ ، وَلَا أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا ثَوَاتِي فِي الْمَجْيِءِ بِهِ ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِيهِ ، وَلَئِنْ الرَّجُلُ جَاءَهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ تَائِبًا مُعْتَذِرًا ، وَالتَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا ، وَتُمَحْوُ الْحَوْبَةُ . وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، فَأَمَّا نَهْيُ عَنْهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا يُعَدُّ تَضْيِيعًا ، كَالِقَاءِ الْمَتَاعِ فِي الْبَحْرِ إِذَا خِيفَ الْعَرَقُ ، وَقَطَعَ يَدُ الْعَبْدِ السَّارِقِ ، مَعَ أَنَّ الْمَالَ لَا تَكَادُ الْمَصْلَحَةُ تَحْصُلُ بِهِ إِلَّا بِذَهَابِهِ ، فَأَكْلُهُ إِثْلَافُهُ ، وَإِنْفَاقُهُ إِذْهَابُهُ ، وَلَا يُعَدُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

(٦) سقط من : ١ .

(٧) في م : « منك » .

(٨) في : باب في الغلول إذا كان سيرا ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٣/٢ .

(٩) في ١ : « زيادة » . وفي م : « زارة » .

(١٠) أي مسلمة .

(١١) في ب : « عنه » .

(١٢) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب في عقوبة من غل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٩/٢ . وأبو داود ، في :

باب في عقوبة الغال ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٣/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الغال ما يُصنع به ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٤٧/٦ .

والدارمي ، في : باب في عقوبة الغال ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣١/٢ .

(١٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يقطع من غل ... ، ولا يحرق . ومن قال : يحرق ، من كتاب السير . السنن الكبرى

١٠٢/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يوجد عنده الغلول ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٩٦/١٢ .

٦٩/١ ط تَضْيِيعًا وَلَا إِفْسَادًا ، وَلَا يُنْهَى ^(١٤) عَنْهُ . وَأَمَّا الْمُصْحَفُ ، فَلَا يُحَرِّقُ ؛ / لِحُرْمَتِهِ ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ سَالِمٍ فِيهِ ، وَالْحَيَوَانُ لَا يُحَرَّقُ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رُبُّهَا ^(١٥) ، وَلِحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَئِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْمَتَاعِ الْمَأْمُورُ بِإِحْرَاقِهِ . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ . وَلَا تُحَرَّقُ آلَةُ الدَّائِيَةِ أَيْضًا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا ^(١٦) لِلْإِثْفَاعِ بِهَا ، ^(١٧) وَلَا لَهَا تَابِعَةٌ ^(١٨) لَمَّا يُحَرَّقُ ، فَاشْتَبَهَ جِلْدُ الْمُصْحَفِ وَكَيْسُهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُحَرَّقُ سَرَجُهُ وَإِكَافُهُ . وَلَمَّا ، أَنَّهُ مَلْبُوسٌ حَيَوَانٍ ، فَلَا يُحَرَّقُ ، كَثِيَابِ الْغَالِ . وَلَا تُحَرَّقُ ثِيَابُ الْغَالِ الَّتِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ عُرْيَانًا ، وَلَا مَا غُلَّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَنِيمَةِ الْمُسْلِمِينَ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَالَّذِي أَصَابَ فِي ^(١٩) الْغُلُولِ ، أَيْ شَيْءٌ يُصْنَعُ بِهِ ؟ قَالَ : يُرْفَعُ إِلَى الْمُعْتَمِ . وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ . وَلَا سِلَاحُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْقِتَالِ ، وَلَا نَفَقَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحَرَّقُ عَادَةً ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ ، أَوْ مَا أَبَقَتْ النَّارُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَهُوَ لِصَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ كَانَ ثَابِتًا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُوْجَدْ مَا يُزِيلُهُ ، وَإِنَّمَا عَوِيقُ بِإِحْرَاقِ مَتَاعِهِ ، فَمَا لَمْ يُحَرَّقْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ ، وَيُتَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِقَوْلِ سَالِمٍ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ أَوْ الْعِلْمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُحَرَّقَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ نَفْعَ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى الدِّينِ ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ الْإِضْرَارُ بِهِ فِي دِينِهِ ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْإِضْرَارُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُنْيَاهُ .

فصل : وَإِنْ لَمْ يُحَرَّقْ رَحْلُهُ حَتَّى اسْتَحْدَثَ مَتَاعًا آخَرَ ، أَوْ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ ، أُحْرِقَ مَا كَانَ مَعَهُ ^(٢٠) حَالُ الْغُلُولِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ . قَالَ : يَنْبَغِي أَنْ يُحَرَّقَ مَا كَانَ مَعَهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِحْرَاقِ رَحْلِهِ ، لَمْ يُحَرَّقْ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ ^(٢١) عُقُوبَةٌ ، فَتُسْقَطُ بِالمَوْتِ ، كَالْحُدُودِ ، وَلَئِنَّهُ بِالمَوْتِ انْتَقَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ ، فَأُحْرِقَ عُقُوبَةُ لغيرِ الْجَانِي . وَإِنْ بَاعَ مَتَاعَهُ ، أَوْ هَبَهُ ، اِحْتَمَلُ أَنْ لَا يُحَرَّقَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لغيرِهِ ،

(١٤) فِي ب : هِيَ هـ .

(١٥) تَقْدِيمُ تَحْوِيلِهِ ، فِي صَفْحَةِ ١٣٩ .

(١٦) فِي الْأَصْلِ ، أ ب ، هـ : إِلَيْهِ هـ .

(١٧-١٨) فِي الْأَصْلِ ، أ ب : وَلَئِنَّهُ تَابِعٌ هـ .

(١٨) فِي أ : مِنْ هـ .

(١٩) فِي مَزِيدَةٍ : هـ مِنْ هـ .

(٢٠) فِي م : لَهَا هـ .

أَشْبَهَ مَا لَوْ انْتَقَلَ عَنْهُ بِالْمَوْتِ . / واحتمل أن يُنْقَضَ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ وَيُحْرَقَ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ سَابِقٌ عَلَى الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ، فَوَجَبَ تَقْدِيمُهُ ، كَالْقِصَاصِ فِي حَقِّ الْجَانِي .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْغَالُ صَبِيًّا ، لَمْ يُحْرَقْ مَتَاعُهُ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَاقَ عُقُوبَةٌ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، فَأَشْبَهَ الْحَدَّ . وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، لَمْ يُحْرَقْ مَتَاعُهُ ؛ لِأَنَّهُ لِسَيِّدِهِ ، فَلَا يُعَاقَبُ سَيِّدُهُ ^(٢١) بِجَنَائِهِ عِنْدَهُ ^(٢٢) . وَإِنْ اسْتَهْلَكَ مَا عَّلَهُ ، فَهُوَ فِي رَقَبَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَنَائِهِ . وَإِنْ غَلَّتْ امْرَأَةٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أُحْرِقَ مَتَاعُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعُقُوبَةِ ، وَلِذَلِكَ يُقَطَّعَانِ فِي السَّرِيقَةِ ، وَيُحْدَنَانِ فِي الزُّنَى وَغَيْرِهِ . وَإِنْ أَكْثَرَ الْغُلُولَ ، وَذَكَرَ ^(٢٣) أَنَّهُ ابْتِاعَ مَا بِيَدِهِ ، لَمْ يُحْرَقْ مَتَاعُهُ ، حَتَّى يَثْبُتَ غُلُولُهُ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارَ ؛ لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ ^(٢٤) ، فَلَا يَجِبُ قَبْلَ ثَبُوتِهِ بِذَلِكَ ، كَالْحَدِّ ، وَلَا يَقْبَلُ فِي بَيِّنَتِهِ إِلَّا عَدْلَانِ ؛ لِذَلِكَ .

فصل : وَلَا يُحْرَمُ الْغَالُ سَهْمَهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُحْرَمُ سَهْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : « يُحْرَمُ سَهْمُهُ » . فَإِنْ صَحَّ ، فَالْحُكْمُ بِهِ ^(٢٥) . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، فِي الصَّبِيِّ يُغْلُ : يُحْرَمُ سَهْمُهُ ، وَلَا يُحْرَقُ مَتَاعُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ سَبَبَ الْاسْتِحْقَاقِ مَوْجُودٌ ، فَيَسْتَحِقُّ ، كَالْوَلَدِ يُغْلُ ^(٢٦) ، وَلَمْ يَثْبُتْ جَزَاءُ سَهْمِهِ فِي خَبَرٍ ، وَلَا قِيَاسٌ ، فَيُبْقَى بِحَالِهِ ، وَلَا يُحْرَقُ سَهْمُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ رَحْلِهِ .

فصل : إِذَا تَابَ الْغَالُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، رَدُّ مَا أَخَذَهُ فِي الْمَقْسِمِ ، بغيرِ خِلافٍ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَيَّنَ رَدُّهُ إِلَى أَهْلِهِ . فَإِنْ تَابَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنْ يُؤَدَّى لِحُكْمِهِ إِلَى الْإِمَامِ ، وَيَتَصَدَّقَ بِالْبَاقِي . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْقَوِيرِيِّ ، وَاللَّيْثِ . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(٢٧) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ حَوْشَبِ بْنِ سَيْفٍ ، قَالَ : غَزَا النَّاسُ الرُّومَ ، وَعَلِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ

(٢١-٢٢) في ١ ، ب : « بِجَنَائِهِ » .

(٢٢) في ب : « وَادْعَى » .

(٢٣) في م زيادة : « بِهِ » .

(٢٤) في الأصل ، ١ ، م : « لَهُ » .

(٢٥) في م : « يَعْلَمُ » .

(٢٦) في : باب ما جاء في من غل وندم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧/٢ .

ابن الوليد ، فغل رجل مائة دينار ، ^(٢٧) فلما قُسمت الغنيمة ، وتفرق الناس ، ندم ، فأتى عبد الرحمن ، فقال : قد غللت مائة دينار ^(٢٧) ، فأقبضتها . قال : قد تفرق الناس ، فلن أقبضها منك حتى / ثوابي الله بها يوم القيامة . فأتى معاوية ، فذكر ذلك له ، فقال له مثل ذلك . فخرج وهو يبكي ، فمرَّ بعبد الله بن الشاعر السكسكي ، فقال : ما يبكيك ؟ فأخبره ، فقال : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِلَيْهِ رُجْعُونَ ﴾ ^(٢٨) ، أمطعني أنت يا عبد الله ؟ قال : نعم . قال : فانطلق إلى معاوية فقل له : خذ مني ثمنك ، فأعطه عشرين ديناراً ، وانظر إلى الثمانين الباقية ، فتصدق بها عن ذلك الجيش ، وإن الله تعالى يعلم أسماءهم ومكانهم ، وإن الله يقبل التوبة عن عباده . فقال معاوية : أحسن والله ، لأن أكون أنا أفتيته بهذا أحب إلي من أن يكون لي مثل ^(٢٩) كل شيء امتلكت ^(٣٠) . وعن ابن مسعود ، أنه رأى أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه . وقال الشافعي : لا أعرف للصدقة ^(٣١) وجهاً ، وقد جاء في حديث الغال ، أن النبي ﷺ ^(٣٢) قال له ^(٣٢) : « لَا أَقْبَلُهُ مِنْكَ ، حَتَّى تَجِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . ولنا ، قول من ذكرنا من الصحابة ومن بعدهم ، ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم ، فيكون إجماعاً ، ولأن تركه تضيق له ، وتعطيل لمنفعته التي خلق لها ، ولا يتخفف به شيء من إثم الغال ، وفي الصدقة به ^(٣٣) نفع لمن يصل إليه من المساكين ، وما يحصل من أجر الصدقة يصل إلى صاحبه ، فيذهب به الإثم عن الغال ، فيكون أولى .

١٦٧٨ - مسألة : قال : (وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى مُسْلِمٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ)

وجملته أن من أتى حداً من الغزاة ، أو ما يوجب قصاصاً ، في أرض الحرب ، لم يُقَمَّ

(٢٧-٢٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٨) سورة البقرة ١٥٦ .

(٢٩) سقط من : أ .

(٣٠) في ب : « أملكك » .

(٣١) في ب : « الصدقة » .

(٣٢-٣٣) سقط من : م .

(٣٣) سقط من : م .

عليه حتى يقفل، فيقام عليه حُده . وبهذا قال الأوزاعي ، وإسحاق . وقال مالك ،
والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر : يُقام الحد في كل موضع ، لأنَّ أمر الله تعالى بإقامته
مطلق في كل مكان وزمان ، إلا أنَّ الشافعي قال : إذا لم يكن أمير الجيش الإمام ، أو أمير
إقليم ، فليس له إقامة الحد ، ويؤخر حتى يأتي الإمام ، لأنَّ إقامة الحدود إليه ، وكذلك إن
كان بالمسلمين حاجة إلى المَحْدود ، أو قوَّة به ، أو شغل عنه ، أخر . وقال أبو حنيفة :
لا حد ولا قصاص في دار الحرب ، ولا إذا رجع . ولنا ، على وجوب الحد ، أمر الله تعالى
ورسوله به ، وعلى تأخير ، ما روى بسُر بن^(١) أخطأ ، أنه أتى برجل في العزاة قد سرق
بُخَيْتَةً^(٢) ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تُقطع الأيدي في العزاة »
لقطعنتك . أخرجه أبو داود ، وغيره^(٣) . ولأنه إجماع الصحابة ، رضى الله عنهم .
وروى سعيد ، في « سننه »^(٤) ، بإسناده عن الأخوصي بن حكيم ، عن أبيه ، أن عمر
كتب إلى الناس ، أن لا يجلدن أمير جيش ولا سرية ولا رجلاً من المسلمين حدًا ، وهو
غازي ، حتى يقطع الدرب قافلًا ؛ لئلا تلحقه حمية الشيطان ، فيلحق بالكفار . وعن أبي
الدرداء مثل ذلك . وعن علقمة ، قال : كنا في جيش في أرض الروم ، ومعنا حذيفة بن
اليمان ، وعلينا الوليد بن عتبة ، فشرب^(٥) الخمر ، فأرذنا أن نحدّه ، فقال حذيفة :
أتحدون أميركم وقد دثوث من عدوكم ، فيطمعوا فيكم^(٦) . وأتى سعد بأبي منحنر يوم
القادسية ، وقد شرب الخمر ، فأمر به إلى القييد ، فلما التقى الناس قال أبو منحنر :

(١) في الأصل ، ب نهادة : « أي » . وفي م نهادة : « أبا » .

(٢) في ١ ، ب : « وقد » .

(٣) البخية من الإبل : الخراسانية .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يسرق في الغزو ، أيقطع ؟ ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٣/٢ .
والترمذي ، في : باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٣١/٦ . والدارمي ،
في : باب في أن لا يقطع الأيدي في الغزو ، سنن الدارمي ٢٣١/٢ .

(٥) في : باب كراهية إقامة الحدود في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ١٩٦/٢ .
كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يقام الحد على المسلم في بلاد العدو ؟ ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٩٧/٥ .
وابن أبي شيبة ، في : باب في إقامة الحد على الرجل في أرض العدو ، من كتاب الحدود . المصنف ١٠٣/١٠ .

(٦) في ب : « يشرب » .

(٧) أخرجه سعيد ، في الباب السابق . السنن ١٩٧/٢ . وعبد الرزاق ، في : الباب السابق . المصنف ١٩٨/٥ .

كَفَى حَزَنًا أَنْ تُطْرَدَ الْخَيْلُ بِالْقَنَا وَأَثْرَكَ مَشْدُودًا عَلَى وَتَاقِيَا^(٨)

فقال لابنته خَصْفَةَ^(٩) امرأة سعد : أَطْلِقِينِي ، وَلَيْكَ اللَّهُ عَلَى إِنْ سَلَّمَتْنِي اللَّهُ أَنْ أَرْجِعَ
حَتَّى أَصْبَحَ رَجُلِي فِي الْقَيْدِ ، فَإِنْ قُتِلْتُ ، اسْتَخَرْتُكُمْ مِنِّي . قال : فَحَلَّتْهُ حِينَ اتَّفَقَى النَّاسُ ،
وَكَانَتْ بِسَعْدٍ جِرَاحَةً ، فَلَمْ يَخْرُجْ يَوْمَئِذٍ إِلَى النَّاسِ . قال : وَصَعَدُوا بِهِ فَوْقَ الْعُدِيِّ^(١٠) يَنْظُرُ
إِلَى النَّاسِ ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْخَيْلِ خَالِدَ بْنَ عَرْفُطَةَ ، فَوَثَبَ أَبُو مِخْجَرٍ عَلَى فَرَسٍ لِسَعْدٍ يُقَالُ
لَهَا الْبَلْقَاءُ ، ثُمَّ أَخَذَ رُمْحًا ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَجَعَلَ لَا يَحْمِلُ عَلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْعُدُوِّ إِلَّا هَزَمَهُمْ ،
وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ : هَذَا مَلَكٌ ؛ لِمَا يَرَوْنَهُ يَصْنَعُ ، وَجَعَلَ سَعْدٌ يَقُولُ : الضَّبْرُ^(١١) ضَبْرُ
الْبَلْقَاءِ ، وَالطَّعْنُ طَعْنُ أُنَى مِخْجَرٍ ، وَأَبُو مِخْجَرٍ فِي الْقَيْدِ . فَلَمَّا هَزَمَ الْعُدُوَّ ، رَجَعَ أَبُو
مِخْجَرٍ حَتَّى وَصَعَ رَجُلِيهِ فِي الْقَيْدِ . فَأَخْبَرَتْ ابْنَةُ خَصْفَةَ سَعْدًا بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ، فَقَالَ
سَعْدٌ : لَا إِلَهَ ، لَا أَضْرِبُ الْيَوْمَ رَجُلًا أَبْلَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ^(١٢) / مَا أَبْلَاهُمْ . فَعَلَى سَبِيلِهِ .
فَقَالَ أَبُو مِخْجَرٍ : قَدْ كُنْتُ أَشْرَبُهَا إِذْ يُقَامُ عَلَى الْحَدِّ وَأُطَهَّرُ مِنْهَا ، فَأَمَّا إِذَا
بَهَرَجْتَنِي^(١٣) ، فَوَاللَّهِ لَا أَشْرَبُهَا أَبَدًا^(١٤) . وَهَذَا اتَّفَاقٌ لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ . فَأَمَّا إِذَا رَجَعَ ، فَإِنَّهُ
يُقَامُ الْحَدُّ عَلَيْهِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا أَخَّرَ الْعَارِضُ ، كَمَا يُؤَخَّرُ لِمَرَضٍ أَوْ
شُغْلٍ ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ ، أَقِيمَ الْحَدُّ ، لَوْجُودِ مُقْتَضِيهِ ، وَانْتِفَاءِ مُعَارِضِهِ ؛ وَهَذَا قَالَ
عُمَرُ : حَتَّى يَقْطَعَ الدَّرَبُ قَافِلًا .

فصل : وَتُقَامُ الْحُدُودُ فِي الثُّغُورِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ تَعْلُمُهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ،

(٨) البيت في : طبقات فحول الشعراء ٢٦٨/١ ، والشعر والشعراء ٤٢٣/١ .

(٩) في الأصل : ١ ، والإصابة ٧٠٥/٧ : حفصة . وفي ب ، م . وسنن سعيد : ٥ : حفصة . والمثبت في :

طبقات ابن سعد ١٣٨/٣ ، ١٦٨/٥ ، ١٦٩ ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وتاريخ الطبري .

(١٠) العذيب : ماء بين القادسية والمعينة . معجم البلدان ٦٢٦/٣ .

(١١) الضبر : العدو .

(١٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٣) بهرجتي : هدرتني بإسقاط الحد عنى .

(١٤) أخرجه سعيد ، في الوضع السابق . السنن ١٩٧/٢ ، ١٩٨ ، وابن أبي شيبة ، في : أمر القادسية وجولاه ، من

كتاب التاريخ . المصنف ٥٦٠/١٢ - ٥٦٢ . وانظر القصة ، في : تاريخ الطبري ٥٧٥/٣ ، والاستيعاب

١٧٤٦/٤ ، ١٧٤٧ ، والإصابة ٣٦١/٧ ، ٣٦٢ .

والحاجة دأعية إلى زجر أهلها ، كالحاجة إلى زجر غيرهم ، وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة ، أن يجلد من شرب الخمر ثمانين ، وهو بالشام ، وهو من الثغور^(١٥) .

١٦٧٩ - مسألة قال : (وإذا فتح حصن ، لم يقتل من لم يحتل ، أو نبت ، أو ينلغ خمس عشرة سنة)

وجملة ذلك أن الإمام إذا ظفر بالكفار ، لم يجز أن يقتل صبياً^(١) ، بغير خلاف . وقد روى ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن قتل^(٢) النساء والصبيان . متفق عليه^(٣) . ولأن الصبي يصير رقيقاً بنفسه السبي ، ففي قتله إثم لاف المال ، وإذا سبي منفرداً صار مسلماً ، فإثم لافه إثم لاف من يمكن جعله مسلماً ، والبلوغ يحصل بأحد أسباب ثلاثة ؛ أحدها ، الاحتلام ، وهو خروج المني من ذكر الذكر^(٤) أو قبل الأنثى في يقظة أو منام . وهذا خلاف فيه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَقْرَبُوا نِسَاءَ الَّذِينَ ءَامَنُوا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنَ الْحَيْضَةِ ۚ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۚ ﴾^(٥) . وقال النبي ﷺ : « لَا يَتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ » . وقال لمعاذ : « تَحْذَرُ كُلَّ حَالِمٍ دِينَارًا » . رواهما أبو داود^(٦) . الثاني ، إثبات الشعر الحشيش حول القبل ، وهو علامة على البلوغ ، بدليل ما

(١٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من زعم لا تقام الحدود في أرض الحرب حتى يرجع ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٠٥/٩ .

(١) - سقط من : ب .

(٢) في م : القتل .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٦٥/١٢ .

(٤) في م : الرجل .

(٥) سورة النور ٥٨ .

(٦) سورة النور ٥٩ .

(٧) الأول أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء متى ينقطع البيم ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١٠٤/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٣٢٠/٧ .

والثاني تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

وَرَوَى عَطِيَّةُ الْقُرْطُبِيُّ ، قَالَ : كُنْتُ مِنْ سَنَى ^(٨) قَرْيَظَةَ ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ ، فَمَنْ أَتَيْتَ الشَّعْرَ قُتِلَ ، وَمَنْ لَمْ يَنْتَبِثْ لَمْ يُقْتَلْ ، فَكُنْتُ فِي مَنْ لَمْ يَنْتَبِثْ . / أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٩) .
وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ السَّائِبِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبْنَاءُ قَرْيَظَةَ ، أَنَّهُمْ عَرَضُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُحْتَطِلًا أَوْ تَبَتَّتْ عَائَتُهُ قُتِلَ ، وَمَنْ لَا ، تُرِكَ .
أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ ^(١٠) . وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكْتُبُ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ ، أَنَّ لَا يَقْتُلُوا إِلَّا مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي ، وَلَا يَأْخُذُوا الْجَزِيَّةَ إِلَّا مِنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي ^(١١) .
وَحَكِي عَنْ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ هَذَا بُلُوغٌ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعَ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي الْاجْتِلَامِ ، وَعَدَدُ السَّنِينَ ، وَلَيْسَ بِعَلَامَةٍ عَلَيْهِ ^(١٢) فِي ^(١٣) الْمُسْلِمِينَ ؛ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِيهِمْ ^(١٤) . وَلَنَا ، قَوْلُ أَبِي نُضْرَةَ ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، حِينَ اخْتُلِفَ فِي بُلُوغِ تَيْمِيمِ بْنِ فَرْجٍ الْمَهْرِيِّ : انْظُرُوا ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَ ، فَاقْسِمُوا لَهُ . فَتَنْظَرُ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَإِذَا هُوَ قَدْ أَتَيْتَ ، فَقَسَمُوا ^(١٥) لَهُ ^(١٦) . وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافٌ هَذَا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلَئِنْ عَلِمَ عَلَى الْبُلُوغِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ ، فَكَانَ عَلَمًا عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ ، كَالْعَلَمَيْنِ الْآخَرَيْنِ ، وَلَئِنْ أَمَرَ بِإِلَارِمِ الْبُلُوغِ غَالِبًا ، فَكَانَ عَلَمًا عَلَيْهِ ، كَالْاجْتِلَامِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يَتَعَدَّرُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ مَعْرِفَةُ الْاجْتِلَامِ وَالسَّنِّ . قُلْنَا : لَا يَتَعَدَّرُ مَعْرِفَةُ السَّنِّ فِي الذَّمِّ النَّاشِئِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ تَعَدَّرُ الْمَعْرِفَةُ لَا يُوجِبُ جَعْلَ مَا لَيْسَ بِعَلَامَةٍ عَلَامَةً ، كَغَيْرِ الْإِثْبَاتِ . الثَّالِثُ ، بُلُوغُ خَمْسَةِ عَشْرَةَ سَنَةً ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُعْزِزْنِي

(٨) فِي أ ، ب : ٥ .

(٩) تَقْدِيمُ تَحْرِيجه ، فِي : ٥٩٨/٦ .

(١٠) وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣٤١/٤ .

(١١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الزِّيَادَةِ عَلَى الدِّينَارِ بِالصِّلَحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَزِيَةِ . السَّنَنِ الْكَبْرَى ١٩٥/٩ ، ١٩٦ .
وَسَعِيدُ بْنُ مَسْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢٤٠/٢ . وَأَبُو عُبَيْدٍ ، فِي :
بَابِ مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ ... ، مِنْ كِتَابِ سِنَنِ الْفَيْءِ وَالْخُمْسِ وَالصَّدَقَةِ ... الْأَمْوَالِ ٣٧ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٣) فِي م زِيَادَةً : ٥ حَق ٤ .

(١٤) فِي ب : ٥ مِنْهُمْ ٥ .

(١٥) فِي ب : ٥ قَسَمَ ٥ .

(١٦) تَقْدِيمُ فِي صَفْحَةِ ٩٦ .

في القتال ، وعُرضت عليه ، وأنا ابنُ خمسِ عشرةَ ، فأجازني في المُقاتلة . قال نافع : فحدثتُ عمرَ بن عبد العزيز بهذا الحديث ، فقال : هذا فصلُ ما بينَ الرجالِ وبينَ الغلمانِ . مُتَّفَقٌ عليه^(١٧) . وهذه العلاماتُ الثلاثُ في حقِّ الذَّكَرِ والأنثى ، وتَزِيدُ الأنثى بِعلامَتَيْنِ ؛ الحَيْضِ ، والحَمَلِ ، فَمَنْ لَمْ يُوْجَدْ فِيهِ علامَةٌ مِنْهُنَّ ، فهو صَبِيٌّ يَحْرَمُ قَتْلُهُ .

فصل : لا تُقْتَلُ امْرَأَةٌ ، ولا شَيْخٌ فَإِنْ . وبذلك قال مالكٌ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . ورُوِيَ ذلك عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ، ومُجاهِدٍ . ورُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ / في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾^(١٨) . يقول : لا تُقْتَلُوا النِّسَاءَ والصِّبْيَانِ والشَّيْخَ الْكَبِيرَ^(١٩) . وقال الشافِعِيُّ ، في أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وابنُ الْمُنْذِرِ : يَجُوزُ قَتْلُ الشَّيْوخِ^(٢٠) ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « اقْتُلُوا شَيْوْخَ الْمُشْرِكِينَ ، واسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ »^(٢١) . رواه أبو داودَ ، والترمِذِيُّ^(٢٢) ، وقال : حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ . ولأنَّ الله تعالى قال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢٣) . وهذا عامٌ يَتَنَاوَلُ بِمَعْنَاهِ الشَّيْوْخَ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : لا أَعْرِفُ حُجَّةً في تَرْكِ قَتْلِ الشَّيْوْخِ يُسْتَتْنَى بِهَا مِنْ عُمومِ قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢٤) . ولأنَّه كَافِرٌ لا نَفْعَ في حَيَاتِهِ ، فَيُقْتَلُ كَالشَّابِّ . ولنا ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال : « لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَإِنِّي ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً » . رواه أبو داودَ ، في « سُنَنِهِ »^(٢٥) . ورُوِيَ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ أَوْصَى^(٢٥) يَزِيدَ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الشَّامِ ، فقال : لَا تَقْتُلْ صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا هَرِمًا . وعن

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٩٩/٦ .

(١٨) سورة البقرة ١٩٠ .

(١٩) أخرجه ابن جرير الطبري ، في تفسير الآية رقم ١٩٠ ، من سورة البقرة . تفسير الطبري ١٩٠/٢ .

(٢٠) في ١ : « الشيخ » .

(٢١) شرح : جمع شارح ، وهو الشاب .

(٢٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما

جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأخوذي ٨١/٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٢/٥ ، ٢٠ .

(٢٣) سورة التوبة ٥ .

(٢٤) في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦/٢ .

(٢٥) في ١ : « م » : « وصي » .

عمر ، أَنَّهُ أَوْصَى سَلَمَةَ^(٢٦) بِنَ قَيْسِ^(٢٨) ، فَقَالَ : « لَا تَقْتُلُوا الْمَرْأَةَ ، وَلَا صَبِيًّا ، وَلَا شَيْخًا هِمًّا^(٢٩) » . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ^(٣٠) . وَلَأنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَلَا يُقْتَلُ ، كَالْمَرْأَةِ . وَقَدْ أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فِي الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ : « مَا بَالُهَا^(٣١) قُتِلَتْ ، وَهِيَ لَا تُقَاتِلُ^(٣٢) » . وَالآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِمَارُونِنَا ، وَلَأنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ عُمُومِهَا الْمَرْأَةُ ، وَالشَّيْخُ الْهَيْمُ فِي مَعْنَاهَا ، فَتَقْبِضْهُ عَلَيْهَا . وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَأَرَادَ بِهِ الشُّيُوخَ الَّذِينَ فِيهِمْ قُوَّةٌ عَلَى الْقِتَالِ ، أَوْ مَعُونَةٌ عَلَيْهِ ، بِرَأْيٍ أَوْ تَذْيِيرٍ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلَأنَّ أَحَادِيثَنَا خَاصَّةٌ فِي الْهَيْمِ ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ فِي الشُّيُوخِ كُلِّهِمْ ، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالْعَجُوزِ الَّتِي لَا تُنْفَعُ فِيهَا .

فصل : وَلَا يُقْتَلُ زَمِنْ وَلَا أَعْمَى وَلَا رَاهِبٌ ، وَالْخِلَافُ فِيهِمْ كَالْخِلَافِ فِي الشَّيْخِ ، وَحُجَّتُهُمْ هُنَا حُجَّتُهُمْ فِيهِ . وَلَنَا ، فِي الزَّمَنِ وَالْأَعْمَى ، أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَأَشَبَّهَا الْمَرْأَةُ ، وَفِي الرَّاهِبِ ، مَا رَوَى فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : وَسَتَمُرُّونَ عَلَى أَقْوَامٍ فِي الصُّوَامِيعِ ،^(٣٣) هُمْ احْتَبَسُوا^(٣٤) أَنْفُسَهُمْ فِيهَا ، فَدَعَوْهُمْ^(٣٥) حَتَّى / يُجِيبَتَهُمُ اللَّهُ عَلَى ضَلَالِهِمْ . وَلَأنَّهُمْ لَا يُقَاتِلُونَ تَدْبِيتًا ، فَأَشَبَّهُوْا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِتَالِ .

و ٧٣/١٠

-
- (٢٦) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : ه : وَصَى ه .
 (٢٧) بِكسر اللام . انظر : تهذيب التهذيب ١٦٣/٤ .
 (٢٨) ق م : ه : أَقْبَسَ ه .
 (٢٩) الْهَيْمُ : الْكَبِيرُ الْفَانِي .
 (٣٠) الْأَوَّلُ تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ عِنْدَ سَعِيدٍ ، فِي صَفْحَةِ ١٨ . وَتَقْدِمُ أَيْضًا فِي ١٤٣ . وَالثَّانِي لَمْ تَجِدْهُ فِيهِمَا بَيْنَ أَبَدَيْنَا مِنْ سَنَنِ سَعِيدٍ .
 (٣١) ق م : ه : بِأَلِ هَذِهِ ه .
 (٣٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ ٤٩/٢ ، ٥٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْغَارَةِ وَالْبَيَاتِ وَقَتْلِ النِّسَاءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ٩٤٨/٢ . وَالإمام أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧٨/٤ ، ٤٨٨/٣ ، ١١٥/٢ .
 (٣٣-٣٣) ق م : ه : قَدْ حَبَسُوا ه .
 (٣٤) ق م : ه : فَدَعَوْهُمْ ه .

فصل : وَلَا يُقْتَلُ الْعَبِيدُ . وبه قال الشافعي ؛ لقول النبي ﷺ : « أَذْرِكُوا خَالِدًا ، فَمَرُوهُ أَنْ لَا يَقْتُلَ ذُرِّيَّةً ، وَلَا عَسِيفًا »^(٣٥) . وهم العبيد ؛ ولأنهم^(٣٦) يصيرون رقيقًا للمسلمين بتفسي السبي ، فأشبهوا النساء والصبيان .

فصل : وَمَنْ قَاتَلَ مَمَّنْ ذَكَرْنَا جَمِيعَهُمْ ، جَازَ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ امْرَأَةً أَلْقَتْ رَحَاً عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ^(٣٧) . وَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ الْمَذْكُورِينَ ذَا رَأْيٍ يُعِينُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، جَازَ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّ دُرَيْدَ بْنَ الصَّمَّةِ قَتَلَ يَوْمَ حُنَيْنٍ ، وَهُوَ شَيْخٌ لَا قِتَالَ فِيهِ ، وَكَانُوا خَرَجُوا بِهِ مَعَهُمْ ، يَتِمَّمُونَ بِهِ^(٣٨) ، وَيَسْتَعِينُونَ بِرَأْيِهِ ، فَلَمْ يُشْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَهُ^(٣٩) . وَلَئِنْ الرَّأْيُ مِنْ أَكْثَرِ الْمُعَاوَنَةِ فِي الْحَرْبِ ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ مُعَاوِيَةَ ، أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ وَالْأَسْوَدَ : أُمِدَّدْثُمَا عَلِيًّا بِقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ^(٤٠) ، وَبِرَأْيِهِ وَمُكَائِدَتِهِ ، فَوَاللَّهِ لَوْ أَنَّكُمَا أُمِدَّدْتُمَاهُ بِثَانِيَةِ آلَافٍ مُقَاتِلٍ ، مَا كَانَ بِأَعْيَظَ لِي مِنْ ذَلِكَ^(٤١) .

١٦٨٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ قَاتَلَ مِنْ هَؤُلَاءِ « أَوِ النِّسَاءِ أَوِ الْمَشَائِخِ أَوِ الرُّهْبَانِ فِي الْمَعْرَكَةِ ، قُتِلُوا »)

لأنعلم فيه خلافاً . وهذا قال الأوزاعي ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأبو ثور ،

(٣٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات ... ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المستدرك ٤٨٨/٣ ، ١٧٨/٤ . (٣٦) سقطت الولو من : م .

(٣٧) في ب ، م : « سلمة » . وانظر ما أخرجه الواقدي ، في المغازي ٦٤٥/٢ ، ٦٥٨ . وابن حجر ، في الإصابة ٤٣/٦ ، فقد ذكر أن هذا كان يوم خيبر ، لا يوم بني قريظة ، وأن الذي ألقى عليه الحجر مرحب . والذي قتله المرأة يوم بني قريظة هو خلاد بن سويد . انظر السيرة ، لابن هشام ٢٤٢/٢ ، والسيرة الحلبية ٦٦٨/٢ . (٣٨) سقطت من : ب .

(٣٩) انظر ما أخرجه البخاري ، في : باب غزاة أوطاس ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩٧/٥ ، والبيهقي ، في : باب قتل من لا قتال فيه من الكفار جائز ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩١/٩ ، ٩٢ .

(٤٠) هو قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري ، وكان من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير ، وكان من دهاة العرب ، وكان على مقدمة على يوم صفين ، ثم هرب من معاوية سنة ثمان وخمسين ، وسكن تقيس ، ومات بها في ولاية عبيد الملك بن مروان . تهذيب التهذيب ٣٩٥/٨ ، ٣٩٦ .

(٤١) الخبر في : سير أعلام النبلاء ١١٠/٣ .

(١-١) في م : « والنساء والمشايع والرهبان في المعركة قتل » .

وأصحاب الرأي . وقد جاء عن ابن عباس ، قال : مرَّ النبي ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق ، فقال : « مَنْ قَتَلَ هَذِهِ ؟ » قال رجل : أنا يا رسول الله . قال : « وَلِمَ ؟ » قال : نازعتني قائم سيفي . قال ^(٢) : فسكت ^(٣) . ولأن النبي ﷺ وقف على امرأة مقتولة ، فقال : « مَا بَأْسُهَا قُتِلَتْ ، وَهِيَ لَا تُقَاتِلُ » ^(٤) . وهذا يدل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة إذا لم تُقاتل ، ولأن هؤلاء إنما لم يُقتلوا لأنهم في العادة لا يُقاتلون .

فصل : فأما المريض ، فيُقتل إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل ؛ لأنه بمنزلة الإجهاز على الجريح ، إلا أن يكون مأبوساً من برئه ، فيكون بمنزلة الزمى ، لا يُقتل ؛ لأنه لا يخاف منه أن يصير إلى حال يُقاتل فيها .

فصل : / فأما الفلاح الذي لا يُقاتل ، فينبغي أن لا يُقتل ؛ لما روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : اتقوا الله في الفلاحين ، الذين لا ينصبون لكم الحرب ^(٥) . وقال الأوزاعي : لا يُقتل الحرث ، إذا علم أنه ليس من المقاتلة . وقال الشافعي : يُقتل ، إلا أن يؤذى الجزية ؛ لدخوله في عموم المشركين . ولنا ، قول عمر ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ لم يقتلوه حين فتحوا البلاد ، ولأنهم لا يُقاتلون ، فأشبهوا الشيوخ والرهبان .

فصل : إذا حاصر الإمام حصناً ، لزمته مصابرة ^(٦) ، ولا ينصرف عنه إلا بحصيلة من خصال خمس ؛ أحدها ، أن يُسلموا ، فيخروا بالإسلام دماءهم وأموالهم ؛ لقول النبي ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٦/١ . وعبد الرزاق ، في : باب عقر الشجر بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠١/٥ ، ٢٠٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما يمنع به من القتل ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٨٤/١٢ ، ٣٨٥ .

(٤) تقدم تحريجه ، في صفحة ١٧٨ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ترك قتل من لا قتال فيه ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩١/٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٩/٢ .

(٦) في : « مصابرتهم » .

دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» ^(٧) . وَإِنْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْفَتْحِ ، غَصَبُوا دِمَاءَهُمْ دُونَ
أَمْوَالِهِمْ ، وَيَرْقُونَ . الثَّانِيَّةُ ، أَنْ يَبْذُلُوا مَالًا عَلَى الْمَوَادَعَةِ ، فَيَجُوزُ قَبُولُهُ مِنْهُمْ ، سِوَاءِ أُعْطِيَهُ
جُمْلَةً أَوْ جَعَلُوهُ خَرَجًا مُسْتَمِيرًا ، يُؤْخَذُ مِنْهُمْ كُلِّ عَامٍ . فَإِنْ كَانُوا ^(٨) مَسْنً تَقَبَّلَ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةُ ، فَبَذَلُوهَا ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا مِنْهُمْ ، وَحُرِّمَ قِتَالُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٩) . وَإِنْ بَذَلُوا مَالًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْجِزْيَةِ ، فَرَأَى الْمَصْلَحَةَ
فِي قَبُولِهِ ، قَبِلَهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ إِذَا لَمْ يَرِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ . الثَّالِثَةُ ، أَنْ يَفْتَحَهُ . الرَّابِعَةُ ، أَنْ يَرَى
الْمَصْلَحَةَ فِي الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ ؛ إِمَّا لَضَرَرٍ فِي الْإِقَامَةِ ، وَإِمَّا لِلْيَأْسِ مِنْهُ ، وَإِمَّا لِمَصْلَحَةٍ
يَنْتَهِزُهَا تَغَوُّثُ بِإِقَامَتِهِ ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ ، فَلَمْ
يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْعًا ، فَقَالَ : « إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَدَا » . فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : أَنْتَ رَجِعُ عَنْهُ ^(١٠)
وَلَمْ تَفْتَحْهُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ » . فَقَدُّوا عَلَيْهِ ^(١١) ، فَأَصَابَهُمُ
الْجِرَاحُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّا قَافِلُونَ عَدَا » . فَأَعْجَبَهُمْ ، فَقَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٢) . الْخَامِسَةُ ، أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمٍ / حَاكِمٍ ، ^(١٣) فَيَجُوزُ ؛
لِمَا رَوَى عَنْ ^(١٤) النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ لَمَّا حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، رَضُوا بِأَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ ^(١٥) سَعْدِ
ابْنِ مُعَاذٍ ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ ^(١٥) ؛ وَالْكَلَامُ فِيهِ فِي فِصْلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، صِفَةُ الْحَاكِمِ .

٧٤/١٠ و

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(٨) في ١ ، ب : « كَانَ » .

(٩) سورة التوبة ٢٩ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١١) سقط من : ١ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الطائف ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ مِنْ تَشَاءَ ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٩٨/٥ ، ١٧٢/٩ . ومسلم ، في : باب غزوة الطائف ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٣/٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١١/٢ .

(١٣-١٣) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٤) في م : « أَنْ » .

(١٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٦ .

والثاني، صفة الحكم. ^(١٦) فأما الحاكم ^(١٧) فيعتبر فيه سبعة شروط؛ أن يكون ^(١٨) حرًا، مسلمًا، عاقلًا، بالغًا، ذكرًا، عدلًا، فقيهاً، كما يشترط في حاكم المسلمين. ويجوز أن يكون أعمى؛ لأنَّ عَدَمَ البَصَرِ لا يضرُّ في مسائلنا، لأنَّ المقصود رأيه، ^(١٩) ومعرفة المصلحة ^(٢٠) في أحد أقسام الحكم، ولا يضرُّ عَدَمُ البَصَرِ فيه، بخلاف القضاء، فإنه لا يستغنى عن البصر ^(٢١)، ليعرف المدعى من المدعى عليه، والشاهد من المشهود له والمشهود عليه، والمقر من المقر له. ويُعتبر من الفقه ههنا ما يتعلق بهذا الحكم، ممَّا يجوز فيه، ويُعتبر له، ونحو ذلك، ولا يُعتبر فقهه في جميع الأحكام التي لا تعلق ^(٢٢) لها ^(٢٣) بهذا، ولهذا حُكِّم سعد بن معاذ، ولم يثبت أنَّه كان عالمًا بجميع الأحكام، وإذا حُكِّموا رجلين، جاز، ويكون الحكم ما اتفقا عليه. وإن جَعَلُوا الحكمَ إلى رجلٍ يُعينه الإمام، جاز؛ لأنَّه لا يختار إلا مَنْ يصلح. وإن نَزَّلُوا على حكم رجلٍ منهم، أو جَعَلُوا التعيين إليهم، لم يجز؛ لأنَّهم ربما اختاروا مَنْ لا يصلح. وإن عَيَّنُوا رجلًا يصلح، فرضيه الإمام، جاز؛ لأنَّ بنى قريظة رضوا بحكم سعد بن معاذ، وعيَّنه، فرضيه النبي ﷺ، وأجاز حكمه. وقال: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ» ^(٢٤) بحكم الله. وإن مات مَنْ اتَّفَقُوا عليه، فاتَّفَقُوا على غيره ممن يصلح، قام مقامه، وإن لم يَتَّفَقُوا على مَنْ يقوم مقامه، أو طَلَبُوا حَكَمًا لا يصلح، رُدُّوا إلى ما أمَّنيهم، وكانوا على الحصار حتى يَتَّفَقُوا، وكذلك إن رَضُوا باثنين، فمات أحدهما، فاتَّفَقُوا على مَنْ يقوم مقامه، جاز، ولا رُدُّوا إلى ما أمَّنيهم. وكذلك إذا ^(٢٥) رضوا بتحكيم مَنْ لم تَجْتَمِعِ الشُّرَاطُ فيه، ووافَّقَهُم الإمامُ عليه، ثم بان أنَّه

(١٦-١٧) سقط من: م.

(١٧) في م زيادة: «الحاكم».

(١٨-١٩) في أ، ب: «ومعرفة للمصلحة».

(١٩) في ب زيادة: «فيه».

(٢٠) في ب: «تعلق».

(٢١) في م: «به».

(٢٢) سقط من: الأصل، أ، ب.

(٢٣) في م: «إن».

لا يَصْنَحُ ، لم يُحَكِّمْ ، ويُردُّونَ إلى مَأْمِنِهِمْ كما كانوا . وَأَمَّا صِفَةُ الْحُكْمِ ، فَإِنْ حَكَّمَ أَنْ (٢٤) تُقْتَلَ مُقَاتِلَتُهُمْ ، وَتُسَبَّى (٢٥) ذُرَارِيُّهُمْ / ، نُفِّذَ حُكْمُهُ ، لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ حَكَّمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِيعَةٍ » . وَإِنْ حَكَّمَ بِالْمَنْ عَلَى الْمُقَاتِلَةِ ، وَسَبَّى الذَّرِيَّةَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُ حُكْمُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِلَيْهِ فِيمَا يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، فَكَانَ لَهُ الْمَنْ ، كَالْإِمَامِ فِي الْأَسِيرِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ حُكْمَهُ لَا يَلْزَمُ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُحَكَّمَ بِمَا فِيهِ الْحِطُّ ، وَلَا حِطٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْمَنْ . وَإِنْ حَكَّمَ بِالْمَنْ عَلَى الذَّرِيَّةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَمْلِكُ الْمَنْ عَلَى الذَّرِيَّةِ إِذَا سَبَّوْا ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَتَّعِنِ السَّبْيُ فِيهِمْ ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَّى ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ . وَإِنْ حَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِالْفِدَاءِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَتَّخِذُ (٢٦) فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْفِدَاءِ ، وَالْأَسِيرَ قَاقٍ وَالْمَنْ ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ . وَإِنْ حَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَلَا يَتَّبَعُ إِلَّا بِالْتَّرَاضَى ، وَلِذَلِكَ لَا يَمْلِكُ الْإِمَامُ إِجْبَارَ الْأَسِيرِ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ . وَإِنْ حَكَّمَ بِالْقَتْلِ وَالسَّبْيِ ، جَازَ لِلْإِمَامِ الْمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ ؛ لِأَنَّ نَاصِبَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ فِي الزُّبَيْرِ بْنِ بَطَا ، مِنْ قُرَيْظَةَ ، وَمَالِهِ ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُجَابَهُ (٢٧) . وَيُخَالِفُ مَالُ الْغَنِيمَةِ إِذَا حَاوَاهُ الْمُسْلِمُونَ ؛ لِأَنَّ مُلْكَهُمْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَسْلَمُوا قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ ، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْلَمُوا وَهُمْ أَحْرَارٌ ، وَأَمْوَالُهُمْ لَهُمْ ، فَلَمْ يَجُزِ اسْتِرْقَاقُهُمْ ، بِخِلَافِ الْأَسِيرِ ، فَإِنَّ الْأَسِيرَ قَدْ ثَبَّتَ الْيَدَ عَلَيْهِ ، كَمَا ثَبَّتُ عَلَى الذَّرِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ اسْتِرْقَاقُهُ . وَإِنْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ ، سَقَطَ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ فَقَدْ (٢٨) عَصَمَ دَمَهُ ، وَلَمْ يَجُزِ اسْتِرْقَاقُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ

(٢٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٥) في ١ : وسى .

(٢٦) في م : بخير .

(٢٧) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٦/٩ . وذكره

الواقدي ، في المغازي ٥١٦/٢ ، ٥١٧ .

(٢٨) سقط من : ١ .

أَسْلَمُوا قَبْلَ اسْتِزْقَاقِهِمْ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَخْتَمِلُ جَوَازُ اسْتِزْقَاقِهِمْ ، كَمَا لَوْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْأَمْرِ ، وَيَكُونُ الْمَالُ عَلَى مَا حَكَّم فِيهِ . وَإِنْ حَكَّم بِأَنَّ الْمَالَ لِلْمُسْلِمِينَ ، كَانَ غَنِيمَةً ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ بِالْقَهْرِ وَالْحَصْرِ . *

١٦٨١ - مسألة : قال : (وَإِذَا خَلَى الْأَسِيرُ مَنَا ، وَخَلَفَ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بِشَيْءٍ يَبْعَثُهُ ، أَوْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِمْ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا خَلَّاهُ الْكُفَّارُ ، وَاسْتَخْلَفُوهُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بِغَدَائِهِ أَوْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ أَكْرَهُهُ بِالْعَذَابِ ، لَمْ يَلْزِمْهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ بِرُجُوعٍ وَلَا فِدَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ فَلَمْ يَلْزِمْهُ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفَى لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالتَّسْبِيحِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١) . وَإِنْ لَمْ يَكْرَهُ عَلَيْهِ ، وَقَدَّرَ عَلَى الْفِدَاءِ الَّذِي تَلَزَمَهُ ، لَزِمَهُ ^(٢) أَدَاؤُهُ . وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَصًّا ^(٣) : لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّهُ خَرُّ لَا يَسْتَحِقُّونَ بَدْلَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ ^(٤) . وَلَمَّا صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا وَفَى لَهُمْ ^(٥) ، وَقَالَ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعُدْرُ » ^(٦) . وَلَآنَ فِي الْوَفَاءِ مَصْلَحَةٌ لِلْأَسَارَى ، وَفِي الْعُدْرِ مَفْسَدَةٌ فِي حَقِّهِمْ ، لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بَعْدَهُ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَمَا يَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِعَقْدِ الْهُدْنَةِ ، وَلَآئِهِ عَاهَدَهُمْ عَلَى أَدَاءِ مَا لَمْ يَلْزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَتَمَنِ الْمَبِيعِ ، وَالْمَشْرُوطِ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ شَرْطُهُ ، وَمَا ذَكَرُوهُ بِاطِّلَ بِمَا إِذَا شَرَطَ رَدُّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا ، أَوْ شَرَطَ لَهُمْ مَا لَمْ يَفِ عَقْدَ الْهُدْنَةِ . فَأَمَّا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْفِدَاءِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَفَادَى امْرَأَةً ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَجَلِّ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ ^(٧) . وَلَآنَ فِي رُجُوعِهَا تَسْلِيطًا لَهُمْ عَلَى وَطْئِهَا حَرَامًا ، وَقَدْ مَنَعَ اللَّهُ

(١) تقدم تخريجهم ، في : ١٤٦/١ .

(٢) في م : « ألزمه » .

(٣) في م : « أيضا » . وانظر : الشرح الكبير ٥٩٦/٥ .

(٤) سورة النحل ٩١ .

(٥) في م تادة : « بذلك » .

(٦) تقدم في صفحة ١٦١ ، ١٦٢ .

(٧) سورة المتحنة ١٠ .

تعالى رسوله رَدَّ النَّسَاءِ إِلَى الْكُفَّارِ بَعْدَ صَلَاحِهِ عَلَى رَدِّهِنَّ فِي قِصَّةِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وفيها : فجاءَ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ فَتَهَاكُمُ اللَّهُ أَنْ يَرُدُّوهُنَّ . رواه أبو داود ، وغيره^(٨) . وإن كان رجلاً ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يَرْجَعُ أَيْضاً . وهو قولُ الْحَسَنِ ، وَالنَّحْضِيِّ ، وَالشَّوَرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَيْهِمْ مَعْصِيَةٌ ، فَلَمْ يَلْزَمْ بِالشَّرْطِ ، كَالْوُجُودِ كَانِ امْرَأَةً ، وَكَالْوُجُودِ قَتَلَ مُسْلِمٍ ، أَوْ شَرَبَ الْخَمْرَ . والثانية ، يَلْزَمُهُ . وهو قولُ / عِثَانَ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ^(٩) ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي بَعْثِ الْفِدَاءِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ عَاهَدَ قَرِيشًا عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا ، وَرَدَّ أَبَا بَصِيرٍ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْغَدْرُ » . وَفَارَقَ رَدَّ الْمَرْأَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحُكْمِ ، حِينَ صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ قَرِيشًا عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مِنْهُمْ مُسْلِمًا ، فَأَمْضَى اللَّهُ ذَلِكَ فِي الرِّجَالِ ، وَنَسَخَهُ فِي النِّسَاءِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ تَقَدَّمَتْ .

فصل : فَإِنْ أَطْلَقُوهُ وَآمَنُوهُ ، صَارُوا فِي أَمَانٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ أَمَانَهُمْ لَهُ يَفْتَقِضُ سَلَامَتَهُمْ مِنْهُ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْمُضْطَى إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ ، أَقَامَ ، وَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ . فَإِنْ أَخَذَ فِي الْخُرُوجِ ، فَأَذْرَكَهُ وَتَبِعُوهُ ، قَاتَلَهُمْ ، وَبَطَلَ الْأَمَانُ ؛ لِأَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْهُ الْمَقَامَ وَهُوَ مَعْصِيَةٌ . فَأَمَّا إِنْ أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يُؤْمِنُوهُ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَيَسْرِقَ وَيَهْرُبَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنَهُمْ وَلَمْ يُؤْمِنُوهُ . وَإِنْ أَطْلَقُوهُ ، وَشَرَطُوا عَلَيْهِ الْمَقَامَ عِنْدَهُمْ ، لَزِمَهُ مَا شَرَطُوا عَلَيْهِ .^(١٠) نَصَّ عَلَيْهِ^(١١) ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُؤْمِنُونَ^(١٢) » . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَا يَلْزَمُهُ . فَأَمَّا إِنْ أَطْلَقُوهُ عَلَى أَنَّهُ رَقِيقٌ لَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَنْ يَسْرِقَ وَيَهْرُبَ وَيَقْتُلَ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ رَقِيقًا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ ، لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ، وَلَوْ ثَبَتَ لَمْ يَفْتَقِضْ أَمَانًا لَهُ مِنْهُمْ ، وَلَا لَهُمْ مِنْهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩ .

(٩) محمد بن سُوْقَةَ الْغَنَوِيُّ الْكُوفِيُّ الْعَابِدُ ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، وَغَيْرِهِمَا ، وَرَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ مَعْمُورٍ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَغَيْرُهُمْ ، ثِقَةٌ مَرْضِيٌّ فَاضِلٌ . تهذيب التهذيب ٢٠٩/٩ ، ٢١٠ .

(١٠-١١) سقط من : م . نقل نظر .

(١١) في ا ، ب ، م : « الْمُؤْمِنُونَ » .

(١٢) تقدم تخريجه في ٣٠/٦ ، وفي صفحة ١٥٢ .

وإن أخلّفوه على هذا ، فإن كان مكرّها على اليمين ، لم تنعقد يمينه ، وإن كان مختاراً فحنت ، كفر^(١٣) يمينه . ويحتمل أن تلزمه الإقامة ، على الرواية التي تلزمه الرجوع إليهم في المسألة الأولى ، وهو قول الليث .

فصل : وإن اشترى الأسير شيئاً مختاراً ، أو اقترضه ، فالعقد صحيح ، ويلزمه^(١٤) الوفاء لهم ؛ لأنه عقد معاوضة ؛ فأشبه ما لو فعله غير الأسير ، وإن كان مكرّها ، لم يصح ، فإن أكرهوه على قبضه ، لم يضمنه ، ولكن عليه ردّه إليهم إن كان باقياً ؛ لأنهم دفعوه إليه بحكم العقد ، وإن قبضه / باختياره ، ضمنه ؛ لأنه قبضه عن عقد فاسد . وإن باعه والعين قائمة ، لزمه ردّها ؛ لأن العقد باطل ، وإن عُدمت العين ، رد قيمتها . ٧٦/١٠

١٦٨٢ - مسألة ؛ قال : (ولا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين ، ومباح له أن يهرب من ثلاثية ، فإن حشى الأسر ، قاتل حتى يقتل)

وجملته أنه إذا التقى المسلمون والكفار ، وجب الثبات ، وحرم الفرار ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُلَاقُوهُمْ إِلَّا دُخَارًا ﴾^(١) . الآية . وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^(٢) . وذكر النبي ﷺ الفرار يوم الرّحف ، فعده من الكبائر^(٣) . وحكى عن الحسن ، والضّمحاك ، أن هذا كان يوم بدر خاصة ، ولا يجب في غيرها . والأمر مطلق ، وخبر النبي ﷺ عام ، فلا يجوز التقييد والتخصيص إلا بدليل . وإنما يجب الثبات بشرطين ؛ أحدهما ، أن يكون الكفار لا يزيدون على ضعيف المسلمين ، فإن زادوا عليه ،

(١٣) في الهادة : « عن » .

(١٤) في م : « ويلزم » .

(١) سورة الأنفال ١٥ .

(٢) سورة الأنفال ٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ا ، ب : ﴿ واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ﴾ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ... ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب رمى المحصنات ، من كتاب الحدود . صحيح البخاري ١٢/٤ ، ٢١٨/٨ . ومسلم ، في : باب بيان الكبائر وأكبرها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٢/١ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١٠٤/٢ .

جَازَ الْفِرَارُ ، لقول الله تعالى : ﴿ اَللّٰنْ خَفَّفَ اللّٰهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ اَنْ فَيَكُمْ ضَعْفًا اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ^(٤) . وهذا ان كان لفظه لفظ الخبر ، فهو أمر ، بدليل قوله : ﴿ اَللّٰنْ خَفَّفَ اللّٰهُ عَنْكُمْ ﴾ . ولو كان خبرا على حقيقته ، لم يكن ردنا من غلبة الواحد للعشرة إلى غلبة الاثنين تخفيفا ، ولأن خبر الله تعالى صدق لا يقع بخلاف مُحْبِرِهِ ، وقد عَلِمَ اَنَّ الظَّفَرَ والغَلَبَةَ لا يحصل للمسلمين في كُلِّ مَوْطِنٍ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِيهِ ضِعْفَ المسلمين فَمَا دُونَ ، فعَلِمَ اَنَّهُ اَمْرٌ وفَرْضٌ ، ولم يأتِ شَيْءٌ يَنْسَخُ هذه الآية ، لا في كتاب ولا سُنَّةٍ ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِهَا . قال ابن عباس : نزلت : ﴿ اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ^(٥) . فشَقُّ ذلك على المسلمين حين فَرَضَ اللّٰهُ عَلَيْهِمُ اَلَا يَفِرُّ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ ، ثُمَّ جَاءَ تَخْفِيفٌ ، فقال : ﴿ اَللّٰنْ خَفَّفَ اللّٰهُ عَنْكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ . فَلَمَّا خَفَّفَ اللّٰهُ عَنْهُمْ مِنَ الْعَدَدِ ، نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدَرٍ مَا خَفَّفَ مِنَ الْعَدَدِ . رَوَاهُ أَبُو / دَاوُدَ ^(٦) ، وقال ابن عباس : مَنْ فَرَّ مِنْ اِثْنَيْنِ ، فَقَدْ فَرَّ ، وَمَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَمَا فَرَّ ^(٧) . الثاني ، اَنْ لَا يَقْصِدَ بِفِرَارِهِ التَّحْيِيزَ إِلَى فِتْنَةٍ ، وَلَا التَّحَرُّفَ لِقِتَالٍ ، فَإِنْ قَصَدَ أَحَدٌ هَذَيْنِ ، فَهُوَ مُبَاحٌ لَهُ ؛ ^(٨) لقول الله تعالى ^(٩) : ﴿ اَلَا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ اَوْ مُتَحْيِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾ ^(١٠) . وَمَعْنَى التَّحَرُّفِ لِلْقِتَالِ ، اَنْ يَنْحَازَ إِلَى مَوْضِعٍ يَكُونُ الْقِتَالُ فِيهِ اَمْكَنَ ، مِثْلُ اَنْ يَنْحَازَ مِنْ مُوَاجَهَةِ الشَّمْسِ اَوْ الرِّيحِ إِلَى اسْتِدْبَارِهَا ^(١١) ، اَوْ مِنْ نَزْلَةٍ إِلَى غُلُوٍّ ، اَوْ مِنْ مَعْطَشَةٍ إِلَى مَوْضِعٍ مَاءٍ ، اَوْ يَفَرُّ بَيْنَ اَيْدِيهِمْ لِتَنْتَقِضَ صُفُوفُهُمْ ، اَوْ تَنْفَرِدَ خِيَلُهُمْ مِنْ رِجَالِهِمْ ^(١٢) ، اَوْ

٧٦/١٠ ط

(٤) سورة الأنفال ٦٦ . وفي ا نهاده : ﴿ وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين ﴾ .

(٥) سورة الأنفال ٦٥ .

(٦) في : باب في التولي يوم الزحف . من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب تحريم الفرار من الزحف ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٦/٩ . وانظر حاشية مصنف عبد الرزاق ٣٥٢/٥ .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب لا يفر الرجل من الرجلين من العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٠٩/٢ . وانظر حاشيته . وأخرجه البيهقي ، في : باب تحريم الفرار من الزحف ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٦/٩ .

(٨-٨) في م : « لأن الله تعالى قال » .

(٩) سورة الأنفال ١٦ .

(١٠) في الأصل ، ب : استدبارها .

(١١) في ١ : رجالهم .

ليجذب فيهم فُرْصَةً ، أو لِيَسْتَبْدِلَ إِلَى جَبَلٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا فِي خُطْبَتِهِ إِذْ قَالَ : يَا سَارِيَّةُ بْنُ زَيْتِمَ ، الْجَبَلُ ، ظَلَمَ الدُّثْبُ مِنْ اسْتَرْعَاهُ الْغَنَمَ . فَأَتَكَرَّهَا النَّاسُ . فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : دَعُوهُ . فَلَمَّا نَزَلَ سَأَلُوهُ عَمَّا قَالَ ، فَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ ، وَكَانَ قَدْ بَعَثَ سَارِيَّةَ إِلَى نَاحِيَةِ الْعِرَاقِ لِقَرْوِهِمْ ^(١٢) ، فَلَمَّا قَدِمَ ذَلِكَ الْجَيْشُ أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ لَقُوا عَدُوَّهُمْ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ ، فَسَمِعُوا صَوْتَ عُمَرَ ، فَتَحَيَّزُوا إِلَى الْجَبَلِ ، فَتَجَاوَزُوا مِنْ عَدُوَّهُمْ وَانْتَصَرُوا عَلَيْهِمْ ^(١٣) . وَأَمَّا التَّحْيِيزُ إِلَى فِئَةٍ ، فَهُوَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى فِئَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، لِيَكُونَ مَعَهُمْ ، فَيَقْوَى ^(١٤) بِهِمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ ^(١٥) . وَسَوَاءٌ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ أَوْ قَرُبَتْ . قَالَ الْقَاضِي : لَوْ كَانَتْ الْفِئَةُ بِخُرَاسَانَ ، وَالْفِئَةُ بِالْحِجَازِ ، جَازَ التَّحْيِيزُ إِلَيْهَا . وَنَحْوَهُ ذَكَرَ أَصْحَابُ ^(١٦) الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنِّي فِئَةٌ لَكُمْ » . وَكَانُوا بِمَكَانٍ بَعِيدٍ مِنْهُ . وَقَالَ عُمَرُ : أَنَا فِئَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ . وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ وَجُيُوشُهُ بِمَصْرَ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ^(١٧) . وَقَالَ عُمَرُ : رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عُبَيْدَةَ ، لَوْ كَانَ تَحْيِيزٌ إِلَيَّ ، لَكُنْتُ لَهُ فِئَةً ^(١٨) . وَإِذَا حَشَى الْأَسْرَ ، فَالْأَوْلَى لَهُ أَنْ يِقَاتِلَ حَتَّى يَفْتُلَ ، وَلَا يَسْلُمَ نَفْسَهُ لِلْأَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوزُ بِالثَّوَابِ ^(١٩) وَالدرَجَةِ ^(٢٠) الرَّفِيعَةِ ، وَيَسْلُمُ مِنْ تَحَكُّمِ الْكُفَّارِ عَلَيْهِ بِالْتَّعْذِيبِ وَالْإِسْتِخْدَامِ وَالْفِتْنَةِ . وَإِنْ اسْتَأْسَرَ جَازَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَشْرَةَ عَيْنًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ ، فَتَفَرَّتْ ^(٢١) إِلَيْهِمْ ٧٧/١٠

(١٢) في أ ، ب : ليغزوهم .

(١٣) ذكر طريقه في كنز العمال ١٢/٥٧١ - ٥٧٤ .

(١٤) في ب : يتقوى .

(١٥) في م : عدوهم .

(١٦) سقط من م .

(١٧) في : باب من قال : الإمام فقه كل مسلم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

كما أخرجهما البيهقي ، في : باب من تولى متحرفاً للقتال ... ، من كتاب السير ٩/٧٦ ، ٧٧ .

وأخرج الأول أبو داود ، في : باب في التولي يوم الزحف ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٤٣ . والترمذي ، في :

باب ما جاء في الفرار من الزحف ، من أبواب الجهاد . عارضة الأخوذي ٧/٢١٣ . وإمام أحمد ، في : المستند ٥٨/٥ ،

٧٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١١ .

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من تولى متحرفاً للقتال ... ، من كتاب السير ٩/٧٧ .

(١٩) في الأصل ، ب ، م : بثواب .

(٢٠) سقطت الواو من م .

(٢١) في ب : فنفروا .

هَذَا بَلِّ قَرِيبٍ مِنْ مِائَةِ رَجُلٍ رَامَ ، فَلَمَّا أَحَسَّ بِهِمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ ، لَجَأُوا إِلَى فِدْقٍ^(٢٢) ، فَقَالُوا لَهُمْ : ائْزِلُوا فَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ ، وَلَكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ أَنْ لَا تُقْتَلَ مِنْكُمْ أَحَدًا . فَقَالَ عَاصِمٌ : أَمَّا أَنَا فَلَا أَتَزِلُّ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ . فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبِيلِ ، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ مَعَهُ ، وَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ ، مِنْهُمْ مُحَبِّبٌ ، وَزَيْدُ بْنُ الدَّثَنَةِ ، فَلَمَّا اسْتَمْتَكَنُوا مِنْهُمْ ، أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قَسِيهِمْ ، فَرَبَطَوْهُمْ بِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٣) . فَعَاصِمٌ أَخَذَ بِالْعَزِيمَةِ ، وَحُبِيبٌ وَزَيْدٌ أَخَذَا بِالرُّخَصَةِ ، وَكُلُّهُمْ مَحْمُودٌ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَلَا مَلُومٍ .

فصل : وإذا كان العدو أكثر من ضعيف المسلمين ، فغلب على ظن المسلمين الظفر ، فالأولى لهم الثبات ؛ لما في ذلك من المصلحة ، وإن انصرفوا جاز ؛ لأنهم لا يأمنون العطب ، والحكم علق على مظنته ، وهو كونهم أقل من نصف^(٢٤) عدوهم^(٢٥) ، ولذلك لزمهم الثبات إذا كانوا أكثر من النصف ، وإن غلب على ظنهم الهلاك فيه . ويحتمل أن يلزمهم الثبات إن^(٢٦) غلب على ظنهم الظفر ؛ لما فيه من المصلحة . وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة ، والنجاة في الانصراف ، فالأولى لهم الانصراف ، وإن ثبتوا جاز ؛ لأن لهم غرضاً في الشهادة ، ويجوز أن يغلبوا أيضاً . وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والانصراف ، فالأولى لهم الثبات ؛ لينالوا درجة الشهداء المقبلين على القتال محتسبين ، فيكونون أفضل من المؤمنين ، ولأنه يجوز أن يغلبوا أيضاً ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾^(٢٧) . ولذلك صبر عاصم وأصحابه ، فقاتلوا حتى أكرمهم الله بالشهادة .

(٢٢) الفدق : المكان الصلب الغليظ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب هل يستأمر الرجل ومن لم يستأمر ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفي ... ، وباب غزوة الرجيع ورغل وذكوان ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨٢/٤ ، ٨٣ ، ١٠٠/٥ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يستأمر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٤/٢ ، ٣١٠ . ولم نجده في صحيح مسلم ، وانظر : تحفة الأشراف ٢٨٩/١٠ .

(٢٤) في ب : هـ ضعف .

(٢٥) في الأصل ، م : هـ عددهم .

(٢٦) في أ : ب : هـ إذا .

(٢٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

فصل : فَإِنْ جَاءَ الْعَدُوُّ بِلَدًا ، فَلَأَهْلِهِ التَّحَصُّنُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ نَصْفِهِمْ ؛ لِيَلْحَقَهُمْ مَدَدٌ أَوْ قُوَّةٌ ، وَلَا يَكُونَ ذَلِكَ تَوَلُّيًا وَلَا فِرَارًا ، إِنَّمَا التَّوَلَّى بَعْدَ الْقَاءِ ^(٢٨) . وَإِنْ لَقَوْهُمْ خَارِجَ الْحِصْنِ ، فَلَهُمُ التَّحَيُّزُ إِلَى الْحِصْنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّحَرُّفِ لِلْقِتَالِ ، أَوْ التَّحَيُّزِ إِلَى فِئَةٍ . ^{٧٧/١٠ ط} وَإِنْ عَزَوْا فَذَهَبَتْ دَوَابُّهُمْ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي الْفِرَارِ ، لِأَنَّ الْقِتَالَ مُمَكِّنٌ لِلرَّجَالَةِ . وَإِنْ تَحَيَّزُوا إِلَى جَبَلٍ لِيُقَاتِلُوا فِيهِ رَجَالَهُ ، فَلَا تَبَأْسَ ، لِأَنَّهُ تَحَرُّفٌ لِلْقِتَالِ . وَإِنْ ذَهَبَ سِلَاحُهُمْ ، فَتَحَيَّزُوا إِلَى مَكَانٍ يُمْكِنُهُمُ الْقِتَالُ فِيهِ بِالْحِجَارَةِ ، وَالتَّسْتُرُ بِالشَّجَرِ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ لَهُمْ فِي التَّحَيُّزِ إِلَيْهِ فَائِذَةٌ ، جَائِزٌ .

فصل : فَإِنْ وُلِّيَ قَوْمٌ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، وَأَحْرَزَهَا الْبَاقُونَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْفَائِزِينَ ؛ لِأَنَّ إِخْرَازَهَا حَصْلٌ بغيرِهِمْ ، فَكَانَ مِلْكُهَا لِمَنْ أَحْرَزَهَا . وَإِنْ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَرُّوا مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِئَةٍ ، أَوْ مُتَحَرِّفِينَ لِلْقِتَالِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ قَرُّوا بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُمْ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكُوا الْغَنِيمَةَ بِحِيَازَتِهَا ^(٢٩) ، فَلَمْ يَزُلْ مِلْكُهُمْ عَنْهَا بِفِرَارِهِمْ .

فصل : فَإِذَا لَقِيَ الْكُفَّارُ نَارًا فِي سَفِينَةٍ فِيهَا مُسْلِمُونَ ، فَاشْتَعَلَتْ فِيهَا ، فَمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ السَّلَامَةُ فِيهِ ، مِنْ بَقَائِهِمْ فِي مَرْكَبِهِمْ ، أَوْ إلقاءِ نَفُوسِهِمْ فِي الْمَاءِ ، فَلَا وُلَّى لَهُمْ فِعْلُهُ ، وَإِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُمُ الْأَمْرَانِ ، فَقَالَ أَحَدُ : كَيْفَ شَاءَ يَصْنَعُ ^(٣٠) . قَالَ الْأَوْرَاعِيُّ : هُمَا مَوْتَانِ ، فَاخْتَرَا أَيَسَرَّهُمَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُمْ ^(٣١) يُلْزَمُهُمُ الْمَقَامُ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَمَوْا نَفُوسَهُمْ فِي الْمَاءِ ، كَانَ مَوْتُهُمْ بِفِعْلِهِمْ ، وَإِنْ ^(٣٢) أَقَامُوا فَمَوْتُهُمْ بِفِعْلِ غَيْرِهِمْ ^(٣٢) .

١٦٨٣ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ ، بَعْدَ أَنْ غَنِمُوا ، عَلَى حِفْظِ الْغَنِيمَةِ ،

(٢٨) فِي م : : لِقَاءَ الْعَدُوِّ .

(٢٩) فِي ب ، م : : بِحِيَازَتِهَا .

(٣٠) فِي أ : : صَنَعَ .

(٣١) فِي الْأَصْلِ : : أَنَّهُ .

(٣٢) (٣٢-٣٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : : أَقَامَ فَمَوْتُهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ .

فَمَبَاحٌ لَهُ مَا أَخَذَ ، إِنْ كَانَ رَاجِلًا ، أَوْ عَلَى دَابَّةٍ يَمْلِكُهَا)

وجعلته أن العنيفة إذا احتاجت إلى مَنْ يَحْفَظُهَا ، أَوْ يَسُوقُ^(١) الدَّوَابَّ التي هي منها ، أَوْ يَرعَاهَا ، أَوْ يَحْمِلُهَا ، فَإِنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَيُؤَدِّي أَجْرَتَهَا مِنْهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوْتِنِهَا ، فَهُوَ كَتَلِيفِ الدَّوَابِّ ، وَطَعَامِ السَّبْيِ . وَمَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَهُ أَجْرُهُ مُبَاحَةٌ ؛ لِأَنَّهُ أَجَرَ نَفْسَهُ لِفِعْلِ بِالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ ، فَحُلَّتْ لَهُ أَجْرَتُهُ ، كَالْوَأَجَرِ نَفْسَهُ عَلَى الدَّلَالَةِ إِلَى الطَّرِيقِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ رَاجِلًا أَوْ عَلَى دَابَّةٍ يَمْلِكُهَا . فَإِنَّهُ يُعْنِي بِهِ أَنَّهُ لَا يَرْكَبُ مِنْ دَوَابِّ الْمَغْنَمِ ، وَلَا قَرَسًا حَبِيسًا . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْجَرَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ عَلَى دَابَّتِهِ . وَكَرِهَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْقَوْمَ عَلَى سِيَاقِ الرَّمْلِ^(٢) عَلَى قَرَسٍ حَبِيسٍ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ الْفَرَسَ الْمَوْقُوفَ لِلجِهَادِ فِيمَا يَخْتَصُّ مَنَفَعَةً نَفْسِهِ . فَإِنْ أَجَرَ نَفْسَهُ ، فَارْكَبَ الدَّابَّةَ الْحَبِيسَ ، أَوْ دَابَّةً مِنَ الْمَغْنَمِ ، لَمْ تَطْلُبْ لَهُ أَجْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُعِينَ لَهُ عَلَى الْعَمَلِ يَخْتَصُّ نَفْعًا^(٣) نَفْسِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِيهِ دَوَابَّ الْمَغْنَمِ ، وَلَا دَوَابَّ الْحَبِيسِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَهُ بِقَدْرِ أَجْرِ^(٤) الدَّابَّةِ ، يُرَدُّ فِي الْعَيْنَةِ^(٥) إِنْ كَانَتْ^(٦) مِنَ الْعَيْنَةِ ، أَوْ يُصَرَّفَ^(٧) فِي نَفَقَةِ دَوَابِّ الْحَبِيسِ إِنْ كَانَ الْفَرَسُ حَبِيسًا .

فصل : فَإِنْ شَرَطَ فِي الْإِجَارَةِ رُكُوبَ دَابَّةٍ مِنَ الْعَيْنَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَجْرَةٍ تُدْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَغْنَمِ . وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ بِدَابَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ الْمَغْنَمِ ، صَحَّ . فَلِذَا جَعَلَ أَجْرَهُ رُكُوبَهَا ، كَانَ أَوْلَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مَجْهُولًا ، فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ إِجَارَتِهَا كَوْنُ عَوَضِهَا مَعْلُومًا . وَإِنْ شَرَطَ فِي الْإِجَارَةِ رُكُوبَ دَابَّةٍ مِنَ الْحَبِيسِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهَا إِثْمًا حَبِيسَتْ عَلَى الْجِهَادِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِجِهَادٍ ، إِثْمًا هُوَ نَفْعٌ لِأَهْلِ الْعَيْنَةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م ، ن : سَوَى .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) الرَّمَكَةُ : مَحْرَكَةٌ : الْفَرَسُ وَالْبَيْزُونَةُ تَتَخَذُ لِلنَّسْلِ .

(٤) فِي م : مَنَفَعَةٌ .

(٥) فِي أ : أَجْرَةٌ .

(٦) فِي ب : الْمَغْنَمِ .

(٧) فِي م : كَانَ .

(٨) فِي أ : يَصْرِفُهُ .

فصل : ولا يجوز الانتفاع من الغنيمة بركوب دابة منها ، ولا لبس ثوب من ثيابها ؛ لما روى رؤيف بن ثابت ، قال : لا أقول لكم إلا ما سمعتُ من (٩) رسول الله ﷺ يقول يوم خيبر : « مَنْ كَانَ يَوْمَينِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَرْكَبْ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا ، رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يَوْمَينِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسْ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُخْلِفَهُ ، رَدَّهُ فِيهِ » . رواه أبو داود ، والأثرُم (١٠) . وعن رجلٍ من بلقين ، قال : أثبت رسول الله ﷺ وهو بوادي القرى ، فقلت : ما تقول في الغنيمة ؟ فقال : « اللَّهُ حُمُسُهَا ، وَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسِهَا لِلْجَيْشِ » . فقلت : فما أخذ أولى به من أخذ ؟ قال : « لَا ، وَلَا السَّهْمُ تَسْتَخْرِجُهُ مِنْ جَنْبِكَ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ » . رواه الأثرُم (١١) . ولأن الغنيمة مشتركة بين الغانمين وأهل الحُمس ، فلم يجز لواحد الاختصاص بمنفعته ، كغيره من الأموال المشتركة . فإن دعت الحاجة إلى القتال بسلاحهم ، فلا بأس . قال أحمد : إذا كان أُنكئ فيهم ، أو خاف على نفسه ، فنعيم . وذكر حديث سيف أبي جهل ، وهو ما روى عبد الله بن مسعود ، قال : انتهت إلى أبي جهل يوم بدر / وقد ضربت رجله ، فقلت : الحمد لله الذي أخزأك يا أبا جهل . فأضربه بسيف معي غير طائل ، فوقع سيفه من يده ، فأخذت سيفه ، فضربته به حتى برد . رواه الأثرُم . وفي ركوب الفرس للجهاد روايتان ؛ إحداهما ، يجوز ، كما يجوز في السلاح . والثانية ، لا يجوز ؛ لأنها تتعرض للعطب غالبًا ، وقيمتها كثيرة ، بخلاف السلاح .

١٦٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَقِيَ عِلْجًا ، فَقَالَ لَهُ : قِفْ ، أَوْ أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَدْ أَمَّنَهُ)

قد تقدم الكلام في من يصح أمأته ، ونذكر ههنا صفة الأمان ، فالذي ورد به الشرع (١)

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) تقدم ترجمته ، في صفحة ١٢٩ .

(١١) وأخرجه البيهقي ، في : باب إخراج الخمس ... ، من كتاب قسم الفى والغنيمة ، وفي : باب أخذ السلاح وغيره بغير إذن الإمام ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٣٢٤/٦ ، ٦٢/٩ .

(١) في ب : المشرع .

لفظتان ؛ أَجْرْتُكَ ، وَأَمْنْتُكَ . لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَّرْهُ ﴾^(٦) . وقال النبي ﷺ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ ، وَأَمْنًا مَنْ أَمَّنْتَ »^(٧) . وقال : « مَنْ دَخَلَ دَارَ أُنَى سَفِيَّانَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ^(٨) بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ »^(٩) . وفي معنى ذلك إذا قال : لَا تَخَفْ ، لَا تَذْهَلْ ، لَا تَخْشَ ، لَا تَحْزَنْ ، لَا تَبْأَسْ عَلَيْكَ . وقد رَوَى عن عمر أنه قال : إِذَا قُلْتُمْ : لَا تَبْأَسْ ، أَوْ لَا تَذْهَلْ^(١٠) ، أَوْ مَتَرَس^(١١) ، فَقَدْ أَمَنْتُمْوَهُمْ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ^(١٢) . وفي رواية أُخْرَى : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : لَا تَخَفْ . فَقَدْ أَمَّنْتُهُ ، وَإِذَا قَالَ : لَا تَذْهَلْ . فَقَدْ أَمَّنْتُهُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ^(١٣) . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلْهُزْمَزَانِ : تَكَلَّمْ ، وَلَا تَبْأَسْ عَلَيْكَ . فَلَمَّا تَكَلَّمَ ، أَمَرَ عُمَرُ بِقَتْلِهِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : لَيْسَ لَكَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ ، قَدْ أَمَّنْتُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : كَبَلًا . فَقَالَ الزُّبَيْرُ : قَدْ قُلْتَ لَهُ : تَكَلَّمْ ، وَلَا تَبْأَسْ عَلَيْكَ . فَذَرَأَ عَنْهُ عُمَرُ الْقَتْلَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ^(١٤) . وَهَذَا كُلُّهُ لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَأَمَّا إِنْ قَالَ لَهُ : قُمْ ، أَوْ قِفْ ، أَوْ أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : هُوَ أَمَانٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَعْتَقِدُ هَذَا أَمَانًا ، فَأَشَبَّهُ قَوْلُهُ : أَمْنْتُكَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ ادَّعَى الْكَافِرُ أَنَّهُ أَمَانٌ^(١٥) ، أَوْ

(٢) سورة التوبة ٦ .

(٣) تقدم ترجمته ، في صفحة ٧٦ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب فتح مكة ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٦/٣ - ١٤٠٨ . وأبو داود ،

في : باب ما جاء في خبر مكة ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٤٤/٢ .

(٦) كذا في النسخ . وفي بعض مصادر التخریج : « لَا تَذْهَلْ » . أَيْ « لَا تَخَفْ » . وفي بعضها : « لَا تَذْهَلْ » . بالبطيئة ، أَيْ لَا تَخَفْ أَيْضًا .

(٧) أَيْ : لَا تَخَفْ . فارسية .

(٨) كتاب عمر إلى أبي موسى ، أخرجه الدارقطني ، في : باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ، من كتاب في الأنصية والأحكام وغير ذلك ، سنن الدارقطني ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ . والبيهقي ، في : باب كيف الأمان ، من كتاب السير ، السنن الكبرى ٩٦/٩ ، ١١٩/١٠ ، ١٣٥ ، ١٤٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٠/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب دعاء العدو ، من كتاب الجهاد . وفي : باب القضاة ، من كتاب الجامع . المصنف ٢١٩/٥ ، ٢٢٠ ، ٣٢٨/١١ ، ٣٢٩ . وذكره برمته وكيع ، في : أخبار القضاة ٧٠/١ - ٧٣ . وانظر حاشيته .

(٩) تقدم ترجمته ، في صفحة ٧٨ .

(١٠) في م : ٥ : أَمِنَ .

قال : إِنَّمَا وَقَفْتُ لِيَذْأَلِك . فهو آمِنٌ ^(١١) ، وإن لم يَدْعُ ذلك فلا يَقْبَلُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا ليس بأَمَانٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يُشْعِرُ بِهِ ، وَهُوَ يُسْتَعْمَلُ ^(١٢) لِلإِثْرَابِ وَالتَّخْوِيفِ ، فَلَمْ يَكُنْ أَمَانًا ، كَقَوْلِهِ ^(١٣) : لَأَتُكَلِّمَنَّكَ . لَكِنْ يَرْجَعُ إِلَى الْقَائِلِ ، فَإِنْ قَالَ : تَوَيْتُ بِهِ الْأَمَانَ . فَهُوَ أَمَانٌ ، وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَرِدْ ^(١٤) / أَمَانَهُ . نَظَرْنَا فِي الْكَافِرِ ، فَإِنْ قَالَ : اعْتَقَدْتُه أَمَانًا . رُدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ ، وَلَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ أَمَانًا فَلَيْسَ بِأَمَانٍ ، كَالْوَأْشَارِ إِلَيْهِمْ بِمَا اعْتَقَدُوهُ أَمَانًا .

فصل : فَإِنْ أَشَارَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِمْ بِمَا يَرَوْنَهُ أَمَانًا ، وَقَالَ : أَرَدْتُ بِهِ الْأَمَانَ . فَهُوَ أَمَانٌ ، وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَرِدْ بِهِ الْأَمَانَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ . فَإِنْ خَرَجَ الْكُفَّارُ مِنْ حَصْنِهِمْ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْإِشَارَةِ ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُمْ ، وَلَكِنْ يُرَدُّونَ إِلَى مَأْمَنِهِمْ . وَقَدْ ^(١٥) قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَشَارَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى السَّمَاءِ إِلَى مُشْرِكٍ ، فَنَزَلَ بِأَمَانِهِ ، فَقَتَلَهُ ، لَقَتَلْتُهُ بِهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١٦) . وَإِنْ مَاتَ الْمُسْلِمُ أَوْ غَابَ ، فَلَيْتَهُمْ يُرَدُّونَ إِلَى مَأْمَنِهِمْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ صَحَّحْتُمُ الْأَمَانَ بِالْإِشَارَةِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّطْقِيقِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ ؟ قُلْنَا : تَغْلِيظًا لِحَقْنِ الدِّمِّ ، كَمَا حَقَّنَ دَمٌ مِّنْ ^(١٧) لَهُ شُبْهَةٌ كِتَابٍ ، تَغْلِيظًا لِحَقْنِ دَمِهِ ، وَلِأَنَّ الْكُفَّارَ فِي الْغَالِبِ لَا يَفْهَمُونَ كَلَامَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمُسْلِمُونَ لَا يَفْهَمُونَ كَلَامَهُمْ ، فَدَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى التَّكْلِيمِ بِالْإِشَارَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

فصل : إِذَا سَبَّيْتُ كَافِرًا ، فَجَاءَ قَرَابَتُهَا ^(١٨) يَطْلُبُهَا ، وَقَالَ : إِنَّ عِنْدِي أُسِيرًا مُسْلِمًا ، فَأَطْلِقُوهَا حَتَّى أُخْصِرَهُ . فَقَالَ الْإِمَامُ : أُخْصِرُهُ . فَأَخْصَرَهُ ، لَزِمَ إِطْلَاقُهَا ؛ لِأَنَّ

(١١) ق ب : ه أمان .

(١٢) ق ١ ، ب : مستعمل .

(١٣) ق ١ ، م : لقوله .

(١٤) ق ١ في الزيادة : به .

(١٥) سقطت قد من م .

(١٦) ق : باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد ، من كتاب السنن ٢٢٩/٢ .

(١٧) سقطت من م .

(١٨) ق م : ابنها .

المفهوم من هذا إجابته إلى ما سأل . وإن قال الإمام : لم أَرِدْ إجابته ، لم يُجَبَّرْ على ترك أسيره ، ورُدُّ إلى مَأْمَنِهِ . وقال أصحابُ الشافعيّ : يُطْلَقُ الأسيرُ ، ولا يُطْلَقُ المُشْرِكَةُ ؛ لأنَّ المسلمَ حرٌّ لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ ^(١٩) «تَمَنَ مَمْلُوكَةً» ^(٢٠) ، ويُقالُ له : إنْ اخْتَرْتَ شَرَاءَهَا ، فَأَتِ بِتَمَنِيهَا . ولنا ، أَنَّ هذا يُفْهَمُ منه الشرطُ ، فيجِبُ الوفاءُ به ، كما لو صرَّحَ به ، ولأنَّ الكافرَ فُهِمَ منه ذلك ، وبنَى عليه ، فأشَبَّهَ ما لو فُهِمَ الأمانُ من الإشارةِ . وقولُهم : إنَّ الحرَّ لا يَكُونُ ثَمَنَ مَمْلُوكَةٍ . قلنا : لكنْ يَصِحُّ أَنْ يُقَادَى بها ، فقد فادَى رسولُ الله ﷺ بالأسيِّرة التي أَخَذَهَا من سَلَمَةَ بنِ الْأَكْوَعِ رَجُلَيْنِ ^(٢١) من المسلمين ^(٢٢) ، وفادَى / رَجُلَيْنِ ^(٢٣) من المسلمين بأسيِّيرٍ من الكُفَّارِ ^(٢٤) ، ووفَّى لهم بِرَدِّ مَنْ جَاءَهُ مسلماً ، وقال : «إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعُدْرُ» ^(٢٥) . وإنْ كَانَ رَدُّ الْمُسْلِمِ ^(٢٦) إِلَيْهِمْ لَيْسَ بِحَقِّ هُمْ ، وَلأنَّ التَّزَمَ إِطْلَاقَهَا ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ لقوله عليه السلام : «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» ^(٢٧) . وقوله : «إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعُدْرُ» .

١٦٨٥ - مسألة : قال : (وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مِمَّنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ ، أَوْ لَوْلَدِهِ ، أَوْ لِسَيِّدِهِ ، لَمْ يُقَطَّعْ)

يعنى إذا كان السَّارِقُ بَعْضَ الْغَانِمِينَ ، أَوْ أَبَاهُ ، أَوْ سَيِّدَهُ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ ؛ لأنَّ له شُبْهَةً ، وَهُوَ حَقُّهُ الْمُتَعَلِّقُ بِهَا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَانِعًا مِنْ قَطْعِهِ ، لأنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، فَأَشَبَّهَ مَا لَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ . وهكذا إِنْ كَانَ لِابْنِهِ وَإِنْ عَلَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَزَادَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا كَانَ لِذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهُ فِيهَا حَقٌّ لَمْ يُقَطَّعْ . مَبْنًى عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَةِ مَا لِيَهُمْ . وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي هَذَا ^(١) . وَلَوْ كَانَ

(١٩-١٩) ق ب : «تَمَنَ مَمْلُوكَةً» .

(٢٠) ق ب ، م : «بِرَجُلَيْنِ» .

(٢١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢٣) ق م : «مُسْلِم» .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في ٣٠/٦ . وفي صفحة ١٥٢ .

(١) تقدم في ٤٦١/١٢ .

لأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِيهَا حَقٌّ فَسَرَقَ مِنْهَا الْآخَرُ ، لَمْ يُقَطَّعْ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى أَنَّ أَحَدَهُمَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ مَا لِيَ الْآخَرِ . وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا^(١) .

فصل : والسَّارِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ غَيْرُ الْغَالِ ، فَلَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي إِخْرَاقِ رَحْلِهِ ، وَلَا يَجْرِي الْغَالُ مَجْرَى السَّارِقِ فِي قَطْعِ يَدِهِ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ السَّارِقَ يُحْرَقُ رَحْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْغَالِ ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا دُرِيَ عَنْهُ الْحَدُّ ، وَجَبَ أَنْ يُشْرَعَ فِي حَقِّهِ عُقُوبَةُ أُخْرَى ، كَسَارِقِ الثَّمَرِ يَغْرَمُ مِثْلَنِي مَا سَرَقَ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يَقَعُ^(٢) عَلَيْهِ اسْمُ الْغَالِ حَقِيقَةً ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْغُلُولَ يَكْتُرُ لَكُونِهِ أَخْذَ مَا لِيَ لَا حَافِظَ لَهُ ، وَلَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ غَالِيًا^(٣) ، فَيَخْتِاجُ إِلَى زَاجِرٍ عَنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّرِيقَةُ ، فَإِنَّهَا أَخْذَ مَا لِيَ مُحْفُوظٍ ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الزَّجْرِ عَنْهُ أَقْلٌ .

١٦٨٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ ، أَذَبَ ، وَلَمْ يَتَلَعَّ بِهِ حَدُّ الزَّانِي^(١)) ، وَأَخَذَ مِنْهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَطُرِحَ فِي الْمَقْسِمِ ، إِلَّا أَنْ تَلَدَ مِنْهُ ، فَتَكُونُ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا)

٨٠/١٠ / يعني إذا كان الواطئ من الغانمين ، أو ممن لو ليده فيها حق ، فلاحد عليه ؛ لأن المملك يثبت للغانمين في الغنيمة ، فيكون للواطئ حق في هذه الجارية وإن كان قليلاً ، فيدرا عنه الحد للشبهة . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال مالك ، وأبو ثور : عليه الحد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ الْزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾^(١) . وهذا زانٍ ، ولأنه وطئ في غير ملك ، عامداً ، عالماً بالتحريم ، فلزمه الحد ، كما لو وطئ جارية غيره . وقال الأوزاعي : كل من سلف من علمائنا يقول : عليه أدنى الحدين ، مائة جلدة . ومنع بعض الفقهاء ثبوت المملك في الغنيمة ، وقال : إنما يثبت بالاختيار^(٢) ، بدليل أن

(٢) تقدم في : ٤٦١/١٢ .

(٣) في م : « يقطع » .

(٤) في ب : « علماً » .

(١) في أ ، ب ، م : « الزاني » .

(٢) سورة النور ٢ .

(٣) في م : « بالأخبار » .

أَحَدُهُمْ لَوْ قَالَ : أَسْقَطْتُ حَقِّي . سَقَطَ ، وَلَوْ ثَبَّتْ مَلِكُهُ ، لَمْ يُزَلْ بِذَلِكَ ، كَالْوَارِثِ .
وَلَنَا ، أَنَّ لَهُ فِيهَا شَبَهَةَ الْمَلِكِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، كَوَطْءِ ^(٤) جَارِيَةٍ لَهُ فِيهَا شِرْكٌ ^(٥) ،
وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِوَطْءِ الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَجَارِيَةِ ابْنِهِ ، فَتَقَيَسُ عَلَيْهِ هَذَا ، وَمَنْعُ الْمَلِكِ لَا
يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مَلِكَ الْكُفَّارِ قَدْ زَالَ ، وَلَا يُزُولُ إِلَّا إِلَى مَالِكٍ ، وَلَئِنْ تَصَبَّحُ قَسَمَتُهُ ، وَبِمَلِكِ
الْغَائِمُونَ طَلَبَ قَسَمَتِهَا ، فَأَشْبَهَتْ مَالَ الْوَارِثِ ، وَإِنَّمَا ^(٦) كَثُرَ الْغَائِمُونَ فَقَلَّ نَصِيبُ
الْوَارِثِ ، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ فِي شَيْءٍ بَعَيْنِهِ ، وَكَانَ لِلْإِمَامِ تَعْيِينُ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ،
فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَسْقَطَ بِالْإِسْقَاطِ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ ، وَضَعْفُ الْمَلِكِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ
شَبَهَةً فِي الْحَدِّ الَّذِي يُدْرَأُ بِالشَّبَهَاتِ ، وَلِهَذَا يَسْقَطُ الْحَدُّ بِأَذْنَى شَيْءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً
الْمَلِكِ فَهُوَ شَبَهَةٌ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ ، وَلَا يُبْلَغُ بِالْتَّعْزِيرِ ^(٧) الْحَدُّ ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ ،
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَهْرٌ وَمِثْلُهَا ، فَيُطْرَحُ فِي الْمَقْسِمِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنَّهُ
يَسْقَطُ عَنْهُ مِنَ الْمَهْرِ قَدْرُ حِصَّتِهِ مِنْهَا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ يَقِيَّتُهُ ، كَالْوَارِثِ جَارِيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّا إِذَا أَسْقَطْنَا عَنْهُ حِصَّتَهُ ، وَأَخَذْنَا الْبَاقِيَ فَطَرَحْنَاهُ فِي
الْمَقْسِمِ ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَى الْجَمِيعِ وَهُوَ فِيهِمْ ، عَادَ إِلَيْهِ سَهْمٌ مِنْ حِصَّةٍ غَيْرِهِ ، وَلَئِنْ قَدَّرَ حِصَّتَهُ
قَدْ لَا تُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ ؛ لِقَلَّةِ الْمَهْرِ وَكَثْرَةِ الْغَائِمِينَ ، ثُمَّ إِذَا أَخَذْنَاهُ ، فَإِنْ قَسَمْنَاهُ مُفْرَدًا / عَلَى
مَنْ سِوَاهُ ، لَمْ يُمَكِّنْ ، وَإِنْ خَلَطْنَاهُ بِبَقِيَّةِ الْغَنِيمَةِ ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَى الْجَمِيعِ ، أَخَذَ سَهْمًا مِمَّا
لَيْسَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّ وَلَدَتِ مِنْهُ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ ، يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ . وَهَذَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ رَقِيقٌ ، وَلَا ^(٨) يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ؛ لِأَنَّ الْغَائِمِينَ إِنَّمَا يَمْلِكُونَ
بِالْقِسْمَةِ ، فَقَدْ صَادَفَ وَطْؤُهُ غَيْرَ مَلِكِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ بِشَبَهَةِ الْمَلِكِ ،
فَيَلْحَقُ فِيهِ النَّسَبُ ، كَوَطْءِ جَارِيَةِ ابْنِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ يُنْطَلُ بِوَطْءِ جَارِيَةِ ابْنِهِ .
وَيُقَارَقُ الزَّوْنِيُّ ؛ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْحَدَّ . وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ تَصِيرُ أُمًّا وَلَدًا فِي الْحَالِ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تَصِيرُ أُمًّا وَلَدًا لَهُ ^(٩) فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَلِكًا لَهُ . فَإِذَا مَلَكَهَا بَعْدَ

(٤-٤) في م : الجارية المشتركة .

(٥) سقطت الزلو من : م .

(٦) في ب : التعزير .

(٧) سقطت من : م .

ذلك ، فهل تصيرُ أمٌ ولَدٌ ؟ فيها قولان ؛ ولنا ، أَنَّهُ وَطءٌ يُلْحَقُ بِهِ النَّسَبُ لِشَبْهَةِ الْمَلِكِ ، فَتَصِيرُ بِهِ أُمٌ وَلَدٌ ، كَوَطءٍ جَارِيَةِ ابْنِهِ ، وَيَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِجَارِيَةِ الْإِنْسِ ، وَلَا تُسَلَّمُ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ فِي الْعَنِيَمَةِ بِمَجَرَّدِ الْاِغْتِنَامِ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا تُطْرَحُ فِي الْمَغْنَمِ ؛ لِأَنَّ قَوَّتَهَا عَلَيْهِمْ ، وَأُخْرِجَهَا مِنَ الْعَنِيَمَةِ بِفِعْلِهِ ، فَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهَا ، كَمَا لَوْ قَتَلَهَا ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ قِيَمَتُهَا . وقال القاضي : إِنْ^(٨) كَانَ مُعْسِرًا حُسِبَ قَدْرُ حَصَّتِهِ مِنَ الْعَنِيَمَةِ ، فَصَارَتْ^(٩) أُمٌ وَلَدٌ ، وَبَاقِيهَا رَقِيقٌ لِلْغَانِمِينَ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا أُمٌ وَلَدٌ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالسَّرَايَةِ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَسِرْ فِي حَقِّ الْمُعْسِرِ ، كَالْإِعْتَاقِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ اسْتِيلَادٌ جَعَلَ بَعْضُهَا أُمٌ وَلَدٌ ، فَيَجْعَلُ جَمِيعَهَا أُمٌ وَلَدٌ ، كَاسْتِيلَادِ جَارِيَةِ الْإِنْسِ ، وَفَارَقَ الْعِنْتُ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِيلَادَ أَقْوَى ، لِكَوْنِهِ فِعْلًا ، وَيَنْفُذُ مِنَ الْمُجَنُونِ . فَأَمَّا قِيَمَةُ الْوَلَدِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَلَزُمُهُ قِيَمَتُهُ حِينَ وَضَعِهِ ، تُطْرَحُ فِي الْمَغْنَمِ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ رَقَهُ ، فَأَشْبَهَ وَلَدَ الْمَغْرُورِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَلَزُمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا حِينَ غَلِقَتْ ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِلْكُ الْغَانِمِينَ فِي الْوَلَدِ بِحَالٍ ، فَأَشْبَهَ وَلَدَ الْأَبِ مِنْ جَارِيَةِ ابْنِهِ إِذَا وَطِئَهَا ، وَلَأنَّهُ يَعْتَقُ حِينَ غُلُوقِهِ ، وَلَا قِيَمَةَ لَهُ حِينَئِذٍ . وقال القاضي : إِذَا صَارَ نِصْفُهَا أُمٌ وَلَدٌ ، يَكُونُ الْوَلَدُ كُلُّهُ حُرًّا ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ نِصْفِهِ .

فصل : وَإِذَا كَانَ فِي الْعَنِيَمَةِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى بَعْضِ الْغَانِمِينَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ رَجُلًا لَمْ يَعْتَقِ ؛ لِأَنَّ الْعَبَّاسَ عَمَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَمَّ عَلِيَّ وَعُقَيْلًا أَخَا عَلِيٍّ كَانَا فِي أُسْرَى بَدْرٍ ، فَلَمْ يَعْتَقَا عَلَيْهِمَا^(١٠) ، وَلَأنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ رَقِيقًا^(١١) بِنَفْسِ السَّبْيِ . وَإِنْ اسْتَرْقَى ، أَوْ كَانَ الْأَسِيرُ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا عَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرُ نَصِيبِهِ ، وَسَرَى إِلَى بَاقِيهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَعْتَقِ عَلَيْهِ إِلَّا مِلْكُهُ مِنْهُ . وقال الشافعي : لَا يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ . وَهَذَا مُقْتَضَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ^(١٢) بِمَجَرَّدِ الْاِغْتِنَامِ ، وَلَوْ مَلَكَ لَمْ يَتَّعِنِ مِلْكُهُ فِيهِ ، وَإِنْ قَسَمَهُ ،

(٨) فِي م : إِذَا .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : فَصَارَ .

(١٠) نَصُّ رِوَاةِ السِّيَرَةِ عَلَى أَسْرِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَامِعَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْلَمَ ، وَكَانَ يَكْفُرُ بِإِسْلَامِهِ خَوْفَ قَوْمِهِ . انْظُرْ : السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ٣ / ٢ .

(١١) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٢) فِي ب ، م : يَمْلِكُ .

وجعلته في نصيبه ، واختارَ تملكه ، عتقَ عليه ، والأفلا ، وإن جُعلَ له بعضه ، فاختارَ تملكه . عتقَ عليه ، وقومَ عليه الباقي . ولنا ، ما بيناهُ من أن الملكَ يثبتُ للغائبين لكونِ الاستيلاء التامَّ وجَدَ منهم ، وهو سببٌ للملك ، ولأنَّ ملكَ الكُفَّارِ ^(١٣) زال ، ولا يزولُ إلا إلى المسلمين .

فصل : فإنَّ اعتقَ بعضُ الغائبين عبدًا من الغنيمة قبل القسمة ، فإن كان ممن لم يثبت فيه الرُّق ، كالرَّجُل قبل استيرقاؤه ، لم يعتق ؛ لما ذكرناه قبل ، وإن كان رقيقًا كالمرأة والصبي ، عتقَ عليه قدر حصته ، وسرى إلى باقيه إن كان موسرًا ، وعليه قيمةُ باقيه تُطرحُ في المَقسيم ، وإن كان مُعسرًا اعتقَ عليه قدرُ ملكه من الغنيمة ؛ لأنه موسرٌ بقدر حصته من الغنيمة ، فإن كان بقدر حقه من الغنيمة عتق ، ولم يأخذ شيئًا ، وإن كان دون حقه ، أخذ باقي حقه ، وإن كان أكثر من حقه ، لم يعتق إلا بقدر حقه ، فإن اعتق عبدًا ثانيًا ، وفُضِّل من حقه عن الأول شيء ، عتقَ بقدره من الثاني ، وإن لم يفضَّل شيء ، لم يعتق من الثاني شيء .

فصل : يُكره نقلُ رُغُوسِ المشركين من بلدٍ إلى بلد ، والمُثْلَةُ بقتلهم وتغديبهم ؛ لما روى سمره بن جندب ، قال : كان النبي ﷺ يحبُّنا على الصدقة ، ويهناها عن المثلثة . وعن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أعفَّ الناس قتلَةَ أهل الإيمان » . رواها أبو داود ^(١٤) . وعن شداد بن أوس ، عن النبي ﷺ ، قال : « إن الله كتبَ الإحسانَ على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسِنوا القتلَةَ ، وإذا ذبحتم فأحسِنوا الذبْحَ » . رواه النسائي ^(١٥) ، وعن عُقبة ^(١٦) بن عامر ، أنه قدِمَ على أبي بكرٍ الصديق ، برأسٍ يَناق ^(١٧) البَطريق ، فأنكر ذلك ، فقال : يا خليفةَ رسول الله ، فإنهم يفعلون ذلك بنا . قال :

٨١/١ ظ

(١٣) في م زيادة : « قد » .

(١٤) في : باب في النبي عن المثلثة . من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٩/٢ .

كما أخرج الأول البخاري ، في : باب قصة عكل وعربة ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٦٥/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٨/٤ ، ١٢/٥ ، ٢٠٠ . وأخرج الثاني ابن ماجه ، في : باب أعفَّ الناس قتلَةَ أهل الإيمان ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٣/١ .

(١٥) تقدم تخريجه ، في : ٥١٦/١١ .

(١٦) في م : « عبد الله » . خطأ .

(١٧) سقط من م .

فَاسْتَبَانَ بِقَارِسَ وَالرُّومَ ! لَا يُحْمَلُ إِلَى رَأْسٍ ، فَإِنَّمَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَالْخَبَرُ^(١٨) . وَقَالَ
الرُّهْرِيُّ : لَمْ يُحْمَلْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَأْسٌ قَطُّ ، وَحُمِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَأْسٌ فَأَنْكَرَ ، وَأَوَّلُ مَنْ
حُمِلَتْ إِلَيْهِ الرَّعُوسُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّزَّازِ . وَيُكْرَهُ رَمِيهَا فِي الْمَنْجَنِيْقِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ
فَعَلُوا ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ جَارٍ ، لِمَارُونِنَا ، أَنْ عَمَرُو بْنِ الْعَاصِ حِينَ حَاصَرَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةَ ، ظَفَرَ
بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَخَذُوا رَأْسَهُ ، فَجَاءَ قَوْمُهُ عَمْرًا مُغْضَبِينَ^(١٩) ، فَقَالَ لَهُمْ^(٢٠)
عَمَرُو : خُذُوا رَجُلًا مِنْهُمْ فَاقْطَعُوا رَأْسَهُ ، فَارْمُوا بِهِ إِلَيْهِمْ فِي الْمَنْجَنِيْقِ ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ ،
فَرَمَى أَهْلُ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ رَأْسَ الْمُسْلِمِ إِلَى قَوْمِهِ^(٢١) .

فصل : بِجَوَازِ قَبُولِ هَدِيَّةِ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ هَدِيَّةَ الْمُفَوَّقِ
صَاحِبِ مِصْرَ^(٢٢) . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْعَزْوِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَا أَهْدَاهُ الْمُشْرِكُونَ
لَأَمِيرِ الْجَيْشِ ، أَوْ لِبَعْضِ قَوَادِهِ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِحَوْفِهِ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ . فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ مَا أَهْدَى لَأَحَادِ الرِّعِيَّةِ فَهُوَ لَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ غَنِيمَةٌ
أَيْضًا . وَإِنْ كَانَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ لِمَنْ أَهْدَى^(٢٣) ، لَهُ ، سَوَاءً كَانَ
الْإِمَامَ أَوْ غَيْرَهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ الْهَدِيَّةَ ، فَكَانَتْ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ^(٢٤) . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
وَعُمَرَ^(٢٥) بْنِ الْحَسَنِ^(٢٦) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ لِلْمُهْدِي لَهُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ تَخَصُّصٌ بِهَا ،
أَشْبَهَ إِذَا كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَحُكِيَ ذَلِكَ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ بِظَهْرِ
الْجَيْشِ ، أَشْبَهَ مَا^(٢٧) أَخَذَهُ قَهْرًا ، وَلَئِنْ إِذَا أَهْدَى لِلْإِمَامِ أَوْ الْأَمِيرِ^(٢٨) ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُدَارَى

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في نقل الرؤوس ، من كتاب الجهاد . السنن الكبرى ١٣٢/٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في حمل الرؤوس ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ .

(١٩) في ١ : « متغضبين » .

(٢٠) سقط من : أ .

(٢١) ذكره ابن عبد الحكم ، في فتوح مصر وأخبارها ٧٦ .

(٢٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في هدايا المشركين ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٥/٩ . وابن أبي شيبه ، في : باب قبول هدايا المشركين ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٧٠/١٢ .

(٢٣) في الأصل ، أ ، ب : « أهديت » .

(٢٤) انظر : الموضع السابق في السنن الكبرى .

(٢٥-٢٥) سقط من : م .

(٢٦) في م زيادة : « لو » .

(٢٧) في الأصل ، أ ، ب : « أمير » .

عن نفسه به^(٢٨)، فأشبه ما أُجِذَ منه قَهْرًا . وأما إن أُهْدِيَ لآحاد المسلمين ، فلم يَقْصِدْ به ذلك في الظَّاهِرِ ، لَعَدَمِ الخَوْفِ منه ، فيكونُ له ، كما لو أُهْدِيَ إليه إلى^(٢٩) دارِ الإسلامِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْتَظَرَ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَادَاةٌ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَهُ مَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَجَدَّدَ ذَلِكَ بِالدُّخُولِ إِلَى دَارِهِمْ ، فَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ ، كَقَوْلِنَا فِي الْهَدِيَّةِ إِلَى الْقَاضِي .

(٢٨) سقط من : ١ ، ب .

(٢٩) في م : ١ في ١ .

كتاب الجزية

٨٢/١٠ وهى الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام فى كل عام ، وهى / فَعْلَةٌ من جَزَى يَجْزِي : إذا قَضَى . قال الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(١) . تقول العرب : جَزَيْتَ دِينِي . إِذْ قَضَيْتَهُ . والأصل فيها الكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٢) . وأما السنة ، فما روى المغيرة بن شعبه ، أنه قال لجندب كسرى يوم نهاوند ^(٣) : أَمَرْنَا نَبِيَّنَا رَسُولَ رَبِّنَا أَنْ نَقَاتِلَكُم حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ ^(٤) ، أَوْ تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥) . وعن بُرَيْدَةَ ، أنه ^(٦) قال : كان رسول الله ﷺ إذا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ ، أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، وَقَالَ لَهُ : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ ؛ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ^(٧) ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَادْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ » ^(٨) . فى أخبار كثيرة . وأجمع المسلمون على جواز أخذ الجزية فى الجملة .

(١) سورة البقرة ٤٨ .

(٢) سورة التوبة ٢٩ .

(٣) نهاوند : مدينة عظيمة ، فى قبة همذان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٨٢٧/٤ .

(٤) سقط من : ب .

(٥) فى : باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخارى ١١٨/٤ .

(٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٧) سقط من : م .

(٨) تقدم تخريجہ ، فى صفحة ٢٩ .

١٦٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ الْجِزْيَةُ إِلَّا مِنْ يَهُودِيٍّ ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ ، أَوْ
مَجُوسِيٍّ ، إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ)

وجعلته أن الذين تُقْبَلُ منهم الجِزْيَةُ صِنْفَان ؛ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَمَنْ لَهُ ^(١) شُبْهَةٌ كِتَابٍ ،
فَأَهْلُ الْكِتَابِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَمَنْ دَانَ بِدِينِهِمْ ، كَالسَّامِرَةِ ^(٢) يَدِينُونَ بِالتَّوْرَةِ ، وَيَعْمَلُونَ
بشريعةِ مُوسَى ^(٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٤) ، وَإِنَّمَا خَالَفُوهُمْ فِي فُرُوعِ دِينِهِمْ ، وَفَرَّقَ النَّصَارَى مِنْ
الْيَعْقُوبِيَّةِ ^(٥) ، وَالنَّسْطُورِيَّةِ ^(٦) ، وَالْمَلَكِيَّةِ ^(٧) ، وَالْفِرْنَجِ ^(٨) ، وَالرُّومِ ، وَالْأَرْمَنِ ،
وغيرهم ، مِمَّنْ دَانَ بِالْإِنْجِيلِ ، وَانْتَسَبَ إِلَى عِيسَى ^(٩) عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(١٠) ، وَالْعَمَلُ بِشَرِيعَتِهِ ،
فَكُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ ، وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ ، فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ بِدَلِيلِ
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ^(١١) . وَاخْتَلَفَ
أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّابِيِّينَ ^(١٢) ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُمْ جَنْسٌ مِنَ النَّصَارَى . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ : بَلَّغْنِي أَنَّهُمْ يُسْتَبُونَ ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَبَتْوا ^(١٣) فَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ . وَرَوَى عَنْ عَمَرَ ، أَنَّهُ

ط ٨٢/١٠

(١) في أ : هـ لهم .

(٢) السامرة : قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرى من أعمال مصر ، ويتشفون في الطهارة أكثر من نقشف سائر
اليهود . الملل والنحل ١/٥١٤ ، ٥١٥ .

(٣-٢) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(٤) اليعقوبية : أصحاب يعقوب بن عالي ، قالوا بالأقانيم الثلاثة ، إلا أنهم قالوا : انقلبت الكلمة لحماودما ، فصار الإله
هو المسيح ، وهو الظاهر بجسده ، بل هو هو . الملل والنحل ١/٥٤١ .

(٥) النسطورية : أصحاب نسطور الحكيم ، الذي ظهر في زمان المأمون ، وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه ، وقال : إن الله
تعالى واحد ، ذو أقانيم ثلاثة ؛ الوجود ، والعلم ، والحياة . الملل والنحل ١/٥٣٥ .

(٦) كذا في النسخ . وفي الملل والنحل ١/٥٢٩ : الملكانية : أصحاب ملكا ، الذي ظهر بأرض الروم ، واستولى عليها ،
قالوا : إن الكلمة المحدث بجسد المسيح ، وتدرجت بناسوته ، ويعنون بالكلمة : أقنوم العلم ، ويعنون بروح القدس : أقنوم
الحياة .

(٧) في م : هـ والفرنجية .

(٨) سورة الأنعام ١٥٦ .

(٩) قال الشهرستاني : مدار مذهب الصابية على التعصب للروحانيين ، ويدعون أن مذهبهم الاكتساب ، والحنفاء
تدعى أن مذهبهم هو الفطرة . الملل والنحل ٢/٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(١٠) في م : هـ سبتوا .

قال : هم يُسَبِّتُونَ . وقال مُجاهد : هم بين اليهود والنصارى . وقال السُّدِّيُّ والرَّبِيعُ : هم من أهل الكتاب . وثَوَّقَ الشَّافِعِيُّ في أمرهم . والصَّحِيحُ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِمْ ؛ فَإِنْ كَانُوا يُؤَافِقُونَ أَحَدَ أَهْلِ الْكُتَابِ فِي بَيْتِهِمْ وَكِتَابِهِمْ فَهَمْ مِنْهُمْ ، وَإِنْ خَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ فَلَيْسَ هَمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . وَيُرْوَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْفَلَكَ حَتَّى نَاطِقٌ ، وَإِنَّ الْكَوَاكِبَ السَّبْعَةَ آلِيَّةٌ . فَإِنْ كَانُوا كَذَلِكَ ، فَهَمْ كَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، وَأَمَّا أَهْلُ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثَ وَزُبُورِ دَاوُدَ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الصُّحُفَ لَمْ تَكُنْ فِيهَا شَرَائِعُ ، إِنَّمَا هِيَ مَوَاعِظُ وَأَمْثَالٌ ، كَذَلِكَ وَصَفَ النَّبِيُّ ﷺ صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَزُبُورَ دَاوُدَ ، فِي حَدِيثٍ أَيْ ذَرٍّ^(١١) . وَأَمَّا الَّذِينَ لَهُمْ شِبْهَةُ كِتَابٍ ، فَهَمُ الْمَجُوسُ ، فَإِنَّهُ يُرْوَى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فُرِفِعَ ، فَصَارَ لَهُمْ بِذَلِكَ شِبْهَةُ أَوْجَبَتْ حَقْنَ دِمَائِهِمْ ، وَأُخِذَ الْجِزْيَةُ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَنْتَهْضْ فِي^(١٢) إِبَاحَةِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ وَلَا ذِبَائِهِمْ دَلِيلٌ^(١٣) . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَنُقِلَ^(١٤) عَنْ أَبِي ثَوْرٍ ، أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَتَحِلُّ نِسَائُهُمْ وَذِبَائِهِمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْمَجُوسِ ، كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ ، وَكِتَابٌ يَذَرُسُونَهُ ، وَأَنْ مَلِكَهُمْ سَكِرَ ، فَوَقَعَ عَلَى بَنِيهِ أَوْ أُخْتِهِ^(١٥) ، فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ ، فَلَمَّا صَحَّاجَاءُ وَاقِعِيْمُونَ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَاْمْتَنَعَ مِنْهُمْ ، وَدَعَا أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ ، وَقَالَ : أَتَعْلَمُونَ دِينًا خَيْرًا مِنْ دِينِ آدَمَ ، وَقَدْ أُنْكَحَ بَنِيهِ بَنَاتِهِ ، فَأَنَا عَلَى دِينِ آدَمَ . قَالَ : فَتَابَعَهُ قَوْمٌ ، وَقَاتَلُوا الَّذِينَ يُخَالِفُونَهُ^(١٦) ، حَتَّى قَتَلُوهُمْ ، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ أُسْرِى بِكِتَابِهِمْ ، وَرُفِعَ الْعِلْمُ الَّذِي فِي صُدُورِهِمْ ، فَهَمُ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ - وَأَرَاهُ قَالَ : وَعُمَرُ - مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَسَعِيدٌ ، وَغَيْرُهُمَا^(١٧) . وَلِأَنَّ

(١١) أخرجه عن أبي ذرٍّ عبد بن حميد ، وابن مردويه ، وابن عساكر . وأورده عنهم السيوطي ، في تفسير سورة الأعلى . الدر المنثور ٣٤١/٦ .

(١٢) في أ ، ب : إلى .

(١٣) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(١٤) في ب : وروى .

(١٥) في م : وأخته .

(١٦) في ب ، م : يخالفونهم .

(١٧) أخرجه الشافعي ، انظر : باب ما جاء في الجزية ، من كتاب الجهاد . ترتيب المسند ١٣١/٢ .

النَّبِيُّ ﷺ قال : « سَنُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ »^(١٨) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا :
 إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ . وَالْمَجُوسُ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ
 ﷺ : « سَنُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ غَيْرُهُمْ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(١٩) ،
 بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَجَالَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ عَمْرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَبْدُ
 الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ . وَلَوْ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ ،
 لَمَا وَقَفَ عَمْرُ فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ مَعَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِاخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . وَمَا
 ذَكَرُوهُ هُوَ الَّذِي صَارَ لَهُمْ بِهِ شُبْهَةُ الْكِتَابِ . وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَحْسَبُ مَا رَوَوْهُ عَنْ عَلِيٍّ
 فِي هَذَا مَحْفُوظًا ، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ ، لَمَا حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُمْ ، وَهُوَ كَانَ أَوَّلَى بِعِلْمِهِ
 ذَلِكَ . وَيَجُوزُ أَنْ يَصْحَحَ هَذَا مَعَ تَحْرِيمِ نِسَائِهِمْ وَذُبَائِحِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ الْمَسِيحَ لِذَلِكَ هُوَ
 الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ عَلَى إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءُ مِنْهُمْ ، وَلِأَنَّ كِتَابَهُمْ رُفِعَ ، فَلَمْ
 يَنْتَهَضْ^(٢٠) فِي الْإِبَاحَةِ^(٢١) ، وَبَيَّنَّ^(٢٢) بِهِ حَقْنَ دِمَائِهِمْ . فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ فِي جِلِّ ذُبَائِحِهِمْ
 وَنِسَائِهِمْ ، فَيُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « سَنُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ
 الْكِتَابِ » . فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ اخْتِذَ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ^(٢٣)
 وَالْمَجُوسِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ^(٢٤) خِلَافًا ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ،
 أَجْمَعُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ
 وَلَا مُخَالِفٍ ، وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ دَلَالَةِ
 الْكِتَابِ عَلَى اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَدَلَالَةِ السُّنَّةِ عَلَى اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ،
 بِمَا رَوَيْنَا مِنْ قَوْلِ الْمُعِيرَةِ لِأَهْلِ فَارِسَ : أَمَرْنَا نَبِيَّنَا أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ ، أَوْ

= كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَجُوسِ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَالْجِزْيَةُ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ ، مِنْ كِتَابِ الْحِزْبَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى

١٨٩/٩ . وَلَمْ نَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ سَنَنِ سَعِيدٍ .

(١٨) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٥٤٧/٩ .

(١٩) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣٢ .

(٢٠-٢١) ٢٠ : أ ، ب ، م : فِي الْإِبَاحَةِ .

(٢١) ٢١ : أ ، م : وَبَيَّنَّ .

(٢٢) ٢٢ : م : فِي الْكِتَابِ .

(٢٣) ٢٣ : م : فِي هَذَا .

تَوَدُّوا الْجِزْيَةَ^(٢٤) . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ^(٢٥) وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
 « سَتُؤَايِبُهُمْ سَنَةً أَهْلُ الْكِتَابِ » . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمْ عَجَمًا أَوْ عَرَبًا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ،
 وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو يَوْسَفَ : لَا تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ
 الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُمْ شَرَفُوا بِكَوْنِهِمْ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَنَا ، عَمُومُ الْآيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى دُومَةِ الْجَنْدَلِ^(٢٦) ، فَأَخَذَ أَكْبَدَ دُومَةَ ، فَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ ،
 ٨٣/١ هـ وهو من الْعَرَبِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٧) . وَأَخَذَ / الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى تُجْرَانَ ، وَهُمْ
 عَرَبٌ^(٢٨) . وَبَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : « إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلُ كِتَابٍ » . مُتَّفَقٌ
 عَلَيْهِ^(٢٩) . وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا^(٣٠) . وَكَانُوا عَرَبًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَمْ يَبْلُغْنَا
 أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَجَمِ كَانُوا سَكَّانًا بِالْيَمَنِ ، حَيْثُ رَجَّهَ مُعَاذٌ . وَلَوْ كَانَ لَكَانَ فِي أَمْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ
 جَمِيعِهِمْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ
 فِيهِ^(٣١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مَنْ يَبْعَثُهُ عَلَى سَرِيَّةٍ ، أَنْ يَدْعُو عَدُوَّهُ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَلَمْ

(٢٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٠٢ .

(٢٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩ .

(٢٦) دومة الجندل : على سبع مراحل من دمشق ، بينها وبين مدينة الرسول ﷺ . معجم البلدان ٢/٢٢٥ .

(٢٧) في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢/١٤٩ .

(٢٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال : تؤخذ منهم الجزية عربا كانوا أو عجماء ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٨٧/٩ .

(٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب لا تؤخذ كراههم أموال الناس ، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء ... ، من كتاب الزكاة ،
 وفي : باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله ... ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢/١٤٧ ،
 ١٥٨ ، ١٤٠/٩ . ومسلم ، في : باب الدعاء إلى الشهادتين وشرايع الإسلام ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٥١ ، ٥٠/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/٣٦٦ . والترمذي ، في : باب ما
 جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣/١١٧ ، ١١٨ . والنسائي ، في : باب
 إخراج الزكاة من بلد إلى بلد ... ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥/٤١٠ . والدارمي ، في : باب فضل الزكاة ، وباب النبي عن
 أخذ الصدقة من كراههم أموال الناس ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١/٣٧٩ ، ٣٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٣/١ .

(٣٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

(٣١) سقط من : ب .

يَخْصُصُ بِهَا^(٣٢) عَمَجِيًّا دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْزُرُو الْعَرَبَ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَرَادَ الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى بَنِي ثَقَلَبَ ، فَأَبَوْا ذَلِكَ ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مِثْلَ مَا يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى لَحِقُوا بِالرُّومِ ، ثُمَّ صَالَحَهُمْ عَلَى مَا يَأْخُذُهُ^(٣٣) مِنْهُمْ عَوْضًا عَنِ الْجِزْيَةِ^(٣٤) . فَلَمَّا اخُذُوا مِنْهُمْ جِزْيَةً غَيْرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ صِغَةِ جِزْيَةٍ غَيْرِهِمْ ، وَمَا أَتَكَرَّ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ أَحَدٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَطْعِ وَالْيَقِينِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ وَيَهُودِهِمْ ، كَانُوا فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ فِيهَا بِغَيْرِ جِزْيَةٍ ، فَثَبَتَ يَقِينًا أَنَّهُمْ أَخَذُوا الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ قَبْلَ تَبْدِيلِ كِتَابِهِمْ أَوْ بَعْدَهُ ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ كِتَابِيٍّ ، أَوْ ابْنُ وَثَنِيٍّ ، أَوْ ابْنُ كِتَابِيٍّ وَوَثَنِيٍّ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : مَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ بَعْدَ تَبْدِيلِ كِتَابِهِمْ ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَمَنْ وَلَدَ بَيْنَ أُبُيْنِ أَحَدَهُمَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَالْآخَرُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، فَهَلْ تُقْبَلُ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، عَمُومُ النَّصِّ فِيهِمْ ، وَلِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ دِينٍ تُقْبَلُ مِنْ أَهْلِهِ الْجِزْيَةُ ، فَيُقْرُونَ بِهَا كَغَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى مَا عُوْهُدُوا عَلَيْهِ ، مِنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، وَالتَّزَامِ أَحْكَامِ الْعِلَّةِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ، أَيْ يَلْتَزِمُوا آدَاءَهَا ، فَمَا لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ ، يَتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ .

٨٤/١٠ فصل : وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الذِّمَّةِ الْمُؤَبَّدَةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَلْتَزِمُوا / إِعْطَاءَ جِزْيَةٍ^(٣٥) فِي كُلِّ حَوْلٍ . وَالثَّانِي ، التَّزَامُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ قَبُولُ مَا يَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، مِنْ آدَاءِ حَقٍّ ، أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٣٦) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ : « فَادْعُهُمْ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ »^(٣٧) . وَلَا تُعْتَبَرُ حَقِيقَةُ الْإِعْطَاءِ ، وَلَا جَرَيَانُ

(٣٢) فِي ١ : « بِه » .

(٣٣) فِي ١ : « يَأْخُذُ » .

(٣٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ نَصَارَى الْعَرَبِ تَضَعُفٌ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِزْيَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/ ٢١٦ .

(٣٥) فِي م : « الْجِزْيَةُ » .

(٣٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٢٩ .

(٣٧) نَقَدَمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٢٩ .

الأحكام ، لأن إعطاء الجزية إنما يكون في آخر الحول ، والكف عنهم في ابتدائه عند التبذل ، والمراد بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣٨) . أى يلتزموا الإغطاء ، ويُجيبوا إلى بذله ، كقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ . والمراد به التزام ذلك دون حقيقته ؛ فإن الزكاة إنما يجب أدائها عند الحول ؛ لقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(٣٩) .

١٦٨٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ سِوَاهُمْ ، فَإِلَّا سَلَامٌ أَوْ الْقَتْلُ)

يعنى مَنْ سِوَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا يَقْرُونَ بِهَا ، وَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا قُتِلُوا . هذا ظاهر مذهب أحمد . وروى عنه الحسن بن نواب ، أنها تُقْبَلُ من جميع الكفار ، إلا عبدة الأوثان من العرب ؛ لأن حديث بُرَيْدَةَ يَدُلُّ بِمَعْمُومِهِ عَلَى قَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ ؛ لِتَعْلُظِ كُفْرِهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دِينُهُمْ . وَالثَّانِي ، كَوْنُهُمْ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ ، لَكِنْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، مِثْلَ أَهْلِ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشَيْثَ وَزُبُورِ دَاوُدَ ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ ، وَجِهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَأَشْبَهُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَرَاءِ إِلَّا الْعَرَبُ ؛ لِأَنَّهُمْ ^(١) رَهْطُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَا يَقْرُونَ عَلَى غَيْرِ دِينِهِ ، وَغَيْرُهُمْ يَقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، لِأَنَّهُ يَقْرُ بِالْأَسْتِزِقَانِ ، فَأَقْرَ ^(٢) ٨٤/١٠ ظ بِالْجِزْيَةِ ، كَالْمَجُوسِ . / وَعَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهَا تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ إِلَّا مُشْرِكِي قُرَيْشٍ ، لِأَنَّهُمْ ارْتَدُّوا . وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهَا تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جَابِرٍ ، لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ ^(٣) ، وَلِأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَيُقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، كَأَهْلِ

(٣٨) لم ترد في : ١ ، ب ، م .

(٣٩) تقدم تخريجه ، في : ٤٦/٤ .

(١) في ب : « فإيهم » .

(٢) في م : « فأقروا » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩ .

الكتاب . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ^(٤) . وقول النبي ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ^(٥) . وهذا عامٌ خُصَّ منه أهل الكتاب بالآية ، والمجوس بقول النبي ﷺ : « سَتُؤَابِهِمْ سَنَةً أَهْلُ الْكِتَابِ » ^(٦) . فَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ يَتَّقَى عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ . وقد بيَّنَّا أَنَّ أَهْلَ ^(٧) الصُّحُفِ مِنْ ^(٨) غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

فصل : وَإِذَا عَقِدَ ^(٩) الذِّمَّةُ لِكُفَّارِ رَعْمُوا أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ عَبْدَةُ أَوْثَانٍ ^(١٠) ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ . وَإِنْ شَكَّنا فِيهِمْ ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُمْ بِالشُّكِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صِحَّتُهُ ، فَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ ، قَبِلَ مِنَ الْمُقَرِّ فِي نَفْسِهِ ، فَانْتَقَضَ عَهْدُهُ ، وَبَقِيَ فِي ^(١١) حَقِّ ^(١٢) مَنْ لَمْ يُقَرَّ بِحَالِهِ .

١٦٨٩ - مسألة ؛ قال (: وَالْمَأْخُوذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْ أَذْوَانِهِمْ اثْنَا عَشَرَ ذِرْهَمًا ، وَمِنْ أَوْسَطِهِمْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرْهَمًا ، وَمِنْ أَيْسَرِهِمْ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ ذِرْهَمًا)

الكلام في هذه المسألة في فصلين : أحدهما ، في تقدير الجِزْيَةِ . والثاني ، في كَيْمِيَّةِ مِقْدَارِهَا .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ ، ففيه ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهما ^(١) ، أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِمُقْدَارِ ^(٢) لَا يُزَادُ عَلَيْهِ ، وَلَا

(٤) سورة التوبة ٥ .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٥٤٧/٩ .

(٧-٧) في م : من المصحف .

(٨) في ١ : عقدت .

(٩) في ب ، م : الأوثان .

(١٠) سقط من ١ .

(١١-١١) في م : لم من .

(١) في الأصل ، ب ، م : أحدها .

(٢) في م : بمقدار .

يُنْقَصُ مِنْهُ . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأن النبي ﷺ فرضها مُقَدَّرَةً ، بقوله
 لمعاذ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِرَ »^(٣) . وفرضها عمر مُقَدَّرَةً بِمَحْضَرٍ مِنْ
 الصحابة ، فلم يُنْكَرْ ، فكان إجماعاً . والثانية ، أنها غير مُقَدَّرَةٍ ، بل يُرْجَعُ فِيهَا^(٤) إِلَى
 اجتهاد الإمام في الزيادة والنقصان . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : فَيُزَادُ / الْيَوْمَ فِيهِ^(٥) ،
 وَيُنْقَصُ ؟^(٦) يَعْنِي مِنَ^(٧) الْجِزْيَةِ . قال : نعم ، يُزَادُ فِيهِ وَيُنْقَصُ^(٨) عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهِمْ ، عَلَى
 قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ . وذكر أنه زيد عليهم فيما مَضَى دِرْهَمَانِ ، فجعله خمسين . قال الحلال :
 العمل في قول أبي عبد الله على ما رواه الجماعة ،^(٩) فإنه قال^(١٠) : لا بأس للإمام أن يزيد في ذلك
 وَيُنْقَصُ^(١١) عَلَى مَا رَوَاهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ^(١٢) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ ، فَاسْتَقَرَّ قَوْلُهُ عَلَى ذَلِكَ . وهذا
 قول الثوري ، وأبي عبيد ؛ لأن النبي ﷺ ، أَمَرَ مُعَاذًا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ،
 وَصَالِحَ أَهْلِ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي حُلَّةٍ ، النِّصْفُ فِي صَفَرٍ ، والنِّصْفُ فِي رَجَبٍ . رواهما أبو
 داود^(١٣) . وعمر جعل الجزية على ثلاث طبقات ؛ على العبي ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى
 المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً^(١٤) . وصالح بن ثعلب
 على مثلي^(١٥) ما على المسلمين من الزكاة^(١٦) . وهذا يدل على أنها إلى رأى الإمام ، لولا ذلك

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ . ومعاشر : برودينية .

(٤) في الأصل : « فيه » .

(٥) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(٦-٦) سقط من : ١ . نقل نظر .

(٧) سقط من : أ ، ب ، م .

(٨-٨) في أ ، ب ، م : « بأنه » .

(٩) في أ ، ب زيادة : « منه » .

(١٠) في م زيادة : « عنه » .

(١١) في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الخراج والفي والإمارة . سنن أبي داود ١٤٩/٢ .

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٤١/١٢ .

والبیهقی ، في : باب الزيادة على الدينار بالصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ .

(١٣) في الأصل ، ب ، م : « مثل » .

(١٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٠٧ .

لَكَائِثٌ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَخْتَلِفَ . قَالَ الْبُخَارِيُّ^(١٥) : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : عَنْ ابْنِ^(١٦) أَبِي نَجِيحٍ ، قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ : مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دنانيرَ ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ ؟ قَالَ : جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْيَسَارِ . وَلَا نَبْهَ عَرَضٌ فَلَمْ تَنْقُصْ^(١٧) كَالْأَجْرَةِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ ، أَنَّ أَقْلَهُا مُقَدَّرٌ بِدِينَارٍ ، وَأَكْثَرُهَا غَيْرُ مُقَدَّرٍ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ ، وَلَا يَجُوزُ النُّقْصَانُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ زَادَ عَلَى مَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ . وَرَوَى أَنَّهُ زَادَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ ، فَجَعَلَهَا ثَمْسِينَ^(١٨) .

الفصل الثاني : أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى ، وَأَنَّهَا^(١٩) مُقَدَّرَةٌ ، فَقَدَرُهَا فِي حَقِّ الْمُوسِرِ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَفِي حَقِّ الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ ، وَفِي حَقِّ الْفَقِيرِ اثْنَا عَشَرَ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : هِيَ فِي حَقِّ الْعَنِيِّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دنانيرَ ، وَفِي حَقِّ الْفَقِيرِ عَشْرَةٌ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ^(٢٠) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْوَاجِبُ دِينَارٌ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَلِحَدِيثِ مُعَاذٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَغَيْرُهُ^(٢١) . إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ جَعْلُهَا / عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ، كَمَا ذَكَرْنَا هُ ، لِتَخْرُجَ^(٢٢) مِنَ الْخِلَافِ . قَالُوا : وَقَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى بِالْأَتْبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ حَدِيثٌ لَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ وَشَهْرَتِهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ مُنْكَرٌ ، وَلَا خَالَفَ^(٢٣) فِيهِ ، وَعَمِلَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ

(١٥) في : باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١١٧/٤ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٧/٦ .

(١٦) سقط من : ب ، م .

(١٧) في م : : تقدر .

(١٨) انظر : السنن الكبرى ، في الموضوع السابق .

(١٩) في الأصل ، أ : : فإنها .

(٢٠) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٧/٦ . وابن أبي شيبة ،

في : باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٤٠/١٢ . والبيهقي ، في : باب الزيادة

على الدينار بالصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٥/٩ .

(٢١) تقدم تخريجهم ، في : ٣٠/٤ .

(٢٢) في الزيادة : : به .

(٢٣) في م : : خلاف .

الخلفاء، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فصَارَ إجماعاً لا يجوزُ الخطأُ عليه، وقد وافقَ الشافعيُّ على استحبابِ العملِ به. وأما حديثُ معاذٍ، فلا يخلو من وجهين؛ أحدهما، أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِغَلَاةِ الْفَقْرِ عَلَيْهِم، بدليلِ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: إِنَّ^(٢٤) ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْيَسَارِ. والوجهُ الثاني، أَنَّهُ يَكُونُ التَّقْدِيرُ غَيْرَ وَاجِبٍ، بل هو مَوْكُولٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ. ولأنَّ الْجِزْيَةَ وَجِبَتْ صَغَارًا أَوْ عَقُوبَةً، فَتَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، كَالْعُقُوبَةِ فِي الْبَدَنِ؛ مِنْهُمْ مَنْ يُقْتَلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسْتَرْقَى، وَلَا يَصِيحُّ كَوْنُهَا عَوْضًا عَنْ سَكْنَى^(٢٥) الدَّارِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ، لَوَجِبَتْ عَلَى النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالزَّمَنِيِّ وَالْمَكَافِيهِ.

فصل: وَحُدِّدَ الْيَسَارُ فِي حَقِّهِمْ، مَا عَدَّهُ النَّاسُ غَنًى فِي الْعَادَةِ، وَلَيْسَ بِمُقَدَّرٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأَبْهَةِ التَّوْقِيفِ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي هَذَا، فَرُجِعَ^(٢٦) فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ.

فصل: إِذَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ، لَزِمَ قَبُولُهَا، وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢٧). فَجَعَلَ إِعْطَاءَ الْجِزْيَةِ غَايَةً لِقِتَالِهِمْ، فَمَتَى بَذَلُوهَا، لَمْ يُجْزَ قِتَالُهُمْ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: « فَأَدْعُهُمْ إِلَى آذَاءِ الْجِزْيَةِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ »^(٢٨). وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْجِزْيَةَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ الْكَثْرَ. لَمْ يَحْرُمَ قِتَالُهُمْ حَتَّى يُجِيبُوا إِلَى بَذْلِ مَا لَا يَجُوزُ طَلَبُ أَكْثَرِ مِنْهُ، مِمَّا يَحْتَمِلُهُ^(٢٩) حَالُهُمْ.

فصل: وَتَجِبُ الْجِزْيَةُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ بِأَوَّلِهِ، وَيُطَالَبُ بِهَا عَقِيبَ الْعَقْدِ، وَتَجِبُ الثَّانِيَةُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ الثَّانِي؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾. وَلَنَا، أَنَّهُ مَالٌ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ، أَوْ يُؤَخَّذُ فِي

(٢٤) ق: م: : لأن .

(٢٥) ق: ا: : سكن .

(٢٦) ق: م: : فرجع .

(٢٧) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٨) تقدم تخريجه، ق: ٥/١، ٢٧٥، ٥/٤ .

(٢٩) ق: ب: : يحمله .

آخر كل حول ، فلم يجب^(٣٠) بأوله ، / كالزكاة والدية ، وأما الآية ، فالمراد بها التزام إعطائها ، دون نفس الإغطاء ، ولهذا يحرم قتالهم بمجرّد بذلها قبل أخذها .

فصل : وتؤخذ الجزية ممّا يسّر من أموالهم ، ولا يتعيّن أخذها من ذهب ولا فضة . نصّ عليه أحمد . وهو قول الشافعي ، وأبي عبيد ، وغيرهم ؛ لأنّ النبي ﷺ لمّا بعث معاذاً إلى اليمن ، أمره أن يأخذ من كلّ حالِم ديناراً ، أو عدله معافراً . وكان النبي ﷺ يأخذ من نصارى نجران ألفي حلّة . وكان عمر يؤتّى بنعم كثيرة ، يأخذها من الجزية . وروى عن عليّ ، رضي الله عنه ، أنّه كان يأخذ الجزية من كلّ ذى صنعة من متاعه ، من صاحب الإبر ، إبرة ، ومن صاحب المسالّ مسالاً ، ومن صاحب الجبال جبلاً ، ثم يدعو الناس فيعطهم الذهب والفضة فيقتسمونه^(٣١) ، ثم يقول : أخذوا فاقسموا . فيقولون : لا حاجة لنا فيه . فيقول : أخذتم خياره ، وتركتم شراره ، لتحمّلنه^(٣٢) . وإذا ثبت هذا ، فإنّه يؤخذ بالقيمة ؛ لقوله عليه السلام : « أو عدله معافراً » .

فصل : ولا يصحّ عقد الذمة والهدنة إلا من الإمام أو نائبه . وبهذا قال الشافعي ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لأنّ ذلك يتعلّق بنظر الإمام وما يراه من المصلحة ، ولأنّ عقد الذمة عقد مؤبّد ، فلم يجوز أن يفتات به على الإمام . فإن فعله غير الإمام أو نائبه ، لم يصحّ ، لكن إن عقده^(٣٣) على ما لا يجوز أن يطلب منهم أكثر منه ، لزم الإمام إجابته إليه ، وعقدها عليه .

فصل : ويجوز أن يشترط^(٣٤) عليهم في عقد الذمة ضيافة من يمرّ بهم من المسلمين ؛ لما روى الإمام أحمد ، بإسناده عن الأخنف بن قيس ، أن عمر شرط^(٣٥) على أهل الذمة

(٣٠) في ١ : يوجب .

(٣١) في ب : فيقسمونه .

(٣٢) أخرجه أبو عبيد ، في : باب اجتباء الجزية والحراج ، من كتاب سنن الفقه والخمس والصدقة ... الأموال ٤٤ ، ٤٥ .

(٣٣) في ١ : عقدها .

(٣٤) في ١ ، ب : يشترط .

(٣٥) ٣٥ - ٣٥ : في م : عليهم .

ضيافة يوم ليلة ، وأن يُصلحوا القناطر ، وإن قُتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم دِيَّتُهُ^(٣٦) . قال ابنُ المنذِر : وروى عن عمر ، أنه قضى على أهل الدِّمَةِ ضيافة من يَمُرُّ بهم من المسلمين ثلاثة أيام ، وعَلَفَ دوابَّهم ، وما يُصلحهم^(٣٧) . وروى أن النبي ﷺ ضرب على نصارى أَيْلَةَ^(٣٨) ثلاثمائة دينار ، وكانوا ثلاثمائة نفس ، في كل سنة ، وأن يُضيّفوا من مَرَّ^(٣٩) بهم من المسلمين ثلاثة أيام^(٤٠) . / ولأنَّ في هذا ضَرْبًا من المَصْلَحَةِ ؛ لأنَّهم ربما اَمْتَنَعُوا من مُبايَعَةِ المسلمين إضرارًا بهم ، فإذا شَرَطْتَ عليهم الضَّيْفَةَ ، أُمِنَ ذلك ، وإن لم تُشترط الضَّيْفَةَ عليهم ، لم تجب . ذكره القاضي . وهو مذهبُ الشافعي . ومن أصحابنا من قال^(٤١) : تجبُ بغيرِ شَرْطٍ ؛ كوجوبها^(٤٢) على المسلمين . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأنه أداء مالٍ ، فلم يجبْ بغيرِ رضاهم ، كالجزية . فإن شَرَطَهَا عليهم ، فامتنعوا من قبولها ، لم تُعَقَّدْ لهم الدِّمَةُ . وقال الشافعي : لا يجوزُ قتالُهم عليها . ولنا ، أنه شَرَطَ سائِعٌ ، اَمْتَنَعُوا من قبوله ، فقوتلوا عليه ، كالجزية .

فصل : ذكر القاضي ، أنه إذا شَرَطَ الضَّيْفَةَ ، فإنه يُبَيِّنُ أَيَّامَ الضَّيْفَةِ ، وعددَ مَنْ يُضَافُ من الرِّجَالِ والفرسان ؛ فيقول : تُضيّفون في كلِّ سنةٍ مائةَ يومٍ ،^(٤٣) كلُّ يومٍ^(٤٤) عشرةً من المسلمين ، من خُبِرَ كذا ، وأُذِمَّ كذا ، وللفرس من التَّيْنِ كذا ، ومن الشَّعِيرِ كذا . فإن شَرَطَ الضَّيْفَةَ مطلقًا ، صَحَّ في الظاهرِ ؛ لأنَّ عمرَ ، رضيَ الله عنه ، شَرَطَ عليهم ضيافة من يَمُرُّ بهم من المُسْلِمِينَ ، من غيرِ عَدَدٍ ولا تَقْدِيرٍ . قال أبو بكر : وإذا^(٤٥) أُطلقَ مُدَّةُ

(٣٦) أخرجه البيهقي ، في : باب الضيافة في الصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ .

(٣٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الضيافة في الصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ . وعبد الرزاق : في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٥/٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . ولم يرد فيها ذكر علف الدابة وما يصلحهم . وورد ذكر علف الدواب ، في : الأموال ١٤٥ .

(٣٨) أيلة : مدينة على ساحل بحر القلزم بمالي الشام . معجم البلدان ٤٢٢/١ .

(٣٩) في ب : « يمر » .

(٤٠) أخرجه البيهقي ، في : باب كم الجزية ٢ ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٥/٩ .

(٤١) سقط من : م .

(٤٢) في ١ ، ب ، م : « لوجوبها » .

(٤٣-٤٤) سقط من : م . نقل نظر .

(٤٤) سقطت الواو من : ب ، م .

الضِّيَافَةُ ، فالوَاجِبُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُكَلَّفُونَ الذَّيْبَةَ ، وَلَا ضِيَاقَتَهُمْ بِأَرْقَعٍ مِنْ طَعَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ شَكَاَ إِلَيْهِ أَهْلُ الذِّمَّةِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يُكَلَّفُونَهُمُ الذَّيْبَةَ ، فَقَالَ : أَطْعَمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ^(٤٥) . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَلَا يُكَلَّفُونَ الذَّيْبَةَ ، وَلَا الشَّعِيرَ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا وَقَعَ الشَّرْطُ مُطْلَقًا لَمْ يَلْزَمُهُمُ الشَّعِيرُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُمْ ذَلِكَ لِلْحَيْلِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ^(٤٦) ، فَهُوَ كَالْخَبِيرِ لِلرَّجُلِ . وَلِلْمُسْلِمِينَ التَّزَوُّلُ فِي الْكُنَائِسِ وَالْبَيْعِ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَالَحَ أَهْلَ الشَّامِ عَلَى أَنْ يُوسَّعُوا أَبْوَابَ بَيْعِهِمْ وَكُنَائِسِهِمْ لِمَنْ يَجْتَازُ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، لِيَدْخُلُوها رُكْبَاءًا^(٤٧) . فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا مَكَانًا ، فَلَهُمُ التَّزَوُّلُ فِي الْأَقْنِيَةِ وَفُضُولِ الْمَنَازِلِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ تَحْوِيلُ صَاحِبِ الْمَنْزِلِ مِنْهُ . وَالسَّابِقُ إِلَى مَنْزِلٍ أَحَقُّ بِهِ مِمَّنْ يَأْتِي بَعْدَهُ . فَإِنْ اِمْتَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْقِيَامِ بِمَا شَرَطَ ، أُجْبِرَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْجَمِيعُ ، أُجْبِرُوا ، / فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِالْمُقَاتَلَةِ ، قُوتِلُوا ، فَإِنْ قَاتَلُوا ، فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ .

٨٧/١٠ و

فصل : وَتُقَسَّمُ الضِّيَافَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ جِزْيَتِهِمْ ، فَإِنْ جَعَلَ الضِّيَافَةَ مَكَانَ الْجِزْيَةِ ، جَازَ ؛ لِمَا رَوِيَ أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِإِبْرَاهِيمَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ : إِنِّي إِنْ وَلَيْتُ هَذِهِ الْأَرْضَ ، أَسْقَطْتُ عَنْكَ خَرَاجَكَ . فَلَمَّا قَدِمَ الْجَابِيَّةَ^(٤٨) ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، جَاءَهُ بِكُتَابِهِ ، فَعَرَفَهُ ، وَقَالَ : إِنِّي جَعَلْتُ لَكَ مَا لَيْسَ لِي ، وَلَكِنْ اخْتَرْتُ ؛ إِنْ شِئْتَ أَدَاءَ الْخَرَاجِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُضَيِّفَ الْمُسْلِمِينَ . فَاخْتَارَ الضِّيَافَةَ . وَشُتِرَ عَلَيْهِ ضِيَافَةُ بَيْلُغٍ قَدَرُهَا أَقْلُ الْجِزْيَةِ ، إِذَا قُلْنَا : الْجِزْيَةُ مُقَدَّرَةُ الْأَقْلِ . لِغَلَا يُنْقَصَ خَرَاجُهُ عَنْ أَقْلِ الْجِزْيَةِ ، وَذُكِرَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ ، اشْتِرَاطُ الْاِكْتِفَاءِ بِضِيَاقَتِهِمْ عَنْ جِزْيَتِهِمْ ؛

(٤٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٧/٦ ، ٨٨ .

(٤٦) سقط من : م .

(٤٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الإمام يكتب كتاب الصلح على الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

٢٠٢/٩ . ويأتى بنهاية في صدر المسألة ١٧٠٠ .

(٤٨) الجابية : قرية من أعمال دمشق . معجم البلدان ٣/٢ .

لأنَّ الله تعالى أمرَ بقتالهم ممدوداً إلى إعطاء الجزية ، فإذا^(٤٩) لم^(٥٠) يُعطِها ، كان قتاله^(٥١) مُباحاً . ووجهُ الأول اشتراطُ مالي ، يُتْلَعُ قَدْرُ الجزية ، فجاز ، كما لو شَرَطَ عليهم عَدْلُ الجزية مَعاوِرَ .

فصل : وإذا اشترط في عقد الذمة شرطاً فاسداً ، مثل أن يشترط أن لا جزية عليهم ، أو إظهار المنكر ، أو إسكانهم الحجاز ، أو إدخالهم الحرم ، ونحو هذا الشرط^(٥٢) ، فقال القاضي : يفسد العقد به ؛ لأنه شرط فعل مُحَرَّم ، فافسد العقد ، كما لو شرط قتال المسلمين . ويحتمل أن يفسد الشرط وحده ، ويصح العقد ، بناءً على الشرط الفاسدة في البيع والمضاربة .

١٦٩٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَا جِزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلَ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةً)

لا نعلمُ بين أهل العلم خلافاً في هذا . وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي ، وأبو ثور . وقال ابن المنذر : ولا أعلم عن غيرهم خلافاً . وقد دلَّ على صحته هذا ، أن عمر ، رضي الله عنه ، كتب إلى أمراء الأجناد ، أن اضربوا الجزية ، ولا تضربوها على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على مَنْ جرت عليه المَواسى . رواه سعيد ، وأبو ٨٧/١ عبيد ، والأثر^(٥٣) . وقول النبي ﷺ لمعاذ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا »^(٥٤) . / دليل على أنها لا تجب على غير بالغ . ولأنَّ الجزية^(٥٥) تُؤخذ لحقِّ الدِّم ، وهؤلاء دماؤهم مُحَقَّقَةٌ بِدُونِهَا .

فصل : وإن بدلت المرأة الجزية ، أُخْبِرَتْ أَنَّها لا جزية عليها ، فإن قالت : فأنا

(٤٩) في ب : « فإن » .

(٥٠) سقط من : م .

(٥١) في م : « قتاله » .

(٥٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(١) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٧٦ .

(٢) تقدم تخريجه في : ٣٠/٤ .

(٣) في م : « الدية » .

أَتَبَرَّعَ بِهَا . أَوْ : أَنَا أَوْدَيْهَا . قُبِلَتْ مِنْهَا ، وَلَمْ تَكُنْ جَزِيَّةً ، بَلْ هِبَةٌ تَلْزَمُ بِالْقَبْضِ . فَإِنْ شَرَطْتَهُ عَلَى نَفْسِهَا ، ثُمَّ رَجَعْتَ ، كَانَ لَهَا ذَلِكَ . وَإِنْ بَذَلْتَ الْجَزِيَّةَ ؛ لِتَصِيرَ ^(٤) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، مُكِنْتَ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ عَلَيْهَا التَّزَامُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَتُعَقَّدُ لَهَا الذَّمَّةُ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ تَتَبَرَّعَ بِهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا . وَإِنْ أَخَذَ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، رُدَّ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا بَذَلَتْهُ مُعْتَقِدَةً أَنَّهُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ دَمَهَا لَا يُحَقِّنُ إِلَّا بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ أَدَّى مَا لَا إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ . وَلَوْ حَاصَرَ الْمُسْلِمُونَ حِصْنًا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نِسَاءٌ ، فَبَذَلْنَ الْجَزِيَّةَ ؛ لِتُعَقَّدَ لَهُنَّ الذَّمَّةُ ، عُقِدَتْ لَهُنَّ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَحُرِّمَ اسْتِزْقَانُهُنَّ ، كَالنِّسَاءِ قَبْلَهَا سَوَاءً . فَإِنْ كَانَ فِي الْحِصْنِ مَعَهُنَّ رِجَالٌ ، فَسَأَلُوا ^(٥) الصَّلَاحَ ، لِتَكُونَ الْجَزِيَّةُ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ دُونَ الرِّجَالِ ، لَمْ تَصِحَّ ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، وَبَرَأُوا مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَذَلُوا جَزِيَّةً عَنِ الرِّجَالِ ، وَيُودُوا ^(٦) عَنِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، جَازَ ، وَكَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي جَزِيَّتِهِمْ . وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْوَالِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْجَزِيَّةَ عَلَى مَنْ لَا تَلْزَمُهُ . فَإِنْ كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي بَذَلُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُجْزَى فِي الْجَزِيَّةِ ، أُخِذَ مِنْهُمْ ، وَسَقَطَ الْبَاقِي .

فصل : وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَوْلَادِ أَهْلِ الذَّمَّةِ ، أَوْ أَفَاقَ مِنْ مَجَانِينِهِمْ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ ، لَا يَخْتَلِجُ إِلَى اسْتِثْنَائِ عَقْدِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي مَوْضِعٍ : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّزَامِ الْعَقْدِيِّ وَبَيْنَ أَنْ يَرُدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الذَّمَّةَ ، عُقِدَتْ لَهُ ، وَإِلَّا الْحَقَّ بِمَأْمَنِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ تَخْلَفَائِهِ ، تَجْدِيدُ الْعَقْدِ لِهَؤُلَاءِ ، وَلَئِنْ الْعَقْدُ يَكُونُ / مَعَ سَادَتِهِمْ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُهُمْ ، وَلَئِنْ عَقِدَ عَهْدٌ مَعَ الْكُفَّارِ ، فَلَمْ يَخْتَلِجْ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ لِذَلِكَ ، كَالْهَدْيَةِ ، وَلَئِنْ الصَّغَارُ وَالْمَجَانِينُ دَخَلُوا فِي الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَخْتَلِجْ إِلَى تَجْدِيدِهِ لَهُمْ عِنْدَ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِمْ ، كَغَيْرِهِمْ ، وَلَئِنْ عَقِدَ دَخَلُوا ^(٨) فِيهِ ، فَيَلْزَمُهُمْ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ ، كَالْإِسْلَامِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ كَانَ الْبُلُوغُ وَالْإِفَاقَةُ فِي

(٤) فِي ب ، م : « فَتَصِيرُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « فَسَأَلُوهُ » .

(٦) أَيْ : وَأَنْ يُودُوا .

(٧) فِي م : « أَوْ » .

(٨) فِي م : « دَخَلُوا » .

أَوَّلَ حَوْلٍ قَوْمِهِ ، أَخَذَ مِنْهُ فِي آخِرِهِ مَعَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، أَخَذَ مِنْهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِقِسْطِهِ ، وَلَمْ يُتْرَكْ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُهُ ، لِئَلَّا يَخْتَلَجَ إِلَى إِفْرَادِهِ بِحَوْلٍ وَضَبِطَ حَوْلَ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، وَرَبَّمَا أَقْضَى إِلَى أَنْ يَصِيرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَوْلٌ مُفْرَدٌ^(٩) .

فصل : وَمَنْ كَانَ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَخَذَهَا ، أَنْ يَكُونَ جُنُونُهُ غَيْرَ مَضْبُوطٍ ، مِثْلَ مَنْ^(١٠) يُفِيْقُ^(١١) سَاعَةً مِنْ أَيَّامٍ أَوْ مِنْ يَوْمٍ^(١٢) ، أَوْ يُصْرَعُ^(١٣) سَاعَةً مِنْ أَيَّامٍ أَوْ مِنْ يَوْمٍ^(١٤) ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ حَالُهُ بِالْأَغْلَبِ ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ الْإِفَاقَةِ^(١٥) غَيْرُ مُمَكِّنٍ مُرَاعَاتِهَا ، لَتَعَذُّرٍ ضَبْطُهَا . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَضْبُوطًا ، مِثْلَ مَنْ يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفِيْقُ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَّا أَنَّهُ مَضْبُوطٌ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْتَبَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أُمِّي حَنِيفَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ ، فَيُعْتَبَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِهِ ، كَالأَوَّلِ . وَالثَّانِي ، تُلْفَقُ أَيَّامُ إِفَاقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفِيْقًا فِي الْكُلِّ ، وَجَبَتْ الْجَزِيَّةُ ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْإِفَاقَةَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، وَجَبَ فِيهَا^(١٦) يَجِبُ بِهِ^(١٧) لَوْ انْفَرَدَ . فَعَلِيَ هَذَا الْوَجْهِ ، فِي اخْتِذِ الْجَزِيَّةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ أَيَّامَهُ تُلْفَقُ ، فَإِذَا كَمَلَتْ حَوْلًا ، أُخِذَتْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَخَذَ لِيَجْزِيَهُ قَبْلَ كِمَالِ الْحَوْلِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَالصَّحِيحِ . وَالثَّانِي ، يُؤَخَّرُ مِنْهُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ بِقَدَرِ مَا أَفَاقَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ إِفَاقَةً مُسْتَمِرَّةً . وَإِنْ كَانَ يُجَنُّ ثَلَاثَ الْحَوْلِ ، وَيُفِيْقُ ثُلَاثِيَهُ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَفِيهِ الْوَجْهَانِ . كَمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ اسْتَوَتْ إِفَاقَتُهُ وَجُنُونُهُ ، مِثْلَ مَنْ^(١٨) يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفِيْقُ يَوْمًا ، أَوْ يُجَنُّ نِصْفَ الْحَوْلِ وَيُفِيْقُ نِصْفَهُ عَادَةً ، لُفِّقَتْ إِفَاقَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ لَعَدَمِهِ ، فَتَعَيَّنَ الْإِحْتِمَالُ الْآخَرُ . الْحَالُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يُجَنُّ نِصْفَ حَوْلٍ ، ثُمَّ يُفِيْقُ إِفَاقَةً مُسْتَمِرَّةً ، أَوْ يُفِيْقُ

(٩) ق م : منفردا .

(١٠) ق ب : أن .

(١١-١٢) ق م : ساعة من يوم أو أيام .

(١٣) ق ب زيادة : غير مضبوطة و .

(١٤) ق ا ، ب : ما .

(١٥) ق ا : فيه .

(١٦) ق ا : أن .

نصفه ، ثم يُجَنَّ جنوبًا مُسْتَجِرًّا ، فلا جَزِيَّةَ عليه في الثاني ، وعليه في /الأوّل من الجَزِيَّة ٨٨/١٠ ظ
بَقْدَرٍ ما أَفَاقَ من الحَوَل ، على ما تَقَدَّمَ شَرْحُه . والله أعلم .

١٦٩١ - مسألة : قال : (وَلَا عَلَى فَقِير)

يعنى الفقيرَ العاجزَ عن أدائها . وهذا أحدُ أقوالِ الشافعي . وقال في الآخر : يجبُ عليه ؛ لقوله عليه السلام : « تَحْذَرُ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا » ^(١) . ولأنَّ دَمَهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ ، فلا تُسْفُطُ عنه الجَزِيَّةُ ، كالقادر ^(٢) . ولنا ، أنْ عَمَر ، رَضِيَ اللهُ عنه ، جَعَلَ الجَزِيَّةَ على ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ، جَعَلَ أَذْنَاهَا على الفقيرِ الْمُعْتَمِلِ ^(٣) ، فَيُدُّ على أنْ غَيْرِ الْمُعْتَمِلِ لا شَيْءَ عليه ، ولأنَّ الله تعالى قال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(٤) . ولأنَّ هذا مالٌ يجبُ بِحُلُولِ الحَوْل ، فلا يلزَمُ الفقيرَ العاجزَ ، كالزكاةَ والعَقْل ، ولأنَّ الحَرَجَ يَنْقَسِمُ إلى خَرَجِ أرضٍ ، وخَرَجِ رُءُوسٍ ، ثم ثَبَتَ أنْ خَرَجَ الأَرْضِ على قَدَرِ طَاقَتِها ، ومالا طَاقَةُ له لا شَيْءَ عليه ، كذلك خَرَجُ الرُّءُوسِ . وأما الحديثُ ، فَيَتَنَاوَلُ الأَخْذَ مِمَّنْ يُمَكِّنُ الأَخْذَ منه ، وَمَنْ لا يُمَكِّنُ الأَخْذَ منه ، فالأَخْذُ منه مُسْتَحِيلٌ ، فكيف يُؤْمَرُ به !

١٦٩٢ - مسألة : قال : (وَلَا شَيْخَ فَإِنْ ، وَلَا زَمَنَ ، وَلَا أَعْمَى)

هؤلاء الثلاثةُ وَمَنْ في مَعْنَاهُمْ مِمَّنْ به دَاءٌ لا يَسْتَطِيعُ معه الْقِتَالُ ، ولا يُرْجَى بَرُّهُ ، لا جَزِيَّةَ عليهم . وهو قولُ أصحابِ الرَّأْيِ . وقال الشافعي ، في أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عليهم الجَزِيَّةُ ، بِنَاءً على قَتْلِهِمْ . وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُنَا في أَنَّهُمْ لا يُقْتَلُونَ ^(١) ، فلا تَجِبُ عليهم الجَزِيَّةُ ، كَالنِّسَاءِ والصَّبِيَّانِ .

(١) تقدم تخريجه في : ٣٠/٤ .

(٢) في م زيادة : « عليه » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢١٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٨٦ .

(١) في صفحة ١٧٧ ، ١٧٨ .

١٦٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا عَلَى ^(١) سَيِّدٍ عَبْدٍ عَنْ عَبْدِهِ ، إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مُسْلِمًا)

لا خلاف في هذا نعلمه ، لأنه يروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَا جِزْيَةَ عَلَى الْعَبْدِ » ^(٢) . وعن ابن عمر مثله ^(٣) . ولأن ما لزم العبد إنما يؤديه سيده ، فيؤدى إيجابه على عبد المسلم إلى إيجاب الجزية على مسلم . فأما إن كان العبد لكافر ، فالمنصوص عن أحمد ، أنه لا جزية عليه أيضا . وهو قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم ، على أنه لا جزية على العبد . وذلك لما ذكرنا ^(٤) من / الحديث ، ولأنه مخفون الدم ، فأشبه النساء والصبيان ، أو لا مال له ، فأشبه الفقير العاجز . ويحتمل كلام الخرفي إيجاب الجزية عليه يؤديها سيده . وروى ذلك نصا ^(٥) عن أحمد . وروى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : لا تشتر وارقيق أهل الذمة ، ولا ممتا في أيديهم ؛ لأنهم أهل خراج ، يبيع بعضهم بعضا ، ولا يقرن أحدا بالصغار بعد إذ أنقذه الله منه ^(٦) . قال أحمد : أراد عمر ^(٧) أن يؤقر الجزية ؛ لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه ، والذمي يؤدى عنه وعن مملوكه خراج جماعهم . وروى عن علي مثل حديث عمر ^(٨) . ولأنه ذكر مكلف قوي مكتسب ، فوجب عليه الجزية ، كالحر . والأول أولى .

فصل : ومن بعضه حر ، فقياس المذهب أن عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ؛

(١) سقط من : ب .

(٢) ذكر ابن حجر أنه روى مرفوعا ، وروى موقوفا على عمر . ثم قال : ليس له أصل ، بل المروى عنهما خلافا . تلخيص الحبير ١٢٣/٤ .

(٣) في م : ذكر .

(٤) في م : أيضا .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من كره شراء أرض الخراج ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٤٠/٩ . وأبو عبيد ، في : باب شراء أرض العنة التي أقر الإمام فيها أهلها ... ، من كتاب فتوح الأرضين صلحا ... ، الأموال ٧٧ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أى في النبي عن شراء أرض السواد . انظر : سنن البيهقي والأموال ، في الموضوعين السابقين .

لأنه حكم يتجزأ ، يختلف بالرُّق والحُرَّة ، فيقسم على قدر ما فيه ، كالإرث .

فصل : ولا جزية على أهل الصوامع من الرهبان . ويحتمل وجوبها عليهم . وهذا أخذ قولي الشافعي . وروى عن عمر بن عبد العزيز ، أنه فرض على رهبان الديارات الجزية على كل راهب دينارين^(٨) . ووجه ذلك عموم النصوص ، ولأنه كافر صحيح قادر على أداء الجزية ، فأشبهه الشماس^(٩) . ووجه الأول ، أنهم محقنون بدون الجزية ، فلم تجب عليهم ، كالنساء ، وقد ذكرنا أنه يجرم قتلهم^(١٠) ، والنصوص مخصوصة بالنساء ، وهؤلاء في معناهن ، ولأنه لا كسب له ، فأشبهه الفقير غير المعتمل .

١٦٩٤ - مسألة : قال : (ومن وجبت عليه الجزية ، فأسلم قبل أن تؤخذ منه ، سقطت عنه الجزية)

وجملته أن الذمى إذا أسلم في أثناء الحول ، لم تجب عليه الجزية ، وإن أسلم بعد الحول سقطت عنه . وهذا قول مالك ، والثوري ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي . وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر : إن أسلم بعد الحول ، لم تسقط ؛ لأنه^(١) ذين يستحقه^(٢) صاحبه ، واستحق المطالبة به في حال الكفر ، فلم يسقط بالإسلام ، كالخراج وسائر الديون / . وللشافعي فيما إذا أسلم في أثناء الحول قولان ؛ أحدهما ، عليه من الجزية بالقسط ، كما لو أفاق بعض^(٣) الحول . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(٤) . وروى ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « ليس على المسلم جزية » . رواه الحلال^(٥) . وذكر أن أحمد سئل عنه ، فقال :

(٨) ذكره أبو عبيد ، في : باب فرض الجزية ... ، من كتاب سنن القى والخمس والصدقة ... الأموال ٤٢ .

(٩) الشماس : من يقوم بالخدمة الكنسية ، وهو دون القسيس .

(١٠) في صفحة ١٧٨ .

(١) في ب ، م : « لأنها » .

(٢) في أ : « استحقه » .

(٣) في م : « بعدل » .

(٤) سورة الأنفال ٣٨ .

(٥) وأخرجه أبو داود ، في : باب في الذمى يسلم في بعض السنة ... ، من كتاب الخراج والقى والإمارة . سنن أبي داود =

ليس يرويه غير جرير . قال أحمد : وقد روى عن عمر أنه قال : إن أخذها في كفه^(٦) ثم أسلم ، زدّها عليه . وروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا يتبعني للمسلم أن يؤدى الخراج »^(٧) . يعنى الجزية . وروى أن ذمياً أسلم ، فطُوب بالجزية ، وقيل : إنما أسلمت تعوذاً . قال : إن في الإسلام معاذاً . فرفع إلى عمر ، فقال عمر : إن في الإسلام معاذاً . وكتب ألا تؤخذ منه الجزية . رواه أبو عبيد بنحو . من هذا المعنى^(٨) . ولأن الجزية صغار ، فلا تؤخذ منه ، كما لو أسلم قبل الحول ، ولأن الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر ، فيسقطها الإسلام ، كالقتل . وهذا فارق سائر الديون .

فصل : وإن مات الذمّي بعد الحول ، لم تسقط الجزية عنه ، في ظاهر كلام أحمد . ذكره أحمد . وهو مذهب الشافعي . وحكى أبو الخطاب ، عن القاضي ، أنها تسقط بالموت . وهو قول أبي حنيفة . ورواه أبو عبيد^(٩) عن عمر بن عبد العزيز ، لأنها عقوبة ، فتسقط بالموت ، كالحدود ، ولأنها تسقط بالإسلام ، فتسقط بالموت ، كما قبل الحول . ولنا ، أنه ذمّي وجب عليه في حياته ، فلم يسقط بموته ، كديون الأديبين ، والحد يسقط بقوات محلّه ، وتعدّر استيفائه ، بخلاف الجزية . وفارق الإسلام ؛ فإنه الأصل ، والجزية بدل عنه ، فإذا أتى بالأصل استغنى عن البدل ، كمن وجد الماء لا يحتاج معه إلى التيمم^(١٠) ، بخلاف الموت ، ولأن الإسلام قرينة وطاعة ، يصلح أن يكون معاذاً من الجزية ، كما ذكر عمر ، رضي الله عنه ، والموت بخلافه .

= ١٥٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ليس على المسلم جزية ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٢٧/٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٣/١ ، ٢٨٥ .

(٦) في ب : ٥ يده .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجار ، من كتاب الخراج والفتى والإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ . وابن ماجه ، في : باب العشر والخراج ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٦/١ .

(٨) في : باب الجزية على من أسلم من أهل الذمة ... ، من كتاب الفتى ووجوهه وسبله . الأموال ٤٨ . كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يجل من أموال أهل الذمة ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٤/٦ .

(٩) في : باب الجزية على من أسلم من أهل الذمة . أو مات وهي عليه ، من كتاب سنن الفتى والخمس والصدقة ... الأموال ٤٩ .

(١٠) سقط من : الأصل .

فصل : ولا تتداخل الجزية ، بل ^(١١) إذا اجتمعت عليه جزيتان مبینین ، استوفيت ^(١٢) كلها . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : تتداخل ؛ لأنها عقوبة ، فتداخل ، كالحدود . ولنا ، أنها ^(١٣) حق مالي ^(١٤) ، يجب في آخر كل حول ، فلم تتداخل ، كالدية .

١٦٩٥ - / مسألة : قال : (وإذا أعتق ، لزمته الجزية لما يستقبل ، سواء كان المعتق له مسلماً أو كافراً)

هذا الصحيح عن أحمد ، رواه عنه جماعة . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وبه قال سفيان ، والليث ، وابن أبي عمير ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد ، يقر بغير جزية . وروى نحوه هذا عن الشعبي ؛ لأن الولاء شعبة من الرق ، وهو ثابت عليه . ووهن الخلال هذه الرواية ، وقال : هذا قول قديم ، رجح عنه أحمد ، والعمل على ما رواه الجماعة . وعن مالك كقول الجماعة . وعنه ، إن كان المعتق له مسلماً ، فلا جزية عليه ، لأن عليه الولاء لمسلم ، فأشبهه مالهو كان عليه الرق . ولنا ، أنه حر مكلف مؤسّر من أهل القتال ^(١) ، فلم يقر في دارنا بغير جزية ، كالحر الأصلي . فإذا ثبت هذا ، فإن حكمه فيما يستقبل من جزية حكم من بلغ من صبيانهم ، أو أفاق من مجانينهم ، على ما مضى .

١٦٩٦ - مسألة : قال : (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب ، وتؤخذ الزكاة من أموالهم ومواشيهم وثمرهم ، مثلي ما يؤخذ من المسلمين)
بنو تغلب بن وائل ، من العرب ، من ربيعة بن نزار ، انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية ،

(١١) سقط من : أ ، ب .

(١٢) في م زيادة : « منه » .

(١٣) في أ : « أنه » .

(١٤) في م : « مال » .

(١) في م : « القتلى » .

فَدَعَاهُمْ عَمْرٌ إِلَىٰ بُذْلِ الْجِزْيَةِ ، فَأَبَوْا ، وَأَنْفَوْا ، وَقَالُوا : نَحْنُ عَرَبٌ ، نَحْذُ مِنْهَا كَمَا يَأْخُذُ
بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ . فَقَالَ عَمْرٌ : لَا آخُذُ مِنْ مُشْرِكٍ صَدَقَةً . فَلِحَقِّ
بَعْضُهُم بِالرُّومِ ، فَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ زُرْعَةَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ الْقَوْمَ لَهُمْ بَأْسٌ وَشِدَّةٌ ^(١) ،
وَهُمْ عَرَبٌ يَأْتِفُونَ مِنَ الْجِزْيَةِ ، فَلَا تُعِنُ عَلَيْكَ عُدُوكَ بِهِمْ ، وَتُحْذِ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ بِاسْمِ
الصَّدَقَةِ . فَبَعَثَ عَمْرٌ فِي طَلِبِهِمْ ، فَزَدَّهُمْ ، وَضَعَّفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ كُلِّ خُمْسٍ
شَاتَيْنِ ، وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعَيْنِ ^(٢) ، وَمِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ^(٣) ، وَمِنْ كُلِّ
مِائَتَى دِرْهَمٍ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ ، وَفِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْخُمْسَ ، وَفِيهَا سُقِيَ بَنْضُجٌ أَوْ غَرَبٌ أَوْ
ذُلَّابُ الْعَشْرِ ^(٤) . فَاسْتَقَرَّ ذَلِكَ مِنْ / قَوْلِ عَمْرٍ ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَصَارَ

إِجْمَاعًا . وَقَالَ بِهِ الْفُقَهَاءُ بَعْدَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَيُرْوَى ^(٥) عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ أَبَى عَلَى
نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ إِلَّا الْجِزْيَةَ ، وَقَالَ : لَا وَاللَّهِ إِلَّا الْجِزْيَةَ ، وَإِلَّا فَقَدْ آذَنْتُكُمْ بِالْحَرْبِ .
وَالْحُجَّةُ لِهَذَا عَمُومُ الْآيَةِ فِيهِمْ . وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَئِنْ تَفَرَّغْتُ
لِبَنِي تَغْلِبَ لَيَكُونَنَّ لِي فِيهِمْ رَأْيٌ ، لَأَقْتُلَنَّ مُقَابِلَتَهُمْ ، وَلَأَسْبِيَنَّ ذُرَارِيَهُمْ ، فَقَدْ تَقَضَّوْا
الْعَهْدَ ، وَبَرِثَتْ مِنْهُمْ الذِّمَّةُ حِينَ نَصَرُوا وَأَوْلَاذَهُمْ ^(٦) . وَذَلِكَ أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
صَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَنْتَصِرُوا وَأَوْلَاذَهُمْ . وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ . وَأَمَّا
الْآيَةُ ، فَإِنَّ هَذَا الْمَأْخُوذَ مِنْهُمْ جِزْيَةً بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، فَإِنَّ الْجِزْيَةَ يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنَ الْعُرُوضِ .

فصل : قال أصحابنا : تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مُضَاعَفَةً مِنْ مَالٍ مَنْ تُوْخَذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ لَوْ كَانَ
مُسْلِمًا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ . فَعَلِيَ هَذَا ، تُوْخَذُ

(١) في ب : شديد .

(٢) في الأصل ، أ ، ب : تبعا .

(٣) في الأصل ، أ ، ب : دينار .

(٤) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠٧ .

(٥) في ب : وروي .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في ذبائح نصارى بني تغلب ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٧/٩ . وأبو

عبيد ، في : باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب ، من كتاب سنن الفقه والحسن والصدقة ... الأموال ٢٩ .

من مال نسائهم وصبيانهم ومجانينهم وزمنائهم^(٧) ومكافيفهم وشيوخهم ، إلا أن أبا حنيفة لا يوجب الزكاة في مال صبي ولا مجنون ، فكذا الواجب على بنى تغلب ، لا يجب في مال صبي ولا مجنون ، إلا في الأرض خاصة . وذهب الشافعي إلى أن هذا جزية تؤخذ باسم الصدقة ، فلا تؤخذ ممن لا جزية عليه ، كالنساء والصبيان والمجانين . قال : وقد روى عن عمر أنه قال : هؤلاء حمقى ، رضوا بالمعنى ، وأبوا الاسم . وقال النعمان بن زُرعة : أخذ منهم الجزية باسم الصدقة . ولأنهم أهل ذمة ، فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة ، كغيرهم من أهل الذمة ، ولأنه مال يؤخذ من أهل الكتاب لحقن دمايتهم ومساكيتهم ، فكان جزية ، كالأخذ باسم الجزية ، يحققه أن الزكاة طهرة ، وهؤلاء طهرة لهم . فعلى هذا ، يكون مصرف المأخوذ منهم ، مصرف الفىء ، لا مصرف الصدقات ، وهذا أقس . واحتج أصحابنا بأنهم سألوا / عمر أن يأخذ منهم ما يأخذ بعضكم^(٨) من بعض . فأجابهم عمر إليه بعد الامتناع منه ، والذي يأخذه بعضنا من بعض هو الزكاة ، من كل مال زكوى لأى مسلم كان ، من صغير وكبير ، وصحيح ومريض ، كذلك^(٩) المأخوذ من بنى تغلب ، ولأن نساءهم وصبيانهم صينوا عن السبي بهذا الصلح ، ودخلوا في حكمه ، فجاز أن يدخلوا في الواجب به ، كالرجال العقلاء . وعلى هذا ، من كان منهم فقير أو له مال غير زكوى كالدور ، وثياب البذلة ، وعبيد الخدمة ، لا شىء عليه ، كما لا يجب ذلك على أهل الزكاة من المسلمين ، ولا تؤخذ مما لم يبلغ نصابا . فأما مصرف المأخوذ منهم ، فاختار القاضى أن مصرفه مصرف الفىء ؛ لأنه مأخوذ من مشرك ، ولأنه جزية مسماة بالصدقة . وقال أبو الخطاب : مصرفه إلى أهل الصدقات ؛ لأنه مسمى باسم الصدقة ، مسلول به فى من يؤخذ منه مسئلك الصدقة ، فيكون مصرفه^(١٠) مصرفها . والأول أقس وأصح ؛ لأن معنى الشىء أنخص به من اسمه ، ولهذا لم يسمى رجلا أسدا ، أو نمرًا ، أو أسود ، أو أحمر ، لم يصزله حكم المسمى بذلك ، ولأن

(٧) سقط من : ب .

(٨) فى الأصل : بعضهم .

(٩) فى ب : وكذلك .

(١٠) فى م : مصرفها .

هذا لو كان صدقة على الحقيقة، لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم؛ لقول النبي ﷺ: «اعلمنهم أن عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فقرائهم»^(١١).

فصل: فإن بدل التغليب أداء الجزية، ونحط عنه الصدقة، لم يقبل منه؛ لأن الصلح وقع على هذا، فلا يغير. ويحتمل أن يقبل منه؛ لقول الله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾^(١٢). وهذا قد أعطى الجزية، وإن كان باذل^(١٣) الجزية منهم حربياً، قبلت منه؛ للآية، وغير بريئة: «ادعهم إلى أداء الجزية، فإن أجابوك، فاقبل منهم، وكف عنهم»^(١٤). ولأنه لم يدخل في صلح الأولين، فلم يلزمه حكمه، وهو كتابي باذل للجزية، فيحقق بها دمه. وإن أراد إمام^(١٥) نقض صلحهم، وتجديد الجزية عليهم، كفعل عمر بن عبد العزيز، لم يكن له ذلك؛ لأن عقد الذمة على التأييد، وقد عقده معهم عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فلم يكن لغيره نقضه، ما داموا على العهد.

فصل: / فأمّا سائر أهل الكتاب من النصارى واليهود العرب وغيرهم، فالجزية منهم مقبولة، ولا يؤخذون بما يؤخذ به نصارى بنى تغلب. نص أحمد على هذا، ورواه عن الزهري. قال: ونذهب إلى أن يأخذ من مواشي بنى تغلب خاصة الصدقة، وتضعف عليهم، كما فعل عمر، رضي الله عنه. وذكر القاضي وأبو الخطاب، أن حكم من تنصر من ثنوخ وبهرا، أو تهود من كنانة وجمير، أو تمجس من نعيم، حكم بنى تغلب، سواء. وذكر ذلك عن الشافعي. نص عليه، في ثنوخ وبهرا؛ لأنهم من العرب، فأشبهوا بنى تغلب. ولنا، عموم قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾. وأن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليماني، فقال: «تخذ من كل حاليم ديناراً»^(١٦). وهم عرب. وقيل الجزية من أهل نجران، وهم من بنى الحارث بن

(١١) تقدم تخريجه في: ٢٧٥/١، ٥/٤.

(١٢) سورة التوبة ٢٩. ولم يرد في الأصل، ١: ﴿عن يد﴾.

(١٣) في الأصل، م: «بأذلو».

(١٤) تقدم تخريجه، في صفحة ٢٠٢.

(١٥) في ب: «الإمام».

(١٦) تقدم تخريجه، في: ٣٠/٤.

كُفِبَ . قال الزُّهْرِيُّ : أَوَّلُ مَنْ أُعْطِيَ الْجِزْيَةَ أَهْلُ نَجْرَانَ ، وَكَانُوا نَصَارَى . وَأَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ أَكْبَدَرِ دُومَةَ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَحُكْمُ الْجِزْيَةِ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فِي كُلِّ كِتَابِيٍّ ، عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَرَبِيٍّ ، إِلَّا مَا حَصَّ بِهِ بَنُو ثَغْلِبَ ، لِمَصَالِحَةِ عَمْرِائِيَّاهُمْ ، ^(١٧) فَفِي مَنْ عَدَاهُمْ يَبْقَى الْحُكْمُ عَلَى عُمُومِ الْكِتَابِ وَشَوَاهِدِ السُّنَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ غَيْرِ بَنِي ثَغْلِبَ وَبَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ صَلَاحٌ كَصُلَاحِ بَنِي ثَغْلِبَ ، فِيمَا بَلَعْنَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِ بَنِي ثَغْلِبَ عَلَيْهِمْ ؛ لَوُجُوهُ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ قِيَاسَ سَائِرِ الْعَرَبِ عَلَيْهِمْ يُخَالِفُ النُّصُوصَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَلَزَّمُ مِنْهُ مُخَالَفَةُ النَّصِّ . الثَّانِي ، أَنَّ الْعِلَّةَ فِي بَنِي ثَغْلِبَ الصَّلَاحُ ، وَلَمْ يُوجَدْ الصَّلَاحُ مَعَ غَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ مَعَ تَخْلُفِ الْعِلَّةِ . الثَّالِثُ ، أَنَّ بَنِي ثَغْلِبَ كَانُوا ذَوِي قُوَّةٍ وَشَوْكَةٍ ، لِحَقْقِ بِالرُّومِ ، وَخِيفَ مِنْهُمْ الضَّرَرُ إِنْ لَمْ يُصَالِحُوا ، وَلَمْ يُوجَدْ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ . فَإِنْ وَجَدَ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ ، فَاثْتَمَعُوا مِنْ آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَخِيفَ الضَّرَرُ بِتَرْكِ مُصَالِحَتِهِمْ ، فَرَأَى الْإِمَامُ مُصَالِحَتَهُمْ عَلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، جَازَ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْهُمْ بِقَدَرٍ مَا / يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِزْيَةِ أَوْ زِيَادَةً ، ^(١٨) وَذَكَرَ هَذَا أَبُو إِسْحَاقَ صَاحِبُ « الْمَهْذَبِ » ، فِي كِتَابِهِ . وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا قِصَّةُ بَنِي ثَغْلِبَ ، وَقِيَاسُهُمْ عَلَيْهِ ^(١٩) . قَالَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : أَهْلُ الْكِتَابِ لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِي مَوَاشِيهِمْ ^(٢٠) صَدَقَةٌ ، وَلَا فِي أَمْوَالِهِمْ ، إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا صَوْلِحُوا عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُمْ ، كَمَا صَنَعَ عَمْرُو بْنُ نَصَارَى ^(٢١) بَنِي ثَغْلِبَ ، حِينَ أَضْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ فِي صُلْحِهِ إِيَّاهُمْ ، إِذَا كَانُوا فِي مَعْنَاهُمْ ، أَمَّا قِيَاسُ مَنْ لَمْ يُصَالِحْ عَلَيْهِمْ ، فِي جَعْلِ جِزْيَتِهِمْ صَدَقَةً ، فَلَا يَصِحُّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَإِذَا اتَّجَرَ نَصْرَانِيٌّ ثَغْلِبِيٌّ ، فَمَرَّ بِالْعَاشِيرِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَشْرُ ضِعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ بَعَثَهُ

(١٧-١٧) ق: ب ، م : هـ : ففيماء .

(١٨-١٨) جاء في أ ، ب ، م : بعد قول : « في صلحه إياهم » الآتي .

وانظر المهذب ٢٥٠/٢ .

(١٩) في الأصل : هـ : رجوسهم .

(٢٠) ق: م : « في نصارى » .

مُصَدَّقًا ، فَأَمَرَهُ^(٢١) أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي ثَغْلِبَ الْعُشَيْرِ ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ يَصْنَعُ الْعُشَيْرِ . وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢٢) . وَقَالَ : حَدِيثُ دَاوُدَ بْنِ كُرْدُوسَ ، وَالتَّعْمَانِ بْنِ زُرْعَةَ^(٢٣) ، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمُ الضَّعْفُ مِمَّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَلَا تَسْمَعُهُ يَقُولُ : مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ؟ وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا مَرُّوا بِأَمْوَالِهِمْ رُبْعَ الْعُشَيْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، فَذَاكَ ضِعْفُ هَذَا . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقَمِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ : مِثْلِي^(٢٤) مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَهُوَ أَقْسَى ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي سَائِرِ أَمْوَالِهِمْ ضِعْفُ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، لَا ضِعْفُ مَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ .

١٦٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ ، وَلَا تُنْكَخُ نِسَاؤُهُمْ . فِي إِيَّاهِ الْرَوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، فَوُكِّلَ ذَبَائِحُهُمْ ، وَتُنْكَخُ نِسَاؤُهُمْ)

اِخْتَلَفَتْ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فِي أَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ ، وَنِكَاحِ نِسَائِهِمْ ، فَعَنَى ، لَا يَحِلُّ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَمْ يُبَيَّحِ الشَّافِعِيُّ ذَبَائِحَ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كُلِّهِمْ . وَكَرِهَ ذَبَائِحَ بَنِي ثَغْلِبَ عَطَاءٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالتَّحَوِيُّ . وَقَالَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ ٩٢/١ ظ ذَبَائِحِهِمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْحَمْرِ^(٢) . وَلَا يُحْتَمِلُ أَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي دِينِ الْكُفْرِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ ، فَلَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ . وَهَذَا الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَوَاهُ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ ، وَكَانَ آخِرُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ : فَكَانَ آخِرُ قَوْلِهِ عَلَى

(٢١) في ب ، م : ٥ فأمر ٥ .

(٢٢) في : باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين وعشور أهل الذمة والحرب ، من كتاب الصدقة وأحكامها . الأموال

٥٣٣ .

كما أخرجه عبد الرزاق ؛ في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٩/٦ .

(٢٣) الذي تقدم في أول المسألة .

(٢٤) في ب ، م : ٥ مثلاً ٥ . وتقدم .

(١) أخرجه البيهقي ؛ في : باب ما جاء في ذبائح نصارى بني تغلب ، من كتاب الجزية ، وفي : باب ذبائح نصارى

العرب ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٩/٢١٧ ، ٢٨٤ .

أَنَّهُ لَا يَرَىٰ بِذَبَائِحِهِمْ بَأْسًا . وهذا قول ابن عباس . وَرَوَىٰ نَحْوُهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالتَّحْمِي ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ الْأَثَرُ : وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا كَرِهَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عَلِيًّا . وَذَلِكَ لَدُخُولِهِمْ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ^(٢) . وَلَا تُهْمُ أَهْلُ كِتَابٍ يُقْرُونَ عَلَى دِينِهِمْ بِبَذْلِ الْمَالِ ، فَتَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ وَنَسَاؤُهُمْ ، كَنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ .

١٦٩٨ - مسألة : قال : (وَمَنْ يَجْزُرُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ ، أُخِذَ مِنْهُ نِصْفُ الْعُشْرِ فِي السَّنَةِ)

اشتهر هذا عن عمر ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَصَحَّحَ الرَّوَايَةُ عَنْهُ بِهِ ^(١) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْجَزْيَةُ ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ أَرْضَ الْحِجَازِ ، فَيُنْظَرُ فِي حالِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ لِرِسَالَةٍ ، أَوْ نَقْلِ مِيرَةٍ ، أَوْ ذَنْ لَهُ بَغِيرُ شَيْءٍ ، وَإِنْ كَانَ لِتِجَارَةٍ لَا حَاجَةَ بِأَهْلِ الْحِجَازِ إِلَيْهَا ، لَمْ يَأْذَنْ ^(٢) لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ عَوَضًا بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ ^(٣) نِصْفُ الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ شَرِطَ نِصْفَ الْعُشْرِ عَلَى مَنْ دَخَلَ الْحِجَازَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ^(٤) . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ ، إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سَبْرٍ ، قَالَ :

(٢) أخرجه البيهقي ، في البابين السابقين . السنن الكبرى ٢١٦/٩ ، ٢٨٤ .

(٣) سورة المائدة ٥ .

وورد هكذا ، ب : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يؤخذ من الذمى إذا انتحر في غير بلده ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٠/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٥/٦ ، ٩٧ .

(٢) في ١ : يؤذن .

(٣) سقط من : الأصل ، م .

(٤) هو الذي تقدم في أول المسألة . وانظر كلام المصنف الآتي على قوله : « على من دخل الحجاز » .

(٥) في : باب في تمشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات ، من كتاب الخراج والقي والإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٤٧٤/٣ ، ٤٧٤/٤ ، ٤١٠/٥ .

بَعَثْنِي أَسْأَلُكَ إِلَى الْعَشُورِ ، فَقُلْتُ : تَبْعُنِي إِلَى الْعَشُورِ مِنْ بَيْنِ عَمَلِكَ ! قَالَ : أَمَا تَرْضَى أَنْ أَجْعَلَكَ عَلَى مَا جَعَلَنِي عَلَيْهِ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ أَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعَشْرِ ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعَشْرِ ^(٦) . وَهَذَا كَانَ بِالْعِرَاقِ . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ » ^(٧) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ لَاحِقِ بْنِ حُمَيْدٍ ، أَنَّ عَمْرَ بَعَثَ / عُمَانَ بْنَ حُنَافٍ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَجَعَلَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي أَمْوَالِهِمُ الَّتِي يَخْتَلِفُونَ فِيهَا ، فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دَرَاهِمًا . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ^(٨) ، أَنَّ عَمْرَ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نِصَارَى بَنِي ثَقَلَبِ الْعَشْرِ ، وَمِنْ نِصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعَشْرِ . وَهَذَا كَانَ بِالْعِرَاقِ ، وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْقِصَصُ وَلَمْ تُنْكَرْ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَأْتِ تَخْصِصُ الْحِجَازِ بِنِصْفِ الْعَشْرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلِمْنَاهُ ، لَا عَنْ عَمْرٍ وَلَا عَنْ ^(٩) غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ ظَاهِرُ أَحَادِيثِهِمْ ، أَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ ، وَمَا وَجَبَ مِنَ الْمَالِ فِي الْحِجَازِ ، وَجَبَ فِي غَيْرِهِ ، كَالَّذِينَ وَالصَّدَقَاتِ .

فصل : وَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ ^(١٠) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَقَالَ : كَذَا رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عَمْرٍ ، حِينَ كَتَبَ ، أَلَّا يَأْخُذَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ، أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعَشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، فِي الدَّاخِلِينَ أَرْضَ الْحِجَازِ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ ، قَالَ : جَاءَ شَيْخٌ ^(١١) نَصْرَانِيٌّ إِلَى عَمْرٍ ، فَقَالَ : إِنَّ عَامِلَكَ عَشَرَنِي فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ . قَالَ : وَمَنْ أَتَتْ ؟ قَالَ : أَنَا الشَّيْخُ النَّصْرَانِيُّ . قَالَ عَمْرٌ : وَأَنَا الشَّيْخُ الْخَنَيفُ . ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ ، أَنْ لَا تَعْشِرُوا ^(١٢) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ^(١٣) .

(٦) هو الذي تقدم تخريجه فيما اشترى عن عمر ، في أول المسألة .

(٧) في : باب أرض البقيع تقر في أيدي أهلها ... ، من كتاب فتوح الأرضين صلحا . الأموال ٦٨ .

... كما أخرجه البيهقي ، في : باب قدر الخراج الذي وضع على السواد ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٣٦/٩ .

وعبد الرزاق ، في : باب ما أخذ من الأرض عترة ، من كتاب الجزية . المصنف ١٠٠/٦ ، ١٠١ .

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٢٨ .

(٩) سقط من : ب .

(١٠) في م : رجل .

(١١) في أ : عشر .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يؤخذ منهم ذلك في السنة إلا مرة واحدة ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

٢١١/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب ٩٩/٦ .

ولأنَّ الجزية والزكاة إنما يُؤخذُ في السنة مرةً واحدةً ، فكذلك هذا . فإذا نَبَتَ هذا ، فإنه متى أخذَ منهم ذلك مرةً ، كَتَبَ لهم حُجَّةً بأدائهم ؛ لتكونَ وثيقةً لهم ، وحُجَّةً على مَنْ يَمُرُّونَ عليه ، فلا يَغشَهم ثانيةً ، فإنَّ مرَّةً ثانيةً بأكثرَ من المال الذي أُخذَ منه ، أُخذَ من الزيادة ؛ لأنَّها لم تُعشَر .

فصل : ولا يُؤخذُ منهم من غير مال التجارة شيءٌ ^(١٣) ، فلو مرَّ بالعاشر منهم مُتَنَقِّلٌ ومعه أمواله أو سائمةٌ ^(١٤) ، لم يُؤخذَ منه شيءٌ . نصَّ عليه أحمد ، وإنَّ كانت ماشيته للتجارة ، أخذَ منه نصفَ عشرِها . واختلفت الروايةُ في القدر الذي يُؤخذُ منه نصفَ العشر ، فروى عنه صالح ، من كلِّ عشرين ديناراً ديناراً ^(١٥) . يعني فإذا نَقَصَتْ من العشرين فليس عليه شيءٌ ؛ لأنَّ مادونَ النصاب لا تجبُ فيه زكاةٌ على مسلم ، ولا على ثعلبي ، فلا يجبُ فيه / على ذمِّي شيءٌ ، كالذي دونَ العشرة . وروى صالح أيضاً ^(١٦) ، أنَّه قال : إذا مرَّوا بالعاشر ، فإنَّ كانوا أهلَ الحرب ، أخذَ منهم العشر ، من العشرةِ واحداً ، وإنَّ كانوا من أهلِ الذمَّةِ أخذَ منهم نصفَ العشر ، من كلِّ عشرين ديناراً ديناراً ^(١٧) ، فإذا نَقَصَتْ فليس عليه شيءٌ ، وإنَّ نَقَصَ مالَ الحرِّبيِّ عن عشرةِ دنانير ، لم يُؤخذَ منه شيءٌ ، ولا يُؤخذُ منهم إلا مرةً واحدةً ؛ المسلم والذمِّي في ذلك سواء . وروى عن أحمد ، أنَّ ^(١٨) في العشرة نصفَ مثقالٍ ، وليس فيما دونَ العشرة شيءٌ . نصَّ على هذا ، في رواية أبي الحارث ، قال : قلتُ إذا كان مع الذمِّي عشرةُ دنانير ؟ قال : تأخذُ منه نصفَ دينارٍ . قلتُ : فإنَّ كان معه أقلُّ من عشرةِ دنانير ؟ قال : إذا نَقَصَتْ لم يُؤخذَ منه شيءٌ . وذلك لأنَّ العشرةَ مالٌ يبلغُ واجبه نصفَ دينار ، فوجبَ فيه ، كالعشرين في حقِّ المسلم . أو نقولُ : مالٌ معشورٌ ، فوجبَ في العشرة منه كمالُ الحرِّبيِّ . وقال ابنُ حامد : يُؤخذُ عُشرُ الحرِّبيِّ ونصفُ عُشرِ الذمِّي ،

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ١ : متاعه .

(١٥) في م : ديناراً ، على تقدير : يأخذ .

(١٦) في ب زيادة : عن ع .

(١٧) في ب : دينار .

(١٨) سقط من : ب .

من ما قُلَّ أو كَثُرَ ؛ لأنَّ عمرَ قال : تُحْذَرُ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا . ولأنَّه حَقٌّ عَلَيْهِ ، فَوَجِبَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، كَنَصِيبِ الْمَالِكِ فِي أَرْضِهِ الَّتِي عَامَلَهُ عَلَيْهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَشْرٌ أَوْ نِصْفُ عَشْرٍ وَجِبَ بِالشَّرْعِ ، فَاعْتَبِرْ لَهُ نِصَابٌ ^(١٩) ، كَزَكَاةِ الزَّرْعِ وَالشَّعْرِ ، وَلأنَّه حَقٌّ يَتَقَدَّرُ بِالْحَوِيلِ ، فَاعْتَبِرْ لَهُ النَّصَابُ ، كَالزَّكَاةِ . وَأَمَّا قَوْلُ عَمْرٍ ، فَالْمُرَادُ بِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بَيَانُ قَدْرِ الْمَأْخُوذِ ، وَأَنَّهُ نِصْفُ الْعَشْرِ ، وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ عَشْرَةٌ دَنَانِيرٌ فَخُذْ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ؛ لأنَّ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ أَنَّ عَمْرَ بَعَثَ مُصَدِّقًا ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا . وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ نِصَابٌ ، فَكَذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ .

فصل : وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْعَاشِرِ يَمُرُّ عَلَيْهِ الذِّمِّيُّ بِخَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ، فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ : قَالَ عَمْرٌ : وَلَوْ هُمْ ^(٢٠) يَبِيعُهَا . لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْآخِذِ مِنْهَا . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، فِي قَوْلِ عَمْرٍ : وَلَوْ هُمْ ^(٢١) / يَبِيعُ الْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ بَعْشَرَهَا ^(٢٢) . قَالَ أَحْمَدُ : إِسْنَادٌ جَيِّدٌ . وَمَعْنَى رَأْيِ ذَلِكَ مُسْرُوقٌ ، وَالنَّحْوِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَوَأَفْقَهُمْ مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَسَنِ فِي الْخَمْرِ خَاصَّةً . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ شَيْءٌ . وَبِهِ قَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . قَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : الْخَمْرُ لَا يَبِيعُهَا مُسْلِمٌ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ الْحَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ فَرْقَدٍ بَعَثَ إِلَيْهِ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ صَدَقَةَ الْخَمْرِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِصَدَقَةِ الْخَمْرِ ، وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ . فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّاسَ ، وَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَسْتَعْمِلَنَّكَ عَلَى شَيْءٍ بَعْدَهَا . قَالَ : فَتَزَعَهُ ^(٢٣) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَمَعْنَى قَوْلِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَوْ هُمْ يَبِيعُهَا ، وَخَذُوا أَنْتُمْ

(١٩) سقط من : ب .

(٢٠-٢١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أخذ الجزية من الخمر ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٢٣/٦ . وأبو عبيد ، في : باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير . الأموال ٥٠ . وانظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ منهم في الجزية حمرا ولا خنزيرا . من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

(٢٢) أخرجه أبو عبيد ، في : باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير . الأموال ٥٠ . وانظر أيضا : ما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ منهم في الجزية حمرا ولا خنزيرا ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

من الثَّمَنِ . أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْحُمْرَ وَالْخَنَازِيرَ مِنْ جِزْيَتِهِمْ ، وَخَرَجَ أَرْضِيهِمْ بِقِيَمَتَيْهَا^(٢٣) ، ثُمَّ يَتَوَلَّى الْمُسْلِمُونَ بَيْعَهَا ، فَأَنْكَرَهُ عُمَرُ ، ثُمَّ رَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ أَمْنَانِهَا ، إِذَا كَانَ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْمُتَوَلِّينَ بَيْعَهَا . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، أَنَّ بِلَالًا قَالَ لِعُمَرَ : إِنَّ عُمَّالَكَ يَأْخُذُونَ الْحُمْرَ وَالْخَنَازِيرَ فِي الْخَرَاجِ . فَقَالَ : لَا تَأْخُذُوهَا مِنْهُمْ ، وَلَكِنْ وَلَوْهُمْ بَيْعَهَا ، وَتُخَذُوا أَنْتُمْ مِنَ الثَّمَنِ .

فصل : وَيَجُوزُ اخْتِذُ ثَمَنِ الْحُمْرِ وَالْخَنَازِيرِ مِنْهُمْ عَنْ^(٢٤) جِزْيَةِ رُءُوسِهِمْ ، وَخَرَجَ أَرْضِيهِمْ ، اخْتِجَاجًا بِقَوْلِ عُمَرَ هَذَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ الَّتِي تُقَرَّمُ عَلَى اقْتِنَائِهَا ، وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، فَجَازَ اخْتِذُ أَمْنَانِهَا^(٢٥) مِنْهُمْ ، كَثَائِبِهِمْ .

فصل : وَإِذَا مَرَّ الذَّمُّ بِالْعَاشِيرِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ بِقَدْرِ مَا مَعَهُ ، أَوْ يَنْقُصُهُ^(٢٦) عَنْ النَّصَابِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ اخْتِذَ نَصِيفِ الْعُشْرِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يُعْتَبَرُ لَهُ النَّصَابُ وَالْحَوْلُ ، فَيَمْنَعُهُ^(٢٧) الدَّيْنُ ، كَالزُّكَاةِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنْ عَلَيْهِ دَيْنًا ، لَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْهُ . وَإِنْ مَرَّ بِجَارِيَةٍ ، فَادَّعَى أَنَّهَا بَنَتْهُ أَوْ أُخْتُه ، فَقِيهِ رَوَاتِنَ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ . قَالَ الْحَلَّالُ : وَهُوَ أَشْبَهُ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مِلْكِهِ فِيهَا . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُقْبَلُ^(٢٨) ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ ، فَأُشْبِهَتْ بِهَيْمَتِهِ^(٢٩) .

١٦٩٩ - / مسألة : قَالَ : (وَإِذَا دَخَلَ إِلَيْنَا مِنْهُمْ تَاجِرٌ حَرْبِيٌّ بِأَمَانٍ ، أَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرُ)

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ^(١) شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا يَأْخُذُونَ مِنْ شَيْءٍ ، فَنَأْخُذَ مِنْهُمْ

(٢٣) ق ب م : : بِقِيَمَتَيْهَا .

(٢٤) ق م : : عَلَى .

(٢٥) ق الْأَصْل ، أ : : أَمْنَانِهَا .

(٢٦) ق م : : يَنْقُصُ .

(٢٧) ق ب م : : فَمَنْعَهُ .

(٢٨) ق م زِيَادَةُ : : إِلَّا بَيِّنَةٌ .

(٢٩) ق م : : بِهَيْمَةٍ .

(١) ق ب م : : مِنْهُ .

مثله ؛ لما روي عن أبي مجلزٍ لاجئ بن حُمَيد ، قال : قالوا لعمر : كيف نأخذ من أهل الحرب إذا قَدِمُوا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منكم إذا دَخَلْتُمُ إليهم ؟ قالوا : العُشْر . قال : فكَذلكُ خُذُوا منهم^(٢) . وعن زياد بن حُدَير ، قال : كُنَّا لا نَعْشِرُ مسلماً ولا مُعَاهِداً . قال : مَنْ كُنْتُمْ تَعْشِرُونَ ؟ قال : كُفَّارُ أَهْلِ الْحَرْبِ ، نَأْخُذُ^(٣) منهم كما يأخذون مِنَّا^(٤) . وقال الشافعي : إِنْ دَخَلَ الْبِنَاءُ لِتِجَارَةٍ^(٥) لا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ ، لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ إِلَّا بِعَوَضٍ يَشْرِطُهُ عَلَيْهِ^(٦) ، وَمَهْمَا شَرَطَ جَائِزٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْعَشْرُ ، لِیُؤَافِقَ^(٧) فِعْلَ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنْ أْذِنَ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، فَلِمَ ذَهَبَ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانٌ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، فَلَمْ يُسْتَحَقَّ بِهِ شَيْءٌ ، كَالْهَذْنَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الْعَشْرُ ؛ لِأَنَّ عَمْرَ أَخَذَهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَيْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَلِأَنَّ^(٨) عَمْرَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْعَشْرَ ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ^(٩) بَعْدَهُ ،^(١٠) وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُ^(١١) فِي كُلِّ عَصْرِ^(١٢) ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ ، فَأَيُّ إِجْمَاعٍ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ هَذَا ؟ وَلَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ دُخُولِهِمْ ، وَلَا يُثْبِتُ ذَلِكَ بِالتَّحْمِينِ مِنْ غَيْرِ تَقِيلٍ ، وَلِأَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَقَدْ اسْتَمَرَ أَخْذُ الْعَشْرِ مِنْهُمْ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، فَيَجِبُ أَخْذُهُ . فَأَمَّا سُؤَالُ عَمْرَ عَمَّا يَأْخُذُونَ مِنَّا ، فَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ وَمَقْدَارِهِ ، ثُمَّ اسْتَمَرَ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ ، وَلَوْ تَقَيَّدَ أَخْذُنَا مِنْهُمْ بِأَخْذِهِمْ مِنَّا ، لَوَجَبَ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يأخذ من الذمي إذا أئجر في غير بلده ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٠/٩ .

(٣) في م : : فَنَأْخُذُ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٩/٦ . وأبو عبيد ، في : باب ذكر العاشر وصاحب المكس ... ، من كتاب الصدقة وأحكامها . الأموال ٥٢٨ . والبيهقي ، في : الباب السابق . السنن الكبرى ٢١١/٩ .

(٥) في ب ، م : : بِتِجَارَةٍ .

(٦) سقط من : الأصل ، أ .

(٧) في م زيادة : : فعله .

(٨) في م : : وَأَنْ .

(٩) في م زيادة : : الرَّاشِدُونَ .

(١٠-١١) سقط من : ب .

(١١) في م : : عَصَرِهِ .

فصل : وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ مَالٍ لِلتَّجَارَةِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا دَخَلُوا فِي نَقْلِ مِيرَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا حَاجَةً ، أُذِنَ لَهُمْ فِي الدَّخُولِ بِغَيْرِ عَشْرِ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ دُخُولُهُمْ / نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَنَا ، عُمُومُ مَا رَوَيْنَاهُ . وَرَوَى صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرِو ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ التَّبَعِ مِنَ الْقَطْنِ (١٢) الْعُشْرَ ، وَمِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّرْبِيبِ نِصْفَ الْعُشْرِ ، لِيَكْثَرَ الْجُمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ (١٣) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمْ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، وَلَهُ التَّرُكُ أَيْضًا إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ .

فصل : وَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ حَرْبِيٍّ تَاجِرٍ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ ذِمِّيٍّ تَاجِرٍ ، سَوَاءً كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ عَشْرٌ وَلَا نِصْفُ عَشْرِ ، سَوَاءً كَانَتْ حَرْبِيَّةً أَوْ ذِمِّيَّةً ، لَكِنْ إِنْ دَخَلَتْ الْحِجَارَ عُشْرَتْ ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الْإِقَامَةِ بِهِ (١٤) . وَلَا يُعْرَفُ هَذَا التَّفْصِيلُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا يُقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الصَّدَقَةَ فِي أَمْوَالِ نِسَاءِ بَنِي ثَغْلِبَ وَصَبِيَانِهِمْ ، فَكَذَلِكَ (١٥) يُوجِبُ الْعُشْرَ أَوْ نِصْفَهُ فِي مَالِ النِّسَاءِ ، وَعُمُومُ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ لَيْسَ فِيهَا تَخْصِيسٌ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِحَرْزِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَقٌّ يَخْتَصُّ (١٦) بِمَالِ التَّجَارَةِ ، لِتَوْسِيعِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَاتِّفَاعِهِ بِالتَّجَارَةِ فِيهَا ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ، كَالزَّكَاةِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ .

فصل : وَلَا يُعْشَرُونَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَنَانِيرَ . نَصَّ عَلَيْهِمَا أَحْمَدُ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَامِدٍ ، أَنَّ الْحَرْبِيَّ يُعْشَرُ كُلَّمَا دَخَلَ إِلَيْنَا . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذْنَا مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، لَا تَأْمَنُ أَنْ يَدْخُلُوا ، فَإِذَا جَاءَ

(١٢) القطنية : الحبوب التي تطبخ .

(١٣) أخرجه الإمام مالك ، في : باب عشور أهل الذمة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٨١/١ . والبيهقي ، في : باب ما يؤخذ من الذمى إذا اتقى في غير بلده ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٠/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٩/٦ .

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م : ١٠ وكذلك .

(١٦) في الأصل : ١٠ تخصيص .

وَقَتِ السَّنَةِ^(١٧) لَمْ يَدْخُلُوا ، فَيَتَعَذَّرُ^(١٨) الْأَخْذَ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ يُؤْخَذُ مِنَ التَّجَارَةِ ، فَلَا يُؤْخَذُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي السَّنَةِ ، كَالزَّكَاةِ ، وَنَصِيفِ الْعَشْرِ مِنَ الذَّمَّى . وَقَوْلُهُمْ : يَقُوتُ . غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَوَّلَ مَا يَدْخُلُ مَرَّةً ، وَيَكْتُوبُ الْأَخْذُ لَهُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تَمُضِيَ تِلْكَ السَّنَةُ ، فَإِذَا جَاءَ فِي الْعَامِ الثَّانِي ، أَخِذَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ ، فَمَا فَاتَ مِنْ حَقِّ السَّنَةِ الْأُولَى شَيْءٌ .

فصل : وليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بغير أمان ؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل جاسوساً ، أو متلصصاً ، فيضرّ بالمسلمين ، فإن دخل بغير أمان ، سئِلَ ، فإن قال : جئتُ رسولاً . فالقولُ قوله ؛ لأنه يتعذر إقامة البيّنة على ذلك ، ولم تنزل الرُّسُلُ تأتي من غير تقدّم أمان . وإن قال : جئتُ تاجراً . نظرنا ؛ فإن كان معه متاع يبيعه ، قبل قوله أيضاً ، وحقق دمه ؛ لأنّ العادة جارية بدخول تجارهم إلينا ، وتجارنا إليهم ، وإن لم يكن معه ما يتجرّبه ، لم يقبل قوله ؛ لأنّ التجارة لا تحصل بغير مال . وكذلك مدعى الرّسالة ، إذا لم يكن معه رسالة يؤدّيها ، أو كان ممن لا يكون مثله رسولاً . وإن قال : أمنتني مسلمٌ . فهل يقبل منه ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يقبل ، تغليبا لحقّ دمه ، كما يقبل من الرسول والتاجر . والثاني ، لا يقبل ؛ لأنّ إقامة البيّنة عليه ممكنة . فإن قال مسلمٌ : أنا أمنتته . قبل قوله ؛ لأنه يملك أن يؤمنته ، فقبل قوله فيه^(١٩) ، كالحاكم إذا قال : حكمت لفلان على فلان بحق . وإن كان جاسوساً ، خيّر الإمام فيه بين أربعة أشياء ؛ كالأسير . وإن كان ممن ضلّ الطريق ، أو حملته الريح إلينا في مركب ، فقد ذكرنا حكمه^(٢٠) .

١٧٠٠ - مسألة ؛ قال : (ومن نقض العهد ، بمخالفة شيء مما ضولخوا عليه ، حلّ دمه وماله)

وجملة ذلك ، أنّه يتبيّن للإمام عند عقد الهدنة أن يشترط عليهم شروطاً ، نحو ما شرطه

(١٧) في م نهادة : الأخرى .

(١٨) في م : فعذر .

(١٩) سقط من : أ .

(٢٠) تقدم في صفحة ٨٣ .

عمر، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وَقَدْرُوتَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ
الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا :
كَتَبَ أَهْلُ الْجَزِيرَةِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ : إِنَّا حِينَ قَدِمْتُمْ ^(١) بِلَادَنَا ، طَلَبْنَا إِلَيْكَ الْأَمَانَ
لَأَنْفُسِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا ، عَلَى أَنْ أَشْرَطْنَا لَكَ عَلَى أَنْفُسِنَا أَنْ لَا تُحَدِّثَ فِي مَدِينَتِنَا كَنِيسَةً ، وَلَا فِيمَا
حَوْلَهَا دَيْرًا ، وَلَا قَلَايَةً ^(٢) ، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا تُجَدِّدَ مَا حَرَبَ مِنْ / كِنَائِسِنَا ، وَلَا مَا
كَانَ مِنْهَا فِي خَطِّطِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا تَمْنَعَ كِنَائِسَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْزِلُوها فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ،
وَأَنْ تَوْسَعَ أَبْوَابُهَا لِلْمَاءِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَلَا تَأْوِي فِيهَا وَلَا فِي مَنَازِلِنَا ^(٣) جَاسُوسًا ، وَأَنْ لَا نَكْتُمَ
أَمْرًا مِنْ غَشِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نُضْرِبَ نَوَاقِيسَنَا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيًّا فِي جَوْفِ كِنَائِسِنَا ، وَلَا نُظْهِرَ
عَلَيْهَا صَلِيًّا ، وَلَا نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي كِنَائِسِنَا فِيمَا يَحْضُرُ الْمُسْلِمُونَ ، وَلَا
نُخْرِجَ صَلِيِّنَا وَلَا كِتَابَنَا فِي سُوقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نُخْرِجَ بَاغُوتًا ^(٤) وَلَا شَعَانِينَ ^(٥) ، وَلَا
نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا مَعَ أَمْوَاتِنَا ، وَلَا نُظْهِرَ التَّيْرَانَ مَعَهُمْ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نُجَاوِرَهُمْ
بِالْحَنَازِيرِ ، وَلَا تَبِيعَ الْخُمُورَ ، وَلَا نُظْهِرَ شِرْكًا ، وَلَا تَرْغَبَ فِي دِينِنَا ، وَلَا نَدْعُو إِلَيْهِ أَحَدًا ،
وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا مِنَ الرُّقِيقِ الَّذِينَ جَرَتْ عَلَيْهِمْ سِيهَامُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا تَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ
أَقْرَبَانِنَا إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَأَنْ نَلْزِمَ زَيْنًا حَيْثُمَا كُنَّا ، وَأَنْ لَا تَنْشُبَهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي
لُبْسٍ قَلَنْسُوَةٍ وَلَا عِمَامَةٍ وَلَا تَعْلِينَ ، وَلَا فَرْقِ شَعَرٍ ، وَلَا فِي مَوَاقِبِهِمْ ، وَلَا نَتَكَلَّمَ
بِكَلَامِهِمْ ، وَأَنْ لَا تَتَكَلَّمَ بِكُنَاهُمْ ، وَأَنْ نَجْزِيَ مَقَادِمَ رُعُوسِنَا ، وَلَا نَفْرِقَ نَوَاصِيِنَا ، وَنَشُدَّ
الزَّنَانِيرَ عَلَى أَوْسَاطِنَا ، وَلَا نَنْقُشَ خَوَاتِمَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا نُرَكِّبَ السُّرُوجَ ، وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا
مِنَ السَّلَاحِ ، وَلَا نَحْمِلَهُ ، وَلَا نَتَّقَلَّدَ السِّيُوفَ ، وَأَنْ نُوقِّرَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَجَالِسِهِمْ ،
وَنُرْشِدَ الطَّرِيقَ ، وَنَقُومَ لَهُمْ عَنِ الْمَجَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْمَجَالِسَ ، وَلَا نَطْلُعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَا
نَعْلَمَ أَوْلَادَنَا الْقُرَّانَ ، وَلَا يُشَارِكَ أَحَدٌ مِنَّا مُسْلِمًا فِي تِجَارَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى الْمُسْلِمِ أَمْرٌ

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « قَدِمْنَا » ، وَفِي م : « قَدِمْنَا مِنْ » .

(٢) فِي النُّسخ : « قَلَايَةً » . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ . وَالْقَلَايَةُ : شِبْهُ صَوْمَعَةٍ تَكُونُ فِي كَنِيسَةِ النِّصَارِيِّ . تَاجُ الْعُرُوسِ
(ق ل ي) .

(٣) فِي ب : « مَنَازِلُهَا » .

(٤) الْبَاغُوتُ : اسْتِسْقَاءُ النِّصَارِيِّ .

(٥) الشَّعَانِينَ : عَبْدُ لِلنِّصَارِيِّ يَقَعُ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِقِ لِعِيدِ الْفَصْحِ .

التَّجَارَةِ ، وَأَنْ تُضَيِّفَ كُلَّ مُسْلِمٍ عَابِرِ سَبِيلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتُطْعِمَهُ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَجِدُ ، ضَمَنًا ذَلِكَ عَلَى أَنْفُسِنَا ، وَذَرَارِينَا ، وَأَزْوَاجِنَا ، وَمَسَاكِينَا ، وَإِنْ نَحْنُ غَيْرُنَا أَوْ تَخَالَفْنَا عَمَّا شَرَطْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ، وَقَبَلْنَا الْأَمَانَ عَلَيْهِ ، فَلَا ذِمَّةَ لَنَا ، وَقَدْ حَلَّ لَكَ مِنَّا مَا يَحِلُّ لِأَهْلِ الْمُعَانَدَةِ وَالشَّقَاقِ . فَكَتَبَ بِذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْحَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكَتَبَ لَهُمْ عَمْرٌ : أَنْ أَمْضِيَ لَهُمْ مَا سَأَلُوهُ ، / وَالْحَقُّ فِيهِ خَرْقَيْنِ ، اشْتَرَطْنَا^(٦) عَلَيْهِمْ مَعَ مَا شَرَطُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنْ لَا يَشْتَرُوا مِنْ سَبَايَانَا شَيْئًا ، وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا ، فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ . فَأَتَقَدَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ ذَلِكَ ، وَأَقْرَأَ مَنْ أَقَامَ مِنَ الرُّومِ فِي مَدَائِنِ الشَّامِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ^(٧) . فَهَذِهِ جُمْلَةُ شُرُوطِ عَمْرِو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِذَا صُولُوا عَلَيْهَا ، ثُمَّ نَقَضَ بَعْضُهُمْ شَيْئًا مِنْهَا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرْقِيِّ أَنْ عَهْدَهُ يَنْتَقِضُ بِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا رَوَيْنَاهُ ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي الْكِتَابِ : إِنْ نَحْنُ خَالَفْنَا ، فَقَدْ حَلَّ لَكَ مِنَّا مَا يَحِلُّ لَكَ مِنْ أَهْلِ الْمُعَانَدَةِ وَالشَّقَاقِ . وَقَالَ عَمْرٌ : مَنْ^(٨) ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا ، فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ . وَلَئِنَّهُ عَقْدٌ بِشَرِطٍ فَمَتَى لَمْ يُوجِدِ الشَّرْطُ ، زَالَ حُكْمُ الْعَقْدِ ، كَالْوَأْتِنِغِ مِنَ التَّزَامِ الْأَحْكَامِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، أَنَّ الشَّرْطَ^(٩) قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِمُخَالَفَتِهِ ، وَهُوَ أَحَدُ عَشَرَ شَيْئًا ؛ الْاِتِّنَاعُ مِنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، وَجَرَى أَحْكَامُنَا عَلَيْهِمْ إِذَا حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ ، وَالاجْتِنَاعُ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالزَّئِي بِمُسْلِمَةٍ ، وَإِصَابَتُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ ، وَفَتْحُ مُسْلِمٍ عَنْ دِينِهِ ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ ، وَقَتْلُهُ ، وَإِيوَاءُ جَاسُوسِ الْمَشْرِكِينَ ، وَالْمُعَاوَنَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِدَلَالَةِ الْمَشْرِكِينَ عَلَى غَوْرَاتِهِمْ أَوْ مُكَابَّتِهِمْ ، وَذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ كِتَابِهِ أَوْ دِينِهِ أَوْ رَسُولِهِ بِسُوءٍ ، فَالْحَصْلُتَانِ الْأُولَيَانِ يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِمَا بِلَا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَفِي مَعْنَاهُمَا قِتَالُهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ مُتَفَرِّدِينَ أَوْ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْأَمَانِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، فَإِذَا فَعَلُوا نَقَضُوا الْأَمَانَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَاتَلُونَا^(١٠) ، لَرِمْنَا قِتَالَهُمْ ، وَذَلِكَ ضِدُّ

(٦) سقط من : م .

(٧) تقدم ترجمته ، في صفحة ٢١٥ .

(٨) في م : ١ ومن .

(٩) في ١ : الشُّرُوط .

(١٠) في ١ : قَاتَلُوا .

الأمان ، وسائر الخصال فيها روايتان ؛ إحداهما ^(١١) ، أن العهد ينتقض بها ، سواء شرط عليهم ذلك أو لم يشترط ^(١٢) . ومذهب ^(١٣) الشافعي قريب من هذا . إلا أن ما لم يشترط ^(١٤) عليهم ، لا ينتقض العهد بتركه ، ما خلا الخصال الثلاث ^(١٥) الأولى ، فإنه يتعين شرطها ، وينتقض العهد بتركها بكل حال . وقال أبو حنيفة : لا ينتقض العهد إلا بالامتناع من الإمام / على وجه ^(١٦) يتعذر معه أخذ الجزية منهم . ولنا ، مع ما ذكرناه ، ما روى أن عمر رفع إليه رجل قد أراد استكرأة امرأة مسلمة ^(١٧) على الرئي ، فقال : ما على هذا صالحناكم . وأمر به فصلى في بيت المقدس ^(١٨) . ولأن فيه ضرراً على المسلمين ، فأشبه الامتناع من بذل الجزية . وكل موضع قلنا : لا ينتقض عهده . فإنه إن فعل ما فيه حد أقيم عليه حده أو قصاصه ، وإن لم يوجب حداً ، عزز ، وفعل به ما ينكف به أمثاله عن فعله . فإن أراد أحد منهم فعل ذلك كُف عنه ، فإن مائع بالقتال يُقَضَّ عهده . ومن حكمنّا بنقض عهده منهم ، خيّر الإمام فيه بين ^(١٩) أربعة أشياء ^(٢٠) ؛ القتل ، والاسترقاق ، والفيداء ، والمن ، كالأسير الحربى ، لأنه كافر قد رنا عليه في دارنا بغير عهد ولا عقد ، ولا شبهة ذلك ، فأشبه اللص الحربى . ويختص ذلك به دون ذريته ، لأن النقص إنما وجد منه ذواتهم ، فاختص به ، كما لو أتى ما يوجب حداً أو تعزيراً .

فصل : أمصار المسلمين على ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، ماصره المسلمون ، كالبصرة والكوفة وبغداد واسط ، فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ولا بيع ولا مجتمع لصلاتهم ، ولا

(١١) في ١ ، ب ، م : أحدهما .

(١٢) في ب ، م : يشترطوا .

(١٣) في م : وظاهر مذهب .

(١٤) في ١ ، م : يشترط .

(١٥) في م : ثلاث .

(١٦) في م : نهادة : لا .

(١٧) - (١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المعاهد بغدر بالمسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ١٠ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

وإن أتى شيبة ، في : باب في الذمي يستكره المسلمة على نفسها ، من كتاب الحدود . المصنف ١٠ / ٩٦ ، ٩٧ .

(٢٠) (١٩ - ١٩) سقط من : الأصل ، ب .

يجوزُ صلحُهم على ذلك ، بدليل ما روى عن عكرمة ، قال : قال ابن عباس : أيما مصرٍ مصرته العرب ، فليس للعجم أن يئنوا فيه بيعةً ، ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه حمراً ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً . رواه الإمام أحمد^(٢١) ، واحتج به . ولأن هذا البلد ملكٌ للمسلمين ، فلا يجوز أن يئنوا فيه مجاميع للكفر . وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس ، مثل كنيسة الروم في بغداد ، فهذه كانت في قري أهل الذمة ، فأقرت على ما كانت عليه . القسم الثاني ، ما فتحة المسلمون عنوةً ، فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ؛ لأنها صارت ملكاً للمسلمين ، وما كان فيه من ذلك ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يجب هدمه ، وتخرم بقيته ؛ لأنها بلاد مملوكة للمسلمين ، فلم يجوز أن تكون فيها بيعةً ، كالبلاد التي اختطها المسلمون . والثاني ، يجوز ؛ لأن في حديث ابن عباس : أيما مصرٍ مصرته العجم ، ففتحه الله على العرب ، فنزلوه ، فإن للعجم ما في عهدهم . ولأن الصحابة ، رضى الله عنهم ، فتحوا كثيراً من البلاد عنوةً ، فلم يهدموا شيئاً من الكنائس . ويشهد لصحة هذا ، وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوةً ، ومعلوم أنها ما أخذت ، فليز أن تكون موجودةً فأقيمت . وقد كتب عمر بن عبد العزيز ، رضى الله عنه ، إلى عماله ، أن لا يهدموا بيعةً ولا كنيسةً ولا بيت ناري . ولأن الإجماع قد حصل على ذلك ، فإنها موجودة في بلاد^(٢٢) المسلمين من غير تكبير . القسم الثالث ، ما فتح صلحاً ، وهو ثوعان ؛ أحدهما ، أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلم يحدث ما يختارون^(٢٣) فيها ؛ لأن الدار لهم . والثاني ، أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ، ويؤثرون^(٢٤) الجزية إلينا ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح معهم ، من إحداث ذلك ، وعمارته ؛ لأنه إذا جاز أن يقع الصلح معهم على أن الكل لهم ، جاز أن

(٢٠) وأخرجه البيهقي ، في باب لا تدم لهم كنيسة ولا بيعة ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٢/٩ . وعبد الرزاق ، في باب هدم كنائسهم وهل يضربون ناقوس ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٦٠/٦ .

(٢١) في الأصل : « بلد » .

(٢٢) في م : « يحتاجون » .

(٢٣) أي : « وهم يؤثرون » .

يُصَالِحُوا عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْبَلَدِ لَهُمْ ، وَيَكُونُ^(٢٤) مَوْضِعُ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ مُعَيَّنًا^(٢٥) والأولى أَنْ يُصَالِحَهُمْ عَلَى مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبَشَّرَ عَلَيْهِمُ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ، أَنْ لَا يُحْدِثُوا بَيْعَةً ، وَلَا كَنِيسَةً ، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا قَلَايَةً . وَإِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، حُمِلَ عَلَى^(٢٦) مَا وَقَعَ عَلَيْهِ صُلْحُ عُمَرَ ، وَأُخِذُوا بِشُرُوطِهِ . فَأَمَّا الَّذِينَ صَالَحَهُمْ عُمَرُ ، وَعَقَدَ مَعَهُمُ الدِّمَةَ ، فَهُمْ عَلَى مَا فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ، مَا أَخُذُوا بِشُرُوطِهِ كُلِّهَا ، وَمَا وَجَدَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ ، فَهِيَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ فَاتِحِهَا وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : يَجُوزُ إِقْرَارُهَا . لَمْ يَجْزْ هَذَا ، وَلَهُمْ رَمٌّ مَا تَشَعَّتْ مِنْهَا / ، وَإِصْلَاحُهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَحْرِيْبِهَا وَذَهَابِهَا ، فَجَرَى مَجْرَى هَذَا . وَإِنْ وَقَعَتْ كُلُّهَا ، لَمْ يَجْزْ بِنَاؤُهَا . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لَمَّا اسْتَهْدَمَ ، فَأَشْبَهَ بِنَاءَ بَعْضِهَا إِذَا انْهَدَمَ ، وَرَمٌّ شَعْنُهَا ، وَلَئِنْ اسْتَدَامَتْهَا جَانِئَةٌ ، وَبِنَاؤُهَا كَاسْتَدَامَتِهَا . وَحَمِلَ الْخَلَّالُ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَهُمْ أَنْ يَبْنُوا مَا انْهَدَمَ مِنْهَا . أَيْ إِذَا انْهَدَمَ بَعْضُهَا ، وَمَنَعَهُ مِنْ بِنَاءِ مَا انْهَدَمَ ، عَلَى^(٢٧) مَا إِذَا^(٢٨) انْهَدَمَتْ كُلُّهَا ، فَجَمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي كِتَابِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ لِعِيَاضِ^(٢٩) بْنِ غَنَمٍ : وَلَا تُجَدِّدُ مَا خَرِبَ مِنْ كِنَائِسِنَا . وَرَوَى كَثِيرٌ مِنْ مُرَّةٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُبْنَى الْكَنِيسَةُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُجَدِّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا »^(٣٠) . وَلَئِنْ هَذَا بِنَاءُ كَنِيسَةٍ^(٣١) فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزْ ، كَمَا لَوْ ابْتَدِئَ بِبِنَاؤِهَا . وَفَارَقَ رَمٌّ^(٣٢) مَا تَشَعَّتْ^(٣٣) ؛ فَإِنَّهُ إِيقَاءٌ وَاسْتِدَامَةٌ ، وَهَذَا الْإِحْدَاثُ .

(٢٤) في م زيادة : معهم .

(٢٥) في م : معنا ؛ خطأ .

(٢٦) سقط من : الأصل ، م .

(٢٧-٢٨) في م : إذا ما .

(٢٨) كذا في النسخ . وسبق عبد الرحمن في صفحة ٢٣٧ . وعياض يرد ذكره في الجزية أيضا ، ولكن في غير هذا الموضع . انظر : الأموال ٤٣ . وخبر عياض بن غنم مع أهل الجزيرة ، في : تاريخ الطبري ٤/ ٥٣-٥٥ .

(٢٩) ذكره السيوطي ، في الجامع الكبير ٨٨٠/١ . وعزاه إلى الديلمي وابن عساكر .

(٣٠) في ب : لكنيسة .

(٣١-٣٢) في م : شعنها .

فصل : وَمَنْ اسْتَحْدَثَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِنَاءً ، لَمْ يُجْزَ لَهُ مَنَعُهُ حَتَّى يَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُجَاوِرِينَ لَهُ ؛ لَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُعْلَى »^(٣٢) . وَلَأنَّ فِي ذَلِكَ رُتْبَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَأَهْلُ الذِّمَّةِ مَمْنُوعُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَهَذَا يُمْنَعُونَ مِنْ صُدُورِ الْمُحَالِيسِ ، وَيُلْجَأُونَ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ . وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَعْلِيَةِ بِنَائِهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ عُلُوَّهَا إِنَّمَا يَكُونُ ضَرَرًا عَلَى الْمُجَاوِرِ لَهَا ، دُونَ غَيْرِهِ . وَفِي جَوَازِ مُسَاوَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَطِيلٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِي ، الْمَنَعُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُعْلَى » . وَلَا تُهْمُ مَنَعُوا مِنْ مُسَاوَاةِ الْمُسْلِمِينَ فِي لِبَاسِهِمْ وَشُعُورِهِمْ وَرُكُوبِهِمْ ، كَذَلِكَ فِي بِنَائِهِمْ . فَإِنْ كَانَ لِلذِّمِّيِّ دَارٌ عَالِيَةً ، فَمَلِكُ الْمُسْلِمِ دَارًا إِلَى جَانِبِهَا ، أَوْ بَنَى الْمُسْلِمُ إِلَى جَانِبِ دَارِ ذِمِّيٍّ دَارًا دُونَهَا ، أَوْ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ دَارًا عَالِيَةً لِمُسْلِمٍ ، فَلَهُ سُكْنَى دَارِهِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ هَذْمُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا . فَإِنْ انْتَهَدَمَتْ دَارُهُ الْعَالِيَةُ ، ثُمَّ جَدَّدَ بِنَاءَهَا^(٣٣) ، لَمْ يُجْزَ لَهُ تَعْلِيَتُهُ عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ انْتَهَدَمَ مَا عَلا مِنْهَا ، لَمْ تَكُنْ لَهُ إِعَادَتُهُ . وَإِنْ تَشَعَّتْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَنْتَهِدِمِ ، فَلَهُ رُمُّهُ وَإِصْلَاحُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ اسْتَدَامَتْهُ ، فَمَلِكٌ رَمَّ شَعْنَهُ ، كَالْكَيْسِيَّةِ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سُكْنَى الْحِجَازِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ : أَرَى أَنْ يُجْلُوا مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَجْتَمِعُ ذِينَانٍ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ »^(٣٤) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ

(٣٢) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب إذا أسلم الصبي فمات ... ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١١٧/٢ . والبيهقي موصولا ، في : باب ذكر بعض من صار مسلما بإسلام أبيه ، من كتاب اللقطة . السنن الكبرى ٢٠٥/٦ .

(٣٣) في الأصل ، ١ : « بناؤه » .

(٣٤) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في إجماع اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع . الموطأ ٨٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٥/٦ .

(٣٥) في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٤٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٠٧/٧ ، ١٠٨ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩/١ ، ٣٢ ، ٣٤٥/٣ .

الله ﷺ يقول : « لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا » . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديث حسن صحيح . وعن ابن عباس ، قال : أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بثلاثة أشياء ، قال : « أُخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُمْ أَجِيزُهُمْ » . وسكت عن الثالث . رواه أبو داود^(٣٦) . وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمين . قاله سعيذ بن عبد العزيز . وقال الأصمعي وأبو عبيد : هي من ريف العراق إلى عدن طولاً ، ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . وقال أبو عبيدة : هي من حفر أبي موسى^(٣٧) إلى اليمين طولاً ، ومن رَمْلٍ يَبْرِينَ^(٣٨) إلى مُنْقَطَعِ السَّمَاءِ^(٣٩) عرضاً . قال الخليل : إنما قيل لها جزيرة^(٤٠) ؛ لأنَّ بَحْرَ الْحَبَشِ^(٤١) وبحر فارس والفُرات قد أحاطت بها ، ونُسِبَتْ إلى العرب ، لأنَّها أرضها ومسكنها ومعدنُها . وقال أحمد : جزيرة العرب المدينة وما والاها . يعني أنَّ الممنوع من سُكْنَى الْكُفَّارِ به^(٤٢) المدينة وما والاها ، وهو مكة واليمامة وخيبر واليَبُوعَ وفدك ومخاليقها ، وما والاها . وهذا قول الشافعي ؛ لأنَّهم لم يُجْعَلُوا من ثِيَمَاءِ^(٤٣) ، ولا من اليمين . وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح ، أنَّه قال : إِنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . أنَّ^(٤٤) قال : « أُخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ »^(٤٥) . فأما إخراج أهل نَجْرَانَ منه ، فلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صالَحَهُمْ على ترك الرِّبَا ، فَتَقَضَّوْا

(٣٦) في : الباب السابق .

كما أخرجه البخاري ، في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١٢١/٤ .

ومسلم ، في : باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ١٢٥٨/٣ .

(٣٧) حفر أبي موسى : ركايا أحفرها أبو موسى الأنصاري على جادة البصرة إلى مكة . معجم البلدان ٢٩٤/٢ .

(٣٨) يبرين : رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامة . معجم البلدان ١٠٠٥/٤ .

(٣٩) بادية السماوة : بين الكوفة والشام . انظر : معجم البلدان ١٣١/٣ .

(٤٠) في ١ ، ب زيادة : « العرب » .

(٤١) في النسخ : « الجيش » تصحيف . وبحر الحبش هو بحر القلزم ، ويعرف اليوم بالبحر الأحمر .

(٤٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(٤٣) ثيماء : بليد في أطراف الشام ، بين الشام ووادي القرى . معجم البلدان ٩٠٧/١ .

(٤٤) في م : « أنه » .

(٤٥) أخرجه الدارمي ، في : باب إخراج المشركين من جزيرة العرب ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٣/٢ .

والبخاري ، في : التاريخ الكبير ٥٧/٤ .

عَهْدَهُ^(٤٦) . فَكَانَ جَزِيرَةُ الْعَرَبِ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ أُرِيدَ بِهَا الْحِجَازُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ حِجَازًا ، لِأَنَّهُ حَجَزَ بَيْنَ يَتِهَامَةٍ وَتَجْدٍ . وَلَا يُمْنَعُونَ أَيْضًا مِنْ أَطْرَافِ الْحِجَازِ ، كَتَيْمَاءَ وَفَيْدٍ^(٤٧) وَغَوِيهَا ؛ لِأَنَّ عَمَرَ لَمْ يَمْنَعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

فصل : وَبِحُجُورِ لَهْمِ دُخُولِ الْحِجَازِ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَتَجَرُّونَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَتَاهُ شَيْخٌ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : أَنَا الشَّيْخُ النَّصْرَانِيُّ ، وَإِنَّا عَامِلُكَ عَشْرَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ . فَقَالَ عَمَرُ : وَأَنَا الشَّيْخُ الْحَنِيفُ^(٤٨) . وَكَتَبَ لَهُ عَمَرُ ، أَنْ لَا يُعْشَرُوا^(٤٩) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً^(٥٠) . وَلَا يَأْذَنُ لَهُمْ فِي الْإِقَامَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ - عَلَى مَا رَوَى عَنْ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثُمَّ يَنْتَقِلُ عَنْهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقِيمُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ حُدَّ مَا يُتِمُّ الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ . وَالْحُكْمُ فِي دُخُولِهِمْ إِلَى الْحِجَازِ فِي اعْتِبَارِ الْإِذْنِ ، كَالْحُكْمِ فِي دُخُولِ أَهْلِ الْحَرْبِ دَارِ الْإِسْلَامِ . وَإِذَا مَرَضَ بِالْحِجَازِ ، جَازَتْ لَهُ الْإِقَامَةُ ، لِأَنَّهُ يَشْقَى الْإِثْقَالَ عَلَى الْمَرِيضِ ، وَتَحُوزُ الْإِقَامَةُ لِمَنْ يُمَرِّضُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ . وَإِنْ كَانَ لَهُ دِينَارٌ عَلَى أَحَدٍ^(٥١) ، وَكَانَ حَالًا ، أَجْبَرَ غَرِيمَهُ عَلَى وَقَائِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَقَاؤُهُ لِمَطِيلٍ ، أَوْ تَعَيَّبَ عَنْهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْإِقَامَةِ ، لِيَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ ؛ لِأَنَّ التَّعَدُّى مِنْ غَيْرِهِ ، وَفِي إِخْرَاجِهِ ذَهَابَ مَالِهِ . وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُوجِبًا ، لَمْ يُمَكِّنْ مِنَ الْإِقَامَةِ ، وَيُوكَّلُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ لَهُ ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْهُ . وَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِقَامَةِ لِيَسْبَعَ بِضَاعَتَهُ ، اسْتَحْتَمَلَ أَنْ يَحُوزَ ؛ لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ تَرْكُهَا أَوْ حَمْلَهَا مَعَ ضَيَاعِ مَالِهِ ، وَذَلِكَ مِمَّا يُمْنَعُ مِنَ الدُّخُولِ بِالْبُضَائِعِ إِلَى الْحِجَازِ ، فَتَقُوتُ مَصْلَحَتُهُمْ ، وَلِلْحَقِّهِمُ الْمَضَرَّةُ ، بِاتِّقَاعِ / الْجَلْبِ عَنْهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّ لَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ بُدًّا . فَإِنْ أَرَادَ الْإِثْقَالَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ مِنَ الْحِجَازِ ، جَازَ ، وَبَقِيَتْ فِيهِ أَيْضًا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، أَوْ أَرْبَعَةٌ ، عَلَى^(٥٢) الْخِلَافِ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ،

(٤٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي أَخْذِ الْجَزْيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١٤٩/٢ .

(٤٧) فَيْدٌ : بَلَدَةٌ فِي نِصْفِ طَرِيقِ مَكَّةَ مِنَ الْكُوفَةِ . مَعْجَمُ الْبَلَدَانِ ٩٢٧/٣ .

(٤٨) فِي ١ : الْحَنِفِيُّ .

(٤٩) فِي ١ : يَعْشَرُ .

(٥٠) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٣٠ .

(٥١) فِي ب : غَرِيمٌ .

(٥٢) سَقَطَ مِنْ : م .

جائز ، ولو حصلت الإقامة في الجميع شهراً . وإذا مات بالحجاز دُفِنَ به ؛ لأنه يشقُّ نقله ، وإذا جائت الإقامة للمريض ، فدُفِنَ المَيِّتُ أُولَى .

فصل : فأما الحرم ، فليس لهم دخوله بحال . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : لهم دخوله كالحجاز كله ، ولا يَسْتَوْطِنُونَ به ، وهم دخول الكعبة ، والمنع^(٥٣) من الاستيطان لا يمنع الدخول والتصرُّف ، كالحجاز . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِدِهِمْ هَذَا ﴾^(٥٤) . والمراد به الحرم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ﴾^(٥٥) يريد : ضرراً يتأخَّر الجلب عن الحرم دون المسجد . ويجوز تسوية الحرم المسجد الحرام ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾^(٥٦) . وإنما أُسْرِيَ به من بيت أم هانئ من خارج المسجد . ويخالف الحجاز ، لأن الله تعالى منع منه^(٥٧) مع إذهابه في الحجاز ، فإن هذه الآية نزلت واليهود بخيبر والمدينة وغيرهما من الحجاز ، ولم يمنعوا من الإقامة به ، وأوَّل مَنْ أَجْلَاهُمْ عمر ، رضي الله عنه^(٥٨) . ولأن الحرم أشرف ، لتعلق التسليم به ، ويحرم^(٥٩) صيده وشجره والمُلتجئ إليه ، فلا يُماسُّ غيره^(٦٠) عليه . فإن أراد كافر الدخول إليه ، مُنع منه . فإن كانت معه ميرة أو تجارة ، خرَّج إليه من يشتري منه ، ولم يترك هو يدخل . وإن كان رسولاً إلى إمام بالحرم ، خرَّج إليه مَنْ يسمعُ رسالته ، ويبلغها إياه . فإن قال : لا بدُّ لي من لقاء الإمام ، وكانت المصلحة في ذلك ، خرَّج إليه الإمام ، ولم يأذن له في الدخول ، فإن دخل الحرم عالماً بالمنع ، عَزَّر ، وإن دخل جاهلاً ، نُهي وهُدِّد . فإن مرض بالحرم^(٦١) أو مات / ، أُخرِج ولم يُدفن به ؛ لأنَّ حرمة

١٠٠/١٠ و

(٥٣) في الأصل : « وليس المنع » .

(٥٤) سورة التوبة ٢٨ .

(٥٥) سورة الإسراء ١ .

(٥٦) سقط من : ب .

(٥٧) أخرجه الإمام مالك ، في : باب في إجماع اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع . الموطأ ٨٩٣/٢ . والبيهقي ، في : باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٨/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب إجماع اليهود من المدينة ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٥٥/٦ ، ٥٦ .

(٥٨) في : أ ، ب : « وتحريم » .

(٥٩) سقط من : م .

الحَرَمَ أَعْظَمُ . ويُفَارِقُ الْحِجَازَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ دُخُولَهُ إِلَى الْحَرَمِ حَرَامٌ ، وَإِقَامَتُهُ بِهِ حَرَامٌ ، بِخِلَافِ الْحِجَازِ . والثَّانِي ، أَنْ خُرُوجَهُ مِنَ الْحَرَمِ سَهْلٌ مُمَكِّنٌ ، لِقُرْبِ الْحِلِّ مِنْهُ ، وَخُرُوجُهُ مِنَ الْحِجَازِ فِي مَرَضِهِ صَعْبٌ مُمْتَنِعٌ . وَإِنْ دُفِنَ ، نُبِشَ وَأُخْرِجَ ، إِلَّا أَنْ يَصْنَعُ إِخْرَاجَهُ ؛ لِتَنَبُّهِهِ وَتَقْطِيعِهِ . وَإِنْ صَالَحَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى دُخُولِ الْحَرَمِ بِعَوَضٍ ، فَالصَّلُحُ بَاطِلٌ . فَإِنْ دَخَلُوا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ ، لَمْ يُرَدَّ عَلَيْهِمُ الْعَوَضُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اسْتَوْفَوْا مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ . وَإِنْ وَصَلُوا إِلَى بَعْضِهِ ، أَخَذَ مِنَ الْعَوَضِ بِقَدَرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَوْهُ^(٦٠) لَا قِيَمَةَ لَهُ ، وَالْعَقْدُ لَمْ يُوجِبِ الْعَوَضَ ، لِكَوْنِهِ بَاطِلًا .

فصل : فَأَمَّا مَسَاجِدَ الْحِلِّ ، فَلَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،^(٦١) بَصُرَ بِمَجُوسٍ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَقَدْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَنَزَلَ ، وَضَرَبَهُ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ بَابِ^(٦٢) كِنْدَةَ^(٦٣) . فَإِنْ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِهَا ، جَازَ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَهَلَ الطَّائِفَ ، فَأُتِرَ لَهُمْ فِي^(٦٤) الْمَسْجِدِ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ^(٦٥) . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : قَدْ كَانَ أَبُو سُفْيَانَ يَدْخُلُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ^(٦٦) وَهُوَ عَلَى شِرْكِهِ^(٦٧) . وَقَدَّمَ عُمَيْرُ^(٦٨) بَنَ وَهَبٍ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِيهِ ، لِفَيْتِكَ بِهِ ، فَرَزَقَهُ اللَّهُ الْإِسْلَامَ^(٦٩) . وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى دَخَلَ عَلَى عَمْرِو مَعَهُ كِتَابٌ قَدْ كُتِبَ فِيهِ حَسَابُ عَمَلِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ : ادْعُ الَّذِي كَتَبَهُ لِيَقْرَأَهُ . قَالَ : إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ . قَالَ : وَلِمَ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ^(٧٠) ؟ قَالَ : إِنَّهُ نُصْرَانِيٌّ^(٧١) .^(٧٢) وَهَذَا اتِّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ^(٧٣) ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَهْرَةِ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ ،

(٦٠) في أ ب : استوفوا .

(٦١) (٦١-٦٦) سقط من : أ ب . وأثر على هذا ما نَحَدَهُ .

(٦٢) في م : أبواب .

(٦٣) في م : من .

(٦٤) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في خبر الطائفة ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٤٦/٢ .

(٦٥) في أ : الحديثية . خطأ .

(٦٦) ورد الخبر في سيرة ابن هشام ٣٩٧/٢ .

(٦٧) في ب : عمر .

(٦٨) ذكره ابن هشام ، في السيرة ٦٦٢/١ .

(٦٩) (٦٩-٦٩) سقط من : م .

(٧٠) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يدخلون مسجداً بغير إذن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب لا ينبغي للقاضي ولا للوال أن يتخذ قاضياً ذمياً ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ٢٠٤/٩ ، ١٢٧/١٠ .

وَقَرَّرَهُ عِنْدَهُمْ . وَلَئِنْ حَدَّثَ الْجَنَابَةَ وَالْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ يَمْنَعُ الْمَقَامَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَحَدَّثَ الشَّرِكَ أَوَّلَى .

فصل : والمأخوذ في أحكام الذمة ينقسم خمسة أقسام ؛ أحدها ، ما لا يتم العقد إلا بذكره ، وهو شيان ؛ التزام الجزية ، وجران أحكامنا عليهم . فإن أحل بذكر واحد منهما ، لم يصح العقد . وفي معناها ترك قتال المسلمين ، فإنه وإن لم يذكر لفظه ، فذكر ط ١٠٠/١ . المعاهدة يقتضيه . القسم الثاني ، ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم ، وهو ثمانى خصال ، ذكرناها فيما تقدم^(٧١) . القسم الثالث ، ما فيه غصاصة على المسلمين ، وهو ذكر ربهم أو كتابهم أو دينهم أو رسولهم بسوء . القسم الرابع ، ما فيه إظهار منكر ، وهو خمسة أشياء ؛ إحداث البيع والكنايس ونحوها ، ورفع أصواتهم بكنيتهم بين المسلمين ، وإظهار الحرم^(٧٢) والخنزير ، والضرب بالتواقيس ، وتعليق البنيان على آنية المسلمين ، والإقامة بالحجاز ، ودخول الحرم ، فليزعمهم الكف عنه ، سواء شرط عليهم أو لم يشترط ، في جميع ما في هذه الأقسام الثلاثة . القسم الخامس ، التميز على المسلمين في أربعة أشياء ؛ لباسهم ، وشعورهم ، وركوبهم ، وكناهم . أما لباسهم ، فهو أن يلبسوا ثوبا يخالف لونه لون سائر الثياب ، فعادة اليهود العسلي ، وعادة النصارى الأذكن ، وهو الفاجي ، ويكون هذا في^(٧٣) ثوب واحد ، لا في جميعها ، ليقع الفرق ، ويضيف إلى هذا شد الزنار فوق ثوبه^(٧٤) ، إن كان نصرانيا ، أو علامة أخرى إن لم يكن نصرانيا ، كخزفة يجعلها في عمامته أو قلنسوته ، يخالف لونها لونها ، ويختتم في رقبته خاتم رصاص أو حديد أو جلجل ، ليفرق بينه وبين المسلمين في الحمام ، ويلبس نساوهم ثوبا ملونا ، ويشد الزنار تحت ثيابهم ، ويختتم في رقبته . ولا يمتنعون لبس فاخر الثياب ، (ولا العمام ، ولا الطيلسان ؛ لأن التمييز حصل بالغيار والزنار . وأما الشعور ، فإثمهم يحذفون مقادير^(٧٥)

(٧١) في صفحة ٢٣٨ .

(٧٢) في ب : : الخمر .

(٧٣) سقط من : ١ : ب .

(٧٤) في ١ : : ثيابه .

(٧٥) في ١ : : مقادير .

رُؤوسهم ، وَبُجُزُونُ شَعُورِهِمْ ، وَلَا يَفْرُقُونَ شَعُورَهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ شَعْرَهُ (٧٦) . وَأَمَّا الرُّكُوبُ ، فَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ ؛ لِأَنَّ رُكُوبَهَا عَزٌّ ، وَلَهُمْ رُكُوبٌ مَا سِوَاهَا ، وَلَا يَرْكَبُونَ السُّرُوجَ ، وَيَرْكَبُونَ عَرَضًا ، وَرَجُلَاهُ إِلَى جَانِبٍ وَظَهْرُهُ إِلَى آخَرٍ ؛ لَمَا رَوَى الْخَلَّالُ ، ١٠١/١٠ . وَأَنْ يَسْنِدَهُ ، أَنَّ عَمْرَ أَمْرِيَجَزَّ نَوَاصِي أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَأَنْ يَشُدُّوا/الْمَنَاطِقَ ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأَكُفَ بِالْعَرَضِ (٧٧) . وَيُمنَعُونَ تَقْلُدَ السِّيفِ ، وَحَمْلَ السَّلَاحِ ، وَاتِّخَاذَهُ . وَأَمَّا الْكُنَى ، فَلَا يَكْتَنُونَ (٧٨) بِكُنَى الْمُسْلِمِينَ ، كَأَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي الْحَسَنِ ، وَشَبَّهَهَا ، وَلَا يُمنَعُونَ الْكُنَى بِالْكَلِيَّةِ ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ لَطِيبٌ نَصْرَانِيٌّ : يَا أَبَا إِسْحَاقَ . وَقَالَ : أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ دَخَلَ عَلَى سَعْدِ (٧٩) « دَخَلَ عَلَى سَعْدِ (٨٠) » : « أَمَا تَرَى مَا يَقُولُ أَبُو الْحَبَابِ ؟ » (٨١) . وَقَالَ لِأَسْتَقِفَّ نَجْرَانَ : « أَسْلِمَ أَبُو الْحَارِثِ » (٨٢) . وَقَالَ عَمْرٌ لَنَصْرَانِيٍّ : يَا أَبَا حَسَنَانَ ، أَسْلِمَ تَسْلَمَ .

فصل : وَإِذَا عَقَّدَ مَعَهُمُ الذِّمَّةَ ، كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ ، وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ ، وَعَدَّدَهُمْ ، وَخُلَاهُمْ ، وَدِينَتَهُمْ ، فَيَقُولُ : فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْفُلَانِيُّ ، طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ رِيْعَةٌ أَوْ أَسْمَرٌ أَوْ أَيْبَضٌ ، أَذْعَجَ الْعَيْنَيْنِ (٨٣) ، أَقْنَى الْأَنْفِ ، مَقْرُونٌ الْحَاجَبَيْنِ . وَنَحْوَ هَذَا مِنْ صِفَاتِهِمْ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِ ، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ عَشْرَةِ عَرِيفًا يُرَاعِي مَنْ يَبْلُغُ مِنْهُمْ أَوْ يُغِيقُ مِنْ

(٧٦) أخرجه البخاري ، في : باب الفرق ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠٩/٧ . ومسلم ، في : باب صفة شعره ﷺ ... من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في الفرق ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب اتخاذ الجمعة والذوالب ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١١٩/٢ ، ١١٢٠ . والإمام مالك ، في : باب السنة في الشعر ، من كتاب الشعر . الموطأ ٩٤٨/٢ . (٧٧) أخرجه أبو عبيد ، في : باب الجزية كيف تجبى ، وما يؤخذ به أهلها من الرزق ... من كتاب سنن أبي عبيد والحمد لله والصدقة ... الأموال ٥٣ .

(٧٨) في الأصل ، م ، ع : يتكلموا .

(٧٩) في : م ، لما .

(٨٠) في : أ ، ب ، م : سعيد . خطأ .

(٨١) في أحكام أهل الذمة ، لابن القيم ٧٦٩/٢ : أبو الحباب .

(٨٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يعاد اليهودي ، أو يعرض عليه الإسلام ؟ ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ٣١٦/١٠ .

(٨٣) في الأصل ، ب ، م : العين .

جُنُونٍ ، أَوْ يَفْقِدُ مِنْ غَيْبَةٍ ، أَوْ يُسْلِمُ ، أَوْ يَمُوتُ ، أَوْ يَنْيَبُ ، وَيَجِبُ جِزْيَتُهُمْ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَحْوَطَ لِحِفْظِ جِزْيَتِهِمْ .

فصل : وإذا مات الإمام ، أو عُزِلَ ، وَوَلِيَ غَيْرُهُ ، فَإِنْ عَرَفَ مَا عَقَدَ عَلَيْهِ عَقْدَ الذِّمَّةِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَقْدًا صَحِيحًا ، أَقَرَّهُمْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْخُلَفَاءَ أَقَرُّوا عَقْدَ عُمَرَ ، وَلَمْ يَجِدُوا عَقْدًا سِوَاهُ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ مُؤَبَّدٌ . وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا ، رَدَّهُ إِلَى الصَّحَّةِ . وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ، فَتَشَهَّدَ بِهِ مُسْلِمَانِ ، أَوْ كَانَ أَمْرُهُ ظَاهِرًا ، وَعَمِلَ بِهِ . وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ ، سَأَلَهُمْ ، فَإِنْ أَدَّعُوا الْعَهْدَ ^(٨٤) بِمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جِزْيَةً ، قَبِلَ قَوْلَهُمْ ، وَعَمِلَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَخْلَفَهُمْ اسْتَظْهَرًا ، فَإِنْ بَانَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ تَقَضُّوا مِنَ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، رَجَعَ بِمَا تَقَضُّوا ، وَإِنْ قَالُوا : كُنَّا نُوَدِّي كَذَا وَكَذَا جِزْيَةً ^(٨٥) ، وَكَذَا وَكَذَا هَدِيَّةً . اسْتَخْلَفَهُمْ بِمِثْلِهَا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ ^(٨٦) فِيمَا يَدْفَعُونَهُ ^(٨٧) أَنَّهُ جِزْيَةٌ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَا عُوْهُدُوا عَلَيْهِ ، اسْتَأْنَفَ الْعَقْدَ مَعَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْأَوَّلِ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ، فَصَارَ كَالْمَعْدُومِ .

١٧٠١ - / مسألة ؛ قال : (وَمَنْ هَرَبَ مِنْ ذِمَّتِنَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، نَاقِضًا ١٠١/١ ط لِلْعَهْدِ ، عَادَ حَرْبًا ^(١))

يعنى يصير حكمه حكم أهل الحرب ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، ومتى قدر عليه ، أبيع منه ما يباح من الحربى ؛ من القتل ، والأمر ^(٢) ، وأخذ المال . وإن هرب الذمى بأهله وذريته ، أبيع من البالغين منهم ما يباح من أهل الحرب ، ولم يبيع سبى الذرية ؛ لأن النقص إنما وجد من ^(٣) البالغين دون الذرية .

(٨٤) فى الأصل ، ا ، ب : « للعهد » .

(٨٥) فى م : « تجرية » خطأ .

(٨٦) فى م : « الظاهرة » .

(٨٧) فى ب : « يدعون » .

(١) فى ب : « حرباً » .

(٢) فى م : « والاسترقاق » .

(٣) فى الأصل ، م : « عن » .

فصل : وَإِنْ نَقَضَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، جَارَ غَزْوَهُمْ وَقَتْلُهُمْ . وَإِنْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، اخْتَصَّ حُكْمُ النُّقْضِ بِالنَّاقِضِ دُونَ غَيْرِهِ . وَإِنْ لَمْ يَنْقُضُوا ، لَكِنْ خَافَ النُّقْضَ مِنْهُمْ ، لَمْ يُجْزَ أَنْ يُنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ لِحَقِّهِمْ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِمَامَ تَلَزَّمَهُ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ عَقْدِ الْأَمَانِ وَالْهُدْنَةِ ؛ فَإِنَّهُ ^(٤) لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ آكَدٌ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَبَّدٌ ، وَهُوَ مُعَاوَضَةٌ ، وَلِذَلِكَ إِذَا نَقَضَ بَعْضُ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْعَهْدَ ، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ ، لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُمْ نَقْضًا ، وَفِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ يَكُونُ نَقْضًا .

فصل : وَإِذَا عَقَدَ الذِّمَّةَ ، فَعَلَيْهِ جَمَاعَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ اتَّزَمَ بِالْعَهْدِ حِفْظَهُمْ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا بَذَلُوا الْجَزْيَةَ لَتَكُونَ أَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا ، وَدِمَاؤُهُمْ كِدِمَائِنَا ^(٥) . وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي وَصِيَّتِهِ لِلْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ : وَأَوْصِيهِ بِأَهْلِ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ ، وَيُخَاطَرُ ^(٦) مِنْ وَرَائِهِمْ ^(٧) .

فصل : وَإِذَا تَحَاكَمَ إِلَيْنَا مُسْلِمٌ مَعَ ذِمِّيٍّ ، وَجَبَ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَلَيْنَا ^(٨) حِفْظَ الذِّمَّةِ مِنَ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ ، وَحِفْظَ الْمُسْلِمِ مِنْهُ . وَإِنْ تَحَاكَمَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ ، أَوْ اسْتَعْدَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، خَيْرُ الْحَاكِمِ ^(٩) بَيْنَ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ أَوْ الْإِعْرَاضِ ^(١٠) عَنْهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(١١) . فَإِنْ حَكَمَ بَيْنَهُمْ ، لَمْ يَخْطِئُوا ^(١٢) . وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ اخْتُمْتُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا بِالْقِسْطِ ﴾ ^(١٣) . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ اخْتُمْتُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا بِالْقِسْطِ ﴾ ^(١٤) .

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم في صفحة ٤٩ .

(٦) ق ب م ، : ويحاط . وفي صحيح البخاري ، وسنن البيهقي : « ويقاتل » .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب يقاتل أهل الذمة ولا يسترقون ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح البخاري

٨٤/٤ . والبيهقي ، في : باب الوصاية بأهل الذمة ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

(٨) ق م : « عليا » .

(٩) ق ١ : « الإمام » .

(١٠) ق م : « والإعراض » .

(١١) سورة المائدة ٢٢ .

(١٢) سورة المائدة ٤٢ .

أَهْوَاءَهُمْ ﴿١٣﴾ . وَإِذَا اسْتَعْدَّتْ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ ظِلَافٍ أَوْ إِبِلَاءٍ ، فَإِنْ شَاءَ أَغْدَاها ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَّها ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ . فَإِنْ أَحْضَرَ زَوْجُها ، حُكِمَ عَلَيْهِ بِمَا يُحْكَمُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَاهَرَ مِنْهَا ^(١٤) ، مَنَعَهُ وَطَّاهَا حَتَّى يُكْفَرَ ، وَتُكْفِرُهُ بِالْإِطْعَامِ وَخَدِّه ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً مُسْلِمًا ، وَلَا يَمْلِكُ شَرَاءَهَا ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الصِّيَامُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَمْكِينُهُ مِنْ شِرَاءٍ مُصْحَفٍ ، وَلَا حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا فِقْهِه ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَالشَّرَاءُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّصِنُ ^(١٥) . اِبْتِدَالُهُ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ بَيْعَهُمُ الثِّيَابَ الْمَكْتُوبَ عَلَيْهَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ تَكْرَهُ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُعَلِّمَ غُلَامًا مَجُوسِيًّا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : إِنْ أَسْلَمَ فَنَعَمْ ، وَإِلَّا فَاكْرَهُ أَنْ يَضَعَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ . قُلْتُ : فَيَعْلَمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الرَّجُلِ يَرَهُنَ الْمُصْحَفَ عِنْدَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؟ قَالَ : لَا ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مَخَافَةَ أَنْ ^(١٦) يَنَالَهُ الْعَدُوُّ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ ، وَلَا بَدَأَتُهُمْ بِالسَّلَامِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١٨) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ^(١٩) قَالَ : « إِنَّا غَاذُونَ غَدَا ، فَلَا تَبْدَأُوهُمْ بِالسَّلَامِ ، وَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْنَا ، فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ » . أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٢٠) .

(١٣) سورة المائدة ٤٩ .

(١٤) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٥) في ١ : متضمن .

(١٦) في م زيادة : أحمد .

(١٧) ١٧- (١٧) في ب : تناله أيديهم . وتقدم تخریج الحديث في : ٢٠٥/١٠ .

(١٨) في : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٠٣/٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب النبي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ، ... ، من كتاب السلام . صحيح مسلم

١٧٠٧/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٦٦ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥ .

(١٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٠) في : المسند ٦/٣٩٨ .

وبإسناده^(٢١) عن أنس ، أنه قال : نُهينا ، أو أمرنا ، أن لا نزيد أهل الكتاب على : ١٠٢/١ ط « وَعَلَيْكُمْ » . قال أبو داود : قلت لأبي عبد الله : تُكره أن يقول الرجل للذمي : كيف أصبحت ؟^(٢٢) أو كيف أنت ؟^(٢٣) أو كيف حالك ؟ أو نحو هذا ؟ قال : نعم أكثره^(٢٤) ، هذا عندي أكثر من السلام . وقال أبو عبد الله : إذا لقيته في الطريق ، فلا توسع له . وذلك لما تقدم في^(٢٥) حديث أبي هريرة . ورؤي عن ابن عمر ، أنه مر على رجل ، فسلم عليه ، فقيل : إنه كافر . فقال : رد علي ما سلمت عليك . فرد عليه فقال : أكثر الله مالك وولّدك . ثم التفت إلى أصحابه ، فقال : « أكثر » للجزية . وقال يعقوب بن بختان : سألت أبا عبد الله ، فقلت : نعامل اليهود والنصارى ، فتأثم في منازلهم ، وعندهم قوم مسلمون ، أنسلم^(٢٦) عليهم ؟ قال : نعم ، تنوي السلام على المسلمين . وسئل عن مصافحة أهل الذمة ، فكرهه .

فصل : وما يذكره^(٢٧) بعض أهل الذمة من أن الجزية لا تلزمهم ، وأن معهم كتابا من النبي ﷺ باستقاطحها عنهم ، لا يصح . وسئل عن ذلك أبو العباس ابن سريج ، فقال : ما نقل ذلك أحد من المسلمين . وذكر أنهم طوّلوا بذلك ، فأخرجوا كتابا ذكروا أنه بخط علي ، رضي الله عنه ، كتبه عن رسول الله ﷺ ، كان فيه شهادة سديد بن معاذ ، ومعاوية ، وتاريخه بعد موت سديد وقبل إسلام معاوية ، فاستدل بذلك على بطلانه^(٢٨) . ولأن قولهم غير مقبول ، ولم يرو ذلك من يعتمد على روايته .

فصل : قال أبو الخطاب : يُمتنّهون عند أخذ الجزية ، ويُطال قيامهم ، وتجرأيدهم عند أخذها . ذهب إلى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

(٢١) سقطت الواو من : م . وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١١٣/٣ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب رد السلام على أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ١١/٦ .

(٢٢-٢٣) جاء في ب ، م بعد قوله : « أو كيف حالك » .

(٢٤) سقط من : م .

(٢٥) في م : « من » .

(٢٦) في م : « أسلم » .

(٢٧) في م : « يذكر » .

(٢٨) انظر : ما جاء في تلخيص الحبير ١٢٤/٤ ، ١٢٥ . وانظر حادثة مماثلة مع الخطيب البغدادي ذكرها السبكي في

طبقات الشافعية الكبرى ٣٥/٤ .

صَبْرُونَ ﴿٢٨﴾ . وقيل : الصَّغَارُ التزامهم ^(٢٩) الجزية ، وَجَرِيَانُ أَحْكَامُنَا عَلَيْهِمْ . وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِرْسَالُهَا ، بَلْ يَحْضُرُ الدَّمِيُّ بِنَفْسِهِ بِهَا ، وَيُوَدِّيْهَا وَهُوَ قَائِمٌ وَالْآخِذُ جَالِسٌ ، وَلَا يَشْتَقُّ عَلَيْهِمْ فِي أَخْذِهَا ، وَلَا يُعَذِّبُونَ إِذَا أَعْسَرُوا عَنْ أَدَائِهَا ؛ فَإِنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَتَى بِمَالٍ كَثِيرٍ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَأَحْسَبُهُ مِنَ الْجِزْيَةِ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَظُنُّكُمْ قَدْ أَهْلَكْتُمْ النَّاسَ . قَالُوا : لَا وَاللَّهِ ، مَا أَخَذْنَا/ إِلَّا عَفْوَاصَفُوا . قَالَ : بِلَا سَوْطٍ وَلَا نَوْطٍ ^(٣٠) ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ عَلَى يَدَيَّ ، وَلَا فِي سُلْطَانِي . وَقَدِمَ عَلَيْهِ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ جَذِيمٍ ، فَقَلَاهُ عَمْرٌ بِالْدُّرَّةِ ، فَقَالَ سَعِيدٌ : سَبَقَ سَيْلُكَ مَطَرُكَ ، إِنْ تُعَاقِبَ نَصْبُرُ ، وَإِنْ تُعْفَ تَشْكُرُ ، وَإِنْ تَسْتَعْتِبْ نُعْتِبْ . فَقَالَ : مَا عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَّا هَذَا ، مَا لَكَ تُبْطِئُ بِالْخَرَاجِ ؟ فَقَالَ : أَمَرْتُنَا أَنْ لَا نَزِيدَ الْفَلَاحِينَ عَلَى أَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ ، فَلَسْنَا نَزِيدُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَكِنَّا ^(٣١) نُؤَخِّرُهُمْ ^(٣٢) إِلَى غَلَاتِهِمْ ^(٣٣) . قَالَ عَمْرٌ : لَا أَغْرَزْتُكَ مَا حَيِّثُ . رَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ ^(٣٤) . وَقَالَ : إِنَّمَا وَجْهُ التَّأَخِيرِ إِلَى الْعَلَّةِ الرَّفْقُ بِهِمْ . قَالَ : وَلَمْ تَسْمَعْ فِي اسْتِيفَاءِ الْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ وَقَتًا غَيْرَ هَذَا . وَاسْتَعْمَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رُجُلًا عَلَى عُكْبَرَى ^(٣٥) ، فَقَالَ لَهُ عَلَى رَعُوسِ النَّاسِ : لَا تَدْعَنَّ لَهُمْ دَرَاهِمًا مِنَ الْخَرَاجِ . وَشَدَّدَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ ، ثُمَّ قَالَ : الْقَيْنِي عِنْدَ انْتِصَافِ النَّهَارِ . فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ ^(٣٦) أَمَرْتُكَ بِأَمْرٍ ، وَإِنِّي أَتَقَدَّمُ إِلَيْكَ الْآنَ ، فَإِنْ عَصَيْتَنِي تَزَعَّتْكَ ، لَا تَبْيَعَنَّ لَهُمْ فِي خَرَاجِهِمْ حِمَارًا ، وَلَا بَقَرَةً ، وَلَا كِسْوَةَ شَيْءٍ وَلَا صَنِيفَ ، وَارْفُقْ بِهِمْ ، وَافْعَلْ بِهِمْ ^(٣٧) .

(٢٨) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٩) في ١ ، ب : التزام .

(٣٠) في النسخ : يوط . : والنوط : التعليق .

(٣١) في م : ولكن .

(٣٢-٣٣) سقط من : أ ، ب .

(٣٣) في : باب اجبَاء الجزية والخراج ، ... ، من كتاب سنن الفقه والخمس والصدقة ، ... الأموال ٤٣ ، ٤٤ .

(٣٤) عكبرى : بليدة من نواحي دجيل ، قرب صريفين وأوانا ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ . معجم البلدان ٧٠٥/٣ .

(٣٥) سقط من : ب .

(٣٦) أخرجه البيهقي بمعناه ، في : باب النبی عن التشديد في جباية الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

٢٠٥/٩ . وأبو عبيد ، في الباب السابق . الأموال ٤٤ .

فصل: قال أحمد، في الرجل له المرأة النصرانية: لا يأذن لها أن تخرج إلى عيد، أو تذهب إلى بيع، وله أن يمنعها ذلك. وكذلك في الأمة. قيل له: أله^(٣٧) أن يمنعها شرب الخمر؟ قال: يأمرها، فإن لم تقبل فليس له منعها. قيل له: فإن طلبت منه أن يشتري لها زكازا؟ قال: لا يشتري زكازا، تخرج هي تشتري لنفسها. وسئل عن الذمي يعامل بالرأيا، ويبيع الخمر والخنزير، ثم يسلم، وذلك المال في يده، فقال: لا يلزمه أن يخرج منه شيئا؛ لأن ذلك مضي في حال كفره، فأشبهه نكاحهم في الكفر إذا أسلم. وسئل عن المجوسيين يجعلان ولدهما مسلما، فيموت وهو ابن خمس سنين؟ فقال: يدفن في مقابر المسلمين؛ لقول النبي ﷺ: «فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»^(٣٨) ١٠٣/١. يعني أن هذين لم يمجساه، فيبقى على الفطرة. / وسئل أبو عبد الله عن أولاد المشركين؟ فقال: أذهب إلى قول النبي ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(٣٩). قال: وكان ابن عباس يقول: «فأبواه يهودانه وينصرانه» حتى سمع: «الله أعلم بما كانوا عاملين». فترك قوله. وسأله ابن الشافعي، فقال: يا أبا عبد الله ذراري المشركين أو المسلمين؟ فقال: هذه مسائل أهل الزيغ. وقال أبو عبد الله: سأل بشر بن السري^(٤٠) سفيان الثوري، عن أطفال المشركين، فصاح به، وقال: يا صبي، أنت تسأل عن هذا؟ قال أحمد: ونحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت، ولا نقول شيئا. وسئل عن أطفال المسلمين، فقال: ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة. وذكره له حديث

(٣٧) في م: إنه .

(٣٨-٣٩) في ب: يهودانه وينصرانه ويمجسانه .

(٣٩) تقدم تفريجه، في ٢٧٨/١٢ .

(٤٠) أخرجه البخاري، في: باب ما قيل في أولاد المشركين، من كتاب الجنائز. صحيح البخاري ١٢٥/٢. ومسلم، في: باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، ...، من كتاب القدر. صحيح مسلم ٢٠٤٨/٤، ٢٠٤٩. وأبو داود، في: باب في ذراري المشركين، من كتاب السنة. سنن أبي داود ٥٣١/٢. والنسائي، في: باب أولاد المشركين، من كتاب الجنائز. المجتبى ٤٧/٤، ٤٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٣/٢، ٣١٥، ٤٦٤، ٤٨١، ٥١٨.

(٤١) بشر بن السري الأفوه، كان فصيحا بالمواظ، مفوها، ذا صلاح، توفي سنة خمس وتسعين ومائة. العبر ٣١٨/١.

عائشة ، الذي قالت فيه : عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ^(٤٢) . فقال : وهذا حديث ! وذكر فيه رجلاً ضَعَفَهُ طَلْحَةُ . وسُئِلَ عن الرجل يُسَلِّمُ بِشَرِّطِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا صَلَاتَيْنِ ؟ فقال : يَصِيحُ^(٤٣) إِسْلَامُهُ ، وَيُؤْخَذُ بِالْحَمْسِ . وقال : مَعْنَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ^(٤٤) أَنْ لَا أُخَرَّ إِلَّا قَائِمًا^(٤٥) . أَنَّهُ لَا يَرْكَعُ فِي الصَّلَاةِ ، بَلْ يَقْرَأُ ثُمَّ يَسْجُدُ مِنْ غَيْرِ رُكُوعٍ . قال : وَحَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ^(٤٦) عَلَى^(٤٧) أَنْ يُصَلِّيَ طَرَفِي النَّهَارِ^(٤٧) .

-
- (٤٢) أخرجه مسلم ، في : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، ... ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٥٠/٤ . وأبو داود ، في : باب في ذراري المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٣١/٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الصبيان ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٦/٤ ، ٤٧ .
- (٤٣) في ١ ، ب : « لا يصح » .
- (٤٤) في م زيادة : « على » .
- (٤٥) أخرجه النسائي ، في : باب كيف يحز للسجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٢/٣ .
- (٤٦) سقط من : م .
- (٤٧) لم نجده فيما بين أيدينا .

كتاب الصيد والذبائح

الأصل في إباحة الصيد ، الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(١) . وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٢) . وقال سبحانه : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُجِلَ لَهُمْ قُلْ أُجِلَ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا/ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) . وأما ١٠٤/١٠ السنة ، فروى أبو ثعلبة الخشني ، قال : أثبت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إنا بأرض صيد ، أصيد بقوسي ، وأصيد بكليي المعلم ، ^(٤) وأصيد بكليي الذي ليس بمعلم ، فأخبرني ماذا يصلح لي ؟ قال : « أما ما ذكرت أنكم بأرض صيد ، فما صيدت بقوسك » ^(٥) ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وما صيدت بكليك ^(٦) المعلم ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وما صيدت بكليك ^(٧) الذي ليس بمعلم ، فأذركت ذكائه ، فكل ^(٨) . وعن عبد بن حاتم ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل ^(٩) الكلب

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) سورة المائدة ٢ .

(٣) سورة المائدة ٤ .

(٤-٥) سقط من : ب .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب صيد القوس ، وباب ما جاء في الصيد ، وباب آية الجوس ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١١/٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٢/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب ومالا يؤكل ، وباب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد ، من أبواب الصيد . وفي : باب ما جاء في الأكل في آية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٥٢/٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٩/٧ . والنسائي ، في : باب الأثر بالتسمية عند الصيد ، وباب صيد الكلب الذي ليس بمعلم ، وباب الكلب يأكل من الصيد ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٥٨/٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٣/٤ - ١٩٥ ، ٢٥٧ ، ٣٧٩ .

(٦) في م : ٥ رسل .

المُعَلَّم، فِيمَسِكُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «كُلْ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: «كُلْ» [مَا^(٧) كَمْ يَشْرُكُهُ كَلْبٌ غَيْرُهُ]. قَالَ: وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ^(٨)، فَقَالَ: «مَا حَرَقَ فُكُلٌ، وَمَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٩). وَاجْتَمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ الْأَصْطِيَادِ وَالْأَكْلِ مِنَ الصَّيْدِ.

١٧٠٢ - مسألة: قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَإِذَا سَمِيَ وَأُرْسِلَ كَلْبُهُ أَوْ فَهْدُهُ الْمُعَلَّمُ، وَاصْطَفَا، وَقَتَلَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ^(١٠))، جَازَ أَكْلُهُ).

أَمَّا مَا أَدْرَكَ ذِكَاثَهُ مِنَ الصَّيْدِ، فَلَا يُشْتَرِطُ فِي إِبَاحَتِهِ سِوَى صِحَّةِ التَّذَكِّيَةِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، فَأَدْرَكَتْ ذِكَاثَهُ، فَكُلْ». وَأَمَّا مَا قَتَلَهُ^(١١) الْجَارِحُ، فَيُشْتَرِطُ فِي إِبَاحَتِهِ شَرْطُ سَبْعَةٍ؛ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ

(٧) تكملة من مصادر التخریج.

(٨) يأتي التعريف به في أول المسألة ١٧١٤.

(٩) أخرجه الأول البخاري، في: باب إذا أكل الكلب، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ١١٣/٧. ومسلم، في: باب الصيد بالكلاب المعلمة، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٢٩/٣. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الصيد، من كتاب الصيد. سنن أبي داود ٩٧/٢. والترمذي، في: باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٥٣/٦. والنسائي، في: باب إذا قتل الكلب، وباب صيد المراض، من كتاب الصيد. المجتبى ١٦٠/٧، ١٧١، والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٨/٤. وأخرج الثاني البخاري، في: باب تفسر المشبهات، من كتاب البيوع، وفي: باب ما أصاب المراض بعرضه، وباب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ٧٠/٣، ٧١، ١١١/٧، ١١٤. ومسلم، في الباب السابق. صحيح مسلم ١٥٢٩/٣، ١٥٣٠.

كما أخرجه أبو داود، في الباب السابق. سنن أبي داود ٩٧/٢، ٩٩، والترمذي، في: باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل، وباب ما جاء في صيد المراض، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٥٣/٦، ٢٥٩. والنسائي، في: باب البهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه، وباب صيد الكلب المعلم، وباب إذا قتل الكلب، وباب الكلب يأكل من الصيد، وباب ما أصاب بعرض من صيد المراض، وباب ما أصاب بحد من صيد المراض، المجتبى ١٥٩/٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٢. وابن ماجه، في: باب صيد المراض، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٢/٢. والدارمي، في: باب في صيد المراض، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٩١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٦/٤، ٣٧٧، ٣٨٠.

(١) سقط من: م.

(٢) في: م: قتل.

الدَّكَاةُ ، فَإِنْ كَانَ وَثِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ، أَوْ مُجُوسِيًّا ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ
مَجْنُونًا ، لَمْ يُبَحِّ صَيْدُهُ ، لِأَنَّ الْأَصْطِلَاءَ أَقِيمَ مُقَامَ الدَّكَاةِ ، وَالْجَارِحُ آلَةُ كَالسَّكِينِ ، وَعَقْرُهُ
لِلْحَيَوَانِ بِمَنْزِلَةِ إِفْرَاءِ الْأَوْدَاجِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَإِنَّ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَائَهُ »^(٣) . وَالصَّائِدُ
بِمَنْزِلَةِ الْمُذَكَّى ، فَتَشْتَرُطُ الْأَهْلِيَّةُ فِيهِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يُسَمَّى عِنْدَ إِرْسَالِ الْجَارِحِ ، فَإِنْ
تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، لَمْ يُبَحِّ . هَذَا تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبَى نُورٍ
وِدَادٍ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ،^(٤) عَنْ أَحْمَدَ ، إِنَّ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَالْكَلْبِ ، أُبِيحَ . قَالَ
الْخَلَّالُ : سَهَا حَنْبَلٌ ، فِي ثَقْلِهِ ، فَإِنْ^(٥) فِي أَوَّلِ مَسْأَلَتِهِ ، إِذَا نَسِيَ وَقَتْلَ ، لَمْ يَأْكُلْ . وَمَعْنَى
أَبَا حَمْزٍ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ فِي النَّسْيَانِ دُونَ الْعَمْدِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ
لَا مُتَى عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ »^(٦) . وَلَئِنْ إِرْسَالَ الْجَارِحَةِ جَرَى مَجْرَى التَّذَكِّيَةِ ، فَغُفِيَ عَنْ
النَّسْيَانِ^(٧) فِيهِ ، كَالدَّكَاةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ تُشْتَرُطُ عَلَى إِرْسَالِ الْكَلْبِ فِي الْعَمْدِ
وَالنَّسْيَانِ^(٨) ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي إِرْسَالِ السَّهْمِ ؛^(٩) لِأَنَّ السَّهْمَ^(١٠) آلَةٌ^(١١) حَقِيقَةٌ ، وَلَيْسَ لَهُ
اخْتِيَارٌ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّكِينِ ، بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِاخْتِيَارِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :
يُبَاحُ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا^(١٢) ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمُسْلِمُ
يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، سَمَى أَوْ لَمْ يُسَمَّ »^(١٣) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ

-
- (٣) أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُذَكِّرَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصِّيدِ ... ﴾ الآية ، من كتاب
الذَّبَائِحِ وَالصِّيدِ . صحيح البخاري ١١٠/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب الملعمة ، من كتاب الصيد
والذَّبَائِحِ . صحيح مسلم ١٥٣٠/٣ .
(٤-٤) سقط من : ب . نقل نظر .
(٥) سقط من : أ .
(٦) تقدم نخرجه في : ١٤٦/١ .
(٧-٧) سقط من : أ ، ب . نقل نظر .
(٨-٨) سقط من : أ ، ب ، م .
(٩) في : م : « إِلَيْهِ » خطأ .
(١٠) في : ب : « وَسَهْوًا » .
(١١) قال الزُّهَلِيُّ : غريب بهذا اللفظ ، وفي معناه أحاديث . نصب الرأية ١٨٢/٤ ، ١٨٣ . وانظر ما أخرجه
الدارقطني ، في : كتاب الصيد والذَّبَائِحِ . سنن الدارقطني ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦ . والبيهقي ، في : باب من ترك التسمية
وهو ممن نحل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذَّبَائِحِ . السنن الكبرى ٢٣٩/٩ .

صَلَّى سِئْلَ فَقِيلَ : أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مَنَّا يَذْبَحُ وَيَنْسَى أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ ؟ فَقَالَ : « اسْمُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ »^(١٢) . وعن أحمد رواية أخرى مثل هذا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾^(١٣) . وَقَالَ : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾^(١٤) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَسَمَّيْتَ ، فَكُلْ » . قُلْتُ أُرْسِلَ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٥) . وَفِي لَفْظٍ : « وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ، فَأَمْسَكْنَ وَقَتْلَنْ ، فَلَا تَأْكُلْ »^(١٦) . وَفِي حَدِيثٍ أُخْرٍ لَعَلَّةٌ : « وَمَا صِدَّتْ بِقَوْلِكَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ »^(١٧) . وَهَذِهِ نَصُوصٌ صَحِيحَةٌ لَا يُعْرَجُ عَلَى مَا خَالَفَهَا . وَقَوْلُهُ : « عَفَى لِأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ » . يَفْتَضِي نَفْيَ

(١٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبايح . سنن الدارقطني ٢٩٥/٤ . والبيهقي ، في : باب من ترك التسمية وهو ممن نحل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذبايح . السنن الكبرى ٢٤٠/٩ .

(١٣) سورة الأنعام ١٢١ .

(١٤) سورة المائدة ٤ .

(١٥) أخرجه البخاري ، في : باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب تفسير المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَلْزَمَنَّكُمُ اللَّهُ بَشَىءٌ مِنَ الصَّيْدِ ... ﴾ ، وباب صيد المعراض ، وباب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة ، وباب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ، من كتاب الذبايح والصيد . صحيح البخاري ٥٥/١ ، ٧١ ، ٧٠/٣ ، ١١٠/٧ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبايح . صحيح مسلم ١٥٣٠/٣ ، ١٥٣١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٧/٦ ، ٢٥٨ . والنسائي ، في : باب النبي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، وباب إذا وجد مع كلبه كلبا غيره ، من كتاب الصيد والذبايح . المجتبى ١٥٩/٧ ، ١٦١ ، ١٦٢ . والدارمي ، في : باب التسمية عند إرسال الكلب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٨٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/٤ ، ٢٥٧ ، ٣٨٠ .

(١٦) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أكل الكلب ، وباب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبايح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبايح . صحيح مسلم ١٥٢٩/٣ ، ١٥٣٠ . والنسائي ، في : باب الأمر بالتسمية عند الصيد ، وباب إذا وجد مع كلبه كلبا لم يسم عليه ، من كتاب الصيد والذبايح . المجتبى ١٥٨/٧ ، ١٦٠ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٧/٤ ، ٢٥٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ . (١٧) تقدم تحريجه في صفحة ٢٥٦ .

الإثم^(١٨) ، لا جَعَلَ الشَّرْطَ الْمَعْدُومَ كالموجود ، بدليل ما لَوْ تَسَيَّ / شَرَطَ الصَّلَاةَ .
والفَرْقُ بَيْنَ الصَّيِّدِ وَالذَّبِيحَةِ ، أَنَّ الذَّبِيحَ وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ ، فَجَازَ أَنْ يُسَامَحَ^(١٩) فِيهِ ، بِخِلَافِ
الصَّيِّدِ . وَأَمَّا أَحَادِيثُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ ، وَإِنْ
صَحَّحَتْ فَهِيَ فِي الذَّبِيحَةِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الصَّيِّدِ عَلَيْهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، مَعَ مَا فِي الصَّيِّدِ مِنْ
النُّصُوصِ الْخَاصَّةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالتَّسْمِيَةُ الْمُعْتَبَرَةُ قَوْلُهُ : « بِسْمِ اللَّهِ » . لِأَنَّ إِطْلَاقَ
التَّسْمِيَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ » ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ^(٢٠) . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُهُ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ قَوْلَ^(٢١) : « بِسْمِ اللَّهِ » يُجْزِئُهُ .
وَإِنْ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . لَمْ يَكْفِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَلَبُ حَاجَةٍ . وَإِنْ هَلَّلَ ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ كَبَّرَ ،
أَوْ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى ، اخْتَمَلَ الْإِجْزَاءُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ ، وَاخْتَمَلَ
الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّسْمِيَةِ لَا يَتَنَاوَلُهُ . وَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، أَجْزَأُهُ وَإِنْ
أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِكُلِّ لُغَاةٍ ، بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ
فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ . وَتُعْتَبَرُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْإِرْسَالِ ؛ لِأَنَّهُ الْفِعْلُ الْمَوْجُودُ مِنْ
الْمُرْسِلِ ، فَتُعْتَبَرُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَهُ ، كَمَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ الذَّبِيحِ مِنَ الذَّابِحِ ، وَعِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ مِنْ
الرَّامِي . نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى هَذَا . وَلَا تُشْتَرَعُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ التَّسْمِيَةِ فِي ذَبْحٍ وَلَا
صَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ . وَاخْتَارَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَةَ اسْتِجَابَ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَى مَرَّةٍ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا »^(٢٢) . وَجَاءَ فِي
تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾^(٢٣) . لَا^(٢٤) أَذْكَرُ إِلَّا أَذْكَرْتُ مَعِيَ . وَلَنَا ،

(١٨) في م : « الاسم » تحريف .

(١٩) في م : « يتسامح » .

(٢٠) تقدم تحريجه في ٢٩٩/٥ .

(٢١) في م : « قوله » .

(٢٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستغفار ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٥١/١ . والدارمي ، في : باب في

فضل الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمي ٣١٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦١/٣ .

(٢٣) سورة الشرح ٤ .

(٢٤) في ب : « أن لا » .

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَوْطِنَانِ لَا أَذْكُرُ فِيهِمَا ؛ عِنْدَ الدَّبِيحَةِ ، وَالْمُطَّاسِ » . رواه أبو محمد الحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ^(٢٥) ، وَلَأنَّهُ إِذَا ذَكَرَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى أَشْبَهَ الْمُهْلُ لغيرِ اللَّهِ . الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ يُرْسِلَ الْجَارِحَةَ عَلَى الصَّيْدِ ، فَإِنْ اسْتَرْسَلَتْ / بِنَفْسِهَا فَفَقَلَّتْ ، لَمْ يُبَيِّحْ . وَهَذَا ١٠٥/١ ظ

قَالَ رِبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يُؤْكَلُ صَيْدُهُ إِذَا أُخْرِجَهُ لِلصَّيْدِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِذَا سَمِيَ عِنْدَ انْفِلَاطِهِ ، أُبَيِّحَ صَيْدُهُ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلَابِ ^(٢٦) فَتَفَلَّيْتُ مِنْ مَرَابِضِهَا ^(٢٧) فَتَصْيِيدُ الصَّيْدِ ؟ قَالَ : أَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ ، وَكُلُّ . قَالَ إِسْحَاقُ : فَهَذَا الَّذِي اخْتَارَ إِنْ ^(٢٨) لَمْ يَتَعَمَّدْ هُوَ إِرْسَالُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ . قَالَ الْحَلَّالُ : هَذَا عَلَى مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَسَمَّيْتَ ، فَكُلْ » . وَلَأنَّ إِرْسَالَ الْجَارِحَةِ جَعَلَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ ، وَلِهَذَا اُعْتَبِرَتِ التَّسْمِيَةُ مَعَهُ ، وَإِنْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ فَسَمِيَ صَاحِبَهُ وَزَجَرَهُ ، فَزَادَ فِي عَذْوِهِ ، أُبَيِّحَ صَيْدُهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَبَاحُ . وَعَنْ مَالِكٍ ^(٢٩) كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ زَجَرَهُ أَثَرٌ فِي عَذْوِهِ ، فَصَارَ كَمَا لَوْ أُرْسَلَهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ مَتَى ائْتَصَفَ إِلَى فِعْلِ غَيْرِهِ ، فَلَا غَتَبَارُ بِفِعْلِ الْإِنْسَانِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ صَالَ الْكَلْبُ عَلَى إِنْسَانٍ ، فَأَغْرَاهُ إِنْسَانٌ ، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَغْرَاهُ . وَإِنْ ^(٣٠) أُرْسَلَهُ بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ ، ثُمَّ سَمِيَ وَزَجَرَهُ ، فَزَادَ فِي عَذْوِهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُبَاحُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أُرْسِلَ ، ثُمَّ سَمِيَ فَانْزَجَرَ ، أَوْ أُرْسِلَ وَسَمِيَ ، فَالْمَعْنَى قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ . وَظَاهِرُ هَذَا الْإِبَاحَةِ ؛ لِأَنَّهُ انْزَجَرَ بِتَسْمِيَتِهِ وَزَجَرِهِ ، فَأَشْبَهَ الَّتِي قَبْلُهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَبَاحُ صَيْدُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ يُعْلَقُ ^(٣١) بِالْإِرْسَالِ الْأَوَّلِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لَا

(٢٥) وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الدَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكَبِيرِ . ٢٨٦/٩ .

(٢٦) (٢٦-٢٦) فِي ب : تَفَلَّتْ مِنْ مَرَابِطِهَا .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٨) (٢٨) فِي ب ، م : عَطَاءٌ .

(٢٩) (٢٩) فِي أ ، ب : وَمِنْ .

(٣٠) (٣٠) فِي م : يَتَعْلَقُ .

يتعلق به حظراً^(٣١)، وإباحة. الشرط الرابع، أن يكون الجارح معلماً. ولا خلاف في اعتبار هذا الشرط؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَيِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُوا عَلَيْكُمْ﴾. وما تقدم من حديث أبي ثعلبة^(٣٢). ويُعتبر في تعليمه ثلاثة شروط؛ إذا أُرسله استرسل، وإذا زجره انزجر، وإذا أَمْسَكَ لم يأكل. ويتكرر هذا منه مرة بعد أخرى حتى يصير معلماً في حكم العُرف، وأقل ذلك ثلاث. قاله القاضي. وهو قول أبي يوسف، ومحمد. ولم يُقدَّر أصحاب الشافعي عدد المرات؛ لأن التقدير بالتوقيف، والتوقيف في هذا، بل قدره بما يصير به في العُرف معلماً. وحكى عن أبي حنيفة، أنه إذا تكرر مرتين، صار معلماً؛ لأن التكرار يحصل بمرتين. وقال الشريفي أبو جعفر، وأبو الخطاب: يحصل ذلك بمرة، ولا يعتبر التكرار؛ لأنه تعلم صنعة، فلا يُعتبر فيه التكرار، كسائر الصنائع. ولنا، أن تركه للأكل يَحْتَمِلُ أن يكون لشبيح، ويَحْتَمِلُ أنه لتعليم، فلا يَتَمَيَّزُ ذلك إلا بالتكرار، وما اغتبر فيه التكرار، اغتبر ثلاثاً، كالمسج في الاستجمار، وعدد الأقرار^(٣٣) والشهود في العدة، والغسلات في الوضوء. ويُفارق الصنائع، فإنها لا يَتَمَكَّنُ من فعلها إلا من تعلمها، فإذا فعلها، عَلِمَ أنه قد تعلمها وعرفها، وترك الأكل مُمَكِّنُ الوجود من المتعلم وغيره، ويوجد من الصنفين جميعاً، فلا يَتَمَيَّزُ به أحدهما من الآخر حتى يتكرر. وحكى عن ربيعة ومالك، أنه لا يُعْتَبَرُ^(٣٤) ترك الأكل؛ لما روى أبو ثعلبة الحُشَيْنِيُّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أُرْسِلَتْ كَلْبَكَ المُعَلِّمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ». ذكره الإمام أحمد، ورواه أبو داود^(٣٥). ولنا، أن العادة في المُعَلِّمِ ترك الأكل، فاعتبر شرطاً، كالانزجار إذا زجر، وحديث أبي ثعلبة معارض بما روى عن عدي بن حاتم، أن رسول الله ﷺ قال: «فإن

(٣١) في م: «حذر» تحريف.

(٣٢) في ب زيادة: «الحشني».

(٣٣) في ١، م: «الإقرار».

(٣٤) في م: «يتميز».

(٣٥) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤/١٩٣، ١٩٤. وأبو داود، في: باب في الصيد، من كتاب الصيد. سنن أبي داود ٢/٩٨.

أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ ^(٣٦) . وهذا أولى بالتقديم لأنه ^(٣٧) رَاجِحٌ ، فإنه ^(٣٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . ولأنه مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ ، وهو ذِكْرُ الْحُكْمِ مُعْلَلًا . ثم إن حديث أَيْ ثَعْلَبَةَ مَحْمُولٌ عَلَى جَارِحَةٍ ثَبَتَ تَعْلِيمُهَا ؛ لقوله : « إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ » . وَلَا يَثْبُتُ التَّعْلِيمُ حَتَّى يَتَرَكَ الْأَكْلَ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأَنْزِجَارَ بِالزُّجَرِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ ^(٣٨) قَبْلَ إِرْسَالِهِ ^(٣٨) عَلَى الصَّيْدِ ، أَوْ رُؤْيَاهُ ، أَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْزَجِرُ بِحَالٍ . / ١٠٦/١ ط
الشرطُ الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَأْكُلَ ^(٣٩) مِنَ الصَّيْدِ ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّجْعِيُّ ، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، وَأَبُو بَرْدَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَالضُّحَّاكُ ، وَقَتَادَةُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : يُبَاحُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَلْمَانَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَمَرَ . حَكَاهُ عَنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجَّ مَنْ أَبَاهُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أُمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وَحَدِيثُ أَيْ ثَعْلَبَةَ ، وَلأنَّهُ صَيِّدٌ جَارِحٌ مُعْلَمٌ ، فَأَبِيحُ ، كَمَا لَمْ يَأْكُلْ . فَإِنَّ الْأَكْلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِفَرْطِ جُوعٍ أَوْ غَيْظٍ عَلَى الصَّيِّدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ : « إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكُلْ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكَ » . قُلْتُ : وَإِنْ قُتِلَ ؟ قَالَ : « وَإِنْ قُتِلَ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ » ^(٤٠) ، « فَإِنْ أَكَلَ » ^(٤١) ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسَكَهُ ^(٤٢) عَلَى نَفْسِهِ ^(٤٢) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلأنَّ مَا كَانَ شَرْطًا فِي الصَّيِّدِ الْأَوَّلِ ، كَانَ شَرْطًا فِي سَائِرِ صُيُودِهِ ، كَمَا لِإِرْسَالِ وَالتَّعْلِيمِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا تَتَنَاوَلُ هَذَا الصَّيِّدَ ؛ لِأَنَّهُ ^(٤٣)

(٣٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٣٧) (٣٧-٣٧) سقط من : م .

(٣٨) (٣٨-٣٨) في م : « بِإِرْسَالِهِ » .

(٣٩) في م : « يُوَكَّلُ » .

(٤٠-٤٠) سقط من : ب .

(٤١) في ب ، م : « أُمْسَكَ » .

(٤٢) في ب : « عَنْ » .

(٤٣) في م : « فَلَانَهُ » .

قال : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وهذا إنما أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : يَخْتَلِفُونَ عَنْ هُشَيْمٍ فِيهِ . وَعَلَى أَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ أَضْبَطُ ، وَلَفْظُهُ أَتَيْنُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ . قَالَ أَحْمَدُ : حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ ، مَنْ أَصَحَّ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، الشَّعْبِيُّ يَقُولُ : كَانَ جَارِي وَرَبِيطِي ، فَحَدَّثَنِي . وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ وَانْصَرَفَ عَنْهُ ، وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فَإِذَا لَا يَحُرِّمُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَبْوِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحُرِّمُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعْلَمًا مَا أَكَلَ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَنْجَبَارِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ^(٤٤) مَا أَكَلَ مِنْهُ ، فَفِيمَا عَدَاهُ يُجِبُّ الْقَضَاءُ بِالْعُمُومِ ، وَلِأَنَّ اجْتِنَاعَ شُرُوطِ التَّعْلِيمِ حَاصِلٌ^(٤٥) ، فَوَجِبَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَلِهَذَا حَكَمْنَا بِجَلِّ صَيْدِهِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْأَكْلَ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لَيْسَانِي ، أَوْ^(٤٦) قَرَطُ جُوجِ^(٤٧) ، أَوْ / نَسِيَ التَّعْلِيمَ ، فَلَا يَتَرَكُ مَا ثَبَّتَ يَقِينًا بِالْإِحْتِمَالِ . ١٠٧/١٠

فصل : فَإِنْ شَرِبَ دَمَهُ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ ، لَمْ يَحُرِّمُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَهُ الشَّعْبِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَكْلِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَنْجَبَارِ ، وَإِنَّمَا خَرَجَ مِنْهُ مَا أَكَلَ مِنْهُ^(٤٧) بِحَدِيثِ عَدِيِّ : « فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، فَلَا تَأْكُلْ » . وَهَذَا لَمْ يَأْكُلْ ، وَلِأَنَّ الدَّمَ لَا يَقْصِدُهُ الصَّائِدُ مِنْهُ ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَلَا يَخْرُجُ بِشَرْبِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُمَسِّكًا عَلَى صَائِدِهِ .

فصل : وَلَا يَحُرِّمُ مَا صَادَهُ الْكَلْبُ بَعْدَ الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُعْلَمًا ، فَتُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُ التَّعْلِيمِ ابْتِدَاءً . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي صَيْدِهِ الَّذِي قَبْلَ الْأَكْلِ . الشَّرْطُ السَّادِسُ ، أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ ، فَإِنْ خَنَقَهُ ، أَوْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ، لَمْ يَبْخُ . قَالَ الشَّرِيفُ : وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي قَوْلِهِ : يُبَاخُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْحَبْرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَتَلَهُ بِغَيْرِ جَرْحٍ ، أَشْبَهَ مَا قَتَلَهُ بِالْحَبْرِ وَالتَّنْدِيقِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ

(٤٤) فِي مِ نَادَاةٍ : مِنْهُ .

(٤٥) فِي مِ : حَاصِلَةٌ .

(٤٦-٤٧) فِي مِ : لِقَرَطُ جُوجِهِ .

(٤٧) سَقَطَ مِنْ : أ .

تعالى حَرَّمَ الْمَوْقُودَةَ ، وهذا كذلك ، وهذا يخص ما ذكره ، وقول النبي ﷺ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ »^(٤٨) ، فكلُّ^(٤٩) . يُدُلُّ على أنه لا يُباح ما لم يَنْهَرْ الدَّمَ . الشرط السابع ، أن يُرْسِلَهُ على صَيِّد ، فإن أُرْسِلَهُ وهو لا يَرَى شيئا ، ولا يُحْسَنُ به ، فأصاب صَيِّدا ، لم يُبَحْ . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ لأنه لم يُرْسِلَهُ على الصَّيِّد ، وإنما استرسل بنفسه . وهكذا إن رمى سهمًا إلى غَرَضٍ ، فأصاب صَيِّدا ، أو رمى به إلى فوق رأسه فوقَ على صَيِّدٍ فقتله ، لم يُبَحْ ؛ لأنه لم يقصد برميهِ عَيْنًا ، فأشبهه مَنْ نَصَبَ سِيكِنًا ، فاندبَحَتْ بها شاة .

فصل : وكلُّ ما يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ ، ويُحْكِنُ الاضْطِياذُ به من سباع البهائم ، كالْفَهْدِ ، أو جَوَارِحِ الطَّيْرِ ، فحكمه حكمُ الْكَلْبِ في إباحة صَيِّده . قال ابن عباس ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ ﴾ : هي الكلابُ الْمُعَلَّمَةُ ، وكلُّ طَيْرٍ تَعْلَمُ الصَّيِّدَ ، والفُهوُ والصَّقُورُ وأشباهها . ومعنى هذا قال طاوُسٌ ، ويحيى بن أبي كثير ، والحسن ، ومالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبو ثور . وحكى عن ابن عمر ، ومُجاهِدٍ ، أنه لا يجوزُ الصَّيْدُ إِلَّا بِالْكَلْبِ ؛ / لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ ﴾^{١٠٧/١} ط . يعني كَلَّبْتُمْ من الكلابِ . ولنا ، ما رَوَى عن عدي ، قال : سألتُ رسولَ الله ﷺ عن صَيِّدِ الْبَارِي ، فقال : « إِذَا امْتَسَكَ عَلَيْكَ ، فَكُلْ »^(٥٠) . ولأنه جارحٌ يُصَادُّ

(٤٨) سقط من : م .

(٤٩) أخرجه البخاري ، في : باب قسمة الغنم ، وباب من عدل عشرة ، من كتاب الشركة ، وفي : باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ، وباب ما أنهر الدم ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٨١/٣ ، ١٨٦ ، ٩١/٤ ، ١١٨/٧ ، ١١٩ ، وأبو داود ، في : باب في الذبيحة بالمرؤة ، من كتاب الأشباح . سنن أبي داود ٩١/٢ ، ٩٢ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في الذكاة بالقصب وغیره ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٨٦/٦ . والنسائي ، في : باب النهي عن الذبح بالظفر ، وباب في الذبح بالسن ، وباب المنفلة التي لا يقدر على أخذها ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٩/٧ ، ٢٠١ ، وابن ماجه ، في : باب ما يلقى به ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ ، ١٤٠/٤ ، ١٤٢ .

(٥٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في صيد البراة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٥/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٧/٤ .

به عادةً ، وَيَقْبَلُ التَّعْلِيمَ ، فَأُشْبِهَ الْكَلْبَ . فَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ الْجَوَارِحَ الْكَوَاثِبُ .
﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴾^(٥١) . أَيْ كَسَيْتُمْ . وَفَلَانٌ جَارِحَةٌ أَهْلُهُ ، أَيْ كَاسِيَهُمْ .
﴿ مُكَلِّبِينَ ﴾ مِنَ التَّكْلِيبِ وَهُوَ الْإِغْرَاءُ .

فصل : وهل يَجِبُ غَسْلُ أَثَرِ فَمِ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا
يَجِبُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ أَمَرَا بِأَكْلِهِ ، وَلَمْ يَأْمُرَا بِغَسْلِهِ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
تَبَيَّنَتْ نَجَاسَتُهُ ، فَيَجِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ ، كَبَوْلِهِ .

١٧٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أُرْسِلَ الْبَازِيُّ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَصَادَ ، وَقُتِلَ ،
أَكَلَ وَإِنْ أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيمُهُ بِأَنْ يَأْكُلَ)

وَحَمَلْتُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْبَازِيِّ مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْكَلْبِ ، لِأَنَّهُ تَرَكَ الْأَكْلَ ، فَلَا
يُشْتَرَطُ ، وَيُبَاحُ صَيْدُهُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ النَّحْوِيُّ ،
وَحَمَّادٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ كَالْكَلْبِ فِي تَعْهِيمِهِ مَا^(٥١)
أَكَلَ مِنْهُ مِنْ صَيْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُجَالِدًا رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ (بْنِ حَاتِمٍ) ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ : « فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ وَالْبَازِيُّ ، فَلَا تَأْكُلْ »^(٥٢) . وَلِأَنَّهُ جَارِحٌ أَكَلَ مِمَّا صَادَهُ عَقِيبَ
قَتْلِهِ ، فَأُشْبِهَ سِبَاعَ الْبَهَائِمِ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ ، فَلَا تَأْكُلْ مِنْ^(٥٣) الصَّيْدِ ، وَإِذَا أَكَلَ الصَّغْفَرُ ، فَكُلْ ؛
لِأَنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضْرِبَ الْكَلْبَ ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضْرِبَ الصَّغْفَرَ^(٥٤) . وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ أَرْبَعَةٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ إِبَاحَةَ مَا أَكَلَ مِنَ الْكَلْبِ ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيهِ وَوَأَقْفَهُمْ فِي الصَّغْفَرِ ، وَلَمْ
يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ فِي عَصْرِهِمْ خِلَافَهُمْ ، وَلِأَنَّ جَوَارِحَ الطَّيْرِ تُعْلَمُ بِالْأَكْلِ ، وَيَتَعَدَّرُ تَعْلِيمُهَا

(٥١) سورة الأنعام ٦٠ . ولم يرد في الأصل ، أ ، ب : ﴿ بالنهار ﴾ .

(١) في م زيادة : « كان » .

(٢) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . وإمام أحمد ، في : المستدرج . ٢٥٧/٤ .

(٤) سقط من : الأصل ، أ .

(٥) أورده البيهقي ، في : باب البراءة المعلمة إذا أكلت ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٣٨/٩ .

يترك الأكل ، فلم يقدح في تعليمها ، بخلاف الكلب والفهد . وأما الخبر ، فلا يصح ،
 يرويه مجالد ، وهو ضعيف . قال أحمد : مجالد يصير القصة واحدة ، كم من أعجوبة
 لمجالد . والروايات / الصحيحة تخالفه ، ولا يصح قياس الطير على السباع ؛ لما بينهما
 من الفرق . إذا ثبت هذا ، فكل جاريح من الطير أمكن تعليمه ، والاصطيد به ، من
 البازي والصقر والشاهين والعقاب ، حل صيدها على ما ذكرناه .

١٧٠٤ - مسألة : قال : (ولا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود ، إذا كان بهيما ؛
 لأنه شيطان)

الهييم : الذي لا يخاطب لونه لون سواه^(١) . قال أحمد : الذي ليس فيه بياض . قال
 ثعلب ، وإبراهيم الحري : كل لون لم يخاطبه لون^(٢) آخر فهو^(٣) بهيم . قيل لهما : من
 كل لون ؟ قال : نعم . ومن كره صيده الحسن ، والتعبي ، وقتاده ، وإسحاق . قال
 أحمد : ما عرف أحدا يرخص فيه . يعني من السلف . وأباح صيده أبو حنيفة ، ومالك ،
 والشافعي ؛ لعدم الآية والخبر ، والقياس على غيره من الكلاب . ولنا ، أنه كلب يخرم
 اقتناؤه ، ويجب قتله ، فلم يبح صيده ، كغير المعلم ، ودليل تحريم اقتنائه قول النبي
 ﷺ : « فاقتلوا منها كل أسود بهيم » . رواه سعيد ، وغيره^(٤) . وروى مسلم ، في
 صحيحه^(٥) ، بإسناده عن عبد الله بن المغفل ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ بقتل

(١) في م : سواده .

(٢) في م : لونه .

(٣) سقط من م .

(٤) ليس فيما نشر من سنن سعيد ، وانظر : تخرج الحديث التالي .

(٥) في : باب الأمر بقتل الكلاب ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٠٠/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٧/٢ . والترمذي ،
 في : باب ما جاء في قتل الكلاب ، وباب ما جاء من أمسك كلبا ما ينقص من أجره ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذي
 ٢٨٣/٦ ، ٢٨٥ . والنسائي ، في : باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٦٣/٧ . وابن
 ماجه ، في : باب النهي عن اقتناء الكلب إلا ... ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ . والدارمي ، في :
 باب في قتل الكلاب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٩٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٣/٣ ، ٨٥/٤ ،
 ٥٤/٥ . وانظر ما تقدم في : ٣٥٦/٦ .

الكلاب ، ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهَا ، فَقَالَ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ ، ذِي النُّكْتَيْنِ »^(٦) ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ . فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ ، وَمَا وَجَبَ قَتْلُهُ حَرُمُ اقْتِنَاؤُهُ وَعَلَيْمُهُ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ صَيْدَهُ لِغَيْرِ الْمُعَلِّمِ ، وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ شَيْطَانًا ، وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاءُ الشَّيْطَانِ ، وَإِبَاحَةُ الصَّيْدِ الْمُقْتُولِ رُخْصَةً ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِمُحَرَّمٍ^(٧) كَسَائِرِ الرُّخْصِ ، وَالْعُمُومَاتُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نُكْتَتَانِ فَوْقَ عَيْنَيْهِ ، لَمْ يُخْرَجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ بَيْهَمًا^(٨) ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْخَبَرِ .

١٧٠٥ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَإِذَا أَذْرَكَ^(٩) الصَّيْدَ فِيهِ رُوحٌ ، فَلَمْ يُذَكِّهِ حَتَّى مَاتَ ، لَمْ يُؤْكَلِ)

يعنى ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ ، مَا كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةً ، فَأَمَّا مَا كَانَتْ حَيَاتُهُ كَحَيَاةِ الْمَذْبُوحِ ، فَهَذَا يُبَاحُ مِنْ غَيْرِ ذَبْحٍ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، فَإِنَّ الذَّكَاءَ فِي مِثْلِ هَذَا لَا تُفِيدُ شَيْئًا . وَكَذَلِكَ لَوْ ذَبَحَهُ مُجَوِّسِي^{١٠/٨} ، ثُمَّ أَعَادَ ذَبْحَهُ مُسْلِمًا . لَمْ يَحِلَّ ، / فَأَمَّا إِنْ أَذْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَسَبَّحِ الزَّمَانُ لِدَكَاتِهِ حَتَّى مَاتَ ،^(١١) فَإِنَّهُ يَحِلُّ^(١٢) أَيْضًا . قَالَ قَتَادَةُ : يَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَتَوَانَ فِي ذَكَاتِهِ ، أَوْ يَتْرُكَهُ عَمْدًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُذَكِّبَهُ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ^(١٣) عَنْ الْحَسَنِ ، وَالنَّحْيِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، فَتَعَلَّقَتْ إِبَاحَتُهُ بِتَذَكُّبِهِ ، كَالْوَأْتَسَعِ الزَّمَانُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَكَاتِهِ بِوَجْهِ يَنْسَبُ فِيهِ إِلَى التَّفْرِيطِ ، وَلَمْ يَتَسَبَّحِ لَهَا الزَّمَانُ ، فَكَانَ عَقْرُهُ ذَكَاتِهِ ، كَالَّذِي قَتَلَهُ^(١٤) . وَفَارِقَ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَتْهُ ذَكَاتُهُ ، وَقَرَّطَ بِتَرْكِهَا . وَلَوْ أَذْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ يَعْيشُ بِهَا زَمَانًا^(١٥) طَوِيلًا ، وَأَمَكَّنَتْهُ ذَكَاتُهُ ، فَلَمْ يُذَكِّبْهُ^(١٦) حَتَّى مَاتَ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، سِوَاءَ كَانَ بِهِ جُرْحٌ لَا^(١٧) يَعْيشُ مَعَهُ أَوْلًا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو

(٦) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : « ذِي النُّقَطَيْنِ » .

(٧) فِي ١ : « بِالْأَحْمَرِ » .

(٨) فِي ٢ : « نَبِيًّا » .

(٩) فِي ٣ : « أَرَادَ » .

(١٠) (٢-٢) فِي ٢ : « حَلَّ » .

(١١) سَقَطَ مِنْ : « م » .

(١٢) فِي الْأَصْلِ : « قَبْلَهُ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « م » ، بِدَرْكِهِ .

نُورٍ ، وأصحابُ الرُّأْيِ ؛ لأنَّ ما كان كذلك ، فهو في حُكْمِ الْحَيِّ ، بدليل أنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، كانت "جراحاته مَوْجِيَةً" ، فَأَوْصَى ، وَأَجِيزَتْ وَصَاياه وَأَقْوَالُهُ في تلك الحالِ ، ولا سَقَطَتْ عنه الصلاةُ والعباداتُ ، ولأنَّه تَرَكَ تَذَكُّيَّته مع القُدْرَةِ عليها ، فأشْبَهَ غيرَ الصَّيِّدِ .

١٧٠٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَذْكُرُهُ بِهِ ، أَشْلَى الصَّائِدِ لَهُ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَقْتُلَهُ ، فَيُؤْكَلَ)

يعنى : أَغْرَى الْكَلْبَ بِهِ ، وَأَرْسَلَهُ عَلَيْهِ . ومعنى أَشْلَى في العربية : دَعَا . (١) إِلَّا أَنَّ العَامَّةَ تَسْتَعْمِلُهُ بمعنى أَغْرَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْخِرْقَى أَرَادَ دَعَاهُ ثُمَّ أَرْسَلَهُ ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَهُ عَلَى الصَّيِّدِ يَتَضَمَّنُ دُعَاءَهُ إِلَيْهِ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَعَنهُ مِثْلُ قَوْلِ الْخِرْقَى . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَإِبْرَاهِيمَ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ : إِنِّي لَا أَقْشَعُرُ مِنْ هَذَا . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَرَاهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ بَقْتُلِ الْجَارِحِ لَهُ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَكَأَلَوْ أَخَذَهُ سَلِيمًا . وَوَجَّهَ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ صَيِّدٌ قَتَلَهُ الْجَارِحُ لَهُ مِنْ غَيْرِ إِمْكَانِ ذِكَايَتِهِ ، فَأُبَيِّحُ ، كَأَلَوْ أَدْرَكَهُ مَيْتًا ، وَلَئِنْهَا حَالٌ تَتَعَدَّرُ فِيهَا الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ غَالِبًا ، فَجَازَ أَنْ تَكُونَ ذِكَايَتُهُ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ ، كَالْمُتَرَدِّةِ فِي بَثْرِ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا بَثْرُكَ حَتَّى يَمُوتَ ، / فَيَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ صَيِّدٌ تَعَدَّرَتْ تَذَكُّيَّتُهُ ، فَأُبَيِّحُ بِمَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ الصَّائِدِ لَهُ ، كَالَّذِي تَعَدَّرَتْ تَذَكُّيَّتُهُ لِقَلَّةِ لَبَّتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يُبَاحُ بِغَيْرِ التَّذَكُّيَّةِ إِذَا كَانَ مَعَ آلَةِ الذَّكَاةِ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ آلَةٍ ، كَسَائِرِ الْمَقْدُورِ عَلَى تَذَكُّيَّتِهِ . وَمَسْأَلَةُ الْخِرْقَى مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يُخَافُ مَوْتَهُ إِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْحَيَوَانُ أَوْ يَذْكُرْهُ ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَيَاةٌ يُمَكِّنُ نَقَاؤَهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَنَزِلُهُ ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى تَذَكُّيَّتِهِ .

(٦-٦) في ب : جراحته مرجية .

وموجية : مسرعة به إلى الموت .

(١-١) في الأصل : لأن .

١٧٠٧ - مسألة : قال : (وَإِذَا أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، فَأَصَابَ^(١) مَعَهُ غَيْرُهُ ، لَمْ يُؤْكَلْ إِلَّا أَنْ يُدْرِكَ فِي الْحَيَاةِ ، فَيُدْكَى)

مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَى صَيْدٍ ، فَيَجِدَ الصَّيْدَ مَيِّتًا ، وَيَجِدُ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَا يَعْرِفُ حَالَهُ ، وَلَا يُدْرِي هَلْ وَجَدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ إِبَاحَةٍ^(٢) صَيْدِهِ أَوْ لَا ، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا قَتَلَهُ ؟ أَوْ يَعْلَمُ أَنََّّهُمَا جَمِيعًا قَتَلَاهُ ، أَوْ أَنَّ قَاتِلَهُ الْكَلْبُ الْمَجْهُولُ ، فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ ، إِلَّا أَنْ يُدْرِكَ حَيًّا فَيُدْكَى .
وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَخْثِمَةَ^(٣) ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مَخَالَفًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عِدْدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : أُرْسِلُ كَلْبِي فَأُجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ ، فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ^(٤) مَعَهُ^(٥) ، وَقَدْ قَتَلَهُ ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَإِنَّكَ لَا تُدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٦) . وَلَا تُنْهَى شَيْءٌ فِي الْأَصْطِيَادِ الْمُبِيحِ ، فَوَجَبَ إِبْقَاءُ حُكْمِ التَّحْرِيمِ ، فَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ كَلْبَهُ الَّذِي قَتَلَ وَخَذَهُ ، أَوْ أَنَّ الْكَلْبَ الْآخَرَ مِمَّا يُبَاحُ صَيْدُهُ ، أُبَيِّحُ ؛ بِدَلَالَةِ تَعْلِيلِ تَحْرِيمِهِ : « فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . وَقَوْلُهُ : « فَإِنَّكَ لَا تُدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ » . وَلَا تُنْهَى لَمْ يَشْكُ فِي الْمُبِيحِ ، فَلَمْ يَحْرَمْ ، كَمَا لَوْ كَانَ هُوَ أُرْسِلَ الْكَلْبَيْنِ وَسَمِيَ . وَلَوْ جَهَلَ حَالَ الْكَلْبِ الْمُشَارِكِ لِكَلْبِهِ ، ثُمَّ انْكَشَفَ لَهُ أَنَّهُ مُسَمًى عَلَيْهِ ، مُجْتَمِعَةً فِيهِ الشَّرَائِطُ ، حُلَّ الصَّيْدِ ، وَلَوْ اعْتَقَدَ حِلَّهُ لَجَهْلِهِ بِمُشَارَكَةِ الْآخَرِ لَهُ ، أَوْ لَا عَقِيدَتَهُ أَنَّهُ كَلْبٌ

(١) في م : « فأصاب » .

(٢) سقط من : م .

(٣) أبو عروة القاسم بن مخيمرة الهمداني الكوفي ، نزيل دمشق ، تابعي ثقة ، له أحاديث ، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز بدمشق . سير أعلام النبلاء ٢٠١/٥ - ٢٠٤ .

(٤) في النسخ : « أخذ » .

(٥) في م : « منه » .

(٦) تقدم تحريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

مُسَمًى عليه ، ثم بَانَ خِلَافُهُ ^(٧) ، حَرَمٌ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِبَاحَةِ وَالْتَحْرِيمِ لَا تَتَغَيَّرُ بِاعْتِقَادِ ^(٨) خِلَافِهَا ، وَلَا الْجَهْلُ بِوُجُودِهَا .

فصل : وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، وَأُرْسِلَ مَجُوسِيٌّ كَلْبُهُ ، فَقَتَلَا صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ حَرَامٌ ، / فَإِذَا اجْتَمَعَ الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ ، غَلَبَ الْحَظَرُ ، كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَظَرُ ، وَالْجِلُّ مُوقُوفٌ عَلَى شَرْطٍ ، وَهُوَ تَذَكُّيَّةٌ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ ، أَوْ صَيْدُهُ الَّذِي حَصَلَتْ التَّذَكُّيَّةُ بِهِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ رَمَاهُ بِسَهْمَيْهِمَا ، فَأَصَابَهُ ، فَمَاتَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ سَهْمَاهُمَا فِيهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ قَدْ عَقَرَهُ عَقْرًا مُوجِبًا ، مِثْلَ أَنْ ذَبَحَهُ ، أَوْ جَعَلَهُ فِي حُكْمِ الْمَذْبُوحِ ، ثُمَّ أَصَابَهُ الثَّانِي وَهُوَ غَيْرُ مُوجٍ ^(٩) ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلْأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ الْمُسْلِمَ ، أَيْبَحَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَجُوسِيَّ ، لَمْ يُبَيِّحْ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُوجِبًا أَيْضًا ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : الْحُكْمُ لِلْأَوَّلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ حَصَلَتْ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مُوجٍ . وَيَبْجَى عَلَى قَوْلِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ ؛ لِقَوْلِهِ : وَإِذَا ذَبَحَ فَأَتَى عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ تُؤْكَلْ . وَلِأَنَّ الرُّوحَ خَرَجَتْ بِالْجَرْحَيْنِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ جَرَّحَاهُ مَعًا . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِمُوجٍ ، وَالثَّانِي مُوجٌ ^(١٠) ، فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي فِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ . وَإِنْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ وَالْمَجُوسِيُّ كَلْبًا وَاحِدًا ، فَقَتَلَ صَيْدًا ، لَمْ يُبَيِّحْ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أُرْسِلَتْهُ مُسْلِمَانِ ^(١١) وَسَمَّى أَحَدُهُمَا دُونَ ^(١٢) الْآخَرِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ كَلْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مُعَلَّمٌ وَالْآخَرُ غَيْرُ مُعَلَّمٍ ، فَقَتَلَا صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ . وَكَذَلِكَ إِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ الْمُعَلَّمُ ، فَاسْتَرْسَلَ مَعَهُ مُعَلَّمٌ آخَرُ بِنَفْسِهِ ، فَقَتَلَا الصَّيْدَ ، لَمْ يَحِلَّ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ رِبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،

(٧) فِي م : بِخِلَافِهِ .

(٨) فِي ب ، م : بِاعْتِقَادِهِ .

(٩) فِي ب ، م : مَذْبُوحٌ .

(١٠) عَلَى أَنَّ هِمْلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ حَالٌ .

(١١) فِي م : مُسْلِمًا ، خَطَأً .

(١٢) فِي ب : وَلَمْ يَسْمُ .

وأصحاب الرأي . وقال الأوزاعي : يحل هُنَا . ولَنَا ، أَنْ يُرْسَلَ الْكَلْبُ عَلَى الصَّيْدِ
شرط^(١٣) لما يَبْتَئَهُ ، ولم يُوجَدْ في أَحَدِهِمَا .

فصل : فَإِنْ أُرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ ، وَأُرْسَلَ مَجُوسِيٌّ كَلْبَهُ ، فَرُدَّ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ
الصَّيْدَ إِلَى كَلْبِ الْمُسْلِمِ ، فَقَتَلَهُ ، حَلَّ أَكْلُهُ . وهذا قول الشافعي ، وأبو ثور . وقال أبو
حنيفة : لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّ كَلْبَ الْمَجُوسِيِّ عَاوَنٌ فِي اصْطِيَادِهِ ، فَأَشْبَهَ إِذَا عَقَرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ
جَارِحَةَ الْمُسْلِمِ انْفَرَدَتْ بِقَتْلِهِ ، فَأَبِيحُ ، كَمَا لَوْ رَمَى الْمَجُوسِيُّ سَهْمَهُ ، فَرُدَّ الصَّيْدُ ،
فَأَصَابَهُ سَهْمُ مُسْلِمٍ^(١٤) ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ أَمْسَكَ مَجُوسِيٌّ شَاةً ، فَذَبَحَهَا مُسْلِمٌ . وبهذا يَبْطُلُ
مَا قَالَهُ .

فصل : وَإِذَا صَادَ الْمَجُوسِيُّ بِكَلْبِ مُسْلِمٍ ، لم يُبَيِّحْ صَيْدُهُ . في قولهم جميعا . وإن
صَادَ الْمُسْلِمُ ، بِكَلْبِ مَجُوسِيٍّ^(١٥) ، فَقَتَلَ ، حَلَّ صَيْدُهُ . / وبهذا قال سعيد بن
المُسَيَّبِ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ^(١٦) ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وعن
أحمد : لَا يُبَاحُ . وَكَرِهَهُ جَابِرٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لقوله
تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾^(١٧) . وهذا لم يُعْلَمْ . وعن الحسن ، أَنَّهُ
كَرِهَ الصَّيْدَ بِكَلْبِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ، لهذه الآية . وَلَنَا ، أَنَّهُ آلَهُ صَادَبَهَا الْمُسْلِمُ ، فَحَلَّ
صَيْدُهُ ، كَالْقَوْسِ وَالسَّهْمِ . قال ابنُ المُسَيَّبِ : هو^(١٨) بِمَنْزِلَةِ شَفَرَتِهِ . والآية دَلَّتْ عَلَى
إِبَاحَةِ الصَّيْدِ بِمَا عَلَّمْنَاهُ وَمَا عَلَّمَهُ غَيْرُنَا ، فهو في مَعْنَاهُ ، فَيُثْبِتُ الْحُكْمَ بِالْقِيَاسِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ التَّعْلِيمَ إِنَّمَا أَثَّرَ فِي جَعْلِهِ آلَةً ، وَلَا تُشْتَرَطُ^(١٩) الْأَهْلِيَّةُ فِي ذَلِكَ ، كَعَمَلِ

(١٣) في النسخ : « شرط » .

(١٤) في ١ ، ب : « المسلم » .

(١٥) في م : « المجوسي » .

(١٦) في إنبادة : « وإسحاق » .

(١٧) سورة المائدة ٤ .

(١٨) في م : « هي » .

(١٩) في م : « تشترط » .

القَوْسِ والسَّهْمِ ، وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِيمَا أَقِيمَ مَقَامَ الذَّكَاةِ ، وَهُوَ إِرسَالُ الآلَةِ ، مِنْ الْكَلْبِ
وَالسَّهْمِ ، وَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطُ هُنَا .

فصل : إِذَا أُرْسِلَ جَمَاعَةُ كِلَابًا ، وَسَمُّوا ، فَوَجَدُوا الصَّيْدَ قَتِيلًا ، لَا يَذَرُونَ مَنْ قَتَلَهُ ،
حُلَّ أَكْلُهُ . فَإِنْ اِخْتَلَفُوا فِي قَاتِلِهِ ، وَكَانَتِ الْكِلَابُ مُتَعَلِّقَةً بِهِ ، فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ ؛ لِأَنَّ
الْجَمِيعَ مُشْتَرِكَةٌ فِي إِمْسَاكِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي أَيْدِي الصَّائِدِينَ ^(٢٠) أَوْ عَبِيدِهِمْ . وَإِنْ
كَانَ الْبَعْضُ مُتَعَلِّقًا بِهِ دُونَ بَاقِيهَا ، فَهُوَ لِمَنْ كَلَبَهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَعَلَى مَنْ حَكَمْنَا لَهُ بِهِ الْيَمِينَ فِي
الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ مُحْتَمِلَةٌ ، فَكَانَتِ الْيَمِينَ ^(٢١) عَلَيْهِ ، كَصَاحِبِ الْيَدِ . وَإِنْ كَانَ قَتِيلًا
وَالْكِلَابُ نَاحِيَةً ، وَقَفَّ الْأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحُوا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَرَّعَ بَيْنَهُمْ ، فَمَنْ قَرَعَ
صَاحِبَهُ حَلَفَ ، وَكَانَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَقِيَاسًا ^(٢٢) عَلَى مَا لَوْ تَدَاعَا ذَائِبَةً فِي يَدٍ
غَيْرِهِمَا . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، إِذَا خِيفَ فَسَادُهُ ، قَبِلَ اصْطِلَاحُهُمْ عَلَيْهِ ، بِأَعْوِهِ ، ثُمَّ اصْطَلَحُوا
عَلَى ثَمَنِهِ .

١٧٠٨ - مسألة : قَالَ : (وَإِذَا سَمِيَ ، وَرَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ ^(١) ، غَيْرُهُ ، جَازَ
أَكْلُهُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ^(٢) الْأَمْرُ ، أَنَّ الصَّيْدَ بِالسَّهَامِ وَكُلِّ مُحَدِّدٍ جَائِزٍ ، بِإِلْخِلَافٍ ، وَهُوَ دَاخِلٌ
فِي مُطْلَقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٣) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَمَا صِيدَتْ بِقَوْسِكَ ،
وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ » ^(٤) . وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَأَى
حَمَارًا وَخَشِيئًا ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ ، وَأَخَذَ رُمْحَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحَمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَلَمَّا أَذَرَ كُؤًا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ » . مُتَّفَقٌ

(٢٠) فِي الْأَصْلِ ، مَ : « الصَّيَادِينَ » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، بَ ، مَ .

(٢٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : أَ ، بَ ، مَ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، بَ ، مَ : « فَأَصَابَتْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : أَ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٢ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٥٦ .

١١٠/١٠ ظ عليه^(٥). ويعتبر فيه / من الشروط ما ذكرنا في الجارح ، إلا التعليم . ويُعتبر التسمية عند إرسال السهم ، والطعن إن كان برمح ، والضرب إن كان ممّا يضرب ؛ لأنه الفعل الصادر منه . وإن تقدّمت التسمية بزمن يسير ، جاز ، كما ذكرنا في النية في العبادات . ويُعتبر أن يقصد الصيد ، فلورمى هدفاً فأصاب صيداً ، أو قصد رمي إنسان أو حجر ، أو^(٦) رمى عبثاً غير قاصد صيداً فقتله ، لم يحل . وإن قصد صيداً ، فأصابه وغيره ، حلّاً جميعاً ، والجارح في هذا بمنزلة السهم . نص أحمد على هذه المسائل . وهو قول الثوري ، وقتادة ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، إلا أن الشافعي قال : إذا أرسل الكلب على صيد ، فأخذ آخر في طريقه ، حل ، وإن عدا^(٧) عن طريقه إليه ، ففيه وجهان^(٨) . وقال مالك : إذا أرسل كلبه على صيد^(٩) بعينه ، فأخذ غيره ، لم ينجح ؛ لأنه لم يقصد صيده ، إلا أن يرسله على صيد كبار ، فتفرق عن صغار ، فإنها ثباح إذا أخذها . ولنا ، عموم قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١٠) . وقوله عليه السلام : « إذا أرسلت كلبك ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ممّا أمسك عليك »^(١١) . وقول النبي ﷺ : « كل ما ردت عليك قوسك »^(١٢) . ولأنه أرسل آلة الصيد على صيد ، فحل ما صاده ،

(٥) تقدم تخريجه ، في : ١٣٢/٥ . ويضاف إليه لما هنا : وأخرجه البخاري ، في : باب ما قيل في الرماح ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما جاء في الصيد ، وباب الصيد على الجبال ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٤٩/٤ ، ١١٥/٧ ، ١١٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧٦/٤ . والسنائي ، في : باب ما يجوز أكله من الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤٢/٥ ، ١٤٣ . والدارمي ، في : باب أكل لحم الصيد للمحرم ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٨/٢ ، ٣٩ . والإمام مالك ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٥٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠١/٥ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : عدل .

(٨) في م : روايان .

(٩) في م : صيده .

(١٠) سورة المائدة ٤ .

(١١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء من يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٢/٦ . وابن ماجه ، في : باب صيد القوس ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٤/٢ ، ١٩٥ ، ٣٨٨/٥ .

كالو أرسلها على كبارٍ فتفرقت عن صغارٍ فأخذها ، على مالِك ، أو كالو أخذ صيِّداً في طريقه ، على الشافعي . ولأنه لا يمكن تعليم الجارح اصطياد واحد بعينه دون واحد ، فسقط اعتباره ، فأما إن أرسل سهمه أو الجارح ، ولا يرى صيِّداً ، ولا يعلمه ، فصاذ ، لم يحل صيده ؛ لأنه لم يقصد صيِّداً ، ولأن^(١٣) القصد لا يتحقق لما يعلمه . وهذا قال الشافعي في الكلب . وقال الحسن ، ومعاوية بن قرة : يأكله ؛ لعموم الآية والخبر ، ولأنه قصد الصيد ، فحل له ما صاده ، كالو راه . ولنا ، أن قصد الصيد شرط ، ولا يصح القصد^(١٤) مع عدم العلم ، فأشبه ما لو لم يقصد الصيد .

فصل : وإن رأى سواداً ، أو سمع حساً ، فظنه آدمياً ، أو بهيمةً ، أو حجرًا ، فرماه فقتله ، فإذا هو صيِّد ، لم يباح . وهذا قال مالِك ، ومحمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة : يباح . وقال الشافعي : يباح إن كان المرسل سهمًا ، ولا يباح إن كان جارحًا . واحتج من أباحه بعموم الآية والخبر ، ولأنه قصد الاصطياد ، وسمى فأشبه ما لو علمه صيِّداً . ولنا ، أنه لم يقصد الصيد ، فلم يباح ، كالو رمى هدفًا فأصاب صيِّداً ، وكافى الجارح عند / ١١١/١٠ والشافعي . وإن ظنه كلبًا أو خنزيرًا ، لم يباح ؛ لذلك . وقال محمد بن الحسن : يباح ؛ لأنه مما يباح قتله . ولنا ، ما تقدم . فأما إن ظنه صيِّداً ، حل ؛ لأنه ظن وجود الصيد ، أشبه ما لو راه . وإن شك هل هو صيِّد أو لا ؟ أو غلب على ظنه أنه ليس بصيِّد ، لم يباح ؛ لأن صحته القصد تثبت على العلم ، ولم يوجد ذلك . وإن رمى حجرًا يظنه صيِّداً ، فقتل صيِّداً ، فقال أبو الخطاب : لا يباح ؛ لأنه لم يقصد صيِّداً على الحقيقة . ويحتمل أن يباح ؛ لأن صحته القصد تثبت على الظن ، وقد وجد ، فصح قصده ، فيبغى أن يحل صيده .

١٧٠٩ - مسألة ؛ قال : (وإذا رماه ، فغاب عن عينه ، فوجد ميتاً ، وسهمه فيه ، ولا أثر به غيره ، حل^(١٥) أكله)

هذا^(١٦) المشهور عن أحمد ، وكذلك لو أرسل كلبه على صيِّد ، فغاب عن عينه ، ثم

(١٣) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٤) في م : « القصد » تحريف .

(١٥) في أ : « جاز » .

(١٦) في م زيادة : « هو » .

وَجَدَهُ مَيْتًا ، وَمَعَهُ كَلْبُهُ ، حَلَّ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، إِنَّ غَابَ نَهَارًا ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ غَابَ لَيْلًا ، لَمْ يَأْكُلْهُ . وَعَنْ مَالِكٍ كَالرَّوَاتِبَيْنِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ غَابَ مُدَّةَ طَوِيلَةٍ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً ، أُبَيِّحُ ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنْ غَابَ يَوْمًا ؟ قَالَ : يَوْمٌ كَثِيرٌ . وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِذَا رَمَيْتَ فَأَقْصَصْتَ ^(٣) ، فَكُلْ ، وَإِنْ رَمَيْتَ فَوَجَدْتَ فِيهِ سَهْمَكَ مِنْ يَوْمِكَ أَوْ لَيْلَتِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ بَاتَ عَنْكَ لَيْلَةٌ ، فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا حَدَّثَ فِيهِ ^(٤) بَعْدَ ذَلِكَ ^(٥) . وَكَرِهَ عَطَاءٌ وَالثَّوْرِيُّ أَكْلَ مَا غَابَ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : كُلْ مَا أَصْنَعْتَ ، وَمَا أَلْمَعْتَ فَلَا تَأْكُلْ ^(٦) . قَالَ الْحَكَمُ : الْإِصْمَاءُ : الْإِقْعَاصُ . يَعْنِي أَنَّهُ يَمُوتُ فِي الْحَالِ . وَالْإِلْمَاءُ أَنْ يَغِيبَ عَنْكَ . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِي الْحَالِ . قَالَ الشَّاعِرُ ^(٧) :

فَهَوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّتَهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفْسِهِ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُبَاحُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَرَكَ طَلَبَهُ ، وَإِنْ تَشَاغَلَ عَنْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ ، لَمْ يُبَيِّحْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عِدَّةُ بَنِي حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا نَثْرُ سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفْتِنِي فِي سَهْمِي . قَالَ : « مَا رَدَّ عَلَيْكَ سَهْمَكَ ، فَكُلْ » . قَالَ : وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنِّي ؟ قَالَ : « وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ ، مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثْرًا غَيْرَ سَهْمِكَ ، أَوْ

(٣) في ١ ، ب : « فَأَقْصَصْتَ » .

(٤-٤) في ب : « بَعْدَكَ » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب الإرسال على الصيد يتوارى عنك ... ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤١/٩ .

(٦) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ١٢٥ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣١/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٧/٦ . والنسائي ، في : باب في الذي يرمى الصيد فيقع في الماء ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٩/٧ ، ١٧٠ .

تَجِدُهُ قَدْ صَلَّ^(٨) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٩) . وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَأَذْرَكْتَهُ بَعْدَ ثَلَاثِ وَسَهْمِكَ فِيهِ ، فَكُلْهُ ، مَا لَمْ يَنْتِنِ »^(١٠) . وَلَأنَّ جَرَحَهُ بِسَهْمِهِ سَبَبُ إِبَاحَتِهِ ، وَقَدْ وَجَدَ يَقِينًا ، وَالْمُعَارِضُ لَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا تُزَوَّلُ عَنْ / اليَقِينِ ١١١/١٠ ط
بِالشُّكِّ ، وَلَأنَّهُ وَجَدَهُ وَسَهْمُهُ فِيهِ ، وَلَمْ يَجِدْ بِهِ أَثَرَ^(١١) آخَرَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَمْ يَثْرُكْ طَلَبُهُ عِنْدَ أُنَى حَنِيفَةٍ ، أَوْ كَالُو غَابٍ نَهَارًا ، أَوْ مُدَّةَ يَسِيرَةٍ ، أَوْ كَالُو لَمْ يَغِبْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي جَلِّهِ شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَجِدَ سَهْمَهُ فِيهِ ، أَوْ أَثَرَهُ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ أَثَرُ سَهْمِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَهُوَ شَاكٌّ فِي وُجُودِ الْمُبِيحِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِالشُّكِّ . وَالثَّانِي ، أَنْ لَا يَجِدْ بِهِ أَثَرَ غَيْرَ^(١٢) أَثَرِ سَهْمِهِ^(١٣) ، مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرَ^(١٤) غَيْرَ سَهْمِكَ » وَفِي لَفْظٍ : « وَإِنْ وَجَدْتَ فِيهِ أَثَرَ^(١٥) غَيْرَ سَهْمِكَ ، فَلَا تَأْكُلْهُ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي ، أَقَتَلْتَهُ أَنْتَ أَوْ غَيْرُكَ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١٦) . وَفِي لَفْظٍ : « إِذَا وَجَدْتَ فِيهِ^(١٧) سَهْمَكَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبْعٌ ، فَكُلْ مِنْهُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١٨) ، وَفِي حَدِيثٍ عَدِيٍّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرٌ

(٨) في ١ ، ب : « ضل » . وصل اللحم : أتنن . وضل : غاب ومات .

(٩) في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ ، ١٠٠ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الرخصة في غنم كلب الصيد ، من كتاب الصيد والذبايح . المجتبى ١٦٨/٧ .

(١٠) أخرجه مسلم ، في : باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده ، من كتاب الصيد والذبايح . صحيح مسلم

١٥٣٢/٣ . وأبو داود ، في : باب في اتباع الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ١٠٠/٢ . وإمام أحمد ، في :

المسند ١٩٤/٤ .

(١١) في ١ : « أثر » .

(١٢) ١٢-١٣ في م : « سهه » . خطأ .

(١٣) في ١ ، ب : « أثر » .

(١٤) في ١ : « أثر » .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : كتاب الصيد والذبايح والأطعمة سنن الدارقطني ٢٩٤/٤ .

(١٧) سقط من : الأصل ، ب .

(١٨) في : باب الذي يرمى الصيد فيغيب عنه ، من كتاب الصيد والذبايح . المجتبى ١٧٠/٧ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى

٢٥٦/٦ .

سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
 « وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . وَلَأَنَّهُ إِذَا وَجِدَ^(١) بِهِ أَثَرٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَدْ
 قَتَلَهُ ، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْمُعَارَضُ ، فَلَمْ يُبَيِّنْ ، كَالْوَجَدِ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا سِوَاهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْأَثَرُ
 مِمَّا لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ ، مِثْلَ أَكْلِ حَيَوَانَ ضَعِيفٍ ، كَالسُّورِ وَالثَّلْعَلِ ، مِنْ حَيَوَانَ قَوِيٍّ ، فَهُوَ
 مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَقْتُلْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَهَشَّمُ مِنْ وَقَعْتِهِ .

١٧١٠ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا رَمَاهُ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، لَمْ
 يُؤْكَلْ)

يَعْنِي وَقَعَ فِي مَاءٍ يَقْتُلُهُ^(١) مِثْلَهُ ، أَوْ تَرَدَّى تَرَدُّيًا يَقْتُلُهُ مِثْلَهُ . وَلَا فَرْقَ فِي قَوْلِ الْجَرَقِيِّ بَيْنَ
 كَوْنِ الْجِرَاحَةِ مُوجِبَةً أَوْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ . هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ،
 وَعَطَاءٍ ، وَرَبِيعَةَ ، وَاسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا الْمَتَأَخِّرِينَ^(٢) يَقُولُونَ :
 إِنْ كَانَتِ الْجِرَاحَةُ مُوجِبَةً ، مِثْلَ إِنْ ذَبَحَهُ أَوْ أَبَانَ حَشَوَتَهُ ، لَمْ يَضُرَّ وَقُوعُهُ فِي الْمَاءِ وَلَا
 تَرَدُّيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا صَارَ فِي حُكْمِ
 الْمَيْتِ بِالذَّبْحِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مَا أَصَابَهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُهُ : « وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا
 تَأْكُلْ »^(٣) . وَلَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَاءَ أَعَانَ عَلَى خُرُوجِ رُوحِهِ ، فَصَارَ بِمِثْلِهِ مَا لَوْ كَانَتْ
 الْجِرَاحَةُ غَيْرَ مُوجِبَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَتِ الْجِرَاحَةُ غَيْرَ مُوجِبَةٍ . وَلَوْ وَقَعَ
 الْحَيَوَانُ فِي الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْتُلُهُ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ خَارِجًا مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ يَكُونَ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ
 الَّذِي لَا يَقْتُلُهُ الْمَاءُ ، أَوْ كَانَ التَّرَدَّى لَا يَقْتُلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَيَوَانَ ، فَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَتِهِ ؛
 لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْهُ » / وَلِأَنَّ الْوُقُوعَ فِي الْمَاءِ وَالتَّرَدَّى
 إِذَا حُرِّمَ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا أَوْ مُعِينًا عَلَى الْقَتْلِ ، وَهَذَا مُنْتَبِهٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

١١٢/١٠

فصل : فَإِنْ رَمَى طَائِرًا فِي الْهَوَاءِ ، أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ ، أَوْ جَبَلٍ ، فَوَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ ،

(١٩) في م : « كان » .

(١) في أ : « يقتل » .

(٢) في ب : « المتأخرون » .

(٣) تقدم تحريمه ، في صفحة ٢٧٦ .

فمات ، حل . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يحل ، إلا أن تكون الجراحة موحية ، أو يموت قبل سقوطه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَرَدِّيةُ ﴾ ^(٤) . ولأنه اجتمع المبيع والحاضر ، فغلب الحظر ، كما لو غرق . ولنا ، أنه صيد سقط بالإصابة سقوطاً لا يمكن الاختراؤ عن سقوطه عليه ، فوجب أن يحل ، كما لو أصاب الصيد فوق على جنبه . ويخالف ما ذكره ، فإن الماء يمكن التحرز منه ، وهو قاتل ، بخلاف الأرض .

١٧١١ - مسألة : قال : (وإذا رمى صيداً ، فقتل جماعة ، فكله حلال)

قد سبق شرح هذه المسألة ، فيما إذا رمى صيداً فأصاب غيره ^(٥) .

فصل : قال أحمد : لا بأس بصيد الليل . فقيل له : فقول ^(٦) النبي ﷺ : « أفرؤوا الطير على مكنايتها » ^(٧) . فقال : هذا كان أحدهم ^(٨) يريد الأمر ، فيشير الطير حتى يتفأ ، إن كان عن يمينه قال كذا ، وإن كان ^(٩) عن يساره قال كذا ، فقال النبي ﷺ : « أفرؤوا الطير على مكنايتها » ^(١٠) . ورؤى له عن ابن عباس أن ^(١١) النبي ﷺ قال : « لا تطرفوا الطير في أوكارها ؛ فإن الليل لها أمان » ^(١٢) . فقال : هذا ليس بشيء ، يرويه فرائد ابن السائب ، وليس بشيء ، ورواه عنه حفص بن عمر ، ولا أعرفه . قال يزيد بن هارون : ما علمت أن أحداً كره صيد الليل . وقال يحيى بن معين : ليس به بأس . وسئل ^(١٣) : هل يكره للرجل صيد الفراخ الصغار ، مثل الورشان ^(١٤) ؟ وغيره ؟ يعني من أوكارها . فلم يكرهه .

(٤) سورة المائدة ٣ .

(٥) في صفحة ٢٧٣ .

(٦) في م : قول .

(٧) في م : وكنايتها .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند

٣٨١/٦ .

(٩) في الأصل ، م : أحدهم .

(١٠) في ١ ، ب ، م : جاء .

(١١) في الأصل ، م : عن .

(١٢) أخرجه الطبراني في : المعجم الكبير ١٤٢/٣ .

(١٣) سقط من : ١ .

(١٤) الورشان : طائر مثل الحمام ، أكبر قليلاً منه .

١٧١٢ - مسألة : قال : (وَإِذَا رَمَى صَيْدًا ، فَأَبَانَ مِنْهُ غَضُوهُ ، لَمْ يَأْكُلْ ^(١) مَا أَبَانَ ^(٢) مِنْهُ ، وَيَأْكُلْ ^(٣) مَا سِوَاهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ ، وَالْأُخْرَى يَأْكُلُهُ وَمَا أَبَانَ مِنْهُ)

وجملته أنه إذا رمى صيداً ، أو ضرّبه ، فبان بعضه ، لم يخل من أحوال ثلاثة ؛ أحدها ، أن يقطع قطعتين ، أو يقطع رأسه ، فهذا جميعه حلال ، سواء كانت القطعتان متساويتين أو متفاوتتين . وهذا قال الشافعي . وروى ذلك عن عكرمة ، والنخعي ، وقنادة . وقال أبو حنيفة : إن كانتا متساويتين ، أو التي مع الرأس أقل ، حلتا ، وإن كانت الأخرى أقل ، لم يجل ، وحل الرأس وما معه ، لأن النبي ﷺ قال : « مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ » ^(٤) .
 ١١٢/١٠ ط ولنا ، / أنه جزء لا يتبقى الحياة مع فقده ، فأبيع ، كالموتساوت القطعتان . الحال الثاني ، أن يبين منه عضو ، ويبقى فيه حياة مستقرة ، فالبائن مُحَرَّمٌ ^(٥) بِكُلِّ حَالٍ ، سواء بقي الحيوان حياً ، أو أذركه فذكاه ، أو رماه بسهم آخر فقتله ، إلا أنه إن ذكاه حل بكل حال دون ما أبان منه . وإن ضرّبه في غير مذبجه فقتله ، نظرت ؛ فإن لم يكن أثبتته بالضربة الأولى ، حل ، دون ما أبان منه ، وإن كان أثبتته ، لم يجل شيء منه ؛ لأن ذكاة المقدور عليه في الحل واللب . الحال الثالث ، أبان منه عضواً ، ولم يبق فيه حياة مستقرة ، فهذه التي ذكر الجرجي فيها روايتين ؛ أشهرهما عن أحمد ، بإحتملها . قال أحمد : إنما حديث النبي ﷺ : « مَا قَطَعْتَ مِنَ الْحَيِّ مَيِّتٌ » . إذا قطعت وهي حية ، ثم شئى وتذهب . أما إذا كانت البيئونة والموت جميعاً ، أو بعده بقليل ، إذا كان في علاج الموت ، فلا بأس به ، ألا ترى الذي يذبح ربما مكث ساعة ، وربما مشى حتى يموت ! وهذا مذهب الشافعي . وروى ذلك عن علي ، وعطاء ، والحسن . وقال قنادة ، وإبراهيم ، وعكرمة : إن وقعا معاً أكلهما ، وإن مشى بعد قطع العضو أكله ، ولم يأكل العضو . والرواية الثانية ، لا يباح ما أبان ^(٦) منه . وهذا مذهب أبي حنيفة ؛ لقول النبي ﷺ : « مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ

(١) في ب ، م : « يؤكل » .

(٢) في م : « بان » .

(٣) في م : « ويؤكل » .

(٤) تقدم تحريجه ، في : ٩٩/١ .

(٥) في ب : « يحرم » .

(٦) في أ ، ب ، م : « بان » .

مَيَّتَ » . ولأنَّ هذه البَيُّوتَةَ لَا تَمْنَعُ بَقَاءَ الْحَيَوَانِ فِي الْعَادَةِ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ أَكْلَ الْبَائِثِ ، كَمَا لَوْ^(٧) أَدْرَكَهُ الصَّيَادُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ . وَالْأَوَّلَى الْمَشْهُورَةُ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ ذَكَاةً لِبَعْضِ الْحَيَوَانِ ، كَانَ ذَكَاةً لَجَمِيعِهِ ، كَمَا لَوْ قَدَّهُ نَصَفَتَيْنِ ، وَالْخَيْرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي حَيًّا ، حَتَّى يَكُونَ الْمُتَفَصِّلُ مِنْهُ مَيِّتًا ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فَإِنْ بَقِيَ مُعْلَقًا بِجُلْدِهِ ، حُلٌّ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالطَّرِيقَةِ بَاسًا ، كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي مَغَازِيهِمْ ، وَمَا زَالَ النَّاسُ^(٨) يَفْعَلُونَ ذَلِكَ^(٩) فِي مَغَازِيهِمْ . وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : وَالطَّرِيقَةُ الصَّيْدُ يَقَعُ بَيْنَ الْقَوْمِ ، فَيَقْطَعُ ذَامَتَهُ بِسَيْفِهِ قِطْعَةً ، وَيَقْطَعُ الْآخَرَ أَيْضًا ، حَتَّى يُؤْتِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ حَيٌّ . قَالَ : وَلَيْسَ هُوَ عِنْدِي إِلَّا أَنْ الصَّيْدُ يَقَعُ بَيْنَهُمْ ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذَكَاتِهِ ، فَيَأْخُذُونَهُ قِطْعًا .

١٧١٣ - مسألة ؛ قال : (وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبَ الْمَنَاجِلَ لِلصَّيْدِ)

وَجَعَلَتْهُ اللَّهُ إِذَا نَصَبَ الْمَنَاجِلَ^(١) لِلصَّيْدِ ،^(٢) (وَسَمَّى عَلَيْهَا^(٣)) ، فَعَقَرَتْ صَيْدًا ، أَوْ قَتَلَتْهُ ، حُلٌّ . فَإِنْ بَانَ/ مِنْهُ عَضْوٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْبَائِثِ بِضَرْبَةِ الصَّائِدِ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُبَاحُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّهِ^(٤) أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا قَتَلَتِ الْمَنَاجِلُ بِنَفْسِهَا ، وَلَمْ يَوْجَدْ مِنَ الصَّائِدِ إِلَّا السَّبَبُ ، فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ نَصَبَ سِكِّينًا ، فَذَبَحَتْ شَاةً ، وَلَئِنْ لَوْ رَمَى سَهْمًا وَهُوَ لَا يَرَى صَيْدًا ، فَقَتَلَ صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ ، فَهَذَا أَوَّلَى . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدُكَ »^(٥) . وَلَئِنْ قَتَلَ

(٧) قى ب ، م نهادة ؛ لم ء .

(٨-٨) قى م : « يفعلونه » .

(١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) قى الأصل : « يدركه » .

(٤) أخرجه أبو داود ، قى : باب فى الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبى داود ٩٨/٢ . والإمام أحمد ، قى : المسند

١٩٥/٤ .

الصَّيْدَ بِحَدِيدَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوَزَمَاهُ بِهَا ، وَلَئِنَّهُ قَصَدَ قَتْلَ الصَّيْدِ بِمَا لَهُ حَدٌّ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالصَّيْدِ بِهِ ، أَشْبَهَ مَا ذَكَّرْنَا ، وَالسَّبَبُ جَرَى مَجْرَى الْمُبَاشَرَةِ فِي الضَّمَانِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِبَاحَةِ الصَّيْدِ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا نَصَبَ سِيكِنًا ؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِالصَّيْدِ بِهَا ، وَإِذَا رَمَى سَهْمًا ، وَلَمْ يَرِ صَيْدًا ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُعْتَادٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُ صَيْدًا ، فَلَمْ يَصِحَّ قَصْدُهُ ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ .

فصل : فَأَمَّا مَا قَتَلْتَهُ الشَّيْكَةَ أَوْ الْحَبْلَ^(٥) ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ مَا قَتَلَهُ الْحَبْلُ إِذَا سُمِّيَ ، فَدَخَلَ فِيهِ وَجَرَحَهُ . وَهَذَا قَوْلُ شَاذٍّ ، يُخَالِفُ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَئِنَّهُ قَتَلَهُ^(٦) بِمَا لَيْسَ لَهُ حَدٌّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَتَلَهُ بِالْبُنْدُقِ .

١٧١٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا صَادَ بِالْمِغْرَاضِ ، أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ ، وَلَمْ^(٧) يَأْكُلْ مَا قَتَلَ بِغَرَضِهِ)

الْمِغْرَاضُ : عَوْذٌ مُحَدَّدٌ^(٨) ، وَرُبَّمَا جُعِلَ فِي رَأْسِهِ حَدِيدَةٌ . قَالَ أَحْمَدُ : الْمِغْرَاضُ يُشَبِّهُ السَّهْمَ ، يُحْدَفُ بِهِ الصَّيْدُ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الصَّيْدَ بِحَدِّهِ ، فَحَرَقَ وَقَتَلَ ، فَيُبَاحُ ، وَرُبَّمَا أَصَابَ بِغَرَضِهِ ، فَقَتَلَ بِثِقَلِهِ ، فَيَكُونُ مَوْفُودًا ، فَلَا يُبَاحُ . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيِّ وَسَلْمَانَ^(٩) ، وَعَمَّارٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَهْلُ الشَّامِ : يُبَاحُ مَا قَتَلَهُ بِحَدِّهِ وَعَرَضِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : مَا رُمِيَ مِنَ الصَّيْدِ بِجُلَاهِقٍ أَوْ مِغْرَاضٍ ، فَهُوَ مِنَ الْمَوْفُودَةِ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ بَنِي حَاتِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِغْرَاضِ ، فَقَالَ : « مَا حَرَقَ فَكُلْ ، وَمَا قَتَلَ بِغَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ ، فَلَا

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « وَالْحَبْلِ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، أ : « قَتَلَ » .

(١) فِي م : « وَلَا » .

(٢) فِي ب : « مَحْدُودٌ » .

(٣) فِي م : « وَعَيْنَانِ » .

تَأْكُلُ ۝ ^(٤) مَتَّقْ عَلَيْهِ ^(٥) . وهذا نص ، ولأن ما قتلَه بحدِّه بمنزلة ما طعنه برُمحه ، أو رماه بسهمه ، ولأنه محدّد حرّق وقتل بحدِّه ، وما قتل بعرضه إنما يقتله بثقله ، فهو موقود ، كالذي رماه بحجر أو بندقة ^(٦) .

فصل ^(٧) : وحكم سائر آلات الصيد حكم المغراض ، في أنها إذا قُتِلَ بعرضها ولم تجرح ، لم يبيح الصيد ، كالسهم يصيب الطائر بعرضه فيقتله ، والرُمح والحرية والسيف يضرب به صفحا فيقتل ، فكل ذلك حرام . وهكذا إن أصاب بحدِّه فلم يجرح ، وقتل بثقله ، لم يبيح ؛ لقول النبي ﷺ : « مَا حَرَّمَ اللَّهُ : مَا حَرَّمَ ، فَكُلْ » . ولأنه إذا لم يجرحه ، فإنما يقتل ^(٨) بثقله ، فأشبه ما أصاب بعرضه .

١٧١٥ - مسألة : قال : (وإذا رمى صيدا فعفره ، ورماه آخر فأثبته ، ورماه آخر فقتله ، لم يؤكل ، وكان لمن أثبته القيمة مجروحا على قاتله)

أما الذي عفره ولم يثبته ، فلا شيء له ولا عليه ؛ لأنه حين ضربته كان مباحا لملك لأحد فيه ، ولم يثبت له فيه حق ؛ لأنه باق على امتناعه ، وأما الذي أثبته فقد ملكه ؛ لأنه أزال امتناعه ، فصار بمنزلة إمساكه ، فإذا ضربته الثالث فقتله ، فعليه ضمائه ؛ لأنه قتل حيوانا مملوكا لغيره . وهذا محمول على أن جرح المئبث ليس بموج ، بدليل أنه نُسب القتل إلى الثالث ، ويضمّنه مجروحا جرحين ^(٩) الجرح الأول والثاني ؛ لأنه قتلَهُ وهما فيه . فأما إباحته ، فيُنظر فيه ، فإن كان القاتل أصاب مذبحه حل ؛ لأنه صادف محل الذبيح ، وليس عليه إلا أرض ذبحه ، كما لو ذبح شاة لغيره ، وإن كان أصاب غير مذبحه لم يحل ؛ لأنه لما أثبته صار مقدورا عليه ، لا يحل إلا بالذبيح في الحلّ واللّبة ، فإذا قتلَه بغير ذلك لم

(٤) في ١ : « تأكله » .

(٥) تقدم تحريكه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٦) في م : « ببندق » .

(٧) في ب ، م زيادة : « قال » .

(٨) في م : « يقتله » .

(٩) في م : « حين » .

يَجِلُّ ، كما لو قتل شاة . وهذا قول أبى حَنِيفَةَ ، ومَالِك ، والشافِعِي ، وأبى يوسَفَ ،
ومحمد .

فصل : وإذا^(٢) رَمَى صَيْدًا فَأَتَيْتَهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرَ فَأَصَابَهُ ، لم تَغْلُ رَمِيَّةُ الْأَوَّلِ مِنْ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ مُوَحِّجَةً ، مثل أَنْ تُنَحِّرَهُ ، أو تُذَبِّحَهُ ، أو تُقَعِّقَ فِي خَاصِرَتِهِ أو قَلْبِهِ ، فَيُنْظَرُ فِي رَمِيَّةِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوَحِّجَةٍ ، فَهُوَ حَلَالٌ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَهُ بِرَمِيهِ شَيْئًا ، فَيُضْمَنُ^(٣) مَا نَقَصَهُ ، لِأَنَّهُ بِالرَّمِيَّةِ الْأُولَى صَارَ مَذْبُوحًا . وَإِنْ كَانَتْ رَمِيَّةُ الثَّانِي مُوَحِّجَةً ، فَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : يَجِلُّ ، كَالثَّانِي قَبْلُهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْل الْخِرَقِيِّ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ ذَبَحَ ، فَأَتَى عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وُطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ يُوَكَّلِ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ جَرْحُ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُوجِّعٍ ، فَيُنْظَرُ فِي رَمِيَّةِ الثَّانِي ، فَإِنْ / كَانَتْ مُوَحِّجَةً ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَبْحَتَهُ أَوْ نَحْرَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوَحِّجَةٍ ، فَلَهَا ثَلَاثُ صُورٍ ؛ إِحْدَاهَا ، أَنَّهُ ذُكِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَيَجِلُّ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَمْ يُذَكَّ حَتَّى مَاتَ ، فَأَنَّهُ يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَرْحَيْنِ ؛ مُبِيحٍ وَمُحَرَّمٍ ، فَحَرُمَ ، كَمَا لَوْ مَاتَ مِنْ جَرْحٍ مُسْلِمٍ وَمُجُوسِيٍّ ، وَعَلَى الثَّانِي ضَمَانُ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ جَرْحَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّمَهُ ، فَكَانَ جَمِيعُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ . وَالثَّلَاثَةُ ، قَدَّرَ عَلَى ذِكَايَةِ فَلَمْ يُذَكَّهُ حَتَّى مَاتَ ، حَرُمَ لِمَعْنَتَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ تَرَكَ ذِكَايَتَهُ مَعَ إِمْكَانِهَا . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَرْحَيْنِ ؛ مُبِيحٍ ، وَمُحَرَّمٍ ، وَبِلِزْمِ الثَّانِي الضَّمَانُ ، وَفِي قَدْرِهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنُ جَمِيعَهُ ، كَالثَّانِي قَبْلُهَا . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قَوْلُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِإِجَابَةِ الضَّمَانِ فِي مَسْأَلَتِهِ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ . وَلَيْسَتْ هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْخِرَقِيِّ لِقَوْلِهِ : ثُمَّ رَمَاهُ الثَّلَاثُ فَقَتَلَهُ . فَتَعَيَّنَ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ جَرْحَ الثَّانِي مَا^(٤) كَانَ مُوَحِّجًا لَا غَيْرَ . الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي ، أَنْ يَضْمَنَ الثَّانِي بِقَسْطِ جَرْحِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا تَرَكَ الذَّبْحَ مَعَ إِمْكَانِهِ ، صَارَ جَرْحُهُ حَاطِرًا أَيْضًا ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ ائْتَرَدَ وَقَتْلُ الصَّيْدِ ، فَيَكُونُ الضَّمَانُ

(٢) فِي ب ، م : : وَإِنْ .

(٣) فِي ب : : يَضْمَنُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

مُنْقَسِمًا عليهما . وذكر القاضي ، في قِسْمَتِهِ عليهما ، أَنَّهُ يُقَسِّطُ أَرْضُ جَرْحِ الْأَوَّلِ ، وعلى الثاني أَرْضُ جَرَّاحِيهِ ، ثُمَّ يُقَسِّمُ مَا بَقِيَ مِنَ الْقِيَمَةِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وفرض المسألة في صَيِّدٍ قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ ، نَقَصَهُ جَرْحُ الْأَوَّلِ دَرَاهِمًا ، وَنَقَصَهُ جَرْحُ الثَّانِي دَرَاهِمًا ، فعليه دِرْهَمٌ ، وَيُقَسِّمُ الْبَاقِي وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، فيكونُ على الثاني خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، دِرْهَمٌ بِالْمِشَاثَةِ ، وأربعة بالسَّريَّة ، وَتُسْقَطُ حِصَّةُ الْأَوَّلِ وَهِيَ خَمْسَةٌ . وإن كان أَرْضُ جَرْحٍ ^(٥) الثاني دَرَاهِمَيْنِ ، لِزِمَائِهِ ، وَلِزِمَائِهِ ^(٦) نِصْفُ السَّبْعَةِ الْبَاقِيَةِ ، ثَلَاثَةٌ وَنِصْفٌ ، فَيَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ وَنِصْفٌ ، وَتُسْقَطُ حِصَّةُ الْأَوَّلِ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ . وإن كانت جِنَايَتُهُمَا على حيوانٍ مَمْلُوكٍ لغيرهما ، قُسِمَ الضَّمَانُ عليهما كذلك . ويتوجهُ على هذه الطَّرِيقَةِ ، أَنَّهُ سَوَى بَيْنَ الْجَنَائِثَيْنِ ، مع أَنَّ الثَّانِي جَنَى عَلَيْهِ وَقِيَمَتُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ جَنَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ أَرْضُ الْجَنَائِثَةِ فِي بَدْلِ النَّفْسِ ، كما يَدْخُلُ فِي الْجَنَائِثَةِ عَلَى الْآدَمِيِّ . والجوابُ عن هذا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انْفَرَدَ بِإِثْلَافٍ مَا قِيَمَتُهُ دِرْهَمٌ ، وَتَسَاوَا فِي إِثْلَافِ الْبَاقِيِ بِالسَّريَّةِ ، فَتَسَاوَا فِي الضَّمَانِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْجَنَائِثَةِ فِي بَدْلِ النَّفْسِ الَّتِي لَا يَنْقُصُ بَدْلُهَا بِإِثْلَافٍ بَعْضُهَا ، ^(٧) وَهُوَ الْآدَمِيُّ ، أَمَّا الْبَهَائِمُ ، فَإِنَّهُ إِذَا جَنَى عَلَيْهَا جِنَايَةً أَرْضُهَا دِرْهَمٌ ، نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ قِيَمَتِهَا ، فَإِذَا سَرَى إِلَى النَّفْسِ ، أَوْجَبْنَا مَا بَقِيَ مِنْ قِيَمَةِ النَّفْسِ ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْأَرْضُ فِيهَا . وذكر أصحابُ الشَّافِعِيِّ فِي قِسْمَةِ الضَّمَانِ طَرَفًا سِتَّةً ؛ أَصْحَبُهَا عِنْدَهُمْ أَنَّ يُقَالَ : إِنَّ الْأَوَّلَ أَثْلَفَ نِصْفَ نَفْسٍ قِيَمَتُهَا عَشْرَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ ^(٧) خَمْسَةٌ ، وَالثَّانِي أَثْلَفَ نِصْفَ نَفْسٍ قِيَمَتُهَا تِسْعَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ ، فيكونُ المجموعُ تِسْعَةً وَنِصْفًا ، وَهِيَ أَقَلُّ مِنْ قِيَمَتِهِ ، لِأَنَّهَا عَشْرَةٌ ، فَتُقَسَّمُ الْعَشْرَةُ عَلَى تِسْعَةٍ وَنِصْفٍ ، فَيُسْقَطُ عَنِ الْأَوَّلِ مَا يُقَابِلُ أَرْبَعَةً وَنِصْفًا ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ نِصْفِ الصَّيِّدِ حِينَ جَنَى عَلَيْهِ . وإن كانت الجراحاتُ من ثَلَاثَةٍ ، فَإِنَّ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ أَثْبَتُهُ ، فعلى طَرِيقَةِ الْقَاضِي ، على كُلِّ وَاحِدٍ أَرْضُ جَرْحِهِ ، وَتُقَسَّمُ السَّريَّةُ عَلَيْهِمْ أَثْلَاثًا ، وَإِنْ كَانَ الْمُثْبِتُ لَهُ هُوَ الثَّانِي ، فَجَرَّحَهُ

(٥) سقط من : ١ ، ب .

(٦) في ب : ١ : ولزمه .

(٧) في ب : ١ : فلزمه .

الأوّل هَذَرٌ لَا عِبْرَةَ بِهَا ، وَالْحَكْمُ فِي جِرَاحَتِي ^(٨) الْآخَرَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَعَلَى الطَّرِيقَةِ الْآخَرَى ، الْأَوَّلُ أَثْلَفُ ثَلَاثَ نَفْسٍ قِيمَتُهَا عَشْرَةٌ ، فَيَلْزِمُهُ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ ، وَالثَّانِي أَثْلَفُ ثَلَاثَهَا ، وَقِيمَتُهَا ثَمَانِيَّةٌ ، فَيَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ وَثُلُثَانِ ، فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ تِسْعَةٌ ، تُقَسَّمُ عَلَيْهَا الْعَشْرَةُ ، حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يُقَابِلُ مَا أَثْلَفَهُ . وَإِنْ أَثْلَفُوا شَاءَ مَمْلُوكَةً لَغَيْرِهِمْ ضَمِنُوا كَذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ رَمِيَهُمَا مَعًا فَقَتَلَهُ ، كَانَ حَلَالًا ، وَمَلَكَاهُ ؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي سَبَبِ الْمَلِكِ وَالْجَلِّ ، تَسَاوَى الْجُرْحَانِ أَوْ تَفَاوَتَا ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ كَانَ بِهِمَا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوجِبًا وَالْآخَرُ غَيْرُ مُوجِبٍ ، وَلَا يُثَبِّتُهُ مِثْلُهُ ، فَهُوَ لِصَاحِبِ الْجُرْحِ الْمُوجِبِ ، لِأَنَّهُ الَّذِي أَثْبَتَهُ وَقَتَلَهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ جَرْحَهُ كَانَ قَبْلَ ثُبُوتِ مَلِكِ الْآخَرِ فِيهِ . وَإِنْ أَصَابَهُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ صَاحِبِهِ ، فَوَجَدَاهُ ^(٩) مَيِّتًا ، وَلَمْ نَعْلَمْ هَلْ صَارَ بِالْأَوَّلِ مُمْتِنِعًا ^(١٠) أَوْ لَا ؟ حَلٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْاِمْتِنَاعُ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِ . فَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَا أَثْبَتُهُ ، ثُمَّ قَتَلْتُهُ أَنْتَ . حَرَمٌ ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَتَحَالَفَا لِحُجْلٍ ^(١١) الضَّمَانِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، فَأَدْعَى الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَثْبَتَهُ ، ثُمَّ قَتَلَهُ الْآخَرُ ^(١٢) ، وَالْكَرَّ الثَّانِي / إِبْرَاهِيمُ الْأَوَّلُ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اِمْتِنَاعِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْأَوَّلِ ، لِإِقْرَارِهِ بِتَحْرِيمِهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي فِي عَدَمِ اِلْمْتِنَاعِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ عَلِمْتَ جِرَاحَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، نَظَرٌ ^(١٣) فِيهَا ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ جِرَاحَةَ الْأَوَّلِ لَا يَبْقَى مَعَهَا اِمْتِنَاعٌ ، مِثْلُ أَنْ كَسَرَ جَنَاحَ الطَّائِرِ ، أَوْ سَاقَ الظَّنِيِّ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ اِلْمْتِنَاعَ ، مِثْلُ تَخْدِشِ الْجِلْدِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ، وَإِنْ احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ مَا ادَّعَاهُ الْأَوَّلُ مُحْتَمِلٌ .

١١٥/١٠

(٨) ق م : جراحة .

(٩) ق م ، ب : فوجدناه .

(١٠) أى : هل صار قادرا على الفرار أو غير قادر . والشك بفسر لصالح الحل .

(١١) ق م : لأخذ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) ق م : نظرنا .

فصل : وإذا^(١٤) رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ ، وَبَقِيَ عَلَى امْتِنَاعِهِ حَتَّى دَخَلَ دَارَ إِنْسَانٍ فَأَخَذَهُ ، فَهُوَ لَمْ يَأْخُذْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ^(١٥) يَمْلِكْهُ ، لَكُونُهُ مُمْتِنِعًا ، فَمَلَكَهُ الثَّانِي بِأَخْذِهِ . وَلَوْ رَمَى طَائِرًا عَلَى شَجَرَةٍ فِي دَارِ قَوْمٍ ، فَطَرَحَهُ فِي دَارِهِمْ فَأَخَذُوهُ ، فَهُوَ لِلرَّامِي دُونَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ^(١٦) مَلَكَهُ بِإِزَالَةِ امْتِنَاعِهِ .

فصل : قال أصحابنا : وإذا تَعَلَّقَ صَيْدٌ فِي شَرَكِ إِنْسَانٍ أَوْ شَبَكَتِهِ ، مَلَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهُ بِأَلِيَّتِهِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ أَحَدٌ^(١٧) ، لَزِمَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَثْبَتَهُ ، فَأَشْبَهَهُ مَالُ الْوَأْتِنَتُهُ بِسَهْمِهِ . فَإِنْ لَمْ تُمَسِّكْهُ الشَّبَكَةُ ، بَلْ انْفَلَتَ مِنْهَا فِي الْحَالِ ، أَوْ بَعْدَ جَرِينِ ، لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْهُ . وَإِنْ أَخَذَ الشَّبَكَةُ وَانْفَلَتَ بِهَا ، فَصَادَهُ إِنْسَانٌ ، مَلَكَهُ ، وَبَرَدُ الشَّبَكَةِ عَلَى صَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْهُ . وَإِنْ كَانَ يَمْشِي بِالشَّبَكَةِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْامْتِنَاعِ ، فَهُوَ لَصَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَرَاكَ امْتِنَاعَهُ . وَإِنْ^(١٨) أَمْسَكَهُ الصَّائِدُ ، وَثَبَّتَ يَدَهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ انْفَلَتَ مِنْهُ ، لَمْ يَزُلْ مَلَكَهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْهُ^(١٩) بَعْدَ ثُبُوتِ مَلَكَهِ ، فَلَمْ يَزُلْ مَلَكَهُ عَنْهُ ، كَالْوَشْرَدَتِ فَرَسُهُ ، أَوْ نَدَّ بَعِيرُهُ . فَإِنْ اصْطَادَ صَيْدًا ، فَوَجَدَ عَلَيْهِ عِلَامَةً ، مِثْلَ أَنْ يَجِدَ فِي عُنُقِهِ قِلَادَةً ، أَوْ فِي أُذُنِهِ قُرْطًا ، لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّ الَّذِي اصْطَادَهُ مَلَكَهُ ، فَلَا يَزُولُ مَلَكَهُ بِالْانْفِلَاتِ . وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَ طَائِرًا مَقْصُوصَ الْجَنَاحِ . فَإِنْ قِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنَّ الَّذِي أَمْسَكَهُ أَوَّلًا مُحْرِمٌ لَمْ يَمْلِكْهُ ، أَوْ أَنَّهُ أُرْسِلَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْلِيلَةِ وَإِزَالَةِ الْمِلْكِ عَنْهُ ، كَالِقَاءِ الشَّيْءِ التَّافِهِ . قُلْنَا : أَمَّا الْأَوَّلُ ، فَنَادِرٌ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ^(٢٠) حَالِ الْمُحْرِمِ أَنَّهُ لَا يَصِيدُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَخِلَافُ الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَلَكَهِ عَلَيْهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مُحْتَمِلٌ ، فَلَا يَزُولُ الْمِلْكُ بِالشُّكِّ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ مَالِكَهُ أُرْسِلَهُ اخْتِيَارًا ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَزُولُ الْمِلْكُ عَنْهُ / ١١٥/١٠ ط

(١٤) ق م : ٥ : وَإِنْ .

(١٥) ق ب : ٥ : لَا .

(١٦) ق م : ٥ : لِأَنَّ .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) ق م : ٥ : وَإِذَا .

(١٩) ق الْأَصْل ، ب : ٥ : عَلَيْهِ .

(٢٠) ق ب : ٥ : الْحَال .

بالإرسال والإعتاق ، كما لو أُرْسِلَ البعيرَ والبقرة . وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَزُولَ الْمِلْكُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ ، فَالْإِرْسَالُ يَرْدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَيَفَارِقُ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا الْإِبَاحَةُ ، وَبِهِمَةُ الْأَنْعَامِ بِخِلَافِهِ . الثَّانِي ، أَنَّ الْإِرْسَالَ هُنَا يُفِيدُ ، وَهُوَ رَدُّ الصَّيْدِ إِلَى الْخَلَاصِ مِنْ إِمْسَاكِ^(٢١) الْأَدَمِيِّينَ وَحَبْسِهِمْ ، وَلِهَذَا رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّهُ اشْتَرَى عُصْفُورًا مِنْ صَبْيٍ فَأَرْسَلَهُ . وَيَجِبُ إِرْسَالُ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا أَحْرَمَ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، بِخِلَافِ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَإِنْ إِرْسَالُهُ تَضْيِيعٌ لَهُ ، وَرَبَّمَا هَلَكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ .

١٧١٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، فَوُثِّتَ سَمَكَةٌ ، فَسَقَطَتْ فِي حِجْرِهِ ، فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ)

وذلك لِأَنَّ السَّمَكَةَ مِنَ الصَّيْدِ الْمُبَاجِ ، يُمْلِكُ بِالسَّبْقِ إِلَيْهِ ، وَهَذِهِ حَصَلَتْ فِي يَدِ الَّذِي هِيَ فِي حِجْرِهِ ، وَحِجْرُهُ لَهُ ، وَيُدَّ عَلَيْهِ ، دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ تَنَازَعَا كَيْسًا فِي حِجْرِهِ ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، كَذَا هُنَا . وَمَقْهُومُ كَلَامِ الْجُرْقِيِّ أَنَّ السَّمَكَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي السَّفِينَةِ ، فَهِيَ لِصَاحِبِهَا . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّ السَّفِينَةَ مِلْكُهُ ، وَيُدَّ عَلَيْهِ ، فَمَا حَصَلَ مِنَ الْمُبَاجِ فِيهَا ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ ، كَحِجْرِهِ .

فصل : فَإِنْ كَانَتِ السَّمَكَةُ وَثِّتَ بِسَبَبِ فِعْلِ إِنْسَانٍ لِقَصْدِ الصَّيْدِ ، كَالصَّيَّادِ الَّذِي يَجْعَلُ فِي السَّفِينَةِ^(١) ضَوْءًا بِاللَّيْلِ ، وَيُدْقُ بِشَيْءٍ كَالْجَرَسِ لِيَسْبَ السَّمَكُ فِي السَّفِينَةِ^(٢) ، فَهَذَا لِلصَّائِدِ دُونَ مَنْ وَقَعَ فِي حِجْرِهِ ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ اثْبَتَهَا بِذَلِكَ ، فَصَارَ كَمَنْ رَمَى طَائِرًا فَأَلْقَاهُ فِي دَارِ قَوْمٍ . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الصَّيْدَ بِهِذَا ، بَلْ حَصَلَ اتِّفَاقًا ، كَانَتْ لِمَنْ وَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ .

١٧١٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَصَادُ السَّمَكُ بِشَيْءٍ نَجَسٍ)

ومعنى ذلك أَنَّ يَتْرَكَ فِي الْمَاءِ شَيْءٌ نَجَسٌ ، كَالْعَذِيرَةِ وَالْمَيْتَةِ وَشَبِهِهِمَا^(٣) ، لِيَأْكُلَهُ

(٢١) ق م : أَيْدَى .

(١-٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٣) ق م : شَبِهَا .

السَّمَكُ ، فيصيده به ، فكره أحمد ذلك ، وقال : هو حرام ، لا يُصَادُ به . وإنما كره أحمد ذلك ؛ لما يتضمّن من أكل السَّمَكِ للنَّجَاسَةِ^(٢) . وسواء في هذا ما يتفرّق ، كالذِّمِّ والعذرة ، وما لا يتفرّق ، كالجُرْذِ / وقطعة من الميتة ، وكره أحمد الصيد بنات وردان^(٣) ، وقال : إن ما واه الحشوش . وكره الصيد بالضفادع ، وقال : الضفدع نُهي عن قتله .

فصل : وكره الصيد بالخراطيم^(٤) ، وكلّ شيء فيه الروح ، لما فيه من تعذيب الحيوان ، فإن اصطاد ، فالصيد مباح . وكره الصيد بالشباش ، وهو طائر يخيّط عينيه^(٥) ويربط^(٦) ، من أجل تعذيبه . ولم ير بأسا بالصيد بالشبكة ، والشرك ، وشيء فيه ذبق^(٧) يمنع الطير من الطيران ، وأن يطعم شيئا إذا أكله سكر وأخذ .

١٧١٨ - مسألة : قال : (ولا يؤكل صيد مرثد ، ولا ذبيحته ، وإن تدن يدن) أهل الكتاب

يعنى ما قتله من الصيد ولم تترك ذكاته . وهذا قول أكثر أهل العلم ، منهم ؛ الشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابه . وقال الأوزاعي ، وإسحاق : تبأح ذبيحته إذا ذهب إلى النصرانية أو اليهودية ؛ لأن من تولى قوما فهو منهم . ولنا ، أنه كافر لا يقر على كفره ، فلم تبأح ذبيحته ، كعبدة الأوثان . وقد مضت هذه المسألة في باب المرثد^(٨) .

١٧١٩ - مسألة : قال : (ومن ترك التسمية على الصيد عامدا أو ساهيا ، لم

(٢) في م : النجاسة .

(٣) بنت وردان : دوية مثل الخنفساء حمراء اللون .

(٤) الخراطيم : جمع الخرطوم ، وهي الخمر السريعة الإسكار .

(٥) في الأصل ، ب ، م : عينه .

(٦) في م : أو يربط .

(٧) الذبق : مادة لرجة يصاد بها الطير والذباب وغو ذلك .

(٨) تقدمت في ٢٧٧/١٢ .

يُؤْكَلُ ، وَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ عَامِدًا ، لَمْ تُؤْكَلْ ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَاهِيًا ، أَكَلَتْ^(١))

أَمَّا الصَّيْدُ فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ^(٢) ، وَأَمَّا الذَّبِيحَةُ فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا شَرْطٌ مَعَ الذِّكْرِ ، وَتَسْقُطُ بِالسَّهْوِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ . وَمِمَّنْ أَبَاحَ مَا نُسِيَتْ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهِ ، غَطَاءُ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَرَبِيعَةُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ؛ لَمَّا ذُكِّرْنَا فِي الصَّيْدِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾^(٣) . يَعْنِي الْمَيْتَةَ . وَذُكِّرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فَلَا بَأْسَ . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ^(٥) ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ ، إِذَا^(٦) لَمْ يَتَعَمَّدْ »^(٧) . وَلَأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا^(٨) ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ . مَحْمُولٌ عَلَى مَا تَرَكْتَ التَّسْمِيَةَ عَلَيْهِ عَمْدًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^(٩) . وَالْأَكْلُ مِمَّا نُسِيَتْ / التَّسْمِيَةُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَفْسُقُ . وَيفَارِقُ الصَّيْدَ ؛ لِأَنَّ ذَبْحَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ ، فَاعْتَبِرَتْ التَّسْمِيَةُ تَقْوِيَةً لَهُ ، وَالذَّبِيحَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

فصل : والتَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ مُعْتَبَرَةٌ حَالِ الذَّبْحِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ ، كَمَا تُعْتَبَرُ عَلَى

(١) في ١ : « حلت » .

(٢) في صفحة ٢٥٨ .

(٣) سورة الأنعام ١٢١ .

(٤) أخرجه البخاري تعليقًا ، في باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٧/٧ . وابن أبي شيبة ، في باب إذا أرسله ونسى أن يسمى الله ، من كتاب الصيد . المصنف ٣٦٠/٥ .

(٥) في ب : « سعيد » . وفي م : « ربيعة » .

(٦) في م : « إذا » .

(٧) ذكره السيوطي بلفظه ، في : الجامع الكبير ٥٢٦/١ .

وأخرجه البيهقي بمعناه ، في باب من ترك التسمية وهو ممن نحل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤٠/٩ .

(٨) في ب زيادة : « من الصحابة » .

الطهارة . وإن سَمِيَ على شاةٍ ، ثم أخذَ أُخْرَى فذَبَحَها بتلك التَّسْمِيَةِ ، لم يَجْزُ ، سواءَ أُرْسِلَ الأوَّلَى أو ذَبَحَها ؛ لأنَّه لم يَقْصِدِ الثَّانِيَةَ بهذه التَّسْمِيَةِ . وإن رَأَى قَطِيعًا مِنَ الْعَتَمِ ، فقال : بِسْمِ اللَّهِ . ثُمَّ أَخَذَ شاةً فذَبَحَها بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ ، لم يَحِلَّ . وإن جَهِلَ كَوْنَ ذَلِكَ لَا يُجْزَى ، لم يَجْزِ مَجْرَى النَّسْيَانِ ؛ لِأَنَّ النَّسْيَانَ يُسْقِطُ الْمُؤَاخَذَةَ ، وَالْجَاهِلُ مُؤَاخَذٌ ، وَلِذَلِكَ يُفْطِرُ الْجَاهِلُ بِالْأَكْمَلِ فِي الصَّوْمِ دُونَ النَّاسِي . وَإِنْ أَضْجَعَ شاةً لِيَذْبَحَها ، وَسَمَى ^(٩) ، ثُمَّ أَلْقَى السَّكِينِ ، وَأَخَذَ أُخْرَى ، أَوْ رَدَّ سَلَامًا ، أَوْ كَلَّمَ إِنْسَانًا ، أَوْ اسْتَسْقَى مَاءً ، وَغَوَّ ذَلِكَ ، وَذَبَحَ ^(١٠) ، حَلَّ ، لِأَنَّهُ سَمَى عَلَى تِلْكَ الشَّاةِ بِغَيْرِهَا ، وَلَمْ يَقْصِدِ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِفَضْلِ يَسِيرٍ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ .

فصل : وإن سَمَى الصَّائِدَ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، حَلَّ . وإن سَمَى عَلَى سَهْمٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ ، وَأَخَذَ غَيْرَهُ فَرَمَى بِهِ ، لم يُبَحِّ مَا صَادَ ^(١١) بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ اعْتِبَارُ التَّسْمِيَةِ عَلَى صَيْدٍ بِغَيْرِهِ ، اغْتَبِرَتْ عَلَى الْآلَةِ الَّتِي يَصِيدُ بِهَا ، بِخِلَافِ الذَّبِيحَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ ، قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ سَمَى عَلَى سِكِّينٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا . وَسَقُوطُ اعْتِبَارِ تَعْيِينِ الصَّيْدِ لِمَشَقَّتِهِ ، لَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَ تَعْيِينِ الْآلَةِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ .

١٧٢٠ - مسألة : قال : (وَإِذَا نَذَرَ بَعِيرُهُ ^(١) ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ أَوْ نَحْوِهِ ، مِمَّا يَسِيلُ بِهِ دَمُهُ ، فَقَتَلَهُ ، أَكَلَ)

^(٢) وكذلك إن نَذَرَ في بئرٍ ، فلم يَقْدِرْ عَلَى تَذَكُّبِهِ ، فَجَرَحَهُ فِي أَى مَوْضِعٍ قَدَرَ عَلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَكَلَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ ، فَلَا يُؤْكَلُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعَيِّنُ عَلَى قَتْلِهِ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ مَسْرُوقٌ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ،

(٩) في ب : ثم سمي .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) في م : صاده .

(١) في ا ، م : بغير .

(٢-٣) في ب : إذا .

وإسحاق، والشَّعْبِيُّ، والحَكَمُ، وحمَّاد، والثَّوْرِيُّ، وأبو حنيفة، والشافعي^(٣)، وأبو ثور. وقال مالك: لا يجوز أكله إلا أن يذكي. وهو قول ربيعة، واللَّيث. قال أحمد: لعل مالك لم يسمع حديث رافع بن خديج. واختج لمالك بأن الحيوان الإنسي إذا توحش لم يثبت له حكم الوحشي، بدليل أنه لا يجب على المخرج الجزاء بقتله^(٤)، ولا يصير الحمار الأهلئ مباحا إذا توحش. ولنا، ما روى رافع بن خديج، قال: كنا مع النبي ﷺ، فتدبَّع، وكان في القوم غيل يسيرة، فطلبوه فأغياهم، فأهوى إليه رجل بسهم، فحبسه الله، فقال النبي ﷺ: «لأن لهذه البهائم أبوابا وأبوابا للوحش، فما غلبكم منها، فاصنعوا به هكذا». وفي لفظ: «فما ند عليكم، فاصنعوا به هكذا». «متفق عليه»^(٥). وحرب^(٦) ثور في بعض دور الأنصار، فضربه رجل بالسيف، وذكر اسم الله عليه، فسئل عنه علي فقال: ذكاة وحية^(٧). فأمرهم بأكله. وتردَّى بعير في بئر، فذكي من قبل شاكلته، فبيع بعشرين درهما، فأخذ ابن عمر عشرة بدرهمين. ولأن الاختيار في الذكاة بحال الحيوان وقت ذبحه، لا بأصله، بدليل الوحشي إذا قُدر عليه، وجبت

١١٧/١٠

(٣) م: «وإسحاق» تكرار.

(٤) في الأصل: «في قتله».

(٥) أخرجه البخاري، في: باب قسمة الغنم، وباب من عدل عشر من الغنم ... من كتاب الشركة، وفي: باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام، من كتاب الجهاد، وفي: باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا، وباب ما أنهر الدم من القصب، وباب ما ند من البهائم، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ١٨٦/٣، ١٨٦، ٩١/٤، ١١٨/٧، ١١٩، ١٢١. ومسلم، في: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ... من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٥٨/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الذبيحة بالمروة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩١/٢، ٩٢. والترمذي، في: باب ما جاء في البعير والبقرة والغنم إذا ند ... من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٨٧/٦. والنسائي، في: باب الإنسان تستوحش، من كتاب الصيد، وفي: باب ذكر المغلفة التي لا يقدر على أخذها، من كتاب الضحايا. المعجم ٢٠١، ١٦٩/٧. وابن ماجه، في: باب ذكاة الناذ من البهائم، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٢/٢. والدارمي، في: باب في البهية إذا ندت، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٦٤، ٤٦٣/٣.

(٦) حرب: اشتد غضبه.

(٧) أي: سريعة.

تَذَكُّرُهُ فِي الْخَلْقِ وَالْبَلِيَّةِ ، فَكَذَلِكَ الْأَهْلِيُّ إِذَا تَوَحَّشَ يُعْتَبَرُ بِحَالِهِ . وَهَذَا فَارَقَ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِذَا تَرَدَّى فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَذَكُّرِهِ ، فَهُوَ مَعْجُورٌ عَنْ تَذَكُّرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْوَحْشِيَّ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمُتَرَدَّى فِي الْمَاءِ ، لَمْ يَبْخُخْ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ ، فَيُحْصَلُ قَتْلُهُ بِمُبِيجٍ وَحَاطِرٍ ، فَيَخْرُمُ ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ مُسْلِمٌ وَمُجُوسِيٌّ .

١٧٢١ - مسألة : (الْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ فِي كُلِّ مَا وَصَفْتُ سَوَاءٌ)

يَعْنَى فِي الْأَصْطِلَاحِ وَالذَّبْحِ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ﴾ ^(١) . يَعْنِي ذَبَائِحَهُمْ . قَالَ الْبُخَارِيُّ ^(٢) : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : طَعَامُهُمْ ذَبَائِحُهُمْ . وَكَذَلِكَ قَالَ مُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ . وَرَوَى عَنْهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ إِبَاحَةَ صَيْدِهِمْ أَيْضًا . قَالَ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، وَاللَيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَرَّمَ صَيْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا مَالِكًا ، أَبَاحَ ذَبَائِحَهُمْ ، وَحَرَّمَ صَيْدَهُمْ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ صَيْدَهُمْ مِنْ طَعَامِهِمْ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّ مَنْ حَلَّتْ ذَبِيحَتُهُ ، حَلَّ صَيْدُهُ ، كَالْمُسْلِمِ .

فصل : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَدْلِيِّ وَالْفَاسِقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : لَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ الْأَقْلَفِ ^(٣) . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَهُ . وَالصَّحِيحُ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ ^(٤) مُسْلِمٌ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِذَا أَيْبَحَتْ ذَبِيحَةُ الْقَاذِفِ وَالزَّانِي وَشَارِبِ الْحَمْرِ ، مَعَ تَحْقِيقِ فُسْقِهِ ، وَذَبِيحَةُ النَّصْرَانِيِّ وَهُوَ كَافِرٌ أَقْلَفٌ ، فَالْمُسْلِمُ أَوْلَى .

فصل : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَالذِّمِّيِّ ، فِي إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْكِتَابِيِّ مِنْهُمْ ، وَتَحْرِيمِ ذَبِيحَةِ مَنْ / سِوَاهُ ، وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ذَبَائِحِ نَصْرَانِيٍّ أَهْلِ الْحَرْبِ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ فِي الشُّخْمِ ^(٥) . قَالَ إِسْحَاقُ : أَجَادَ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ

(١) سورة المائدة ٥ .

(٢) في : باب ذبائح أهل الكتاب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٠/٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق بمعناه ، في : باب ذبيحة الأقف والسبي ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٤٨٣/٤ . والأقف : الذي لم يختن .

(٤) في ١ ، م : ١ : قاته ١ .

(٥) تقدم ترجمته ، في : ١١٠/١ .

نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي نَصَارَى الْعَرَبِ اخْتِلَافًا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْجَزْيَةِ ^(٦) . وَسُئِلَ مَكْحُولٌ عَنْ ذَبَائِحِ الْعَرَبِ . فَقَالَ : أَمَّا بَهْرًا وَتَنُوخٌ وَسُلَيْحٌ ، فَلَا بَأْسَ ، وَأَمَّا بَنُو ثَغْلَبَ فَلَا خَيْرَ فِي ذَبَائِحِهِمْ . وَالصَّحِيحُ إِبَاحَةُ ذَبَائِحِ الْجَمِيعِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ فِيهِمْ .

فصل : فَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبْوَى الْكِتَابِيِّ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، وَالْآخَرُ مِمَّنْ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَحِلُّ صَبْدُهُ وَلَا ذَبِيحَتُهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ الْأَبُ غَيْرَ كِتَابِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كِتَابِيًّا فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ثُبَاحٌ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالثَّانِي ، لَا ثُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَالْإِبَاحَةَ ، فَعَلَّبَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، كَالْوَجَرِ مَسْلُومٍ وَمَجُوسِيٍّ ، وَبَيَّانَ وُجُودِ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، أَنَّ كَوْنَهُ ابْنَ مَجُوسِيٍّ أَوْ وَثْنِيٍّ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ ذَبِيحَتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : ثُبَاحٌ ذَبِيحَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ ، وَلِأَنَّهُ كِتَابِيٌّ يَقْرَأُ عَلَى دِينِهِ ، فَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، كَالْوَقْدَانِ ابْنِ كِتَابِيَّيْنِ . ^(٧) وَأَمَّا إِنْ كَانَ ابْنُ وَثْنِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ ، فَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ تَحْرِيمُهُ ، وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ حِلُّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ بِيَدِ الدَّابِّحِ ، لَا بِيَدِ ابْنِ ^(٨) أَبِيهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْأَعْيَانَ فِي قَبُولِ الْجَزْيَةِ بِذَلِكَ ، وَلِعُمُومِ النَّصِّ وَالْقِيَاسِ .

فصل : فَأَمَّا مَا ذَبَحُوهُ لِكُنَائِسِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ ^(٩) ، فَتَنْظَرُ فِيهِ ؛ فَإِنْ ذَبَحَهُ لَهُمْ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ مُبَاحٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ^(١٠) ، فِي الْمَجُوسِيِّ يَذْبَحُ لِلْإِلَهِ ^(١١) ، وَيُدْفَعُ الشَّاةَ إِلَى الْمُسْلِمِ يَذْبَحُهَا فَيُسَمَّى : بِجَوْرِ الْأَكْلِ مِنْهَا . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّا يَقْرَبُ لَا إِلَهَتِهِمْ ، يَذْبَحُهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . وَإِنْ ذَبَحَهَا

(٦) تقدم في صفحة ٢٢٣ .

(٧-٧) في ب : ٥ وإن ٤ .

(٨) في ب : ٥ دين ٤ .

(٩) في ب : ٥ أو لأعيادهم ٤ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ب .

(١١) في ب : ٥ للآله ٤ .

الِكِتَابِيَّ ، وَسَمَّى اللَّهَ وَحْدَهُ ، حَلَّتْ^(١٢) أَيْضًا ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْجَلِّ وَجَدَ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ عَلَيْهَا ، أَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا ، لَمْ تَحُلْ . قَالَ حَنْبَلٌ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : لَا يُؤْكَلُ . يَعْنِي مَا ذُبِحَ لِأَعْيَادِهِمْ وَكِنَائِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ : يَذْبَحُونَ التَّسْمِيَةَ عَلَى عَمِدٍ ، إِنَّمَا يَذْبَحُونَ لِلْمَسِيحِ . فَأَمَّا مَا سَوَى ذَلِكَ ، فَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ الْكَرَاهَةُ فِيمَا ذُبِحَ لِكِنَائِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ مُطْلَقًا . / وَهُوَ قَوْلُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ؛ لِأَنَّهُ ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ . وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ إِبَاحَتَهُ . وَسُئِلَ عَنْهُ الْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ ، فَقَالَ : كُلُوا ، وَأَطْعَمُونِي . وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ . وَكَانَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَجُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ الْأَسَدِ ، وَمَكْحُولٌ ، وَضَمْرَةُ بْنُ حَبِيبٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ . وَهَذَا مِنْ طَعَامِهِمْ . قَالَ الْقَاضِي : مَا ذَبَحَهُ الْكِتَابِيُّ لِعِيْدِهِ أَوْ نَجْمٍ أَوْ صَنَمٍ أَوْ نَبِيٍّ ، فَسَمَاهُ عَلَى ذَبِيحَتِهِ ، حَرَّمَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(١٣) . وَإِنْ سَمَّى اللَّهَ وَحْدَهُ ، حَلَّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾^(١٤) . لَكِنَّهُ يَكْرَهُ ؛ لِقَصْدِهِ بِقَلْبِهِ الذَّبْحَ لِغَيْرِ اللَّهِ .

١٧٢٢ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا يُؤْكَلُ مَا قُتِلَ بِالْبُنْدُقِ^(١)) أَوْ^(٢) الْحَجَرِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَقَّدٌ)

يعنى الحجر الذى لا حذله ، فأما المحذود كالصَّوَانِ ، فهو كالْمِعْرَاضِ ، إِنْ قُتِلَ بِحَدِّهِ أَيْبَحُ^(٣) ، وَإِنْ قُتِلَ بِعَرَضِهِ أَوْ ثَقْلِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ لَا يُبَاحُ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ ، فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُنْدُقِ : تِلْكَ الْمُؤَقَّدَةُ . وَكَرِهَ ذَلِكَ سَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَرَخَّصَ فِيمَا قُتِلَ بِهَا ابْنُ الْمُسَيَّبِ . وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ عَمَّارٍ ، وَعَبِيدِ الرَّجَمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ

(١٢) فِي ب : ه : حَلْ .

(١٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣ .

(١٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١١٨ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب : ه : الْبُنْدُقُ .

(٢) فِي ب : د : وَلَا .

(٣) فِي أ ، ب : ه : حَلْ .

تعالى: ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾^(٤). وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَأْكُلْ مِنَ الْبُنْدُقَةِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُ »^(٥) . وَقَالَ فِي الْمِعْرَاضِ : « إِذَا أُصِيبَ بِعَرَضِهِ ، فَقَتَلَ ، فَإِنَّهُ وَقِيذٌ »^(٦) . وَقَالَ عَمْرٌ : لَيَتَقَيَّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْزِيَهُ الْأَرْثَبُ بِالْعَصَا وَالْحَجَرِ . ثُمَّ قَالَ : وَلَيْذُكَ لَكُمْ الْأَمْلُ ؛ الرِّمَاحُ وَالتَّبَلُّ^(٧) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَسَوَاءٌ شَدَّخَهُ أَوْ لَمْ يَشْدُخْهُ ، حَتَّى لَوْ رَمَاهُ^(٨) بِنُبْدُقَةٍ فَقَطَّعْتَ حُلُقُومَ طَائِرٍ وَمَرِيئَةٍ ، أَوْ أَطَارَتْ رَأْسُهُ ، لَمْ يَجُلْ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِحَجَرٍ غَيْرِ مَنْحَدٍ^(٩) .

١٧٢٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ الْمَجُوسِيِّ وَذَبِيحَتُهُ)^(١) ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ حَوْبٍ ، فَإِنَّهُ لَا ذَكَاةَ لَهُ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَجُوسِيِّ وَذَبِيحَتِهِ ، إِلَّا مَا لَا ذَكَاةَ لَهُ ، كَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ ، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَتِهِ ، غَيْرَ أَنَّ مَالِكًا ، وَاللَّيْثَ ، وَأَبَا ثَوْرٍ ، شَدُّوا عَنْ الْجَمَاعَةِ ، وَأَقْرَطُوا ؛ فَأَمَّا مَالِكٌ وَاللَّيْثُ فَقَالَا : لَا تَرَى أَنَّ يُؤْكَلُ الْجَرَادُ إِذَا صَادَ الْمَجُوسِيُّ . وَرَخَّصَا فِي السَّمَكِ . وَأَبُو ثَوْرٍ أَبَاحَ صَيْدَهُ وَذَبِيحَتَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « سَبَّابُهُمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ »^(٢) . وَلَا تَنْهَى عَنْ ذَبْحِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ ، كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . وَاجْتَنَبَ بَرَوَانِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَهَذَا قَوْلٌ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَا غَيْرَةَ بِهِ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : خَرَقَ أَبُو ثَوْرٍ الْإِجْمَاعَ . قَالَ أَحْمَدُ : هُنَا قَوْمٌ لَا يَرَوْنَ بِذَبَائِحِ الْمَجُوسِ بَأْسًا ، مَا أَعْجَبَ هَذَا ! يُعَرِّضُ بِأَبْيِ ثَوْرٍ . وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ كَرَاهِيَةُ ذَبَائِحِهِمْ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَلِيٌّ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو بَرْدَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ،

(٤) سورة المائدة ٣ .

(٥) وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠/٤ .

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الصيد يرمى بحجر أو بنفقة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٩/٢٤٨ . ولم يعزه إلى عمر .

(٨) في ١ : وما .

(٩) في ١ ، ب ، م : عدد .

(١) سقط من : الأصل ، ب .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٥٤٧/٩ .

وَعِكْرَمَةُ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٣)، وَعَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَرَمَّةُ الْهَمْدَانِيُّ^(٤)، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا أُعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ. وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾^(٥). فَمَفْهُومُهُ تَحْرِيمُ طَعَامٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ، فَلَمْ يَحِلَّ ذَبَائِحُهُمْ كَأَهْلِ الْأَوْتَانِ. وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكْرٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَزَلُّونَ بِفَارِسٍ مِنَ النَّبِيطِ، فَإِذَا اشْتَرَيْتُمْ لَحْمًا، فَإِنْ كَانَ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَكُلُوا، وَإِنْ كَانَ^(٦) ذَبِيحَةً مَجُوسِيٍّ فَلَا تَأْكُلُوا»^(٧). وَلَئِنْ كُفِّرَهُمْ مَعَ كُوفِنِهِمْ غَيْرَ أَهْلِ كِتَابٍ، يَفْتَضِي تَحْرِيمَ ذَبَائِحِهِمْ وَنِسَائِهِمْ، بِدَلِيلٍ سَائِرِ الْكُفَّارِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا أُخِذَتْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّ شِبْهَةَ الْكِتَابِ تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ لَدِمَائِهِمْ، فَلَمَّا غَلَبَتْ فِي التَّحْرِيمِ لَدِمَائِهِمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَغْلِبَ عَدَمُ الْكِتَابِ فِي تَحْرِيمِ الذَّبَائِحِ وَالنِّسَاءِ، اخْتِيَابًا^(٨) لِلتَّحْرِيمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلِأَنَّهُ إجماعٌ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمْعِنَا، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ، وَلَا فِي مَنْ بَعْدَهُمْ، إِلَّا رِوَايَةً عَنْ سَعِيدٍ، رَوَى عَنْهُ بِخِلَافِهَا. وَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَةِ مَا صَادَوْهُ مِنَ الْحَيَاتَيْنِ. لِحَكْيٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ يَأْكُلُونَ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ^(٩) مِنَ الْحَيَاتَيْنِ^(١٠)، لَا يَتَلَجَّلَجُ^(١١) فِي صُدُورِهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ

(٣) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأبوه يعرف بابن الحنفية، روى عن أبيه وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، كان من ظرفاء بني هاشم وأهل الفضل منهم، ثقة، توفي سنة تسع وتسعين أو مائة. تهذيب التهذيب ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٤) مرة بن شراحيل الهمداني، المعروف بمرة الطيب ومرة الخير، لقب بذلك لعبادته، تابعي توفي في زمان الحجاج بعد دبر الجماجم، وقيل: توفي سنة ست وسبعين. تهذيب التهذيب ١٠/٨٨، ٨٩.

(٥) سورة المائدة ٥.

(٦) ق م: كانت.

(٧) لم نجد فيهما بين أيدينا.

(٨) ق ب: واحتياطاً.

(٩-٩) سقط من: ١.

(١٠) ق م: يتخلج.

منصور . والجراد كالحيثان في ذلك ؛ لأنه لا ذكاة له ، ولأنه ثباح ميتته ، فلم يحرم بصيده
المَجُوسِيّ ، كالخوت .

فصل : وحكم سائر الكفار ، من عبدة الأوثان والزنادقة وغيرهم ، حكم
المَجُوسِيّ ، في تحريم ذبائحهم وصيدهم ، إلا الحيثان والجراد وسائر ما ثباح ميتته ، فإن
ما صاوه مباح ؛ لأنه لا يزيد بذلك عن مؤته بغير سبب . وقد قال النبي ﷺ : « أُحِلَّت
لَنَا مَيْتَتَانِ ؛ السَّمَكُ ، وَالْجَرَادُ »^(١١) . وقال في البحر : « هُوَ الطَّهْرُ مَاوُهُ ، الْجَلُّ مَيْتَتُهُ »^(١٢) .

فصل : قال أحمد / : وطعام المَجُوسِ^(١٣) ليس به بأس أن يؤكل ، وإذا أهدى إليه أن

يُقْبَلَ ، لَمْ يَأْكُلْهُ ذَبَائِحُهُمْ ، أو شيء فيه دسم . يعني من اللحم . ولم ير بالسمن والخبز
بأساً . وسئل عما يصنع المَجُوسُ لأموالهم ، ويُزْمَرُونَ^(١٤) عليهم أياماً عشرين ، ثم^(١٥)
يَقْسِمُونَ^(١٦) ذلك في الجيران ؟ قال : لا بأس بذلك . وعن الشعبي : كُلُّ مَعَ المَجُوسِيّ
وإن زَمَزَمَ . وروى أحمد ، أن سعيد بن جببر كان يأكل من كواميخ^(١٧) المَجُوسِ ،
وأعجبه ذلك . وروى هشام ، عن الحسن ، أنه كان لا يرى بأساً بطعام المَجُوسِ في
المصر ، ولا بشوايرهم^(١٨) ، ولا بكواميخهم .

١٧٢٤ - مسألة : قال : (وَكَذَلِكَ كُلُّ مِمَّا مَاتَ مِنَ الْحَيْثَانِ فِي الْمَاءِ ، وَإِنْ طَفَأَ)

قوله طَفَأَ : يعني ارتفع على وجه الماء . قال عبد الله بن رَوَاحَةَ^(١٩) :
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ

(١١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب صيد الحيثان والجراد ، من كتاب الصيد ، وفي : باب الكبد والطحال ، من كتاب
الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٧٣/٢ ، ١١٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٧/٢ .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١٣/١ ، ١٤ .

(١٣) في ب ، م : المَجُوسِيّ .

(١٤) الزمزمة : تحرك الشفة بكلام لا يفصح عنه قائله .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) في ب ، م : يقسمون .

(١٧) الكاخي : يفتح الميم : إدام .

(١٨) الشواير : جمع الشيراز ، وهو اللبن الرائب .

(١٩) سقط من : ب .

(٢) البيت في ديوانه ١٦٥ . وهو في : الاستيعاب ٩٠١/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/١ ، اللسان

(ع ر ض) في قصة .

وجملة ذلك أن السمك وغيره من ذوات الماء التي لا تعيش إلا فيه ، إذا ماتت فهي خلأ ، سواء ماتت بسبب أو غير سبب ؛ لقول النبي ﷺ في البحر : « هُوَ الطَّهْرُ ماؤه الجَلُّ ميتته »^(٣) . قال أحمد : هذا خير من مائة حديث . وأما ما مات بسبب ، مثل أن صاده^(٤) إنسان ، أو تَبَذَّه البحر ، أو جَزَرَ عنه ، فإن العلماء أجمعوا على إباحته ، وكذلك ما حُبِسَ في الماء بحظيرة حتى يموت ، فلا خلاف أيضا في حله . قال أحمد : الطافي يؤكل ، وما جَزَرَ عنه الماء أجود ، والسمك الذي تَبَذَّه البحر لم يَحْتَلِفِ النَّاسُ فيه ، وإنما اختلفوا في الطافي ، وليس به بأس . وممن أباح الطافي من السَّمَكِ أبو بكر الصديق ، وأبو أيوب ، رضي الله عنهما . وبه قال^(٥) مالك ، و^(٦) الشافعي . وممن أباح ما وجد من الجيتان عطاء ، ومكحول ، والثوري ، والنخعي . وكرة الطافي جابر ، وطاوس ، وابن سبيح ، وجابر بن زيد ، وأصحاب الرأي ؛ لأن جابرا قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا أَلْقَى الْبَحْرُ ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ ، فَكُلُوهُ ، وَمَاتَ فِيهِ وَطَفَا ، فَلَا تَأْكُلُوهُ » . رواه أبو داود^(٧) . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ ﴾^(٨) . قال ابن عباس : طعمه ما مات فيه^(٩) . وأيضا الحديث الذي قَدَّمْنَاهُ . وقال أبو بكر الصديق ، رضي الله عنه : الطافي خلأ^(١٠) . ولأنه لو مات في البر أبيح ، فإذا مات في البحر أبيح ، كالجراد . فأما حديث جابر ، فإنما هو موقوف عليه ، كذلك قال أبو داود : رواه

(٣) تقدم تخريجه ، في : ١٣/١ ، ١٤ .

(٤) في ب : « يصيده » .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) في : باب في أكل الطافي من السمك ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٢/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الطافي من صيد البحر ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨١/٢ .

(٧) سورة المائدة ٩٦ .

(٨) أخرجهما البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد .

صحيح البخاري ١١٦/٧ . والدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ .

والبيهقي ، في : باب ما لفظ البحر وطفا ... ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ ، ٢٥٥ . وابن أبي

شيبه ، في : باب من رخص في الطافي من السمك ، وباب قوله تعالى : ﴿ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ ﴾ ، من كتاب الصيد .

المصنف ٣٨١/٥ ، ٥٨٢ .

١١٩/١ ط الثُّقَاتُ فَأَوْفَّقُوهُ عَلَى جَابِرٍ ، وَقَدْ أُسْنِدَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ . / وَإِنْ صَحَّ فَتَحْمِلُهُ عَلَى نَهْيِ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ رَسُولًا^(٩) فِي أَسْفَلِهِ ، فَإِذَا أُلْتَنَ طِفًا ، فَكَرِهَهُ لِنَتْنِهِ ، لَا لِتَحْرِيمِهِ .

فصل : يُبَاحُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، نَأْكُلُ الْجَرَادَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١٠) . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِ^(١١) سَبَبٍ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ الْبَرْدُ ، لَمْ يُؤْكَلْ . وَعَنْهُ ، لَا يُؤْكَلُ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَيُرْوَى أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَلَنَا ، عَمُّومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَجَلْتُ لَنَا مَيِّتَانِ وَدَمَانِ ، فَالْمَيِّتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ »^(١٢) . وَلِأَنَّهُ تَبَاحُ مَيِّتُهُ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ سَبَبٌ ، كَالسَّمَكِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَفْتَقَرَ إِلَى سَبَبٍ ، لَأَفْتَقَرَ إِلَى ذَنْبٍ وَذَابِجٍ وَآلَةٍ ، كَبَيْعَةِ الْأَنْعَامِ .

فصل : وَيُبَاحُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِمَا فِيهِ ، وَكَذَلِكَ السَّمَكُ ، يَجُوزُ أَنْ يُقْلَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَقَّ جَوْفُهُ^(١٣) ، وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي السَّمَكِ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ رَجِيحُهُ نَجَسٌ . وَلَنَا ، عَمُّومُ النَّصِّ فِي إِبَاحَتِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرَ مُسْلِمٍ . وَإِنْ بَلَغَ إِنْسَانٌ شَيْقَامَهُ حَيًّا كَرِهَ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْدِيًّا لَهُ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ السَّمَكِ يُلْقَى فِي النَّارِ ؟ فَقَالَ : مَا يُعْجِبُنِي . وَالْجَرَادُ ؟^(١٤) فَقَالَ : مَا يُعْجِبُنِي ، وَالْجَرَادُ^(١٥) أَسْهَلُ ، فَإِنْ هَذَا لَهُ دَمٌ . وَلَمْ يَكُنْ أَكْلُ السَّمَكِ إِذَا

(٩) فِي ١ ، م ؛ ٥ رَسَبَ . وَرَسَمَ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ ، ب ؛ ٥ رَسَى .
(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٢١/٢ .
كَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤٦/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥/٨ ، ١٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . الْمُجْتَبَى ١٨٥/٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٩١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٣/٤ ، ٣٨٠ ، ٣٥٧ .

(١١) فِي م ؛ ٥ بَغِيرُ .

(١٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٩٨ .

(١٣) فِي م ؛ ٥ بَطْنُهُ .

(١٤-١٥) مَقْطُوعٌ مِنَ الْأَصْلِ . نَقَلَ نَظْرَ .

الْقَيْ فِي النَّارِ ، إِنَّمَا كَرَّةٌ تُعْذِيهِ بِالنَّارِ . وَأَمَّا الْجَرَادُ فَسَهْلٌ فِي الْقَائِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَ لَهُ ، وَلَئِنْ السَّمَكُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْقَائِيهِ فِي النَّارِ ، لِإِمْكَانِ تَرْكِهِ حَتَّى يَمُوتَ بِسُرْعَةٍ ، وَالْجَرَادُ لَا يَمُوتُ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَبْقَى مَدَّةً طَوِيلَةً . وَفِي « مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ » ^(١٥) أَنَّ كَعْبًا كَانَ مُخْرَمًا ، فَمَرَّتْ بِهِ رَجُلٌ ^(١٦) مِنْ جَرَادٍ ، فَتَسَّى ، وَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ ، فَأَلْقَاهُمَا فِي النَّارِ ، ^(١٧) فَشَوَاهُمَا فِي النَّارِ ^(١٨) ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَلَمْ يُتَكِرْ عَمْرُؤُكُهُمَا فِي النَّارِ . وَذُكِرَ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ : كَانَ الْجَرَادُ يُقَالُ لَهُ . فَقَالَ : إِنَّمَا يُؤْخَذُ الْجَرَادُ فَتُقَطَّعُ أُجْنِحَتُهُ ، ثُمَّ يُلْقَى فِي الزَّيْتِ وَهُوَ حَيٌّ .

١٧٢٥ - مسألة : قال : (وَذَكَاءُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيِّدِ وَالْأَنْعَامِ ^(١٩) فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ)

قد ذكرنا حكمَ الْمُعْجُوزِ عنه ، مِنَ الصَّيِّدِ وَالْأَنْعَامِ ، فَأَمَّا الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ، بِإِخْلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَتَفْتَقِرُ الذَّكَاةُ إِلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ؛ ذَابِجٍ ، وَآلَةٍ ، وَمَحَلٍّ ، وَفِعْلٍ ، وَذِكْرِ . أَمَّا الذَّابِجُ فَيُغْتَبَرُ لَهُ شَرْطَانِ ؛ دِينُهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، وَغَفْلُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ذَا عَقِلٍ يَعْرِفُ الذَّبْحَ لِيَقْصِدَهُ ^(٢٠) ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْقِلُ ، كَالطُّفْلِ الَّذِي لَا يُعَيَّرُ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالسُّكْرَانَ ، / لَمْ يَحِلَّ مَا ذَبَحَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ ^(٢١) الْقَصْدُ ، فَأَشْبَهَ بِالْمَوْضُوعِ بِإِنْسَانًا بِالسَّيْفِ فَقَطَّعَ عَنْقَ شَاةٍ . وَأَمَّا الْآلَةُ ، فَلَهَا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ مُحَدَّدَةً ، تَقْطَعُ أَوْ تُخْرِقُ بِحَدِّهَا ، لَا يَثْقُلُهَا . وَالثَّانِي ، أَنْ لَا تَكُونَ سِنًا وَلَا ظُفْرًا . فإِذَا اجْتَمَعَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ فِي شَيْءٍ ، حُلَّ الذَّبْحُ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ حَدِيدًا ، أَوْ حَجَرًا ، أَوْ لِيْطَةً ^(٢٢) ، أَوْ خَشَبًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَثْهَرَ الدَّمَ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلُوهُ » ^(٢٣) ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢٤) . وَعَنْ عِدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قُلْتُ :

(١٥) انظر : الباب الخامس ، فيما يباح للمحرّم وما يجرم ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١/ ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(١٦) الرجل من الجراد : الطائفة العظيمة منه .

(١٧-١٨) في م : « وشواهما » .

(١٩) في ب : « وبهيمة الأنعام » .

(٢٠) في م : « ليقصد » .

(٢١) في م : « بلطة » . والبلطة : قشر القصبه والقوس والقناة .

(٢٢) في ب ، م : « فكلوا » .

(٢٣) تقدم ترجمته ، في صفحة ٢٦٥ .

يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذْنَا أَصَابَ صَيِّدًا، وَلَيْسَ مَعَهُ سِكِّينٌ، أَيْذِنَحُ بِالْمَرْوَةِ وَشَقَّةِ الْعَصَا؟ فَقَالَ: «أَمَرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ، وَادْكُرِ اسْمُ اللَّهِ». وَالْمَرْوَةُ: الصَّوَانُ. وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْغَى لِقْحَةً^(٦)، فَأَخَذَهَا الْمَوْتُ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَنْحَرُهَا بِهِ، فَأَخَذَ وَيْدًا، فَوَجَّأَهَا بِهِ فِي لَبَّتِهَا حَتَّى أَهْرَقَ دَمُهَا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى^(٧) النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. رَوَاهُمَا^(٨) أَبُو دَاوُدَ^(٩). وَبِهَذَا^(١٠) قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ مَالِكٍ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِلَّا فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ، قَالَ: إِذَا كَانَا مُتَصِلَيْنِ، لَمْ يُجْزِ الدَّبْنُحُ بَهُمَا، وَإِنْ كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ، جَازَ. وَلَنَا، عُمُومُ حَدِيثِ رَافِعٍ، وَلَأَنَّ مَا لَمْ تُجْزِ الذِّكَاةُ بِهِ مُتَصِلًا، لَمْ تُجْزِ مُنْفَصِلًا، كَغَيْرِ الْمُحَدِّدِ. وَأَمَّا الْعَظْمُ غَيْرُ السِّنِّ، فَمُقْتَضَى إِطْلَاقِ قَوْلِ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، إِبَاحَةَ الدَّبْنُحِ بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يُذَكِّي بَعْظِمَ الْحِمَارِ، وَلَا يُذَكِّي بَعْظِمَ الْفَرْدِ؛ لِأَنَّكَ تُصَلِّي عَلَى الْحِمَارِ وَتُسْقِيهِ فِي جَفْنَتِكَ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يُذَكِّي بَعْظِمَ وَلَا ظُفْرٍ. وَقَالَ التَّحْمِي: لَا يُذَكِّي بِالْعَظْمِ وَالْقَرْنِ. وَوَجَّهَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَثْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ». فَعَلَّلَهُ بِكَوْنِهِ عَظْمًا، فَكُلَّ عَظْمٍ فَقَدْ^(١١) وَجَدَتْ فِيهِ الْعِلَّةَ. وَالْأَوَّلُ^(١٢) أَصَحُّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعَظْمَ دَخَلَ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ الْمُبِينِ، ثُمَّ اسْتَثْنَى السِّنُّ وَالظُّفْرُ خَاصَّةً، فَبَقِيَ سَائِرُ الْعِظَامِ دَاخِلَةً^(١٣) فِيمَا يَبَاحُ الدَّبْنُحُ بِهِ، وَالْمَنْطُوقُ

(٦) اللقحة: الناقة قرية العهد بالنجاح.

(٧) سقط من: م، أ.

(٨) في م: «رواه».

(٩) في: باب في الذبيحة بالمروة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٢/٢. وأخرج الأول ابن ماجه، في: باب ما يذكي به، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٠/٢. والإمام أحمد،

في: المسند ٢٥٦/٤، ٢٥٨، ٣٧٧.

وأخرج الثاني الإمام أحمد، في: المسند ٤٣٠/٥.

(١٠) في ب: «وبه».

(١١) في ب: «قد».

(١٢) سقطت الواو من: م.

(١٣) في م: «دخلا».

مقدم على التعليل ، ولهذا علل الطفر بكونه من مدى الحبشة ، ولا يحرم الذبح بالسكين وإن كانت مذبذبة لهم ، ولأن العظام يتناولها سائر الأحاديث العامة ، ويحصل بها المقصود ، فأشبهت سائر الآلات . وأما الحلق فالحلق^(١٤) واللثة / وهى الوهدة التى بين أصل العنق ١٢٠/١٠ ط والصدر . ولا يجوز الذبح فى غير هذا الحلق بالإجماع ، وقد روى فى حديث ، عن النبى ﷺ ، أنه قال : « الذكاة فى الحلق واللثة »^(١٥) . وقال^(١٦) أحمد : الذكاة فى الحلق واللثة . واحتج بحديث عمر ، وهو ما روى سعيد ، والأثرم ، بإسنادهما عن الفرافصة ، قال : كنا عند عمر ، فنادى أن النحر فى اللثة أو الحلق^(١٧) لئن قدر^(١٨) . وإنما ترى أن الذكاة اختصت بهذا الحلق ؛ لأنه مجمع العروق ، فتتفسيح بالذبح فيه الدماء السيالة ، ويسرع زهوق النفس ، فيكون أطيب للحم ، وأخف على الحيوان . قال أحمد : لو كان حديث أبى العشراء حديثا . يعنى ما روى أبو العشراء عن أبيه ، عن النبى ﷺ ، أنه سئل : أما تكون الذكاة إلا فى الحلق واللثة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لو طعنت فى فخذها ، لأجزأ عنك »^(١٩) . قال أحمد : أبو العشراء هذا ليس بمعروف . وأما الذكر التسمية ، وقد مر ذكرها^(٢٠) . وأما الفعل فيعتبر قطع الخلقوم والمرى . وهذا قال الشافعى . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنه يعتبر مع هذا قطع الودجين . وبه قال مالك ، وأبو يوسف ، لما روى أبو هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان . وهى التى

(١٤) فى الأصل : « فهى الحلق » .

(١٥) أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب الصيد والذباح . سنن الدارقطنى ٢٨٣/٤ .

(١٦) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٧) فى م : « والحلق » .

(١٨) وأخرجه البيهقى ، فى : باب الذكاة فى المقدور عليه ما بين اللبة والحلق ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٧٨/٩ .

(١٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى ذبيحة التردية ، من كتاب الأحاسى . سنن أبى داود ٩٢/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الذكاة فى الحلق واللثة ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذى ٢٧٤/٦ . والنسائى ، فى : باب ذكر التردية فى البحر ... ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٠/٧ . وابن ماجه ، فى : باب ذكاة الناذم البهائم ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٣/٢ . والدارمى ، فى : باب فى ذبيحة التردى ... ، من كتاب الأحاسى . سنن الدارمى ٨٢/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٤/٤ .

(٢٠) فى صفحة ٢٥٨ .

ثَذْبَحُ فَيَقْطَعُ الْجِلْدَ وَلَا تَقْرَى الْأَوْدَاجَ ، ثُمَّ تُتْرَكُ حَتَّى تَمُوتَ . رواه أبو داود^(١) . وقال أبو حنيفة : يُعْتَبَرُ قَطْعُ الْخُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ وَأَحَدُ الْوَدَجَيْنِ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَكْمَلَ قَطْعُ الْأَرْبَعَةِ ؛ الْخُلُقُومِ ، وَالْمَرِيءِ ، وَالْوَدَجَيْنِ ، فَالْخُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْسِ ، وَالْمَرِيءُ وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَالْوَدَجَانِ ، وَهُمَا عِرْقَانِ مُحِيطَانِ بِالْخُلُقُومِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لخُرُوجِ رُوحِ الْحَيَوَانِ ، فَيَخْفُ عَلَيْهِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْخِلَافِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى . وَالْأَوَّلُ يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ قَطْعُ فِي مَحَلِّ الذَّبْحِ مَا لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَ قَطْعِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَطَعَ الْأَرْبَعَةُ .

١٧٢٦ - مسألة : قال : (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْحَرَ الْبَعِيرُ ، وَيَذْبَحَ مَا سِوَاهُ)

لا خلاف بين أهل العلم ، في أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ نَحْرُ الْإِبِلِ ، وَذَبْحُ مَا سِوَاهَا . قال الله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾^(١) . وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾^(٢) . قال مجاهد : أَمَرْنَا بِالنَّحْرِ ، وَأَمَرَ بَنُو إِسْرَائِيلَ بِالذَّبْحِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ فِي قَوْمٍ مَا شِئْتُمْ الْإِبِلَ ، فَسَنَ النَّحْرَ ، وَكَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مَا شِئْتُمْ الْبَقَرُ ، فَأَمَرُوا بِالذَّبْحِ . وَثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَدَنَةً ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . ومعنى النَّحْرِ ، أَنْ يَضْرِبَهَا بِحَرِيَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا^(٤) فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ عُنُقِهَا وَصَدْرِهَا .

١٠٢١/١٠

(٢١) في : باب في المبالغة في الذبح ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٩/١ .

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) سورة البقرة ٦٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب نحر البدن قائمة ، من كتاب الحج ، وفي : باب في أضحية النبي ﷺ ، وباب من ذبح الأضاحي بيده ، وباب وضع القدم على صفح الذبيحة ، وباب التكبير عند الذبح ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢١٠/٢ ، ١٣٠/٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب استحباب الضحية ، ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٦/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الأضحية بكبشين ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٠/٦ . والنسائي ، في : باب الكيش ، وباب وضع الرجل على صفحة الضحية ، وباب تسمية الله عز وجل ، وباب ذبح الرجل أضحيته بيده ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٤/٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٥/٣ .

(٤) في الأصل ، ١ : نحوه .

فصل : وَيُسْنُ الذَّبْحُ بِسَكِينٍ حَادٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، قَالَ :
 خَصَلْتَانِ سَمِعْتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا
 قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلْيُجَدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرَخَّ
 ذَبِيحَتَهُ »^(٥) . وَيُكْرَهُ أَنْ يَسَنَّ السَّكِينُ وَالْحَيَوَانُ يُصِيرُهُ . وَرَأَى عُمَرُ رَجُلًا قَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ
 عَلَى شَاةٍ ، وَهُوَ يَحْدُ السَّكِينُ ، فَضَرَبَهُ حَتَّى أَفْلَتَ الشَّاةُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً ،
 وَالْأُخْرَى تَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْتَقْبَلَ بِهَا الْقِبْلَةَ . وَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ
 سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ سِيرِينَ
 أَكْلَ مَا ذُبِحَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ . وَقَالَ سَائِرُهُمْ : لَيْسَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا ، لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَذْبَحُونَ
 لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ ذَبَائِحَهُمْ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا تُؤْكَلُ الْمَصْبُورَةُ ، وَلَا الْمُجْتَمَةُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ .
 وَالْمُجْتَمَةُ : هِيَ الطَّائِرُ أَوْ الْأَرْتَبُ يُجْعَلُ غَرَضًا ، ثُمَّ يَرْمَى حَتَّى يَقْتُلَ . وَالْمَصْبُورَةُ
 مِثْلُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُجْتَمَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الطَّائِرِ وَالْأَرْتَبِ وَأَشْبَاهِهَا ، وَالْمَصْبُورَةُ كُلُّ حَيَوَانٍ .
 وَأَصْلُ الصَّبْرِ الْحَبْسِ . وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ^(٦) ،
 وَقَالَ : « لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا »^(٧) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ
 قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُجْتَمَةٍ^(٨) . وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُجْتَمَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا ، وَنَهَى عَنِ الْمَصْبُورَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا^(٩) . وَلَا نَهَا^(١٠) حَيَوَانَ

(٥) تقدم تحريمه ، في : ٥١٦/١١ .

(٦) تقدم تحريمه ، في صفحة ١٤٣ .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب النبی عن صبر البهائم ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ١٥٤٩/٣ . والترمذی ، في :
 باب ما جاء في كراهية المصبورة ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذي ٢٦٧/٦ . والنسائي ، في : باب النبی عن
 المجتمعة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢١٠/٧ ، ٢١١ . وابن ماجه ، في : باب النبی عن صبر البهائم وعن المثلة ، من
 كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٦/١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ .

(٨) وأخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، من أبواب الصيد ، وفي : باب ما جاء في أكل لحوم
 الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأخوذي ٢٦٥/٦ ، ١٩/٨ . والنسائي ، في : باب النبی عن المجتمعة ،
 وباب النبی عن الجلالة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٩/٧ ، ٢١٢ . والدارمی ، في : باب النبی عن المثلة ، وباب
 في الجلالة وما جاء فيه من النبی ، من كتاب الفصاحی . سنن الدارمی ٨٣/٢ ، ٨٩ . والإمام أحمد ، في : المسند
 ٢٢٦/١ ، ٢٤١ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٣٩ ، ٣٦٦/٢ ، ٣٢٣/٣ ، ١٢٧/٤ ، ١٩٤ ، ٤٤٥/٦ .

(٩) في م : « ولأنه » .

مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُنَحْ بِغَيْرِ الذَّكَاءِ ، كَالْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ .

١٧٢٧ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ ذُبِحَ مَا يُنَحَّرُ ، أَوْ لَحِرَ مَا يُذْبَحُ فَجَائِزٌ)

هذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم عطاء ، والزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّيْتُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَحَكِي عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّ الْإِبِلَ لَا تُبَاحُ إِلَّا بِالنَّحْرِ ، وَلَا يُبَاحُ غَيْرُهَا إِلَّا بِالذَّبْحِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُذْبَحُوا بِقَرَّةٍ ﴾ ^(١) . وَالْأَمْرُ / يَفْتَضِي الْوُجُوبَ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ ^(٢) . وَلَآنَ النَّبِيُّ ﷺ نَحَرَ الْبُذْنَ ، وَذَبَحَ الْعَنَمَ ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الْأَحْكَامُ مِنْ جِهَتِهِ . وَحَكِي عَنْ مَالِكٍ ^(٣) ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا النَّحْرُ ؛ لِأَنَّ أَعْنَاقَهَا طَوِيلَةٌ ، فَإِذَا ذُبِحَ تَعَذَّبَ بِخُرُوجِ رُوحِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : إِنَّمَا كَرِهَهُ ، وَلَمْ يُحَرِّمَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَمَرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ » ^(٤) . وَقَالَتْ أَسْمَاءُ : نَحَرْنَا قَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَكَلْنَاهُ وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ ^(٥) . وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَعَّةٍ الْوُدَاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً ^(٦) . وَلَئِنَّ ذَكَاةً فِي حَمْلِ الذَّكَاءِ ، فَجَازَ أَكْلُهُ ، كَالْحَيَوَانِ الْآخَرِ .

١٧٢٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا ذُبِحَ فَأُثِيَ عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ تُكُلْ)

يعنى ^(١) وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَقْتُلُهَا مِثْلُهُ غَالِبًا ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

(١) سورة البقرة ٦٧ .

(٢) سورة الكوثر ٢ .

(٣) في ١ ، ب : « دَاوُدَ » .

(٤) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٠٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٣/٧ ، ومسلم ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ ، والنسائي ، في : باب الرخصة في نحر ما يذبح ، ... ، وباب نحر ما يذبح ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٠/٧ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ . والدارمي ، في : باب أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٦/٦ ، ٣٥٣ .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدي البقر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تحزى البدنة والبقرة ، من كتاب الأصاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ .

(١) في م نهادة : « إذا » .

وقال أكثر أصحابنا المتأخرين : لا يَحْرُمُ بهذا . وهو قول أكثر الفقهاء ؛ لأنها إذا ذُبِحَتْ فقد صارت في حُكْمِ المَيْتِ ، وكذلك لو أُبَيِّنَ رأسُها بعد الذَّبْحِ ، لم تَحْرُمَ . نصَّ عليه أحمدٌ . ولو ذُبِحَ إنسانٌ ثُمَّ ضَرَبَهُ^(٣) آخَرُ وَغَرَقَهُ^(٤) ، لم يلزمه قِصاصٌ ولا دِيَّةٌ . وَوَجْهُ قولِ الخَزَرِيِّ قولُ النَّبِيِّ ﷺ في حديثِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ : « وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلُ »^(٥) . وقال ابنُ مسعود : من رَمَى^(٦) طائِراً فَوَقَعَ فِي مَاءٍ^(٧) ، فغَرِقَ فيه ، فلا تَأْكُلُهُ^(٨) . ولأنَّ الغَرَقَ سَبَبُ يَقْتُلُ ، فإذا اجْتَمَعَ مع الذَّبْحِ ، فقد اجْتَمَعَ ما يَبِيحُ ويَحْرُمُ ، فَيُعْلَبُ الحَظَرُ ، ولأنَّه لا يُؤْمَنُ أَنْ يُعَيَّنَ على خُرُوجِ الرُّوحِ ، فتَكُونُ قد خَرَجَتْ بِفِعْلَيْنِ مُبِيحٍ ومُحْرَمٍ ، فأشْبَهَ ما لو وَجَدَ الأَمْرَانِ في حَالٍ واحدةٍ ، أو رَمَاهُ مُسْلِمٌ ومُجُوسِيٌّ فَمَاتَ .

١٧٢٩ - مسألة : قال (ر :) وَإِذَا ذُبِحَهَا مِنْ قَفَاها ، وَهُوَ مُحْطَى ، فَأَتَتْ السُّكَيْنُ عَلَى مَوْضِعِ ذَّبْحِها ، وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ ، أَكَلَتْ (

قال القاضي : مَعْنَى الخطأ أَنْ تَلْتَوِيَ الذَّبِيحَةُ عَلَيْهِ ، فتَأْتِي السُّكَيْنُ عَلَى الْقَفَا ؛ لأنها مع التَّوَاتُؤِها مُعْجُوزٌ عن ذَّبْحِها في مَحَلِّ ذَّبْحِها ، فَسَقَطَ اِغْتِبَارُ الْمَحَلِّ ، كَالْمُعَرَّدِيَّةِ فِي بَشَرٍ ، فَأَمَّا مع عَدَمِ التَّوَاتُؤِها ، فلا تَبَاحُ بِذَلِكَ ؛ لَأَنَّ الْجَرَاحَ فِي الْقَفَا سَبَبٌ لِلزُّهْوقِ ، وهو في غير مَحَلِّ الذَّبْحِ ، فإذا اجْتَمَعَ مع الذَّبْحِ ، مَنَعَ جُلُّهُ ، كما لو بَقَرَ / بَطْنَهَا . وقد رُوِيَ عن ١٢٢/١٠ أحمد ، ما يَدُلُّ على هذا المعنى ، فَإِنَّ الْفَضْلَ بْنَ زِيَادٍ قال : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَنْ ذَبَحَ فِي الْقَفَا ؟ قال : عَامِداً أَوْ غَيْرَ عَامِداً ؟^(٩) قُلْتُ : عَامِداً^(١٠) . قال : لَا تُؤْكَلُ ، فإذا كان غيرَ عَامِداً ، كَأَنَّهُ^(١١) التَّوَى عَلَيْهِ ، فلا بَأْسَ .

(٢) ق : م : ضَرْبٌ .

(٣) ق : م : عَنَقَهُ أَوْ غَرَقَهُ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيقِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٧٨ .

(٥) ق : أ : وَطَى .

(٦) ق : م : الْمَاءُ .

(٧) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الصِّيدِ يرمى ... أَوْ يَقَعُ فِي الْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيدِ وَالذَّبَائِحِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/ ٢٤٨ .

وَإِنْ أُنْشِئَتْ ، فِي : بَابِ إِذَا رُمِيَ صَيْداً فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيدِ . الْمُصَنَّفُ ٥/ ٣٧٢ .

(٨-١) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢) ق : م : كَانَ .

فصل : فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها اخْتِيَارًا ، فَقَدْ ذَكَّرْنَا عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ . وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَحُكِيَ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : تُسَمَّى هَذِهِ الذَّبِيحَةُ الْقَفِيئَةُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ بَقِيَتْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْخُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ حَلَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْحَرَكَةِ الْقَوِيَّةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ إِذَا أَثْنَى عَلَى مَا فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، أَحَلَّهُ ، كَأَكِيلَةِ السَّبْعِ ، وَالْمُتَرَدِّةِ وَالنَّطِيحَةِ . وَلَوْ ضَرَبَ عُنُقَهَا بِالسَّيْفِ فَأُطَارَ رَأْسُهَا ، حَلَّتْ بِذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَأْسَ بَطَّةٍ أَوْ شَاةٍ بِالسَّيْفِ ، يُرِيدُ بِذَلِكَ الذَّبِيحَةَ ، كَانَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : تِلْكَ ذَكَاةٌ وَحِيَّةٌ . وَأَقْبَى بِأَكْلِهَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا بِيَّ عَبْدِ اللَّهِ فِيهَا قَوْلَانِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ قَطْعُ مَا ثَبَقِيَ الْحَيَاةَ مَعَهُ مِنَ الذَّبْحِ ، فَأَيِّحُ ، كَمَا ذَكَّرْنَا مَعَ قَوْلِ مَنْ ذَكَّرْنَا قَوْلَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفٍ .

فصل : فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها ، فَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْخُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ أَوْ لَا ؟ نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ بَقَاءُ ذَلِكَ ، لِحِدَّةِ الْآلَةِ ، وَسُرْعَةِ الْقَطْعِ ^(٣) ، فَلَا أَوْلَى إِبَاحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ ^(٤) قَطَعَ ^(٥) عُنُقَهُ بِضَرْبَةِ السَّيْفِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْآلَةُ كَالَّةً ، وَأَبْطَأَ قَطْعُهُ ، وَطَالَ تَغْدِيئُهُ ، لَمْ يُبَيِّحْ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي وُجُودِ مَا يُجِلُّهُ ، فَيَحَرِّمُ ^(٦) ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى الصَّيِّدِ ، فَوَجَدَ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ لَا يَعْرِفُهُ .

١٧٣٠ - مسألة : قَالَ : (وَذَكَائِهَا ذَكَاةٌ جَبِيئَةٌ ، أَشْعَرُ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ)

يعْنَى إِذَا خَرَجَ الْجَنِينُ مَيِّتًا مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ بَعْدَ ذَبْحِهَا ، أَوْ وَجَدَ ^(١) مَيِّتًا فِي بَطْنِهَا ، أَوْ

(٣) فِي م : : الْقَتْلُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٥) فِي أ ، ب ، م : : قَطَعَتْ .

(٦) فِي ب : : فَحَرَّمَ .

(١) فِي أ ، م : : وَجَدَهُ .

كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح ، فهو حلال . روى هذا عن عمر ، وعلى . وبه قال سعيد بن المسيب ، والنخعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقال ابن عمر : ذكاته ذكاة أمه إذا أشعر . وروى ذلك عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والثوري ، والحسن ، وقتادة ، ومالك ، والليث ، والحسن بن صالح ، وأبي ثور ، لأن عبد الله بن كعب بن مالك ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : إذا أشعر الجنين ، فذكاته ذكاة أمه^(٢) . وهذا إشارة إلى جميعهم ، فكان إجماعاً . وقال أبو حنيفة : لا يحل إلا أن يخرج حياً فيذكي ؛ لأنه حيوان ينفر بحياته ، فلا يذكي بذكاة غيره ، كما بعد الوضع . قال ابن المنذر : كان الناس على إباحته ، لا تعلم أحد منهم خالف ما قالوا^(٣) ، إلى أن جاء الثعمان ، فقال : لا يحل ؛ لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . ولنا ، ما روى أبو سعيد ، قال : قيل : يا رسول الله ، إن أخذنا ينحر الناقة ، ويذبح البقرة والشاة ، فيجذ في بطنها الجنين ، أنا نكله أم نلقيه ؟ قال : « كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه » . وعن جابر ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . رواهما أبو داود^(٤) . ولأن هذا إجماع من الصحابة ومن بعدهم ، فلا يعول على ما خالفه ، ولأن الجنين متصل بها اتصال خلقه ، يتغذى بغذاؤها ، فتكون ذكاته ذكاتها ، كأعضائها ، ولأن الذكاة في الحيوان تختلف على حسب الإمكان فيه والقدر ، بدليل الصيد الممتنع والمقدور عليه والمتردية ، والجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه ، فيكون ذكاة له .

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٢/٤٩٠ . والبيهقي ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٩/٣٣٥ ، ٣٣٦ . وعبد الرزاق ، في : باب الجنين ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٠١ .

(٣) في ب : قالوه .

(٤) في : باب ما جاء في ذكاة الجنين ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ .

كما أخرجهما الدارمي ، في : باب في ذكاة الجنين ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٨٤ .

وأخرج الأول الترمذي ، في : باب ما جاء في ذكاة الجنين ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٦/٢٦٩ . وابن ماجه ، في : باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢/١٠٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند . ٣١/٣ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ .

فصل : واستحبَّ أبو عبد الله أن يذبحه وإن خرَّج ميتاً ؛ ليخرُج الدَّم الذى فى جوفه ، ولأنَّ ابنَ عمرَ كان يُعجبه أن يُريقوا من دمه وإن كان ميتاً^(٥) .

فصل : فإن خرَّج حياً حياةً مُستقرَّةً ، يُمكن أن يذكى ، فلم يذكه حتى مات ، فليس يذكى . قال أحمد : إن خرَّج حياً ، فلا يذ من ذكاته ؛ لأنه نفسُ أخرى^(٦) .

١٧٣١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَقْطَعُ عُضْوٌ مِمَّا ذُكِيَ حَتَّى تَرْهَقَ نَفْسُهُ)

كَرِهَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا . وقد قال عمرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَعْجَلُوا الْأَنْفُسَ حَتَّى تَرْهَقَ . فَإِنْ قُطِعَ عُضْوٌ قَبْلَ زَهْوِقِ النَّفْسِ وَبَعْدَ الذَّبْحِ ، فَالظَّاهِرُ إِبَاحَتُهُ ؛ فَإِنْ أَحْمَدُ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ دَجَاجَةً ، فَأَبَانَ رَأْسَهَا ؟ قَالَ : يَأْكُلُهَا . قِيلَ لَهُ^(٧) : وَالَّذِى بَانَ مِنْهَا أَيْضًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ الْبَخَارِيُّ^(٨) : قَالَ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ فَلَا بَأْسَ^(٩) . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قُطْعَ ذَلِكَ الْعُضْوِ بَعْدَ حُصُولِ الذَّكَاءِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

فصل : ويكره سَلخُ الحيوانِ قَبْلَ أَنْ يَبْرَدَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعْدِيًا لِلْحَيَوَانِ ، فَهُوَ كَقُطْعِ الْعُضْوِ . وَيُكَرَهُ التَّفَخُّ فِي اللَّحْمِ الَّذِى يُرِيدُهُ لِلْبَيْعِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَشِّ .

فصل : / وإن قُطِعَ من الحيوانِ شَيْءٌ ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو وَاقِدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْهِمَةِ ، وَهِيَ حَيَّةٌ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ » . رواه أبو داود^(٤) . ولأنَّ إِبَاحَتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالذَّبْحِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِذَبْحٍ .

(٥) أخرجه الإمام مالك ، فى : باب ذكاة ما فى بطن الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٢/ ٤٩٠ .

(٦) فى م : « أخرج » تحريف .

(٧) سقط من : م .

(٨) فى : باب النحر والذبح ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ١٢١/٧ .

(٩) فى م زيادة : « هـ » .

(٤) تقدم تحريجه ، فى : ٩٩/١ .

١٧٣٢ - مسألة ؛ قال : (وَذَبِيحَةُ مَنْ أَطَاعَ الذَّبِيحَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ حَلَالٌ ، إِذَا سَمَوْا ، أَوْ نَسُوا التَّسْمِيَةَ)

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ كُلَّ مَنْ أُمَكَّنَهُ الذَّبِيحُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، إِذَا ذَبَحَ ، حَلَّ ^(١) أَكْلَ ذَبِيحَتِهِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، بِالْعَمَلِ أَوْ صَبِيًّا ، حُرًّا ^(٢) أَوْ عَبْدًا ، لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِباحَةِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ جَارِيَةَ لَكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ ، كَانَتْ تَرْغَى غَنَمًا بَسَلَعٌ ^(٣) ، فَأَصِيبَتْ شاةٌ مِنْهَا ، فَأَذْرَكَتْهَا فَذَكَّيْتُهَا بِحَجَرٍ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُّوْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدٌ سَبْعٌ ؛ أَحَدُهَا ، إِباحَةُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، إِباحَةُ ذَبِيحَةِ الْأُمَةِ . وَالثَّالِثَةُ ، إِباحَةُ ذَبِيحَةِ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ . وَالرَّابِعَةُ ، إِباحَةُ الذَّبِيحِ بِالْحَجَرِ . وَالخَامِسَةُ ، إِباحَةُ ذَبِيحٍ مَا خِيفَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ . السَّادِسَةُ ، حُلُّ مَا يَذْبَحُهُ غَيْرُ مَالِكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . السَّابِعَةُ ، إِباحَةُ ذَبْحِهِ لِغَيْرِ مَالِكِهِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَيْهِ . وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا ، فَإِنْ كَانَ طِفْلًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ سَكْرَانًا لَا يَعْقِلُ ، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ الذَّبْحُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُعْتَبَرُ الْعَقْلُ . وَلَهُ فِيْمَا إِذَا أُرْسِلَ الْمَجْنُونُ الْكَلْبُ عَلَى صَبَدٍ وَجْهَانٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الذِّكَاةَ يُعْتَبَرُ لَهَا الْقَصْدُ ، فَيُعْتَبَرُ لَهَا الْعَقْلُ ، كَالْعِبَادَةِ ، فَإِنْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْقَصْدُ ، فَيَصِيرُ ذَبْحُهُ كَالْوَقْعِ الْحَدِيدَةِ بِنَفْسِهَا عَلَى حَلْقٍ شاةٍ فَذَبَحَتْهَا . وَقَوْلُهُ : إِذَا سَمَوْا أَوْ نَسُوا التَّسْمِيَةَ . فَالتَّسْمِيَةُ مُشْتَرِطَةٌ فِي كُلِّ ذَابِحٍ مَعَ الْعَمْدِ ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، فَإِنْ تَرَكَ الْكِتَابِيُّ التَّسْمِيَةَ عَنْ عَمْدٍ ، أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ، لَمْ تَحِلَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَلَالٌ » .

(٢) فِي ب ، م نَهَادَةٌ : « كَانَ » .

(٣) سَلَعٌ : جِبِلٌّ فِي الْمَدِينَةِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِيَ أَوْ الْوَكِيلَ شاةً تَمُوتُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْوَكَايَةِ ، وَفِي : بَابِ مَا أَهْرَأَ الدَّمُ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرْوَةِ ، وَبَابِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالْأُمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّبَدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٠/٣ ، ١١٩/٧ .
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٦٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ بِهِ الذَّبْحُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٢/٢ . وَالْإِسْنَامُ الْمَلِكُ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الذِّكَاةِ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمَوْطَأُ ٤٨٩/٢ . وَالْإِسْنَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٦/٢ ، ٨٠ ، ٣٨٦/٦ .
وَلَيْسَ فِي مُسْلِمٍ . انْظُرْ : الْإِزْوَءَ ١٦٤/٨ .

ذَبِيحَتُهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ : إِذَا ذَبَحَ النَّصْرَانِيُّ بِاسْمِ الْمَسِيحِ حُلًّا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ذَبِيحَتَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَقُولُ ذَلِكَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(٥) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَا أَهْلُ الْغَيْبِ إِلَّا بِهِ ﴾ ^(٦) . وَالآيَةُ أُيِّدَتْ بِهَا مَا ذَبَحُوهُ بِشَرْطِهِ كَالْمُسْلِمِ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ اسْمُ الذَّبَائِحِ أَمْ لَا ؟ أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ أَمْ لَا ؟ فَذَبِيحَتُهُ حَلَالٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لَنَا أَكْلَ مَا ذَبَحَهُ الْمُسْلِمُ وَالْكَتَابِيُّ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّنَا لَا نَقِفُ عَلَى كُلِّ ذَابِيحٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ قَوْمًا حَدِيثِي ^(٧) عَهْدَ بَشِيرِكَ ، يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نُدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا ؟ قَالَ : « سَمُّوا أَنْتُمْ ، وَكُلُوا » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٨) .

فصل : وَإِذَا ذَبَحَ الْكَتَابِيُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، مِثْلَ كُلِّ ذِي ظُفْرِ . قَالَ قَتَادَةُ : هِيَ الْإِثْلُ ^(٩) . وَالتَّعَامُ وَالْبَطُّ ، وَمَا لَيْسَ بِمَشْقُوقِ الْأَصَابِعِ . أَوْ ذَبَحَ دَابَّةً لَهَا شَحْمٌ مَحْرَمٌ عَلَيْهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْخَزَرَقِيِّ إِبَاحَتُهُ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ حَكَمَ عَنْ مَالِكٍ ، فِي الْيَهُودِيِّ يَذْبَحُ الشَّاةَ ، قَالَ : لَا يَأْكُلُ مِنْ شَحْمِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : هَذَا مَذْهَبُ دَقِيقٍ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ صَحِيحًا . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ، وَأَبْنَى الْخَطَّابِ . وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَالْقَاضِي ، إِلَى تَحْرِيمِهَا . وَحَكَاهُ التَّمِيمِيُّ عَنِ الضَّحَّاكِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَوَّارٍ . وَهُوَ ^(١٠) قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ^(١١) . وَلَيْسَ

(٥) سورة الأنعام ١٢١ .

(٦) سورة المائدة ٣ .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، ١ : حَدِيثٌ . وَفِي ب ، م : حَدِيثٌ .

(٨) فِي : بَابٍ مِنْ لِبَرِّ السَّوَسِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَشَبَهَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ ، وَفِي : بَابِ ذَبِيحَةِ الْأَعْرَابِ وَنَحْوِهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧١/٣ ، ١٢٠/٧ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٠ . وَالْدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ اللَّحْمِ يَوْجَدُ فَلَا يُدْرَى أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٣/٢ .

(٩) الْإِثْلُ : الْوَعْلُ .

(١٠) فِي ب : وَهَذَا .

(١١) سورة المائدة ٥ .

هذا من طعامهم . ولأنه جزء من البهيمة ، لم يُسَخَّرَ لذابحها ، فلم يُسَخَّرَ لغيره ، كاللحم . ولنا ، ما رَوَى عبد الله بن مَعْقِلٍ ، قال : ذُلِّي جَرَابٌ من شَحْمٍ من قصر خيبر ، فنَزَوْتُ لأُخْذَهُ ، فإذا رسول الله ﷺ يَتَسَبَّمُ إِلَيَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٢) . ولأنها ذكاة أَبَاحَتِ اللَّحْمَ والجِلْدَ ، فَأَبَاحَتِ الشَّحْمَ ، كذكاة المسلم . والآية حُجَّةٌ لنا ؛ فَإِنَّ مَعْنَى طعامهم ذَبَائِحُهُمْ ، كذلك فَسَّرَهُ العلماءُ ، وقياسُهُمْ يَتَّفِقُ بِمَا ذَبَحَهُ الغَاصِبُ .

فصل : وَإِنْ ذَبَحَ شَيْئًا يُزْعَمُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ، حَلٌّ ^(١٣) ؛ لعموم الآية . وقوله : إِنَّهُ حَرَامٌ . غير مقبول .

١٧٣٣ - مسألة : قال : (فَإِنْ كَانَ الْخُرْسَ ، أَوْ مَا إِلَى السَّمَاءِ)

قال ابن المنذر : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْخُرْسِ ؛ مِنْهُمْ اللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَى السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّ إِشَارَتَهُ تَقُومُ مَقَامَ نُطْقِ النَّاطِقِ ، وَإِشَارَتُهُ إِلَى السَّمَاءِ تُدَلُّ عَلَى قَصْدِهِ تَسْمِيَةَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ . وَخَوْفُ هَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ . وَقَدْ ذُلَّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ / أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ أُعْجِمِيَّةٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً ، أَفَأُعْتِقُ هَذِهِ ؟ فَقَالَ هَارِيسُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » . فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَالَ : « مَنْ أَنَا ؟ » . فَأَشَارَتْ بِإصْبَعِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِلَى السَّمَاءِ ، أَيْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُعْتِقْهَا ، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْقَاضِي الْبِزْزِيُّ ^(١) ، فِي « مُسْنَدَيْهِمَا » ^(٢) . فَحَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِيمَانِهَا بِإِشَارَتِهَا إِلَى السَّمَاءِ ، ثَرِيدُ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ فِيهَا ، فَأَوْكَى ^(٣) أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ عُلَمَاءُ عَلَى التَّسْمِيَةِ . وَلَوْ أَنَّهُ أَشَارَ إِشَارَةً تُدَلُّ عَلَى التَّسْمِيَةِ ، وَعَلِمَ ذَلِكَ ، كَانَ كَافِيًا .

(١٢) تقدم ترجمته ، في : ١١٠/١ .

(١٣) في م : فهو حلال .

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرقي الحنفي الحافظ ، صاحب « المسند » ، توفي سنة ثمانين ومائتين . الجواهر المضية ١/٣٠١ - ٣٠٣ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرقبة المؤمنة ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢/٢٠٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٩١ . وانظر : ما تقدم في : ٨٢/١١ .

(٣) سقط من م .

١٧٣٤ - مسألة ؛ قال : (وإن كَانَ جُنُبًا ، جَازَ أَنْ يُسَمَّى وَيَذْبَحَ)

وذلك أَنَّ الجُنُبَ تَجَوُّزُهُ التَّسْمِيَةَ ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْنَعُ ^(١) مِنَ الْقِرَآنِ ، لَا مِنَ الذِّكْرِ ، وَهَذَا تُشْتَرَعُ لَهُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ اغْتِسَالِهِ ، وَلَيْسَتْ الْجَنَابَةُ أَكْثَمَ مِنَ الْكُفْرِ ، وَالْكَافِرُ يُسَمَّى وَيَذْبَحُ ، وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي ذَبْحِ الْجُنُبِ الْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ . وَتَبَاحُ ذَبِيحَةُ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْجُنُبِ .

فصل : وَالْمُنْحِنَقَةُ ، وَالْمَوْفُودَةُ ، وَالْمُتَرَدِّدَةُ ، وَالنَّطِيطَةُ ، وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ ، وَمَا أَصَابَهَا مَرَضٌ فَمَاتَ بِهِ ، مُحَرَّمَةٌ ، إِلَّا أَنْ تُذْرَكَ ذَكَائِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ^(٢) . وَفِي حَدِيثٍ جَارِيَةٍ كُتِبَ ، أَنَّهَا أُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْ غَنَمِهَا ، فَأُذِرْكُنَّهَا ، فَذَبَحْتُهَا بِحَجَرٍ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُّوْهَا » ^(٣) . فَإِنْ كَانَتْ لَمْ يَبْقَ مِنْ حَيَاتِهَا إِلَّا مِثْلُ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، لَمْ تُبَيِّحْ ^(٤) بِالذَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ مَا ذَبَحَهُ الْمَجُوسِيُّ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، وَإِنْ أَذْرَكَهَا وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، بَحِثْ يُمَكِّنُهُ ذَبْحُهَا ، حَلَّتْ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ . وَسَوَاءٌ كَانَتْ قَدْ انْتَهَتْ إِلَى حَالٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَعِيشُ مَعَهُ أَوْ تَعِيشُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْ ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي ذَنْبٍ عَدَا عَلَى شَاةٍ ، فَعَقَرَهَا ، فَوَقَعَ قَصْبُهَا بِالْأَرْضِ ، فَأُذِرْكَهَا ، فَذَبَحَهَا بِحَجَرٍ ، قَالَ : يُلْقَى مَا أَصَابَ الْأَرْضَ ، وَيَأْكُلُ سَائِرُهَا ^(٥) . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي بَهِيمَةٍ عَقَرَتْ بِبَهِيمَةٍ ، حَتَّى تَبَيَّنَ فِيهَا آثَارُ الْمَوْتِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا الرُّوحَ . يَعْنِي فَذَبَحَتْ . فَقَالَ : إِذَا مَصَعَتْ ^(٦) بِذَبِيحِهَا ، وَطَرَفَتْ بِعَيْنَيْهَا ، وَسَأَلَ الدَّمُ ، فَأَرْجُوْا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ بِأَكْلِهَا بَأْسٌ . وَرَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ . وَقَالَا : تَحَرَّكَتْ . وَلَمْ يَقُولَا : سَأَلَ الدَّمُ . وَهَذَا

(١) فِي ١ ، ب : ٥ منع .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣١١ .

(٤) فِي ب : ٥ تَحَلَّ .

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ مَا يَقْطَعُ مِنَ الذَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَصْنُفُ ٤/٤٩٤ .

(٦) مَصَعَتْ بِذَنبِهَا : حَرَكَتْهُ مِنْ غَيْرِ عَدُو .

(٧) فِي م : ٥ عَقِيلٌ .

على مذهبي أني حَيِّفَةٌ. وقال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمدا عن شاة مَرِيضَةٍ / ، خافوا ١٢٤/١٠
 عليها الموت ، فذَبَحُوهَا ، فلم يَعْلَمْ منها أكثر من أَنَّهَا طَرَفَتْ بِعَيْنِهَا ، أو حَرَكَتْ يَدَهَا أو
 رَجَلَهَا أو ذَبَبَهَا بِضَعْفٍ ، فَتَهَرَ الدَّمُ ؟ قال : فلا تَأْسَ بِهِ . وقال ابنُ أبي موسى : إذا انْتَهَتْ
 إلى حَدِّ لَا تَعِيشُ معه ، لم تَبُحْ بالدُّكَاةِ . ونَصَّ عليه أحمدُ ، فقال : إذا شَقَّ الذَّنْبُ بَطْنَهَا ،
 فَخَرَجَ قَصْبُهَا ، فَذَبَحَهَا ، لَا تُؤْكَلُ . وقال : إنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَمُوتُ مِنْ عَقْرِ السَّبْعِ ، فلا
 تُؤْكَلُ وَإِنْ ذَكَّاهَا . وقد يَخَافُ على الشاةِ الموتُ مِنَ الْعِلَّةِ وَالشَّيْءِ يُصِيبُهَا ، فَيُبادِرُهَا
 فَيَذَبُحُهَا ، فَيَأْكُلُهَا . وليس هذا مثل هذه ، لا يَدْرِي ، لَعَلَّهَا تَعِيشُ ، والتي قد خَرَجَتْ
 أَمْعَاوُهَا ، يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَعِيشُ . وهذا قولُ أبي يوسف . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ ، انْتَهَى بِهِ الْجُرْحُ إِلَى حَدِّ عِلْمِ أَنَّهُ لَا تَعِيشُ معه ، فَوَصَّى ، فَقَبِلَتْ وَصَايَاهُ ،
 وَوَجَبَتِ الْعِبَادَةُ عَلَيْهِ ، وفيما ذَكَرْنَا مِنْ عُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ ، وَكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَسْتَغْفِرْ
 فِي حَدِيثٍ جَارِيَةٍ كَعَفٍ ، مَا يَرُدُّ هَذَا ، وَتُحْمَلُ نُصُوصُ^(٨) أحمدُ ، على شاةٍ خَرَجَتْ
 أَمْعَاوُهَا ، وَبَاءَتْ مِنْهَا ، فَتَلَكُ لَا تَجِلُ بالدُّكَاةِ ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَيِّتِ^(٩) ، وَلَا تَبْقَى حَرَكَتُهَا
 إِلَّا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، فَأَمَّا مَا خَرَجَتْ أَمْعَاوُهَا ، وَلَمْ تَبْنِ مِنْهَا ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْحَيَاةِ تَبَاحُ
 بِالذَّبْحِ ، وَلِهَذَا قَالَ الْخَرَقِيُّ ، فِي مَنْ شَقَّ بَطْنَ رَجُلٍ ، فَأَخْرَجَ جَشُونَتَهُ ، فَقَطَعَهَا
 فَأَبَانَهَا ، ثُمَّ ضَرَبَ عُنُقَهُ آخَرَ ، فَالْقَاتِلُ هُوَ الْأَوَّلُ . وَلَوْ شَقَّ بَطْنَ رَجُلٍ ، وَضَرَبَ عُنُقَهُ
 آخَرَ ، فَالْقَاتِلُ هُوَ الثَّانِي . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : إذا كَانَتْ تَعِيشُ مُعْظَمَ الْيَوْمِ ، حَلَّتْ
 بِالذُّكَاةِ . وَهَذَا التَّحْدِيدُ بَعِيدٌ ، يُخَالِفُ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ . وَقَوْلُهُ فِي
 حَدِيثٍ جَارِيَةٍ كَعَفٍ : فَأَذْرَكْنَاهَا فَذَكَّيْنَاهَا بِحَجَرٍ . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بَادَرَتْهَا بِالذُّكَاةِ حِينَ خَافَتْ
 مَوْتَهَا فِي سَاعَتِهَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ تَعِيشُ زَمَنًا يَكُونُ الْمَوْتُ بِالذَّبْحِ أَسْرَعَ مِنْهُ ،
 حَلَّتْ بِالذَّبْحِ ، وَأَنَّهَا مَتَى^(١٠) كَانَتْ مِمَّا لَا يَتَيَقَّنُ مَوْتُهَا ، كَالْمَرِيضَةِ ، أَنَّهَا مَتَى
 تَحْرَكَتْ ، وَسَالَ دُمُهَا ، حَلَّتْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٨) في ب : ١٠ كلام .

(٩) في أ ، ب : ١٠ الموت .

(١٠) سقط من : الأصل .

١٧٣٥ - مسألة : قال : (وَالْمُحَرَّمُ مِنَ الْحَيَوَانِ ، مَا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تُسَمِّيهِ طَيْبًا فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا كَانَتْ تُسَمِّيهِ خَبِيثًا ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ ^(١))

يعنى بقوله : ما سَمَّى الله تعالى في كتابه . قوله سبحانه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْكُذَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ ^(٢) . وما عدا هذا ، فما استطابته العرب ، فهو حلال ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ﴾ . يعنى ما ^(٣) يَسْتَطِيبُونَهُ دُونَ الحلال ، بدليل / قوله في الآية الأخرى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ ﴾ ^(٤) . ولو أَرَادَ الحلال لم يكن ذلك جوابًا لهم . وما اسْتَخْبَثْتَهُ العرب ، فهو مُحَرَّمٌ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ . والذين تُعْتَبَرُ اسْتَطَابَتُهُمْ واسْتِخْبَاثُهُمْ هم أهل الحجاز ، من أهل الأمصار ؛ لأنهم الذين نَزَلَ عليهم الكتاب ، ونحو طبوا به وبالسنة ، فَرُجِعَ في مطلق ألفاظهما ^(٥) إلى عَرَفَهُمْ دُونَ غيرهم ، ولم يُعْتَبَرِ أَهْلُ الْبَوَادِي ؛ لأنهم للضُرُورَةِ وَالْمَجَاعَةِ يَأْكُلُونَ مَا وَجَدُوا ، ولهذا سُئِلَ ^(٦) بَعْضُهُمْ عَمَّا يَأْكُلُونَ ؟ فَقَالَ : مَا ذَبَّ وَدَرَجَ ، إِلَّا أُمُّ حَبِيرٍ ^(٧) . فقال : لَيْتَنِي أُمُّ حَبِيرٍ الْعَاقِيَةُ . وما وَجَدَ في أمصار المسلمين ، مما لا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ ، رُدُّوا إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْحِجَازِ ، فَإِنْ لَمْ يُشَبِّهْ شَيْئًا مِنْهَا ، فَهُوَ مُبَاحٌ ؛ لَدْخُولِهِ في عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ . الآية ^(٨) ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ » ^(٩) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمِنْ الْمُسْتَحْبَثَاتِ الْحَشَرَاتُ ، كَالدِّيدَانِ ، وَالْجُفْلَانِ ،

(١) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤) سورة المائدة ٤ .

(٥) في الأصل : « ألفاظهم » .

(٦) في ب ، م ، و : سأل .

(٧) أم حبير : قُوَيْمَةٌ تشبه الغضب . انظر : الحيوان ١٤٣/٦ .

(٨) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٩) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في لبس الفراء ، من أبواب اللباس . عارضة الأخوذى ٢٢٩/٧ . وابن ماجه ، =

وَبَنَاتِ وَرْدَانَ ، وَالْخَنَافِيسِ ، وَالْفَأَرِ ، وَالْأَوْزَاعِ ، وَالْجِرْبَاءِ ، وَالْعِظَاءِ^(١٠) ، وَالْجَرَادِيزِ ،
وَالْعَقَارِيبِ ، وَالْحَيَاتِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَخَّصَ مَالِكٌ ، وَابْنُ أُنَى
لَيْلَى ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، فِي ذَلِكَ^(١١) كُلَّهُ ، إِلَّا الْأَوْزَاعَ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ : هُوَ مُجْمَعٌ عَلَى
تَحْرِيمِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : الْحَيَةُ حَلَالٌ إِذَا ذُكِّتْ . وَاسْتَحْتَجُّوا بِعُمُومِ آيَةِ الْمُبِيحَةِ . وَلَنَا ،
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ ، يُقْتَلْنَ
فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْعَقْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْجِدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ »^(١٢) .
وَفِي حَدِيثٍ : « الْحَيَةُ » مَكَانَ : « الْفَأْرَةِ » . وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الصَّيْدِ الْمُبَاحِ ، لَمْ يُبَيِّحْ قَتْلَهَا ،
وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾^(١٣) . وَقَالَ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ
الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(١٤) . وَلَأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ، فَحُرِّمَتْ^(١٥) ، كَالْوَرَعِ ، أَوْ مَأْمُورٌ
بِقَتْلِهَا ، فَأُشْبِهَتْ الْوَرَعَ .

فصل : والقنفذ حرام . قال أبو هريرة : هو حرام . وكرهه مالك ، وأبو حنيفة .
ورخص فيه الشافعي ، والليث ، وأبو ثور . ولنا ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : ذَكَرَ الْقَنْفَذُ لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « هُوَ خَبِيثٌ مِنَ الْخَبَائِثِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٦) . وَلَأَنَّهُ يُشْبِهُ
الْمُحَرَّمَاتِ ، وَيَأْكُلُ الْحَشَرَاتِ ، فَأُشْبِهَ الْجُرَذَ .

١٧٣٦ - / مسألة : قال : (وَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ تَحْرِيمَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ . قَالَ أَحْمَدُ : خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ

= في : باب أكل الجبن والسمن ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٧/٢ .

(١٠) في الأصل ، ب ، م ، هـ : والعظاءة . والعظاءة : السحلية .

(١١) في م : « هذا » .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١١٥/٥ ، ١١٦ .

(١٣) سورة المائدة ٩٥ .

(١٤) سورة المائدة ٩٦ .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : باب في أكل حشرات الأرض ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٨/٢ ، ٣١٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٢ .

النبي ﷺ كَرِهَهَا . قال ابنُ عبد البر : لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها .
 وحكى عن ابن عباس ، وعائشة ، رضي الله عنهما ، أنهما كانا يقولان بظاهر قوله
 سبحانه : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا
 مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ ^(١) وتلاها ابنُ عباس ، وقال : ما تحل هذا ، فهو حلال ^(٢) .
 وسُئِلَت عائشة ، رضي الله عنها ، عن الفأرة ، فقالت : ما هي بحرام . وتلك هذه الآية . ولم ير
 عكرمة وأبو وإيل بأكل الحُمُرِ بَأْسًا ، وقد روى عن غالب بن أبيجر ^(٣) قال : أصابتنا سنة
 فقلت : يا رسول الله ، أصابتنا سنة ، ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سيمان حُمُرٌ ، وأنتك
 حرمت لحوم الحُمُرِ الأهلية . فقال : « أَطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ ، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا
 مِنْ أَجْلِ جَوَالٍ ^(٤) الْقَرْيَةِ » ^(٥) . ولنا ، ما روى جابر ، أن النبي ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ
 لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأُذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . قال ابنُ عبد البر : وروى
 عن النبي ﷺ تَحْرِيمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ عَلَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ،
 وَجَابِرٍ ، وَالْبَرَاءِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ أَوْفَى ، وَأَنَسٌ ، وَزَاهِرُ الْأَسْلَمِيِّ ، بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ
 جَسَانٍ ، وَحَدِيثُ غَالِبِ بْنِ أَبِيجَرَ لَا يُعْرَجُ عَلَى مِثْلِهِ مَعَ مَا عَارَضَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ رَخَّصَ لَهُمْ فِي مَجَاعَتِهِمْ ، وَبَيَّنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا الْمُطْلَقِ ، لِكُونِهَا تَأْكُلُ الْعِدَرَاتِ . قال

(١) سورة الأنعام ١٤٥ .

وما حكى عن عائشة ذكره السيوطي ، وذكر من أخرجه . انظر : الدر المنثور ٥١٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٤/٧ . وعبد
 الرزاق ، في : باب الحمار الأهلي ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٣٥/٤ ، ٥٢٦ .

(٣) في النسخ : « الحر » تحريف .

(٤) في النسخ : « حوالى » خطأ . والجوال : بتشديد اللام : جمع الجلالة التي تأكل العذرة .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢١/٢ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لحوم الخيل ، وباب لحوم الحمر الإنسية ،
 من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٧٣/٥ ، ١٢٣/٧ . ومسلم ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب
 الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، وباب في أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي
 داود ٣١٦/٢ ، ٣٢٠ . والنسائي ، في : باب الإذن في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٧٧/٧ .
 والدارمي ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ .

عبد الله بن أبي أوفى : حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَةَ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْكُلُ الْعِدْرَةَ . مَتَّقُوا عَلَيْهِ (٧) .

فصل : والبغال حرام عند كل من حَرَّمَ الحُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا مَتَوَلَّدَةٌ مِنْهَا ، وَالْمَتَوَلَّدُ مِنَ الشَّيْءِ لَهُ حُكْمُهُ فِي التَّحْرِيمِ . وَهَكَذَا إِنْ تَوَلَّدَ مِنْ بَيْنِ الْإِنْسِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَلَدٌ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، تَغْلِيظًا لِلتَّحْرِيمِ ، وَالسَّمْعُ الْمَتَوَلَّدُ مِنْ بَيْنِ الذَّنْبِ وَالضَّبِيعِ ، مُحَرَّمٌ . قَالَ قَتَادَةُ : مَا الْبَغْلُ إِلَّا شَيْءٌ مِنَ الْحِمَارِ . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : ذَبَحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ ، فَتَهَاَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْخَيْلِ (٨) .

فصل : وَالْبِائِنُ الْحُمُرَ مُحَرَّمَةٌ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ . وَرَخَّصَ فِيهَا عَطَاءٌ ، وَطَاوَسٌ ، وَالزُّهْرِيُّ . / وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ حَكَمَ الْأَبْيَانِ حُكْمَ اللَّحْمَانِ .

١٠٢٦/١

١٧٣٧ - مسألة ؛ قَالَ : (وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَهِيَ الَّتِي تَضْرِبُ بِأَنْبِئِهَا الشَّيْءَ وَتَقْرِسُ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ تَحْرِيمَ كُلِّ ذِي نَابٍ قَوِيٍّ مِنَ السَّبَاعِ ، يَغْدُو بِهِ وَيَكْسِرُ ، إِلَّا الضَّبَّعَ ، مِنْهُمْ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : هُوَ مُبَاحٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ (١) . وَقَوْلُهُ

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٣/٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْصَيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٣٨/٣ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْوَحْشِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٦٤/٢ ، ١٠٦٥ . وَالْإِسْنَامُ أَهْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨١/٤ .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٣/٥ ، ١٢٣/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤١/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣١٦/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٢٧١/٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ لَحْمِ الْبِغَالِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٦٦/٢ . وَالْإِسْنَامُ أَهْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٦/٣ ، ٣٨٥ .

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٤٥ . وَلَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ ، ١ ، ب : ﴿ عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ .

سبحانه : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَكَذَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ (١) .
ولنا ، ما رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ
السَّبَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ
مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » (٣) . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ مُجْمَعٌ عَلَى
صِحَّتِهِ . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ يَخْصُ عُمُومَ الْآيَاتِ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْأَسَدُ ، وَالثَّيْمَرُ ،
وَالْفَهْدُ ، وَالذَّنْبُ ، وَالْكَلْبُ ، وَالْخِنْزِيرُ . وَقَدْ رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ
يَتَقَدَّوِي بِلَحْمِ الْكَلْبِ ؟ فَقَالَ : لَا شِفَاؤُ اللَّهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَأَى تَحْرِيمَهُ .

**فصل : ولا يباح أكل القرد . وَكَرِهَهُ ابْنُ عَمَرَ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ ،
وَالْحَسَنُ ، وَلَمْ يُجِزْ وَابِعُهُ .** قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا أَنَّ الْقِرْدَ لَا
يُؤْكَلُ ، وَلَا يُجُوزُ بَيْعُهُ . وَرَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ لَحْمِ الْقِرْدِ (٤) . وَلَا أَنَّهُ
سَبْعٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ مَسْنُوعٌ أَيْضًا ، فَيَكُونُ مِنَ الْخَبَائِثِ الْمُحَرَّمَةِ .

فصل : وابن آوى ، والثَّمَسُ ، وابن عرس ، حرام . سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَى وَابْنِ
عَرَسٍ فَقَالَ : كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْبِيَابِهِ فَهُوَ (٥) مِنَ السَّبَاعِ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ .

(٢) سورة البقرة ١٧٣ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب أكل كل ذى ناب من السباع ، من كتاب الصيد ، وفى : باب ألبان الأثمن ، من كتاب
الطب . صحيح البخارى ١٢٤/٧ ، ١٨١ . ومسلم ، فى : باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع ، من كتاب
الصيد . صحيح مسلم ١٥٣٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب النهى عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٣١٩/٢ . والترمذى ،
فى : باب ما جاء فى كراهية كل ذى ناب وذى مخلب ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذى ٢٧٠/٦ . والنسائى ، فى :
باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٧/٧ . وابن ماجه ، فى : باب أكل كل ذى ناب من
السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والداريمى ، فى : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب
الأضاحى . سنن الداريمى ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٩٣/٤ ، ١٩٤ .

(٤) أخرجه مسلم ، فى : باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع ... ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم
١٥٤٣/٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية أكل كل ذى ناب وذى مخلب ، من أبواب الصيد . عارضة
الأخوذى ٢٧٢/٦ . والنسائى ، فى : باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٧٧/٧ . وابن ماجه ، فى :
باب أكل كل ذى ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والإمام مالك ، فى : باب تحريم أكل
كل ذى ناب من السباع ، من كتاب الصيد . الموطأ ٤٩٦/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣٦/٢ ، ٣٦٦ ، ٤١٨ .
(٥) سقط من : م .

(٦) لم نجده فيما بين أيدينا . وسئل مجاهد عن لحم القرد ، فقال : ليس من بيعة الأنعام .

وقال الشافعيُّ: ابنُ عَرَسٍ حَلَّالٌ^(٧)؛ لأنَّه ليس له نابٌ قَوِيٌّ، فأشَبَّهَ الضَّبَّ . ولأَصْحَابِهِ
 في ابنِ آوَى وَجْهَان . ولنا، أنَّها من السَّبَّاح ، فَنَدْخُلُ في عُمُومِ النَّهْيِ ، ولأنَّها
 مُسْتَحَبَّةٌ ، غَيْرُ مُسْتَطَابَةٍ ، فَإِنَّ ابْنَ آوَى يُشَبَّهُهُ الْكَلْبُ ، وَرَائِحَتُهُ كَرِيهَةٌ ، فَنَدْخُلُ في
 عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْحَبْثَ ﴾^(٨) .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الثَّعْلَبِ ، فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ تَحْرِيمُهُ . وهذا قولُ أبي
 هُرَيْرَةَ ، ومَالِكٍ ، وأبي حَنِيفَةَ ؛ لأنَّه / سَبَّعَ ، فَنَدْخُلُ في عُمُومِ النَّهْيِ . ونُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ
 إِبَاحَتُهُ . اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ ، وَطَاوَسٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَاللِّيثُ ،
 وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لأنَّه يُفْقَدُ في الإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ . قال أَحْمَدُ وَعَطَاءٌ : كُلُّ مَا
 يُودَى إِذَا أَصَابَهُ الْمُحَرَّمُ ، فَإِنَّهُ يُوَكَّلُ . واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي سِنُورِ الْبَرِّ ،
^(٩) كَاخْتِلَافِهَا فِي الثَّعْلَبِ . والقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الثَّعْلَبِ . وللشافعيُّ في سِنُورِ الْبَرِّ^(٩)
 وَجْهَان . فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ ، فَمُحَرَّمٌ فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَمَالِكٍ ، وأبي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقد
 رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ^(١٠) .

فصل : والغَيْلُ مُحَرَّمٌ . قال أَحْمَدُ : ليس هو من أَطْعِمَةِ الْمُسْلِمِينَ . وقال الحسنُ : هو
 مَسْنَجٌ . وَكَرِهَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَخَّصَ أَكْلَهُ الشَّعْبِيُّ . ولنا ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ
 عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَّاحِ . وهو من أَعْظَمِهَا نَابًا ، ولأنَّه مُسْتَحَبٌّ ، فَنَدْخُلُ في
 عُمُومِ الْآيَةِ الْمُحَرَّمَةِ .

فصل : فَأَمَّا الذُّبُّ ، فَيَنْظَرُ فِيهِ ؛ فَإِنْ كَانَ ذَا نَابٍ يَفْرَسُ بِهِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ

= أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الثعلب والقرد ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٢٩/٤ . وابن أبي شيبة ، في :
 باب لحم القرد ، من كتاب العقيقة . المصنف ٣٢٤/٨ .

(٧) في ١ ، ب ، م ، ن : مباح .

(٨) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في ثمن السنور ، من كتاب البيوع ، وفي : باب النبي عن أكل السباع ، من كتاب
 الأطعمة . سنن أبي داود ٢/٢٥٠ ، ٣٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور ، من أبواب
 البيوع . عارضة الأحوذى ٥/٢٨٠ . وابن ماجه ، في : باب الهرة ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٨٢ .

مُباح . قال أحمد : إن لم يكن له ناب ، فلا بأس به . وقال أصحاب أبي حنيفة : هو سَبْعٌ ؛ لأنه أشبه شيء بالسباع ، فلا يؤكل . ولنا ، أنَّ الأصل الإباحة ، ولم يتحقق وجود المحرم^(١١) ، فيبقى على الأصل ، وشبهه بالسباع إنما يعتبر في وجود العلة المحرمة ، وهو كونه ذا ناب يصيده ويتفرس ، فإذا لم يوجد ذلك ، كان داخلاً في عموم التَّصَوُّصِ المبيحة . والله أعلم .

١٧٣٨ - مسألة : قال : (وكل ذي مخلب من الطير ، وهي التي تعلق بمخالبها الشيء ، وتصيد بها)

هذا قول أكثر أهل العلم . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك ، والليث ، والأوزاعي ، ويحيى بن سعيد : لا يحرم من الطير شيء . قال مالك : لم أر أحداً من أهل العلم يكره سباع الطير . واحتجوا بعموم الآيات المبيحة ، وقول أبي الدرداء وابن عباس : « ما سكت الله عنه ، فهو ممأعفا عنه »^(١٢) . ولنا ، ما روى ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير . وعن خالد بن الوليد قال : قال رسول الله ﷺ : « حرام عليكم الحمر الأهلية ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير » . رواهما أبو داود^(١٣) . وهذا يخص عموم الآيات ، ويقدم على ما ذكروه ، فيدخل في هذا كل ماله مخلب يعدو به ، كالغراب ، و١٢٧/١

(١١) في ب : « التحريم » .

(١٢) سقط من ب .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس نحوه ، في باب ما لم يكره تحريمه ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ .

(٢) في : باب النبي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ .

كما أخرج الأول مسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ... ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٤/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، وباب ما جاء في كراهية كل ذي ناب ... ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذي ٢٦٦/٦ ، ٢٧١ . والنسائي ، في : باب إباحة أكل لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٨٢/٧ . وابن ماجه ، في : باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ٢٤٤/١ ، ٢٨٩ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ .

كما أخرج الثاني للإمام أحمد ، في : المستند ٨٩/٤ .

والبازي ، والصقير ، والشاهين ، والباشق^(٣) ، والجذاة ، والبومة ، وأشباهاها .

فصل : ويحرم منها ما يأكل الجيف ، كالنسور والرحم^(٤) ، وغراب البين ، وهو أكبر الغربان ، والأبقع . قال عروة : ومن يأكل الغراب وقد سمّاه رسول الله ﷺ فاسقا ! والله ما هو من الطيبات . ولعله يعني قول النبي ﷺ : « خمس فواسق ، يقتلن في الحل والحرم : الغراب ، والجذاة ، والفأرة ، والعقرب ، والكلب العقور »^(٥) . فهذه الخمس محرمة ؛ لأن النبي ﷺ أباح قتلها في الحرم ، ولا يجوز قتل صيد ما كور في الحرم ، ولأن ما يؤكل لا يحل قتله إذا قدر عليه ، وإنما يذبح ويؤكل . وسئل أحمد ، عن العقق^(٦) ، فقال : إن لم يكن^(٧) يأكل الجيف ، فلا بأس به . قال بعض أصحابنا : هو يأكل الجيف ، فيكون على هذا محرما .

فصل : ويحرم الخطاف^(٨) ، والخشاف والخفّاش وهو الرطواط . قال الشاعر^(٩) :

مثل النهار يريد أبصار السورى نورا ونعيم أغسن الخفّاش

قال أحمد : ومن يأكل الخشاف ! وسئل عن الخطاف ؟ فقال : لا أدرى . وقال النخعي : كل الطير حلال إلا الخفّاش . وإنما حرمت هذه ؛ لأنها مستحبة ، لا تستطيربها العرب ، ولا تأكلها . ويحرم الزنابير ، واليعاسيب ، والنحل ، وأشباهاها ؛ لأنها مستحبة ، غير مستطابة .

فصل : وما عدا ما ذكرناه ، فهو مباح ؛ لعموم النصوص الدالة على الإباحة ، من ذلك بهيمة الأنعام ، وهى الإبل ، والبقر ، والغنم . قال الله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ

(٣) الباشق : من الجوارح ، يشبه الصقر ، ويتميز بجسم طويل ، ومنقار قصير يادى القوقس .

(٤) الرحم : طائر غزير الريش ، له منقار طويل أكثر من نصفه مغطى بجلد رقيق .

(٥) تقدم ترجمته ، فى : ١١٦ ، ١١٥/٥ .

(٦) العقق : من فصيلة الغراب ، صحّاب ، له ذنب طويل ، ومنقار طويل .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) الخطاف : ضرب من الطيور القواطع ، عريض المنقار ، دقيق الجناح طويله ، منتفش الذيل .

(٩) البيت دون عزو ، فى : حياة الحيوان ، للدميري ٤٢١/١ .

الْأَنْعَامِ ﴿١٠﴾ . ومن الصَّيُودِ الطَّبَاءُ ، وَحُمُرُ الْوَحْشِ . وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أبا قَتَادَةَ وَأَصْحَابَهُ بِأَكْلِ الْحِمَارِ الَّذِي صَادَهُ ^(١١) . وكذلك يَقْرَ الْوَحْشُ كُلُّهَا مُبَاحَةً ، على اختلاف أنواعها ، من الإبل ، وَالثَّيْتَلِ ^(١٢) ، وَالْوَعْلَ ، وَالْمَهَا ، وَغَيْرِهَا مِنَ الصَّيُودِ ، كُلُّهَا مُبَاحَةٌ ، وَتُقَدَّى فِي الْإِحْرَامِ . وَيُبَاحُ التَّعَامُ ، وَقَدْ قَضَى الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فِي التَّعَامَةِ بِدَنَةٍ ^(١٣) . وَهَذَا كُلُّهُ جَمَعَ عَلَيْهِ ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا يَرَوَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ^(١٤) ، أَنَّ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ إِذَا نَسَّ وَاعْتَلَفَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَهْلِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَوَى فِي هَذَا شَيْءٌ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدِي كَمَا قَالَ . وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ ؛ لِأَنَّ الطَّبَاءَ إِذَا تَأَسَّسَتْ لَمْ تَحْرُمَ ، وَالْأَهْلِيَّ إِذَا تَوَحَّشَ لَمْ يَحِلَّ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ أَصْلِهِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ . قَالَ عَطَاءٌ ، فِي حِمَارِ الْوَحْشِ : إِذَا تَنَاسَلَ فِي الْبُيُوتِ ، لَا تَزُولُ عَنْهَ أَسْمَاءُ الْوَحْشِ . وَسَأَلُوا أَحْمَدَ عَنِ الزَّرَافَةِ تُؤْكَلُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَهِيَ دَابَّةٌ تُشَبِّهُ الْبَعِيرَ ، إِلَّا أَنَّ عُنُقَهَا أَطْوَلَ مِنْ عُنُقِهِ ، وَجِسْمُهَا الطَّفُفُ مِنْ جِسْمِهِ ، وَأَعْلَى مِنْهُ ، وَيَدَاهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا .

فصل : وثباح لحوم الخيل كلها ، عرابها وبراذينها . نص عليه أحمد . وبه قال ابن سيمين . وروى ذلك عن ابن الزبير ، والحسن ، وعطاء ، والأسود بن يزيد . وبه قال حماد ابن زيد ، والليث ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأبو ثور . قال سعيد بن جبير : ما أكلت شيئا أطيب ^(١٥) من مَعْرِفَةٍ ^(١٦) بِرَذَوْنٍ . وَحَرَمَهَا أَبُو حَنِيفَةَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِيعَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ ^(١٧) . وعن خالد

(١٠) سورة المائدة ١ .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ١٣٢/٥ ، و ٢٧٤/١٣ .

(١٢) الثيتل : جنس من بقر الوحش ، أو ذكر الأروى .

(١٣) تقدم هذا في : ٤١٢/٥ .

(١٤) في م نهاده : قال .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) المعرفة : موضع العرف من الخيل .

(١٧) سورة النحل ٨ .

قال : قال رسول الله ﷺ : « حَرَامٌ عَلَيْكُمُ الْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ ، وَغَيْرُهَا ، وَيَقَالُهَا »^(١٨) .
ولأنَّهُ دُونَ حَافِرٍ ، فَأَشْبَهَ الْحِمَارَ . وَلَنَا ، قَوْلُ جَابِرٍ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ
لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ . وَقَالَتْ أَسْمَاءُ : نَحَرْنَا قَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَأَكَلْنَاهُ ، وَنَحَرْنَا بِالْمَدِينَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٩) . وَلأنَّهُ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ مُسْتَطَابٌ ،
لَيْسَ بِذِي نَابٍ^(٢٠) ، وَلَا مَحْلَبٍ ، فَيَحِلُّ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَلأنَّهُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ آيَاتِ
وَالْأَخْبَارِ الْمُبِيحَةِ . وَأَمَّا آيَةُ فَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُونَ بِدَلِيلِ خَطَابِهَا ، وَهَمَّ لَا يَقُولُونَ بِهِ . وَحَدِيثُ
خَالِدٍ ، لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ . قَالَه أَحْمَدُ . قَالَ : وَفِيهِ رَجُلَانِ لَا يُعْرِفَانِ ، يَرَوِيهِ تَوَرُّعٌ عَنْ رَجُلٍ
لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ . وَقَالَ : لَا نَدْعُ أَحَادِيثَنَا لِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ .

فصل : والأَرْبُ مباحةٌ ، أَكَلَهَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ . وَرَخَّصَ فِيهَا أَبُو سَعِيدٍ ،
وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَاللَّيْثُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو تَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَلَا
تَعْلَمُ^(٢١) قَائِلًا بِتَحْرِيمِهَا ، إِلَّا شَيْخًا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ^(٢٢) . وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ
قَالَ : أَتَفَجَّنَا^(٢٣) أَرْبًا ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعَبُوا^(٢٤) ، فَأَخَذْتُهَا ، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ ،
فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا - أَوْ قَالَ - فَجَدَّهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٥) . وَعَنْ

(١٨) هو الذي تقدم في أول المسألة .

(١٩) تقدم تخریج الأول في صفحة ٣١٨ . كما تقدم تخریج الثاني في صفحة ٣٠٦ .

(٢٠) في ب زيادة : « من السباع » .

(٢١) في م زيادة : « أحدا » .

(٢٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما جاء في أكل الأرب ، من كتاب المناسك . المصنف ٥١٧/٤ .

(٢٣) أنفعناه : أثرناه من موضعه .

(٢٤) لغبوا : تعبوا .

(٢٥) أخرجه البخاري ، في : باب قبول هدية الصيد ، من كتاب الهبة ، وفي : باب ما جاء في التصيّد ، وباب الأرب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، ١١٥/٧ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب إباحة الأرب ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤٧/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب في أكل الأرب ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ . والنسائي ، في : باب الأرب ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٣/٧ ، ١٧٤ . وابن ماجه ، في : باب الأرب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢ . والدارمي ، في : باب في أكل الأرب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧١/٣ ، ٢٣٢ ، ٢٩١ .

محمد بن صفوان^(٢٦) أو صفوان^(٢٧) بن محمد^(٢٨)، قال: صِدْتُ أَرْبَعِينَ، فَذَبَحْتُهَا بِمَرْوَةٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٩). وَلَأَنَّهَا حَيَوَانٌ مُسْتَطَابٌ، لَيْسَ يَذَى نَابٍ؛ فَأَشْبَهَ الطَّبْخَ.

فصل: في بيان الوتر^(٣٠). وبه قال عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعمر بن دينار، والشافعي^(٣١) وابن المنذر^(٣٢)، وأبو يوسف. وقال القاضي: هو مُحَرَّمٌ. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، إلا أبو يوسف. ولنا، أنه يُفَدَى في الإحرام والحرَم، وهو مثل الأَرَب، يَعْتَلِفُ الثَّبَاتَ وَالْبَقُولَ، فَكَانَ مُبَاحًا كَالْأَرَبِ، وَلَئِنْ أَصْلَ الْإِبَاحَةِ، وَعُمُومُ النَّصُوصِ يَقْتَضِيهَا، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ تَحْرِيمٌ، فَتَجِبُ إِبَاحَتُهُ.

فصل: وسئل أحمد عن الزبوع، فَرَحَّصَ فِيهِ. وَهَذَا قَوْلُ عُرْوَةَ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مُحَرَّمٌ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا. وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَالْحَكَمِ، وَحَمَّادٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْفَارَّ. وَلَنَا، أَنَّ عَمَرَ حَكَمَ فِيهِ بِجَفَرَةٍ^(٣٣). وَلَئِنْ أَصْلُ الْإِبَاحَةِ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَحْرِيمٌ. وَأَمَّا السَّجَابُ، فَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْهَشُ بَنَاتِهِ، فَأَشْبَهَ الْجُرَذَ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبَاحٌ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الزَّبُوعَ، وَمَتَى تَرَدَّدَ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ، غَلَبَتْ الْإِبَاحَةُ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ، وَعُمُومُ النَّصُوصِ يَقْتَضِيهَا.

(٢٦-٢٧) سقط من: ب.

(٢٧) في م نهادة: « قال ».

(٢٨) في: باب في الذبيحة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٢/٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب الأرب، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ١٧٤/٧. وابن ماجه، في: باب الأرب، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢. والدارمي. في: باب في أكل الأرب، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٩٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٧١/٣.

(٢٩) الوتر: حيوان من ذوات الحوافر، في حجم الأرب، لونه بين الغيرة والسواد.

(٣٠-٣١) في ب: « وأبو ثور ».

(٣١) الجفرة: من أولاد الشاة؛ ما عظم واستكرش، أو بلغ أربعة أشهر. وحكم فيه، أي في قتله في الإحرام والحرم. وأخرجه عبد الرزاق، في: باب الغزال واليربوع، من كتاب المناسك ٤٠١/٤. والبيهقي، في: باب فدية الغزال، من كتاب الحج. السنن الكبرى ١٨٤/٥.

(٣٢) سقط من: م.

فصل: وبياح من الطيور (٣٣) ما لم تذكره في المحرمات ، من ذلك الدجاج . قال أبو موسى : رأيت النبي ﷺ يأكل الدجاج (٣٤) . والخبازي (٣٥) لما روى سفيته ، قال : أكلت مع النبي ﷺ لحم خبازي . رواه أبو داود (٣٦) . وبياح الزاغ (٣٧) . وبذلك قال الحكم ، وحماد ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي في أحد قولي . وبياح غراب الزرع ، وهو الأسود الكبير الذي يأكل الزرع ، ويطير مع الزاغ ؛ لأن مرعاهما الزرع والحبوب ، فأشبهها الحجل . وبياح العصافير كلها . قال عبد الله بن عمرو : إن رسول الله ﷺ قال : « ما من إنسان يقتل عصفورا فما فوقها بغير حقها ، إلا سأل الله عنها » . قيل : يا رسول الله ، فما حقها ؟ قال : « يذبها فياكلها ، ولا يقطع رأسها ويترى بها » . رواه النسائي (٣٨) . وبياح الحمام كله ، على اختلاف أنواعه ، من الجوازل (٣٩) ، والفواحي (٤٠) ، والرقاطي (٤١) ، والقطا (٤٢) ، والحجل (٤٣) ، وغيرها ، وتباح الكراكي (٤٤) ، والإوز ، وطير الماء

(٣٣) في ١ : الطير .

(٣٤) أخرجه البخاري ، في : باب قدم الأنثريين وأهل اليمن ، من كتاب المغازي ، وفي : باب الدجاج ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٢١٩/٥ ، ١٢٢/٧ . ومسلم ، في : باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٠/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الدجاج ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحمدي ٢٠/٨ ، ٢١ ، ٢٢ . والنسائي ، في : باب إباحة لحم الدجاج ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٢/٧ . والدارمي ، في : باب في أكل الدجاج ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ١٠٢/٢ ، ١٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ .

(٣٥) الخبازي : طائر طويل العنق ، من رتبة الكركيات .

(٣٦) في : باب في أكل لحم الخبازي ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٨/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الخبازي ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحمدي ٢٣/٨ .

(٣٧) الزاغ : نوع من الغربان ، صغير نحو الحمامة ، أسود ، برأسه غيرة وميل إلى البياض ، لا يأكل حيفة .

(٣٨) في : باب إباحة أكل العصافير ، من كتاب الصيد ، وفي : باب من قتل عصفورا ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٨٣/٧ ، ٢١١ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب من قتل شيئا من الدواب عبثا ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٨٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٧/٢ ، ٢١٠ .

(٣٩) الجوزل : فرخ الحمام .

(٤٠) الفواخت : ضرب من الحمام المطوق ، إذا مشى توسع في مشيه ، وباعد بين جناحيه وإبطيه وتقابل .

(٤١) الرقطاء : المبرقة من الدجاج والحمام .

(٤٢) القطا : نوع من الحمام ، يؤثر الصحراء ، ويتخذ أفحوصه في الأرض .

(٤٣) الحجل : في حجم الحمام ، أحمر المنقار والرجلين .

(٤٤) الكركي : طائر كبير ، طويل العنق والرجلين ، يأوي إلى الماء أحيانا .

كله ، والعراييق^(٤٥) ، والطواويس ، وأشباه ذلك . لا أعلم^(٤٦) فيه خلافا . واختلف^(٤٧) عن أحمد في الهدهد والصدرد^(٤٨) فنه أنهما حلالان ؛ لأنهما ليسا من ذوات المخلب ، ولا يستحبان . وعنه تحريمهما ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل الهدهد ، والصدرد^(٤٩) ، والنملة والنحلة^(٥٠) . وكل ما كان لا يصيد بمخلبه ، ولا يأكل الجيف ، ولا يستحب ، فهو حلال .

فصل : / قال أحمد : أكره لحوم الجلالة وألبانها . قال القاضى ، فى « المجرد » : هى التى تأكل العذرة^(٥١) ، فإذا كان أكثر علفها النجاسة ، حرم لحمها ولبنها . وفى بيضها روايتان . وإن كان أكثر علفها الطاهر ، لم يحرّم أكلها ولا لبنها . وتعيد الجلالة يكون أكثر علفها النجاسة ، لم نسمعه عن أحمد ، ولا هو ظاهر كلامه ، لكن يمكن تحديده بما يكون كثيرا فى مأكولها ، ويغنى عن التيسير . وقال الليث : إنما كانوا يكرهون الجلالة التى لا طعام لها إلا الرجيع وما أشبهه . وقال ابن أبى موسى : فى الجلالة روايتان ؛ إحداهما ، أنها محرمة . الثانية ، أنها مكروهة غير محرمة . وهذا قول الشافعى . وكرة أبو حنيفة لحومها ، والعمل عليها حتى تحبس . ورخص الحسن فى لحومها وألبانها ؛ لأن الحيوان^(٥٢) لا يتجس بأكل النجاسات ، بدليل أن شارب الخمر لا يحكم يتنجس أعضائه ، والكافر الذى يأكل الخنزير والمحرّمات ، لا يكون^(٥٣) نجسا ظاهره^(٥٤) ، ولو تجس لما طهر بالإسلام ، ولا اغتسال^(٥٥) ، ولو نجست الجلالة ، لما طهرت

(٤٥) الفرويق : طائر مائى ، طويل الساق ، أبيض ، جميل .

(٤٦) فى م : « نعلم » .

(٤٧) أى : النقل .

(٤٨) الصدرد : طائر أكبر من العصفور ، ضخّم الرأس والمنقار .

(٤٩) ٤٩-٤٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٠) تقدم تحريمه ، فى صفحة ١٤٣ .

(٥١) فى م : « القدر » .

(٥٢) فى م : « الحيوانات » .

(٥٣) ٥٣-٥٣) فى ا ، ب ، م : « ظاهره نجسا » .

(٥٤) فى ا ، ب ، م : « ولا الاغتسال » .

بالحَبْسِ . ولَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥٥) . وَرَوَى عَنْ^(٥٦) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ ، أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا ، وَلَا يُحْمَلَ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَذْمُ ، وَلَا يَرْكَبَهَا النَّاسُ حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . رَوَاهُ الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ^(٥٧) . وَلأنَّ لَحْمَهَا يَتَوَلَّدُ مِنَ النِّجَاسَةِ ، فَيَكُونُ نَجَسًا ، كَرَمَادِ النَّجَاسَةِ . وَأَمَّا شَارِبُ الْحَمْرِ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ أَكْثَرَ غَذَائِهِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّى الطَّاهِرَاتِ ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فِي الْغَالِبِ .

فصل : وَزَوَّلُ الْكَرَاهَةِ بِحَبْسِهَا اتِّفَاقًا . وَاخْتِلَفَ فِي قَدْرِهِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ؛ أَنَّهَا تُحْبَسُ ثَلَاثًا ، سَوَاءٌ كَانَتْ طَائِرًا أَوْ بَيْعَةً . وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ إِذَا أَرَادَ أَكْلَهَا حَبَسَهَا^(٥٨) ثَلَاثًا^(٥٩) . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، لِأَنَّهُ مَا طَهَّرَ حَيَوَانًا يُطَهَّرُ^(٦٠) الْآخَرُ ، كَالَّذِي تُحَسُّ ظَاهِرُهُ . وَالْأُخْرَى ، تُحْبَسُ الدَّجَاجَةُ ثَلَاثًا ، وَالتَّبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ وَخَوَهِمَا يُحْبَسُ أَرْبَعِينَ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، فِي النَّاقَةِ وَالْبَقَرَةِ ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، لِأَنَّهُمَا أَعْظَمُ جِسْمًا ، وَيَقَافُ عُلْفُهُمَا فِيهِمَا أَكْثَرُ مِنْ بَقَائِهِ فِي الدَّجَاجَةِ وَالْحَيَوَانِ الصَّغِيرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيُكْرَهُ رُكُوبُ الْجَلَالَةِ . وَهُوَ قَوْلُ عَمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ^(٦١) النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ^(٥٨) نَهَى عَنْ رُكُوبِهَا . / وَلَا تَهَارُ بِمَا عَرِقَتْ ، فَتَلَوْتُ بِعَرَقِهَا .

-
- (٥٥) في : باب النبی عن أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٦/٢ .
 كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأخوذی ١٨/٨ .
 وابن ماجه ، في : باب النبی عن لحوم الجلالة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ .
 (٥٦) سقط من : الأصل ، ١ .
 (٥٧) وأخرجه النسائي ، في : باب النبی عن أكل لحوم الجلالة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢١١/٧ ، ٢١٢ .
 ولبیهی ، في : باب ما جاء في أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٣٣/٩ .
 (٥٨) سقط من : م .
 (٥٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجلالة ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٢٢/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في لحوم الجلالة ، من كتاب العقبة . المصنف ٣٣٥/٨ .
 (٦٠) في ب ، م : طهر .
 (٦١) في ب ، م : أن .

فصل : وَتَحْرُمُ الزُّرُوعُ وَالنَّمَارُ الَّتِي سُقِيَتِ النَّجَاسَاتِ ^(٦٢) ، أَوْ سُمِّدَتْ بِهَا . وَقَالَ ابْنُ عَرَبِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَحْرُمُ . وَلَا يُحْكَمُ بِتَنْجِيسِهَا ، لِأَنَّ النَّجَاسَةَ تَسْتَحِيلُ فِي بَاطِنِهَا ، فَتُظْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ ، كَالْدَّمِ يَسْتَحِيلُ فِي أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ لَحْمًا ، وَيَصِيرُ لَبَنًا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَذْمُلُ ^(٦٣) أَرْضَهُ بِالْعَرَّةِ ، وَيَقُولُ : يَكْتُلُ عَرَّةٌ يَكْتُلُ بَرٌّ ^(٦٤) . وَالْعَرَّةُ : غَذَرَةُ النَّاسِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كُنَّا نُكْرِي أَرْضِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَنَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَذْمُلُوهَا بِغَذَرَةِ النَّاسِ ^(٦٥) . وَلِأَنَّهَا تَتَغَذَّى بِالنَّجَاسَاتِ ، وَتَتَرَقَّى فِيهَا أَجْزَاؤُهَا ، وَالِاسْتِحَالَةُ لَا تُظْهَرُ . فَعَلِيَ هَذَا تُظْهَرُ إِذَا سُقِيَتِ الطَّاهِرَاتِ ، كَالْجَلَّالَةِ إِذَا حُبِسَتْ وَأُطْعِمَتْ الطَّاهِرَاتِ .

١٧٣٩ - مسألة : قال : (وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَأْمَنُ ^(١) مَعَهُ الْمَوْتُ)

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ حَالَةً ^(٢) الْاِخْتِيَارِ ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الْاضْطِرَّارِ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَحْرُمَاتِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) . وَيُبَاحُ لَهُ أَكْلُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ الْمَوْتُ ، بِالْإِجْمَاعِ . وَيَحْرُمُ مَا زَادَ عَلَى الشَّبَعِ ، بِالْإِجْمَاعِ أَيْضًا . وَفِي الشَّبَعِ رَوَاتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، لَا يُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَإِخْدَى الرَّوَاتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ . وَأَخَذَ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ . قَالَ الْحَسَنُ : يَأْكُلُ قَدَرٌ مَا يَقِيمُهُ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ، وَاسْتَثْنَى مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ ، فَإِذَا انْدَفَعَتْ

(٦٢) في م : بالنجاسات .

(٦٣) دمل الأرض : سُدَّهَا .

(٦٤) أخرجهما البيهقي ، في : باب ما جاء في طرح السرجين والعذرة في الأرض ، من كتاب المزارعة . السنن الكبرى ١٣٩/٦ .

(١) في الأصل ، ب ، م : يؤمن .

(٢) في ب ، م : حال .

(٣) سورة البقرة ١٧٣ .

الضَّرُورَةُ ، لم يَجُلْ له الأَكْلُ ، كحَالَةِ الْإِتْدَاءِ ، ولأنَّه بَعْدَ سَدِّ الرَّمَقِ غَيْرُ مُضْطَرٍّ ، فلم يَجُلْ له الأَكْلُ ؛ لِلآيَةِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّهُ بَعْدَ سَدِّ رَمَقِهِ كَهُوَ قَبْلَ أَنْ يُضْطَرَّ ، وَثُمَّ لَمْ يُبَحِّ له الأَكْلُ ، كَذَا هُنَا . وَالثَّانِيَةِ ، يُبَاحُ له الشَّبِيعُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ ^(٤) ، فَنفَقَتْ عِنْدَهُ نَاقَةٌ ، فَقَالَتْ له امْرَأَتُهُ : اسْلُخْهَا ، حَتَّى نُقَدِّدَ شَحْمَهَا وَلَحْمَهَا ، وَنَأْكُلْهُ . فَقَالَ : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ غَنَى يُغْنِيكَ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَكُلُوهَا » . وَلَمْ يَفَرِّقْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَلأنَّ مَا جَازَ سَدَّ الرَّمَقِ مِنْهُ ، جَازَ الشَّبِيعُ مِنْهُ ، كَالْمُبَاجِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتِ الضَّرُورَةُ / مُسْتَمِرَّةً ، وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ مَرْجُوءَةً الزَّوَالِ ، فَمَا كَانَتْ مُسْتَمِرَّةً ، كَحَالِ ^(٦) ١٠٢٩/١ ط الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، جَازَ الشَّبِيعُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ ، عَادَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ عَنْ قُرْبٍ ^(٧) ، وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبُعْدِ عَنِ الْمَيْتَةِ ، مَخَافَةَ الضَّرُورَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَيُقْضَى إِلَى ضَعْفِ بَذْنِهِ ، وَرَبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَلَفِهِ ، بِخِلَافِ الَّتِي لَيْسَتْ مُسْتَمِرَّةً ، فَإِنَّهُ يَرْجُو الْغَنَى عَنْهَا بِمَا يَجُلْ له . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّ الضَّرُورَةَ الْمُبِيحَةَ ، هِيَ الَّتِي يَخَافُ التَّلَفَ بِهَا إِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ . ^(٨) قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ يَحْشَى عَلَى نَفْسِهِ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جُوعٍ ، أَوْ يَخَافُ إِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ ^(٩) عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، وَانْقَطَعَ عَنِ الرُّفْقَةِ فِيهِلِكَ ^(١٠) ، أَوْ يَعْجِزُ عَنِ الرُّكُوبِ فِيهِلِكَ ، وَلَا يَتَّقِيْدُ ذَلِكَ بَزْمٍ مَحْصُورٍ .

فصل : وهل يَجِبُ الأَكْلُ مِنَ الْمَيْتَةِ عَلَى الْمُضْطَرِّ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ . وَهُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ ، وَأَخَذَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُضْطَرِّ يَجِدُ الْمَيْتَةَ ، وَلَمْ ^(١١) يَأْكُلْ ؟ فَذَكَرَ قَوْلَ مَسْرُوقٍ : مَنْ اضْطَرَّ ، فَلَمْ

(٤) الحرة : بظاهر المدينة ، تحت واقم .

(٥) في : باب في المضطر إلى الميتة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٢/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٨٩/٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤ .

(٦) في ١ ، م : « كحالة » .

(٧) في ب : « قريب » .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في ١ ، م : « فهلك » .

(١٠) في ب : « ولا » .

يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ، فَعَمَات ، دَخَلَ النَّارَ . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١١) . وَتَرَكَّ الْأَكْلَ مَعَ إِمْكَانِهِ فِي هَذَا الْحَالِ ، إِلْقَاءَ يَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ ^(١٢) . وَلَأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِحْيَاءِ نَفْسِهِ بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ طَعَامٌ حَلَالٌ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ طَاعِيَةَ الرُّومِ حَبَسَهُ فِي بَيْتٍ ، وَجَعَلَ مَعَهُ خَمْرًا مَمْرُوجًا بِمَاءٍ ، وَلَحْمَ خَنْزِيرٍ مَشْوًى ^(١٣) ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ، حَتَّى مَالَ رَأْسُهُ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَخَشَوْا مَوْتَهُ ، فَأَخْرَجُوهُ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ اللَّهُ أَحَلَّهُ لِي ؛ لِأَنِّي مُضْطَرٌّ ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَشْمِتَكَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ ^(١٤) . وَلَأنَّ إِبَاحَةَ الْأَكْلِ رُخْصَةً ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ الرُّخْصِ ، وَلَأنَّ لَهُ غَرَضًا فِي اجْتِنَابِ التَّجَاسَةِ ، وَالْأَخْذِ بِالْعَزِيمَةِ ، وَرَبَّمَا لَمْ تَقُطْبْ نَفْسُهُ بِنَافِلِ الْمَيْتَةِ ، وَفَارَقَ الْحَلَالَ فِي الْأَصْلِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ .

فصل : وَبِإِباحِ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ إِلَيْهَا ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ ، غَيْرُ مُقَدِّدَةٍ بِأَحَدَى الْحَالَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ ﴾ . لَفْظٌ عَامٌّ / فِي حَقِّ ^(١٥) كُلِّ مُضْطَرٍّ ، وَلَأنَّ الْاضْطِرَارَ يَكُونُ فِي الْحَضَرِ فِي سَنَةِ الْمَجَاعَةِ ، وَسَبَبُ الْإِبَاحَةِ الْحَاجَةُ إِلَى حِفْظِ النَّفْسِ عَنِ الْهَلَاكِ ؛ لَكُونِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ أَعْظَمَ مِنْ مَصْلَحَةِ اجْتِنَابِ التَّجَاسَاتِ ، وَالصِّيَانَةِ عَنْ تَنَاوُلِ الْمُسْتَحْبَثَاتِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى عَامٌّ فِي الْحَالَتَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَيْتَةَ لَا تَحِلُّ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ ضَرُورَتِهِ بِالْمَسْأَلَةِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : أَكْلُ الْمَيْتَةِ إِذَا مَا يَكُونُ فِي السَّفَرِ . يَعْنِي أَنَّهُ فِي الْحَضَرِ يُمَكِّنُهُ السُّؤَالُ . وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ نَحْوُ مَا مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْحَضَرَ يُوجَدُ فِيهِ الطَّعَامُ الْحَلَالُ ، وَيُمْكِنُ دَفْعُ الضَّرُورَةِ بِالسُّؤَالِ ، وَلَكِنْ الضَّرُورَةُ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ بِوُجُودِ حَقِيقَتِهِ ، لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْمُظَنَّةِ ،

(١١) سورة البقرة ١٩٥ .

(١٢) سورة النساء ٢٩ .

(١٣) فِي النسخ : م مشوق ، تحريف . وانظر : الشرح الكبير ٤١/٦ .

(١٤) تقدم تحريجه ، فِي : ٥٠٠/١٢ .

(١٥) لم ترد فِي : الأصل ، أ ، ب .

بل متى وَجِدَتِ الضَّرُورَةُ أَبَاحَتْ ، سواءَ وَجِدَتِ الْمَظْنَةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ ، وَمتى انْتَفَتْ ، لم يُبَيِّحْ الْأَكْلَ لَوْجُودِ مَظْنَتِهَا بِحَالٍ .

فصل : قال أصحابنا : ليس للمُضْطَرِّ سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ الْأَكْلِ ^(١٦) مِنَ الْمَيْتَةِ ، كَقِاطِعِ الطَّرِيقِ ، وَالْأَبَقِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . قال مُجَاهِدٌ : غَيْرَ بَاغٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَادٍ عَلَيْهِمْ . وقال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : إِذَا خَرَجَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ، فَلَا رُخْصَةَ لَهُ ، فَإِنْ تَابَ وَأَقْلَعَ عَنْ مَعْصِيَتِهِ ، حُلَّ لَهُ الْأَكْلُ .

فصل : وهل للمُضْطَرِّ التَّزَوُّدُ مِنَ الْمَيْتَةِ ؟ على رِوَايَتَيْنِ ؛ أَصَحُّهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي اسْتِصْحَابِهَا ، وَلَا فِي إِعْدَادِهَا لِدَفْعِ ضَرُورَتِهِ ، وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا عِنْدَ ضَرُورَتِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَسَّعَ فِيهَا لَمْ يُبَيِّحْ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنْ اسْتِصْحَبَهَا ، فَلَقِيَهُ مُضْطَرٌّ آخَرُ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهَا إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ مِنْهَا مَا يَدْفَعُ بِهِ الضَّرُورَةَ ، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا ، وَيَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ الْآخَرِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ مُضْطَرًّا فِي الْحَالِ إِلَى مَا مَعَهُ ؛ لِأَنَّ ضَرُورَةَ الَّذِي لَقِيَهُ مُوجُودَةٌ ، وَحَامِلُهَا يَخَافُ الضَّرَرَ فِي ثَانِي الْحَالِ .

١٧٤٠ - مسألة : قال : (وَمَنْ مَرَّ بِشَمْرَةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، وَلَا يَحْمِلُ)

هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ فِي حَالِ الْجُوعِ وَالْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ عَقِيبَ مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ . قال أحمد : (إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، يَأْكُلُ إِذَا كَانَ جَائِعًا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَائِعًا ، فَلَا يَأْكُلُ . وقال : قد فعله غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ، ولكن إذا كان عليه حائطٌ ، لم يَأْكُلْ ؛ لِأَنَّهُ / قَدِصَارَ شِبْهَةِ الْحَرِيمِ . وقال في مَوْضِعٍ : إِنَّمَا الرُّخْصَةُ لِلْمُسَافِرِ . إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَغْتَبِرْ هَهُنَا ظ ١٣٠/١ حقيقة الاضطرار ؛ لِأَنَّ الاضطرارَ يُبَيِّحُ مَا وَرَاءَ الْحَائِطِ . وَرُوِيَ عَنْهُ الرُّخْصَةُ فِي الْأَكْلِ مِنْ غَيْرِ الْمَحْوَطَةِ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ جُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْنَبٍ التَّيْمِيُّ ،

(١٦) في ب ، م ، و أكل .

(١-١) سقط من : ب .

قال : سافرتُ مع أنس بن مالك ، وعبد الرحمن بن سُمرة ، وأبي بردة^(٢) ، فكانوا يمرُّون بالثمار ، فيأكلون في أفواههم^(٣) . وهو قول عمر وابن عباس وأبي بردة^(٤) . قال عمر : يأكل ، ولا يتخذُ خِثَّةً^(٥) . وروى عن أحمد أنه قال : يأكل مما تحت الشجر ، وإذا لم يكن تحت الشجر فلا يأكل ثمار الناس ، وهو غني عنه . ولا يضرب بحجر ، ولا يرمي ؛ لأن هذا يُفسد . وقد روى عن رافع بن عمرو^(٦) قال : كنتُ أرمى ثعلب الأنصار ، فأخذوني ، فذهَبُوا إلى النبي ﷺ فقال : « يَا رَافِعُ ، لِمَ تَرْمِي تَحْلَهُمْ ؟ » . قلتُ : يا رسول الله ، الجوع . قال : « لَا تَرْمِ ، وَكُلْ مَا وَقَعَ ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرْوَاكَ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٧) . وقال : هذا حديثٌ صحيحٌ . وقال أكثر الفقهاء : لا يُباح الأكل إلا^(٨) في الضرورة ؛ لما رَوَى العرياض بن سارية ، أن رسول الله ﷺ قال : « أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ أَنْ تَذْخُلُوا بِيَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَلَا ضَرْبِ نِسَائِهِمْ ، وَلَا أَكْلِ ثِمَارِهِمْ ، إِذَا عَطَوْكُمْ الَّذِي عَلَيْهِمْ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٩) . وقال النبي ﷺ : « إِنْ دِمَاءُكُمْ ، وَأَمْوَالُكُمْ ، وَأَعْرَاضُكُمْ ، حَرَامٌ ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عُمَرُو بْنُ

(٢) في ب : « وأبي بريدة » . وفي الشرح الكبير : « وأبي بردة » .

(٣) انظر : إرواء الغليل ١٥٨/٨ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في من مرَّ بمحاطة إنسان أو ماشية ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٥٩/٩ .

والخينة : مما يعمله الإنسان في حضنه أو تحت إبطه .

(٥) في م : « عمر » . خطأ .

(٦) في : باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للماز بها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٨٩/٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال : إنه يأكل مما سقط ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٧/٢ ، ٣٨ . وابن ماجه ، في : باب من مرَّ على ماشية قوم أو حائط ، ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧١/٢ .

(٧) سقط من : م .

(٨) في : باب في تفسير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ ، ١٥٢ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : « رب مبلغ أوعى من سامع » ، وباب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ، من كتاب العلم ، وفي : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب من قال : الأضحية يوم النحر ، من كتاب الأنصاحي ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفاراً » ، من كتاب الفتن ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَجْهَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢٦/١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٢١٥/٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٤/٥ ، ١٣٠/٧ ، ٦٣/٩ ، ١٦٣ . ومسلم ، في : باب تحريم الدماء والأعراض والأشوال ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ١٣٠/٥ ، ١٣٠/٦ .

شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ»^(١)، غَيْرَ مُتَّخِذٍ حَبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ»^(٢). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْحُدْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطِ بُسْتَانٍ، فَتَدَا صَاحِبَ الْبُسْتَانِ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَكَ، وَإِلَّا فَكُلْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفْسِدَ»^(٣). وَرَوَى سَعِيدٌ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ»^(٤). وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالِفٍ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَبَى سَعْدٌ أَنْ يَأْكُلَ؟ قُلْنَا: امْتِنَاعٌ سَعْدٌ مِنْ أَكْلِهِ لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتْرُكُ الْمُبَاحَ غَنَى عَنْهُ، أَوْ تَوَرُّعًا، أَوْ تَقَدُّرًا، كَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْلَ الضَّبِّ. فَأَمَّا/ أَحَادِيثُهُمْ، فَهِيَ مَخْصُوصَةٌ بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ كَانَتْ مَحْوَطَةً، لَمْ يَجَزِ الدُّخُولُ إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ فَهُوَ حَرِيمٌ، فَلَا تَأْكُلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ، فَلَا بَأْسَ»^(٥). وَلِأَنَّ إِخْرَازَهُ بِالْحَائِطِ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ صَاحِبِهِ بِهِ، وَعَدَمِ الْمُسَامَحَةِ فِيهِ. قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ^(٦) نَاطُورٌ^(٧)، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَحْوَطِ، فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَيْهِ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ.

كما أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء مما ذكر وأموالكم عليكم حرام، من أبواب الفتن. عارضة الأحوذی ٤/٩. وابن ماجه، فی: باب الخطبة يوم النحر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٥/٢، ١٠١٦. والدارمی، فی: باب فی الخطبة يوم النحر، من كتاب المناسك. سنن الدارمی ٦٧/٢، ٦٨. والإمام أحمد، فی: المسند ٢٣٠/١، ٣٣٧/٤، ٣٩٠/٥، ٤١، ٤٠.

(١٠) فی الأصل: ١: الحاجة.

(١١) تقدم تخريجه، فی: ٥٤/١٢.

(١٢) أخرجه ابن ماجه، فی: باب ما للبعد أن يعطى ويتصدق، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧١/٢. والإمام أحمد، فی: المسند ٨٥/٣، ٨٦.

(١٣) فی ب: ٥ بن تحريف.

(١٤) أخرجه أبو داود، فی: باب فی ابن السبيل يأكل من القمح...، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٧/٢. والترمذی، فی: باب ما جاء فی احتلاب المواشي بغیر إذن الأناب، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذی ٢٩٥/٥، ٢٩٦.

(١٥) قال الألبانی: لم أقف على سند. انظر: الإرواء ١٦٠/٨.

(١٦) فی ب، م: عليها.

(١٧) الناطور: الناظر.

فصل : وعن أحمد في الأكل من الزرع روايتان ؛ إحداهما ، قال : لا يأكل ، إنما رُخص في الثمار ، ليس الزرع . وقال : ما سمعنا في الزرع أن يُمس منه . ووجهه أن الثمار ، خلقها الله تعالى للأكل رطبة ، والنفس تَشوق إليها^(١٨) ، والزرع بخلافها . والثانية ، قال : يأكل من الفريث ؛ لأن العادة جارية بأكله رطبا ، أشبه الثمر . وكذلك الحكم في الباقلا ، والجمص ، وشبهه مما يؤكل رطبا . فأما الشعير ، وما لم تجر العادة بأكله ، فلا يجوز الأكل منه . والأولى في الثمار وغيرها ، أن لا يأكل منها إلا بإذن ؛ لما فيها^(١٩) من الخلاف والأخبار الدالة على التحريم .

فصل : وعن أحمد في حلب لبن الماشية روايتان ؛ إحداهما ، يجوز له أن يحلب ، ويشرب ، ولا يحmil ؛ لما روى الحسن ، عن سمره ، أن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاجبها ، فليستأذنه ، فإن أذن فليحلب ، وليشرب ، وإن لم يكن فيها ، فليصوت ثلاثا ، فإن أجابه أحد ، فليستأذنه ، وإن لم يجبه أحد ، فليحلب ، وليشرب ، ولا يحmil » . رواه الترميذي^(٢٠) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند^(٢١) بعض أهل العلم . وبه يقول أحمد وإسحاق . والرواية الثانية ، لا يجوز له أن يحلب ولا يشرب ؛ لما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ، أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته ، فتكسر خزانته ، فيقتل^(٢٢) طعاه ، فإنما تحزن لهم ضرر »^(٢٣) مواشيهم أطعمتهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » . وفي لفظ : « فإن ما في ضرر »^(٢٤) مواشيهم مثل ما في مشاربهم » . متفق عليه^(٢٥) .

(١٨) سقط من : م .

(١٩) في ب ، م ، هـ : فيه .

(٢٠) هو الذي تقدم عن سمرة .

(٢١) في ب ، م ، هـ : فيقتل .

(٢٢-٢٣) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب لا تحلب ماشية أحد بغير إذن ، من كتاب اللقطة . صحيح البخاري ١٦٥/٣ .

ومسلم ، في : باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٢/٣ .

١٧٤١ - مسألة : قال (ومِنْ اضْطُرَّ ، فَأَصَابَ الْمَيْتَةَ وَخَبَّرَ لَا يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ)

وهذا قال سعيد بن المسيَّب ، وزيد بن أسلم . وقال مالك : إن كانوا يُصدِّقونه أنه مُضْطَرٌّ ، أَكَلَ مِنَ التَّرْوِيعِ وَالتَّمْرِ ، وَشَرِبَ اللَّبَنَ ، وَإِنْ خَافَ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ ، أَوْ أَنْ^(١) لَا يُقْبَلَ مِنْهُ ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ . ولأصحاب / الشافعي وجهان ؛ أَحَدُهُمَا ، يَأْكُلُ الطَّعَامَ . وهو قول عبد الله بن دينار ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الطَّعَامِ الْحَلَالِ ، فَلَمْ يَجْزَلْهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ، كَالْوَبْدَلَةِ لَهُ صَاحِبِهِ . وَنَا ، أَنَّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَمَالَ الْآدَمِيِّ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى^(٢) « الْمُسَاهَلَةِ » وَحَقُّ^(٣) الْآدَمِيِّ مَبْنِيٌّ^(٤) عَلَى الشُّحِّ وَالضُّيْقِ^(٥) ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ تَلْزَمُهُ غَرَامَتُهُ ، وَحَقُّ اللَّهِ لَا عِوَضَ لَهُ .

فصل : إِذَا وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مَنْ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ ، لَمْ يَجِزْ لَهُ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، وَلَا الْعُدُولُ إِلَى أَكْلِ^(٦) الْمَيْتَةِ ، لِأَنَّ خَافَ أَنْ يَسْمَهُ فِيهِ ، أَوْ يَكُونَ الطَّعَامُ الَّذِي يُطْعِمُهُ مِمَّا يَضُرُّهُ ، وَيَخَافُ أَنْ يَهْلِكَهُ أَوْ يُعْرِضَهُ .

فصل : وَإِنْ وَجَدَ طَعَامًا مَعَ صَاحِبِهِ ، فَاِمْتَنَعَ مِنْ بَذَلِهِ ، أَوْ يَبِيعَهُ مِنْهُ^(٧) ، وَوَجَدَ ثَمَنَهُ ، لَمْ يَجْزَلْهُ مُكَابَرَتُهُ عَلَيْهِ ، وَأَخَذَهُ مِنْهُ ، وَعَدَلَ إِلَى الْمَيْتَةِ ، سِوَاءَ كَانَ قَوِيًّا يَخَافُ مِنْ مُكَابَرَتِهِ التَّلَفَ أَوْ لَمْ يَخَفْ ، فَإِنْ بَذَلَهُ لَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَقَدَّرَ عَلَى الثَّمَنِ ، لَمْ يَجِزْ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى طَعَامِ حَلَالٍ . وَإِنْ بَذَلَهُ بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ ، لَا يُجَحِّفُ بِمَالِهِ ،

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب من لا يخلب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب النبي أن يصيب منها شيئاً إلا ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧٢/٢ . وإمام مالك ، في : باب ما جاء في أمر الغنم ، من كتاب الاستئذان . المطا ٩٧١/٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦/٢ ، ٥٧ .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢-٢) في ب ، م : « المساحة وحقوق » .

(٣) في ب ، م : « مبنية » .

(٤) في ب : « التضيق » .

(٥) لم يرد في : الأصل ، أ ، ب .

(٦) سقط من : م .

لَرَمَ شِرَاهُ أَيضاً ؛ لما ذَكَرْنَاهُ ، وإن كَانَ عَاجِزًا عَنِ التَّمَنِ ، فهو فِي حُكْمِ الْعَادِمِ ، وَإِنِ امْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ تَمَنِ مِثْلِهِ ، فَاشْتَرَاهُ الْمُضْطَرُّ بِذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ^(٧) مِنْ تَمَنِ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ أَخْوَجُ إِلَى بَدْلِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَالْمُكْرِهِ .

فصل : وَإِنْ وَجَدَ الْمُحْرِمُ مَيْتَةً وَصِيدًا ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يَأْكُلُ الصَّيْدَ ، وَيَغْدِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تُبَيِّحُهُ ، وَمَعَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ لَا تَحِلُّ الْمَيْتَةُ ، لِنَفَاهِ عَنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّ إِبَاحَةَ الْمَيْتَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا ، وَإِبَاحَةُ الصَّيْدِ مُجْتَهَدٌ فِيهَا ، وَتَقْدِيمُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوْلَى . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَيْتَةً ، ذَبَحَ الصَّيْدَ وَأَكَلَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ عَيْنًا . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ فِي الصَّيْدِ تَحْرِيمَاتٍ ثَلَاثًا ؛ تَحْرِيمُ قَتْلِهِ ، وَأَكْلِهِ ، وَتَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّ مَا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ يَكُونُ مَيْتَةً ، فَقَدْ سَاوَى الْمَيْتَةَ فِي هَذَا ، وَفَضَّلَ عَلَيْهَا بِتَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَالْأَكْلِ ، وَلَكِنْ يُقَالُ عَلَى هَذَا : إِنَّ الشَّارِعَ إِذَا أَبَاحَ لَهُ ذَبْحَهُ ، لَمْ يَصِرْ مَيْتَةً . وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَيْتَةَ فَذَبَحَهُ ، كَانَ ذَكِيًّا طَاهِرًا ، وَلَيْسَ بِنَجَسٍ وَلَا مَيْتَةٍ ، وَلِهَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِي مَحَلِّ الذَّبْحِ ، وَتُعْتَبَرُ شُرُوطُ الذَّكَاءِ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ ، وَلَوْ / كَانَ مَيْتَةً لَمْ يَتَعَيَّنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ . ١٣٢/١٠

فصل : وَإِذَا ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، جَازَ لَهُ أَنْ يَشْبِعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ ذُكِّي لَاحِقٌ فِيهِ لَآدِمِيٌّ سِوَاهُ ، فَأُيِّحَ لَهُ الشَّبْعُ مِنْهُ ، كَالْوِ ذَبَحَهُ حَلَالًا مِنْ^(٨) أَجْلِهِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُضْطَرُّ شَيْئًا ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ أَكْلُ بَعْضِ أَعْضَائِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَحْفَظَ الْجُمْلَةَ بِقَطْعِ عُضْوٍ ، كَالْوِ وَقَعَتْ فِيهِ الْأَكْلَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ أَكْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ رُبَمَا قَتَلَهُ ، فَيَكُونُ قَاتِلًا لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَتَيَقَّنُ حَصُولَ الْبَقَاءِ بِأَكْلِهِ . أَمَّا قَطْعُ الْأَكْلَةِ فَإِنَّهُ يُخَافُ الْهَلَكَ بِذَلِكَ الْعُضْوِ ، فَأُيِّحَ لَهُ إِبْعَادُهُ ، وَدَفْعُ ضَرَرِهِ الْمُتَوَجِّهِ مِنْهُ بِتَرْكِهِ ، كَأُيِّحَ قَتْلُ الصَّائِلِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُبَحِّحْ لَهُ قَتْلُهُ لِأَكْلِهِ .

فصل : وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدِمِيًّا مَحْقُوقَ الدِّمِ ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ قَتْلُهُ إِمَامًا ، وَلَا إِثْلَافَ عُضْوٍ

(٧) سقط من : م .

(٨) في الأصل ، إلهادة : غير .

منه ، مسلماً كان أو كافراً ؛ لأنه مثله ، فلا يجوز أن يَقَى^(٩) نفسه بإثلافه . وهذا إخلاف فيه . وإن كان مباح الدَّم ، كالخَرَبِيِّ والمُرْتَدِّ ، فذكر القاضي أنَّ له^(١٠) قَتْلَهُ وأَكْلَهُ ؛ لأنَّ قَتْلَهُ مُباح . وهكذا قال أصحابُ الشافعي ؛ لأنه لا حُرْمَةٌ له ، فهو بمنزلة السَّباع . وإنَّ وجده ميتاً ، أُبيحَ أَكْلُهُ ؛ لأنَّ أَكْلَهُ مُباحٌ بعد قَتْلِهِ ، فكذلك بعد مَوْتِهِ . وإنَّ وجده معصوماً ميتاً ، لم يُبيحْ أَكْلَهُ . في قول أصحابنا . وقال الشافعي ، وبعضُ الحنفيَّة : يُباح . وهو أولى ؛ لأنَّ حُرْمَةَ الْحَيِّ أعظمُ . وقال أبو بكر بن داود : أباح الشافعي أَكْلَ لُحُومِ الْأَنْبِيَاءِ . واحتجَّ أصحابنا بقول النَّبِيِّ ﷺ : « كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ ، كَكَسَرِ عَظْمِ الْحَيِّ »^(١١) . واختار أبو الخطَّاب أنَّ له أَكْلَهُ . وقال : لا حُجَّةَ في الحديث ههنا ؛ لأنَّ الْأَكْلَ مِنَ اللَّحْمِ لا مِنَ الْعَظْمِ ، والمراد بالحديث التشبيهُ في أصلِ الحُرْمَةِ ، لا في مقدَّرها ، بدليل اختلافهما في الضَّمانِ والقصاصِ ووجوبِ صِيَانَةِ الْحَيِّ بما لا يَجِبُ به صِيَانَةُ الْمَيِّتِ .

١٧٤٢ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يُصِيبْ إِلَّا طَعَامًا لَمْ يَغْنَمْ مَالِكُهُ ، أَخَذَهُ قَهْرًا ، لِيُخَيَّرَ بِهِ نَفْسَهُ ، وَأَعْطَاهُ ثَمَنَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِصَاحِبِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ)

وجعلته أنَّه إذا اضطرَّ ، فلم يجزْ إِلَّا طَعَامًا لغيره ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَخْذُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ سَاوَاهُ فِي الضَّرُورَةِ ، وَاتَّفَرَدَ بِالْمِلْكِ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ حَالِ الضَّرُورَةِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَحَدٌ فَمَاتَ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ بَذْلُهُ لِلْمُضْطَرِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِحْيَاءُ نَفْسِ آدَمِيٍّ مَعْصُومٍ ، فَلَزِمَهُ / بَذْلُهُ لَهُ ، كَمَا يَلْزِمُهُ بَذْلُ مَنْفَعَةٍ فِي إِنْجَائِهِ مِنَ الْعَرَقِ وَالْحَرِيقِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لَهُ دُونُ مَالِكِهِ ، فَجَازَ لَهُ أَخْذُهُ ، كَغَيْرِ مَالِهِ ، فَإِنْ اخْتِيجَ فِي ذَلِكَ إِلَى قِتَالٍ ، فَلَهُ الْمُقَاتَلَةُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ضَمَانُهُ ، وَإِنْ أَلَّ أَخْذَهُ إِلَى قِتْلِ صَاحِبِهِ ، فَهُوَ هَذَرٌ ؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ بِقِتَالِهِ ، فَأَشْبَهَ الصَّائِلَ ، إِلَّا

(٩) في م : ١ يقى .

(١٠) سقط من : ب ، م .

(١١) تقدم تحريجه ، في : ٣٧٧/٣ .

أَنْ يُمَكِّنَ أَخْذَهُ بِشِرَاءٍ أَوْ اسْتِزْجَاءٍ ، فَلَيْسَ لَهُ الْمُقَاتَلَةُ عَلَيْهِ ، لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ دُونَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَبْعَهُ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ قِتَالَهُ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ ^(١) لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِدُونِهَا . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا ثَمَنُ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَحَقًّا لَهُ بِقِيَمَتِهِ ، وَيَلْزَمُهُ عَوَضُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَخَذَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الْحَالِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ فِي ذِمَّتِهِ . وَلَا يَبَاحُ لِلْمُضْطَّرِّ مِنْ مَالِ أَخِيهِ ، إِلَّا مَا يَبَاحُ مِنَ الْمَيْتَةِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَحِلُّ لِأَخِي إِذَا اضْطَرَّ إِلَى ؟ قَالَ : « يَأْكُلُ وَلَا يَحْمِلُ ، وَيَشْرَبُ وَلَا يَحْمِلُ » ^(٢) .

فصل : وإذا اشتدَّت المَحْمَصَةُ فِي سِنَةِ الْجَمَاعَةِ ، وَأَصَابَتْ الضَّرُورَةُ خَلْقًا كَثِيرًا ، أَوْ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ قَدْرُ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ الْمُضْطَّرُّ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَخْذُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى وَقُوعِ الضَّرُورَةِ بِهِ ، وَلَا يَدْفَعُهَا عَنْهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ فَضْلَةٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ مَامَعَهُ لِلْمُضْطَّرِّينَ . وَلَمْ يُفَرَّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ هَذِهِ الْحَالِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ لَا يَتَضَرَّرُ بِدَفْعِ مَامَعَهُ إِلَيْهِمْ ، فِي أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ؛ لَكَوْنِهِ غَيْرَ مُضْطَّرٍّ فِي الْحَالِ ، وَالْآخَرُ مُضْطَّرٌّ ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُ حَاجَةِ الْمُضْطَّرِّ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مُفَضَّرٌ بِهِ إِلَى هَلَاكِ نَفْسِهِ ، وَهَلَاكِ عِيَالِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَمَا لَوْ أَمَكَّنَهُ إِنْجَاءُ الْعَرِيقِ بِتَغْرِيقِ نَفْسِهِ ، وَلَئِنْ فِي بَذْلِهِ الْفَقَاءُ بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

١٧٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ وَالضَّبِّعِ)

أَمَّا الضَّبُّ ، فَإِنَّهُ مُبَاحٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : كُنَّا مَعَشَرَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ، لَأَنَّ يَهْدَى إِلَى أَحَدِنَا ضَبٌّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ دَجَاجَةٍ . وَقَالَ عُمَرُ : مَا يَسُرُّنِي أَنْ مَكَانَ كُلِّ ضَبٍّ دَجَاجَةٌ سَمِيئَةٌ ، وَلَوْ ذُذَّتْ أَنْ فِي كُلِّ جُحْرِ ضَبٌّ ضَبِيئٌ ^(١) .

(١) في م : « أَنْ » .

(٢) أخرجه بنحوه ابن ماجه ، في : باب النبی أن یصیب منها شیئا إلا بإذن صاحبها ، من کتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧٢/٢ .

(١) أخرجه ابن أبي شیبة ، في : باب ما قالوا في أكل الضب ، من کتاب العقیقة . المصنف ٢٧١/٨ ، ٢٧٢ .

وبهذا قال مالك ، والليث / ، والشافعي ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : هو حرام . وبهذا ١٣٣/١٠
قال الثوري ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل لحيم الضب^(١) . وروى نحوه عن
علي ؛ ولأنه ينهش ، فأشبه ابن عرس . ولنا ، ما روى ابن عباس قال : دخلت أنا وخالد
ابن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ، فأتى بضب مخنوذ^(٢) ، فقبل : هو ضب
يا رسول الله . فرفع يده ، فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : « لا ، ولكنه لم يكن
بارض قومى ، فأجذنى أعاقه » . قال خالد : فاجترته فأكلته ، ورسول الله ﷺ
ينظر . متفق عليه^(٣) . قال ابن عباس : ترك رسول الله ﷺ الضب تقذرا ، وأكل على
مائذته ، ولو كان حراما ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ^(٤) . وقال عمر : إن رسول الله
ﷺ لم يحرم الضب ، ولكنه قدرة ، ولو كان عندي لأكلته^(٥) . ولأن الأصل الحلال ، ولم
يوجد المحرم ، فبقى على الإباحة ، ولم يثبت فيه عن النبي ﷺ نهى ولا تحريم ، ولأن
إباحته^(٦) قول من سمينا من الصحابة ، ولم يثبت عنهم خلافه ، فيكون إجماعا .

فصل : فأما الضبع ، فرويت الرخصة فيها عن سعيد ، وابن عمر ، وأبي هريرة ،
وعروة بن الزبير ، وعكرمة ، وإسحاق . وقال عروة : ما زالت العرب تأكل الضبع ،

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى أكل الضب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٣١٨/٢ .

(٣) مجتود : مشوى .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب الشواء ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخارى ٩٣/٧ . ومسلم ، فى : باب إباحة
الضب ، من كتاب الصيد والذبايح . صحيح مسلم ١٥٤٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى أكل الضب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٣١٧/٢ ، ٣١٨ ، والنسائى ،
فى : باب الضب ، من كتاب الصيد والذبايح . المجتبى ١٧٤/٧ . وابن ماجه ، فى : باب الضب ، من كتاب الصيد .
سنن ابن ماجه ١٠٧٩/٢ ، ١٠٨٠ . والدارمى ، فى : باب فى أكل الضب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمى
٩٣/٢ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى أكل الضب ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٩٦٨/٢ . والإمام أحمد ،
فى : المسند ٨٩/٤ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة . صحيح البخارى ٢٠٣/٣ . ومسلم ، فى : الباب
السابق . صحيح مسلم ١٥٤٥/٣ . وأبو داود ، فى : الباب السابق . والنسائى ، فى : الباب السابق . المجتبى
١٧٥/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٥٥/١ ، ٣٢٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٧ .

(٦) أخرجه مسلم ، فى : الباب السابق . صحيح مسلم ١٥٤٥/٣ ، ١٥٤٦ .

(٧) فى ب ، م ، ١٠ الإباحة .

ولا تَرَى بِأَكْلِهَا بَأْسًا . وقال أبو حنيفة ، والثَّوْرِيُّ ، ومالكٌ : هي ^(٨) حرامٌ . ورُوِيَ نحو ذلك عن سعيد بن المسيَّب ؛ لأنَّها من السَّباع ، وقد نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن أكلِ ^(٩) كُلِّ ذِي نَافٍ من السَّباع ^(١٠) . وهي من السَّباع ، فتَدْخُلُ في عُمومِ النَّهْيِ . ورُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عن الضَّبِّعِ ، فَقَالَ : « وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبِّعَ ! » ^(١١) . ولَنَا ، ما رَوَى جابرٌ ، قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلِ الضَّبِّعِ . قُلْتُ : صَيِّدٌ هِيَ ؟ قال : نَعَمْ . اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ . وفي لَفْظٍ قال : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن الضَّبِّعِ . فقال : « هُوَ صَيِّدٌ ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ » ^(١٢) . إِذَا صَاذَهُ الْمُحْرَمُ . . رواه أبو داود ^(١٣) . قال ابنُ عبد البرِّ : هذا لا يُعارضُ حَدِيثَ النَّهْيِ عن كُلِّ ذِي نَافٍ من السَّباع ؛ لأنَّهُ أَقْوَى منه . قُلْنَا : هذا تَخْصِصٌ لِمُعَارَضَةٍ ^(١٤) ، ولا يُعْتَبَرُ في التَّخْصِيسِ كَوْنُ الْمُخْصَصِ في رُتْبَةِ الْمُخْصَصِ ^(١٥) ، بِدَلِيلِ تَخْصِيسِ عُمومِ الكتابِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ . فأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ : « وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبِّعَ ! » فَحَدِيثٌ طَوِيلٌ ، يَرْوِيهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بنُ أَبِي الْمُخَارِقِ ، يَنْفَرِدُ بِهِ ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . ولأنَّ الضَّبِّعَ قَدْ قِيلَ : إِنَّهَا لَيْسَ لَهَا نَافٍ . وَسَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ جَمِيعَ أَسْنَانِهَا عَظْمٌ وَاحِدٌ كَصَفِيحَةٍ ^(١٦) . نَعَلَ الْفَرَسِ . فعَلِيَ هَذَا لَا تَدْخُلُ في عُمومِ النَّهْيِ . واللهُ أَعْلَمُ .

١٧٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُؤْكَلُ التَّرْيَاقُ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِيهِ مِنْ ^(١) لُحُومِ الْحَيَّاتِ)

التَّرْيَاقُ : دَوَاءٌ يَتَّعَلَجُ بِهِ مِنَ السَّمِّ ، وَيُجْعَلُ فِيهِ مِنْ لُحُومِ الْحَيَّاتِ ، فَلَا يُباحُ أَكْلُهُ

(٨) في ب ، م : « هو » .

(٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٠) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٢٠ .

وفي ب : « الضباع » مكان : « السباع » .

(١١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في أكل الضبع ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذی ٢٩٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب الضبع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٨/٢ .

(١٢) في الأصل ، ا ، ب : « كبشا » . والمثبت في : م . والسنن .

(١٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٩٧/٥ .

(١٤) في م : « معارض » .

(١٥) في ب ، م : « مخصص » .

(١٦) في م : « كصفحة » .

(١) سقط من : م .

ولا شُرْبُهُ ؛ لِأَنَّ لَحْمَ الْحَيَّةِ حَرَامٌ . وَمَعْنَى كَرِهَهُ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ . وَرَخَّصَ فِيهِ الشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى إِبَاحَةَ لَحُومِ الْحَيَّاتِ . وَيَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِإِبَاحَةِ التَّدَاوِي بِبَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ . وَلَنَا ^(٢) ، أَنَّ لَحْمَ الْحَيَّةِ ^(٣) حَرَامٌ ، بِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى ^(٤) . وَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمُحَرَّمٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً أُمْتِي فِيَمَا حَرَّمَ عَلَيْهَا » ^(٥) .

فصل : وَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمُحَرَّمٍ ، وَلَا بِشَيْءٍ ^(٦) فِيهِ مُحَرَّمٌ ، مِثْلُ أَلْبَانِ الْأَثْنِ ، وَلَحْمِ شَيْءٍ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَلَا شُرْبِ الْخَمْرِ لِلتَّدَاوِي بِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَهُ لَتَنْبِيْذِ يُصْنَعُ لِلدَّوَاءِ فَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ » ^(٥) .

فصل : وَيَجُوزُ أَكْلُ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي فِيهَا الدُّوْدُ وَالسُّوسُ ، كَالْفَوَاكِهِ ، وَالْقَنَاءِ ، وَالْخَبَارِ ، وَالْبَطِيْخِ ، وَالْحُبُوبِ ، وَالْحَلِّ ، إِذَا لَمْ تُقَدَّرْهُ نَفْسُهُ ، وَطَابَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ ذَلِكَ يَشُقُّ . وَيَجُوزُ أَكْلُ الْعَسَلِ بَقَشَهُ فِيهِ فِرَاحٌ ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ نَقَاهُ فَحَسَنٌ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَتَى بَتْمَرَ عَتِيقٍ ، فَجَعَلَ يُفْتَشُّهُ ، وَيُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ ، وَيُقَيِّهِ ^(٧) . وَهَذَا أَحْسَنُ .

١٧٤٥ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا يُؤْكَلُ الصَّيْدُ إِذَا رُمِيَ بِسَهْمٍ مُسْمُومٍ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ السَّمَّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا قَتَلَهُ السَّمُّ مُحَرَّمٌ ، وَمَا قَتَلَهُ السَّهْمُ وَحْدَهُ مُبَاحٌ ، فَإِذَا مَاتَ بِسَبَبِ مُبِيحٍ وَمُحَرَّمٍ ، حَرَمٌ ، كَمَا لَوْ مَاتَ بِرَقِيَّةٍ مُسْلِمٍ وَمُجُوسِيٍّ ، أَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ كَلْبٌ مُعَلَّمٌ وَغَيْرُهُ ، أَوْ وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ ، أَوْ رَمَى صَيْدًا بِسَهْمٍ ، فَوَجَدَهُ غَرِيقًا فِي

(٢) ق ١ : أ و أما .

(٣) ق م : الحيات .

(٤) تقدم في صفحة ٣١٧ .

(٥) تقدم تحريجهما ق ١٢ / ٥٠٠ .

(٦) ق ١ ، ب ، م : شيء .

(٧) أخرجه أبو داود ، ق : باب في تفتيش الهر المسوس ... ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٦ / ٢ . وابن

ماجه ، ق : باب تفتيش الهر ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١٠٦ / ٢ .

الماء ، أو تردى من جبل ، أو وطئ عليه شيء . فإن عِلِمَ أَنَّ السَّمَّ لم يُعِنَ على قَتْلِهِ ، لَكُونِ السَّهْمِ أَوْحَى مِنْهُ ، فهو مُباحٌ ، لا يُتَفَاءى الْمُحَرَّمُ .

١٣٤/١٠ ١٧٤٦ - / مسألة : قال : (وَمَا كَانَ مَأْوَاهُ الْبَحْرُ ، وَهُوَ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، لَمْ يُوَكَّلْ إِذَا مَاتَ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ)

كُلُّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ مِنْ ذَوَابِّ الْبَحْرِ ، لَا يَحِلُّ بَغِيرِ ذَكَاةٍ^(١) ، كطَيْرِ الْمَاءِ ، وَالسَّلْحَفَةِ ، وَكَلْبِ الْمَاءِ ، إِلَّا مَا لَا ذَمَّ فِيهِ ، كَالسَّرَطَانِ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بَغِيرِ ذَكَاةٍ . قَالَ أَحْمَدُ : السَّرَطَانُ لَا بَأْسَ بِهِ . قِيلَ لَهُ : يُذَبِّحُ ؟ قَالَ : لَا . وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقْصُودَ الذَّبْحِ إِثْمَاهُ وَإِخْرَاجُ اللَّحْمِ مِنْهُ ، وَطَيِّبُ اللَّحْمِ بِإِزَالَتِهِ عَنْهُ ، فَمَا لَا ذَمَّ فِيهِ ، لَا حَاجَةَ إِلَى ذَبْحِهِ . وَأَمَّا سَائِرُ مَا ذَكَرْنَا ، فَلَا يَحِلُّ إِلَّا أَنْ يُذَبِّحَ . قَالَ أَحْمَدُ : كَلْبُ الْمَاءِ يُذَبِّحُهُ ، وَلَا أَرَى بَأْسًا بِالسَّلْحَفَةِ إِذَا ذُبِحَ ، وَالرُّقَى^(٢) يُذَبِّحُهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : يَحِلُّ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهُّورُ مَأْوَاهُ ، الْجَلُّ مَبْنَتُهُ »^(٣) . وَلَأَنَّهُ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ ، فَأَيُّعُ بَغِيرِ ذَكَاةٍ ، كَالسَّمَكِ وَالسَّرَطَانِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ قَدْ ذَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ^(٤) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ رَجُلٍ أَذْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ^(٥) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِأَنِّي آدَمُ »^(٦) . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، فَلَمْ يُبَيِّحْ بَغِيرَ ذَبْحٍ^(٧) ، كَالطَّيْرِ ، وَلَا خِلَافٌ فِي الطَّيْرِ فِيمَا عَلِمْنَاهُ ، وَالْأَخْبَارُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا

(١) فِي ب : « ذَكَاتِهِ » .

(٢) الرق : العظم من السلاحف .

(٣) تقدم تخريجه ، فِي : ١٣/١ ، ١٤ .

(٤) أخرجه الدارقطني ، فِي : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، فِي : باب الحيتان وميتة البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٢/٩ .

(٥) أخرجه البخاري ، فِي : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١١٦/٧ .

(٦) أخرجه الدارقطني ، فِي : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٧/٤ ، ٢٦٩ .

(٧) فِي ب : « ذَكَاتِهِ » .

في البحر ، كالسَّمَكِ وشَبِيهِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَذَكِّيَّتِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُذْبَحُ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَاءِ ، وَإِذَا خَرَجَ مَاتَ .

فصل : فَأَمَّا مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، كَالسَّمَكِ وشَبِيهِهِ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا إِخْلَافًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدِمَانٌ ، أَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ » ^(٨) . وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَصْحَابَهُ وَجَدُوا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ دَابَّةً ، يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ ، مَيْتَةٌ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا شَهْرًا حَتَّى سَمِنُوا ، وَأَذْهَبُوا ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : « هُوَ رِزْقُ اللَّهِ لَكُمْ ، فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ تُطْعَمُونَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٩) .

فصل : وَكُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ مُبَاحٌ ، إِلَّا الضَّفَدَعُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : لَوْ أَكَلَ أَقْلَى الضَّفَادِعِ لَأُطْعِمْتُهُمْ . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ ^(١٠) : « كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ قَدْ ذَكَاهُ اللَّهُ لَكُمْ . وَعُمُومُ قَوْلِهِ / تَعَالَى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ ^(١١) . يُدَلُّ عَلَى إِبَاحَةِ جَمِيعِ صَيْدِهِ . وَرَوَى عَطَاءٌ ، وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ ، أَنَّهُمَا بَلَغَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِأَبْنِ آدَمَ » . فَأَمَّا الضَّفَدَعُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٢) . فَيُذَلُّ ذَلِكَ عَلَى

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩٨ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة سيف البحر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٢١١/٥ ، ٢١٢ ، ١١٦/٧ . ومسلم ، في : باب إباحة ميتات البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٥/٣ ، ١٥٣٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دواب البحر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٧/٢ . والنسائي ، في : باب ميتة البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٤/٧ ، ١٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١١/٣ . والبيهقي ، في : باب الحيتان وميتة البحر ، وباب ما لفظ البحر وطفا من ميتة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥١/٩ ، ٢٥٣ .

(١٠) في ب ، م زيادة : « في » .

(١١) سورة المائدة ٩٦ .

(١٢) في : باب الضفدع ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٥/٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الأدوية المكروهة ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٣٣٤/٢ . وابن ماجه ، في : =

تَحْرِيمِهِ ، فَأَمَّا التَّمْسَاحُ فَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا تَأْسِرْ بِهِ لِمَنْ اشْتَهَاهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُؤْكَلُ التَّمْسَاحُ وَلَا الْكُوسَجُ ^(١٣) ؛ لَأَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ النَّاسَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ ^(١٤) ، أَنَّهُ قَالَ : كَانُوا يَكْرَهُونَ سِبَاعَ الْبَحْرِ ، كَمَا يَكْرَهُونَ سِبَاعَ الْبَرِّ . وَذَلِكَ لِتَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّجَّادُ : مَا حَرَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْبَرِّ ، فَهُوَ حَرَامٌ فِي الْبَحْرِ ، كَكَلْبِ الْمَاءِ وَخِنْزِيرِهِ وَإِنْسَانِهِ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ ، إِلَّا ^(١٥) فِي كَلْبِ الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ يَرَى إِبَاحَةَ كَلْبِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُبَاحُ إِلَّا السَّمَكُ . قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ مُبَاحٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اِجْلُ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ .

فصل : وَكَلْبُ الْمَاءِ مُبَاحٌ ، وَرَكِبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَرَّجًا عَلَيْهِ جِلْدٌ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْمَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاللَّيْثِ . وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَلَا يُبَاحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ النَّجَّادِ ، وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ كَلْبِ الْمَاءِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ ، سَمِعَا شُرَيْحًا رَجُلًا ^(١٦) أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، يَقُولُ : كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ فَهُوَ مَذْبُوحٌ . قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَطَاءٍ ، فَقَالَ : أَمَّا الطَّيْرُ فَتَذْبُحُ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : كَلْبُ الْمَاءِ تَذْبُحُ .

فصل : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يُكْرَهُ الْجَرِيُّ ^(١٧) ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ ، وَكَيْفَ لَنَا بِالْجَرِيِّ ؟ وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَسَائِرُ

= باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع ... ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٣/٣ .

(١٣) الكوسج : سمك خرطوم كالنشار .

(١٤) في م : و غيره .

(١٥) سقط من م .

(١٦) في ب ، م : رجل .

(١٧) الجري : كذبتى : نوع من السمك .

أهل العلم . وقال ابن عباس : الجِرِيُّ لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ ^(١٨) . ووافقهم الرافضة ، ومخالفتهم صواب .

فصل : وعن أحمد في السمكة تُوجَدُ في بطن سمكة أخرى ، أو حوصلة طائر ، أو يُوجَدُ في حوصلة جراد ، فقال في موضع : كُلُّ شَيْءٍ أَكِلَ مَرَّةً لَا يُؤْكَل . وقال في موضع : / الطَّافِي أَشَدُّ مِنْ هَذَا ، وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١٩) . وهذا هو الصحيح . وهو مذهب الشافعي فيما في ^(٢٠) بطن السمكة ، دون ما في حوصلة الطائر ؛ لأنه كالرجيع ، ورجيع الطائر عنده نجس . ولنا ، قول النبي ﷺ : « أَحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ » . ولأنه حيوان طاهر في محل طاهر ، لا تُعْتَبَرُ لَهُ ذَكَاةٌ ، فأبيح ، كالطافي في السمك . وهكذا يُخْرَجُ في الشَّعِيرِ يُوجَدُ فِي بَعْرِ الْجَمَلِ ، أو خِثْيِ الْجَوَامِيسِ ^(٢١) ، ونحوها .

١٧٤٧ - مسألة : قال : (وَإِذَا وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي مَائِهِ ، كَالَّذِينَ وَمَا أَشْبَهُهُ ، نَجَسَ ، وَاسْتَصْبَحَ بِهِ إِنْ أَحَبَّ ، وَلَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ وَلَا ثَمَنُهُ)

ظاهر هذا أن النجاسة إذا وقعت في مائع ^(٢٢) غير الماء ، نجسته وإن كثر . وهذا ظاهر المذهب . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنه لا ينجس إذا كثر . قال حرب : سألت أحمد عن كلب ولغ في سمن أو زيت ؟ قال : إذا كان في آنية كبيرة ، مثل حب ^(٢٣) أو نحوه ، رجوت أن لا يكون به بأس ، يؤكل ، وإذا كان في آنية صغيرة ، فلا يعجبني أن يؤكل . وسئل عن كلب وقع في خل أكثر من قلتين ، فخرج منه وهو حي ؟ فقال : هذا أسهل من

(١٨) أخرجه البخاري ، في باب قول الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٦/٧ .

(١٩) أخرجه البخاري ، في الموضع السابق . والدارقطني ، في كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، في باب ما لفظ البحر وطعام من مية ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ .

(٢٠) في الأصل ، ١ ، ب : « من » .

(٢١) خشي الجواميس : ما ترميه من بطونها .

(١) في ب زيادة : « كالذين وما أشبهه » .

(٢) الحب : الجرة ، أو الضخمة منها .

أنه لو مات. وعنه، رواية ثالثة، ما أصله الماء كالخلّ الثمرى، يذفع النجاسة عن نفسه إذا كثر، وما ليس أصله الماء، لا يذفع عن نفسه. قال المروذى: قلت لأبي عبد الله: فإن وقعت النجاسة في خلّ أو دبس؟ فقال: أما الخلّ فأصله الماء، يعود إلى أن يكون ماء إذا حُمِلَ عليه. وقال ابن مسعود، في فأرة وقعت في سمن: إنما حرم من الميتة لحمها وذمها^(٣). ولنا، ما روى أبو هريرة، رضى الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه سئل عن فأرة وقعت^(٤) في سمن؟ فقال: «إِنْ كَانَ جَامِداً فَخُذْوها»^(٥) وما حوّلها، فالقوه، وإن كان مائعا، فلا تقرّبوه»^(٦). ولأن غير الماء ليس بطهور، فلا يذفع النجاسة عن نفسه، وحكم الجامد قد ذكرناه فيما تقدّم. واختلفت الرواية في الاستصحاب بالزيت النجس، فأكثر الروايات إباحته؛ لأن ابن عمر أمر أن يستصحب به. ويجوز أن تطلق به سفيقة. وهذا قول الشافعى. وعن أحمد، لا يجوز الاستصحاب به. وهو قول ابن المنذر؛ لأن النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة تطلق بها السفن، وتذهن بها الجلود، ويستصحب بها الناس؟ فقال: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»^(٧). وهذا في معناه. ولنا، أنه زيت أمكن الانتفاع به من غير ضرر، فجاز، كالطاهر. وقد جاء عن النبي ﷺ في العجين الذى عجن بماء من آبار تمود، أنه نهاهم عن أكله، وأمرهم أن يغلفوه التواضع^(٨). وهذا الزيت ليس بميتة، ولا هو من شحومها، فبيتناؤه الخبر. إذا ثبت هذا، فإنه يستصحب به على وجه لا يمسّه، ولا تتعدى نجاسته إليه؛ إما أن يجعل الزيت في إبريق له بلبلة، ويصب منه في المصباح، ولا يمسّه، وإما أن يدع على رأس الجرة التى فيها الزيت سراجا مثقوبا، أو قنديلا فيه ثقب، ويظئنه على رأس إناء الزيت، أو يشمعه، وكلما نقص زيت السراج

ظ ١٣٥/١٠

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة، فى: باب ما قالوا فى الفأرة تقع فى السمن، من كتاب العقيدة. المصنف ٢٨٢/٨.

(٤) فى الأصل، أ، ب: «تقع».

(٥) فى الأصل، أ، ب: «أخذوها».

(٦) تقدم تحريجه، فى: ٤٤/١.

(٧) تقدم تحريجه، فى: ٥٤/١، ٣٢١/٦.

(٨) أخرجه البخارى، فى: باب قول الله تعالى ﴿وَلِي غُورِ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾، من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى

١٨١/٤. ومسلم، فى: باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ...، من كتاب الزهد. صحيح مسلم

٢٢٨٦/٤. وإمام أحمد، فى: المسند ١١٧/٢.

صَبَّ فِيهِ مَاءٌ ، بَحِثْ يَرْتَفِعُ الزَّيْتُ ، فَيَمْلَأُ السَّرَاجَ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، وَلَمْ يَرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ تُذْهَنَ بِهَا الْجُلُودُ ، وَقَالَ : يُجْعَلُ مِنْهُ الْأَسْفِقَةُ وَالْقَرَبُ . وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ (٩) عَمْرٍ ، أَنَّهُ تَذْهَنُ بِهِ الْجُلُودُ . وَعَجِبَ أَحْمَدُ مِنْ هَذَا ، وَقَالَ : إِنَّ فِي هَذَا لَعَجَبًا ، شَيْءٌ يُلَبَّسُ يُطَيَّبُ بِشَيْءٍ فِيهِ مَيْتَةٌ ! فَعَلَى قَوْلِ أَحْمَدَ ، كُلُّ اتِّفَاعٍ يُفَضُّ إِلَى تَنْجِيسِ إِنْسَانٍ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ لَمْ يُفَضَّ إِلَى ذَلِكَ جَاؤَ . فَأَمَّا أَكْلُهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَحْرِيمِهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَقْرَبُوهُ » . وَلَئِنْ التَّجَسَّعَ تَحْيِيتٌ ، وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْحَبَائِثَ . وَأَمَّا بَيْعُهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، تَحْرِيمُهُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « (١٠) إِنْ لَمْ يَكُنْ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا ، حَرَّمَ ثَمَنَهُ » . وَقَالَ أَبُو مُوسَى : ثَلَاثَةٌ بِالسُّوقِ وَيَبْعُوهُ ، وَلَا يَبْعُوهُ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَيَتَنَوَّهُ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ، أَنَّهُ يُبَاعُ لِكَافِرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ بِنَجَاسَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَافَرَ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ ، وَيَسْتَيْحُونَ أَكْلَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَمَلُوهَا ، وَبَاعُوهَا ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا » ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١١) . وَكَوْنُهُمْ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ ، لَا يُجُوزُ لَنَا بَيْعُهُ لَهُمْ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ .

فصل : فَأَمَّا شُحُومُ الْمَيْتَةِ ، وَشَحْمُ الْخِنْزِيرِ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِتِّفَاعُ بِهِ بِاسْتِصْبَاحٍ وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَئِنْ تُطْلَى بِهَا (١٢) السُّفُنُ وَالْجُلُودُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَالْخِنْزِيرَ وَالْأَصْنَامَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شُحُومُ الْمَيْتَةِ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا (١٣) النَّاسُ ؟ قَالَ : « لَا ، هِيَ حَرَامٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٤) .

فصل : إِذَا اسْتَصْبَحَ بِالزَّيْتِ النَّجِسِ ، فَذُخَانُهُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يَسْتَحِيلُ (١٥) مِنْهُ ،

(٩) سقط من : م .

(١٠-١١) في الأصل ، م ، : « إِذَا حَرَّمَ اللَّهُ » . وَيَأْتِي .

(١١) هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى تَحْرِيمِهِ فِي حَاشِيَةِ ٧ .

(١٢) في ب ، م : « بِهِ » .

(١٣) هُوَ السَّابِقُ .

(١٤) في الأصل : « وَيَسْتَحِيلُ » .

والاستِحَالَةُ لَا تُطَهَّرُ . فَإِنْ عَلِقَ بَشْيٌ ، وَكَانَ يَسِيرًا ، غُفِيَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ ، فَاشْتَبَهَ دَمَ الْبَرَاغِيثِ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، لَمْ يُغْفَ عَنْهُ .

فصل : سئِلَ أَحْمَدُ عَنْ خَبَازٍ خَبَزَ خُبْزًا ، فَبَاعَ مِنْهُ ، ثُمَّ نَظَرَ فِي الْمَاءِ الَّذِي عَجَنَ مِنْهُ ، فَإِذَا فِيهِ فَأَرَةٌ ؟ فَقَالَ : لَا يَبِيعُ الْخَبِيزَ مِنْ أَحَدٍ ، وَإِنْ بَاعَهُ اسْتَرَدَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهُ ، تَصَدَّقَ بِمَنِيهِ ، وَيُطْعَمَهُ مِنَ الدُّوَابِّ مَا لَا يُوَكَّلُ لَحْمَهُ ، وَلَا يُطْعَمُ لَمَّا ^(١٥) يُوَكَّلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا أُطْعِمَهُ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى يَكُونَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . عَلَى مَعْنَى الْجَلَالَةِ . قِيلَ لَهُ : أَلَيْسَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ » ^(١٦) ؟ قَالَ : لَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ ، إِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ . قِيلَ لَهُ : فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَسْبِ الْحَجَّامِ ، يُطْعَمُ النَّاصِيحَ وَالرَّقِيقَ ؟ قَالَ : هَذَا أَشَدُّ عِنْدِي ، لَا يُطْعَمُ الرَّقِيقُ ، لَكِنْ يُعْلِفُهُ ^(١٨) الْبَهَائِمُ . قِيلَ لَهُ : أَيْشَ ^(١٧) الْحُجَّةُ ؟ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمِيدِ ، عَنْ صَخْرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ قَوْمًا اخْتَبَرُوا مِنْ آيَاتِ الَّذِينَ مُسِيحُوا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أُطْعِمُوهُ التَّوَاضِيعَ » .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا أَرَى أَنْ يُطْعَمَ كَلْبُهُ الْمَعْلَمُ الْمَيْتَةَ ، وَلَا الطَّيْرُ الْمَعْلَمُ ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّهُ عَلَى الْمَيْتَةِ ، فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ ، فَلَا أَرَى صَاحِبَهُ حَرَجًا ^(٢٠) . وَلَعَلَّ أَحْمَدَ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ إِذَا صَادَ وَقَتْلَ أَكَلَ مِنْهُ ، لِتَضَرُّيَّتِهِ بِإِطْعَامِهِ الْمَيْتَةَ . وَلَمْ يَكْرَهُ مَالِكٌ إِطْعَامَ كَلْبِهِ وَطَيْرِهِ الْمَيْتَةَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا كُوِلَ ، إِذَا كَانَ لَا يَشْرَبُ فِي إِنَائِهِ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : أَكْرَهُ أَكْلَ الطَّيْنِ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ حَدِيثٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَضُرُّ بِالْبَدَنِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ رَدِيٌّ ، وَتَرَكُهُ خَيْرٌ مِنْ أَكْلِهِ . وَإِنَّمَا كَرِهَهُ أَحْمَدُ لِأَجْلِ مَضَرَّتِهِ . فَإِنْ كَانَ مِنْهُ مَا يُتَدَاوَى بِهِ ، كَالطَّيْنِ الْأَرْمَنِِيِّ ، فَلَا يَكْرَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ وَلَا نَفْعَ ، كَالشَّيْءِ

(١٥) في ب : « ما » .

(١٦) في ب بعد هذا : « بإهاب » .

(١٧) تقدم ترجمته ، في : ٩٠ / ١ ، ٩١ .

(١٨) في أ ، ب : « يعلف » .

(١٩) في ب ، م : « أين » .

(٢٠) في النسخ : « خرجا » .

اليسير ، جاز أكله ؛ لأن الأصل الإباحة ، والمعنى الذى لأجله كره ما يضر^(٢١) مُتَّيْف ههنا ، فلم يُكره .

فصل : ويكره أكل البصل ، والثوم والكراث ، والفجل ، وكل ذى رائحة كريهة ،
من أجل رائحته ، سواء أراد دخول المسجد أو لم يُرد ؛ لأن النبي ﷺ قال : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ / ١٣٦/١٠ ط
تَنَادَى مِمَّا بَيْنَهُ مِنَ النَّاسِ » . رواه ابن ماجه^(٢٢) . وإن أكله لم يَقْرَب من المسجد ؛
لقول النبي ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّائَنَا » . وفى رواية :
« فَلَا يَقْرَبَنَّائِ فِي مَسَاجِدِنَا » . رواه الترميذى^(٢٣) ، وقال : حديث حسن صحيح .
وليس أكلها مُحَرَّمًا ؛ لما روى أبو أيوب ، أن النبي ﷺ بعث إليه بطعام لم يأكل منه النبي
ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : « فِيهِ الثُّوم » . فقال : يا رسول الله ، أحرأَمْ
هو ؟ قال : « لَا ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ » . قال الترميذى^(٢٤) : هذا حديث
حسن صحيح . وروى^(٢٥) أن النبي ﷺ قال لعلى : « كُلِ الثُّومَ ، فَلَوْلَا أَنَّ^(٢٦) الْمَلَكَ
يَأْتِنِي^(٢٧) لَأَكَلْتُهُ »^(٢٨) . وإنما منع أكلها لئلا يؤذى الناس برائحته ، ولذلك نهى عن
قربان المساجد ، فإن أتى المساجد كره له ذلك ، ولم يحرم عليه ؛ لما روى المغيرة بن
شعبة ، قال : أَكَلْتُ ثُومًا ، وَاتَّيْتُ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ سَبَقَتْ بَرَكَةٌ ، فَلَمَّا
دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِيحَ الثُّومِ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ، قَالَ : « مَنْ أَكَلَ

(٢١) فى م زيادة : « وهو » .

(٢٢) فى : باب أكل الثوم والبصل والكراث ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١٦٦/٢ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم
٣٩٤/١ ، ٣٩٥ . والنسائى ، فى : باب من يمنع من المسجد ؟ ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٤٤/٢ .

(٢٣) تقدم ترجمته ، فى : ٥٩٤/٢ . وبضاف إليه : وأخرجه الترمذى ، فى : باب ماجاء فى كراهية أكل الثوم والبصل ،
من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣١٢/٧ .

(٢٤) فى الباب السابق . عارضة الأحوذى ٣١٢/٧ ، ٣١٣ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب إباحة أكل الثوم ، ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٦٢٣/٣ . والإمام
أحمد ، فى : المسند ٩٤/٥ ، ٩٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٢٥) فى م : « وقد روى » .

(٢٦-٢٧) فى الأصل : « الملائكة تأتيني » .

(٢٨) أخرجه أبو نعيم ، فى الحلية ٣٥٧/٨ . وذكر السيوطى ، فى الجامع الكبير ٦٢٨/١ ، أن أبا بكر أخرجه فى
الغيلانيات .

مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، فَلَا يَقْرَبُنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا » . فَجِئْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : لَتُعْطِنِي يَدَكَ . قَالَ : فَأَدْخَلْتُ يَدَهُ فِي كُمِّ قَمِيصِي إِلَى صَدْرِي ، فَإِذَا أَنَا مَعْصُوبٌ الصَّدْرُ ، فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ عُذْرًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٨) . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَأْتُمُّ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ التَّهْنِي التَّحْرِيمِ ، وَلِأَنَّ أَذَى الْمُسْلِمِينَ حَرَامٌ ، وَهَذَا فِيهِ أَذَاهُمْ .

فصل : وَيُكْرَهُ أَكْلُ الْغُدَّةِ ، وَأُذِنَ الْقَلْبُ ^(٢٩) ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّاةِ سِتًا . وَذَكَرَ هَذَيْنِ ^(٣٠) . وَلِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافِيهِمَا وَتَسْتَحْيِيهِمَا ، وَلَا أَظُنُّ أَحْمَدَ كَرِهَهُمَا إِلَّا لِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ : هَذَا حَدِيثٌ مِنْكَرٌ . وَلِأَنَّ فِي الْخَبَرِ ذِكْرَ الطَّحَالِ ^(٣١) ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا أَكْرَهُ مِنْهُ شَيْئًا .

فصل : وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الْجُبْنُ ؟ قَالَ : يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ . وَسُئِلَ عَنِ الْجُبْنِ الَّذِي يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ ؟ فَقَالَ مَا أَدْرِي ، إِلَّا أَنَّ أَصَحَّ حَدِيثٍ فِيهِ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ ، قَالَ : سُئِلَ عَمْرُ بْنُ الْجُبْنِ ، وَقِيلَ لَهُ : يُعْمَلُ فِيهِ الْإِنْفَعَةُ الْمَيْتَةُ . فَقَالَ : سَمِعُوا أَنْتُمْ ، وَكُلُّوا . رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ^(٣٢) . وَقَالَ : أَلَيْسَ الْجُبْنُ الَّذِي نَأْكُلُهُ عَامَّتُهُ يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ ؟

فصل : / وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْجَوْزَ الَّذِي يَتَقَامَرُ بِهِ الصَّبِيَّانُ ، وَلَا الْبَيْضَ الَّذِي يَتَقَامَرُونَ بِهِ يَوْمَ الْعِيدِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : وَالضِّيَافَةُ عَلَى كُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، كُلُّ مَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ ضَيْفٌ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ

(٢٨) في : باب في أكل الثوم ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٤/٢ ، ٣٢٥ .

(٢٩) أذن القلب : زغتان في أعلاه .

(٣٠) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يكره من الشاة ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٣٥/٤ . والبيهقي ، في : باب ما يكره من الشاة إذا نحت ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٧/١٠ . وفيهما أنها سبع ، ولم يوردا منها : « أذن القلب » .

(٣١) ما روى في الطحال ، أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يكره من الشاة ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٣٦/٤ ، ٥٣٧ . وابن أبي شيبة ، في : أكل الطحال ، من كتاب العقبة . المصنف ٢٧٤/٨ ، ٢٧٥ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في الكبد والطحال ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٧/١٠ .

(٣٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجبن ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٣٨/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الجبن وأكله ، من كتاب الأطعمة . المصنف ٢٨٨/٨ .

يُضَيِّفُهُ . قيل : إِنْ ضَافَ الرَّجُلُ ضَيْفَ كَافِرٍ يُضَيِّفُهُ ؟ قال : قال النَّبِيُّ ﷺ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »^(٣٣) . وهذا الحديث بَيِّنٌ ، ولما أضافَ المُشْرِكُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ وَالْمُشْرِكَ يُضَافُ ، وَأَنَا أَرَاهُ كَذَلِكَ . وَالضَّيْفَةُ مَعْنَاهَا مَعْنَى صَدَقَةِ النَّطْوُجِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ . وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ . وقال الشافعيُّ : ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى طَعَامِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ، كَمَا لَمْ يُضَيِّفْهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْقِدَامُ أَبُو كَرِيمَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ ، فَهُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ ، إِنْ شَاءَ أَقْضَى ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » . حديث صحيح^(٣٤) .
وفي لفظ : « إِيَّامًا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا ، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا ، فَإِنْ نَصَرَهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ ، يَأْخُذُ بِحَقِّهِ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ » . رواه أبو داود^(٣٥) . والواجبُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَالْكَمَالُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، لِمَا رَوَى أَبُو شُرَيْحٍ الْخُرَاعِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَحِيَةٍ حَتَّى يُؤْتِمَهُ » . قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُؤْتِمُهُ ؟ قَالَ : « يُقِيمُ عِنْدَهُ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَقْرِئِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٦) . قال أحمدُ : « جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ » كَأَنَّهُ أَوْكَدَ مِنْ سَائِرِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمْ يُرِدْ يَوْمًا وَلَيْلَةً سِوَى الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَقَدْ قَالَ : « وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

(٣٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ماجاء في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٠٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢١٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٠/٤ ، ١٣٣ .
(٣٤) أخرجه أبو داود ، في : الباب السابق . وابن ماجه ، في : الباب السابق . والدارمي ، في : باب في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٠/٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٣٥) في : الباب السابق . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٣/٤ .
(٣٦) أخرجه البخاري ، في : باب إكرام الضيف ، من كتاب الأدب ، وفي : باب حفظ اللسان ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ٣٩٨/٢ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ماجاء في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٠٨/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في الضيافة كم هو ؟ ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ١٤٥/٨ . وابن ماجه ، في : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢١٢/٢ . والدارمي ، في : باب في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب جامع ماجاء في الطعام والشراب ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٩٢٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٤/٢ ، ٤٣١ ، ٢١/٣ ، ٣٧ ، ٣١/٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥/٦ .

فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ إِضَافَتِهِ ، فَلِلضَّيِّفِ بِقَدْرِ ضِيَّافَتِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَهُ أَنْ يُطَالَ بِهَمِّ بَحْثِهِ الَّذِي جَعَلَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا يَعْلَمُ أَهْلَهُ . وَعَنْهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ لَهُ أَنْ^(٣٧) يَأْخُذُ مَا يَكْفِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ تَبْعُنَا ، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَفْقَرُونَ . قَالَ : « إِذَا نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ ، فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيِّفِ ، فَاقْبَلُوا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيِّفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٨) . وَقَالَ أَحْمَدُ ،^{١٣٧/١٠} ظ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلَهُ أَنْ يُعَقِّبَهُمْ بِمِثْلِ / قِرَاءَةِ^(٣٩) . يَعْنِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَرْضِهِمْ وَزَرْعِهِمْ وَضَرَعِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ ، بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الضَّيَّافَةَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ دُونَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ . قَالَ الْأَثَرِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الضَّيَّافَةِ ، أَى شَيْءٍ تَذْهَبُ فِيهَا ؟ قَالَ : هِيَ مُؤَكَّدَةٌ ، وَكَأَنَّهُا عَلَى أَهْلِ الطَّرِيقِ^(٤٠) وَالْقَرْيَةِ الَّذِينَ يَمُرُّ بِهِمُ النَّاسُ أَوْ كَدَّ ، فَأَمَّا مِثْلُنَا الْآنَ ، فَكَأَنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِ أَوَّلِكَ .

فصل : قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، قُلْتُ : تَكْرَهُ الْحُبْرَ الْكِبَارَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَكْرَهَهُ ، لَيْسَ فِيهِ بَرَكَةٌ ، إِنَّمَا الْبَرَكَةُ فِي الصَّغَارِ . وَقَالَ : مُرُّهُمْ أَنْ لَا يَحْبُزُوا كِبَارًا . قَالَ : وَرَأَيْتُ^(٤١) أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ يَدْيِهِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وُضُوءٍ . وَقَالَ مُهْنًا : وَذَكَرْتُ^(٤٢) لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ حَدِيثَ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ زَادَانَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ

(٣٧) سقط من : ب ، م .

(٣٨) أخرجه البخاري ، في : باب قصاص المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفي : باب إكرام الضيف ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٧٢/٣ ، ٣٩/٨ . ومسلم ، في : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٠٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢١٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٩/٤ .

(٣٩) أخرجه أبو داود ، في : باب النبي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب في لزوم السنة ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، ٥٠٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣١/٤ .

(٤٠) في ب : « الطريق » .

(٤١) سقطت الولو من : أ ، ب ، م .

(٤٢) سقطت الولو من : ب ، م .

وَبَعْدَهُ ^(٤٣) . فقال لي يحيى : مَا أَحْسَنَ الْوُضُوءَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ . وَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ لِأَحْمَدَ
فَقَالَ : مَا حَدَّثَ بِهَذَا ^(٤٤) إِلَّا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . قُلْتُ : بَلَّغْنِي عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ سَفِيَانُ يَكْرَهُ غَسْلَ الْيَدِ عِنْدَ الطَّعَامِ ، لِمَ كَرِهَ ^(٤٥) سَفِيَانُ ذَلِكَ ؟
قَالَ : لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ . قُلْتُ : بَلَّغْنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ سَفِيَانُ يَكْرَهُ أَنْ
يَكُونَ تَحْتَ الْقَصْعَةِ الرَّغِيفِ ، لِمَ كَرِهَهُ سَفِيَانُ ؟ قَالَ : كَرِهَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الطَّعَامُ . قُلْتُ :
تُكْرَهُهُ أَنْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَرَوَى عَنْ عُقَيْلٍ ، قَالَ : حَضَرْتُ مَعَ ابْنِ شِهَابٍ وَرَلِيمَةَ ،
فَفَرَسُوا الْمَائِدَةَ بِالْخُبْزِ ، فَقَالَ : لَا تَتَّخِذُوا الْخُبْزَ بِسَاطًا . وَقَالَ الْمُرُودِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ
اللَّهِ : إِنَّ أَبَا مَعْمَرٍ قَالَ : إِنَّ أَبَا سَامَةَ قَدَّمَ إِلَيْهِمْ خُبْزًا ، فَكَسَرَهُ . قَالَ : هَذَا لِلْعَلَاءِ تَعْرِفُوا كَمْ
تَأْكُلُونَ . وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِيًا ؟ قَالَ : أَلَيْسَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا
أَكْلَ مُتَكِيًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤٦) . وَعَنْ شُعَيْبٍ ^(٤٧) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٤٨) بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِيهِ ،
قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكِيًا قَطًّا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤٩) . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ :
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥٠) .

**فصل : وَتُسْتَحَبُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الطَّعَامِ ، وَحَمْدُ اللَّهِ عِنْدَ آخِرِهِ ، لِمَا رَوَى عُمَرُ بْنُ أَبِي
سَلَمَةَ ^(٥١) ، قَالَ : أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَالَتْ يَدِي فِي الْقَصْعَةِ ، فَقَالَ : « سَمِّ » . ١٣٨/١٠ و**

(٤٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في غسل اليدين قبل الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١١/٢ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام بعده ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٦/٨ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٤٤١/٥ .

(٤٤) في ١ ، ب : « بها » .

(٤٥) في ١ ، ب : « يكره » .

(٤٦) تقدم تحريجه ، في : ٢١٥/١٠ .

(٤٧-٤٨) سقط من : الأصل .

(٤٨) في : باب ما جاء في الأكل متكيا ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٣/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من كره أن يوطأ عقباه ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٨٩/١ .

(٤٩) في : باب ما جاء في الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٤/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النبي عن الأكل منبطحا ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٨/٢ .

(٥٠) في م : « مسلمة » خطأ .

الله، وَكُلَّ يَمِينِكَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ ». قال فما زالتُ أَكَلْتَنِي بعد .^(٥١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ،
و^(٥٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِمَعْنَاهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٥٣) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِثْلُ مَا لِلصَّائِمِ
الصَّابِرِ » . قَالَ أَحْمَدُ : مَعْنَاهُ إِذَا أَكَلَ وَشَرِبَ ، يَشْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ عَلَى مَا رَزَقَهُ . وَعَنْ
عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ، ^(٥٥) فَإِنْ نَسِيَ أَنْ
يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ ^(٥٦) فِي أَوَّلِهِ ، فَلْيَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥٧) . وَعَنْ
مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
^(٥٨) أَطْعَمَنِي هَذَا ، وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . وَعَنْ
أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، إِذَا أَكَلَ طَعَامًا قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ^(٥٩)
أَطْعَمَنَا ، وَسَقَانَا ، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ » . وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ
طَعَامَهُ ، أَوْ مَاتَيْنِ يَدَيْهِ ، قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا مُبَارَكًا فِيهِ ، غَيْرَ مَكْفُوفٍ ، وَلَا
مُؤَدَّجٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٦٠) .

فصل : وَيَأْكُلُ يَمِينِهِ ، وَيَشْرَبُ بِهَا ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ :
« إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ يَمِينِهِ ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ يَمِينِهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ
بِشِمَالِهِ ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٦١) . وَيَسْتَحَبُّ الْأَكْلُ
بِثَلَاثِ أَصَابِعَ ؛ لَمَّا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ

(٥١-٥٢) سقط من : م .

(٥٢) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ .

(٥٣) في : المسند ٢/٢٨٣ ، ٢٨٩ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ... من أبواب صفة القيامة . عارضة الأحمدي
٣٠١/٩ . وابن ماجه ، في : باب في مَنْ قَالَ : الطاعم الشاكر كالصائم الصابر ، من كتاب الصيام . سنن ابن
ماجه ٥٦١/١ .

(٥٤-٥٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٥) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ .

(٥٦) تقدم التخریج في : ٢١٦/١٠ .

(٥٧) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ . ولم نجده عند ابن ماجه .

أصابع ، ولا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥٨) . وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثٌ تَرْوِيهِ ابْنَةُ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِكَفِّهِ كُلَّهَا^(٥٩) ، فَلَمْ يُصَحِّحْهُ ، وَلَمْ يَرِ إِلَّا ثَلَاثَ أَصَابِعَ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ أَكَلَ خَيْصَصًا^(٦٠) بِكَفِّهِ كُلَّهَا . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْدَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى بَنَاتَهُ أَنْ يَأْكُلْنَ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ ، وَقَالَ : لَا تَشْبِهْنَ بِالرِّجَالِ .

فصل : قَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صَنِيعُ^(٦١) الْأَعَاجِمِ^(٦٢) » . فَقَالَ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، لَا نَعْرِفُ هَذَا . وَقَالَ : حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ^(٦٣) خِلَافُ هَذَا ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ ، فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَطَرَحَ السَّكِينَ^(٦٤) . وَحَدِيثُ مُسْعَرٍ ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الشُّكْرِ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : ضَيَّفَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِجَنْبِ فَشْوَى ، ثُمَّ أَخَذَ الشُّفْرَةَ ، فَجَعَلَ يَحْزُ ، فَجَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ ، فَالْقَى الشُّفْرَةَ^(٦٥) . قَالَ : وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « اكْتَفَفْ جُشَاءَكَ يَا أَبَا جُحَيْفَةَ ، فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ شَيْعًا الْيَوْمَ أَكْثَرَكُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٦٦) » . فَقَالَ هُوَ وَيَحْيَى جَمِيعًا : لَيْسَ بِصَحِيحٍ .

فصل : وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْفُخُ فِي طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ^(٦٧) . وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ وَلَا فِي سَكْرَجَةٍ^(٦٨) . قَالَ قَتَادَةُ : فَعَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ ؟ قَالَ : عَلَى السُّفْرِ^(٦٩) . وَعَنْ عَائِشَةَ ،

(٥٨) تقدم التخریج ، فی : ٢١٤/١٠ .

(٥٩) الخبيص : يعمل من حمز والعسل .

(٦٠) فی ١ ، ب : ١ : صنع .

(٦١) تقدم تخريجه ، فی : ٢١٢/١٠ .

(٦٢) هو الذي يأتي أن النبي ﷺ كان يحترق من كنف شاة ...

(٦٣) تقدم تخريجه ، فی : ٢١٢/١٠ .

(٦٤) أخرجه أبو داود ، فی : باب فی ترك الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٣/١ . وانظر :

تحفة الأشراف ٤٩٢/٨ .

(٦٥) أخرجه الترمذی ، فی : باب حدثنا محمد بن حميد الرازی ... ، من أبواب صفة القيامة . عارضة الأحوذی

٢٩٧/٩ ، وابن ماجه ، فی : باب الاقتصاد فی الأكل ... ، من كتاب الألفعة . سنن ابن ماجه ١١١١/٢ .

(٦٦) تقدم التخریج ، فی : ٢١٨/١٠ .

(٦٧) السكرجة : الصفحة التي يوضع فيها الأكل .

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَامَ عَنْ^(٦٨) الطَّعَامِ حَتَّى يُرْفَعَ . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا وَضِيعَتِ الْمَائِدَةُ ، فَلَا يَقُومُ^(٦٩) رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ ، وَلَا يُرْفَعَ يَدُهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرَغَ الْقَوْمُ ، وَلْيَعْزُرْ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُخْجِلُ جَلِيسَهُ ، فَيَقْبِضُ يَدَهُ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ » . وعن ثُبَيْثَةَ ، قال : قال النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ ، فَلَحَسَهَا ، اسْتَعْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ »^(٧٠) . وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَمْسَحُ أَحَدُكُمْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ » . رواه ابن ماجه^(٧١) .

فصل : وسئل أبو عبد الله عن غَسْلِ الْيَدِ بِالنَّخَالَةِ^(٧٢) ؟ فقال : لَا بَأْسَ بِهِ ، نَحْنُ نَفْعَلُهُ . وسئل عن الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ ، وَهُمْ عَلَى طَعَامٍ ، فَجَاءَ لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْبَيْمَ دَعَوْهُ ، هَلْ يَأْكُلُ ؟ قال : نعم ، وما بَأْسَ . وسئل عن حديث النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ ادَّخَرَ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَةٍ^(٧٣) . هو صحيح ؟ قال : نعم ، وَلَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي لَفْظِهِ .

(٦٨) في ب ، م : « على » .

(٦٩) في م : « يقيم » .

(٧٠) في أ ، ب زيادة : « رواه الترمذی » .

(٧١) حديث عائشة أخرجه ابن ماجه في : باب الأكل على الخوان والسفرة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٩٥/٢ .

وحديث ابن عمر ، تقدم تخريجه ، في : ٢١٨/١٠ .

وحديث نبيشة ، أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في اللقمة تسقط ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذی ٣١٠/٧ . وابن ماجه ، في : باب تنقية الصحفة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٩/٢ .

وحديث جابر ، أخرجه ابن ماجه ، في : باب لعق الأصابع ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٨/٢ . كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب لعق الأصابع ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٦٠٧/٦ ، ١٦٠٧/٧ . والترمذی ، في : باب ما جاء في لعق الأصابع بعد الأكل ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذی ٣٠٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠١/٣ ، ٣٣١ .

(٧٢) في م : « بالنجاسة » تحريف .

(٧٣) أخرجه البخاری ، في : باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، من كتاب النفقات . صحيح البخاری ١١/٧ ، ٨٢٠ . ومسلم ، في : باب حكم الفیء من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٨/٣ ، ١٣٧٩ . وأبو =

فصل : عن أنس ، أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عبادَةَ ، فجاء بخبزٍ وزيتٍ ، فأكلَ ، ثم قال النبي ﷺ : « أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ ، وَأَكَلَ طَعَامُكُمْ الْأَبْرَارُ ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ » . وعن جابر ، قال : صَنَعَ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ لِلنَّبِيِّ ﷺ / ١٣٩/١ و طَعَامًا ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، فَلَمَّا فَرَّغُوا قَالَ : « أَتَيْتُوُا الْحَاكِمَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا إِثَابُهُ ؟ قَالَ : « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ، فَأَكَلَ طَعَامَهُ ، وَشَرِبَ شَرَابَهُ ، فَدَعَا لَهُ ، فَذَلِكَ إِثَابُهُ » . رَوَاهُ (٧٤) أَبُو دَاوُدَ (٧٥) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= داود ، في : باب في صفات رسول الله ﷺ من الأموال ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٢٦/٢ . والنسائي ، في : باب قسم الفيء ، من كتاب الفيء . المجتبى ١٢٠/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥/١ .
 (٧٤) في الأصل ، ١ ، م : « رواه » .
 (٧٥) تقدم تخريجهما ، في : ٢١٧/١٠ .

كتاب الأضاحي

الأصل في مشروعية الأضحية الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب ، فقول الله سبحانه : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ ^(١) . قال بعض أهل التفسير : المراد به الأضحية بعد صلاة العيد . وأما السنة ، فمارى أنس ، قال : ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ، ذبحهما بيده ، وسمى ، وكبر ، ووضع رجله على صفاحيهما . متفق عليه ^(٢) . والأملح : الذى فيه بياض وسواد ، وبياضه أغلب . قاله الكسائي . وقال ابن الأعرابي : هو الثقي البياض . قال الشاعر ^(٣) :

حتى اكتمى الرأسُ قناعاً أشتياً
أملح لا لذاً ولا محبباً

وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية .

١٧٤٨ - مسألة : قال : (والأضحية سنة ، لا يستحب تركها لمن يقدر ^(١) عليها)

أكثر أهل العلم يرون الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة . روى ذلك عن أبى بكر ، وعمر ، وبلال ، وأبي مسعود البدرى ، رضى الله عنهم . وبه قال سويد بن غفلة ، وسعيد بن المسيب ، وعلقمة ، والأسود ، وعطاء ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال ربيعة ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو حنيفة : هى واجبة ؛ لما روى أبو هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ ، وَلَمْ يُضَحَّ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٣٠٤ .

(٣) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن . انظر : معجم الشواهد النحوية ٤٤١/٢ .

(١) فى ا ، ب : قدر ٤ .

مُصَلَّاتًا»^(٢). وعن مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ، فِي كُلِّ عَامٍ، أَضْحَاةً وَغَيْرَةَ»^(٣). وَلَنَا، مَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٤)، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَيَّ، وَهُنَّ لَكُمْ تُطَوَّعٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «الْوُتْرُ، وَالنَّخْرُ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ». وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحَى، فَدَخَلَ الْعَشْرَ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشْرَتِهِ شَيْئًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥). عَلَّقَهُ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَالْوَاجِبِ. لَا يُعَلِّقُ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَلِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لَمْ يَجِبْ / تَفْرِيقُ لَحْمِهَا، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، كَالْعَقِيقَةِ، فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى تَأْكِيدِ الْاسْتِحْبَابِ، كَمَا قَالَ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٦). وَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ، فَلَا يَفْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا»^(٧). وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْيَتِيمِ: يَضْحَى عَنْهُ وَلِيُّهُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا. وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَابِ.

فصل: والأضحية أفضل من الصدقة بقيمتها. نصَّ عليه أحمد. وبهذا قال ربيعة، وأبو الزناد. وروى عن بلال، أنه قال: ما أبالي أن لأضحى إلا بديل، ولأن أضغفه في يتيم

- (٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟، من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٤٤/٢. وإمام أحمد، في: المسند ٣٢١/٢.
- (٣) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في إيجاب الأضاحي، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٤/٢. والترمذي، في: باب حدثنا أحمد بن منيع... من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٧/٦. والنسائي، في: كتاب القرع والعنبرة. المجتبى ١٤٨/٧. وابن ماجه، في: باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟ من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢. وإمام أحمد، في: المسند ٢١٥/٤، ٧٦/٥.
- والعنبرة: هي ما يسميه الناس الرُّجْبِيَّةَ.
- (٤) في: باب صفة الوتر وأنه ليس بفرض... من كتاب الوتر. سنن الدارقطني ٢١/٢.
- كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٣١/١.
- (٥) في: باب نهي من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره... من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٦٥/٣.
- كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٥/٢. والنسائي، في: أول كتاب الضحايا. المجتبى ١٨٧/٧.
- (٦) تقدم تخريجه، في: ٢٢٥/٣.
- (٧) تقدم تخريجه، في: ٥٩٤/٢.

قد تَرَبَّ قُوهُ ، فهو أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضْحَى ^(٨) . وبهذا قال الشَّعْبِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ . وقالت عائشة : لَأَنْ أُضْحَقَ بِخَاتَمِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ الْفَا . وَلَنَا ، أَنْ النَّبِيِّ ﷺ ضَحَّى وَالْخَلَاءَ بَعْدَهُ ، وَلَوْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ ، لَعَدُّوا إِلَيْهَا . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِرَاقَةِ دَمٍ ، وَلَئِنْ كُنْتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَظْلَافِهَا وَأَشْعَارِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(٩) . وَلَأَنَّ إِيْشَارَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ يُفَضِّلُ إِلَى تَرْكِ سَنَةِ سَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ ، فَهُوَ فِي الْهَدْيِ دُونَ الْأُضْحِيَّةِ ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِيهِ .

١٧٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى ، فَدَحَلَ الْعَشْرَ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرَتِهِ شَيْئًا)

ظَاهِرُ هَذَا تَحْرِيمُ قَصِّ الشَّعْرِ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا . وَحِكَاةُ ابْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا : هُوَ مَكْرُوهٌ ، غَيْرُ مُحَرَّمٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لقول عائشة : كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانِدَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يَقْلُدُهَا بِيَدِهِ ، ثُمَّ يَتَعَثُّ بِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى يَنْحَرَ الْهَدْيَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٠) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ وَاللِّبَاسُ ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ حَلْقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُرَدْ أَنْ يُضْحَى . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دَحَلَ / الْعَشْرَ ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحَى ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا ، حَتَّى يُضْحَى » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١١) . وَمُقْتَضَى

١٤٠/١٠

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الضحايا ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٥/٤ .

(٩) في : باب ثواب الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٨٩/٦ .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٤/٥ ، ٤٥٥ .

(١١) تقدم تخريجه ، في الصفحة السابقة .

التَّهْيِ التَّخْرِيمُ ، وهذا يردُّ القياسَ وَيُطْلَهُ ^(٣) ، وحديثهم عامٌ ، وهذا خاصٌّ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وتَنْزِيلُ ^(٤) العامِّ على ^(٥) ما عدا ما ^(٦) تناوَله الحديثُ الخاصُّ ، ولأنَّه يَجِبُ حَمْلُ حَدِيثِهِمْ على غيرِ محلِّ التَّرَاجُحِ ؛ منها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكنْ لِيَفْعَلْ ما نَهَى عنه وإنْ كانَ مَكْرُوهًا ، قال اللهُ تعالى لِإِثْبَارًا عَنْ شُعَيْبٍ : ﴿ وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ ﴾ ^(٧) . ولأنَّ أَقْلَ أحوالِ التَّهْيِ أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا ، ولم يكنِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَفْعَلْهُ ، فَيَتَعَيَّنْ حَمْلُ ما فَعَلَهُ في حَدِيثِ عَائِشَةَ على غيرِهِ ، ولأنَّ عَائِشَةَ إِنَّمَا ^(٨) تَعَلَّمَ ظَاهِرًا ما يَأْشُرُهَا ^(٩) به منِ الْمُبَاشَرَةِ ، أو ما يَفْعَلُهُ دائِمًا ، كاللباسِ والطَّيْبِ ، فأما ما يَفْعَلُهُ نادِرًا ، كَقَصِّ الشَّعْرِ ، وقَلَمِ الْأَظْفَارِ ، ممَّا لا يَفْعَلُهُ في الْأَيَّامِ إِلَّا مَرَّةً ، فالظَّاهِرُ أَنَّها لم تُرَدِّهِ بِخَبَرِهَا ^(١٠) ، وإنْ اخْتَمَلَ إِرَادَتُهَا إِيَّاهُ ، فهو اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ ، وما كَانَ هَكَذَا ، فَاخْتِمَالٌ تَحْصِيصُهُ قَرِيبٌ ، فيَكْفِي فِيهِ أَذْنَى دَلِيلٍ ، وَخَبَرُنَا دَلِيلٌ قَوِيٌّ ، فكانَ أَوْلَى بِالْتَّحْصِيصِ ، ولأنَّ عَائِشَةَ تُخْبِرُ عَنْ ^(١١) «فِعْلِهِ» أَمْ سَلَمَةَ عَنْ قَوْلِهِ ، والقَوْلُ يَقْدَمُ على ^(١٢) «الفِعْلِ» ؛ لِاخْتِمَالِ ^(١٣) أَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ خَاصًّا لَهُ . إِذَا بَيَّنَّ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَتْرُكُ قَطْعَ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ ، فَإِنْ فَعَلَ اسْتَغْفَرَ اللهُ تَعَالَى . وَلَا فُذْيَةَ فِيهِ إِجْمَاعًا ، سِوَاءَ فَعَلَهُ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا ^(١٤) .

١٧٥٠ - مسألة : قال : (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةِ ، وَكَذَلِكَ الْبَقَرَةُ)

وهذا قول أكثر أهل العلم . رُوِيَ ذلك عن عليٍّ ، وابنِ عمرَ ، وابنِ مسعودٍ ، وابنِ

(٣) في ب ، م : « ويطلبه » .

(٤) في ا ، ب ، م : « ينزل » .

(٥-٥) في م : « ما عداها » .

(٦) سورة هود ٨٨ .

(٧) سقط من : م .

(٨) في ب : « بأشرها » .

(٩) في ب : « بنحوها » .

(١٠-١٠) سقط من : م .

(١١-١١) في م : « فعل احتمال » .

(١٢) في ب : « سهوا » .

(١٣) في الأصل ، ا ، ب : « وأنى » .

عَبَّاسٌ ، وعائشة ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وبه قال عطاء ، وطاوس ، وسالم ، والحسن ، وعمر بن دينار ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وعن عمر ، أنه قال : لا تُجْزَى نَفْسٌ وَاحِدَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ . ونحوه قول مالك . قال أحمد : ما عَلِمْتُ أَحَدًا إِلَّا يُرْخَصُ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا ابْنُ عَمْرٍ . وعن سعيد بن المسيب ، أَنَّ الْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . وبه قال إسحاق ، لما رَوَى رافع ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بَبَعِيرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . وعن ابن عباس ، قال : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ١٤٠/١ ظ سَفَرٍ ، فَحَضَرَ الْأَضْحَى ، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْجَزُورِ عَنْ / عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه^(٣) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : نَحْرُنَا بِالْحُدَيْبِيَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ^(٤) الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ^(٥) . وَقَالَ أَيْضًا : كُنَّا نَتَمَتُّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٦) ، فَتَذْبِحُ الْبَقْرَةَ

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قسمة الغنمة ، وباب من عدل عسرا ، من كتاب الشركة ، وفي : باب من قسم الغنمة في غزوه وسفره ، وباب ما يكره من ذبح الإبل والغنم ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب التسمية على الذبيحة ... ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١٨١/٣ ، ١٨٥ ، ٨٩/٤ ، ٩١ ، ١١٨/٧ . وسلم ، في : باب جواز الذبح بكل ما أضر الدم ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٩/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الذبيحة بالمروءة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٢/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في كراهية النبهة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٠١/٧ . والنسائي ، في : باب الإنسية تستوحش ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٩/٧ . وابن ماجه ، في : باب كم تجزى من الغنم عن البدنة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٨/٢ .

(٣) في : باب عن كم تجزى البدنة والبقرة ؟ من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجزور ، عن كم تجزى ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٩/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في الاشتراك في البدنة والبقرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣٨/٤ . (٤-٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجزور ، عن كم تجزى ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٩/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في الاشتراك في البدنة والبقرة ، من أبواب الحج ، وفي : باب ماجاء في الاشتراك في الضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ١٣٦/٤ ، ١٣٧ ، ٣٠٢/٦ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تجزى البدنة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ . والدارمي ، في : باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب الشركة في الضحايا ، ... ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٥٣ ، ٣٩٦ .

عن سبعة ، تَشْتَرِكُ فيها . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) . وَهَذَا أَصَحُّ ^(٧) مِنْ حَدِيثِهِمْ . وَأَمَّا حَدِيثُ رَافِعٍ ، فَهُوَ فِي الْقِسْمَةِ ، لَا فِي الْأُضْحِيَّةِ . إِذَا تَبَّتَ هَذَا ، فَسِوَاهُ كَانَ الْمَشْتَرَكُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ ، أَوْ لَمْ يَكُونُوا ، مُفْتَرِضِينَ أَوْ مُتَطَوِّعِينَ ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ ، لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا يُجْزَى عَنْهُ تَصْيِيْبُهُ ، فَلَا تَضُرُّهُ نِيَّةُ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ ^(٨) .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ شَاةً وَاحِدَةً ، أَوْ بَقَرَةً ^(٩) أَوْ بَدَنَةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللُّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ صَالِحٌ : قُلْتُ لِأَبِي : يُضْحَى بِالشَّاةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَا بَأْسَ ، قَدْ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَبْشَيْنِ ، فَقَرَّبَ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ » . وَقَرَّبَ الْآخَرَ ، فَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، عَمَّنْ وَحَدَّكَ مِنْ أُمَّتِي » ^(١٠) . وَحَكَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يُضْحَى بِالشَّاةِ ، فَتَجَى أُمَّتُهُ ، فَنَقُولُ : عَنِّي ؟ فَيَقُولُ : وَعَنْكَ ^(١١) . وَكَرِهَ ذَلِكَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ لَا تُجْزَى عَنْ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، فَإِذَا اشْتَرَكَ فِيهَا اثْنَانِ ، لَمْ تُجْزَ عَنْهُمَا ، كَالْأَجْنَبِيِّينَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُسْلِمٌ ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشٍ لِيُضْحَى بِهِ ، فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ ذَبَحَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ ^(١٣) أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مُوجُوعَيْنِ ^(١٤) ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٨/٥ .

(٧) في م : ٥ : صح .

(٨) في م : ٥ : عشرة . تحريف .

(٩) في ب زيادة : ٥ : واحدة .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يضحي عن نفسه وعن أهل بيته ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٩٦/٩ .

(١٢) في : باب استحباب الضحية ، وفتحها مباشرة ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٥/٢ ، ٨٦ . والإشمام أحمد ، في : المسند ٧٨/٦ .

(١٣-١٤) في م : ٥ : أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ « فحسب . وفي ١ : موجبين » مكان : ٥ : موجوعين . « وما بمعنى خصيين ..

قال : « وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ^(١٤) ، وما أنا من المُمَشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَن مُحَمَّدٍ وَأُمِّهِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٥) . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(١٦) . عَن أَبِي أَيُّوبَ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ / فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُضْحِي عَنْهُ بِالشَّاةِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ، فَيَأْكُلُونَ ، وَيُطْعَمُونَ النَّاسَ . حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

فصل : وَأَفْضَلُ الْأَضَاحِي الْبَدَنَةُ ، ثُمَّ الْبَقَرَةُ ، ثُمَّ الشَّاةُ ، ثُمَّ شَرِيكَ فِي ^(١٧) بَدَنَةِ ، ثُمَّ شَرِيكَ فِي ^(١٧) بَقَرَةٍ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : الْأَفْضَلُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ، ثُمَّ الْبَقَرَةُ ، ثُمَّ الْبَدَنَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ ، وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ لَفَدَى بِهِ إِسْحَاقَ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً » ^(١٨) . وَلِأَنَّهُ ذَبَحَ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَتِ الْبَدَنَةُ فِيهِ أَفْضَلَ ، كَالْهَذِي فَإِنَّهُ قَدِ سَلَّمَ ، وَلِأَنَّهَا أَكْثَرُ ثَمَنًا وَلَحْمًا وَأَنْفَعُ ، فَأَمَّا التَّضَحِّيَةُ بِالْكَبْشِ ؛ فَلِأَنَّهُ أَفْضَلُ أَجْنَاسِ الْغَنَمِ ، وَكَذَلِكَ حُصُولُ الْفِدَاءِ بِهِ أَفْضَلُ ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ شَرِيكَ فِي بَدَنَةِ ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدِّمِ مَقْصُودَةٌ فِي الْأَضْحِيَةِ ، وَالْمُنْفَرِدُ يَتَقَرَّبُ بِإِرَاقَتِهِ كُلَّهُ . وَالْكَبْشُ أَفْضَلُ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّهُ أَضْحِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ أَطْيَبُ لَحْمًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ جَذَعَ الضَّأْنِ أَفْضَلُ مِنْ ثَنِيِّ الْمَعْرِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ يَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ

(١٤) في م زيادة : « مسلمًا » .

(١٥) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٦) في : باب من ضحى بشاة عن أهله ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزى عن أهل البيت ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأهودی ٣٠٤/٦ . والإمام مالك ، في : باب الشركة في الضحايا ... ، من كتاب الضحايا . الموطن ٤٨٦/٢ .

(١٧-١٧) سقط من : م . نقل نظر .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ١٦٥/٣ .

ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « نِعَمَ الْأَضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ »^(١٩) . وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الثَّنِيَّ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ^(٢٠) النَّبِيَّ ﷺ قَالَ^(٢١) : « لَا تَذَبُحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْزَبُوا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢٢) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الثَّنِيَّ عَلَى الْجَذَعِ ؛ لَكُونِهِ جَعَلَ الثَّنِيَّ أَصْلًا وَالْجَذَعُ بَدَلًا ، لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الثَّنِيَّ .

فصل : وَيُسَنُّ اسْتِسْمَانُ الْأَضْحِيَّةِ وَاسْتِحْسَانُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾^(٢٣) . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَعْظِيمُهَا اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِعْظَامُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا^(٢٤) . وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِهَا ، وَأَكْثَرُ لِنَفْعِهَا . وَالْأَفْضَلُ فِي الْأَضْحِيَّةِ مِنَ الْغَنَمِ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مَوْلَاةِ أَبِي وَرْقَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دَمُ عَفْرَاءٍ ، أَرْكَى عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِعُنَايَةِ^(٢٥) . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : دَمُ بَيْضَاءٍ ، أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ^(٢٦) . وَلِأَنَّهُ لَوْنُ أَضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْنًا ، فَهُوَ أَفْضَلُ .

١٧٥١ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ ، وَالثَّنِيُّ مِنْ غَيْرِهِ)

وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ : لَا يُجْزَى الْجَذَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الضَّانِّ ، فَلَا يُجْزَى

(١٩) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی الجذع من الضأن ... ، من أبواب الأضاحی . عارضة الأحوذی ٢٩٨/٦ ، ٢٩٩ . وإمام أحمد ، فی : المسند ٤٤٥/٢ .

(٢٠) فی م : « لقول » .

(٢١) سقط من : م .

(٢٢) تقدم تحريمه ، فی : ٤٦٠/٥ .

(٢٣) سورة الحج ٣٢ .

(٢٤) أخرجه الطبري ، فی : التفسير ١٥٦/١٧ .

(٢٥) انظر : الفتح الكبير ١١٣/٢ . وعزاه السيوطي إلى الطبراني .

(٢٦) أخرجه عبد الرزاق ، فی : باب فضل الضحايا ، والهدى ، ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٧/٤ ،

٣٨٨ . وانظر : مسند الإمام أحمد ٤١٦/٢ .

منه كَالْحَمَلِ ، وعن عطاءٍ ، والأوزاعي ، يُجْزَى^(١) الْجَذَعُ من جميع الأجناس ؛ لما رَوَى مُجَاشِعٌ ، مِنْ^(٢) سُلَيْمٍ ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول : « إِنَّ الْجَذَعُ يُوفِي مِمَّا يُوفِي مِنْهُ النَّبِيُّ » . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه^(٣) . ولأنه يُجْزَى من بعض الأجناس ، فَأَجْزَأُ مِنْ جَمِيعِهَا ، كَالثَّيْنِ^(٤) . ولنا ، على أَنَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ يُجْزَى ، حديثُ مُجَاشِعٍ وأبي هُرَيْرَةَ وغيرهما ، وعلى أَنَّ الْجَذَعَةَ من غيرها لَا تُجْزَى ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مَسِيئَةً ، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْبَحُوا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ »^(٥) . وقال أبو بَرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ : عِنْدِي جَذَعَةٌ^(٦) (مِنَ الْمَعَزِ) ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ ، فَهَلْ تُجْزَى عَنْي ؟ قال : « نَعَمْ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »^(٧) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَذَعِ مِنَ الضَّانِّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . قال إبراهيم الحَرَبِيُّ : إِنَّمَا يُجْزَى الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْزُو فَيَلْقَحُ ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعَزِ لَمْ يَلْقَحْ حَتَّى يَكُونَ ثَيْنًا .

فصل : وَلَا يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ غَيْرَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبْنَاءِ وَحْشِيَّائِهَا ، لَمْ يُجْزَى أَيْضًا . وَحَكِيٌّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، أَنَّ بَقَرَةَ الْوَحْشِ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالظَّبْيِ عَنْ وَاحِدٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : وَلَدُ الْبَقَرِ الْإِنْسِيَّةِ يُجْزَى ، وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ وَحْشِيًّا . وقال أبو نُوَيْرٍ : يُجْزَى إِذَا كَانَ مَنَسُوبًا إِلَى بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . ولنا ، قولُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لِيَذْكُرُوا أَنَسَمَ اللَّهُ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾^(٨) . وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَنَمُ . وعلى أصحابِ الرَّأْيِ ، أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ بَيْنِ مَا يُجْزَى وَمَا لَا يُجْزَى ، فَلَمْ يُجْزَى ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الْأُمُّ وَحْشِيَّةً .

١٧٥٢ - مسألة : قال : (وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ مَالُهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَدَخَلَ فِي السَّابِغِ)

/ قال أبو القاسم : وَسَمِعْتُ أَيْ يَقُولُ : سَأَلْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ : كَيْفَ تَعْرِفُونَ الضَّانَّ ١٤٢/١٠

(١) في النسخ : « فلا يجزى » .

(٢) في النسخ : « بن » والتصحيح مما تقدم ومن مصادر التخریج .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٠/٥ .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٠/٥ ، ٤٦١ .

(٧) سورة الحج ٣٤ .

إذا أُجْدَع؟ قالوا^(١) : لا تزال الصَّوْفَةُ قَائِمَةً على ظَهْرِهِ مادامَ حَمَلًا ، فإذا نَامَتْ الصَّوْفَةُ على ظَهْرِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ قد أُجْدَع . وَنَبِيُّ الْمَعَزِ إذا ثَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ ودَخَلَ في الثَّانِيَةِ ، والبَقَرَةُ إذا صَارَ لها سَنَتَانِ ودَخَلَتْ في الثَّالِثَةِ ، والإِبِلُّ إذا^(٢) صَارَ لَهَا^(٣) خَمْسُ سِنِينَ ودَخَلَ في السَّادِسَةِ . قال الْأَصْمَعِيُّ ، وأبو زَيْدٍ الْكَلَابِيُّ ، وأبو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ : إذا مَضَتْ السَّنَةُ الْخَامِسَةُ على البَعِيرِ ، ودَخَلَ في السَّادِسَةِ ، وَالْقَى ثِيْبُهُ ، فهو حَيْثُ ذُنُبِي ، وَتَرَى أَنَّهُ^(٤) إِنَّمَا سُمِّيَ ثِيْبًا لِأَنَّهُ الْقَى ثِيْبَهُ . وَأَمَّا الْبَقَرَةُ ، فهي التي لها سَنَتَانِ ؛^(٥) «لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً » . وَمُسِنَّةُ الْبَقَرِ التي لها سَنَتَانِ^(٦) . وقال وَكِيعٌ : الْجَذْعُ مِنَ الضَّئَانِ يَكُونُ ابْنَ سَبْعَةِ أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ .

١٧٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْتَنَّبُ فِي الضَّحَايَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ عَرْجُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي لَا يُرْجَى بَرُّوْهَا ، وَالْعَضْبَاءُ ، وَالْعَضْبُ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الْأُذُنِ أَوْ الْقَرْنِ^(١))

أَمَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ الْأُولُ ، فَلَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّهَا تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصَاغِي ؛ الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا^(٢) وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ^(٣) . ومعنى الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، التي قد انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا ، وَذَهَبَتْ ؛ لِأَنَّهَا قد ذَهَبَتْ عَيْنُهَا ، وَالْعَيْنُ عَضْوٌ مُسْتَطَابٌ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ وَلَمْ تَذْهَبْ ، جَازَتْ التَّضْحِيَةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بَيِّنٌ ، وَلَا يَنْقُصُ ذَلِكَ لَحْمَهَا .

(١) في م : قال .

(٢-٢) في ١ ، ب : كان لها . وفي م : كمل لها .

(٣) في م : ودخلت .

(٤) سقط من م .

(٥-٥) سقط من ب . نقل نظر .

(١) في الأصل : القرن .

(٢) في م : ضلعها ، تحريف .

(٣) تقدم ترجمته ، في ٤٦١/٥ .

والعجفاء المهزولة التي لا تنقي ، هي التي لا تمح^(٤) في عظامها ؛ لِهْزَالِهَا ، والنقي : المَحْ ، قال الشاعر^(٥) :

لَا تَشْكِيَنَّ عَمَلًا مَا أَنْقَسَ^(٦)

مَادَامُ مُحٌّ فِي سُلَامَى أَوْ عَيْنٍ

فهذه لا تُجْزَى ؛ لَأَنَّهَا لَا لَحْمَ فِيهَا ، إِنَّمَا هِيَ عِظَامٌ مُجْتَمِعَةٌ . وَأَمَّا الْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا ، فَهِيَ الَّتِي بَهَا عَرَجٌ فَاحِشٌ ، وَذَلِكَ يَمْنَعُهَا مِنَ اللَّحَاقِ بِالْعَنَمِ فَتَسْبِقُهَا إِلَى الْكَلَالِ^{١٤٢/١٠} فَيَرْعِيْتَهُ وَلَا تُدْرِكُهُنَّ ، فَيَنْقُصُ لَحْمُهَا ، فَإِنْ كَانَ عَرَجًا يَسِيرًا لَا يُفْضِي بِهَا إِلَى ذَلِكَ ، / أَجْزَأَتْ . وَأَمَّا الْمَرِيضَةُ الَّتِي لَا يَرَجَى بُرُوءُهَا ، فَهِيَ الَّتِي بَهَا مَرَضٌ قَدْ يُؤَسُّ مِنْ زَوَالِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ لَحْمَهَا وَبَقِيَّتَهَا نَقْصًا كَبِيرًا ، وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ الْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَهِيَ الَّتِي يَبِينُ^(٧) أَثَرُهُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ لَحْمَهَا وَيُفْسِدُهُ ، وَهُوَ أَصَحُّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَرِيضَةِ الْجَرْبَاءُ ؛ لِأَنَّ الْجَرْبَ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَيُهْزِلُ إِذَا كَثُرَ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِلْمُطَّلَقِ ، وَتَخْصِصٌ لِلْعُمُومِ بِلَا دَلِيلٍ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي الْعُمُومَ كَمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ ، فَإِنَّ كُلَّ^(٨) الْمَرَضِ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَيَنْقُصُهُ ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِصِ مَعَ عُمُومِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى . وَأَمَّا الْعَضْبُ ، فَهُوَ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نَصْفِ الْأُذُنِ أَوِ الْقَرْنِ ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ النَّحَّيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : تُجْزَى مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعُمَارٍ ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ قَرْنُهَا يَذْمَى ، لَمْ يُجْزَ ، وَإِلَّا جَازَ . وَقَالَ غَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ : إِذَا ذَهَبَ الْأُذُنُ كُلُّهَا ، لَمْ يُجْزَ ، وَإِنْ ذَهَبَ يَسِيرٌ ، جَازَ . وَاحْتَجَّوْا بِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الْأَضْجَى » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ يُجْزَى ، وَلَئِنْ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ ، عَنْ عُيَيْدِ بْنِ قُرُوزٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِلْبَرَاءِ فَإِنِّي أَكْرَهُ التَّقْصُصَ مِنَ^(٩) الْقَرْنِ وَمِنْ الذَّنْبِ . فَقَالَ :

(٤) في م زيادة : « هـ » .

(٥) هو النضر بن سلمة العجل .

(٦) الرجز في : مقاييس اللغة ٢٠٦/١ ، واللسان والتاج (م خ خ) ، واللسان (س ل م) .

(٧) في الأصل : « يبين » .

(٨) في ١ ، م : « كان » .

(٩) في ب : « في » .

أَكْرَهَ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُضَيِّقَ عَلَى النَّاسِ . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ اللَّحْمَ ، وَلَا يُؤَثَّرُ ذَهَابُ ذَلِكَ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ^(١١) عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ . قَالَ قَتَادَةُ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ ، فَقَالَ :^(١٢) «نَعَمْ ، الْعَضْبُ^(١٣) النَّصْفُ أَكْثَرُ»^(١٤) مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١٥) ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١٦) . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ^(١٧) . وَهَذَا مَنْطُوقُ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَفْهُومِ .

فصل : وَلَا تُجْزَى الْعَمِيَاءُ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَوَاءِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْعَمِيَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَاهَا بَيِّنًا ؛ لِأَنَّ الْعَمَى يَمْنَعُ مَشِيئَهَا مَعَ الْعَنَمِ ، وَمُشَارَكَتَهَا فِي الْعَلْفِ . وَلَا تُجْزَى مَا قُطِعَ مِنْهَا غُضُوهُ ، كَالْأَلْيَةِ وَالْأَطْبَاءِ^(١٨) ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا تَحْوِزُ الْعَجْفَاءُ ، وَلَا الْجُدَاءُ . قَالَ أَحْمَدُ : هِيَ الَّتِي قَدْ يَبَسَ ضَرْعُهَا . وَلِأَنَّ ذَلِكَ / أُبْلَغَ فِي الْإِحْلَالِ بِالْمَقْصُودِ مِنْ ذَهَابِ شَحْمَةِ الْعَيْنِ .

فصل : وَتُجْزَى الْخَصِيُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مُوجُوعَيْنِ^(١٩) . وَالْوَجْأُ رَضُ الْخُصْيَتَيْنِ ، وَمَا قُطِعَتْ خُصْيَتَاهُ أَوْ شَلَّتَا ، فَهُوَ كَالْمُوجُوعِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ الْخَصَاءَ إِذَا ذَهَابَ^(٢٠) غُضُوهُ غَيْرُ مُسْتَطَابٍ ، يَطِيبُ اللَّحْمُ بِذَهَابِهِ ، وَيَكْثُرُ وَيَسْمَنُ . قَالَ الشَّعْبِيُّ : مَا زَادَ فِي لَحْمِهِ وَشَحْمِهِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحَّيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا .

(١٠) سقط من : م .

(١١-١٢) في المجتبى : نعم إلا غضب .

(١٢) في الأصل : « وأكثر » .

(١٣) في م : « الشافعي » خطأ .

(١٤) تقدم التخریج ، في : ٤٦٢/٥ .

(١٥) تقدم تخریجه ، في : ٤٦٣/٥ .

(١٦) الأطباء : حملات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع .

(١٧) في م : « ذهاب » .

فصل : وَتُجْزَى الْجَمَاءُ ، وهى التى لم يُخْلَقْ لها قَرْنٌ ، والصَّمَّاءُ ، وهى الصَّغِيرَةُ الْأُذُنِ ، والبَتْرَاءُ ، وهى التى لا ذَنْبَ لها ، سواءً كان خِلْقَةً أَوْ مَقْطُوعًا . وَمِمَّنْ لَمْ يَرِ بِأَسَاً بالبَتْرَاءِ ابْنُ عَمْرٍ ، وسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، والحَسَنُ ، وسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، والنَّخَعِيُّ ، والحَكَمُ . وَكَرِهَ اللَّيْثُ أَنْ يُضْحَى بالبَتْرَاءِ مَا فَوْقَ الْقَصَبَةِ . وقال ابْنُ حَامِدٍ : لا تَجُوزُ التَّضْحِيَةُ بِالْجَمَاءِ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَ أَكْثَرِ مَنْ نَصِفَ الْقَرْنَ يَمْنَعُ ، فَذَهَابُ جَمِيعِهِ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ مَا مَنَعَ مِنَ الْعَوْرِ ، مَنَعَ مِنَ الْعَمَى ، فَكَذَلِكَ مَا مَنَعَ مِنْهُ ^(١٨) الْعَضْبُ ، يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ أَجَمَّ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا نَقَصٌ لَا يَنْقُصُ اللَّحْمَ ، وَلَا يُخِلُّ بِالْمَقْصُودِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ نَهْيٌ ، فَجَبَّ أَنْ يُجْزَى ، وَفَارَقَ الْعَضْبُ ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنْهُ وَارِدٌ ، وَهُوَ غَيْبٌ ، فَإِنَّهُ رِمَا دَمِي ^(١٩) وَالْأَمَّ الشَّاةَ ، فَيَكُونُ كَمَرْضِهَا ، وَيَقْبَحُ مَنْظَرُهَا ، بِخِلَافِ الْأَجَمِّ ، فَإِنَّهُ حُسْنٌ فِي الْخِلْقَةِ لَيْسَ بِمَرُوضٍ وَلَا غَيْبٍ ، لِأَنَّ الْأَفْضَلَ مَا كَانَ كَامِلَ الْخِلْقَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، ضَحَّى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ ^(٢٠) . وقال : « خَيْرُ الْأَضْحِيَةِ الْكَبِشُ الْأَقْرَنُ » ^(٢١) . وَأَمْرٌ بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ .

فصل : وَتُكْرَهُ الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ ، وَالْمَشْقُوقَةُ ، وَمَا قُطِعَ شَيْءٌ مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَلَا تُضْحَى بِمُقَابِلَةٍ ، وَلَا مُدَايِرَةٍ ، وَلَا حَرْقَاءَ ، وَلَا شَرْقَاءَ . قَالَ زُهَيْرٌ : قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ ، مَا الْمُقَابِلَةُ ؟ قَالَ : تُقَطَّعُ طَرَفُ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْمُدَايِرَةُ ؟ قَالَ : تُقَطَّعُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْحَرْقَاءُ ؟ قَالَ : تُشَقُّ الْأُذُنُ . قُلْتُ : فَمَا الشَّرْقَاءُ ؟ قَالَ : تُشَقُّ

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في م : أدمى .

(٢٠) في م : عجل . تحريف .

وأخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يستحب من الأضاحي ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٣/٦ . والنسائي ، في : باب الكبش ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

(٢١) أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا سلمة بن شبيب ... ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٧/٦ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

أَذْنَهَا السَّمَّةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسْلِيُّ . قَالَ الْقَاضِي : الْخَرْقَاءُ الَّتِي انْتَفَبَتْ أَذْنُهَا . وَهَذَا نَهَى تَنْزِيهِه ، وَيَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بِهَا ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَلَأنَّ اشْتِرَاطَ السَّلَامَةِ مِنْ ذَلِكَ يَشْتَقُّ ، إِذْ لَا يَكَادُ يُوجَدُ سَالِمٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ .

١٧٥٤ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ (: وَلَوْ أَوْجَبَهَا سَلِيمَةٌ ، فَعَابَتْ عَنْهُ ، ذَبَحَهَا ، وَكَانَتْ أَضْحِيَّةً)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا أُوجِبَ أَضْحِيَّةٌ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعِيوبِ ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ يَمْنَعُ^(١) الْإِجْزَاءَ ، ذَبَحَهَا ، وَأَجْزَأَتْهُ . رَوَى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالتَّحِيصِيِّ ، وَالتَّهْرِيِّ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تُجْزِئُهُ ، لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ عَنْدهُمْ وَاجِبَةٌ ، فَلَا يَبِيرُ مِنْهَا إِلَّا بِأَرَاقَةٍ ذِمِّهَا سَلِيمَةٌ ، كَالْوَأْجِبِ فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ عَيْنُهَا ، فَعَابَتْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : ابْتَعْنَا كَبْشًا نُضَحِّي بِهِ ، فَأَصَابَ الذَّنْبُ مِنْ أَلْتِهِ ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَنَا أَنْ نُضَحِّي بِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ^(٢) . وَلَأنَّهُ عَيْبٌ حَدَّثَ فِي الْأَضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ ، فَلَمْ^(٣) يَمْنَعِ الْإِجْزَاءَ ، كَمَا لَوْ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ بِمُعَالَجَةِ الذَّنْبِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الذِّمَّةِ ، وَإِنَّمَا تَعْلَقُ الْوَجُوبُ بِعَيْنِهَا .^(٤) فَأَمَّا إِنْ تَعَيَّنَتْ يَفْعَلُهُ ، فَعَلِيهِ بِذَلِكِهَا . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا عَالَجَ ذَبَحَهَا ، فَقَلَعَتْ السَّكِينُ عَيْنُهَا ، أَجْزَأَتْ ، اسْتَخْصَنَّا . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَيْبٌ أَخَذَتْهُ بِهَا قَبْلَ ذَبْحِهَا ، فَلَمْ تُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ مُعَالَجَةِ الذَّنْبِ .

فصل : وَإِنْ نَذَرَ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ عَيْنُهَا فِي شَاةٍ ، تَعَيَّنَتْ ، فَإِنْ عَابَتْ تِلْكَ الشَّاةُ قَبْلَ ذَبْحِهَا ، لَمْ تُجْزِئْ ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِذَبْحِ شَاةٍ سَلِيمَةٍ ، كَمَا لَوْ^(٥) نَذَرَ عَتَقَ رَقَبَةً ، أَوْ

(١) ق ب : ١ : منع .

(٢) ق : باب من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٢/٣ .

(٣) ق م : ١ : قلنا .

(٤-٤) ق م : ١ : قلنا إذا . خطأ .

(٥) سقط من : ب ، م .

كان عليه عتق رَقَبَةٍ فِي كَفَّارَةٍ ، فَاشْتَرَاهَا ، ثُمَّ عَابَتْ عِنْدَهُ ، لَمْ تُجْزِئْهُ . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى عِتْقِ هَذَا الْعَبْدِ . فَعَابٌ ، أَجْزَأُ عَنْهُ .

فصل : وَإِذَا أُلْفَ الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ ، فَعَلِيهِ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ ، وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ أُتْلِفَهَا ، فَإِنْ غَلَبَ الْعَنَمُ ، فَصَارَ مِثْلُهَا خَيْرًا مِنْ قِيَمَتِهَا ، فَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يَلْزُمُهُ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَبْحِهَا ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ / مِثْلُهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ تَتَعَيَّبْ ، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ ^(٦) . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ ^(٧) لَا يَلْزُمُهُ إِلَّا الْقِيَمَةُ يَوْمَ إِتْلَافِهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ أَوْجَبَ الْقِيَمَةَ ، فَلَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْإِتْلَافِ ، كَمَا لَوْ أُتْلِفَهَا أَجْنَبِيٌّ ، وَكَسَائِرُ الْمَضْمُونَاتِ . فَإِنْ رَحُصَتِ الْعَنَمُ ، فَزَادَتْ قِيَمَتُهَا عَلَى مِثْلِهَا ، مِثْلُ أَنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا عِنْدَ إِتْلَافِهَا عَشْرَةً ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهَا خَمْسَةً ، فَعَلِيهِ عَشْرَةٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، فَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا أُضْحِيَّةً وَاحِدَةً تُسَاوِي عَشْرَةً ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى اثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْعَشْرَةِ مَا لَا يَجِيءُ بِهِ أُضْحِيَّةً ، اشْتَرَى بِهِ شِرْكَاءَ فِي بَدَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَبَّحْ لَذَلِكَ ، أَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ الْمَشَارَكَةُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَشْتَرِي ^(٨) لَحْمًا ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَتَفْرِقَةَ اللَّحْمِ مَقْصُودَانِ ، فَإِذَا تَعَدَّرَ أَحَدُهُمَا وَجِبَ الْآخَرُ . وَالثَّانِي ، يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّقَرُّبُ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ ، كَانَ اللَّحْمُ وَمِثْلُهُ سَوَاءً . فَإِنْ كَانَ الْمُتْلِفُ أَجْنَبِيًّا ، فَعَلِيهِ قِيَمَتُهَا يَوْمَ أُتْلِفَهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ، وَيَلْزُمُهُ دَفْعُهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُتْلِفَهَا صَاحِبُهَا ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْقِيَمَةُ ثَمَنَ أُضْحِيَّةٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا مَضَى فِيمَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ الْأُضْحِيَّةِ فِي حَقِّ الْمُضْحَى . فَإِنْ تَلَفَتِ الْأُضْحِيَّةُ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، أَوْ سُرْقَتٍ ، أَوْ ضَلَّتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهَا إِذَا لَمْ يُفْرِطْ ، كَالْوَدِيعَةِ .

فصل : وَإِنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً ، فَلَمْ يُوجِبْهَا حَتَّى عِلِمَ بِهَا عَيْبًا ، فَلَهُ رَدُّهَا إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ

(٦) فِي م : « الْآدَمِي » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٨) فِي ب نِهَادَةٌ : ه ه ه .

شاءَ أَخَذَ أَرْضَهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ عِيْهَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّضْجِيَّةُ بِهَا ، وَالْأَفْلَهُ أَنْ يُضْجَى بِهَا ، وَالْأَرْضُ لَهُ . وَإِنْ أَوْجَبَهَا ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا مَعِيَّةٌ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ رَدِّهَا وَأَخْذِ أَرْضِهَا ، فَإِنْ أَخَذَ أَرْضَهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّائِدِ عَنْ قِيَمَةِ الْأَضْجِيَّةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَرْضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِيجَابَهَا إِثْمًا صَادَقَهَا بِدُونِ هَذَا الَّذِي أَخَذَ أَرْضَهُ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْإِيجَابُ بِالْأَرْضِ ، وَلَا بِمُبْدَأِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهَا ثُمَّ أَخَذَ أَرْضَهَا . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ : لَا يَمْلِكُ رَدُّهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا بِإِيجَابِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا مَعِيًّا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ عَلِمَ عَيْتَهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . فَعَلَى هَذَا يَقَعُ أَخْذُ الْأَرْضِ . وَفِي كَوْنِ الْأَرْضِ لِلْمُشْتَرِي ، وَوُجُوبِهِ فِي التَّضْجِيَّةِ ، وَجْهَانِ ، ثُمَّ نَنْظُرُ ؛ فَإِنْ كَانَ عِيْهَا لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، فَقَدْ صَحَّ إِيجَابُهَا ، وَالتَّضْجِيَّةُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ عِيْهَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، / فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أَوْجَبَهَا عَالِمًا بِعَيْيِهَا ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ ١٤٤/١٠ ط الله تعالى .

١٧٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ وَلَدَتْ ، ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَّ أَرْضِيَّةً ، فَوَلَدَتْ ، فَوَلَدَهَا تَابِعَ لَهَا ، حُكْمُهُ حُكْمُهَا ، سِوَاهُ كَانَ حَمْلًا حَالًا ^(١) التَّعْيِينَ ، أَوْ حَدَّثَ بَعْدَهُ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَا يَذْبَحُهَا ، وَيَذْفَعُهَا إِلَى الْمَسَاكِينِ حَيًّا ، وَإِنْ ذَبَحَهَا ، ذَفَعَهَا إِلَيْهِمْ مَذْبُوحًا ، وَأَرْضُ مَا نَقَصَهُ الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَمَائِهَا ، فَيَلْزَمُهُ ^(٢) ذَفْعُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى صِفَتِهِ ، كَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ اسْتِحْقَاقَ وَلَدِهَا حُكْمَ يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ مِنَ الْأُمِّ ، فَيَثْبُتُ لَهُ مَا يَثْبُتُ ^(٣) لَهَا ، كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبَّرَةِ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَذْبَحُهَا كَمَا يَذْبَحُهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَرْضِيَّةً عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ لِأُمِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِهِ ، كَأُمِّهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْبَقَرَةَ لِأَضْجَى بِهَا ، وَإِنَّهَا وَضَعَتْ هَذَا الْعِجْلَ ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا تَحْلِبْهَا إِلَّا فَضْلًا عَنْ تَيْسِيرِ

(١) في م : حين .

(٢) في م : فليزمه .

(٣) في الأصل : نيت .

وَلَدَهَا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَضْحَى ، فَادْبَحْهَا وَوَلَدَهَا عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(٤) ،
عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ زُهَيْرِ الْعَبْسِيِّ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَذَفٍ ، عَنْ عَلِيٍّ .

فصل : ولا يشترَب من لبنِها إلَّا الفاضِلَ عن ولَدِها ، فإن لم يفضل عنه شيءٌ ، أو كان
الحَلَبُ يضرُّ بها ، أو ينقصُ لحمَها ، لم يكن له أخذُها ، وإن لم يكن كذلك ، فله أخذُها
والإثْفَاعُ به . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : لا يحلبُها ، ويرشُ على الضَّرْعِ الماءَ
حتى ينقطع اللبنُ ، فإن احتلبَها ، تصدَّقَ به ؛ لأنَّ اللبنَ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْأَضْحَةِ الْوَاجِبَةِ ، فلم
يَجُزْ لِلْمُضْحَى الإثْفَاعُ به ، كالولَدِ . ولنا ، قولُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لا تحلبُها إلَّا
فُضْلًا عَنْ تَيْسِيرِ وَلَدِهَا . ولأنَّه اِثْفَاعٌ لا^(٥) يضرُّ بها ولا يولدُها^(٥) ، فأشَبَّهُهُ الرُّكُوبَ ، وبفارقِ
الولَدِ ، فإنه يُمكنُ إِيصَالُهُ إِلَى مَحَلِّهِ ، أَمَّا اللَّبَنُ ، فإن حَلَبَهُ وَتَرَكَه فَسَدَ ، وإن لم يحلبْهُ ،
تَعَقَّدَ الضَّرْعُ ، وَأُضِرَّ بِهَا ، فَجُوزَ لَهُ شُرْبُهُ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ . وَإِنْ اخْتَلَبَ مَا
يضرُّ بها أو يولدُها ، لم يجز له ، وعليه أن يتصدَّقَ به . فإن قيل : فصوفُها وشعرُها ووبرُها إذا
جَزَّه ، تصدَّقَ به ، ولم ينتفع به ، فلم أجزئُ له الاِثْفَاعَ بِاللَّبَنِ ؟ قلنا : الفرقُ بينهما من
وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهما ، أَنَّ لَبَنَهَا يَتَوَلَّدُ مِنْ غَذَائِهَا وَعَلْفِهَا ، وَهُوَ الْقَائِمُ به ، فَجَازَ / صَرْفُهُ
إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْمُرْتَهَنَ إِذَا عَلَفَ الرَّهْنَ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْلِبَ ، وَيَرْكَبَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
الصُّوفَ وَلَا الشَّعْرَ . الثَّانِي ، أَنَّ الصُّوفَ وَالشَّعْرَ يَنْتَفِعُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ ، فَجَرَى مَجْرَى
جِلْدِهَا وَأَجْزَائِهَا ، وَاللَّبَنُ يُشْرَبُ وَيُوكَلُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَجَرَى مَجْرَى مَنَافِعِهَا وَرُكُوبِهَا ،
وَلِأَنَّ اللَّبَنَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ ، وَالصُّوفُ وَالشَّعْرَ عَيْنٌ مُوجُودَةٌ دَائِمَةٌ فِي جَمِيعِ الْحَوَالِ .

فصل : وأَمَّا صُوفُهَا ، فإن كان جَزُّهُ أُنْفَعَ لَهَا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَنِ الرَّبِيعِ ، تَخِفُ
بِجَزِّهِ وَتَسْنَمُ ، جَازَ جَزُّهُ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يضرُّهَا ؛ وَلَقُرْبِ مُدَّةِ الذَّبْحِ ، أَوْ كَانَ
بِقَاوُهُ أُنْفَعَ لَهَا ؛ لَكَوْنِهِ يَتِمُّهَا الْحَرُّ وَالْبَرْدُ ، لم يجز له أخذُها ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اخْتُذُ بَعْضِ
أَجْزَائِهَا .

(٤) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَلَدِ الْأَضْحَةِ وَلِبَنِهَا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكَبْرَى ٢٨٨/٩ .

(٥-٥) فِي ب ، م : ٥ : يضرُّها .

١٧٥٦ - مسألة : قال : (وَإِجَابُهَا أَنْ يَقُولَ : هِيَ أَضْحِيَّةٌ)

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ الذي تَجِبُ به الأَضْحِيَّةُ ، وَتَتَعَيَّنُ به ، هُوَ القَوْلُ دُونَ النِّيَّةِ . وهذا مَنصوصُ الشافعي . وقال مالكٌ ، وأبو حنيفةٌ : إِذَا اشْتَرَى شاةً أَوْ غَيْرَهَا بِنِيَّةِ الأَضْحِيَّةِ ، صَارَتْ ^(١) أَضْحِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِشَرَاءِ الأَضْحِيَّةِ ^(٢) ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِالنِّيَّةِ وَقَعَتْ عِنَّا ، كَالْوَكِيلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِزَالَةٌ لِمَلِكٍ عَلَى وَجْهِ الْقَرْبَةِ ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ النِّيَّةُ الْمُقَارِنَةُ لِلشَّرَاءِ ، كَالْعَتَقِ وَالْوَقْفِ ، وَيَفَارِقُ الْبَيْعَ ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ جَعْلُهُ لِمَوْكَلِّهِ بَعْدَ إِيقَاعِهِ ، وَهَهُنَا بَعْدَ الشَّرَاءِ يُمَكِّنُهُ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً . فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ . صَارَتْ وَاجِبَةً ، كَمَا يَعْتَقُّ الْعَبْدُ بِقَوْلِ سَيِّدِهِ : هَذَا خُرٌّ . وَلَوْ أَنَّهُ قَلَّدَهَا أَوْ أَشْعَرَهَا يَتْرَى بِهِ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً ، لَمْ تَصِرْ أَضْحِيَّةً حَتَّى يَنْطَلِقَ بِهِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا .

١٧٥٧ - مسألة : قال : (وَلَوْ أَوْجَبَهَا نَاقِصَةً ، ذَبَحَهَا ، وَلَمْ تُجْزِئْهُ)

يَعْنِي إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً يَمْتَنِعُ الْإِجْرَاءُ ، فَأَوْجَبَهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا ؛ لِأَنَّ إِجَابَهَا كَالْتَّذَرِ لَذَبْحِهَا ، فَيَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلِأَنَّ إِجَابَهَا كَتَذَرِ هَذِي مِنْ غَيْرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا تُجْزِئُهُ عَنِ الأَضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَلَا تَكُونُ أَضْحِيَّةً ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أُرْبِعَ لَا تُجْزِئُ فِي الأَضْحَا جِ » ^(١) . وَلَكِنَّهُ يَذَّبَحُهَا ، وَيُثَابُ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ / مِنْهَا ، كَمَا ط ١٤٥/١٠ يُثَابُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ هَذِيًا ، وَكَأَلَوْ اعْتَقَقَ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَبْدًا لَا يُجْزِئُ فِي الْكُفَّارَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ هَهُنَا لَا يَلْزِمُهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّ الأَضْحِيَّةَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مَا يُوجِبُهَا . وَإِنْ كَانَتْ الأَضْحِيَّةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ ، مِثْلُ مَنْ تَذَرُ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، أَوْ أَثْلَفَ أَضْحِيَّتَهُ الَّتِي أَوْجَبَهَا ، لَمْ تُجْزِئْهُ هَذِهِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ رَأَى عَيْنُهَا ، كَأَنَّ ^(٢) كَانَتْ عَجَفَاءَ فَرَأَلَ عَجَفُهَا ، أَوْ مَرِيضَةً فَبَرَأَتْ ، أَوْ عَرَجَاءَ فَرَأَلَ عَرَجُهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَانَتْ » .

(٢) فِي ١ ، ب ، م : « أَضْحِيَّةٌ » .

(١) تَقَدَّمَ تَرْجِمُهُ ، فِي : ٤٦١/٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ١ ، ب : « كَانَهَا » .

الْمَذْهَبُ أَنَّهَا تُجْزَى . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَا تُجْزَى ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِحَالِ إِبْجَابِهَا ، وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا كَانَتْ لِلْمَسَاكِينِ ، كَمَا أَنَّ نَقْصَهَا بَعْدَ إِبْجَابِهَا عَلَيْهِمْ لَا يَمْنَعُ ^(٣) كَوْنُهَا أَضْحِيَّةً . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ يُجْزَى مِثْلُهَا ، فَتُجْزَى ، كَمَا لَوْ لَمْ يُوجِبْهَا إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ عَيْنِهَا .

١٧٥٨ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تَبَاغُ أَضْحِيَّةُ الْمَيِّتِ فِي ذَنْبِهِ ، وَيَأْكُلُهَا وَرَثَتُهُ)

يعنى إذا أَوْجِبَ أَضْحِيَّةٌ ، ثُمَّ مَاتَ ، لَمْ يُجْزَ يَتَّعُهَا وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ ذَنْبٌ لَا وِفَاءَ لَهُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَيُشَبِّهُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ تَرَكَ ذَنْبًا لَا وِفَاءَ لَهُ إِلَّا مِنْهَا ، يَبْعَثُ فِيهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ تَشَاجَرَ الْوَرَثَةُ فِيهَا بِأَعْوَاهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نَعَيِّنَ ذَنْبَهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ يَتَّعُهَا فِي ذَنْبِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا ^(١) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ وَرَثَتَهُ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي الْأَكْلِ وَالصَّدَقَةِ وَالْهَدْيَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ مَقَامَ مَوْرُوثِهِمْ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ .

فصل : وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ ، هَلْ تَجُوزُ التَّضَحِّيَةُ عَنِ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ ؟ فَرَوَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، فَلَمْ يُجْزَ ، كَالصَّدَقَةِ وَالْهَدْيَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى أَنَّ لِلْوَلِيَّ أَنْ يُضْحِيَ عَنْهُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ . قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَانَ لَهُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا ، يُضْحِيَ عَنْهُ بِالشَّاةِ ، بِالنِّصْفِ ^(٢) دِينَارًا ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِيَوْمِ الْعِيدِ ، فَجَازَ إِخْرَاجُهُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ، كَصَّدَقَةِ الْفَطْرِ . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ عَلَيْهِ ، وَالتَّطْيِيبِ لِقَلْبِهِ ، وَإِشْرَاكِهِ لِأَمْثَالِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ ، كَمَا يَشْتَرِي لَهُ الثِّيَابَ الْمُرْتَفِعَةَ ^(٣) لِلتَّجَمُّلِ ، / وَالطَّعَامَ الطَّيِّبَ ، وَيُوسِّعُ عَلَيْهِ فِي الثَّقَفَةِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى حَالَيْنِ ؛ فَاَلْمَوْضِعُ الَّذِي ^(٤) مَنَعَ التَّضَحِّيَةَ ، إِذَا كَانَ الْيَتِيمُ طِفْلًا لَا يَعْقِلُ التَّضَحِّيَةَ ، وَلَا

١٤٦/١٠

(٣) في زيادة : من هـ .

(١) في ب : هـ حقا .

(٢) في م : بنصف هـ .

(٣) في م : الرقعة هـ .

(٤) سقط من : ب .

يَفْرَحُ بِهَا ، وَلَا يَنْكَسِرُ^(٥) قَلْبُهُ بِتَرْكِهَا ؛ لِغَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهَا ، فَيُحْصَلُ إِخْرَاجُ ثَمَنِهَا تَضْيِيعَ مَالٍ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي أَجَازَهَا ، إِذَا كَانَ الْيَتِيمُ يَعْقِلُهَا ، وَيَنْجِرُ قَلْبُهُ بِهَا ، وَيَنْكَسِرُ بِتَرْكِهَا ؛ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ مِنْهَا ، وَالضَّرَرِ بِتَفْوِيتِهَا . وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْخَطَّابِ بِقَوْلِ أَحْمَدَ : يُضْحَى عَنْهُ . عَلَى وَجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ . وَالصَّنَجِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، مَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَتَى ضَحَّى عَنِ الْيَتِيمِ ، لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ مِنْهَا ، وَيُؤْفَرُهَا لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ تَطَوُّعًا .

١٧٥٩ - مسألة ؛ قال : (وَالْإِسْتِغْيَابُ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثُ أُضْحِيَّتِهِ ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، وَلَوْ أَكَلَ أَكْثَرَ جَازَ)

قال أَحْمَدُ : نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ : يَأْكُلُ هُوَ الثُّلُثُ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَرَادَ الثُّلُثَ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالثُّلُثِ . قَالَ غُلَقَمَةُ : بَعَثَ مَعِيَ عَبْدُ اللَّهِ بِهَدِيَّةٍ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَكُلَ ثُلُثًا ، وَأَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَهْلِ أُخْيِهِ^(١) بِثُلُثٍ ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِثُلُثٍ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : الضُّحَايَا وَالْهَدَايَا ثُلُثُ لَكَ ، وَثُلُثُ لِأَهْلِكَ ، وَثُلُثُ لِلْمَسَاكِينِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ فِي الْآخِرِ : يَجْعَلُهَا نِصْفَيْنِ ، يَأْكُلُ نِصْفًا ، وَيَتَصَدَّقُ بِنِصْفٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾^(٢) . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : مَا كَثَرَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَائَةَ بَدَنَةٍ ، وَأَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ ، فَجَعَلَتْ فِي قَدِيرٍ ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ لَحْمِهَا ، وَحَسِبَا مِنْ مَرْقِهَا^(٣) . وَنَحَرَا خَمْسَ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتَّ بَدَنَاتٍ ، وَقَالَ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ » . وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا^(٤) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي صِفَةِ أُضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : وَيُطْعِمُ^(٥)

(٥) ق م : يكسر .

(١) ق م زيادة : عتبة .

(٢) سورة الحج ٢٨ .

(٣) تقدم تحريجه ، ق : ١٥٦/٥ .

(٤) تقدم تحريجه ، ق : ٣٠١/٥ .

(٥) ق ب : فيطعم .

أهل بيته الثلث ، ويُطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السؤال بالثلث . رواه الحافظ
 ١٤٦/١ ط أبو موسى الأصبهاني^(٦) ، في الوظائف ، وقال : حديث حسن . ولأنه قول ابن مسعود /
 وابن عمر ، ولم نعرف^(٧) هما مخالفا في الصحابة ، فكان إجماعا ، ولأن الله تعالى قال :
 ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾^(٨) . والقانيع : السائل . يقال : قَنَعَ قُنُوعًا . إذا
 سأل . وقَنَعَ قَنَاعَةً ، إذا رضى . قال الشاعر^(٩) :

لَمَالِ الْمَرْءِ يُصْلِحُهُ فُيْعُنَى مَفَاقِرُهُ أَعْفَى مِنَ الْقُنُوعِ
 والمُعْتَرَّ : الذى يَعْتَرِك . أى يَتَعَرَّضُ لَكَ لِتُطْعِمَهُ ، ولا^(١٠) يسأل ، فذكر ثلاثة
 أصناف .، فينبغى أن يقسم بينهم أثلاثا . وأما الآية التى احتج بها أصحاب الشافعى ، فإن
 الله تعالى لم يبين قدر المأكول منها والمتصدق به ، وقد نبه عليه فى آيتنا ، وفسره النبى ﷺ
 بفعله ، وابن عمر يَقُولُهُ ، وابن مسعود بأمره . وأما خبر أصحاب الرأى ، فهو فى
 الهدى ، والهدى يكثر ، فلا يتمكّن الإنسان من قسمه ، وأخذ ثلثه ، فتتعين الصدقة
 بها ، والأمر فى هذا واسع ، فلو تصدّق بها كلها أو بأكثرها جاز ، وإن أكلها كلها إلا أوقية
 تصدّق بها جاز . وقال أصحاب الشافعى : يجوز أكلها كلها . ولنا ، أن الله تعالى قال :
 ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ . وقال : ﴿ وَأَطِيعُوا أَلْبَائِسَ الْفَقِيرِ ﴾ .
 والأمر يقتضى الوجوب . وقال بعض أهل العلم : يجب الأكل منها ، ولا تجوز الصدقة
 بجيعيها ؛ للأمر بالأكل منها . ولنا ، أن النبى ﷺ نَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ ، ولم يأكل منهن
 شيئا ، وقال : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْتَطِعْ » . ولأنها ذبيحة يتقرب إلى الله تعالى بها ، فلم يجب
 الأكل منها ، كالعقيقة ، والأمر للاستحباب ، أو للإباحة ، كالأمر بالأكل من الثمار
 والزروع ، والنظر إليها :

(٦) فى م : الأصفهاني . وهما معنى . وهو أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد ، ابن المدينى ، الشافعى ، الحافظ ،
 صاحب التصانيف ، منها كتابه « الوظائف » ، توفى سنة إحدى وثمانين وخمسائة . طبقات الشافعية الكبرى
 ١٦٠/٦ - ١٦٣ .
 (٧) فى ١ : « تعلم » .
 (٨) سورة الحج ٣٦ .
 (٩) هو الشماخ ، والبيت فى ديوانه ٢٢١ .
 (١٠) فى م : « فلا » .

فصل: ويجوزُ ادخارُ لحومِ الأضاحي فوق ثلاث ، في قول عامة أهل العلم . ولم يُجزه عليّ ، ولا ابنُ عمر ، رضي الله عنهما ؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث^(١١) . ولنا ، أنَّ النبي ﷺ قال : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ ادْخَارِ لَحُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَامْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ » . رواه مسلم^(١٢) . وروى عائشة ، رضي الله عنها ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّافَةِ^(١٣) الَّتِي دَفَّتْ ، فَكُلُوا ، وَزَوِّدُوا ، وَصَدَّقُوا ، وَادْخَرُوا »^(١٤) . وقال أحمد : فيه أسانيدٌ صحيحاء . فأما عليّ وابنُ عمر ، فلم يُلَفَّهُمَا تَرْخِيصُ / رسول الله ﷺ ، وقد كانوا سَمِعُوا النَّهْيَ ، فَرَوَوْا عَلَى مَا سَمِعُوا .

١٤٧/١٠ و

فصل: ويجوزُ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهَا كَافِرًا . وهذا قال الحسنُ ، وأبو ثورٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال مالكٌ : غيرُهم أحبُّ إلينا . وكره مالكٌ واللَّيْثُ إعطاءَ النَّصْرَانِيَّ جِلْدَ الْأُضْحِيَّةِ . ولنا ، أَنَّهُ طَعَامٌ لَهُ أَكْلُهُ ، فجازَ إطعامُهُ الذَّمِّيَّ^(١٥) ، كسائرِ طعامه ، ولأنَّهُ صَدَقَةٌ تَطَوُّعٌ ، فجازَ إطعامُها الذَّمِّيَّ والأَسِيرَ ، كسائرِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ . فأما الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ مِنْهَا ، فلا يُجْزَى دَفْعُهَا إِلَى كَافِرٍ ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ ، فَأَشْبَهَتِ الزَّكَاةَ ، وَكَفَّارَةَ الْيَمِينِ .

١٧٦٠ - مسألة : قال : (وَلَا يُعْطَى الْجَازِرُ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا)

وهذا قال^(١٦) مالكٌ ، و^(١٧) الشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . ورخصَ الحسنُ ، وعبدُ الله

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٢) في : باب استئذان النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٦٧٢/١ ، ١٥٦٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢٩٨/٢ ، والنسائي ، في : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٥/٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

(١٣) الدافاة : قوم يسرون جميعا سرا خفيا . والمراد : جموع الأعراب التي وقفت .

(١٤) أخرجه مسلم ، في : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٦١/٣ . والنسائي ، في : باب ادخار الأضاحي ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٧/٧ ، ٢٠٨ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٥/٢ .

(١٥) في ب ، م : « للذمي » .

(١٦-١) سقط من : م .

ابن عُبيد بن عُمَيْر ، في إعطائه الجِلْد . ولنا ، ما رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال . أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنَةِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجَلَالَهَا ^(٢) ، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا ، وقال : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَلَأَنْ مَا يَدْفَعُهُ إِلَى الْجَزَارِ أَجْرَةٌ عَوَضٌ عَنْ ^(٤) عَمَلِهِ وَجِزَارَتِهِ ، وَلَا تَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا . فَأَمَّا إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِفَقْرِهِ ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعِجٌّ لِلْأَخْذِ ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَهَا ، وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا .

١٧٦١ - مسألة ؛ قال : (وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِلْدِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ ، لِأَحْمِهَا وَلَا جِلْدِهَا ، وَاجِبَةٌ كَانَتْ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِالذَّبْحِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَبِيعُهَا ، وَلَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْهَا . وَقَالَ : سَبْحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَبِيعُهَا ، وَقَدْ جَعَلَهَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ! وَقَالَ الْمُيْمُونِيُّ : قَالَ الْوَالِئِيُّ عَبْدُ اللَّهِ : فَجِلْدُ الْأَضْحِيَّةِ يُعْطَاهُ السَّلَاحُ ؟ قَالَ : لَا ^(١) . وَحَكَى قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : لَا يُعْطَى ^(٢) فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا ^(٣) . ثُمَّ قَالَ : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ . وَهَذَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرَخَّصَ الْحَسَنُ / ، وَالتَّحَوُّيُّ فِي الْجِلْدِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَشْتَرِي بِهِ الْغُرْبَالَ وَالْمُنْخُلَ وَآلَةَ الْبَيْتِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، فَجَرَى مَجْرَى تَفْرِيقِ لَحْمِهَا ^(٤) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَبِيعُ مَا شَاءَ مِنْهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ يَبِيعُ الْجِلْدَ ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَسْمِ جُلُودِهَا وَجَلَالَهَا ، وَنَهْيُهُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَازِرَ شَيْئًا مِنْهَا . وَلَأَنَّهُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُهُ ،

(٢) الجبل للداية : كالنوب للإنسان ، بقيها البرد .

(٣) تقدم تحريمه ، في : ٣٠١/٥ .

(٤) سقط من : ب .

(١) سقط من : م . و ١ : « ولا » .

(٢) في م : « يعطى الجازر » .

(٣) هو الذي تقدم في أول الصفحة .

(٤) في م : « اللحم » .

كالوقف ، وما ذكروه^(٥) في شراء آلة البيت ، ينطّل باللحم ، لا يجوز بيعه بآلة البيت وإن كان يتنفع به . فأما جواز الانتفاع بجلودها وجلالها ، فلا خلاف فيه ؛ لأنه جزء منها ، فجاز للمضحي الانتفاع به ، كاللحم ، وكان علقمة ومسروق يدبغان جلد أضحيتهما ، ويصليان عليه . وروت عائشة ، قالت : قلت : يا رسول الله ، قد كانوا يتتفعون من ضحاياهم ، يحملون منها الودك^(٦) ، ويتخذون منها الأسقية . قال : « وما ذاك ؟ » . قالت : نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد^(٧) ثلاث . قال : « إنما نهيتكم للدأفة التي دفت ، فكلوا ، وتروؤوا ، وتصدقوا » . حديث صحيح ، رواه مالك^(٨) ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة ، رضي الله عنها . ولأنه انتفاع به ، فجاز كلحمها .

١٧٦٢ - مسألة : قال : (ويجوز أن يتدل الأضحية إذا أوجبها بخير منها)

هذا المنصوص عن أحمد . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وعكرمة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن . واختار أبو الخطاب أنه لا يجوز بيعها ، ولا إبدالها ؛ لأن أحمد نص في الهدي إذا عطب ، أنه يجزئ عنه ، وفي الأضحية^(٩) إذا هلك ، أو ذبحها فسرق ، لا بدّل عليه . ولو كان ملكه ما زال عنها ، لزمه بدّلها في هذه المسائل . وهذا مذهب أبي يوسف ، والشافعي ، وأبي ثور ؛ لأنه قد جعلها الله تعالى ، فلم يملك التصرف فيها بالبيع والإبدال ، كالوقف . ولنا ، ما روي ، أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة^(١٠) في حجته ، وقدم على من اليمن ، فأشركه فيها . رواه مسلم^(١١) . وهذا نوع من الهبة أو بيع ، لأنه عدل عن غير وجبت لحق الله تعالى إلى خير منها من جنسها ، فجاز ، كما لو وجبت عليه بنت

(٥) في الأصل ، ١ : « ذكره » .

(٦) الودك : الشحم .

(٧) في م : « فوق » .

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨١ .

(٩) في م زيادة : « أنه » .

(١٠) سقط من ب .

(١١) تقدم تخريجه ، في ١٥٦/٥ . في حديث جابر الطويل .

لَبُونِ ، فَأُخْرِجَ حَقَّةٌ فِي الزَّكَاةِ ، / فَأَمَّا بَيْعُهَا ، فظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ يَبْعَهَا ، وَيَشْتَرَى خَيْرَ امْنِهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ بُدْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِشْرَاكِهَا فِيهَا ، وَلَأنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزَلْ عَنْهَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِ إِبْدَالِهَا ، وَلِأَنَّهَا عَيْنُ يَجُوزُ إِبْدَالُهَا ، فَجَازَ بَيْعُهَا ، كَمَا قَبْلَ إِجْبَائِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَعَلَهَا لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَجُزْ بَيْعُهَا ، كَالْوَقْفِ ، وَلِأَنَّ جَازَ إِبْدَالِهَا بِجَنْسِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ الْحَقُّ فِيهَا عَنْ جَنْسِهَا ، وَلِأَنَّ التَّقْلُّ إِلَى خَيْرٍ مِنْهَا ، فَكَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى ضَمُّ زِيَادَةِ إِلَيْهَا ، وَقَدْ جَازَ إِبْدَالُ الْمُصْحَفِ ، وَلَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ الْبُذْنِ ^(١) ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَبْعَهَا ، وَلِأَنَّ شَرَكَ عَلِيٍّ فِي ثَوْبِهَا وَأَجْرَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ إِجْبَائِهَا . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : بِخَيْرٍ مِنْهَا . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِذَوْنِهَا ، وَلَا يَخْلَافُ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ تَقْوِيَةُ جُزْءٍ مِنْهَا ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَأَثَرِهِ . وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا ؛ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي هَذَا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِبْدَالِهَا بِمِثْلِهَا اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُغَيَّرُ مَا أُوجِبَهُ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَأِبْدَالِهِ بِمَا ذَوْنِهَا .

١٧٦٣ - مسألة : قَالَ : (وَإِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْأَضْحَى مِقْدَارُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخُطْبَتِهِ ، فَقَدْ حُلَّ الذَّبْحُ إِلَى آخِرِ يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ نَهَارًا ، وَلَا يَجُوزُ لَيْلًا)

الْكَلَامُ فِي وَقْتِ الذَّبْحِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَوَّلُهُ ، وَآخِرُهُ ، وَعَمُومُ وَقْتِهِ أَوْ خُصُوصِهِ . أَمَّا أَوَّلُهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ إِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْعِيدِ قَدْرٌ تُحْلُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَقَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَتَيْنِ تَامَتَيْنِ فِي أُنْخَفَ مَا يَكُونُ ، فَقَدْ دَخَلَ ^(١) وَقْتُ الذَّبْحِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ نَفْسُ الصَّلَاةِ ، لَا تَفَرَّقُ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْبَصْرِ وَغَيْرِهِمْ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ مِنْ شَرْطِ جَوَازِ التَّضَجُّعِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْبَصْرِ صَلَاةُ الْإِسَاءِ وَخُطْبَتُهُ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لَمَّا رَوَى جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَعِدْ »

(٤) ق: م: ٢: النبي ﷺ .

(١) ق: م: ٢: حل .

مَكَانَهَا أُخْرَى»^(١). وعن البراء ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعَذِّمْ مَكَانَهَا أُخْرَى » .
 /مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وفي لَفْظٍ قال : « إِنْ أَوَّلَ نُسُكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ الذَّبْحُ ، فَمَنْ ط ١٤٨/١
 ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَلَيْتَ شَاءَ لَحْمٍ قَدَّمَهَا لِأَهْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ » . فظَاهِرُ^(٣)
 هَذَا اعْتِبَارُ نَفْسِ الصَّلَاةِ . وقال عَطَاءٌ : وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ
 آخِرُهَا بِالْوَقْتِ ، فَتَعَلَّقَ أَوَّلُهَا بِالْوَقْتِ ، كَالصَّيَامِ . وَهَذَا وَجْهٌ قَوْلِ الْحَرَقِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ .
 وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنَّ وَقْتُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ لِظَاهِرِ
 الْحَبَرِ ، وَالْعَمَلِ بِظَاهِرِهِ أَوَّلَى . فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْأُمُصَارِ وَالْقُرَى ، فَأَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ
 الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ بَعْدَ حُلِّ^(٤) الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي حَقِّهِمْ تُغْتَبَرُ ، فَوَجِبَ الْاعْتِبَارُ
 بِقَدْرِهَا . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : أَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَوْمِ
 النَّحْرِ ، فَكَانَ وَقْتُهَا^(٥) مِنْهُ كَسَائِرِ الْيَوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ وَقْتُهَا فِي حَقِّ أَهْلِ الْأُمُصَارِ^(٦)
 بَعْدَ إِشْرَاقِ الشَّمْسِ ، فَلَا تَتَقَدَّمُ وَقْتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، كَصَلَاةِ الْعِيدِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَطْلُ
 بِأَهْلِ الْمِصْرِ^(٨) ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمِصْرِ ، لَمْ يَجْزِ الذَّبْحُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، لِأَنَّهَا

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : فليذبح على اسم الله ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٨/٧ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٢/٣ . والنسائي ، في : باب ذبح الناس بالمصل ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ١٨٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب النبي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة ، من كتاب الأضاحي ١٠٥٣/٢ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الأكل يوم النحر ، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ، وباب كلام الإمام الناس ... ، من كتاب العيدين ، وفي : باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢١/٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ١٣٢/٧ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٣/٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الخطبة يوم العيد ، وباب حث الإمام الناس على الصدقة ، من كتاب العيدين ، وفي : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦/٧ .

(٤) في (أ ، ب ، م ، ن) : وظاهره .

(٥) سقط من : م .

(٦) في (ب ، ن) : وقتا .

(٧) في (أ ، ب ، م ، ن) : المص .

(٨) في (م) : الأمصار .

حينئذ تسقط ، فكأنه قد صلى ، وسواء ترك الصلاة عمداً أو غير عمد ، لعذر أو غيره .
 فأما الذبح في اليوم الثاني ، فيجوز^(٩) في أول النهار ؛ لأن الصلاة فيه غير واجبة ، ولأن
 الوقت قد دخل في اليوم الأول ، وهذا من أثنايه ، فلا تعتبر فيه صلاة ولا غيرها . وإن صلى
 الإمام في المصلي ، واستخلف من صلى في المسجد ، فمضى صلوا في أحد الموضعين جاز
 الذبح ؛ لوجود الصلاة التي يسقط بها الفرض عن سائر الناس . فإن ذبح بعد الصلاة قبل
 الخطبة ، أجزأ ، في ظاهر كلام أحمد ؛ لأن النبي ﷺ علق المنع على فعل الصلاة ، فلا
 يتعلق بغيره ، ولأن الخطبة غير واجبة . وهذا قول الثوري . الثاني ، أخر الوقت ، وأخره
 آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، فتكون أيام النحر ثلاثة ؛ يوم النحر^(١٠) ، ويومان
 بعده . وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبى . قال
 أحمد : أيام النحر ثلاثة ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ . وفي رواية ،
 قال : خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ . ولم يذكر أنسا . وهو قول مالك ، والثوري ،
 وأبي حنيفة . ورؤي عن علي ، أخره آخر أيام التشريق . وهو مذهب الشافعي ، وقول
 عطاء ، والحسن ؛ لأنه روي عن جبير بن مطعم ، أن النبي ﷺ قال : « أيام منى كلها
 منحر »^(١١) . ولأنها أيام تكبير وإفطار ، فكانت محلاً للنحر كالأوليين . وقال ابن
 سيرين : لا تجوز إلا في يوم النحر خاصة ؛ لأنها وظيفة^(١٢) عيد ، فلا تجوز إلا في يوم
 واحد ، كأداء الفطرة يوم الفطر . وقال سعيد بن جبير ، وجابر بن زيد ، كقول ابن سيرين
 في أهل الأمصار ، وقولنا في أهل منى . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعطاء بن يسار :
 تجوز التضحية إلى هلال المحرم . وقال أبو أمامة بن سهل بن حنيف : كان الرجل من
 المسلمين يشتري أضحية ، فيسمئها حتى يكون آخر ذى الحجة ، فيضحى بها . رواه

(٩) في م : هـ فهو هـ .

(١٠) في م : هـ العيد هـ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب النحر يوم النحر ... من كتاب الحج ، وفي : باب من قال : الأضحية جائز يوم
 النحر ... من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٩٥/٩ ، ٢٩٦ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٨٢/٤ . كلامها
 بلفظ : هـ كل أيام التشريق ذبح هـ . وانظر : ما تقدم تخريجه ، في : ٢٤٣/٥ .

(١٢) في الأصل ، ا : هـ وصيغة هـ .

الإمام أحمد، بإسناده^(١٣). وقال: هذا الحديث عجيب. وقال: أيام الأضحى التي أجمع عليها ثلاثة أيام. ولنا، أن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث^(١٤). ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادخار الأضحية إليه، ولأن اليوم الرابع لا يجب الرمي فيه، فلم تجز التضحية فيه، كالذي بعده، ولأنه قول من سعيئنا من الصحابة، ولا مخالف لهم إلا رواية عن علي، وقد روى عنه مثل مذهبننا، وحديثهم إنما هو: «ومنى كلها منحر». ليس فيه ذكر الأيام، والتكبير أعم من الذبح، وكذلك الإفطار، بدليل أول يوم النحر، وبوم عرفة يوم تكبير، ولا يجوز الذبح فيه. الثالث، في زمن الذبح، وهو النهار دون الليل. نص عليه أحمد، في رواية الأثرم. وهو قول مالك. وروى عن عطاء ما يدل عليه. وحكى عن أحمد، رواية أخرى، أن الذبح يجوز ليلاً. وهو اختيار أصحابنا المتأخرين، وقول الشافعي، وإسحاق، وأبي حنيفة وأصحابه؛ لأن الليل زمن يصح فيه الرمي، فأشبهه النهار. ووجه قول الجرجاني قول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾^(١٥). وروى عن النبي ﷺ، أنه نهى عن الذبح بالليل^(١٦). ولأنه ليل يوم يجوز الذبح فيه، فأشبهه ليلة يوم النحر، ولأن الليل تتعذر فيه تفرقه اللحم في الغالب، فلا يفرق طرياً، فيفوت بعض المقصود؛ ولهذا قالوا: يُكره الذبح فيه. فعلى هذا، إن ذبح ليلاً لم يجزئه عن الواجب، وإن كانت^(١٧) تطوعاً فذبحها، كانت شاة لحم، ولم تكن أضحية، فإن فرقها، حصلت القرية بتفريقها، دون ذبحها.

فصل: إذا فات وقت الذبح، ذبح الواجب قضاءً، وصنع به ما يصنع بالمذبح في وقته، وهو مخير في التطوع، فإن فرق لحمها كانت القرية بذلك دون الذبح، لأنها شاة

(١٣) أخرجه البخاري، في: باب في أضحية النبي ﷺ بكشين ...، من كتاب الأضاحي. صحيح البخاري ١٣٠/٧.

(١٤) تقدم تخريجه، في: ٣٠٠/٥.

(١٥) سورة الحج ٢٨. وفي النسخ خطأ: ﴿يَذْكُرُوا﴾.

(١٦) عزاه صاحب مجمع الزوائد إلى الطبراني في: الكبير. مجمع الزوائد ٢٣/٤.

(١٧) في م: ١ كان.

لحم ، وليست أضحية ، وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُسَلَّمُهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، وَلَا يَذْبَحُهَا ، فَإِنْ ذَبَحَهَا فَرَّقَ لَحْمَهَا ، وَعَلَيْهِ أُرْشٌ مَا نَقَصَهَا الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ قَدْ سَقَطَ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْأَضْحِيَّةِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْأَيَّامِ ، ثُمَّ خَرَجَتْ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا ، فَرَفَعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ . وَيُفَارِقُ الْوُقُوفَ وَالرَّمْيَ ، وَلِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَا تَسْقُطُ بِفَوَاتِهَا ، بخلاف ذلك .

فصل : وَإِذَا وَجِبَتْ الْأَضْحِيَّةُ بِإِجَابَةِهَا ، فَضَلَّتْ أَوْ سُرِقَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ ذَبَحَهَا ، سَوَاءً كَانَ فِي زَمَنِ الذَّبْحِ ، أَوْ فِيمَا بَعْدَ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

١٧٦٤ - مسألة : قال : (فَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْزِرْهُ ، وَلَزِمَهُ الْبَدَلُ)

وذلك لقول النبي ﷺ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعْزِذْ مَكَانَهَا أُخْرَى »^(١) . ولأنها تَسْبِيكَةٌ وَاجِبَةٌ ، ذَبَحَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا ، فَلَزِمَهُ بَدْلُهَا ، كَالْهَذْيِ إِذَا ذَبَحَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ . وَجِبَتْ أَنْ يَكُونَ بَدْلُهَا مِثْلَهَا أَوْ خَيْرًا مِنْهَا ؛ لِأَنَّ ذَبْحَهَا قَبْلَ مَحَلِّهَا إِتْلَافٌ لَهَا . وَكَلَامُ الْخُرَقِيِّ ، « وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَصْحَابِنَا » ، محمولٌ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ بِنَذْرِ أَوْ تَعْيِينٍ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ بَوَاجِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، فَهِيَ شَاةٌ لَحْمٍ ، وَلَا بَدَلٌ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ / التَّطَلُّوعَ فَأَقْسَدَهُ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَدْلُهُ ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بِصَدَقَةٍ تَطْلُوعَ فَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا ، وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا النَّذْبِ ، وَإِمَّا عَلَى التَّخْصِيصِ بِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ ؛ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا الشَّاةُ الْمَذْبُوحَةُ ، فَهِيَ شَاةٌ لَحْمٍ ، كَمَا وَصَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ^(٢) ، وَمَعْنَاهُ يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ ، كَشَاةٍ ذَبَحَهَا لِلْحَمِيهَا ، لِالْغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ هَذِهِ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ، فَقَدْ لَزِمَتْ إِبْدَالُهَا ، وَذَبْحُ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، فَخَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ كَوْنِهَا وَاجِبَةً ، كَالْهَذْيِ الْوَاجِبِ إِذَا عَطِبَ ذُوهُ مَحَلِّهِ ، وَإِنْ كَانَ تَطْلُوعًا ، فَقَدْ أَخْرَجَهَا بِذَبْحِهِ

(١) تقدم ترجمته ، في صفحة ٣٨٥ .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ب .

إِذَا هَا قَبَلَ مَحَلُّهَا عَنِ الْقُرْبَةِ ، فَبَقِيَتْ مُجَرَّدَ شَاةٍ لَحْمٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ؛ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْهَدْيِ عَلَى رِوَايَةٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : « شَاةٌ لَحْمٌ » . أَيْ فِي فَضْلِهَا وَثَوَابِهَا خَاصَّةً ، دُونَ مَا يَصْنَعُ بِهَا .

١٧٦٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ ، فَلَا يَلِيهَا غَيْرُ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، وَإِنْ اسْتَنَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا ، جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبْنِ تَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ . وَهَذَا ^(١) قَوْلُ مَالِكٍ . وَمَعْنَى كَرِهَ ذَلِكَ عَلَى ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ . وَقَالَ جَابِرٌ : لَا يَذْبَحُ التُّسْلُكُ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِمَا رَوَى فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ » ^(٢) . وَلِأَنَّ الشُّحُومَ تَحْرُمُ عَلَيْنَا مِمَّا يَذْبَحُونَهُ عَلَى رِوَايَةٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِثْلَافِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ ذَبْحُ غَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ ، جَازَ لَهُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَيجوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْكَافِرُ مَا كَانَ قُرْبَةً لِلْمُسْلِمِ ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِرِ ، وَلَا تُسَلَّمُ تَحْرِيمُ الشُّحُومِ عَلَيْنَا بِذَبْحِهِمْ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا الْمُسْلِمُ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَمَحَى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أُمْلَحَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا ^(٣) . وَنَحَرَ الْبَدَنَاتِ السَّتَّ بِيَدِهِ ^(٤) . وَنَحَرَ فِي ^(٥) الْبَدَنِ الَّتِي سَاقَهَا فِي حَجَّتِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدْنَةً بِيَدِهِ ^(٦) . وَلِأَنَّ فِعْلَهُ قُرْبَةً ، وَفِعْلُ الْقُرْبَةِ أَوْلَى مِنْ اسْتِنَابَتِهِ فِيهَا . فَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَابَ مَنْ نَحَرَ / (مَا بَقِيَ مِنْ) بَدْنِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ ^(٧) . ١٥٠/١٠ ط

(١) فِي ب : هُوَ .

(٢) لَمْ نَجِدْ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ هَذَا .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ٢٩٩/٥ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ٣٠١/٥ .

(٥) فِي م : مِنْ .

(٦) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ١٥٦/٥ .

(٧-٧) فِي م : بَاقِي .

وهذا إخلاف^(٨) فيه . ويُستحبُّ أَنْ يَحْضُرَ ذَبْحُهَا ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطويل : « وَأَخْضَرُوهَا إِذَا ذَبَحْتُمْ ، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكُمْ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا » . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ : « اخْضِرِّي أَضْحِيَّتَكَ ، يُغْفَرُ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا »^(٩) .

١٧٦٦ - مسألة : قال : (وَيَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَإِنْ نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ)

ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ »^(١) . وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ : وَسَمَّى وَكَبَّرَ^(٢) . وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ . وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَا تَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ هَذَا إِخْلَافًا ، وَلَا فِي أَنَّ التَّسْمِيَةَ مُجْزِئَةٌ . وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ ، أَجْزَأَهُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الذَّبَائِحِ . وَإِنْ زَادَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، أَوْ مِنْ فُلَانٍ . فَحَسَنٌ . وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكْرَهُ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَهْلُ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ ﴾^(٣) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشٍ^(٤) لِيَذْبَحَهُ ، فَأَضْحَجَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمِّهِ مُحَمَّدٍ » . ثُمَّ ضَحَّى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) . وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ^(٦) . وَهَذَا نَصٌّ لَا يُعَرَّجُ عَلَى إِخْلَافِهِ .

١٧٦٧ - مسألة : قال : (وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمَّنْ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ تُجْزِئُ)

لَا أَعْلَمُ إِخْلَافًا فِي أَنَّ النَّيَّةَ تُجْزِئُ ، وَإِنْ ذَكَرَ مَنْ يُضَحِّي عَنْهُ فَحَسَنٌ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ

(٨) في م : « شك » .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٤٤٤/٥ .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٢٩٩/٥ ، ٣٠٠ .

(٢) سورة البقرة ١٧٣ . وفي م : ﴿ وَمَا أَهْلُ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ ﴾ . وَهِيَ آيَةُ ٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٣) في ب ، م زيادة : « له » .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٦٦ .

الحديث . قال الحسن : يقول : بسم الله ، والله أكبر ، هذا منك ولك ، تقبل من فلان . وكرة أهل الرأي هذا . وقد ذكرناه في التى قبلها .

فصل : وإن عيّن أضحية ، فذبحها غيره بغير إذنه ، أجزأت عن صاحبها ، ولا ضمان على ذابحها . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال مالك : هي شاة لحم ، لصاحبها أرشها ، وعليه بدلها ؛ لأن الذبح عبادة ، فإذا فعلها غير صاحبها عنه بغير إذنه لم تقع الموقع ، كالزكاة . وقال الشافعي : تجزئ عن صاحبها ، وله على ذابحها أرش ما بين قيمتها صحيحة ومذبوحة ؛ لأن الذبح أحد مقصودي الهدي ، فإذا فعله فاعل بغير إذن المضحي ، ضمينه ، كتفريقه اللحم . ولنا ، على مالك ، أنه فعل لا يقتقر^(١) إلى التية ، فإذا فعله غير صاحب أجزأ عنه ، / كغسل ثوبه من النجاسة . وعلى الشافعي ، أنها أضحية أجزأت عن صاحبها ، ووقعت موقعتها ، فلم يضمن ذابحها ، كما لو كان بإذن ، ولأنه إراقة دم تعين إراقة لحق الله تعالى ، فلم يضمن مريقه ، كقاتل المرتد بغير إذن الإمام ، ولأن الأرض لو وجب ، فإنما يجب ما بين كونها مستحقة الذبح في هذه الأيام متعته له ، وما^(٢) بين كونها^(٣) مذبوحة ، ولا قيمة لهذه الحياة ، ولا تفاوت بين القيمتين ، فتعذر وجود الأرض ووجوبه ، ولأنه^(٤) لو وجب الأرض لم يخل ؛ إما أن يجب للمضحي ، أو للفقراء ، لا جائز أن يجب للفقراء ؛ لأنهم إنما يستحقونها مذبوحة ، ولو دفعها إليهم في الحياة لم يجز ، ولا جائز أن يجب له ؛ لأنه لا يجوز أن يأخذ بدل شيء منها ، كعضو من أعضائها ، ولأنهم وافقونا في أن الأرض لا يدفع إليه ، فيتعذر إيجابه ، لعدم مستحقه .

فصل : وإذا^(٥) نذر أضحية في ذمته ، ثم ذبحها ، فله أن يأكل منها . وقال القاضي : من أصحابنا من منع الأكل منها . وهو ظاهر كلام أحمد ، وبناء على الهدي المنذور . ولنا ، أن النذر محمول على المعهود ، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها ، والأكل

(١) في م : يفتقر .

(٢-٣) في الأصل ، أ ، ب : بينها .

(٣) سقطت الواو من م .

(٤) في م : وإن .

منها ، والتَّذَرُّ لا يُعَيِّرُ من صِفَةِ الْمَنذُورِ إِلَّا الْإِيجَابَ ، وفَارَقَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ؛ لا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ ، فالْمَنذُورُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْأَضْحِيَّةِ .

فصل : ولا يُضْحَى عَمَّا فِي الْبُطْنِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنَّرِ . وَلَا نَعْلَمُ مُخَالَفًا لَهُمْ . وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ ، وَالْمُدَبِّرِ ، وَالْمُكَاتِبِ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، أَنْ يُضْحُوا إِلَّا بِإِذْنِ سَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ، إِلَّا الْمُكَاتِبُ ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ ، وَالْأَضْحِيَّةِ تَبَرُّعٌ . وَأَمَّا مَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ إِذَا مَلَكَ بِجُزْئِهِ الْحُرَّ شَيْفًا ، فَلَهُ أَنْ يُضْحَى بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنَّ تَبَرُّعَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ^(١) .

١٧٦٨ - مسألة : قال : (وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ السَّبْعَةُ ، فَيَضْحُوا بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي التَّضْحِيَّةِ بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ سَبْعَةٌ ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ، سَوَاءً كَانُوا كُلُّهُمْ مُتَقَرَّبِينَ ، أَوْ يُرِيدُ بَعْضُهُم الْقَرْبَةَ وَبَعْضُهُم اللَّحْمَ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ الْأَشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ لِلْمُتَقَرَّبِينَ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُتَقَرَّبٍ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَاحِدٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْتَلَّ زِيَّةُ الْقَرْبَةِ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِمَّا فِي ١٥١/١ ط بَدَنَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) . وَلَنَا ، عَلَى / أَيْ حَنِيفَةً ، أَنَّ الْجُزْءَ الْمُجْزِئَ لَا يَنْقُصُ بِإِرَادَةِ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْقَرْبَةِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقَرَبِ ، فَأَرَادَ بَعْضُهُم التَّضْحِيَّةَ ، وَبَعْضُهُم الْفِدْيَةَ .

فصل : وَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِكِينَ ^(٣) قِسْمَةُ اللَّحْمِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجْهِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ ، وَبَيْعُ لَحْمِ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ . وَلَنَا ، أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَشْتِرَاكِ ، مَعَ أَنَّ سَنَةَ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ الْأَكْلُ مِنْهَا ، دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْقِسْمَةِ ، إِذْ لَا يَتِمَّ كُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْأَكْلِ إِلَّا ^(٤) بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْهَدْيَةُ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنْ

(٥) فِي الْأَصْلِ : إِذْنُ سَيِّدِهِ .

(١) تَقْدِيمُ تَعْرِيجِهِ ، فِي : ٥٨/٥ .

(٢) فِي م : لِلْمُشْرِكِينَ . خَطَأً .

(٣-٢) فِي م : بِالْقِسْمَةِ .

الْقِسْمَةُ بَيْعٌ ، بَلْ ^(٤) هِيَ إِفْرَارُ حَقٍّ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ ^(٥) .

١٧٦٩ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ ، ^(٦) عَنِ الْمَلَامِ شَاتَانِ ، وَعَنِ الْجَابِرَةِ شَاةٌ ^(٧))

الْعَقِيقَةُ : الدَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ ، وَقِيلَ : هِيَ الطَّعَامُ الَّذِي يُصْنَعُ وَيُدْعَى إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِ الْمَوْلُودِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْأَصْلُ فِي الْعَقِيقَةِ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى الْمَوْلُودِ ، وَجَمْعُهَا عَقَائِقُ ، وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٨) :

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكَحِي بُوَهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا ^(٩)

ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ سَمَّيَ الدَّبِيحَةَ عِنْدَ خَلْقِ شَعْرِهِ عَقِيقَةً ، عَلَى عَادَتِهِمْ ^(١٠) فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ أَوْ مَا جَاوَرَهُ ، ثُمَّ اشْتَبَهَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، وَصَارَتِ الْحَقِيقَةُ مَغْمُورَةً فِيهِ ، فَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْعَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا الدَّبِيحَةُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَلْكَرَ أَحْمَدُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا الْعَقِيقَةُ الذَّبْحُ نَفْسَهُ . وَوَجْهُهُ أَنَّ أَصْلَ الْعَقِ الْقَطْعُ ، وَمِنْهُ عَقٌّ وَالذَّبْحُ ، إِذَا قُطِعَ هُمَا . وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْخُلُقُومِ ^(١١) وَالْمَرِيءِ وَالْوَدَجَيْنِ . وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَفُقُهَاءُ التَّابِعِينَ ، وَأُئِمَّةُ الْأَمْثَارِ ، إِلَّا أَصْحَابَ الرَّأْيِ ، قَالُوا : لَيْسَتْ سُنَّةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَقِيقَةِ ، فَقَالَ : « إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الْعُقُوقَ » ^(١٢) . فَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ ، وَقَالَ : « مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ ، فَلْيَفْعَلْ » . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم في صفحة ٣٧٩ .

(١-١) سقط من : ١ .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ١٢٨ .

(٣) في ١ : « عليه عقيقته أشيبا » . وفي حاشية ب : « البوهة : البومة ، سمى به الأحمق . والأحسب : الذي في شعر رأسه شقرة . يصفه باللؤم والشح ، يقول : كأنه لم تحلق عقيقته في صغره حتى شاخ » .

(٤) في ب ، م : « عاداتهم » .

(٥) في الأصل ، ١ : « للخلقوم » .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٢/٢ .

«مَوْطِئِهِ»^(٧). وقال الحسن، وداود: هي واجبة. وروى عن بُرَيْدَةَ، أَنَّ النَّاسَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا، كَمَا يُعْرِضُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؛ لَمَا رَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى فِيهِ، وَتُخْلَقُ رَأْسُهُ»^(٨). وعن أبي هريرة مثله^(٩). قال أحمد: إسناده^(١٠) جيّد، وروى حديث سَمُرَةَ الْأَثَرُمِ، وأبو داود. وعن عائشة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ / بِشَاتَيْنِ مُكَافِئَتَيْنِ^(١١)، وعن الجارية بشاة^(١٢). وظاهر الأمر الوجوب. ولنا، على استحبابها هذه الأحاديث، وعن أمّ كُرَيز الكَعْبِيَّةِ، قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». وفي لفظ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مِثْلَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». رواه أبو داود^(١٣)، وفي رواية قال: «الْعَقِيْقَةُ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ»^(١٤). والإجماع، قال

١٥٢/١٠

- (٧) في: باب ما جاء في العقيقة، من كتاب العقيقة. الموطأ ٢/٥٠٠.
- كما أخرجه أبو داود، في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٦/٢. والنسائي، في: باب أخبرنا أحمد بن سليمان ...، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٤٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٢/٢، ١٨٣، ١٩٤، ٣٦٩/٥، ٤٣٠.
- (٨) أخرجه أبو داود، في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٥/٢. والترمذي، في: باب في العقيقة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٩/٦. والنسائي، في: باب متى يعق ٩، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٤٧/٧. وابن ماجه، في: باب في العقيقة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢. والدارمي، في: باب السنة في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٧/٥، ٨، ١٢، ٢٢، ١٧.
- (٩) أخرجه بنحوه الباقى، في: باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية، من كتاب الضحايا. السنن الكبرى ٣٠٢/٩. وانظر: باب ما جاء في العقيقة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٤/٦.
- (١٠) في: إسناده.
- (١١) سقط من: م. ومكافئتان: متاهلتان. وحديث عائشة، أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في العقيقة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٤/٦. وابن ماجه، في: باب العقيقة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣١/٦، ١٥٨، ٢٥١.
- (١٢) في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٥/٢.
- كما أخرجه النسائي، في: باب العقيقة عن الجارية، وباب العقيقة عن الغلام، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٤٦/٧. وابن ماجه، في: باب العقيقة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢. والدارمي، في: باب السنة في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨١/٢.
- (١٣) أخرجه الدارمي، في: باب السنة في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٨١/٦، ٤٢٢، ٤٥٦.

أبو الرِّزَاد: الْعَقِيقَةُ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، كَانُوا يَكْرَهُونَ تَرْكَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَفَعَلَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ». وَهُوَ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، يَرْوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَجَعَلَهَا أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ لِقِلَّةِ عِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالْأَخْبَارِ^(١). وَأَمَّا بَيَانُ كَوْنِهَا غَيْرَ وَاجِبَةٍ، فَذَلِيلُهُ مَا احْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الرَّأْيِ مِنَ الْخَبَرِ، وَمَا رَوَّاهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِسْتِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَلَا تُهَا ذَبِيحَةٌ لِسُرُورِ حَادِثٍ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، كَالْوَلِيمَةِ وَالنَّقِيعَةِ^(٢).

فصل: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها. نص عليه أحمد، وقال: إذا لم يكن عنده ما يعق، فاستقرض، رجوت أن يخلف الله عليه، إحياء سنة. قال ابن المنذر: صدق أحمد، إحياء السنن وأتباعها أفضل، وقد ردد فيها من التأكيد في الأخبار التي رويتها ما لم يرد في غيرها. ولأنها ذبيحة أمر النبي ﷺ بها، فكأن أولى، كالوليمة والأضحية.

١٧٧٠ - مسألة؛ قال: (عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة)

هذا قول أكثر القائلين بها. وبه قال ابن عباس، وعائشة، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور. وكان ابن عمر يقول: شاة شاة عن الغلام والجارية^(١). لما روى عن النبي ﷺ، أنه^(٢) عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ شاةً، وَعَنِ الْحُسَيْنِ شاةً. رواه أبو داود^(٣). وكان الحسن، وقتادة، لا يريان عن الجارية عقيقة؛ لأن العقيقة شكر للنعمة الحاصلة بالولد، والجارية لا

(١٤) السنة النبوية لم تجتمع كلها عند أحد من الأئمة، وقد يقول الإمام بما يخالف الحديث، لأنه لم يبلغه، ومن أسباب كثرة اعتماد الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - على القياس؛ ظهور الفرق في وقته في العراق، وكثرة الكذب، حيث لا يعتمد على رواية أصحاب هذه الفرق. ولعل الموفق - رحمه الله - يقصد بقوله هذا عدم علمه بالأخبار الواردة في هذا الباب، وإلا فالإمام أبو حنيفة من أئمة المسلمين المقتدى بهم.

(١٥) النقعة: طعام القادم من سفره.

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: باب العقيقة، من كتاب العقيقة. المصنف ٣٣١/٤. وابن أبي شيبة، في: باب من قال: يسوي بين الغلام والجارية، من كتاب العقيقة. المصنف ٢٣٩/٨.

(٢) سقط من: الأصل، ب.

(٣) في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٦/٢ بلفظ: «كيشا كيشا».

كما أخرجه الترمذي، في: باب العقيقة بشاة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٧/٦. والنسائي، في: باب أخبرنا الحسين بن حريث...، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٢٥/٧. والإمام أحمد، في: المستدرك ٣٥٥/٥، ٣٦١.

يَحْصُلُ بِهَا سُرُورٌ ، فَلَا يُشْرَعُ لَهَا عَقِيقَةٌ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَائِشَةَ ، وَأَمَّ كُرْزٍ ^(٤) ، وَهَذَا نَصٌّ ، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَوَازِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الشَّاتَانِ مُتَاِثَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافَتَانِ » ^(٥) . وَفِي رِوَايَةٍ « مِثْلَانِ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَعْنِي ١٥٢/١ ظ مُتَاِثَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافَتَانِ » ^(٦) . وَفِي رِوَايَةٍ : « مِثْلَانِ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَعْنِي فِي حَدِيثِ أُمِّ كُرْزٍ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ ^(٧) ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٨) . وَالذِّكْرُ أَفْضَلُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ بِكَبْشَرٍ كَثِيرٍ ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَفْرَتَيْنِ . وَالْعَقِيقَةُ تُجْرَى مُجْرَى الْأَضْحِيَّةِ . وَالْأَفْضَلُ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا . وَتُسْتَحَبُّ اسْتِسْمَانُهَا ، وَاسْتِعْظَامُهَا ، وَاسْتِحْسَانُهَا كَذَلِكَ . وَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ ، أَوْ عَقَّ بِكَبْشَرٍ وَاحِدٍ ، أَجْزَأُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ .

١٧٧١ - مسألة ؛ قال : (وَيُذْبَحُ يَوْمَ السَّابِعِ)

قال أصحابنا : السُّنَّةُ أَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ السَّابِعِ ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي « أَرْبَعِ عَشْرَةٍ » ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي أَحَدٍ ^(١) وَعِشْرِينَ . وَيُرْوَى هَذَا عَنْ عَائِشَةَ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ . وَعَنْ مَالِكٍ ، فِي الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَعُقَّ عَنْ وَلَدِهِ ، فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّاسِ ، وَمَا يُعْجِبُنِي . وَلَا تَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا فِي اسْتِحْبَابِ ذَبْحِهَا يَوْمَ السَّابِعِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَيُحَلَّقُ رَأْسُهُ » ^(٢) . وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، ثُمَّ فِي أَحَدٍ وَعِشْرِينَ ، فَالْحُجَّةُ فِيهِ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَهَذَا اقْتِدِيرٌ ، الظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا . وَإِنْ ذَبِحَ قَبْلَ

(٤) تقدما في صفحة ٣٩٤ .

(٥) تقدم في صفحة ٣٩٤ .

(٦) كذا في النسخ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في الباب السابق . سنن أبي داود ٩٥/٢ .

(٨) ١-١ : ب : « الرابع عشر » .

(٩) ق : م : « إحدى » .

(١٠) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٩٤ .

ذلك ، أو بعده ، أخره ، لأن المقصود يحصل . وإن تجاوز أحدًا وعشرين ، احتمل أن يستحب في كل سابع ، فيجعله ثمانية وعشرين ، فإن لم يكن ، ففي خمسة وثلاثين ، وعلى هذا ، قياسًا على ما قبله ، واحتمل أن يجوز في كل وقت ؛ لأن هذا قضاء فائت ، فلم يتوقف ، كقضاء الأضحى وغيرها . وإن لم يعق أصلًا ، فبلغ الغلام ، وكسب ، فلا عقيقة عليه . وسئل أحمد عن هذه المسألة ، فقال : ذلك على الولد . يعني لا يعق عن نفسه ؛ لأن السنة في حق غيره . وقال عطاء ، والحسن : يعق عن نفسه ؛ لأنها مشروعة عنه ^(٤) ، ولأنه مرتهن بها ، فينبغي أن يشترع له فكأنك نفسه . ولنا ، أنها مشروعة في حق الولد ، فلا يفعلها غيره ، كالأختى ، وكصدقة الفطر .

فصل : ويستحب أن يخلق / رأس الصبي يوم السابع ، ويسمى ؛ لإحدى سمرة . ١٥٣/١٠
وإن تصدق بزينة شعره فضة فحسن ، لما روى أن النبي ﷺ قال لفاطمة ، لما ولدت الحسن : « اخلقى رأسه ، وتصدقى بزينة شعره فضة على المساكين والأوقاض » .
يعنى أهل الصفة . رواه الإمام أحمد ^(٥) . وروى سعيد ، في « سننه » ، عن محمد بن علي ، أن رسول الله ﷺ عرق عن الحسن والحسين بكبش كبش ، وأنه تصدق بوزن شعورهما ورقًا ، وأن فاطمة كانت إذا ولدت ولدًا ، خلقت شعره ، وتصدقت بوزنه ورقًا ^(٦) . وإن سمّاه قبل السابع ، جاز ؛ لأن النبي ﷺ قال : « ولد الليلة لى غلام ، فسميته باسم أبي إبراهيم » ^(٨) . وسمى الغلام الذي جاءه به أنس بن مالك ، فحنكه ، وسمّاه عبد الله ^(٩) .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في : أ ، ب : « بوزن » .

(٦) في : المستدرك ٦/٣٩٠ ، ٣٩٢ .

(٧) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب العرق يوم سابعه ، من كتاب العقيقة . المصنف ٤/٣٣٣ ، ٣٣٤ . وابن أبي شبة ، في : باب في أي يوم تذبح العقيقة ، من كتاب العقيقة . المصنف ٨/٢٤١ .

(٨) أخرجه مسلم ، في : باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤/١٨٠٧ . وأبو داود ، في : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/١٧٢ . والإمام أحمد ، في : المستدرك ٣/١٩٤ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب رسم الإمام إيل الصدقة بيده ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب تسمية المولود ، من كتاب العقيقة . صحيح البخاري ٢/١٦٠ ، ١٠٩/٧ . ومسلم ، في : باب استحباب تحنك المولود ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ٣/١٦٨٩ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْسِنَ اسْمَهُ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ ، وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ » ^(١٠) . وقال ﷺ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ^(١١) عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » . حديث صحيح ^(١٢) . ورُوِيَ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ . وقال النبي ﷺ : « تَسَمَّوْا ^(١٣) بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتُبُوا بِكُنْيَتِي » ^(١٤) . وفي رواية : « لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكُنْيَتِي » ^(١٥) .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُهُ بِدَمٍ . كَرِهَ ذَلِكَ أَحْمَدُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحَكَّى عَنِ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْفُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَعُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِغِ ، وَيُدْمَى » ^(١٦) . رَوَاهُ هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ هَذَا إِلَّا الْحَسَنَ وَقَتَادَةَ ، وَأُكْرِهَ سَائِرَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَرِهَهُ ؛ لِأَنَّ ^(١٧) النَّبِيَّ ﷺ

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٤/٢ . والدارمي ، في : باب في حسن الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤/٥ .

(١١) لم يرد في : م .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب النبي عن التكني بأبي القاسم ، ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يستحب من الأسماء ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٧٥/١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٩/٢ . والدارمي ، في : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤/٢ ، ١٢٨ .

(١٣) في الأصل ، ا : « سموا » .

(١٤) أخرجه البخاري ، في : باب اثم من كذب على النبي ﷺ ، من كتاب العلم ، وفي : باب كنية النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وفي : باب قول النبي ﷺ : سموا باسمي ولا تكتبوا بكنتي ، وباب من سمى بأسماء الأنبياء ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣٨/١ ، ٢٢٦/٤ ، ٥٣/٨ ، ٥٤ . ومسلم ، في : باب النبي عن التكني بأبي القاسم ، ... ، من كتاب الأدب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ ، ١٦٨٣ . وابن ماجه ، في : باب الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنتيه ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٠/٢ ، ١٢٣١ . والدارمي ، في : باب تسموا باسمي ولا تكتبوا بكنتي ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ .

(١٥) في م : « وبين كنيتي » .

والرواية أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٤/٥ .

(١٦) تقدم تخريج حديث سمرة في صفحة ٣٩٤ .

(١٧) في ب : « ولأن » .

قال : « مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَتُهُ ، فَهَرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى » . رواه أبو داود^(١٨) . وهذا يقتضي أن لا يمس يده ، لأنه أذى . وروى يزيد بن عبد المعز ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : « يَقَعُ^(١٩) عَنِ الْغُلَامِ ، وَلَا يَمَسُّ رَأْسُهُ يَدَهُ » . قال مهنا : ذكرت هذا الحديث لأحمد ، فقال : ما أظرفه . ورواه ابن ماجه^(٢٠) ، ولم يقل : عن أبيه . ولأن هذا تنجيس له ، فلا يشرع ، كلطخه بغيره من النجاسات . وقال يزيد : كنا في الجاهلية ، إذا ولد لأحدنا غلام ، ذبح شاة ، ويلطخ رأسه يدها ، فلما جاء الإسلام ، كنا نذبح شاة ، ونحلق رأسه ، ونلطخه بزعفران . / رواه أبو داود^(٢١) . فأما رواية من روى : ١٥٣/١ ظ « ويُدَمَى » . فقال أبو داود : « وَيُسَمَّى » أصح . هكذا قال سلام بن أبي مطيع ، عن قتادة ، وإياس بن دغفل ، عن الحسن ، ووهب همام ، فقال : « وَيُدَمَى » . قال أحمد : قال فيه ابن أبي عروبة : « يُسَمَّى » . وقال همام : « يُدَمَى » . وما أراه إلا خطأ^(٢٢) . وقد قيل : هو تصحيف من الراوى .

١٧٧٢ - مسألة : قال : (وَيُجْتَنَّبُ فِيهَا مِنَ الْعَيْبِ مَا يُجْتَنَّبُ فِي الْأَصْحِيَةِ)

وجعلته أن حكم العقيقة حكم الأصحية ؛ في سننها ، وأنه يمنع فيها من العيب ما يمنع فيها ، ويستحب فيها من الصفة ما يستحب فيها . وكانت عائشة تقول : اثنوني به أعين أقرن . وقال عطاء : الذكر أحب إلى من الأنثى ، والضان أحب إلى^(١) من المعز . فلا يجزئ فيها أقل من الجذع من الضان ، والثني من المعز ، ولا تجوز فيها العوراء البين

(١٨) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأصاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ ، ٩٦ .
كما أخرجه البخاري ، في : باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة ، من كتاب العقيقة . صحيح البخاري ١٠٩/٧ . والنسائي ، في : باب العقيقة عن الغلام ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٥/٧ ، ١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .
(١٩) في م : « يهتق » خطأ .

(٢٠) في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢ .

(٢١) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأصاحي . سنن أبي داود ٩٩/٢ .

(٢٢) في م : « أخطأ » .

(١) سقط من م . وفي الأصل ، ب : « إلينا » .

عَوزُهَا ، والعَرَجَاءُ السَّيْنُ ظَلْعُهَا^(١) ، والمريضةُ البَيِّنُ مَرَضُهَا ، والعَجَفَاءُ التَّى لَا تُنْقَى ، والعَضْبَاءُ التَّى ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ نَصْفِ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا . وَتُكْرَهُ فِيهَا الشَّرْقَاءُ^(٢) ، والخَرْقَاءُ ، والمُقَابِلَةُ ، والمُدَابَرَةُ . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِشْرَافُ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأُضْحِيَّةِ سِوَاءً ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا ، فَتُقَاسُ عَلَيْهَا .

١٧٧٣ - مسألة ؛ قال : (وَسَيِّلُهَا فِي الْأَكْلِ وَالْهَدْيَةِ وَالصَّدَقَةِ سَيِّلُهَا ، إِلَّا^(٣))
أَنَّهَا تُطْبَخُ أَجْدَا لَا)

وهذا قال الشافعي . وقال ابن سيرين : اصْنَعْ بِلَحْمِهَا كَيْفَ شِئْتَ . وقال ابن جريج : تُطْبَخُ بَمَاءٍ وَمِلْحٍ ، وَتُهْدَى فِي^(٤) الْجِيرَانِ وَالصَّدِيقِ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهَا ، فَحَكَى قَوْلَ ابْنِ سِيرِينَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَسُئِلَ هَلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا^(٥) ؟ قَالَ : لَمْ أَقُلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . وَالْأُثْبَةُ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا نَسِيكَةٌ مَشْرُوعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، فَأُشْبِهَتْ الْأُضْحِيَّةَ ، وَلِأَنَّهَا أُشْبِهَتْهَا^(٦) فِي صِفَتِهَا^(٧) . وَسَيِّلُهَا وَقَدَّرَهَا وَشَرُّوْطَهَا ، فَأُشْبِهَتْهَا فِي مَصْرِفِهَا . وَإِنْ طَبَخَهَا ، وَدَعَا إِخْوَانَهُ فَأَكَلُوهَا ، فَحَسَنٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُفَصَّلَ أَعْضَاؤُهَا ، وَلَا تُكْسَرَ عِظَامُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : السُّنَّةُ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ عَنِ الْغُلَامِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، تُطْبَخُ جُدُولًا ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ، وَيَأْكُلُ ، وَيُطْعَمُ ، وَيَتَصَدَّقُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ السَّابِعِ^(٨) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ فِي الْعَقِيقَةِ^(٩) : تُطْبَخُ جُدُولًا ، لَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ . أَىْ عُضْوًا عُضْوًا ، وَهُوَ

(٢) في م : « ضلعها » .

(٣) الشرقاء : التي انشقت أذنها طولا .

(١) في م : « لا » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ا ، ب : « تشبهها » .

(٤) في م : « صفاتها » .

(٥) أخرجه الحاكم ، في : باب طريق العقيقة وأيامها ، من كتاب الذبائح . المستدرک ٢٣٨/٤ ، ٢٣٩ . وابن أبي شيبة ،

في : باب في العقيقة كم عن الغلام وك عن الجارية ، من كتاب العقيقة . المصنف ٢٣٩/٨ .

(٦) في الغريين ٣٣١/١ .

الجَدَلُ ، بالدَّالِ / غيرِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْإِزْبُ ، وَالشَّلُو ، وَالْمَعْصُو ، وَالْبُوصْلُ ، كُلُّهُ ١٥٤/١٠ .
وَاحِدٌ . وَإِنَّمَا فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَبِيحَةٍ ذُبِحَتْ عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَاسْتَحَبَّ فِيهَا ذَلِكَ
تَفَاوُلًا بِالسَّلَامَةِ . كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَبِهِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ .

فصل : قال أحمد : يباع الجلد والرأس والسَّقَطُ ، وَيُتَصَدَّقُ بِهِ . وَقَدْ نَصَّ فِي الْأُضْحِيَّةِ
عَلَى خِلَافِ هَذَا ، وَهُوَ أَقْبَسُ فِي مَذْهَبِهِ ؛ لِأَنَّهَا ذَبِيحَةُ اللَّهِ ، فَلَا يُبَاعُ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَالْهَدْيِ ،
وَلَأَنَّهُ يُمَكِّنُ الصَّدَقَةَ بِذَلِكَ بَعِيْنِهِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيْعِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْتَمِلُ أَنْ
يُنْقَلَ حُكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، فَيُخْرَجُ فِي الْمَسَائِلَيْنِ رَوَاتَانِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفْرَقَ
بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأُضْحِيَّةَ ذَبِيحَةٌ شُرِعَتْ ^(١) يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأُشْبِهَتْ الْهَدْيَ ، وَالْعَقِيْقَةَ
شُرِعَتْ عِنْدَ سُرُورِ حَادِثٍ ، وَتَجَدَّدِ نِعْمَةٍ ^(٢) ، فَأُشْبِهَتْ الذَّبِيحَةَ فِي الْوَلِيْمَةِ ، وَلَأَنَّ
الذَّبِيحَةَ هُنَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَا شَاءَ ، مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ ، وَالصَّدَقَةُ
بَتَمَنٍّ مَا يَبِيعُ ^(٣) مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ بِهِ فِي فَضْلِهَا ، وَتَوَابِهَا ، وَحَصُولِ النِّفْعِ بِهِ ، فَكَانَ لَهُ
ذَلِكَ .

فصل : قال بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : يُسْتَحَبُّ لِلْوَالِدِ أَنْ يُؤْذَنَ فِي أَذْنِ ابْنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ ؛ لِمَا رَوَى
عَنْ ^(١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي أَذْنِ الْحَسَنِ حِينَ وَلَدَتْهُ
فَاطِمَةُ ^(٢) . وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، أَخَذَهُ فِي خِرْقَةٍ ، فَأَذَّنَ فِي
أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَأَقَامَ فِي الْيُسْرَى ، وَسَمَّاهُ . وَرَوَيْنَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَ الْحَسَنِ يَهْنُئُهُ
بِابْنٍ لَهُ : لِيَهْنِكَ الْفَارِسُ ^(٣) . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ فَارِسٌ هُوَ أَوْ حِمَارٌ ؟ فَقَالَ :

(٧) في ب زيادة : ٥ في ٤ .

(٨-٨) سقط من : ب .

(٩) في م : ٥ بيع ٤ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ١ .

(١١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٢١/٢ .

والترمذي ، في : باب الأذان في أذن المولود ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٥/٦ . والإمام أحمد ، في :

المستدرك ٩/٦ ، ٣٩٢ .

(١٢) في ب ، م : ٥ فارس ٤ .

كَيْفَ نَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ: بُورِكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَشَكَرْتَ الْوَاحِبَ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ، وَرَزِقْتَ بَرَّةً. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَنِّكُ أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ بِالتَّمْرِ^(١٣). وَرَوَى أَنَسٌ قَالَ: ذَهَبَتْ بَعِيدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ وَلَدَ قَالَ: «هَلْ مَعَكَ تَمَرٌ؟». فَنَاقَلَتْهُ تَمَرَاتٍ، فَلَا كَهْنَ، ثُمَّ فَعَّرَ فَاهُ ثُمَّ مَجَّهَ فِيهِ، فَجَعَلَ يَتَلَمَّظُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ^(١٤) الْأَنْصَارِ التَّمَرُ». وَسَمَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ^(١٥).

فصل: قال أصحابنا: لَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ وَلَا الْعَتِيرَةُ. وَهُوَ قَوْلُ عُلَمَاءِ الْأَنْصَارِ سِوَى ابْنِ سِيرِينَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَذْبَحُ الْعَتِيرَةَ فِي رَجَبٍ، وَيُرَوَّى فِيهَا شَيْئًا. وَالْفَرَعَةُ وَالْفَرَعُ؛ بِفَتْحِ الرَّاءِ: أَوَّلُ / وَلَدِ النَّاقَةِ. كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِأَهْلَتِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتُهَوِّأُ عَنْهَا. قَالَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْعَتِيرَةُ هِيَ الرَّجِيَّةُ، كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمْ أَمْرًا، نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ مِنْ غَنَمِهِ شَاةً فِي رَجَبٍ، وَهِيَ الْعَتَائِرُ. وَالصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ مِنْ غَيْرِ نَذَرٍ، جَعَلُوا ذَلِكَ سُنَّةً فِيمَا بَيْنَهُمْ، كَالْأَضْحِيَّةِ فِي الْأَضْحَى، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْذَرُهَا كَمَا قَدْ تَنَذَّرُ الْأَضْحِيَّةُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ أَضْحَاةٌ وَعَتِيرَةٌ»^(١٦). وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ تَقْرِيرٌ لِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ يَقْتَضِي ثُبُوتَهَا بِغَيْرِ نَذَرٍ، ثُمَّ تُسَيِّغُ ذَلِكَ بَعْدَ. وَلَأَنَّ الْعَتِيرَةَ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُنْدَوْرَةُ لَمْ تَكُنْ مَنْسُوعَةً، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ نَذَرَ ذَبْحَ شَاةٍ فِي أَى وَقْتٍ كَانَ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِنَذَرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُمَرْنَا

(١٣) تحنك الأطفال بالتمر رواه مسلم، في: باب حكم بول الطفل الرضيع ...، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٧/١. وأبو داود، في: باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٦٢٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٢/٦. وانظر: حديث أنس التالى.

(١٤) قال النووي: روى بضم الحاء وكسرها، فالكسر بمعنى المحبوب، وعلى هذا فالباء مرفوعة، وأما من ضم الحاء فهو مصدر، وفي الباء على هذا وجهان؛ النصب وهو الأشهر، والرفع، فمن نصب فقد حذره: انظر وأحب الأنصار التمر، فينصب التمر أيضا، ومن رفع قال: هو مبتدأ حذف خبره، أى حب الأنصار التمر لازم. شرح النووي لمسلم ١٣٣/١٤.

(١٥) تقدم تخريجه، في صفحة ٣٩٧.

(١٦) تقدم تخريجه، في صفحة ٣٦١.

رسول الله ﷺ بالفرعة، من كل خمسين^(١٧) واجدة^(١٨). قال ابن المنذر: هذا حديث ثابت. ولنا، ما روى أبو هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «لَا فَرْعَ، وَلَا عَتِيرَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٩). وهذا الحديث مُتَأَخَّرٌ عن الأمر بها، فيكون ناسيحا، ودليل تأخيره أمران؛ أحدهما، أن رآه أبو هريرة، وهو مُتَأَخَّرُ الإسلام، فإن إسلامه في سنة فَتَحَ حَبِيرَ، وهي السنة السابعة من الهجرة. والثاني، أن الفرع والعتيرة كان فعلها أمرا مُتَقَدِّما على الإسلام، فالظاهر بقاؤهم عليه إلى حين نسخها، واستمرار النسخ من غير رفع له، ولو قَدَّرْنَا تَقَدُّمَ النَّهْيِ على الأمر بها، لكأن قد نُسِخَتْ ثم نُسِخَ نَاسِيحُهَا، وهذا خلاف الظاهر. إذا ثبت هذا، فإن المراد بالخبر نفى كونها سنة، لا تحريم فعلها، ولا كراهته، فلو ذُبِحَ إنسان ذبيحة في رجب، أو ذُبِحَ وَلَدُ النَاقَةِ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ لِلصَّدَقَةِ بِهِ وَإِطْعَامِهِ، لم يكن ذلك مكروها. والله تعالى أعلم.

(١٧) في ب، م: «خمسة».

(١٨) أخرجه البيهقي، في: باب ما جاء في الفرع والعتيرة، من كتاب الضعايا. السنن الكبرى ٣١٢/٩.

(١٩) أخرجه البخاري، في: باب الفرع والعتيرة، من كتاب العقيدة. صحيح البخاري ١١٠/٧. ومسلم، في:

باب الفرع والعتيرة، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٦٤/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في العتيرة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٤/٢. والترمذي، في: باب ما

جاء في الفرع والعتيرة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٢/٦. والنسائي، في: باب أخبرنا إسحاق بن

إبراهيم... من كتاب الفرع. المجتبى ١٤٧/٧. وابن ماجه، في: باب الفرعة والعتيرة، من كتاب الذبائح. سنن

ابن ماجه ١٠٥٨/٢. والدارمي، في: باب الفرع والعتيرة، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨٠/٢، والإمام

أحمد، في: للمستند ٢٣٩/٢، ٢٧٩، ٤٩٠.

(٢٠) سقط من: م.

كتاب السَّبَقِ والرَّمْيِ

المسابقةُ جائزةٌ بالسَّنةِ والإجماع . أمَّا السَّنةُ ، فرَوَى ابنُ عمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سابقَ
 ١٥٥/١ و بَيْنَ الْخَيْلِ الْمُضْمَرَةِ^(١) مِنَ الْحَفَايَا إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ ، وَبَيْنَ الْبَتَّى لَمْ تُضْمَرْ مِنْ ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ إِلَى
 مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ : مِنَ الْحَفَايَا إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ سِتَّةُ
 أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ . وَقَالَ سَفِيَانُ : مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ . وَأَجْمَعَ
 الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْمُسَابَقَةِ فِي الْجَمَلَةِ . وَالْمُسَابَقَةُ عَلَى ضَرِيَّتَيْنِ ؛ مُسَابَقَةٌ بَغِيرِ عَوَضٍ ،
 وَمُسَابَقَةٌ بِعَوَضٍ . فَأَمَّا الْمُسَابَقَةُ بَغِيرِ عَوَضٍ ، فَتَجُوزُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ،
 كَالْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ ، وَالسُّفْنِ ، وَالطَّيُورِ ، وَالْبَغَالِ ، وَالْحُمُرِ^(٣) ، وَالْفَيْلَةِ ،
 وَالْمَزَارِيقِ^(٤) ، وَالْمُصَارَعَةِ^(٥) ، وَرَفْعِ الْحَجَرِ ، لِيُعْرَفَ^(٦) الْأَشَدُّ ، وَغَيْرِ هَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) المضمرة : التي قلل علفها ، وأدخلت بيتا كنيئا ، وحُلَّتْ فِيهِ لَتَعْرِقَ وَيَجِفَّ عَرَقُهَا ، فَيُخَفِّفُ لِحْمَهَا وَيَتَقَوَّى عَلَى
 الْجَرَى .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب هل يقال : مسجد بني فلان ؟ من كتاب الصلاة ، وفي : باب إضمام الخيل
 للسبق ، ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما ذكر النبي ﷺ وحضَّ على اتفاق أهل العلم ... ، من كتاب
 الاعتصام . صحيح البخاري ، ١١٤/١ ، ٣٨/٤ ، ١٢٩/٩ . ومسلم ، في : باب المسابقة بين الخيل وتضميرها ،
 من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩١/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٨٩/٧ ، ١٩٠ .
 والنسائي ، في : باب غاية السبق للتي لم تضمر ، وباب إضمام الخيل للسبق ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٨٧/٦ ،
 ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢ . والدارمي ، في : باب في
 السبق ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢١٢/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها ... ، من
 كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ .

(٣) في م : « والحمر » .

(٤) المزاريق : الرماح القصيرة .

(٥) في م : « وتحوز المصارعة » .

(٦) في ب : « ليعلم » .

كان في سفر مع عائشة ، فسأفته على رجلها ، فسبقت ، قالت : فلما حملت اللحم ، سأفتها ، فسبقتني ، فقال : « هَذِهِ يَتْلُكَ » . رواه أبو داود^(٧) . وسابق سلمة بن الأكوع رجلاً من الأنصار بين يدي النبي ﷺ في يوم ذي قرد^(٨) . وصارع النبي ﷺ ركائنه ، فصارع . رواه الترمذي^(٩) . ومَرَّ بقوم يرفعون حجراً - يعني يرفعونه ليعرفوا الأشد منهم - فلم ينكر عليهم^(١٠) . وسائر المسابقة يقاس على هذا . وأما المسابقة بعوض ، فلا تجوز إلا بين الخيل ، والإبل ، والرمي ؛ لما سنده إن شاء الله تعالى . واختصت هذه الثلاثة بتجوز العوض فيها ؛ لأنها من آلات الحرب المأمور بتعليمها ، وإحكامها ، والتفوق فيها ، وفي المسابقة بها مع العوض مبالغة في الاجتهاد في النهاية لها ، وإحكام لها ، وقد ورد الشرع بالأمر بها ، والترغيب في فعلها ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾^(١١) . وقال النبي ﷺ : « أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ »^(١٢) . وروى سعيد ، في « سننه »^(١٣) عن خالد بن زيد ، قال : كنت رجلاً رامياً ، وكان غفبة بن

(٧) في : باب في السبق على الرجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٨/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٤/٦ .

(٨) ذو قرد : ماء نحو يوم من المدينة ، مما يلي بلاد غطفان .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب غزوة ذي قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٤٣٩/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٣/٤ .

(٩) في : باب العمائم على القلائس ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٧٨/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العمائم ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٦/٢ .

(١٠) ذكره أبو عبيد ، في غريب الحديث ١٥١/١٦ .

(١١) سورة الأنفال ٦٠ .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب فضل الرمي والحث عليه ، ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٢٢/٣ . وأبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٣/٢ . والترمذي ، في : باب سورة الأنفال ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢١٤/١١ . وابن ماجه ، في : باب الرمي في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٠/٢ . والدارمي ، في : باب في فضل الرمي . . . ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٧/٤ .

(١٣) في : باب ما جاء في الرمي وفضله ، من كتاب الجهاد . السنن ١٧١/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٢/٢ ، ١٣ . والترمذي ، في : باب ما =

عَامِرِ الْجُهَيْنِيِّ يَمُرُّ فَيَقُولُ : يَا خَالِدُ ، اخْرُجْ بِنَا تَرْمِي . فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ (١٤) يَوْمٍ ، أُبْطِثَتْ عَنْهُ ، فَقَالَ : هَلُمُّ أَحَدُثْكَ حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ ؛ صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ (١٥) الْخَيْرَ ، وَالرَّامِيُ بِهِ ، وَمُنْبِلُهُ ، ازْمُوا وَارْكَبُوا ، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا ، وَلَيْسَ مِنَ اللَّهِوَ إِلَّا ثَلَاثُ ؛ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسُهُ ، وَمَلَأَعَيْنَتُهُ أَهْلُهُ ، وَزَمِيهُ / بِقَوْسِيهِ وَنَبِيلِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ ، رَغْبَةً عَنْهُ ، فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا » . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ مِنْ لَهْوِكُمْ إِلَّا الرَّهَانُ وَالنِّضَالُ » (١٦) . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : النَّضَالُ فِي الرَّمْيِ ، وَالرَّهَانُ فِي الْخَيْلِ ، وَالسَّبَاقُ فِيهِمَا . قَالَ مُجَاهِدٌ : وَرَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو يَشْتَدُّ بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ ، إِذَا أَصَابَ خَصْلَةً قَالَ : أَنَابَهَا ، أَنَابَهَا (١٧) . وَعَنْ حُذَيْفَةَ مِنْهُ .

١٧٧٤ - مسألة ؛ قال : (والسبق في النضل والحافر والخف لا غير)

السَّبْقُ بِسُكُونِ الْبَاءِ ، وَالسَّبْقُ (١) يَفْتَحُهَا : الْجُعْلُ الْمُخْرَجُ فِي الْمُسَابَقَةِ . وَالْمُرَادُ بِالنُّضْلِ هَهُنَا السَّهْمُ ذُو النُّضْلِ ، وَبِالْحَافِرِ الْفَرَسُ ، وَبِالْخَفِّ الْبَعِيرُ ، عَبَّرَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِجُزْءٍ مِنْهُ يَخْتَصُّ بِهِ . وَمُرَادُ الْخَرْقِيِّ أَنَّ الْمُسَابَقَةَ بَعُوضُ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ . وَبِهَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَمِثْلُكَ . وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ : يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ ، وَالْمُصَارَعَةِ ؛ لَوُورِدِ الْأَثَرِ فِيهِمَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ عَائِشَةَ (٢) ، وَصَارَعَ رُكَايَةَ (٣) .

= جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّمْيِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مِنْ أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣٥/٧ ، ١٣٦ ، وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ثَوَابِ مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ تَأْدِيبِ الرَّجُلِ فَرَسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْخَيْلِ . الْمُجْتَبَى ٢٤/٦ ، ١٨٥ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّمْيِ ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٩٤٠/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الرَّمْيِ وَالْأَمْرِ بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ .

(١٤) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ .

(١٥) فِي بَابِ م ، : صَنَعَهُ .

(١٦) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ . السَّنَنِ ١٧٢/٢ .

(١٧) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . السَّنَنِ ١٧٣/٢ .

(١) فِي بَابِ : السَّابِقَةِ . وَفِي م : الْمُسَابَقَةِ .

(٢) تَقْدِمُ التَّخْرِيجُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

ولأصحاب الشافعي وجهان ، كالمذهبيين . وهم في المسابقة في الطيور والسفن وجهان ، بناءً على الوجهين في المسابقة على الأقدام والمصارعة . ولنا ، ما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ ، أَوْ خُفٍّ ، أَوْ حَافِرٍ » . رواه أبو داود^(٣) . فنفى السبق في غير هذه الثلاثة . ويحتمل أن يراد به نفى الجعل ، أى لا يجوز الجعل إلا في هذه الثلاثة . ويحتمل أن يراد به نفى المسابقة بعوض ، فإنه يتعين حمل الخبر على أحد الأمرين ، للإجماع على جواز المسابقة بغير عوض في غير^(٤) هذه الثلاثة ، وعلى كل تقدير فالحديث حجة لنا . ولأن غير هذه الثلاثة لا يحتاج إليها في الجهاد^(٥) ، كالحاجة إليها ، فلم تجز المسابقة عليها بعوض ، كالرمي بالحجارة ورفعها . إذا ثبت هذا ، فالمراد بالنصل السهام من النشاب والنبل دون غيرها^(٦) ، والحافر الخيل وخدّها ، والخف الإبل وخدّها . وقال أصحاب الشافعي : تجوز المسابقة بكل ماله نصل من المزاويق ، وفي^(٧) الرمح والسيف^(٨) وجهان ، وفي الفيل والبغال والحمير وجهان ؛ لأن للمزاويق والرماح / والسيوف نصلاً ، وللفيلة^(٩) خف ، وللبغال والحمير حوافر ، و١٥٦/١ . فتدخل في عموم الخبر . ولنا ، أن هذه الحيوانات المختلف فيها لا تصلح للكر والفر ، ولا يُقاتل عليها ، ولا يُسهم لها ، والفيل لا يُقاتل عليه أهل الإسلام ، والرماح والسيوف لا يُرمى بها ، فلم تجز المسابقة عليها ، كالبقير والثراس^(١٠) ، والخبر ليس بعام فيما تجوز المسابقة

(٣) في : باب في السبق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٨/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٩٢/٧ . والنسائي ، في : باب السبق ، من كتاب الخيل . المجتبى ١٨٨/٦ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/٢ ، ٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٤٧٤ .

(٤) سقط من : م .

(٥) في الأصل : « غيرها » .

(٦) في م : « غيرها » .

(٧-٧) في ب : « الرماح والسيوف » .

(٨) في الأصل ، أ : « وللفيل » .

(٩) التراس : جمع الترس .

به ؛ لأنه نُكِرَتْ في إثبات ، وإنما هو عامٌّ في نفي ما لا تجوزُ المسابقةُ به^(١) ؛ لكونه نكرةً في سياق النفي ، ثم لو كان عامًّا ، لَحُمِلَ على ما عهَدَت المسابقةُ عليه ، ووردَ^(٢) الشرعُ بالحثِّ على تعلُّمه ، وهو ما ذكَّرناه .

١٧٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أَرَادَا أَنْ يَسْتَبِقَا ، أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْآخَرَ ، فَإِنْ سَبَقَ مَنْ أَخْرَجَ ، أَخْرَزَ سَبْقَهُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمَسْبُوقِ شَيْئًا ، وَإِنْ سَبَقَ مَنْ لَمْ يُخْرِجْ ، أَخْرَزَ سَبْقَ صَاحِبِهِ)

وجُمِلَتْهُ أَنْ الْمُسَابَقَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَزَيْنِ ، لَمْ تُحَلْ إِذَا كَانَ يَكُونُ الْعَوَضُ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ،^(١) (فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمَا^(٢) نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِمَامِ جَازَ ، سِوَاكَ كَانَ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً وَحُثًّا عَلَى تَعْلَمِ الْجِهَادِ ، وَنَفْعًا لِلْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ كَانَ مِنْ^(٣) غَيْرِ إِمَامٍ ، جَازَ لَهُ بِذَلِكَ الْعَوَضُ مِنْ مَالِهِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ بِذَلِكَ الْعَوَضُ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْجِهَادِ ، فَاخْتَصَّ بِهِ الْإِمَامُ ، كَتَوَلِّيَةِ^(٤) الْوِلَايَاتِ وَتَأْمِيرِ الْأُمَرَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بِذَلِكَ لِمَالِهِ فِيمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَقُرْبَةٌ ، فَجَازَ ، كَالْوِاسْتِغْنَى بِهِ خِيَلًا وَسِلَاحًا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْهُمَا ، اشْتَرَطَ كَوْنُ الْجُعْلِ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَيَقُولُ : إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَشْرَةٌ ، وَإِنْ سَبَقْتَنِي فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ . فَهَذَا جَائِزٌ . وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ قِمَارٌ . وَلَنَا ، أَنَّ أَحَدَهُمَا يَخْتَصُّ بِالسَّبْقِ ، فَجَازَ ، كَالْوِاسْتِغْنَى بِهِ الْإِمَامُ . وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ الْقِمَارَ أَنَّ^(٥) لَا يَخْلُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْرَمَ ، وَهَهُنَا لَا تَخْطَرُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَلَا يَكُونُ قِمَارًا ، فَإِذَا سَبَقَ الْمُخْرِجُ أَخْرَزَ سَبْقَهُ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ أَخَذَ^(٥)

(١٠) في م زيادة : « بعوض » .

(١١) في الأصل : « وورد » .

(١٢) (١-٢) سقط من : م . نقل نظر .

(٢) سقط من : الأصل ، م .

(٣) في ا ، ب ، م : « لتولية » .

(٤) لم ترد في : الأصل .

(٥) في ب : « أحرز » .

سَبَقَ الْمُخْرِجَ فَمَلَكَهُ ، وَكَانَ كَسَائِرُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ فِي الْجَعَالَةِ ، فِيمَلَكَ فِيهَا ، كَالْعَوَضِ الْمَجْعُولِ ^(٦) فِي رَدِّ الضَّائِلَةِ وَالْآيِقِ . وَإِنْ كَانَ الْعَوَضُ فِي الذَّمَّةِ / ، فَهُوَ ذَيْنٌ ١٥٦/١٠ ظ يُفَضَّلُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَيُجَبَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَإِنْ أَفْلَسَ ، ضَرَبَ بِهِ مَعَ الْغُرَمَاءِ .

فصل : وَالْمُسَابَقَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَلَى حَنِيفَةٍ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : هُوَ لَازِمٌ إِنْ كَانَ الْعَوَضُ مِنْهُمَا ، وَجَائِزٌ إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي اخْتِمَالًا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ وَالْمُعَوَّضُ مَعْلُومَيْنِ ، فَكَانَ لَازِمًا ، كَالِإِجَارَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى مَا لَا تَتَحَقَّقُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، فَكَانَ جَائِزًا ، كَرَدِّ الْآيِقِ ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْإِصَابَةِ ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَتِهِ ، وَهَذَا فَارَقَ الْإِجَارَةَ . فَعَلِيَ هَذَا ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْفَسْخُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْمُسَابَقَةِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا الزِّيَادَةَ فِيهَا أَوْ النُّقْصَانَ مِنْهَا ^(٧) ، ^(٨) لَمْ يَلْزِمِ الْآخَرَ إِجَابَتُهُ ^(٩) ، فَأَمَّا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْمُسَابَقَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَظْهَرْ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ ، جَازَ الْفَسْخُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ ظَهَرَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ ^(١٠) عَلَى الْآخَرِ ^(١١) ، مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ بِفَرَسِهِ فِي بَعْضِ الْمُسَابَقَةِ ، أَوْ يُصِيبَ بِسَهْمِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ ، فَلِلْفَاضِلِ الْفَسْخُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَقْضُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ لَفَاتَ غَرَضُ الْمُسَابَقَةِ ، لِأَنَّهُ مَتَى بَانَ لَهُ سَبْقُ صَاحِبِهِ لَهُ فَسَخَهَا ، وَتَرَكَ الْمُسَابَقَةَ ، فَلَا يَخْصُلُ الْمَقْصُودُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِذَا قُلْنَا : الْعَقْدُ جَائِزٌ . فَفِي جَوَازِ الْفَسْخِ مِنَ الْمَقْضُولِ وَجْهَانِ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فِي عَقْدٍ ، فَكَانَ مَعْلُومًا ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، وَيَكُونُ مَعْلُومًا بِالشَّاهِدَةِ ، أَوْ بِالْقَدْرِ وَالصَّفَةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا وَمَوْجَلًا ، كَالْعَوَضِ فِي الْبَيْعِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ حَالًا وَبَعْضُهُ مَوْجَلًا ، فَلَوْ قَالَ : إِنْ تَضَلَّيْتَنِي فَلَكَ دِينَارٌ حَالٌ ، وَقَفِيرٌ حِنْطَةٌ بَعْدَ شَهْرٍ . جَازٌ ، وَصَحَّ

(٦) ق م : المجهول .

(٧) سقط من : ب .

(٨-٨) ق ب : لم يكن للآخر إجابة .

(٩-٩) سقط من : أ ، ب ، م .

التضال ؛ لأن ما جاز أن يكون حالاً ومؤجلاً ، جاز أن يكون بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً ، كالتمن ، غير أنه يحتاج إلى صفة الحنطة بما يصير به معلومة .

فصل : فإن شرط أن يطعم السبق أصحابه ، فالشرط فاسد ؛ لأنه عوض على (١٠) عمل ، فلا يستحقه غير العامل ، كالعوض في رد الأبق ، ولا يفسد العقد . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يفسد . ولنا ، أنه عقد لا يقف صحته على تسمية بديل ، فلم يفسد بالشرط الفاسد ، كالنكاح . وذكر القاضي أن الشرط الفاسد في المسابقة تنقسم قسمين ؛ أحدهما ، ما يخل بشرط (١١) صحة العقد ، نحو أن يعود إلى جهالة العوض ، أو المسافة ، ونحوهما ، فيفسد العقد ؛ لأن العقد لا يصح مع فوات شرطه . والثاني ، ما لا يخل بشرط (١٢) العقد ، نحو أن يشترط أن يطعم السبق أصحابه أو غيرهم ، أو يشترط (١٣) أنه إذا اتصل لا يرمى أبداً ، أو لا يرمى شهراً ، أو شرطاً لكل واحد منهما أو لأحدهما فاستخ العقد متى شاء بعد الشروع في العمل ، وأشباه هذا ، فهذه شروط باطلة في نفسها ، وفي العقد المقترب بها وجهان ؛ أحدهما ، صحته ؛ لأن العقد تم بأركانه وشروطه ، فإذا خذف الزائد الفاسد ، بقي العقد صحيحاً . والثاني ، يطل ؛ لأنه بذل العوض لهذا العرض ، فإذا لم يحصل له غرضه لا يلزمه العوض . وكل موضع فسدت المسابقة ، فإن كان السابق المخرج ، أمسك سبقه ، وإن كان الآخر ، فله أجر عمله ؛ لأنه عمل بعوض لم يسلم له ، فاستحق أجر المثل ، كالإجارة الفاسدة

فصل : وإذا كان المخرج غير المتسابقين ، فقال لهما أو لجماعة : أيكم سبق فله عشرة . جاز ؛ لأن (١٤) كل واحد منهما (١٥) يطلب أن يكون سابقاً ، فأيهما سبق ، استحق العشرة ، وإن جاءوا جميعاً ، فلا شيء لواحد منهم ؛ لأنه لا سابق فيهم . وإن قال لاثنين : أيكما سبق فله عشرة ، وأيكما صلى فله عشرة . لم يصح ؛ لأنه لا فائدة في طلب السبق ، فلا يخرص عليه ، لعدم فائدته فيه . وإن قال : ومن صلى فله خمسة ، صح ؛ لأن كل

(١٠) في ب : عن .

(١١) في ب : شرطه .

(١٢) في ب ، م : يشترط .

(١٣-١٤) في م : كلامهم .

واحد يطلب السبق لفائدته فيه بزيادة الجعل . وإن كانوا أكثر من اثنين ، فقال : من سبق
 فله عشرة ، ومن صلى فله كذلك . صح ؛ لأن كل واحد منهم يطلب أن يكون سابقاً أو
 مُصلياً ، والمُصلي هو الثاني ؛ لأن رأسه عند صلى الآخر ، والصَّلوان : هما العظمان
 الثَّانِمان^(١٤) من جانبي الذَّنْب . وفي الأثر عن علي ، رضي الله عنه ، أنه قال : سبق أبو
 بكر ، وصلى عمر ، وحَبَطْنَا فِتْنَةً^(١٥) ، وقال الشاعر^(١٦) :

إِنْ تَبَدَّرَ غَايَةٌ يَوْمًا لِمَكْرُمَةٍ تُلَقَّ السَّوَابِقُ مِنَّا وَالْمُصَلِّيْنَا

فإن قال : للمُجَلِّي - وهو الأول - مائة ، وللمُصَلِّي - وهو الثاني - تسعون ، وللتالي -
 وهو الثالث - ثمانون ، وللتابع - وهو الرابع - سبعون ، وللمُرتاج - وهو الخامس - ستون ،
 وللمُحْطِي - وهو السادس - خمسون ، وللعاطف - وهو السابع - أربعون ، وللموئيل - وهو
 الثامن - ثلاثون ، وللطيم - وهو التاسع - عشرون ، وللسكيت - وهو العاشر - عشرة ،
 وللفسكل - وهو الآخر - خمسة . صح ؛ لأن كل واحد يطلب سبق ، فإذا فاتته طلب ما
 يلي السابق ، والفسكل اسم للآخر ، ثم يُستعمل هذا في غير المسابقة بالخيال تجوُّزاً ،
 كما روي أن أسماء ابنة عميسر ، كانت تزوجت جعفر بن أبي طالب ، ولدت له عبد الله
 ومحمداً وعرواً ، ثم تزوجها أبو بكر الصديق ، فولدت له محمد بن أبي بكر ، ثم تزوجها علي
 ابن أبي طالب ، فقالت له : إن ثلاثة أنت آخرهم لأخياري . فقال ولديها : فسككتني
 أمكم . وإن جعل للمُصلي أكثر من السابق ، أو مثله ، أو جعل للتالي أكثر من المُصلي
 أو مثله ، أو لم يجعل للمُصلي شيئاً . لم يجز ؛ لأن ذلك يُفضي إلى أن لا يقصد السبق ، بل
 يقصد التأخر ، فيفوت المقصود .

فصل : إذا قال عشرة : من سبق منكم فله عشرة . صح . فإن جاءوا معاً ، فلا شيء
 لهم ؛ لأنه لم يوجد الشرط الذي يستحق به الجعل في واحد منهم . وإن سبقهم واحد ، فله

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م : عشواء .

وعزاه صاحب الكنز إلى الإمام أحمد ، والحاكم ، والطبراني في الأوسط ، والخطيب البغدادي في التاريخ . كنز العمال

٩/١٣ ، ٢٧١/١١ .

(١٦) البيت لبشامة بن الذئدر . الحماسة ٧٨/١ .

العشرة؛ لوجود الشرط فيه . وإن سبق اثنان ، فلهما العشرة . وإن سبق تسعة ، وتأخر واحد ، فالعشرة للتسعة ؛ لأن الشرط وجد فيهم ، فكان الجعل بينهما ، كما لو قال : مَنْ رَدَّ عَيْدِي الْآيِقْ فَلَهُ عَشْرَةٌ . فَرَدَّهُ تِسْعَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّابِقِينَ عَشْرَةٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَابِقٌ ، فَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِكَمَالِهِ ، كما لو قال : مَنْ رَدَّ عَبْدًا لِي فَلَهُ عَشْرَةٌ . فَرَدَّ كُلَّ وَاحِدٍ عَبْدًا . وفارق ما لو قال : مَنْ رَدَّ عَيْدِي . فَرَدَّهُ تِسْعَةً ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَمْ يُرَدِّهِ ، إِنْ مَارَدَهُ حَصَلَ مِنَ الْكُلِّ . وَيَصِيرُ هَذَا كَمَا لَوْ قَالَ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . فَإِنْ قَتَلَ كُلَّ وَاحِدٍ وَاحِدًا ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ سَلْبُ قَتِيلِهِ كَامِلًا ، وَإِنْ قَتَلَ الْجَمَاعَةَ وَاحِدًا ، فَلْجَمِيعِهِمْ سَلْبُ وَاحِدٍ . وَهُنَا كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ سَبَقٌ مُفْرَدٌ ، فَكَانَ لَهُ الْجُعْلُ كَامِلًا . فَعَلِيَ هَذَا ، لَوْ قَالَ : مَنْ سَبَقَ فَلَهُ عَشْرَةٌ ، وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ ، فَسَبَقَ خَمْسَةٌ ، وَصَلَّى خَمْسَةٌ ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ ، لِلْسَّابِقِينَ عَشْرَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِرْهَمَانٌ ، وَلِلْمُصَلِّينَ خَمْسَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِرْهَمٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّابِقِينَ عَشْرَةٌ ، فَيَكُونُ لَهُمْ خَمْسُونَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُصَلِّينَ خَمْسَةٌ ، فَيَكُونُ لَهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ . / وَمَنْ قَالَ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، اخْتَمَلَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ لَا يَصِحَّ الْعَقْدُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْبِقَ تِسْعَةٌ ، فَيَكُونُ لَهُمْ عَشْرَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ دِرْهَمٌ وَتِسْعٌ ، وَيُصَلِّي وَاحِدٌ ، فَيَكُونُ لَهُ خَمْسَةٌ ، فَيَصِيرُ لِلْمُصَلِّي مِنَ الْجُعْلِ فَوْقَ مَا لِلْسَّابِقِ ، فَيَفُوتُ الْمَقْصُودُ .

١٥٨/١٠

١٧٧٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أُخْرِجَا ^(١) جَمِيعًا ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ يُدْخِلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يُكَافِي فَرَسَهُ ^(٢) فَرَسَتَهُمَا ، أَوْ بَعِيرَهُ بَعِيرَتَهُمَا ، أَوْ زَيْتَهُ زَيْتَتَهُمَا ، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أُخْرَزَ سَبَقُهُمَا ، وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ أَحَدَهُمَا ، أُخْرَزَ سَبَقُهُ ، وَأُحْدِثَ سَبَقُ صَاحِبِهِ ، فَكَانَ كَسَائِرِ مَالِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُحَلَّلِ شَيْئًا)

السَّبَقُ ؛ بِالْفَتْحِ : الْجُعْلُ الَّذِي يُسَابِقُ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى الْخَطَرُ وَالنَّدَبُ وَالْقَرَعُ وَالرَّهْنُ . وَيُقَالُ : سَبَقَ . إِذَا أَخَذَ وَإِذَا أُعْطِيَ . وَمِنَ الْأُضْدَادِ . وَمَتَى اسْتَبَقَ الْاِثْنَانِ

(١) ق م : ه آخرها ؛ تحريف .

(٢) سقط من : ب .

والجُعْلُ منهما^(٣)، فأخرج كل واحد منهما، لم يجز، وكان قماراً؛ لأن كل واحد منهما لا يخلو من أن يغتم أو يعرّم، وسواء كان ما أخرجه متساوياً، مثل أن يخرج كل واحد منهما عشرة، أو متفاوتاً مثل أن يخرج أحدهما عشرة والآخر خمسة. ولو قال: إن سبقتني فللك على^(٤) عشرة، وإن سبقتك فلي عليك قفيز حنطة^(٥). أو قال: إن سبقتني فللك على عشرة ولي عليك قفيز حنطة^(٦). لم يجز^(٧)؛ لما ذكرناه. فإن أذخلا بينهما محللاً، وهو ثالث لم يخرج شيئاً، جاز. وبهذا قال سعيد بن المسيب، والزهري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وحكى أشهب، عن مالك، أنه قال في المحلل: لا أحبه. وعن جابر بن زيد، أنه قيل له: إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا لا يرون بالذخيل بأساً. قال: هم أعف من ذلك. ولنا، ما روى أبو هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من أدخل فرساً بين فرسين، وهو لا يؤمن^(٨) أن يسبق، فليس يقمار^(٩)، ومن أدخل فرساً بين فرسين، وقد آمن أن يسبق^(١٠) فهو قمار». رواه أبو داود^(١١). فجعل قماراً إذا آمن أن يسبق؛ لأنه لا يخلو كل واحد منهما من أن يغتم أو يعرّم، وإذا لم يؤمن^(١٢) أن يسبق، لم يكن قماراً؛ لأن كل واحد منهما يجوز أن يخلو عن

(٣) في ب، م: «بينهما».

(٤) سقط من: أ.

(٥-٥) سقط من: ب.

(٦) سقط من: م.

(٧) في الأصل، أ: «يأمن». وهو موافق لما في سنن ابن ماجه.

(٨-٨) سقط من: ب. نقل نظر.

(٩) في الأصل، أ: «قمار».

(١٠) في: باب في الخيل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود. ٢٨/٢، ٢٩.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب السبق والرهان، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥٠٥/٢.

وفي حاشية ب: أن شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قال: هذا الحديث مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسه... في كلام طويل أشار فيه إلى أن الإمام مالك ذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسه.

وانظر: باب ما جاء في الخيل والمسايق بينها... من كتاب الجهاد. الموطأ ٤٦٨/٢.

(١١) في م: «يأمن».

ذلك . ويشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَرَسُ الْمُحَلِّلِ مُكَافِئًا لِفَرَسَيْهِمَا ، أَوْ بَعِيرُهُ مُكَافِئًا لِبَعِيرَيْهِمَا ، وَرَمِيَهُ لِرَمِيَّتَيْهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَافِئًا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فَرَسَاهُمَا جَوَادَيْنِ وَفَرَسُهُ بَطِيءٌ ، فَهُوَ قِمَارٌ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ مَأْمُونٌ / سَبْقُهُ ، فَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ . وَإِنْ كَانَ مُكَافِئًا لِهَمَا ، جَازَ . فَإِنْ جَاءُوا كُلُّهُمُ الْغَايَةَ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَحْرَزَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبْقَ نَفْسِهِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُحَلِّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَابِقَ فِيهِمْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَبَقَ الْمُسْتَبِقَانِ الْمُحَلِّلَ ، وَإِنْ سَبَقَ الْمُحَلِّلَ وَحْدَهُ ، أَحْرَزَ السَّبْقَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْمُسْتَبِقَيْنِ وَحْدَهُ ، أَحْرَزَ سَبْقَ نَفْسِهِ ، وَأَخَذَ سَبْقَ صَاحِبِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُحَلِّلِ شَيْئًا ، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْمُسْتَبِقَيْنِ وَالْمُحَلِّلَ ، أَحْرَزَ السَّابِقَ مَالِ نَفْسِهِ ، وَيَكُونُ سَبْقُ الْمَسْبُوقِ بَيْنَ السَّابِقِ وَالْمُحَلِّلِ نَصْفَيْنِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَبِقُونَ^(١٢) اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، حَتَّى لَوْ كَانُوا مِائَةً وَبَيْنَهُمْ مُحَلِّلٌ لَا سَبْقَ مِنْهُ ، جَازَ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُحَلِّلُ جَمَاعَةً ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ . وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَسَابَقَةِ بِالْحَيَوَانِ تَحْدِيدُ الْمَسَافَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ لِبَتْدَاءِ عَذْوِهِمَا وَآخِرِهِ غَايَةٌ لَا يَحْتَلِفَانِ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ اسْتَبْقَيْهِمَا ، وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَسَاوِيهِمَا فِي الْغَايَةِ ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ مُقَصِّرًا فِي أَوَّلِ عَذْوِهِ ، سَرِيعًا فِي انْتِهَائِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ بَضِيعًا ذَلِكَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى غَايَةٍ تَجْمَعُ حَالَيْهِ ، وَمِنَ الْخَيْلِ مَا هُوَ أَصْبَرُ ، وَالْقَارِحُ أَصْبَرُ مِنْ غَيْرِهِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عِمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ ، وَفَضَّلَ الْفَرَّاحَ فِي الْغَايَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٣) . وَسَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْمُضْمَرَّةِ مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ ، وَذَلِكَ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، وَذَلِكَ مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ^(١٤) . فَإِنْ اسْتَبَقَا بَغِيرَ غَايَةٍ ، لِيَنْتَظِرَا أَيُّهُمَا يَقِفُ أَوَّلًا ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى أَنْ لَا يَقِفَ أَحَدُهُمَا حَتَّى يَنْقَطِعَ فَرَسُهُ ، وَيَتَعَذَّرُ إِلَّا شَهَادَةً عَلَى السَّبْقِ فِيهِ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَسَابَقَةِ إِرْسَالُ الْفَرَسَيْنِ أَوْ

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « الْمَسْبُوقِ » .

(١٣) فِي : بِابٍ فِي السَّبْقِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥٧/٢ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٩٩/٤ .

(١٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٤٠٤ .

الْبَعِيرَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ أُرْسِلَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، لِيُعْلَمَ هَلْ يُدْرِكُهُ الْآخَرُ أَوْ لَا ؟ لَمْ يَجُزْ هَذَا فِي الْمُسَابَقَةِ بَعْوَضٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُدْرِكُهُ مَعَ كَوْنِهِ أَسْرَعَ مِنْهُ ، لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا . وَيَكُونُ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَسَافَةِ مَنْ يَشَاهِدُ إِسْأَلَهُمَا ، وَيُرْتَّبُهُمَا ، وَعِنْدَ الْغَايَةِ مَنْ يَضْبِطُ السَّابِقَ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ . وَيَحْصُلُ السَّبْقُ فِي الْخَيْلِ بِالرَّأْسِ إِذَا تَمَثَّلَتِ الْأَعْنَاقُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي طُولِ الْعُنُقِ ^(١٥) ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِبِلِ ، اعْتَبِرَ السَّبْقُ بِالْكَيْفِ ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ بِالرَّأْسِ مُتَعَدِّرٌ ، فَإِنَّ طَوِيلَ الْعُنُقِ / قَدْ يَسْبِقُ رَأْسُهُ ^(١٦) لَطَوِيلَ عُنُقِهِ ، لَا لِسُرْعَةِ عَدْوِهِ ، وَفِي الْإِبِلِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَفِيهَا مَا يَمُدُّ عُنُقَهُ ، فَرُبَّمَا سَبَقَ رَأْسُهُ لِمَدِّ عُنُقِهِ ، لَا لِسَبْقِهِ ، فَلِذَلِكَ اعْتَبَرْنَا الْكَيْفَ ، فَإِنَّ سَبْقَ رَأْسٍ قَصِيرِ الْعُنُقِ فَهُوَ سَابِقٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ كَوْنُهُ سَابِقًا ، وَإِنْ سَبَقَ طَوِيلُ الْعُنُقِ بِأَكْثَرِ مَمَّا بَيْنَهُمَا فِي طُولِ الْعُنُقِ ، فَقَدْ سَبَقَ ، وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِهِ لَمْ يَسْبِقْهُ ، وَإِنْ كَانَ أَقْلُ ، فَالْآخَرُ السَّابِقُ . وَنَعُوْهُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالْأُذُنِ كَانَ سَابِقًا . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَمُدُّ الْآخَرُ عُنُقَهُ ، فَيَسْبِقُ ^(١٧) بِأُذُنِهِ لِذَلِكَ لَا لِسَبْقِهِ . وَإِنْ شَرَطَا السَّبْقَ بِأَقْدَامٍ مَعْلُومَةٍ ، كَثَلَاثَةٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلَ ، لَمْ يَصِحَّ . وَقَالَ بَعْضُ ^(١٨) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَصِحُّ ، وَيَتَخَاطَأَنَّ ذَلِكَ ، كَمَا فِي الرَّمْيِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَنْضَبِطُ ، وَلَا يَقِفُ الْفَرَسَانِ عِنْدَ الْغَايَةِ ، بَحَيْثُ يُعْرَفُ مِسَاحَةُ مَا بَيْنَهُمَا . وَقَدْ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَعَلِّي : « قَدْ جَعَلْتُ لَكَ هَذِهِ السَّبْقَةَ بَيْنَ النَّاسِ » . فَخَرَجَ عَلَيَّ فَدَعَا سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ ، فَقَالَ : يَا سُرَاقَةُ ، إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ مَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُنُقِي مِنْ هَذِهِ السَّبْقَةِ فِي عُنُقِكَ ، فَإِذَا أَتَيْتَ الْمَيْطَانَ ^(٢٠) — قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَيْطَانُ مُرْسِلَهَا

(١٥) في ب : « الأعناق » .

(١٦) في أ ، ب : « برأسه » .

(١٧) في م : « فيكون سابقا » .

(١٨) سقط من : ب .

(١٩) في : كتاب السبق بين الخيل . سنن الدارقطني ٤/ ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا جلب ولا جنب في الرهان ، من كتاب السبق والرمي . السنن الكبرى ١٠/ ٢٢٢ .

(٢٠) الميطان : من جبال المدينة .

من الغاية - فصنّف الخيل ، ثم ناد : هل من ^(٢١) مُصْلِحٍ للجوام ، أو حاملٍ للغلام ، أو طارحٍ للجل . فإذا لم يُجِبْكَ أحدٌ ، فكبر ثلاثاً ، ثم خلّها عند الثالثة ، فيُسْعِدُ الله بِسَبْقِهِ مَنْ شاءَ من خلّيقه . وكان على يقعدٍ على مُنتهى الغاية يخطُ خطاً ، ويُقيمُ رجلين متقابلين عند طَرَفِ الخط طَرَفَيْهِ بين إيهامى أَرْجلَيْهما ، وتَمُرُّ الخيلُ بين الرجلين ، ويقولُ لهما : إذا خرج أحدُ الفرسين على صاحبه بطَرَفِ أَذُنَيْهِ ، أو أَذُنٍ ، أو عِذارٍ ، فاجعلَا ^(٢٢) السَّيِّقَةَ له ، فإن شككُما ، فاجعلُوا سَبْقَهُما نصفين ، فإذا قرئتم ثنتين ، فاجعلَا الغاية من غاية أصغرِ الثنتين ، ولا جَلَبَ ولا جَنْبَ ولا شِعَارَ في الإسلام . وهذا الأدب الذى ذكره في هذا الحديث ، في ابتداء الإرسال وانتهاء الغاية ، من أحسن ما قيل في هذا ، وهو مَرُويٌّ عن ^(٢٣) أمير المؤمنين ^(٢٤) على ، رضى الله عنه ، في قَضِيَّةِ أمره ^(٢٥) بها رسول الله ﷺ ، وقَوَّضَهَا إليه ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُتَّبَعَ ، ويُعْمَلَ بها .

١٠٩/١٠ ط **فصل** : وَشَتَرَطُ فِي الرَّهَانِ أَنْ تَكُونَ الدَّابَّتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ / كَانَتَا مِنْ جِنْسَيْنِ ، كَالْفَرَسِ وَالْبَعِيرِ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْبَعِيرَ لَا يَكَاذُ يَسْبِقُ الْفَرَسَ ، فَلَا يَحْصُلُ الْعَرَضُ مِنْ هَذِهِ الْمُسَابَقَةِ . وَإِنْ كَانَتَا مِنْ نَوْعَيْنِ ، كَالْعَرَبِيِّ وَالْبَرْذَوْنِ ، أَوِ الْبُخْتِيَّ وَالْعِرَابِيَّ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِيحُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَزْيِ مَعْلُومٌ بِحُكْمِ الْعَادَةِ ، فَأَشْبَهَا الْجِنْسَيْنِ . وَالثَّانِي : يَصِيحُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ ^(٢٥) مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَسْبِقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، وَالضَّابِطُ الْجِنْسُ وَقَدْ وَجَدَ ، وَيَكْفِي فِي الْمَظْنَةِ اخْتِمَالُ الْحِكْمَةِ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ .

فُصُولٌ ^(١) فِي الْمُنَازَلَةِ : وَهِيَ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمْيِ بِالسَّهَامِ ، وَالْمُنَازَلَةُ ، مَصْدَرُ نَاضِلْتَهُ

(٢١) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٢) في الأصل ، ا ، ب : « فاجعلوا » .

(٢٣-٢٤) لم يرد في الأصل .

(٢٤) في الأصل : « أمر » .

(٢٥) في م : « وهذا » .

(١) في الأصل ، ا : « فصل » .

نِضَالًا وَمُنَاضَلَةً ، وَسُمِّيَ الرَّمْيُ نِضَالًا ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ الثَّامِ يُسَمَّى نِضَالًا ، فَالرَّمْيُ بِهِ عَمَلٌ
بِالنِّضَالِ ، فَسُمِّيَ نِضَالًا وَمُنَاضَلَةً ، مِثْلَ قَاتِلْتُهُ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَجَادَلْتُهُ جِدَالًا وَمُجَادَلَةً .
وَيُشْتَرَطُ لِصِحِّهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ عِدْدُ الرُّشْقِ مَعْلُومًا ، وَالرُّشْقُ ؛ بِكسر
الرَّاءِ : عِدْدُ الرَّمْيِ . وَأَهْلُ اللَّغَةِ يَقُولُونَ : هُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا بَيْنَ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ . وَالرُّشْقُ ؛
بِفَتْحِ الرَّاءِ : الرَّمْيُ نَفْسُهُ ، مُصَدَّرُ رَشَقْتُ رَشْقًا . أَيْ رَمَيْتُ رَمْيًا . وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ ؛
لأنَّهُ لَوْ كَانَ مَجْهُولًا أَفْضَى ^(٢) إِلَى الْخِلَافِ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُرِيدُ الْقَطْعَ ، وَالْآخَرُ يُرِيدُ الزِّيَادَةَ ،
فَيَخْتَلِفَانِ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ عِدْدُ الْإِصَابَةِ مَعْلُومًا ، فَيَقُولَانِ : الرُّشْقُ عَشْرُونَ ، وَالْإِصَابَةُ
خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ ، أَوْ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ إِصَابَةٍ نَادِرَةٍ ، كإِصَابَةِ جَمِيعِ
الرُّشْقِ أَوْ إِصَابَةِ تِسْعَةِ أَغْشَارِهِ ، وَنَحْوِ هَذَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا لَا يُوْجَدُ ، فَيَقُوتُ الْعَرَضُ .
الثَّالِثُ ، اسْتِوَاؤُهُمَا فِي عِدَدِ الرُّشْقِ وَالْإِصَابَةِ ، وَصِفَتِهَا ، وَسَائِرِ أَحْوَالِ الرَّمْيِ . فَإِنْ
جَعَلَ رَشْقًا أَحَدَهُمَا عَشْرَةً ، وَالْآخَرَ عِشْرِينَ ، أَوْ شَرَطَ أَنْ يُصِيبَ أَحَدَهُمَا خَمْسَةً ، وَالْآخَرَ
ثَلَاثَةً ، أَوْ شَرَطَ إِصَابَةَ أَحَدِهِمَا خَوَاصِقَ وَالْآخَرَ خَوَاصِلَ ، أَوْ شَرَطَ أَنْ يَخْطَأَ أَحَدُهُمَا مِنْ
إِصَابَتِهِ سَهْمَيْنِ ، أَوْ يَخْطَأَ سَهْمَيْنِ مِنْ إِصَابَتِهِ بِسَهْمٍ مِنْ إِصَابَةِ صَاحِبِهِ ، أَوْ شَرَطَ أَنْ يَرْمِيَ
أَحَدُهُمَا مِنْ بَعْدِ وَالْآخَرَ مِنْ قُرْبٍ ، أَوْ أَنْ يَرْمِيَ أَحَدَهُمَا ^(٣) وَبَيْنَ أَصَابِعِهِ سَهْمٌ ، وَالْآخَرُ بَيْنَ
أَصَابِعِهِ سَهْمَانِ ، أَوْ أَنْ يَرْمِيَ أَحَدَهُمَا ^(٤) وَعَلَى رَأْسِهِ شَيْءٌ وَالْآخَرُ خَالَ عَنِ شَاغِلٍ ، أَوْ أَنْ
يَخْطَأَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَاحِدًا مِنْ / خَطِّهِ لَالَهُ وَلَا عَلَيْهِ ، وَأَشْبَاهَ هَذَا مِمَّا ^(٥) تَفَوُّتَ بِهِ الْمُسَاوَاةُ ، لَمْ
يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهَا عَلَى الْمُسَاوَاةِ ، وَالْعَرَضُ مَعْرِفَةُ الْحَدِّقِ ، وَزِيَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ
فِيهِ ، وَمَعَ التَّفَاضُلِ لَا يَخْصُلُ ، فَإِنَّهُ رِمَا أَصَابَ أَحَدَهُمَا الْكَثْرَةَ رَمِيَهُ لِحَدِّقِهِ ، فَاعْتَبِرَتْ
الْمُسَاوَاةُ ، كَالْمُسَابَقَةِ بِالْحَيَوَانِ ^(٦) . الرَّابِعُ ، أَنْ يَصِفَا الْإِصَابَةَ ، فَيَقُولَانِ : خَوَاصِلُ .
وَهُوَ الْمُصِيبُ لِلْعَرَضِ كَيْفَمَا كَانَ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : يَقَالُ خَصَلْتُ مُنَاضِلِي خَصَلَّةً

(٢) فِي م : : الْأَفْضَى .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ ب : . نَقَلَ نَظَرَ .

(٤) فِي أ ، ب ، م : : بِمَا .

(٥) فِي م : : عَلَى الْحَيَوَانِ .

وَحَصْنًا^(٦) . وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْفَرْع . وَالْقَرْطَسَةُ ، يُقَالُ : قَرْطَسَ . إِذَا أَصَابَ . أَوْ حَوَّيَ . وَهُوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ يَدَيِ الْغَرَضِ ، ثُمَّ وَثَبَ إِلَيْهِ . وَمِنْهُ يُقَالُ : حَبَا الصَّبِيَّ . أَوْ خَوَّاصِيرَ . وَهُوَ مَا كَانَ^(٧) فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْغَرَضِ ، وَمِنْهُ قِيلَ : الْخَاصِرَةُ . لِأَنَّهَا فِي جَانِبِ الْإِنْسَانِ . أَوْ خَوَّارِقَ . وَهُوَ مَا خَرَّقَ الْغَرَضَ ، ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ . أَوْ خَوَّاسِيقَ . وَهُوَ مَا فَتَحَ^(٨) الْغَرَضَ ، وَثَبَّتَ فِيهِ . أَوْ مَوَارِقَ . وَهُوَ مَا أَتَفَذَ^(٩) الْغَرَضَ ، وَوَقَعَ مِنْ وَرَائِهِ . أَوْ خَوَّازِمَ . وَهُوَ مَا خَزَمَ جَانِبَ الْغَرَضِ . وَإِنْ شَرَطَا الْخَوَّاسِيقَ وَالْخَوَّابِيَّ مَعًا ، صَحَّ . الْخَاسِمُسُ ، قَدْرُ الْغَرَضِ ، وَالْغَرَضُ هُوَ مَا يُقْصَدُ إِصَابَتُهُ مِنْ قَرْطَاسٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ جَلِيدٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ قَرْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيُسَمَّى غَرَضًا ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ ، وَيُسَمَّى شَارَةً وَشَنًا . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : مَا نُصِيبُ فِي الْمَلْدِفِ فَهُوَ الْقَرْطَاسُ ، وَمَا نُصِيبُ فِي الْهَوَاءِ فَهُوَ الْغَرَضُ^(١٠) . وَبِجَبِّ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِالْمُشَاهَدَةِ ، أَوْ بِتَقْدِيرِهِ بِشَيْءٍ أَوْ شَيْئَيْنِ ، بِحَسَبِ الْإِتْفَاقِ ، فَإِنَّ الْإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ سَعَتِهِ وَضَبِيقِهِ . السَّادِسُ ، مَعْرِفَةُ الْمَسَافَةِ ؛ إِمَّا بِالْمُشَاهَدَةِ ، أَوْ بِالذَّرْعَانِ ، فَيَقُولُ : مِائَةَ ذِرَاعٍ ، أَوْ مِائَتَيْ ذِرَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ بِقُرْبِهَا وَبَعِيدِهَا ، وَمَهْمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ جَازَ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ مَسَافَةً بَعِيدَةً تَتَعَذَّرُ الْإِصَابَةُ فِي مِثْلِهَا ، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَفُوتُ بِذَلِكَ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ مَا رَمَى إِلَى أَنْ يَمَاقِطَ ذِرَاعٍ إِلَّا عُقْبَةُ بَنٍ عَامِرٍ الْجُهَيْنِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . السَّابِعُ ، تَعْيِينُ الرُّمَةِ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَ الْإِنْهَامِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ جَذْقِ الرَّمِيِّ بَعَيْنِهِ ، لَا مَعْرِفَةَ جَذْقِ رَامٍ فِي الْجُمْلَةِ . وَلَوْ عَقَدَ اثْنَانِ نِضَالًا عَلَى أَنْ^(١١) مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِذَلِكَ . وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْقَوْسِ وَالسَّهْمِ ، وَلَوْ عَيْنُهَا لَمْ تَتَّعَيْنْ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةَ الْجَذْقِ ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِالرَّمِيِّ^(١٢) ، لَا بِاخْتِلَافِ الْقَوْسِ وَالسَّهْمِ . وَفِي الرُّهَانِ يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الْحَيَوَانِ الَّذِي يُسَابَقُ

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٤١/٧ ، ١٤٢ .

(٧) ق م : وقع .

(٨) ق م : خرق .

(٩) في الأصل ، ا ، ب : تفذ .

(١٠) انظر : التهذيب ٧/٨ ، ٩ / ٣٩٠ .

(١١) ق م : أربع .

(١٢) ق م ، ا ، ب : بالرمي .

به ، ولا يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الرَّايِكِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ عَدُوِّ الْفَرَسِ ، لِاحْتِذِيقِ الرَّايِكِ . وَكُلُّ مَا يُعْتَبَرُ / تَعْيِينُهُ ، إِذَا تَلَفَ انْتَفَاحُ الْعَقْدِ ، وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، لِأَنَّ الْعَقْدَ تَعْلُقُ بِعَيْنِهِ ، ١٦٠/١٠ ط
فَانْتَفَاحُ يَتَلَفُ الْعَيْنَ ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ حَذِيقِ الرَّايِمِ ، أَوْ عَدُوِّ الْفَرَسِ ، وَقَدْ فَاتَتْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِمَوْنِهِ ، وَلَا يُعْرَفُ حَذِيقُهُ مِنْ غَيْرِهِ . وَمَا لَا يَتَعَيَّنُ ، بِجُورِ إِدْنَالِهِ لَعْدُوِّهِ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا تَلَفَ ، قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ . فَإِنْ شَرَطْنَا أَنْ لَا يَرْمِيَ بِغَيْرِ هَذِهِ ^(١٣) الْقَوْسِ ، وَلَا بِغَيْرِ هَذَا السَّهْمِ ، أَوْ لَا يَرَكِبُ غَيْرَ هَذَا الرَّايِكِ . فَهَذِهِ شُرُوطُ فَاسِدَةٍ ؛ لِأَنَّهَا تُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، أَشْبَهَتْ مَا ^(١٤) إِذَا شَرَطْنَا إَصَابَةَ بِإِصَابَتَيْنِ . الثَّامِنُ ، أَنْ تَكُونَ الْمُسَابَقَةُ فِي الْإِصَابَةِ . وَلَوْ قَالَا : السَّبْقُ لِأُبْعَدِنَا رَمِيًّا ، لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الرَّمْيِ الْإِصَابَةُ ، لَا بُعْدُ الْمَسَافَةِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّمْيِ إِمَّا قَتْلُ الْعَدُوِّ ، أَوْ جَرْحُهُ ، أَوْ الصَّبْدُ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، وَكُلُّ هَذَا إِنْمَا يَنْحَصِلُ مِنَ الْإِصَابَةِ ، لَا مِنَ الْإِنْبَاعِ .

فصل : الْمُنَاصَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ؛ أَحَدُهَا ، تُسَمَّى الْمُبَادَرَةَ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَا : مَنْ سَبَقَ إِلَى خَمْسِ إِصَابَاتٍ مِنْ عَشْرِينَ رَمِيَّةً فَهُوَ السَّابِقُ . فَأَيُّهُمَا سَبَقَ إِلَيْهَا مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الرُّشْقِ ، فَقَدْ سَبَقَ . فَإِذَا رَمَيَا عَشْرَةَ عَشْرَةً ، فَأَصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسًا ، وَلَمْ يُصِْبِ الْآخَرُ خَمْسًا ، فَالْمُصِيبُ خَمْسًا هُوَ السَّابِقُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ إِلَى خَمْسٍ ^(١٥) ، وَسَوَاءٌ أَصَابَ الْآخَرُ أَرْبَعًا ، أَوْ مَادُونَهَا ، أَوْ لَمْ يُصِْبْ شَيْئًا ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْمَامِ الرُّشْقِ ؛ لِأَنَّ السَّبْقَ قَدْ حَصَلَ بِسَبْقِهِ إِلَى مَا شَرَطْنَا ^(١٦) السَّبْقَ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَشْرَةِ ^(١٧) خَمْسًا ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا ، وَلَا يُكْمَلَانِ الرُّشْقَ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ قَدْ حَصَلَتْ ، وَاسْتَوَيَا فِيهَا . فَإِنْ رَمَى أَحَدُهُمَا عَشْرًا فَأَصَابَ خَمْسًا ، وَرَمَى الْآخَرُ تِسْعًا فَأَصَابَ أَرْبَعًا ، لَمْ يُحْكَمْ بِالسَّبْقِ وَلَا بَعْدِيهِ ، حَتَّى يَرْمِيَ الْعَاشِرَ ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ ، فَقَدْ سَبَقَ الْأَوَّلُ ، وَإِنْ أَصَابَ بِهِ ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ مِنَ التَّسْعَةِ إِلَّا ثَلَاثًا ، فَقَدْ

(١٣) فِي ١ ، ب : هَذَا .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ ، ب .

(١٥) فِي م : خَمْسَةٌ .

(١٦) فِي م : شَرَطُ .

(١٧) فِي م : الْعَشْرَ .

سَبَقَهُ الْأَوَّلُ ، وَلَا يَخْتَارُ إِلَى رَمَى الْعَاشِرِ ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُصِيبُ بِهِ ، وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يُقُولَ ^(١٨) : أَيْنَا فَضَّلَ صَاحِبَهُ بِإِصَابَةٍ أَوْ إِصَابَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ مِنْ عَشْرِينَ رَمِيَّةً ^(١٩) ، فَقَدْ سَبَقَ . وَيُسَمَّى مُفَاضَلَةً وَمُحَاطَةً ؛ لِأَنَّ مَا تَسَاوَا فِيهِ مِنَ الْإِصَابَةِ مَخْطُوطٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ . وَيَلْزَمُ إِكَالُ الرُّشْقِ إِذَا كَانَ فِي إِثْمَانِهِ فَائِذَةٌ ، فَإِذَا قَالَا : أَيْنَا فَضَّلَ صَاحِبَهُ بِثَلَاثٍ ، فَهُوَ سَابِقٌ . فَرَمَيَا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَمِيَّةً ، فَأَصَابَهَا أَحَدُهُمَا ، وَأَخْطَأَهَا الْآخَرُ كُلُّهَا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُ الرُّشْقِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ الْآخَرَ الثَّانِي / الْبَاقِيَّةَ ، وَيُخْطِئُهَا الْأَوَّلُ ، وَلَا يُخْرِجُ الْأَوَّلُ بِهَذَا عَنْ كَوْنِهِ سَابِقًا . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ إِنَّمَا أَصَابَ مِنَ الْاثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ عَشْرًا ، لَزِمَهُمَا أَنْ يَرْمِيَا الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَهَا ، أَوْ أَخْطَأَ ، أَوْ أَصَابَهَا الْأَوَّلُ وَخَذَهُ . فَقَدْ سَبَقَ ، وَلَا يَخْتَارُ إِلَى إِثْمَامِ الرُّشْقِ . وَإِنْ أَصَابَهَا الْآخَرُ ، وَأَخْطَأَهَا الْأَوَّلُ ، فَعَلِيهِمَا أَنْ يَرْمِيَا الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ ، وَالْحَكْمُ فِيهَا وَفِيمَا بَعْدَهَا ، كَالْحَكْمِ فِي الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ ، وَأَنَّهُ مَتَى أَصَابَهَا ، أَوْ أَخْطَأَ ، أَوْ أَصَابَهَا الْأَوَّلُ ، فَقَدْ سَبَقَ ، وَلَا يَرْمِيَانِ مَا بَعْدَهَا . وَإِنْ أَصَابَهَا ^(٢٠) الْآخَرُ وَخَذَهُ ، رَمَيَا مَا بَعْدَهَا . وَهَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ فِي إِثْمَامِ الرُّشْقِ فَائِذَةً لِأَحَدِهِمَا ، لَزِمَ إِثْمَامُهُ ، وَإِنْ يَسَّرَ مِنَ الْفَائِذَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنَ الْعَدَدِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْبِقَ أَحَدُهُمَا بِهِ صَاحِبَهُ ، أَوْ يُسْقِطَ أَحَدُهُمَا بِهِ سَبَقَ صَاحِبِهِ ، لَزِمَ الْإِثْمَامُ ، وَإِلَّا فَلَا ، فَإِذَا كَانَ السَّبَقُ يَحْصُلُ بِثَلَاثِ إِصَابَاتٍ مِنْ عَشْرِينَ ، فَرَمَيَا ثَمَانِي عَشْرَةَ ، فَأَخْطَأَهَا ، أَوْ أَصَابَهَا ، أَوْ تَسَاوَيَا فِي الْإِصَابَةِ فِيهَا ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِثْمَامُ ^(٢١) ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا هَاتَيْنِ الرَّمِيَّتَيْنِ ، وَيُخْطِئُهَا الْآخَرُ ، وَلَا يَحْصُلُ السَّبَقُ بِذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَضَّلَ ^(٢٢) أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِخَمْسِ إِصَابَاتٍ فَمَا زَادَ ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِثْمَامُ ؛ لِأَنَّ إِصَابَةَ الْآخَرِ بِالسَّهْمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ لَا يُخْرِجُ الْآخَرَ عَنْ كَوْنِهِ فَاضِلًا بِثَلَاثِ إِصَابَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْهُ إِلَّا بِرَجْعٍ ، رَمَيَا السَّهْمَ الْآخَرَ ، فَإِنْ أَصَابَهُ الْمَفْضُولُ وَخَذَهُ ، فَعَلِيهِمَا رَمَى الْآخَرِ ، فَإِنْ أَصَابَهُ الْمَفْضُولُ أَيْضًا ، سَقَطَ سَبَقُ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي

(١٨) ق م : « يقول » .

(١٩) سقط من : ب .

(٢٠) في الأصل ، أ ، ب : « أصاب بها » .

(٢١) ق م : « إتمام الرشق » .

(٢٢) ق ب : « يفضل » .

أَحَدِ السَّهْمَيْنِ ، أَوْ أَصَابَ الْأَوَّلَ فِي أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ سَابِقٌ .

فصل : الثالثُ أَنْ يَقُولَا : إِنِّي أَصَابَ خَمْسًا مِنْ عَشْرِينَ ، فَهُوَ سَابِقٌ . فَمَتَى أَصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسًا مِنْ الْعَشْرِينَ ، وَلَمْ يُصِيبْهَا الْآخَرُ ، فَلَا أَوَّلَ سَابِقٍ ، وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا ، أَوْ لَمْ يُصِيبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خَمْسًا ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا . وَهَذِهِ فِي مَعْنَى الْمُحَاطَّةِ ، فِي أَنَّهُ يَلْزَمُ إِثْمَامُ الرَّشِقِ مَا كَانَ فِي إِثْمَامِهِ فَائِدَةٌ ، وَإِنْ^(٢٣) تَخَلَّاهُ الْفَائِدَةُ ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ . وَمَتَى أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا سَابِقٌ . وَإِنْ زَمِيَامَتٌ عَشْرَةُ رَمِيَّةٍ ، وَلَمْ يُصِيبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا شَيْئًا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، وَلَا سَابِقَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا ، وَلَا يَحْصُلُ السَّبْقُ بِذَلِكَ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا ، فَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّمِي ، هَلْ هُوَ مُبَادَرَةٌ أَوْ مُحَاطَةٌ أَوْ مُفَاضَلَةٌ ؟ لِأَنَّ غَرَضَ الرَّمَاةِ يَخْتَلِفُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ تَكْثُرُ / إصَابَتُهُ فِي الْإِتْدَاءِ دُونَ الْإِتِهَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ بِالْعَكْسِ ، فَوَجَبَ بَيَانُ ذَلِكَ ، لِيَعْلَمَ مَا دَخَلَ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى التَّضَالِ الْمُبَادَرَةَ ، وَأَنَّ مَنْ بَادَرَ إِلَى الْإِصَابَةِ فَهُوَ السَّابِقُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اشْرَطَ أَنَّ السَّبْقَ لِمَنْ أَصَابَ خَمْسَةً مِنْ عَشْرِينَ ، فَسَبَقَ إِلَيْهَا وَاحِدٌ ، فَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ . وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ ، كَهَذَيْنِ .

فصل : فَإِنْ شَرَطَا إِصَابَةَ مَوْضِعٍ مِنَ الْهَدَفِ ، عَلَى أَنْ يُسْقِطَ مَا قَرَّبَ مِنْ إِصَابَةِ أَحَدِهِمَا مَا بَعْدَ مِنْ إِصَابَةِ الْآخَرِ ، فَفَعَلَ ، ثُمَّ فَضَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِمَا شَرَطَا ، كَانَ سَابِقًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُحَاطَّةِ ، فَإِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمَا مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ شَيْئًا ، وَأَصَابَ الْآخَرُ مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ أَقْلَ مِنْ شَيْءٍ ، أَسْقَطَ الْأَوَّلَ ، وَإِنْ أَصَابَ الْأَوَّلُ الْغَرَضَ ، أَسْقَطَ الثَّانِي ، فَإِنْ أَصَابَ الثَّانِي الدَّائِرَةَ الَّتِي فِي الْغَرَضِ ، لَمْ يُسْقِطْ بِهِ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ كُلَّهُ^(٢٤) مَوْضِعٌ لِلْإِصَابَةِ^(٢٥) ، فَلَا يُفْضَلُ

(٢٣) فِي م : ١ : فَإِذَا .

(٢٤) فِي ب نَادَا : ١ : .

(٢٥) فِي الْأَصْلِ : ١ : الْإِصَابَةُ .

أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذَا أَصَابَهُ جَمِيعًا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ^(٢٦) ذَلِكَ . وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَحْسِبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢٧) خَاسِقَهُ بِإِصَابَتَيْنِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يُفَضَّلْ صَاحِبَهُ فِي شَيْءٍ ، فَقَدْ اسْتَوْيَا .

فصل : وَالسَّنَةُ أَنْ يَكُونَ لَهَا غَرَضَانِ يَرْمِيَانِ أَحَدَهُمَا ، ثُمَّ يَمْضِيَانِ إِلَيْهِ ، فَيَأْخُذَانِ السَّهْمَ يَرْمِيَانِ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِعْلَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »^(٢٨) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ : رَأَيْتُ حَدِيثَ شَيْخٍ يَشْتَدُّ بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ يَقُولُ : أَنَابَهَا ، « أَنَابَهَا »^(٢٩) . فِي قَمِيصٍ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ مِثْلُ ذَلِكَ^(٣٠) . وَالْهَدَفُ مَا يَنْصَبُ الْغَرَضُ عَلَيْهِ ؛ إِمَّا ثَرَابًا مَجْمُوعًا ، وَإِمَّا حَائِطًا . وَيُرْوَى^(٣١) أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَشْتَدُّونَ بَيْنَ الْأَغْرَاضِ ، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ كَانُوا رُهْبَانًا . فَإِنْ جَعَلُوا غَرَضًا وَاحِدًا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِهِ ، وَهُوَ عَادَةُ أَهْلِ عَصْرِنَا . وَلَا بُدَّ فِي الْمُنَاصَلَةِ أَنْ يَتَدَيَّ أَحَدُهُمَا بِالرَّمْيِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ رَمَيَا مَعًا ، أَفْضَى إِلَى الْاِخْتِلَافِ ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْمُصِيبُ مِنْهُمَا . فَإِنْ كَانَ الْمُخْرَجُ أَجْنَبِيًّا ، قُدِّمَ مَنْ يَخْتَارُهُ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ وَتَشَاحَا ، أَقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، وَابَّهَمَا كَانَ أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ فَبَدْرَهُ الْآخَرُ فَرَمَى ، لَمْ يُعْتَدَلْ بِسَهْمِهِ ، أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ . وَإِذَا بَدَأَ أَحَدُهُمَا / فِي وَجْهِهِ ، بَدَأَ الْآخَرُ فِي الثَّانِي ، تُعَدَّلَا بَيْنَهُمَا . وَإِنْ شَرَطَا الْبِدَاءَ لِأَحَدِهِمَا فِي كُلِّ الْوُجُوهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْمُنَاصَلَةِ عَلَى الْمُسَاوَاةِ ، وَهَذَا تَفَاضُلٌ ، فَإِنْ فُعِلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ بِاتِّفَاقٍ مِنْهُمَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْبِدَاءَ لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْإِصَابَةِ ، وَلَا فِي تَجْوِيدِ^(٣٢) الرَّمْيِ ، وَإِنْ شَرَطَ^(٣٣) أَنْ يَتَدَاكُلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ ، جَازَ ؛ لِتَسَاوِيِهِمَا .

(٢٦) فِي م : « يَشْتَرِطُ » .

(٢٧) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ .

(٢٨) انْظُرْ : تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ١٦٤/٤ .

(٢٩) (٢٩-٢٩) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ ، أ ، ب . وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّمْيِ وَفَضْلُهُ ، مِنْ كِتَابِ

الْجِهَادِ . السَّنَنِ ١٧٢/٢ .

(٣٠) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٤٠٦ .

(٣١) (٣١-٣١) فِي م : « عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ » .

(٣٢) فِي م : « تَجْوِيدٌ » تَحْرِيفٌ .

(٣٣) فِي م : « شَرْطًا » .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتِرَاطُ الْبِدَاةِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ذَكَرْنَا غَيْرَ لَازِمٍ ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِي الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرُ لَهُ فِي تَجْوِيدِ رَمَى ، وَلَا كَثْرَةِ إِصَابَةٍ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الرُّمَةِ يَخْتَارُ التَّأَخُّرَ عَلَى ^(٣٤) الْبِدَاةِ ، فَيَكُونُ وجودُ هَذَا الشَّرْطِ كَعَدَمِهِ . وَإِذَا رَمَى الْبَادِئُ بِسَهْمٍ ، رَمَى الثَّانِي بِسَهْمٍ كَذَلِكَ ، حَتَّى يَقْضِيَا رَمَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُنَاضِلَةِ يَقْتَضِي الْمُرَاسَلَةَ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى التَّسَاوِي ، وَأَنْجَزُ لِلرَّمَى ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُصْلِحُ قَوْسَهُ وَيَعْدِلُ سَهْمَهُ ، حَتَّى يَرْمِيَ الْآخَرَ . وَإِنْ رَمَى ^(٣٥) بِسَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ ^(٣٦) ، فَحَسَنٌ ، وَهُوَ الْعَادَةُ بَيْنَ الرُّمَةِ فِيمَا رَأَيْنَا . وَإِنْ اشْتَرَطَا أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا رِشْقَهُ ^(٣٦) ، ثُمَّ يَرْمِيَ الْآخَرَ ، أَوْ يَرْمِي أَحَدُهُمَا عَدَدًا ، ثُمَّ يَرْمِي الْآخَرَ مِثْلَهُ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُؤَثِّرُ فِي مَقْصُودِ الْمُنَاضِلَةِ ، وَإِنْ خَالَفَ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْبَيْعِ مَا لَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ مِنَ التَّقْوِدِ وَالْخِيَارِ وَالْأَجَلِ ، لَمَّا كَانَ غَيْرَ مَانِعٍ مِنَ الْمَقْصُودِ .

فصل : وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَا أَرْشَاقًا كَثِيرَةً ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ عَلَى الْقَلِيلِ ، جَازَ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً . ثُمَّ إِنْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَا مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ قَدْرًا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي هَذَا صَحِيحٌ ، فَإِنَّهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَدْ يَضْعُفُ عَنِ الرَّمَى كُلَّهُ مَعَ حَذَقِهِ . وَإِنْ أُطْلِقَا الْعَقْدَ ، جَازٌ ، وَحُمِلَ عَلَى التَّعَجُّيلِ وَالْحُلُولِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، فَيَرْمِيَانِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَغْرِضَ غَدْرٌ يَمْنَعُ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ رِيحٍ ^(٣٧) تُشَوِّشُ السَّهْمَ ، أَوْ لِحَاجَتِهِ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ قَضَاءٍ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ بِالْعَرَفِ ، وَكَذَلِكَ الْمَطَرُ فَإِنَّهُ ^(٣٨) يَرْخِي الْوَتَرَ ، وَيُفْسِدُ الرِّيشَ ^(٣٩) ، وَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ تَرَكَاهُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَرُكُ الرَّمَى بِاللَّيْلِ ، فَحُمِلَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ مَعَ الْإِطْلَاقِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الرَّمَى لَيْلًا ، فَيَأْخُذُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِذَلِكَ . فَإِنْ كَانَتْ اللَّيْلَةُ مُقِيمَةً مَنِيرَةً ، اِكْتَفَى بِذَلِكَ ، وَإِلَّا رَمَى فِي ضَوْءِ شَمْعَةٍ

(٣٤) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ » .

(٣٥-٣٦) فِي ١ : « سَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ » .

(٣٦) فِي م : « رِشْقًا » .

(٣٧) فِي م نَهَادَةً : « أَوْ » .

(٣٨) فِي الْأَصْلِ ١٠ : « فَلَانِهَا » .

(٣٩) فِي ب ، م : « الرِّشْقُ » .

أو مَشْعَلٍ . وإن عَرَضَ عارضٌ يَمْنَعُ الرَّمْيَ ، كما ذَكَرْنَاهُ ، أو كَسِيرَ قَوْسٍ ، أو قُطْعَ وَتَرٍ ، أو انْكَسَرَ السَّهْمُ^(٤٠) ، جازَ إِنْدَالُهُ . فإن لم يُمكنْ ، أُخْرِجَ الرَّمْيُ^(٤١) حتى يزُولَ العارِضُ .

١٦٢/١ ظ

فصل : فإن أرادَ أَحَدُهما التَّطْوِيلَ ، والتَّشَاغُلَ عن الرَّمْيِ بما لا حاجةَ إليه ، من مَسْجِ القَوْسِ والوَتَرِ ، ونحو ذلك ، إِرَادَةَ التَّطْوِيلِ على صَاحِبِهِ ، لَعَلَّهُ يَنْسَى القَصْدَ الذي أَصَابَ به ، أو يَفْتَرُ ، مُنِعَ من ذلك ، وطُولِبَ بالرَّمْيِ ، ولا يُدْهَشُ بالاسْتِعْجَالِ بالكُلِّيَّةِ ، بحيث يُمنَعُ من تَحَرُّي الإِصَابَةِ . ويُمنَعُ كُلُّ واحدٍ منهما من الكلامِ الذي يَغِيظُ به صَاحِبَهُ ، مثل أن يَرْتَجِزَ ، وَيَفْتَحِرَ ، وَيَتَّبَحَّجَ بالإِصَابَةِ ، وَيُعْتَفَ صَاحِبَهُ على الخطأِ ، أو يُظْهِرَ^(٤٢) أَنَّهُ يُعْلِمُهُ . وهكذا الحَاضِرُ معهما ، مثل الأَمِيرِ والشَّاهِدَيْنِ وغيرِهِم ، يُكْرَهُ لهُم مَذْحُ المَصِيبِ ، وَرَهْرَهَتُهُ ، وَتَغْيِيفُ المُخْطِئِ وَرَجْرَهُ ؛ لأنَّ فِيهِ كَسْرُ قَلْبِ أَحَدِهِما وَغِيظُهُ .

فصل : وإذا تَشَاخَا في موضعِ الوقوفِ ، فإن كان ما طَلَبَهُ أَحَدُهما أَوَّلَى ، مثل أن يكونَ في أَحَدِ المَوْقِفَيْنِ يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ ، أو يَحَايُؤُ ذِيهِ اسْتِقْبَالَها ، ونحو ذلك ، والآخَرُ يَسْتَنْدِرُها ، قَدَّمَ قولَ مَنْ طَلَبَ اسْتِدْبَارَها ؛ لأنَّهُ العَرَفُ ، إلَّا أن يكونَ في شَرْطِهِما اسْتِقْبَالُ ذلك ، فالشَّرْطُ أَمْلَكُ ، كما قُلْنَا في الرَّمْيِ لَيْلًا . وإن كان المَوْقِفَانِ سَوَاءً ، كان ذلك إلى الذي به^(٤٣) البِدْأَةُ ، فَيَتَّبَعُهُ الآخَرُ ، فإذا كانَ في الوَجْهِ الثَّانِي ، وَقَفَ الثَّانِي^(٤٤) حيث شاءَ ، وَيَتَّبَعُهُ الأوَّلُ .

فصل : ويجوزُ عقدُ التَّضَالِ على جَمَاعَةٍ ؛ لأنَّهُ يُروى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ على أَصْحَابِهِ لَه يَنْتَضِلُونَ ، فقال : « ازْمُوا ، وَأَنَا مَعَ ابْنِ الأَدْرَجِ » .^(٤٥) فَأَمْسَكَ الآخَرُونَ ، وقالوا : كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَ ابْنِ الأَدْرَجِ ؟ قال : « ازْمُوا ، وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ » . رَوَاهُ

(٤٠) في م : « سهم » .

(٤١) سقط من : ب .

(٤٢) في م زيادة : « له » .

(٤٣) في م : « له » .

(٤٤) سقط من : م .

(٤٥) ٤٥-٤٥ سقط من : ب . نقل نظر .

الْبُخَارِيُّ^(٤٦) . ولأنه إذا جاز أن يكونا اثنين ، جاز أن يكونوا^(٤٧) جماعتين ؛ لأن المقصود معرفة الحذق ، وهذا يحصل في الجماعتين ، فجاز ، كما في سياق الخيل . وقد ثبت أن النبي ﷺ سبق بين الخيل المضمرة ، وسبق بين الخيل التي لم تضمّر^(٤٨) . وعلى هذا يكون كل حزب بمنزلة واحد . فإن عقد النضال جماعة ليتفاضلوا^(٤٩) حزبين . فذكر القاضي ، أنه يجوز . وهو مذهب الشافعي . ويحتمل أن لا يجوز ؛ لأن التعيين شرط ، وقبل التفاضل لم يتعين من في كل واحد من الحزبين . فعل هذا ، إذا تفاضلوا ، عقدوا النضال بعده . وعلى قول القاضي ، يجوز العقد قبل التفاضل . ولا يجوز أن يقتسموا بالقرعة ؛ لأنها بما وقعت على الحذاق^(٥١) في أحد الحزبين ، والكوادين^(٥٢) في الآخر ، فيبطل مقصود النضال ، بل يكون لكل حزب رئيس ، يختار^(٥٣) أحدهما واحدا ، ثم يختار الآخر واحدا كذلك ، حتى يتفاضلوا جميعا ، ولا يجوز أن يجعل الخيار إلى أحدهما في الجميع ، ولا أن يختار جميع حزبه أولا ؛ لأنه يختار الحذاق كلهم في حزبه . ولا يجوز أن يجعل رئيس الحزبين واحدا ؛ لأنه يميل إلى حزبه ، فتلحقه التهمة . ولا يجوز أن يختار كل واحد من الرئيسين أكثر من واحد واحد^(٥٤) ؛ لأنه أبعد من التساوي . وإذا اختلفا في المبتدئ

و ١٦٣/١٠

(٤٦) في : باب التحريض على الرمي ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب نسبة الجن إلى إسماعيل ... ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ٤٥/٤ ، ٤٦ ، ١٧٩ ، ٢١٩ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا سبق إلا في علف أو حافر ... ، من كتاب السبق والرمي . السنن الكبرى ١٧/١٠ .

(٤٧) في الأصل : « يكونا » .

(٤٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٠٤ .

(٤٩) في ب ، م : « ليتفاضلوا » .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) في م : « الحذاق » .

(٥٢) في م : « وعلى الكوادين » .

(٥٣) في ا ، ب ، م : « فيختار » .

(٥٤) سقط من : ا ، م .

بالخيار منهما^(٥٥)، أقرع بينهما . ولو قال أحدهما : أنا أختار أولاً ، وأخرج السبق ، أو يخرج أصحابي . لم يجز ؛ لأنَّ السبق إنما يستحقُّ بالسبق ، لا في مقابلة تفضل أحدهما بشيء .

فصل : وإذا أخرج أحد الزعيمين سبق من عنده ، فسبق جزئه ، لم يكن على جزئه شيء ؛ لأنه جعله على نفسه دونهم . وإن شرطه^(٥٦) عليهم ، فهو عليهم بالسوية ، ويكون للحزب^(٥٧) الآخر بالسوية ،^(٥٨) من أصاب منهم ومن لم يصيب ، في أحد الوجهين ، كما أنه على الحزب الآخر بالسوية^(٥٩) . وفي الوجه الآخر ، يُقسم بينهم على قدر الإصابة . وليس لمن لم يصيب منهم شيء ؛ لأنَّ استحقاقه بالإصابة ، فكان على قدرها ، واختص بمن وجدت منه ، بخلاف المسبوقين فإنه وجب عليهم ؛ لا لتزامهم له ، وقد استقوا في ذلك .

فصل : ومتى كان النضال بين جزئين ، اشترط كون الرشق يُمكن قسمة بينهم بغير كسر ، ويتساوياً^(٦٠) فيه ، فإن كانوا ثلاثة ، وجب أن يكون له ثلث ، وإن كانوا أربعة ، وجب أن يكون له ربع ، وكذلك ما زاد ؛ لأنه إذا لم يكن كذلك ، بقي سهم أو أكثر بينهم^(٦١) ، لا يُمكن الجماعة الاشتراك فيه .

فصل : وإذا كانوا جزئين ، فدخل معهم رجل لا يعرفونه في أحد الجزئين ، وكان يُحسن الرمي ، جاز ، وإن كان لا يحسنه ، بطل العقد فيه ، وأخرج من الحزب الآخر من جعل بإزائه ؛ لأنَّ كل واحد يجعل في مقابله الآخر ، أو يختار أحد الزعيمين واحداً ، ويختار الآخر آخر في مقابله . وهل ينطّل في الباقي ؟ على وجهين ، بناءً على تفريق الصفة . فإن قلنا : لا ينطّل . فلكل حزب الخيار لتبعض^(٦٢) الصفة في حقهم . وإن

(٥٥) لم يرد في الأصل .

(٥٦) في ب : شرط .

(٥٧) سقط من ب .

(٥٨-٥٩) سقط من ب . نقل نظر .

(٥٩) في م : ويتساوون .

(٦٠) سقط من م .

(٦١) في م : تبعض .

بأن رامياً ، لكنه قليل الإصابة ، فقال جزئه : ظنناه كثير الإصابة ، أو لم نعلم حاله ، أو بأن كثير الإصابة . فقال الحزب الآخر : ظنناه قليل الإصابة . لم يُسمع ذلك منهم ، وكان كمن عَرَفُوهُ / ، لأن شرط دُخُولِهِ ^(٦٢) في العقد أن يكون ^(٦٣) من أهل الصنعة دون الجَذْق ، كما لو اشترى عبداً على أنه كاتب ، فبان حاذقاً أو ناقصاً فيها ، لم يؤثر .

فصل : ولا يجوز أن يقولوا : نُفِرْع ، فمن خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فهو السابق . ولأن مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فالسبِقُ عليه . ولا أن يقولوا : نُرْمِي ، فأينا أصاب فالسبِقُ على الآخر ؛ لأنه عوضٌ في عقد ، فلا يستحق بالقرعة ولا بالإصابة . وإن شرطاً أن يكون فلان مُقَدَّم حزب ، وفلان مُقَدَّم الآخر ^(٦٤) ، ثم فلان ثانياً من الحزب الأول ، وفلان ثانياً من الحزب الثاني ، كان فاسداً ؛ لأنَّ تَقْدِيمَ كُلِّ واحدٍ من الحزب يكون إلى رعيه ، وليس للحزب الآخر مُشاركتُهُ في ذلك ، فإذا شرطوه كان فاسداً .

فصل : وإذا تناضل اثنان ، وأُخْرِجَ أحدهما السبِقُ ، فقال أجنبيٌّ : أنا شريكك في الغنم والغرم ، إن نُضْلِكَ فنصف السبِقُ عليّ ، وإن نُضْلِكَ فنصفه لي . لم يجز . وكذلك لو كان المتناضِلون ثلاثةَ فهِمَا ^(٦٥) مُحَلَّل ، فقال رابعٌ للمُسْتَبِقَيْنِ : أنا شريككما في الغنم والغرم . كان باطلاً ؛ لأنَّ الغنم والغرم إنما يكون من المناضل ، فأما مَنْ لا يرمى ، فلا يكون له غنم ولا غرم . ولو شرطاً في التُّضال أنه إذا جلس المُسْتَبِقُ كان عليه السبِقُ ، لم يجز ؛ لأنَّ السبِقُ على التُّضال ، وهذا الشرطُ يخالف مُقتضى التُّضال ، فكان فاسداً .

فصل : ولو فَضَّلَ أحدُ المتناضِلَيْنِ صاحبه ، فقال المُفَضَّلُ : اطرَحْ فَضْلَكَ ، وأُعْطِكَ ديناراً . لم يجز ؛ لأنَّ المقصودُ مَعْرِفَةُ الجَذْق ، وذلك يَمْنَعُ منه . وإن فَسَخَا العقد ، وعَقَدَا عقداً آخرَ ، جاز . وإن لم يفسخاه ، ولكن رَمَيَا تمامَ الرُّشْقِ ، قَتَمَتِ الإصابةُ له مع ما أسقطه ، استحقَّ السبِقُ ، ورَدَّ الدينارُ إن كان أخذه .

فصل : إذا كان شرطُهُما حَواصِلَ ، وهى الإصابةُ المُطْلَقَةُ ، اعتدَّ بها كيفما

(٦٢-٦٣) ق م : « أن يكون في العقد » .

(٦٣) سقط من : ب .

(٦٤) ق م : « فيهم » . وما هنا معناه مع الاثنين محلل .

وَجَدَتْ ، بِشَرْطِ أَنْ يُصِيبَ بِنَصْلِ السَّهْمِ ، فَإِنْ أَصَابَ بَعْرُضِهِ ، أَوْ بِفَوْقِهِ ، نَحْوُ أَنْ يَنْقَلِبَ السَّهْمُ بَيْنَ يَدَيِ الْغَرَضِ ، فَيَصِيبُ فَوْقَهُ الْغَرَضَ ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ سَيِّئِ الْخَطَأِ . وَإِنْ انْقَطَعَ السَّهْمُ قِطْعَتَيْنِ ، فَأَصَابَتْ الْقِطْعَةُ الْأُخْرَى ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ جِلْدًا يَحِيطُ عَلَيْهِ شَنْبَرٌ كَشَنْبَرِ / الْمُنْخُلِ ، وَجَعَلَهُ غَرَى وَخِيوطًا تُعْلَقُ بِهِ فِي الْغَرَى ، فَأَصَابَ الشَنْبَرُ أَوِ الْغَرَى ، نَظَرْتُ فِي شَرْطِهِمَا ^(٦٥) ؛ فَإِنْ شَرَطَ إصَابَةَ الْغَرَضِ ، اعْتَدَ لَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْغَرَضِ ، فَأَمَّا الْمَعَالِيقُ ، وَهِيَ الْخِيوطُ ، فَلَا يُعْتَدُ لَهُ بِإِصَابَتِهَا عَلَى كِلَا الشَّرْطَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْجِلْدَةِ ، وَلَا مِنَ الْغَرَضِ ، فَأَشْبَهَ إصَابَةَ الْهَدَفِ .

فصل : وَإِنْ أَطَارَتِ الرِّيحُ الْغَرَضَ ، فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي مَوْضِعِهِ ، فَإِنْ كَانَ شَرْطُهَا خَوَاصِلَ ، اخْتَسِبَ لَهُ بِهِ ؛ إِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْغَرَضُ فِي مَوْضِعِهِ أَصَابَهُ . وَإِنْ كَانَ شَرْطُهَا خَوَاصِيقَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَنْظَرُ ؛ فَإِنْ كَانَ ^(٦٦) صَلَابَةُ الْهَدَفِ كَصَلَابَةِ الْغَرَضِ ، فَبُثِّتَ فِي الْهَدَفِ ، اخْتَسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مَكَانُهُ لَبُثَّ فِيهِ ، كَثْبُوتِهِ فِي الْهَدَفِ ، وَإِنْ لَمْ يَبُثَّ فِيهِ مَعَ التَّسَاوِي ، لَمْ يُحْتَسَبْ . وَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ أَصْلَبَ فَلَمْ يَبُثَّ فِيهِ ، أَوْ كَانَ رِخْوًا ، لَمْ يُحْتَسَبِ السَّهْمُ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ هَلْ كَانَ يَبُثُّ فِي الْغَرَضِ لَوْ بَقِيَ مَكَانُهُ أَوْ لَا ؟ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ كَانَ شَرْطُهَا خَوَاصِيقَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِالسَّهْمِ الَّذِي وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرُ هَلْ يَبُثُّ فِي الْغَرَضِ لَوْ كَانَ مُوجُودًا أَوْ لَا ؟ وَإِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْغَرَضِ ، اخْتَسِبَ بِهِ عَلَى رَأْيِهِ ؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الْغَرَضِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَارَ إِلَيْهِ ، حُسِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى اتِّفَاقٍ عَلَى رَأْيِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَارَ إِلَيْهِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَلْقَتْ الرِّيحُ الْغَرَضَ ^(٦٧) عَلَى وَجْهِهِ .

فصل : وَإِذَا رَمَى فَأَخْطَأَ لِعَارِضٍ ؛ مِنْ كَسْرِ قَوْسٍ ، أَوْ قَطَعَ وَتَرٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ اعْتَزَضَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ يَرِيحُ شَدِيدَةً تُرْدُ السَّهْمَ غَرَضًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ ^(٦٨) عَلَيْهِ بِذَلِكَ السَّهْمِ ؛ لِأَنَّ

(٦٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : شَرْطُهَا .

(٦٦) ق : كَانَتْ .

(٦٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٦٨) ق : بِحَسَبِ .

حَطَأُهُ لِلْعَارِضِ ، لِالسَّوْعِ زَمِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ أَصَابَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ ^(٦٩) لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْتَسَبْ عَلَيْهِ لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ^(٧٠) ، وَلَئِنْ الرِّيحَ الشَّدِيدَةَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُصَرَّفَ الرِّمَى الشَّدِيدَ فَيُحْطَى ، يَجُوزُ أَنْ تُصَرَّفَ السَّهْمَ الْمُحْطَى عَنْ حَطْطِهِ فَيَقَعَ مُصِيبًا ، فَتَكُونُ إِصَابَتُهُ بِالرِّيحِ ، لَا بِجَذْقِ زَمِيهِ . فَأَمَّا إِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي حَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ ، فَمَرَّقَهُ ، وَأَصَابَ الْغَرَضَ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِصَابَتُهُ لِسَدَادِ زَمِيهِ ، وَمَرَّقَهُ لِقُوَّتِهِ ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَتِ الرِّيحُ لَيِّنَةً خَفِيفَةً ، لَا تُرْدُّ السَّهْمَ عَادَةً ، لَمْ يَمْنَعْ ؛ لِأَنَّ الْجَوَّ لَا يَخْلُو مِنْ رِيحٍ ، وَلَئِنْ ^{ط ١٦٤/١} الرِّيحُ اللَّيِّنَةُ لَا تُؤَثِّرُ إِلَّا فِي الرِّمَى الرَّخْوِ الَّذِي لَا يَنْتَفِعُ بِهِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاسِقُ ، وَالْحَاسِقُ : مَا ثَقَبَ الْغَرَضَ ، وَثَبَّتَ فِيهِ . فَمَتَى أَصَابَ الْغَرَضَ بِنَصْلِهِ ، وَثَبَّتَ فِيهِ ، حُسِبَ لَهُ ، وَإِنْ حَدَشَهُ وَلَمْ يَثْقُبْهُ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ، وَحُسِبَ ^(٧١) عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَرَّقَ مِنْهُ ، اخْتَسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِقُوَّةِ زَمِيهِ ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَاسِقِ ، وَإِنْ حَرَقَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَثْقُبَهُ ، وَيَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُحْتَسَبُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ثَقَبَ ثَقْبًا يَصْلُحُ لِلْحَسِقِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَثْبُتِ السَّهْمُ لِسَبَبِ آخَرَ ، مِنْ سَعَةِ الثَّقَبِ أَوْ غَيْرِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُحْتَسَبُ لَهُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُمَا الْخَوَاسِقُ ، وَالْحَاسِقُ مَا ثَبَّتَ ، وَثُبُوتُهُ يَكُونُ لِجَذْقِ ^(٧٢) الرَّامِي ، وَقَصْدِهِ بِرَمِيهِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُ السَّهْمِ مِنَ الثَّبُوتِ لِمُصَادَفَتِهِ مَا يَمْنَعُ الثَّبُوتَ ، مِنْ حَصَاةٍ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ عَظْمٍ ، أَوْ أَرْضٍ غَلِيظَةٍ ، فَفِيهِ الْوَجْهَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ، لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَارِضَ مَنَعَهُ مِنَ الثَّبُوتِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ مَنَعَهُ عَارِضٌ مِنَ الْإِصَابَةِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَارِضِ ، نَظَرْتُ ، فَإِنْ عَلِمَ مَوْضِعُ الثَّقَبِ بِاتِّفَاقِهِمَا ، أَوْ بَيِّنَةٍ ، نَظَرْتُ فِي الْمَوْضِعِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكِرِّرِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعِي ، وَلَا يَمِينُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَشْهَدُ بِصِدْقِ مَا ادَّعَاهُ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَوْضِعَ الثَّقَبِ ، إِلَّا أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ حَرَقَ الْغَرَضَ ، وَلَمْ يَكُنْ وَرَاءَهُ شَيْءٌ يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكِرِّرِ بغيرِ يَمِينٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ . وَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ مَا يَمْنَعُ ،

(٦٩-٦٩) في م : عليه لم يحسب له لأنه إذا لم يحسب .

(٧٠) في م نهادة : به .

(٧١) في ب ، م : بمقد .

وَادْعَى الْمُصَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ السَّهْمُ فِي مَوْضِعٍ وَرَاءَهُ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِصَابَةِ مَعَ اخْتِمَالِ مَا يَقُولُهُ الْمَصِيبُ . وَإِنْ أَتَكَرَّرَ أَنْ يَكُونَ خَرَقٌ أَيْضًا ،
فَالْقَوْلُ أَيْضًا قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ شَرَطًا خَاسِقًا ، فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي ثَقَبٍ فِي الْغَرَضِ ، أَوْ مَوْضِعٍ بَالٍ ، فَتَقَبَّهَ
وَتَبَيَّنَتْ فِي الْهَدَفِ مُعْلَقًا فِي الْغَرَضِ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ صُلْبًا ^(٧٢) كَصَلَابَةِ
الْغَرَضِ ، فَتَبَيَّنَتْ فِيهِ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَقَبَّتْ فِيهِ ، وَإِنْ
كَانَ الْهَدَفُ ثُرَابًا أَوْ هَيْلًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ هَلْ كَانَ يَتَّبِعُ فِي الْغَرَضِ / لَوْ
أَصَابَ مَوْضِعًا مِنْهُ قَرِيبًا أَوْ لَا . وَإِنْ صَادَفَ السَّهْمُ فِي ثَقَبٍ فِي الْغَرَضِ قَدْ تَبَيَّنَ فِي الْهَدَفِ مَعَ
قِطْعَةٍ مِنَ الْغَرَضِ ، فَقَالَ الرَّامِي : خَسَفْتُ ، وَهَذِهِ الْجِلْدَةُ قَطَعَهَا سَهْمِي لِشِدَّةِ الرَّمِيَةِ .
فَأَنْكَرَ صَاحِبُهُ ، وَقَالَ : بَلْ هِيَ كَانَتْ مَقْطُوعَةً . فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ كَانَ صَحِيحًا ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّامِي ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا كَالَّتِي قَبْلُهَا ؛ إِنْ كَانَ الْهَدَفُ رِخْوًا أَوْ
يُعْتَدُّ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا صُلْبًا ، اعْتَدَّ بِهِ . وَإِنْ وَقَعَ سَهْمُهُ فِي سَهْمٍ ثَابِتٍ ^(٧٣) فِي الْغَرَضِ ^(٧٣) ،
اعْتَدَّهُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاسِقٌ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ^(٧٤) وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ
لَوْ لَا فَوْقَ السَّهْمِ الثَّابِتِ لَخَسَفَ . وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ ، ثُمَّ سَبَحَ عَنْهُ ، فَخَسَفَ ، اخْتَسِبَ
لَهُ بِهِ .

فصل : إِذَا قَالَ رَجُلٌ لآخَرَ : ازِمْ هَذَا السَّهْمَ ، فَإِنْ أَصَبْتَ بِهِ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . صَحَّ ،
وَكَانَ جَعَالَةً ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ مَالًا ^(٧٥) فِي فِعْلٍ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا نِضَالًا ؛ لِأَنَّ
النِّضَالَ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ عَلَى أَنْ يَرْمُوا جَمِيعًا ، وَيَكُونُ الْجُعْلُ لِبَعْضِهِمْ إِذَا كَانَ
سَابِقًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَصَبْتَ بِهِ فَلَكَ دِرْهَمٌ ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ

(٧٢) فِي الْأَصْلِ ، م : ص صُلْبًا .

(٧٣-٧٢) لَمْ يَرُدِّ فِي الْأَصْلِ .

(٧٤) فِي م نَهَادَةٌ : ه ه ه .

(٧٥) فِي م نَهَادَةٌ : ه ه ه .

قِمَارٌ^(٧٦) . وإن قال : أَرِمَ عشرةَ أسْهُمٍ ، فإن كان صوابُك أَكْثَرَ من خَطْطِكَ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْجُعْلَ فِي مُقَابَلَةِ الْإِصَابَةِ الْمَعْلُومَةِ ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعَشْرِ أَقْلُهُ سِتَّةٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَجْهُولًا^(٧٧) ؛ لِأَنَّهُ بِالْأَقْلِ يَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ . وإن قال : إِنَّ كَانَ صَوَابُكَ أَكْثَرَ ، فَلَكَ بِكُلِّ سَهْمٍ أُصِيبَتْ بِهِ^(٧٨) دِرْهَمٌ .^(٧٩) صَحَّ . وكذلك إن قال : أَرِمَ عشرةً ، وَلَكَ بِكُلِّ سَهْمٍ أُصِيبَتْ بِهِ مِنْهَا دِرْهَمٌ^(٨٠) . أو قال : فَلَكَ بِكُلِّ سَهْمٍ زَائِدٌ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْمُصِيبَاتِ دِرْهَمٌ . لِأَنَّ الْجُعْلَ مَعْلُومٌ بِتَقْدِيرِهِ بِالْإِصَابَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : اسْتَقَى لِي مِنْ هَذَا الْبَيْرِ ، وَلَكَ بِكُلِّ ذَلِوْ ثَمَرَةٍ . أو قال : مَنْ رَدَّ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِي ، فَلَهُ بِكُلِّ عَبْدٍ دِرْهَمٌ . وإن قال : وَإِنْ كَانَ خَطُّوكَ أَكْثَرَ ، فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . أو نحو هذا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ قِمَارٌ . وإن قال : أَرِمَ عشرةً ، فَإِنْ أخطأْتُهَا فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . أو نحو هذا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْجُعْلَ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ ، وَلَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمُقَابِلِ^(٨١) عَمَلٌ يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا . وَلَوْ قَالَ الرَّامِي لِأَجْنَبِيٍّ : إِنْ أَخْطَأْتُ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِذَلِكَ .

فصل : وإذا عَقَّدَا^(٨٢) النُّضَالَ ، وَلَمْ يَذْكُرَا قَوْسًا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ يَصِحُّ ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْقَوْسِ ، إِمَّا الْعَرَبِيَّةَ وَإِمَّا الْعَجَمِيَّةَ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يَصِحُّ حَتَّى يَذْكُرَا نَوْعَ الْقَوْسِ الَّذِي يَرْمِيَانِ عَلَيْهِ فِي الْإِتْدَاءِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ زِمًا أَفْضَى إِلَى الْإِخْتِلَافِ ، وَقَدْ أَمَكَّنَ التَّحَرُّزُ عَنْهُ بِالْتَّعْيِينِ / لِلنَّوْعِ ، فَيَجِبُ ذَلِكَ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُمَا يَرْمِيَانِ بِالنُّشَابِ . ١٦٥/١٠ ط
فِي الْإِتْدَاءِ ، صَحَّ ، وَيَنْصَرِفُ إِلَى الرَّمْيِ^(٨٣) بِالْقَوْسِ الْأَعَجَمِيَّةِ ؛ لِأَنَّ سِهَامَهَا هُوَ الْمُسَمَّى بِالنُّشَابِ ، وَسِهَامُ الْعَرَبِيَّةِ يُسَمَّى ثَبَلًا . فَإِنْ عَبَّرَ نَوْعًا مِنَ الْقِيسَى ، لَمْ يَجُزْ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ أَخَذَقَ بِالرَّمْيِ بِأَحَدِ النَّوْعَيْنِ دُونَ الْآخَرِ .

(٧٦) في ب : يكون قمارا .

(٧٧) في م : بمجهول .

(٧٨) في ب نداء : منها .

(٧٩-٧٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٨٠) في الأصل ، ا : القابل .

(٨١) في ب ، م : عقد .

(٨٢) في م : الرامي .

وَأَنَّ عَيْنًا قَوْسًا بَعَيْنِهَا ، لَمْ تَتَّعَيْنْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَنَكَّسِرُ ، وَحَتَّاجٌ إِلَى إِبْدَالِهَا ؛ لِأَنَّ الْحَذَقَ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَيْنِ الْقَوْسِ ، بِخِلَافِ النَّوْعِ . وَإِنْ تَنَاصَلَ عَلَى أَنْ يَزُومَى أَحَدُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَالْآخَرُ بِالْفَارِسِيَّةِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا بِقَوْسِ الرُّثْبُورِ ، وَالْآخَرُ بِقَوْسِ الْجَرْجِ^(٨٣) ، أَوْ قَوْسِ الْحُسْبَانِ ، وَهُوَ قَوْسٌ سِيَاهُهُ قِصَارٌ ، يُجْعَلُ فِي مَجْرَى مِثْلِ الْقَصْبَةِ ، ثُمَّ يَزُومَى بِهَا ، فَفِيهِ^(٨٤) وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِيحُ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا نَوْعَا جِنْسٍ ، فَصَحَّتِ الْمُسَابَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا ، كَالْحَيْلِ وَالْإِبِلِ .^(٨٥) وَالثَّانِي ، لِأَنَّ صِحَّ الْمُسَابَقَةِ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْإِصَابَةِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمُسَابَقَةِ بَيْنَ جِنْسَيْنِ . وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِي الْمُسَابَقَةِ بَيْنَ نَوْعِي الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ^(٨٥) .

فصل : وظاهر كلام أحمد إباحة الرمي بالقوس الفارسيَّة . ونص على جواز المسابقة بها . وقال أبو بكر بن [أُنَى]^(٨٦) جعفر : يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ رُويَ^(٨٧) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ رَأَى مَعَ رَجُلٍ قَوْسًا فَارِسِيَّةً ، فَقَالَ : « أَلْقِهَا ، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْقِسِيِّ الْعَرَبِيَّةِ ، وَبِرِمَاجِ الْقَنَا ، فَبِهَا يُؤَيَّدُ اللَّهُ الدِّينَ ، وَبِهَا يُمَكِّنُ اللَّهُ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٨٨) . وَلَنَا ، انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الرَّمْيِ بِهَا ، وَإِبَاحَةُ حَمْلِهَا ، فَإِنْ ذَلِكَ جَازٌ فِي أَكْثَرِ الْأَعْصَارِ ، وَهِيَ الَّتِي يَحْصُلُ الْجِهَادُ بِهَا فِي عَصْرِنَا وَأَكْثَرِ الْأَعْصَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَأَمَّا الْخَبَرُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَعَنَهَا لِأَنَّ حَمَلَتَهَا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ الْعَجَمُ ، وَلَمْ يَكُونُوا أَسْلَمُوا بَعْدَ ، وَمَنَعَ الْعَرَبُ مِنْ حَمْلِهَا الْعَدَمَ مَعْرِفَتِهِمْ بِهَا ، وَلِهَذَا أَمَرَ بِرِمَاجِ الْقَنَا ، وَلَوْ حَمَلَ إِنْسَانٌ رُمَحًا غَيْرَهَا لَمْ يَكُنْ مَذْمُومًا . وَحَكَى أَحْمَدُ ، أَنَّ قَوْمًا اسْتَدَلُّوا عَلَى الْقِسِيِّ الْفَارِسِيَّةِ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

(٨٣) فِي الْأَفْظَادِ الْفَارِسِيَّةِ الْمَعْرُوبَةِ ٣٩ : الْجُرُوحُ : مِنْ أَدَوَاتِ الْحَرْبِ ، تَرْمِي عَنْهَا السَّهَامُ وَالْحِجَارَةُ ، مُشْتَقَّةٌ مِنْ جَرَحَ

(بِالْجَمْعِ الْمُنْقُوطةُ ثَلَاثٌ) ، وَمَعْنَاهَا الْفُلُكُ ، وَتَطْلُقُ عَلَى جَمِيعِ الْأَلَاتِ الَّتِي تَدُورُ .

(٨٤) فِي ب ، م ، ن : فَعِيهَا .

(٨٥) ٨٥ - ٨٥ : سَقَطَ مِنْ ب . نَقَلَ نَظْرَ .

(٨٦) تَكْمِلَةُ يَصِحُّ بِهَا السِّيَاقُ . وَهُوَ : أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَصْرِيُّ الْفَقِيهَ ، ثِقَةً ، صَدُوقٌ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ

سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ ٥/٧ ، ٦ .

(٨٧) فِي الْأَصْلِ : يَرُومَى .

(٨٨) وَأَعْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي السَّلَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/٩٣٩ .

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٨٩). يَعْنِي أَنْ هَذَا مِمَّا اسْتَطَاعَهُ مِنَ الْقُوَّةِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ .

١٧٧٧ - مسألة : قال : (وَلَا يَجُوزُ إِذَا أُرْسِلَ الْفَرَسَانُ أَنْ يَجْنُبَ أَحَدُهُمَا إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا ، يُحَرِّضُهُ عَلَى الْعَدُوِّ ،) وَلَا يَصِيحُ بِهِ وَقْتُ^(١) سِيَاقِهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (لَا جَنْبَ وَلَا جَلْبَ) .

/ معنى الْجَنْبِ ، أَنْ يَجْنُبَ الْمُسَابِقُ إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا لَا رَاكِبَ عَلَيْهِ ، يُحَرِّضُ الَّتِي^(٢) ١٦٦/١ وَتَحْتَهُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَحْتُهُ عَلَيْهِ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَعْنَاهُ أَنْ يَجْنُبَ فَرَسًا يَتَحَوَّلُ عِنْدَ الْغَايَةِ عَلَيْهِ ؛ لِكَوْنِهَا أَقْلَ كَلَالًا وَإِعْيَاءً . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : كَذَا قِيلَ ، وَلَا أَحْسَبُ هَذَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ الَّتِي يُسَابِقُ بِهَا^(٣) لَا بُدَّ مِنْ تَغْيِينِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي يَتَحَوَّلُ عَنْهَا ، فَمَا حَصَلَ السَّبْقُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي يَتَحَوَّلُ إِلَيْهَا ، فَمَا حَصَلَتْ الْمُسَابَقَةُ بِهَا فِي جَمِيعِ الْحَلِيَّةِ ، وَمِنْ شَرْطِ السَّبْقِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ^(٤) هَذَا مَتَى اخْتِاجَ إِلَى التَّحَوُّلِ وَالِاسْتِغْثَالِ بِهِ ، فَبِمَا سَبَقَ بِاشْتِغَالِهِ ، لَا بِسُرْعَةٍ^(٥) غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ عَدُوِّ الْفَرَسِ فِي الْحَلِيَّةِ كُلِّهَا ، فَمَتَى كَانَ إِنَّمَا يَرْكَبُهُ فِي آخِرِ الْحَلِيَّةِ ، فَمَا حَصَلَ الْمَقْصُودُ . وَأَمَّا الْجَلْبُ ، فَهُوَ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ فَرَسَهُ ، يَرْكُضُ خَلْفَهُ ، وَيَجْلِبُ عَلَيْهِ ، وَيَصِيحُ وَرَاءَهُ ، يَسْتَنْجِيهِ بِذَلِكَ عَلَى الْعَدُوِّ . هَكَذَا فَسَّرَهُ مَالِكٌ^(٦) . وَقَالَ قَتَادَةُ : الْجَلْبُ وَالْجَنْبُ فِي الرُّهَانِ^(٧) . وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ كَقَوْلِ مَالِكٍ . وَخُكِّيَ عَنْهُ ، أَنَّ مَعْنَى الْجَلْبِ أَنْ يَحْشُرَ

(٨٩) سورة الأنفال ٦٠ .

(١-١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا يَصْحُ بِهِ فِي وَقْتٍ » . وَفِي ١ : « وَلَا يَصِيحُ فِي وَقْتٍ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « الَّذِي » .

(٣) فِي م : « عَلَيْهَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٥) فِي م : « سُرْعَةً » .

(٦) ذَكَرَهَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرُّهَانِ عَلَى الْخَيْلِ وَمَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ ، مِنْ كِتَابِ الرَّمْيِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ

١٠ / ٢١ ، ٢٢ .

السَّاعِي أَهْلَ الْمَاشِيَةِ لِيَصْنُدُقَهُمْ ، قَالَ : فَلَا يَفْعَلُ ، لِيَأْتِيَهُمْ عَلَى مِيَاهِهِمْ فَيَصْنُدُقَهُمْ ^(٧) .
والتفسير الأول هو الصحيح ؛ لما رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :
« لَا جَلْبَ ، وَلَا جَنْبَ فِي الرَّهَانِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٨) . وَفِي حَدِيثٍ عَلَى فِي السَّبَاقِ فِي ^(٩)
آخِرِهِ : « وَلَا جَلْبَ ، وَلَا جَنْبَ ، وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ » ^(١٠) . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرَّهَانِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » ^(١١) .

(٧) انظر : غريب الحديث ١٢٧/٣ ، ١٢٨ .

(٨) في : باب في الجلب على الخيل في السباق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٩/٢ .

(٩) في م : « وفي » .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٤٣/١٠ . ويضاف إليه : والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار ، من أبواب النكاح . عارضة الأخوذي ٥١/٥ ، ٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٩/٤ . كما أخرجه الإمام أحمد عن أنس ، في : المسند ١٦٢/٣ ، ١٩٧ .

(١١) لم نجده فيما بين أيدينا .

كتاب الإيمان

الأصل في مشروعيّتها وثبوت حُكميها ، الكتاب والسنة والإجماع . أمّا الكتاب ،
فقول الله سبحانه : ﴿ لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ
الْأَيْمَانَ ﴾ ^(١) . الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ^(٢) . وأمر
نبيه ﷺ بالحلف في ثلاثة مواضع ، فقال : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ
لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ ^(٣) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ^(٤) .
والثالث : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ ^(٥) . وأمّا السنة : فقول النبي ﷺ : « إِي وَاللَّهِ ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
وَتَحَلَّلْتُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وكان أكثر قَسَمٍ / رسول الله ﷺ : « وَمُصَرَّفُ الْقُلُوبِ ، ١٦٦/١ ط
وَمُقَلَّبُ الْقُلُوبِ » ^(٧) . ثَبِتَ هذا عن رسول الله ﷺ ، في آي وأخبارٍ سيوى هَذَيْنِ كثير .
وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْيَمِينِ ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِهَا . وَوَضَعُهَا فِي الْأَصْلِ لِلتَّوَكُّيدِ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ .

(١) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) سورة النحل ٩١ .

(٣) سورة يونس ٥٣ . ولم يرد في الأصل ، ب : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ .

(٤) سورة سبأ ٣ .

(٥) سورة التغابن ٧ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٣٩/١١ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب يحول بين المرء وقلبه ، من كتاب القدر ، وفي : باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، من
كتاب الإيمان ، وفي : باب مقلب القلوب ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٥٧/٨ ، ١٦٠ ، ١٤٥/٩ .
والترمذي ، في : باب كيف كان يمين النبي ﷺ ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٢٤٧/٧ . والنسائي ، في : باب
أخبرنا أحمد بن سليمان ... ، وباب الحلف بمصرف القلوب ، من كتاب النذور . المجتبى ٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب
يمين رسول الله ﷺ ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٧/١ . والدارمي ، في : باب باي أسماء الله حلفت
لزمك ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٧/٢ . والإمام مالك بلاغاً ، في : باب جامع الإيمان ، من كتاب
النذور . الموطأ ٤٨٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٢٧ ، ١١٢/٣ ، ٢٥٧ .

فصل : وتصيح من كل مكلف مختار قاصداً إلى اليمين ، ولا تصيح من غير مكلف ، كالصبي والمجنون والنائم ؛ لقوله عليه السلام : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ »^(٨) . ولأنه قول يتعلق به وجوب حق ، فلم يصح من غير مكلف^(٩) كالأقرار . وفي السكران وجهان ؛ بناءً على أنه هل هو مكلف^(١٠) ، أو غير مكلف ؟ ولا تتعقد يمين مكره . وبه قال مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : تتعقد ؛ لأنها يمين مكلف ، فائتقدت ، كيمين المختار . ولنا ، ما روى أبو أمامة ، وواثلة بن الأسقع ، أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على مَقْهُورٍ يَمِينٌ »^(١١) . ولأنه قول حُجِلَ عليه بغير حق ، فلم يصح ، ككلمة الكفر .

فصل : وتصيح اليمين من الكافر ، وتلزمه الكفارة بالجنث ، سواء حنث في كفره أو بعد إسلامه . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر إذا حنث بعد إسلامه . وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : لا يتعقد يمينه ؛ لأنه ليس بمكلف . ولنا ، أن عمر ، رضي الله عنه ، نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام ، فأمره النبي ﷺ بالفداء بنذره^(١٢) . ولأنه من أهل القسم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾^(١٣) . ولا نسلم أنه غير مكلف ، وإنما تسقط عنه العبادات بإسلامه ؛ لأن الإسلام يجب ما قبله ، فأما ما التزمه^(١٤) بنذره أو يمينه ، فينبغي أن يبقى حكمه في حقه ؛ لأنه^(١٥) من جهته .

فصل : ولا يجوز الحلف بغير الله تعالى ، وصفاته ، نحو أن يحلف بأبيه ، أو الكعبة ، أو صحابي ، أو إمام . قال الشافعي : أخشى أن يكون معصية . قال ابن عبد البر : وهذا أصل مجمع عليه . وقيل : يجوز ذلك ؛ لأن الله تعالى أقسم بمخلوقاته ، فقال :

(٨) تقدم تحريمه ، في : ٥٠/٢ .

(٩-٩) سقط من : م . نقل نظر .

(١٠) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٧١/٤ .

(١١) تقدم تحريمه ، في : ٤٥٧/٤ .

(١٢) سورة المائدة ١٠٦ .

(١٣) في م : « يلزمه » .

(١٤) في الأصل : « لا » .

﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾^(١٥) . ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عَرَفًا﴾^(١٦) . ﴿وَالنَّزْعَتِ عَرَفًا﴾^(١٧) .
وقال النبي ﷺ للأعرابي السائل له^(١٨) عن الصلاة : « أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، إِنْ صَدَقَ »^(١٩) .
وقال في حديث أبي العشاء : « وَأَبِيكَ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَيْحِهَا لَأَجْزَأَكَ »^(٢٠) . ولنا ، ما
رَوَى عمرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / أَذْرَكَهُ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ ،
فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأُكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ
لِيَصْنُتْ » . قال عمرُ : فَمَا خَلَفْتُ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، ذَاكَرًا وَلَا آثِرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢١) .
يعني ولا حاكمًا لها عن غيري . وعن ابنِ عمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ،
فَقَدْ أَشْرَكَ » . قال الترمذي : هذا حديث حسن^(٢٢) . وروى عن النبي ﷺ ، قال :
« مَنْ خَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٢٣) . وروى عن النبي ﷺ ،
أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ خَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ نَكَاذِبًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) .

(١٥) سورة الصافات ١

(١٦) سورة المرسلات ١

(١٧) سورة النازعات ١

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ٧/٢ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٣/١٣ .

(٢١) تقدم التخریج ، في : ٦/١١ .

(٢٢) أخرجه البخاري تعليقاً ، في : باب من حلف بملّة سوى ملة الإسلام ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري

١٦٦/٨ . وأبو داود ، في : باب الحلف بالأنداد ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .

والنسائي ، في : باب الحلف باللات ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب النبي أن يحلف

بغير الله ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٨/١ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في قاتل النفس ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهى من السباب واللعن ،

وباب من كفر أخاه ، من كتاب الأدب ، وفي : باب من حلف بملّة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري

١٢٠/٢ ، ١٨٨/٨ ، ١٩ ، ٣٢ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، من كتاب الأيمان .

صحيح مسلم ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبملّة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود

٢٠١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام ، من أبواب النذور . عارضة الأحمدي

٢٨/٧ . والنسائي ، في : باب الحلف بملّة سوى الإسلام ، وباب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٦/٧ ،

١٨ . وابن ماجه ، في : باب من حلف بملّة غير الإسلام ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٧٨/١ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٣٣/٤ .

وفي لفظ: « مَنْ حَلَفَ ^(٢٤) أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ كَذَبَ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » . رواه أبو داود ^(٢٥) . فَأَمَّا قَسَمُ اللَّهِ بِمَصْنُوعَاتِهِ ، فَإِنَّمَا أَقْسَمَ بِهِ ذَلَالَةً عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ ، وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَقْسِمَ بِمَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِلْقِيَاسِ عَلَى إِقْسَامِهِ . وقد قيل : إِنَّ ^(٢٦) فِي إِقْسَامِهِ إِضْمَارَ الْقِسْمِ بِرَبِّ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ ، فَقَوْلُهُ : ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ^(٢٧) . أَيْ رَبُّ الضُّحَى . وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَفْلَحَ ، وَأَبِيهِ ، ^(٢٨) إِنْ صَدَقَ ^(٢٩) » . فقال ابنُ عبد البر : هذه اللفظة غيرُ محفوظةٍ من وَجْهِ صحيح ، فقد رواه مالكٌ وغيره من الحفاظ فلم يقولوها فيه . وحديثُ أبي العشاء ، قد قال أحمدُ : لو كَانَ يَثْبُتُ . يعني أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ، ولهذا لم يَعْمَلْ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ الذَّبْحِ فِي الْفَخِذِ . ثم لو ثَبَتَ ، فالظاهرُ أَنَّ النَّهْيَ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ قَدْ كَانَ يَحْلِفُ بِهَا كَمَا حَلَفَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ نَهَى عَنْ الْحَلِفِ بِهَا ، وَلَمْ يَرِدْ بَعْدَ ^(٣٠) النَّهْيِ إِبَاحَةٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَمْرٌ ، وَهُوَ يَرَوِي الْحَدِيثَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ : فَمَا حَلَفْتُ بِهَا ذَا كِرًا ، وَلَا آثَرًا . ثم إنَّ لم يكن الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ مُحَرَّمًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ ، فَإِنْ حَلَفَ فَلَيْسَ تَعَفُّفُ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ لِيَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . لِأَنَّ الْحَلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ سَيِّئَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ تَمْحُو السَّيِّئَةَ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الْحَسَنَتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ ﴾ ^(٣١) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً ، فَأَتْبَعَهَا حَسَنَةً تَمْحُهَا » ^(٣٢) . وَلِأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَقَدْ عَظَّمَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَلِهَذَا سُمِّيَ شِرْكًا ؛ لَكُونِهِ أَشْرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِهِ بِالْقَسَمِ بِهِ ، فيقولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . تَوْحِيدًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَبِرَاءَةً مِنَ الشِّرْكِ . وقال الشافعيُّ : مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلْيَقُلْ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

(٢٤) سقط من : م .

(٢٥) في : باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبلمة غير الإسلام ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠١/٢ .

(٢٦) سقط من : ب .

(٢٧) سورة الضحى ١ .

(٢٨-٢٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٩) في ب زيادة : « ذلك » .

(٣٠) سورة هود ١١٤ .

(٣١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٧/٥ .

فصل : ويكره الإفراط في الحليف بالله تعالى ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغُ كُلُّ
حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ (٣٢) . وهذا ذم له يقتضي كراهة فعله . فإن لم يخرج إلى حد الإفراط ،
فليس بمكروه ، إلا أن يقترب به ما يوجب كراهته . ومن الناس من قال (٣٣) : الأيمان كلها
مكروهة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ (٣٤) . ولنا ، أن النبي
ﷺ كان يخلف كثيرا ، وقد كان يخلف في الحديث الواحد أيمانا كثيرة ، وربما كرر
اليمين الواحدة ثلاثا ، فإنه قال في خطبة الكسوف : « وَاللَّهِ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، مَا مِنْ أَحَدٍ
أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِيَنِي عَبْدُهُ ، أَوْ تَزِيَنِي أُمَّتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ ،
لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا ، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا ﴾ (٣٥) . ولقيته امرأة من الأنصار ، معها أولادها ،
فقال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْ كُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » . ثلاث مرَّات (٣٦) . وقال :
« وَاللَّهِ لأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لأَغْزُونَ قُرَيْشًا ﴾ (٣٧) . ولو كان هذا
مكروها ، لكان النبي ﷺ أبعد الناس منه . ولأن الحليف بالله تعظيم له ، وربما ضم إلى
يمينه وصف الله تعالى بتعظيمه وتوحيده ، فيكون مثابا على ذلك . وقد روي أن رجلا
حلف على شيء ، فقال : والله الذي لا إله إلا هو ، ما فعلت كذا . فقال النبي ﷺ : « أَمَا
إِنَّهُ قَدْ كَذَبَ ، وَلَكِنْ (٣٨) غَفَرَهُ تَوْحِيدُهُ ﴾ (٣٩) . وأما الإفراط في الحليف ، فإما كره ؛
لأنه لا يكاد يخلو من الكذب . والله أعلم . فأما قوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً

(٣٢) سورة القلم ١٠ .

(٣٣) في الأصل : « يقول » .

(٣٤) سورة البقرة ٢٢٤ .

(٣٥) سقط من : م .

(٣٦) تقدم تخريجه ، في : ٣٢٨/٣ .

(٣٧) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ للأنصار : « أنتم أحب الناس إلي » ، من كتاب مناقب الأنصار .

صحيح البخاري ٤٠/٥ . ومسلم ، في : باب فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم ، من كتاب فضائل الصحابة .

صحيح مسلم ١٩٤٨/٤ ، ١٩٤٩ .

(٣٨) أخرجه أبو داود ، في : باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود

٢٠٧/٢ .

(٣٩) في م زيادة : « قد » .

(٤٠) أخرجه بنحوه الإمام أحمد ، في : المسند ٦٨/٢ ، ٣/٤ .

لَا يَمْنِكُمْ ﴿٤١﴾ . فَمَعْنَاهُ لَا تَجْعَلُوا أَيْمَانَكُمْ بِاللَّهِ مَانِعَةً لَكُمْ مِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ بَرًّا وَلَا تَقْوَى وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ ، ثُمَّ يَمْنَعُ مِنْ فِعْلِهِ ، لِئَبْرَ فِي يَمِينِهِ ، وَلَا يَحْتَسِبَ فِيهَا ، فَهُوَ اعْنِ الْمُضْيِ فِيهَا . قَالَ أَحْمَدُ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادِهِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ : الرَّجُلُ يَخْلِفُ أَنْ لَا يَصِلَ قَرَابَتَهُ ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ / مَحْرَجًا فِي التَّكْفِيرِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَغْتَلَّ بِاللَّهِ ، وَلِيُكْفِرَ^(٤١) ، وَلِيَبْرَ^(٤٢) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَأَنْ يَسْتَلِجَ^(٤٣) أَخَذَكُمْ فِي يَمِينِهِ ، آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُؤَدَّى الْكُفَّارَةُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤٤) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَبِ الدِّى هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ » . وَقَالَ : « إِنِّى وَاللَّهِ لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الدِّى هُوَ خَيْرٌ ، وَحَلَلْتُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٤٥) . وَإِنْ كَانَ التَّهْمُ عَادَ إِلَى الْيَمِينِ ، فَالْمَنْهَى عَنْهُ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، لَا عَلَى كُلِّ يَمِينٍ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لَهُمْ إِذَا .

فصل : والأيمان تنقسم خمسة أقسام ؛ أحدها ، واجب ، وهى التى يتنجى بها الإنسانان
مَعصُومًا مِنْ هَلَكَةٍ ، كَمَا رَوَى عَنْ سُؤِيدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا نُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌّ لَهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا ، وَحَلَفْتُ أَنَا أَنَّهُ أُخِي ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتَ ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ » .

(٤١) فى م : « فليكفر » .

(٤٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب من حلف على يمين فرأى خيرا منها ... ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٣/١٠ .

(٤٣) أى : يستمر فى لجأه ، فلا يعدل إلى ما هو خير من يمينه .

(٤٤) أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ ... ﴾ الآية ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخارى ١٦٠/٨ . ومسلم ، فى : باب النبى عن الإصرار على اليمين ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٦/٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب النبى أن يستلج الرجل فى يمينه ولا يكفر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٣/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٨/٢ ، ٣١٧ .

(٤٥) تقدم التخرىج ، فى : ٣٩/١١ .

رواه أبو داود^(٤٦)، والنسائي^(٤٧). فهذا ومثله واجب لأن إبقاء المَعصوم واجب، وقد تَعَيَّن في اليمين، فيجب، وكذلك إبقاء نفسه، مثل أن تُتَوَجَّه عليه أيمانُ القَسامةِ في دَعْوَى القتل عليه، وهو يرى. الثاني، مندوب، وهو الحَلِف الذي تَتَعَلَّقُ به مصلحة؛ من إصلاح بين مُتَخاصِمَيْن، أو إزالة حَقْدٍ من قلب مسلمٍ عن الخالِف أو غيره، أو دفع شرٍّ، فهذا مندوب؛ لأنَّ فِعْلَ هذه الأمور مندوبٌ إليه، واليمين مُفَضِّلَةٌ إليه. وإن حَلَفَ على فِعْل طاعة، أو تَرْكِ مَعْصِيَةٍ، ففيه وَجْهان؛ أحدهما، أنَّه مندوبٌ إليه. وهو قول بعض أصحابنا، وأصحاب الشافعي؛ لأنَّ ذلك يذعوه إلى فِعْل الطاعات، وتَرْك المَعَاصِي. والثاني، ليس بمندوبٍ إليه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه لم يكونوا يَفْعَلُونَ ذلك في الأكثرِ الأَعْلَب، ولا حَتَّ^(٤٧) النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا عليه، ولا نَدَبَهُ إليه، ولو كان ذلك طاعة لم يُخَلُّوا به، ولأنَّ ذلك يَجْرِي مَجْرَى النَّذْرِ، وقد نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن النَّذْرِ، وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤٨). الثالث، المباح، مثل الحَلِف على فِعْل مباحٍ أو تَرْكِهِ، والحَلِف على الْخَبَرِ بشيءٍ وهو صادق فيه، أو يَظُنُّ أَنَّهُ فيه صادق، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٤٩). ومن صُورِ

(٤٦) أخرجه أبو داود، في: باب المعارض في الأيمان، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢٠٠.
كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من ورى في يمينه، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ١/٦٨٥. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٧٩.
وليس في المجتبى، فقلعه في السنن الكبير.

(٤٧) في م: ١ حنث. تحريف.
(٤٨) أخرجه البخاري، في: باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، من كتاب القدر، وفي: باب الوفاء بالنذر، من كتاب الأيمان والنذور. صحيح البخاري ٨/١٥٥، ١٧٦. ومسلم، في: باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، من كتاب النذر. صحيح مسلم ٣/١٢٦١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب كراهية النذر، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢٠٧. والترمذي، في: باب في كراهية النذر، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٧/٢١، ٢٢ والنسائي، في: باب النهي عن النذر، وباب النذر لا يقدم شيئا...، وباب النذر يستخرج به من البخيل، من كتاب الأيمان. المجتبى ٧/١٥، ١٦. وابن ماجه، في: باب النهي عن النذر، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ١/٦٨٦. والدارمي، في: باب النهي عن النذر، من كتاب النذور. سنن الدارمي ٢/١٨٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٦١، ٢٣٥، ٢٤٢، ٣٠١، ٣١٤، ٤١٢، ٤٦٣.

(٤٩) سورة البقرة ٢٢٥.

اللَّعْوُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا حَلَفَ عَلَيْهِ^(٥٠)، وَيَبِينُ بِخِلَافِهِ . فَأَمَّا الْحَلِفُ عَلَى الْحَقِّ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تُرْكَةَ أَوَّلَى مِنْ فِعْلِهِ ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا . ذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَانَ وَالْمِقْدَادَ تَحَاكَمَا إِلَى عُمَرَ ، فِي مَالٍ اسْتَقْرَضَهُ الْمِقْدَادُ ، فَجَعَلَ عُمَرُ الْيَمِينَ عَلَى الْمِقْدَادِ ، فَرَدَّهَا عَلَى عُمَانَ ، فَقَالَ عُمَرُ : لَقَدْ أَتَصَفَّلْتُ . فَأَخَذَ عُمَانُ مَا أَعْطَاهُ الْمِقْدَادُ ، وَلَمْ يَخْلِفْ ، فَقَالَ : خِفْتُ أَنْ يُؤَافِقَ قَدْرَ بَلَاءٍ ، فَيُقَالَ : بَيَّيْنِ عُمَانَ^(٥١) . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مُبَاحٌ ، فَعَلَهُ كَثَرٌ كَرِهَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ بِالْحَلِفِ عَلَى الْحَقِّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ . وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيُّ ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى الْمِثْبَرِ ، وَفِي يَدِهِ عَصَا : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا تَمْنَعَنَّكُمْ^(٥٢) الْبَيْنُ مِنْ حُقُوقِكُمْ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْ فِي يَدِي لَعَصَا . وَرَوَى عُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ ، فِي كِتَابِ « قَضَاةِ الْبَصْرَةِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ عُمَرَ وَأُبَيَّاءَ اخْتَكَمَا^(٥٣) إِلَى زَيْدٍ فِي تَحْلِيلِ ادِّعَاءِ أَبِي ، فَتَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَى عُمَرَ ، فَقَالَ زَيْدٌ : أَعِفَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ عُمَرُ : وَلِمَ يُعْفَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؟ إِنْ عَرَفْتُ شَيْئًا اسْتَحَقَّقْتُهُ^(٥٤) بِيَمِينِي ، وَإِلَّا تُرْكْتُهُ ، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، إِنْ التَّحْلِيلُ لَتَحْلِي ، وَمَا لِأُبَيٍّ فِيهِ حَقٌّ . فَلَمَّا خَرَجَا وَهَبَ التَّحْلِيلَ لِأُبَيٍّ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ : هَلَّا كَانَ هَذَا قَبْلَ الْيَمِينِ ؟ فَقَالَ : خِفْتُ أَنْ لَا أَخْلِفَ ، فَلَا يَخْلِفُ النَّاسُ عَلَى حُقُوقِهِمْ بَعْدِي ، فَيَكُونُ سُنَّةً^(٥٥) . وَلَئِنْ خَلَفَ صِدْقٍ عَلَى حَقٍّ ، فَأَشْبَهَ الْحَلِفَ عِنْدَ غَيْرِ الْحَاكِمِ . الرَّابِعُ ، الْمَكْرُوهُ ، وَهُوَ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوهٍ ، أَوْ تُرْكَةٍ مَنْدُوبٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَقْلُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ . وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حَلَفَ لَا يَتَّفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ بَعْدَ الَّذِي / قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَ ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِفْكِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَأُتِرَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَأْتِلُ أَوْلُو الْأَفْضَلِ مِنْكُمْ وَالْكَسْبَةُ أَنْ يُوْتُوا أَوْلَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

١٦٩/١٠

(٥٠) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(٥١) أخرجه البيهقي ، في : باب تأكيد البين بالمكان . وباب : النكول ورد البين ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٧٧/١٠ ، ١٨٤ .

(٥٢) في م : « تمنعكم » .

(٥٣) في م : « تحاكما » .

(٥٤) في م : « استحقه » .

(٥٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب القاضي لا يحكم لنفسه . من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٠/١٤٤ .

وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْنِفُوا ﴿٥٦﴾ وقيل : المراد بقوله : ﴿ وَلَا يَأْتِل ﴾ أى لا يمتنع . ولأن اليمين على ذلك مانعة من فعل الطاعة ، أو حاملة على فعل المكروه ، فتكون مكروهة . فإن قيل : لو كانت مكروهة لأنكر النبي ﷺ على الأعرابي الذى سألته عن الصلوات ، فقال : هل على غيرها ؟ فقال : « لا ، إلا أن تطوع » . فقال : والذى يمتك بالحق ، لا أزيد عليها ولا أنقص منها . ولم يتركز عليه النبي ﷺ ، بل قال : « أفلح الرجل إن صدق » ﴿٥٧﴾ . قلنا : لا يلزم هذا ، فإن اليمين على تركها ، لا تزيد على تركها ، ولو تركها لم يتركز عليه ، ويكفى في ذلك بيان أن مائركه تطوع ، وقد بينه النبي ﷺ بقوله : « إلا أن تطوع » . ولأن هذه اليمين إن تضمنت ترك المندوب ، فقد تناولت فعل الواجب ، والمحافظة عليه كله ، بحيث لا ينقص منه شيئا ، وهذا في الفضل يزيد على ما قبله من ترك التطوع ، فيترجح جانب الإثبات بها على تركها ، فيكون من قبيل المندوب ، فكيف ينكر ! ولأن في الإقرار على هذه اليمين بيان حكم محتاج إليه ، وهو بيان أن ترك التطوع غير مؤخذ به ، ولو أنكر على الخليفة ^(٥٨) على ذلك ^(٥٨) ، لحصل ضيد هذا ، ونوهم كثير من الناس لحوق الإثم بتركه ^(٥٩) ، فيفوت الغرض . ومن قسم المكروه الحلف في البيع والشراء ؛ فإن النبي ﷺ قال : « الحلف متفق للسلمة ، مُمَحِّقٌ للبركة » . رواه ابن ماجه ^(٦٠) . القسم الخامس ، المحرم ، وهو الحلف الكاذب ؛ فإن الله تعالى ذمه بقوله

(٥٦) سورة النور ٢٢ . وحديث الإفك . أخرجه البخارى ، فى : باب حديث الإفك ، من كتاب المغازى . صحيح

البخارى ١٥٣/٥ . وانظر : الدر المنثور ٣٤/٥ .

(٥٧) تقدم ترجمته ، فى : ٧/٢ .

(٥٨-٥٨) سقط من : م .

(٥٩) فى ب زيادة : ٥ به ٤ .

(٦٠) فى : باب ما جاء فى كراهية الأيمان فى البيع والشراء . من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٤٥/٢ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب يحق الله الربا ... ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٧٨/٣ . ومسلم ، فى : باب النهى عن الحلف فى البيع ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ١٢٢٨/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى كراهية اليمين فى البيع ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ . والنسائى ، فى : باب المتفق سلته بالحلف الكاذب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢١٦/٧ .

تعالى : ﴿ وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٦١) . ولأن الكذب حرام ، فإذا كان مخلوقاً عليه ، كان أشد في التحريم . وإن أبطل به حقاً ، أو اقتطع به مال معصوم ، كان أشد ؛ فإنه روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً ، يَقْطَعُ بِهَا مَالٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ / غَضَبَانُ » . ^(٦٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦٣) . وأنزل الله عز وجل في ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٦٤) . ومن هذا القسم الحلف على فعل معصية ، أو ترك واجب ؛ فإن المخلوف عليه حرام ، فكان الحلف حراماً ؛ لأنه وسيلة إليه ، والوسيلة تأخذ حكم المتوسل إليه .

فصل : ومتى كانت اليمين على فعل واجب ، أو ترك محرم ، كان حلفها محرماً ؛ لأن حلفها بفعل المحرم ، وهو محرم . وإن كانت على فعل مندوب ، أو ترك مكروه ، فحلفها مكروه . وإن كانت على فعل ^(٦٥) مباح ، فحلفها مباح . فإن قيل : فكيف يكون حلفها مباحاً ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ^(٦٦) ؟ قلنا : هذا في الأيمان في اليهود والنصارى ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا

(٦١) سورة المجادلة ١٤ .

(٦٢-٦٣) سقط من : أ ، ب ، م .

وأخرجه البخاري ، في : باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، من كتاب الخصومات ، وفي : باب سؤال الحاكم المدعى هل ... ؟ ، وباب حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب الحكم في البر ونحوها ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ١٥٩/٣ ، ١٦٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٤٢٦/٤ ، ١٧١/٨ ، ٩٠/٩ . ومسلم ، في : باب وعيد من اقتطع حق مسلم فاجرة بالنار ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٢/١ ، ١٢٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من حلف يميناً يقطع بها مالا لأحد ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ١٩٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في اليمين الفاجرة ... ، من أبواب البيوع ، وفي : باب سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأخوذي ٢٧١/٥ ، ١٢٢/١١ . وابن ماجه ، في : باب من حلف على يمين فاجرة ... ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٧٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٧/١ ، ٣٧٩ ، ٤٢٦ ، ٤٤٢ ، ٤٦٠ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢٥/٥ .

(٦٣) سورة آل عمران ٧٧ .

(٦٤) لم ترد في : الأصل ، أ ، ب .

(٦٥) سورة النحل ٩١ .

تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴿٦٦﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٦٦) . وَالْعَهْدُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، فَمَعَ الْيَمِينِ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٦٧) . وَلِهَذَا نَهَى عَنْ نَقْضِ الْيَمِينِ ، وَالتَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَدَمَهُمْ عَلَيْهِ ، وَضَرَبَ لَهُمْ مَثَلًا لِي نَقَضَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَتَكَانَا ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْحُلَّ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ لَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوهٍ ، أَوْ تَرْكٍ مَنْدُوبٍ ، فَحُلُّهَا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَبِى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ » . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنِّي وَاللَّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَتَحَلَّلْتُهَا » . وَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى فِعْلٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ تَرْكٍ وَاجِبٍ ، فَحُلُّهَا وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ حُلُّهَا يَفْعُلُ الْوَاجِبَ ، وَفَعُلُ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ .

١٧٧٨ - مسألة ؛ قال (ر) وَمَنْ حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، أَوْ لَا يَفْعَلْ شَيْئًا ، فَقَعَلَهُ ، فَقَلْبُهُ الْكُفَّارَةُ (

لا خِلَافَ فِي هَذَا عِنْدَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : الْيَمِينُ الَّتِي فِيهَا الْكُفَّارَةُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، هِيَ الَّتِي عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ / مِنَ الْأَفْعَالِ . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ الْجَنَثَ ١٧٧٠/١٠ مَتَى كَانَ طَاعَةً ، لَمْ يُوجِبْ كُفَّارَةً . وَقَالَ قَوْمٌ : مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ ، فَكَفَّرَ ثَلَاثًا تَرَكَهَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : اللَّغْوَانُ يَحْلِفُ الرَّجُلُ فِيهَا (١) لَا يَنْبَغِي لَهُ . يَعْنِي فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ فِي الْجَنَثِ . وَقَدْ رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَذَرُ وَلَا يَمِينٍ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَجِيمٍ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَدَعْهَا ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، فَإِنْ تَرَكَهَا كُفَّارَةٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) . وَلَئِنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ لِرَفْعِ الْإِثْمِ ، وَلَا إِثْمَ فِي

(٦٦) سورة النحل ٩١ ، ٩٢ .

(٦٧) سورة المائدة ١ .

(١) في ب : ٥ على ما .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٢٦/٦ .

الطاعة . ولأنَّ اليمينَ كالنَّذْرِ ، ولا تُنذَرُ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى . ولنا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ » ^(٣) . وقال : « إِنِّي وَاللَّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرْتُ عَنْ يَمِينِي » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٤) . وَحَدِيثُهُمْ لَا يُعَارِضُ حَدِيثَنَا ؛ لِأَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ مِنْهُ وَأَثْبَتٌ . ثُمَّ إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَرُكَهَا كَفَّارَةً لِأَنَّهُ الْحَلِفُ ، وَالْكَفَّارَةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا كَفَّارَةُ الْمُخَالَفَةِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ الْحِنْثُ طَاعَةٌ . قُلْنَا : فَالْيَمِينُ غَيْرُ طَاعَةٍ ، فَتَلَزُمُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِلْمُخَالَفَةِ ، وَلِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا حَلَفَ بِهِ وَلَمْ يَبِرَّ يَمِينَهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، نَظَرْنَا فِي يَمِينِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ فَعَلَّهُ ، حِنْثٌ ، وَوَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، وَكَانَتْ يَمِينُهُ مُوقَّتَةً بِلَفْظِهِ ، أَوْ نِيَّتِهِ ، أَوْ قَرِينَةٍ حَالِهِ ، فَفَاتَ الْوَقْتُ ، حِنْثٌ ، وَكُفْرٌ . وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً ، لَمْ يَحِنْثْ إِلَّا بِغَوَاتٍ وَتَبَّ الْإِيمَانُ ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ وَالْفِعْلِ مُمْكِنٌ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْعَلَ فَلَا يَحِنْثُ ؛ وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَلَمْ تُخَيِّرْنَا أَنْ نَأْتِيَ النَّبِيَّ ، وَنُطَوِّفَ ^(٥) بِهِ ؟ قَالَ : « فَأُخَيِّرْتُكَ أَتُكِّى تَأْتِيهِ الْعَامُ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَأَتُكِّى آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ ^(٦) بِهِ » ^(٧) . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَتَّبِعَنَّهُ ﴾ ^(٨) . وَهُوَ حَقٌّ ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدُ .

١٧٧٩ - مسألة : قال : (وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ)

وجملة ذلك أن مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . نَقَلَهُ عَنْ ١٧٠/١٠ ظ أحمد الجماعة ، إِلَّا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ / ، فَإِنَّهُ يَحِنْثُ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَهُ الْحَلَّالُ وَصَاحِبُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا يَحِنْثُ فِي الطَّلَاقِ .

(٣) تقدم التخریج ، في : ٣٩/١١ .

(٤) في الأصل : « وَنُطَوِّفَ » .

(٥) - (٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) في الأصل ، ١ : « وَنُطَوِّفَ » . وتقدم تخریج الحديث ، في : ٤٤١/١٠ .

(٧) سورة التغابن ٧ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ قُلْ ﴾ .

وَالْعَتَاقِ أَيْضاً^(١) ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ أَبِي نُجَيْجٍ ، وَاسْتَحَاقَ ، قَالُوا : لَا حَنْتَ عَلَى النَّاسِي فِي طَلَاقٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾^(٢) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ »^(٣) . وَلَا أَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْمُخَالَفَةِ ، فَلَمْ يَخْذُثْ^(٤) ، كَالثَّائِمِ وَالْمُجْنُونِ . وَلَا أَنَّهُ أَحَدُ طَرَفَيْ الْيَمِينِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ^(٥) الْقَصْدُ ، كَحَالَةِ الْإِثْدَاءِ بِهَا . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَاةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَحْنُثُ فِي الْجَمِيعِ ، وَتَلَزُمُهُ الْكُفَّارَةُ فِي الْيَمِينِ الْمُكْفَرَةِ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ قَاصِدًا لِلْفِعْلِ ، فَلَزِمَهُ الْحَنْثُ ، كَالذَّاكِرِ ، وَكَأَلَوْكَانَتْ الْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَجِبُ فِي الْيَمِينِ الْمُكْفَرَةِ ، مَا تَقَدَّمَ ، وَلَئِنْهَا جِبُ لِرَفْعِ الْإِثْمِ ، وَلَا إِنْ أُنِيتَ عَلَى النَّاسِي . وَأَمَّا الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ ، فَهُوَ مُعْلَقٌ بِشَرْطٍ ، فَيَقَعُ بِوُجُودِ شَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ . كَأَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ ، إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ .

فصل : وَإِنْ فَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، كَرَجُلٍ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ بِحَسْبِهِ أَجَنَبِيًّا ، أَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُ غَرِيمَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ ، فَأَعْطَاهُ قَدَرَ حَقِّهِ ، فَفَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ قَدِيرٌ ، فَوَجَدَ مَا أَخَذَهُ رَدِيًّا ، أَوْ حَلَفَ : لَا يَبْعَثُ لِرَزْدِ ثَوْبًا . فَوَكَّلَ رَزْدَ مَنْ يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَبِيعُهُ ، فَدَفَعَهُ إِلَى الْحَالِفِ ، فَبَاعَهُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَالنَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْمُخَالَفَةِ ، أَشْبَهَ النَّاسِي .

فصل : وَالْمُكْرَهُ عَلَى الْفِعْلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ « إِلَى مُلْجَأٍ إِلَيْهِ »^(٦) ، مِثْلُ مَنْ يَحْلِفُ لَا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة الأحزاب ٥ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ١٤٦/١ .

(٤) كذا . ولعل الصواب : « يحنث » .

(٥) في الأصل : « فيها » .

(٦-٦) في م : « أحدهما أن يلجأ إليه » .

يَدْخُلُ دَارًا ، فَحِمِلَ فَأَذْجَلَهَا . أَوْ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَأَخْرَجَ مَحْمُولًا ، أَوْ مَذْفُوعًا بغير اختياره ، ولم يُمكنه الامتناع . فهذا لا يَحْتَسِبُ في قول أكثرهم . وبه قال أصحاب الرأي .
 وقال مالك : إِنْ دَخَلَ مَرْبُوطًا ، لم يَحْتَسِبْ . وذلك لأنه لم يفعل الدُّخُولَ / والخُرُوجَ ، فلم يَحْتَسِبْ ، كالمولم يوجد ذلك . (٧) وَأَمَّا أَنْ أُكْرِهَ^(٧) بالضرب والتهديد بالقتل ونحوه ، فقال أبو الخطاب : فيه روايتان ، كالتأسي . وللشافعي قولان . وقال مالك ، وأبو حنيفة : يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَسْقُطُ بِالشَّيْبَةِ ، فَوَجِبَ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَالنَّسْيَانِ ، ككُفَّارَةِ الصَّيْدِ . ولنا ، قول النبي ﷺ : « عُنِيَ لِأُمْتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ »^(٨) . ولأنه نوع إكراه ، فلم يَحْتَسِبْ به ، كالمولم يَحْتَسِبْ ، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلَا نُسَلَّمَ الْكُفَّارَةَ فِي الصَّيْدِ ، بَلْ إِنَّمَا حُجِبَ عَلَى الْمُكْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٨٠ - مسألة : قال : (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي أُمِّي بِهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُكُونَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ)

هذا ظاهر المذهب ، ثَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحَدٍ . وهو قول أكثر أهل العلم ، منهم ؛ ابن مسعود ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة . وهذه اليمين تُسَمَّى بِالْيَمِينِ الْغُمُوسِ ؛ لِأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِنِّمِ . قال ابن مسعود : كُنَّا نَعُدُّ مِنَ الْيَمِينِ الَّتِي لَا كُفَّارَةَ لَهَا ، الْيَمِينِ الْغُمُوسِ^(١) . وعن سعيد بن المسيب ، قال : هي من الكبائر ، وهي أعظم من أَنْ تُكْفَرَ . وروى عن أحمد ، أَنَّ فِيهَا الْكُفَّارَةَ . وروى ذلك عن عطاء ، والثوري ، والحكم ، والبيهقي . وهو قول الشافعي ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَتْ مِنْهُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمُخَالَفَةُ مَعَ الْقَصْدِ ، فَلَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ ، كَالْمُسْتَقْبَلَةِ . ولنا ، أَنَّهَا يَمِينٌ غَيْرُ مُتَعَقِدَةٍ ، فَلَا تُوجِبُ الْكُفَّارَةَ ، كَاللَّغْوِ ، أَوْ يَمِينٍ عَلَى مَاضٍ ، فَأَشْبَهَتْ اللَّغْوَ ، وَبَيَّانُ

(٧-٧) في م : « والثاني أن يكروه » .

(٨) تقدم تحريمه ، في : ١٤٦/١ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب في اليمين الغموس ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٨/١٠ .

كَوْنَهَا غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ ، أَنُّهَا لَا تُوجِبُ بِرًّا ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا ، وَلَأنَّهُ قَارَنَهَا مَا يُنَافِيهَا ، وَهُوَ الْحَنْثُ ، فَلَمْ تُنْعَقَدْ ، كَالْتَكَاكِجِ الَّذِي قَارَنَهُ الرُّضَاعُ ، وَلَأنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَرْفَعُ إِيْمَهَا ، فَلَا تُشْرَعُ^(٢) فِيهَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهَا كَبِيرَةٌ ، فَإِنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مِنْ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَغُشُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) ، / وَرَوَى فِيهِ : « خَمْسٌ مِنَ الْكَبَائِرِ لَا^(٤) كُفَّارَةَ لَهُنَّ ؛ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحِيفِ ، وَبُهْتُ الْمُؤْمِنِ ، وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَالْحَلْفُ عَلَى يَمِينٍ فَاجِرَةٍ يَفْتَقِطُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ »^(٥) . وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلَةِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ ، يُمَكِّنُ حُلَّهَا وَالْبِرُّ فِيهَا ، وَهَذِهِ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ ، فَلَا حَلَّ لَهَا . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »^(٦) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْحَلْفِ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُهُ فِيمَا يَسْتَقْبَلُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

ط ١٧١/١٠

١٧٨١ - مسألة : قال : (وَالْكَفَّارَةُ إِنَّمَا تُلْزَمُ مَنْ حَلَفَ يُرِيدُ عَقْدَ الْيَمِينِ)

وَجُمَلَتُهُ أَنَّ الْيَمِينَ الَّتِي تُثْمَرُ عَلَى لِسَانِهِ فِي غُرْضِ حَدِيثِهِ ، مِنْ غَيْرِ قَصْدِ إِلَهِيٍّ ، لَا كُفَّارَةَ فِيهَا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ . نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : اللَّعْوُ عِنْدِي أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ ، يَرَى أَنَّهَا كَذَلِكَ ، وَالرَّجُلُ يَحْلِفُ فَلَا يَعْقِدُ قَلْبُهُ عَلَى شَيْءٍ . وَمَعْنَى قَالَ : إِنَّ اللَّعْوَ الْيَمِينُ الَّتِي لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا قَلْبُهُ ؛ عَمُرٌ ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ

(٢) في ب : « تسن » .

(٣) في : باب اليمين الغموس ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴾ ، من كتاب الدييات ، وفي : باب قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الشَّرْكَ لظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ، من كتاب المرتدين . صحيح البخاري ١٧١/٨ ، ٤٩/٩ ، ١٧ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب سورة النساء ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوزي ١٠٢/١١ . والنسائي ، في : باب ذكر الكبائر ، من كتاب تحريم الدم ، وفي : باب ما جاء في كتاب القصاص ... ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨٢/٧ ، ٥٧/٨ . والدارمي ، في : باب التشديد في قتل النفس المسلمة ، من كتاب الدييات . سنن الدارمي ١٩١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠١/٢ ، ٤٩٥/٣ .

(٤) في ب : « ولا » .

(٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٢/٢ .

(٦) تقدم تخريجها ، في : ٣٩/١١ .

عنهما . وبه قال عطاء ، والقاسم ، وعكرمة ، والشَّعْبِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ؛ لما رَوَى عن عطاء ، قال : قالت عائشة : إن رسول الله ﷺ قال ، يَغْنَى اللُّغُو فِي الْيَمِينِ : « هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ : لَا وَاللَّهِ . وَيَلَى ^(١) وَاللَّهِ » . أخرجه أبو داود ^(٢) . قال : ورواه الزُّهْرِيُّ ، وعبدُ المَلِكِ بنُ أبي سُلَيْمَانَ ، ومَالِكُ بنُ مَعْوِلٍ ، عن عطاء ، عن عائشة مَوْفُوفًا . وَرَوَى الزُّهْرِيُّ ، أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَيْمَانُ اللُّغُو ، مَا كَانَ فِي الْمِرَاءِ ، وَالْهَزْلِ ، وَالْمَزَاحَةِ ، وَالْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُعْقَدُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ ، وَأَيْمَانُ الْكُفَّارَةِ كُلُّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْأَمْرِ ، فِي غَضَبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِيَفْعَلَنَّ ، أَوْ لِيَتْرَكَنَّ ، فَذَلِكَ عَقْدُ الْأَيْمَانِ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْكُفَّارَةَ ^(٣) . وَلَأنَّ اللُّغُو فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْكَلَامُ غَيْرُ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ . وَهَذَا كَذَلِكَ . وَمَنْ قَالَ : لَا كُفَّارَةَ فِي هَذَا ؛ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو مَالِكٍ ، وَزُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى ^(٤) ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّجْعِيُّ ، وَمَالِكٌ . وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مِنْ لُغَوِ الْيَمِينِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا إِخْلَافًا . وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٥) . فَجَعَلَ الْكُفَّارَةَ لِلْيَمِينِ الَّتِي يُؤَاخِذُ بِهَا ، وَتَمَّى الْمُؤَاخِذَةَ بِاللُّغُو ، فَلَزِمَ ^(٦) انْتِفَاءُ الْكُفَّارَةِ ، وَلَأنَّ / الْمُؤَاخِذَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا إِيْجَابُ الْكُفَّارَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُجَبُّ فِي الْأَيْمَانِ الَّتِي لَا تَأْتِمُّ فِيهَا ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُؤَاخِذَةُ إِيْجَابُ الْكُفَّارَةِ ، فَقَدْ نَفَاهَا فِي اللُّغُو ، فَلَا تُجَبُّ ، وَلَأنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَأنَّ قَوْلَ عَائِشَةَ فِي تَفْسِيرِ اللُّغُو ، وَبَيَانِ الْأَيْمَانِ الَّتِي فِيهَا الْكُفَّارَةُ ، خَرَجَ مِنْهَا تَفْسِيرًا لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ مُقْبُولٌ .

١٧٢/١٠

(١) سقطت الواو من : ب .

(٢) في : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٠/٢ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لغو اليمين ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٩/١٠ . وأخرج عبد الرزاق نحوه ،

في : باب اللغو وما هو ؟ ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٤/٨ .

(٤) زرارة بن أوفى العامري البصري القاضي ، تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث وتسعين . تهذيب التهذيب ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ .

(٥) سورة المائدة ٨٩ .

(٦) في ١ ، ب ، م : ٥ فيلزم .

١٧٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ خَلَفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا خَلَفَ ، ^(١) فَلَمْ يَكُنْ ^(٢) ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَعُوِّ الْيَمِينِ)

أكثر أهل العلم على أن هذه اليمين لا كفارة فيها . قاله ابن المنذر . يُروى هذا عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي مالك ، وزرارة بن أوفى ، والحسن ، والنخعي ، ومالك ، وأبي حنيفة ، والثوري . وممن قال : هذا لعو اليمين . مجاهد ، وسليمان بن يسار ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه . وأكثر أهل العلم على أن لعو اليمين لا كفارة فيه . قال ابن عبد البر : أجمع المسلمون على هذا . وقد حكى عن النخعي في اليمين على شيء يظنه حقا ، فيتبين بخلافه ، أنه من لعو اليمين ، ^(٣) وفيه الكفارة . وهو أحد قولَي الشافعي . وروى عن أحمد ، أن فيه الكفارة ، وليس من لعو اليمين ^(٤) ؛ لأن اليمين بالله تعالى وُجدت مع المخالفة ، فأوجب الكفارة ، كاليمين على مستقبل . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ لَا يُولِخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٥) . وهذه منه ، ولأنها يمين غير متعقبة ، فلم تجب فيها كفارة ، كيمين العموس ، ولأنه غير قاصد ^(٦) للمخالفة ، فأشبهه ما لو حنت ناسيا . وفي الجملة ، لا كفارة في يمين على ماض ؛ لأنها تنقسم ثلاثة أقسام ؛ ما هو صادق فيه ، فلا كفارة فيه إجماعا . وما تعمّد الكذب فيه ، فهو يمين العموس ، لا كفارة فيها ؛ لأنها أعظم من أن تكون فيها ^(٧) كفارة . وما يظنه حقا ، فيتبين بخلافه ، فلا كفارة فيه ؛ لأنه من لعو اليمين . فأما اليمين على المستقبل ، فماعد عليه قلبه ، وقصد اليمين عليه ، ثم خالف ، فعليه الكفارة ، وما لم يعقد عليه قلبه ، ولم يقصد اليمين عليه ، ولم تجز على لسانه ، فهو من لعو اليمين . وكلام عائشة يدل على هذا ، فإنها قالت : أيمان اللغو ؛ ما كان في البراء والمراحة ، والهزل ، والحديث الذي لا يعقد عليه القلب ، وأيمان الكفارة ؛ كل يمين خلف عليها على وجه / من الأمر ، في غضب أو

(١-١) لم يرد في الأصل ، ١ .

(٢-٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) في م : « مقصود » .

(٥) لم يرد في الأصل .

غيره ، لِفَعْلَنْ أَوْ لِيَتَرَكَنَّ ، فذلك عَقْدُ الْإِيمَانِ^(٦) التي فَرَضَ اللَّهُ فِيهَا الْكَفَّارَةَ^(٧) . وقال الثَّوْرِيُّ ، في «جامعِهِ» : الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ ؛ يَمِينَانِ يَكْفُرَانِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ . فَيَفْعَلُ . أَوْ يَقُولَ : وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ . ثُمَّ لَا يَفْعَلُ . وَيَمِينَانِ لَا يَكْفُرَانِ ، أَنْ يَقُولَ : وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ . وَقَدْ فَعَلْتُ ، أَوْ يَقُولَ : وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ . وَمَا فَعَلْتُ .

١٧٨٣ - مسألة : قال : (وَالْيَمِينَ الْمُكْفَرَةَ ، أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ ، أَوْ بِاللَّهِ ، أَوْ تَالَهُ . فَحَنَثَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَكَانَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، يَقُولُونَ : مَنْ خَلَفَ بِاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَحَنَثَ ، فَعَلِيهِ^(٨) الْكَفَّارَةُ . وَلَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا إِذَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، الَّتِي لَا يُسَمَّى بِهَا سِوَاهُ . وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَقْسِمٌ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا لَا يُسَمَّى بِهِ^(٩) غَيْرُهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : وَاللَّهِ ، وَالرَّحْمَنُ ، وَالْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ ، وَالْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ ، وَرَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَمَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، وَرَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ . وَنَحْوُ هَذَا ، فَالْحَلْفُ بِهَذَا يَمِينٌ بِكُلِّ حَالٍ . وَالثَّانِي ، مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى مَجَازًا ، وَإِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، مِثْلُ ؛ الْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ ، وَالرَّبِّ ، وَالرَّجِيمِ ، وَالْقَادِرِ ، وَالْقَاهِرِ ، وَالْمَلِكِ ، وَالْجَبَّارِ . وَنَحْوِهِ ، فَهَذَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ مَجَازًا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ ﴾^(١٠) . ﴿ وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾^(١١) . وَقَوْلُهُ : ﴿ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾^(١٢) . وَ ﴿ أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾^(١٣) . ﴿ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾^(١٤) .

(٦) في ١ : البين .

(٧) تقدم في المسألة السابقة .

(٨) في تم : أن عليه .

(٩) في ب ، م ، هـ : بها .

(١٠) سورة العنكبوت ١٧ .

(١١) سورة الصافات ١٢٥ .

(١٢) سورة يوسف ٥٠ .

(١٣) سورة يوسف ٤٢ .

وقال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(٧) . وقال : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رِزْقٌ رَجِيمٌ ﴾ ^(٨) . فهذا إن نَوَى به اسم الله تعالى ، أو أطلق ، كان يَمِينًا ؛ لأنه بإطلاقه يتصرف إليه . وإن نَوَى به غير ^(٩) الله تعالى ، لم يكن يَمِينًا ، لأنه يُستعمل في غيره ، فينصرف بالنية إلى ما نواه . وهذا مذهب الشافعي . وقال طححة العاقولي ^(١٠) : إذا قال : والرب ، والخالق والرازق . كان يَمِينًا على كُلِّ حال ، كالأول ؛ لأنها لا تُستعمل مع التعريف بلام التعريف إلا في اسم الله ، فأشبهت القسم الأول . / الثالث ، ما يُسمى به الله تعالى وغيره ، ولا يتصرف إليه ^{١٧٣/١} بإطلاقه ، كالحي ، والعالم ، والموجود ، والمؤمن ، والكريم ، والشاكر . فهذا إن قصد به اليمين باسم الله تعالى كان يَمِينًا ، وإن أطلق ، أو قصد غير الله تعالى ، لم يكن يَمِينًا ، فيختلف هذا القسم والذي قبله في حالة الإطلاق ، ففي الأول يكون يَمِينًا ، وفي الثاني لا يكون يَمِينًا . وقال القاضي ، والشافعي ، في هذا القسم : لا يكون يَمِينًا ، وإن قصد به اسم الله تعالى ؛ لأن اليمين إنما تُتَعَقَدُ لِحُرْمَةِ الاسم ، فمع الاشتراك لا تكون له حُرْمَةٌ ، والنية المجردة لا تُتَعَقَدُ بها اليمين . ولنا ، أنه أقسم باسم الله تعالى ، قاصداً به الحلف به ، فكان يَمِينًا مُكْفَرَةً ، كالقسم الذي قبله . وقولهم : إن النية المجردة لا تُتَعَقَدُ بها اليمين . نقول به ، وما اتعقد بالنية المجردة إنما اتعقد بالاسم المحتل ، المراد به اسم الله تعالى ، فإن النية تصرف اللفظ المحتل إلى أحد محتملاته ، فيصير كالمصرح به ، كالكنايات وغيرها ، ولهذا لو نوى بالقسم الذي قبله غير الله تعالى ، لم يكن يَمِينًا ، لنيته .

فصل : والقسم بصرفات الله تعالى ، كالقسم بأسمائه . وصرفاته تُقسم أيضا ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، ما هو صفات لذات الله تعالى ، لا يحتل غيرها ، كجزء الله تعالى ، وعظمته ، وجلاله ، وكبريائه ، وكلامه . فهذه تُتَعَقَدُ بها اليمين في قولهم جميعا . وبه

(٧) سورة النساء ٨ .

(٨) سورة التوبة ١٢٨ .

(٩) في ب نادة : اسم .

(١٠) أبو البركات طححة بن أحمد بن طلحة الكندي العاقولي ، تفقه ببغداد على أبي يعلى ابن الفراء ، وتوفي بعد سنة عشر ومعمائة . والعاقولي : نسبة إلى دير العاقول ، وهي بلدة بالقرب من بغداد . الباب ١٠٦/٢ .

يقول الشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأن هذه من صفات ذاته ، لم يزل موصوفاً بها ، وقد وَرَدَ الأكثر بالقسم بَعْضُهَا ، فروى أن النار تقول : « قَطَّ قَطَّ » ^(١١) ، وعزتك . رواه البخاري ^(١٢) . والذي يخرُج من النار يقول : « وعزتك ، لأسألك غيرها » ^(١٣) . وفي كتاب الله تعالى : ﴿ قَالَ فِعِزَّتِكَ لِأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(١٤) . الثاني ، ما هو صفة للذات ، ويُعبّر به عن غيرها مجازاً ، كعلم الله وقدرته ، فهذه صفة للذات لم يزل موصوفاً بها ، وقد تُستعمل في المعلوم والمقدور اتساعاً ، كقولهم : اللهم اغفر لنا علمك فينا . ويقال : اللهم قدر أرتنا قدرتك ، فأرتنا عفوك . ويقال : انظر إلى قدرة الله . أي مقدوره . فمتى أقسم بهذا ، كان يميناً . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قال : وعلم الله . لا يكون يميناً ؛ لأنه يَحْتَمِلُ المعلوم . ولنا ، أن العلم من صفات / الله تعالى ، فكانت اليمين به يميناً موجبة للكفارة ، كالعظمة ، والعزة ، والقدرة ، ويتنقض ما ذكره بالقدرة ، فإنهم قد سلموها ، وهي قرينتها . فأمّا إن نوى القسم بالمعلوم ، والمقدور ، احتَمَلَ أن لا يكون يميناً . وهو قول أصحاب الشافعي ؛ لأنه نوى بالاسم غير صفة لله ، مع احتمال اللفظ ما نواه ، فأشبهه ما لو نوى القسم بمحلف في الأسماء التي يُسمّى ^(١٥) بها غير الله تعالى . وقد روى عن أحمد ، أن ذلك يكون يميناً بكل حال ، ولا تُقبل منه نية غير صفة الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة في القدرة ؛ لأن ذلك موضوع للصفة ، فلا يُقبل منه نية غير الصفة ، كالعظمة . وقد ذكر طلحة العاقولي ، في أسماء الله تعالى المعرفة بلام

(١١) قط قط : خمسي خمسي .

(١٢) في : باب تفسير سورة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الحلف بعهدة الله وصفاته وكلماته ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٧٣/٦ ، ١٦٨/٨ ، ١٤٣/٩ . ولم يرد في الموضع الأول : « وعزتك » .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٣٤/٣ ، ١٤١ ، ٢٣٤ .

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصراط جسر جهنم ، من كتاب الرقاق ، وفي : باب الحلف بعهدة الله وصفاته وكلماته ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ تعليقاً ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٤٨/٨ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٤٣/٩ . ومسلم ، في : باب معرفة طريق الرؤية ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٦/٢ ، ٢٩٣ ، ٥٣٤ ، ٢٧/٣ .

(١٤) سورة ص ٨٢ . ولم يرد في م : ﴿ قال ﴾ .

(١٥) في الأصل : « سمي » .

التعريف ، كالحالقي والرازقي ، أنها تكون يمينًا بكل حال ؛ لأنها لا تنصرف إلا إلى اسم الله ، كذا هذا . الثالث ، ما لا ينصرف بإطلاقه إلى صفة الله تعالى ، لكن ينصرف بإضافته إلى الله سبحانه لفظًا أو نيّة ، كالعهد ، والميثاق ، والأمانة ، ونحوه . فهذا لا يكون يمينًا مكفّرةً إلا بإضافته أو نيّته . وسندك ذلك فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

فصل : وإن قال : وحق الله . فهي يمين مكفّرة . وبهذا قال مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا كفارة لها ؛ لأن حق الله طاعته ومفروضاته ، وليس صفة له . ولنا ، أن الله حقوقًا يستحقها لنفسه ؛ من البقاء ، والعظمة ، والجلال ، والعزّة ، وقد اقترن عرف الاستعمال بالخلف بهذه الصفة ، فتنصرف إلى صفة الله تعالى ، كقوله : وقدره الله . وإن نوى بذلك القسم بمخلوق ، فالقول فيه كالقول في الخلف بالعلم والقدرة ، إلا أن احتمال المخلوق بهذا اللفظ أظهر .

فصل : وإن قال : لعمر الله . فهي يمين موجبة للكفارة . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : إن قصد اليمين ، فهي يمين ، وإلا فلا . وهو اختيار أبي بكر ؛ لأنها إنما تكون يمينًا بتقدير خبر محذوف ، فكأنه قال : لعمر الله ما أقسم به . فيكون مجازًا ، والمجاز لا ينصرف إليه الإطلاق . ولنا ، أنه أقسم بصفة من صفات ذات الله ، فكان يمينًا موجبًا للكفارة ، كالخلف ببقاء الله تعالى ، فإن معنى ذلك الخلف ببقاء الله تعالى وحياته . ويقال : العمر والعمر واحد . وقيل : معناه وحق الله . وقد ثبت له / عرف الشرع ١٧٤/١٠ والاستعمال ، قال الله تعالى : ﴿ لَعْمَرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(١٦) . وقال النابغة ^(١٧) :

فَلَا لَعْمَرُ الْيَدَى قَدْ زُرْتَهُ حَجَجَا وما أرى على الأنصاب من جسد ^(١٨)

(١٦) سورة الحجر ٧٢ .

(١٧) ديوانه ٢٥ .

(١٨) في ١ : على الأصنام . وفي حاشية ب : « وهرى : مسحت كعبته » . وهو في الديوان .

وقال آخر :

إِذَا رَضِيتَ كِرَامَ بَنِي قُشَيْرٍ
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(١٩)
وقال آخر :

ولكن لعمر الله ما طَلَّ مُسْلِمًا
كَغَرُّ الثَّيَابِ وَاضِحَاتِ الْمَلَاحِمِ^(٢٠)
وهذا في الشعر والكلام كثير . وأما احتياجه إلى التَّقْدِيرِ ، فلا يَصُحُّ^(٢١) ؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ إِذَا
اشْتَهَرَ فِي الْعُرْفِ ، صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ دُونَ
مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ ، عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، وَمَتَى احتَاجَ اللَّفْظُ إِلَى
التَّقْدِيرِ ، وَجَبَ التَّقْدِيرُ لَهُ ، وَلَمْ يَجْزِ اطِّرَاحُهُ ، وَلِهَذَا يُفْهَمُ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِطْلَاعٍ
عَلَى نِيَّةِ قَائِلِهِ وَقَصْدِهِ ، كَمَا يُفْهَمُ أَنَّ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ بِهَذَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الْقَسَمَ ،^(٢٢) وَيُفْهَمُ مِنَ
الْقَسَمِ بغيرِ حَرْفِ الْقَسَمِ فِي أَشْعَارِهِمُ الْقَسَمُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ^(٢٣) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا^(٢٤) *

وَيُفْهَمُ مِنَ الْقَسَمِ الَّذِي حُذِفَ فِي جَوَابِهِ حَرْفُ « لَا » ، أَنَّهُ مُقَدَّرٌ مُرَادٌ ، كَهَذَا
الْبَيْتِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَسَبِّحْ الْقُرْآنَ ﴾^(٢٥) . ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ
الْعَجَلَ ﴾^(٢٥) . التَّقْدِيرُ^(٢٦) ، فَكَذَلِكَ هُنَا . وَإِنْ قَالَ : عَمَرَكَ اللَّهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٢٧) :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَا سُهَيْلًا
عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(٢٨)

(١٩) الدرر الفريد ١/ ٣٢٢ ، ونسبه للعامري .

(٢٠) الملاغم من كل شيء : الفم والأنف والأشداق . والبيت في : الكامل ، للمبرد ٧١/ ١

(٢١) ق م : يصح تحريف .

(٢٢) ٢٢ - ٢٢ سقط من : ب .

(٢٣) أي قول امرئ القيس ، وهو صدر بيت له عجزه :

* ولو قطعوا رأسي لذيبي وأوصالي *

ديوانه ٣٢ .

(٢٤) سورة يوسف ٨٢ .

(٢٥) سورة البقرة ٩٣ .

(٢٦) لم يرد ، في : الأصل .

(٢٧) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في شرح ديوانه ٥٠٣ .

(٢٨) ق ١ : أي الناكح .

فقد قيل : هو مثل قوله : تَشَدُّثُكَ اللَّهُ . ولهذا يُنْصَبُ اسْمُ اللَّهِ تعالى فيه . وإن قال : لَعَمْرِي ، أو لَعَمْرُكَ ، أو عَمْرُكَ . فليس بيمين . في قول أكثرهم . وقال الحسن ، في قوله : لَعَمْرِي : عليه الكفارة . ولنا ، أنه أقسم بحياة مخلوق ، فلم تلزمه كفارة ، كالمو قال : وحياتي . وذلك لأن هذا اللفظ يكون قسماً بحياة الذي أُضيف إليه العمر ، فإن التقدير ، لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، أو ما أقسم به ، والعمر : الحياة أو البقاء .

فصل : وإن قال : وأيم الله ، أو أئمن الله ^(٢٩) . فهي يمين موجبة للكفارة ، والخلاف فيه كالذي ذكرناه في الفصل الذي قبله . وقد كان النبي ﷺ يُقسم به ، وانضم إليه عُرف الاستعمال ، فوجب أن يُصرف إليه . واختلف في اشتقاقه ، فقيل : هو جمع يمين ، وحذفت النون فيه في البعض تخفيفاً / لكثرة الاستعمال . وقيل : هو من اليمين ، فكأنه قال : ويمين الله لأفعلن . وألفه ألف وصل .

فصل : وحروف القسم ثلاثة ؛ الباء ، وهي الأصل ، وتدخل على المظهر والمضمر جميعاً . والواو ، وهي بدل من الباء ، وتدخل على المظهر دون المضمر لذلك ، وهي أكثر استعمالاً ، وبها جاءت أكثر الأقسام في الكتاب والسنة ؛ وإنما كانت الباء الأصل ، لأنها الحرف الذي تصل به الأفعال القاصرة عن التعدى إلى مفعولاتها ، والتقدير في القسم ، أقسم بالله ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾ ^(٣٠) . والتاء بدل من الواو ، وتختص باسم واحد من أسماء الله تعالى ، وهو الله ، ولا تدخل على غيره ، فيقال : تالله . ولو قال : تالرحمن ، أو تالرحيم . لم يكن قسماً . فإذا أقسم بأحد هذه الحروف الثلاثة في موضعه ، كان قسماً صحيحاً ؛ لأنه موضوع له . وقد جاء في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ تالله لتسئلن عني ما كنتم تكفرون ﴾ ^(٣١) . ﴿ تالله لقد أترك الله علينا ﴾ ^(٣٢) . ﴿ تالله تفتوا تذكر يوسف ﴾ ^(٣٣) . ﴿ تالله لقد

(٢٩) يقال : أئمن الله ، وأيم الله . وبكرألهما . وأئمن الله . بفتح الميم والمهمزة وتكر . وإيم الله ، بكسر المهمزة والميم . وقيل : ألفه ألف وصل .

(٣٠) سورة الأنعام ١٠٩ ، سورة النحل ٣٨ ، سورة النور ٥٣ ، وسورة فاطر ٤٢ .

(٣١) سورة النحل ٥٦ .

(٣٢) سورة يوسف ٩١ .

(٣٣) سورة يوسف ٨٥ .

عَلِمْتُمْ ﴿٣٤﴾ . ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ (٣٥) . وقال الشاعر (٣٦) .

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُسْتَمْرِ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسْرُ (٣٧)

فإن قال : ما أُرِدْتُ به القسم . لم يقبل منه ؛ لأنه أتى باللفظ الصريح في القسم ، واقتربت به قرينة دالة عليه ، وهو الجواب بجواب القسم . ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ : تَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ . إذا قال : أُرِدْتُ أَنْ قِيَامِي بِمُعَاوَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ . لأنه فسر كلامه بما يحتمله . ولا يُقْبَلُ فِي الْحَرْفَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛ لَعَدَمِ الْاِحْتِمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، فِيمَنْعُ صَرْفَهُ إِلَى غَيْرِهِ .

فصل : وإن أقسم بغير حرف القسم ، فقال : الله لأقومن . بالجراً أو النصب ، كان يميناً . وقال الشافعي : لا يكون يميناً ، إلا أن يتوَّى ؛ لأنَّ ذِكْرَهُ (٣٨) اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، ليس بصريح في القسم ، فلا ينصرف (٣٩) إليه إلا بالنية . ولنا ، أنه سائغ في العربية ، وقد ورد به عُزْفُ الاستعمال في الشرع ، فروى أن عبد الله بن مسعود أخبر النبي ﷺ ، أنه قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ ، فقال : « اللَّهُ إِنْكَ قَتَلْتَهُ ؟ » . قال : الله إني قتلته . ذكَّره

(٣٤) سورة يوسف ٧٣ .

(٣٥) سورة الأنبياء ٥٧ .

(٣٦) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي . وقال أبو نصر : هي لمالك بن خالد الحناعي الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣٧) في ١ : « ذو حسد » . وذو حيد : ذو قرون ناقة . والظيان : شجر الياسمين .

وصدر البيت في شرح السكري :

* يَأْمِي لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامَ ذُو حَيْدٍ *

والصدر الذي ورد هنا ذكره السكري صدر بيت لساعدة الهذلي ، عجزه :

* أَدْفَى صَلَوَدٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو حَلْدِمِ *

شرح أشعار الهذليين ١١٢٤/٣ .

(٣٨) في ١ ، ب ، م : « ذكر » .

(٣٩) في ب : « يصرف » .

البُخَارِيُّ^(٤٠) . / وقال لِرُكَانَةَ بن عبدِ بَرِيدَ : « اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ » قال : اللَّهُ ما ١٧٥/١٠ .
أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً^(٤١) . وقال امرؤ القيس :

« فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَتْرَحُ قَاعِدًا »

وقال أيضًا^(٤٢) .

« فَقَالَتْ يَمِينَ اللَّهِ مَالِكٌ حِيلَةٌ »

وقد افترقت به قريئتان تُدُلُّان عليه ؛ إحداهما ؛ الجوابُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ . والثاني ،
النَّصْبُ وَالْجَرُّ في اسمِ الله تعالى ؛ فَوَجَبَ^(٤٣) أَنْ تَكُونَ يَمِينًا ، كَالْوَقَالِ : وَاللَّهِ . وإن قال :
اللَّهُ لَا تُفْعَلْنَ . بِالرَّفْعِ ، ^(٤٤) وَنَوَى الْيَمِينَ ، فَهِيَ يَمِينَ ، لَكِنَّهُ قَدْ لَحَنَ ، فَهُوَ كَالْوَقَالِ :
وَاللَّهِ . بِالرَّفْعِ^(٤٥) . وإن لم يَتَوَّ الْيَمِينَ ، فقال أبو الحَطَّابِ : يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْجَوَابِ
بِجَوَابِ الْقَسَمِ كَافِيَةٌ ، وَالْعَامِيُّ لَا يَعْرِفُ الْإِعْرَابَ فَيَأْتِي بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ،
فَإِنْ عُدَّ لَهُ عَنْ إِعْرَابِ الْقَسَمِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرْذِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ قَسَمًا فِي حَقِّ
الْعَامِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَسَمٍ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَلَمْ يَكُنْ قَسَمًا فِي حَقِّ^(٤٦) غَيْرِهِمْ ، كَالْوَقَالِ
يُجِبُهُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ .

فصل : وَيُجَابُ الْقَسَمُ بِأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ حُرْفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا « مَا » وَ « لَا » ،
وَحُرْفَانِ لِلْإِثْبَاتِ ، وَهُمَا « إِنْ » وَ « اللَّامُ » الْمَفْتُوحَةُ . وَتَقُومُ « إِنْ » الْمَكْسُورَةُ ، مَقَامَ
« مَا »^(٤٧) النَّافِيَةِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ : ﴿ وَيَخْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا آلَ حُسَيْنٍ ﴾^(٤٨) . وإن قال :

(٤٠) تقدم تحريجه ، في صفحة ٦٦ .

(٤١) تقدم تحريجه ، في ٣٦٤/١٠ .

(٤٢) ديوانه ١٤ ، وعجز البيت :

« وما إن أرى عنك العمامة تنجلي »

(٤٣) في ب : « فوجبت » .

(٤٤-٤٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٥) لم يرد في الأصل ، م .

(٤٦) سقط من : م .

(٤٧) سورة التوبة ١٠٧ .

والله أَفْعَلُ . بغيرِ حَرْفٍ ، فالحذفُ ههنا « لا » ، وتكونُ يَمِينُهُ على النَّفْسِ ؛ لأنَّ مَوْضُوعَهُ في العَرَبِيَّةِ كذلك ، قال الله تعالى : ﴿ تَاللهِ لَنُفْتَنَنَّكَ ذِكْرُ يوسُفَ ﴾ أى لا نَفْتُوهُ .
وقال الشاعر :

• تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ •

وقال آخر :

• فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَتَرْحُ قَاعِدًا •

أى : لا أَتَرْحُ .

فصل : فَإِنْ قال : لا هَا اللهُ . وَتَوَى الْيَمِينَ . فهي ^(٤٨) يَمِينٌ ؛ لما رَوَى أَنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال في سَلْبِ قَتيلٍ ^(٤٩) أَيْ قَتَادَةَ : لا هَا اللهُ ، إِذَا تَعَمَّدَ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللهِ ، يُقَاتِلُ عَنْ اللهِ وعن ^(٥٠) رَسولِهِ ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ ! فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « صَدَقَ » ^(٥١) . وإن لم يَنْوِ الْيَمِينَ ، فالظاهرُ أَنَّهُ لا يكونُ يَمِينًا ؛ لأنَّهُ لم يَقْتَرِنْ به عَرَفٌ ولا نِيَّةٌ ، ولا في جَوَابِهِ حَرْفٌ يَدُلُّ على الْقَسَمِ . وهذا مذهبُ الشافِعِيِّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

١٧٨٤ - مسألة ؛ قال : (أَوْ بَآئَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحَلْفَ بِالْقُرْآنِ ، أَوْ بَآئَةٍ مِنْهُ ، أَوْ بِكَلَامِ اللهِ ، يَمِينٌ مُتَعَقِدَةٌ ، تَجِبُ ١٧٥/١٠ ظ الكَفَّارَةُ بِالْجَنِّ فِيهَا . وهذا / قال ابنُ مَسْعُودٍ ، والحسنُ ، وقَتَادَةُ ، ومَالِكٌ ، والشافِعِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وعامةُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وقال أبو حنيفةٌ وأصحابُهُ : ليس يَمِينٌ ، ولا تَجِبُ به كَفَّارَةٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قال : لا يُعْهَدُ الْيَمِينَ بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ ، وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ ، فَتُعْهَدُ الْيَمِينَ بِهِ ، كَمَا لو قال : وَجَلَّالِ اللهِ ، وَعَظَمَتِهِ . وَقَوْلُهُمْ : هو مَخْلُوقٌ . قُلْنَا : هذا كَلَامُ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مع

(٤٨) لى م : فهو هـ .

(٤٩) لم يرد فى الأصل .

(٥٠) سقطت هـ عن م ، ب ، م .

(٥١) تقدم تخريجُه ، لى : صفحة ٦٣ .

الفقهاء ، وقد روى عن ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » ^(١) . وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ قُرْآنًا غَرِيْبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ ^(٢) . أى : غير مخلوق ^(٣) . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَا يُعْهَدُ الْيَمِيْنُ بِهِ . فَيَلْزَمُهُمْ قَوْلُهُمْ : وَكِبَايَةُ اللَّهِ ، وَعَظَمَتُهُ ، وَجَلَالُهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْحَلْفَ بِآيَةٍ مِنْهُ كَالْحَلْفِ بِجَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ بِالْمُصْحَفِ ، انْعَقَدَتْ يَمِيْنُهُ . وَكَانَ قِتَادَةُ يَحْلِفُ بِالْمُصْحَفِ . وَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ إِمَامُنَا ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ بِالْمُصْحَفِ إِثْمًا قَصَدَ الْحَلْفَ بِالْمَكْتُوبِ فِيهِ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، فَإِنَّهُ يَبَيِّنُ دَفْعَى الْمُصْحَفِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ .

١٧٨٥ - مسألة : قَالَ : (بِصَدَقَةٍ ^(١) مِلْكِهِ ^(٢)) ، أَوْ بِالْحَجِّ)

وَجَعَلْتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ النَّذْرَ مَخْرَجَ الْيَمِيْنِ ، بِأَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ بِشَيْءٍ ، أَوْ يَحْتَثَّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا ، فَلَلَّهِ عَلَى الْحَجِّ ، أَوْ صَدَقَةٍ مَالِي ، أَوْ صَوْمٍ سَنَةٍ . فَهَذَا يَمِيْنٌ ، حُكْمُهُ أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَبَيْنَ أَنْ يَخْتَنَ ، فَيَتَخَيَّرَ بَيْنَ فِعْلِ الْمَنْذُورِ ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِيْنِ ، وَيُسَمَّى نَذْرَ اللَّجَاجِ وَالْعَصَبِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ نَذْرَ الْقَبْرِ ، وَسَنَدُكُوهُ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَهَذَا قَوْلُ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، ^(٣) وَابْنِ عُمَرَ ^(٤) ، وَعَائِشَةَ ، وَحَفْصَةَ ، وَزَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . وَبِهِ قَالَ غَطَّاءٌ ، وَطَاسِرٌ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالْحَسَنُ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالتَّحِيْمِيُّ ، وَقِتَادَةُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ^(٥) ، بَنُ شَرِيكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْعَنْبَرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،

(١) قَالَ السَّيْوِيُّ : أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ . الدَّر الْمَشْهُور ٣٢٦/٥ .

(٢) سُورَةُ الزَّمَرِ ٢٨ .

(٣) ذَكَرَهُ السَّيْوِيُّ : ، فِي الدَّر الْمَشْهُور ٣٢٦/٥ ، بِلَفْظٍ : « غَيْرُ مَخْلُوقٍ » فَحَسِبَ ، وَقَالَ : أَخْرَجَهُ الْآجِرِيُّ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَابْنُ مُرْدَوَيْهِ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « تَصَدَّقَ » .

(٥) فِي م : « مِلْكِهِ » .

(٦-٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « وَعَبِيدُ اللَّهِ » . وَانْظُرْ تَرْجَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ فِي : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٢٥٢/٥ .

وابن المنذر . وقال سعيد بن المسيب : لا شيء في الحليف بالحج . وعن الشعبي ،
والحارث العكلي ، وحماد ، والحكم : لا شيء في الحليف بصدق / ماله ؛ لأن الكفارة ١٧٦/١
إنما تلزم بالحليف بالله تعالى ، لحرمة الاسم ، وهذا ما حلف باسم الله ، ولا يجب ما
سماه ؛ لأنه لم يخرج مخرج القرية ، وإنما التزمه على طريق العقوبة ، فلم يلزمه . وقال
أبو حنيفة ، ومالك : يلزمه الوفاء بنذره ؛ لأنه نذر فيلزمه الوفاء به ، كنذر الثبر . وروى نحو
ذلك عن الشعبي . ولنا ، ما روى عمران بن حصين ، قال : سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « لا نذر في غضب ، وكفارته كفارة يمين » . رواه سعيد بن منصور ،
والجوزجاني ، في « المترجم »^(٥) . وعن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « من حلف
بالمشي ، أو الهذي ، أو جعل ماله في سبيل الله ، أو في المساكين ، أو في رجاج
الكنبة^(٦) ، فكفارته كفارة اليمين »^(٧) . ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولا مخالف
لهم في عصرهم ، ولأنه يمين ، فيدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا
عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَمُ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ ﴾^(٨) . ودليل أنه يمين ، أنه يسمى
بذلك ، ويسمى قائله حالفًا ، وفارق نذر الثبر ؛ لكونه قصد به التقرب إلى الله تعالى
والبر ، ولم يخرج مخرج اليمين ، وهما خرج مخرج اليمين ، ولم يقصد به قرينة ولا برًا ،
فأشبه اليمين من وجه والنذر من وجه ، فخير بين الوفاء به وبين الكفارة . وعن أحمد ، رواية
ثانية ، أنه تنعين الكفارة ، ولا يجزئه الوفاء بنذره . وهو قول لبعض أصحاب الشافعي ؛
لأنه يمين . والأول أولى ؛ لأنه إنما التزم فعل ما نذره ، فلا يلزمه أكثر منه ، كنذر الثبر .
وفارق اليمين بالله تعالى ؛ لأنه أقسم بالاسم المحترم^(٩) ، فإذا خالف لزمته الكفارة ،
تعظيمًا للاسم ، بخلاف هذا .

(٥) وأخرجه النسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٢٦/٧ . وإمام أحمد ، في : المستد

٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٣/٤ .

(٦) راجع الكعبة : بابها .

(٧) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٦٠/٤ .

(٨) سورة المائدة ٨٩ .

(٩) في ب : المحرم .

١٧٨٦ - مسألة : قال : (أَوْ بِالْعَهْدِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِالْعَهْدِ ، أَوْ قَالَ : وَعَهْدَ اللَّهِ ، وَكَفَالَتِهِ ، فَذَلِكَ يَمِينٌ ، يَجِبُ تَكْفِيرُهَا إِذَا خِنَتْ فِيهَا . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَارِثُ الْمُكَلْبِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْحَكَمُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ . وَحَلَفَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بِالْعَهْدِ أَنْ لَا تُكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ ، فَلَمَّا كَلَمَتْهُ أُعْتِقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً ، وَكَانَتْ إِذَا ذَكَرْتُهُ (تَبْكِي) ، وَتَقُولُ : وَاعْهَدَاهُ^(١) . قَالَ أَحْمَدُ : الْعَهْدُ شَدِيدٌ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ فِي^(٢) كِتَابِ اللَّهِ : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ / مَسْئُولًا ﴾^(٣) . وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا حَلَفَ بِالْعَهْدِ^(٤) ثُمَّ حِينَئِذٍ ، بِمَا^(٥) اسْتَطَاعَ . وَعَائِشَةُ أُعْتِقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً ، ثُمَّ تَبْكِي حَتَّى تُبَلَّ بِخِمَارِهَا ، وَتَقُولُ : وَاعْهَدَاهُ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَتَوَى . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَتَوَى الْيَمِينَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، الَّذِي^(٦) هُوَ صِفَتُهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ يَمِينٌ . وَلَعَلَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْعَهْدَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ ، فَلَا يَكُونُ الْحَلْفُ بِهِ يَمِينًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَخَلَقَ اللَّهُ . وَقَدْ وَافَقْنَا أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَنَّهُ إِذَا قَالَ : عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ . ثُمَّ حِينَئِذٍ ، أَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْكَفَّارَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ يَحْتَمِلُ كَلَامَهُ الَّذِي أَمَرَنَاهُ وَنَهَانَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ﴾^(٧) . وَكَلَامُهُ قَدِيمٌ صِفَةٌ لَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتِخْقَاقُهُ لِمَا تَعَبَّدَ نَابِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ عُرْفُ الاسْتِعْمَالِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَمِينًا بِإِطْلَاقِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَكَلَامِ اللَّهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ قَالَ : عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ . أَوْ قَالَ : وَعَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ لَأَفْعَلَنَّ . فَهُوَ يَمِينٌ ، وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدُ وَالْمِثَاقُ لَأَفْعَلَنَّ . وَتَوَى عَهْدَ اللَّهِ ، كَانَ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ تَوَى الْحَلْفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ

(١-١) مقطعين : ب .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ : لا يحمل لرجل أن يهجر أخاه ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٢٥/٨ . وعبد الرزاق ، في : باب لا نذر في معصية الله ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٤٤/٨ ،

٤٤٥ .

(٣) في ١ ، ب ، م ، ٥ : من ٤ .

(٤) سورة الإسراء ٣٤ .

(٥-٥) في م : ٥ : وحث ما ٤ .

(٦) سورة يس ٦٠ .

تعالى . وإن أطلق ، فقال القاضي : فيه روايتان ؛ إحداهما ، يكون يميناً ؛ لأنَّ لام التعريف إن كانت للعهد ، يجب أن تنصرف إلى عهد الله ؛ لأنَّه الذي عهدت اليمين به ، وإن كانت للاستغراق ، دخل فيه ذلك . والثانية ، لا يكون يميناً ؛ لأنَّه يحتمل غير ما وجبت به الكفارة ، ولم يصرفه إلى ذلك بينته ، فلا تجب الكفارة ؛ لأنَّ الأصل عدمها .

١٧٨٧ - مسألة : قال : (أو بالخروج من الإسلام)

اختلفت الرواية عن أحمد ، في الحاليف ^(١) بالخروج من الإسلام ، مثل أن يقول : هو يهودي ، أو نصراني ، أو مجوسي ، إن فعل كذا ، وكذا ^(٢) . أو : هو برىء من الإسلام ، أو من رسول الله ﷺ ، أو من القرآن ، إن فعل . أو قال ^(٣) : هو يعبد الصليب ، أو يعبدك ، أو يعبد غير الله ، إن فعل . أو نحو هذا ، فعن أحمد : عليه الكفارة إذا حنث . يروى هذا عن ^(٤) عطاء ، و ^(٥) طاووس ، والحسن ، والشعبي ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . ويروى ذلك عن زيد بن ثابت ، رضي الله عنه . / والرواية الثانية : لا كفارة عليه . وهو قول مالك ، والشافعي ، والليث ، وأبي ثور ، وابن المنذر ؛ لأنَّه لم يخلف باسم الله ، ولا صفته ، فلم تلزمه كفارة ، كما لو قال : عصيت الله فيما أمرني . ويحتمل أن يحتمل كلام أحمد في الرواية الأولى على النذب ، دون الإيجاب ؛ لأنَّه قال ، في رواية حنبل : إذا قال : أكفر بالله ، أو أشرك بالله . فأحب إلي أن يكفر كفارة يمين إذا حنث . ووجه الرواية الأولى ، ما روى عن الزهري ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، أنه سئل عن الرجل يقول : هو يهودي ، أو نصراني ، أو مجوسي ، أو برىء من الإسلام . في اليمين بخلف بها ، فيحنث في هذه الأشياء ، فقال : « عليه كفارة يمين » . أخرجه أبو بكر ^(٥) . ولأنَّ البراءة من هذه الأشياء توجب الكفر

١٧٧/١٠

(١) في ب ، م : « الحلف » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « يقول » .

(٤-٥) لم يرد في الأصل ، أ ، ب .

(٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب من حلف بغير الله حنث أو حلف بالبراءة من الإسلام ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٣٠/١٠ .

بالله ، فكان الحَلِفُ يَمِينًا ، كالحَلِفِ بالله تعالى . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى ، فَإِنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي هَذِهِ الْيَمِينِ نَصٌّ ، وَلَا هِيَ فِي قِيَاسِ الْمَنْصُوصِ ، فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ فِي الْحَلِفِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعْظِيمًا لاسْمِهِ ، وَإِظْهَارًا لَشَرِّهِ وَعَظَمَتِهِ ، وَلَا تَتَحَقَّقُ التَّسْوِيَةُ .

فصل : وَإِنْ قَالَ : هُوَ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَالزَّيْنَى إِنْ فَعَلَ . ثُمَّ حَنَثَ ، أَوْ قَالَ : هُوَ يَسْتَحِلُّ تَرْكَ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّيَامِ أَوْ الزَّكَاةِ . فَهُوَ كَالْحَلِفِ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْلَالَ ذَلِكَ يُوجِبُ الْكُفْرَ . وَإِنْ قَالَ : عَصَيْتُ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَنِي ، أَوْ فِي كُلِّ مَا افْتَرَضَ عَلَيَّ ، أَوْ مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ ، أَوْ أَنَا أَسْرِقُ ، أَوْ أَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِنْ فَعَلْتُ . وَحَنَثَ ، لَمْ تَلْزَمْهُ كُفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا دُونَ الشَّرْكَ ، وَإِنْ قَالَ : أَخْرَجَهُ اللَّهُ ، أَوْ أَقْطَعَ يَدَهُ ، أَوْ لَعَنَهُ اللَّهُ ^(٦) ، إِنْ فَعَلَ . ثُمَّ حَنَثَ ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ^(٧) . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ طَاوُسٌ ، وَاللَّيْثُ : عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ إِذَا قَالَ : عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ الْكُفْرَ ، فَاشْتَبَهَ مَالُوهُ قَالَ : مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ . وَإِنْ قَالَ : لَا يَرَانِي اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ كَذَا إِنْ فَعَلْتُ . وَحَنَثَ . فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ ^(٨) . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْكُفَّارَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَهَا فِي هَذَا وَمِثْلِهِ تَحْكُمُ بغيرِ نَصٍّ ، وَلَا قِيَاسٍ صَحِيحٍ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ الْحَلِفُ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ : إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، لَمْ يُعَذَّبْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٩) .

١٧٨٨ - / مسألة : قَالَ : (أَوْ يَتَخَرِيمُ مَمْلُوكِهِ ، أَوْ شَيْءًا مِنْ مَالِهِ)

ظ ١٧٧/٨

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : هَذَا حَرَامٌ عَلَيَّ إِنْ فَعَلْتُ . وَفَعَلَ ، أَوْ قَالَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ

(٦) لم يرد في الأصل ، أ ، ب .

(٧) سقط من : ب .

(٨) في أ ، ب ، م : كُفَّارَةٌ .

(٩) تقدم ترجمته ، في صفحة ٤٣٨ .

إِنْ فَعَلْتُ . ثُمَّ فَعَلَ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ تَرَكَ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ كَفَرَ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ . فَهُوَ كَالْحَلِيفِ عَلَى تَرْكِهِ . وَيُرْوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَقَتَادَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَهْلَ الْعِرَاقِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، فِي مَنْ قَالَ : الْحِلُّ عَلَى حَرَامٍ : يَمِينٌ مِنَ الْإِيمَانِ ، يُكْفَرُهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : هِيَ يَمِينٌ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ طَلَاقَ^(١) امْرَأَتِهِ . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ مِثْلَهُ . وَعَنْهُ : إِنْ نَوَى طَلَاقًا ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَعَنِ الضَّحَّاكِ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَو ابْنِ مَسْعُودٍ قَالُوا : الْحَرَامُ يَمِينٌ طَلَاقٌ^(٢) . وَقَالَ طَاوُسٌ : هُوَ مَا نَوَى . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَلَا شَيْءٍ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ قَصَدَ تَغْيِيرَ الْمَشْرُوعِ ، فَلَمَّا مَا قَصَدَهُ ، كَالْوَقَالِ : هَذِهِ رَبِيبَتِي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾^(٣) . سَمَى تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ يَمِينًا ، وَفَرَضَ لَهُ تَحِلَّةً ، وَهِيَ الْكَفَارَةُ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُكُّتُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشَرٍ ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا ، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ ، أَنْ أَتَيْنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلْتَقُلْ : إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ^(٤) . فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَانَا ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشَرٍ ، وَلَنْ أُعَوِّدَ لَهُ » . فَتَرَلْتُ^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاجِكَ ﴾^(٦) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) ، فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا تَرَلْتُ الْآيَةَ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَّةَ

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) تقدم ترجمته ، في : ٣٩٦/١٠ .

(٣) سورة التحريم ١ ، ٢ .

(٤) مغافير : جمع مغفور ، وهو صمغ حلو كالناتف ، وله رائحة كريهة ، ينضجه شجر يقال له : العرطف .

(٥) في م : ١ فنزل .

(٦) لم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ تبتغي مرضات أرواجك ﴾ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب سورة التحريم ، من كتاب التفسير ، وفي : باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟ من كتاب الطلاق ، وفي : باب إذا حرم طعامه ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٩٤/٦ ، ٥٦/٧ ، ٥٧ ، ١٧٥/٨ ، ١٧٦ . ومسلم ، في : باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ... ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١١٠٠/٢ ، ١١٠٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في شراب العسل ، من كتاب الأثنية . سنن أبي داود ٣٠١/٢ . والنسائي ، في : باب تأويل هذه الآية ، أي : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب تحريم ما أحل الله عز وجل ، =

الغَيْبِيَّةُ ، كذلك قال الحسنُ ، وَقَتَادَةُ^(٨) . قلنا : ما ذَكَرْنَاهُ أَصَحُّ ؛ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ صَاحِبَةِ الْقِصَّةِ الْحَاضِرَةِ لِلتَّنْزِيلِ ، الْمَشَاهِدَةِ لِلْحَالِ ، أَوْلَى ، وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ لَوْ سَمِعَا قَوْلَ عَائِشَةَ ، لَمْ يَغْدِلَا بِهِ شَيْئًا ، وَلَمْ يَصِيرَا إِلَى غَيْرِهِ ، فَكَيْفَ يُصَارُ إِلَى قَوْلِهِمَا ، وَيُتْرَكُ قَوْلُهَا ! وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ جَعَلَ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَمِينًا^(٩) . وَلَوْ ثَبِتَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَّةَ ، كَانَ حُجَّةً لَنَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحَلَالِ الَّذِي حَرَّمَ ، وَلَيْسَتْ زَوْجَةً ، فَوْجُوبُ الْكُفَّارَةِ بِتَحْرِيمِهَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ فِي كُلِّ حَلَالٍ حَرَّمَ ، بِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ حَرَّمَ الْحَلَالَ فَأَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ ، كَتَحْرِيمِ الْأُمَةِ وَالزَّوْجَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِتَحْرِيمِهَا . وَإِذَا قَالَ : هَذِهِ رَيْبِي . يَقْصِدُ تَحْرِيمَهَا ، فَهُوَ ظَاهَرٌ . ١٧٨/١ و

١٧٨٩ - مسألة : قال : (أَوْ يَقُولُ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَغْزِمُ بِاللَّهِ)

هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَسِوَاءَ تَوَى الْيَمِينِ ، أَوْ أَطْلَقَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : بِاللَّهِ . وَلَمْ يَقُلْ : أَقْسِمُ ، وَلَا أَشْهَدُ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفِعْلَ ، كَانَ يَمِينًا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَمِينًا بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِذَا أَظْهَرَ الْفِعْلَ ، وَنَطَقَ بِالْمُقَدَّرِ ، كَانَ أَتَى بِثَبُوتِ حُكْمِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُ عُرْفُ الْأَسْتِعْمَالِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾^(١٠) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ ﴾^(١١) . وَقَالَ : ﴿ فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(١٢) . وَيَقُولُ الشَّلَاعِي فِي لِعَانِهِ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَتَقُولُ الْمَرْأَةُ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَأَشْهَدُ أَعْرَابِيٌّ عَمَرُ :

﴿ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ ﴾^(١٣) .

= من كتاب الأيمان والنذور ، وفي باب الغيرة ، من كتاب عشرة النساء . المجتبى ١٢٣/٦ ، ١٢/٧ ، ٦٦ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/٦ .

(٨) انظر : تفسير الطبري ١٥٥/٢٨ - ١٥٨ .

(٩) انظر ما تقدم في : ٣٩٨/١ .

(١٠) سورة المائدة ١٠٦ .

(١١) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ٤٥٧ .

(١٢) سورة النور ٦ .

(١٣) طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/١ ، والرجز دون هذا البيت أيضا في : الخصائص ٧٣/٢ ، شرح المفصل ٤٤/١ .

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ ذَكَرَ الْفِعْلَ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، فقال : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، أو شَهِدْتُ بِاللَّهِ . قال عبد الله بن رَوَاحَةَ :

« أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَنْزِلُنَّهُ ^(٥) » .

وإن أراد بقوله : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ . الخبرَ عن قَسَمٍ ماضٍ ، أو بقوله : أَقْسِمُ بِاللَّهِ . الخبرَ ^(٦) عن قَسَمٍ يَأْتِي بِهِ ، فلا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ ادَّعَى إِرَادَةَ ذَلِكَ ، قُبِلَ مِنْهُ . وقال القاضي : لَا يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ . وهو قول بعض أصحاب الشافعي ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا حُكْمٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ نَوَى شَيْئًا وَأَرَادَهُ ^(٧) ، مَعَ احْتِمَالِ اللَّفْظِ إِيَّاهُ ، لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةُ شَيْءٍ ^(٨) . وَإِنْ قَالَ : شَهِدْتُ بِاللَّهِ أَنِّي آمَنْتُ بِاللَّهِ . فَلَيْسَ بِيَمِينٍ . وَإِنْ قَالَ : أَعْزَمُ بِاللَّهِ . يَقْصِدُ الْيَمِينَ ، فَهُوَ يَمِينٌ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْجُرْفِيِّ أَنَّهُ يَمِينٌ . وهو قول ابن حاتم . وقال أبو بكر : لَيْسَ بِيَمِينٍ . وهو قول الشافعي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عَرَفُ الشَّرْعِ ، وَلَا الْاسْتِعْمَالُ ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَقْصَدُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْيَمِينَ ، وَقَدْ اقْتَرَنَ بِهِ مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ جَوَابُهُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، فَيَكُونُ يَمِينًا . فَأَمَّا إِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ غَيْرَ الْيَمِينِ ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا .

فصل : وَإِنْ قَالَ : أَخْلِفْتُ بِاللَّهِ ، أو أَوْلَى بِاللَّهِ ، أو حَلَفْتُ بِاللَّهِ ، أو آلَيْتُ بِاللَّهِ ، أو أَلَيْتُ بِاللَّهِ ، أو حَلَفًا بِاللَّهِ ، أو قَسَمًا بِاللَّهِ . فَهُوَ يَمِينٌ ، سَوَاءٌ نَوَى بِهِ الْيَمِينَ أو أَطْلَقَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي : أَقْسِمُ بِاللَّهِ . وَحُكْمُهُ حُكْمُهُ فِي تَفْصِيلِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ وَالْخَلِيفَ ^(٩) فِي الْقَسَمِ وَاحِدٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ . وقال سعد بن مُعَاذٍ : أَخْلِفُ بِاللَّهِ ، ١٧٨/١ ظ لَقَدْ جَاءَكُمْ أَسِيدٌ بَغِيرَ الْوَجْهِ / الَّذِي ذَهَبَ بِهِ . وقال الشاعر ^(١٠) :

أَوْلَى بَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنَى وَمَطَارِجِ الْأَكْوَارِ حَيْثُ ثَبِثُ

(٥) ديوانه ١٥٣ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : أو أرادَهُ .

(٨-٨) في م : والقسم .

(٩) لم نجده فيما بين أيدينا .

وقال ابن دُرَيْد :

أَلَيْتَ بِالْيَعْمَلَاتِ تَرْثِي بِهَا النَّجَاءَ بَيْنَ أَجْوَازِ الْفَلَاحِ^(١٠)

وقال :

بَلْ قَسَمًا بِالشَّمِّ مِنْ يَغْرُبَ هَلْ لِمُقْسِمٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا مُنْتَهَى^(١١)

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَقْسَمْتُ ، أَوْ آلَيْتُ ، أَوْ حَلَفْتُ ، أَوْ شَهِدْتُ لِأَفْعَلَنْ . وَلَمْ يَذْكُرِ بِاللَّهِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنَ عُمَرَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَالثَّعْلَبِيَّ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابَهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ نَوَى الْيَمِينَ بِاللَّهِ كَانَ يَمِينًا ، وَإِلَّا فَلَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُثَنَّى ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا حَتَّى يَصْرِفَهُ بَيْنَهُ إِلَى مَا تَجِبُ بِهِ الْكُفَارَةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ إِنْ نَوَى . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، لِأَنَّهَُا غَرِيبَتْ عَنْ اسْمِ اللَّهِ وَصِفَتِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ يَمِينًا ، كَمَا قَالَ : أَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهَا غَرَفُ الشَّرْعِ وَالْإِسْتِعْمَالِ ، فَإِنْ أَبَا بَكْرٍ قَالَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَتُخْبِرَنِي بِمَا أَصَبْتُ مِمَّا أَحْطَأْتُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تُقْسِمُ يَا أَبَا بَكْرٍ » . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٢) . وَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَتُبَايَعَنَّهُ . فَبَايَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَقَالَ : « أُبْرِزْتُ قَسَمَ عَمِّي ، وَلَا هِجْرَةَ »^(١٣) . وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾

(١٠) ديوان ابن دريد ١١٩ ، واليعملات : النوق الصلبة القوية على السير ، والنجاء : السرعة في المشي .

(١١) ديوان ابن دريد ١٢٢ .

(١٢) في : باب في القسم هل يكون يمينا ؟ من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٣/٢ .
كما أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور ، وموصولا ، في : باب من لم ير الرؤيا لأول عابر ... ، من كتاب التعبير . صحيح البخاري ١٦٦/٨ ، ٥٥/٩ ، ومسلم ، في : باب في تأويل الرؤيا ، من كتاب الرؤيا . صحيح مسلم ١٧٧٨/٤ . والدارمي ، في : باب القسم يمين ، من كتاب النذور والأيمان . سنن الدارمي ١٨٦/٢ .

(١٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب إيراد القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٤/٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٠/٣ ، ٤٣١ .

الله ﷻ إلى قوله : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ ^(١٤) . فَسَمَّاهَا يَمِينًا ، وَسَمَّاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَسَمًا . وَقَالَتْ عَاتِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، عَمَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ^(١٥) :

خَلَفْتُ لَيْنَ عَادُوا لَتَصْطَلِمَنَّهُمْ لَجَاءُوا تَرَدَّى حَجَرَتَيْهَا الْمَقَابِ
وَقَالَتْ عَاتِكَةُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ ^(١٦) :

فَالَيْتَ لَا تَنْفَلُكَ عَيْنِي حَزِينَةً عَلَيَّكَ وَلَا يَنْفَلُكَ جِلْدِي أَغْبَرًا

وقولهم : يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ بغيرِ الله . قلنا : إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْقَسَمِ الْمَشْرُوع ، ولهذا لم يكن هذا مَكْرُوهًا ، ولو حُمِلَ عَلَى الْقَسَمِ بغيرِ الله ، كان مَكْرُوهًا ، ولو كان مَكْرُوهًا لم يفعله أبو بكرٍ بين يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ ، ولا أَبَرُ النَّبِيِّ ﷺ قَسَمَ الْعَبَّاسِي حِينَ أَقْسَمَ عَلَيْهِ .

١٧٩/١٠ / فصل : وَإِنْ قَالَ : أَعَزَّمُ ، أَوْ عَزَمْتُ . لَمْ يَكُنْ قَسَمًا ، نَوَى بِهِ الْقَسَمَ أَوْ لَمْ يَنْوِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِهَذَا اللَّفْظِ عَرَفٌ فِي شَرْعٍ وَلَا اسْتِعْمَالٌ ، ^(١٧) وَلَا هُوَ مَوْضُوعٌ ^(١٨) لِلْقَسَمِ ، وَلَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : اسْتَعِينُ بِاللَّهِ ، أَوْ اعْتَصِمُ بِاللَّهِ ، أَوْ اتَّوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ ، أَوْ عَلِمَ اللَّهُ ، أَوْ عَزَّ اللَّهُ ، أَوْ ^(١٩) تَبَارَكَ اللَّهُ . وَنَحْوُ هَذَا ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا ، نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ لِلْقَسَمِ لَعَنَةً ، وَلَا ثَبَتَ لَهُ عَرَفٌ فِي شَرْعٍ وَلَا اسْتِعْمَالٌ ^(٢٠) ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

١٧٩٠ - مسألة : قال : (أَوْ بِأَمَانَةِ اللَّهِ)

قال القاضي : لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ الْحَلْفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهَا ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْحَلْفَ بِصِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْفَرِائِضِ وَالْوَدَائِعِ وَالْحَقُوقِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى

(١٤) سورة المنافقون ١ ، ٢ .

(١٥) البيت في : البداية والنهاية ٣/٣٤٠ . الاصطلاح : الاستعصال . وحجرتها : جانباها . والمقانب الذئاب الضاربة .

(١٦) البيت في : الطبقات الكبرى ٨/٢٦٦ ، المردفات من قريش ٦٢ ، الاستيعاب ٤/١٨٧٨ ، أسد الغابة

١٨٤/٧ . وفي المردفات : « عني سخينة » ، وفي المراجع الأخرى : « حزينة » .

(١٧-١٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٨) م : « موضع » .

(١٩) سقط من : م .

السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنس^(١) .
وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾^(٢) . يعنى الودائع
والحقوق . وقال النبي ﷺ : « أَدَا الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ اقْتَمَنَكَ ، وَلَا تُخَنِّ مِنْ خَائِكَ »^(٣) . وإذا
كان اللفظ مُحْتَمِلًا ، لم يصرف إلى أحد مُحْتَمِلِيهِ^(٤) إلا بِنَيْتِهِ أو دليل صارف إليه . ولنا ،
أن أمانة الله صِفَةٌ له ، بدليل وجوب الكفارة على من حلف بها إذا تَوَى ، ويجب حَمْلُهَا على
ذلك عند الإِطْلَاق ، لوجوده ؛ أَحَدُهَا ، أن حَمْلُهَا على غير ذلك صَرَفٌ لِيَمِينِ^(٥) المسلم
إلى الْمُعْصِيَةِ ، أو الْمَكْرُوه ؛ لَكُونِهِ قَسَمًا بِمَخْلُوقٍ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ خِلَافُهُ .
والثاني ، أن الْقَسَمَ في العادة يكون بِالْمُعْظَمِ الْمُحْتَرَمِ دُونِ غَيْرِهِ ، وَصِفَةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ أَعْظَمُ
حُرْمَةً وَقَدْرًا . والثالث ، أن ما ذَكَرُوهُ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَدَائِعِ لم يُعْهَدِ الْقَسَمُ بِهَا ، وَلَا
يُسْتَحْسَنُ ذَلِكَ لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَكَذَلِكَ لَا يُقَسَمُ بِمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ . الرابع ، أن أمانة الله
المُضَافَةُ إِلَيْهِ ، هِيَ صِفَتُهُ ، وَغَيْرُهَا يُدَكَّرُ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، كَمَا ذَكَرَ فِي الْآيَاتِ وَالْخَبَرِ .
الخامس ، أن اللفظ عام في كُلِّ أَمَانَةٍ لِلَّهِ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْجِنْسِ إِذَا أُضْيِفَ إِلَىٰ مَعْرِفَةٍ ، أَفَادَ^(٧)
الاسْتِغْرَاقَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَمَانَةُ اللَّهِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ ، فَتَتَعَقَّدُ الْيَمِينُ بِهَا مُوجِبَةً لِلْكَفَّارَةِ ، كَمَا
لَوْ نَوَاهَا .

فصل : فَإِنْ قَالَ : وَالْأَمَانَةُ لَا فَعَلْتُ . وَتَوَى الْحَلْفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، فَهِيَ^(٨) يَمِينٌ مُكْفَرَةٌ
مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ . / وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَعَلَىٰ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ؛ يَكُونُ يَمِينًا ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ ١٧٩/١ ط
الْوُجُوهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَيَّفْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَىٰ ، فَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ . قَالَ
أَبُو الْخَطَّابِ : وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : وَالْعَهْدِ ، وَالْمِيثَاقِ ، وَالْجَبْرُوتِ ، وَالْعَظَمَةِ ،

(١) سورة الأعراب ٧٢ . وفي ب ورد بعده : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٥٦/٩ .

(٤) في م : محتملاته .

(٥) في م : اليمين .

(٦) في م : الله .

(٧) في ب : اقتضى .

(٨) في م : فهو .

والأمانات . فإن نَوَى يَمِينًا كَانَتْ^(٩) يَمِينًا ، وإلا فلا . وقد ذَكَرْنَا فِي الْأَمَانَةِ رِوَايَتَيْنِ ، فَيُخْرِجُ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرُوهُ وَجْهَانِ ، قِيَاسًا عَلَيْهَا .

فصل : وَيُكَرُّهُ الْحَلِفُ بِالْأَمَانَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٠) . وَرُوِيَ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ : أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ عِنْدَهُ بِالْأَمَانَةِ ، فَجَعَلَ يَتَكَبَّرُ شَدِيدًا ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : هَلْ كَانَ هَذَا يُكَرُّهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَانَ عَمْرٌ يَنْتَهَى عَنِ الْحَلِفِ بِالْأَمَانَةِ أَشَدَّ النَّهْيِ .

فصل : وَلَا تُتَعَقَّدُ الْيَمِينُ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقٍ ؛ كَالْكُعْبَةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ ، وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحَنْثِ فِيهَا . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَوْلُ^(١١) أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْحَلِفُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ . وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَحَنِثَ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . قَالَ أَصْحَابُنَا : لِأَنَّهُ أَحَدُ شَرْطَيْ الشَّهَادَةِ ، فَالْحَلِفُ بِهِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، كَالْحَلِفِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا ، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ، أَوْ لِيَصْنُمْتُ »^(١٢) . وَلِأَنَّهُ حَلِفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَلَمْ يُوجِبْ الْكَفَّارَةَ ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، فَلَمْ تَجِبْ الْكَفَّارَةُ بِالْحَلِفِ بِهِ^(١٣) ، كَأِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ اسْمِ غَيْرِ اللَّهِ عَلَى اسْمِهِ ؛ لَعَدَمِ الشَّبَهِ ، وَانْتِفَاءِ الْمُعَامَلَةِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا يُحْمَلُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِجْبَابِ .

١٧٩١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَحَنِثَ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، أَوْ

(٩) فِي م : « كَان » .

(١٠) فِي : بَابِ فِي كِرَاهِيَةِ الْحَلِفِ بِالْأَمَانَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذِيرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٩٩/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٥٢/٥ .

(١١) فِي م : « وَهُوَ قَوْلُ » .

(١٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٦/١١ . عِنْدَ تَخْرِيجِ قَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَسْمَائِكُمْ » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

كَرَّرَ الْيَمِينَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، مِثْلَ إِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا . فَحِثْ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ ^(١) . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَغُرُوزٌ / . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَالنَّحَعِيِّ ، وَحَمَّادٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي مَنْ قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ وَكِفَائِهِ . ثُمَّ حِثْ : فَعَلِيهِ ثَلَاثُ كُفَّارَاتٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَيْهِ لِكُلِّ ^(٢) يَمِينَ كُفَّارَةٌ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّأَكِيدَ وَالتَّنْفِيهِمْ . وَنَحْوَهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، إِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسَيْنِ كَقَوْلِهِمْ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ أَسْبَابَ الْكُفَّارَاتِ تَكَرَّرَتْ ، فَتَكَرَّرَ ^(٣) الْكُفَّارَاتُ ، كَالْقَتْلِ لِأَدَمِيِّ ، أَوْ صَيْدٍ ^(٤) حَرَمِيٍّ . وَلِأَنَّ الْيَمِينَ الثَّانِيَةَ مِثْلَ الْأُولَى ، فَتَقْتَضِي مَا تَقْتَضِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حِثٌّ وَاحِدٌ وَاجِبٌ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْكُفَّارَاتِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ كُفَّارَةٍ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ التَّأَكِيدَ وَالتَّنْفِيهِمْ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهَا أَسْبَابٌ تَكَرَّرَتْ . لَا نُسَلِّمُ ^(٥) ، فَإِنَّ السَّبَبَ الْجِنْسُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ، فَيَنْتَقِضُ بِمَا إِذَا كُرِّرَ ^(٦) الْوَعْدُ فِي رَمَضَانَ فِي أَيَّامٍ ، وَبِالْحُدُودِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَسْبَابُهَا ، فَإِنَّهَا كُفَّارَاتٌ ، وَبِمَا إِذَا قَصَدَ التَّأَكِيدَ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ بَدَلٌ ، وَلِذَلِكَ تَزْدَادُ بِكَبْرِ الصَّيْدِ ، وَيُتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ ، فَهِيَ كِدْيَةُ الْقَتْلِ ، وَلَا عَلَى كُفَّارَةِ قَتْلِ الْأَدَمِيِّ ؛ لِأَنَّهَا أَجْرِيَتْ مُعْجَرَى الْبَدَلِ أَيْضًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّهُ لَمَّا أُلْفَ آدَمِيًّا عَابِدًا لِلَّهِ تَعَالَى ، نَاسَبَ أَنْ يُوجَدَ عَبْدًا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْعِبَادَةِ ، فَلَمَّا عَمَّزَ عَنِ الْإِبْجَادِ ، لَزِمَهُ إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِجْبَادٌ لِلْعَبْدِ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ رِقِّ الْعُبُودِيَّةِ وَشُغْلِهَا ، إِلَى فَرَاغِ الْبَالِ لِلْعِبَادَةِ بِالْحُرِّيَّةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِالْإِعْتَاقِ . ثُمَّ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ أَنَّ السَّبَبَ هُنَا تَكَرَّرَ بِكَمَالِهِ وَشُرُوطِهِ ، وَفِي مَحَلِّ النِّزَاعِ لَمْ يُوجَدِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ إِمَّا أَنْ

(١) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب من حلف في الشيء لا يفعله مرارا ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٥٦/١٠ . وعبد الرزاق ، في : باب الحلف على أمور شتى ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٥٠٤/٨ .

(٢) في أ ، ب ، م : بكل .

(٣) في م : فكرر .

(٤) في م : وصيد .

(٥) في م : نسلمه .

(٦) في م : تكرر .

يكون هو السبب ، أو جزءاً منه ، أو شرطاً له ، بدليل توقيف الحكم على وجوده ، وأياً ما كان ، فلم يتكرر ، فلم يجز إلحاق ثم ، وإن صحَّ القياس ، فقياس كُفارة اليمين على مثلها ، أولى من قياسها على القتل ؛ لبعد ما بينهما .

فصل : وإذا حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة ، فقال : والله لا أكُتُّ ، ولا شُرِيتُ ، ولا لَيْسْتُ . فحِث في الجميع ، فكُفارة واحدة . لا أعلم فيه خلافاً ؛ لأنَّ اليمين واحدة ، والحنث واحد ، فإنه يفعل واحد من المحلوف عليه يحث ، وتنحل اليمين . وإن حلف أيماناً على أجناس ، فقال : والله لا أكُتُّ ، والله لا شُرِيتُ / ، والله لا لَيْسْتُ . فحِث في واحدة منها ، فعليه كفارة ، فإن أخرجهما ثم حِث في يمين أخرى ، لزِمته كفارة أخرى . لا نعلم في هذا أيضاً خلافاً ؛ لأنَّ الحنث في الثانية تجب به الكفارة بعد أن كفر عن الأولى ، فأشبه ما لو وطئ في رمضان فكفر ، ثم وطئ مرة أخرى . وإن حِث في الجميع قبل التكفير ، فعليه في كل يمين كفارة . هذا ظاهر كلام الخرقي . ورواه المروذي عن أحمد . وهو قول أكثر أهل العلم . وقال أبو بكر : تُجزئ كفارة واحدة . ورواه ابن منصور عن أحمد . قال القاضي : وهي الصحيحة . وقال أبو بكر : ما نقله المروذي عن أحمد قول لأبي عبد الله ، ومذهبه أن كفارة واحدة تُجزئ . وهو قول إسحاق ؛ لأنها كفارات من جنس ، فتداخلت ، كالحدود من جنس ، وإن اختلفت محلها ، بأن يسرق من جماعة ، أو يزني ينساء . ولنا ، أنهن أيمان لا يحث في إحداهن بالحنث في الأخرى ، فلم تتكفر إحداها بكفارة الأخرى ، كالموالاتة ، فإنها واحدة ، وكالأيمان المختلفة الكفارة ، وبهذا فارق الأيمان على شيء واحد ؛ فإنه متى حِث في إحداها كان حازناً في الأخرى ، فلما^(٧) كان الحنث واحداً ، كانت الكفارة واحدة ، وهُنَا تعدد الحنث ، فتعددت الكفارات ، وفارق^(٨) الحدود ؛ فإنها وَجبت للزجر ، وتُدري بالشبهات ، بخلاف مسائلنا ، ولأنَّ الحدود عُقوبة بدئية ، فالموالاتة بينها ربما أفضت إلى التلّف ، فاجتزأ بأحدها ، وهُنَا الواجب إخراج مال يسير ، أو صيام ثلاثة أيام ، فلا يلزم الضرر الكثير بالموالاتة فيه ، ولا يحشى منه التلّف

(٧) م : « فإن » .

(٨) في الأصل : « وفارقت » .

١٧٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ خَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ يَمِينَيْنِ مُخْتَلَفِي
الكَفَّارَةِ ، لَزِمَتْهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْيَمِينَيْنِ كَفَّارَتُهَا)

هذا مِثْلُ الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَالظَّهَارِ ، وَيَعْتَقُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَإِذَا حَنَثَ ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ،
وَكَفَّارَةُ ظَهَارٍ ، وَيَعْتَقُ الْعَبْدُ ؛ لِأَنَّ تَدَاخُلَ الْأَحْكَامِ إِذَا يَكُونُ مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ ،
كَالْحُدُودِ مِنْ جِنْسٍ ، وَالْكَفَّارَاتُ هُنَا أَجْنَاسٌ ، وَأَسْبَابُهَا مُخْتَلِفَةٌ ، فَلَمْ تَتَدَاخَلْ ،
كَحَدِّ^(١) الزَّئْبِي وَالسَّرِقَةِ وَالْقَذْفِ وَالشُّرْبِ .

١٧٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ خَلَفَ بِحَقِّ الْقُرْآنِ ، لَزِمَتْهُ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ
يَمِينٍ)

نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَالْحَسَنِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْوَاجِبَ كَفَّارَةُ
وَاحِدَةٍ . وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ .^(٢) (وَهُوَ مَذْهَبُ^(١) الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ
بِصِفَاتِ اللَّهِ كُلِّهَا ، وَتَكَرَّرَ الْيَمِينَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ ، لَا يُوجِبُ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ^(٣) ،
فَالْحَلْفُ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ أَوْلَى أَنْ تُجْزِئَهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَى
مُجَاهِدٌ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ خَلَفَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ
كَفَّارَةُ يَمِينٍ صَبْرًا ، فَمَنْ شَاءَ بَرَّ ، وَمَنْ شَاءَ فَجَرَ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٤) . وَلِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ :
عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةُ يَمِينٍ^(٥) . وَلَمْ تَعْرِفْ مُخَالَفَتَهُ فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إجماعًا . قَالَ
أَحْمَدُ : وَمَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَدْفَعُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ ، فِي كُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ ، عَلَى
الاسْتِخْبَابِ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فَكَفَّارَةٌ
وَاحِدَةٌ . وَرَدُّهُ إِلَى وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْعَجْزِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا غَيْرُ وَاجِبٍ . وَكَلَامُ ابْنِ

(١) سقط من : م .

(١-١) في م : « ومذهب » .

(٢) لم يرد في : الأصل ، أ ، ب .

(٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٣/١٠ .

وعبد الرزاق ، في : باب الحلف بالقرآن والحكم فيه ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٣/٨ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٣/١٠ .

وعبد الرزاق ، في : باب الحلف بالقرآن ... ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٧٢/٨ .

مسعود أيضاً يُحْمَلُ على الاختيار ، والاحتياط لكلام الله ، والمبالغة في تعظيمه ، كما أن عائشة أَعَقَّتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً حِينَ حَلَفَتْ بِالْعَهْدِ ، وليس ذلك بواجب ، ولا يجب أكثر من كَفَّارَةٍ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ (٥) . وهذه يمين ، فتدخل في عموم الأيمان الْمُعَقَّدَةِ (٦) ، ولأنها يمين واحدة ، فلم تُوجِبْ كفارات ، كسائر الأيمان ، ولأن إيجاب كفارات بعدد الآيات يُفْضِي إلى المنع من البر والتقوى والإصلاح بين الناس ؛ لأن من عِلِمَ أَنَّهُ يَجْنِئُهُ تَلَزُمُهُ هَذِهِ الْكُفَّارَاتُ كُلُّهَا ، يَتَرَكُ (٧) المخلوف عليه كائناً ما كان ، وقد يكون براً وتقوى وإصلاحاً ، فتمنعه يمينه (٨) منه ، وقد نهى الله تعالى عنه بقوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (٩) . وإن قلنا بوجوب كفارات بعدد الآيات ، فلم يُطْلَقْ ذلك (٨) ، أجزأته كفارة واحدة . نص عليه أحمد .

١٧٩٤ - مسألة ؛ قال : (وعن أبي عبيد الله ، في من حلف بنحر ولده روايتان ؛ إحداهما ، كفارة يمين ، والأخرى ، يذبح كبشاً)

١٨١/١٠ ط / اختلفت الرواية في من حلف بنحر ولده ، نحو أن يقول : إن فعلت كذا ، فليل علي أن أذبح ولدي . أو يقول : ولدي نجير إن فعلت كذا . أو نذر ذبح ولده مطلقاً ، غير معلق بشرط . فعن أحمد ، عليه كفارة يمين . وهذا قياس المذهب ؛ لأن هذا نذر معصية ، أو نذر لجأح ، وكلاهما يوجب الكفارة . وهو قول ابن عباس ؛ فإنه روى عنه أنه قال لامرأة نذرت أن تذبح ابنها : لا تنحري ابنك ، وكفري عن يمينك (١) . والرواية الثانية ،

(٥) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

(٦) في م : المعقدة .

(٧) في م : ترك .

(٨) سقط من : م .

(٩) سورة البقرة ٢٢٤ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٧٦/٢ . والدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٦٤/٤ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه ... ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٧٢/١٠ .

كفَّارته ذَنْبُ كَبْشٍ، وَيُطْعِمُهُ الْمَسَاكِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ ذَبِيحَ الْوَلَدِ جُعِلَ فِي الشَّرْعِ كَنَذَرِ ذَبِيحِ شَاةٍ، بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ، وَكَانَ أَمْرًا بِذَبْحِ شَاةٍ، وَشَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا مَا لَمْ يَثْبُتْ نَسْخُهُ، وَدَلِيلُ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَبْحِ شَاةٍ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَلَا بِالْمَعَاصِي، وَذَبْحُ الْوَلَدِ مِنْ كِبَائِرِ الْمَعَاصِي. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقِي﴾^(٣). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ أَنْ تُجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاؤُهُ خَلْقَكَ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُقْتَلَ وَلَدُكَ» خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ^(٤). وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَلَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ، وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ»^(٥). وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَنْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَنْصِيهِ»^(٦). وَلَنَا، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٧): «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(٨). وَلِأَنَّ النَّذَرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «النَّذْرُ خَلْفَةٌ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(٩). فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ حَلَفَ لِيَذْبَحَنَّ وَلَدَهُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّذَرَ لِيَذْبَحِ الْوَلَدِ كَنَايَةٌ عَنْ ذَبْحِ كَبْشٍ. لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِذَبْحِ كَبْشٍ، لَمْ يَكُنِ الْكَبْشُ فِدَاءً، وَلَا كَانَ مُصَدِّقًا لِلرُّوْبَا قَبْلَ ذَبْحِ الْكَبْشِ،

(٢) أخرجه البيهقي، في: باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه أو نفسه، من كتاب الأيمان والنذور. السنن الكبرى ٧٣/١٠.

وعبد الرزاق، في: باب من نذر لينحر نفسه، من كتاب الأيمان والنذور. المصنف ٤٦٠/٨.

(٣) سورة الإسراء ٣١.

(٤) تقدم تخريجه، في: ٤٩٧/١١.

(٥) تقدم تخريجه، في: ٤٥٣/٥.

(٦-٦) سقط من: ب. نقل نظر.

(٧) تقدم تخريجه، في: ٤٥٦/٤.

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في النذر في المعصية، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢٠٨/٢. والترمذي، في: باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أنه لا نذر في معصية، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٣/٧، ٤.

والنسائي، في: باب كفارة النذر، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٢٤/٧، ٢٥. وابن ماجه، في: باب النذر في المعصية، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٦/١. والإمام أحمد، في: المستند ٢٤٧/٦.

(٩) أخرجه الإمام أحمد، في: المستند ١٤٩/٤، بلفظ: «النذر يمين».

وإنما أمر بذبح ابنه ابتلاءً ، ثم فُدى بالكبش ، وهذا أمر اختص إبراهيم عليه السلام ، لا يتعداه إلى غيره ، لحكمة علّمها الله تعالى فيه . ثم لو كان إبراهيم مأموراً بذبح كبش ، فقد ورد شرعنا بخلافه ، فإن نذر ذبح الابن ليس بقربة في شرعنا ، ولا مباح ، بل هو معصية ، فتكون كفارته ككفارة سائر نذور المعاصي . ١٨٢/١

فصل : وإن نذر ذبح نفسه ، أو أجنبي ، ففيه أيضا عن أحمد روايتان ، وعن ابن عباس أيضا فيه روايتان ؛ نقل ابن منصور عن أحمد ، في من نذر أن ينحر نفسه إذا حث : يذبح شاة . وكذلك إذا^(١٠) نذر ذبح أجنبي ، لأنه روى عن ابن عباس ، في الذي قال : أنا ألحر فلانا . فقال : عليه ذبح^(١١) كبش . لأنه نذر ذبح آدمي ، فكان عليه ذبح كبش ، كنذر ذبح ابنه . والثانية ، عليه كفارة يمين ؛ لأنه نذر معصية ، فكان موجب كفارة ، لما ذكرنا فيما تقدم . وروى الجوزجاني ، بإسناده عن الأوزاعي ، قال : حدثني أبو عبيد ، قال : جاء رجل إلى ابن عمر ، فقال : إني نذرت أن أنحر نفسي . قال : فتجهمه ابن عمر ، وأقف منه ، ثم أتى ابن عباس ، فقال له : أهد مائة بدنة . ثم أتى عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فقال له : أرأيت لو نذرت أن لا تكلم أباك أو أخاك ؟ إنما هذه خطوة من خطوات الشيطان ، استغفر الله ، وثب إليه . ثم رجع إلى ابن عباس فأخبره ، فقال : أصاب عبد الرحمن . ورجع ابن عباس عن قوله . والصحيح في هذا ، أنه نذر معصية ، حكمه حكم نذر^(١٢) سائر المعاصي لا غير .

فصل : قال أحمد ، في امرأة نذرت تنحر ولدها ، ولها ثلاثة أولاد : تذب عن كل واحد كبشا ، وتكفر يمينها . وهذا على قوله : إن كفارة نذر ذبح الولد ذبح كبش . جعل عن كل واحد كبشا ؛ لأن لفظ الواحد إذا أضيف اقتضى التعميم ، فكان عن كل واحد كبش . فإن عنت بتدريها واحدا فإنما عليها كبش واحد ؛ بدليل أن إبراهيم عليه السلام ، لما أمر بذبح ابنه^(١٣) الواحد ، فدى بكبش واحد ، ولم يفد غير من أمر بذبحه من أولاده ، كذا ههنا ، وعبد المطلب لما نذر ذبح ابن من بينه إن بلغوا عشرة ، لم يفد

(١٠) ق ب ، م ، ه : إن .

(١١) لم يرد في الأصل ، ا ، ب .

(١٢) سقط من : ا ، ب .

(١٣) ق ب : ولد .

منهم إلا واحداً . وسواءً نذرته مُعِينًا ، أو عَنَتَ واحداً غير مُعِينٍ ، فأما قول أحمد : وتكفر يمينها . فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ ذَبَحَ الْكِبَاشِ كَفَّارَةً يَمِينَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نَذْرِهَا يَمِينٍ . وَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى ، تُحْزِنُهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، عَلَى مَا سَبَقَ .

١٧٩٥ - مسألة : قال : (وَمَنْ خَلَفَ بِعَقْدٍ مَا يَمْلِكُ ، فَحَيْثُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَمْلِكُ مِنْ عِبِيدِهِ ، وَإِمَائِهِ ، وَمُكَاتِبِيهِ ، وَمُدَبَّرِيهِ ، وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ ، وَشَقِصَ يَمْلِكُهُ مِنْ ^(١) مَمْلُوكِهِ)

معناه إذا قال : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا ، فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ أَوْ عَتِيقٌ ، أَوْ فَكُلُّ مَا أَمْلِكُ حُرٌّ . فَإِنْ هَذَا إِذَا حَيْثُ / عَتَقَ مَمَالِكُهُ ، وَلَمْ تُعْنِ عَنْهُ كَفَّارَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، وَخَفْصَةَ ، وَزَيْنَبَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ، وَالْحَسَنَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ : تُحْزِنُهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ . لِأَنَّهَا يَمِينٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٢) . وَرَوَى عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : قَالَتْ مُؤَلَّاتِي لَيْلَى بِنْتُ الْعَجْمَاءِ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لَهَا مُحَرَّرٌ ، وَكُلُّ مَالٍ لَهَا هَدِيٌّ ، وَهِيَ يَهُودِيَّةٌ وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ إِنْ لَمْ تُفَرَّقْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ امْرَأَتِكَ . قَالَ : فَأَتَيْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ خَفْصَةَ . إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ عَمَرَ ، فَجَاءَ مَعِيَ إِلَيْهَا ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَمِنْ حِجَارَةٍ أَتَيْتُ أُمَّ مِنْ حَدِيدٍ ؟ أَفَتُنْكَ زَيْنَبُ ، وَأَفَتُنْكَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، كَفَرِي عَنْ يَمِينِكَ ، وَخَلَى بَيْنَ الرَّجُلِ ^(٣) وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ ^(٤) . رَوَاهُ الْأَنْزَرِيُّ ، وَالْجَوْزْجَانِيُّ مُطَوَّلًا ^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَلَّقَ الْعَتَقَ عَلَى شَرْطٍ ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلتَّغْلِيْقِ ، فَيَقَعُ بَوُجُودُ شَرْطِهِ ، كَالطَّلَاقِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَقُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَئِنْ الْعَتَقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا هُوَ تَغْلِيْقٌ عَلَى شَرْطٍ ، فَأَشْبَهَ الطَّلَاقَ . فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ أَحْمَدُ :

(١) فِي ب : ٥ عَنْ ٤ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٣-٣) فِي م : ٥ وَامْرَأَتُهُ ٤ .

(٤) وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ النُّزُورِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤ / ١٦٣ ، ١٦٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤) وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْأَيْمَانِ . سَنَنِ الْكَبِيرِ ١٠ / ٦٦ .

قال فيه : كَفَرِي يَمِينِكَ ، وَأَعْتَقِي جَارِيَتَكَ . وهذه زيادةٌ يَجِبُ قُبُولُهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لم يَكُنْ لها مَمْلُوكٌ سِوَاهَا .

فصل : فَأَمَّا إِنْ قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ ، فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَعْتِقَ ^(٥) عَبْدِي أَوْ أحرَّره . أو نحو هذا ، لم يَعْتِقْ بَحْنِيهِ ، وَكَفَرَ كَفَارَةً يَمِينٍ ، على ما ذكرنا في ^(٦) نَذْرِ اللُّجَاجِ ^(٧) ؛ لِأَنَّ هَذَا لم يَعْلِقِ الْعِتْقَ ^(٨) ، إِنَّمَا حَلَفَ على تَعْلِيْقِ الْعِتْقِ بِشَرْطٍ ، بخلافِ الذي قَبْلَهُ .

فصل : وَإِذَا حَنَيْتَ ، عَتَقَ عَلَيْهِ عَبِيدُهُ ، وَإِمَاؤُهُ ، وَمُدَبَّرُوهُ ، وَأُمَهَاتُ أَوْلَادِهِ ، وَمُكَاتِبُوهُ ، وَالْأَشْقَاصُ الَّتِي يَمْلِكُهَا مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ . وهذا قال أبو ثَوْرٍ ، وَالْمُزَنِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ . وعن أحمد ، روايةٌ أُخْرَى ؛ لَا يَعْتِقُ الشُّقْصَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ . ولعله ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الشُّقْصَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَبْدِ . وقال أبو حنيفة ، وصاحِبَاهُ ، وَإِسْحَاقُ : لَا يَعْتِقُ الْمُكَاتِبَ . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مِلْكِ سَيِّدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، فلم يَدْخُلْ فِي اسْمِ مَمَالِكِهِ ، كَالْحُرِّ . وقال الرَّبِيعُ : سَمَاعِي مِنَ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ يَعْتِقُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ ، فَيَعْتِقُ ، كَالْمُدَبَّرِ ؛ وَدَلِيلُ كَوْنِهِ مَمْلُوكَهُ ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهُمٌ » ^(٩) . وقوله لِعَائِشَةَ : « اشْتَرَى / بَرِيرَةَ ، وَأَعْتَقِيهَا » ^(١٠) . وكانت مُكَاتِبَةً ، وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَلَا عِتْقُهُ ، وَلَئِنْ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْعَبِيدِ ، وَلَئِنْ مَمْلُوكٌ ، فَلَا يَذَلُّهُ مِنْ مَالِكٍ ، وَلَئِنْ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ بِالْمُبَاشَرَةِ ، فَدَخَلَ فِي الْعِتْقِ بِالتَّعْلِيْقِ ، كَسَائِرِ عَبِيدِهِ . وَأَمَّا الشُّقْصُ ، فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُ ، قَابِلٌ لِلتَّحْرِيرِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ لَفْظِهِ .

١٨٣/١٠

فصل : فَإِنْ قَالَ : عَبْدٌ فَلَانِ حُرٌّ ، إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ . ثُمَّ دَخَلَهَا ، لم يَعْتِقِ الْعَبْدَ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِإِعْتَاقِهِ نَاجِزًا ، فَلَا يَعْتِقُ بِالتَّعْلِيْقِ أَوَّلَى . وَهَلْ تَلَزَمُهُ كَفَارَةٌ ^(١١) ؟

(٥) في الأصل ، ا ، ب : « عتق » .

(٦) في ب زيادة : « عتق » .

(٧) في ب زيادة : « والغضب » .

(٨) في الأصل : « العبد » ، وفي م : « عتق العبد » .

(٩) تقدم تخريجه ، في ١٢٤/٩ .

(١٠) تقدم تخريجه ، في ٣٢٦/٦ .

(١١) في م زيادة : « يمين » .

فيه عن أحمد روايتان ، ذكرهما ابن أبي موسى ؛ إحداهما ؛ عليه كَفَّارَةٌ ؛ لأنه حَلَفَ بالعِثْقِ فيما لا يقع بالِحِنْثِ ، فلزمته كَفَّارَةٌ ، كما لو قال : لله عِثْقٌ فَلَانًا . والثانية ، لا كَفَّارَةَ عليه ؛ لأنه حَلَفَ بإخراج مالٍ غيره ، فلم يلزمه شيء ، كما لو قال : مال فلان صدقة ، إن دخلت الدار . ولأنه تعلّق للعِثْقِ على صِفَةٍ ، فلم تجب به كَفَّارَةٌ ، كسائر التعلّيق . وأما إذا قال : لله عِثْقٌ أَنْ أُعِثَّقَ عَبْدًا . فإنه نذرٌ ، فأوجب الكَفَّارَةَ ؛ لكون النذر كاليمين ، وليس كذلك ههنا ، فإنه إنّما علّق العِثْقَ على صِفَةٍ ، فوجود الصفة أثر في جعل المعلق كالمنجز ، ولو تجرّ العِثْقُ لم يلزمه شيء ، فكذلك ههنا .

فصل : فإن قال : إن فعلت كذا ، فمال فلان صدقة ، أو فعلى فلان حجة ، أو فمال فلان حرام عليه ، أو هـ . يرى من الإسلام . وأشباه هذا ، فليس ذلك بيمين ، ولا تجب به كَفَّارَةٌ . ولا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً ؛ لأنه لم يرد الشرع بكفارة ، ولا هو في معنى ما ورد الشرع به .

١٧٩٦ - مسألة ؛ قال : (ومن حلف فهو مخير في الكفارة قبل الحنث وبغده ، وسواء كاتب الكفارة صومًا ، أو غيره ، إلا في الظهار والحرام ، فعليه الكفارة قبل الحنث)

الظهار والحرام شيء واحد ، وإنما عطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظين ، ولا خلاف بين العلماء ، فيما علمناه ، في وجوب تقديم كفارته على الوطء ، والأصل فيه قول الله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ۖ ﴾ ^(١) . فأما كَفَّارَةُ سَائِرِ الْإِيمَانِ ، فإنها تجوز قبل الحنث وبغده ، صومًا كانت أو غيره ، في قول أكثر أهل العلم . وبه قال مالك . وممن روي عنه جواز تقديم التكفير عمر بن الخطاب ، وابنه ، وابن عباس ، وسلمان الفارسي ، ومسلمة بن مخلد ، رضي الله عنهم . وبه قال الحسن ، وابن سيرين ، وربيعة ، والأوزاعي ، / والثوري ، وابن المبارك ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو حنيفة ، ١٨٣/١ ظ . وسليمان بن داود . وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث ؛ لأنه تكفير

قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَفَرَ قَبْلَ الْيَمِينِ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ التَّكْفِيرِ الْحِنْثُ ، إِذْ (١) هُوَ هُنَاكَ الْأَسْمُ (٢) الْمُعْظَمُ الْمُحْتَرَمُ (٣) ، وَلَمْ يُوجَدْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَقَوْلِنَا فِي الْإِغْتِسَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي الصِّيَامِ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عِبَادَةٌ بِدَيَّةٍ . فَلَمْ يَجْزِ فَعْلُهُ قَبْلَ وُجُوبِهِ لَغَيْرِ (٤) مَشَقَّةٍ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْمَةَ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، ثُمَّ أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥) . وَفِي لَفِظٍ : « وَاتَّيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَالْأَثَرُ (٦) . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٧) نَحْوَ ذَلِكَ . رَوَاهُ الْأَثَرُ . وَعَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي ، وَاتَّيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » . أَوْ « أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » ، وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨) . وَلَا أَنَّهُ كَفَرَ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ كَفَرَ بَعْدَ الْجَرْجِ ، وَقَبْلَ الزُّهْوَاقِ ، وَالسَّبَبُ هُوَ الْيَمِينُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٩) . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (١٠) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » . « وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ » . وَتُسَمِّيَةُ الْكُفَّارَةِ كُفَّارَةَ الْيَمِينِ ، وَهَذَا يَنْفَصِلُ عَمَّا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّ الْحِنْثَ شَرْطٌ وَلَيْسَ بِسَبَبٍ ، وَتَعْجِيلُ حَقِّ الْمَالِ بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ قَبْلَ (١١) وَجُودِ شَرْطِهِ جَائِزٌ ، بِدَلِيلِ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ بَعْدَ وُجُودِ النَّصَابِ وَقَبْلَ (١٢) الْحَوْلِ ، وَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ بَعْدَ

(٢) فِي ب ، م ، : إِذَا .

(٣-٣) فِي ب : « الْأَعْظَمُ الْغَرَمُ » .

(٤) فِي ب : « مِنْ غَيْرِ » .

(٥) تَقْدِيمُ تَرْجُمِهِ ، فِي : ٣٩/١١ .

(٦-٦) سَقَطَ مِنْ ب . نَقَلَ نَظَرَ .

(٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٨) سُورَةُ التَّحْرِيمِ ٢ .

(٩) سَقَطَ مِنْ م .

(١٠) فِي ب ، م ، : « وَقِيلَ » .

(١١) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ م .

الجرح وقبل الزهوق . قال ابن عبد البر : العَجَبُ من أصحاب أبي حنيفة ، أجازوا تقديم الزكاة من غير أن يَرَوُوهَا مثل هذه الآثار الواردة في تقديم الكفارة ، ويأبون تقديم الكفارة مع كثرة الرواية الواردة فيها ، والحجة في السنة ، ومن خالفها مخجوج بها . فأما أصحاب الشافعي فهم مخجوجون بالأحاديث ، مع أنهم قد احتجوا بها في البعض ، وخالفوها في ١٨٤/١ والبعض ، ورفقوا بين ما جمع بينه النص . ولأن الصيام نوع تكفير ، فجاز قبل الجنب ، كالتكفير بالمال ، وقياس الكفارة على الكفارة ، أولى من قياسها على الصلاة المفروضة بأصل الوضع .

فصل : فأما التكفير قبل اليمين ، فلا يجوز عند أحد من العلماء ؛ لأنه تقديم للحكم قبل سببه ، فلم يجز ، كتقديم الزكاة قبل ملئك النصاب ، وكفارة القتل قبل الجرح .

فصل : والتكفير قبل الجنب وبعده سواء في الفضيلة . وقال ابن أبي موسى : بعده أفضل عند أحمد . وهو قول الشافعي ، ومالك ، والثوري ؛ لما فيه من الخروج من الخلاف ، وحصول اليقين ببراءة الذمة . ولنا ، أن الأحاديث الواردة فيه ، فيها التقديم مرة والتأخير أخرى ، وهذا دليل التسوية ، ولأنه تعجيل ما لم يجوز تعجيله قبل وجوبه ، فلم يكن التأخير أفضل ، كتعجيل الزكاة وكفارة القتل ، وما ذكروه معارض بتعجيل^(١٢) النفع للفقراء ، والتبرع بما لم يجب عليه ، وعلى أن الخلاف المخالف للنصوص لا يوجب تفضيل المجمع عليه ، كترك الجمع بين الصلاتين .

فصل : وإن كان الجنب في اليمين مخطوئاً ، فعجل الكفارة قبله ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، تجزئه ؛ لأنه عجل الكفارة بعد سببها ، فأجزأته ، كما لو كان الجنب مباحاً . والثاني ، لا تجزئه ؛ لأن التعجيل رخصة ، فلا يستباح بالمعصية ، كالقصر في سفر المعصية ، والحديث لم يتناول المعصية ؛ فإنه قال : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها ، فكفر » . وهذا لم ير غيرها خيراً منها . ولأصحاب الشافعي في هذا وجهان ، كما ذكرنا .

(١٢) في الأصل : « تعجل » .

١٧٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْيَمِينِ كَلَامٌ)

وجملة ذلك أن الحالف إذا قال : إن شاء الله . مع يمينه ، فهذا يُسَمَّى استثناءً ، فإن ابن عمر رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَدْ اسْتَثْنَى » . رواه أبو داود^(١) . وأجمع العلماء على تسميته استثناءً ، وأنه متى استثنى في يمينه لم يحنث فيها ، والأصل في ذلك قول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنُثْ » . رواه الترمذي^(٢) . ورَوَى أبو داود : « مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَثْنَى ، فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ »^(٣) ، وإن شاء تَرَكَ^(٤) . / ولأنه متى قال : لأفعلن إن شاء الله . فقد علمنا أنه متى شاء الله فعل ، ومتى لم يفعل لم يشأ الله ذلك ، فإن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . إذا ثبت هذا ، فإنه يشترط أن يكون الاستثناء متصلاً باليمين ، بحيث لا يفصل بينهما كلام أجنبي ، ولا يسكت بينهما سكوتاً يُمَكِّنُهُ الكلام فيه ، فأما السكوت لا يقطع نفسه أو صوته ، أو عي ، أو عارض ، من عطسة ، أو شيء غيرها ، فلا يمنع صحة الاستثناء ، وثبت حكمه . وهذا قال مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأبو عبيد ، وإسحاق . وأصحاب الرأي ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ حَلَفَ ، فَاسْتَثْنَى » . وهذا يقتضي كونه عقيبته ، ولأن الاستثناء من تمام الكلام ، فاعتبر اتصاله به ، كالشرط وجوابه^(٥) ، واعتبر المبتدأ ، والاستثناء بالآل ، ولأن الحالف إذا سكَّت ثبت حكم يمينه ، وانعقدت موجبة لحكمها ، وبعد ثبوته لا يمكن دفعه ولا تغييره . قال أحمد : حديث النَّبِيِّ ﷺ لعبد الرحمن بن سمره : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكَفَّرْ عَنْ

(١) في : الاستثناء في اليمين ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠١/٢ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ١٢/٧ ، ١٣ . والنسائي ، في : باب الاستثناء ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢٣/٧ . والدارمي ، في : باب في الاستثناء في اليمين ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠/٢ .
(٢) تقدم ترجمته ، في : ٤٧٢/١٠ .
(٣) في ب : فعل .
(٤) تقدم ترجمته ، في : ٧١/١١ .
(٥) في م : وجوبه .

يَمِينِكَ ^(٦) . وَلَمْ يَقُلْ : فَاسْتَنْي . وَلَوْ جَازَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ حَالٍ ، لَمْ يَحْتَثْ حَاجَتُ بِهِ .
وعن أحمد ، رواية أخرى ، أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا . قَالَ ، فِي رِوَايَةِ
الْمُرُودِيِّ : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا أُغْزَوْنَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ
سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ^(٧) . إِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِالْقُرْبِ ، وَلَمْ يَحْلُطْ كَلَامُهُ بِغَيْرِهِ .
وَنُقِلَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ مِثْلَ هَذَا ، وَزَادَ قَالَ : وَلَا أَقُولُ فِيهِ بِقَوْلِ هَؤُلَاءِ . يَعْنِي مَنْ لَمْ يَرِ ^(٨)
ذَلِكَ إِلَّا مُتَّصِلًا . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخَرَقِيِّ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ التَّيَمِينَ وَالِاسْتِثْنَاءِ
كَلَامٌ . وَلَمْ يَشْتَرِطْ اتِّصَالَ الْكَلَامِ وَعَدَمَ السُّكُوتِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْرَاعِيِّ ، قَالَ فِي رَجُلٍ
خَلَفَ : لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا . ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً لَا يَتَكَلَّمُ ، وَلَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَقَالَ ^(٩) لَهُ إِنْسَانٌ : قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . أَيَكْفُرُ يَمِينَهُ ؟ قَالَ : أَرَاهُ قَدْ
اسْتَنْتَنِي . وَقَالَ قَتَادَةُ : لَهُ أَنْ يَسْتَنْتَنِي قَبْلَ أَنْ يَقُومَ أَوْ يَتَكَلَّمَ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اسْتَنْتَنِي بَعْدَ سُكُوتِهِ ، إِذْ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا أُغْزَوْنَ قُرَيْشًا » . ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ شَاءَ
اللَّهُ » . اِحْتِجَّ بِهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ : قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ : ثُمَّ لَمْ يَقْرَأْهُمْ .
وُشْتَرِطَ ، / عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، أَنْ لَا يُطِيلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَكَلَّمَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ .
وَحَكَّاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ .
وَحَكَّاهُ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ . وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ : قَدَّرَ حَلْبُ النَّاقَةِ الْغُرُوزَةَ ^(١٠) .
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَنْتَنِي بَعْدَ حِينَ ^(١١) . وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ . وَهَذَا الْقَوْلُ لَا
يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَتَقْدِيرُهُ بِمَجْلِسٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَصْلُحُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأُهَا التَّوْقِيفُ ،
فَلَا يُصَارُ إِلَيْهَا بِالتَّحْكُمِ .

فصل : وَيُشْتَرِطُ أَنْ يَسْتَنْتَنِي بِلِسَانِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ الِاسْتِثْنَاءُ بِالْقَلْبِ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ
الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْحَسَنُ ، وَالتَّحَعُّيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْرَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ،

(٦) تقدم تخريجه في ٣٩/١١ .

(٧) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٣٩ .

(٨) في الأصل : « يرد » .

(٩) في ب : « ثم قال » .

(١٠) في النسخ : « الغرزة » . وغرزت الناقة : قل لها .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب الخالف يسكت بين يمينه واستثنائه ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٤٨/١٠ .

والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو حنيفة، وابن المنذر، ولا نعلم لهم مخالفاً؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ». والقول هو النطق، ولأنَّ اليمين لا تُعَقَّدُ بالنية، فكذلك الاستثناء. وقد روى عن أحمد: إنَّ كان مَظْلُوماً فاستثنى في نفسه، رجوت أن يجوز، إذا خاف على نفسه. فهذا في حق الحائِف على نفسه؛ لأنَّ يمينه غير مُعَقَّدة، أو لأنَّه بمنزلة المتأوِّل، وأما في حق غيره فلا.

فصل: واشترط القاضي أن يقصد الاستثناء، فلو أراد الجزم، فسبَقَ لسأله إلى الاستثناء من غير قصد، أو كاثَّ عادته جارية بالاستثناء، فجَرى لسأله^(١٢) إلى الاستثناء^(١٣) من غير قصد، لم يصح؛ لأنَّ اليمين لما لم يتعقَّد من غير قصد، فكذلك الاستثناء. وهذا مذهب الشافعي. وذكر بعضهم، أنه لا يصح الاستثناء حتى يقصده مع ابتداء يمينه، فلو حلف غير قاصد للاستثناء، ثم عرَضَ له بعد فراغه من اليمين فاستثنى، لم ينفعه. ولا يصح؛ لأنَّ هذا يخالف عموم الخبر، فإنه قال: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ. لَمْ يَحْثُ». ولأنَّ لفظ الاستثناء يكون عقيب يمينه،^(١٤) فكذلك نيته^(١٥).

فصل: ويصح الاستثناء في كل يمين مَكْفَرَةٍ، كاليمين بالله تعالى، والظهار، والنذر. قال ابن أبي موسى: مَنْ استثنى في يمين تَدَخُّلها كَفَّارَةً، فله ثِنْيَاهُ^(١٦)؛ لأنَّها أيمان مَكْفَرَةٌ، فَدَخَلها الاستثناء، كاليمين بالله تعالى، فلو قال: أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، إِنَّ شَاءَ اللَّهِ تَعَالَى. أَوْ: أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ، إِنَّ شَاءَ اللَّهِ. أَوْ: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، إِنَّ شَاءَ اللَّهِ. أَوْ: اللَّهُ/عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ، إِنَّ شَاءَ اللَّهِ. ط ١٨٥/١٠. لم يَلْزَمه شيء؛ لأنَّها أيمان، فَتَدَخَّل في عموم قوله: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ. لَمْ يَحْثُ».

فصل: فإن قال: واللَّهِ لأَشْرَبَنَّ اليومَ، إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ. أَوْ: لَا أَشْرَبُ، إلَّا أَنْ يَشَاءَ

(١٢-١٣) في م: «على العادة».

(١٣-١٤) سقط من: ب.

(١٤) أى: استثناءه.

الله . لم يَحْتَشْ بِالشَّرْبِ وَلَا يَتْرِكْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْإِنْبَاءِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَتَأْخِيرِهِ فِي هَذَا كُلِّهِ ، فَإِذَا قَالَ : وَاللهُ ، إِنْ شَاءَ اللهُ ، لَا أَشْرَبُ الْيَوْمَ . أَوْ : لِأَشْرَبَنَّ الْيَوْمَ^(١٥) . فَفَعَلَ أَوْ تَرَكَ ، لَمْ يَحْتَشْ ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ الشَّرْطِ وَتَأْخِيرُهُ سَوَاءٌ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَمَرُوا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾^(١٦) .

فصل : وَإِنْ قَالَ : وَاللهُ لَا أَشْرَبَنَّ الْيَوْمَ ، إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فَشَاءَ زَيْدٌ ، لَزِمَهُ الشَّرْبُ ، فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى مَضَى الْيَوْمَ حَيْثُ ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ زَيْدٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ يَمِينٌ ، فَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ مَشِيعَتُهُ لَغِيْبَةٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ مَوْتٍ ، انْحَلَّتْ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِدِ الشَّرْطَ . وَإِنْ قَالَ : وَاللهُ لَا أَشْرَبُ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فَقَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ الشَّرْبَ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ مَشِيعَةُ زَيْدٍ ، فَإِنْ شَاءَ فَلَهُ الشَّرْبُ ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَشْرَبْ ، وَإِنْ خَفِيتْ مَشِيعَتُهُ لَغِيْبَةٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ ، لَمْ يَشْرَبْ ، وَإِنْ شَرِبَ حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ الْمَشِيعَةُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ قَبْلَ وُجُودِهَا . وَإِنْ قَالَ : وَاللهُ لَا أَشْرَبَنَّ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فَقَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الشَّرْبَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ أَنْ لَا يَشْرَبَ ؛ لِأَنَّهُ الْأَسْتِثْنَاءُ ضِدُّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(١٧) إِيْجَابٌ لِلشَّرْبِ بِيَمِينِهِ ، فَإِنْ شَرِبَ قَبْلَ مَشِيعَةِ زَيْدٍ . وَإِنْ قَالَ زَيْدٌ : قَدْ شِئْتُ^(١٨) أَنْ لَا أَشْرَبُ . انْحَلَّتْ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهَا مُعَلَّقَةٌ بَعْدَ مَشِيعَتِهِ لِتَرْكِ الشَّرْبِ ، وَلَمْ تَتَقَدَّمْ ، فَلَمْ يُوجِدْ شَرْطَهَا . وَإِنْ قَالَ : قَدْ شِئْتُ أَنْ يَشْرَبَ . أَوْ : مَا شِئْتُ أَنْ لَا يَشْرَبَ . لَمْ تَنْحَلَّ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَشِيعَةَ غَيْرُ الْمُسْتَثْنَاءِ ، فَإِنْ خَفِيتْ مَشِيعَتَهُ ، لَزِمَهُ الشَّرْبُ ؛ لِأَنَّهُ عَلِقَ وَجُوبَ الشَّرْبِ بَعْدَ مَشِيعَتِهِ ، وَهِيَ مَعْدُومَةٌ بِحُكْمِ الْأَصْلِ . وَإِنْ قَالَ : وَاللهُ لَا أَشْرَبُ الْيَوْمَ ، إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فَقَالَ زَيْدٌ : قَدْ شِئْتُ أَنْ لَا أَشْرَبَ . فَشَرِبَ حَيْثُ ، وَإِنْ شَرِبَ قَبْلَ مَشِيعَتِهِ ، لَمْ يَحْتَشْ ؛ لِأَنَّ الْامْتِنَاعَ مِنَ الشَّرْبِ مُعَلَّقٌ بِمَشِيعَتِهِ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ مَشِيعَتَهُ ، فَلَمْ يُثَبِّتِ الْامْتِنَاعُ ، بِخِلَافِ التِّيْ / قَبْلَهَا .^{١٥٦/١٠} وَإِنْ خَفِيتْ مَشِيعَتَهُ ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومَةِ . وَالْمَشِيعَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ .

(١٥) سقط من : الأصل ، م .

(١٦) سورة النساء ١٧٦ .

(١٧) سقط من : ب ، م .

(١٨-١٨) في الأصل ، أ ، ب : إِلَّا أَنْ .

١٧٩٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اسْتَنْتَى فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنِ الْجَوَابِ . وَقَدْ قُطِعَ فِي مُزْضِعٍ ، أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ)

يعنى إذا قال لزوجه : أنت طالق ، إن شاء الله . أو لعقيدته : أنت حر ، إن شاء الله . فقد توقف أحمد في الجواب ؛ لاختلاف الناس فيها ، وتعارض الأدلة ، وفي موضع قطع أنه لا ينفعه الاستثناء فيها . قال ، في رواية إسحاق بن منصور ، وحنبلي : من حلف ، فقال : إن شاء الله . لم يحث ، وليس له استثناء في الطلاق والعتاق . قال حنبلي : قال^(١) : لأتھما ليسا من الأيمان . وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والحسن ، وقسادة . وقال طائفة ، وحماد ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : يجوز الاستثناء فيهما ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْثْ »^(٢) . ولأنه علق الطلاق والعتاق بشرط لم يتحقق وجوده ، فلم يقم ، كما لو علقه بمشيئة زيد ، ولم يتحقق مشيئته^(٣) . ولنا ، أنه أوقع الطلاق والعتاق في محل قابل ، فوقع ، كما لو لم يستثن ، والحديث إنما ناوَل الأيمان ، وليس هذا بيمين ، إنما هو تعليق على شرط . قال ابن عبد البر : إنما ورد التوقيف بالاستثناء في اليمين بالله تعالى ، وقول المتقدمين : الأيمان بالطلاق والعتاق . إنما جاء^(٤) على الاتساع والتقريب ، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله تعالى ، وهذا طلاق وعتاق . وقد ذكرنا هذه المسألة في الطلاق بأبسط من هذا^(٥) .

١٧٩٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً ، فَهِيَ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ إِنْ تَزَوَّجَ بِهَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَلَكَتْ فَلَانًا فَهُوَ حُرٌّ . فَمَلَكَهُ صَارَ حُرًّا)

اختلفت الرواية عن أحمد في هاتين المسألتين ، فعنه : لا يقع طلاق ، ولا عتق . روى

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٤٧٢/١٠ .

(٣) في أ : وجود مسيبه . وفي ب : وجود سيبه .

(٤) في م : : جاز تحريف .

(٥) انظر : ما تقدم في : ٤٧٢/١٠ ، ٤٧٣ .

هذا عن ابن عباس . وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، وعروة ، وجابر بن زيد ، وسوار القاضي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . ورواه الترمذي عن علي ، وجابر بن عبد الله ، وسعيد بن جبير ، وعلي بن الحسين ، وشريح ، وغير واحد من فقهاء التابعين ، قال : وهو قول أكثر / أهل العلم ، لما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق فيما لا يملك ، ولا طلاق لابن آدم فيما لا يملك ابن آدم » . قال الترمذي ^(١) : وهذا حديث حسن ، وهو أحسن ما روى في هذا الباب . وعن عائشة ، رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك ابن آدم ، وإن عتقها » . رواه الدارقطني ^(٢) . وروى أبو بكر في « الشافعي » ، عن الحلال ، عن الرمادي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن جوير ، عن الضحاك ، عن التزالي بن سبرة ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ ، قال : « لا طلاق قبل نكاح » ^(٣) . قال أحمد : هذا عن النبي ﷺ وعدة ^(٤) من الصحابة . ولأن من لا يقع طلاقه وعتقه بالمباشرة ، لم تثبت له صفة ، كالجنون ، ولأنه قول من سمعنا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم ، فيكون إجماعا . والرواية الثانية عن أحمد ، أنه يصح في العتق ، ولا يصح في الطلاق . قال ، في رواية أبي طالب : إذا قال : إن اشتريت هذا الغلام فهو حر . فاشترأه عتق ^(٥) ، وإن قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق . فهذا غير الطلاق ، هذا حق لله تعالى ، والطلاق ^(٦) يمين ، ليس هو لله تعالى ، ولا فيه قرينة إلى الله تعالى . قال أبو بكر ، في كتاب « الشافعي » : لا يحتلف قول أبي عبد الله ، أن الطلاق إذا وقع قبل النكاح لا يقع ، وأن العتاق يقع ، إلا ما روى محمد بن

(١) تقدم تخريجه ، في : ٢٦/٦ .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني عن معاذ ، وليس عن عائشة ، في : كتاب الطلاق . سنن الدارقطني ١٧/٤ . وأخرج عن عائشة في ما عهد به النبي ﷺ إلى أبي سفيان ، حين بعته إلى اليمن ، وليس فيه : « وإن عتقها » . سنن الدارقطني ١٦/٤ .

(٣) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب لا طلاق من قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٦٠/١ .

(٤) في ب : « وغيره » .

(٥) في ب زيادة : « عليه » .

(٦) في الأصل بعد هذا : « هو » .

الحسين بن هارون بن العتيق، أنه لا يَقَعُ، وما أراه إلا غلطاً، كذلك سَمِعْتُ الحَلَّالَ يَقُولُ ،
فإن كان حَفِظَ فهو قول آخر . والفرق بينهما ، أن ناذِرَ العتيق يَلْزِمُهُ الوفاءُ به ، وأن ناذِرَ
الطلاق لا يَلْزِمُهُ الوفاءُ به ، فكما افترقا في التذَرِ ، جاز أن يفترقا في اليمين ، ولأنه لو قال
لأَمَتِهِ : أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدِيَنِيَهُ فهو حرٌّ . فإنه يصحُّ ، وهو تعليقٌ للحُرِّيَّةِ على المِلْكِ . وعن
أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، ما يَدُلُّ على وَقوع الطلاق والعتق . وهو قول الثوري ، وأصحاب
الرأي ؛ لأنه يصحُّ تعليقُه على الأخطار ، فصَحَّ تعليقُه على حدوث المِلْكِ ، كالوصيَّةِ
والتذَرِ واليمين . وقال مالك : إن خَصَّ جنساً من الأجناس ، أو عبداً بعينه ، عَتَقَ إذا
مَلَكَه ، وإن قال : كُلُّ عَبْدٍ أَمْلِكُهُ فهو حرٌّ . لم يصح . والأولُ/أصحُّ ، إن شاء الله تعالى ؛
لأنه تعليقٌ للطلاق والعناق قبل المِلْكِ ، فأشبهه ما لو قال لأُجْنَبِيَّةٍ : إن دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ
طالقٌ . أو لأَمَةٍ غَيْرِهِ : إن دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ . ثم تَزَوَّجَ الأُجْنَبِيَّةَ ، وَمَلَكَ الأَمَةَ ،
ودَخَلْنَا الدَّارَ ، فإن الطلاق لا يَقَعُ ، ولا تُعْتَقُ الأَمَةُ ، بغير خلافٍ تَعْلَمُهُ .

١٨٧/١٠

١٨٠ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَنْكِحَ فُلَانَةً ، أَوْ : لَا اشْتَرِيَتْ فُلَانَةً .
فَنَكَحَهَا نِكَاحاً فَاسِداً ، أَوْ اشْتَرَاهَا شِراءً فَاسِداً ، لَمْ يَحْنَتْ)

وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قال لعبيده : إن زَوَّجْتُكَ ، أو بَعَثْتُكَ ، فَأَنْتِ
حرٌّ . فزَوَّجَهُ تَزْوِيجاً فَاسِداً ، لم يَعْتَقِ ، وإن باعَهُ يَبِيعاً فَاسِداً يُمْلِكُ به ، حَيْثُ : لأنَّ البَيْعَ
الفاسِدَ عِنْدَهُ يَثْبُتُ به المِلْكُ ، إذا اتَّصَلَ به القَبْضُ . ولنا ، أن اسمَ البَيْعِ يَنْصَرِفُ إلى
الصَّحِيحِ ؛ بدليل^(١) قول الله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾^(٢) . وَأَكْثَرُ الْفَاضِلَةِ فِي الْبَيْعِ إِثْمًا
يَنْصَرِفُ إلى الصَّحِيحِ ، فلا يَحْنَتْ بِمَا دُونَهُ ، كما في الشُّكَّاجِ ، وكالصلاة ، وغيرهما ، وما
ذَكَرُوهُ مِنْ ثُبُوتِ المِلْكِ به لا نُسَلِّمُهُ . وقال ابنُ أبي موسى : لا يَحْنَتْ بِالشُّكَّاجِ الْفَاسِدِ .
وهل يَحْنَتْ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ ؟ على روايتين . وقال أبو الحُطَّابِ : إن نَكَحَهَا نِكَاحاً مُخْتَلَفًا
فيه ، مثل أن تَزَوَّجَهَا بِلا وَلِيٍّ ولا شَهِودٍ ، أو باعَ في وقتِ النَّدَاءِ ، فعلى رَجْهَيْنِ . وقال ابنُ
أبي موسى : إن تَزَوَّجَهَا تَزْوِيجاً مُخْتَلَفًا فيه ، أو مَلَكَ مِلْكًا مُخْتَلَفًا فيه ،

(١) في ب ، م زيادة : ؛ أن .

(٢) سورة البقرة ٢٧٥ .

حَنْثَ فِيهِمَا جَمِيعًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نِكَاحٌ فَاسِدٌ ، وَيَبِيعُ فَاسِدٌ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِمَا ، كَالْمُتَّفَقِ عَلَى فَسَادِهِمَا .

فصل : والماضي والمستقبل سواء في هذا . وقال محمد بن الحسن : إِذَا حَلَفَ لَا تَزَوِّجْتُ ، وَلَا يَعْثُ ، وَمَا صَلَّيْتُ . وَكَانَ قَدْ فَعَلَهُ فَاسِدًا ، حَنْثٌ ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ لَا يُقْصَدُ مِنْهُ إِلَّا الْأَسْمُ ، وَالْأَسْمُ يَتَنَاوَلُهُ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ الْمِلْكُ ، وَبِالصَّلَاةِ الْقُرْبَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، لَا يَتَنَاوَلُهُ فِي الْمَاضِي ، كَالْإِيجَابِ ، وَكَغَيْرِ الْمُسَمًّى ، وَمَا ذَكَرَهُ ^(٣) لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا الشَّرْعِيُّ ، وَلَا يَحْصُلُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، فَبَاعَ بَيْعًا فِيهِ الْخِيَارُ ، حَنْثٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، فَأَشَبَّهُ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَبِيعُ صَحِيحَ شَرْعِيٍّ ، فَيَحْنَثُ بِهِ ، كَالْبَيْعِ الْأَزِمِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ ^(٣) لَا يَصِحُّ ؛ / فَإِنْ بَاعَ الْخِيَارَ يَثْبُتُ الْمِلْكُ بِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُوَ سَبَبٌ لَهُ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، أَوْ لَا يَزَوِّجُ ، فَأَوْجَبَ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمُشْتَرِي ، لَمْ يَحْنَثْ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ عَقْدَانِ لَا يَتِمَّانِ إِلَّا بِالْقَبُولِ ، فَلَمْ يَقَعْ الْأَسْمُ عَلَى الْإِيجَابِ بِذَوْنِهِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهْبُ ، وَلَا يُعِيرُ ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخَرُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنَثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ سُرَيْجٍ ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ وَالْعَارِيَّةَ لَا عَوَضَ فِيهِمَا ، فَكَانَ مُسَمًّا هُمَا الْإِيجَابُ ، وَالْقَبُولُ شَرْطٌ لِنَقْلِ الْمِلْكِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ السَّبَبِ ، فَيَحْنَثُ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ فِيهِمَا ، كَالْوَصِيَّةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَثُ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ، كَالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ . فَأَمَّا الْوَصِيَّةُ وَالْهَدِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنَثُ فِيهَا بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ . وَلَا أَعْلَمُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ

(٣) لى ب ، م : ١ ذكروه .

فيها ، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُخَالَفُ فِي الرَّصِيَّةِ وَالْهَدْيَةِ ؛ لِأَنَّ الاسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِمَا بَدُونِ الْقَبُولِ ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا أَحْضَرْتُمْ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ^(٤) . إِنَّمَا أَرَادَ الْإِجَابَ دُونَ الْقَبُولِ ، وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَحِيحَةٌ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَلَا قَبُولَ لَهَا ^(٥) حَيْثُ بَدَأَ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ، حَيْثُ بِمُجَرَّدِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ الصَّحِيحِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ الْمُسَمَّى الشَّرْعِيُّ ، فَتَنَاولَهُ يَمِينُهُ . وَإِنْ حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَ ، بَرٌّ بِذَلِكَ ، سَوَاءَ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءَ تَزَوَّجَ ^(٦) نَظِيرَتَهَا أَوْ دُونَهَا أَوْ أَعْلَى مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ عَلَى حَلِّ يَمِينِهِ تَزَوُّجَ لِيَحْصُلَ مَقْصُودُهَا ، مِثْلُ أَنْ يُوَاطِئَ امْرَأَتَهُ ^(٧) عَلَى نِكَاحٍ لَا يَغِيظُهَا بِهِ ، لِيَبْرَ فِي يَمِينِهِ ، فَلَا يَبْرُ بِهَذَا . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، لَا يَبْرُ حَتَّى يَتَزَوَّجَ نَظِيرَتَهَا ، وَيَدْخُلَ بِهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ غِيْظَ زَوْجَتِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ تَرْوِيجًا صَحِيحًا ، فَبَرٌّ بِهِ ، كَالْوَقْعِ نَظِيرَتَهَا وَدَخَلَ بِهَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْغِيْظَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَزَوُّجٍ نَظِيرَتَهَا ، / وَالْدُّخُولُ بِهَا ^(٨) . غَيْرُ مُسْلِمٍ ؛ فَإِنَّ الْغِيْظَ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْخُطْبَةِ ، وَإِنْ حَصَلَ بِمَا ذَكَرُوهُ زِيَادَةً فِي الْغِيْظِ ، فَلَا تَلَزُمُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْغِيْظِ الَّذِي يَحْصُلُ بِمَا تَنَاولَتْهُ يَمِينُهُ ، ^(٩) كَمَا أَنَّهُ لَا يَلَزُمُهُ نِكَاحُ اثْنَتَيْنِ وَلَا ثَلَاثٍ ، وَلَا أَعْلَى مِنْ نَظِيرَتِهَا ، وَالَّذِي تَنَاولَتْهُ يَمِينُهُ ^(١٠) مُجَرَّدُ التَّزْوِيجِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، حَيْثُ بِهَذَا ، فَكَذَلِكَ يَحْصُلُ الْبَرُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى وَاحِدٌ ، فَمَا تَنَاولَهُ فِي ^(٨) الثَّقَفِ تَنَاولَهُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَإِنَّمَا لَا يَبْرُ إِذَا تَزَوَّجَ تَرْوِيجًا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْغِيْظُ ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصُّورَةِ وَنَظَائِرِهَا ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْمَقَاصِدِ وَالتَّيَاتِ ، وَلَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودُهُ ، وَلِأَنَّ التَّزْوِيجَ هَهُنَا يَحْصُلُ حِيلَةً عَلَى التَّخْلُصِ مِنْ يَمِينِهِ بِمَا لَا يَحْصُلُ

١٨٨/١٠ و

(٤) سورة البقرة ١٨٠ .

(٥) لم يرد في الأصل .

(٦) في م : تزوجها .

(٧) في الأصل ، م : امرأة .

(٨) سقط من : الأصل ، م .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

مَقْصُودَهَا ، فَلَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ حِيلَتُهُ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فَقَالَ : إِذَا حَلَفَ لَيْتَ زَوْجَنِي عَلَى أَمْرَاتِهِ ، فَتَزَوَّجَ بِعَجُوزٍ أَوْ زَنْجِيَّةٍ ، لَا يَبِيرُ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُغَيِّرَهَا وَيُعَمَّمَهَا ، وَهَذَا لَا تَعَارُ وَلَا تَعْتَمُّ . فَعَلَّاهُ أَحْمَدُ بِمَا لَا يَغِيظُ بِهِ ^(١٠) الزَّوْجَةَ ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ أَنْ تَكُونَ نَظِيرَتَهَا ؛ لِأَنَّ الْغَيْظَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ قَدَّرَ أَنْ تَزَوَّجَ ^(١١) الْعَجُوزَ يَغِيظُهَا وَالزَّانِجِيَّةَ ، كَبَّرَ بِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَغِيظُهَا ، لِأَنَّهُمَا تَعَلَّمَا أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ حِيلَةً لَعَلَّهَا يَغِيظُهَا ، وَيَبِيرُ بِهِ .

فصل : إِذَا حَلَفَ : لَا تَسْرِئُ . فَوُطِئَ جَارِيَتُهُ ، حَنِتْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُ حَتَّى يَطَأَ فَيَنْزِلَ ، فَحَلَا كَانَ أَوْ حَصِيًّا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُ حَتَّى يُحْصِيَهَا وَيَحْجُبَهَا عَنِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ التَّسْرِيَّ مَا خُذَ مِنَ السَّرِّ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ كَهَذِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ التَّسْرِيَّ مَا خُذَ مِنَ السَّرِّ ، وَهُوَ الْوَطْءُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي السَّرِّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(١٢) . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(١٣) :

فَلَنْ تَطْلُبُوا سِرَّهَا لِلْغَنَى وَلَنْ تُسَلِّمُوهَا لِإِزْهَادِهَا
وَقَالَ آخَرُ ^(١٤) :

أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةِ الْقَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يُحْسِنُ السَّرَّ أَمْثَالِي

وَلِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بِالْوَطْءِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْإِنْزَالُ وَلَا التَّحْصِينُ ، كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ .

فصل : إِذَا حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ ، أَوْ أَعْمَرَهُ ^(١٥) ، حَنِتْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْهَبَةِ ، وَإِنْ أَعْطَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ ، أَوْ نَذَرَ أَوْ كَفَّارَةً ، لَمْ يَحْنُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى / عَلَيْهِ ، يَجِبُ إِخْرَاجُهُ ، فَلَيْسَ هُوَ بِهَبَةٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا ، فَقَالَ ^(١٦) ١٨٨/١ ظ الْقَاضِي : يَحْنُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : لَا يَحْنُ . وَهُوَ قَوْلُ

(١٠) في م : ١٠ بها .

(١١) في الأصل ، ١ : ١ تزويج .

(١٢) سورة البقرة ٢٣٥ .

(١٣) تقدم في : ٥٧٣/٩ .

(١٤) تقدم في : ٥٧٤/٩ .

(١٥) أعمره : جعله له طول عمره .

أصحاب الرأي؛ لأنهما يختلفان اسماً وحكماً؛ بدليل أن النبي ﷺ قال: «هُوَ عَلَيْهِمَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ» (١٦). وكانت الصدقة مُحَرَّمَةً عليه، والهدية حلالٌ له، وكان يُقْبَلُ الهدية ولا يُقْبَلُ الصدقة، ومع هذا الاختلاف لا يَحْتَضِرُ في أحدهما بفعل الآخر. ووجه الأول، أنه تَبَرَّعَ بِعَيْنٍ فِي الْحَيَاةِ، فَحَنَّتْ بِهِ، كَالْهَدِيَّةِ، وَلَأَنَّ الصَّدَقَةَ تُسَمَّى هِبَةً، فَلَوْ تَصَدَّقَ بِذَرَاهِمٍ، قِيلَ: وَهَبَ ذِرْهَمًا، وَتَبَرَّعَ بِذَرَاهِمٍ. وَاختِلَافُ التَّسْمِيَةِ لَكُنْوَ الصَّدَقَةِ نَوْعًا مِنَ الْهِبَةِ، فَيُخْتَصُّ بِاسْمِ ذَوْنِهَا، كَاخْتِصَاصِ الْهَدِيَّةِ وَالْعُمَرَى بِاسْمَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُمَا ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِمَا هِبَةً، وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ الْأَحْكَامِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ لِلنَّوَءِ مَا لَا يَثْبُتُ لِلْجِنْسِ، كَمَا يَثْبُتُ لِلْأَدَمِيِّ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَثْبُتُ لِمُطْلَقِ الْحَيَوَانِ. وَإِنْ وَصِيَ لَهُ، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ تُمْلِكُ فِي الْحَيَاةِ، وَالْوَصِيَّةُ إِنَّمَا تُمْلِكُ بِالْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَإِنْ أَعَارَهُ، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ تُمْلِكُ الْأَعْيَانِ، وَلَيْسَ فِي الْعَارِيَةِ تُمْلِكُ عَيْنَ، وَلَأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ، وَإِنَّمَا يَسْتَبِيحُهَا، وَهَذَا يَمْلِكُ الْمُعِيرُ الرَّجُوعَ فِيهَا، وَلَا يَمْلِكُ الْمُسْتَعِيرُ إِجَارَتَهَا، وَلَا إِعَارَتَهَا. هَذَا قَوْلُ الْقَاضِي، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَةَ هِبَةُ الْمَنْفَعَةِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَإِنْ أَضَافَهُ، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ شَيْعًا، وَإِنَّمَا أَبَاخَهُ، وَهَذَا لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ بِغَيْرِ الْأَكْلِ. وَإِنْ بَاعَهُ وَحَابَاهُ، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ يَمْلِكُ الشَّيْءُ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ، وَلَوْ كَانَ هِبَةً أَوْ بَعْضُهُ هِبَةً، لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهُ كُلَّهُ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَحْنُثْ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ (١٧) لَهُ بَعْضَ الْمَبِيعِ بِغَيْرِ ثَمَرٍ، أَوْ وَهَبَهُ بَعْضَ الثَّمَرِ. وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ لَهُ بِعَيْنٍ فِي الْحَيَاةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَمْلِكُ، فِي رِوَايَةٍ. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَوَهَبَ لَهُ، لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ نَوْعٌ مِنَ الْهِبَةِ، وَلَا يَحْنُثُ الْخَالِفُ عَلَى نَوْءٍ بِفِعْلِ نَوْءٍ آخَرَ، وَلَا يَثْبُتُ لِلْجِنْسِ حُكْمُ النَّوَءِ، وَهَذَا حَرَمَتِ الصَّدَقَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ تُحْرَمْ الْهِبَةُ وَلَا الْهَدِيَّةُ. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ / ١٨٩/١٠ شَيْعًا، فَاسْقَطَ عَنْهُ دَيْنًا، لَمْ يَحْنُثْ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ تُمْلِكُ عَيْنَ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَيْنِ فِي ذِمَّتِهِ.

(١٦) تقدم تخريجه، في: ١١٦/٤.

(١٧) في م: «يترك».

١٨٠١ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ فَلَانَا ، أَوْ لَا يَضْرِبَهُ ^(١)) ، فَوَكَّلَ فِي الشَّرَاءِ وَالضَّرْبِ ، حَيْثُ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢) لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّرَ مُبَاشَرَتُهُ بِنَفْسِهِ . ونحو هذا قول مالك ، وأبي ثور . وقال الشافعي : لَا يَحْتُ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّرَ يَمِينُهُ أَنْ لَا يَسْتَتِيبَ فِي فِعْلِهِ ، أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ تَجَرِ عَادَتُهُ بِمُبَاشَرَتِهِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ إِضَافَةِ الْفِعْلِ يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَجْزِ لِلْوَكِيلِ تَوَكُّلُ غَيْرِهِ . وَإِنْ حَلَفَ ^(٣) لَا يَبِيعُ وَلَا يَضْرِبُ ، فَأَمَرَ مَنْ فَعَلَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، لَمْ يَحْتُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَتَوَلَّاهُ ، كَالسُّلْطَانِ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرَ مَنْ خَلَقَهُ ، فَقِيلَ : لَهُ فِيهِ قَوْلَانِ . وَقِيلَ : يَحْتُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، فَوَكَّلَ مَنْ بَاعَ ، لَمْ يَحْتُ ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ، حَيْثُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفِعْلَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ وَكَّلَ فِيهِ ، وَأَمَرَ بِهِ ، فَيَحْتُ ^(٤) بِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ، وَكَأَلَوْ حَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، فَأَمَرَ مَنْ خَلَقَهُ ، أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مَنْ ضَرَبَ عِنْدَ أَى حَنِيفَةٍ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٥) . وَقَالَ : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ ^(٦) . وَكَانَ هَذَا مُتَنَاوِلًا لِلْإِسْتِنَابَةِ فِيهِ . وَلِأَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَجَدَ مِنْ نَائِبِهِ ، فَحَيْثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَأَمَرَ مَنْ حَمَلَهُ إِلَيْهَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ تَقْتَضِي الْمُبَاشَرَةَ بِمَنْعِهِ . وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَ فِي فِعْلِ يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَكِيلِ التَّوَكُّلُ فِيهِ ، وَإِنْ ^(٧) سَلَّمْنَا ، فَلِأَنَّ التَّوَكُّلَ يُقْصَدُ فِيهِ ^(٨) الْأَمَانَةُ وَالْحَذَقُ ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِيهِمَا ، فَإِذَا عَيَّنَّ وَاحِدًا ، لَمْ تَجْزِ مُخَالَفَةُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « وَلَا يَضْرِبُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ب زِيَادَةٌ : « أَنْ » .

(٤) فِي ب : « فَحَتَّ » .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(٦) سُورَةُ الْفَتْحِ ٢٧ .

(٧) فِي م : « وَلَتَنْ » .

(٨) فِي م : « بِهِ » .

تُعِينُهُ ، بخلاف اليمين . فإما إن نوى بيمينه المباشرة للمخلوف عليه ، أو كان سبب يمينه يقتضيها ، أو قرينة حاله ، تخصص بها ؛ لأن إطلاقه يُعَيِّدُ بِنْتَهُ ، أو بما دُلَّ عليها ، فاشبهه بالصرح به بلفظه . وإن حلف ليشتريَن ، أو لبيعنَ ، أو ليضربنَ ، فوكل من فعل ذلك ، برّ ؛ لما ذكرنا في طرف النفي ، ولذلك لما قال رسول الله ﷺ : « رَحِمَ اللهُ الْمُحْلِقِينَ »^(٩) . تناول من خلق رأسه بأمره .

فصل : وإن حلف ليطلقنَ زوجته ، أو لا يطلقها ، فوكل من طلقها ، أو قال لها : طلقي نفسك . فطلقها ، أو قال لها^(١٠) : اختاري ، أو أمرك بيدك . فطلقت نفسها ، برّ ، وحيث . والخلاف فيه على ما تقدّم . وإن قال : أنت طالق إن شئت ، أو إن قمت .^{١٨٩/١٠} ظ فشاءت / ، أو قامت ، حيث . بغير خلاف ؛ لأن الطلاق منه ، وإنما هي حققت شرطه .

فصل : وإن حلف لا يضربَ امرأته ، فلطَمها ، أو لَكَمها ، أو ضَرَبَها بعضاً أو غيرها^(١١) ، حيث . بغير خلاف . وإن عَضَّها ، أو خَنَقَها ، أو جَزَّ شَعْرَها جزاً يؤلِّمُها ، قاصداً للإضرارِ بها ، حيث . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يَحْتُثُ ؛ لأن ذلك لا يُسَمَّى ضَرْباً ، فلا يَحْتُثُ به ، كالأول شتمها شتْماً آلمها . وقد نُقِلَ عن أحمد ما يدلُّ على هذا ؛ فإن مُهْناً نُقِلَ عنه ، في مَنْ قال لامرأته : إن لم اضربْكِ اليومَ ، فأنت طالق . فعَضَّها ، أو قَرَصَها ، أو أَمْسَكَ شَعْرَها ، فهو على ما نوى من ذلك . قال القاضي : فظاهرُ هذا أنه لم يُدْخِلْهُ في إطلاقِ اسمِ الضَرْبِ . ولنا ، أن هذا في العَرَفِ يُسْتَعْمَلُ لِكَفِّ الأذى المُولَمِ للجسم ، فيَدْخُلُ فيه كُلُّ ما اختلفنا فيه ، ولهذا يقال : تضارياً . إذا فَعَلَ كُلُّ واحدٍ منهما هذا بصاحبه ، وإن لم يكن معهما آلة ، وفاق الشتم ؛ فإنه لا يؤلَمُ الجِسمُ ، وإنما يؤلَمُ القلبُ .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٤ ، ٣٠٣/٥ .

(١٠) سقط من : ١ ، ب .

(١١) في ب : ٥ بغيرها .

١٨٠٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ بِعَقْرِ ، أَوْ طَلَّقَ ، أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، ففَعَلَهُ نَاسِيًا ، حَيْثُ)

وهذا قال مجاهد ، وسعيد بن جببر ، والزهرى ، وقتادة ، وربيعة ، ومالك ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي . وهو المشهور عن الشافعى . وقال عطاء ، وعمر بن دينار ، وابن أبى نجيح ، وإسحاق ، وابن المنذر : لَا يَحْتُسُّ . وهو رواية عن أحمد ؛ لأنَّ الناسي لَا يُكَلِّفُ حَالِ نِسْيَانِهِ ، فَلَا يَلْزُمُهُ الْحِنْتُ ، كَالْحَلِفِ ^(١) بِاللَّهِ تَعَالَى . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ آدَمَى ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ مَعَ النِّسْيَانِ ، كَالِإِثْلَافِ ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ عُقِلَ عَلَى شَرْطٍ ، فَيُرْجَعُ بِوُجْدَانِ شَرْطِهِ ، كَالْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ^(٢) .

١٨٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَلَفَ ، فَتَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ ، فَلَهُ تَأْوِيلُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا ، لَمْ يَنْفَعُهُ تَأْوِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » ^(٣))

مَعْنَى التَّأْوِيلِ ، أَنْ يَقْصِدَ بِكَلَامِهِ مُحْتَملًا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ ، نَحْوُ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ أَخِي ، يَقْصِدُ أَخَوَةَ الْإِسْلَامِ ، أَوِ الْمُشَابَهَةَ ، أَوْ يَعْنِي بِالسَّقْفِ وَالبِنَاءِ السَّمَاءَ ، وَبِالبَسَاطِ وَالْفِرَاشِ الْأَرْضَ ، وَبِالْأَوْتَادِ الْجِبَالَ ، وَبِالْبَاسِ اللَّيْلَ ، أَوْ يَقُولُ : مَا زَأَيْتُ فَلَانًا . يَعْنِي مَا ضَرَبْتُ رِثْتَهُ . وَلَا ذَكَرْتُهُ . يُرِيدُ مَا قَطَعْتُ ذَكَرَهُ . أَوْ يَقُولُ : جَوَارِي أَخْرَارَ . يَعْنِي سَفَنَهُ . وَنِسَائِي طَوَالِقَ . يَعْنِي نِسَاءَهُ ^(٤) الْأَقَارِبَ مِنْهُ . أَوْ يَقُولُ : مَا كَانْتُ فَلَانًا ، وَلَا عَرَفْتُهُ ، وَلَا أَعْلَمْتُهُ ، وَلَا سَأَلْتُهُ حَاجَةً ، وَلَا أَكَلْتُ لَهُ دَجَاجَةً ، وَلَا فَرُوجَةً ، وَلَا شَرِبْتُ لَهُ مَاءً ، وَلَا فِي بَيْتِي فَرَسٌ وَلَا حَصِيرٌ ، وَلَا بَارِيَةٌ . وَيُنَوِّى بِالمُكَاتَّبَةِ مُكَاتَّبَةَ الرَّقِيقِ ، / وَبِالتَّعْرِيفِ جَعَلَهُ عَرِيفًا ، وَبِالْإِعْلَامِ جَعَلَهُ أَعْلَمَ الشَّيْءِ ، وَالحَاجَةُ شَجَرَةٌ صَغِيرَةٌ ، وَالدَّجَاجَةُ الْكُبَّةُ مِنَ الْغَزْلِ ، وَالفُرُوجَةُ الدَّرَاعَةُ ، وَالفَرَسُ صِغَارُ الْإِبِلِ ، وَالحَصِيرُ الْحَيْسُ ^(٥) ، وَالبَارِيَةُ

(١) ق ب : بِالْحَلِفِ .

(٢) تقدم فى ٥٢٣/٢ ، ٥٢٤ .

(٣) ق م : صَاحِبِهِ .

(٤) ق م : نِسَاءً .

(٥) ق م : وَالحَيْسُ .

السَّكِينُ التي يُبْرَى بها . أو يقول : ما لِفُلانٍ عُنْدِي وَدِيعَةٌ ، ولا شيء . يعني بـ « ما »
« الذي » . أو يقول : ما فُلانٌ ههنا . ويعني مَوْضِعًا بَعَيْنِهِ . أو يقول : والله ما أَكَلْتُ من
هذا شيئًا ، ولا أَخَذْتُ منه . يعني الباقي بَعْدَ أَخْذِهِ وَأَكْلِهِ . فهذا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِ
السَّامِعِ خِلَافَهُ ، إِذَاعْنَاهُ يَمِينُهُ ، فهو تَأْوِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . ولا يَخْلُو حَالُ الحَالِفِ
الْمُتَأَوِّلِ ، من ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ؛ أَنْ يَكُونَ مَظْلُومًا ، مثل مَنْ يَسْتَحْلِفُهُ ظَالِمٌ عَلَى
شَيْءٍ ، لو صَدَقَهُ لَظَلَمَهُ ، أو ظَلَمَ غَيْرَهُ ، أو نَالَ مُسْلِمًا مِنْهُ ضَرَرٌ . فهذا له تَأْوِيلُهُ . قال
مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَاطِمَةٌ ، فَمَاتَتْ وَاحِدَةٌ
مِنْهُمَا ، فَحَلَفَ بِطَلَاقِ فَاطِمَةَ ، وَتَوَيَّ التي مَاتَتْ ؟ قال : إِنْ كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ لَهُ
ظَالِمًا ، فَالَّتِي نَيْتُهُ صَاحِبِ الطَّلَاقِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُطَلَّقُ هُوَ الظَّالِمُ ، فَالَّتِي نَيْتُهُ الذي
اسْتَحْلَفَ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قَالَ : خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَنَا وَاثِلُ بْنُ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلُقُوا ، فَحَلَفْتُ أَنَّهُ
أَخِي ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « أَنْتَ أَتَرَاهُمْ
وَأَصْدُقُهُمْ ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ »^(٤) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ فِي الْمَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةٌ
عَنِ الْكَذِبِ »^(٥) . يعني سَعَةً الْمَعَارِضِ التي يُوْهِمُ بِهَا السَّامِعُ غَيْرَ مَا عَنَاهُ . قال مُحَمَّدُ بْنُ
سِيرِينَ : الْكَلَامُ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ ظَرِيفٌ . يعني لَا يَخْتِاجُ أَنْ يَكْذِبَ ؛ لَكَثْرَةِ
الْمَعَارِضِ ، وَحَصُّ الظَّرِيفِ بِذَلِكَ ؛ يعني بِهِ الْكَيْسَ الْفَعِظَنَ ، فَإِنَّهُ يَفْطِنُ لِلتَّأْوِيلِ ، فَلَا
حَاجَةَ بِهِ إِلَى الْكَذِبِ . الْحَالُ^(٦) الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الحَالِفُ ظَالِمًا ، كَالَّذِي يَسْتَحْلِفُهُ
الْحَاكِمُ عَلَى حَقٍّ عِنْدَهُ ، فَهَذَا يَتَصَرَّفُ يَمِينُهُ إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ الذي عَنَاهُ الْمُسْتَحْلِفُ ، وَلَا
يَنْفَعُ الحَالِفَ تَأْوِيلُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٧) .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٤١ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب المعارض فيها مندوحة عن الكذب ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى
١٩٩/١٠ .

(٦) في الأصل ، ١ ، ب هنا وفيما يلي : « الوجه » . وما في م مطابق للإجمال السابق .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب يمين الحالف على نية المستحلف ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٤/٣ . وأبو
داود ، في : باب المعارض في الأيمان ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٠/٢ . =

وعن أبي هريرة قال : قال / رسول الله ﷺ : « الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ » . رواه ١٩٠/١٠ .
 مسلم^(٨) . وقالت عائشة : « الْيَمِينُ عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُخْلُوفِ لَهُ »^(٩) . ولأنه لو سَأَغَ
 التَّأْوِيلَ ، لَبَطَلَ الْمَعْنَى الْمُبْتَغَى بِالْيَمِينِ ، إذ^(١٠) : مُصَوِّدُهَا تَخْوِيفُ الْحَالِفِ لِيُرْتَدِعَ عَنِ
 الْجُحُودِ ، خَوْفًا مِنْ عَاقِبَةِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ ، فَمَتَى سَأَغَ التَّأْوِيلَ لَهُ ، انْتَفَى ذَلِكَ ، وَصَارَ
 التَّأْوِيلَ وَسِيلَةً إِلَى جَحْدِ الْحَقِّ ، وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ ، فِي رَجُلٍ اسْتَخْلَفَهُ
 السُّلْطَانُ بِالطَّلَاقِ عَلَى شَيْءٍ ، فَوَرَّكَ^(١١) فِي يَمِينِهِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ : أَجْزَأُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ
 ظَالِمًا لَمْ يُجْزِ عَنْهُ التَّوْبَةُ^(١٢) . الْجَبَالُ الثَّلَاثُ ، لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا وَلَا مَظْلُومًا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ
 أَحْمَدَ ، أَنَّ لَهُ تَأْوِيلَهُ ، « فَإِنَّهُ رَوَى^(١٣) أَنَّ مُهْنًا كَانَ عَنْدهُ ، هُوَ وَالْمَرْوُذِيُّ وَجَمَاعَةٌ ، فَجَاءَ
 رَجُلٌ يَطْلُبُ الْمَرْوُذِيَّ ، وَلَمْ يَرِدْ الْمَرْوُذِيُّ أَنْ يَكَلِّمَهُ ، فَوَضَعَ مُهْنًا أَصْبَعَهُ فِي كَفِّهِ ، وَقَالَ :
 لَيْسَ الْمَرْوُذِيُّ هَهُنَا ، وَمَا يَصْنَعُ الْمَرْوُذِيُّ هَهُنَا ! يُرِيدُ : لَيْسَ هُوَ فِي كَفِّهِ . وَلَمْ يَنْكِزْ ذَلِكَ
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَرَوَى أَنَّ مُهْنًا قَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ الْخُرُوجَ - يَعْنِي السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ - وَاجِبٌ
 أَنْ تُسْمِعَنِي الْجُزْءَ الْفُلَانِي . فَاسْمَعَهُ إِثْبَاهَهُ ، ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَلَمْ تَقُلْ إِنَّكَ تُرِيدُ
 الْخُرُوجَ ؟ فَقَالَ لَهُ مُهْنًا : قُلْتُ لَكَ : إِنِّي أُرِيدُ الْخُرُوجَ الْآنَ ؟ فَلَمْ يَنْكِزْ عَلَيْهِ . وَهَذَا
 مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا . رَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ جَرِيرٍ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ، قَالَ :
 كَانَ إِذَا طَلَبَ إِنْسَانٌ إِبْرَاهِيمَ^(١٤) ، وَلَمْ يَرِدْ إِبْرَاهِيمُ أَنْ يَلْقَاهُ^(١٥) ، خَرَجَتْ إِلَيْهِ الْخَادِمُ ،

= كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقها صاحبه ، من أبواب الأحكام ١٠٧/٦ . وابن ماجه ،
 في : باب من ورى في يمينه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٦/١ . والدارمي ، في : باب الرجل يخلف على
 الشيء وهو يورثه على يمينه ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ١٨٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٨/٢ ،
 ٣٣١ .

- (٨) في : باب يمين الحالف على نية المستخلف ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٧٤/٣ .
 كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من ورى في يمينه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٥/١ .
 (٩) أخرجه نحوه عبد الرزاق ، في : باب اليمين بما يصدقك صاحبك ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٩٣/٨ .
 (١٠) في ب ، م ، : إذا .
 (١١) في م : فورى . والتورث في اليمين : نية ينوبها الحالف غير ما نواه مستخلفه .
 (١٢) في م : التوربة .
 (١٣) (١٣-١٣) في م : فروى .
 (١٤) أى : النخعي .
 (١٥) في ب : يخرج .

فَقَالَتْ : اطْلُبُوهُ فِي الْمَسْجِدِ . وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنِّي ذَكَرْتُ رَجُلًا بِشَيْءٍ ، فَكَيْفَ لِي أَنْ أُعْتَذِرَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قُلْ لَهُ : وَاللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا قُلْتُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ . وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْزُحُ ، وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا^(١٦) ، وَمُزَاحُهُ أَنْ يُوْهِمَ السَّامِعَ بِكَلَامِهِ غَيْرَ مَا عَنَاهُ ، وَهُوَ التَّأْوِيلُ ، فَقَالَ لِعَجُوزٍ : « لَا تَدْخُلِ الْجَنَّةَ عَجُوزٌ »^(١٧) . يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ يَنْشِئُهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَثَرَانًا . وَقَالَ أَنَسٌ : إِنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اخْلِصْنِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى وَلَدٍ ثَاقِفَةٍ »^(١٨) . قَالَ : وَمَا أَصْنَعُ بَوَلَدِ الثَّاقِفَةِ ؟ قَالَ : « وَهَلْ تَلِدُ إِلَّا لِبَلٍّ إِلَّا التَّوْقُ ؟ » / رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٩) . وَقَالَ لَامْرَأَةٍ وَقَدْ ذَكَرَتْ لَهُ زَوْجَهَا : « أَهْوُ الْكَلْبِ فِي عَيْنِهِ بَيَاضٌ » . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَصَحِيحُ الْعَيْنِ^(٢٠) . وَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيَاضِ^(٢١) الَّذِي حَوْلَ الْحَدَقِ . وَقَالَ لِرَجُلٍ اخْتَضَنَهُ مِنْ وَرَائِهِ : « مَنْ يَشْتَرِي^(٢٢) الْعَبْدَ ؟ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تُجِدُنِي إِذَا كَاسِدًا . قَالَ : « لَكِنَّكَ عِنْدَ اللَّهِ لَسَبَبٌ بِكَاسِدٍ »^(٢٣) . وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ التَّأْوِيلِ وَالْمَعَارِضِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ حَقًّا ، فَقَالَ : « لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا »^(٢٤) . وَرَوَى عَنْ شُرَيْحٍ ، أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ ، وَقَدْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ تَرَكْتَ الْأَمِيرَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ يَأْمُرُ وَيَنْهَى . فَلَمَّا مَاتَ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ يَأْمُرُ بِالصَّبْرِ ، وَيَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ وَالْجَزَعِ . وَيُرَوَّى عَنْ شَقِيقٍ ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً ، وَتَحْتَهُ أُخْرَى ، فَقَالُوا : لَا تُزَوِّجْكَ حَتَّى تُطْلُقَ امْرَأَتَكَ . فَقَالَ : اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ طَلَقْتُ ثَلَاثًا . فَرَزَّوْجُهُ ، فَأَقَامَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالُوا : قَدْ طَلَقْتَ

(١٦) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی المزاح ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأخوذی ١٥٧/٨ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٣٤٠/٢ ، ٣٦٠ .

(١٧) عزاه السيوطی إلى البيهقی فی شعب الإيمان ، والطبرانی فی الأوسط . الدر المنثور ١٥٨/٦ . (١٨) فی م : « الثاقفة » .

(١٩) فی : باب ما جاء فی المزاح ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٦/٢ .

كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی المزاح ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأخوذی ١٥٨/٨ . (٢٠) انظر : الطبقات السنیة ٦١/١ .

(٢١) فی م : « البياض » .

(٢٢) فی م زيادة : « هذا » .

(٢٣) أخرجه الإمام أحمد ، فی : المسند ١٦١/٣ .

ثَلَاثًا^(٢٤). قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ كَانَ لِي ثَلَاثُ نِسْوَةٍ فِطْلَقْتُهُنَّ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ قَدْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا^(٢٥). فَقَالُوا: مَا هَذَا أَرَدْنَا. فَذَكَرَ ذَلِكَ شَقِيقَ لُعْمَانَ^(٢٦)، فَجَعَلَهُ^(٢٧) نِسْتَهُ. وَيُرْوَى^(٢٨) عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ رَجُلٌ ظَنَّ أَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ بِهِ^(٢٩)، وَالتَّنَاءُ عَلَيْهِ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنَّ لَهُ بَيْتًا وَسَرَفًا. فَقِيلَ لِلشَّعْبِيِّ بَعْدَ مَا ذَهَبَ الرَّجُلُ: أَتَعْرِفُهُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ نَظَرَ إِلَيَّ. قِيلَ: فَكَيْفَ أَتَنَيْتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: شَرَفُهُ^(٣٠) أَذْنَاهُ، وَبَيْتُهُ الَّذِي يَسْكُنُهُ. وَرُويَ أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ عَلَى شَرَابٍ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ^(٣١):

أَنَا ابْنُ الَّذِي لَا يَنْزِلُ الدَّهْرُ قُدْرَهُ وَإِنْ تَزَلَّتْ يَوْمًا فَسَوْفَ تُعْودُ^(٣٢)
تَرَى النَّاسَ أَفْوَاجًا عَلَى بَابِ دَارِهِ فَمِنْهُمْ قِيَامٌ حَوْلَهَا وَقُعُودُ

فَطَلَبُوهُ شَرِيفًا، فَخَلَّوْا^(٣٣) سَبِيلَهُ، ثُمَّ سَأَلُوهُ^(٣٤) عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ. وَأَخَذَ الْخَوَارِجُ^(٣٥) رَافِضِيًّا، فَقَالُوا لَهُ: تَبَرَّأْ مِنْ عِثْمَانَ وَعَلِيٍّ. فَقَالَ: أَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَمِنْ عِثْمَانَ بَرِيءٌ. فَهَذَا وَشَبِيهُهُ هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي لَا يُعَدَّرُ بِهِ الظَّالِمُ، وَيَسُوعُ لَغَيْرِهِ مَظْلُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَظْلُومٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمَزَاجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِهِ إِلَيْهِ.

فصل : وَالْمُسْتَحِيلُ نَوْعَانِ؛ أَحَدُهُمَا، مُسْتَحِيلٌ عَادَةً، كَصُعُودِ السَّمَاءِ، وَالطَّيْرَانِ، / وَقَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي مَدَّةٍ قَلِيلَةٍ، فَإِذَا خَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ، اتَّعَقَدَتْ يَمِينُهُ. ١٩١/١٠ ظ

(٢٤-٢٥) سقط من: ب. نقل نظر.

(٢٥) في النسخ: «للعمان». وتقدم تحريكه، في: ٣٦٣/١٠.

(٢٦) في أ، ب، م: «فجعلها».

(٢٧) في م: «وروى».

(٢٨) سقط من: ب.

(٢٩) في الأصل زيادة: «الذي».

(٣٠) البيت الأول في: الدر الفريد ٢٧٤٢، والثاني في حاشيته.

(٣١) في م: «وإن نزلت». تحريف.

(٣٢) في ب زيادة: «عنه».

(٣٣-٣٤) في م: «فسألوا».

(٣٤) في الزيادة: «رجلا».

ذكره القاضي ، وأبو الخطاب ؛ لأنه يتصور وجوده ، فإذا حلف عليه ، انعقدت يمينه ، ولمنعه الكفارة في الحال ؛ لأنه مأیوس من البر فيها ، فوجبت الكفارة ، كما لو حلف ليطلقن امرأته فماتت . والثاني ، المستحيل عقلا ، كرد أمسي ، وشرب الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه . فقال أبو الخطاب : لا تنعقد يمينه ، ولا تجب بها كفارة . وهو مذهب مالك ؛ لأنها يمين قارنهما ما يحلها ، فلم تنعقد ، كيمين الغموس ، أو يمين على غير متصور ، فأشبهت يمين الغموس ، وهذا لأن اليمين إنما تنعقد على متصور ، أو متوهم التصور ، وليس ههنا واحد منهما . وقال القاضي : تنعقد موجبة للكفارة في الحال . وهذا قول أبي يوسف ، والشافعي ؛ لأنه حلف على فعل نفسه في المستقبل ، ولم يفعل ، كما لو حلف ليطلقن امرأته ، فماتت قبل طلاقها ، وبالقياس على المستحيل عادة ، ولا فرق بين أن يعلم استحالة أو لا يعلم ، مثل أن يحلف ليشربن الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه ، فالحكم واحد في من علم أنه لا ماء فيه ، ومن لا يعلم . وإن حلف ليقتلن فلانا ، وهو ميت ، فهو^(٣٥) كالمتستحيل عادة ؛ لأنه يتصور أن يحييه الله فيقتله ، وتنعقد يمينه على قول أصحابنا . وإن حلف لأقتلن الميت . يعني في حال موته ، فهو مستحيل عقلا ، فيكون فيه من الخلاف ما قد ذكرناه .

فصل : فإن قال : والله ليفعلن فلان كذا ، أو لا يفعل . أو حلف على حاضر ، فقال : والله لتفعلن كذا . فأخنته ، ولم يفعل ، فالكفارة على الحالف . كذا قال ابن عمر ، وأهل المدينة ، وعطاء ، وقتادة ، والأوزاعي ، وأهل العراق ، والشافعي ؛ لأن الحالف هو الحائث ، فكانت الكفارة عليه ، كما لو كان هو الفاعل لما يحنثه ، ولأن سبب الكفارة إما اليمين ، أو^(٣٦) الجنث ، أو هما ، وأي ذلك قدر ، فهو موجود في الحالف . وإن قال : أسألك بالله لتفعلن . وأراد اليمين ، فهي كالتي قبلها . وإن أراد الشفاعة إليه بالله ، فليس بيمين ، ولا كفارة على واحد منهما . وإن قال : بالله لتفعلن . فهي يمين ؛ لأنه أجاب بجواب القسم ، إلا أن يتوهم ما يصرفها . / وإن قال : بالله أفعل . فليست يميناً ؛ لأنه لم يجبهها

١٩٢/١٠

(٣٥) في ب : ومي .

(٣٦) في م : وإما .

بجواب القسم ، ولذلك لا يصلح أن يقول : والله أفعل . ولا : بالله أفعل . وإنما صلح ذلك في الثاء ؛ لأنها لا (٣٧) تختص القسم (٣٧) ، فيدل على أنه سؤال ، فلا يجب به كفارة (٣٨) .

فصل : وثبت أن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم (٣٩) . رواه البخاري (٤٠) . وهذا ، والله أعلم ، على سبيل التذنب ، لا على سبيل الإيجاب ؛ بدليل أن أبا بكر قال : أقسمت عليك يا رسول الله ، لتخبرني بما أصبت مما أخطأت . فقال النبي ﷺ : « لا تقسم يا أبا بكر » . ولم يخبره (٤١) . ولو وجب عليه إبراره لآخبره . ويحتمل أن يجب عليه إبراره ، إذ لم يكن فيه ضرر ، ويكون امتناع النبي ﷺ من إبرار أبي بكر لما علم من الضرر فيه . وإن أجابه إلى صورة ما أقسم عليه دون معناه ، عند تعذر المعنى ، فحسن ؛ فإنه روى عن النبي ﷺ ، أن العباس جاءه برجل ليبايعه على الهجرة ، فقال النبي ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح » . فقال العباس (٤٢) : أقسمت عليك يا رسول الله لتبايعه . فوضع النبي ﷺ يده في يده ، وقال : « أبررت قسم عسي ، ولا هجرة » (٤٣) . فأجابه إلى صورة المبايعه ، دون ما قصد بيمينه .

(٣٧-٣٧) في م : « تخص بالقسم » .

(٣٨) في ا ، ب : « الكفارة » .

(٣٩) في م : « القسم » .

(٤٠) في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفي : باب من إجابة النجعة ، من كتاب النكاح ، وفي : باب خواتم الذهب ، من كتاب اللباس ، وفي : باب تسميت العاطس ، من كتاب الأدب ، وفي : باب إفتاء السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١/٢ ، ١٦٩/٣ ، ٣١/٧ ، ٢٠٠ ، ٦١/٨ ، ٦٥ ، ١٦٦ . كما أخرجه مسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١/٣ ، ١٦٣٥/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لبس المعصر للرجل ... ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠/٢٥٢ . والنسائي ، في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٤/٤٤ ، ٩/٧ . وابن ماجه ، في : إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩ .

(٤١) تقدم ترجمه ، في صفحة ٤٦٩ .

(٤٢) في م : « وقال » .

(٤٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب إبرار القسم ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٤٣١ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكَمُ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ » . وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمْ اللَّهُ ؛ أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ ؛ فَرَجُلٌ سَأَلَ قَوْمًا ، فَسَأَلَهُمْ بِاللَّهِ ، وَلَمْ يَسْأَلَهُمْ بِقَرَابَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُمْ ، فَتَحَلَّفَ رَجُلٌ بِأَعْقَابِهِمْ ، فَأَعْطَاهُ سِرًّا ، لَا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِي أَعْطَاهُ ، وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يَعْدُلُ بِهِ ، فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ ، فَقَامَ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُوا آيَاتِي ، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ ، فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا ، فَأَقْبَلَ بِصُدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يُفْتَحَ لَهُ ، وَالثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ ؛ الشَّيْخُ الزَّانِي ، وَالْفَقِيرُ الْمُحْتَالُ ، وَالغَنِيُّ الظَّالِمُ » . رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ (٤٤) .

١٩٢/١ ط / **فصل :** إِذَا قَالَ : حَلَفْتُ . وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : هِيَ كِذْبَةٌ ، لَيْسَ عَلَيْهِ يَمِينٌ . وَعَنْهُ : عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ . وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَذْهَبُ ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ (٤٥) فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا كَذَبَ فِي الْحَبْرِ بِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ حُكْمُهُ ، كَالْوَقَالِ : مَا صَلَّيْتُ . وَقَدْ صَلَّيْتُ . وَلَوْ قَالَ : عَلَى يَمِينٍ . وَنَوَى الْحَبْرَ ، فَهِيَ كَالنِّي قَبْلُهَا ، وَإِنْ نَوَى الْقَسَمَ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : هِيَ يَمِينٌ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِيَمِينٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعْظَمِ ، وَلَا صِفَتِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ يَمِينًا ، كَالْوَقَالِ : حَلَفْتُ . وَهَذَا أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ صِبْغَةَ الْيَمِينِ وَالْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا هِيَ صِبْغَةُ الْحَبْرِ ، فَلَا

(٤٤) الأول في : باب من سأل بالله عز وجل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٦١/٥ .
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب عطية من سأل بالله عز وجل ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٨/٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٧ .
 والثاني في : باب فضل صلاة الليل ، من كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، وفي : باب ثواب من يعطى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ١٦٩/٣ ، ٦٣/٥ .
 كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا أبو كريب ... ، من أبواب صفة الجنة . عارضة الأحوذى ٤٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٣/٥ .
 (٤٥) في ب : يحكم .

يكونُ بها حَالِفاً ، وإنْ قُدِّرَ ثُبُوتُ حُكْمِهَا ، لَزِمَهُ أَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُهُ ^(٤٦) الاسْمُ ، وهو يَمِينٌ مَّا ، وليست كُلُّ يَمِينٍ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فلا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْيَمِينِ ، وقد نَوَى بها الْيَمِينَ ، فتكونُ يَمِينًا ، كالصَّرِيحِ .

فصل : وإذا حَلَفَ على تَرْكِ شَيْءٍ ، أو حَرَمَهُ ، لم يَصِرْ مُحَرَّمًا . وقال أبو حنيفة : يصيرُ مُحَرَّمًا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ ﴾ ^(٤٧) . وقوله : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(٤٨) ، ولأنَّ الْحِنْثَ يَتَضَمَّنُ هُنَا حُرْمَةَ الْأَسْمِ الْمُعْظَمِ ^(٤٩) ، فيكونُ حَرَامًا ، ولأنَّه إذا حَرَمَهُ ، فقد حَرَّمَ الْحَلَالَ ، فَيُحَرِّمُ ، كَالْوَحْيِ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ . ولَمَّا ، أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّكْفِيرَ ، فله فِعْلُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَحِلُّ فِعْلِهِ مع كونه مُحَرَّمًا ثَنَاقُضٌ وَتَضَادٌ ، والعَجَبُ أَنَّ أبا حنيفةً لَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ إِلَّا بَعْدَ الْحِنْثِ ، وقد فَرَضَ اللَّهُ تعالى تَحِلَّةَ الْيَمِينِ ، فعلى قَوْلِهِ ، يَلْزَمُ كَوْنُ الْمُحَرَّمِ مَفْرُوضًا ، أو مِنْ ضَرُورَةِ الْمَفْرُوضِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى التَّحِلَّةِ إِلَّا بِفِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وهو عِنْدَهُ مُحَرَّمٌ ، وهذا غَيْرُ جَائِزٍ ، ولأنَّه لو كَانَ مُحَرَّمًا ، لَوَجِبَ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ ^(٥٠) ، كالظَّهَارِ ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَرْتَ عَنْ يَمِينِكَ » ^(٥١) . فَأَمَرَ بِفِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، ولو كَانَ مُحَرَّمًا ، لم يَأْمُرُ ^(٥٢) به . وَسَمَّاهُ خَيْرًا ، وَالْمُحَرَّمُ لَيْسَ بِخَيْرٍ ، وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَأَلَمَّا أَرَادَ بِهَا قَوْلَهُ : هو عَلَى حَرَامٍ . أو مَنَعَ نَفْسِهِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ يُسَمَّى تَحْرِيمًا ، قَالَ اللَّهُ تعالى : ﴿ يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا ﴾ ^(٥٣) . وقال : ﴿ وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٥٤) . / ولم يَثْبُتْ فِيهِ التَّحْرِيمُ حَقِيقَةً وَلَا شَرْعًا .

١٠٩٣/١٠

(٤٦) في ١ ، ب : « تناوله » .

(٤٧) سورة التحريم ١ . وفي ب أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ .

(٤٨) سورة التحريم ٢ .

(٤٩) في ب : « الأعظم » .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) تقدم تحريجه ، في : ٣٩/١١

(٥٢) في م : « يأمر » .

(٥٣) سورة التوبة ٣٧ .

(٥٤) سورة الأنعام ١٤٠ .

باب (١) الكفارات

الأصل في كفارة اليمين ، الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) . وأما السنة ، فقول النبي ﷺ : « إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَرْتَ عَنْ يَمِينِكَ » (٢) . في اختيار سيوى هذا . وأجمع المسلمون على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى .

١٨٠٤ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِالْحِنْثِ كَفَارَةُ يَمِينٍ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ مُسْلِمِينَ أَوْ خَرَّازًا ، كِبَارًا كَانُوا أَوْ صِغَارًا ، إِذَا أَكَلُوا الطَّعَامَ)

أجمع أهل العلم ، على أن الحنث في يمينه بالخيار ؛ إن شاء أطعم ، وإن شاء كسا ، وإن شاء اعتق ، أي ذلك فعل أجزاءه ؛ لأن الله تعالى عطف بعض هذه الخصال على بعض بحرف « أو » ، وهو للتخيير . قال ابن عباس : ما كان في كتاب الله ﷻ « أو » فهو مُخَيَّرٌ فيه ، وما كان ﷻ « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ » فالأول الأول . ذكره الإمام أحمد في « التفسير » . والواجب في الإطعام إطعام عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ؛ لنص الله تعالى على عددهم ، إلا أن لا يجزئ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ (١) ، فيأتي ذكره (٢) ، إن شاء الله تعالى . ويُعْتَبَرُ في المدفوع إليهم أَرْبَعَةُ

(١) في ب ، م : « كتاب » .

(٢) سورة المائدة ٨٩ . وورد منها في إ إلى قوله تعالى : ﴿ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ . ثم جاء مكان الباقي : « الآية » .

(٣) تقدم ترجمته ، في : ٣٩/١١ .

(١) لم يرد في الأصل ، ب .

(٢) في الأصل : « ذكرهم » .

أَصْنَافٌ ؛ أَنْ يَكُونُوا مَسَاكِينَ ، وَهَمِ الصَّنْفَانِ اللَّذَانِ تُدْفَعُ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ ، الْمَذْكُورَانِ فِي
أَوَّلِ أَصْنَافِهَا^(٣) ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^(٤) .
وَالْفُقَرَاءُ مَسَاكِينُ وَنِيَادَةٌ ؛ لَكُنْ الْفَقِيرُ أَشَدَّ حَاجَةً مِنَ الْمِسْكِينِ ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ^(٥) ،
وَلَأَنَّ الْفَقْرَ وَالْمَسْكِنَةَ فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا اسْمٌ لِلحَاجَةِ إِلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ
فِي الْكِفَايَةِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ وَصَّى لِلْفُقَرَاءِ ، أَوْ وَقَفَ عَلَيْهِمُ ، أَوْ لِلْمَسَاكِينِ ، لَكَانَ ذَلِكَ
لَهُمَا^(٦) جَمِيعًا ، وَإِنَّمَا جُعِلَا صِنْفَيْنِ فِي الزَّكَاةِ ، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الصَّنْفَيْنِ
جَمِيعًا بِاسْمَيْنِ ، فَاجْتَبَى إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَيْنِ
يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الصَّنْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ جِهَةَ اسْتِحْقَاقِهِمْ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ الْحَاجَةُ إِلَى مَا تَمُّمُهُ بِهِ الْكِفَايَةُ ،
وَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهِمْ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهَا
لِلْمَسَاكِينِ ، وَتَحَصَّصَهَا لَهُمْ ، فَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَيْرِهِمْ ، وَلَأَنَّ الْقَدْرَ الْمُدْفُوعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْكُفَّارَةِ قَدْرٌ يَسِيرٌ ، يُرَادُ بِهِ دَفْعُ حَاجَةٍ يَوْمَهُ فِي مُوْتِنِهِ ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَصْنَافِ لَا تُدْفَعُ
حَاجَتُهُمْ بِهَذَا ؛ لِكثَرَةِ حَاجَتِهِمْ ، وَإِذَا صَرَفُوا مَا يَأْخُذُونَهُ فِي حَاجَتِهِمْ ، صَرَفُوهُ إِلَى غَيْرِ مَا
شَرَعَ لَهُ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونُوا أَخْرَارًا ، فَلَا يُجْزَى دَفْعُهَا إِلَى عَبْدٍ^(٧) ، وَلَا مُكَائِبٍ ، وَلَا أُمٍّ
وَلَدٍ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَاخْتَارَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ جَوَازَ دَفْعِهَا إِلَى مُكَائِبٍ
نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يَتَخَرَّجُ جَوَازُ دَفْعِهَا إِلَيْهِ ، بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِعْتَاقِهِ فِي
كُفَّارَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ لِحَاجَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَسْكِينِ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَدَّهُ صِنْفًا فِي
الزَّكَاةِ غَيْرَ صِنْفِ الْمَسَاكِينِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ مِنْ^(٨) غَيْرِ جِنْسِ
حَاجَتِهِمْ ، فَيَذُلُّ^(٩) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْكِينٍ ، وَالْكُفَّارَةُ إِنَّمَا هِيَ لِلْمَسَاكِينِ ؛ بِدَلِيلِ
الْآيَةِ ، وَلَأَنَّ الْمَسْكِينِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ لِنَتَمِّ كِفَايَتِهِ ، وَالْمُكَائِبُ إِنَّمَا يَأْخُذُ لِفَكَالِكَ رَقَبَتِهِ ، أَمَّا

(٣) فِي م : د أَصْنَافُهُمْ .

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٦٠ .

(٥) فِي م : د بَيِّنَاهُ . وَتَقْدِمُ فِي : ٣٠٦/٩ .

(٦) فِي ب ، م : د هُم .

(٧) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي م : د فَذُلُّ .

كِفَايَتُهُ فَإِنَّهَا حَاصِلَةٌ بِكَسْبِهِ وَمَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ وَلَا مَالٌ ، عَجَزَهُ سَيِّدُهُ ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ ، وَاسْتَعْنَى بِإِنْفَاقِهِ ، وَيُخَالِفُ^(١٠) الزَّكَاةَ ؛ فَإِنَّهَا تُصَرَّفُ إِلَى الْغَنِيِّ ، وَالْكَفَّارَةِ بِخِلَافِهَا . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ ، وَلَا يَجُوزُ صَرَفُهَا إِلَى كَافِرٍ ، ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ حَرَبِيًّا . وَبِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالتَّحْمِي ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الذَّمِيِّ ؛ لَدُخُولِهِ فِي اسْمِ الْمَسَاكِينِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلَئِنَّهُ مَسْكِينٌ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأُجْزَأُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ ، كَالْمُسْلِمِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ . وَخَرَّجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ ؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِعْتِقَاقِهِ فِي الْكَفَّارَةِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُعْطِيهِمْ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ كَفَّارٌ ، فَلَمْ يَجُزْ إِعْطَاؤُهُمْ ، كَمُسْتَأْمَنِ أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ / بِهَذَا ، فَتَقْيِيسُ . الرَّابِعُ ، أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَكَلُوا الطَّعَامَ ، فَإِنْ كَانَ طِفْلًا لَمْ يَطْعَمْ ، لَمْ يَجُزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ، وَقَوْلِ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى الْفَطِيمِ . وَهَذَا^(١١) اخْتَلَفَ الرَّوَّانِيُّ عَنْ أَحْمَدَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ ، وَيَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ وَلِئِهِ . وَهَذَا^(١٢) الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ^(١٣) الْمَذْهَبُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ مُخْتَلَجٌ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ ، وَلَئِنْ أَكَلَهُ لِلْكَفَّارَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَهَذَا يَصْرِفُ الْكَفَّارَةَ إِلَى مَا يَخْتَلِجُ إِلَيْهِ ، مِمَّا تَرْتَّبُ بِهِ^(١٤) كِفَايَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الْكَبِيرَ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ . وَهَذَا يَقْتَضِي أَكْلَهُمْ لَهُ ، فَإِذَا لَمْ تُعْتَبَرْ حَقِيقَةُ أَكْلِهِمْ ، يَجِبُ اعْتِبَارُ^(١٥) إِمْكَانِهِ وَمُظَنَّتِهِ ، وَلَا تَتَحَقَّقُ مُظَنَّتُهُ فِي مَنْ لَا يَأْكُلُ ، وَلَئِنْ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ دَفْعُ حَاجَةٍ^(١٦) ، لَجَازَ دَفْعُ الْقِيَمَةِ ، وَلَمْ يَتَعَيَّنِ الْإِطْعَامُ ، وَهَذَا يُقْبَلُ مَا ذَكَرُوهُ . فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ فِي وَاحِدٍ ، جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ

و ١٩٤/١٠

(١٠) فِي م : ٥ : وَيُخَالِفُ .

(١١) فِي م : ٥ : وَهُوَ .

(١٢) فِي م نِهَادَةً : ٥ : فِي .

(١٣) مَقْطَعٌ مِنْ : ب .

(١٤) (١٤ - ١٤) فِي م : ٥ : أَكَلَهُ اعْتَبِرَ .

(١٥) فِي م : ٥ : حَاجَتُهُ .

صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، مَخْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ مَنْ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ يَقْبِضُ .
لِنَفْسِهِ ، أَوْ يَقْبِضُ لَهُ وَكِيلُهُ ، وَالْمَخْجُورُ عَلَيْهِ كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ ، يَقْبِضُ لَهُ وَكِيلُهُ .

١٨٠٥ - مسألة : قال : (لِكُلِّ مُسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ ذَقِيقٍ ، أَوْ رِطْلَانٍ
خَبِيزًا ، أَوْ مُدَّانِ ثَمَرًا أَوْ شَعِيرًا)

أَمَّا بِمِقْدَارِ مَا يُعْطَاهُ^(١) كُلُّ مُسْكِينٍ وَجِنْسُهُ ، فَقَدْ ذَكَرَهُ^(٢) فِي بَابِ الظَّهَارِ^(٣) . وَنَصَّ
الْخَزَرَقِيُّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى الذَّقِيقُ وَالْخَبِيزُ . وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَيْهِ أَيْضًا . وَرَوَى عَنْهُ ، لَا يُجْزَى
الْخَبِيزُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ^(٤) : لَا يُجْزَى ذَقِيقٌ وَلَا سَوِيقٌ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ
حَالَةِ الْكَمَالِ وَالْإِدْحَارِ ، وَلَا يُجْزَى فِي الزَّكَاةِ ، فَلَمْ يُجْزَى فِي الْكِفَّارَةِ ، كَالْقِيَمَةِ . وَلَنَا ؛
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفِّرْهُ أَوْ أَطْعَمْهُ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾^(٥) . وَهَذَا قَدْ أَطْعَمَهُمْ مِنْ أَوْسَطِ مَا يُطْعَمُ أَهْلَهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يُجْزَى . رَوَى
الإمامُ أَحْمَدُ ، فِي كِتَابِ « التَّفْسِيرِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾ . قَالَ : الْخَبِيزُ وَاللَّبَنُ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، قَالَ : مِنْ أَوْسَطِ /^(٦) مَا تُطْعَمُ^(٧) ١٩٤/١٠ ط
أَهْلِيْنَا^(٨) : الْخَبِيزُ وَالثَّمَرُ ، وَالْخَبِيزُ وَالثَّمَرُ ، وَالْخَبِيزُ وَالسَّمْنُ . وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ^(٩) : ﴿ مِنْ
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ : خَبِيزٌ وَزَيْتٌ وَحَلٌّ . وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ : الْخَبِيزُ وَالثَّمَرُ .
وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْخَبِيزُ وَالثَّمَرُ ، الْخَبِيزُ وَالسَّمْنُ ، الْخَبِيزُ وَاللَّحْمُ . وَعَنْ ابْنِ
سَبْرِينَ ، قَالَ : كَانُوا يَقُولُونَ : أَفْضَلُهُ الْخَبِيزُ وَاللَّحْمُ ، وَأَوْسَطُهُ الْخَبِيزُ وَالسَّمْنُ ، وَأَخْسَهُ الْخَبِيزُ
وَالثَّمَرُ . وَقَالَ عُبَيْدَةُ : الْخَبِيزُ وَالثَّمَرُ . وَسَأَلَ رَجُلٌ شَرِيحًا : مَا أَوْسَطُ طَعَامِ أَهْلِي ؟ فَقَالَ
شَرِيحٌ : إِنَّ الْخَبِيزَ وَالْحَلَّ وَالثَّمَرَ لَطَيِّبٌ^(١٠) . فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ^(١١) : أَفَرَأَيْتَ الْخَبِيزَ وَاللَّحْمَ ؟

(١) فِي م : يَعْطَى .

(٢) فِي م : ذَكَرَنَاهُ .

(٣) تَقْدِمُ فِي ٩٤/١١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : وَقَالَ .

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ . وَوَرَدَ فِي م نِهَادَةٌ : ﴿ أَوْ كَسَوْتَهُمْ ﴾ .

(٦-٦) فِي م : تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ . عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْآيَةِ .

(٧) انْظُرْ : تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ (شَاكِر) ٥٣٤/١٠ .

(٨) فِي ب : الطَّيِّبُ .

(٩) فِي م : رَجُلٌ .

قال : أَرْفَعُ طَعَامَ أَهْلِكَ ، أَوْ طَعَامَ^(١٠) النَّاسِ ؟ وَعَنْ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ : يُعَدُّهُمْ أَوْ يُعَشِّيهِمْ . وَهَذَا اتَّفَاقٌ عَلَى تَفْسِيرِ مَا فِي الْآيَةِ بِالْخُبْزِ ، وَلَأَنَّهُ أَطْعَمَ الْمَسْكِينِ مِنْ أَوْسَطِ طَعَامِ أَهْلِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ أَعْطَاهُ حَبًّا ، وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ عَشْرُ الْحَبِّ وَعَشْرُ الْحَبِّ حَبٌّ ، فَاغْتَبِرَ الْوَاجِبُ ، وَهَهُنَا الْوَاجِبُ الْإِطْعَامُ ، وَالْخُبْزُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ دَفْعَ الزَّكَاةِ يُرَادُّ لِلْأَقْيَابِ فِي جَمِيعِ الْعَامِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ادِّخَارِهِ ، فَاغْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ تُمْكِينٍ^(١١) ادِّخَارُهُ عَامًا ، وَالْكَفَّارَةُ تُرَادُّ لَدَفْعِ حَاجَةِ يَوْمِهِ ، وَهَذَا تَقَدَّرَتْ بِمَا الْغَالِبُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ لِيَوْمِهِ^(١٢) ، وَالْخُبْزُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَفَاهُ مُؤَنَّةُ طَحْنِهِ وَخُبْزِهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ الْمَسْكِينِ^(١٣) رِطْلِي خُبْزٍ بِالْعِرَاقِي ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ أَقْلٍ مِنْ مُدٍّ ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِالرِّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ الَّذِي هُوَ سِتُّ مِائَةِ دِرْهَمٍ ، خَمْسُ أَوَاقٍ وَسَبْعُ أَوْقِيَّةٍ ، وَإِنْ طَحَنَ مُدًّا ، وَخَبَزَهُ ،^(١٤) وَدَفَعَ خُبْزَهُ^(١٥) ، أَجْزَأُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ إِنْ^(١٦) دَفَعَ دَقِيقَ الْمُدِّ إِلَى الْمَسْكِينِ ، أَجْزَأُهُ . وَإِنْ دَفَعَ الدَّقِيقَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حِنْطَتِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُجْزِئُهُ بِالْوَزْنِ رِطْلٌ وَثَلَاثُ ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ مُدٍّ دَقِيقٍ بِالْكَيْلِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّعُ^(١٧) بِالطَّلْحَنِ ، فَيُحْصَلُ^(١٨) فِي مُدٍّ دَقِيقِ الْحَبِّ^(١٩) أَقْلٌ مِنْ مُدِّ الْحَبِّ . وَإِنْ زَادَ فِي الدَّقِيقِ عَنْ مُدٍّ ، بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدَّرَ مُدَّ حِنْطَةٍ ، جَازَ . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ^(٢٠) : مُدٌّ مِنْ دَقِيقٍ . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِخْرَاجَهُ بِالْوَزْنِ ، كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مُدًّا مِنَ الْحِنْطَةِ ، طَحَنَهُ ثُمَّ أَخْرَجَ دَقِيقَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِخْرَاجَ مَا يَعْلَمُ أَنَّ حَبَّهُ / مُدٌّ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا . وَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فِي الدَّقِيقِ ١٩٥/١٠

(١٠) في ب ، م : « طعام » .

(١١) في م زيادة : « من » .

(١٢) في ب : « ليوم » .

(١٣) في الأصل : « المسكين » .

(١٤) - (١٥) سقط من : م .

(١٥) في م : « إذا » .

(١٦) كذا ورد في النسخ . وراعت الحنطة ، تريع : تمت وزادت .

(١٧) في م : « فحصل » .

(١٨) في ب : « النقص » .

(١٩) في م زيادة : « في » .

والخبز على دقيق الحنطة، وخبزها، فإن أعطى من الشعير، لم يُجزئه إلا ضعيف ذلك، كما لا يُجزئ من حبها إلا ضعيف ما يُجزئ من حب البر.

فصل: والأفضل إخراج الحب؛ لأن فيه خروجاً من الخلاف. قال أحمد: التمر أعجب أئى، والدقيق ضعيف، والتمر أحب إلى. ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون إخراج الخبز أفضل؛ لأنه أنفع للمسكين^(٢٠)، وأقل كلفةً، وأقرب إلى حصول المقصود منه^(٢١) بعينه، فإن^(٢٢) الظاهر أن المسكين يأكله، ويستغنى به^(٢٣) يومه ذلك، والحب يعجز عن طخبه وعجنه، فالظاهر أنه يحتاج إلى بيعه، ثم يشتري بئمه خبزاً، فيتكلف حمل كلفة البيع والشراء، وعين البائع والمشتري له، وتأخر حصول النفع به، وربما يحصل له بئمه من الخبز ما يكفيهِ ليوْمه، فيفوت المقصود مع حصول الضرر.

فصل: ويجب أن يكون المخرج في الكفارة سالماً من العيب، فلا يكون الحب مسوساً، ولا متغيراً طعمه، ولا فيه زؤان^(٢٤) أو ثراب يحتاج إلى تنقيته^(٢٥)، وكذلك دقيقه وخبزه؛ لأنه مخرج في حق الله تعالى، عما وجب في الذمة، فلم يُجز أن يكون معيباً، كالشاة في الزكاة.

١٨٠٦ - مسألة: قال: (ولو أعطاهم مكان الطعام أضاعاف قيمته ورقاً، لم يُجزه)

وجملته أنه لا يُجزئ في الكفارة إخراج قيمة الطعام، ولا الكسوة، في قول إمامنا ومالك، والشافعي، وابن المنذر. وهو ظاهر قول من سمينا قولهم في تفسير الآية، في المسألة التي قبلها. وهو الظاهر^(١) من قول عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والنخعي. وأجازة الأوزاعي، وأصحاب الرأي؛ لأن

(٢٠) في ١، ب: للمساكين.

(٢١) - (٢٢) في م: بعينه و.

(٢٢) في م زيادة: في.

(٢٣) الزؤان: عشب ينبت بين أعواد الحنطة غالباً، حبه كحبها إلا أنه أصفر وأسود، وهو يخالط البر فيكسبه رداءة.

(٢٤) في م: تنقية.

(٢٥) في م: ظاهر.

الْمَقْصُودُ دَفْعُ حَاجَةِ الْمَسْكِينِ^(١) ، وهو يَحْصُلُ بِالْقِيَمَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ﴾^(٢) . وهذا أَظَاهِرُ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ ، فَلَا يَحْصُلُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ إِذَا لَمْ يُؤَدِّ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِأَدَائِهِ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَلَوْ جَازَتْ الْقِيَمَةُ لَمْ يَنْحَصِرِ التَّخْيِيرُ فِي الثَّلَاثَةِ ، وَلَأنَّهُ لَوْ أُيْذِتِ الْقِيَمَةُ ، لَمْ يَكُنْ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الطَّعَامِ إِنْ سَاوَتْ قِيَمَةَ الْكِسْوَةِ ، فَهَمَاشَى وَوَاحِدٌ ، فَكَيْفَ / يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ؟ وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، فَكَيْفَ يُخَيَّرُ بَيْنَ شَيْءٍ وَبَعْضِهِ ؟ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ فِي الْكِسْوَةِ مَا يُسَاوِي إِطْعَامَهُ أَنْ يُجْزِيَهُ ، وَهُوَ خِلَافُ الْآيَةِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ غَلَتْ قِيَمَةُ الطَّعَامِ ، فَصَارَ نِصْفُ الْمُدِّ يُسَاوِي كِسْوَةَ الْمَسْكِينِ ، يَنْبَغِي أَنْ يُجْزِيَهُ نِصْفُ الْمُدِّ ، وَهُوَ خِلَافُ الْآيَةِ ، وَلَأنَّهُ أَخَذَ مَا يَكْفُرُ بِهِ ، فَيَتَعَيَّنُ^(٣) مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَالْعِتْقِ ، أَوْ فَلَا تُجْزَى فِيهِ الْقِيَمَةُ كَالْعِتْقِ ، فَعَلَى هَذَا ، لَوْ أُعْطَاهُمْ أَضْعَافُ قِيَمَةِ الطَّعَامِ ، لَا يُجْزِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ ، فَلَا يُخْرَجُ عَنْ عَهْدَتِهِ .

١٩٥/١ ظ

١٨٠٧ - مسألة : قال : (وَيُعْطَى مِنْ أَقَارِبِهِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ)

وهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ حَقٌّ مَالٍ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَجَرَى مَجْرَى الزَّكَاةِ ، فِي مَنْ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَمَنْ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ^(١) . وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ^(٢) .

فصل : وَكُلُّ مَنْ يُمْنَعُ مِنَ^(٣) الزَّكَاةِ مِنَ الْغَنِيِّ ، وَالْكَافِرِ ، وَالرَّقِيقِ ، يُمْنَعُ أَخَذَ الْكَفَّارَةَ . وَهَلْ يُمْنَعُ مِنْهَا بَنُو هَاشِمٍ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُمْنَعُونَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ ، فَمُنِعُوا مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ »^(٤) . وَقِيَاسًا عَلَى

(٢) في م : « المسكين » .

(٣) سورة المائدة ٨٩ . ولم يرد في الأصل ، ا ، ب ، ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ ﴾ .

(٤) في م : « فنعين » .

(١) سقط من : ب .

(٢) تقدم في : ٩٨/٤ وما بعدها .

(٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ١١٠/٤ .

الزكاة . والثاني ، لا يُمْتَنُونَ ؛ لأنَّهُم لَمْ تَجِبْ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَأَشْبَهَتْ صَدَقَةَ الطَّوْعِ .

١٨٠٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَمْ يُصِبْ إِلَّا مِسْكِينًا وَاحِدًا ، رَدَّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثِمَّةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمُكْفَرَ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَجِدَ الْمَسَاكِينَ بِكَمَالِ عَدَدِهِمْ ، أَوْ لَا يَجِدَهُمْ ، فَإِنْ وَجَدَهُمْ ، لَمْ يَجْزِئَهُ إِطْعَامُ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وَلَا أَقَلِّ مِنْ سِتِّينَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَكَفَّارَةِ الْجِمَاعِ فِي رَمَضَانَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَأَجَازَ الْأَوْزَاعِيُّ دَفْعَهَا إِلَى وَاحِدٍ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : إِنْ خَصَّ بِهَا أَهْلَ بَيْتٍ شَدِيدِي الْحَاجَةِ ، جَازَ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُجَامِيعِ فِي رَمَضَانَ ، حِينَ أَخْبَرَهُ بِشِدَّةِ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ أَهْلِهِ : « أَطْعِمُهُ عِيَالِكَ » ^(١) . وَلَئِنَّهُ ذَنَعَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَالْوَدْفَعِ زَكَاتِهِ إِلَى وَاحِدٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَجُوزُ أَنْ يُرَدَّدَ هَا عَلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِنْ كَانَتْ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، أَوْ فِي ^(٢) سِتِّينَ إِنْ كَانَ / الْوَاجِبُ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . وَحَكَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ قَدْ أَطْعَمَ مِسْكِينًا مَا يَجِبُ لِلْمَسْكِينِ ، فَأَجْزَأُ ، كَالْوَدْفَعِ غَيْرِهِ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ أَطْعَمَ هَذَا الْمِسْكِينَ مِنْ كَفَّارَةِ أُخْرَى ، أَجْزَأُهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَطْعَمَهُ مِنْ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ ^(٣) . وَمَنْ أَطْعَمَ وَاحِدًا ، فَمَا أَطْعَمَ عَشْرَةً ، فَمَا امْتَثَلَ الْأَمْرَ ، فَلَا يَجْزِئُهُ ، وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ كَفَّارَتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، فَإِذَا لَمْ يُطْعَمْ عَشْرَةً ، فَمَا أَتَى بِالْكَفَّارَةِ ، وَلَئِنْ مَنْ لَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَجْزِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ، مَعَ اتِّفَاقِ الْحَالِ ، كَالْوَلَدِ ، فَأَمَّا الْوَاقِعُ عَلَى ^(٤) أَهْلِهِ ، فَأَمَّا اسْتَقْطَ اللَّهُ تَعَالَى الْكَفَّارَةَ عَنْهُ ، لِعَجْزِهِ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَأْكُلُ كَفَّارَةَ نَفْسِهِ ، وَلَا يُطْعِمُهَا عَائِلَتَهُ ، وَقَدْ أَمَرَ بِذَلِكَ . الْحَالُ الثَّانِي ، الْعَاجِزُ عَنْ عَدَدِ الْمَسَاكِينِ كُلِّهِمْ ، فَإِنَّهُ يُرَدَّدُ عَلَى الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ حَتَّى تَمُتْ عَشْرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا وَاحِدًا ، رَدَّدَ عَلَيْهِ

(١) تقدم ترجمته ، في : ٣٧٣/٤ .

(٢) لم يرد في : الأصل .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) في ب : ٤ .

تَبِعَةً عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ وَجَدَ اثْنَيْنِ ، رَدَّدَ عَلَيْهِمَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَى هَذَا . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ (٥)
 الثَّوْرِيِّ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا كُلُّ
 الْعَدَدِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي حَالِ الْقُدْرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ تَرْدِيدَ
 الْإِطْعَامِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فِي مَعْنَى إِطْعَامِ عَشْرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ الْحَاجَةَ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فَأَشْبَهَ مَا
 لَوْ أَطْعَمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدًا ، وَالشَّيْءُ بِمَعْنَاهُ يَقُومُ مَقَامَهُ بِصُورَتِهِ عِنْدَ تَعَدُّهَا ، وَلِهَذَا شَرِعَتْ
 الْأَبْدَالُ ؛ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْمُبْدَلَاتِ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يُجْتَزَّأُ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبْدَلَاتِ ،
 كَذَا هُنَا .

فصل : وَإِنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ، حَتَّى اكْتَمَلَ الْعَشْرَةَ ، أَجْزَأُ ، بِلَا خِلَافٍ
 تَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، وَقَدْ أَطْعَمَهُمْ . وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ
 مِسْكِينًا ، فَبِإِنْ غَنِيًا ، فَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الرَّوَابِيتَيْنِ فِي دَفْعِ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ أَحَدُهُمَا ،
 لَا يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْعِمِ
 الْمَسَاكِينَ ، فَلَمْ يُجْزِئِهِ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ . وَالثَّانِي ، يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ
 دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ مِسْكِينًا ، وَظَاهِرُ الْمَسْكَنَةِ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ ، وَهَذَا
 ١٩٦/١ ظ لِأَنَّ الْفَقْرَ يَخْفَى ، وَتَشْتَقُّ (٦) مَعْرِفَةَ حَقِيقَتِهِ (٦) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا /
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ (٧) .
 فَوَجَبَ أَنْ يَكْتَفَى بِظَهْرِهِ وَظَنُّهُ ، وَكَذَلِكَ لَمَّا سَأَلَ الرَّجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الصَّدَقَةِ ،
 قَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا مِنْهَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا الْغَنِيُّ ، وَلَا لِقَوَى مُكْتَسِبٍ » (٨) . وَإِنْ
 بَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا ، لَمْ يُجْزِئُهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، كَقَوْلِنَا فِي الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكَادُ
 يَخْفَى ، وَلَيْسَ هُوَ فِي مَظْلَعِ الْخَفَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ الْإِمَامَ ، فَأَخْطَأَ فِي الْفَقْرِ ، لَمْ يَضْمَنْ ،
 وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، فَهَلْ يَضْمَنْ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (٩) ؛ بِنَاءً عَلَى خَطَاؤِهِ فِي الْحَدِّ .

(٥) فِي م : « قَالَ » .

(٦-٦) فِي ب : « مَعْرِفَتُهُ وَحَقِيقَتُهُ » .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧٣ .

(٨) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ١١٧/٤ ، ١١٨ .

(٩) فِي م : « الْوَجْهَيْنِ » .

فصل : إذا أطلعَم مسكينًا في يومٍ واحدٍ من كفَّارَتَيْنِ ، ففيه وجْهان ؛ أحدهما ، يُجْزِئُهُ ؛ لأنَّهُ أطلعَمَ عن كُلِّ كَفَّارَةٍ عَشْرَةَ مَساكِينٍ ، فَأَجْزَأَهُ ، كَالوِ أَطْعَمَهُ في يَوْمَيْنِ ، وَلأنَّ مَنْ جازَ لَه أَنْ يَأْخُذَ مِنْ اثْنَيْنِ ، جازَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ وَاحِدٍ ، كَالْقَدْرِ الَّذِي يَجوزُ لَه أَخْذُهُ مِنْ الزَّكَاةِ . والثَّانِي ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا عَنِ وَاحِدَةٍ ^(١) . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يَوْسَفَ ؛ لأنَّهُ أَعْطَى مَسْكينًا في يَوْمٍ طَعَامَ اثْنَيْنِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا عَنِ وَاحِدَةٍ ^(٢) ، كَالوِ كَانَ مِنْ ^(٣) كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ . وَإِنْ ^(٤) أَطْعَمَهُ اثْنانِ ^(٥) مِنْ كَفَّارَتَيْنِ في يَوْمٍ وَاحِدٍ ، جازَ . وَلَا نَعْلَمُ في جَوازِهِ خِلافًا . وَكَذلِكَ إِنْ أَطْعَمَ ^(٦) وَاحِدًا وَاحِدًا ^(٧) مِنْ كَفَّارَتَيْنِ في يَوْمَيْنِ ، جازَ أيضًا ، بِغَيْرِ خِلافٍ نَعْلَمُهُ . فَلَوْ كَانَ عَلَى وَاحِدٍ عَشْرُ كَفَّاراتٍ ، وَعِنْدَهُ عَشْرَةُ مَساكِينٍ ، يُطْعِمُهُمْ كُلَّ يَوْمٍ كَفَّارَةً يُفَرِّقُهَا عَلَيْهِمْ ، جازَ ؛ لأنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ^(٨) ، فَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ ، وَبَيَّانُ أَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ ، أَنَّهُ أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ كَفَّارَةٍ عَشْرَةَ مَساكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا يُطْعِمُ أَهْلَهُ ، وَالْحُكْمُ في الْكِسْوَةِ كَالْحُكْمِ في الطَّعَامِ ، عَلَى مَا فَصَّلْنَا .

١٨٠٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ شَاءَ كَسَا عَشْرَةَ مَساكِينٍ ؛ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ يُجْزِئُهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ)

لَا خِلافَ في أَنَّ الْكِسْوَةَ أَحَدُ أَصْنَافِ الْكَفَّارَةِ ^(١) ؛ لِتَصَّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا في كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ ^(٢) . وَلَا تُدْخَلُ في كَفَّارَةٍ غَيْرِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ أَقْلٌ مِنْ كِسْوَةِ عَشْرَةِ مَساكِينٍ ^(٣) ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ ^(٤) . وَتَتَقَدَّرُ الْكِسْوَةُ بِمَا تُجْزِئُ الصَّلَاةَ

(١٠) في ب ، م : ؛ واحد .

(١١) في م : ؛ في .

(١٢-١٣) في م : ؛ أطلعَمَ اثْنَيْنِ .

(١٣-١٤) في ب ، م : ؛ واحدًا . فحسب .

(١٤) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(١) في م : ؛ كفارة اليمين .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) سقط من : م .

فيه ؛ فإن كان رجلاً ، فنُوبٌ تُجزئُه الصلاةُ فيه ، وإن كانت امرأةً ، فِدِرْعٌ وِجَمَارٌ . وهذا قال مالكٌ . ومِمَّن قال / : لا تُجزئُه السراويلُ . الأوزاعيُّ ، وأبو يوسف . وقال إبراهيمُ : نُوبٌ جامعٌ . وقال الحسنُ : كُلُّ مُسْكِينٍ حُلَّةٌ ؛ إزارٌ وِرداء . وقال ابنُ عمرَ ، وعطاءُ ، وطاوُسُ ، ومُجاهِدٌ ، وعِكْرِمَةُ ، وأصحابُ الرَّأْيِ : يُجزئُه نُوبٌ نُوبٌ . ولم يُفَرِّقُوا بين الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ . وروى^(٤) عن الحسنِ ، قال : تُجزئُ العمامَةُ . وقال سعيْدُ بنُ المُسَيَّبِ : عِبَاءَةٌ وِعِمَامَةٌ . وقال الشافعيُّ : يُجزئُ أَقْلٌ ما يَقَعُ عليه الاسمُ ، من سَراويلَ ، أو إزارٍ ، أو رِداءٍ ، أو مِفْتَخَةٍ ، أو عِمَامَةٍ ، وفي القَلَنْسُوَةِ وَجْهَانِ . واختجوا بأنَّ ذلك يَقَعُ عليه اسمُ الكِسْوَةِ ، فأجزأ ، كالذي تجوزُ الصلاةُ فيه . ولنا ، أنَّ الكِسْوَةَ أَخَذَ أنواعُ الكُفَّارَةِ ، فلم يُجزَ فيه ما يَقَعُ عليه الاسمُ ، كالإطعامِ والإعتاقِ ، ولأنَّ التَّكْفِيرَ عِبَادَةٌ تُعْتَبَرُ فيها الكِسْوَةُ ، فلم يُجزَ فيها أَقْلٌ ممَّا ذَكَرْنَاهُ ، كالصَّلَاةِ ، ولأنَّهُ مَصْرُوفٌ إلى المساكينِ في الكُفَّارَةِ ، فيتقدَّرُ ، كالإطعامِ ، ولأنَّ اللَّابِسَ ما لا يَسْتَرُّ عَوْرَتَهُ^(٥) يُسَمَّى غُرْبَانًا ، لا مُكْنَسِيًا ، وكذلك لِابِسِ السَّراويلِ وَحَدَهُ ، أو مِئْزَرَ ، يُسَمَّى غُرْبَانًا ، فلا يُجزئُه ؛ لقولُ اللَّهِ تعالى ﴿ أَوْ كَسَوْتُهُمْ ﴾ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنه إذا كَسَا امرأةً ، أعطاهَا دِرْعًا وِجَمَارًا ؛ لأنَّهُ أَقْلٌ ما يَسْتَرُّ عَوْرَتَهَا ، وتُجزئُها الصَّلَاةُ فيه ، وإن أعطاهَا ثَوْبًا واسعًا ، يُمكنُها أَنْ تَسْتَرَّ بِهِ بَدَنَهَا ورَأْسَهَا ، أَجزأه ذلك . وإن كَسَا الرَّجُلَ أَجزأه قَمِيصٌ ، أو ثوبٌ يُمكنُها أَنْ يَسْتَرَّ بِهِ^(٦) عَوْرَتَهُ ، ويجعلُ على عَاتِقِهِ منه شَيْئًا ، أو ثَوْبَيْنِ يَأْتِزُرُ بِأَحَدِهِما ، ويُرْتَدِي^(٧) بِالْآخَرِ . ولا يُجزئُه مِئْزَرٌ وحَدَهُ ؛ ولا سَراويلُ^(٨) وحَدَهُ ، لقولُ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ »^(٩) .

فصل : ويجوزُ أَنْ يَكْسُوهُم من جميع أصنافِ الكِسْوَةِ ؛ من القُطْنِ ، والكتَّانِ ،

(٤) في م : وحكى .

(٥) في م نهادة : إِمَّا .

(٦) سقط من : م .

(٧) في ب : ويردى .

(٨) في م : سروال .

(٩) تقدم ترجمته ، في : ٢٨٩/٢ .

والصُورُ ، والشَّعْرُ ، والوَرَى ، والخَرْ ، والحَرِيرُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِكِسْوَتِهِمْ وَلَمْ يَتَعَيَّرْ^(١٠) جِنْسَهَا^(١١) ، فَأَيُّ جِنْسٍ كَسَاهُمُ مِنْهُ ، خَرَجَ بِهِ عَنِ الْعَهْدَةِ ؛ لِوُجُودِ الْكِسْوَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكْسُوهُمْ لِبَاسًا أَوْ جَدِيدًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا قَدِيلِي وَذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهُ ، فَلَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ مَعِيْبٌ ، كَالْحَبِّ الْمَعِيْبِ ، وَالرَّقِيَّةِ إِذَا بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهَا . وَسَوَاءٌ كَانَ مَا أُعْطَاهُمْ مَصْبُوعًا أَوْ غَيْرَ مَصْبُوعٍ ، أَوْ نَحْمًا أَوْ مَقْصُورًا^(١٢) ؛ لِأَنَّهُ تَخَصُّلٌ بِهِ^(١٣) الْكِسْوَةُ الْمَأْمُورُ بِهَا ، وَالْحِكْمَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهَا .

/ فصل : والذين تُجْزَى كِسْوَتُهُمْ ، هم المساكين الذين يُجْزَى إِيَّاهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . فَيَنْصَرِفُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْمَسَاكِينِ وَأَوْصَافِهِمْ^(١٤) .

١٨١٠ - مسألة : قَالَ : (وَإِنْ شَاءَ أُغْتَقِيَ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ ، قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَتَكُونُ سَلِيمَةً ، لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ إِغْتِقَالَ الرَّقَبَةِ أَحَدُ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِتَصَرُّفِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، بِقَوْلِهِ : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(١٥) . وَيُعْتَبَرُ فِي الرَّقَبَةِ ثَلَاثَةُ أَوصَافٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الذَّمَّيَّةَ تُجْزَى . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَحْرِيرُ^(١٦) رَقَبَةٍ ﴾ . وَهَذَا مُطْلَقٌ ، فَتَدْخُلُ فِيهِ الْكَافِرَةُ ؛ وَلَنَا ، أَنَّهُ تَحْرِيرٌ فِي كُفَّارَةٍ ، فَلَا تُجْزَى فِيهِ الْكَافِرَةُ ، كَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الْإِغْتِقَالَ يَتَضَمَّنُ

(١٠) ١ ، ب ، م ، ن : يعين .

(١١) ١ م : جنسا .

(١٢) قصر الثوب : دقة ويضعه .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) ١ م : وأوصافهم . ونقدم هذا : ٣٠٦/٩ - ٣١٢ .

(١٥) ١ م زيادة : مؤمنة خطأ . وانظر الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(١٦) في النسخ : فحرير . وتلك الآية ٩٢ ، ٩٣ من سورة النساء ، في كفارة القتل ، والآية الثالثة من سورة المجادلة ، في كفارة الظهار .

تُفْرِغُ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَتُكْمِلُ أَحْكَامَهُ وَعِبَادَتَهُ وَجِهَادَهُ ، وَمَعُونَةَ الْمُسْلِمِينَ ^(٣) ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ شَرْعُ إِعْتَاقِهِ فِي الْكُفَّارَةِ ، تَحْصِيلًا لِهَذِهِ الْمَصَالِحِ ، وَالْحُكْمُ مَقْرُونٌ بِهَا فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ الْمُتَّصِ بِهَا عَلَى الْإِيمَانِ فِيهَا ، فَيُعَلَّلُ بِهَا ، وَيَتَعَدَّى ذَلِكَ ^(٤) إِلَى كُلِّ تَحْرِيرٍ فِي كُفَّارَةٍ ، فَيُخَصَّصُ بِالْمُؤَمَّةِ ، لِاتِّخَاصِهَا بِهَذِهِ الْحُكْمَةِ . وَأَمَّا الْمُطْلَقُ الَّذِي اخْتِجُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ ، كَمَا حُمِلَ مُطْلَقُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٥) . عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٦) . وَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ ، حُمِلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ . الثَّانِي ، أَنْ تَكُونَ قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزَى مَنْ لَهُ دُونَ السَّبْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الْعِبَادَاتُ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَزَرَجِيِّ ، أَنَّ ^(٧) الْمُعْتَبَرَ الْفِعْلُ دُونَ السَّنِّ ، فَمَنْ صَلَّى وَصَامَ مَنْ لَهُ عَقْلٌ يَعْرِفُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَّامَ ، وَيَتَحَقَّقُ مِنْهُ الْإِثْنَانُ بِهِ بَيْنَتُهُ وَأَرْكَانُهُ ، فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ^(٨) . وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، وَإِنْ لَمْ يُوَجَّدَا مِنْهُ ، لَمْ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ^(٩) . وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ إِعْتَاقُ الطِّفْلِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِيمَانِ هَهُنَا الْإِسْلَامَ ، بِدَلِيلِ إِعْتَاقِ الْفَاسِقِ . قَالَ الثَّوْرِيُّ : الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ مُؤْمِنُونَ عِنْدَنَا فِي الْأَحْكَامِ ، وَلَا تُنْذَرُ مَا هُمْ عِنْدَ اللَّهِ . وَهَذَا تَعَلَّقَ حُكْمُ الْقَتْلِ بِكُلِّ مُسْلِمٍ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا ﴾ ^(١٠) . وَالصَّبِيُّ مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ ، يَرْتَهُ الْمُسْلِمُونَ وَيَرْتَهُمْ ، وَيُذْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ سُبِيَ مُنْفَرِدًا عَنْ أَبِيهِ أَجْزَأُ ^(١١) عِتْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ

١٩٨/١٠

(٣) في م : الم سلم هـ .

(٤) في م زيادة : هـ الحكم هـ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سقط من : م .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) سقطت : هـ إن هـ من : م ، ا .

(١٠) سورة النساء ٩٢ .

(١١) في ا ، م : هـ أجزأ هـ .

محكوم بإسلامه ، وكذلك إن سُبِيَ مع أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، ولو كان أَحَدُ أَبَوَيْ الطِّفْلِ مُسْلِمًا وَالْآخَرُ كَافِرًا ، أَجْزَأُ اعْتِاقَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ . وقال القاضي ، في مَوْضِعٍ : يُجْزَى اعْتِاقُ الصَّغِيرِ ^(١٢) ، فِي جَمِيعِ الْكُفَّارَاتِ ، إِلَّا كُفَّارَةَ الْقَتْلِ ؛ فَإِنَّهَا عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ : مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَلَا يُجْزَى إِلَّا مَا صَامَ وَصَلَّى ، وَمَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ رَقَبَةً لَيْسَتْ بِمُؤْمِنَةٍ ، فَالصَّبِيُّ يُجْزَى . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ . وَوَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ الْوَاجِبَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، فَمَا تَحْصُلُ الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ ، لَمْ يَحْصُلِ الْعَمَلُ . وقال مُجَاهِدٌ ، وَعَطَاءٌ ، فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ . قالوا ^(١٣) : قَدْ صَلَّيْتُ . وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَإِبْرَاهِيمَ . وقال مَكْحُولٌ : إِذَا وَلَدَ الْمَوْلُودُ فَهُوَ نَسَمَةٌ ، فَإِذَا تَقَلَّبَ ظَهْرُ الْبَطْنِ فَهُوَ رَقَبَةٌ ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ مُؤْمِنَةٌ . وَلَأنَّ الطِّفْلَ لَا تَصِحُّ مِنْهُ عِبَادَةٌ ؛ لِغَيْبِ التَّكْلِيفِ ، فَلَمْ يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ، كَالْمَجْنُونِ ، وَلَأنَّ الصَّبَا تَقْصُرُ يَسْتَحِقُّ بِهِ النِّفَقَةَ عَلَى الْقَرِيبِ ، أَشَبَّهَ الزَّمَانَةَ ^(١٤) . وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ الْإِسْلَامُ ، وَهُوَ حَاصِلٌ فِي حَقِّ الصَّغِيرِ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ السُّلَمِيَّ ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ ، فَقَالَ لَهَا : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » . قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ . قَالَ : « مَنْ أَنَا ؟ » . قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . قَالَ : « أَغْنَيْهَا ، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » . رواه مُسْلِمٌ ^(١٥) . وَفِي حَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ أُعْجَمِيَّةٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ . قَالَ : « مَنْ أَنَا ؟ » . فَأَشَارَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وإلى السَّمَاءِ . أَى : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . قَالَ : « أَغْنَيْهَا » ^(١٦) فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ . فَحَكَّمَ لَهَا بِالْإِيمَانِ بِهَذَا الْقَوْلِ .

فصل / وَلَا يُجْزَى اعْتِاقُ الْجَيْنَيْنِ . فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ ^(١٧) أَبُو حَنِيفَةَ ، ١٠ / ١٩٨ ظ

(١٢) فِي م : « الصَّغِيرَةُ » .

(١٣) فِي ب ، م : « قَالَ » .

(١٤) فِي م : « الزَّمَانَةُ » تَحْرِيفٌ .

(١٥) تَقْدِيمُ تَحْرِيفِهِ ، فِي ١١ / ٨٢ .

(١٦-١٧) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ ، ١ ، م . وَالْحَدِيثُ تَقْدِيمُ تَحْرِيفِهِ فِي صَفْحَةِ ٣١٣ .

(١٧) فِي م : « قَالَ » .

والشافعي . وقال أبو ثور : يُجزئ ؛ لأنه آدمي مملوك ، فصَحَّ إعتاقه عن الرقبة ، كالمولود . ولنا ، أنه لم تثبت له أحكام الدنيا بعد ، فإنه لا يملك إلا^(١٨) بالإزيت والوصية ، ولا يشترط لهما كونه آدميا ؛ لكونه ثبت له ذلك وهو نطفة أو علقة ، وليس بآدمي في تلك الحال . الثالث ، أن لا يكون بها نقص يضر بالعمل . وقد شرخنا ذلك في الظهار^(١٩) . ويُجزئ الصبي وإن كان عجزا عن العمل ؛ لأن ذلك ماضٍ إلى زوال ، وصاحبه صائر^(٢٠) إلى الكمال . ولا يُجزئ المجنون ؛ لأن نقصه لا غاية لزواله معلومة ، فأشبهه الزمن .

فصل : فإن أعتق غائبا تعلم حياته ، ونجى أخباره ، صح ، وأجزأ^(٢١) عن الكفارة ، كالحاضر . وإن شك في حياته ، وانقطع خبره ، لم يحكم بالإجزاء فيه ؛ لأن الأصل شغل ذمته ، ولا تبرأ بالشك ، وهذا العبد مشكوك^(٢٢) في وجوده ، فيشك^(٢٣) في إعتاقه . فإن قيل : الأصل حياته . قلنا : إلا أنه قد علم أن الموت لا بد منه ، وقد وجدت دلالة عليه ، وهو انقطاع أخباره ، فإن تبين بعد هذا كونه حيا ، تبينا صحيحة عتقه ، وبراءة الذمة من الكفارة ، وإلا فلا .

فصل : وإن أعتق غيره عنه بغير أمره^(٢٤) ، لم يقع عن المعتق عنه ، إذا كان حيا ، وولاؤه للمعتق ، ولا يُجزئ عن كفارته ، وإن نوى ذلك . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وحكى عن مالك ، أنه إذا أعتق عن واجب على غيره بغير أمره ، صح ؛ لأنه قضى عنه واجبا فصَحَّ ، كما لو قضى عنه ذمنا . ولنا ، أنه عبادة من^(٢٥) شرطها النية ، فلم يصح أدائها عمن وجبت عليه بغير أمره ، مع كونه من أهل الأمر ، كالحج ، ولأنه أخذ

(١٨) سقط من : م .

(١٩) تقدم في : ٨٠/١١ وما بعدها .

(٢٠) في م : سائر .

(٢١) في م : وأجزأه .

(٢٢) (٢٢-٢٢) في م : فيه بوجهه فشك .

(٢٣) في ب : إذنه .

(٢٤) في ب : في .

حَصَالِ الْكُفَّارَةِ ، فلم يَصِحَّ عن المُكْفَرِ بغيرِ أمرِهِ ، كالصَّيَامِ . وهكذا الخِلافُ فيما إذا كَفَّرَ عنه بإطعامٍ أو كِسْوَةٍ . ولا يجوزُ أَنْ يُتَوَبَّ عنه في الصَّيَامِ بِإِذْنِهِ ، ولا بغيرِ إِذْنِهِ ؛ لأنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فلا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ . فَأَمَّا إِنْ أَعْتَقَ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ جَعَلَ لَهُ عِوَضًا ، صَحَّ الْعِتْقُ عن الْمُعْتَقِ عنه ، وله ولاؤُهُ ، وأَجْزَأُ عن كُفَّارَتِهِ ، بغيرِ خِلافٍ عَلِمْنَاهُ . وبه يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ لأنَّهُ حَصَلَ الْعِتْقُ عَنْهُ بِمَالِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ وَكُلَّ الْبَائِعِ فِي إِعْتَاقِهِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِ عِوَضًا ، ففيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا / ، يَقَعُ ١٠٩٩/١٠ . الْعِتْقُ عن الْمُعْتَقِ عنه ، وَيُجْزِئُ في كُفَّارَتِهِ ^(٢٥) . وهو قولُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّهُ أَعْتَقَ عَنْهُ ^(٢٦) بِأَمْرِهِ ، فَصَحَّ ، كَالْوَشْرَةِ عِوَضًا . وَالْأُخْرَى ، لَا يُجْزِئُ ، وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ . وهو قولُ أُمِّ حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِعِوَضٍ كَالْبَيْعِ ^(٢٧) ، وَبغيرِ عِوَضٍ كَالْهَبَةِ ، وَمِنْ شَرَطِ الْهَبَةِ الْقَبْضُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ ، فَلَمْ يَقَعْ عن الْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَفَارَقَ الْبَيْعَ ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْقَبْضُ . فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ عَنْهُ مَيْتًا ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ وَصَّى ^(٢٨) بِالْعِتْقِ ، صَحَّ ؛ لأنَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُوصِّ بِهِ ، فَأَعْتَقَ عَنْهُ أَجْنَبِيٌّ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لأنَّهُ لَيْسَ بِنَائِبٍ عَنْهُ ، وَإِنْ أَعْتَقَ عَنْهُ وَارِثُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ، لَمْ يَصِحَّ الْعِتْقُ عَنْهُ ، وَوَقَعَ ^(٢٩) عَنْ ^(٣٠) الْمُعْتَقِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِتْقٌ وَاجِبٌ ، صَحَّ الْعِتْقُ عَنْهُ ؛ لأنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ ^(٣١) فِي مَالِهِ وَأَدَاءِ وَاجِبَاتِهِ . فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ يَمِينٍ ، فَكَسَا عَنْهُ أَوْ أَطْعَمَ عَنْهُ ^(٣٢) ، جَازَ ، وَإِنْ أَعْتَقَ عَنْهُ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لأنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ ، فَجَرَى مَجْرَى التَّطَوُّعِ . وَالثَّانِي ، يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَقَعُ وَاجِبًا ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ ^(٣٣) يَتَعَيَّنُ فِيهِ ^(٣٤) بِالْفِعْلِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعَيَّنَ مِنَ الْعِتْقِ ،

(٢٥) في ب : الكفارة .

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧) لم يرد في : الأصل .

(٢٨) في م : أوصى .

(٢٩) في ب : على .

(٣٠) في ب ، م : له .

(٣١) سقط من : ب .

(٣٢-٣٣) في ب : معين عليه .

ولأنه أخذ خصال كَفَّارَةِ اليمِين ، فجاز أن يُفَعِّلَهُ عنه ، كإلا طعام والكِسْوَةِ . ولو قال من عليه الكَفَّارَةُ : أَطْعِمَ عن^(٣٣) كَفَّارَتِي . أو : اكْسُ . ففَعَّلَ ، صَحَّ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، سِوَاءَ ضَمِنَ لَهُ عَوْضًا ، أو لم يَضْمَنْ لَهُ عَوْضًا .

١٨١١ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْعِنَقِ ، فَأَعْتَقَهَا فِي الْكَفَّارَةِ ، عَتَقَتْ ، وَلَمْ تُجْزِئْهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ)

وهذا مذهب الشافعي . وروى عن معقل بن يسار ما يدل عليه ؛ وذلك لأنه إذا اشتراها بشرط العنق ، فالظاهر أن البائع تَقْصَهُ من الثمن لأجل هذا الشرط ، فكأنه أخذ عن العنق عَوْضًا ، فلم تُجْزِئْهُ عن الكَفَّارَةِ . قال أحمد : إن كانت رَقَبَةٌ وَاجِبَةٌ ، لم تُجْزِئْهُ ؛ لأنها ليست رَقَبَةً سَلِيمَةً ، ولأن عَتَقَهَا مُسْتَحَقٌّ^(١) بسبب آخر ، وهو الشرط ، فلم تُجْزِئْهُ ، كما لو اشترى قريبه ، ينوي^(٢) بشرائه العنق عن الكَفَّارَةِ ، أو قال : إن دَخَلْتُ الدَّارَ فَأُتِيتُ حُرًّا . ثم نَوَى عند دخوله أنه عن كَفَّارَتِهِ .

فصل : ولو قال له رجل : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عن كَفَّارَتِكَ ، ولك عَشْرَةُ دنانير . ففَعَّلَ ، لم يُجْزِئْهُ عن الكَفَّارَةِ ؛ لأنَّ الرَقَبَةَ لم تَقَعْ خَالِصَةً عن الكَفَّارَةِ . وذكر^(٣) القاضي أن^(٤) العنق كله يَقَعُ عن باذِلِ الْعَوْضِ ، وله ولاؤه . وهذا فيه نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَقَ لم يَقَعْهُ عن باذِلِ^(٥) الْعَوْضِ ، / ولا رَضِيَ بِإِعْتَاقِهِ عنه ، ولا باذِلِ الْعَوْضِ طَلَبَ ذَلِكَ ، والصَّحِيحُ أَنْ إِعْتَاقَهُ عن^(٦) الْمُعْتَقِ ، والولاءُ لَهُ . وقد ذكر الخِرَقِيُّ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَعْتَقَهُ ، وَالثَّمَنُ عَلَى . فَالْثَّمَنُ عَلَيْهِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ . فَإِنَّ رَدَّ الْعَشْرَةِ عَلَى باذِلِهَا ، لِيَكُونَ الْعِنَقُ عن الكَفَّارَةِ ،^(٧) لم يُجْزِئْ عنها ؛ لِأَنَّ الْعِنَقَ إِذَا وَقَعَ عَلَى صِفَةٍ ، لم يَنْتَقِلْ عنها . وإن قصد العنق عن الكَفَّارَةِ^(٨) وحدها ،

(٣٣) ق ب : ١ من ٤ .

(١) ق م : ٥ : يستحق ٤ .

(٢) ق م : ٥ : فبوي ٤ .

(٣) ق م : ٥ : وقال ٤ .

(٤) سقط من : م .

(٥) ق م : ١ : باذلي ٤ .

(٦) ق م : ١ : من ٤ .

(٧-٨) سقط من : م . نقل نظر .

وَعَزَمَ^(٨) عَلَى رَدِّ الْعَشْرَةِ ، أَوْ رَدِّ الْعَشْرَةِ قَبْلَ الْعِتْقِ ، وَأَعْتَقَهُ^(٩) عَنْ كَفَّارَتِهِ^(١٠) ، أَجْزَاهُ .

فصل : وإذا اشترى عبداً يَتَوَى إعتاقه عن كَفَّارَتِهِ ، فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ فِي الْكُفَّارَةِ ، فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، ثُمَّ أَعْتَقَ الْعَبْدَ عَنْ^(١١) كَفَّارَتِهِ ، أَجْزَاهُ ، وَكَانَ الْأَرْضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْعَبْدِ الْمَعِيْبِ ذُوْن الْأَرْضِ . وَإِنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الْعَيْبِ ، فَأَخَذَ أَرْضَهُ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا ، كَالْوَأْخَذَةِ قَبْلَ إِعْتَاقِهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَصْرِفُ ذَلِكَ^(١٢) الْأَرْضُ فِي الرِّقَابِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ سَلِيمٌ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَوَضِ عَنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ^(١٣) الْأَرْضُ مَصْرُوفًا^(١٤) فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَالْوَأْخَذَةِ كَانَ الْأَرْضُ لِلْمُشْتَرِي . وَإِنْ عَلِمَ الْعَيْبَ ، وَلَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ حَتَّى أَعْتَقَهُ ، كَانَ الْأَرْضُ لِلْمُعْتَقِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مَعِيْبًا عَالِمًا بِعَيْبِهِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ أَرْضُ^(١٥) ، كَالْوَأْخَذَةِ لَمْ^(١٦) يَعْلَمْ عَيْبَهُ .

١٨١٢ - مسألة : قال : (وَلَوْ^(١) اشْتَرَى بَعْضُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ ، يَتَوَى بِشِرَائِهِ الْكُفَّارَةَ ، عَتَقَ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ)

وهذا قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّهُ يُجْزِئُ عَنْ كَفَّارَةِ الْبَائِعِ ، فَأَجْزَأُ عَنْ كَفَّارَةِ الْمُشْتَرِي ، كَغَيْرِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) . وَالتَّحْرِيرُ فِعْلُ الْعِتْقِ ، وَلَمْ يَخْصِلِ الْعِتْقُ هُنَا بِتَحْرِيرِ مَنْهُ ، وَلَا

(٨) ق م : : أو عزم .

(٩) ق م : : فأعتقه .

(١٠) ق ب : : الكفارة .

(١١) سقط من : م .

(١٢) نفاذة من : م .

(١٣) ق م : : وكفارة .

(١٤) ق م : : مصروفة .

(١٥) ق ب : : أرضه .

(١٦) ق م : : ولم .

(١) ق م : : وكذلك لو .

(٢) سورة النساء ٩٢ ، وسورة المجادلة ٣ .

إعتاق ، فلم يكن مُنتزلاً للأمر^(٣) ، ولأن عتقه مُستحق بسبب آخر ، فلم يُجزئه ، كالأمر
ورثه يتوى به العتق عن كفارته ، أو كأم^(٤) الولد ، ويُخالف المُشتري البائع من وجهين ؛
أحدهما ، أن البائع يعتقه والمُشتري لم يعتقه ، إنما يعتق بإعتاق الشرع ، فهو^(٥) عن غير
اختيار منه . والثاني ، أن البائع لا يستحق عليه إعتاقه ، والمُشتري بخلافه .

فصل : إذا ملك نصف عبد ، فأعتقه عن كفارته ، عتق ، وسرى إلى باقيه إن كان
موسراً بقيمة باقيه ، ولم يُجزئه عن كفارته ، في قول أبي بكر الخلال^(٦) ، وصاحبه ،
وحكاية عن أحمد . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأن عتق نصيب شريكه لم يحصل بإعتاقه ، إنما
حصل بالسراية / ، وهي غير فعله ، وإنما هي من آثار فعله ، فأشبهه مالوا اشتري من يعتق
عليه يتوى به الكفارة ، يُحقق هذا ، أنه لم يُباشِر بالإعتاق إلا نصيبه ، فسرى إلى غيره ،
ولو خص نصيب غيره بالإعتاق ، لم يعتق منه شيء ، ولأنه إنما يملك^(٧) إعتاق نصيبه ، لا
نصيب غيره . وقال القاضي : قال غيرهما من أصحابنا : يُجزئه إذا توى إعتاق جميعه عن
كفارته . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه أعتق عبداً كامل الرق ، سليم الخلق ، غير
مُستحق العتق ، نأياً به الكفارة ، فأجزأه ، كالأمر كان الجميع ملكه . والأول أصح ، إن
شاء الله ، ولا نسلم أنه أعتق العبد كله ، وإنما أعتق نصفه ، وعتق الباقي عليه ، فأشبهه
شراء قريبه ، ولأن إعتاق باقيه مُستحق بالسراية ، فهو كالقريب ، فعلى هذا : هل يُجزئه
عتق نصفه الذي هو ملكه ، ويعتق نصفاً آخر ، فتكمل الكفارة ؟ ينبغي على ما إذا أعتق
نصفين عبدين ، وسند ذكره إن شاء الله تعالى . وإن توى عتق نصيبه عن الكفارة ، ولم يتو
ذلك في نصيب شريكه ، لم يُجزئه نصيب شريكه ، وفي نصيب^(٨) نفسه ما سذكُرْه ، إن
شاء الله تعالى . ولو كان مُعسراً ، فأعتق نصيبه عن كفارته ، فكذلك ، فإن ملك باقيه ،

(٣) سقط من : ب .

(٤) في م : « وكأم » .

(٥) في ا ، ب : « فهذا » . وفي م : « وهذا » .

(٦) في الأصل : « والخلال » . وفي م : « خلال » . وكنية صاحبه عبدالعزيز بن جعفر أبو بكر
أيضا .

(٧) في ب : « ملك » .

(٨) في م : « نصيبه » .

فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ ، أَجْزَاهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَ صِيَامَ شَهْرٍ ، وَاطْعَامَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ فِي كُفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وَاطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كَسَاهُمْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ كُلُّهُ ، فَأَعْتَقَ جُزْءًا مِنْهُ مُعَيَّنًا ، أَوْ مُشَاعًا ، عَتَقَ جَمِيعَهُ . فَإِنْ كَانَ نَوَى بِهِ الْكُفَّارَةَ ، أَجْزَأَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِعْتَاقُ بَعْضِ الْعَبْدِ إِعْتَاقُ لَجَمِيعِهِ ، وَإِنْ نَوَى إِعْتَاقَ الْجُزْءِ الَّذِي بَاشَرَهُ بِالْإِعْتَاقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَتَقُ غَيْرِهِ . وَهَلْ يُحْتَسَبُ بِمَا نَوَى بِهِ الْكُفَّارَةَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

فصل : وَإِذَا^(١) قَالَ : إِنْ مَلَكَتُ فَلَانًا ، فَهُوَ حُرٌّ . وَقُلْنَا : يَصِحُّ هَذَا التَّعْلِيلُ . فَاشْتَرَاهُ بِنَوَى الْعِتْقِ عَنْ كُفَّارَتِهِ ، عَتَقَ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ ، وَيُخْرَجُ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مَثَلُ مَا فِي شَرَاءِ قَرِيبِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨١٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا تُجْزِئُ فِي الْكُفَّارَةِ أُمٌّ وَلَدٌ)

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . / وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا تُجْزِئُ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَطَاوُسٍ ، ٢٠٠/١٠ ظ وَالشَّعْبِيِّ ، وَعُمَانُ بْنُ الْبَيْتِيِّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(١) . وَمُعْتَقُهَا قَدْ حَرَّرَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ عِتْقَهَا يُسْتَحَقُّ بِسَبَبِ آخَرَ ، فَلَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَرِيبَهُ ، أَوْ عَبْدًا بِشَرْطِ الْعِتْقِ فَأَعْتَقَهُ ، وَكَأَلَوْ قَالَ لِعَبِيدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ إِنْ أَذْخَلْتَ الدَّارَ . ثُمَّ نَوَى عِتْقَهُ عَنِ كُفَّارَتِهِ عِنْدَ دُخُولِهِ . وَالْآيَةُ مُخْصَوصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَتُقَيِّسُ عَلَيْهِ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ .

فصل : وَوَلَدٌ^(٢) أُمٌّ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْهُ بَعْدَ كَوْنِهَا أُمٌّ وَلَدٍ ، حُكْمُهُ حُكْمُهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهَا فِي الْعِتْقِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا .

(١) ق م : : وَإِنْ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

(٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

١٨١٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا مُكَائِبَ قَدْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا)

رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْمُكَائِبِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يُجْزَى مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُكَائِبَ عَبْدٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ ، فَأَجْزَأُ عَتَقَهُ ، كَالْمُدَبِّرِ ، وَلَأنَّهُ رَقَبَةٌ ، فَتَدْخُلُ^(١) فِي مَطْلَقِ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزَى مُطْلَقًا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ ، وَهَذَا لَا يُمْلِكُ لِيُطَالَ كِتَابَتُهُ ، فَأَشْبَهَ أُمُّ الْوَلَدِ . وَالثَّلَاثَةُ ، إِنْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا لَمْ يُجْزَ . وَإِلَّا أَجْزَاهُ . وَهَذَا قَالَ اللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ الْقَاضِي : هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأنَّهُ إِذَا أَدَّى شَيْئًا فَقَدْ حَصَلَ الْعَوَضُ عَنْ بَعْضِهِ ، فَلَمْ يُجْزَ ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَ بَعْضَ رَقَبَةٍ ، وَإِذَا لَمْ يُؤَدِّ ، فَقَدْ أَعْتَقَ رَقَبَةً كَامِلَةً مُؤَمِّنَةً سَالِمَةً الْخَلْقِ تَامَةً الْمِلْكِ ، لَمْ يَحْصُلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا عَوَضٌ ، فَأَجْزَأُ عَتَقَهَا ، كَالْمُدَبِّرِ . وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَلَى مَالٍ ، يَأْخُذُهُ^(٣) مِنَ الْعَبْدِ ، لَمْ يُجْزَ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا .

١٨١٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْزَى^(١) الْمُدَبِّرُ)

وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ (مَالِكٌ ، وَ) الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ ، فَأَشْبَهَ أُمُّ الْوَلَدِ ،^(٢) وَلَأنَّ بَيْعَهُ عَنْدهُمْ غَيْرُ^(٣) جَائِزٍ ، فَأَشْبَهَ أُمُّ الْوَلَدِ^(٤) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٥) . وَقَدْ حَرَّرَ رَقَبَةً ، وَلَأنَّهُ عَبْدٌ كَامِلُ الْمَنْفَعَةِ ، يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ عَوَضٌ ، فَجَازَ عَتَقَهُ ، كَالْقَرْنِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ

(١) فِي م : وَ فَدْخَلَ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

(٣) فِي م : فَأَخْذُهُ .

(٤) فِي م : وَيَجْزِيهِ .

(٥) (٢-٢) سَقَطَ مِنْ م :

(٦) (٣-٣) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٧) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلُ .

(٨) (٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٢ ، وَسُورَةُ الْمُجَادَلَةِ ٣ .

مُدْبِرًا^(٦) . وسَنَذْكُرُ / حَيْثُ فِيهِ فِي بَابِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَأنَّ التَّذْيِيرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيَّةً ، ٢٠١/١٠ و
أَوْ عَقْلاً بِصِفَةٍ ، وَإِيَّامًا كَانَ ، فَلَا يُنْتَعَمُ التَّكْفِيرُ بِإِعْتَاقِهِ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ هَهُنَا
الْمَوْتُ ، وَلَمْ يُوجَدْ .

١٨١٦ - مسألة ؛ قال : (وَالْخَصِيُّ)

لَا نَعْلَمُ فِي إِجْزَاءِ الْخَصِيِّ خِلَافًا ، سِوَاءَ كَانَ مَقْطُوعًا أَوْ مَشْتُلُولًا أَوْ مُوجُوعًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
نَقْصٌ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ ، بَلْ رُبَّمَا زَادَتْ بِذَلِكَ قِيَمَتُهُ ، ^(١) «وَأَنْدَفَعَ عَنْهُ» ضَرُرُ
شَهْوَتِهِ ، فَأَجْزَأُ ، كَالْفَحْلِ .

١٨١٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَدُ الزَّئِي)

هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ
الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .
وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّحْجِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَحَمَّادٍ ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ أَبَا
هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ ^(١) قَالَ : « وَلَدُ الزَّئِي شَرُّ الثَّلَاثَةِ » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
لِأَنَّ أُمْتُعَ ^(٢) بَسُوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَلَنَا ، دُخُولُهُ فِي
مُطْلَقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٤) . وَلِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ مُسْلِمٌ كَامِلُ الْعَمَلِ ، لَمْ يَنْتَعِزْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا اسْتَحَقَّ عِتْقَهُ بِسَبَبٍ آخَرَ ، فَأَجْزَأُ عِتْقُهُ ، كَوَلَدِ الرَّشْدَةِ ^(٥) . فَأَمَّا
الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي ذِمَّةِ ، فَاتَّخَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِهَا ؛ فَقَالَ الطَّحَاوِيُّ ^(٦) : وَلَدُ

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٤١/٥ .

(١-١) في م : « فاندفع فيه » .

(١) سقط من : ب .

(٢) أى : لِأَنَّ أُمْتُعَ بِسُوطٍ . انظر : عون المعبود ٥٢/٤ .

(٣) في : باب في عتق ولد الزنى ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٥٣/٢ ، ٣٥٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣١١/٢ .

(٤) سورة النساء ٩٢ ، وسورة المجادلة ٣ .

(٥) في أ ، ب ، م : « الرشيدة » .

(٦) في : مشكل الآثار ٣٩٤/١ .

الرُّزْيُ هو الملازم للرُّزْي ، كما يقال : ابنُ السَّبِيلِ المُلازمُ لها ، ووَلَدَ اللَّيْلُ الذِي لَا يَهَابُ^(٧) السَّيْرَ فِيهِ^(٨) . وقال الخطَّابِيُّ^(٩) ، عن بعضِ أهلِ العلم ، قال : هو شرُّ الثلاثة أصلاً وعُنْصُراً ونَسَباً ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الرُّزْي ، وَهُوَ خَبِيثٌ . وَأَنْكَرَ قَوْمٌ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وَقَالُوا : لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ وَرْزٍ وَلِذَلِكَ شَيْءٌ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^(١٠) . وَفِي الْجُمْلَةِ ، هَذَا يُرْجَعُ إِلَى أَحْكَامِ الْآخِرَةِ ، أَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ ، فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ ، وَبِتَبَعِهِ ، وَعَتَقِهِ ، وَقَبُولِ شَهَادَتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِجْزَاءِ عَتَقِهِ عَنِ الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا .

١٨١٨ - مسألة : قال : (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَاحِداً ، أَجْزَأَهُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَةٍ)

يعنى إِنْ لَمْ يَجِدْ إطْعاماً^(١) ، وَلَا كِسْوَةً ، وَلَا عِتْقًا ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَبَّةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ / فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^(٢) . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، إِلَّا فِي اشْتِرَاطِ التَّتَابُعِ فِي الصَّوْمِ ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ اشْتِرَاطُهُ ، كَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّحْضِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى^(٣) ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعِكْرَمَةُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَخْذِ قَوْلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّوْمِ مُطْلَقٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَفْقِيدُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلِأَنَّهُ "صِيَامُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ" ، فَلَمْ يَجِبِ التَّتَابُعُ

(٧-٧) في م : « السَّرَقَةُ » خَطَأً .

(٨) في : معالم السنن ٨٠/٤ .

(٩) سورة الأنعام ١٦٤ .

(١٠) في م : « طَعَامًا » .

(١) سورة المائدة ٨٩ .

(٢) في م نهادة : « نَحْوُ » .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب التتابع في صوم الكفارة ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٦٠/١٠ .

(٤) (٥-٥) في ١ ، ب : « صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وفي م : « صَامَ الْيَوْمَ ثَلَاثَةَ » .

فيه ، كصِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي قِرَاءَةِ أُبَيٍّ ، وَعِيدَ اللَّهِ بِمَنْعِهِ : « فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ » . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « التفسير » عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ قُرْآنًا ، فَهُوَ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا ، فَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ^(٦) سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرًا فَظَنَّهُ قُرْآنًا ، فَتَبَيَّنَتْ لَهُ رُتْبَةُ الْخَبَرِ ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ دَرَجَةِ تَفْسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لِلآيَةِ ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ ، فَهُوَ حُجَّةٌ ، « يَجِبُ الْمَصِيْرُ^(٧) إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ صِيَامٌ فِي كَفَّارَةٍ ، فَوَجِبَ فِيهِ التَّابِعُ ، كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالظَّهَارِ ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا مَضَى . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ لِمَرْضٍ أَوْ خَيْضٍ ، أَوْ الرَّجُلُ لِلْمَرْضَى^(٨) ، لَمْ يَنْقَطِعِ التَّابِعُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَنْقَطِعُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَمْ يُوجَدْ ، وَفَوَاتُ الشَّرْطِ يَبْطُلُ بِهِ الْمَشْرُوطُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْقَطِعُ فِي الْمَرْضَى ، فِي أَحَدِ الْقَوَلَيْنِ ، وَلَا يَنْقَطِعُ فِي الْخَيْضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عُذْرٌ يُبِيحُ الْفِطْرَ ، أَشْبَهَ الْخَيْضَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ .

١٨١٩ — مسألة ؛ قال : (وَلَوْ كَانَ الْحَاثُ عَبْدًا ، لَمْ يَكْفَرْ بِغَيْرِ الصِّيَامِ^(١))

لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْعَبْدَ يُجْزِيهِ الصِّيَامُ فِي الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضُ الْمُعْسِرِ مِنَ الْأَحْرَارِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْعَبْدِ ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلِأَنَّ الْعَبْدَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^(٢) . وَإِنْ أُذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ فِي التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الصِّيَامِ . وَقَالَ^(٣) غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، فِيمَا إِذَا^(٤) أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي التَّكْفِيرِ

(٦) ق م : يكون .

(٧-٧) ق م : ي صار .

(٨) ق م : لمرض .

(١) ق م : الصوم .

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) ق م : وقد قال .

(٤) سقط من : ب .

بالمال، روايتان؛ إحداهما، يجوزُ تَكْفِيرُهُ به^(٥). والأخرى، لا يجوزُ إلَّا بالصَّيَّام. وقد ذكرنا عللَ ذلك / في الظُّهَارِ، والاختلاف فيه^(٦). وذكر القاضي، أن أصلَ هذا عنده الروايتان في مِلْكِ الْعَبْدِ بِالتَّمْلِيكِ، إن قلنا: يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ. فمِلْكُهُ سَيِّدُهُ، وأذن له بالتَّكْفِيرِ بِالمال، جاز؛ لأنَّه مالُكٌ لما يُكْفَرُ به، وإن قلنا: لا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ. ففَرْضُهُ الصَّيَّامُ؛ لأنَّه^(٧) لا يَمْلِكُ شَيْئًا يُكْفَرُ به. وكذلك إن قلنا: يَمْلِكُ. ولم يأذن له سَيِّدُهُ^(٨) في التَّكْفِيرِ بِالمال^(٩)، وفَرْضُهُ الصَّيَّامُ، وإن مَلَكَ؛ لأنَّه محجورٌ عليه، مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فيما في يَدَيْهِ. قال: وأصحابنا يجعلون في الْعَبْدِ رِوَايَتَيْنِ مُطْلَقًا، سواء قلنا: يَمْلِكُ. أو لا يملك. ثم على الرِّوَايَةِ التي تُجِيزُ له التَّكْفِيرَ بِالمال، له أن يُطْعِمَ، وهل له أن يَعْتِقَ؟ على رِوَايَتَيْنِ؛ إحداهما، ليس له ذلك؛ لأنَّ الْعِتْقَ يَقْتَضِي الْوَلَاءَ وَالْوَلَايَةَ وَالْإِزْتَارَ، وليس ذلك للْعَبْدِ، ولكن يُكْفَرُ بِالْإِطْعَامِ. وهذا رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ. وبه قال الشافعي، على القول الذي يُجِيزُ له التَّكْفِيرَ بِالمال. والثانية، له التَّكْفِيرُ بِالْعِتْقِ؛ لأنَّ مَنْ صَحَّ تَكْفِيرُهُ بِالمال، صَحَّ بِالْعِتْقِ، كَالْحُرِّ، ولأنَّه يَمْلِكُ الْعَبْدَ، فَصَحَّ تَكْفِيرُهُ بِاعْتَاقِهِ، كَالْحُرِّ. وقولهم: إنَّ الْعِتْقَ يَقْتَضِي الْوَلَاءَ وَالْوَلَايَةَ. لا نُسَلِّمُ ذلك في الْعِتْقِ فِي الْكُفَّارَةِ، على ما أسلفناه، وإن سلَّمنا، فنَحْلِفُ بعضَ الْأَحْكَامِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتُ الْمُقْتَضَى، فإنَّ الْحُكْمَ يَتَخَلَّفُ لِتَخَلُّفِ^(١٠) سَبَبِهِ، لَا لِتَخَلُّفِ أَحْكَامِهِ، كما أنَّه يَثْبُتُ لَوْجُودُ سَبَبِهِ، ولأنَّ تَخَلُّفَ بعضِ الْأَحْكَامِ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضَى، إِنَّمَا يَكُونُ مَانِعٍ مَنَعَهَا، ويجوزُ أن يَحْتَصَّ الْمَنَعُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، وهذا السَّبَبُ الْمُقْتَضَى لهذه الْأَحْكَامِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَهُ تَخَلُّفُهَا عَنْهُ فِي الرَّقِيقِ، على أنَّ الْوَلَاءَ يَثْبُتُ بِاعْتَاقِ الْعَبْدِ، لكن لا يَرْتَبُ بِهِ، كَالْوَاخِلَفِ دِينَاهُمَا. وهذا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وقرع عليه إذا أَدِنَ له سَيِّدُهُ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ، ففيه قولان؛ أحدهما، يُجْزِئُهُ؛ لأنَّه^(١١) رَقَبَةٌ تُجْزِئُ عَنْ غَيْرِهِ، فَأَجْزَأَتْ عَنْ نَفْسِهِ كغَيْرِهِ. والآخَرُ، لا يُجْزِئُهُ؛ لأنَّ الإِدْنَ لَهُ فِي الْإِعْتَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَى

(٥) لم يرد في الأصل.

(٦) تقدم في ١٠٦/١١.

(٧) سقط من: ب.

(٨-٨) في م: «بالتكفير في المال».

(٩) في م: «بتخلف».

(١٠) في م: «لأن».

إِغْتِاقٍ غَيْرِهِ . وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَيِّدَهُ لَوْ^(١١) أَذِنَ لَهُ فِي إِغْتِاقِ نَفْسِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ، جَائِزٌ ، فَأَمَّا إِنْ أَطْلُقَ الْإِذْنَ فِي الْإِغْتِاقِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ إِلَّا أَقْلَ رَقَبَةٍ تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ، وَلَيْسَ لَهُ إِغْتِاقُ نَفْسِهِ إِذَا كَانَتْ أَفْضَلُ مِمَّا يُجْزَى . وَهَذَا مِنْ أُنَى بَكْرٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ فِي التَّكْفِيرِ أَنْ يُمْلِكَهُ سَيِّدُهُ مَا يُكْفَرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْلِكُ نَفْسَهُ ، بَلْ مَتَى أَذِنَ لَهُ فِي التَّكْفِيرِ بِالْإِغْتِاقِ^(١٢) أَوْ الْإِطْعَامِ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اغْتَبَرَ / التَّمْلِيكَ ، لَمَّا صَحَّ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْلِكُهَا ، وَلَأنَّ التَّمْلِيكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مُعَيَّنٍ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ^(١٣) يَأْذَنَ فِيهِ مُطْلَقًا .

٢٠٢/١ ط

فصل : وَإِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَتِهِ ، بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَقُلْنَا : إِنْ الْإِغْتِاقَ فِي الْكُفَّارَةِ يَثْبُتُ بِهِ الْوَلَاءُ الْمُعْتَقَةِ . ثَبَّتْ وَلَاؤُهُ لِلْعَبْدِ الَّذِي أُعْتَقَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ »^(١٤) . وَلَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ^(١٥) ثُبُوتُ الْوَلَاءِ مَعَ انْتِفَاءِ الْإِرْثِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ دَيْنُهُمَا ، أَوْ قُتِلَ الْمُعْتَقُ عَتِيقَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَعَ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ لَهُ^(١٦) عَلَيْهِ . فَإِنْ عَتَقَ الْمُعْتَقُ^(١٧) ، وَرِثَ بِالْوَلَاءِ ؛ لَزَوَالَ الْمَانِعِ ، كَمَا إِذَا كَانَا مُحْتَئِلَيْنِ الدِّينِ ، فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهُمَا . ذَكَرَ هَذَا طَلْحَةُ الْعَاقُولِيُّ . وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ لَا يَرِثُ عَتِيقَهُ فِي حَيَاةِ عَبْدِهِ ، كَمَا لَا يَرِثُ وَلَدَ عَبْدِهِ ، فَإِنْ أُعْتِقَ عَبْدُهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، وَرِثَ السَّيِّدُ مَوْلَى عَبْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى مَوْلَاهُ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ ، وَلَهُ وَلَدٌ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ لِمَوْلَى أُمِّهِ لَجَرَ^(١٨) وَلَاؤُهُ ، وَيَرِثُهُ سَيِّدُهُ إِذَا مَاتَ أَبُوهُ .

فصل : وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ مَنَعُ عَبْدِهِ مِنَ التَّكْفِيرِ بِالصِّيَامِ ، سَوَاءً كَانَ الْحَلْفُ أَوْ الْحِنْثُ بِإِذْنِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَسَوَاءً أَضَرَّ بِهِ الصِّيَامُ أَوْ لَمْ يَضُرَّ بِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ حَنِثَ بِغَيْرِ

(١١) فِي الْأَصْلِ : « إِنْ » .

(١٢) فِي ب ، م : « بِالْعَتَقِ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « بِأَلَا » .

(١٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ٤٤/٦ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، أ : « يَمْنَعُ » .

(١٦) لَمْ يَرُدِّ فِي الْأَصْلِ .

(١٧) فِي م زِيَادَةٌ : « لَهُ » .

(١٨) فِي أ ، م : « بِحَرِّ » .

إِذْنِهِ ، وَالصَّوْمُ يَضُرُّ بِهِ ، فَلَهُ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيمَا أَلَزَمَهُ نَفْسَهُ ، مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَرَرٌّ عَلَى السَّيِّدِ ، فَكَانَ لَهُ مَنَعُهُ وَتَحْلِيلُهُ ، كَأَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ بغيرِ إِذْنِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ، كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَقَضَائِهِ ، وَتَفَارُقِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَّهُ كَثِيرٌ ، لَطُولُ مُدَّتِهِ ، وَغَيْبَتُهُ عَنْ سَيِّدِهِ ، وَتَقْوِيَةُ خِدْمَتِهِ ، وَلِهَذَا أَمَلَكُ تَحْلِيلَ زَوْجَتِهِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَمْلِكْ مَنَعَهَا صَوْمَ الْكُفَّارَةِ . فَأَمَّا صَوْمُ التَّطَوُّعِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌّ عَلَيْهِ ، فَلِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَقُوْتُ حَقَّهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّهُ ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ يَعْبُدُ رَبَّهُ بِمَا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَصَلَاةَ النَّافِلَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِ خِدْمَتِهِ ، وَلِلزَّوْجِ مَنَعُ زَوْجَتِهِ مِنْهُ فِي كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ يَقُوْتُ حَقَّهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ ، وَيَمْنَعُهُ مِنْهُ .

١٨٢٠ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَيْثُ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يُكْفَرْ حَتَّى عَتَقَ) ^(١) ، فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ ، لَا يُجْزئُهُ غَيْرُهُ)

٢٠٣/١٠ / ظاهرُ هذا أنَّ الاعتبارَ في الكُفَّارَاتِ بِحَالَةِ الْحَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ عَبْدٌ ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَلَا يُجْزئُهُ غَيْرُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ . وقال القاضي : هذا فيه نظرٌ ؛ فَإِنَّ الْمَنْصُوصَ أَنَّهُ يُكْفَرُ كُفَّارَةُ عَبْدٍ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُكْفَرُ مَا ^(٢) وَجِبَ عَلَيْهِ يَوْمَ حَيْثُ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، فَإِنْ كَفَّرَ بِهِ أَجْزَأَهُ . وهذا منصوصٌ ^(٣) الشافعيُّ ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ كَقَوْلِ ^(٤) الْخِرَقِيِّ ، وَلَيْسَ عَلَى الْخِرَقِيِّ حُجَّةٌ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ لَهُ ؛ لِقَوْلِهِ : إِنَّمَا يُكْفَرُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ . وَ« إِنَّمَا » لِلْحَصْرِ ، تُثَبِّتُ الْمَذْكُورَ وَتَنْفِي مَا عَدَاهُ ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا الصَّوْمُ ، فَلَا يُكْفَرُ بغيرِهِ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ حَكَمَ تَعَلُّقَ بِالْعَبْدِ فِي رَقَبِهِ ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِحُرِّيَّتِهِ ، كَالْحَدِّ ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي لَمْ يَجْزُ فِيهِ لِلْعَبْدِ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ بِإِذْنِ

(١٩) سقط من : ب .

(١) في م نهادة : عليه .

(٢) في م : بما .

(٣) في م نهادة : عن .

(٤) في م : يقول .

سَيِّدِهِ ، فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ ، فَلهِ التَّكْفِيرُ بِهِ ^(٥) هَهُنَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ فِي حَالِ رِقَّةِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، فَقَبِي حَالِ حُرِّيَّتِهِ أَوَّلَى ، وَإِنَّمَا اخْتِجَ إِلَى إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي حَالِ رِقَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لِسَيِّدِهِ ، أَوْ لَتَعَلَّقَ حَقَّهُ بِمَالِهِ ، وَبَعْدَ الْحُرِّيَّةِ قَدْ زَالَ ذَلِكَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِذْنِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : التَّكْفِيرُ بِأَعْلَظِ الْأَحْوَالِ . لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الْمَالِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا . وَإِنْ خَلَفَ عَبْدٌ ، وَحَيْثُ وَهُوَ حُرٌّ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَحْرَارِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ قَبْلَ الْحَنْثِ ، فَمَا وَجَبَتْ إِلَّا وَهُوَ حُرٌّ .

فصل : مَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ ، حُكْمُهُ فِي التَّكْفِيرِ حُكْمُ الْحُرِّ الْكَامِلِ ، فَإِذَا مَلَكَ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ مَا لَا يُكْفَرُ بِهِ ، لَمْ يُجْزَلْ الصِّيَامُ ، وَلَهُ التَّكْفِيرُ بِأَحَدِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ لَهُ التَّكْفِيرَ بِالْأَطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْإِغْتِاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُثْبِتُ لَهُ الْوَلَاءُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يُجْزَلُ إِلَّا الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْقُوصٌ بِالرُّقِّ ، أَشْبَهَ الْقَيْنَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) . وَهَذَا وَاجِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مِلْكًا تَامًا ، فَأَشْبَهَ الْحُرَّ الْكَامِلَ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُثْبِتُ لَهُ الْوَلَاءُ ، ثُمَّ إِنْ ائْتِنَا بِبَعْضِ أَحْكَامِهِ ، لَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، كَعِتْقِ الْمُسْلِمِ رَقِيقَهُ الْكَافِرَ .

١٨٢١ - مسألة : قَالَ : (وَيُكْفَرُ بِالصَّوْمِ مَنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، مِقْدَارَ مَا يُكْفَرُ بِهِ)

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ ، أَنَّ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ تَجْمَعُ تَخْيِيرًا وَتَرْتِيبًا ، فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَجِدَ ^(١) فَاضِلًا / عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، قَدَرًا يُكْفَرُ بِهِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَنَحْوُهُ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْدِيرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ لِحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ ، أَجْزَأُهُ الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ . وَعَنْ ^(٢) النَّحْعِيِّ : إِذَا كَانَ مَالِكًا لِعَشْرِينَ دِرْهَمًا ، فَهُوَ الصِّيَامُ . وَقَالَ عَطَاءٌ

(٥) سَفَطُ مَنْ : م .

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(١) فِي ب : يَجِدْهَا .

(٢) فِي م : وَلَا .

(٣) فِي م نَهَادَةً : قَالَ .

الْخُرَاسَانِيُّ : لَا يَصُومُ مَنْ مَلَكَ عَشْرِينَ ^(٤) ، وَلِمَنْ يَمْلِكُ ^(٥) ذَوْنُهَا الصَّيَّامُ . وَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ : إِذَا لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ، كَفَّرَ بِهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : ذِرْهَمَيْنِ . وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ نَحْوُ قَوْلِنَا . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اشْتَرَطَ لِلصَّيَّامِ أَنْ لَا يَجِدَ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) . وَمَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ ^(٧) فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، فَهُوَ وَاجِدٌ ، فَيَلْزِمُهُ ^(٨) التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، لظَاهِرِ الْآيَةِ ، وَلأنَّهُ حَقٌّ ^(٩) لَا يَزِيدُ بزيادةِ الْمَالِ ، فَاعْتَبَرَ فِيهِ الْفَاضِلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ .

فصل : فَإِنْ ^(١٠) مَلَكَ مَا يُكْفِّرُ بِهِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ ، هُوَ مُطَالَبٌ بِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ ^(١١) ، وَالْكَفَّارَةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا كَانَ مُطَالَبًا بِالذَّيْنِ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ، كَرِكَاتِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَالَبًا بِالذَّيْنِ ، فَكَلَامُ أَحْمَدَ يَقْتَضِي رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُجِبُ الْكَفَّارَةَ ؛ لِأنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قَدَرٌ مِنَ الْمَالِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالذَّيْنِ ، كَرِكَاتِ الْفِطْرِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا تُجِبُ ؛ لِأنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، يُجِبُ فِي الْمَالِ ، فَاسْتَقْطَهَا الذَّيْنُ ، كَرِكَاتِ الْمَالِ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ ، لِشَحْوِهِ ، وَحَاجَتِهِ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِلغَرِيمِ ، وَتَفْرِيعُ ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ ؛ لِكَرَمِهِ وَغِنَاهُ ، وَلأنَّ الْكَفَّارَةَ بِالْمَالِ لَا يَبْدُلُ ، وَدَيْنُ الْآدَمِيِّ لَا يَبْدُلُ لَهُ ، وَيُفَارِقُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ لِكُونِهَا أُجْرِيَتْ مُجَرَّى النِّفَقَةِ ، وَلِهَذَا يَتَحَمَّلُهَا الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالزَّوْجِ عَنْ امْرَأَتِهِ وَعَائِلَتِهِ وَرَقِيقِهِ ، وَلَا يَبْدُلُ لَهَا ، بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ ، أَوْ دَيْنٌ يَرْجُو وَفَاءَهُ ، لَمْ يُكْفَرْ بِالصَّيَّامِ . وَهَذَا قَوْلُ

(٤) فِي مِ نَهَادَةِ : « دَرَاهِمًا » .

(٥) فِي ب : « مَلِكٌ » .

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٨٩ .

(٧) فِي م : « يَكْفُرُ بِهِ » .

(٨) فِي ب : « قَلَزِمَهُ » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(١٠) فِي م : « فُلُو » .

(١١) فِي م : « لَأَدَمِيٌّ » .

الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُجزئهُ الصيام ؛ لأَنَّهُ غير واجِب ، فأجزأهُ الصيام ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ . وقياساً على المُعْصِر ، والدليل على أَنَّهُ غير واجِب ، أَنَّ الْمُتَمَتِّع لو عَدِمَ الْهَدْيَ في مَوْضِعِهِ ، انْتَقَلَ إلى الصَّيَام ، ولو عَدِمَ الْمَاءَ في مَوْضِعِهِ ، انْتَقَلَ إلى التَّيَمُّم ، ولو عَدِمَ الْمُظَاهِرُ الْمَالَ في مَوْضِعِهِ ، انْتَقَلَ إلى الصَّيَام ، والانتقال في هذه المواضع مشروط بعدم الوجدان ، ولأنَّهُ غير مُتَمَكِّن من التَّكْفِير بالمال ، أَشْبَهَ هذه الأصول . ولنا ، أَنَّهُ حَقٌّ ما لِيَجِبَ على وَجْهِ الطُّهْرَةِ ، / فلم تُمنع الغَيْبَةُ وَجوبُهُ ، كالزَّكَاةِ ، ولأنَّهُ غير مُؤَقَّت ، ولا ضَرَرٌ في تأخيرِهِ ، فلم يسقط بغيثِهِ ، كالزَّكَاةِ ، وفارقَ الْهَدْيَ ؛ فَإِنَّ لَهُ وَقْتاً يَفُوتُ بالتأخير ، والتَّيَمُّمُ يُفْضِي تأخيرَهُ إلى فَوَاتِ الصَّلَاةِ ، وتأخيرُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ يُفْضِي إلى تَرْكِ الْوُطْءِ ، وفيهِ ضَرَرٌ ، بخلافِ مَسْأَلَتِنَا ، ولا نُسَلِّمُ عدمَ التَّمَكُّنِ ، ولهذا صَحَّ بَيْعُ الْغَائِبِ ، مع أَنَّ التَّمَكُّنَ من التَّسْلِيمِ شرطٌ .

٢٠٤/١٠

١٨٢٢ - مسألة : قال : (وَمَنْ لَهُ دَارٌ لَا غِنَى لَهُ عَنْ سُكْنَاهَا ، أَوْ دَابَّةٌ يَحْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ، أَوْ خَادِمٌ يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، أَجْزَأُهُ الصَّيَامُ فِي الْكُفَّارَةِ)

وجُمِلَتْهُ أَنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فيما يَفْضَلُ عن حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، والسُّكْنَى من الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ ، وكذلك الدَّابَّةُ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ؛ لَكَوْنِهِ لَا يَطْلُقُ الْمَشْيُ فيما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُ ^(١) به ، وكذلك الخَادِمُ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ لَكَوْنِهِ مَعْنٍ لَا يَخْدُمُ نَفْسَهُ ؛ لِمَرَضٍ ، أَوْ كِبَرٍ ، أَوْ لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُ بِهِ ، فهذه الثلاثة من الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ لَا تُمنَعُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ ، "ولا الأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ" . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ، ومالك : مَنْ مَلَكَ رَقَبَةً تُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ، لَا يُجْزئُهُ الصَّيَامُ ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَيْهَا لَخِدْمَتِهِ ؛ لَأَنَّهُ وَاجِدٌ لِرَقَبَةٍ يَغْتَفُهَا ، فَيَلْزِمُهُ ^(٢) ذَلِكَ ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴿ ^(٣) . فاشتَرَطَ للصَّيَامِ أَنْ لَا يَجِدَهَا . ولنا ، أَنَّهُ

(١) في ب : عادة .

(٢-٢) في م : ولا الزكاة من الأخذ والكفارة .

(٣) في ب : فليزمه .

(٤) سورة المائدة ٨٩ .

مُسْتَعْرِقَةً بِحَاجَتِهِ^(٥) الْأَصْلِيَّةِ ، فَلَمْ تَمْنَعْ جَوَازَ الْإِنْتِقَالِ ، كَالْمَسْكُونِ وَالْمَرْكُوبِ وَالطَّعَامِ الَّذِي هُوَ مَحْتَاجٌ إِلَيْهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلِّ بِالطَّعَامِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ ، وَبِمَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ وَهُوَ مَحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى التَّيْمِيمِ ، وَلَئِنْ وَجَدَ أَنْ تَمُنَ الرَّقِيبَةُ كَوِجْدَانِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ لِمَنْ وَجَدَ نَمَتَهَا الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّيَامِ ، وَمَعَ هَذَا ، لَوْ وَجَدَ نَمَتَهَا الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، لَمْ يَمْنَعَهُ الْإِنْتِقَالَ ، كَذَا هَهُنَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَضْلٌ عَنْ حَاجَتِهِ ، مِثْلُ مَنْ لَهُ دَائِرٌ كَبِيرَةٌ تُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ دَائِرٍ مِثْلِهِ ، وَدَائِمَةٌ فَوْقَ دَائِمَةٍ مِثْلِهِ ، وَخَادِمٌ فَوْقَ خَادِمٍ مِثْلِهِ ، يُمَكِّنُ أَنْ يُحْصَلَ بِهِ قَدْرٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَتَفْضُلٌ فَضْلَةً يُكْفِّرُ بِهَا ، فَإِنَّهُ يُبَاغُ مِنْهُ الْفَاضِلُ عَنْ كِفَايَتِهِ ، أَوْ يُبَاغُ الْجَمِيعُ ، وَيَتَنَاعُ لَهُ قَدْرٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٦) ، وَيُكْفَرُ بِالْبَاقِي . وَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْعُهُ ، أَوْ أَمَكَّنَ / الْبَيْعُ وَلَمْ يُمَكِّنْ شِرَاءً مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، تَرَكَ ذَلِكَ ، وَكَانَ لَهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ بِحَاجَتِهِ وَالتَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْلَمْ يَكُنْ فِيهِ فَضْلٌ .

فصل : وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرَتِهِ لِمُؤْتِنَتِهِ أَوْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ بِضَاعَةٌ يَحْتَاجُ رَيْحُهَا الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٧) بِالتَّكْفِيرِ مِنْهَا ، أَوْ سَائِمَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى نَعَائِهَا حَاجَةً أَصْلِيَّةً ، أَوْ أَمَانَتٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَلَهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَعْرِقٌ لِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، فَأَشْبَهَ^(٨) الْمَعْدُومَ^(٩) .

١٨٢٣ - مسألة : (وَيُجْزِيهِ إِنْ أَطْعَمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينِ ، وَكَسَا خَمْسَةَ)

وَجَمَلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا أَطْعَمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينِ ، وَكَسَا الْبَاقِيْنَ ، بِحَيْثُ يَسْتَوْفِي الْعَدَدَ ، أَجْزَأُهُ ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِي^(١٠) ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(٥) فِي ب ، م : لِحَاجَتِهِ .

(٦) لَمْ تَرُدْ فِي : الْأَصْلِ .

(٧) فِي ب : إِلَيْهَا .

(٨) فِي أ ، ب : أَشْبَهَ .

(٩) فِي م : الْمَعْدُومَ .

(١٠) فِي ب ، م : يَجْزِيهِ .

تعالى : ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ ^(١) . فَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ جَعَلَ الْكَفَّارَةَ أَحَدَ هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِوَاحِدٍ مِنْهَا . الثَّانِي ، أَنَّ اقْتِصَارَهُ ^(٢) عَلَى هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ دَلِيلٌ عَلَى انْحِصَارِ التَّكْفِيرِ فِيهَا ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ خَصْلَةٌ رَابِعَةٌ ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّكْفِيرِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ تَبْعِيضُهُ ، كَالْعِنَقِ ، وَلِأَنَّهُ لَفَقَ الْكَفَّارَةَ مِنْ نَوْعَيْنِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُعْتَقَ يَصْنَفُ عَبْدٌ وَأُطْعِمَ خَمْسَةً أَوْ كَسَاهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بَعْدَهُ الْعَدَدَ الْوَاجِبَ ، فَأَجْزَأً ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوَاعِينِ يَقُومُ مَقَامَ صَاحِبِهِ فِي جَمِيعِ الْعَدَدِ ، فَمَقَامَ مَقَامِهِ فِي بَعْضِهِ ، كَالْكَفَّارَتَيْنِ ، وَكَالتَّيْمُمِ لِمَقَامِ مَقَامِ الْمَاءِ فِي الْبَدَنِ كُلِّهِ فِي الْجَنَابَةِ ، جَازٍ فِي بَعْضِهِ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ ، أَوْ ^(٣) فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا ، وَفِيمَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ مُتَقَارِبٌ ، إِذَا الْقَصْدُ ^(٤) مِنْهُمَا ^(٥) سَدُّ الْخَلَّةِ ، وَدَفْعُ الْحَاجَةِ ، وَقَدْ اسْتَوَى فِي الْعَدَدِ ، وَاعْتِبَارِ الْمَسْكِنَةِ فِي الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ ، وَتَنَوُّعِهِمَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا فِي الْإِطْعَامِ سَدُّ الْجُوعَةِ ، / وَفِي ^(٦) الْكِسْوَةِ سَتْرُ الْعَوْرَةِ ، لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ فِي الْكَفَّارَةِ الْمُلَفَّقَةِ مِنْهُمَا ، كَمَا لَوْ كَانَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ ^(٧) مُحْتَاجًا إِلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ ، وَالْآخَرُ إِلَى سَدِّ جُوعَتِهِ ^(٨) ، وَلِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الَّذِينَ أُطْعِمَهُمْ بِالْإِطْعَامِ ، وَيَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ الَّذِينَ كَسَاهُمْ بِالْكِسْوَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْإِتْفَاقِ أَكْثَرُ مِنْ إِطْعَامِ مَنْ بَقِيَ ، وَلَا كِسْوَةَ أَكْثَرِ مَنْ بَقِيَ ^(٩) ، وَإِذَا خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ عَشْرَةِ مَسَاكِينِ ، وَجِبَ أَنْ يُجْزِئَهُ ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَ النَّوْعُ . وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّهَا تُدَلُّ

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) في م : انتصاره ، تحريف .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ب : المقصود .

(٦) في الأصل : منها .

(٧) في ا ، ب ، م : الفقيرين .

(٨) في الأصل ، ا ، ب : الاستدفاء .

(٩) في ب : من .

بِمَعْنَاهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، ^(١٠) فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي كُلِّ فَقِيرٍ بَيْنَ أَنْ يُطْعِمَهُ أَوْ يَكْسُوهُ ، وَهَذَا يُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ ^(١١) ، وَيَصِيرُ كَمَا يَتَخَيَّرُ ^(١٢) فِي الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يُفِيدِيَهُ بِالنَّظِيرِ ، أَوْ يَقْرَمَ النَّظِيرَ بِدَرَاهِمَ ، فَيَشْتَرِي بِهَا ^(١٣) طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا ، فَلَوْ صَامَ عَنْ بَعْضِ الْأُمْدَادِ ، وَأَطْعَمَ بَعْضًا ، ^(١٤) جَازٌ ، كَذَا ^(١٥) هَهُنَا . وَكَذَلِكَ الدِّيَّةُ ، لَمَّا كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ إخراجِ أَلْفِ دِينَارٍ ، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، لَوْ أُعْطِيَ الْبَعْضَ ذَهَبًا ، وَالْبَعْضَ دَرَاهِمَ ، جَازٌ . وَفَارَقَ مَا إِذَا أُعْتِقَ نِصْفَ عَيْدٍ ، وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ أَوْ كَسَاهُمْ ^(١٦) ، لِأَنَّ تَنْصِيفَ الْعِتْقِ ^(١٧) يُجِلُّ بِالْآخِرِ ، لَمَّا سَدَّكَرُهُ بَعْدَ هَذَا .

فصل : وَإِنْ أُطْعِمَ الْمَسْكِينُ بَعْضَ الطَّعَامِ ، وَكَسَاهُ بَعْضَ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَا أُطْعِمَهُ الطَّعَامَ الْوَاجِبَ لَهُ ، وَلَا كَسَاهُ الْكِسْوَةَ الْوَاجِبَةَ ، فَصَارَ كَمَنْ لَمْ يُطْعِمَهُ شَيْئًا وَلَمْ يَكْسُوهُ . وَإِنْ أُطْعِمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينِ بَرًّا ، وَبَعْضَهُمْ ثَمَرًا ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ ، أَجْزَأُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِئُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ . وَقَدْ أُطْعِمَهُمْ مِنْ جِنْسٍ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَسَا بَعْضَ الْمَسَاكِينِ قُطْنًا ، وَبَعْضَهُمْ كَتَانًا ، جَازٌ ، مَعَ اخْتِلَافِ التَّوَجُّعِ ، كَذَلِكَ الْإِطْعَامُ .

١٨٢٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ ^(١) أُعْتِقَ نِصْفَى عَبْدَيْنِ ، أَوْ نِصْفَى أَمَتَيْنِ ، أَوْ نِصْفَ ^(٢) عَيْدٍ وَأَمَةٍ ، أَجْزَأُ عَتَهُ)

قال الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ . يَعْنِي أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ : لَا يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِتْقِ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْ إِغْتَاقِ نِصْفَيْنِ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ؛ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ ^(٣) كَقَوْلِ الْخَرَجِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ^(٤) : إِنْ كَانَ نِصْفُ الرُّقِيقِ حُرًّا ،

(١٠-١١) سقط من : الأصل ، ب . نقل نظر .

(١١) ق م : « يَخَيَّرُ » .

(١٢) ق ب : « يَه » .

(١٣-١٤) ق م : « أَجْزَأُ كَذَلِكَ » .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) ق م : « وَإِنْ » .

(١٧) ق م : « نِصْفِي » .

(١٨-١٩) سقط من : ب . نقل نظر .

أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُلُ . وَلَنَا ،
/ أَنَّ الْأَشْقَاصَ كَالْأَشْخَاصِ فِيمَا لَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْعَيْبُ الْيَسِيرُ ، دَلِيلُهُ الزَّكَاةُ ، وَتَعْنِي بِهِ إِذَا ٢٠٥/١٠ ط
كَانَ لَهُ نِصْفُ ثَمَانِينَ شَاةً مُشَاعًا ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ مُتَفَرِّدَةً ، وَكَالْهَدَايَا
وَالضَّحَايَا إِذَا اشْتَرَكُوا فِيهَا . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِعْتَاقُ نِصْفَيْنِ ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَاقِي
مِنْهُمَا ^(٤) حُرًّا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الرُّقْبَةِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى إِعْتَاقِ الْكَامِلَةِ ، وَلَا يَخْصُلُ مِنَ
الشَّقِصَيْنِ مَا يَخْصُلُ مِنَ الرُّقْبَةِ الْكَامِلَةِ مِنْ تَكْمِيلِ ^(٥) الْأَحْكَامِ ، وَتَخْلِيصِ الْآدَمِيِّ مِنَ
ضَرَرِ الرُّقْبَةِ وَنَقْصِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَثْبُتُ بِإِعْتَاقِ رَقْبَةٍ كَامِلَةٍ ، وَيَمْتَنِعُ ^(٦) قِيَاسُ
الشَّقِصَيْنِ عَلَى الرُّقْبَةِ الْكَامِلَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا بِشِرَاءِ رَقْبَةٍ أَوْ بَيْعِهَا ، أَوْ بِإِهْدَاءِ حَيَوَانٍ أَوْ
بِالْصَّدَقَةِ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشَقِّصَهُ ، كَذَا هُنَا .

١٨٢٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أُعْتِقَ نِصْفَ عَبْدٍ ، وَأُطْعِمَ خَمْسَةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ
كَسَاهُمْ ، لَمْ يُجْزَئَهُ)

لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمَا مُخْتَلِفٌ مُتَبَايِنٌ ، إِذْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الْعِتْقِ
تَكْمِيلُ الْأَحْكَامِ ، وَتَخْلِيصُ الْمُعْتَقِ مِنَ الرُّقْبِ ، وَالْقَصْدُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ سَدُّ
الْحَلَّةِ ، وَإِيقَاءُ النَّفْسِ ، بِدَفْعِ الْجَاعَةِ فِي الْإِطْعَامِ ^(١) ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَدَفْعِ ضَرَرِ الْحَرِّ
وَالْبَرْدِ فِي الْكِسْوَةِ ، فَلِتَقَارُبِ مَعْنَاهُمَا ، وَاتِّحَادِ مَصْرِفَهُمَا ، جَرِيًا مَجْرَى الْجِنْسِ
الْوَاحِدِ ، فَكُمِّلَتِ الْكُفَّارَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، وَلِلذَلِكَ سَوَى بَيْنَ عَدَدِهِمَا ، وَلِتَبَاعُدِ
مَقْصِدِ الْعِتْقِ مِنْهُمَا ، وَاخْتِلَافِ مَصْرِفَهُمَا ، وَمُبَايَنَتِهِمَا لَهُ ، لَمْ يَجْزِئَا مَجْرَى الْجِنْسِ
الْوَاحِدِ ، فَلَمْ يُكْمَلْ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلِلذَلِكَ خَالَفَ عَدَدُهُ عَدَدَهُمَا .

فصل : وَلَوْ أُطْعِمَ بَعْضُ الْمَسَاكِينَ ، أَوْ كَسَاهُمْ ، أَوْ أُعْتِقَ ^(٢) نِصْفَ عَبْدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

(٤) ق م : « بينهما » .

(٥) ق م زيادة : « الكاملة » .

(٦) ق ب : « ويمنع » .

(١) ق م : « الطعام » .

(٢) ق م : « عتق » .

مَا يُتِمُّ بِهِ الْكَفَّارَةَ ، فَصَامَ عَنِ الْبَاقِي ، لَمْ يُخْزِرْهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَ فِي الْكَفَّارَةِ ، فَلَمْ تُكْمَلْ بِهِ ، كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ مَعَ مُبَدِّلَاتِهَا ، وَلَأنَّ الصَّوْمَ مِنَ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ أَبْعَدُ مِنَ الْعِتْقِ ، فَإِذَا لَمْ يُخْزِرْ تَكْمِيلُ أَحَدِ نَوْعِي الْمُبَدِّلِ مِنَ الْآخَرِ ، فَتَكْمِيلُهُ بِالْبَدْلِ أَوْلَى . فَإِنْ قِيلَ : يَبْطُلُ هَذَا بِالْعُشْلِ وَالْوَضوءِ مَعَ التَّيْمُمِ . قُلْنَا : التَّيْمُمُ لَا يَأْتِي بِبَعْضِهِ بَدَلًا عَنْ بَعْضِ الطَّهَارَةِ ، إِنَّمَا ^(١) يَأْتِي بِهِ بِكَمَالِهِ ، وَهَهُنَا لَوْ أَتَى بِالصِّيَامِ جَمِيعِهِ ، أَجْزَأُهُ .

١٨٢٦ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ أُنْسَرَ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الْعِتْقِ ، وَالْإِطْعَامِ ^(١) ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ)

في هذه الْمَسْأَلَةِ فَصْلَانِ : ٢٠٦/١٠

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الرَّجُوعُ ^(٢) إِلَيْهَا . رُويَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ . وَرُويَ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ ، وَالْحَكَمِيِّ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الرَّجُوعُ ^(٣) إِلَى أَحَدِهِمَا . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الْمُبَدِّلِ قَبْلَ إِمْتَامِ الْبَدْلِ ، فَلَزِمَهُ الرَّجُوعُ ، كَالْمُتَيَّمِّ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ إِمْتَامِ صَلَاتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَدَّلَ لَا يَبْطُلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبَدِّلِ ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ الرَّجُوعُ ^(٤) إِلَى الْمُبَدِّلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ ، كَالْوِشْرِ الْمُتَمَتِّعِ الْعَاجِزِ عَنِ الْهَدْيِ فِي صَوْمِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرَجُ ، بِلَا خِلَافٍ . وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَبْطُلُ ، أَنَّ الْبَدَلَ الصَّوْمُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَعَ ^(٥) قُدْرَتِهِ اتِّفَاقًا ، وَفَارَقَ التَّيْمُمَ ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، وَلَأنَّ الرَّجُوعَ إِلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ ؛ لَيْسَ بِهِ ، وَالْكَفَّارَةُ يَشْتَقُّ الْجَمْعُ فِيهِ ^(٦) بَيْنَ حَصَلَتَيْنِ ، وَإِلْجَابُ الرَّجُوعِ يُفَضِّلُ إِلَى

(٣) في م : « وَإِنَّمَا » .

(١) في م : « أَوْ الْإِطْعَامِ » .

(٢) في ب : « الْخُرُوجُ » .

(٣) في ب : « بَعْدَ » .

(٤) في م : « فِيهَا » .

ذلك . فإن قيل : يَنْقُضُ دَلِيلُكُمْ بما إذا اشْرَعَ الْمُتَمَتِّعُ في صَوْمِ الثَّلَاثَةِ . قلنا : إذا قَدَّرَ على الهَدْيِ ^(٥) في صَوْمِ الثَّلَاثَةِ ، نَبَيْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَادِمٍ لَهُ في وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْهَدْيِ ^(٥) يَوْمُ التَّحْرِ ، بخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

الفصل الثاني : أَنَّهُ إِنْ أَحَبَّ الْإِتِّقَالُ إِلَى الْأَعْلَى ، فَلَهُ ذَلِكَ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ ^(٦) خِلَافًا . إِلَّا فِي الْعَبْدِ إِذَا حَنِثَ ثُمَّ عَتَقَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَجُوزُ الْإِتِّقَالُ فِي مَسْأَلَتِنَا . مُحْتَجًّا بِقَوْلِ الْخِرَقِيِّ : إِذَا حَنِثَ وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يَكْفُرْ حَتَّى عَتَقَ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْعَبْدِ : إِنْ مَا يَكْفُرُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعِتْقَ وَالْإِطْعَامَ الْأَصْلَ ، فَأَجْزَاهُ التَّكْفِيرُ بِهِ ، كَمَا لَوْ تَكَلَّفَ الْفَقِيرُ فَاسْتَدَانَ وَأَعْتَقَ . فَأَمَّا الْعَبْدُ إِذَا عَتَقَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ ^(٧) يَجُوزَ لَهُ الْإِتِّقَالُ كَمَسْأَلَتِنَا ، وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِتِّقَالُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ ^(٨) يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُرِّ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحُرَّ كَانَ يُجْزِيهِ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ لَوْ تَكَلَّفَهُ ، وَالْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ يُجْزِيهِ إِلَّا الصِّيَامُ ، عَلَى رِوَايَةٍ .

فصل : لَوْ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى مُوسِرٍ فَأَغْسَرَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ الصِّيَامُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمُتَبَدَّلِ ، فَجَازَلَهُ الْعُدُولُ إِلَى التَّبَدُّلِ ، كَمَا لَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَمَعَهُ مَاءٌ فَانْدَفَقَ قَبْلَ الْوُضُوءِ بِهِ . / وَلَنَا ، أَنَّ ^{٢٠٦/١٠} الْإِطْعَامَ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الْكَفَّارَةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ ، كَالْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ ، وَفَارَقَ الْوُضُوءَ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَدَائِهَا ، فَاخْتِيجَ إِلَى الطُّهَارَةِ لَهَا فِي وَقْتِهَا ، بخِلَافِ الْكَفَّارَةِ .

فصل : وَالْكَفَّارَةُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْكَفَّارَةَ بِلَفْظِ عَامٍّ فِي جَمِيعِ الْمُخَاطَبِينَ ، فَيَذْخُلُ ^(٩) الْكُلُّ فِي عُمُومِهِ إِلَّا

(٥-٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : أنه ؛ .

(٨) في م : فدخل ؛ .

أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّيَامِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَا بِالْإِغْتِنَاقِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِيمَانُ فِي الرَّقَبَةِ ، وَلَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ شَرَاءُ مُسْلِمٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَّقِيَ إِسْلَامَهُ فِي يَدَيْهِ ، أَوْ يَرِثَ مُسْلِمًا فَيَعْتَقَهُ ، فَيَصِحُّ إِغْتِنَاقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ ذَلِكَ ، فَتَكْفِيرُهُ بِالْإِطْعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، فَإِذَا كَفَّرَ^(٩) ثُمَّ أَسْلَمَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَةُ التَّكْفِيرِ . وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، كَفَّرَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ ؛ مِنْ إِغْتِنَاقٍ ، أَوْ إِطْعَامٍ ، أَوْ كِسْوَةٍ ، أَوْ صِيَامٍ . وَيَحْتَمِلُ ، عَلَى قَوْلِ الْخَرَقِيِّ ، أَلَّا^(١٠) يُجْزِئَهُ الصَّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُكْفَرُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ حِينَ الْجَنَثِ ، وَلَمْ يَكُنِ الصَّيَامُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ .

(٩) في م نهادة : ٢ به ٢ .

(١٠) في ١ : ٢ أنه لا .

باب جامع الأيمان

١٨٢٧ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (وَيُرْجَعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى النَّيَّةِ)

وجملة ذلك أن مَبْنَى اليمين على نِيَّةِ الحالِف ، فإذا نَوَى بيمينه ما يَحْتَمِلُهُ ، انصَرَفَتْ يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، سواء كان مَاتَوَاهُ مُوَافَقًا لظاهر اللَّفْظ ، أو مُخَالَفًا لَهُ ، فَاَلْمُوَافَقُ لِلظَّاهِرِ أَنْ يَنْوِيَ بِاللَّفْظِ مَوْضُوعَهُ الْأَصْلِيَّ ، مثل أن يَنْوِيَ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ الْعُمُومَ ، وبِالْمُطْلَقِ الْإِطْلَاقَ ، وبِالسَّائِرِ ^(١) الْأَلْفَازِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهَا ، وَالْمُخَالَفُ يَنْتَوِغُ أَنْوَاعًا ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَنْوِيَ بِالْعَامِّ الْخَاصَّ ، مثل أن يَحْلِفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَلَا فَاكْهَةً . وَيُرِيدُ لَحْمًا بَعَيْنَهُ ، وَفَاكْهَةً بَعَيْنَهَا . وَمِنْهَا ، أَنْ يَحْلِفَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ مُطْلَقًا ، وَيَنْوِيَ فِعْلَهُ أَوْ تَرْكِه فِي وَقْتٍ بَعَيْنَهُ ، مثل من ^(٢) يَحْلِفُ : لَا أَتَعَدَّى . يَعْنِي الْيَوْمَ ، أَوْ : لَا أَكَلَنْ . يَعْنِي السَّاعَةَ . وَمِنْهَا ، أَنْ يَنْوِيَ بِيَمِينِهِ غَيْرَ مَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ مِنْهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَعَارِضِ ، فِي مَسْأَلَةِ إِذَا تَأَوَّلَ فِي يَمِينِهِ فَلَهُ تَأْوِيلُهُ . وَمِنْهَا ، أَنْ يُرِيدَ بِالْخَاصِّ الْعَامَّ ، مثل من ^(٣) يَحْلِفُ : لَا شَرِبْتُ لِفِلَانٍ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ . يَنْوِيَ قَطْعَ كُلِّ مَالِهِ فِيهِ مِئَّةً ، أَوْ : لَا يَأْوِي مَعَ امْرَأَتِهِ فِي دَارٍ . يُرِيدُ جَفَاءَهَا بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ مَعَهَا فِي جَمِيعِ الدُّوَرِ ، أَوْ حَلْفَ : لَا يَلْبَسُ قُبُورًا / مِنْ غَزَلِهَا . يُرِيدُ قَطْعَ مَنْتَهَابِهَا ، فَيَتَعَلَّقُ يَمِينُهُ بِالْإِتِّفَاقِ بِهِ ، أَوْ بِثَمَنِهِ ، مِمَّا لَهَا فِيهِ مِئَّةٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا عِبْرَةَ بِالنِّيَّةِ وَالسَّبَبِ فِيمَا يُخَالِفُ لَفْظَهُ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ مُخَالَفَةُ مَا عَقَّدَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، وَالْيَمِينُ لَفْظُهُ ، فَلَوْ اخْتَنَاهُ عَلَى مَا سِوَاهُ ، لِاخْتِنَاهُ عَلَى مَا نَوَى ، لَا عَلَى مَا حَلَفَ ، وَلِأَنَّ النَّيَّةَ بِمَجْرَدِهَا لَا تَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ ، فَكَذَلِكَ لَا يَحْنُثُ بِمُخَالَفَتِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نَوَى بِكَلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، وَيَسُوغُ فِي اللَّغَةِ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْهُ ، فَيَنْصَرِفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ

(١) فِي ١ ، ب : ٥ : وَسَائِرُ .

(٢) فِي ٢ : أُنْ .

كالمعاريض ، وبيان احتمال اللفظ ، أنه يسوغ في كلام العرب التعبير بالخاص عن العام ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾^(٣) . ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ قِيعًا ﴾^(٤) . ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ والِقِطْمِيرُ : لفافة التَّوَاتُ . والفَيْعِيلُ : ما في شقها . والنَّقِيرُ : النَّقْرَةُ التي في ظهريها . ولم يُرد ذلك بعينه ، بل نفى كل شيء ، وقال الحطَّيئة^(٥) يهجو بني العجلان :

﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ ﴾

ولم يُرد الحَبَّة بعينها ، إنما أراد لا يظلمونهم شيئاً . وقد يُذكر العام ويُراد به الخاص ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾^(٦) - يعني رجلاً واحداً - . ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٧) . يعني أبا سفيان . وقال تعالى : ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(٨) . ولم يُرد السماء والأرض^(٩) ولا مساكينهم . وإذا احتمل اللفظ ، وجب صرف اليمين إليه ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا لِامْرِئٍ مَأْتَوَى »^(١٠) . ولأن كلام الشارع يُحمَل على مراده به^(١١) ، إذا ثبت ذلك بالدليل ، فكذلك كلام غيره . وقولهم : إِنَّ الْجَنَّةَ مُخَالَفَةٌ مَا عُقِدَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ . قلنا : وهذا كذلك ، « فَإِنْ الْيَمِينُ »^(١٢) اتَّعَقَدَتْ^(١٣) على ما تَوَاه ، وَلَفْظُهُ مَصْرُوفٌ إِلَيْهِ ، وليسَتْ هذه نِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ ، بل لَفْظٌ مَنَوِيٌّ به ما يَحْتَمِلُهُ .

فصل : ومن شرط انصراف اللفظ إلى ما تَوَاه ، احتمال اللفظ له ، فإن تَوَى ما لا يَحْتَمِلُهُ اللفظ ، مثل أن يحلف لا يأكلُ خُبْزًا ، يعني به لا يَدْخُلُ بيتًا ، فإن يَمِينَهُ لا

(٣) سورة فاطر ١٣ .

(٤) سورة النساء ٤٩ .

(٥) كذا نسبه إلى الحطيفة ، وهو للنجاشي ، وتقدم في ٣٦٢/١٠ .

(٦) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٧) سورة الأحقاف ٢٥ .

(٨) في ١ ، ب : « وَلَا الْأَرْضُ » .

(٩) تقدم نفيهما ، في ١٥٦/١ .

(١٠) سقط من : م .

(١١-١٢) في م : « فَإِنَّمَا » .

(١٢) في م نادرة : « عَلَيْهِ الْيَمِينُ » .

تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَنْوِيِّ ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ ، لَا يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَوَى ذَلِكَ بغيرِ
يَمِينٍ .

١٨٢٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا هِيَ جَهَا)

وجملته أنه إذا عُدِمَتِ النِّيَّةُ ، نَظَرْنَا فِي سَبَبِ الْيَمِينِ ، وَمَا أَثَارَهَا ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى النِّيَّةِ ، فَإِذَا
حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَ أَمْرَاتِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ غَيْظًا مِنْ جِهَةِ الدَّارِ ،
لِضَرَرٍ لِحَقِّهِ مِنْهَا ، أَوْ مَنِيَّةٍ عَلَيْهِ بِهَا ، اخْتَصَصَتْ يَمِينُهُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ لِعُيُظُّ لِحَقِّهِ مِنَ الْمَرْأَةِ
يَقْتَضِي جَفَاءَهَا ، وَلَا أَثَرَ لِلدَّارِ فِيهِ ، تَعَلَّقَ / ذَلِكَ بِأَيَّوَاتِهِ مَعَهَا فِي كُلِّ دَارٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا ، إِنْ كَانَ سَبَبُهُ الْهِنَةُ عَلَيْهِ مِنْهَا ، فَكَيْفَمَا اتَّفَعَ بِهِ أَوْ يَتَمَنَّى
حَنِتَّ ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ خُشُوعُهُ غَزَلِهَا وَرَدَائَتُهُ ^(١) ، لَمْ يَتَّعِدْ يَمِينَهُ ^(٢) لِبَسِّهِ ، وَالْخِلَافُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْخِلَافِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى تَعَلُّقِ ^(٣) الْيَمِينِ بِمَا نَوَاهُ ، وَالسَّبَبُ
دَلِيلٌ عَلَى النِّيَّةِ ، فَيَتَعَلَّقُ الْيَمِينُ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ خَاصًّا فِي شَيْءٍ وَسَبَبُ
عَامٌّ ، تَعَدَّى إِلَى مَا وَجَدَ ^(٤) فِيهِ السَّبَبُ ، كَتَنْصِيصِهِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي أَعْيَانٍ سَيِّئَةٍ ،
أَثَبَتِ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَا وَجَدَ ^(٥) فِيهِ مَعْنَاهَا ، كَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْآدَمِيِّ مِثْلِهِ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ
الْلَفْظُ عَامًّا وَالسَّبَبُ ^(٦) خَاصًّا ، مِثْلَ مَنْ دُعِيَ إِلَى غَدَاءٍ ، فَحَلَفَ أَنْ ^(٧) لَا يَتَّعِدِّي ، أَوْ حَلَفَ
أَنْ ^(٨) لَا يَقْعُدَ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا تَوَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، فَكَلَامُ أَحْمَدَ
يَقْتَضِي رَوَابِيتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ الْيَمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعُمُومِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ
حَلَفَ أَنْ ^(٩) لَا يَدْخُلَ بَلَدًا ، يُظْلَمُ رَأْيُهُ فِيهِ ، فَرَأَى الظُّلْمَ ؟ فَقَالَ : التَّنْذِيرُ يُوفَى بِهِ . يَعْنِي لَا
يَدْخُلُهُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ عَامًّا ، لِسَبَبٍ خَاصٍّ ، وَجِبَ الْأَخْذُ بِعُمُومِ
الْلَفْظِ دُونَ تَخْصُوصِ السَّبَبِ ، كَذَلِكَ يَمِينُ الْحَالِفِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي مَنْ حَلَفَ عَلَى

(١) ق ب : أَوْ رَدَائَتُهُ .

(٢) ق م : بِمِينِهِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : تَعَلُّقٌ .

(٤) ق م : يَوْجَدُ .

(٥) ق م : وَلِلْسَبَبِ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

زَوْجَتِهِ أَوْ عَنِيْدِهِ أَنْ لَا يُخْرِجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَعَتَقَ الْعَبْدَ ، وَطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وَخَرَجَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ قَرِيْنَةَ الْحَالِ تَنْقُلُ حُكْمَ الْكَلَامِ إِلَى نَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ مَنَعُ الزَّوْجَةِ وَالْعَبْدِ مَعَ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِمَا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا دُمْتُمَا فِي مِلْكِي . وَلِأَنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى النَّيَّةِ فِي الْخُصُوصِ ، كِدِلَالَتِهِ عَلَيْهِمَا فِي الْعُمُومِ ، وَلَوْ تَوَيَّ الْخُصُوصُ لاختَصَّتْ يَمِينُهُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَلَوْ حَلَفَ لِعَامِلٍ أَنْ^(٧) لَا يُخْرِجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَعَزَلَ ، أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَرَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى فَلَانٍ الْقَاضِي فَعَزَلَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعَزْلِهِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنٍ مَوْصُوفَةٍ ، تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الصِّفَةُ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ، تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِعَزْلِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : رَفَعَهُ إِلَيْهِ . إِلَّا فِي حَالِ وَلَايَتِهِ . فَعَلِيَ هَذَا ، إِنْ رَأَى الْمُنْكَرَ فِي وَلَايَتِهِ ، فَأَمَّا كُنْهَ رَفَعَهُ فَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَيْهِ حَتَّى عَزَلَ ، لَمْ يَبْرُ بِرَفَعِهِ إِلَيْهِ حَالٌ كَوْنُهُ مَعْرُوضًا . وَهَلْ يَحْتَسِبُ بِعَزْلِهِ^(٨) ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ رَفَعَهُ / إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَالُو مَاتَ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ فَوَائِهِ ، لَا خِيَمَالُ أَنْ يَلِيَّ فَيَرْفَعَهُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ ، فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ فَوَائِهِ ، وَإِذَا مَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ رَفَعِهِ إِلَيْهِ ، حَيْثُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ ، فَأَشْبَهَ مَالُو حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي عَيْدٍ ، فَمَاتَ الْعَبْدُ الْيَوْمَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُكَرَّةَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا تَنْحَلُّ يَمِينُهُ بِعَزْلِهِ . فَرَفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ ، بَرَّ بِذَلِكَ .

٧٠٨/١٠

فصل : فَإِنْ اِخْتَلَفَ السَّبَبُ وَالنِّيَّةُ ، مِثْلُ إِنْ أَمْتَنَتْ عَلَيْهِ أَمْرًا بِعَزْلِهَا ، فَحَلَفَ أَنْ^(٩) لَا يَلْبِسَ ثَوْبًا مِنْ عَزْلِهَا ، يَتَوَيَّ اجْتِنَابَ اللَّبْسِ خَاصَّةً ، دُونَ الْإِنْتِفَاعِ بِكَمِيهِ وَغَيْرِهِ ، قُدِّمَتْ النِّيَّةُ عَلَى السَّبَبِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ وَافَقَتْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ . وَإِنْ تَوَيَّ يَمِينُهُ ثَوْبًا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقَدِّمُ السَّبَبُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ ، وَالسَّبَبُ يُوكِّدُ ذَلِكَ الظَّاهِرَ وَيُقَوِّيه ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْإِمْتِنَانُ ، وَظَاهِرُ

(٧) سقط من : م .

(٨) في م : « بفعله » .

(٩) في م : « أنه » .

حالِهِ قَصْدٌ^(١٠) قَطَعَ الْجَنَّةَ^(١١) ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى زَيْنَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلظَّاهِرَيْنِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا اعْتَبِرَ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْقَصْدِ ، فَإِذَا خَالَفَ حَقِيقَةَ الْقَصْدِ ، لَمْ يُعْتَبَرْ ، وَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا اللَّفْظَ^(١٢) بَعُمُومِهِ ، وَالتَّيَّةَ تَخْصُهُ ، عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ فِيمَا مَضَى .

١٨٢٩ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ^(١٣) لَا يَسْكُنَ دَارَهُو سَاكِنُهَا ، خَرَجَ مِنْ وَفِيهِ ، وَإِنْ تَحَلَّفَ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ وَفِيهِ ، حِنْثٌ)

وجملة ذلك أن ساكن الدار إذا حلف لا يسكنها ، فمضى أقام فيها بعد يمينه زمناً يمكنه فيه الخروج ، حِنْثٌ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ السُّكْنَى كَانَتْ دَائِمَةً ، فِي وَقُوعِ اسْمِ السُّكْنَى عَلَيْهَا ، أَلَّا تَرَاهُ يَقُولُ : سَكَنْتُ هَذِهِ الدَّارَ شَهْرًا . كما يقول : لَبَسْتُ هَذَا الثَّوبَ شَهْرًا ؟ وبهذا قال الشافعي . وإن أقام لنقل رجليه وقماشه ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّ الْإِتِّقَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يُنْقَلَ ذَلِكَ مَعَهُ ، حَتَّى يَكُونَ مُنْتَقِلًا . وَيُحْكَى^(١٤) عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ إِنْ أَقَامَ دُونَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، لَمْ يَحِنْثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِتِّقَالِ ، فَلَمْ يَحِنْثْ بِهِ . وَعَنْ زُفَرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : يَحِنْثُ وَإِنْ انْتَقَلَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ^(١٥) أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا عَقِيبَ يَمِينِهِ وَلَوْ لَحْظَةً ، فَيَحِنْثُ بِهَا . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَإِنْ مَا لَا يُمْكِنُ الْاخْتِرَازُ مِنْهُ لَا يَرَادُ بِالْيَمِينِ ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِذَا أَقَامَ زَمَانًا يُمْكِنُ الْإِتِّقَالُ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَحِنْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ السُّكْنَى ، فَحِنْثٌ بِهِ ، كَمَوْضِعِ الْإِتِّفَاقِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ ، فَدَخَلَ إِلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهَا ، حِنْثٌ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ؟

فصل : وإن أقام لنقل متاعه وأهله ، لَمْ يَحِنْثْ . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يَحِنْثُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِتِّقَالَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، عَلَى مَا سَنَدُّكَرُهُ ، فَلَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّرُ

(١٠) سقط من : م .

(١١) في م : د التية .

(١٢) في م : د لفظه .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ب ، م : د وحكى .

(١٥) في ب ، م ، نهادة : د من .

من هذه الإقامة ، فلا يَقَعُ الَيَمِينُ عليها . وعلى هذا ، إن خَرَجَ بِنَفْسِهِ ، وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ فِي الْمَسْكَنِ مع إمكانِ ثَقُلِهِمْ عنه ، حَيْثُ . وقال الشافعيُّ : لا يَحْنُثُ إِذَا خَرَجَ بِنِيَّةِ الْإِثْقَالِ ، لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بِنِيَّةِ الْإِثْقَالِ ، فَلَيْسَ بِسَاكِنٍ ، لِأَنَّهُ ^(٤) يَمْوُزُ أَنْ يُرِيدَ السُّكْنَى وَخَذَهُ دُونَ أَهْلِهِ وَمَالِهِ . وَلَمَّا ، أَنَّ السُّكْنَى تَكُونُ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، وَهَذَا يُقَالُ : فَلَانٌ سَاكِنٌ ^(٥) فِي الْبَلَدِ ، الْفُلَانِيُّ . وَهُوَ غَائِبٌ عَنْ بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا انْزَلَ بَلَدًا بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ يُقَالُ : سَكَنَهُ . وَلَوْ نَزَلَ بِنَفْسِهِ ، لَا يُقَالُ : سَكَنَهُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ نَوَى السُّكْنَى بِنَفْسِهِ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ مَنْ خَرَجَ إِلَى مَكَانٍ لِيَنْقُلَ أَهْلَهُ إِلَيْهِ ^(٦) ، لَمْ ^(٧) يَتَوَّ السُّكْنَى بِهِ ^(٨) بِنَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ خَرَجَ ^(٩) لِشِرَاءِ مَتَاعٍ . وَإِنْ خَرَجَ ^(١٠) عَازِمًا عَلَى السُّكْنَى بِنَفْسِهِ ، مُتَفَرِّدًا عَنْ أَهْلِهِ الَّذِي فِي الدَّارِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ اعْتَبَرَ ثَقُلَ عِيَالِهِ دُونَ مَالِهِ . وَالْأَوَّلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّهُ إِذَا انْقَلَبَ بِأَهْلِهِ ، فَسَكَنَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ ، وَإِنْ بَقِيَ مَتَاعُهُ فِي الْأَوَّلَى ^(١١) ؛ لِأَنَّ مَسْكَنَهُ حَيْثُ حَلَّ أَهْلُهُ بِهِ ^(١٢) ، وَتَوَّى الْإِقَامَةَ بِهِ ، وَهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا لَمْ يَكُنْ سَاكِنًا لَهَا ، فَتَزَلَّهَا ^(١٣) بِأَهْلِهِ نَوَاطِلًا لِلْسُّكْنَى بِهَا ، حَيْثُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ ثَقُلَ إِلَيْهَا مَا يَتَأَثَّرُ بِهِ ، وَيَسْتَعْمَلُهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَهُوَ سَاكِنٌ وَإِنْ سَكَنَهَا بِنَفْسِهِ .

فصل : وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى الْمَقَامِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْحَطِّ ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١٤) . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فِي وَقْتٍ لَا يَجِدُ مَنْزِلًا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ ، أَوْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْزِلِ أَبْوَابٌ مُغْلَقَةٌ لَا يُمَكِّنُهُ فَتَحُهَا ، أَوْ خَوْفٌ عَلَى

(٤) ق م : « وَلَئِنَّهُ » .

(٥-٥) ق م : « بِالْبَلَدِ » .

(٦) سقط من : م .

(٧) ق م : « وَلَمْ » .

(٨-٨) ق م : « يَشْتَرِي مَتَاعًا » .

(٩) ق ب : « كَانَ » .

(١٠) ق م : « الدار » .

(١١) سقط من : ب .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١٤٦/١ .

نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، فَأَقَامَ فِي طَلَبِ الثَّقَلَةِ ، أَوْ انْتَظَرَ الزَّوَالَ الْمَانِعَ مِنْهَا ، أَوْ خَرَجَ طَالِبًا لِلثَّقَلَةِ فَتَعَدَّرَتْ عَلَيْهِ ؛ إِمَّا الْكَوْنُ لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ ، لِتَعَدُّرِ الْكِرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ ^(١٣) ، أَوْ لَمْ يَجِدْ بَهَائِمَ يَنْتَقِلُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الثَّقَلُ بِدُونِهَا ، فَأَقَامَ نَائِيًا لِلثَّقَلَةِ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهَا ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا وَلِيَالِيًا ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ عَنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، لَعَدَمِ تُمَكِّنِهِ مِنَ الثَّقَلَةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا لَا يُمَكِّنُهُ تَرْكُ أَهْلِهِ ، وَإِلْقَاءُ مَتَاعِهِ فِي الطَّرِيقِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ، كَالْمُقِيمِ لِلْإِكْرَاهِ . وَإِنْ أَقَامَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، غَيْرَ نَائِيٍّ لِلثَّقَلَةِ ، حَنِثَ ، وَيَكُونُ نَقْلُهُ لِمَا ^(١٤) يَخْتِاجُ إِلَى ثِقَلِهِ ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، فَلَوْ كَانَ ذَا مَتَاعٍ كَثِيرٍ ، فَنَقَلَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا عَلَى الْعَادَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَتْرُكُ النَّقْلَ الْمُعْتَادَ ، لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا ، وَلَا يَلْزُمُهُ جَمْعُ دَوَابِّ الْبَلَدِ لثِقَلِهِ ، وَلَا الثَّقُلُ بِاللَّيْلِ ، وَلَا وَقْتُ الْإِسْتِرَاحَةِ عِنْدَ التَّعَبِ ، وَلَا أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تُجْبَرْ بِالثَّقَلِ فِيهَا ، وَلَوْ وَهَبَ ^(١٥) رَحْلَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ أَعَارَهُ وَخَرَجَ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ زَالَتْ عَنِ الْمَتَاعِ . وَإِنْ تَرَدَّدَ إِلَى الدَّارِ لِثِقَلِ الْمَتَاعِ ، أَوْ عَائِدًا لِمَرِيضٍ ، أَوْ زَائِرًا لَصَدِيقٍ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ دَخَلَهَا وَمِنْ رَأْيِهِ الْجُلُوسُ عِنْدَهُ ، حَنِثَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا الِيسَ سَكْنَى ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَيْسَ سَكْنَنَّ دَارًا ، لَمْ يَبْرِّرْ بِالْجُلُوسِ فِيهَا ^(١٦) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا ^(١٧) يُسَمَّى سَاكِنًا بِهِ بِهَذَا الْعُدْرِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَى الدَّارِ أَوْ عَائِلَةً ، فَأَرَادَهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ ، وَالْإِثْقَالِ عَنْهَا ، فَأَبْوَأَ ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِخْرَاجُهُمْ ، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ ^(١٨) يُمَكِّنْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ نَقْلُهُ مِنْ رَحْلِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فُلَانًا ، فَالْحُكْمُ فِي الْإِسْتِدَامَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَلِفِ عَلَى السَّكْنَى . وَإِنْ اثْقَلَ أَحَدُهُمَا ، وَبَقِيَ الْآخَرُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِزَوَالِ الْمُسَاكَنَةِ . وَإِنْ

(١٣) فِي الْأَصْلِ : : لَغْوِهِ .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : : إِلَى مَا .

(١٥) فِي م : : ذَهَبَ ، وَتَحْرِيفُ .

(١٦) فِي م : : زِيَادَةً : : لِأَنَّهُ .

(١٧) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(١٨) فِي م : : لَا .

سَكَنَّا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ ذِي بَابٍ وَعَلَقِي ، رُجِعَ إِلَى بَيْتِهِ بِيَمِينِهِ أَوْ إِلَى سَبِيلِهَا ، وَمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ قَرَائِنُ أَحْوَالِهِ فِي الْمَحْلُوفِ عَلَى الْمُسَاكَنَةِ فِيهِ ، فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، حَيْثُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ كَانَتِ الدَّارُ صَغِيرَةً ، فَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ مُسَكَّنٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا فِي الْبَيْتِ وَالْآخَرُ فِي الصُّفَّةِ ، أَوْ كَانَا فِي صُفَّتَيْنِ أَوْ بَيْتَيْنِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِهِمَا عُلُقٌ دُونَ صَاحِبِهِ ، فَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ . وَإِنْ كَانَا فِي بَيْتَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ عُلُقٌ ، أَوْ كَانَا فِي تَحَانٍ ، فَلَيْسَا مُتَسَاكِنَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَفَرَّدُ بِمُسْكَنِهِ دُونَ الْآخَرِ ، فَأَشْبَهَا الْمُتَجَاوِزَيْنِ ^(١٩) . وَلَمَّا ، أَتَيْتُهَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَانَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، كَالصَّغِيرَةِ ، وَفَارَقَ الْمُتَجَاوِزَيْنِ فِي الدَّارَيْنِ ، فَأَتَيْتُهَا ^(٢٠) لَيْسَا مُتَسَاكِنَيْنِ ، وَبَيِّنُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُسَاكَنَةِ ، لَا عَلَى الْمُجَاوِزَةِ . وَلَوْ كَانَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ حَالَةَ الْيَمِينِ ، فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا ، وَقَسَمَاها ^(٢١) حُجْرَتَيْنِ ، وَفَتَحَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَابًا ، وَبَيْنَهُمَا حَاجِزٌ ، ثُمَّ سَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حُجْرَةٍ ، لَمْ يَحْتِثْ ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ . وَإِنْ تَشَاغَلَا بِنَاءِ الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ، وَهِيَ مُتَسَاكِنَانِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُمَا تَسَاكَنَّا قَبْلَ انْفِرَادِ أَحَدِي الدَّارَيْنِ مِنَ الْآخَرَى . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : وَإِنْ خَلَفَ : لَا سَاكَنَتْ فَلَانَا فِي هَذِهِ الدَّارِ . فَقَسَمَاها ^(٢٢) حُجْرَتَيْنِ ، وَبَيَّنَّا بَيْنَهُمَا حَائِطًا ، وَفَتَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفْسَهُ بِبَابٍ ، ثُمَّ سَكَنَّا فِيهِمَا ، لَمْ يَحْتِثْ ، كَمَا ^(٢٣) ذَكَرْنَا فِي التِّي قَبْلَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لَكَوْنِهِ عَيْنَ الدَّارِ ، فَلَا يَنْحَلُّ بِتَغْيِيرِهَا ، كَمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا ، فَصَارَتْ فُضَاءً ^(٢٤) . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَاكِنْ فِيهَا ،

(١٩) ق م زيادة : كل واحد منهما يتفرد بمسكنه .

(٢٠) سقط من : ب .

(٢١) في الأصل : وقسمها .

(٢٢) ق م : قسمها .

(٢٣) ق م : لما .

(٢٤) ق م ، ب : نصا .

لَكُونِ الْمُسَاكِنَةِ فِي الدَّارِ لَا تَحْصُلُ مَعَ كَوْنِهِمَا دَارَيْنِ ، وَفَارَقَ الدُّخُولَ ، فَإِنَّهُ دَخَلَهَا مُتَعَيِّرَةً .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ ، اقْتَضَتْ يَمِينُهُ الْخُرُوجَ بِنَفْسِهِ ^(٢٥) وَأَهْلِهِ ، كَالْوَحْلِ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ، تَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ الْخُرُوجَ بِنَفْسِهِ ^(٢٦) ؛ لِأَنَّ الدَّارَ يَخْرُجُ مِنْهَا صَاحِبُهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّاتٍ عَادَةً ، فَظَاهِرُ حَالِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرْذِ الْخُرُوجَ الْمُعْتَادَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْخُرُوجَ الَّذِي هُوَ الثَّقَلَةُ ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْبَلَدِ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَإِذَا خَرَجَ الْحَالِفُ ، فَهَلْ لَهُ الْعَوْدُ فِيهِ ؟ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْعَوْدِ ، وَلَا يَحْتَنُ بِهِ ؛ ^(٢٦) لِأَنَّ يَمِينَهُ ^(٢٦) عَلَى الْخُرُوجِ ، وَقَدْ خَرَجَ ، فَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، لِفِعْلِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْتَنُ فِيهَا ^(٢٧) بَعْدَ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْتَنُ بِالْعَوْدِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ قَصْدُ هَجْرَانِ مَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهُ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالْعَوْدِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الرُّوَايَةِ عَلَى أَنَّ لِلْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ سَبَبًا هَجَّ يَمِينَهُ ، أَوْ ذَلَّتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى إِرَادَتِهِ هَجْرَانَهُ ، أَوْ تَوَيَّ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ ، فَاقْتَضَتْ يَمِينُهُ دَوَامَ اجْتِنَابِهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَنُ بِالْعَوْدِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَحْمِلُ عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ عَلَى مُقْتَضَى اللَّفْظِ ، وَمُقْتَضَاهُ هَهُنَا الْخُرُوجُ ، وَقَدْ فَعَلَهُ ، فَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ بِهِ ^(٢٨) . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْ بَلَدٍ ، لَمْ يَبْرِّرْ إِلَّا بِالرَّحِيلِ بِأَهْلِهِ .

١٨٣٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَحَمِلَ فَأَدْخَلَهَا ، وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْاِمْتِنَاعُ ، لَمْ يَحْتَنُ)

نَصُّ (أَحْمَدُ عَلَى ^(١) هَذَا ، فِي رَوَايَةٍ إِلَى طَالِبٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبْنَى تَوَرُّ ، وَأَصْنَحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرَ مُوْجُودٍ مِنْهُ ، وَلَا مُنْسُوبٍ

(٢٥-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٦-٢٦) في ب : لأنه يمين .

(٢٧) في م : فيما .

(٢٨) سقط من : ا ، ب ، م .

(١-١) في م : عليه أحمد .

إليه . وإن حُمِلَ بِأَمْرِهِ ، فَأَدْخَلَهَا ، حَيْثُ ؛ / لِأَنَّهُ دَخَلَ مُخْتَارًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ رَاكِبًا . وَإِنْ حُمِلَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، لَكُنْهُ ^(١) أَمَكْنَهُ الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ يَمْتَنِعْ ، حَيْثُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا بِغَيْرِ مُكْرَاهٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حُمِلَ بِأَمْرِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِي الْحَنْثِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الدُّخُولَ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْاِمْتِنَاعُ . وَمَتَى دَخَلَ بِاخْتِيَارِهِ ، حَيْثُ ، سَوَاءٌ كَانَ مَاشِيًا ، أَوْ رَاكِبًا ، أَوْ مَحْمُولًا ، أَوْ أَلْقَى نَفْسَهُ فِي مَاءٍ فَجَرَّهَ إِلَيْهَا ، أَوْ سَبَّحَ فِيهِ فَدَخَلَهَا ، ^(٢) سَوَاءٌ دَخَلَ ^(٣) مِنْ بَابِهَا ، أَوْ تَسَوَّرَ حَائِطَهَا ، أَوْ دَخَلَ مِنْ طَاقَةِ فِيهَا ، أَوْ نَقَبَ حَائِطَهَا ^(٤) ، وَدَخَلَ مِنْ ظَهْرِهَا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .

فصل : وَإِنْ أَكْرَهَ بِالضَّرْبِ وَنَحْوِهِ عَلَى دُخُولِهَا ، فَدَخَلَهَا ، لَمْ يَحْنُثْ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَفِي الْآخَرِ يَحْنُثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَنَحْوُهُ عَنْ ^(٥) النَّحْعِيِّ . لِأَنَّهُ ^(٦) دَخَلَهَا ^(٧) فَقَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ^(٨) . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « غُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(٩) . وَلِأَنَّهُ دَخَلَهَا مُكْرَاهًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حُمِلَ مُكْرَاهًا .

فصل : وَإِنْ رَقَى فَوْقَ سَطْحِهَا ، حَيْثُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُثُ . وَلِأَصْحَابِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ السَّطْحُ مُحَجَّرًا وَجْهَانِ ، وَاحْتَجَبُوا أَنَّ السَّطْحَ يَقِيهَا الْحَرُّ وَالْبَرْدُ ، وَيُخْرِزُهَا ، فَهُوَ كَحِيطَانِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ سَطْحَ الدَّارِ مِنْهَا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا سَوَاءٌ ، فَحَنْثُ بِدُخُولِهِ ، كَالْمَحَجَّرِ ، أَوْ كَالْوَدْعِ دَخَلَ بَيْنَ حِيطَانِهَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يَصِيحُّ الْاِغْتِكَافُ فِي سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، ^(١٠) وَإِنَّمَا يَصِيحُّ الْاِغْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ ^(١١) ، وَيُمْنَعُ الْجُسْبُ مِنْ ^(١٢) اللَّبِثِ فِيهِ ، وَلَوْ حَلَفَ لَيَخْرُجَنَّ مِنْ

(٢) فِي م : ؛ وَلَكِنَّهُ .

(٣-٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : ؛ حَائِطًا .

(٥) فِي م : ؛ قَوْلٌ .

(٦) فِي م زِيَادَةٌ : ؛ وَدَخَلَهَا .

(٧) تَقْدِيمُ تَغْرِيبِهِ ، فِي : ١٤٦/١ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

الدارِ ، فصَعَدَ سَطْحُهَا ، لم يَبْرَ ، ولو حَلَفَ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهَا ، فصَعَدَ سَطْحُهَا ، لم يَخْنَثْ ، ولأنَّه دَاخِلٌ فِي حَدودِ الدَّارِ ، وَمَمْلُوكٌ لِصَاحِبِهَا ، وَيُمْلِكُ بِشَرَائِهَا ، وَيَخْرُجُ مِنْ مِلْكِ صَاحِبِهَا بِبَيْعِهَا ، وَالْبَائِثُ عَلَيْهِ ، يَقَالُ : بَاتَ فِي دَارِهِ . وَبِهَذَا يُقَالُ فِي مَا وَرَاءَ حَائِطِهَا . وَإِنْ كَانَ فِي الْيَمِينِ قَرْنَةً لِفُطْيَةٍ أَوْ حَالِيَةً تَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْإِرَادَةِ بِدَاخِلِ الدَّارِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ سَطْحُ الدَّارِ طَرِيقًا ، وَسَبَبٌ يَمِينُهُ يَقْتَضِي تَرْكَ وَصْلَةِ أَهْلِ الدَّارِ ، لم يَخْنَثْ بِالْمُرُورِ عَلَى سَطْحِهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَوَى يَمِينُهُ بَاطِنَ الدَّارِ ، ثَقِيذَتْ يَمِينُهُ بِمَانَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا مَا تَوَاهُ .

فصل : فَإِنْ تَعَلَّقَ بِغُصْنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ ، لم يَخْنَثْ . وَإِنْ صَعِدَ حَتَّى صَارَ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا بَيْنَ حِيطَانِهَا ، حَيْثُ . وَإِنْ لم يَنْزِلْ بَيْنَ حِيطَانِهَا ، اخْتَمَلَ أَنْ يَخْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَوَائِهَا ، وَهَوَاؤُهَا مِلْكٌ لِصَاحِبِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَامَ عَلَى سَطْحِهَا ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يَخْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا ، وَلَا هُوَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا ، وَكَذَلِكَ ("مَالُو") كَانَتِ الشَّجَرَةُ فِي غَيْرِ الدَّارِ ، فَتَعَلَّقَ بِفَرْعٍ مَا دَخَلَ الدَّارَ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا . وَإِنْ قَامَ عَلَى حَائِطِ / الدَّارِ ، ٢١٠/١٠ ط اخْتَمَلَ وَحَيْثُ ؛ أَحَدُهُمَا ("١٠") ، يَخْنَثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَدِّهَا ، فَأَشْبَهَ الْقَائِمَ عَلَى سَطْحِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَخْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دُخُولًا . وَإِنْ قَامَ فِي طَاقِ الْبَابِ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَائِطِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا قَامَ عَلَى الْعَتَبَةِ ، لم يَخْنَثَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ إِذَا أُغْلِقَ حَصَلَ خَارِجًا مِنْهَا ، وَلَا يُسَمَّى دَاخِلًا فِيهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَضَعَ قَدَمَهُ فِي الدَّارِ ، فَدَخَلَهَا رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا ، مُتَعَمِّلًا ("١١") أَوْ حَافِيًا ، حَيْثُ ، كَالْوَحْلَفِ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا . وَبِهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِنْ دَخَلَهَا رَاكِبًا ، لم يَخْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ لم يَضَعْ قَدَمَهُ فِيهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ الدَّارَ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَحْلَفِ مَاشِيًا ، ("١٢") وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لم يَضَعْ قَدَمَهُ فِيهَا ، فَإِنْ قَدَمَهُ مَوْضُوعَةً عَلَى الدَّابَّةِ فِيهَا . فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَهَا مُتَعَمِّلًا ("١٢") . وَعَلَى أَنَّ هَذَا فِي الْعَرَفِ عِبَارَةٌ عَنْ اجْتِنَابِ الدُّخُولِ ، فَتَحْمَلُ

(٩-٩) في ١ : ب : ١ : لو . وفي م : ١ : إن .

(١٠) في م : نداء : أنه .

(١١) في م : ١ : منقول .

(١٢-١٢) سقط من : ب .

الْيَمِينُ عَلَيْهِ . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مَجَازٌ لَا يُحْمَلُ الْيَمِينُ عَلَيْهِ . قُلْنَا : الْمَجَازُ إِذَا اشْتَهَرَ ، صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، فَيَنْصَرِفُ اللَّفْظُ بِإِطْلَاقِهِ إِلَيْهِ ، كَلَفْظِ الرَّأْيَةِ ^(١٣) وَالذَّائِبَةِ ، وَغَيْرِهِمَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ بَابِهَا ، فَدَخَلَهَا مِنْ غَيْرِ الْبَابِ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ تَتَنَاوَلَ غَيْرَ الْبَابِ ^(١٤) . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ ^(١٥) يَحْنَثُ إِذَا أَرَادَ يَمِينَهُ اجْتِنَابَ الدَّارِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَابِ سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، كَالْوَحْلِ لَا يَأْوِي مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارٍ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا . وَإِنْ حَوَّلَ بِأُيُهَا إِلَى ^(١٦) مَكَانٍ آخَرَ ، فَدَخَلَ مِنْهُ ^(١٧) ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ بَابِهَا . وَهَذَا أَخَذَ الْوُجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَإِنْ حَلَفَ : لَا دَخَلْتُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّارِ . فَكَذَلِكَ . وَإِنْ جُعِلَ لَهَا بَابٌ آخَرُ ، مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ ، فَدَخَلَ مِنْهُ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ بَابِ الدَّارِ . وَإِنْ قُلِعَ الْبَابُ ، وَنُصِبَ فِي دَارٍ أُخْرَى ، وَهِيَ ^(١٨) الْمَمَرُ ، حَنِثَ بِدُخُولِهِ ، ^(١٩) وَلَا يَحْنَثُ بِالْدُخُولِ ^(٢٠) مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي نُصِبَ فِيهِ الْبَابُ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِي الْمَمَرِ لَا مِنَ الْمَصْرَاعِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ ، فَدَخَلَ دَارًا مَمْلُوكَةً لَهُ ، أَوْ دَارًا يَسْكُنُهَا بِأَجْرَةٍ أَوْ عَارِيَّةٍ أَوْ غَضَبٍ ، حَنِثَ . وَبِذَلِكَ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنَثُ إِلَّا بِدُخُولِ دَارٍ يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَالِكِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ . كَانَ مُقَرَّرًا لَهُ يَمْلِكُهَا . وَإِنْ ^(٢١) قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّهُ يَسْكُنُهَا . لَمْ يَقْبَلْ . وَلَنَا ، أَنَّ الدَّارَ تُضَافُ إِلَى سَاكِنِهَا ، كِإِضَافَتِهَا إِلَى مَالِكِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا

(١٣) فِي ب ، م : « الرُّوَايَةُ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « لِلدَّارِ » .

(١٥) فِي م : « أَنَّهُ » .

(١٦) فِي م : « فِي » .

(١٧) فِي م : « فِيهِ » .

(١٨) فِي أ ، ب ، م : « وَيَقْبَلُ » .

(١٩-١٨) سَقَطَ مِنْ م . وَفِي أ ، ب : « وَلَمْ يَحْنَثْ » .

(٢٠) فِي أ ، ب ، م : « وَلَوْ » .

تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴿٢١﴾ . وَأَرَادَ (٢٢) بُيُوتَ أَزْوَاجِهِنَّ اللَّاتِي (٢٣) يَسْكُنُهَا . / وقال ٢١١/١٠ تعالى : ﴿ وَفَرَّغْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ (٢٤) . وَلأنَّ الإِضَافَةَ لِلَاخْتِصَاصِ ، وَكَذَلِكَ يُضَافُ الرَّجُلُ إِلَى أَخِيهِ بِالْأَخَوَةِ ، وَإِلَى أَبِيهِ بِالْبَنُوَّةِ ، وَإِلَى وَلَدِهِ بِالْأَبُوَّةِ ، وَإِلَى امْرَأَتِهِ بِالزَّوْجِيَّةِ ، وَسَاكِنِ الدَّارِ مُحْتَصِصٌ بِهَا ، فَكَانَتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ صَحِيحَةً ، وَهِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الْعُرْفِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَحْتَضِرَ (٢٥) بِدُخُولِهَا ، كَالْمَمْلُوكَةِ لَهُ . وَقَوْلُهُمْ (٢٦) : هَذِهِ الإِضَافَةُ مَجَازٌ . مَمْنُوعٌ ، بَلْ هِيَ حَقِيقَةٌ ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مَجَازًا ، لَكُنْتهُ مَشْهُورٌ ، فَيَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ ، كَالْوَحْلَفِ : لَا شَرِيْثٌ مِنْ رَاوِيَةٍ فَلَانٍ . فَإِنَّهُ يَحْتَضِرُ بِالشَّرْبِ مِنْ مَزَادَتِهِ . وَأَمَّا الإِقْرَارُ ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ : هَذِهِ دَارُ زَيْدٍ . وَفَسَّرَ إِقْرَارَهُ بِسُكْنَاهَا ، احْتَمَلَ أَنْ نَقُولَ : يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا ، (٢٧) فَإِنَّ قَرِيْنَةَ (٢٨) الإِقْرَارِ تُصْرِفُهُ إِلَى الْمَلِكِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ : لَا دَخَلْتُ مَسْكَنَ زَيْدٍ . حَيْثُ بِدُخُولِهِ الدَّارَ الَّتِي يَسْكُنُهَا . وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْمَسْكَنُ لَزَيْدٍ . كَانَ مُقْرَأً لَهُ بِهَا . وَلَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهِيَ نَظِيْرَةٌ مَسْأَلَتِنَا .

فصل : وَلَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةَ فَلَانٍ ، فَرَكِبَ دَابَّةً اسْتَأْجَرَهَا فَلَانٌ ، حَيْثُ ، وَإِنْ رَكِبَ دَابَّةً اسْتَعَارَهَا ، لَمْ يَحْتَضِرْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ . وَكَذَلِكَ لَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَصَبَهَا فَلَانٌ . وَفَارَقَ مَسْأَلَةَ الدَّارِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْتَضِرْ فِي الدَّارِ لِكَوْنِهِ اسْتَعَارَهَا ، وَلَا غَصَبَهَا ، وَإِنَّمَا حَيْثُ لَسْكْنَاهُ بِهَا ، فَأُضْيِيفَتِ الدَّارُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ ، وَلَوْ غَصَبَهَا أَوْ اسْتَعَارَهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَسْكُنَهَا ، لَمْ تَصِحَّ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ ، وَلَا يَحْتَضِرُ الْحَالِيفُ ، فَيَكُونُ كَمُسْتَعِيرِ الدَّابَّةِ وَغَاصِبِهَا سَوَاءً .

فصل : وَإِنْ (٢٩) حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ هَذَا الْعَبْدِ ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبَهُ ،

(٢١) سورة الطلاق : ١ .

(٢٢) سقطت الواو من : م .

(٢٣) في م : و التي .

(٢٤) سورة الأحزاب ٣٣ .

(٢٥) في الأصل نهادة : و به .

(٢٦) في م نهادة : و إن .

(٢٧-٢٨) في ب : و فقرينة .

(٢٩) في أ ، ب : و ولو .

فَدَخَلَ دَارًا جُعِلَتْ بَرَسِمُهُ ، أَوْ رَكِبَ دَابَّةً جُعِلَتْ بَرَسِمُهُ ، أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا جُعِلَ بَرَسِمُهُ ،
 حَيْثُ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ^(٢٩) مِنْ ذَلِكَ ^(٣٠) ، وَالْإِضَافَةُ تُقْتَضِي
 الْمِلْكَ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ مَعَهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا . وَيُخَصُّ ^(٣١) هَذَا الْفَصْلُ بِأَنَّ
 الْمِلْكِيَّةَ لَا تُثَبِّتُ هُنَا ، وَلَا تُصَحِّحُ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَاهَا ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْإِضَافَةِ هُنَا عَلَى
 إِضَافَةِ الْأَخْتِصَاصِ دُونَ الْمِلْكِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ ، فَدَخَلَ دَارَ غَبْدِهِ ،
 حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ دَارَ الْعَبْدِ مِلْكُ لِسَيِّدِهِ .
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبَ السَّيِّدِ ، وَلَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ ، فَلَبَسَ ثَوْبَ غَبْدِهِ ، وَرَكِبَ دَابَّتَهُ ،
 حَيْثُ . وَبِهِ ^(٣٢) قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ^(٣٣) : لَا يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ بَهُمَا
 أَخَصُّ ^(٣٤) . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا مَمْلُوكَانِ لِلْسَّيِّدِ ، فَتَنَازَلَهُمَا يَمِينُ الْحَالِيفِ ، كَالدَّارِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ
 يَنْطَلُ بِالدَّارِ .

١٨٣١ - / مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ ^(١) لَا يَدْخُلَ دَارًا ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ
 أَوْ رَأْسَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، حَيْثُ . وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَدْخُلَ ، لَمْ يَبْرَأْ حَتَّى يَدْخُلَ بِجَمِيعِهِ ، أَمَّا إِذَا
 حَلَفَ لِيَدْخُلَ أَوْ يَفْعَلَ شَيْئًا ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفِعْلِ جَمِيعِهِ ، وَاللَّدْخُولُ إِلَيْهَا بِجَمَلِيَّتِهِ)
 لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ^(٢) ذَلِكَ ، وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ اخْتِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ
 تَنَازَلَتْ فِعْلَ الْجَمِيعِ ، ^(٣) فَلَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ^(٤) ، كَالْوَأَمْرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ شَيْءًا ، لَمْ
 يَخْرُجْ مِنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ، وَلِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ إِنْخِبَارٌ بِفِعْلِهِ فِي

(٢٩-٢٩) سقط من : م .

(٣٠) في م : ٥ ؛ ويختص .

(٣١) في ١ ، ب ، م : ٥ ؛ وبهذا .

(٣٢) في ب ، م ، زيادة : ٥ ؛ بحث ؛ خطأ .

(٣٣) في م : ٥ ؛ خص .

(١) سقط من : م .

(٢) في م زيادة : ٥ ؛ شيء من .

(٣-٣) سقط من : م . نقل نظر .

المستقبل مؤكَّد بالقسَم ، والخبر بفعل شيء يقتضي فعله كله ، فأما إن حَلَفَ أَنْ^(٤) لا يَدْخُلُ ، فأَدْخَلَ بَعْضَهُ ، أو لا^(٥) يفعل شيئاً ، ففَعَلَ بَعْضَهُ ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يَحْنُثُ^(٦) . حكى ذلك^(٧) عن مالك ؛ لأنَّ اليمين يقتضي المنع من فعل المَحْلُوف عليه ، فاقْتَضَتْ المنع من فعل شيء منه ، كالنهي ، فنظير الحَلِفِ^(٨) على الدخول قوله تعالى : ﴿ أَذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٩) . و ﴿ أَذْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ ﴾^(١٠) . فلا يكون المأمور مُمْتَثِلًا إِلَّا بِدُخُولِ جُمْلَتِهِ ، ونظير الحَلِفِ على ترك الدخول قوله سبحانه : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾^(١١) . وقوله : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾^(١٢) . لا يكون المنهي مُمْتَثِلًا إِلَّا بِتَرْكِ الدُّخُولِ كله ، فكذلك الحَالِفُ على ترك الدخول ، لا يَبْرَأُ إِلَّا بِتَرْكِه كله ، فمضى أَدْخَلَ بَعْضَهُ لم يكن تاركًا لِمَا حَلَفَ عليه ، فكان مُخَالِفًا ، كَالْمَنْهِي^(١٣) عن الدخول . ووجه الجمع بينهما ، أن الأمر والنهي يقصِدُ الحَمْلَ على فعل الشيء أو المنع منه ، والحالِفُ يقصِدُ بيمينه ذلك ، فكانا سواء ، يُحَقِّقُهُ أَنْ الأَمْرَ بالفعل والحالِفَ^(١٤) عليه ، يقصِدُ فِعْلَ الجميع ، فلا يكون مُمْتَثِلًا ولا بَارَأً^(١٥) إِلَّا بِفِعْلِهِ كله ، والنهي والحالِفُ على التَّركِ ، يقصِدُ تَرْكَ الجميع ، فلا يكون مُمْتَثِلًا ولا بَارَأً^(١٦) إِلَّا بِتَرْكِ الجميع ، وفاعل البعض ما فَعَلَ الجميع ، ولا تَرْكَ الجميع ، فلا يكون مُمْتَثِلًا للأمر ولا النهي ، ولا بَارَأً في الحَلِفِ^(١٧) على الفعل ولا التَّركِ . والرواية الثانية ، لا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَنْ يَدْخُلَ كله . قال

(٤) سقط من : م .

(٥) ق م : لا .

(٦) ق م : لا يَحْنُثُ .

(٧) ق م : الحالف .

(٨) سورة النساء ١٥٤ .

(٩) سورة المائدة ٢٣ .

(١٠) سورة النور ٢٧ .

(١١) سورة الأحزاب ٥٣ .

(١٢) ق ب ، م : كالنهي .

(١٣) ق م : أو الحالف .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٥) ق م : بالحلف .

أحمد ، في رواية صالح ، وحَبِيل ، في مَنْ حَلَفَ على امرأته لا تَدْخُلُ بَيْتَ أَحِبِّهَا : (١٦) تَطْلُقُ حتى تَدْخُلَ كُلُّهَا ، ألا تَرَى أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ ، قال : كُلِّي أو بَعْضِي (١٧) ؟ لَأَنَّ الكُلَّ لا يكونُ بعضًا ، والبعضُ لا يكونُ كُلًّا . وهذا اختيارُ أُنَى الخطاب ، ومَذْهَبُ أُنَى حَنِيفَةَ ، والشافِعِيُّ . وهكذا كُلُّ شَيْءٍ حَلَفَ أَنْ لا يَفْعَلَهُ ، ففَعَلَ بَعْضَهُ ، لا يَحْتَسِبُ حتى يَفْعَلَهُ (١٨) كُلَّهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُخْرِجُ رَأْسَهُ إلى عَائِشَةَ وهو مُعْتَكِفٌ ، فَتَرَجَّلَهُ وهي حائِضٌ (١٩) . والمُعْتَكِفُ ممنوعٌ من الخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، والحائِضُ ممنوعةٌ مِنَ اللَّبِثِ فِيهِ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قال لَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ : « إِنِّي لَا أُخْرِجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى أُعَلِّمَكَ سُورَةَ » ، فَلَمَّا أَخْرَجَ رَجُلُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ عَلَّمَهُ إِيَّاهَا (٢٠) . وَلَأَنَّ يَمِينَهُ تَعَلَّقَتْ بِالْجَمِيعِ ، فَلَمْ تَنْحَلْ بِالْبَعْضِ ، كَالْإِثْبَاتِ . وهذا الخلافُ فِي الْيَمِينِ الْمُطْلَقَةِ ، فَأَمَّا إِنْ نَوَى (٢١) الْجَمِيعَ أوِ الْبَعْضَ فَيَمِينُهُ على مَا نَوَى (٢٢) . وكذلك إِنْ اقْتَرَبَتْ بِهِ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، فَلَوْ قال : وَاللَّهِ لَا شَرِيتُ هَذَا النَّهْرَ ، أوْ هَذِهِ الْبِرْكةَ . تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِبَعْضِهِ ، وَحُجَّتُهَا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْجَمِيعِ مُمْتَنِعٌ ، فَلَا يَنْصَرِفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قال : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ الْخُبْزِ ، وَلَا أَشْرَبُ الْمَاءَ . وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا عَلِقَ على اسْمِ جِنْسٍ ، أوْ عَلَّقَهُ على اسْمِ جَمْعٍ ، كَالْمُسْلِمِينَ ، وَالْمُشْرِكِينَ ، وَالْفُقَرَاءَ ، وَالْمَساكِينَ ، فَإِنَّهُ (٢٣) يَحْتَسِبُ بِالْبَعْضِ . وَهَذَا قال أَبُو حَنِيفَةَ . وَسَلَّمَهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي اسْمِ الْجِنْسِ دُونَ الْجَمْعِ . وَإِنْ عَلَّقَهُ على اسْمِ جِنْسٍ مُضَافٍ ، كَأَيِّ النَّهْرِ ، حِينَ أَيْضًا يَفْعَلُ الْبَعْضُ ، إِذَا كانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ شَرْبُهُ كُلُّهُ . وَهُوَ قولُ أُنَى حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْآخَرُ ، لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَقْتَضِي جَمِيعَهُ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِبَعْضِهِ ، كَأَيِّ الْإِدَاوَةِ . وَلَنَا ؛

٢١٢/١٠

(١٦) في ١ ، ب ، م : « لم » .

(١٧) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في المزاح ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب أشراف الساعة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣٤١/٢ ، ١٣٤٢ . وأخرج الحديث دون لفظ : « كلِّي أو بعضي » البخاري ، في : باب ما يحذر من الغدر ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١٢٤/٤ .

(١٨) في م : « يفعل » .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ٤٦١/٤ .

(٢٠) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل فائحة الكتاب ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأهودي ٦٠٢/١١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في أم القرآن ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٨٣/١ .

(٢١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٢) في م : « فلانما » .

أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ شُرْبُ جَمِيعِهِ ، فَتَعَلَّقَتْ الْيَمِينُ بِبَعْضِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ النَّاسَ ، فَكَلَّمُ^(٢٣) بَعْضَهُمْ ، وَهَذَا فَارَقَ مَاءَ الْإِدَاوَةِ ، وَإِنْ تَوَى بِبَعْضِهِمْ فَعَلَ الْجَمِيعَ ، أَوْ كَانَ فِي لَفْظِهِ مَا يَفْتَضِي ذَلِكَ ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمِيعِ ، فَلَوْ^(٢٤) قَالَ : وَاللَّهِ لَا صُمْتُ يَوْمًا . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُكْمِلَ الصَّلَاةَ وَالْأَكْلَةَ . وَإِنْ قَالَ لَمْزَاتِهِ : إِنْ حَضَنْتَ حَيْضَةً ، فَأَنْتَ طَالِقٌ . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى تَطْهَرُ مِنْ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ . وَإِنْ قَالَ لَمْزَاتِهِ : إِنْ حَضَنْتَ ، فَأَنْتَ طَالِقَانِ . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى تَحِيضَا كِلْتَاهُمَا . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ فِعْلَ الْجَمِيعِ ، فَوَجَبَ تَعَلُّقُ الْيَمِينِ بِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَمْزَاتِهِ : إِذَا صُمْتُ يَوْمًا ، فَأَنْتَ طَالِقٌ : إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ طَلَّقْتَ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا حَلَفَ : لَا صَلَّيْتُ صَلَاةً . لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَفْرُغَ مِمَّا يُسَمَّى صَلَاةً . وَلَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي وَلَا يَصُومُ ، حَيْثُ فِي الصَّلَاةِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَفِي الصِّيَامِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ إِذَا تَوَى الصِّيَامَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَوَافِقُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الصِّيَامِ ، وَقَالَ فِي الصَّلَاةِ : لَا يَحْنَثُ حَتَّى يَسْجُدَ سَجْدَةً . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُسَمَّى مُصَلِّيًا بِذُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَحَيْثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ^(٢٥) سَجَدَ سَجْدَةً ، وَلَأنَّهُ شَرَعَ فِيهَا حَلْفَ عَلَيْهِ ، أَشَبَّهُ الصِّيَامَ بِشَرَعٍ فِيهِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ^(٢٦) لَا يَحْنَثُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً يَسْجُدُتَيْهَا ، وَلَا يَحْنَثُ فِي الصِّيَامِ حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا كَامِلًا ، لِأَنَّهُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِمُفْرَدِهِ صَوْمًا وَلَا صَلَاةً . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ ذَلِكَ صَلَاةٌ وَصِيَامٌ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ إِثْمَامُهُ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ أَفْسَدَ ذَلِكَ : بَطَلَ صَوْمُهُ وَصَلَاتُهُ .

١٨٣٢ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ حَلَفَ أَنْ^(١) لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا هُوَ^(٢) لَابِسُهُ ، نَزَعَهُ مِنْ وَفْقِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، حَيْثُ)

وجملة ذلك أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا هُوَ لَابِسُهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ فِي الْحَالِ ، وَإِلَّا حَيْثُ ،

(٢٣) ق م : « فكلهم » .

(٢٤) ق م : « وَإِنْ » .

(٢٥) سقط من : م .

(٢٦) ق م : « أَنْ » .

(١) سقط من : أ ، ب .

(٢) ق م : « وَهُوَ » .

وكذلك إن / حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً هُوَ رَاكِبُهَا ، فَإِنْ نَزَلَ فِي أَوَّلِ حَالَةِ الْإِمْكَانِ ، وَإِلَّا حَبِثَ . وبهذا قال الشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور : لَا يَحْتَبُ بِاسْتِدَامَةِ^(٣) اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ حَتَّى يَتَيَدَّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَطَهَّرُ ، فَاسْتِدَامَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَبُ . كَذَا هُنَا . وَلَنَا ، أَنَّ اسْتِدَامَةَ اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ تُسَمَّى لِبْسًا وَرُكُوبًا ، وَيُسَمَّى بِهِ لِبْسًا وَرَاكِبًا ، وَلِلذَلِكَ يَقَالُ : لَبِسْتُ هَذَا الثَّوْبَ شَهْرًا ، وَرَكِبْتُ دَابَّتِي يَوْمًا . فَحَبِثَ بِاسْتِدَامَتِهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ ، فَاسْتِدَامَ السُّكْنَى ، وَقَدْ اعْتَبَرَ الشَّرْعُ هَذَا فِي الْإِحْرَامِ ، حَيْثُ حَرَّمَ لِبْسَ الْمَخِيطِ ، فَأَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ فِي اسْتِدَامَتِهِ ، كَمَا أَوْجَبَهَا فِي ابْتِدَائِهِ ، وَفَارَقَ التَّزْوِيجَ ، فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْاسْتِدَامَةِ ، فَلَا يَقَالُ : تَزَوَّجْتُ شَهْرًا . وَإِنَّمَا يُقَالُ : مُنْذُ شَهْرٍ . وَهَذَا لَمْ تَحْرُمِ اسْتِدَامَتَهُ فِي الْإِحْرَامِ كَابْتِدَائِهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَتَطَيَّبُ ، وَلَا يَتَطَهَّرُ ، فَاسْتِدَامَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَبُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى مُسْتَدِيمِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَلَا يَقَالُ : تَزَوَّجْتُ شَهْرًا . وَلَا : تَطَهَّرْتُ شَهْرًا . وَلَا : تَطَيَّبْتُ شَهْرًا . وَإِنَّمَا يَقَالُ : مُنْذُ شَهْرٍ . وَلَمْ يَنْزِلِ الشَّارِعُ اسْتِدَامَةَ التَّزْوِيجِ وَالطَّيْبِ مَنْزِلَةَ ابْتِدَائِهِمَا^(٤) فِي تَحْرِيمِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، وَإِجَابِ الْكُفَّارَةِ فِيهِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ أَنْ^(٥) لَا يَدْخُلَ دَارًا هُوَ فِيهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَبُ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَقَامِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ كَابْتِدَائِهِ فِي التَّحْرِيمِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ : لَا دَخَلْتُ أَنَا وَأَنْتِ هَذِهِ الدَّارَ . وَهِيَ جَمِيعُهَا ، قَالَ : أَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَبِثَ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَبُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِدَامَةِ ، وَهَذَا يَقَالُ : دَخَلْتُهَا مُنْذُ شَهْرٍ . وَلَا يَقَالُ : دَخَلْتُهَا شَهْرًا . فَجَرَى مَجْرَى التَّزْوِيجِ ، وَلِأَنَّ الدُّخُولَ الْإِنْصِلَافَ مِنْ خَارِجٍ إِلَى دَاخِلٍ ، وَلَا يُوجَدُ فِي الْإِقَامَةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْوَجْهَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ مِنْ^(٦) أَخْتَنَّهُ

(٣) فِي ب ، م : بِاسْتِدَامَتِهِ .

(٤) فِي م : ابْتِدَائِهِمَا .

(٥) سَقَطَ مِنْ أ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَ مِنْ ب .

إنما كان لأن ظاهر حال الحاليف أنه يقصد هجران الدار ومباينتها، والإقامة فيها ثخالف ذلك، فجري مجرى الحاليف على ترك السكنى بها^(٧).

فصل: فإن حلف لا يضاجع امرأته على فراش، وهما متضاجعان^(٨)، فاستدام ذلك، حيث؛ لأن المضاجعة تقع على الاستدامة، ولهذا يقال: اضطجع على الفراش ليلة. وإن كان هو مضطجعا على الفراش وخذ، فاضطجعت عنده عليه، نظرت؛ فإن قام لوقت، لم يحنت، وإن استدام، حيث؛ لما ذكرنا. وإن حلف لا يصوم وهو صائم، فائم يومه، فقال القاضي: لا^(٩) يحنت. ويحتمل أن يحنت؛ لأن الصوم يقع على الاستدامة، يقال: صام يوما. لو شرع في صوم يوم العيد، فظن أنه من رمضان، ٢١٣/١٠. فإن أنه^(١٠) يوم العيد، حرمت عليه استدامته. وإن حلف لا يسافر، وهو مسافر، فأخذ في العود أو أقام، لم يحنت، وإن مضى في سفره، حيث؛ لأن الاستدامة سفر، ولهذا يقال: سافرت شهرا.

فصل: وإن حلف لا يلبس هذا الثوب، وكان رداء في حال حلفه، فارتدى به، أو انتزعه، أو اغتم به، أو جعله قميصا، أو سراويل، أو قباء، ولبسه، حيث،^(١١) كذلك إن كان قميصا فارتدى به، أو سراويل فانتزعه به، حيث^(١٢). وهذا^(١٣) هو الصحيح من مذهب الشافعي؛ لأنه قد لبسه. وإن قال في يمينه: لا لبسته^(١٤) وهو رداء. فغيره عن كونه رداء، ولبسه، لم يحنت؛ لأن اليمين وقعت على ترك لبسه رداء. وإن قال: والله لا لبست شيئا. فلبس قميصا، أو عمامة، أو قلنسوة، أو درعا، أو جوشنا^(١٥)، أو خفا، أو نعلًا، حيث. وقال أصحاب الشافعي: في الخف والتعل وجهان؛ أحدهما، لا

(٧) في م: ١ به ٤.

(٨) في ب: ١ تضاجعان ٤.

(٩) سقط من: م.

(١٠) في الأصل: نداء: ١ من ٤.

(١١) سقط من: ب، م. نقل نظر.

(١٢) سقطت الواو من: م.

(١٣) في أ، م: ١ ألبسه ٤.

(١٤) الجوشن: الدرر.

يَحْتُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَلْبُوسٌ حَقِيقَةً وَغُرْفًا ، فَحَنَتْ بِهِ ، كَالثِّيَابِ ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَّيْنِ ، فَلَبَسَهُمَا^(١٥) . وَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : إِنَّكَ تَلْبَسُ هَذَا النَّعْلَ ؟ قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهُمَا^(١٦) . فَإِنْ تَرَكَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ ، أَوْ ادْخَلَ يَدَهُ فِي الْخُفِّ أَوْ الثَّغْلِ ، لَمْ يَحْتُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِلَبْسٍ لَهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَيْبَسَنَّ امْرَأَتُهُ حَلِيًّا ، فَالْبَسَهَا^(١٧) خَائِمًا مِنْ فِضَّةٍ ، أَوْ مَخْنَقَةً مِنْ لَوْلُؤٍ ، أَوْ جَوْهَرٍ وَحْدَهُ ، بَرٌّ فِي يَمِينِهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَبِيرُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلِيٍّ وَحْدَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَسَتْخُرْجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾^(١٨) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا ﴾^(١٩) وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْبَحْرِ الشَّرْقِيِّ : إِنِّي جَاعِلٌ فِيكَ الْحِلْيَةَ وَالصَّيِّدَ وَالطَّيِّبَ^(٢٠) . وَلِأَنَّ الْفِضَّةَ حَلِيٌّ إِذَا كَانَتْ سِوَارًا أَوْ حَلْخَالًا ، فَكَانَتْ حَلِيًّا إِذَا كَانَتْ خَائِمًا ، كَالذَّهَبِ ، وَالْجَوْهَرِ وَاللَّوْلُؤِ حَلِيٌّ مَعَ غَيْرِهِ ، فَكَانَ حَلِيًّا وَحْدَهُ ، كَالذَّهَبِ . فَإِنْ لَبَسَهَا عَقِيقًا ، أَوْ سَبَّجًا^(٢١) ، لَمْ يَبِيرَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ بَرٌّ ، وَفِي غَيْرِهِمْ وَجْهَانِ ، لِأَنَّ هَذَا حَلِيٌّ فِي غُرْفِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَلِيٍّ ، فَلَا يَبِيرُ بِهِ ، كَالْوَدَعِ ، وَخَرَزِ الزَّجَاجِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلُ بِالْوَدَعِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حَلِيًّا ، فَلَيْسَ دَرَاهِمُ أَوْ دَنَانِيرُ فِي مُرْسَلَةٍ ، فِيهِهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْتُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَلِيٍّ إِذَا لَمْ يَلْبَسَهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا لَبَسَهُ . وَالثَّانِي ، يَحْتُ ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ / وَفِضَّةٌ لَيْسَهُ ، فَكَانَ حَلِيًّا ،

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخفاف السود ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ٢٦٠/١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الخفاف السود ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٨٢/١ ، ١٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٥ .

(١٦) انظر : جامع الأصول ٢٧٢/١١ .

(١٧) في م : « فلبسها » .

(١٨) سورة النحل ١٤ .

(١٩) سورة الحج ٢٣ .

(٢٠) انظر : الدر المنثور ، في تفسير الآية ١٤ من سورة النحل ١١٣/٤ .

(٢١) السبج : خرز أسود .

كالسوار والحاتم . وإن لَيْسَ سَيْفًا مُحَلًى ، لم يَحْنُثْ ؛ لأنَّ السَيْفَ لَيْسَ بِحَلًى . وإن لَيْسَ مِنْطَقَةً مُحَلَّةً ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لأنَّ الْحَلِيَّةَ هَادُوْنَه ، فَأَشْبَهَتْ (٢٢) السَيْفَ الْمُحَلًى . والثاني ، يَحْنُثُ ؛ لأنَّهَا مِنْ حَلًى الرُّجَالِ ، وَلَا يَقْصِدُ بَلْبْسُهَا مُحَلَّةً فِي الْغَالِبِ إِلَّا التَّجَمُّلُ بِهَا . وإن حَلَفَ لَا يَلْبَسُ خَاتَمًا ، فَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ الْخِنْصَرِ مِنْ أَصَابِعِهِ ، حَيْثُ . وقال الشافعيُّ : لَا يَحْنُثُ ؛ لأنَّ الْيَمِينَ تَقْتَضِي لُبْسًا (٢٣) مُعْتَادًا ، (٢٤) وَلَيْسَ هَذَا مُعْتَادًا (٢٥) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَدْخَلَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَسُ لِمَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِ لُبْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اتَّزَرَ بِالسَّرَاوِيلِ ، وَأَمَّا إِذْ خَالَ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رِجْلِهِ ، فَهُوَ عَبَثٌ وَسَفَهٌ ، بِخِلَافِ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخِنْصَرِ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْأَصْطِلَاحُ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِالْخِنْصَرِ .

١٨٣٣ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، فَأَكَلَ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَبَكَرَ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ أَحَدُهُمَا بِالشَّرَاءِ)

وهذا قال أبو حنيفة ، ومالك . وقال الشافعيُّ : لَا يَحْنُثُ . (١) وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ احْتِمَالًا (٢) ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا بِشِرَائِهِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِهِ ، كَالْوَحْلَفِ أَنْ (٣) لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ (٤) هُوَ وَغَيْرُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ زَيْدًا امْتَشَرْتَرِ لِنَصْفِهِ ، وَهُوَ طَعَامٌ ، وَقَدْ أَكَلَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْنُثَ ، كَالْوَحْلَفِ زَيْدٌ ، ثُمَّ خَلَطَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ غَمْرُو ، فَأَكَلَ الْجَمِيعَ ، وَأَمَّا الثَّوْبُ ، فَلَا تُسَلِّمُهُ (٥) ، وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ نَصْفَ الثَّوْبِ لَيْسَ بِثَوْبٍ ، وَنَصْفَ الطَّعَامِ طَعَامٌ ، وَقَدْ أَكَلَهُ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ . وَلَوْ (٦) اشْتَرَى زَيْدٌ

(٢٢) في م : فاشبهه .

(٢٣) في م زيادة : مبعسا .

(٢٤-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(١-٢) لم يرد في الأصل .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م زيادة : زيد .

(٤) في م : نسلم .

(٥) في ا ، م : وإن .

نِصْفَهُ مُشَاعًا ، أَوْ اشْتَرَى نِصْفَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى «آخِرُ بَيْعَتِهِ»^(٦) ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، حَيْثُ .
 وَالْخِلَافُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَلَوْ اشْتَرَى زَيْدٌ نِصْفَهُ مُعَيَّنًا ، ثُمَّ تَخَلَّطَ بِالنِّصْفِ الْآخَرِ ، فَأَكَلَ
 الْجَمِيعَ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ ، حَيْثُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ بَيْعَتَيْنَا . وَإِنْ
 أَكَلَ نِصْفَهُ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي
 الْعَادَةِ الْفِرَادُ مَا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ مِنْ غَيْرِهِ ، فَيَكُونُ الْحِنْثُ ظَاهِرًا ظُهُورًا كَثِيرًا . وَالثَّانِي ، لَا
 يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ غَدَمُ الْحِنْثِ ، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَكْلُهُ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَا
 يَحْتَسِبُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَمَرَهُ ، فَوَقَعَتْ فِي ثَمَرٍ ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً ،
 عَلَى مَا سَنَدُّكَهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ أَكَلَ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ، ثُمَّ بَاعَهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ
 لِغَيْرِهِ ، حَيْثُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَسِبُ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ مِنْ غَزَلِ فُلَانَةٍ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا وَغَزَلِ غَيْرِهَا ،
 حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ^(٧) لَا يَلْبِسَ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا ،^(٨) فَلَيْسَ ثَوْبًا مِنْ
 غَزَلِهَا^(٩) وَغَزَلِ / غَيْرِهَا ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْتَسِبُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا
 يَحْتَسِبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبِسْ ثَوْبًا كَامِلًا مِنْ غَزَلِهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ
 حَلَفَ لَا يَلْبِسُ ثَوْبًا نَسَجَهُ زَيْدٌ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْ قَدْرِ طَبَخَهَا ، وَلَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا ، أَوْ
 لَا^(١٠) يَلْبِسُ ثَوْبًا خَاطَهُ زَيْدٌ ، فَلَيْسَ ثَوْبًا نَسَجَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ أَوْ خَاطَاهُ ، أَوْ أَكَلَ مِنْ قَدْرِ
 طَبَخَهَا ، أَوْ دَخَلَ دَارًا اشْتَرَاهَا ، فَفِي هَذَا كُلُّهُ مِنَ الْخِلَافِ وَالْقَوْلِ مِثْلُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ
 الْأُولَى . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبِسَ مِمَّا^(١١) خَاطَهُ زَيْدٌ ، حَيْثُ بَلَّبَسَ ثَوْبَ خَاطَاهُ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ مِمَّا^(١٢) خَاطَهُ زَيْدٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : ثَوْبًا خَاطَهُ زَيْدٌ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارًا
 لَزَيْدٍ ، فَدَخَلَ دَارَ لَهْ وَلِغَيْرِهِ ، نُخْرِجُ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَالْخِلَافُ فِيهَا عَلَى مَا مَضَى .

(٦-٦) ق م : (الآخر باقيه) .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨-٨) سقط من : ب ، م . نقل نظر .

(٩) ق م : (ولا) .

(١٠) ق م : (ما) .

(١١) ق ب : (ما) .

١٨٣٤ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَزُورُهُمَا ، أَوْ لَا ^(١) يَكْلُمُهُمَا ، فَرَارَ أَوْ كَلَّمَ أَحَدَهُمَا ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْأَيَّ جَمَعَ فَعَلَهُ بِهِمَا)

يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةً عَلَى مَنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢) لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَفَعَلَ بَعْضَهُ ، فَإِنَّ هَذَا حَالِفٌ عَلَى كَلَامِ شَخْصَيْنِ وَزِيَارَتِهِمَا ، فَتَكْلِيمُهُ أَحَدَهُمَا وَزِيَارَتُهُ فِعْلٌ لِبَعْضِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ ^(٣) تَقْدِيرَ يَمِينِهِ : لَا كَلَّمْتُ هَذَا ، وَلَا كَلَّمْتُ هَذَا . لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ يُقَدَّرُ لَهُ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فِعْلٌ وَعَامِلٌ ، مِثْلُ الْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ ^(٤) . أَيْ : وَحُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ بَنَاتِكُمْ . فَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْلُوفًا عَلَيْهِ مُنْفَرِدًا ، فَيَحْتَثُّ بِهِ ، فَإِنْ قَصَدَ أَنْ لَا يَجْتَمَعَ فَعَلَهُ بِهِمَا ، لَمْ يَحْتَثْ إِلَّا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ يَمِينَهُ مَا يَحْتَثُّهُ ، فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَصَدَ تَرْكَ كَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، حَيْثُ يَفْعَلُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ . وَلَوْ ^(٥) قَالَ : وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا . حَيْثُ بِكَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ ^(٦) مِنْهُمَا ، بَغَيْرِ إِشْكَالٍ ؛ فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي تَرْكَ كَلَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضُرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴾ ^(٧) . أَيْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : أَتَيْتُ طَالِقًا ، إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا . أَوْ : عَبْدِي حُرٌّ ، إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا . لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَلَا الْعِتْقُ إِلَّا بِتَكْلِيمِهِمَا ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَكْلِيمَهُمَا مَعًا شَرْطًا لَوْقُوعِ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَّبِثُ الْمَشْرُوطُ إِلَّا بِوُجُودِ الشَّرْطِ جَمِيعِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَا مَرَاتِنِي : إِنْ حَضَرْتُمَا ، فَأَتَيْتُمَا طَالِقَتَانِ . لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِحَضَرِهِمَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، أَوْ لَا .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣ .

(٥) فِي م : وَ إِنْ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٧) سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٣ .

(٨) فِي م : بِتَكْلِيمِهِمَا .

جميعاً ، وتُفَارِقُ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنَّ مُقْتَضَاهَا الْمَنْعُ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَحْصُلُ الْمُخَالَفَةُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ . وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا فِي الْحَيْثُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ؛ لَكُنْ / الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَلْفِ كُلُّهُ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ الْمَنْعُ مِنْ فِعْلِهِ ، فَيَسْتَوِيَانِ . أَمَّا إِذَا قَالَ : إِذَا جِئْتُمَا ، فَأَتَيْتُمَا طَالِقَتَانِ . فَلَيْسَ ذَلِكَ بِيَمِينٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهَذَا مَنَعٌ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا حَثٌّ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ مُجَرَّدٌ ، وَلَيْسَ ^(٩) فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ شَيْئَيْنِ ^(١٠) فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ خُبْزًا وَلَا حَمًا ، وَلَا زَبْدًا وَتَمْرًا ، وَلَا أَذْخُلُ هَائِثِي الدَّارَيْنِ ، وَلَا أَغْصِي اللَّهَ فِي هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ ، وَلَا أُمْسِكُ هَاتَيْنِ الْمَرَاتَيْنِ . فَقَعَلَ بَعْضُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، مِثْلَ أَنْ أَكُلَ أَحَدَهُمَا ، وَدَخَلَ ^(١١) إِحْدَى الدَّارَتَيْنِ ، وَغَصَى اللَّهَ فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ ، وَأُمْسَكَ إِحْدَى الْمَرَاتَيْنِ ، فَهَلْ يَحْتَسِبُ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ قَصَدَ يَمِينَهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، أَوِ الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَانَوَاهُ . وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكُلُ سَمَكًا وَأَشْرَبَ لَبَنًا . بِالْفَتْحِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى « مَعَ » ، وَلِذَلِكَ اقْتَضَتْ الْفَتْحُ ، وَإِنْ غَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِتَكَرُّارٍ « لَا » ، اقْتَضَى الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، وَحَيْثُ يَفْعَلُهُ .

١٨٣٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ ثَوْبًا ، فَأَشْتَرَى بِهِ أَوْ يَشْتَرِي بِهِ أَوْ يَشْتَرِي بِهِ ، فَلَيْسَ بِهِ ، حَيْثُ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْتٍ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الثَّوْبِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ انْتَفَعَ بِشَيْءٍ)

هذه المسألة فَرَعٌ أَصْلُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَسْبَابَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْأَيْمَانِ ، فَيَتَعَدَّى الْحُكْمُ بِتَعَدِّيها ، فَإِذَا أَمْتٌ عَلَيْهِ بِثَوْبٍ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَهُ ، لَتَنْقَطِعَ الْيَمْنَةُ بِهِ ، حَيْثُ بِالْإِنتِفَاعِ بِهِ فِي غَيْرِ اللَّبْسِ مِنْ أَخِذِ ثَمَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ ائْتِفَاعٌ بِهِ يُلْحِقُ الْيَمْنَةَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ قَطْعَ الْيَمْنَةِ ، وَلَا كَانَ سَبَبٌ يَمِينِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا بِمَا تَنَاوَلَتْهُ يَمِينُهُ ، وَهُوَ لَيْسَ خَاصَّةٌ ، فَلَوْ أُيْذِلَ بِثَوْبٍ غَيْرِهِ ، ثُمَّ لَبَسَهُ ، أَوْ ائْتَفَعَ بِهِ فِي غَيْرِ اللَّبْسِ ، أَوْ

(٩) سقطت الواو من : الأصل .

(١٠) ق م : : شئ .

(١١) ق م : : أَوْ « مكان واو العطف في هذا الفعل والفعلين بعده .

باعه وأُخِذَ ثَمَنُهُ ، لم يَحْنُثْ ؛ لَعَدِمَ تناوُلَ اليمينِ له لَفْظًا وَبَيِّنَةً وَسَبِّيًا .

فصل : فَإِنْ فَعَلَ شَيْعًا عَلَيْهِ فِيهِ هَامِئَةٌ سِوَى الِائْتِفَاعِ بِالثُّوبِ ، وَبِعَوَضِهِ ^(١) ، مِثْلُ أَنْ سَكَنَ دَارَهَا ، أَوْ أَكَلَ طَعَامَهَا ، أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا لَهَا غَيْرَ الثُّوبِ ^(٢) الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ الثُّوبُ ، فَتَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ ، أَوْ بِمَا حَصَلَ بِهِ ، وَلَمْ يَتَّعِدْ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِاخْتِصَاصِ اليمينِ والسَّبَبِ بِهِ .

فصل : وَإِنْ امْتَنَنَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ بِثَوْبٍ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَهُ ، فَقَطَعَا يَمِينَتَهَا ، فَاشْتَرَاهُ غَيْرَهَا ^(٣) ، ثُمَّ كَسَاهُ إِيَّاهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ الْخَالِفُ ، وَلَبَسَهُ عَلَى وَجْهِهِ لَا مِئَنَةً لَهَا فِيهِ ، فَهَلْ يَحْنُثُ ؟ عَلَى وَجْهِهِينَ ؛ أَخَذَ هُمَا ، يَحْنُثُ ، لِمُخَالَفَتِهِ ^(٤) يَمِينَهُ ^(٥) لَفْظًا ^(٦) ، وَلِأَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ إِذَا كَانَ أَعَمَّ مِنَ السَّبَبِ ، وَجَبَ الْأَخْذُ بِمَعْمُومِ اللَّفْظِ دُونَ خُصُوصِ السَّبَبِ ، كَذَا فِي الْيَمِينِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ خَاصَمَتْهُ / امْرَأَةٌ لَهُ ، فَقَالَ : نَسَائِي طَوَالِي . طَلَّقَنَ كُلَّهُنَّ ، وَإِنْ كَانَ ^(٧) سَبَبُ الطَّلَاقِ وَاحِدَةً ، كَذَا هُنَا . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ اقْتَضَى تَقْيِيدَ لَفْظِهِ بِمَا وَجَدَ فِيهِ السَّبَبُ ، فَصَارَ كَالْمَنْوِيِّ ، أَوْ كَالْوَحْصِصَةِ بِقَرِينَةِ لَفْظِيَّةٍ ^(٨) .

١٨٣٦ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْوِيَ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارٍ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا ، حَنِثَ إِذَا كَانَ أَرَادَ ^(١) جَفَاءَ زَوْجَتِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ)

وهذه أيضا من فروع اعتبار النية ، وذلك أنه متى قصد جفأها بترك الأوى معها ، ولم يكن للدَّارِ أثر في يمينه ، كان ذكر الدَّارِ كعَدَمِهِ ، وكأنَّه حَلَفَ عَلَى ^(٢) أَنْ لَا يَأْوِيَ مَعَهَا ،

(١) ق م : : وبعضه .

(٢) سقط من : م .

(٣) ق ب ، م : : غيره .

(٤) ق ا : : بمخالفته .

(٥) ق ب ، م : : يمينه .

(٦) سقط من : ب .

(٧) ق ب : : لفظه .

(٨) ق ب ، م زيادة : : يمينه .

(٩) سقط من : ا ، ب ، م .

فإذا أوى معها في غيرها ، فقد أوى معها ، فحِثَّ ؛ لمُخَالَفَتِهِ ما حَلَفَ على تَرْكِه ، وصارَ هذا بِمَنْزِلَةِ سُؤَالِ الْأَعْرَابِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « وَقَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ (٣) رَمَضَانَ . فقال : « أُعْتِقْتُ رَقَبَةً » (٤) . لَمَّا كَانَ ذِكْرُ أَهْلِهِ لَا تُثَرِّلُهُ فِي (٥) إِيْجَابِ الْكُفَّارَةِ ، حَدَّثَنَاهُ مِنْ السَّبَبِ ، وصارَ السَّبَبُ الْوَقَاعَ ، سواءَ كانَ لِلْأَهْلِ أو لغيرِهِمْ . وإن كانَ لِلدَّارِ أَثَرٌ فِي يَمِينِهِ ، مثلُ أَنْ كَانَ يَكْزُرُهُ سَكْنَاهَا ، أو خُوصِمَ مِنْ أَجْلِهَا ، أو امْتَنَّنَ عَلَيْهِ بِهَا ، لم يَحْتَسِبْ إِذَا أوى معها في غيرها ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ يَمِينَهُ الْجَفَاءَ فِي الدَّارِ بَعِيْنِهَا ، فلم يُخَالِفْ ما حَلَفَ عليه . وإنْ عُدِمَ السَّبَبُ والنِّيَّةُ ، لم يَحْتَسِبْ إِلَّا بِفِعْلٍ مَا تَنَاوَلَهُ لَفْظُهُ ، وهو الْأَوَىُّ معها فِي تِلْكَ الدَّارِ بَعِيْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ اتِّبَاعُ لَفْظِهِ ، إِذَا لَمْ يُكُنْ نِيَّةً وَلَا سَبَبٌ يَصْرِفُ اللَّفْظَ عَنْ مُقْتَضَاهُ ، أو يَقْتَضِي زِيَادَةً عَلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْأَوَىُّ الدُّخُولُ ، فَمَتَى حَلَفَ لَا يَأْوِيْ معها ، فَدَخَلَ مَعَهَا الدَّارَ ، حِثَّ ، قَلِيلاً كَانَ لُبُّهُمَا أو كَثِيراً ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِراً عَنْ فَتَى مُوسَى : ﴿ إِذْ أَوْثِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ (٦) . قالَ أَحْمَدُ (٧) : لَمَّا (٨) كَانَ ذَلِكَ إِلَّا سَاعَةً ، أو مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . يُقَالُ : أَوْثِنْتُ أَنَا ، وَأَوْثِنْتُ غَيْرِي . قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ ﴾ (٩) وقالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَءَاوَيْنَهُمَا إِلَى رَوْدَةٍ ﴾ (١٠) .

فصل : وإنْ بَرَّهَا بِهَدْيَةٍ أو غَيْرِهَا ، أو اجْتَمَعَ معها فيما ليس بدَارٍ ولا بَيْتٍ ، لم يَحْتَسِبْ ، سواءَ كانَ لِلدَّارِ (١١) سَبَبٌ (١٢) فِي يَمِينِهِ أو لم يَكُنْ ، لِأَنَّهُ قَصَدَ جَفَاءَهَا بِهَذَا النَّوْعِ ، فلم يَحْتَسِبْ بغيرِهِ . وإنْ حَلَفَ أَنْ (١٣) لَا يَأْوِيْ مَعَهَا فِي دَارٍ لِسَبَبٍ ، فزَالَ السَّبَبُ

(٣) سقط من : ب .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٧٣/٤ .

(٥) سقط من : م .

(٦) سورة الكهف ٦٣ .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) في الأصل ، أ ، ب : « كم » .

(٩) سورة الكهف ١٠ .

(١٠) سورة المؤمنون ٥٠ .

(١١) في أ ، ب ، م : « الدار » .

(١٢) في أ : « سبباً » .

(١٣) سقط من : م .

المَوْجِبُ لِيَمِينِهِ ، مثل أَنْ كَانَ السَّبَبُ امْتِنَانُهَا بِهَا عَلَيْهِ ، فَمَلَكَ الدَّارَ ، أَوْ صَارَتْ لغيرِهَا ، فَأَوَى مَعَهَا فِيهَا ، فَهَلْ يَحْتَنُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا وَتَعْلِيلُهَا .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا ^(١٤) بَيْتًا ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا ^(١٥) فِيمَا لَيْسَ بِبَيْتٍ ، فَحُكْمُهَا ^(١٥) حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلُهَا ؛ إِنْ ^(١٦) قَصَدَ جَفَاءَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ ^(١٧) سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، حَيْثُ ، وَإِلَّا فَلَا . فَإِنْ دَخَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ هِيَ فِيهِمْ ، يَقْصِدُ الدُّخُولَ عَلَيْهَا مَعَهُمْ ، حَيْثُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا . وَإِنْ ^(١٨) اسْتَثْنَاهَا بِقَلْبِهِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ ٢١٥/١٠ ظ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْتَنُ ، كَالْوَلَدِ إِنْ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهَا ، فَسَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هِيَ فِيهِمْ ، يَقْصِدُ بِقَلْبِهِ السَّلَامَ عَلَى غَيْرِهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَنُ . وَالثَّانِي : يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِعْلًا لَا يَتَمَيَّزُ ، فَلَا يَصِحُّ تَخْصِيصُهُ بِالْقَصْدِ ، وَقَدْ وَجَدَ فِي حَقِّ الْكُلِّ عَلَى السَّوَاءِ ، وَهِيَ ^(١٩) مِنْهُمْ ، فَيَحْتَنُ ^(٢٠) بِهِ ، كَالْوَلَدِ لَمْ يَقْصِدْ اسْتِثْنَاءَهَا ، وَفَارَقَ السَّلَامَ ؛ فَإِنَّهُ قَوْلٌ بِصِحِّ تَخْصِيصِهِ بِالْقَصْدِ ، وَلِهَذَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ ^(٢١) : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَفْلَانًا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ ^(٢٢) : دَخَلْتُ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَفْلَانًا . وَلِأَنَّ السَّلَامَ قَوْلٌ يَتَنَاوَلُ مَا تَنَاوَلَهُ ^(٢٣) الضَّمِيرُ فِي «عَلَيْكُمْ» ، وَالضَّمِيرُ عَامٌّ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْخَاصُّ ، فَصَحَّ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَنْ سِوَاهَا ، وَالْفِعْلُ لَا يَتَنَاوَلُ هَذَا فِيهِ . وَإِنْ دَخَلَ بَيْتًا لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا فِيهِ ، ^(٢٤) فَوَجَدَهَا فِيهِ ^(٢٥) ، فَهُوَ كَالدُّخُولِ عَلَيْهَا نَاسِيًا ، فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَحْتَنُ بِذَلِكَ . فَخَرَجَ ^(٢٦) حِينَ عِلِمَ بِهَا ^(٢٧) ، لَمْ يَحْتَنُ . ^(٢٨) وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا ، فَدَخَلَتْ هِيَ عَلَيْهِ ، فَخَرَجَ فِي الْحَالِ ، لَمْ يَحْتَنُ ^(٢٩) . وَإِنْ أَقَامَ فَهَلْ يَحْتَنُ ؟ عَلَى

(١٤-١٥) سقط من : م . نقل نظر .

(١٥) في م : « فحكمه » .

(١٦) في م : « إذا » .

(١٧) في م : « البيت » .

(١٨) في ب زيادة : « قصد » .

(١٩-٢٠) في م : « فيهم فحنت » .

(٢٠) في م : « يقال » .

(٢١) في ب ، م : « يتناول » .

(٢٢-٢٣) سقط من : أ ، ب .

(٢٣-٢٤) في ب : « في الحال » .

(٢٤-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

وَجَهَيْنِ ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَاهُ فِيهَا ، فَاسْتَدَامَ الْمَقَامَ بِهَا ، فَهَلْ يَحْتَسِبُ ؟
عَلَى وَجْهَيْنِ .

١٨٣٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَ عَبْدَهُ فِي عِدِّ ، فَمَاتَ الْحَالِفُ
مِنْ يَوْمِهِ ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ ، حِنْثٌ)

أَمَّا إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِقَوَاتِ
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، وَهُوَ الْعَدُّ ، وَالْحَالِفُ قَدْ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ
الْعِدِّ ، فَلَا يُمَكِّنُ حِنْثُهُ ^(١) . وَكَذَلِكَ إِنْ جُنَّ الْحَالِفُ فِي يَوْمِهِ ، فَلَمْ يُقِفْ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ
الْعِدِّ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ . وَإِنْ هَرَبَ الْعَبْدُ ، أَوْ مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ
الْحَالِفُ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ضَرْبِهِ فِي الْعِدِّ ، حِنْثٌ . وَإِنْ لَمْ يَمُتِ الْحَالِفُ ، فَفِيهِ
مَسَائِلُ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ فِي عِدِّ ، أَيْ وَقْتُ كَانَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَبْرُؤُ فِي يَمِينِهِ ، بَلَا
خِلَافٍ . الثَّانِيَةُ ، أَمَكْنَهُ ضَرْبُهُ فِي عِدِّ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَضَى الْعَدُّ ، وَهَذَا فِي الْحَيَاةِ ،
حِنْثٌ أَيْضًا ، بِلَا خِلَافٍ . الثَّالِثَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ . وَهَذَا أَخَذَ قَوْلِي
الشَّافِعِيُّ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَحْتَسِبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْقِسْلُ الثَّانِي
لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ ضَرَبَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ ، كَالْمَكْرُوهِ وَالتَّاسِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ
يَفْعَلْ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ وَلَا نِسْيَانٍ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحِنْثِ ، فَحِنْثٌ ،
^(٢) كَمَا لَوْ أُلْفِقَهُ / بِاخْتِيَارِهِ ^(٣) ، وَكَأَلَوْ حَلَفَ لِيَحْجُنَّ الْعَامَ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحُجِّ ؛ لِمَرَضٍ ، أَوْ
عَدِمِ التَّفَقُّةِ ^(٤) ، وَفَارَقَ الْإِكْرَاهَ وَالتَّاسِيَّ ، فَإِنَّ الْاِمْتِنَاعَ لِمَعْنَى فِي الْحَالِفِ ، وَهَهُنَا
الْاِمْتِنَاعُ لِمَعْنَى فِي الْمَحَلِّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ ضَرْبَهُ لَصُعُوبَتِهِ ، أَوْ تَرَكَ الْحَالِفُ الْحُجَّ
لَصُعُوبَةِ الطَّرِيقِ وَتَبَعْدِهَا عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ ثَلَفَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ أَوْ اخْتِيَارِهِ ^(٥) ،
حِنْثٌ ، وَجْهًا وَاجِدًا ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ الْفِعْلَ عَلَى نَفْسِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيَحْتَسِبُ الْحَالِفُ سَاعَةً

٢١٦/١٠ و

(١) فِي م : ١ حِثُّهُ .

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ ب : ٢ .

(٣) فِي ب : ١ نَفَقَةٌ .

(٤) فِي م : ٥ وَاخْتِيَارُهُ .

مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ انْعَقَدَتْ مِنْ حِينَ خَلَفَهُ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَحَيْثُ ^(٥) ، فِي الْحَالِ ، كَالْوَلَمْ يُؤَقَّتْ ، وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَحْنُثَ قَبْلَ الْعَدِّ ؛ لِأَنَّ الْحَنْثَ مُخَالَفَةٌ لِمَعْقَدِ يَمِينِهِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَحْصُلُ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفِعْلِ فِي وَقْتِهِ . الرَّابِعَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ، فَهُوَ كَالْوَلَمْ فِي يَوْمِهِ . الْخَامِسَةُ ، مَاتَ الْعَبْدُ فِي غَدٍ ، بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ، قَبْلَ ضَرْبِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَحْنُثُ قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فِيهِ قَوْلَانِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ^(٦) تَمَكَّنَ مِنْ ضَرْبِهِ فِي وَقْتِهِ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَلَمْ مَضَى الْعَدُّ قَبْلَ ضَرْبِهِ . السَّادِسَةُ ، مَاتَ الْحَالِفُ فِي غَدٍ ، بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ضَرْبِهِ ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ ، حَيْثُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . السَّابِعَةُ ، ضَرَبَهُ فِي يَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَبِيرُ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : يَبِيرُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لِلْحَنْثِ عَلَى ضَرْبِهِ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ الْيَوْمَ ، فَقَدْ فَعَلَ الْحَلْفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ ، فَقَضَاهُ الْيَوْمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْحَلْفَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ ، فَلَمْ يَبِيرُ ، كَالْوَلَمْ حَلَفَ لَيَصُومَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَامَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَفَارَقَ قِضَاءَ الدِّينِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ تَعَجِيلَهُ لَا غَيْرَ ، وَفِي قِضَاءِ الْيَوْمِ زِيَادَةٌ فِي التَّعَجِيلِ ، فَلَا يَحْنُثُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ قَضِيهِ إِرَادَةَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ غَدًا بِالْقِضَاءِ ، فَصَارَ كَالْمَقْضُوبِ بِهِ ، إِذَا كَانَ مَبْنًى الْأَيْمَانِ عَلَى النَّبَةِ ، وَلَا يَصِيحُّ قِيَاسًا مَا لَيْسَ بِمِثْلِهِ عَلَيْهِ ، وَسَائِرُ الْحَلْفَاتِ لَا تَعْلَمُ مِنْهَا إِرَادَةُ التَّعَجِيلِ عَنْ الْوَقْتِ الَّذِي وَقَّتَهُ لَهَا ، فَاِمْتَنَعَ الْإِلْحَاقُ ، وَتَعَيَّنَ التَّمَسُّكُ بِاللَّفْظِ . الثَّامِنَةُ ، ضَرَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، لَمْ يَبِيرُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنْصَرِفُ إِلَى ضَرْبِهِ حَيًّا ، يَتَأَلَّمُ بِالضَّرْبِ ، وَقَدْ زَالَ هَذَا بِالْمَوْتِ . التَّاسِعَةُ ، ضَرَبَهُ ضَرْبًا لَا يُؤْلِمُهُ ، لَمْ يَبِيرُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . الْعَاشِرَةُ ، حَنَقَهُ ، أَوْ تَنَفَّ شَعْرَهُ ، أَوْ عَصَرَ سَاقَهُ ، بِحَيْثُ يُؤْلِمُهُ ، فَإِنَّهُ يَبِيرُ ؛ ^(٧) لِأَنَّهُ يُسَمَّى ضَرْبًا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ . الْحَادِيَةَ عَشْرَةً ، جُنَّ الْعَبْدُ ، فَضَرَبَهُ ، فَإِنَّهُ يَبِيرُ ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ حَيٌّ يَتَأَلَّمُ بِالضَّرْبِ ، وَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ ، حَيْثُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ فِي غَدٍ ، فَفِيهِ نَحْوٌ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ . وَمَتَى فَاتَ ضَرْبُهُ / بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْرِبْهُ .

(٥) سقط من : م .

(٦-٦) ق : م : ١ : ب كنه .

(٧-٧) سقط من : ب . نقل نظر .

فصل : وإن قال : والله لأشربن ماء هذا الكوز غدا . فائتفق اليوم ، أو : لأكلن هذا الخبر غدا . فتلف ، فهو على نحو مما ذكرنا في العبد . قال صالح : سألت أبا عن الرجل يحلف أن يشرب هذا الماء ، فأنصب ؟ قال : يحث . وكذلك لو ^(٨) حلف أن يأكل هذا الرغيف ، فأكله كذب ؟ قال : يحث ؛ لأن هذا لا يقدر عليه .

١٨٣٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَهُ حِينًا ، فَكَلَّمَهُ قَبْلَ السَّيَةِ أَشْهَرُ ، حَيْثُ)

وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يكلمه حينًا ، فإن قيد ذلك بلفظه أو بينته بزمن ، تقيده ، وإن أطلقه ، انصرف إلى سبته أشهر . روى ذلك عن ابن عباس ^(١) . وهو قول أصحاب الرأي . وقال مجاهد ، والحكم ، وحماد ، ومالك : هو سبته ؛ لقوله تعالى : ﴿ تَوْتَى أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ ^(٢) . أى كل عام . وقال الشافعي ، وأبو ثور : لا قدر له ، ويبر بأذن زمن ؛ لأن الحين اسم مبهمة يقع على القليل والكثير ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَعْلَمَنَ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ ^(٣) . قيل : أراد يوم القيامة . وقال : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ^(٤) . وقال : ﴿ فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾ ^(٥) . وقال : ﴿ حِينٌ تُمَسُونَ وَحِينٌ تُصْبِحُونَ ﴾ ^(٦) . ويقال : جئت منذ حين . وإن كان أتاها من ساعة . ولنا ، أن الحين المطلق في كلام الله تعالى أقله سبته أشهر . قال عكرمة ، وسعيد بن جبير ، وأبو عبيد ، في قوله تعالى : ﴿ تَوْتَى أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ : إنه سبته أشهر . فيحمل مطلق كلام الآدمي على مطلق كلام الله تعالى ، ولأنه قول ابن عباس ، ولا

(٨) في م : ٤ إن .

(١) أخرجه الطبري في تفسير آية ٢٥ من سورة إبراهيم : تفسير الطبري ١٣/٢٠٨ .

(٢) سورة إبراهيم ٢٥ .

(٣) سورة ص ٨٨ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) سورة المؤمنون ٥٤ .

(٦) سورة الروم ١٧ .

(٧) في ب : ١ منذ .

نَعْلَمُ لَهُ^(٨) مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، وَمَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمُطْلَقِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَا ذَكَرْنَاهُ أَقْلَهُ ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ حَقًّا ، فَذَلِكَ ثَمَانُونَ عَامًا ، وَقَالَ مَالِكٌ : أُرْبَعُونَ عَامًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : هُوَ أَذْنَى زَمَانٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُتَقَلَّ فِيهِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ تَقْدِيرٌ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾^(٩) : الْحَقْبُ ثَمَانُونَ سَنَةً^(١٠) . وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ ، وَلِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ يُفْضِي إِلَى حَمْلِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ وَقَوْلِ مُوسَى : ﴿ أَوْ أَمْضَى حَقًّا ﴾^(١١) . إِلَى اللَّكْنَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ التَّكْثِيرِ ، فَإِذَا صَارَ مَعْنَى ذَلِكَ ﴿ لَيْسَ فِيهَا ﴾ سَاعَاتٍ أَوْ لِحْظَاتٍ^(١٢) ، أَوْ أَمْضَى لِحْظَاتٍ وَسَاعَاتٍ^(١٣) ، صَارَ مُقْتَضًى ذَلِكَ التَّقْلِيلُ ، وَهُوَ ضِدُّ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَلَامِهِ ، وَضِدُّ الْمَفْهُومِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ / فِيمَا نَعْلَمُ ، فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْحَقْبِ بِهِ .

٢١٧/١٠ و

فصل : فَإِنْ^(١٤) حَلَفَ أَنْ^(١٥) لَا يَكْلُمُهُ زَمَنًا ، أَوْ وَقْتًا ، أَوْ دَهْرًا ، أَوْ عَمْرًا ، أَوْ مِلْيًا ، أَوْ طَوِيلًا ، أَوْ بَعِيدًا ، أَوْ قَرِيبًا ، بَرَّ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فِي قَوْلِ أُنَى الْحَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا حَدَّ لَهَا فِي اللُّغَةِ ، وَتَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَقَلِّ مَا تَنَاوَلَهُ^(١٦) اسْمُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْقَرِيبُ بَعِيدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَقَرِيبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ التَّحْدِيدُ بِالتَّحْكُمِ ، وَإِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِالتَّوْقُفِيفِ ، وَلَا

(٨) ق م : د أنه .

(٩) سورة النبأ ٢٣ .

(١٠) أخرجه ابن جرير ، في تفسير الآية . تفسير الطبري ١١/٣٠ .

(١١) سورة الكهف ٦٠ .

(١٢) ق م : د ولحظات .

(١٣) ق م : د أو ساعات .

(١٤) ق م : د فلذا .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) ق م : د يتناول .

تَوْقِيفَ هُهْنًا ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، وَهُوَ أَقْلٌ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : الزَّمَانُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ . وَقَالَ طَلْحَةُ الْعَاقُولِيُّ : الْحَجِينُ وَالزَّمَانُ وَالْعُمَرُ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ فِي الْعَادَةِ بَيْنَهُمَا ^(١٧) ، وَالنَّاسُ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ التَّبَعِيدَ ^(١٨) ، فَلَوْ ^(١٩) حُمِلَ عَلَى الْقَلِيلِ ، حُمِلَ عَلَى خِلَافِ قَصْدِ الْحَالِفِ . وَ « ذَهْرٌ » ^(٢٠) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَالْحَجِينِ أَيْضًا لِهَذَا الْمَعْنَى . وَقَالَ فِي « بَعِيدٍ » ، وَ « مَلَى » وَ « طَوِيلٌ » : هُوَ عَلَى ^(٢١) أَكْثَرِ مِنْ شَهْرٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضِدُّ الْقَلِيلِ ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى ضِدِّهِ . وَلَوْ حُمِلَ الْعُمَرُ عَلَى أَرْبَعِينَ عَامًا ، لَكَانَ ^(٢٢) حَسَنًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَلِيلٍ ﴾ ^(٢٣) . وَكَانَ ذَلِكَ ^(٢٤) أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَيَجِبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْعُمَرَ فِي الْغَالِبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُدَّةً طَوِيلَةً ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الدَّهْرَ ، أَوِ الْأَيْدَ ، أَوِ الزَّمَانَ . فَذَلِكَ عَلَى الْأَيْدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ ^(٢٥) لِلْأَسْتِغْرَاقِ ، فَتَقْتَضِي الدَّهْرَ كُلَّهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَيَّامٍ ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ ^(٢٦) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٢٧) . وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَشْهُرٍ ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى شُهُورٍ ، فَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ ، أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ ؛ لِذَلِكَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : يَتَنَاوَلُ يَمِينُهُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ عِدَّةَ

(١٧) ق م : بينهما .

(١٨) ق ا : البعيد .

(١٩) ق ب : فما .

(٢٠) ق م : والدهر .

(٢١) سقط من : م .

(٢٢) ق ب ، م : كان .

(٢٣) سورة يونس ١٦ .

(٢٤) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٥) ق ب زيادة : وإن حلف على شهر .

(٢٦) سورة البقرة ٢٠٣ .

الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴿٢٧﴾ . وَلَأنَّ الشُّهُورَ جَمْعُ الْكَثْرَةِ ، وَأَقْلَهُ عَشْرَةٌ ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ جَمْعُ الْقَلَّةِ .

١٨٣٩ - مسألة : قال : (وَلَوْ ^(١) حَلَفَ أَنْ يَقْضِيَهُ حَقَّهُ فِي وَقْتٍ ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِذَا كَانَ أَرَادَ يَمِينِهِ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ)

وهذا قال أبو حنيفة ، ومحمد ، وأبو ثور . وقال الشافعي : يَحْنُثُ إِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مُخْتَارًا ، فَحْنِثَ ، كَمَا لَوْ قَضَاهُ بَعْدَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الْيَمِينِ ، تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، فَإِذَا قَضَاهُ قَبْلَهُ ، فَقَدْ قَضَى قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، وَزَادَ خَيْرًا ، وَلَأنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى النِّيَّةِ ، وَنِيَّةُ هَذَا يَمِينِهِ ^(٢) تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْغَدِ ، فَتَعَلَّقَتْ / يَمِينُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ ، فَإِنْ كَانَ ^(٣) يُقْتَضَى التَّعْجِيلُ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ نَوَاهُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ ، وَلَا كَانَ السَّبَبُ يَقْتَضِيهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَبِيرُ إِلَّا بِقَضَائِهِ فِي الْغَدِ ، وَلَا يَبِيرُ بِقَضَائِهِ قَبْلَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَبِيرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لِلْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ ، فَمَتَى عَجَّلَهُ ، فَقَدْ أَتَى بِالْمَقْصُودِ ، فَيَبِيرُ ^(٤) ، كَمَا لَوْ نَوَى ذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ مَا ^(٥) تَنَاوَلَتْهُ يَمِينُهُ لَفْظًا ، وَلَمْ تُصَرِّفْهَا عَنْهُ نِيَّةً وَلَا سَبَبَ ، فَحْنِثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيُصُومَنَّ شَعْبَانَ ، فَصَامَ رَجَبًا . وَيَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي فِي الْقَضَاءِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ عُرِفَ هَذِهِ الْيَمِينَ فِي الْقَضَاءِ التَّعْجِيلُ ، فَتَنْصَرِفُ ^(٦) الْيَمِينُ الْمُطْلَقَةُ إِلَيْهِ .

فصل : فَأَمَّا غَيْرُ قَضَاءِ الْحَقِّ ، كَأَكْلِ شَيْءٍ ، أَوْ شُرْبِهِ ، أَوْ بَيْعِ شَيْءٍ ، أَوْ شِرَائِهِ ، أَوْ

(٢٧) سورة التوبة ٣٦ .

(١) ق م : : وإن .

(٢) ق م نهاده : : ترك .

(٣) ق م ب ، م : : كانت .

(٤) ق م : : فيه .

(٥) - (٥) ق م ب : : تناوله يمينه .

(٦) ق م : : تنصرف .

صَرَبَ عَبْدٌ^(٧)، وَنَحَوْهُ^(٨)، فَمَتَى عَيْنَ وَقْتِهِ، وَلَمْ يَتَوَّعَ مَا يَقْتَضِي تَعْجِيلَهُ، وَلَا كَانَ سَبَبَ يَمِينِهِ يَقْتَضِيهِ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفَعْلِهِ فِي وَقْتِهِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي، أَنَّهُ يَبْرَأُ بِتَعْجِيلِهِ عَنْ وَقْتِهِ. وَحَكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ، مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ تَصَرُّفٍ يَمِينَهُ، وَلَا سَبَبٍ، فَيَحْنُثُ، كَالصَّيَّامِ. وَلَوْ فَعَلَ بَعْضُ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَبَعْضُهُ فِي وَقْتِهِ، لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَبْرَأُ فِيهَا إِلَّا بِفَعْلِ جَمِيعِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ، فَتَرَكَ بَعْضُهُ فِي وَقْتِهِ، كَتَرَكَ جَمِيعِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَوَّعَ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ، أَوْ يَقْتَضِي ذَلِكَ سَبَبُهَا.

فصل: وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ثَوْبَهُ بِعَشْرَةٍ، فَبَاعَهُ بِهَا أَوْ بِأَقْلَ مِنْهَا^(٩)، حَنِثَ. وَإِنْ بَاعَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا، لَمْ يَحْنُثْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحْنُثُ إِذَا بَاعَهُ بِأَقْلَ مِنْهَا^(١٠)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ يَمِينُهُ. وَلَنَا، أَنَّ الْعُرْفَ فِي هَذَا أَنْ لَا يَبِيعَهُ بِهَا، وَلَا بِأَقْلَ مِنْهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ إِنْسَانًا، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَبِيعَهُ بِعَشْرَةٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ يَبِيعُهُ بِأَقْلَ مِنْهَا، وَلَئِنْ هَذَا تَنْبِيهُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ بَيْعِهِ بِمَا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَالْحَكْمُ يَثْبُتُ بِالنِّيَّةِ، كَثْبُوتِهِ بِاللَّفْظِ. وَإِنْ حَلَفَ: لَا اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةٍ. فَاشْتَرَاهُ بِأَقْلَ، لَمْ يَحْنُثْ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ بِأَكْثَرِ^(١١)، حَنِثَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّ لَا يَحْنُثُ إِذَا اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ^(١٢) تَتَنَاوَلْهُ لَفْظًا. وَلَنَا، أَنَّهَا تَنَاوَلَتْهُ^(١٣) عُرْفًا وَتَنْبِيْهُهَا، فَكَانَ حَانِكًا، كَالْوَقْفِ: مَالَهُ عَلَى حَبَّةٍ. فَإِنَّهُ يَحْنُثُ إِذَا كَانَ^(١٤) عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْهَا، وَيَبْرَأُ يَمِينَهُ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا، كِبَرَاةً مِنْهَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ: رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ^(١٥) لَا يَنْقُصَ هَذَا الثَّوبَ عَنْ^(١٦) كَذَا. قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ، وَلَكِنْ

(٧) في ١: عبد.

(٨) في الأصل: أو نحوه.

(٩) في الأصل: أو أقل.

(١٠) سقط من: الأصل، أ، م.

(١١) في م زيادة: منها.

(١٢) سقط من: الأصل.

(١٣) في ب: تناوله.

(١٤) في م زيادة: له.

(١٥) (١٥-١٥) في م: إن حلف.

(١٦) في الأصل، أ، ب: من.

هَبْ لِي كَذَا . قَالَ : هَذَا حِلَّةٌ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ : يَغْنُكُ بِكَذَا ، وَأَهَبُ^(١٧) لِفُلَانٍ شَيْئًا آخَرَ . قَالَ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَكَرِهَهُ^(١٨) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ ، فَمَاتَ الْحَالِفُ مِنْ^(١٩) يَوْمِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِيمَا إِذَا حَلَفَ / لِيُضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي غَدٍ ، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ . وَإِنْ مَاتَ الْمُسْتَحِقُّ ، فَحَكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَذَّرَ قَضَاؤُهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّ عَبْدَهُ غَدًا ، فَمَاتَ الْعَبْدُ^(٢٠) الْيَوْمَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ قَضَى وَرَثَتُهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ وَرَثَتِهِ يَقُومُ مَقَامَ قَضَائِهِ فِي إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْبِرِّ فِي يَمِينِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ ضَرْبُ غَيْرِهِ مَقَامَ ضَرْبِهِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو نُورٍ : تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِمَوْتِ الْمُسْتَحِقِّ ، وَلَا يَحْنُثُ ، سِوَاءَ قَضَى وَرَثَتُهُ أَوْ لَمْ يَقْضِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ فِعْلُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، أَشْبَهَ الْمُكْرَهَ ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا ، فِي مَسْأَلَةِ مَنْ حَلَفَ لِيُضْرِبَنَّ عَبْدَهُ غَدًا ، فَمَاتَ الْعَبْدُ الْيَوْمَ . وَإِنْ أَبْرَأَهُ الْمُسْتَحِقُّ مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلْ يَحْنُثُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْمُكْرَهَ هَلْ يَحْنُثُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَإِنْ قَضَاهُ عَوْضًا عَنْ حَقِّهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ، عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ^(٢١) حَقَّهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِهِ الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ بَعَيْنُهُ^(٢٢) .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ^(٢٣) عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، أَوْ إِلَى رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ إِلَى اسْتِهْلَالِهِ ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، فَقَضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الشَّهْرِ ، بَرٌّ فِي يَمِينِهِ . وَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ مَعَ إِمْكَانِهِ ، حَنِثَ . وَإِنْ شَرَعَ فِي عَدِّهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزَنِهِ ، فَتَأَخَّرَ الْقَضَاءُ لِكُتْرَتِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ الْقَضَاءَ . وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ

(١٧) فِي الْأَصْلِ : وَهَبَ .

(١٨) فِي م : فَكْرَهُ .

(١٩) فِي ب : فِي .

(٢٠) فِي م نِهَادَةً : قَبْلَ .

(٢١) فِي ب ، م : قَضَى .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ : نَفْسَهُ .

(٢٣) فِي ب ، م : لِيَقْضِيَهُ .

لِيَأْكُلَنَّ هذا الطعامَ ، في هذا الوقتِ ، فشرَّعَ في أكله فيه ، وتأخَّرَ الفراغَ لكثرتِه ، لم يَحْتَنَ ؛ لأنَّ أكله كُلُّهُ غيرُ مُمكنٍ في هذا الوقتِ اليسيرِ ، فكائنُ يَمِينُهُ على الشُّروعِ فيه في ذلك الوقتِ ^(٢٤) ، أو على مُقارَنةِ فعله لذلك الوقتِ ، للعلمِ ^(٢٥) بالعجزِ عن غيرِ ذلك . ومذهبُ الشافعيِّ في هذا كُلِّهِ كما ذَكَرنا .

١٨٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يَشْرَبَهُ كُلَّهُ)

وجملةُ ذلك أنَّه إذا حَلَفَ لَيَفْعَلَ شَيْئًا ، لم يَبْرَأْ إِلَّا بِفَعْلِ جَمِيعِهِ ، وإنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، وأُطْلِقَ ، ففعل بَعْضَهُ ، ففيه روايتان ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا . وإنْ نَوَى فَعَلَ جَمِيعَهُ ، أو كان في يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، لم يَحْتَنَ إِلَّا بِفَعْلِ جَمِيعِهِ . وإنْ نَوَى فَعَلَ الْبَعْضِ ، أو كان في يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، حَيْثُ يَفْعَلُ الْبَعْضِ ، روايةٌ واحدةٌ . فإذا ^(١) حَلَفَ أَنْ ^(٢) لَا يَشْرَبَ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ ، فهل يَحْتَنُ بذلك ؟ فيه روايتان . وإنْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ ^(٣) مَاءَ دَجَلَةَ ، أو مَاءَ هَذَا النَّهْرِ . حَيْثُ شَرِبْتُ أَذْنَى شَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ شَرَبَ جَمِيعِهِ مُمْتَنِعٌ بِغَيْرِ يَمِينِهِ ، فلا حَاجَةَ إِلَى تَوْكِيدِ الْمَنَعِ بِيَمِينِهِ ، فَتَصَرَّفَ يَمِينُهُ إِلَى مَنَعِ نَفْسِهِ مِمَّا يُمكنُ فَعْلُهُ ، وهو شَرَبُ الْبَعْضِ ، كَالْوَحَلَفِ : لَا شَرِبْتُ الْمَاءَ . وهذا قال أبو حنيفة . وقال أصحابُ الشافعيِّ : إنْ حَلَفَ عَلَى الْجِنْسِ ، كالنَّاسِ وَالْمَاءِ وَالْخُبْزِ وَالتَّمْرِ وَنَحْوِهِ ، حَيْثُ يَفْعَلُ الْبَعْضِ ، وإنْ تَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ الْجَمْعَ ^(٤) ، كَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمَسَاكِينَ ، / لم يَحْتَنَ بِفَعْلِ الْبَعْضِ ، وإنْ تَنَاوَلَتْ اسْمَ جِنْسٍ مُضَافٍ ^(٥) ، كَمَا النَّهْرِ ، وَمَاءِ دَجَلَةَ ، ففيه

(٢٤) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٥) في ب : المعلوم .

(١) في ب : م . : فإن .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : يشرب .

(٤) في م : الجميع .

(٥) في ب : م . : يضاف .

وَجِهَانٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُهُ فَعُلَ جَمِيعُهُ ، فَتَنَاوَلَتْ يَمِينُهُ بَعْضَهُ مُتَفَرِّدًا ، كَاسِمِ الْجِنْسِ .

فصل^(٩) : فَإِنْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنَ الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ مَائِهِ ، حَيْثُ ، سِوَاءِ كَرَعٍ^(١٠) فِيهِ ، أَوْ اغْتَرَفَ مِنْهُ ثُمَّ شَرِبَ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يَكْرَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ ذَلِكَ الْكَرْعُ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ بَعِيرُهُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ . فَصَبَّ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ وَشَرِبَ . وَلَنَا ، أَنَّ مَعْنَى يَمِينِهِ أَنْ لَا يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْبَ يَكُونُ مِنْ مَائِهَا ، لَا مِنْهَا^(١١) فِي الْعُرْفِ ، فَحُمِلَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْرِ ، وَلَا أَكَلْتُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، وَلَا شَرِبْتُ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ . وَيُفَارِقُ الْكُورَ ؛ لِأَنَّ^(١٢) الشَّرْبَ فِي الْعُرْفِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ آلَةٌ لِلشَّرْبِ ، بِخِلَافِ النَّهْرِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُنْطَلُّ بِالْبَيْرِ وَالشَّاةِ وَالشَّجَرَةِ ، وَقَدْ سَلَّمُوا أَنَّهُ لَوْ اسْتَقَى مِنَ الْبَيْرِ ، أَوْ احْتَلَبَ لَبَنَ الشَّاةِ ، أَوْ التَّقَطَّ مِنَ الشَّجَرَةِ ، وَشَرِبَ وَأَكَلَ ، حَيْثُ ، فَكَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ^(١٣) مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ . وَإِنْ^(١٤) حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ^(١٥) الْفُرَاتِ ، فَشَرِبَ مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ^(١٦) ، فِيهِ وَجِهَانٌ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الشَّرْبِ مِنْهُ الشَّرْبُ مِنْ مَائِهِ ، فَحَيْثُ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ مِنْ مَائِهِ . وَهَذَا أَخَذَ الْأَحْتِمَالَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسِبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، إِلَّا أَبَا يُونُسَ ، فَإِنَّ عَنْهُ رِوَايَةً ، أَنَّهُ^(١٧) يَحْتَسِبُ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ النَّهْرُ يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ

(٩) سقط من : م .

(١٠) كَرَعٌ فِي الْمَاءِ : تَنَاوَلَهُ بَغْيُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْرَبَ بِكَفَيْهِ وَلَا بِإِنَاءٍ .

(١١) فِي م : وَ مِنْهَا .

(١٢) فِي م : فَإِنْ .

(١٣) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٤) فِي م : وَلَوْ .

(١٥) فِي النسخ زيادة : مَاءٍ . وَهُوَ تَكَرُّارٌ لِلْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ .

(١٦) سقط من : الْأَصْلُ .

(١٧) لم يرد في الأصل .

النَّهْرُ ، لا إِلَى الْفُرَاتِ ، وَيُرْوَلُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ عَنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْفُرَاتِ ، فَلَا يَحْتَسُّ بِهِ ، كغَيْرِ الْفُرَاتِ .

١٨٤١ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى اسْتَوْفَى حَقِّي مِنْكَ . فَهَرَبَ مِنْهُ ، لَمْ يَحْتَسُّ . وَلَوْ قَالَ : لَا اقْرَبْنَا . فَهَرَبَ مِنْهُ ، حَيْثُ)

أَمَّا إِذَا حَلَفَ : لَا فَارَقْتُكَ . فففيه مسائلُ عشرٌ ؛ أحدها ، أَنْ يُفَارِقَهُ الْحَالِفُ مُحْتَازًا ، يَحْتَسُّ ، بِلا خِلَافٍ ، سواءَ أَبْرَاهُ مِنَ الْحَقِّ أَوْ فَارَقَهُ ، وَالْحَقُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنْهُ . الثَّانِيَّةُ ، فَارَقَهُ مُكْرَهًا ، فَيَنْظُرُ ؛ فَإِنْ حُمِلَ مُكْرَهًا حَتَّى فُرِقَ بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَحْتَسُّ . وَإِنْ أَكْرَهَ بِالضَّرْبِ وَالتَّهْدِيدِ ، لَمْ يَحْتَسُّ . وَفِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ : يَحْتَسُّ . وَفِي الثَّانِيَةِ تَفْصِيلٌ ^(١) ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى . الثَّالِثَةُ ، هَرَبَ مِنْهُ الْعَرِيسُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَا يَحْتَسُّ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ ^(٢) يَحْتَسُّ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَجِيبُهُ أَنْ لَا تَحْصُلَ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ ، / وَقَدْ

٢١٩/١٠

حَصَلَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسُهُ فِي الْفُرْقَةِ ، وَمَا فِعْلٌ ، وَلَا فِعْلٌ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَحْتَسُّ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا قُمْتُ . فَقَامَ غَيْرُهُ . الرَّابِعَةُ ، أَذِنَ لَهُ الْحَالِفُ فِي الْفُرْقَةِ ، ففَارَقَهُ ، فَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَحْتَسُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْتَسُّ . قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ قَوْلُ الْخَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفُرْقَةَ الَّتِي حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا . وَلَنَا ، أَنَّ مَعْنَى يَجِيبُهُ لِأَلَّا تَمْنَلُكَ . وَإِذَا فَارَقَهُ بِإِذْنِهِ فَمَا لَزِمَهُ ، وَيُفَارِقُ مَا إِذَا هَرَبَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبُ اخْتِيَارِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ الْخَرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ ^(٣) الْخَرَقِيَّ قَالَ : فَهَرَبَ مِنْهُ . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا فَارَقَهُ بِغَيْرِ هَرَبٍ ، أَنَّهُ يَحْتَسُّ . الْخَامِسَةُ ، فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَلَا هَرَبٍ ، عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُهُ مَلَاذِمَتُهُ ، وَالْمَشْيُ مَعَهُ ، أَوْ إِنْ سَاكَهُ ^(٤) ، فَلَمْ يَفْعَلْ ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلُهَا . السَّادِسَةُ ، قَضَاهُ قَدْرٌ ^(٥) حَقَّهُ ، فَفَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ وَقَاهُ ، فَخَرَجَ رَدِيضًا أَوْ بَعْضَهُ ، فَيُخْرِجُ فِي الْجَنَنِ

(١) في م زيادة : « ما » .

(٢) في م زيادة : « لا » .

(٣) في م : « ولأن » .

(٤) في م : « وإسكاه » .

(٥) لم يرد في الأصل .

رَوَاتَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى النَّاسِي . وَلِلشَافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالرَّوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ^(٦) ، يَحْتُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، لِأَنَّهُ فَارَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مُخْتَارًا . وَالثَّانِيَةُ ^(٧) ، لَا يَحْتُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ إِذَا وَجَدَهَا زَيْوًا ، وَإِنْ وَجَدَ أَكْثَرَهَا تُحَاسًا أَنَّهُ ^(٨) يَحْتُ . وَإِنْ وَجَدَهَا مُسْتَحَقَّةً ، فَأَتَّخَذَهَا صَاحِبُهَا ، تُخْرِجُ أَيْضًا عَلَى الرَّوَاتَيْنِ فِي النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لِحَقِّهِ ^(٩) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَجَدَهَا رَدِيئَةً . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَحْتُ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالْحَالِ فَفَارَقَهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْفَ حَقَّهُ . السَّابِعَةُ ، فَلَسَهُ الْحَاكِمُ ، فَفَارَقَهُ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنَّ الزَّمَةَ الْحَاكِمُ ، فَهُوَ كَالْمُكْرَه ، وَإِنْ لَمْ يُلْزِمُهُ مُفَارَقَتَهُ ، لَكِنْ ^(١٠) فَارَقَهُ لِعِلْمِهِ بِوُجُوبِ مُفَارَقَتِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَحْلَفِ لَا يُصَلِّي ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَصَلَّاهَا . الثَّامِنَةُ ، أَحَالَهُ الْغَرِيمُ بِحَقِّهِ ، فَفَارَقَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْتُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يَوْسُفَ ^(١١) ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ : لَا يَحْتُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَرِئَ إِلَيْهِ مِنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَا اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْهُ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ يَمْلِكُ الْمَطَالِبَةَ بِهِ ، فَحَيْثُ ، كَالْوَحْلَفِ . فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَرَّ بِذَلِكَ ، فَفَارَقَهُ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُخْرِجُ عَلَى الرَّوَاتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْتُ ؛ لِأَنَّ هَذَا جَهْلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ ، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ ^(١٢) الْحِنْثُ ، كَالْوَحْلَفِ كَوْنَهُ هَذِهِ الْيَمِينِ مُوجِبَةً لِلْكَفَّارَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا فَارَقْتُكَ وَلِي قَبْلَكَ حَقٌّ . فَأَحَالَهُ بِهِ ، فَفَارَقَهُ ، لَمْ يَحْتُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ قَبْلَهُ حَقٌّ . وَإِنْ أَخَذَ بِهِ ضَمِيمًا أَوْ كِفِيلًا أَوْ رَهْنًا ، فَفَارَقَهُ ، حَيْثُ ، بَلَا إِشْكَالٍ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَطَالِبَةَ الْغَرِيمِ . التَّاسِعَةُ ، قَضَاءُ عَنْ حَقِّهِ عَوَضًا عَنْهُ ، ثُمَّ فَارَقَهُ . فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَحْتُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ ^(١٣) قَضَاهُ . ٢١٩/١٠ ظ

(٦) ق م : د أحدهما .

(٧) ق م : د والثاني .

(٨) ق م : د فإنه .

(٩) ق م : د حقه .

(١٠) ق م : د لكنه .

(١١) سقط من : م .

(١٢) ق م : د عند .

(١٣) ق م ، ب ، د : قد .

حَقُّهُ ، وَبَرئَ إِلَيْهِ مِنْهُ بِالْقَضَاءِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَضِرُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ عَلَى نَفْسِ الْحَقِّ ، وَهَذَا بَدَلُهُ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا فَاَرَقْتُكَ حَتَّى تُبْرَأَ مِنْ حَقِّي ، أَوْ : وَلِيَّ (١٤) قَبْلَكَ حَقِّي . لَمْ يَحْتَضِرْ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ قَبْلَهُ حَقٌّ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ . الْعَاشِرَةُ ، وَكُلُّ وَكِيلٍ اسْتَوْفَى لَهُ حَقَّهُ ، فَإِنْ فَاَرَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْوَكِيلِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ فَاَرَقَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ . وَإِنْ اسْتَوْفَى الْوَكِيلُ ، ثُمَّ فَاَرَقَهُ ، لَمْ يَحْتَضِرْ ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ وَكِيلِهِ اسْتِيفَاءٌ لَهُ ، يُبْرَأُ بِهِ غَرِيمُهُ ، وَيَصِيرُ فِي ضَمَانِ الْمُوَكَّلِ .

فصل : فَأَمَّا إِنْ قَالَ : لَا فَاَرَقْتُنِي حَتَّى اسْتَوْفَى حَقِّي مِنْكَ . نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ فَاَرَقَهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ مُخْتَارًا ، حَيْثُ . وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى فِرَاقِهِ ، لَمْ يَحْتَضِرْ . وَإِنْ فَاَرَقَهُ الْحَالِفُ مُخْتَارًا ، حَيْثُ ، إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَسَائِرُ الْفُرُوعِ ثَابِتٌ هَهُنَا عَلَى نَحْوِ مِمَّا (١٥) ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا افْتَرَقْنَا . فَهَرَبَ مِنْهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَقْتَضِي الْأَ تَحْصُلَ بَيْنَهُمَا فُرْقَةً بَوَاجِهِ ، وَقَدْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِهَرَبِهِ . وَإِنْ أَكْرَهَا عَلَى الْفُرْقَةِ ، لَمْ يَحْتَضِرْ ، إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَرِ الْإِكْرَاهَ عُذْرًا .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ : لَا فَاَرَقْتُكَ حَتَّى أُوقِكَ حَقَّكَ (١٦) . فَأُبْرَأَ الْغَرِيمُ مِنْهُ ، فَهَلْ يَحْتَضِرُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْمُكْرَهِ . وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَيْنًا ، فَوَهَبَهَا لَهُ الْغَرِيمُ ، فَقَبِلَهَا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ إِيفَاءَهَا لَهُ بِاخْتِيَارِهِ . وَإِنْ قَبَضَهَا مِنْهُ ، ثُمَّ وَهَبَهَا لِإِيَّاهُ ، لَمْ يَحْتَضِرْ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا أَفَارِقُكَ (١٧) وَلَكَ قَبْلِي حَقٌّ . لَمْ يَحْتَضِرْ إِذَا أُبْرَأَ ، أَوْ وَهَبَ الْعَيْنَ لَهُ .

فصل : وَالْفُرْقَةُ فِي هَذَا كُلِّهِ ، مَا عَدَّهُ النَّاسُ فِرَاقًا فِي الْعَادَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفُرْقَةَ فِي الْبَيْعِ (١٨) ، وَمَا نَوَاهُ يَمِينُهُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٤) ق م : هـ ؛ لى .

(١٥) ق م : هـ ؛ ما .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) ق م : هـ ؛ فارقتك .

(١٨) تقدم فى : ١٠ / ٦ وما بعدها .

١٨٤٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ حَلَفَ عَلَى زَوْجِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَلِذَلِكَ عَلَى كُلِّ مَرَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى مَرَّةً)

وجملته أن من قال لزوجه : إن خرجت إلا بإذني ، أو بغير إذني ، فأنت طالق . أو قال : إن خرجت إلا أن أذن لك ، أو حتى أذن لك ، أو إلى أن أذن لك . فالحكم في هذه الألفاظ الخمسة ، أنها متى خرجت بغير إذنه ، طلقت ، وانحلت يمينه ؛ لأن حرف « أن » لا يقتضي تكراراً ، فإذا حث مرة ، انحلت ، كما لو قال : أنت طالق إن شئت . وإن خرجت بإذنه ، لم يحث ؛ لأن الشرط ما وجد . وليس في هذا اختلاف^(١) . ولا تنحل اليمين ،^(٢) بل متى^(٣) خرجت بعد هذا بغير إذنه ، طلقت . وقال الشافعي : تنحل ، فلا يحث بخروجها بعد ذلك ؛ لأن اليمين تعلقت بخروج واحد ، بخلاف لا يقتضي التكرار ، فإذا وجد بغير إذن ، حث ، وإن وجد بإذن ، بر ؛ لأن البر يتعلق بما يتعلق به الجنث . وقال أبو حنيفة ، في قوله : إن خرجت إلا بإذني ، أو بغير إذني . / كقولنا ؛ لأن الخروج بإذنه في هذين الموضعين مستثنى من يمينه ، فلم يدخل فيها ، ولم يتعلق به بر ولا جنث . وإن قال : إن خرجت إلا أن أذن لك ، أو حتى أذن لك ، أو إلى أن أذن لك . متى إذن لها ، انحلت يمينه ، ولم يحث بعد ذلك بخروجها بغير إذنه ؛ لأنه جعل الإذن فيها غاية ليمينه ، وجعل الطلاق معلقاً على الخروج قبل إذنه ، فمتى إذن انتهت غاية يمينه ، وزال حكمها ، كما لو قال : إن خرجت إلى أن تطلع الشمس ، أو إلا أن تطلع الشمس ، أو حتى تطلع الشمس ، فأنت طالق . فخرجت بعد طلوعها ، ولأن حرف « إلى » و « حتى » للغاية ، لا للاستثناء . ولنا ، أنه علق الطلاق على شرط ، وقد وجد ، فبقه الطلاق ، كما لو لم تخرج بإذنه . وقولهم : قد بر . غير صحيح ؛ لوجهين ؛ أحدهما ، أن المأذون فيه مستثنى من يمينه ، غير داخل فيها ، فكيف ير ؟ ألا ترى أنه لو قال لها : إن كلمت رجلاً إلا أخاك ، أو غير أخيك ، فأنت طالق . فكلمت أخاها ، ثم كلمت رجلاً آخر ، فإنها تطلق ، ولا تنحل يمينه بتكليمها أخاها ؟ والثاني ، أن

(١) في م : الاختلاف .

(٢-٢) في م : فمتى .

المَحْلُوفُ عليه خروجُ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ ، فلا تَنْحَلُّ يَمِينُهُ ^(٣) بِوُجُودِ ما لمْ تُوجَدْ فيه الصِّفَةُ ، ولا يَحْنُثُ به ، ولا يَتَعَلَّقُ بما عَدَاهُ بِرُّ ولا حِنْتُ ، كما لو قال : إنْ خَرَجْتَ غُرْبَانَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أو إنْ خَرَجْتَ رَاكِبَةً ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فخرَجْتَ مُسْتَتِرَةً ما شِئْتَ ، لم يَتَعَلَّقْ به بِرُّ ولا حِنْتُ ، ولأنَّهُ لو قال لها : إنْ كَلَّمْتِ رَجُلًا فاسِقًا ، أو من غيرِ مَحَارِمٍ مَلَكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . لم يَتَعَلَّقْ بِتَكْلِيمِهَا لِغَيْرِ مَنْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِتِلْكَ الصِّفَةِ بِرُّ ولا حِنْتُ ، فكذلك في الأفعال . وقولهم : تَعَلَّقَتِ اليمِينُ بِخروجِ واحدٍ . قلنا : إلَّا أَنَّهُ خُروجُ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ ، فلا تَنْحَلُّ اليمِينُ بِوُجُودِ غَيْرِهِ ، ولا يَحْنُثُ به . وأما قولُ أَصْحَابِ أَيْ حَنِيفَةٍ : إنَّ الألفاظَ الثلاثةَ لَيْسَتْ من أَلْفَاظِ الاستِثْناءِ . قلنا : قوله : إلَّا أَنْ آذَنْ لَكَ . من أَلْفَاظِ الاستِثْناءِ ، والألفاظُ ثَلَاثُ الأَخْرِيانِ في معناه ، في إخراجِ المَأْذُونِ مِنْ يَمِينِهِ ، فكان حُكْمُهُما كَحُكْمِهِ . هذا الكلامُ فيما إذا أَطْلَقَ ، فإن نَوَى تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ على خُروجِ واحدٍ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ به ، وقَبِلَ قوله في الحُكْمِ ؛ لأنَّهُ فُسِّرَ لَفْظُهُ بما يَحْتَمِلُهُ أَحْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ . وإنْ آذَنَ لها مَرَّةً وَاحِدَةً ، ونَوَى الإِذْنَ في كُلِّ مَرَّةٍ ، فهو على ما نَوَى . وقد نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، عن أَبِيهِ ، إِذَا حَلَفَ أَنْ لا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ إلَّا بِإِذْنِهِ : إِذَا آذَنَ لها مَرَّةً ، فهو إِذْنٌ لِكُلِّ مَرَّةٍ ، وتكون يَمِينُهُ على ما نَوَى . وإنْ قال : كُلَّمَا خَرَجْتَ ، فهو بِإِذْنِي . أَجْزَأُ مَرَّةً وَاحِدَةً . وإنْ نَوَى بقوله : إلى أَنْ آذَنْ لَكَ ، أو حَتَّى آذَنْ لَكَ ، ^(٤) «أو إلَّا أَنْ آذَنْ لَكَ» . الغَايَةُ ، وأنَّ الخُروجَ المَحْلُوفَ عليه ما قَبْلَ الغَايَةِ ، دونَ ما بَعْدَها ، قَبِلَ قوله ، وَانْحَلَّتْ يَمِينُهُ بِالْإِذْنِ ؛ لِئِنَّهُ ، فإنْ مَبْنًى الأَيْمَانِ على النِّيَّةِ .

فصل : وإنْ قال : إنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَذَنَ / لها ، ثم نَهَاها ، فَخَرَجَتْ طَلَّقَتْ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وكذلك إنْ قال : إلَّا بِإِذْنِي . وقال بعضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لا يَحْنُثُ ؛ لأنَّهُ قد آذَنَ . ولا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ ^(٥) أَبْطَلَ إِذْنَهُ ، فَصَارَتْ خَارِجَةً بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وكذلك لو آذَنَ لوكَيْلِهِ في تَبِيعِ ، ثم نَهَاهُ عنه ، فبَاعَهُ ، كان باطلًا . وإنْ قال : إنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، لِغَيْرِ عِمَادَةٍ مَرِيضٍ ^(٦) ، فَأَنْتِ طَالِقٌ .

(٣) في ١ ، ب ، م : «اليمين» .

(٤) (٤-٤) سقط من : م .

(٥) في م زيادة : «قد» .

(٦) في م : «المرضى» .

فَحَرَجَتْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، ثُمَّ تَشَاغَلَتْ بِغَيْرِهِ ، أَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ ، بَغَيْرِ
إِذْنِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَحَرَجَتْ إِلَى الْحَمَامِ ، ثُمَّ عَدَلَتْ إِلَى غَيْرِهِ ، فَبَيْنَهُمَا وَجْهَانِ ؛
أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْتَسُّ ؛ لِأَنَّهَا مَا خَرَجَتْ لِغَيْرِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَلَا إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ . وَهَذَا
مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . الثَّانِي ، يَحْتَسُّ ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ فِي الْغَالِبِ أَنْ لَا تَذْهَبَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ ،
وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَقَدْ ذَهَبَتْ إِلَى غَيْرِهِمَا ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْأَسْتِدَامَةِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلِهَذَا لَوْ
حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ أَهْوَادٍ إِلَّا هُوَ ، فَأَقَامَ فِيهَا ، حَيْثُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَإِنْ قَصَدَتْ
بِخُرُوجِهَا الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ ، أَوِ الْعِيَادَةَ وَغَيْرَهَا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ لِغَيْرِهِمَا . وَإِنْ قَالَ :
إِنْ خَرَجْتَ لِالْعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَحَرَجَتْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَغَيْرِهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ^(٧) ؛
لِأَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِنْ قَصَدَتْ مَعَهُ غَيْرَهُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ،
فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ ، فَحَرَجَتْ ، فَبَيْنَهُمَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَطْلُقُ . وَبِهِ قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْتَسُّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو
يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بَعْدَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِ ، فَلَمْ يَحْتَسُّ ، كَالْوَعْدِ بِه ، وَلِأَنَّهُ
لَوْ عَزَلَ وَكَلِمَهُ انْعَزَلَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَزْلِ ، فَكَذَلِكَ تَصِيرُ مَا ذُوْنَا لَهَا وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ . وَوَجْهُ
الْأَوَّلِ ، أَنَّ الْإِذْنَ إِعْلَامٌ ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ عَاذْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ^(٨) . أَيْ
أَعْلَمْتُكُمْ فَاسْتَوَيْتُمَا ^(٩) فِي الْعِلْمِ . ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١٠) . أَيْ إِعْلَامٌ .
﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١١) . فَاعْلَمُوا بِهِ . وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْأَذْنِ ، يَعْنِي أَوْقَعْتُهُ
فِي أَذْنِكَ ، وَأَعْلَمْتُكَ بِهِ ^(١٢) . وَمَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ إِعْلَامًا ، فَلَا يَكُونُ إِذْنًا ، وَلِأَنَّ إِذْنَ
الشَّارِعِ فِي أَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، لَا يَنْبَغُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا ، كَذَلِكَ إِذْنُ الْآدَمِيِّ ، وَعَلَى هَذَا يُنْتَعَمُ
وُجُودُ الْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِ .

(٧) فِي م : ٥ يَحْتَسُّ .

(٨) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ١٠٩ .

(٩) فِي أ ، م : ٥ فَاسْتَوَيْتُمَا .

(١٠) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٣ .

(١١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧٩ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَصَعِدَتْ سَطْحُهَا ، أَوْ
 خَرَجَتْ إِلَى صَحْنِهَا ، لَمْ يَحْنُثْ ، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجَا مِنَ الدَّارِ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(١٣) لَا تَخْرُجَ
 مِنَ الْبَيْتِ ، فَخَرَجَتْ / إِلَى الصَّحْنِ ، أَوْ إِلَى سَطْحِهِ ، حَيْثُ . وَهَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ
 الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَوْ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ ^(١٤) لَا تَخْرُجَ ، ثُمَّ
 احْتَمَلَهَا ^(١٥) فَأَخْرَجَهَا ، فَإِنْ أَمَكْنَهَا الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ تَمْتَنِعْ ، حَيْثُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا
 يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجَا ، وَإِنَّمَا ^(١٦) أَخْرَجَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهَا خَرَجَتْ مُخْتَارَةً ، فَحَيْثُ ، كَمَا
 لَوْ أَمَرَتْ مَنْ حَمَلَهَا ، وَالذَّلِيلُ عَلَى خُرُوجِهَا ، أَنَّ الْخُرُوجَ الْاِئْتِصَالَ مِنْ دَاخِلِهَا إِلَى خَارِجِهَا ،
 وَقَدْ وَجَدْنَا ذَلِكَ . وَمَا ذَكَرَهُ ^(١٧) يَبْطُلُ بِمَا إِذَا أَمَرَتْ مَنْ حَمَلَهَا ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا الْاِمْتِنَاعُ ،
 فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ . وَهُوَ قَوْلُ ^(١٨) الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ
 لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ حَمَلَهَا غَيْرُ الْحَالِيفِ . وَيَحْتَمِلُ ^(١٩) أَنْ يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ
 لِفَعْلٍ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ ^(٢٠) لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ ، فَمَاتَ زَيْدٌ وَلَمْ
 يَأْذَنْ ، فَخَرَجَتْ ، حَيْثُ الْحَالِيفُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ ، وَلَمْ يَوْجَدْ ، وَلَا يَجُوزُ فَعْلُ
 الْمَشْثُورِطِ .

١٨٤٣ - مسألة : قَالَ : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ هَذَا الرُّطْبَ ، فَأَكَلَهُ ثَمَرًا ،
 حَيْثُ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ الرُّطْبِ)

وجملة ذلك أنه إذا حلف على شيء عيَّنه بالإشارة ، مثل أن حلف أن ^(١) لا يأكل هذا
 الرُّطْبَ ، لم يحل من حالتيْن ؛ أحدهما ، أن يأكله رطبًا ، فَيَحْنُثَ ، بلا خلاف بين

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ب ، م : « حملها » .

(١٥) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٦) في الأصل ، ا ، ب : « ذكروه » .

(١٧) في م زيادة : « أصحاب » .

(١٨) في الأصل : « واحتمل » .

(١٩) سقط من : م .

الجميع ؛ لَكَوْنِهِ فعل ما حَلَفَ على تَرْكِهِ صَرِيحًا . الثاني ، أَنْ تَتَغَيَّرَ صِفَتُهُ ^(٢) فذلِكَ يَنْقَسِمُ ^(٣) خمسة أَقسامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تُسْتَحِيلَ أَجْزَاؤُهُ ، وَيَتَغَيَّرَ اسْمُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ : لَا أَكَلْتُ هَذِهِ الْبَيْضَةَ . فَصَارَتْ فَرْخًا . وَلَا ^(٤) أَكَلْتُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ . فَصَارَتْ زَرْعًا فَأَكَلَهُ ، فَهَذَا لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ اسْمُهُ ^(٥) ، وَاسْتَحَالَتْ أَجْزَاؤُهُ . وَعَلَى قِيَاسِهِ ، إِذَا حَلَفَ : لَا شَرِبْتُ هَذَا الْخَمْرَ . فَصَارَتْ خَلًّا ، فَشَرِبَهُ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، تَغْيِيرُ صِفَتِهِ ، وَزَالَ اسْمُهُ ، مَعَ بَقَاءِ أَجْزَائِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ : لَا أَكَلْتُ ^(٦) هَذَا الرُّطَبَ . فَصَارَ ثَمَرًا ، وَلَا ^(٧) أَكَلْتُ هَذَا الصَّبِيَّ . فَصَارَ شَيْخًا ، وَلَا ^(٨) أَكَلْتُ هَذَا الْحَمَلَ . فَصَارَ كَبْشًا . أَوْ لَا أَكُلُ هَذَا الرُّطَبَ . فَصَارَ دُبْسًا ، أَوْ خَلًّا ، أَوْ نَاطِفًا ^(٩) ، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْحُلُوءِ . أَوْ لَا ^(١٠) يَأْكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ ، فَصَارَتْ دَقِيقًا ، أَوْ سَوِيقًا ، أَوْ خُبْزًا ، أَوْ هَرِيسَةً . أَوْ لَا أَكَلْتُ هَذَا الْعَجِينَ ، أَوْ هَذَا الدَّقِيقَ . فَصَارَ خُبْزًا . أَوْ لَا ^(١١) أَكَلْتُ هَذَا اللَّبَنَ . فَصَارَ مَصْلًا ^(١٢) ، أَوْ جُبْنًا ، أَوْ كَشْكًا . أَوْ لَا دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ . فَصَارَتْ مَسْجِدًا ، أَوْ حَمَامًا ، أَوْ فَضَاءً ، ثُمَّ دَخَلَهَا وَأَكَلَهُ ^(١٣) ، حَيْثُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِيمَا إِذَا حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ . فَصَارَ شَيْخًا . وَ : لَا أَكَلْتُ هَذَا الْحَمَلَ . فَصَارَ كَبْشًا . وَلَا : دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ . فَدَخَلَهَا بَعْدَ تَغْيِيرِهَا . وَقَالَ بِهِ أَبُو يُونُسَ / ، فِي الْحِنْطَةِ إِذَا صَارَتْ دَقِيقًا . وَلِلشَّافِعِيِّ ٢٢١/١ ط

فِي الرُّطَبِ إِذَا صَارَ ثَمَرًا ، وَالصَّبِيِّ إِذَا صَارَ شَيْخًا ، وَالْحَمَلَ إِذَا صَارَ كَبْشًا ، وَجِهَان . وَقَالُوا فِي سَائِرِ الصُّوَرِ : لَا يَحْتَسِبُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ وَصُورَتُهُ زَالَتْ ، فَلَمْ يَحْتَسِبْ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الْبَيْضَةَ ، فَصَارَتْ فَرْخًا . وَلَنَا ، أَنَّ عَيْنَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ ، فَحَسِبَتْ بِهَا ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا أَكَلْتُ هَذَا الْحَمَلَ . فَأَكَلَ لَحْمَهُ . أَوْ : لَا لَيْسَتْ هَذِهِ

(٢) - (٢) ق م : هـ وذلك يقسم .

(٣) ق م : هـ أولا .

(٤) سقط من : م .

(٥) ق م : هـ أكل .

(٦) الناطف : ضرب من الحلواء ، يصنع من الجوز واللوز والفسق .

(٧) ق م : هـ ولا .

(٨) مصل اللبن : إذا وضعه في وعاء خوص أو حرق أو نحوه ، حتى يقطر ماؤه .

(٩) ق م : هـ أو أكله .

الغَزْلُ^(١٠) . فصار نَوْبًا ، وَلَيْسَهُ^(١١) . أو : لَا لَيْسَتْ هَذَا الرُّدَاءُ . فَلَيْسَهُ بعد أن صارَ قِيمِصًا أو سَرَاوِيلَ . وفَارَقَ الْبَيْضَةَ إِذَا صَارَتْ فَرْحًا ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا اسْتَحَالَتْ ، فَصَارَتْ عَيْتًا أُخْرَى ، وَلَمْ يَبْقَ عَيْتُهَا ، وَلَئِنْ لَا^(١٢) اِعْتِبَارَ بِالاسْمِ مَعَ التَّغْيِينِ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا هَذَا . فَغَيَّرَ اسْمَهُ . أو : لَا كَلَّمْتُ صَاحِبَ هَذَا الطَّلِيَّاسَانِ . فَكَلَّمَهُ بعد بَيْعِهِ . وَلَئِنْ مَتَى اجْتَمَعَ التَّغْيِينُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ ، كَانَ الْحُكْمُ لِلتَّغْيِينِ ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ مَعَ الْإِضَافَةِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، تَبَدَّلَتِ الْإِضَافَةُ ، مِثْلُ أَنْ حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ زَيْدٍ هَذِهِ ، وَلَا عَبْدَهُ هَذَا ، وَلَا دَخَلْتُ دَارَهُ هَذِهِ . فَطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وَبَاعَ الْعَبْدَ وَالْدَّارَ ، فَكَلَّمَهُمَا ، وَدَخَلَ الدَّارَ ، حِينَئِذٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَزُفَرٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ : لَا يَخْنَثُ ، إِلَّا فِي الزَّوْجَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا تُؤَالَى وَلَا تُعَادَى ، وَلِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ لِأَجْلِ مَالِكِهَا ، فَتَعَلَّقَتِ الْيَمِينُ بِهَا ، مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ فِي الْغَالِبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْيَمِينِ التَّغْيِينُ وَالْإِضَافَةُ ، كَانَ الْحُكْمُ لِلتَّغْيِينِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ فُلَانٍ ، وَلَا صَبْدِيْقَهُ . وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ فِي الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَالَى وَتُعَادَى ، وَيَلْزَمُهُ فِي الدَّارِ إِذَا أُطْلِقَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَالِكِهَا ، فَإِنَّهُ يَخْنَثُ بِدُخُولِهَا بعدَ بَيْعِ مَالِكِهَا لِإِيَّاهَا . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ ثُمَّ عَادَتْ ، كِمِقْصٍ انْكَسَرَ ثُمَّ أُعِيدَ ، وَقَلَمٍ كُسِرَ^(١٣) ثُمَّ بُرِيَ ، وَسَفِينَةٍ تَفْصَمَتْ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، وَدَارٍ هُدِمَتْ ثُمَّ بُنِيَتْ ، وَأُسْطُوَانَةٍ تَقْصُصَتْ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، فَإِنَّهُ يَخْنَثُ ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا وَاسْمَهَا مَوْجُودَانِ^(١٤) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَغَيَّرَ . الْقِسْمُ الْخَامِسُ ، إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا لَمْ يُزِيلْ اسْمَهُ ، كَلَحْمٍ شَوِيَ أَوْ طُبِخَ ، وَعَبْدٍ بَاعَ ، وَرَجُلٍ مَرَضَ ، فَإِنَّهُ يَخْنَثُ بِهِ ، بِإِخْلَافِ تَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الَّذِي عَلِقَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ لَمْ يُزَلْ ، وَلَا زَالَ التَّغْيِيرُ ، فَخَنِثَ بِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ .

(١٠) في م : الغزال .

(١١) في م : فليسه .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في م : انكسر .

(١٤) في م : موجود .

فصل : وإن قال : والله لا كَلَّمْتُ سعدًا زَوْجَ / هند ، أو سَيِّدَ صَبِيحٍ ، أو صَدِيقَ
عَمْرٍو ، أو مَالِكَ هذه الدَّارِ ، أو صَاحِبَ هذا^(١٥) الطَّيْلَسَانِ . أو : لا كَلَّمْتُ هُنْدَ امْرَأَةً
سَعْدٍ ، أو صَبِيحًا عَبْدَهُ ، أو عَمْرًا صَدِيقَهُ . فطَلَقَ الزَّوْجَةَ ، وبَاعَ الْعَبْدَ والدَّارَ
وَالطَّيْلَسَانَ ، وعَادَى عَمْرًا ، وكَلَّمَهُمْ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْأِسْمُ وَالْإِضَافَةُ ،
غَلَبَ الْأِسْمُ ؛ لِجَرَيَانِهِ^(١٦) مَجْرَى التَّعْيِينِ فِي تَعْرِيفِ^(١٧) الْمَحَلِّ .

فصل : ومتى نَوَى يَمِينَهُ فِي^(١٨) شَيْءٍ مِنْ^(١٩) هذه الْأَشْيَاءِ ، مَا دَامَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ
الْإِضَافَةِ ، أَوْ مَا^(٢٠) لَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلِئِمَّا لَا مَرِيءَ مَا
نَوَى »^(٢١) . والله أعلم .

١٨٤٤ - مسألة : قال : (وَلَوْ خَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ ثَمَرًا ، فَأَكَلَ رُطْبًا ، لَمْ يَحْتَنْتْ)

وجملة ذلك أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْينِ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَنْوِ يَمِينَهُ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ ، وَلَا
صَرَفَهُ السَّبَبُ عَنْهُ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْأِسْمُ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ يَمِينَهُ ، وَلَمْ يَتَجَاوِزْهُ ،
فَإِذَا خَلَفَ أَلَّا يَأْكُلَ ثَمَرًا ، لَمْ يَحْتَنْتْ إِذَا أَكَلَ رُطْبًا وَلَا بُسْرًا وَلَا بَلَحًا . وَإِذَا خَلَفَ لَا يَأْكُلُ
رُطْبًا ، لَمْ يَحْتَنْتْ إِذَا أَكَلَ ثَمَرًا وَلَا بُسْرًا وَلَا بَلَحًا ، وَلَا سَائِرَ مَا لَا يُسَمَّى رُطْبًا . وَهَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : وَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ عَنَبًا ، فَأَكَلَ زَبِيئًا أَوْ دُبْسًا أَوْ حَلَا أَوْ نَاطِفًا ، أَوْ لَا يَكْلُمُ
شَاثًا ، فَكَلَّمَ شَيْعًا ، أَوْ لَا يَشْتَرِي جَدِيًا ، فَاشْتَرَى ثَيْسًا ، أَوْ لَا يَضْرِبُ عَبْدًا ، فَضَرَبَ
عَتِيقًا ، لَمْ يَحْتَنْتْ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَعَلَّقَتْ بِالصِّفَةِ دُونَ الْعَيْنِ ، وَلَمْ تُوجَدْ
الصِّفَةُ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ : لَا أَكُلْتُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ . فَأَكَلَ غَيْرَهَا .

(١٥) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٦) في م : بجرهاته .

(١٧) في م : لتعريف .

(١٨-١٩) سقط من : م .

(١٩) سقط من : م .

(٢٠) تقدم ترجمته ، في : ١٥٦/١ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا ، وهو الذى بعضه بُسْرٌ وبعضه ثَمَرٌ ، أو مُدْبَتًا ، وهو الذى بَدَأَ فيه الإِرْطَابُ من ذَنْبِهِ وبَاقِيهِ بُسْرٌ ، أو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا ، فَأَكَلَ ذلك ، حَيْثُ . وبهذا قال أبو حنيفة ، وعمرٌ ، والشافعي . وقال أبو يوسف ، وبعض أصحاب الشافعي : لَا يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رُطْبًا وَلَا بُسْرًا^(١) . ولنا ، أَنَّهُ أَكَلَ رُطْبًا وَبُسْرًا ، فَحَيْثُ ، كَالْوَأْكَلِ نِصْفَ رُطْبَةٍ وَنِصْفَ بُسْرَةٍ مُتَفَرِّدَتَيْنِ . وما ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْقَدْرَ الذى أَرُطِبَ رُطْبٌ ، والباقي بُسْرٌ ، وَلَوْ أَنَّهُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّطْبَ ، فَأَكَلَ الْقَدْرَ الذى أَرُطِبَ مِنَ الْمُتَنَصِّفِ^(٢) ، حَيْثُ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ البُسْرَ ، فَأَكَلَ البُسْرَ الذى فى الْمُتَنَصِّفِ^(٣) . حَيْثُ . وَإِنْ أَكَلَ البُسْرَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى الرُّطْبِ ، وَأَكَلَ الرُّطْبَ مِنْ يَمِينِهِ عَلَى البُسْرِ ، لَمْ يَحْتَنُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا . وَإِنْ حَلَفَ وَاحِدٌ لَيَأْكُلَنَّ رُطْبًا ، وَآخَرُ لَيَأْكُلَنَّ بُسْرًا ، فَأَكَلَ الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ الرُّطْبِ مَا فى الْمُتَنَصِّفِ مِنَ الرُّطْبِ^(٤) ، وَأَكَلَ الْآخَرَ بِاقِيهَا ، بَرَأَ جَمِيعُهُمَا^(٥) . وَإِنْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ رُطْبَةً أَوْ بُسْرَةً ، أَوْ لَا يَأْكُلُ ذَلِكَ ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا ، لَمْ يَبْرَأْ وَلَمْ يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رُطْبَةٌ وَلَا فِيهِ^(٥) بُسْرَةٌ .

٢٢٢/١ ظ

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ مِنْ لَبَنِ الْأَنْعَامِ ، أَو الصَّيْدِ ، أَوْ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ حَلِيبًا أَوْ رَائِبًا ، أَوْ مَائِعًا أَوْ مُجَمَّدًا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لَبَنٌ ، وَلَا يَحْتَنُ بِأَكْلِ الْجُبْنِ وَالسَّمْنِ وَالْمَصْلِ وَالْأَقِطِ وَالْكَشْكِ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ أَكَلَ زُبْدًا ، لَمْ يَحْتَنُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وقال القاضى : يَحْتَمِلُ أَنْ يُعَالَ فى الزُّبْدِ : إِنْ ظَهَرَ فِيهِ لَبَنٌ ، حَيْثُ بِأَكْلِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . كَمَا قُلْنَا فى مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَعْنًا ، فَأَكَلَ خَبِيبًا فِيهِ سَعْنٌ . وهذا مذهب الشافعي . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ زُبْدًا ، فَأَكَلَ سَعْنًا أَوْ لَبَنًا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الزُّبْدُ ، لَمْ يَحْتَنُ . وَإِنْ كَانَ الزُّبْدُ ظَاهِرًا فِيهِ ، حَيْثُ . وَإِنْ أَكَلَ جُبْنًا ، لَمْ يَحْتَنُ . وكذلك سَائِرُ مَا

(١) فى ا ، ب ، م : : نقرأ .

(٢) فى م : : النصف .

(٣) فى م : : الرطبة .

(٤) فى النسخ : : جميعها .

(٥) سقط من : م .

يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ لَبَنًا ، أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ سِوَى السَّمَنِ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ أَكَلَ السَّمْنَ مُنْفَرِدًا ، أَوْ فِي عَصِيدَةٍ ، أَوْ حَلْوَاءٍ أَوْ طَبِيخٍ ، فَظَهَرَ فِيهِ طَعْمُهُ ، حَنِثَ . وَكَذَلِكَ ^(٦) إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ طَبِيخًا فِيهِ لَبَنٌ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ حَلَاً ، فَأَكَلَ طَبِيخًا فِيهِ حَلٌّ ، فَظَهَرَ ^(٧) طَعْمُهُ فِيهِ ، حَنِثَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّدْهُ بِالْأَكْلِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ ، وَأَضَافَ إِلَيْهِ غَيْرَهُ ، فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ أَكَلَهُ ثُمَّ أَكَلَ غَيْرَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا ، فَأَكَلَ جَنْطَةً فِيهَا حَبَاتُ شَعِيرٍ ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ شَعِيرًا فَحَنِثَ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ مُتَصِفًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنَثَ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَهْلَكُ فِي الْجَنْطَةِ ، فَأَشْبَهَ السَّمْنَ فِي الْحَبِيبِ ^(٨) . وَإِنْ نَوَى بِيَمِينِهِ أَنْ لَا يَأْكُلَ الشَّعِيرَ مُنْفَرِدًا ، أَوْ كَانَ سَبَبَ يَمِينِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، أَوْ يَقْتَضِي أَكْلَ شَعِيرٍ يَظْهَرُ أَثَرُ أَكْلِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِذَلِكَ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً ، حَنِثَ بِأَكْلِ كُلِّ مَا يُسَمَّى فَاكِهَةً ، وَهُوَ ^(٩) كُلُّ ثَمَرَةٍ تَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ ^(١٠) يُتَفَكَّهُ بِهَا ، مِنَ الْعِنَبِ ، وَالرُّطَبِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالسَّقَرَجَلِ ، وَالتَّقْسَاجِ ، وَالْكُمَثَرَى ، وَالْحَوْجِ ، وَالْمِشْمِشِ ، وَالْأَثْرُجِ ، وَالتَّشْوَبِ ، وَالتَّبَقِ ، وَالْمَوْزِ ^(١١) ، وَالْجُمَّيزِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا يَحْنَثُ بِأَكْلِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَالرُّمَّانِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ^(١٢) . وَالْمَعْطُوفُ يُغَايِرُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا ثَمَرَةُ شَجَرَةٍ يُتَفَكَّهُ بِهِمَا ، فَكَانَا مِنَ الْفَاكِهَةِ ، كَسَائِرِ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَئِنْهُمَا فِي غَرْفِ النَّاسِ فَاكِهَةٌ ،

(٦) ق ١ ، ب ، م ، : « ولذلك » .

(٧) ق م : « يظهر » .

(٨) ق م : « الحياص » .

(٩) ق م : « وهى » .

(١٠) ق م : « الشجرة » .

(١١) ق م زيادة : « والجوز » .

(١٢) سورة الرحمن ٦٨ .

وَيُسَمَّى بِأَيْعُمَا فَاكِهَاتِيًّا . وَمَوْضِعُ بَيْعِهِمَا دَارُ الْفَاكِهَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعُرْفِ الْحَقِيقَةِ ،
وَالْعَطْفُ لِتَشْرِيْفِهِمَا^(١٣) وَتَخْصِيصِهِمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ
وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(١٤) . وَهَامِنْ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَمَّا / يَابِسُ هَذِهِ الْقَوَاكِي ، كَالزَّيْبِ
وَالثَّمَرِ وَالتَّيْنِ وَالْمِشْمِشِ الْيَابِسِ وَالْإِجَاصِ^(١٥) وَنَحْوِهَا ، فَهُوَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ
شَجَرَةٍ^(١٦) يُتَفَكَّهُ بِهَا^(١٧) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُدَخَّرُ ، وَمِنْهُ مَا يُفْتَاتُ ، فَأَشْبَهَ
الْحُبُوبَ . وَالزَّيْتُونَ لَيْسَ^(١٨) بِفَاكِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَفَكَّهُ بِأَكْلِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ زَيْتُهُ ،^(١٩) وَمَا
يُوكَلُّ مِنْهُ يُقْصَدُ بِهِ التَّادُّمُ لَا التَّفَكُّهُ . وَالْبَطْمُ^(٢٠) فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ زَيْتُهُ^(٢١) .
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَاكِهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرُ شَجَرٍ يُوكَلُّ غَضًا وَيَابِسًا عَلَى جِهَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الثَّوْتَ . وَالْبَلُوطُ
لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَفَكَّهُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُوكَلُّ عِنْدَ الْمَجَاعَةِ ، أَوِ التَّدَاوِي^(٢٢) . وَكَذَلِكَ
سَائِرُ ثَمَرِ الشَّجَرِ الْبَرِّيِّ^(٢٣) الَّذِي لَا يُسْتَنْطَابُ ، كَالزُّعْرُورِ الْأَحْمَرِ ، وَثَمَرِ
الْقَيْقَبِ^(٢٤) ، وَالْعَفْصِ ، وَحَبِّ الْأَسَى ،^(٢٥) وَنَحْوِهِ^(٢٦) ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يُسْتَنْطَابُ ،
كَحَبِّ الصَّنَوْبَرِ ، فَهُوَ فَاكِهَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرَةُ شَجَرَةٍ يُتَفَكَّهُ بِهِ .

فصل : فَأَمَّا الْقِثَاءُ ، وَالْخِيَارُ ، وَالْقَرْعُ ، وَالْبَاذَنْجَانُ ، فَهُوَ مِنَ الْحَضِرِ ،^(٢٧) وَلَيْسَ
بِفَاكِهَةٍ^(٢٨) . وَفِي الْبَطِّيخِ وَجْهَانُ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ مِنَ الْفَاكِهَةِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يَنْضَجُ وَيَخْلُو ، أَشْبَهَ ثَمَرُ الشَّجَرِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ مِنَ الْفَاكِهَةِ ؛

(١٣) في م : : لَشْرَفِهِمَا .

(١٤) سورة البقرة ٩٨ .

(١٥) يطلق هذا الاسم على الكمثرى في الشام . وهو ما يسمى البرقوق في مصر .

(١٦) في الأصل : : شجر .

(١٧) في الأصل ، ب : : به .

(١٨) في ا ، م : : وليس .

(١٩-١٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٠) البطم : شجرة الحية الخضراء ، ثمرتها تؤكل في الشام .

(٢١) في الأصل : : وللتداوي .

(٢٢-٢٢) في م : : شجر البر .

(٢٣) القيقب : شجر تنخذ منه السروج .

(٢٤-٢٤) سقط من : الأصل .

(٢٥-٢٥) سقط من : ب .

لأنه نَمَرُ بَقْلَةٍ ، أَشْبَهَ الْخِيَارَ وَالْقِثَاءَ . وَأَمَّا مَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ ، كَالْجَزْرِ ، وَاللَّفِثِ ، وَالْفُجْلِ ، وَالْقَلْقَاسِ ، وَالسُّوْطِلِ ^(٢٦) ، وَنَحْوِهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَائِكَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِهَا ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ أَذْمًا ، حَيْثُ بِأَكْلِ كُلِّ مَا حَرَّتِ الْعَادَةُ بِأَكْلِ الْخُبْزِ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى التَّأْدِمِ ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا مَا يُصْطَبَغُ ، كَالطَّبِيخِ وَالْمَرْقِ وَالْحَلِّ وَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَالشَّيْرِجِ وَاللَّبَنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الزَّيْتِ : ﴿ وَصَبْغِ لِلْأَكْلِيلِينَ ﴾ ^(٢٧) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « نِعَمَ الْإِدَامُ الْحَلُّ » ^(٢٨) . وَقَالَ : « اتَّيَدُمُوا بِالزَّيْتِ ، وَادَّهِنُوا بِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةِ مُبَارَكَةٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٢٩) . أَوْ مِنَ الْجَامِدَاتِ ، كَالشَّوَاءِ وَالْجُبْنِ وَالْبَاقِلَاءِ وَالزَّيْتُونِ وَالْبَيْضِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ : مَا لَا يُصْطَبَغُ بِهِ فَلَيْسَ بِأَذْمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْفَعُ إِلَى الْقِمِّ مُنْفَرِدًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سَيِّدُ الْإِدَامِ اللَّحْمُ » ^(٣٠) . وَقَالَ : « سَيِّدُ إِدَامِكُمُ الْبَلْعُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٣١) . وَلِأَنَّهُ ^(٣٢) يَوْكُلُ بِهِ الْخُبْزَ عَادَةً ، فَكَانَ إِدَامًا ^(٣٣) ، كَالَّذِي يُصْطَبَغُ بِهِ ، وَلِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّا ذَكَرْنَا لَا يَوْكُلُ فِي الْعَادَةِ وَحْدَهُ ، إِنَّمَا يُعَدُّ لِلتَّأْدِمِ بِهِ ، وَأَكْلِ الْخُبْزِ بِهِ ، فَكَانَ أَذْمًا ، كَالْحَلِّ وَاللَّبَنِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يَرْفَعُ إِلَى الْقِمِّ وَحْدَهُ ^(٣٤) مُنْفَرِدًا ^(٣٥) . عَنْهُ جَوَابَانِ ، أَحَدُهُمَا ،

(٢٦) كَذَا ، وَلَمْ نَعْرِفْهُ .

(٢٧) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٢٠ .

(٢٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْحَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٢٣/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدِمَ فَأَكَلَ خِزَانَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنَّذْرِ . الْمِجْنَى ١٣/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْإِدَامِ بِالْحَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَىِ الْإِدَامِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٠١/٢ .

(٢٩) فِي : بَابِ الزَّيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٣/٢ .

(٣٠) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الزَّيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٠٢/٢ .

(٣١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اللَّحْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٩٩/٢ .

(٣٢) فِي : بَابِ الْمَلْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١١٠٢/٢ .

(٣٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٣٤) فِي م : « أَدَمًا » .

(٣٥) سَقَطَتْ مِنَ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « مَفْرِدًا » .

أن منه ما يرفع مع الخبز ، كالمِلح ونحوه . والثاني ، أنهما يجتمعان في الفم والمَضغ والتبليغ ، الذي هو حقيقة الأكل ، فلا يضر افتراقهما / قبله ، فأما الثمر ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، هو أذم ؛ لما روى يوسف بن ^(٣٦) عبيد الله بن سلام ، قال : رأيت رسول الله ﷺ وضع ثمرة على كسرة ، وقال : « هَذِهِ إِذَا مَا هَذِهِ » . رواه أبو داود ^(٣٧) ، وذكره الإمام أحمد . والثاني ، ليس بأذم ؛ لأنه لا يؤثّر به عادة ، إنما يؤكل قوتاً وحلاوة ^(٣٨) . وإن أكل المِلح مع الخبز فهو إدام ؛ لما ذكرنا من الحَبِير ، ولأنه يؤكل به الخبز ، ولا يؤكل منفرداً عادة ، أشبه الجبن والزيتون .

فصل : فإن حَلَفَ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا ، ^(٣٩) حَتَّى يَأْكُلَ كُلَّ ^(٤٠) مَا يُسَمَّى طَعَامًا ؛ من قُوتٍ ، وأذم ، وحُلواء ، وثمر ، وجامد ، ومائع ^(٤١) ، قال الله تعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ جَلَاءً لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ ^(٤٢) . وقال تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٤٣) . يعنى على مَحَبَّةٍ للطَّعام ^(٤٤) ؛ لحاجتهم إليه ^(٤٥) ، وقيل : على حُبِّ الله تعالى . وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ ^(٤٦) . وسمى النبي ﷺ اللَّبَنَ طَعَامًا ، فقال : « إِنَّمَا يَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتُهُمْ » ^(٤٧) . وفي الماء وجهان ؛

(٣٦) في ب ، م ، : عن « خطأ » .

(٣٧) في : باب الرجل يعلف أن لا يأذم ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب في البحر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢٠١/٢ ، ٣٢٥ .

(٣٨) في م : « أو حلاوة » .

(٣٩-٣٩) سقط من أ ، ب ، : كل . وفي م : « فأكل » .

(٤٠) في م نهادة : « حنث » .

(٤١) سورة آل عمران ٩٣ .

(٤٢) سورة الإنسان ٨ .

(٤٣) في م : « الطعام » .

(٤٤) سقط من : ب .

(٤٥) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٤٦) تقدم ترجمته ، في : صفحة ٣٣٦ .

أَحَدُهُمَا، هُوَ طَعَامٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ (٤٧). وَالطَّعَامُ مَا (٤٨) يُطْعَمُ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى اللَّبَنَ طَعَامًا، وَهُوَ مُشْرُوبٌ، فَكَذَلِكَ الْمَاءُ. وَالثَّانِي، لَيْسَ بِطَعَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى طَعَامًا، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الطَّعَامِ، وَلِهَذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَيَقَالُ: طَعَامٌ وَشَرَابٌ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأُمِّي (٤٩) لَا أَعْلَمُ» مَا يُجْزِي مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٥٠). وَيَقَالُ: بَابُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ. وَلَأَنَّهُ إِنْ كَانَ طَعَامًا فِي الْحَقِيقَةِ، فَلَيْسَ بِطَعَامٍ فِي الْعُرْفِ، فَلَا يَحْتَسُّ بِشَرْبِهِ، لِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، لَكَوْنِ الْحَالِيفِ فِي الْغَالِبِ لَا يَرِيدُ بَلْفُظَهُ إِلَّا مَا يَعْرِفُهُ. وَإِنْ أَكَلَ دَوَاءً، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَحْتَسُّ؛ لِأَنَّهُ يُطْعَمُ حَالَ الْإِخْتِيَارِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَالثَّانِي، لَا يَحْتَسُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الطَّعَامِ، وَلَا يُؤْكَلُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ. فَإِنْ أَكَلَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ، حَيْثُ. وَإِنْ أَكَلَ مَا لَمْ (٥١) تَجْرِبْهُ (٥٢) عَادَةً، كَوَرَقِ الشَّجَرِ، وَنَشَارَةِ الْحَشَبِ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، يَحْتَسُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَكَلَهُ، فَأَشْبَهَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ، وَلَأَنَّهُ (٥٣) رَوَى عَنْ عُثْبَةَ ابْنِ عَزْوَانَ، أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَابِعَ سَبْعَةٍ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحَبْلَةِ (٥٤)، حَتَّى قَرِحَتْ أَشْدَاقُنَا (٥٥). الثَّانِي، لَا يَحْتَسُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ/ اسْمُ الطَّعَامِ ٢٢٤/١٠ وَ

فِي الْعُرْفِ .

(٤٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

(٤٨) سقط من : ب .

(٤٩-٤٩) في ب : لأعلم .

(٥٠) في : باب اللبن ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١٠٣/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا شرب اللبن ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٣٠٤/٢ .

(٥١) في م : لا .

(٥٢-٥٢) في م : يجرئه ؛ تصحيف .

(٥٣) في الأصل زيادة : قد .

(٥٤) في ب : الحلبة . والحبللة : ثمر السمُر ، يشبه اللوباء . النهاية ٣٣٤/١ .

(٥٥) في ب : أحدنا . والحدِيث أخرجه مسلم ، في : باب حدثنا قتيبة بن سعيد ... ، من كتاب الزهد

والرفائق . صحيح مسلم ٢٢٧٩/٤ . وابن ماجه ، في : باب معيشة أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب الزهد . سنن ابن

ماجه ١٣٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ١٧٤/٤ ، ٦١/٥ .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ قُوْتًا ، فَأَكَلَ خَبِرًا ، أَوْ عَمْرًا ، أَوْ زَبِيئًا ، أَوْ لَحْمًا ، أَوْ لَبَنًا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ يُقْتَاتُ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ إِلَّا بِأَكْلِ مَا يُقْتَاتُهُ أَهْلُ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْقَوِيَّةِ الْمُتَعَارِفِ عَنْدهُمْ وَفِي (٥٦) بَلَدِهِمْ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَا . وَإِنْ أَكَلَ سَوِيْقًا ، أَوْ اسْتَفَّ دَقِيقًا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ (٥٧) يُقْتَاتُ كَذَلِكَ ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ اللَّصُوصِ (٥٨) :

لَا تُخْبِرًا خُبْرًا وَسَائِبًا

وَلَا تُطِيلًا بِمَقَامِ خَبَسًا

وَإِنْ أَكَلَ خَبَا يُقْتَاتُ خُبْرُهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى قُوْتًا ، وَلِذَلِكَ رَوَى (٥٩) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْخِرُ قُوْتَ عِيَالِهِ سَنَةً (٦٠) . وَإِنَّمَا يَذْخِرُ الْحَبَّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَاتُ كَذَلِكَ . وَإِنْ أَكَلَ عِتَبًا ، أَوْ حَصْرِيْمًا ، أَوْ غَلًّا ، لَمْ يَحْنُثَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ قُوْتًا .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَمْلِكُ مَالًا ، حَيْثُ يَمْلِكُ كُلُّ مَا يُسَمَّى مَالًا ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْعَقَارِ وَالْأَنْثَاءِ وَالْحَيَوَانِ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ نَذْرَهُ الصَّائِمُ مِنْ مَالِهِ . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ (٦١) مَالًا زَكَاةً ، اسْتَحْسَانًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (٦٢) . فَلَمْ (٦٣) يَتَنَاوَلْ إِلَّا الزَّكَاةَ (٦٤) . وَلَنَا ، أَنَّ غَيْرَ الزَّكَاةِ أَمْوَالٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا

(٥٦) سقطت الواو من : م .

(٥٧) في م زيادة : لا .

(٥٨) الرجز في : الحيوان ٤/ ٤٩٠ ، ٤٩١ ، الصحاح ٢/ ٨٧٣ ، مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٠ ، اللسان والتاج (خ ب ز) وفيهما : « تُسَائِلًا » ، واللسان (ب س س) . وانظر : معجم الشعراء ٤٧٦ ، والمخصص ١٢٧/٧ .

(٥٩) في م : يروى .

(٦٠) في م : لسنة . وتقدم تخريبه ، في : ١٣/ ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٦١) في م : ملك .

(٦٢) سورة الذاريات ١٩ .

(٦٣) في ب : فلا .

(٦٤) في ا ، ب ، م : الزكوة .

بِأَمْوَالِكُمْ ﴿٦٥﴾ . وهى مما يجوز ابتغاء النكاح بها . وقال أبو طلحة للنسب عليه السلام : إنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرَحَاءَ . يعنى حديقه^(٦٦) . وقال عمر : أصبْتُ^(٦٧) أَرْضًا بِخَيْرٍ^(٦٨) ، لم أَصِيبْ^(٦٩) قَطُّ مَالًا^(٧٠) أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ^(٧١) . وقال أبو قتادة : اشْتَرَيْتُ مَحْرَقًا^(٧٢) ، فكان أَوَّلَ مَالٍ تَأْتِيهِ^(٧٣) . وفى الحديث : « خَيْرُ الْمَالِ سَبْكَةُ مَأْبُورَةٍ ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ »^(٧٤) . ويقال : خَيْرُ الْمَالِ عَيْنٌ تَحْرَارَةٌ ، فى أَرْضٍ حَوَارَةٍ . ولأنه يُسَمَّى مَالًا ، فَحِينَئِذِهِ ، كَالرَّكُوبِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ . فالحَقُّ هُنَا غَيْرُ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مُكَيِّفَةٌ ، نَزَلَتْ قَبْلَ فَرَضِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا فُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْحَقُّ الزَّكَاةَ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا ، فَإِنَّ الْحَقَّ إِذَا كَانَ فى بَعْضِ الْمَالِ ، فَهُوَ فى الْمَالِ ، كَمَا أَنَّ مَنْ هُوَ فى بَيْتٍ فى^(٧٥) دَارٍ ، أَوْ^(٧٦) بَلَدَةٍ ، فَهُوَ فى الدَّارِ وفى^(٧٧) الْبَلَدَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٧٨) . وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فى جَمِيعِ^(٧٩) أَقْطَارِهَا . ثُمَّ لَوْ اقْتَضَى هَذَا

(٦٥) فى ب زيادة : ﴿ محصنين غير مسفحين ﴾ . سورة النساء ٢٤ .

(٦٦) أخرجه البخارى ، فى : باب الزكاة على الأقارب ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله ، من كتاب الرقالة ، وفى : باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ... ، من كتاب الوصايا ، وفى : باب ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفى : باب استعذاب الماء ، من كتاب الأشرية . صحيح البخارى ١٤٨/٢ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥ ، ٧/٤ ، ٤٦/٦ ، ١٤٢/٧ . ومسلم ، فى : باب فضل النفقة والصدقة على الأقرين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٩٣/٢ ، ٦٩٤ ، والدارمى ، فى : باب أى الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٩٠/١ . والإمام مالك ، فى : باب الترغيب فى الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ٩٩٥/٢ ، ٩٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤١/٣ ، ٢٦٢ .

(٦٧-٦٨) فى م : مالا بأرض خبير .

(٦٨-٦٩) فى م : مالا فقط .

(٦٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى الرجل يوقف الوقف ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ١٠٥/٢ .

(٧٠) الخرف : البستان ، أو نخلات . انظر : الفائق ٣٥٩/١ .

(٧١) تقدم تخريجه ، فى : ٦٣/١٣ ، ٦٤ .

(٧٢) تقدم تخريجه ، فى : ١٣٠/٦ .

(٧٣) فى م : م من .

(٧٤) فى ١ ، م زيادة : م فى .

(٧٥) سقطت : م من : م .

(٧٦) سورة الذاريات ٢٢ . ولم يرد فى الأصل ، ١ ، ب : ﴿ وما توعدون ﴾ .

(٧٧) فى م : م كل .

العموم ، لَوَجَبَ تَخْصِيصُهُ ، فَإِنْ مَادُونَ النَّصَابِ مَالٌ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ . فَإِنْ حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَهُ ذَيْنٌ ، حَيْثُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ ^(٧٨) حَوْلُ الزَّكَاةِ ، وَيَصِحُّ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ ، وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْإِبْرَاءِ ، وَالْحَوَالَةِ ، وَالْمُعَاوَضَةِ عَنْهُ لِمَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالتَّوَكُّلُ فِي اسْتِيفَائِهِ ، فَيَحْنُثُ بِهِ ، كَالْمُودَعِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ مَغْصُوبٌ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ضَائِعٌ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مِلْكِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ بَقَاؤُهُ . وَإِنْ ضَاعَ عَلَى وَجْهِ قَدَأَيْسٍ ^(٧٩) مِنْ عَوْدِهِ ، كَالَّذِي سَقَطَ ^(٨٠) فِي بَحْرِ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِ مَالِهِ ، كَالْمَجْهُودِ ، وَالْمَغْصُوبِ ، وَالَّذِي عَلَى غَيْرِ مَلْيءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْدُومِ ، فِي جَوَازِ الْأَخِذِ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَانْتِفَاءِ وَجُوبِ أَدَائِهَا ^(٨١) عَنْهُ . وَإِنْ تَزَوَّجَ لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ مَا مَلَكَه ^(٨٢) لَيْسَ بِمَالٍ . وَإِنْ وَجَبَ لَهُ حَقٌّ شَفْعِيٌّ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ ^(٨٣) يَثْبُتْ لَهُ الْيَلْكُ بِهِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى مَالًا كَالْمَالِ .

١٨٤٥ - مسألة : قَالَ : (وَإِنْ ^(١) حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ الشَّخْمَ ، أَوْ الْمُنْحَ ، أَوْ الدَّمَاعَ ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِ الشَّخْمِ)

وَجَمَلَتْهُ أَنَّ الْحَالِفَ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ اللَّحْمِ ، لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ مَا لَيْسَ بِلَحْمٍ ، مِنَ الشَّخْمِ وَالْمُنْحِ ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْعِظَامِ ، وَالْدَّمَاعِ ، وَهُوَ الَّذِي فِي الرَّأْسِ فِي قِخْفِهِ ، وَلَا الْكَبِدِ ،

(٧٨) ق ب : ه ه .

(٧٩) ق م : ه هس .

(٨٠) ق م : ه يسقط .

(٨١) ق ١ ، م نهادة : ه عليه .

(٨٢) ق ب ، م : ه يملكه .

(٨٣) سقط من : ب .

(١) ق ب ، م ، ه ولو .

وَالطَّحَالِ ، وَالرَّزَةِ ، وَالْقَلْبِ ، وَالكَرْشِ ، وَالْمُضْرَانِ ، وَالْقَانِصَةِ ، وَنَحْوَهَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَحْنُثُ بِأَكْلِ هَذَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ، وَيَتَّخِذُ مِنْهُ مَا يَتَّخِذُ مِنَ اللَّحْمِ ، فَاشْتَبَهَ لَحْمَ الْفَخِذِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْمًا ، وَيَنْفَرِدُ عَنْهُ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ ، وَلَوْ أَمَرَ وَكِيلُهُ بِشَرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَى هَذَا ، لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِلًا لِأَمْرِهِ ، وَلَا يَنْفُذُ الشَّرَاءَ لِلْمُوكِّلِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهِ ، كَالْبَقْلِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَبِدَ وَالطَّحَالَ لَيْسَا ^(٢) بِلَحْمٍ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدِمَانٍ ؛ أَمَّا الدِّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » ^(٣) . وَلَا تُسَمَّى أَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ مَعَ اللَّحْمِ ، كَالْمُظْمِ وَالْدِّمِ . فَأَمَّا إِنْ قَصَدَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ ، حَيْثُ بِأَكْلِ الشَّخْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ دَسَمٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُخُ ، وَكُلُّ مَا فِيهِ دَسَمٌ .

فصل : لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْأَتِيَةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهَا نَابِتَةٌ فِي اللَّحْمِ ، وَتُشَبِّهُهُ فِي الصَّلَاةِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى لَحْمًا ، وَلَا يُقْصَدُ مِنْهَا ^(٤) مَا يُقْصَدُ بِهِ ، وَتُخَالَفُهُ فِي اللَّوْنِ وَالذَّوْبِ وَالطَّعْمِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِهَا ، كَشَخْمِ الْبَطْنِ . فَأَمَّا الشَّخْمُ الَّذِي عَلَى الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ وَفِي تَضَاعِيفِ اللَّحْمِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : اللَّحْمُ لَا يَحْلُو مِنْ شَخْمٍ . يُشِيرُ إِلَى / مَا يُخَالِطُ اللَّحْمَ مِمَّا يُذَيِّدُهُ النَّارَ ، وَهَذَا كَذَلِكَ . وَهُوَ ^(٥) قَوْلُ طَلْحَةَ الْعَاقُولِيِّ . وَمِمَّنْ قَالَ : هَذَا شَخْمٌ . أَبُو يُونُسَ ، وَعُمَدُ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ لَحْمٌ ، يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ^(٦) مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَخْمًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَخْمًا ، وَلَا بِأَيْعِهِ شَخْمًا ، وَلَا يُفْرَدُ عَنِ اللَّحْمِ مَعَ الشَّخْمِ ، وَيُسَمَّى بِأَيْعِهِ لَحْمًا ، وَيُسَمَّى لَحْمًا سَمِيمًا ، وَلَوْ وَكَّلَ فِي شَرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ ، لَزِمَهُ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ فِي شَرَاءِ الشَّخْمِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْأَعْنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ ^(٧) . وَلِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الشَّخْمَ فِي صِفَتِهِ وَذَوْبِهِ ،

(٢) فِي م : لَيْسَتْ .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : صَفْحَةِ ٢٩٨ .

(٤) فِي م : بِهَا .

(٥) فِي م : وَهَذَا .

(٦) فِي م : فَأَكَلَهُ .

(٧) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٤٦ .

وَيُسَمَّى ذُهْنًا ، فَكَانَ شَحْمًا كَالَّذِي فِي الْبَطْنِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا أَنَّهُ يُسَمَّى بِمُفْرَدِهِ لَحْمًا ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى اللَّحْمُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ لَحْمًا سَمِينًا ، وَلَا يُسَمَّى بِإِثْمِهِ شَحْمًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ بِمُفْرَدِهِ ، وَإِنَّمَا يُبَاعُ تَبَعًا لِلْحَمِّ ، وَهُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي الْوُجُودِ وَالْبَيْعِ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِإِثْمِهِ لَحْمًا ، وَلَمْ يَسَمَّ شَحْمًا ، لِأَنَّهُ سُمِّيَ بِمَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ ، دُونَ التَّبَعِ .

فصل : وَإِنْ أَكَلَ الْمَرْقَ ، لَمْ يَحْتَسْ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . قَالَ : وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي الْأَكْلُ مِنَ الْمَرْقِ . وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْوَرَعِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي : يَحْتَسْ ؛ لِأَنَّ الْمَرْقَ لَا يَخْلُو مِنْ أَجْزَاءِ اللَّحْمِ الذَّائِبَةِ فِيهِ ^(٨) ، وَقَدْ قِيلَ : الْمَرْقُ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ حَقِيقَةً ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُهُ ، فَلَمْ يَحْتَسْ بِهِ ، كَالْكَيْدِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّ أَجْزَاءَ اللَّحْمِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا فِيهِ مَاءُ اللَّحْمِ وَذَهْنُهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَحْمٍ . وَأَمَّا الْمَثَلُ ، فَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ الْمَجَازُ ، كَمَا فِي نَظَائِرِهِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : الدُّعَاءُ أَحَدُ الصَّدَقَتَيْنِ . وَقَوْلُهُ الْعِيَالُ أَحَدُ الْيَسَارَتَيْنِ . وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَحْمٍ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا غَيْرَ اللَّحْمِ الْحَقِيقِيِّ .

فصل : وَإِنْ أَكَلَ رَأْسًا ، أَوْ كَارِعًا ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَسْ ؛ ^(٩) لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا ، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا ، لَا يَحْتَسْ ^(١٠) ، إِلَّا أَنْ ^(١١) يُنَوَّى أَنْ لَا يَشْتَرِيَ مِنَ الشَّاةِ شَيْعًا . قَالَ الْقَاضِي : لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ اللَّحْمِ لَا يَتَنَاوَلُ الرُّءُوسَ وَالْكَوَارِعَ ، وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ لَحْمٍ ، فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا ، لَمْ يَلْزِمَهُ ، وَيُسَمَّى بِإِثْمِهِ ذَلِكَ رَأْسًا ^(١٢) ، وَلَا يُسَمَّى لَحْمًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْتَسْ بِأَكْلِ لَحْمِ الْحَدِّ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ ^(٨) أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ لَا يَحْتَسْ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِالْيَمِينِ . وَإِنْ أَكَلَ اللَّسَانَ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْتَسْ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ ^(١١) . وَالثَّانِي : لَا يَحْتَسْ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِدُ عَنِ اللَّحْمِ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْقَلْبَ .

(٨) سقط من : م .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٠) في ا ، ب ، م : رَأْسًا .

(١١) في م : حَقِيقَةٌ .

١٨٤٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ حَلَفَ لَا^(١) يَأْكُلُ الشَّحْمَ ، فَأَكَلَ اللَّحْمَ ، ٢٢٥/١٠ ظ
حَيْثُ ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ)

ظاهر كلام الخِرَقِيّ ، أَنَّ الشَّحْمَ كُلُّ مَا يَذُوبُ بِالنَّارِ مِمَّا فِي الْحَيَوَانِ ، وظاهر^(٢) الآية
وَالْعُرْفُ يَشْهَدُ لِقَوْلِهِ ، وهذا ظاهر قول أبي الحَطَّابِ ، وطلحة^(٣) ، وقول أبي يوسف^(٤) ،
ومحمد بن الحسن . فعل هذا ، لا يكادُ لَحْمٌ يَخْلُو مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَإِنْ قُلَّ ، فَيَحْتَنُّ بِهِ .
وقال القاضي : الشَّحْمُ هو الذي يكونُ في الجَوْفِ ، من شَحْمِ الكُلَى أو غيره ، وَإِنْ أَكَلَ
من كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الشَّاةِ ، من لَحْمِهَا الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ ، وَالْأَلْيَةِ ، وَالْكَبِدِ ، وَالطَّحَالِ ،
وَالْقَلْبِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا : لَا يَحْتَنُّ - يعنى ابن حامد - لِأَنَّ اسْمَ الشَّحْمِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ .
وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي . وقد سبق الكلامُ في أَنَّ شَحْمَ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ شَحْمٌ ،
فَيَحْتَنُّ بِهِ . وَأَمَّا إِنْ أَكَلَ لَحْمًا أَحْمَرَ وَخَذَهُ ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّحْمِ ، فظاهر كلام
الخِرَقِيّ أَنَّهُ يَحْتَنُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ شَحْمٍ وَإِنْ قُلَّ ، ويظهر في الطَّبِخِ ، فَإِنَّهُ يَبِينُ عَلَى وَجْهِ
الْمَرَقِ وَإِنْ قُلَّ ، وهذا يفارقُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ^(٥)
فِيهِ طَعْمُهُ وَلَا لَوْنُهُ ، فَإِنَّ هَذَا قَدْ يَظْهَرُ^(٦) الدُّهْنُ فِيهِ . وقال غير الخِرَقِيّ من أصحابنا : لَا
يَحْتَنُّ . وهو الصحيح ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَحْمًا ، وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ وَلَا لَوْنُهُ ، والذي
يَظْهَرُ فِي الْمَرَقِ قَدْ فَارَقَ اللَّحْمَ ، فَلَا يَحْتَنُّ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الَّذِي كَانَ فِيهِ .

فصل : وَيَحْتَنُّ بِالْأَكْلِ مِنَ الْأَلْيَةِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيّ وَمُوَافِقِيهِ ؛ لِأَنَّهَا دُهْنٌ
يَذُوبُ بِالنَّارِ ، وَيُبَاعُ مَعَ الشَّحْمِ ، وَلَا يُبَاعُ مَعَ اللَّحْمِ . وعلى قول القاضي وموافقيه :
ليست شَحْمًا وَلَا لَحْمًا ، فَلَا يَحْتَنُّ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى تَرْكِهَا .

١٨٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ^(١) حَلَفَ لَا^(٢) يَأْكُلُ لَحْمًا ، وَلَمْ يَرِدْ لَحْمًا بَعِيْنِهِ ،

(١) ق م : : أ لا .

(٢) ق م : : فظاهر .

(٣-٣) ق م : : وقال به .

(٤-٤) سقط من : م . وسقط من : ا ، ب : : قد .

(١) ق م : : وإذا .

(٢) ق م : : أ لا .

فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِ الْأَنْعَامِ ، أَوِ الطَّائِرِ (٣) ، أَوِ السَّمَكِ ، حَيْثُ

أما إذا أكل من لحْمِ الأنعام أو الصيد أو الطائر ، فإنه يَحْنُثُ ، في قول عامة عُلَمَاءِ الأُمصارِ . وأما السَّمَكُ ، فظاهر المذهب أنه يَحْنُثُ بأكْله . وبهذا قال قتادة ، والثوري ، ومالك ، وأبو يوسف . وقال ابن أبي موسى ، في « الإرشاد » : لا يَحْنُثُ به ، إلا أن يَنْوِيَه . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي ثور ؛ لأنه لا يَنْصَرِفُ إليه إطلاق اسم اللحم ، ولو وكل وكيلا في شراء اللحم ، فاشترى له سَمَكًا ، لم يَلْزَمْهُ ، ويَصِحُّ أن يَنْفِيَ عنه الاسم ، فيقول : ما أَكَلْتُ لحمًا ، وإنما أَكَلْتُ سَمَكًا . فلم يَتَعَلَّقْ به الحِنْثُ عند الإطلاق ، كما لو حَلَفَ : لا قَعَدْتُ تحت سَقْفٍ . فإنه لا يَحْنُثُ لِقَعُودِهِ (٤) تحت السماء ، وقد سَمَّاهَا الله تعالى ﴿ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ (٥) / لأنه مجاز ، كذا هُنَا . ولَنَا قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا كُلَّوَامِنَهُ لِحِمَا طَرِيًّا ﴾ (٦) . وقال : ﴿ وَمِنْ كُلِّ ثَأْكُلُونَ لِحِمَا طَرِيًّا ﴾ (٧) . ولأنه من جِسْمِ حَيَوَانٍ ، ويُسَمَّى لحمًا ، فحِنْثُ بأكْله ، كلِّحِمِ الطَّائِرِ ، وما ذكره يَظُلُّ بلَحْمِ الطَّائِرِ . وأما السماء ، فإن الحَالِفَ لا (٨) يَقْعُدُ تحت سَقْفٍ ، لا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ من القَعُودِ تحتها ، فيَعْلَمُ أنه لم يُرْذَها بيمينه ، ولأن التَّسْمِيَةَ ثُمَّ مَجَازٌ ، وهُنَا هي حَقِيقَةٌ ؛ لكَوْنِهِ من جِسْمِ حَيَوَانٍ يَصْلُحُ للأَكْلِ ، فكان الاسم فيه حَقِيقَةً ، كلِّحِمِ الطَّائِرِ ، حيث قال الله تعالى : ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ (٩) .

فصل : وَيَحْنُثُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الْمُحَرَّمِ ، كلِّحِمِ الْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْمَغْضُوبِ . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ : لا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْمُحَرَّمِ بِأَصْلِهِ ؛ لَأَن يَمِيتَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَحِلُّ دُونَ (١٠) مَا يَحْرُمُ ، فلم يَحْنُثْ بما لا يَحِلُّ ، كما لو حَلَفَ لا يَبِيعُ ،

(٣) في ب ، م : : الطيور .

(٤) في م : : بالقعود .

(٥) سورة الأنبياء ٣٢ .

(٦) سورة النحل ١٤ . وفي النسخ : : الله الذي سخر لكم البحر . خطأ .

(٧) سورة قاطر ١٢ .

(٨) في م : : ألا .

(٩) سورة الواقعة ٢١ .

(١٠) في م : : لا إلى .

فَبَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا ، لَمْ يَحْنُثْ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَحْمٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، كَالْمَغْضُوبِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَحْمًا ، فَقَالَ : ﴿ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ ^(١١) . وَمَا ذَكَرُوهُ يُطْلُ بِمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا ، فَلَيْسَ ثَوْبٌ حَرِيرٍ . وَأَمَّا الْبَيْعُ الْفَاسِدُ ، فَلَا يَحْنُثُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

فصل : والأسماءُ تُنْقَسِمُ ^(١٢) سِتَّةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا لَهُ مُسَمًى وَاحِدٌ ، كَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ ، فَهَذَا تَنْصَرِفُ الْيَمِينُ إِلَى مُسَمَّاهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ . الثَّانِي ، ^(١٣) مَا لَهُ ^(١٤) مَوْضُوعٌ شَرْعِيٌّ ، وَمَوْضُوعٌ لُغَوِيٌّ ، كَالْوَضُوءِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَهَذَا تَنْصَرِفُ الْيَمِينُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى مَوْضُوعِهِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّغَوِيِّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّمْ فِيهِ أَيْضًا خِلَافًا ، غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ . الثَّالِثُ ، مَا لَهُ مَوْضُوعٌ حَقِيقِيٌّ وَمَجَازٌ لَمْ يَشْتَهَرْ أَكْثَرُ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، كَالْأَسَدِ وَالْبَحْرِ ، فَيَمِينُ الْخَالِيفِ تَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ إِذَا وَرَدَ فِي مِثْلِ هَذَا ، حُمِلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ دُونَ مَجَازِهِ ، كَذَلِكَ الْيَمِينُ . الرَّابِعُ ، الْأَسْمَاءُ الْعُرْفِيَّةُ ، وَهِيَ مَا يَشْتَهَرُ مَجَازُهُ حَتَّى تَصِيرَ الْحَقِيقَةُ مَغْمُورَةً فِيهِ ، فَهَذَا عَلَى ضَرْوَيْهِ ؛ أَحَدُهَا ، مَا يَغْلِبُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، بِمِثْلِ لَا يَعْلَمُهَا أَكْثَرُ النَّاسِ ، كَالرَّأْيَةِ ، هِيَ فِي الْعُرْفِ اسْمٌ لِلْمَزَادَةِ ^(١٥) ، وَفِي الْحَقِيقَةِ اسْمٌ لِمَا يُسْتَقَى عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ، وَالطَّعِينَةُ فِي الْعُرْفِ الْمَرْأَةُ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ النَّاقَةُ الَّتِي يُطْعَنُ عَلَيْهَا ، وَالْعَذْرَةُ وَالْغَائِطُ فِي الْعُرْفِ الْفَضْلَةُ الْمُسْتَقْدَرَةُ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ الْعَذْرَةُ فَنَاءُ الدَّارِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، / لِقَوْمٍ : مَا لَكُمْ لَا تُنْظِفُونَ عَذْرَاتِكُمْ ؟ يُرِيدُ أَفْنِيَّتَكُمْ . وَالْغَائِطُ الْمَكَانُ الْمَطْمَئِنُّ ^(١٥) « مِنْ الْأَرْضِ » . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ تَنْصَرِفُ بِيَمِينِ الْخَالِيفِ إِلَى الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُرِيدُهُ بَيَمِينِهِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ ، فَأَشْبَهُهُ الْحَقِيقَةِ فِي غَيْرِهِ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يُخَصَّ عُرْفُ الْأَسْمَاءِ بِبَعْضِ الْحَقِيقَةِ بِالْأَسْمِ ،

(١١) سورة البقرة ١٧٣ .

(١٢) في م نهادة : ه إلى ه .

(١٣) - (١٤) سقط من : م .

(١٥) في م : المزادة ه .

(١٥) - (١٥) سقط من : الأصل ، م .

وهذا يَتَنَوَّعُ أنواعاً ؛ فمنه ما يَشْتَهَرُ التَّحْصِيصُ فيه ، كَلَفِظَ الدَّائِيَّةُ ، هو في الحَقِيقَةِ اسْمٌ لِكُلِّ ما يَدُبُّ ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَائِيَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ ^(١٦) . وقال : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١٧) . وفي العُرْفِ اسْمٌ للبغالِ والخيلِ والحُمَيْرِ ، ولذلك لو وَصَّى إنسانٌ لِرَجُلٍ بِدَائِيَّةٍ من دَوَابِّهِ ، كان له أَحَدُ هذه الثَّلاثِ ، فالظَّاهِرُ أَنَّ يَمِينَ الحَالِيفِ تَنْصَرِفُ إلى العُرْفِ دُونَ الحَقِيقَةِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ ، كالَّذِي قَبْلَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَتَنَاوَلَ يَمِينُهُ الحَقِيقَةَ ؛ بِنَاءٍ عَلَى قولِهِمْ فيما سَنَذْكُرُهُ ، وعلى قولٍ مَنْ قال في الحَالِيفِ على ثَرْكِ أَكْثَلِ اللَّحْمِ : إِنَّ يَمِينَهُ تَتَنَاوَلُ السَّمَكَ . ومن هذا النوعُ إِذَا حَلَفَ لَا يَشْمُ الرِّيحَانَ ، فَإِنَّهُ في العُرْفِ اسْمٌ يَخْتَصُّ ^(١٨) بالرِّيحانِ الفَارِسِيِّ ، وهو في الحَقِيقَةِ اسْمٌ لِكُلِّ نَبْتٍ أَوْ زَهْرٍ طَيِّبِ الرِّيحِ ، مثلُ الْوَرْدِ وَالبَنْفَسِجِ وَالتَّرْجِسِ . وقال القاضي : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِشْمِ الرِّيحَانِ الفَارِسِيِّ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الحَالِيفَ لَا يُرِيدُ يَمِينَهُ في الظَّاهِرِ سِوَاهُ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ بِشْمٍ ما يُسَمَّى في الحَقِيقَةِ رِيحاناً ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ يَتَنَاوَلُهُ حَقِيقَةً . وَلَا يَحْنُثُ بِشْمِ الْفَاكِهَةِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى رِيحاناً حَقِيقَةً وَلَا عُرْفًا . ومن هذا الْوَحْلَفِ لَا يَشْمُ وَرْدًا ، وَلَا بَنْفَسَجًا ، فَشْمُ دُهْنِ الْبَنْفَسِجِ ، وَمَاءُ الْوَرْدِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُثُ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْمُ وَرْدًا وَلَا بَنْفَسَجًا . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا هُوَ لِلرَّائِحَةِ دُونَ الذَّائِبِ ، وَرَائِحَةُ الْوَرْدِ وَالبَنْفَسِجِ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْنُثُ بِشْمِ دُهْنِ الْبَنْفَسِجِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى بَنْفَسَجًا ، وَلَا يَحْنُثُ بِشْمِ مَاءِ الْوَرْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَرْدًا . وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ شَمَّ الْوَرْدَ وَالبَنْفَسَجَ الْيَابِسَ ، حَنِثَ . وقال بعضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَحْنُثُ ، كَمَا لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا ، فَأَكَلَ ثَمَرًا . وَلَنَا ، أَنَّ ^(١٩) هَذَا اسْمُهُ وَ ^(٢٠) حَقِيقَتُهُ بَاقِيَةٌ ، فَيَحْنُثُ ^(٢١) بِهِ ، كَمَا لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ قَدِيدًا ، وَفَارَقَ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّ الثَّمَرَ لَيْسَ ^(٢٢) بِرُطْبٍ ، وَلَا يُسَمَّى ^(٢٣) رُطْبًا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شِوَاءً ، حَنِثَ بِأَكْثَلِ

(١٦) سورة هود ٦ .

(١٧) سورة الأنفال ٥٥ .

(١٨) ق م : ١ مختص ٤ .

(١٩-٢٠) سقط من : م .

(٢٠) ق م : ١ فحنت ٤ .

اللَّحْمَ الْمَشْوِيُّ ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْبَيْضِ الْمَشْوِيِّ وَمَاعِدَاهُ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ^(٢١) ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ : يَحْتَنُ بِأَكْلِ كُلِّ مَا / يُشْوَى ؛ لِأَنَّهُ شِوَاءٌ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى شِوَاءً ، فَلَمْ يَحْتَنُ بِأَكْلِهِ ، كَالْمَطْبُوخِ ، وَقَوْلُهُمْ : هُوَ شِوَاءٌ فِي الْحَقِيقَةِ . قُلْنَا : لَكُنْهُ لَا يُسَمَّى شِوَاءً فِي الْعُرْفِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الْمُسَمَّى شِوَاءً ^(٢٢) فِي عُرْفِهِمْ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا ، فَدَخَلَ مَسْجِدًا ، أَوْ حَمَامًا ، فَإِنَّهُ يَحْتَنُ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَنُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَيْتًا فِي الْعُرْفِ ، فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ، لِأَنَّهُمَا بَيْتَانِ حَقِيقَةٌ ، وَقَدْ سَمِيَ اللَّهُ الْمَسَاجِدَ بَيْوتًا ، فَقَالَ : ﴿ فِي بَيْتٍ يُبَيِّنُ أَنْ اللَّهَ أَنْ تَرْفَعَ ﴾ ^(٢٣) . وَقَالَ : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ ^(٢٤) . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ : « الْمَسْجِدُ بَيْتٌ كُلُّ تَقَى » ^(٢٥) . وَرَوَى فِي خَبَرٍ : « بِفَسِّ الْبَيْتِ الْحَمَامُ » ^(٢٦) . وَإِذَا كَانَ بَيْتًا فِي الْحَقِيقَةِ ، وَيُسَمَّى الشَّارِعَ بَيْتًا ، حِينَ يَدْخُلُهُ ، كَبَيْتِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، فَإِنَّ هَذَا يُسَمَّى بَيْتًا فِي الْعُرْفِ ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنْ دَخَلَ بَيْتًا مِنْ شَعَرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، حِينَ ، سَوَاءٌ كَانَ الْحَالِفُ حَضَرِيًّا أَوْ بَدَوِيًّا ، فَإِنَّ اسْمَ الْبَيْتِ يَقَعُ عَلَيْهِ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ ^(٢٧) . فَأَمَّا مَا لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ بَيْتًا ، كَالْخَيْمَةِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَحْتَنُ بِدُخُولِهِ مَنْ لَا يُسَمِّيهِ بَيْتًا ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُهُ لَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَإِنْ دَخَلَ دَهْلِيزَ دَارٍ أَوْ صَفَّتْهَا ^(٢٨) ، لَمْ يَحْتَنُ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْتَنُ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ بَيْتٌ . وَلَنَا ، ^(٢٩) أَنَّ هَذَا ^(٣٠) يُسَمَّى بَيْتًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ : مَا

(٢١) ق ١ م : (أبو يوسف) .

(٢٢) سقط من : ب .

(٢٣) سورة النور ٣٦ .

(٢٤) سورة آل عمران ٩٦ .

(٢٥) أخرجه بنحوه أبو نعيم ، في : حلية الأولياء ١٧٦/٦ .

(٢٦) أخرجه ابن عدى ، في : الكامل ٢٦٩/٧ .

(٢٧) سورة النحل ٨٠ .

(٢٨) الصفة : البهو الواسع العالي السقف .

(٢٩-٣٠) ق ١ م : (أنه لا) . و(ب) : (أنه ما) .

دَحَلَ^(٣٠) الْبَيْتَ ، إِتْمَاوَقَفَ^(٣١) فِي الصَّخْرِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ ، فَرَكَبَ سَفِينَةً ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ رَكَبَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اذْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبُهَا ﴾^(٣٢) . وَقَالَ : ﴿ فَإِذَا زَكَّيْتُمْ أَفَى أَلْفَلِكٍ ﴾^(٣٣) . الضَّرْبُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ عَامًا ، لَكِنْ أَضَافَ إِلَيْهِ فِعْلًا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، إِلَّا فِي بَعْضِهِ ، أَوْ اشتهَرُ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ^(٣٤) : لَا يَأْكُلُ رَأْسًا ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِ كُلِّ^(٣٥) كُلِّ رَأْسٍ مِنْ النَّعَمِ وَالصُّيُورِ وَالطُّيُورِ وَالْحَيْثَانِ وَالْجَرَادِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ رَأْسِ جَرَبِ الْعَادَةِ يَبِيعُهُ لِلْأَكْلِ مُنْفَرِدًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ رُءُوسِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ دُونَ غَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ تَكْثُرُ فِيهِ الصُّيُورُ ، وَتُمَيِّزُ رُءُوسَهَا ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ رُءُوسِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِبَيْعِهَا لِلْأَكْلِ^(٣٦) مُفْرَدَةً . وَقَالَ صَاحِبَاهُ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ رُءُوسِ النَّعَمِ ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ دُونَ غَيْرِهَا ، فَيَمِيزُهُ تَنْصَرِفُ إِلَيْهَا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ هَذِهِ رُءُوسٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، مَا كُوْلَةٌ/ فَيَحْنُثُ^(٣٧) بِأَكْلِهَا ، كَالْوَحْلَفِ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا ، فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِ النَّعَامِ وَالزَّرَافَةِ ، وَمَا يَتَدَرُ وَجُودُهُ وَيَبِيعُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا ، حَيْثُ بِأَكْلِ بَيْضِ كُلِّ حَيَوَانٍ ، سِوَاءَ كَثَرِ وَجُودِهِ ، كَبَيْضِ الدَّجَاجِ ، أَوْ قُلِّ^(٣٨) كَبَيْضِ النَّعَامِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ بَيْضِ النَّعَامِ . وَقَالَ أَبُو تَوْرٍ : لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ بَيْضِ الدَّجَاجِ ، وَمَا يُبَاعُ فِي السُّوقِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا كَلَهُ بَيْضٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا ، وَهُوَ مَا كُوْلٌ ، فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهِ ، كَبَيْضِ الدَّجَاجِ ، وَلَئِنْ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً ،

ظ ٢٢٧/١٠

(٣٠) في ب ، م : دخلت .

(٣١) في م : وقت .

(٣٢) سورة هود ٤١ .

(٣٣) سورة النكبيوت ٦٥ .

(٣٤) في م نهادة : أن .

(٣٥) - (٣٥) في ا ، ب ، م : رأس كل حيوان .

(٣٦) سقط من : ب ، م .

(٣٧) في م : فحنث .

(٣٨) في م نهادة : وجوده .

فشرب ماء البحر ، أو ماء نجسًا ، أو لا يأكل خبزًا ، فأكل خبز الأرز أو الذرة^(٣٩) ، في مكان لا يعتاد أكله فيه ، حث . فأما إن أكل بيض^(٤٠) السمك أو الجراد ، فقال القاضي : يحنث ؛ لأنه بيض حيوان ، أشبه بيض الطعام . وقال أبو الخطاب : لا يحنث إلا بأكل بيض زرايل بائضه في الحياة . وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وأكثر العلماء . وهو الصحيح ؛ لأن هذا لا يفهم من إطلاق اسم البيض ، ولا يذكر إلا مضافاً إلى بائضه ، ولا يحنث بأكل شيء يسمى بيضاً غير بيض الحيوان ، ولا بأكل شيء يسمى رأساً غير رؤوس الحيوان ؛ لأن ذلك ليس برأس ولا بيض في الحقيقة ، والله أعلم .

١٨٤٨ - مسألة : قال : (وإذا^(١) حلف لا^(٢) يأكل سويقاً ، فشربه ، أو لا يشربه ، فأكله ، حث ، إلا أن تكون له نية)

وجملته أن من حلف^(٣) لا يأكل شيئاً ، فشربه ، أو لا يشربه ، فأكله ، فقد ثقل عن أحمد ، ما يدل على روايتين ، إحداهما ، يحنث ؛ لأن اليمين على ترك أكل شيء أو شربه يقصد بها في العرف اجتناب ذلك الشيء ، فحملت اليمين عليه^(٤) ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ ﴾^(٥) . و : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٦) . لم يرذبه الأكل على الخصوص ؟ ولو قال طبيب لمريض : لا تأكل العسل . لكان ناهياً له عن شربه . والثانية ، لا يحنث . وهذا مذهب الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ؛ لأن الأفعال أنواع كالأعيان ، ولو حلف على نوع من الأعيان ، لم يحنث بغيره ، كذلك^(٧) الأفعال . وقال القاضي : إنما الروايتان ، في من عين المخلوف

(٣٩) في ١ ، ب : و الذرة .

(٤٠) سقط من : م .

(١) في م : و وإن .

(٢) في م : و ألا .

(٣) في ١ ، ب زيادة : أن .

(٤) في م زيادة : إلا أن ينوي .

(٥) سورة النساء ٢ .

(٦) سورة النساء ١٠ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ ظلماً ﴾ .

(٧) في م : و وكذلك .

عليه ، مثل مَنْ حَلَفَ : لَا أَكُلْتُ هَذَا السَّوِيقَ . فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرَبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، أَمَا إِذَا أَطْلَقَ ، فَقَالَ : لَا أَكُلْتُ سَرِيقًا . فَشَرِبَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ . وَهَذَا مُخَالَفٌ لِأَطْلَاقِ الْخَرْقِيِّ ، وَلَيْسَ لِلتَّعْيِينِ أَثَرٌ فِي (٨) الْحَنْثِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنَّ الْحَنْثَ فِي الْمُعَيَّنِ إِنَّمَا كَانَ (٩) / لِتَنَاوُلِهِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَإِجْرَاءِ مَعْنَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ عَلَى التَّنَاوُلِ الْعَامِّ فِيهِمَا ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ ، وَعَدَمُ الْحَنْثِ مُعْلَلٌ (١٠) بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفِعْلَ الَّذِي حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَ غَيْرَهُ ، وَهَذَا فِي الْمُعَيَّنِ كَهَوِّ فِي الْمُطْلَقِ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْمُعَيَّنِ رَوَاتَانِ ، كَانَتَا فِي الْمُطْلَقِ ؛ لِعَدَمِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا ، وَلِأَنَّ الرُّوَايَةَ فِي الْحَنْثِ أُيْحِذَتْ مِنْ كَلَامِ الْخَرْقِيِّ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ ، وَرَوَايَةٌ عَدَمُ الْحَنْثِ ، أُيْحِذَتْ مِنْ رَوَايَةٍ مُهَنَّأٍ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ ، فَأَكَلَهُ ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَرَبًا ، وَهَذَا فِي الْمُعَيَّنِ ، فَإِنَّ عَدَيَّتْ كُلَّ رَوَايَةٍ إِلَى مَحَلِّ الْأُخْرَى ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَمِيعِ رَوَاتَانِ ، وَإِنْ قَصَرَتْ كُلُّ رَوَايَةٍ عَلَى مَحَلِّهَا ، كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ مَا قَالِ الْقَاضِي ، وَهُوَ أَنَّ يَحْنُثَ فِي الْمُطْلَقِ ، وَلَا يَحْنُثُ فِي الْمُعَيَّنِ . فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ شَيْئًا فَشَرِبَهُ ، أَوْ لِيَشْرَبَنَّ فَأَكَلَهُ ، فُيَخْرُجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْحَنْثِ إِذَا حَلَفَ عَلَى التَّرْكِ ، وَمَتَى تَقَيَّدَتْ يَمِينُهُ بِنَيْيَةٍ ، أَوْ سَبَبَ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ السَّبَبُ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى النَّيَّةِ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ شَيْئًا ، فَمَصَّهُ وَرَمَى بِهِ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ قَصَبَ السُّكَّرِ : لَا يَحْنُثُ . (١١) وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ قَصَبَ السُّكَّرِ ، لَا يَحْنُثُ (١٢) . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ ، فَمَصَّ حَبَّ الرُّمَانِ (١٣) ، وَرَمَى بِالثَّقَلِ ، لَا يَحْنُثُ ؛

(٨) سقط من : م .

(٩) في م : هـ .

(١٠) في م : يتعلل .

(١١-١٢) سقط من : ب . نقله نظر .

(١٣) في م : رمان .

لأن ذلك ليس بأكل ولا شرِب . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ قَد تَنَاوَلَهُ ، وَوَصَلَ^(١٣) إِلَى^(١٤) حَلْقِهِ وَبَطْنِهِ ، فَيَحْنَثُ^(١٥) ، عَلَى مَا قُلْنَا^(١٦) فِي مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَأَكَلَهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَكْرًا ، فَتَرَكَهُ فِي فِيهِ حَتَّى ذَابَ ، وَابْتَلَعَهُ ، خُرَجَ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَطْعُمُ شَيْئًا ، حَيْثُ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْمَصِّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ طَعْمٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّهْرِ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾^(١٧) . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ ، فَذَاقَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَكْلٍ وَلَا شَرِبٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُفْطِرْ بِهِ الصَّائِمُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَذُوقُهُ ، فَأَكَلَهُ أَوْ شَرِبَهُ ، أَوْ مَصَّهُ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ ذَوْقٌ وَزِيَادَةٌ ، وَإِنْ مَضَعَهُ وَرَمَى بِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَاقَهُ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ أَكْلَةً ، بِالْفَتْحِ ، لَمْ يَبْرَحْ حَتَّى يَأْكُلَ مَا يُعِدُّهُ النَّاسُ أَكْلَةً ، وَهِيَ الْمَرْءَةُ مِنَ^(١٨) الْأَكْلِ ، وَ^(١٩) الْأَكْلَةُ ، بِالضَّمِّ ، اللَّقْمَةُ ، وَمِنْهُ : « فَلْيَتَنَاوَلُوهُ فِي يَدِهِ أَكْلَةً ، أَوْ أَكَلْتَيْنِ »^(٢٠) .

١٨٤٩ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ إِلَّا يَأْكُلُ ثَمْرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي ثَمَرِ^(٢١)) ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً ، / مُنِعَ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ^(٢٢) أَنَّهَا لَيْسَتْ أَلْيَسَ ظ ٢٢٨/١ . وَوَقَعَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَتَحَقَّقُ حَنْثُهُ حَتَّى يَأْكُلَ الثَّمَرُ كُلَّهُ)

وَجَمَلُهُ أَنَّ حَالِفَ هَذِهِ الْيَمِينِ لَا يَحُلُو مِنْ أَحْوَالِ ثَلَاثَةٍ^(٢٣) ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَتَحَقَّقَ أَكْلُ

(١٣) فِي ب : وَ وَأَوْصَلَهُ .

(١٤-١٥) فِي م : بَطْنُهُ وَحَلْقُهُ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ .

(١٥) فِي أ ، ب : قُلْنَا .

(١٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٤٩ .

(١٧-١٨) مَقْطُوعٌ مِنْ .

(١٨) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي ٤٣٦/١١ . وَنُضِيفَ إِلَيْهِ : وَأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا ، فِي : بَابِ إِذَا أَتَاهُ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ ، مِنْ

كِتَابِ الْعَقْرِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٧/٣ .

(١٩) فِي ب ، م : قُرْءَةٌ .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : يَعْلَمُ .

(٢١) فِي الْأَصْلِ ، أ : ثَلَاثٌ .

الثَّمَرَةُ المَخْلُوفُ عَلَيْهَا ، ^(٤) إِمَّا بِأَنْ يَفْرَقَهَا بَعَيْنُهَا أَوْ بِصِفَتِهَا ، أَوْ بِأَكْلِ الثَّمَرِ كُلِّهِ ، أَوْ الْجَانِبِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ كُلُّهُ ، فَهَذَا يَحْتَضِرُ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ الثَّمَرَةَ المَخْلُوفَ عَلَيْهَا . الثَّانِي ، أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْهَا ؛ إِمَّا بِأَنْ لَا يَأْكُلَ مِنَ الثَّمَرِ شَيْئًا ، أَوْ أَكَلَ شَيْئًا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُهَا ، فَلَا يَحْتَضِرُ أَيْضًا ، بِلَا خِلَافٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ اجْتِنَابُ زَوْجَتِهِ . الثَّالِثُ ، أَكَلَ مِنَ الثَّمَرِ شَيْئًا ؛ إِمَّا وَاحِدَةً ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، وَلَمْ يَنْذِرْ هَلْ أَكَلَهَا أَوْ ^(٥) لَا ؟ فَهَذِهِ مَسْأَلَةُ الْخِرَقِيِّ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ حُتُّهُ ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَةَ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا المَخْلُوفُ عَلَيْهَا ، وَيَقِينُ النِّكَاحَ ثَابِتٌ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ حُكْمُ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيًا ، فِي لُزُومِ تَفَقُّطِهَا وَكِسْوَتِهَا وَمَسْكِنِهَا ، وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا ، إِلَّا الْوَطْءَ ؛ فَإِنَّ الْخِرَقِيَّ قَالَ : يُمْنَعُ وَطْأُهَا ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي جِلِّهَا ، فَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ ^(٦) أَمْرًا بِأَجْنَبِيَّةٍ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الْجِلِّ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجِلِّ ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ ، كَسَائِرِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ بَاقٍ حُكْمًا ، فَإِنِّي الْجِلِّ ، كَمَا لَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ ^(٧) لَا ؟ وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ لَيًّا كُنَّ هَذِهِ الثَّمَرَةُ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ بِرُّهُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ أَكَلَهَا .

١٨٥٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ ^(١) حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَهُ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ ، فَجَمَعَهَا ، فَضْرِبُهُ بِهَا ضْرِبَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَبْرُ فِي يَمِينِهِ)

وَبِهَذَا قَالَ ^(٢) مَالِكٌ ، وَ^(٣) أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَبْرُ ^(٤) فِي يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ، فِي الْمَرِيضِ عَلَيْهِ الْحَدُّ : يُضْرَبُ بِعُثْكَالٍ ^(٥) التَّحْلِيلِ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ . وَبِهَذَا قَالَ

(٤-٤) ق م : « فلما » .

(٥) ق م : « أم » .

(٦) ق ب م : « عليه » .

(١) ق ا ب م : « ولو » .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

(٣-٣) سقط من : ا ب م ،

(٤) العُثْكَال : العَذَقُ أَوْ الشِّمْرَاخ .

الشافعي إذا علم أنها مسته كلها ، وإن علم أنها لم تمسه كلها ، لم يبر . وإن شك ، لم^(٥)
يحتسب في الحكم ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَتُحَذِّرُكَ صُغْرَا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا
تَحْتَسِبْ ﴾^(٦) . وقال النبي ﷺ في المريض الذي رزى : « حَذُّوْهُ عِشْكَالًا فِيهِ مِائَةُ
شِعْرَانِ ، فَاضْرِبُوهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً »^(٧) . ولأنه ضرب به عشرة أسواط ، فبر في يمينه ، كما
لو فرق الضرب . ولنا ، أن معنى يمينه أن يضربه عشر ضربات ، ولم يضربه إلا ضربة
واحدة ، فلم يبر ، كما لو حلف ليضربه عشر مرات بسوط ، والدليل على هذا أنه لو ضربه
عشر ضربات بسوط / واحد ، بر^(٨) ، بغير خلاف ، ولو عاد العدد إلى السوط ، لم يبر^(٩)
بالضرب بسوط واحد ، كما لو حلف ليضربه بعشرة أسواط ، ولأن السوط ههنا آلة
أقيمت مقام المصدر ، وانتصب انصبابه ، فمعنى كلامه ، لأضربه عشر ضربات
بسوط . وهذا هو المفهوم من يمينه ، والذي يقتضيه لغة ، فلا يبر بما يخالف ذلك . وأما
أيوب ، عليه السلام ، فإن الله تعالى أرخص له رفقا بامرأته ، لبرها به ، وإحسانها إليه ،
ليجمع له بين بره في يمينه ورفقه بامرأته ، ولذلك امتن عليه بهذا ، وذكره في جملة ما من
عليه به ، من معافاته إياه من بلائه ، وإخراج الماء له ، فيخص هذا به ، كاختصاصه بما
ذكر معه ، ولو كان هذا الحكم عاماً لكل أحد^(١٠) لما خص^(١١) أيوب بالمنة عليه به^(١٢) .
وكذلك المريض الذي يخاف تلفه ، أرخص له بذلك في الحد دون غيره ، وإذا لم يتعد هذا
الحكم في الحد الذي ورد النص فيه ، فلتأ يتعداه إلى اليمين أولى ، ولو خص بالبر من له
عذر يبيح العدول في الحد إلى الضرب بالعشكال ، لكان له وجه . وأما تعديته إلى غيره
فبعيد^(١٣) جدًّا . ولو حلف أن يضربه بعشرة أسواط ، فجمعها ، فضربه بها ، بر ؛ لأنه قد

(٥) في ب ، م : لا .

(٦) سورة ص ٤٤ .

(٧) تقدم ترجمته في : ٣٢٩/١٢ .

(٨) في ب ، م : بر في يمينه .

(٩) في م : واحد .

(١٠) في م : اختص .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في م : فبعيدة .

فعل ما حَلَفَ عليه . وإن حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ ، لم يَبْرُضْ بِهِ بعشرة أسواط ، دَفْعَةً واحدة ، بغير خلاف ؛ لأنه لم يَفْعَلْ ما تناوَلْتَهُ يَمِينُهُ . وإن حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّهُ عَشْرَ ضَرْبَاتٍ ، فكذلك ، إِلَّا وَجْهًا لأصحاب الشافعي ، أنه يَبْرُ . وليس بصحيح ؛ لأن هذه ضَرْبَةٌ واحدة بأسواط ، ولهذا يصحُّ أن يُقال : ما ضْرَبْتَهُ إِلَّا ضَرْبَةً واحدة . ولو حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ أَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَةٍ واحدة ، ففعل هذا ، لم يَحْنُثْ فِي يَمِينِهِ .

فصل : ولا يَبْرُ حتى يَضْرِبَهُ ضَرْبًا يُؤْلِمُهُ . وبهذا قال مالك . وقال الشافعي : يَبْرُ بما لا يُؤْلِمُ ؛ لأنه يَتَنَاوَلُهُ الاِسْمُ ، فَوَقَعَ الْبُرْ بِهِ . كَالْمَوْلِمِ . ولنا ، أن هذا يَقْصُدُ بِهِ فِي الْعُرْفِ التَّأْلِيمَ ، فلا يَبْرُ بغيره . وكذلك كُلُّ مَوْضِعٍ وَجَبَ الضَّرْبُ فِي الشَّرْعِ ، فِي حَدٍّ ، أَوْ تَعْزِيرٍ ، كَانَ مِنْ شَرْطِهِ التَّأْلِيمُ ، كَذَا هُنَا .

١٨٥١ - مسألة : قال : (وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَهُ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ، أَوْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، حِينَئِذٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يُشَافِهَهُ)

أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى هَذَا . وهو مذهب مالك ، والشافعي . وقد رَوَى الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ رَجُلًا ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا ، قَالَ : وَأَيُّ شَيْءٍ كَانَ سَبَبَ ذَلِكَ ؟ إِنْما يُنْتَظَرُ إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ ، وَلَمْ^(١) حَلَفَ ؟ إِنْ الْكِتَابَ قَدْ^(٢) يَجْرِي مَجْرَى الْكَلَامِ ، وَقَدْ^(٣) يَكُونُ / بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالْكِتَابِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ أَوْ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي هَجْرَانَهُ ، وَتَرْكَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْنُثْ بِكِتَابٍ وَلَا رَسُولٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَكْلِيمٍ^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ ، وَهَذَا^(٥) يَصِحُّ نَفْيُهُ ، فَيُقَالُ : مَا كَلَّمْتُهُ ، وَإِنَّمَا كَاتَبْتُهُ وَرَاسَلْتُهُ^(٦) . وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

(١) فِي ب ، م ، : « وَلَوْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي م ، : « وَالْكِتَابَ قَدْ » .

(٤) فِي ب ، م ، : « بِتَكْلِيمٍ » .

(٥) فِي م ، : « وَهَذَا » .

(٦) فِي أ ، ب ، م ، : « أَوْ رَاسَلْتُهُ » .

﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾^(٧). وقال: ﴿ يَمْوَسَىٰ إِلَىٰ أَصْطَفَيْتِكَ عَلَى النَّاسِ يَرْسَلَنِي وَيَكَلِّمُنِي ﴾^(٨). وقال: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾^(٩). ولو كانت الرسالة تَكْلِيمًا، لَشَارَكَ مُوسَىٰ غَيْرُهُ مِنَ الرُّسُلِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ بِكَوْنِهِ كَلِيمَ اللَّهِ وَنَجِيه. وقد قال أحمد، حين ماتَ بِشْرُ الحافِي: لقد كان فيه أنسٌ، وما كَلَّمْتُهُ قَطُّ. وقد كانت بينهما مُراسلةٌ، وممَّن قال: لَا يَحْنُ بهذا. الثَّوْرِيُّ، وأبو حنيفة، وابن المنذر، والشافعي في الجديد. واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ ﴾^(١٠). فاستثنى الرسول من التَّكْلِيمِ^(١١)، والأصل أن يكون المُسْتَثْنَى جنس المُسْتَثْنَى منه، ولأنَّه وُضِعَ لِإِفْهَامِ الْآدَمِيِّينَ، أَشْبَهَ الْخَطَابَ. والصَّحِيحُ أن هذا ليس بتكليم^(١٢)، وهذا الاستثناء من غير الجنس، كما قال في الآية الأخرى: ﴿ عَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْرًا ﴾^(١٣). والزَّمْرُ ليس بتكليم^(١٤)، لكن إن تَوَيَّ تَرْكَ مُوَاصَلَتِهِ، أو كان سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي هِجْرَانَهُ، حِنْثٌ؛ لذلك، ولذلك قال أحمد: إن الكتاب يجرى مجرى الكلام، وقد يكون بمنزلة الكلام. فلم يجعله كلامًا، إنما قال هو بمنزلة في بعض الحالات إذا كان السَّبَبُ يَقْتَضِي ذلك. وإذا أطلق، احتمل أن لا يَحْنُ؛ لأنَّه لم يُكَلِّمْ. واحتمل أن يَحْنُ؛ لأنَّ الغالب من الخاليف هذه^(١٥) اليمين قصد^(١٦) ترك المواصلَةِ، فيتعلَّق^(١٧) يمينه بما يُراد في الغالب، كَقَوْلِنَا في المسألة قبلها. والله أعلم.

(٧) سورة البقرة ٢٥٣.

(٨) سورة الأعراف ١٤٤.

(٩) سورة النساء ١٦٤.

(١٠) سورة الشورى ٥١، ولم يرد في الأصل، أ، ب: ﴿ فَيُوحِي ﴾.

(١١) في ب، م: « التكلم ».

(١٢) في أ، ب، م: « يتكلم ».

(١٣) سورة آل عمران ٤١.

(١٤) في ب: « بهذه ».

(١٥) سقط من: أ، ب.

(١٦) في ب، م: « يتعلَّق ».

فصل : وإن أشار إليه ، ففيه وجهان ؛ قال القاضي : يَحْتُثُ ؛ لأنه في معنَى المُكَاتَبَةِ والمراسَلَةِ في الإفهام . والثاني ، لا يَحْتُثُ . ذكره أبو الحطَّاب ؛ لأنه ليس بكلام ، قال الله تعالى لمريم عليها السلام : ﴿ فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾^(١٧) . إلى قوله : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾^(١٨) . وقال في زكريَّا : ﴿ عَائِثُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ . إلى قوله : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾^(١٩) . ولأنَّ الكلامَ حروفٌ وأصواتٌ ، ولا يوجد في الإشارة ، ولأنَّ الكلامَ شيءٌ مسموعٌ ، ويُتَظَلُّ به الصَّلَاةُ ، قال النبي ﷺ : « إِنْ صَلَّاتُنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ »^(٢٠) . والإشارة بخلاف هذا . فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ عَائِثُكَ الْأَنْتُكَلَّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْرًا ﴾ . قلنا : هذا استثناءٌ من غير الجنس ، بدليل ما ذكرنا ، وصحَّةُ نفيه عنه ، فيقال : ما كَلَّمَهُ ، وإنما أشار إليه .

و ٢٣٠/١٠

فصل : فإن كَلَّمَهُ غيرُ المخلوف عليه ، بقصدِ إسماعِ المخلوف عليه ، فقال أحمدٌ : يَحْتُثُ ؛ لأنه قد أراد تَكْلِيمَهُ ، وقد رَوَيْنَا عن أبي بَكْرَةَ نَفِيعِ بْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّهُ كَانَ قَدْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَ أَخَاهُ زِيَادًا ، فلما أرادَ زِيَادُ الْحَجَّ ، جاء أبو بَكْرَةَ إِلَى قَصْرِ زِيَادٍ ،^(٢١) فَدَخَلَهُ ، وَأَخَذَ^(٢٢) بُنْيَا زِيَادٍ صَغِيرًا فِي حِجْرِهِ ، ثم قال : يَا ابْنَ أَخِي ؛ إِنَّ أَبَاكَ يُرِيدُ الْحَجَّ ، وَلَعَلَّهُ يَمُرُّ بِالْمَدِينَةِ ، فَيَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا النَّسَبِ الَّذِي ادَّعَاهُ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَأَنْ هَذَا لَا يَحِلُّ لَهُ . ثم قامَ فَخَرَجَ^(٢٣) . وهذا يدلُّ على أَنَّهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ تَكْلِيمًا لَهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ أَسْمَعَهُ كَلَامَهُ^(٢٤) قاصِدًا لإسماعِهِ وإفهامِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ خَاطَبَهُ بِهِ^(٢٥) . وقال الشاعرُ :

إِيَّاكَ أَغْنَى وَاسْمِعِي يَا جَارَةَ^(٢٦) .

(١٧) سورة مريم ٢٦-٢٩ ، ولم يرد في الأصل : ﴿ فَقُولِي ﴾ .

(١٨) سورة مريم ١٠ ، ١١ .

(١٩) تقدم تحريجه ، في : ٢٣٦/٢ .

(٢٠) ٢٠-٢١ في م : « فدخل فأخذ » .

(٢١) تقدم تحريجه ، في : ٤٦٤/١٠ .

(٢٢) في الأصل : « كلما » .

(٢٣) سقط من : ب ، م .

(٢٤) في ب : « إياك يعني » . وفي م : « فاسمعي » . وتقدم في : ٤٦٤/١٠ .

فصل : فَإِنْ نَادَاهُ بَحَيْثُ يَسْمَعُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ ، لَتَشَاغِلِهِ ، أَوْ غَفَلْتِهِ ، حَيْثُ . نَصْرٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ خَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ فَلَانًا ، فَنَادَاهُ ، وَالْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَسْمَعُ ؟ قَالَ : يَحْنُثُ . لِأَنَّهُ قَدْ أَرَادَ تَكْلِيمَهُ ، وَهَذَا لَكُنْ ذَلِكَ يُسَمَّى تَكْلِيمًا ، يُقَالُ : كَلَّمْتُهُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ . وَإِنْ كَانَ مَيَّنَا ، أَوْ غَائِبًا ، أَوْ مُعْمًى عَلَيْهِ ، أَوْ أَصَمَّ لَا يَعْلَمُ بِتَكْلِيمِهِ إِيَّاهُ ، لَمْ يَحْنُثُ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَحَكَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ يَحْنُثُ بِنَدَاءِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَلَّمَهُمْ وَنَادَاهُمْ ، وَقَالَ : « مَا أَتَيْتُمْ بِأَسْمَعٍ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ »^(٢٥) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾^(٢٦) . وَلِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَتْ حَوَاسُهُ ، وَذَهَبَتْ نَفْسُهُ ، فَكَانَ أَبْعَدَ مِنَ السَّمَاعِ مِنَ الْغَائِبِ الْبَعِيدِ ، لِبَقَاءِ الْحَوَاسِ فِي حَقِّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَرَامَةً لَهُ ، وَأَمَّا اخْتِصَّ بِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

فصل : وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ كَلَامٌ يُظَلُّ الصَّلَاةُ بِهِ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ ، أَوْ كَلَّمَهُمْ ، فَإِنْ قَصَدَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ ، وَإِنْ قَصَدَهُمْ ذَوْنَهُ ، لَمْ يَحْنُثُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنُثُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ ، فَإِذَا نَوَّاهُ بِهِ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَّاهُ . وَإِنْ أَطْلُقَ ، حَيْثُ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلِّمٌ لْجَمِيعِهِمْ ، لِأَنَّ مُقْتَضَى اللَّفْظِ الْعُمُومِ ، فَيُحْتَمَلُ عَلَى مُقْتَضَاهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يَصْلُحُ لِلتَّخْصُوصِ ، فَلَا يَحْنُثُ بِالْإِحْتِمَالِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مُرْجُوحٌ ، فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ ، كَمَا لَوْ^(٢٧) اِحْتَمَلَ اللَّفْظُ / الْحِجَازَ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْتَهْتَرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ حَمْلَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ فِيهِمْ ، فَبِهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَثْنَاهُ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَرَادَهُ بِسَلَامِهِ ، وَهُوَ مِنْهُمْ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ النَّاسِي . وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَلَا يَعْرِفُهُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَحْنُثُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثُ ؛ بِنَاءً عَلَى النَّاسِي وَالْجَاهِلِ .

(٢٥) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٢ / ١٠ ، ٤٦٣ .

(٢٦) سورة فاطر ٢٢ .

(٢٧) سقط من : م .

فصل : فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ . ثم وصل يمينه بكلامه ، مثل أن قال : فتَحَقَّقْ ذلك ، أو فاذْهَبْ . فقال أصحابنا : يَحْنَثُ . وقال أصحابُ أبي حنيفة : لَا يَحْنَثُ بِالْقَلِيلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ يَمِينُهُ أَنْ ^(٢٨) لَا يُكَلِّمُهُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا . وَاحْتِجُّ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ كَلَامٌ مِنْهُ لَهُ حَقِيقَةٌ ، وَقَدْ وَجَدَ بَعْدَ يَمِينِهِ ، فَيَحْنَثُ ^(٢٩) بِهِ ، كَمَا لَوْ فَصَّلَهُ ، وَلَئِنْ مَا يَحْنَثُ بِهِ إِذَا فَصَّلَهُ ، يَحْنَثُ بِهِ إِذَا وَصَّلَهُ ، كَالكَثِيرِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْيَمِينَ يَقْتَضِي خَطَابًا مُسْتَأْنَفًا . قُلْنَا : هَذَا الْخَطَابُ مُسْتَأْنَفٌ ، غَيْرُ الْأَوَّلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَهُ حَيْثُ بِهِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ صِلَاتِهِ هَذَا الْكَلَامَ يَمِينِهِ ، تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ كَلَامٍ يَسْتَأْنَفُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ هَذَا الْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَحْنَثُ بِهِ ، كَمَا لَوْ وَجَدَتْ النِّيَّةُ حَقِيقَةً . وَإِنْ تَوَى كَلَامًا غَيْرَ هَذَا ، لَمْ يَحْنَثْ بِهَذَا فِي الْمَذْهَبَيْنِ .

فصل : وَإِنْ صَلَّى بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ إِمَامًا ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنَثْ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ ^(٣٠) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ لَهُ أَنْ يَتَوَى السَّلَامَ عَلَى الْحَاضِرِينَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ ، ^(٣١) فَلَمْ يَحْنَثْ بِهِ ^(٣٢) ، كَتَكْبِيرِهَا ، وَلَيْسَ ^(٣٣) نِيَّةُ الْحَاضِرِينَ بِسَلَامِهِ وَاجِبًا ^(٣٤) فِي السَّلَامِ . وَإِنْ أُرْتِجَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَتَحَ عَلَيْهِ الْحَالِفُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ بِكَلَامِ الْآدَمِيِّينَ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ، فَقَرَأَ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ قَرَأَ خَارِجًا مِنْهَا ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ اللَّهِ . وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى ، لَمْ يَحْنَثْ . وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ ، قَالَ اللَّهُ

(٢٨) ق في ب : و أنه .

(٢٩) ق في ب : و فحنت .

(٣٠) ق في ب : و بهذا .

(٣١-٣٢) سقط من : الأصل .

(٣٣) ق في ب ، م : و وليست .

(٣٤) ق في ب ، م : و واجبة .

تعالى : ﴿ وَالزَّيْمُ كَلِمَةً اتَّفَقُوا ﴾ ^(٣٤) . وقال النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ ، سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » ^(٣٥) . وقال : « كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ ، ^(٣٦) سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ » ^(٣٦) . ولنا ، أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعُزْفِ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ ، وَإِنَّهُ قَدْ أَخَذَتْ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا ^(٣٧) فِي الصَّلَاةِ » ^(٣٨) . لم يتناول المختلف فيه . وقال زيد بن أرقم : / كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي ٢٣١/١٠ الصلاة ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٣٩) . فَأَمَرَنَا بِالسُّكُوتِ ، وَنُهِينَا عَنْ الْكَلَامِ ^(٤٠) . وقال الله تعالى : ﴿ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَادَّكَّرَ رَبُّكَ كَثِيرًا وَسَبَّحَ بِأَلْسِنَةٍ وَأَلْبَنَارٍ ﴾ . فَأَمَرَهُ بِالتَّسْبِيحِ مَعَ قَطْعِ الْكَلَامِ عَنْهُ . وَلَئِنْ مَالَا

(٣٤) سورة الفتح ٢٦ .

(٣٥) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم . فصل : ... ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٣/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦/٥ ، ٢٠/٥ .

(٣٦-٣٧) في م : « سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ » . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب إذا قال : والله لا أتكلم اليوم . فصل : ... ، من كتاب الأيمان والنذور ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٧٣/٨ ، ١٩٩/٩ . ومسلم ، في : باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٧٢/٤ . وابن ماجه ، باب فضل التسبيح ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٥١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ .

(٣٧) في م : « تَكَلَّمُوا » .

(٣٨) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٨٧/٩ . وأبو داود ، في : باب رد السلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٢/١ . والنسائي ، في : باب الكلام في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٦/٣ ، ١٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٧/١ ، ٤٦٣ ، ٤٣٥ .

(٣٩) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٤٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي باب : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ مطيعين ، من تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٧٩/٢ ، ٣٨/٦ . ومسلم ، في : باب تحريم الكلام في الصلاة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٣/١ . وأبو داود ، في : باب النهي عن الكلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١٩٥/٢ ، ١٩٦ . والنسائي ، في الباب السابق . المجتبى ١٦/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٨/٤ .

يَحْنُثُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ، لَا يَحْنُثُ بِهِ خَارِجًا مِنْهَا ، كَالْإِشَارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ ، وَذَكَرَ اللَّهُ الْمَشْرُوعَ فِيهَا . وَإِنْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ ، فَقَالَ : ﴿ آذِنُوا لِي بِسَلَامٍ ﴾ ^(٤١) . يَقْصِدُ الْقُرْآنَ ، لَمْ يَحْنُثْ ، وَلَا أَحْنُثَ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَيْنَ اللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ عَائِتْكَ الْأَتَكَلَّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمَرًا ﴾ . وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ^(٤٢) . فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانَيْنِ جَمِيعًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾ ^(٤٣) . فَدَخَلَ فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

فصل : وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَفَّلَ بِمَالٍ ، فَكَفَّلَ بِيَدَيْنِ إِنْسَانٍ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَلْزُمُهُ بِكَفَالَتِهِ إِذَا تَعَدَّرَ تَسْلِيمَ الْمُكَفُولِ بِهِ . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْفُلْ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ الْمَالُ بِتَعَدُّرِ إِحْضَارِ الْمُكَفُولِ بِهِ ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَا يَلْزُمُهُ ، وَلِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى كِفَالَةً بِالْمَالِ ، وَبِصِحِّ ^(٤٤) نَفْيِهَا عَنْهُ ، فَيُقَالُ : مَا تَكْفَّلَ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا تَكْفَّلَ بِالْبَدَنِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُ عَبْدًا ، فَخَدَمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، لَمْ يَأْمُرْهُ وَلَمْ يَنْهَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ عَبْدُهُ حَنِثٌ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ غَيْرُهُ لَمْ يَحْنُثْ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ عَبْدَهُ يَخْدُمُهُ عِبَادَةً بِحُكْمِ اسْتِحْقَاقِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى يَمِينِهِ : لَا مَنَعْتُكَ خِدْمَتِي . فَإِذَا لَمْ يَنْهَهُ ، لَمْ يَمْنَعْهُ ، فَحَنِثَ ^(٤٥) ، وَعَبْدٌ غَيْرُهُ بِخِلَافِهِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يَحْنُثُ فِي الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ عَلَى الْخِدْمَةِ اسْتِخْدَامٌ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : فَلَانَّ يَسْتَعْدِمُ عَبْدَهُ . إِذَا خَدَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ ، وَلِأَنَّ مَا حَنِثَ بِهِ فِي عَبْدِهِ ، حَنِثَ بِهِ فِي غَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

(٤١) سورة الحجر ٤٦ .

(٤٢) سورة مريم ١٠ .

(٤٣) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٤٤) ق م : ولا يصح .

(٤٥) ق ب ، م : فيحنت .

وقال الشافعي : لا يَحْتُ في الحائِين ؛ لأَنَّهُ حَلَفَ على فِعْلٍ نَفْسِهِ ، فلا يَحْتُ بِفِعْلٍ
غيره ، كسائر الأفعال .

فصل : وإذا حَلَفَ رَجُلٌ بالله لا يَفْعَلُ شَيْئاً ، فقال له آخَرُ : يَمِينِي في يَمِينِكَ . لم يَلْزَمْهُ
شَيْءٌ ؛ لأنَّ يَمِينَ الْأَوَّلِ ليستَ ظَرْفاً لِيَمِينَ الثاني . وإنَّ نَوَى أَنَّهُ يَلْزُمُنِي من اليمين ما
يَلْزُمُكَ ، لم يَلْزَمْهُ حُكْمُهَا . قاله القاضي . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنَّ اليمين بالله لا
تَتَعَقَّدُ بالكِنَايَةِ ؛ لأنَّ تَعَلُّقَ الكَفَّارَةِ بها لِحُرْمَةِ اللَّفْظِ بِاسْمِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ ، أو / صِفَةِ مِنْ ٢٣١/١ ط
صِفَاتِهِ ، ولا يُوْجَدُ ذَلِكَ في الكِنَايَةِ . وإنَّ حَلَفَ بِطَلَاقٍ ، فقال آخَرُ : يَمِينِي في يَمِينِكَ .
يَنْبَوِي بِهِ ^(٤٦) ، أَنَّهُ يَلْزُمُنِي من اليمين ما يَلْزُمُكَ ، ائْتَعَدْتَ يَمِينَهُ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَسُئِلَ
عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لا يَكَلِّمُ رَجُلًا ، فقال رَجُلٌ : وأنا على مثل يَمِينِكَ ؟ فقال : عليه
مثل ما قاله الذي حَلَفَ . لأنَّ الكِنَايَةَ تَدْخُلُ في الطَّلَاقِ ، وكذلك يَمِينُ الْعِتَاقِ وَالظَّهَارِ .
وإنَّ لم يَنْوِ شَيْئاً ، لم تَتَعَقَّدْ يَمِينُهُ ؛ لأنَّ الكِنَايَةَ لا تَعْمَلُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، وليس هذا بِصَرِيحٍ . وإنَّ
كَانَ الْمَقُولُ لَهُ ^(٤٧) لا يَحْلِفُ بَعْدَ ، وإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ ما يَلْزَمُ الْآخَرَ مِنْ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا ،
فَحَلَفَ الْمَقُولُ لَهُ ^(٤٨) ، لم تَتَعَقَّدْ يَمِينُ الْقَائِلِ ، وإنَّ كَانَ في الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ هُنَاكَ ما يُكْنَى عَنْهُ ، وليس هُنَا ما يُكْنَى عَنْهُ . وذكر القاضي ، في مَوْضِعٍ آخَرَ ، في
مَنْ قال : أَيُّمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزُمُنِي . أَنَّهُ إِنْ عَرَفَهَا ، وَنَوَى جَمِيعَ ما فِيهَا ، ائْتَعَدْتَ يَمِينَهُ بِجَمِيعِ ما
فِيهَا . وهذا خِلَافٌ ما قاله في هذه الْمَسْأَلَةِ ، فيكونُ فِيهَا وَجْهَانِ .

فصل : فإنَّ قال : أَيُّمَانُ الْبَيْعَةِ تَلْزُمُنِي . فقال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ
الْقَاسِمِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَدْ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أَيُّمَانِ الْبَيْعَةِ ، فقال : لَسْتُ أَفْتِي فِيهَا بِشَيْءٍ ، ولا
رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ شُيُوخِنَا يُفْتِي فِي هَذِهِ الْيَمِينِ . قال : وَكَانَ أُمِّي ، رَحِمَهُ اللَّهُ - يَعْنِي أَبَا
عَلِيٍّ - يَهَابُ الْكَلَامَ فِيهَا . ثُمَّ قال أَبُو الْقَاسِمِ : إِلَّا أَنَّ يَلْزِمُ الْحَالِفَ بِهَا جَمِيعَ ما فِيهَا مِنْ
الْأَيُّمَانِ . فقال لَهُ السَّائِلُ : عَرَفَهَا أَوْ ^(٤٩) لَمْ يَعْرِفَهَا ؟ فقال : نَعَمْ . وَأَيُّمَانُ الْبَيْعَةِ هِيَ الَّتِي

(٤٦) سقط من : الأصل ، م .

(٤٧-٤٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٨) في الأصل ، ١ : أو ٤ .

رَبُّهَا الْحَجَّاجُ^(٤٩) يَسْتَحْلِفُ بِهَا عِنْدَ الْبَيْعَةِ وَالْأَمْرِ الْمُهِمَّ لِلسُّلْطَانِ . وَكَانَتِ الْبَيْعَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ بِالْمُصَافَحَةِ ، فَلَمَّا وَلِيَ الْحَجَّاجُ رَبُّهَا أَيْمَانًا تَشْتَبِلُ عَلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، وَصَدَقَهُ الْمَالُ . فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهَا ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الْقَسَمِ ، وَالْكِنَايَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَتَوَيَّه . وَإِنْ عَرَفَهَا ، وَلَمْ يَتَوَيَّهْ عَقْدَ الْيَمِينِ بِمَا فِيهَا^(٥٠) لَمْ يَصِحَّ^(٥١) أَيْضًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَمَنْ عَرَفَهَا ، وَتَوَيَّهَ الْيَمِينَ بِمَا فِيهَا ، صَحَّ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِهَا تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا عَدَا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ ، فَقَالَ الْقَاضِي هُنَا : تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ ، فَتَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ الْمُنَوَّيَّةِ ، كَيَمِينِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ بِالْكِنَايَةِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكِفَارَةَ وَجَبَتْ فِيهَا لِمَا ذَكَرَ فِيهَا مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْمُعَظَّمِ^(٥٢) الْمُحْتَرَمِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْكِنَايَةِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩) أى ابن يوسف الثقفى ، عامل الأمويين على العراق وخراسان ، عرف بشدته وعسفه ، توفى سنة خمس وتسعين .

وفيات الأعيان ٢/ ٢٩ - ٥٤ .

(٥٠ - ٥٠) سقط من : ب .

(٥١) في م : العظيم .

كتاب التذویر

الأصل في التذير الكتاب ، والسنة ، والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَوْفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ ^(١) . وقال : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ ^(٢) . وأما السنة ، فروت عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ » . وعن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يَفُونَ ، وَيَحْذَرُونَ وَلَا يُؤْمِنُونَ ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهِدُونَ ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ » . رواهما البخاري ^(٣) . وأجمع المسلمون على صحة التذير في الجملة ، ولزوم الوفاء به .

فصل : ولا يستحب ^(٤) ؛ لأن ابن عمر روى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن التذير ، وأنه قال : « لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » . متفق عليه ^(٥) . وهذا نهى كراهية ، لا نهى تحريم ؛ لأنه لو كان حراماً لما مدح الموفين به ؛ لأن ذنبهم في ارتكاب المحرم أشد من طاعتهم في وقائه ؛ ولأن التذير لو كان مستحباً ، لفعله النبي ﷺ ، وأفاضل أصحابه .

(١) سورة الإنسان ٧ .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) تقدم تخريج حديث عائشة ، في : ٤٥٦/٤ .

وحديث عمران أخرجه البخاري ، في : باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب فضائل أصحاب النبي ، وفي : باب ما يبعد من زهرة الدنيا ... ، من كتاب الرقائق ، وفي : باب إثم من لا يفي بالنذر ، من كتاب الأيمان والتذور . صحيح البخاري ٣/٢٢٤ ، ٥/٢ ، ٣ ، ١١٣/٨ ، ١٧٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في القرن الثالث ، من أبواب الفتن ، وفي : باب منه ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ٩/٦٦ ، ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ . والبيهقي ، في : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب التذور . السنن الكبرى ٨/٧٤ .

(٤) في بزيادة : « التذر » .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٤٤١/١٣ .

١٨٥٢ - مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَهُ ، لَمْ يُعْصِيهِ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةُ يَمِينٍ)

وَنَذَرَ الطَّاعَةَ ؛ الصَّلَاةَ ، وَالصَّيَّامَ ، وَالْحَجَّ ، وَالْعُمْرَةَ ، وَالْعِتْقَ ، وَالصَّدَقَةَ ، وَالْاِغْتِكَافَ ، وَالْجِهَادَ ، وَمَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي ، سِوَا نَذَرِهِ مُطْلَقًا بِأَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا . أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ مِثْلَ قَوْلِهِ ^(١) : إِنْ شَفَّانِي اللَّهُ مِنْ عِلَّتِي ، أَوْ شَفَّنِي فَلَانًا ، أَوْ سَلِمَ مَالِي الْغَائِبُ . أَوْ مَا كَانَ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، فَأَذْرَكَ مَا أُمِّلُ بُلُوغَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ . وَنَذَرَ الْمُعْصِيَةِ ، أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَشْرَبَ الْحَمْرَ ، أَوْ أَقْتَلَ النَّفْسَ الْمُحَرَّمَةَ . وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ؛ ^(٢) (لَأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ) . وَإِذَا قَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَرْكَبَ دَابَّتِي ، أَوْ أَسْكُنَ دَارِي ، أَوْ أَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِي . وَمَا أَشْبَهَهُ ، لَمْ يَكُنْ هَذَا ^(٣) نَذَرَ طَّاعَةٍ وَلَا مُعْصِيَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ ^(٤) كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ؛ ^(٥) (لَأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ) . وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يُطْلَقَ زَوْجَتَهُ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يُطْلَقَهَا ، وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ . وَجُمْلَتُهُ أَنْ النَّذَرَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، نَذَرُ اللَّجَّاجِ وَالْعَصَبِ ، وَهُوَ الَّذِي يُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، لِلْحَثِّ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ ، غَيْرَ قَاصِدٍ بِهِ النَّذَرَ ^(٦) ، وَلَا الْقُرْبَةَ ، فَهَذَا أَحْكَمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْأَيْمَانِ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، نَذَرُ طَّاعَةٍ وَتَبَرُّرٍ ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْحِرَقِيُّ . فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِلْأَيْتَيْنِ وَالْخَبَرَيْنِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، التَّيَزَامُ طَّاعَةٍ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ اسْتَجْلَبَهَا ، أَوْ نِقْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا ، كَقَوْلِهِ : إِنْ شَفَّانِي اللَّهُ ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ . فَتَكُونُ الطَّاعَةُ الْمُتَّزِمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . التَّوَعُّ الثَّانِي ، التَّيَزَامُ طَّاعَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً : اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ . فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ

(١) في ب : « أَنْ يَقُولَ » .

(٢-٣) سقط من : م .

(٣) في ب : « ذَلِكَ » .

(٤) في ب : « يَفْعَلُ » .

(٥-٥) سقط من : ب .

(٦) في م : « لِلنَّذْرِ » .

العلم . وهو قول أهل العراق . وظاهر مذهب الشافعي . وقال بعض أصحابه : لا يلزم الوفاء به ؛ لأن أبا عمر غلام تغلب قال : التذر عند العرب وعغد بشرط . ولأن ما التزمه الأديمي بعوض ، يلزمه بالعقد ، كالمبيع والمستأجر ، وما التزمه بغير عوض ، لا يلزمه بمجرد العقد ، كالتبعية . النوع الثالث ، تذر طاعة لا أصل لها في الوجوب ، كالاغتلاف وعبادة المريض ، فيلزم الوفاء به [عند عامة أهل العلم . وحكى عن أبي حنيفة ، أنه لا يلزمه الوفاء به]^(٧) ؛ لأن التذر فرع على المشروع ، فلا يجب به ما لا يجب له نظير بأصل الشرع . ولنا ، قول النبي ﷺ : « مَنْ تَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ »^(٨) . وذمه الذين يندرون ولا يوفون^(٩) ، وقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنُصَدِّقُنَّ وَلَنُكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ » فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ » فَأَعْقَبَهُمْ / نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ^(١٠) . وقد صح أن عمر قال للنبي ﷺ : إني تذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام ؟ فقال له النبي ﷺ : « أَوْفِ بِتَذْرِكَ »^(١١) . ولأنه ألزم نفسه قربة على وجه التبرر ، فتلزمه ، كموضع الإجماع ، وكما لو ألزم نفسه أضحية ، أو أوجب هديا ، وكالاغتلاف ، وكالعمرة ، فإنهم قد سلموها ، وليست واجبة عندهم ، وما ذكروه ينطل بهذين الأصلين ، وما حكوه عن أبي عمر لا يصح ؛ فإن العرب تسمى الملتزم تذرا ، وإن لم يكن بشرط ، قال جميل^(١٢) :

فليت رجلا فيك قد تذر أديمي وهما يقتلي يابئين لقونى

والجعالة وعغد بشرط ، وليست بتذر . القسم الثالث ، التذر المتيهم . وهو أن يقول : لله على تذر . فهذا تجب به الكفارة ، في قول أكثر أهل العلم . ورؤى ذلك عن ابن

(٧) تكملة من الشرح الكبير ١٤١/٦ . ولم نجد لها في الأصول جميعها .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٦/٤ .

(٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٢١ .

(١٠) سورة التوبة ٧٥-٧٧ .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٧/٤ . ويضاف إليه : وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/٢ .

(١٢) ديوانه ١٢٤ .

مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة^(١٣) . وبه قال الحسن ، وعطاء ، وطائوس ، والقاسم ، وسالم ، والشعبي ، والنخعي ، وعكرمة ، وسعيد بن جبني ، ومالك ، والثوري ، ومحمد بن الحسن . ولا أعلم فيه مخالفاً إلا الشافعي ، قال : لا ينعقد نذره ، ولا كفارة فيه ؛ لأن من النذر^(١٤) ما لا كفارة فيه . ولنا ، ما روى عتبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : « كفارة النذر إذا لم يُسم »^(١٥) ، كفارة يمين^(١٦) . رواه الترمذي^(١٧) . وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب . ولأنه نص ، وهذا قول من سمئنا من الصحابة والتابعين ، ولا نعرف لهم في عصرهم مخالفاً ، فيكون إجماعاً . (القسم الرابع) ، نذر المعصية ، فلا يجزئ الوفاء به إجماعاً ؛ ولأن النبي ﷺ قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ » . ولأن معصية الله تعالى لا تحل في حال ، ويجب على الناذر كفارة يمين . روى نحو هذا عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعمران بن حصين ، وسمرة بن جندب^(١٨) . وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه . وروى عن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة عليه ، فإنه قال ، في مَنْ نَذَرَ لِيَهْدِمَنَّ دَارَ غَيْرِهِ لِبَنَةِ لَبَنَةَ : لا كفارة عليه . وهذا في معناه . وروى هذا عن مسروق ، والشعبي . وهو مذهب مالك ، والشافعي ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » . رواه مسلم^(١٩) . وقال : « لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » . متفق عليه^(٢٠) . وقال :

(١٣) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لا نذري معصية الله ، من كتاب الإيمان والنذور . المصنف ٤٣٤/٨ ، ٤٤٠ - ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

(١٤) في ب : « النذور » .

(١٥) في م : « يسمه » .

(١٦) في م : « اليمين » .

(١٧) في : باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم ، من أبواب النذور . عارضة الأودي ٧/٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب في كفارة النذر ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٥/٣ . وأبو داود ، في : باب من نذر نذراً لم يسمه ، من كتاب الإيمان . سنن أبي داود ٢١٦/٢ . والنسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٢٤/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

(١٨) انظر الحاشية ١٣ المقدمة ، وبأبي حديث عمران .

(١٩) تقدم تحريجه ، في : صفحة ٣٤ . وانظر : صفحة ١١٩ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٩/٨ . =

« لَا تَذَرُ إِلَّا مَا اتَّبَعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ». رواه أبو داود^(٢١). وقال : « مَنْ تَذَرُ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَنْصِيهِ ». ولم يأمر بكفارة . ولما نذرت المرأة التي كانت مع الكفار ، فَتَجَتْ عَلَى نَاقَةٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ تُنَحِّرَهَا ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي تَذَرْتُ إِنْ أُنَجَّيَنِي اللَّهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحِرَهَا ؟ قَالَ : « بَلَى مَا جَزَيْتَهَا ، لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » رواه مسلم . ولم يأمرها بكفارة . وقال لأبي إسرائيل ، حين نذرت أن تقوم في الشمس ، وَلَا يَفْعَدُ ، وَلَا يَسْتَظِلُّ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ : « مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ ، وَلْيَجْلِسْ ، وَلْيَسْتَظِلُّ ، وَلْيَتَمَّ صَوْمُهُ ». رواه البخاري^(٢٢) . ولم يأمره بكفارة . ولأن^(٢٣) التَّذَرُّ التَّزَامُ الطَّاعَةِ ، وَهَذَا التَّزَامُ مَعْصِيَةٍ ، وَلِأَنَّهُ نَذَرٌ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ ، فَلَمْ يُوجِبْ شَيْئًا ، كَالْيَمِينِ غَيْرِ الْمُنْعَقِدَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَارُوثُ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ». رواه الإمام أحمد ، في « مُسْنَدِهِ » ، وَأَبُو دَاوُدَ ، في « سُنَنِهِ » . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : هُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٢٤) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ،^(٢٥) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ : رَوَى الْجَوْزَجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(٢٦) ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « التَّذَرُّ تَذَرَانِ ؛ فَمَا كَانَ مِنْ تَذَرٍ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، فَذَلِكَ لِلَّهِ ، وَفِيهِ

= ومسلم ، في : باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسان ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٠٤/١ .
 كأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، من أبواب النذور ، وفي : باب ما جاء من رمى أخاه بالكفر ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذ ٦/٧ ، ١٠٣/١٠ . والنسائي ، في : باب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ١٨/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣/٤ .
 (٢١) في : باب في الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥٠٧/١ .
 كأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥/٢ .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في : ٤٨٢/٤ .

(٢٣) سقطت الولو من : م .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٧٧ .

(٢٥-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

ولحديث أبي هريرة ، انظر : تلخيص الحبير ١٧٥/٤ ، أما حديث عمران بن حصين الذي رواه الجوزجاني ، فقد أخرجه النسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢٥/٧-٢٧ . والحاكم ، في : كتاب النذور . المستدرک ٣٠٥/٤ . والبيهقي ، في : باب من جعل فيه كفارة يمين ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٧٠/١٠ . وابن عدى ، في : الكامل ٢٢٠٩/٦ . وأبو نعيم ، في : حلية الأولياء ٩٧/٧ . والخطيب ، في : تاريخ بغداد ٢٩٢/٦ ، ٢٩٣ .

الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَكُفْرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ ». وهذا نَصٌّ. وَلَأَنَّ النَّذْرَ يَمِينٌ، ^(٢٦) بِدَلِيلٍ مَا رَوَى ^(٢٧) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: « النَّذْرُ حَلْفَةٌ » ^(٢٧). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَخِيثِ عَقْبَةَ، لَمَّا نَذَرَتْ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، ^(٢٨) فَلَمَّا نَذَرَتْ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ^(٢٨)، فَلَمْ تُطَقِّهْ: « تُكْفَرُ يَمِينُهَا ». صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٩). وَفِي رَوَايَةٍ: « وَلْتَصُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ». قَالَ أَحْمَدُ: إِلَيْهِ أَذْهَبُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الَّتِي نَذَرْتُ ذَبْحَ ابْنَيْهَا: كُفْرَى يَمِينِكَ ^(٣٠). وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ، لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ، فَكَذَلِكَ ^(٣١) إِذَا نَذَرَهَا. فَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ، فَمَعْنَاهَا لَا وَفَاءَ بِالنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ. وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ هَكَذَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا، أَنَّ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ: « وَلَا يَمِينُ فِي قِطْعَةِ رَحِمٍ » ^(٣٢). يَعْنِي لَا يَرُفُّ فِيهَا. وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنِ الْكُفَّارَةَ فِي أَحَادِيثِهِمْ، فَقَدِ بَيَّنَّهَا فِي أَحَادِيثِنَا. فَإِنْ فَعَلَ مَا نَذَرَهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ، / كَالْوَحْلِ حَلَفَ لَيَفْعَلَ مَعْصِيَةً، فَفَعَلَهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُلْزَمَهُ الْكُفَّارَةُ حَتْمًا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَيَّنَ فِيهِ الْكُفَّارَةَ، وَنَهَى عَنِ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ. الْقِسْمُ الْخَامِسُ، الْمُبَاحُ؛ كَلْبَسِ

(٢٦-٢٧) في ب: « بما روى ».

(٢٧) تقدم تخريجُه في: صفحة ٤٧٧.

(٢٨-٢٩) سقط من: ب. نقل نظر.

(٢٩) في: باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢/٢٠٩-٢١١. كما أخرجه البخاري، في: باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، من أبواب المحصر وجزاء الصيد. صحيح البخاري ٢٥/٣. ومسلم، في: باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، من كتاب النذر. صحيح مسلم ٣/١٢٦٤. والترمذي، في: باب حدثنا محمود بن غيلان، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٢٩/٧. والنسائي، في: باب من نذر أن يمشي إلى بيت الله تعالى، وأبواب إذا حلفت المرأة...، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٧/١٧-١٩. وابن ماجه، في: باب من نذر أن يبيع ماشيا، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ١/٦٨٩. والدارمي، في: باب في كفارة النذر، من كتاب النذور. سنن الدارمي ٢/١٨٣. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢٣٩، ٢٥٣، ٣١١، ٤/١٤٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ٢٠١.

(٣٠) أخرجه البيهقي، في: باب ما جاء في من نذر أن يذبح ابنه أو نفسه، من كتاب الأيمان. السنن الكبرى ١٠/٧٢. (٣١) في ب: « كذلك ».

(٣٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الطلاق قبل النكاح، من كتاب الطلاق، وفي: باب العين في قطعية الرحم، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ١/٥٠٦، ٢/٢٠٤. والنسائي، في: باب العين فيما لا يملك، من كتاب الأيمان والنذور. المجتبى ٧/١٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٨٥.

الثوب، وركوب الدابة، وطلاق المرأة على وجه مباح، فهذا يخير الناظر فيه، بين فعله فيبر بذلك؛ لما روى أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف. فقال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك». رواه أبو داود^(٣٣). ولأنه لو حلف على فعل مباح، بر بفعله، فكذلك إذا نذره؛ لأن النذر كاليمين. وإن شاء تركه وعليه كفارة يمين. ويخرج أن لا كفارة فيه؛ فإن أصحابنا قالوا، في من نذر أن يعتكف أو يصلي في مسجد معين: كان له أن يصلي ويعتكف في غيره، ولا كفارة، ومن نذر أن يتصدق بماله كله، أجزأته الصدقة بثلثه بلا كفارة. وهذا مثله. وقال مالك، والشافعي: لا ينقض نذره؛ لقول النبي ﷺ: «لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله». وقد روى ابن عباس، قال: بينا النبي ﷺ يخطب، إذ هو برجل قائم، فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم في الشمس، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مروه^(٣٤) فليجلس، وليستظل^(٣٥)، وليتكلم، وليتم صومه». رواه البخاري. وعن أنس، قال: نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله الحرام^(٣٥)، فسئل نبي الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إن الله لغني عن مشيها، مروها فلتركب». قال الترمذي^(٣٦): هذا حديث حسن^(٣٧) صحيح^(٣٨). ولم يأمر بكفارة. وروى أن النبي ﷺ رأى رجلاً يهادي بين اثنين، فسأل عنه، فقالوا: نذر أن يحج ماشياً. فقال: «إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه، مروه فليركب». متفق عليه^(٣٩). ولم يأمره بكفارة، ولأنه نذر غير موجب

(٣٣) في: باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢١٣/٢.
كما أخرجه الترمذي، في: باب مناقب عمر رضي الله عنه، من أبواب المناقب. عارضة الأحمدي ١٤٧/١٣.
والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٣/٥، ٣٥٦. والبيهقي، في: باب ما يؤمر به من النذر، من كتاب النذور. السنن الكبرى ٧٧/١٠. وابن حبان، في: باب ذكر الخير الدال على إباحة قضاء النذر...، من كتاب النذور. انظر: الإحسان ٢٨٦/٦، ٢٨٧.
(٣٤) - (٣٤) في م: «فليستظل وليجلس».
(٣٥) سقط من: ب.
(٣٦) في: باب ما جاء في من يحلف بالمشي ولا يستطيع، من أبواب النذور. عارضة الأحمدي ١٩/٧، ٢٠.
(٣٧) سقط من: م.
(٣٨) بعد هذا في الترمذي: «غرب».
(٣٩) أخرجه البخاري، في: باب من نذر المشي إلى الكعبة، من أبواب المحصر وجزاء الصيد، وفي: باب النذر فيما لا

لفعل ما نذرته، فلم يوجب كفارة، كَنَذِرِ الْمُسْتَحِيلِ. ولنا، ما تقدّم في القسم الذي قبله. فأما حديث التي نذرت المَشْيَ، فقد أمر فيه بالكفارة في حديث آخر، ^{١٩٧/١} فَرَوَى (٤٠) غُبَيْهَ بْنَ عَامِرٍ، أَنَّ أُمَّهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، فَسُئِلَ /رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَرْكَبْ، وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهَا». صحيح، أخرجه أبو داود. وهذه زيادة يجب الأخذ بها، ويحوز أن يكون الراوي للحديث رَوَى البعض وترك البعض، أو يكون النبي ﷺ ترك ذكر الكفارة في بعض الحديث، إحالة على ما علم من حديثه في موضع آخر. ومن هذا القسم إذا نذر فعل مكروه، كطلاق امرأته، فإنه مكروه، بدليل قول النبي ﷺ: «أَبْعَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ» (٤١). فالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقَى، وَيُكْفِرْ، فَإِنْ وَفَى بِنَذَرِهِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، والخلاف فيه كالذي قبله. القسم السادس، نذر الواجب، كالصلاة المكتوبة، فقال أصحابنا: لا يتعقد نذره. وهو قول أصحاب الشافعي؛ لأنَّ النذر التزام، ولا يصحُّ التزام ما هو لازم له. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَقَّدَ نَذَرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةً يَمِينٍ إِنْ تَرَكَه، كَالْوَحْلَفِ عَلَى فِعْلِهِ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا (٤٢). وكذلك لو نذر مَعْصِيَةً أَوْ مَبَاحًا، لَمْ يَلْزَمْهُ، وَيُكْفَرُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ. القسم السابع، نذر المُسْتَحِيلِ، كَصَوْمِ أَمْسٍ، فهذا لا يَتَعَقَّدُ، وَلَا يُوجِبُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ اتِّعْقَادُهُ، وَلَا الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ، فَالنَّذْرُ أَوَّلَى، وَعَقْدُ الْبَابِ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ، أَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَمُوجِبُهُ مُوجِبُهَا، إِلَّا فِي لُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ،

= يملك وفي معصية، من كتاب الأيمان والنذور. صحيح البخاري ٢٥/٣، ١٧٧/٨. ومسلم، في: باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، من كتاب النذور. صحيح مسلم ١٢٦٤/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، من كتاب الأيمان والنذور. سنن أبي داود ٢١٩/٢، والترمذي، في: باب ما جاء في من يخلف بالمشي ولا يستطيع، من أبواب الأيمان والنذور، عارضة الأحوذى ٢١٧/٧. والنسائي، في: باب ما للواجب على من أوجب على نفسه نذرا فعجز عنه، من كتاب الأيمان. المجتبى ٢٨/٧. وابن ماجه، في: باب من نذر أن ينج ماشيا، من كتاب الكفارات. سنن ابن ماجه ٦٨٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٦/٣، ١١٤، ١٨٣، ٢٣٥، ٢٧١.

(٤٠) في م: ٥ وروى ٤.

(٤١) تقدم ترجمته، في: ٣٢٤/١٠.

(٤٢) سقط من: ب.

إذا كان قُرْبَةً وَأَمَكْنَةً فَعَلَهُ ؛ ودليلُ هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَخِي عُقْبَةَ ، لَمَّا نَذَرْتُ الْمَشْيَ فَلَمْ يُطِيقْهُ : « وَلَتَكْفُرُ يَمِينُهَا » . وفي رواية : « فَلَتَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قال أحمد : إليه أَذْهَبُ . وعن عُقْبَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » . أخرجه مسلمٌ . وقولُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ (٤٣) نَذَرْتُ ذَنْبَ وَكَلَّدَهَا (٤٤) : كَفَرِي يَمِينِكَ . ولأنَّهُ قد (٤٥) ثَبَّتَ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ فِي أَحَدِ أَقْسَامِهِ وَهُوَ نَذَرُ اللَّجَاجِ ، فَكَذَلِكَ سَائِرُهُ ، فِي سِوَى مَا اسْتَشْنَاهُ الشَّرْعُ .

فصل : وإن نذرَ فعلَ طاعةٍ ، وماليسَ بطاعةٍ ، لَزِمَهُ فِعْلُ الطَّاعَةِ ، كما (٤٦) في خبرِ أبي إسرائيل ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِإِثْمَامِ الصَّوْمِ ، وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ ؛ لِكُونِهِ لَيْسَ بِطَاعَةٍ . وفي وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ لِمَا تَرَكَهُ الْإِخْتِلَافُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وقد رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ . قال : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ / إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَافِيَةً غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُقْبَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « مَرُّ أُخْتِكَ فَلَتَرْكَبَ ، وَلَتَحْتَمِرَ ، وَلَتَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . رواه الْجَوْزْجَانِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ . فَإِنْ كَانَ الْمُتْرُكُ خِصَالًا كَثِيرَةً ، أَجْزَأَتْهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ وَاحِدٍ ، فَتَكُونُ كَفَّارَتُهُ وَاحِدَةً ، كَالْيَمِينِ الْوَاحِدَةِ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِي تَرْكِ التَّحَفِي وَالْإِحْتِمَارِ ، بِأَكْثَرِ مِنْ كَفَّارَةٍ .

١٨٥٣ - مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أَجْزَأُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهِ ، كَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي لُبَابَةَ ، حِينَ قَالَ : إِنْ مِنْ قُوَّتِي يَارَسُولَ اللَّهِ أَنْ أُلْخِلَ مِنْ مَالِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُجْزِيكَ الثُّلُثُ »)

وجملة ذلك أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أَجْزَأُهُ ثُلُثُهُ . وبهذا قال الزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ . وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخِرَقِيُّ (١) ، عَنْ أَحْمَدَ ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : جَمِيعَ مَا أَمْلِكُ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً . قَالَ : كَفَّارَتُهُ (٢) كَفَّارَةُ الْيَمِينِ . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ

(٤٣) في ب : « في النبي » .

(٤٤) في ب : « ابنها » .

(٤٥) سقط من : ب .

(٤٦) في ب : « كالذي » .

(١) سقط من : ب . وذكره ابن أبي يعلى في من سأل الإمام أحمد عن أشياء . طبقات الخبابة ١/١٤٢ .

قال : ما يَرْتُ عَنْ فُلَانٍ^(٢) ، فهو للمساكين . فذكر والله قال : يُطْعِمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ .
 وقال ربيعة : يتصدقُ منه بقَدْرِ الزَّكَاةِ ؛ لأنَّ المطلقَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، ولا يَجِبُ
 فِي الشَّرْعِ إِلَّا قَدْرُ الزَّكَاةِ . وعن جابر بن زيد ، قال : إن كان كثيرا ، وهو أَلْفَانِ ، تصدَّقَ
 بعشرة ، وإن كان متوسِّطاً وهو أَلْفٌ ، تصدَّقَ بسبعة ، وإن كان قليلاً ، وهو خَمْسُمِائَةٍ ،
 تصدَّقَ بِخَمْسَةٍ . وقال أبو حنيفة : يتصدقُ بالمالِ الزَّكَاةَ كُلَّهُ . وعنه في غيره روايتان ؛
 إحداهما ، يتصدقُ به . والثانية ، لا يَلْزَمُهُ مِنْ شَيْءٍ . وقال النُّعْمِيُّ ، والْبَيْهَقِيُّ ، والشَّافِعِيُّ :
 يتصدقُ بماله كُلَّهُ ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ »^(٣) . ولأنَّه نَذَرُ
 طاعةً ، فَلَزِمَهُ^(٤) الوفاءُ به ، كنذرِ الصلاةِ والصَّيامِ . ولنا ، قول النَّبِيِّ ﷺ لأبي ثَبَابَةَ ، حين
 قال : إنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وإلى رسوله . فقال : « يُجْزِيكَ
 الثُّلُثُ »^(٥) . وعن كعب بن مالكٍ ، قال : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ
 مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وإلى رسوله . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : / « أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ
 مَالِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . ولأبي داودَ : « يُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ » . فإن قالوا : هذا ليس
 بنذرٍ ، وإنما أرادَ الصدقةَ بِجَمِيعِهِ ، فأمره النَّبِيُّ ﷺ بالاقْتِصَارِ عَلَى ثَلَاثِهِ ،^(٧) كما أمرَ سعدًا
 حين أرادَ الوصيةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، بالاقْتِصَارِ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِثَلَاثِهِ^(٨) ، وليس هذا محلَّ النزاعِ ،

١٩٨/١ ظ

(٢) في ب : « والده » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢١ .

(٤) في ب : « فيلزمه » .

(٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب جامع الأيمان ، من كتاب النذور . الموطأ ٤٨١/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب من
 قال : مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٨٤/٨ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله ... ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب سورة التوبة ، من
 كتاب التفسير ، وفي : باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ٩/٤ ،
 ٨٨٠ ، ٨٧/٦ ، ١٧٥/٨ . ومسلم ، في : باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه ، من كتاب التوبة . صحيح
 مسلم ٢١٢٧/٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نذر أن يتصدق بماله ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٥/٢ .
 والنسائي ، في : باب إذا أهدى ماله على وجه النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢١/٧ ، ٢٢ . والإمام أحمد ،
 في : المسند ٣/ ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٣٨٩/٦ .

(٧-٧) سقط من : ب . نقل نظر . وحديث سعد تقدم تخريجه ، في : ٣٧/٦ .

إِنَّمَا التَّرَاعُ فِي مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِهِ . قُلْنَا : عَنْهُ جَوَابَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ؛ أَنَّ قَوْلَهُ : « يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ » . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَتَى بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الإِجَابَ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا فِي الْوَاجِبَاتِ ، وَلَوْ كَانَ مُخِيرًا بِإِرَادَةِ الصَّدَقَةِ ، لَمَا لَزِمَهُ شَيْءٌ يُجْزَى عَنْهُ بَعْضُهُ . الثَّانِي ، أَنَّ مَنَعَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِزِيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ ؛ ^(٨) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَمْنَعُ أَصْحَابَهُ مِنَ الْقُرْبِ ، وَتَذَرُ مَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ ^(٩) لَا يَلْزَمُ ^(١٠) الْوَفَاءُ بِهِ . وَمَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . وَمَا قَالَهُ رَبِيعَةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ ^(١١) هَذَا لَيْسَ بِزَكَاةٍ ، وَلَا فِي مَعْنَاهَا ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَجِبَتْ لِإِغْنَاءِ الْفُقَرَاءِ وَمُوَاسَاتِهِمْ ، وَهَذِهِ صَدَقَةٌ تَبَرَّعَ بِهَا صَاحِبُهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْمُولَ عَلَى مَعْنَى الشَّرْعِ الْمَطْلُوقِ ، وَهَذِهِ صَدَقَةٌ مُعَيَّنَةٌ غَيْرُ مُطْلَقَةٍ ، ثُمَّ تَبْطُلُ بِمَا لَوْ نَذَرَ صِيَامًا ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ ، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ . وَمَا ذَكَرَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، تَحَكُّمٌ بغيرِ دَلِيلٍ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمُعَيَّنٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ بِمُقَدَّرٍ ، كَأَلْفٍ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ ثَلَاثُهُ ؛ لِأَنَّهُ ^(١٢) مَا لَمْ يَذَرِ الصَّدَقَةَ بِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ثَلَاثُهُ ، كَجَمِيعِ الْمَالِ . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ لَزُومُ الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَنذُورٌ ، وَهُوَ ^(١٣) قُرْبَةٌ ، فَلِزِمَهُ ^(١٤) الْوَفَاءُ بِهِ ، كَسَائِرِ الْمَنذُورَاتِ ، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ ^(١٥) . وَإِنَّمَا حُوِّلَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِلتَّأَثُّرِ فِيهِ ، وَلَمَّا فِي الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِ الْمَالِ مِنَ الضَّرَرِ اللَّاحِقِ بِهِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنذُورُ ^(١٦) « هَهُنَا يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ الْمَالِ ، فَيَكُونُ كَنَذَرِ ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنذُورُ ^(١٧) ثُلُثَ الْمَالِ فَمَا دُونَ ، لَزِمَهُ وَفَاءُ نَذَرِهِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ ، لَزِمَهُ ^(١٨) الصَّدَقَةُ بِقَدْرِ الثُّلُثِ

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في ب : « يلزمه » .

(١٠) في ب : « لأن » .

(١١) في م : « لأن » .

(١٢) سقطت الواو من : ب .

(١٣) في ب : « فلزمه » .

(١٤) سورة الإنسان ٧ .

(١٥-١٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٦) في ب : « لزومه » .

منه ؛ لأنه حُكِمَ يُعْتَبَرُ فِيهِ الثُّلُثُ ، فَأَشْبَهَ الْوَصِيَّةَ بِهِ .

فصل : وإذا نَذَرَ الصدقة بقدر من المال ، فأبْرَأَ غَيْرِمَه مِنْ قَدْرِهِ ، يَقْصِدُ بِهِ وَفَاءَ النَّذْرِ ، لم يُجْزِئْهُ ، وإن كان الغريم من أهل الصدقة . قال أحمد : لا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ . وذلك لأنَّ الصدقة تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ ، وهذا إسقاط ، فلم يُجْزِئْهُ ، كما في الزكاة . وقال أحمد ، في مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالٍ ، وفي نفسه أَنَّهُ أَلْفٌ : أَجْزَأُ / أَنْ يُخْرِجَ مَا شَاءَ . وذلك لأنَّ اسْمَ الْمَالِ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ ، وما نَوَاهُ زِيَادَةً عَلَى مَا نَوَاهُ الْاسْمُ ، والنَّذْرُ لَا يُلْزَمُ بِالنِّسْبَةِ . والقياسُ أَنْ يُلْزَمَهُ مَا نَوَاهُ ؛ لأنه نَوَى بِكَلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَنَعَلَقَ الْحُكْمُ بِهِ ، كَالْيَمِينِ . وقد نصَّ أحمد ، في مَنْ نَوَى صَوْمًا أَوْ صَلَاةً ، وفي نفسه أَكْثَرَ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُهُ ، أَنَّهُ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ ، وهذا كذلك . والله أعلم .

١٨٥٤ — مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يُطِيقُ الصِّيَامَ ، كَفَّرَ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَأَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا)

وجُمِلَتْهُ أَنْ مَنْ نَذَرَ طَاعَةً لَا يُطِيقُهَا ، أَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا ، فَعَجَزَ عَنْهَا ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . لما رَوَى عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قال : نَذَرْتُ أَنْتَحِيَ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ ، فَقَالَ : « لَتَمْشِ ، وَلَتَرْكَبَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . ولأبي داود : « وَلَتَكْفُرَ ^(٢) يَمِينُهَا » . وللتِّرْمِذِيُّ : « وَلَتَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وعن عائشة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » ^(٣) . قال : « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . رواه أبو داود ^(٤) ، وقال : وَقَفَّهْ مَنْ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٥) . وقال ابنُ عباس : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لم يُسَمِّهِ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ،

(١) تقدم تحريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٢) في م : « وَتَكْفُر » .

(٣) تقدم تحريجه ، في : صفحة ٤٧٧ .

(٤) في : باب من نذر نذرا لا يطيقه ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢/٢١٦ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من نذر نذرا لم يسمه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٧ . والدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ٤/١٥٩ .

(٥) وهو التالي من قول ابن عباس ، حيث رواه بعضهم موقوفا ، كذا ذكر أبو داود . ورواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني عن ابن عباس مرفوعا ، في المواضع السابقة . وانظر حاشية الدارقطني .

وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا يُطِيقُهُ ، فَلَيْفَ ^(٦) اللَّهُ بِمَا نَذَرَ . فَإِذَا كَفَّرَ ، وَكَانَ الْمُنْذَرُ غَيْرَ الصِّيَامِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ آخَرُ . وَإِنْ كَانَ صِيَامًا . فَعَنْ أَحْمَدَ وَرِأَيْتَانَ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ لِكُلِّ يَوْمٍ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَهَذِهِ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَدَ سَبَبَ إِجْبَائِهِ عَيْنًا ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ، كَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَلِأَنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى شَرْعًا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ الْمَشْرُوعِ ، أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ^(٧) ، وَكَذَلِكَ ^(٨) إِذَا عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ الْمُنْذَرِ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ آخَرُ مِنَ الطَّعَامِ ^(٩) وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ ^(١٠) الْيَمِينِ جَمِيعَ كَفَّارَتِهِ ، وَلِأَنَّهُ نَذَرَ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، كَسَائِرِ النَّذُورِ ، وَلِأَنَّ مُوجِبَ النَّذْرِ مُوجِبُ الْيَمِينِ ، إِلَّا / مَعَ إِمْكَانِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ قُرْبَةً ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ ؛ لِوُجْهِينَ ؛ ١٩٩/١٠ ط
أَحَدُهُمَا ، أَنَّ رَمَضَانَ يُطْعَمُ عَنْهُ عِنْدَ الْعَجْزِ بِالْمَوْتِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْحَيَاةِ ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ ، وَلِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ آكَدٌ ؛ بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ بِالْجَمَاعِ فِيهِ ، وَعَظَمِ إِثْمِ مَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عَذْرِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ قِيَاسَ الْمُنْذَرِ عَلَى الْمُنْذَرِ ، أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى الْمَفْرُوضِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، وَلِأَنَّ هَذَا قَدْ وَجِبَتْ فِيهِ كَفَّارَةٌ ، فَأَجْزَأَتْ عَنْهُ ، بِخِلَافِ الْمَشْرُوعِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ ^(١١) مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى فِي الشَّرْعِ . قُلْنَا : لَيْسَ هَذَا بِمُطْلَقٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْذَرٌ مُعَيَّنٌ ، وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا تَلْزَمَهُ كَفَّارَةٌ فِي الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَمَا ^(١٢) « لَوْ عَجَزَ عَنْ »
الوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ .

فصل : وَإِنْ عَجَزَ لِعَارِضٍ يَرْجَى زَوَالَهُ ، مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، انْتَهَرَ زَوَالَهُ ، وَلَا تَلْزَمُهُ

(٦) ق م : : فَيْف . خطأ .

(٧) سقط من : ب .

(٨) سقطت الواو من : ب .

(٩) ق م : : إِطْعَام .

(١٠) ق م : : الْأَدَمِيِّ .

(١١-١٢) ق م : : فِي الْعَجْزِ .

كفارة ولا غيرها ؛ لأنه لم يفت الوقت ، فيشبهه^(١٢) المريض في شهر رمضان ، فإن استمر عجزه إلى أن صار غير مرجو الزوال ، صار إلى الكفارة والغذية ، على ما ذكرنا من الخلاف فيه . فإن كان العجز المرجو الزوال عن صوم معين ، فات وقته ، انتظر الإمكان ليقتضيه . وهل تلزمه لغوات الوقت كفارة ؟ على روايتي ، ذكرهما أبو الخطاب ؛ أحدهما ، تجب الكفارة ؛ لأنه أحل بما نذره على وجهه ، فلزمته الكفارة ، كما لو نذر المثنى إلى بيت الله الحرام فعجز ، ولأن النذر كاليمين ، ولو حلف ليصوم هذا الشهر ، فافطره^(١٣) لعذر . لزمته كفارة ، كذا ههنا . والثانية ، لا تلزمه ؛ لأنه أتى بصيام أجزأه عن نذره من غير تفریط منه^(١٤) ، فلم تلزمه كفارة يمين^(١٥) ، كما لو صام ما عيئه .

فصل : وإن نذر غير الصيام ، فعجز عنه ، كالصلاة ونحوها ، فليس عليه إلا الكفارة ؛ لأن الشرع لم يجعل لذلك بدلاً يُصار إليه ، فوجب الكفارة ؛ لمخالفته نذره فقط . وإن عجز عنه لعارض ، فحكمه حكم الصيام ، سواء فيما فصلناه .

١٨٥٥ - مسألة : قال : (وَإِذَا نَذَرَ صِيَامًا ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ ، فَأَقْلُ ذَلِكَ صِيَامُ يَوْمٍ ، وَأَقْلُ الصَّلَاةِ رَكْعَتَانِ)

أما إذا نذر صياماً مطلقاً ، فأقل ذلك^(١) صيام يوم ، لا خلاف فيه ؛ لأنه ليس في الشرع صوم مفرد أقل من يوم ، فيلزمه^(٢) ؛ لأنه اليقين ، وأما الصلاة ، ففيها روايتان ؛ / أحدهما ، يُجزئه ركعة . نقلها إسماعيل بن سعيد ؛ لأن أقل الصلاة ركعة ، فإن الوتر صلاة مشروعة ، وهي ركعة واحدة . وروى عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه تطوع بركعة واحدة^(٣) . والثانية ، لا يُجزئه إلا ركعتان . وبه قال أبو حنيفة ؛ لأن أقل صلاة وجبت

(١٢) في ب : « فأنشبه » .

(١٣) في ب : « وأفطره » .

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م زيادة : « يقوم » .

(٢) في ب : « فلزمه » .

(٣) تقدم في : ٥٣٨/٢ ، ٥٣٩ . وانظر : تلخيص الحبير ٢٥/٢ .

بالشَّرع ركعتان ، فَوَجِبَ حَمْلُ النَّذْرِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْوُثْرُ ، فَهُوَ نَقْلٌ ، وَالنَّذْرُ فَرَضٌ ، فَحَمْلُهُ عَلَى الْمَفْرُوضِ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ الرُّكْعَةَ لَا تُجْزِئُ فِي الْفَرْضِ ، فَلَا تُجْزِئُ فِي النَّذْرِ ^(٤) ، كَالسَّجْدَةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالرَّوَايَتَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ عَيَّنَ بِنَذْرِهِ عَدَدًا ، لَزِمَهُ ، قُلُّ أَوْ كَثْرُ ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ ثَابِتٌ بِقَوْلِهِ ، فَكَذَلِكَ عَدُّهُ ، فَإِنْ نَوَى عَدَدًا ، فَهُوَ كَأَلَوْ سَمَاءً ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَلَزِمَهُ حُكْمُهُ ، كَالْيَمِينِ .

١٨٥٦ - مسألة : قال : (وَإِذَا نَذَرَ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا أَنْ يَمْشِيَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، رَكِبَ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ)

. وَجَمَلْتُهُ أَنْ مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » ^(١) . وَلَا يُجْزِئُهُ الْمَشْيُ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَشْيَ الْمَعْهُودَ فِي الشَّرْعِ ، هُوَ الْمَشْيُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِذَا أُطْلِقَ النَّاذِرُ ، حُمِلَ عَلَى الْمَعْهُودِ الشَّرْعِيِّ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَشْيُ فِيهِ ؛ لِتَذَرِ الْمَشْيِ ^(٢) ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، رَكِبَ ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ دَمٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ^(٣) . وَأُفْتِيَ بِهِ عَطَاءٌ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ أُنْحَثَ عُقْبَةَ بَنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ ، وَتُهْدِيَ هَذِيًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) ، وَفِيهِ ضَعْفٌ . وَلَأنَّهُ أَحَلَّ بَوَاجِبَ فِي الْإِحْرَامِ ، فَلَزِمَهُ هَذِيٌّ ، كِتَارِكُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْعِيقَاتِ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَا : يُحْجُّ مِنْ قَابِلٍ ، وَيَرْكَبُ مَا مَشَى وَيَمْشِي مَا رَكِبَ ^(٥) . وَنَحْوَهُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^(٦) ، وَزَادَ فَقَالَ : وَيُهْدِي . وَعَنْ الْحَسَنِ مِثْلُ الْأَقْوَالِ

(٤) في م : في النفل .

(١) تقدم تخريجه ، في : ١١٧/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ب : للشافعي .

(٤) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من أمر فيه بالإعادة والمشي فيما ركب ... ، من كتاب التلويح . السنن الكبرى

٨١/١٠ . وعبد الرزاق ، في : باب من نذر مشيائهم عجز ، من كتاب الأيمان والتلويح . المصنف ٤٤٩/٨ .

٢٠٠/١٠ ط الثلاثية ، وعن التَّحْمِيَّ رَوَاتَان ؛ إحداهما ، كقول / ابن عمر . والثانية ، كقول ابن عباس . وهذا قول مالك . وقال أبو حنيفة : عليه هَذِي ، سواء عَجَزَ عن المشي أو قَدَرَ عليه ، وأقلُّ الهَذِي شاة . وقال الشافعي : لا يَلْزُمُهُ مع العَجَزِ كَفَّارَةٌ بِحَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّذْرُ مَشْتِياً إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ^(٦) ، فهل يَلْزُمُهُ هَذِي ؟ فيه قولان ، وأما غيره ، فلا يَلْزُمُهُ مع العَجَزِ شَيْءٌ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ ، ^(٧) حين قال ^(٨) لأُحِبَّ عُقْبَةَ بن عامرٍ ، لَمَّا نَذَرْتُ المشيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ : « لَتَمَشِيَ ، وَلَتَرْكَبَ ، وَلَتَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهَا » ^(٩) . وفي رواية : « وَلَتَقْصِمَ » ^(١٠) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وقولُ النَّبِيِّ ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » ^(١١) . ولأنَّ المشيَ ممَّا لا يُوجِبُهُ الإِحْرَامُ ، فلم يَجِبِ الدَّمُ بِتَرْكِه ، كَالْوَلَدِ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ ، فَتَرَكْتُهُمَا ، وحديثُ الهَذِي ضَعِيفٌ ، وهذا حجةٌ على الشافعي ، حيث أوجب الكفارة عليها ^(١٢) من غيرِ ذِكْرِ العَجَزِ . فإن قيل : فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ أوجب الكفارة عليها من غيرِ ذِكْرِ العَجَزِ . قلنا : يتعيَّنُ حَمْلُهُ على حالة العَجَزِ ؛ لأنَّ المشيَ قُرْبَةً ، لَأَنَّهُ مَشْيٌ إِلَى عِبَادَةٍ ، والمشي إلى العبادة أفضل ، ولهذا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يركب في عيد ولا جنازة ^(١٣) . فلو كانت قادرة على المشي ، لأمرها به . ولم يأمرها بالركوب والتكفير ، ولأنَّ المشيَ المقدورَ عليه لا يخلو من أن يكون واجباً أو مباحاً ؛ فإن كان واجباً ، لَزِمَ الوفاءُ به ، وإن كان مباحاً ، لم تجب الكفارة بِتَرْكِه عند الشافعي ، وقد أوجب الكفارة ههنا . وترك ذكره في الحديث ؛ إمَّا لِعِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَالِهَا وَعَجْزِهَا ، وَإِمَّا لِأَنَّ الظَّاهِرَ من حال المرأة العَجُزُ عن المشي إلى مَكَّةَ . أو يكون قد ذُكِرَ في الخبرِ ، فَتَرَكَ الرَّاويَ ذِكْرَهُ . وقولُ أصحابِ أبي حنيفة : إِنَّهُ أَخْلَى بواجِبٍ في الْحَجِّ . قلنا : المشي لم يوجِبْهُ الإِحْرَامُ ، ولا هو من مناسِكَه ، فلم يَجِبِ بِتَرْكِه هَذِي ، كَالْوَلَدِ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ في الْحَجِّ ، فلم يُصَلَّهَما . فأما إن ترك المشي مع إِمْكَانِهِ ،

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) سقط من : ب .

(٨) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٩) في م : « ولتقصم » .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٤ .

(١١-١١) في ب : « مع » .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١٦٨/٣ .

فقد أساء ، وعليه كفارة أيضا ؛ لتزك صفة التذير . وقياس المذهب أن يلزمه استئناف الحج ماشيا ؛ لتزك صفة التذير ، كالموتذير صوما متتابعاً فأتى به متفرقا . وإن عجز عن المشي بعد الحج ، كفر ، وأجزأه . وإن مشى بعض الطريق ، وركب بعضا ، فعلى هذا القياس ، يحتمل أن يكون كقول ابن عمر ، وهو أن يحج فيمشي / ماركب ، ويترك ما ٢٠١/١٠ و . مشى . ويحتمل أن لا يجزئه إلا حج يمشى في (١٣) جميعه ؛ لأن ظاهر التذير يقتضي هذا . ووجه القول الأول ، أنه لا يلزمه ترك المشي المقدور عليه أكثر من كفارة ؛ لأن المشي (١٤) غير مقصود في الحج ، ولا ورد الشرع باعتباره في موضع ، فلم يلزم تركه أكثر من كفارة ، كالموتذير التحققي وشبهه ، وفارق التتابع في الصيام ؛ فإنها صفة مقصودة فيه ، اعتبرها الشرع في صيام الكفارات ، كفارة الظهار والجماع واليمين .

فصل : فإن تذر الحج راكبا ، لزمه الحج كذلك ؛ لأن فيه إنفاقا في الحج ، فإن ترك الركوب ، فعليه كفارة . وقال أصحاب الشافعي : يلزمه دم ؛ لترفيه بترك الإنفاق . وقد تبيّن أن الواجب بترك التذير الكفارة دون الهدى ، إلا أن هذا إذا مشى ولم يركب مع إمكانه ، لم يلزمه أكثر من كفارة ؛ لأن الركوب في نفسه ليس بطاعة ولا قرينة . وكل موضع تذر المشي فيه أو الركوب ، فإنه يلزمه الإتيان بذلك من دوة أهله ، إلا أن ينوي موضعا بعينه ، فيلزمه من ذلك الموضع ؛ لأن التذير محمول على أصله في الفرض ، والحج المفروض بأصل الشرع يجب كذلك . ويحرم للمتذير من حيث يحرم للواجب . قال بعض الشافعية : يجب الإحرام به (١٣) من دوة أهله ؛ لأن إتمام الحج كذلك . ولنا ، أن المطلق محمول على المجهود في الشرع ، والإحرام الواجب إنما هو من الميقات ، ويلزمه المتذير من المشي أو الركوب في الحج أو العمرة (١٥) إلى أن يتحلل ؛ لأن ذلك انقضاء الحج والعمرة . قال أحمد : يركب في الحج إذا رمى ، وفي العمرة إذا سعى ؛ لأنه لو وطئ بعد ذلك ، لم يفسد حجاً ولا عمرة . وهذا يدل على أنه إنما يلزمه في الحج إلى (١٣) التحلل الأول .

(١٣) سقط من : م .

(١٤-١٥) في ب : ليس بمقصود .

(١٥) في ب : والعمرة .

فصل : وإذا نذر المشي إلى بيت الله ، أو الركوب إليه ، ولم يُرِدْ بذلك حقيقة المشي والركوب ، إنما أراد إثباته ، لزمه إثباته في حج أو عمرة ، ولم يتعين عليه مشي ولا ركوب ؛ لأنه عني ذلك بنذره ، وهو مُحْتَمِلٌ له ، فأشبهه ما لو صرح به . ولو نذر أن يأتي بيت الله / الحرام ، أو يذهب إليه ، لزمه ^(١٦) إثباته في حج أو عمرة . وعن أبي حنيفة : لا يلزمه شيء ؛ لأن مجرد إثباته ليس بقربة ولا طاعة . ولنا ، أنه علق نذره بوصول البيت ، فلزمه ، كما لو قال : لله على المشي إلى الكعبة . إذا ثبت هذا ، فهو مخير في المشي والركوب . وكذلك إذا نذر أن يحج البيت أو يزوره ؛ لأن الحج يحصل بكل واحد من الأمرين ، فلم يتعين أحدهما ، وإن قال : لله على أن آتي البيت الحرام ، غير حاج ولا معتمر . لزمه الحج والعمرة ، وسقط شرطه . وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ؛ لأن قوله : لله على أن آتي البيت . يقتضي حجا أو عمرة ، وشرط سقوط ذلك يناقض نذره ، فسقط حكمه .

فصل : إذا نذر المشي إلى البلد الحرام ، أو بقعة منه ، كالصفا والمروة وأبي قبيس ، أو موضع في الحرم ، لزمه الحج أو عمرة . نص عليه أحمد . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه إلا أن يندر المشي إلى الكعبة ، أو إلى مكة . وقال أبو يوسف ، ومحمد : إن نذر المشي إلى الحرم ، أو إلى المسجد الحرام كقولنا ، وفي باقي الصور كقول أبي حنيفة . ولنا ، أنه نذر المشي إلى موضع من الحرم ، أشبه النذر إلى مكة . فأما إن نذر المشي إلى غير الحرم ، كعرفة ، ومواقيت الإحرام ، وغير ذلك ، لم يلزمه ذلك ، ويكون كنذر المباج . وكذلك إن نذر إثبات مسجد سوى المساجد الثلاثة ، لم يلزمه إثباته . وإن نذر الصلاة فيه ، لزمته ^(١٧) الصلاة دون المشي ، ففي أي موضع صلى أخرجه ؛ لأن الصلاة لا تخص مكانا دون مكان ، فلزمته الصلاة دون الموضع . ولا نعلم في هذا خلافا ، إلا عن الليث ، فإنه قال : لو نذر صلاة أو صياما بموضع ، لزمه فعله في ذلك الموضع ، ولو ^(١٨) نذر المشي إلى مسجد ، مشى إليه . قال الطحاوي : لم يُوافق على ذلك أحد من الفقهاء ؛

(١٦) في ب : يلزمه .

(١٧) في م : لزمه .

(١٨) في م : ومن .

وذلك لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٩) . ولو لَزِمَهُ الْمَشْيُ إِلَى مَسْجِدٍ بَعِيدٍ لَشَدَّ الرَّحْلَ إِلَيْهِ ، وَلَئِنْ الْعِبَادَةُ لَا تَخْتَصُّ بِمَكَانٍ / دُونَ مَكَانٍ ، فَلَا يَكُونُ فِعْلُهَا فِيمَا نَذَرَ فِعْلُهَا فِي قُرْبَةٍ ، فَلَا تَلْزَمُهُ بَنْدَرُهُ ، وَفَارَقَ مَا لَوْ نَذَرَ الْعِبَادَةَ فِي يَوْمٍ بَعَيْنِهِ ، لَزِمَهُ فِعْلُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيَّنَ لِعِبَادَتِهِ زَمَنًا وَوَقْتًا مُعَيَّنًا ، وَلَمْ يَعْيِّنْ لَهَا مَكَانًا وَمَوْضِعًا ، وَالتَّنْذِيرُ مُرَدُّودَةٌ إِلَى أَصُولِهَا فِي الشَّرْعِ ، فَتَعَيَّنَتْ بِالزَّمَانِ دُونَ الْمَكَانِ .

٢٠٢/١٠ و

فصل : وإن نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يَتَوَبَّهْ شَيْعًا ، وَلَمْ يُعَيِّنْهُ ، انْصَرَفَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَخْصُوصُ بِالْقَصْدِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِطْلَاقُ بَيْتِ اللَّهِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فِي الْعُرْفِ ، فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ إِطْلَاقُ التَّنْذِيرِ .

فصل : وإن نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَا يَبِينُ لِي وَجُوبُ الْمَشْيِ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الْبِرَّ بِأَثْنَانِ بَيْتِ اللَّهِ فَرَضَ ، وَالْبِرَّ بِأَثْنَانِ هَذَيْنِ نَفْلٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . وَلَئِنْ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، فَلَزِمَ الْمَشْيَ إِلَيْهِ بِالتَّنْذِيرِ ، كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَلَا يَلْزَمُ مَا ^(٢٠) ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ ^(٢١) كُلَّ قُرْبَةٍ تَحِبُّ بِالتَّنْذِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ ، كَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَشُهُودِ الْجَنَائِزِ ، وَيَلْزَمُهُ بِهَذَا التَّنْذِيرُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَتَاهُ رَكَعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّنْذِيرِ الْقُرْبَةَ وَالطَّاعَةَ ، وَإِنَّمَا تَحْصِيلُ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ ، فَتَضَمَّنَ ذَلِكَ نَذْرَهُ ، كَمَا يَلْزَمُ نَازِلَ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ أَحَدَ التُّسْكِينِ ، وَتَنْذُرُ الصَّلَاةِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ كَتَنْذُرِ الْمَشْيِ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ نَذْرَ أَحَدِ التُّسْكِينِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَتَنْذُرِ الْمَشْيِ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ بِالتَّنْذِيرِ ، سِوَاهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، لَا يَجِبُ بِالتَّنْذِيرِ ؛ بِدَلِيلِ نَذْرِ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عَمْرًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

(١٩) تقدم تخريجه ، في : ١١٧/٣ .

(٢٠) في ب : ٥ بما .

(٢١) في ب : ٥ فإن .

إِنِّي نَذَرْتُ^(٢٢) فِي الْجَاهِلِيَّةِ^(٢٣) أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« أَوْفَ بِنَذْرِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) . وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ
ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ /
الْحَرَامَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٥) . وَرَوَى عَنْهُ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بِمِائَةِ أَلْفِ
صَلَاةٍ »^(٢٦) . وَإِذَا كَانَ فَضِيلَةُ وَقُرْبَةُ ، لَزِمَ بِالنَّذْرِ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ طَوْلَ الْقِرَاءَةِ . وَمَا ذَكَرُوهُ
يَبْتَطِلُ بِالْعُمُرَةِ ، فَإِنَّهَا تَلْزَمُ بِنَذْرِهَا ، وَهِيَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عِنْدَهُمْ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ
الْمَسَاجِدِ وَخَيْرُهَا ، وَأَكْثَرُهَا ثَوَابًا لِلْمُصَلِّي فِيهَا . وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ،
أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ . قَالَ : « صَلِّ هَهُنَا ،
ثُمَّ أَعَادْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » . ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، قَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » .
ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « شَأْنُكَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَلَفْظُهُ : « وَالَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ صَلَّيْتُ هَهُنَا لَأَجْزَأَعَنكَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ »^(٢٧) . وَإِنْ نَذَرَ
إِثْنَانِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَالصَّلَاةَ فِيهِ ، أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ؛ لِأَنَّهُ
أَفْضَلُ . وَإِنْ نَذَرَ ذَلِكَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ؛ لِأَنَّهُ
مَفْضُولٌ . وَقَدْ سَبَقَ هَذَا فِي بَابِ الْأَعْتِكَافِ^(٢٨)

فصل : وَإِنْ أَفْسَدَ الْحَجَّ الْمَنْدُورَ مَا شِئًا ، وَجَبَ الْقَضَاءُ مَا شِئًا ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى
صِرَافَةِ الْأَدَاءِ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، لَكِنْ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، سَقَطَ تَوَابِعُ الْوُقُوفِ ، مِنْ

(٢٢) - (٢٣) سقط من : م .

(٢٣) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٧/٤ .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٣/٤ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذي ، في : باب في فضل المدينة ، من أبواب المناقب .

عارضة الأحوذى ٢٧٣/١٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ ، من كتاب القبلة . المطأ
. ١٩٦/١ .

(٢٥) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٤/٤ .

(٢٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٥/٤ .

(٢٧) تقدم في : ٤٩٤/٤ .

الْمَيْبِتِ بِمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى ، وَالرَّيْمِي ، وَتَحْلَلُ بِعُمْرَةٍ ، وَيَمْضِي ^(٢٨) بِالْحَجِّ الْفَاسِدِ مَا شِئَا ،
حَتَّى يَتَحَلَّلَ مِنْهُ .

١٨٥٧ - مسألة : قال : (وَإِذَا نَذَرَ عَتَقَ رَقَبَةً ، فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى رَقَبَةً بَعَيْنِهَا)

يَعْنَى : لَا تُجْزِئُهُ إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤَمَّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ ، وَهِيَ الَّتِي تُجْزَى فِي
الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَالْوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ
كَذَلِكَ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : يُجْزِئُهُ أَى رَقَبَةٍ كَانَتْ
صَحِيحَةً أَوْ مَعِيَّةً ، مُسْلِمَةً أَوْ كَافِرَةً ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمُطْلَقَ
يُحْمَلُ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ فِي الْكُفَّارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُبْطِلُ بِنَذْرِ الْمَشْيِ إِلَى
بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْأَسْمَ . فَأَمَّا إِنْ نَوَى رَقَبَةً بَعَيْنِهَا ، أَجْزَأَهُ
عَتَقُهَا ، أَى رَقَبَةٍ كَانَتْ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ . وَإِنْ نَوَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ / اسْمُ الرَّقَبَةِ ،
أَجْزَأَهُ مَا نَوَاهُ ، لِمَا (ذَكَرْنَا) ، فَإِنَّ ^(١) الْمُطْلَقَ يَتَقَيَّدُ بِالنِّيَّةِ ، كَمَا يَتَقَيَّدُ بِالْقِرْنَةِ اللَّفْظِيَّةِ . قَالَ
أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَذَرَ عَتَقَ عَبْدَ بَعَيْنِهِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ : تَلَزَمَتْ كُفَّارَةٌ يَمِينٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ
عَتَقُ عَبْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ فَاتَهُ ، عَلَى حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ^(٢) ، وَإِلَيْهِ أَذْهَبَ فِي الْفَائِتِ وَمَا
عُجِّرَ عَنْهُ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ هَذَا مُطْلَقًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا مَا يُجْزِئُ فِي الْأُصْحَابَةِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ . وَإِنْ عَيَّنَ
الْهَدَى بِلَفْظِهِ ، أَوْ نِيَّتَهُ ، أَجْزَأَهُ مَا عَيَّنَهُ ، صَغِيرًا كَانُ أَوْ كَبِيرًا ، جَلِيلًا كَانُ ^(٣) أَوْ حَقِيرًا ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى هَدًى ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا أَهْدَى
بَيْضَةً » ^(٤) . وَإِنَّمَا صَرَّفْنَا الْمُطْلَقَ إِلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، لِأَنَّهُ غَلَبَ ^(٥) عَلَى الْأَسْمِ ، كَالْوِ

(٢٨) فِي م : بِمَشْيٍ .

(١-١) فِي م : ذَكَرْنَاهُ إِنْ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : صَفْحَةُ ٦٢٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ ب .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ١٦٥/٣ .

(٥) فِي ب : أَغْلَبَ .

نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ ، لَزِمَتْهُ صَلَاةٌ شَرْعِيَّةٌ دُونَ اللَّغْوِيَّةِ . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أُهْدِيَ بَدَنَةً ، أَوْ بَقَرَةً ، أَوْ قَالَ : شَاءَ . لَزِمَهُ أَقْلٌ مَا يُجْزَى مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ الَّذِي عِيَنَهُ . فَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةً ، أَوْ بَقَرَةً ، أَوْ ثَنِيَّةً مِنَ الْإِبِلِ أَوْ ثَنِيَّةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنَ الْإِبِلِ ، فَبَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعَ مِنَ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ مُحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهِ الشَّرْعِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ أَنَّ الْبَقَرَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنَةِ ، وَكَذَلِكَ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ . فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْبَقَرَةِ أَوْ الْغَنَمِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَدَنَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزَى^(٦) . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الْخَرَقِيِّ ، جَوَازُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ : وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَذَبَحَ سَبْعًا مِنَ الْغَنَمِ ، أَجْزَاهُ . فَإِنْ تَوَلَّى يَنْذِرُهُ بَدَنَةً مِنَ الْإِبِلِ ، لَمْ يُجْزَئِهِ غَيْرُهَا مَعَ وُجُودِهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِإِجَابَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ ، فَإِنَّهَا انْصَرَفَتْ إِلَى الْإِبِلِ بِمَعْنَاهِ الشَّرْعِ ، وَمَعْنَاهُ الشَّرْعُ فِيهَا أَنْ تَقُومَ الْبَقَرَةُ مَقَامَهَا . فَأَمَّا إِنْ نَوَاهَا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا ، كَسَائِرِ الْمَنْذُورَاتِ . وَكَذَلِكَ إِنْ صَرَّحَ بِهَا فِي نَذَرِهِ . مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أُهْدِيَ نَاقَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقُومَ الْبَقَرَةُ مَقَامَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ هَذِيًا شَرْعِيًّا ، وَالْهَذْيُ الشَّرْعِيُّ لَهُ بَدَلٌ .

فصل : وَمَنْ نَذَرَ هَذِيًا ، لَزِمَهُ إِصَالُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْهَذْيِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذْيًا / بَلِغِ الْكَعْبَةَ ﴾^(٧) . فَإِنْ عَيَّنَ شَيْئًا يَنْذِرُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أُهْدِيَ شَاءَةً ، أَوْ ثَنِيَّةً ، أَوْ بُرًّا ، أَوْ ذَهَبًا . وَكَانَ مِمَّا يَنْقَلُ ، حُمِلَ إِلَى الْحَرَمِ ، فَفُرِّقَ فِي مَسَاكِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَنْقَلُ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أُهْدِيَ دَارِي هَذِهِ ، أَوْ أَرْضِي ، أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ . يَبِيعَتْ ، وَيُبْعَثَ بِشَمَنِهَا إِلَى الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِهْدَاؤُهُ بَعِيْنَهُ ، فَانْصَرَفَ بِذَلِكَ^(٨) إِلَى بَدَلِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تُهْدِيَ دَارًا ، فَقَالَ : تَبِيعُهَا ، وَتَصَدَّقَ بِشَمَنِهَا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَنْذُورُ مِمَّا يَنْقَلُ ، لَكِنْ يَشُقُّ نَقْلُهُ ، كَخَشِيَةِ ثَقِيلَةٍ ، فَإِنَّهُ يَبِيعُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَحْظَ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ

(٦) فِي ب : « يَجُوزُ » .

(٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ .

(٨) فِي ب : « ذَلِكَ » .

تَقْلِبُهَا . وَإِنْ (٩) كَانَ مِمَّا لَا كَلْفَةَ فِي تَقْلِبِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْرِيقَهُ بِنَفْسِهِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى التَّبَيُّعِ ، يُنْظَرُ إِلَى الْحِطْلِ لِلْمَسَاكِينِ فِي بَيْتِهِ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ تَقْلِبِهِ لِبَيْعِ نَمٍّ . وَإِنْ اسْتَوَى الْأُمْرَانِ ، يَبِيعُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ .

فصل : وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ ، كَالْمَدِينَةِ ، أَوْ الثُّغُورِ ، أَوْ يَذْبَحَ بِهَا ، لَزِمَهُ الذَّبْحُ ، وَإِصَالُ مَا أَهْدَاهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ، وَتَفْرِيقُ الْهَدْيِ وَلَحْمِ الذَّبِيحَةِ عَلَى أَهْلِهِ ، لِأَنَّ يَكُونُ بِذَلِكَ الْمَكَانِ مَا لَا يَجُوزُ التَّنْذَرُ لَهُ ، كَكَنِيسَةٍ ، أَوْ صَنْمٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، مِمَّا يُعْظِمُهُ الْكُفَّارُ أَوْ غَيْرُهُمْ ، مِمَّا لَا يَجُوزُ تَعْظِيمُهُ ، كَشَجَرَةٍ ، أَوْ قَبْرِ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ عَيْنِ مَاءٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٠) ، قَالَ : نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا يَبُوتَانَةَ (١١) ، فَأَمَى النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ كَانَ بِهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْتَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ : « هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . وَلَئِنْ ضَمَنْ نَذْرَهُ نَفَعَ فَقَرَاءُ ذَلِكَ الْبَلَدِ ، بِإِصَالِ اللَّحْمِ إِلَيْهِمْ ، وَهَذِهِ قُرْبَةٌ . فَتَلَزَمَهُ (١٢) ، كَالْوِثَرِ التَّصَدَّقَ عَلَيْهِمْ . فَإِنْ كَانَ بِهَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا ، لَمْ يَجْزِ التَّنْذَرُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ كَانَ بِهَا وَثَنٌ ، أَوْ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِ الْجَاهِلِيَّةِ ؟ » . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِهَا ذَلِكَ ، لَمَنَعَهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ ؛ وَلَئِنْ فِي هَذَا تَعْظِيمًا لَغَيْرِ مَا عَظَّمَ اللَّهُ ، يُشَبِّهُ تَعْظِيمَ الْكُفَّارِ لِلْأَصْنَامِ ، فَحَرَمٌ ، كَتَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ ، وَلِذَلِكَ لَعَنَ (١٣) النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَخَذَاتِ عَلَى الْقُبُورِ الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ (١٤) ، وَقَالَ : « لَعَنَ (١٥) اللَّهُ الْيَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » (١٦) . يُحَذَّرُ مِثْلَمَا صَنَعُوا (١٧) . وَعَلَى هَذَا نَذَرُ

(٩) في ب : ولو .

(١٠) في : باب ما يؤثر به من الوفاء عن النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٣/٢ .

(١١) بوانة : هضبة وراء بنع ، قرية من ساحل البحر . معجم البلدان ٧٥٤/١ .

(١٢) في ب : فلزمته .

(١٣) - (١٤) سقط من ب . نقل نظر .

(١٤) تقدم ترجمته ، في : ٤٤٠/٣ . وبصحح موضع الترمذي إلى : ١١٦/٢ .

(١٥) تقدم ترجمته ، في : ٤٧٤/٢ . ويضاف إليه : وأخرجه أبو داود ، في : باب الباء على القبر ، من كتاب الجنائز .

سنن أبي داود ١٩٤/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي =

الشَّمْع والزَّيْت ، وَأَشْبَاهَهُ ^(١٦) ، لِلأَمَاكِنِ الَّتِي فِيهَا الْقُبُورُ ، لَا يَصِيحُ .

/فصل: وإن نذر الذَّبْح بِمَكَّةَ ، فَهُوَ كَنَذْرِ الْهَذْيِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ النَّذْرِ عَمَلٌ عَلَى مَعْنَى الشَّرْعِ ، وَمَعْنَى الشَّرْعِ فِي الذَّبْحِ الْوَاجِبُ بِهَا أَنْ يُفَرَّقَ اللَّحْمُ بِهَا .

١٨٥٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا نَذَرَ صِيَامَ شَهْرٍ مِنْ يَوْمٍ يُقَدِّمُ فَلَان ، فَقَدِّمُ ^(١٧) أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ ^(١٨) شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَجْزَأُهُ صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذْرُهُ)

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ نَذَرَ هَذَا مُتَعَقِّدٌ ، لَكِنْ صِيَامُهُ يُجْزِئُ عَنِ النَّذْرِ وَرَمَضَانَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ . وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرَمَةَ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ صَوْمًا فِي وَقْتٍ ، وَقَدْ صَامَ فِيهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ النَّذَرَ غَيْرُ مُتَعَقِّدٍ ؛ لِأَنَّ نَذْرَهُ وَافَقَ زَمَنًا يُسْتَحَقُّ صَوْمُهُ ، فَلَمْ يَتَعَقَّدْ نَذْرُهُ ، كَنَذْرِ صَوْمِ رَمَضَانَ . قَالَ : وَالصَّحِيحُ عِنْدِي صِحَّةُ النَّذْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ طَاعَةٍ يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ بِهِ غَالِبًا ، فَاتَّعَقَّدَ ، كَمَا وَافَقَ شُعْبَانَ . فَعَلَى هَذَا يَصُومُ رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَقْضِي ، وَيُكْفِّرُ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَنَقَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ^(١٩) أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : أَجْزَأُهُ صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذْرُهُ . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَذْرَهُ اتَّعَقَّدَ عِنْدَهُ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمَّا ^(٢٠) كَانَ صَوْمُهُ عَنْ نَذْرِهِ . وَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ^(٢١) ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يُحُجَّ وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ مَفْرُوضَةٌ ، فَأَحْرَمَ عَنِ النَّذْرِ ، وَقَعَتْ عَنِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ . وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَرَوَى عِكْرَمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يُحُجَّ ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ الْفَرِيضَةِ ، قَالَ : يُجْزِئُهُمَا جَمِيعًا . وَعَنْ عِكْرَمَةَ ، أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ عِكْرَمَةُ : يَقْضِي حُجَّتَهُ عَنْ نَذْرِهِ وَعَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنَ الْعَصْرِ وَالنَّذْرِ ؟ قَالَ :

= ٣٢٦/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ . الْمُوطَأُ ٨٩٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٦/٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٤٥٤ ، ٥١٨ ، ١٨٤/٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٨٠/٦ ، ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٥ .

(١٦) فِي النَّسَخِ : وَ أَشْبَهَ .

(١٧-١) قَبْ : فِي أَوَّلِ .

(٢) قَبْ : وَ عَنْ .

(٣) قَبْ : وَ مَا .

(٤) قَبْ : أَبُو الْخَطَّابِ .

فذكرتُ قولِي لابنِ عباسٍ ، فقال : أَصَبْتُ وَأَحْسَنْتُ ^(٥) . وقال ابنُ عمرَ ، وأنسٌ ، وعروة ^(٦) : يَبْدَأُ بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ يَحُجُّ نَذْرَهُ . وفائدةُ انْعِقَادِ نَذْرِهِ ، لزومُ الكَفَّارَةِ بِتَرْكِه ، وأنَّهُ لو لم يَتَوَهَّجْ لِنَذْرِهِ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ . وعلى هذا لو وافقَ نَذْرُهُ بعضَ رمضانَ ، وبعضَ شهرٍ آخرَ ، إمَّا شعبانَ ، وإمَّا شوالَ ، لَزِمَهُ صَوْمُ مَا خَرَجَ عَنْ رَمَضَانَ ، وَيُتِمُّهُ مِنْ رَمَضَانَ . ولو قال : اللَّهُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ . فعلى قياسِ قولِ الخِرَقِيِّ ، يَصِحُّ نَذْرُهُ ، وَيُجْزِئُهُ صِيَامُهُ عَنْ الْأَمْرَيْنِ ، وَلَزِمَهُ الْكَفَّارَةُ إِنْ أَخْلَلَ بِهِ . وعلى قولِ القاضي ، لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ عَنِ النَّذْرِ ، فَأَشْبَهَ اللَّيْلَ . ولَنَا ، / أَنَّ النَّذْرَ يَمِينٌ ، فَيَنْعَقِدُ فِي الْوَاجِبِ مُوجِبًا لِلْكَفَّارَةِ ، كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

فصل : وَيُقَالُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ الْعَامَ ، وَعَلَيْهِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ ، رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُجْزِئُهُ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ عَنْهَا وَعَنْ نَذْرِهِ . نَقَلَهَا أَبُو طَالِبٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ مُوجِبًا لِلْحِجَّةِ غَيْرِ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ ، يَبْدَأُ بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ يَقْضِي نَذْرَهُ . نَقَلَهَا ابْنُ مَنْصُورٍ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ تَجِبَانِ بِسَبْعِينَ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ، كَمَا لَوْ نَذَرَ حَجَّتَيْنِ ، وَوَجَّهَ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ نَذَرَ عِبَادَةٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ ، وَهَذَا نِيَّاهُ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ مَالُو قَالَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَصُومَ رَمَضَانَ .

فصل : فَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَصُومَ شَهْرًا . فَنَوَى صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ ، لِنَذْرِهِ وَرَمَضَانَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ وَاجِبٌ بِفَرْضِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَنَذْرُهُ يَقْتَضِي إِبْجَابَ شَهْرٍ ، فَيَجِبُ شَهْرَانِ بِسَبْعِينَ ، وَلَا يُجْزِئُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرَيْنِ ، وَكَأَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ صَلَاةُ الْفَجْرِ عَنْ نَذْرِهِ ، وَعَنْ صَلَاةِ ^(٧) الْفَجْرِ .

١٨٥٩ - مسألة : قَالَ : (وَإِذَا ^(٨) نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ يَقْدَمُ فُلَانٌ ، فَقَدَّمَ يَوْمَ فِطْرٍ ، أَوْ أَضْحَى ، لَمْ يَصُمْهُ ، وَصَامَ يَوْمًا مَكَانَهُ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ) وَجَمَلَتْهُ أَنْ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ يَقْدَمُ فُلَانٌ ، فَإِنْ نَذَرَهُ صَحِيحٌ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ،

(٥) ق ب : « أَوْ أَحْسَنْتُ » .

(٦) سقط من : ب .

(٧) ق ب : « وَمِنْ » .

وأحد قولَي الشافعيّ ، وقال في الآخر : لا يصحُّ نذرُه ؛ لأنَّه لا يُمكنُ صَوْمُه بعدَ وجودِ شرطه ، فلم يصحِّ ، كما لو قال : لله على أنْ أصومَ اليومَ الذي قبلَ اليومِ الذي يَقدِّمُ فيه . ولنا ، أنَّه زمنٌ يصحُّ^(٢) فيه صومُ التطوُّع ، فائعقد نذرُه لصَوْمِه ، كما لو أصبحَ صائِماً تطوُّعاً ، قال : لله على أنْ أصومَ يَومِي . وقولُهم : لا يُمكنُ صَوْمُه . لا يصحُّ ؛ فإنَّه قد يَعْلَمُ اليومَ الذي يَقدِّمُ فيه قبلَ قُدومِه ، فيَتَوَيَّ صَوْمَه من اللَّيْلِ ، ولأنَّه^(٣) قد يجبُ عليه ما لا يُمكنُهِ ، كالصَّيِّ يَبْلُغُ في أثناءِ يومٍ من رمضانَ ، أو الحائِضُ يَطْهُرُ فيه ، ولا تُسَلِّمُ ما قاسوا عليه ، إذا ثبتتْ صحَّتُه ، ولا يَحُلُو من أقسامِ خَمْسَةِ ؛ أحدها ، أنْ يَعْلَمَ قُدومَه من اللَّيْلِ ، فيَتَوَيَّ صَوْمَه ، ويكونُ يوماً يجوزُ فيه صومُ النَّذرِ ، فيصحُّ صَوْمُه ويَجْزِيه ؛ لأنَّه وَفَى بِنَذْرِهِ . الثاني ، أنْ يَقدِّمَ يومَ فِطْرِ أو أَضْحَى ، فاختَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عن أحمدَ ، في هذه المسأَلَةِ ؛ فعنه : لا يصومُه ، ويقضى ، ويكفِّرُ . نقلَه عن / أحمدَ جماعةٌ . وهو قولُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا ، ومذهبُ الحَكَمِ ، وحَمَّادٍ . الروايةُ الثانيةُ ، يقضى ، ولا كُفَّارَةٌ عليه . وهو قولُ الحسنِ ، والأوزاعيِّ ، وأبي عُبَيْدٍ ، وقَتَادَةَ ، وأبي ثَوْرٍ ، وأحدُ قولَي الشافعيّ ؛ فإنَّه^(٤) فائِه الصَّوْمُ الواجبُ بالنَّذرِ ، فَلَزِمَه قضاؤه ، كم لو تَرَكَ نِسْيَانًا ، ولم تَلْزَمْهُ كُفَّارَةٌ ؛ لأنَّ الشَّرْعَ منَعَه من صَوْمِه ، فهو كالْمَكْرَه . وعن أحمدَ ، روايةُ ثالثةٌ ، إنْ صامَه صَحَّ صَوْمُه . وهو مذهبُ أبِي حنيفةٍ ؛ لأنَّه وَفَى بِمَانَدَرٍ^(٥) ، فَأَشْبَهَ ما لو نَذَرَ مَعْصِيَةً ففَعَلَهَا . وَتَخَرَّجُ أَنْ^(٦) يَكْفُرَ من غيرِ قَضاءٍ ؛ لأنَّه وافقَ يوماً صَوْمُه حَرامٌ ، فكان مُوجِبُه الكُفَّارَةَ ، كما لو نَذَرَتِ المَرَأَةُ صَوْمَ يَوْمٍ حَيْضُهَا . وَتَخَرَّجُ أَنْ لا يَلْزَمَه شَيْءٌ من كُفَّارَةٍ ولا قَضاءٍ ؛ بِنَاءً على مَنْ نَذَرَ المَعْصِيَةَ . وهذا قولُ مالِكٍ ، والشافعيّ في أحدِ قولَيْهِ ؛ بِنَاءً على نَذرِ المَعْصِيَةِ . ووجهُ قولِ الخِرَقِيِّ ، أَنَّ النَّذَرَ يَنْعَقِدُ ؛ لأنَّه نَذَرَ نَذْرًا يُمكنُ الوفاءُ به غالبًا ، فكانَ مُنْعَقِدًا ، كما لو وافقَ غيرَ يومِ العيدِ ، ولا يجوزُ أَنْ يصومَ يومَ العيدِ ؛ لأنَّ الشَّرْعَ حَرَّمَ صَوْمَه ، فَأَشْبَهَ زَمَنَ الحَيْضِ ، وَلَزِمَه القَضاءُ ؛ لأنَّه نَذَرَ مُنْعَقِدًا ، وقد فائِه الصَّيَامُ بِالْعَذْرِ ، وَلَزِمَتْهُ الكُفَّارَةُ ؛ لِقَوَاتِهِ ، كما لو

٢٠٥/١٠

(٢) في م : ٥ : صح .

(٣) سقطت الواو من : م .

(٤) في ب : ٥ : لأنَّه .

(٥) في ب : ٥ : نذرُه .

(٦) في ب زيادة : لا .

فأنه يمرض . وإن وافق يومَ حَيْضٍ أو نِفاسٍ ، فهو كالوِاقِفِ يومِ فِطْرِ أو أَضْحَى ، إلّا أنّه لا يَصُومُهُ . بغيرِ خِلافٍ في المذهبِ ، ولا بينَ أَهْلِ العِلْمِ . الثالثُ ، أنْ يقدّمَ في يومٍ يَصِحُّ صَوْمُهُ ، والثَّانِي مُفْطِرٌ ، ففيهِ رِوَايَتَانِ ؛ أحدهما ، يَلْزِمُهُ القِضَاءُ والكُفَّارَةُ ^(٧) ؛ لأنّه نَذَرَ صَوْمًا نَذَرًا صَحِيحًا ، ولم يَفِ به ، فَلَزِمَهُ القِضَاءُ والكُفَّارَةُ ، كسائرِ المُنْذُورَاتِ . ويتَخَرَّجُ أنْ لا يَلْزِمُهُ كُفَّارَةٌ . وهو مذهبُ الشافعيِّ ؛ لأنّه تَرَكَ المُنْذُورَ لِعُذْرٍ . والثَّانِيَة ، لا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، من قِضَاءٍ ولا غَيْرِهِ . وهو قولُ أبي يوسُفَ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لأنّه قَدِمَ في زَمَنِ لا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِيهِ ، فلم يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، كَالوِاقِفِ قَدِمَ لَيْلًا . الرابعُ ، قَدِمَ والثَّانِي صَائِمٌ ، فلا يَحِلُّ منْ أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا أو قَرْضًا ؛ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ، فقال القاضي : يَصُومُ بَقِيَّتِهِ ، وَيَعْقِدُهُ عَن نَذَرِهِ ، وَيُجْزِئُهُ ، ولا قِضَاءَ ولا كُفَّارَةَ . وهو قولُ أبي حَنِيفَةَ ؛ لأنّه يُمَكِّنُ صَوْمَ يَوْمٍ بَعْضُهُ تَطَوُّعٌ وَبَعْضُهُ وَاجِبٌ ، كَالوِاقِفِ فِي أَثْنَاءِ التَّطَوُّعِ إِثْمًا صَوْمَ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَإِنَّمَا وَجَدَ سَبَبَ الْوُجُوبِ فِي بَعْضِهِ / . وذكر القاضي اخْتِلاَفًا آخَرَ ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقِضَاءُ ^{ط ٢٠٥/١٠} وَالْكَفَّارَةُ ؛ لأنّه صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فلم يَصِحَّ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ ، كَقِضَاءِ رَمَضَانَ . وذكر أبو الحُطَّابُ هَذَيْنِ الْاِخْتِلَافَيْنِ رِوَايَتَيْنِ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، عَلَيْهِ الْقِضَاءُ فَقَطْ ، كَالوِاقِفِ وَهُوَ مُفْطِرٌ ^(٨) . ويتَخَرَّجُ لَنَا مِثْلُهُ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ الصَّوْمُ وَاجِبًا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ^(٩) . وَإِنْ قَدِمَ وَهُوَ مُمَسِّكٌ ، لم يَنْوِ الصِّيَامَ ، ولم يَفْعَلْ مَا يُفْطِرُهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّائِمِ تَطَوُّعًا . الْخَامِسُ ، أَنْ يقدّمَ لَيْلًا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لأنّه لم يقدّمَ فِي الْيَوْمِ ، ولا فِي وَقْتٍ يَصِحُّ فِيهِ الصِّيَامُ .

فصل : وإن قال : لله على صوم يوم العيد . فهذا نذرٌ معصية ، على تأذيره الكفارة لا غير . نقلها حنبل عن أحمد . وفيه رواية أخرى ، أن عليه القضاء مع الكفارة ، كالمسألة المذكورة . والأولى هي الصحيحة . قاله القاضي ؛ لأنّ هذا نذرٌ معصية ، فلم يُوجِبْ قِضَاءٌ ، كسائر المعاصي . وفارق المسألة التي قبلها ؛ لأنّه ^(١٠) لم يقصِدْ بِنَذَرِهِ المعصية ،

(٧) سقط من : ب .

(٨) في م : « مضطر » .

(٩) في ب : « ذكرناها » .

(١٠) في ب : « فإنه » .

وإنما وقع اتفاقاً ، وههنا تعمدها بالنذر ، فلم يتعقد نذره ، ويدخل في قوله عليه السلام : « لَا نَذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ »^(١) . ويتخرج أن لا يلزمه شيء ؛ بناءً على نذر المَعْصِيَةِ فيما تقدم . وإن نذرت المرأة صومَ يومٍ خيضيها ونفاسيها ، فعليها الكفارة^(٢) لا غير^(٣) . ولم أعلم عن أصحابنا في هذا خلافاً .

١٨٦٠ - مسألة : قال : (وَإِنْ وُافِقَ قُدُومُهُ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، صَامَهُ ، فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالرُّوَايَةُ الْأُخْرَى ، لَا يَصُومُهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ ، وَيُكْفَرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ)

اختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في صيام أيام التشريق عن الفرض ، وقد ذكرنا ذلك في الصيام^(٤) ، فإن قلنا : يصومها عن الفرض . صامها ههنا ، وأجزأته . وإن قلنا : لا يصومها . فحكمه حكم من وافق يوم العيد ، وقد مضى .

فصل : وإن قال : الله على صوم يوم يقدم فلان أبداً . أو قال : الله على صوم يوم كل خميس أبداً . لزمه ذلك في المستقبل ، فأما اليوم الذي يقدم فيه ، فقد مضى بيان حكمه ، ولا يدخل في نذره ذلك اليوم من شهر رمضان ؛ لأن رمضان لا يتصور انفكاكه عن دخول ذلك اليوم فيه ، ولا يمكنه صومه عن غير رمضان ؛ لأنه لا يقبل ذلك . ويجيء على قول الجرجي ، أن يدخل في نذره ، ويجزئه صومه لرمضان ونذره . وإن وافق يوم عيد^{٢٠٦/١٠} أو يوماً من أيام التشريق ، أو يوم خيضر ، ففيه من^(٥) الاختلاف ما قدم مضى . وإن وجب عليه صوم شهرين عن كفارة الظهار أو نحوه ، صامها عن الكفارة دون النذر ؛ لأنه متى نوى النذر في ابتدئهما ، انقطع التتابع ، فلا يقدر على التكفير ، فحينئذ يقضى نذره ، ويكفر ؛ لأنه ترك صوم النذر مع إمكانه لعذر ، ويفارق الأيام التي دخلت في رمضان ، فإنها لم تدخل في نذره ، لعدم انفكاكه عنها ، وههنا تنفك الأيام عن دخول الكفارة فيها ،

(١) تقدم تحريجه ، في : صفحة ٦٢٥ .

(٢) - (١٢) سقط من : ب .

(٣) تقدم في : ٤٢٥/٤ .

(٤) سقط من : م .

ولا فرق بين كَوْنِ نَذْرِهِ قَبْلَ وُجُوبِ الكَفَّارَةِ أَوْ بَعْدَهُ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْإِيَّامَ الَّتِي فِي رَمَضَانَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنْ نَذْرِهِ ، وَإِيَّامُ الْكَفَّارَةِ يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنْ نَذْرِهِ ، وَإِذَا نَوَاهَا عَنْ نَذْرِهِ ، انْقَطَعَ التَّنَاتُجُ ، وَأَجْزَأَتْ عَنْ الْمَنْدُورِ ^(٤) . وَإِنْ فَاتَتْهُ أَيَّامٌ كَثِيرَةٌ ، لَزِمَتْهُ ^(٥) كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ الْجَمِيعِ ، فَإِذَا كَفَّرَ ثُمَّ فَاتَتْهُ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي مَنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ ، فَمَرَضَ : فَإِنْ كَانَ قَدْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ أَفْطَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَفَّرَ كَفَّارَةً أُخْرَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ الْيَمِينِ ، إِذَا حَنَثَ وَكَفَّرَ ، سَقَطَتْ عَنْهُ . وَيَخْرُجُ أَنَّهُ مَتَى كَفَّرَ مَرَّةً ، لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ أُخْرَى ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ ، ^(٦) وَنُشِبَهُ الْيَمِينِ ^(٧) ، وَإِجْبَابُ الْكَفَّارَةِ فِيهِ لَذَلِكَ ، وَالْيَمِينُ لَا يُوجِبُ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ ، فَمَتَى كَفَّرَهَا ، لَمْ يَجِبْ بِهَا أُخْرَى ، كَذَلِكَ النَّذَرُ . فَعَلَى هَذَا ، مَتَى فَاتَتْهُ شَيْءٌ ، فَكَفَّرَ عَنْهُ ، ثُمَّ فَاتَتْهُ شَيْءٌ آخَرَ ، قَضَاهُ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْكَفَّارَةِ الثَّانِيَةِ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا إِجْمَاعَ ، وَلَا قِيَاسَ ، فَلَا يُمَكِّنُ إِجْبَابُهَا بِغَيْرِ دَلِيلٍ .

فصل : إِذَا نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعَيْنِهَا ، لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ رَمَضَانُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ غَيْرَ صَوْمِ رَمَضَانَ ، فَأَشْبَهَ اللَّيْلَ ، وَلَا يَوْمَا الْعِيدَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ مَهْمَا ^(٨) ، وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ مَهْمَا عَنِ النَّذْرِ ، فَأَشْبَهَا رَمَضَانَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَوَّالٍ ، يَقْضِي يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَيَكْفُرُ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، يَدْخُلُ فِي نَذْرِهِ الْعِيدَانِ وَإِيَّامُ التَّشْرِيقِ ؛ لِأَنَّهَا أَيَّامٌ مِنْ جُمْلَةِ السَّنَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَاتَانِ . وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ مُطْلَقَةً ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ صَوْمُ / سَنَةٍ مُتَتَابِعَةٍ أَوْ لَا ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمُطْلَقَةَ تَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَتَابِعَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، حَكَمُهَا حَكْمُ الْمُعَيَّنَةِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْعِيدَانِ وَلَا رَمَضَانُ ، وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَاتَانِ ، فَإِنْ ابْتَدَأَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ ، أَتَمَّ أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ ^(٩) ، إِلَّا شَهْرَ شَوَّالٍ ، فَإِنَّهُ يُتِمُّهُ بِالْعَدَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُصْ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَإِنْ ابْتَدَأَهَا

(٣) فِي م : بَعْدَهَا .

(٤) فِي ب : النَّذَرُ .

(٥) فِي ب : لَزِمَتْ .

(٦) (٦-٦) سَقَطَ مِنْ ب :

(٧) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ٤٢٥/٤ .

(٨) فِي م : بِالْهَلَالِ .

من أثنائه شهر ، أتم ذلك الشهر بالعدد ، والباقي بالهلال ، على ما ذكرنا . والرواية الثانية ، لا تلزمه متابعة . وهو مذهب الشافعي ؛ لأن المتفرقة تسمى سنة ، فيتناولها نذر ، فيلزمه اثناعشر شهراً بالأهلة ، إن شاء ، وإن شاء صامها بالعدد . وإن ابتدأ الشهر^(٩) من أثنائه ، أتمه ثلاثين يوماً . وإنما يلزمه ههنا اثناعشر شهراً ؛ لأنه يمكن حمل النذر على سنة ليس فيها رمضان ، ولا الأيام التي لا يجوز صيامها ، فجعل نذره على ما ينعقد فيه^(١٠) ، بخلاف ما إذا عيّن السنة ، وهذا كمن عيّن سبعة بالعقد ، فوجد بها عتيباً ، لم يكن له إبدالها ، ولو وصفها ثم^(١١) وجد بها عتيباً^(١٢) ، ملك إبدالها ، ويتم سؤال بالعدد ؛ لأنه لم يبدأ من أوله . وإن صام ذا الحجة من أوله ، قضى أربعة أيام ، تأماً كان أو ناقصاً ؛ لأنه بدأه من أوله . وقيل : إن كان ناقصاً قضى خمسة أيام^(١٣) ، ليكمل ثلاثين ؛ لأنه لم يصم الشهر كله ، فأشبه سؤال . وإن شرط التتابع ، صار حكمها حكم المعينة .

١٨٦١ - مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا ، وَلَمْ يُسَمِّهِ ، فَمَرَضَ فِي بَعْضِهِ ، فَإِذَا غَوِيَ ، بَنَى ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ، وَإِنْ أَحَبَّ أَتَى بِشَهْرِ مُتَتَابِعٍ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا نَذَرَتْ صِيَامَ شَهْرِ مُتَتَابِعٍ ، وَخَاصَتْ فِيهِ)

وجملته أن من نذر صياماً متتابعاً غير معين ، ثم أفطر فيه ، لم يخل من حالين ؛ أحدهما ، أن يفطر لعذر ؛ من حيض ، أو مرض ، ونحوهما ، فهذا مخير بين أن يتبدى الصوم ، ولا شيء عليه ؛ لأنه أتى بالمندور على وجهه ، وبين أن يبني على صيامه ويكفر ؛ لأن الكفارة تلزم لتزك المندور وإن كان عاجزاً ، بدليل أن النبي ﷺ أمر أخت عتبة بن عامر بالكفارة ، لعجزها عن المشي ؛ / ولأن النذر كاليمين ، ولو حلف ليصوم متتابعاً ، ثم لم يأت به متتابعاً ، لزمت الكفارة ، وإنما جوز له البناء ههنا ؛ لأن الفطر لعذر لا يقطع التتابع حكماً ، بدليل أنه لو أفطر في صيام الشهرين المتتابعين من عذر ، كان له البناء ،

٢٠٧/١٠ و

(٩) ف ب : « شهراً » .

(١٠) ف ب نفاة : « النذر » .

(١١-١٢) ف م : « وجدها ممية » .

(١٢) سقط من : م .

فإن كان العذر يُبيح الفطر كالسفر ، فهل يقطع التتابع ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يقطعه ؛ لأنه يفطر باختياره . والثاني ، لا يقطعه ؛ لأنه عذر في فطر رمضان ، فأشبهه المرض . والثاني ^(١) ، أن يفطر لغير عذر ، فهذا يلزمه استئناف الصيام ، ولا كفارة عليه ؛ لأنه ترك التتابع المندور لغير عذر ، مع إمكان الإتيان به ، فلزمه فعله ، كالوئذ صوماً معيّنًا فصام قبله . وهذا الفصل قال الشافعي ، إلا في الكفارة ، فإنه لا يؤجبه في المندور ^(٢) ، وقد ذكرنا دليل وجوبها ^(٣) .

فصل : إذا صام شهرًا من أول الهلال ، أجزأه ، ناقصًا كان أو تامًا ؛ لأن ما بين الهلالتين شهر ، ولذلك قال النبي ﷺ : « إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » ^(٤) . وإن بدأ من أثناء شهر ، لزمه شهر بالعدد ، ثلاثون يومًا ؛ لقول رسول الله ﷺ : « صُومُوا الرُّوَيْتِي ، وَأَفْطِرُوا الرُّوَيْتِي ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ » ^(٥) . فإن صام سؤال ، لزمه إكماله ثلاثين ؛ لأنه بدأ من أثنتائه ، وإن كان ناقصًا ، قضى يومين ، وإن كان تامًا أتم يومًا واحدًا . وإن صام ذا الحجة ، أفطر يوم الأضحى وأيام التشريق ، ولم ينقطع تتابعه ، كالوئذ أفطرت المرأة بحضرة ، وعليه كفارة ، ويقضى أربعة أيام إن كان تامًا ، وخمسة إن كان ناقصًا . ويحتمل أن لا يلزمه إلا الأربعة ، وإن كان ناقصًا ؛ لأنه بدأه من أوله ، فيقضى المتروك منه لا

(١) أى : والحال الثاني .

(٢) في ب : « النذر » .

(٣) تقدم في صفحة ٦٢٢ وما بعدها .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في السطوح ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الغرفة والعلية المشرفة ... ، من كتاب المظالم ، وفي : باب موعظة الرجل ابنته ... ، من كتاب النكاح ، وفي : باب من حلف أن لا يدخل على أهله ... ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٠٦/١ ، ١٧٦/٣ ، ٣٨/٧ ، ١٧٣/٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الشهر يكون تسعًا وعشرين . عارضة الأخوذى ٢٠٥/٣ . والنسائي ، في : باب كم الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ١١١/٤ - ١١٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الشهر تسع وعشرون ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الإبلاء ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٥٣٠/١ ، ٦٦٤ . والدارمي ، في : باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم ... ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٤/٢ ، والإمام مالك ، في : باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم ... ، من كتاب الصيام . الموطأ ٢٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٨/١ ، ٢٥٨ ، ٣٤٠ ، ٣١/٢ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٢٥١ ، ٢٩٨ ، ٢٠٠/٣ ، ٣٤١ ، ٣٣/٦ ، ٥١ ، ١٠٥ ، ١٦٣ ، ٢٤٣ ، ٣١٥ . وانظر ما تقدم في : ٥٠٣/١٠ ، ٣٣١/٤ .

(٥) تقدم تحريجه ، في : ٣٣٠/٤ .

غير . ولو صام شهراً من أول الهلال ، فمَرَضَ فيه أياماً معلومة ، أو حاضت المرأة فيه ثم طهرت قبل خروجه ، قضى ما أفطر منه بعدئذ إن كان الشهر تاماً ، وإن كان ناقصاً ، فهل يلزمه الإتيان بيوم آخر ؟ على وجهين ؛ بناء على ما ذكرنا في فطر العيد وأيام التشريق .

٢٠٧/١٠ ظ **فصل** : ومن نذر صيام شهر ، فهو مخير بين أن يصوم / شهراً بالهلال ، وهو أن يتبدئه من أوله ، فيجزئته ، وبين أن يصومه بالعدد ثلاثين يوماً . وهل يلزمه التتابع ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يلزمه . وهو قول أبي ثور ؛ لأن إطلاق الشهر يقتضي التتابع . والثاني ، لا يلزمه التتابع . وهو قول الشافعي ، ومحمد بن الحسن ؛ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين ، وعلى ثلاثين يوماً ، ولا خلاف أنه يجزئته ثلاثون يوماً ، فلم يلزمه التتابع ، كالمو نذر ثلاثين يوماً . فإما إن نذر صيام ثلاثين يوماً ، لم يلزمه التتابع فيها . نص عليه أحمد . وقد روى عن أحمد ، في من قال : لله على صيام عشرة أيام : يصومها متتابعة . وهذا يدل على وجوب ^(٦) التتابع في الأيام المنذورة . وحمل بعض أصحابنا كلام أحمد على من شرط التتابع أو نواه ؛ لأن لفظ العشرة لا يقتضي تتابعاً ، والنذر لا يقتضيه ، ما لم يكن في لفظه أو نيته . وقال بعضهم : كلام أحمد على ظاهره ، ويلزمه التتابع في نذر العشرة ، دون الثلاثين ؛ لأن الثلاثين شهر ، ولو ^(٧) أراد التتابع لقال : شهراً . فعُدوله إلى العدد دليل على إرادة التفريق ، بخلاف العشرة . والصحيح أنه يلزمه التتابع ، فإن عدم ما يدل على التفريق ليس بدليل على إرادة التتابع ، فإن الله تعالى قال في قضاء رمضان : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٨) . ولم يذكر تفريقها ولا تتابعها ، ولم يجب التتابع فيها بالاتفاق . وقال بعض أصحابنا : إن نذر اعتكاف أيام ، لزمه التتابع ، ولا يلزمه مثل ذلك في الصيام ؛ لأن الاعتكاف يتصل ببعضه ببعض من غير فصل ، والصوم يتخلله الليل ، فيفصل بعضه من بعض ، ولذلك لو نذر اعتكاف يومين متتابعين ، لدخل فيه الليل . والصحيح السنوية ؛ لأن الواجب ما اقتضاه لفظه ، ولفظه لا يقتضي التتابع ، بدليل نذر الصوم ، وما ذكره من العرف لا أثر له . ومن قال : يلزمه

(٦) سقط من : ب .

(٧) في م : ١ فلو .

(٨) سورة البقرة ١٨٤ ، ١٨٥ .

التَّابِعُ ، لَزِمَتْهُ اللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ أَيَّامِ الْاِعْتِكَافِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : مُتَّابِعَةٌ .

فصل : إِذَا نَذَرَ صِيَامَ أَشْهُرٍ مُتَّابِعَةٍ ، فَابْتَدَأَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ ، / أَجْزَأُهُ صَوْمُهَا ٢٠٨/١٠
بِالْأَهْلَةِ ، بِلَا خِلَافٍ . وَإِنْ ابْتَدَأَهَا مِنْ أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، كَمَلَهُ بِالْعَدَدِ ، وَبَاقِيَ الْأَشْهُرِ
بِالْأَهْلَةِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِخْدَى الرَّوَاتِبِينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالرَّوَايَةُ
الْأُخْرَى : يُكْمَلُ الْجَمِيعُ بِالْعَدَدِ . وَرَوَى ذَلِكَ (عَنْ أَحْمَدَ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ
الرَّوَاتِبِينَ .

١٨٦٢ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا بِعَيْنِهِ ، فَأَفْطَرَ يَوْمًا لِغَيْرِ
عُذْرٍ ، ابْتَدَأَ شَهْرًا ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ)

وَجَمَلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ، فَأَفْطَرَ فِي أَثْنَائِهِ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَتِهِ ؛ أَحَدُهُمَا ،
أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَفِيهِ رَوَاتِبَانِ ؛ وَإِحْدَاهُمَا ، يَقْطَعُ صَوْمَهُ ، وَيَلْزِمُهُ اسْتِنْفَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ
يَجِبُ مُتَّابِعًا بِالنَّذْرِ ، فَابْتَطَلَهُ الْفِطْرُ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ التَّابِعُ ، وَفَارَقَ رَمَضَانَ ؛ فَإِنَّ
تَتَابُعَهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالنَّذْرِ ، وَهَهُنَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى صِفَةِ ثُمَّ فَوَتْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَهُ
مُتَّابِعًا . الثَّانِيَةِ ، لَا يَلْزِمُهُ الْاسْتِنْفَاؤُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ التَّابِعُ . وَهَذَا قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ التَّابِعِ ضَرُورَةُ التَّعْيِينِ لَا بِالشَّرْطِ ، فَلَمْ يَبْطُلْ الْفِطْرُ فِي أَثْنَائِهِ ،
كَشَهْرِ رَمَضَانَ ، وَلِأَنَّ الْاسْتِنْفَاؤَ يَجْعَلُ الصَّوْمَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يَعْينَهُ ، وَالْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ فِي غَيْرِ
وَقْتِهِ ، وَتَقْوِيَّتُ يَوْمٍ وَاحِدٍ لَا يُوجِبُ تَقْوِيَّتَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ . فَعَلِيَ هَذَا ، يُكْفَرُ عَنْ فِطْرِهِ ،
وَيَقْضَى^(١) يَوْمًا مَكَانَهُ بَعْدَ إِثْمَامِ صَوْمِهِ . وَهَذَا أَقْبَسُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَعَلَى الرَّوَايَةِ
الْأُولَى ، يَلْزِمُهُ الْاسْتِنْفَاؤُ عَقِيبَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ ؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الشَّهْرِ
مَنْذُورٌ ، فَلَا^(٢) يَجُوزُ تَرْكُ الصَّوْمِ فِيهِ ، وَتَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ أَيْضًا ؛ لِإِحْلَالِهِ بِصَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ
الَّذِي أَفْطَرَهُ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَفْطَرَ لِعُذْرٍ ، فَإِنَّهُ يَنْبِئُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهِ ، وَيَقْضَى

(١) - (٩) - سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢) - فِي م : بِغَيْرِ .

(٣) - فِي م : وَيَقْضَى .

(٤) - فِي م : وَلَا .

وَيُكْفَرُ . هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رَوَاةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهَذَا ^(٤) مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْمَنْدُورَ مُحْمُولٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ ، وَلَوْ أَفْطَرَ رَمَضَانَ لَعُدَّ بِمَنْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ فَاتٌ مَا نَذَرَهُ ، فَلَزِمَتْهُ كُفَّارَةٌ ؛ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَخِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَامِرٍ / : « وَلْتَكْفُرْ بِمِثْلِهَا » ^(٥) . وَفَارَقَ رَمَضَانَ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَفْطَرَ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ إِلَّا فِي الْجَمَاعِ .

فصل : فَإِنْ جُنَّ جَمِيعُ الشَّهْرِ الْمُعَيَّنِ ، لَمْ يَلْزِمْهُ قِضَاءٌ وَلَا كُفَّارَةٌ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ^(٦) : يَلْزِمُهُ الْقِضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ حَالَةَ نَذَرِهِ وَقِضَائِهِ ، فَلَزِمَهُ ^(٧) الْقِضَاءُ ، ^(٨) كَالْمُعَمَّى عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ ، فَلَمْ يَلْزِمْهُ الْقِضَاءُ ^(٩) ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ . وَإِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ جَمِيعَ الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ ، فَعَلَيْهَا الْقِضَاءُ ؛ وَفِي الْكُفَّارَةِ وَجْهَانِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهَا ، وَفِي الْقِضَاءِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَلْزِمُهَا التَّنْذِيرُ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْحَيْضِ لَا يُمَكِّنُ الصَّوْمَ فِيهِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي التَّنْذِيرِ ، كَزَمَنِ رَمَضَانَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمَنْدُورَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَشْرُوعِ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ حَاضَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، لَزِمَتْهَا الْقِضَاءُ ، فَكَذَلِكَ الْمَنْدُورُ .

فصل : وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى الْحُجِّ فِي عَامِي هَذَا . فَلَمْ يَحُجَّ لَعُدَّ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَعْدُورًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْحُجُّ ، لَعَدِمَ أَحَدُ الشَّرَائِطِ ^(١٠) السَّبْعَةِ ^(١١) ، أَوْ مَنَعَهُ مِنْهُ ^(١٢) سُلْطَانٌ أَوْ عَدُوٌّ ، فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ حَدَّثَ بِهِ مَرَضٌ ، أَوْ أَخْطَأَ عِدَدًا ، أَوْ نَسِيَ ، أَوْ تَوَاتَى ، قِضَاءُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ فَاتَةٌ

(٤) فِي ب : « وَهُوَ » .

(٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : صَفْحَةُ ٦٦٦ .

(٦) فِي ب : « أَبُو يُونُسَ » .

(٧) فِي ب : « فَيَلْزِمُهُ » .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرَ .

(٩) فِي م : « الشَّرْطُ » .

(١٠) شُرُوطُ الْحُجِّ خَمْسَةٌ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ سَبْعَةٌ . انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي : ٦/٥ ، ٧ .

(١١) سَقَطَ مِنْ : م .

الحجّ المندور ، فلزمه قضاؤه ، كالمريض ، ولأنّ المندور محمول على المشروع ابتداءً ، ولو فاتهُ المشروع ، لزمه قضاؤه ، فكذلك المندور .

فصل : ولو نذر صوم شهر بعينه ، أو الحجّ في عام بعينه ، وفعل ذلك قبله ، لم يُجزئه . وقال أبو يوسف : يُجزئه ، كما لو حلف ليَقْضِيَنَّهُ حَقّه في وقت ، فقضاؤه قبله . ولنا ، أنّ المندور محمول على المشروع ، ولو صام قبل رمضان لم يُجزئه ، فكذلك إذا صام المندور قبله ، ولأنّه لم يأت بالمندور في وقته ، فلم يُجزئه ، كما لو لم يفعلْهُ أصلاً .

١٨٦٣ - مسألة : قال : (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ ، صَامَ عَنْهُ وَرَثَتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ نَذَرٍ طَاعَةً)

يعني مَنْ نَذَرَ حَجًّا ، أو صِيَامًا ، أو صدقةً ، أو عتقًا ، أو اعتكافًا ، أو صلاةً ، أو غيره من الطاعات ، ومات قبل فعله ، فعَلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ . وعن أحمد في / الصلاة : لا يُصَلِّي عَنْ ٢٠٩/١٠ الْمَيِّتِ ؛ لَأَنَّهَا لَا بَدَلَ لَهَا بِحَالٍ ، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَعْمَالِ فَيَجُوزُ أَنْ يَنْوِبَ الْوَلِيُّ عَنْهُ فِيهَا ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَاةِ لَهُ وَالْمَعْرُوفِ . وَافْتَى بِذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى قُبَاءَ ، فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ ، أَنْ تَمْشِيَ ابْتِهَاعَهَا ^(١) . وَرَوَى سَعِيدٌ ^(٢) ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ مِنْ اعْتِكَافٍ . قَالَ : صُمَّ عَنْهَا ، وَاعْتَكَفَ عَنْهَا . وَقَالَ ^(٣) : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَكَفَتْ عَنْ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا مَاتَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَمْشِيَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا يُصَلِّي ، وَلَا يَصُومُ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَعْمَالِ الْبَدَنِ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْضِي عَنْهُ الْحَجُّ ، وَلَا يَقْضِي الصَّلَاةَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَقْضِي الصَّوْمَ ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَيُطْعَمُ عَنْهُ لِكُلِّ ^(٤) يَوْمٍ مَسْكِينٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٧/٨ . وفيه أن أمها جعلت على نفسها صلاة بقاء ، فقال : صلى عنها . وأخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يجب من النذور في المشي ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٧٢/٢ .

(٢) في : باب هل يقضى الحى النذر عن الميت ؟ من كتاب الفرائض . السنن ١٢٥/١ .

(٣) في ب : كل ٩ .

شَهْرٍ ، فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٗ ^(٤) . وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ :
يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى وَلِيِّهِ ، بِظَاهِرِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ . وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ
بَوَاجِبٍ عَلَى الْوَلِيِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا فِي الْمَالِ ، وَيَكُونَ لِلْمَيِّتِ تَرَكَةً ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي
هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْذِيرِ وَالِاسْتِحْبَابِ ، بِدَلِيلِ قَرَأَتِنِ فِي الْحَبَرِ ، مِنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَهُ
بِالدِّينِ ، وَقَضَاءُ الدِّينِ عَلَى الْمَيِّتِ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ مَا لَمْ يُخْلَفْ تَرَكَةً يُقْضَى بِهَا ، وَمِنْهَا أَنَّ
السَّائِلَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَمْ ^(٥) لَا ؟ . وَجَوَابُهُ يَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مُقْتَضَى
سُؤَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُقْتَضَا السُّؤَالِ عَنْ ^(٦) الْإِبَاحَةِ ، فَالْأَمْرُ فِي جَوَابِهِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ ، وَإِنْ
كَانَ السُّؤَالُ عَنْ ^(٧) الْإِجْزَاءِ ، فَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْإِجْزَاءَ ، كَقَوْلِهِمْ : اتَّصَلَى فِي مَرَابِضِ
الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « صَلَّوْا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » ^(٨) . وَإِنْ كَانَ سُؤَالُهُمْ عَنِ الْوُجُوبِ ، فَأَمْرُهُ
يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، كَقَوْلِهِمْ : اتَّوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : « تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ
الْإِبِلِ » ^(٩) . / وَسُؤَالُ السَّائِلِ فِي مَسْأَلَتِنَا كَانَ عَنِ الْإِجْزَاءِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْفِعْلِ
يَقْتَضِيهِ لَا غَيْرَ . وَلَنَا ، عَلَى جَوَازِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : « مَنْ مَاتَ ، وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » . وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟
قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَدَيْنُ
اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » . وَفِي رَاوِيَةٍ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا
رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ
دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ ، كَانَ يُؤَدَّى ذَلِكَ عَنْهَا ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : « فَصُومِي عَنْ

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ .

(٥) ق ب : هـ أو : .

(٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٩/٢ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الصلاة في مرائب الغنم
وأعطان الإبل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأخوذى ١٤٥/٢ .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٢٥١/١ .

أَمْلِكُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمْ^(٩) . وعن ابن عباس ، أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري ، استفتى النبي ﷺ في نذرٍ كان على أمه ، فتَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ ، فكانت سنةً بعدُ . وعنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ . فقال النبي ﷺ : « لَوْ كَانَ عَلَيْهَا ذَنْبٌ ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ ؟ » قال : نعم . قال : « فَأَقْضِ اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » . رواها البخاري^(١٠) . وهذا صريحٌ في الصوم والحج ، ومُطْلَقٌ في النذر ، وما عدا المذكورَ في الحديث يُقَاسُ عليه ، وحديث ابن عمر في الصوم الواجب بأصل الشرع ، ويتعين حمله عليه جمعاً بين الحديتين ، ولو قُدِّرَ التعارضُ ، لكانت أحاديثنا أصحَّ ، وأكثرُ ، وأولى بالتقديم . إذا ثبت هذا ، فإن الأولى أن يقضى النذر عنه وارثه ، فإن قضاؤه غيره ، أجزأه عنه ، كما لو قضى عنه دينه ؛ فإن النبي ﷺ شبهه بالدين ، وقاسه^(١١) عليه ، ولأن ما يقضيه الوارث إنما هو تبرُّع منه ، وغيره^(١٢) مثله في التبرُّع . / . ٢١٠/١٠ . وإن كان النذر في مال ، تعلقَ بِتَرْكِهِ .

(٩) الأول تقدم ترجمه ، في : ٣٩٨/٤ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصيام . صحيح البخاري ٤٦/٣ . ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٨/١ .

والثالث تقدم ترجمه ، في : ٣٩٩/٤ ، ويضاف إليه : كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٢/٢ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٥٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٤/١ ، ٢٥٨ ، ٣٦٢ .

(١٠) أخرج البخاري الأول ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب في الزكاة ، من كتاب الحيل . صحيح البخاري ١٧٧/٨ ، ٣٠/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأثر بقضاء النذر ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٠/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قضاء النذر عن الميت ، من أبواب النذور . عارضة الأخرى ٣٠/٧ . والنسائي ، في : باب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢١٢/٦ ، ٢١٣ ، ١٩/٧ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩/١ ، ٣٧٠ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٧/٨ . كما أخرجه النسائي . انظر ما تقدم في : ٣٨/٥ .

(١١) في ب : ويقاسه .

(١٢) في ب : وعليه .

فصل : وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ ، فَعَلِيهِ طَوَافَانِ . قَالَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ لِمَا رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ حُنْدَيْجٍ ^(١٣) الْكِنْدِيُّ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَهُ أُمُّهُ كَبِشَةُ بِنْتُ مَعْدِي كَرِبَ ، عَمَّةُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، إِنِّي آلَيْتُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَبْوًا . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طُوفِي عَلَى رَجُلَيْكَ سَبْعِينَ ؛ سَبْعًا عَنْ يَدَيْكَ ، وَسَبْعًا عَنْ رَجُلَيْكَ » . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١٤) ، بِإِسْنَادِهِ . وَعَنْ ^(١٥) ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ عَلَى أَرْبَعٍ ، قَالَ : تَطُوفُ عَنْ يَدَيْهَا سَبْعًا ، وَعَنْ رَجُلَيْهَا سَبْعًا . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١٦) . وَالْقِيَاسُ أَنْ يَلْزِمَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ عَلَى رَجُلَيْهِ ، وَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، فَيَسْقُطُ ، كَمَا أَنَّ اخْتِ عَقَبَةَ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَحُجَّ وَتَحْتَمِرَ ^(١٧) . وَرَوَى عِكْرِمَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَحَانَتْ مِنْهُ نَفْطَرَةٌ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ نَاشِرَةٌ شَعْرَهَا ، فَقَالَ : « مُرُّوْهَا فَلْتَحْتَمِرْ » ^(١٨) . وَمُرَّ بِرَجُلَيْنِ مُقْتَرَنَيْنِ ، فَقَالَ : « أَطْلِقَا قِرَانَكُمَا » ^(١٩) . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، وَيُفَعِّلَ أَشْيَاءَ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّوْمِ وَخَذَهُ ، وَنَهَاهُ عَنْ سَائِرِ نَذُورِهِ ^(٢٠) . وَهَلْ يَلْزِمُهُ كُفَّارَةٌ ؟ يُخَرَّجُ فِيهِ رَجَهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ لَزُومُ الْكُفَّارَةِ ؛ لِإِخْلَالِهِ بِصِفَةِ نَذَرِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ أَصْلُ النَّذْرِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ . وَأَمَّا وَجْهُ الْأَوَّلِ ، فَلِأَنَّ مَنْ نَذَرَ الطَّوَافَ عَلَى أَرْبَعٍ ، فَقَدْ نَذَرَ الطَّوَافَ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ ، فَأَقِيمَ الطَّوَافَ الثَّانِي مُقَامَ طَوَافِهِ عَلَى يَدَيْهِ .

(١٣) فِي النسخ والدارقطني : « خديج » . وانظر : تهذيب التهذيب ٢٠٣/١٠ .

(١٤) فِي : بَابِ الْمَوَاقِفِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سنن الدارقطني ٢٧٣/٢ .

(١٥) فِي : « وَقَالَ » .

(١٦) وَانظر ما أخرجه عبد الرزاق ، فِي : بَابِ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى رَجُلَيْهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنَّذُورِ . المصنف ٤٥٧/٨ .

(١٧) تقدم تخريجه ، فِي : صَفْحَةِ ٦٢٦ .

(١٨) أخرجه البيهقي ، فِي : بَابِ الْهَدْيِ فِيْمَا رَكِبَ ، مِنْ كِتَابِ النَّذُورِ . السنن الكبرى ٨٠/١٠ ، وعبد الرزاق ، فِي : بَابِ مَنْ نَذَرَ مَشْيًا ثُمَّ عَجَزَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنَّذُورِ . المصنف ٤٤٩/٨ .

(١٩) أخرجه الإمام أحمد ، فِي : الْمَسْنَدِ ١٨٣/٢ . وعزاه صاحب الكنز إلى ابن السجار . كنز العمال ٧٣٨/١٦ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، فِي : ٤٨٢/٤ .

فصل : فَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ ، لَزِمَهُ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ ، وَلَا أَيَّامُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ^(٢١) . فَإِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَقْضِهِ ؛ لِأَنَّ الزَّمْنَ مُسْتَعْرِقٌ بِالصَّوْمِ الْمُنْذُورِ ، وَلَكِنْ تَلَزَمَهُ كَفَّارَةٌ لِتَرْكِهِ . وَإِنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ/ مِنْ رَمَضَانَ ، أَوْ كَفَّارَةٌ ، قَدَّمَهُ عَلَى النَّذْرِ^(٢٢) ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَقُدِّمَ^(٢٣) عَلَى مَا أُوجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، كَتَقْدِيمِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْمُنْذُورَةِ . فَإِذَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ لِتَرْكِهِ صَوْمَ يَوْمٍ ، أَوْ أَكْثَرَ ، وَكَانَتْ كَفَّارَتُهُ الصِّيَامَ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَجِبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّكْفِيرُ إِلَّا بِتَرْكِ الصَّوْمِ الْمُنْذُورِ ، وَتَرْكُهُ يُوجِبُ كَفَّارَةً ، فَيُفْضَى ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِلِ ، وَتَرْكِ الْمُنْذُورِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ الْكَفَّارَةُ ، وَلَا تَجِبُ بِفِعْلِهَا كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ تَرْكَ النَّذْرِ لِعُذْرٍ لَا يُوجِبُ كَفَّارَةً ، فَلَا يُفْضَى إِلَى التَّسْلُسِلِ .

فصل : وَصِيغَةُ النَّذْرِ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا . وَإِنْ قَالَ : عَلَيَّ نَذَرُ كَذَا . لَزِمَهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِلَفْظِ النَّذْرِ . وَإِنْ قَالَ : إِنَّ شَفَانِي اللَّهُ ، فَعَلَى صَوْمِ شَهْرٍ . كَانَ نَذْرًا . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى الْكَعْبَةِ لِلَّهِ^(٢٤) . قَالَ : هَذَا نَذَرٌ ، فَلْيَمْشِ^(٢٥) . وَنَحْوُهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَزَيْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، فَرَوَى عَنْهُمَا مِثْلَ قَوْلِهِمْ ، وَرَوَى عَنْهُمَا فِي مَنْ قَالَ : عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ : فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : عَلَيَّ نَذَرُ مَشْيٍ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . وَلَنَا ، أَنَّ لَفْظَةَ : « عَلَيَّ » لِلْإِجَابِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِذَا قَالَ : عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . فَقَدْ أُوجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : هُوَ عَلَيَّ نَذَرٌ . وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١) في ب : ١ : ولا التشريق .

(٢٢) في ب : ١ : المنذور .

(٢٣) في ب : ١ : فقدم .

(٢٤) لم يرد في ب .

(٢٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من نذر تبرا أن يمشى إلى بيت الله الحرام ، من كتاب النذور . السنن الكبرى

فهرس الجزء الثالث عشر

الصفحة

- ٢٠١ - ٥ كتاب الجهاد
- ١٦١٩ - مسألة : (والجهاد فرض على الكفاية ، إذا قام به قوم ، سقط عن الباقي)
- ١٠ - ٦ فصل : ويتعين الجهاد في ثلاثة مواضع ...
- ٨ فصل : ويشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط ...
- ١٠ - ٨ فصل : وأقل ما يفعل موة في كل عام .
- ١٠ - ١٠ مسألة : (قال أبو عبد الله : لا أعلم شيئا من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد)
- ١٢ - ١٠ مسألة : (وغزو البحر أفضل من غزو البر)
- ١٣ ، ١٢ فصل : وقتال أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم .
- ١٣ مسألة : (ويُغزى مع كل بر وفاجر)
- ١٥ ، ١٤ فصل : قال أحمد : لا يعجبني أن يخرج مع الإمام أو القائد إذا عرف بالهزيمة .
- ١٤ فصل : ولا يستصحب الأمير معه نخدلا .
- ١٥ - ١٨ مسألة : (ويقاتل كل قوم من يليهم من العدو)

- فصل : وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده . ١٦ ، ١٧
- فصل : قال عمر : وفروا الأظفار في أرض العدو ؛ فإنه ... يحتاج إليها . ١٧
- فصل : ... يشيع الرجل إذا خرج . ١٧ ، ١٨
- ١٦٢٤ - مسألة : (وتامم الرباط أربعين يوما) ١٨ - ٢٥
- فصل : وأفضل الرباط المقام بأشد الثغور خوفا . ٢٠ - ٢٣
- فصل : ومذهب أبي عبد الله كراهة نقل النساء والذرية إلى أرض العدو . ٢٣
- فصل : ويستحب لأهل الثغر أن يجتمعوا في المسجد الأعظم لصلواتهم كلها . ٢٣ ، ٢٤
- فصل : وفي الحرس في سبيل الله فضل كبير . ٢٤ ، ٢٥
- ١٦٢٥ - مسألة : (وإذا كان أبواه مسلمين ، لم يجاهد تطوعا إلا بإذنهما) ٢٥ ، ٢٦
- ١٦٢٦ - مسألة : (وإذا خوطب بالجهاد ، فلا إذن لهما ...) ٢٦ - ٢٨
- فصل : وإن خرج في جهاد تطوع بإذنهما ، فممنعاه ... فعليه الرجوع . ٢٧
- فصل : وإن أذن له والداه في الغزو ، وشرطا عليه أن لا يقاتل ، فحضر القتال ، تعين عليه ... ٢٧

- فصل : ومن عليه دين ... لم يجز له الخروج
إلى الغزو إلا بإذن غريمه . ٢٨ ، ٢٧
- ١٦٢٧ - مسألة : (ويقاثل أهل الكتاب والمجوس ، ولا
يدعون ...) ٣١ - ٢٩
- ١٦٢٨ - مسألة : (ويقاثل أهل الكتاب والمجوس حتى
يسلموا ، أو يعطوا الجزية ...) ٣٣ - ٣١
- ١٦٢٩ - مسألة : (وواجب على الناس إذا جاء العدو أن
ينفروا ... ولا يخرجوا إلى العدو إلا
بإذن الأمير ...) ٣٥ - ٣٣
- فصل : سئل أحمد عن الإمام إذا غضب
على الرجل فقال : اخرج ، عليك
أن لا تصحبنى ... ٣٥ ، ٣٤
- ١٦٣٠ - مسألة : (ولا يدخل مع المسلمين من النساء إلى
أرض العدو إلا الطاعة في السن ...) ٣٧ - ٣٥
- فصل : ينبغي للأمير أن يرفق بجيشه . ٣٧ ، ٣٦
- فصل : سئل أحمد عن الرجلين يشتريان
الفرس بينهما يغزوان عليه ... ٣٧
- ١٦٣١ - مسألة : (وإذا غزا الأمير بالناس ، لم يجز لأحد أن
يتعلف ...) ٤١ - ٣٧
- فصل : إذا أخرج كافر يطلب البراز ، جاز
رميه وقتله . ٤١ ، ٤٠
- فصل : وتجاوز الخدعة في الحرب . ٤١
- فصل : ... إذا غزوا في البحر ، فأراد رجل

- أن يقيم بالساحل ، يستأذن
الوالى . ٤١
- ١٦٣٢ - مسألة : (ومن أعطى شيئا يستعين به فى غزاته ،
فما فضل فهو له ...) ٤١ ، ٤٢
- فصل : ومن أعطى شيئا ليستعين به فى
الغزو ... لا يترك لأهله منه شيئا . ٤٢
- ١٦٣٣ - مسألة : (وإذا حُمِلَ الرجل على دابة ، فإذا رجع
من الغزو فهي له ...) ٤٢ - ٤٤
- فصل : ... لا يركب دواب السبيل فى
حاجة . ٤٣ ، ٤٤
- ١٦٣٤ - مسألة : (وإذا سبى الإمام فهو مخير إن رأى
قتلهم ، وإن ...) ٤٤ - ٤٩
- فصل : وإن أسلم الأسير صار رقيقا فى
الحال . ٤٧
- فصل : فإن سأل الأسارى من أهل الكتاب
تخليتهم على إعطاء الجزية ، لم يجوز . ٤٨ ، ٤٩
- فصل : وإذا أسر العبد صار رقيقا
للمسلمين . ٤٩
- فصل : ذكر أبو بكر أن الكافر إذا كان مولى
مسلم ، لم يجوز استرقاقه . ٤٩
- ١٦٣٥ - مسألة : (وسبيل من استرق منهم ، وما أخذ منهم
على إطلاقهم ، سبيل تلك الغنيمة) ٤٩ ، ٥٠
- ١٦٣٦ - مسألة : (وإنما يكون له استرقاقهم إذا كانوا من
أهل الكتاب أو مجوسا ...) ٥٠ - ٥٢

- فصل : فأما النساء والصبيان فيصرون
 ٥١ ، ٥٠ رقيقا بالسبي .
- فصل : ولم يجوز أحمد بيع شيء من رقيق
 ٥١ المسلمين لكافر .
- فصل : ومن أسر أسيرا لم يكن له قتله حتى
 ٥٢ ، ٥١ يأتي به الإمام .
- فصل : ومن أسير فادعى أنه كان مسلما ، لم
 ٥٢ يقبل قوله إلا ببينة .
- ١٦٣٧ - مسألة : (وينقل الإمام ، ومن استخلفه
 الإمام ... في بدأته الربع بعد
 الخمس ، وفي رجعه الثلث بعد
 ٥٣ - ٦٢ الخمس)
- فصل : إذا قال : من رجع إلى الساقة فله
 ٥٨ ، ٥٧ دينار ...
- فصل : ويجوز للإمام ونائبه أن يبذلا جعلا
 لمن يذله على ما فيه مصلحة
 ٥٨ - ٦٠ للمسلمين .
- فصل : والنفل من أربعة أخماس الغنيمة .
 ٦١ ، ٦٠ فصل : وكلام أحمد في أن النفل من أربعة
 ٦٢ ، ٦١ الأخماس عام ...
- ١٦٣٨ - مسألة : (ويرد من نفل على من معه في
 ٦٢ السرية ...)
- ١٦٣٩ - مسألة : (ومن قتل منا أحدا منهم مقبلا على
 ٧٢ - ٦٣ القتال ، فله سلبه غير محموس ...)

- في هذه المسألة فصول ستة :
- أحدها : أن القاتل يستحق السلب في الجملة . ٦٣ ، ٦٤
- الفصل الثاني : أن السِّلْبَ لكل قاتل يستحق السهم أو الرِّضخ . ٦٤ ، ٦٥
- الفصل الثالث : أن السِّلْبَ للقاتل في كل حال ، إلا أن ينهزم العدو . ٦٥ ، ٦٦
- الفصل الرابع : أنه إنما يستحق السلب بشروط أربعة . ٦٦ - ٦٩
- الفصل الخامس : أن السلب لا يَخْمَسُ . ٦٩ ، ٧٠
- الفصل السادس : أن القاتل يستحق السلب . ٧٠ - ٧٢
- ١٦٤٠ - مسألة : (والدابة وما عليها من آلتها من السلب ...) ٧٢ - ٧٥
- فصل : ولا تُقبل دعوى القتل إلا بينة . ٧٤ ، ٧٥
- فصل : يجوز سلب القتل وتركهم عراة . ٧٥
- ١٦٤١ - مسألة : (ومن أعطاهم الأمان منا ؛ من رجل ، أو امرأة ، أو عبيد ، جاز أمانه) ٧٥ - ٨٢
- فصل : يصح أمانُ الأسير إذا عقده غير مُكرِه . ٧٧
- فصل : لا يصح أمانُ كافر ، وإن كان ذميا . ٧٧
- فصل : يصح أمان الإمام لجميع الكفار وآحادهم . ٧٧

- فصل : يصح أمان الإمام للأسير بعد
الاستيلاء عليه . ٧٧
- فصل : إذا شهد للأسير اثنان أو أكثر ...
أنهم أمنوه ، قِيلَ . ٧٨
- فصل : إذا جاء المسلم بمُشرك ادعى أنه
أسره ، وادّعى الكافر أنه آمنه ، ...
ففيها ثلاث روايات ... ٧٩
- فصل : مَنْ طلب الأمان ليسمع كلام
الله ... وجب أن يعطاه . ٨٠ ، ٧٩
- فصل : إذا دخل حَرْبِي دار الإسلام ... ثم
عاد ... نظرنا . ٨١ ، ٨٠
- فصل : إذا سرق المستأمن في دار
الإسلام ... ثم عاد إلى وطنه ... ثم
خرج مستأمنًا مرة ثانية ، استوفى
منه ما لزمه في أمانه الأول . ٨١
- فصل : إذا دخلت الحَرْبِيَّة إلينا بأمان ،
.... ثم أرادت الرجوع ، لم تُمنع . ٨٢
- ١٦٤٢ - مسألة : (وَمَنْ طلب الأمان ليفتح الحصن ،
ففعل ...) ٨٢ - ٨٤
- فصل : إذا قال الرجل : كُفَّ عني حتى
أُذْكَ على كذا ... فامتنع من
الدلالة ، فلهم ضرب عنقه . ٨٣
- فصل : إذا دخل حَرْبِي دار الإسلام بغير

- أمان ، ... فإن كان معه متاع
 ٨٣ يبيعه ... لم يعرض لهم .
- ١٦٤٣ - مسألة : (مَنْ دخل إلى أرضهم من الغزاة فارساً
 فتفق فرسه قبل إحراز الغنيمة ، فله
 ٨٥ ، ٨٤ سهم راجل ، وَمَنْ دخل راجلاً ...)
- ١٦٤٤ - مسألة : (ويعطى ثلاثة أسهم ؛ سهم له ،
 ٨٦ ، ٨٥ وسهمان لفرسه)
- ١٦٤٥ - مسألة : (إلا أن يكون فرسه هجيناً ، فيعطى
 ٨٩ - ٨٦ سهماً له ، وسهماً لفرسه)
- ١٦٤٦ - مسألة : (ولا يُسهم لأكثر من فرسين) ٨٩
- ١٦٤٧ - مسألة : (وَمَنْ غزا على بعير ، وهو لا يقدر على
 ٩١ - ٨٩ غيره ، قسم له ولبعيره سهمان)
- فصل : وما عدا الخيل والإبل ... لا يسهم
 ٩٠ لها .
- فصل : وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل عند
 ٩١ ، ٩٠ دخول الحرب .
- ١٦٤٨ - مسألة : (وَمَنْ مات بعد إحراز الغنيمة ، قام وارثه
 ٩٢ ، ٩١ بمقامه في سهمه)
- ١٦٤٩ - مسألة : (ويُعطى الراجل سهمًا) ٩٢
- فصل : سواء كانت الغنيمة من فتح حصن
 ٩٢ أو ...
- ١٦٥٠ - مسألة : (وَيُرضَخُ للمرأة والعبد) ٩٧ - ٩٢
- فصل : والمُدْبِرُ ، والمكاتب ، كالقنَّ ... ٩٥
- فصل : الخنثى المُشْكِلُ يرضخ له ... ٩٥

- فصل : والصبي يرضخ له ، ولا يسهم له . ٩٥ ، ٩٦
 فصل : فإن انفرد بالغنيمة من لا يسهم له ،
 ... أُخِذَ خُمْسُهُ ، وما بقي لهم . ٩٦ ، ٩٧
 ١٦٥١ - مسألة : (ويسهم للكافر ، إذا غزا معنا) ٩٧ - ١٠٠
 فصل : لا يُستعان بمشرك . ٩٨ ، ٩٩
 فصل : لا يبلغ بالرضخ للفراس سهم
 فارس ، ولا للراجل سهم راجل . ٩٩
 فصل : في الرضخ وجهان ؛ أحدهما ، هو
 من أصل الغنيمة ... والثاني هو
 من أربعة الأخماس ... ٩٩
 فصل : أوّل ما يبدأ به في قِسْمَةِ الغنائم
 بالأسلاب ، ... ١٠٠
 ١٦٥٢ - مسألة : (وإذا غزّا العبد على قَرْسٍ لسيده ،
 قسم للفرس ، فكان لسيده ،
 ويُرضخ للعبد) ١٠٠ - ١٠٤
 فصل : إن غزا الصبي على قَرْسٍ ، أو المرأة أو
 الكافر ، ... ١٠١
 فصل : إن غزا المرجف أو المخذل على فرس
 فلا شيء له ولا للفرس . ١٠١
 فصل : مَنْ استعار فرسا ليغزو عليه ...
 فسيهم الفرس للمستعير . ١٠١ ، ١٠٢
 فصل : إن غضب فرسا ، فقاتل عليه ،
 فسيهم الفرس للمالكه . ١٠٢
 فصل : مَنْ استأجر فرسا ليغزو عليه ...
 فسيهم الفرس له ١٠٢

- فصل : إن كان المستأجر والمستعير ممن لا
سهم له ... فحكمه حكم
فرسه . ١٠٢ ، ١٠٣
- فصل : لا يجوز تفضيل بعض الغانمين على
بعض في القسمة ... ١٠٣
- فصل : إذا قال الإمام : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ
له . جاز . ١٠٣
- ١٦٥٣ - مسألة : (وإذا أحرزت الغنيمة ، لم يكن فيها لمن
جاءهم مددًا ، أو هرب من أسير ،
حظ) ١٠٤ - ١٠٦
- فصل : حكم الأسير يهرب إلى المسلمين
حكم المدد . ١٠٥
- فصل : إن لحقهم المدد بعد تقضى
الحرب ... فهل يشاركهم ... ١٠٥ ، ١٠٦
- ١٦٥٤ - مسألة : (وَمَنْ بَعَثَ الْأَمِيرُ لِمَصْلَحَةِ الْجَيْشِ ، فَلَمْ
يَحْضُرِ الْغَنِيمَةَ ، أُسْهِمَ لَهُ) ١٠٦ - ١٠٨
- فصل : قوم خلفهم الأمير في بلاد العدو ،
وغزا ... هل يسهم لهم ... ١٠٧
- فصل : يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب . ١٠٧
- ١٦٥٥ - مسألة : (وإذا سُبُوا ، لم يفرّق بين الوالد وولده ،
ولا بين الوالدة وولدها) ١٠٨ - ١١٠
- فصل : إن فرق بينهما بالبيع ، فالبيع
فاسد . ١١٠

- ١٦٥٦ - مسألة : (والجد في ذلك كالأب ، والجدة فيه كالأم)
١١٠
- ١٦٥٧ - مسألة : (ولا يفرق بين أخوين ، ولا أختين)
١١١ ، ١١٠
- فصل : يجوز التفريق بين سائر الأقارب .
١١١
- فصل : إذا كان في المغمم من لا يجوز التفريق بينهم ... دفعوا إلى واحد .
١١١
- ١٦٥٨ - مسألة : (ومن اشترى منهم وهم مجتمعون ، فبين أن لا نسب بينهم ، رد إلى المقسم الفضل الذي فيه بالتفريق)
١١٢
- ١٦٥٩ - مسألة : (ومن سبي من أطفالهم منفردا ، أو مع أحد أبويه فهو مسلم ، ومن سبي مع أبويه ، فهو على دينهما)
١١٢ - ١١٧
- فصل : إذا سبي المتزوج من الكفار ، لم يخل من ثلاثة أحوال ...
١١٣ ، ١١٤
- فصل : لم يفرق أصحابنا في سبي الزوجين بين أن يسبيهما رجل واحد أو رجلان .
١١٤ ، ١١٥
- فصل : إذا أسلم الحر في دار الحرب ، حقن ماله ودمه ...
١١٥
- فصل : إذا أسلم الحر في دار الحرب ، وله مال وعقار ...
١١٥ ، ١١٦
- فصل : إذا استأجر المسلم أرضا من حرى ... فهي غنيمة ، ومنافعها للمستأجر .
١١٦

- فصل : إذا أسلم عبدٌ الحربى أو أمته ...
فهو حر ... وإن أسلم وأقام بدار
الحرب ، فهو على رقه . ١١٦ ، ١١٧
- ١٦٦٠ - مسألة : (وما أخذه أهل الحرب ... فأدركه
صاحبه قبل قسمه ، فهو أحق
به ، ...) ١١٧ - ١٢٣
- فصل : إن أخذه أحد الرعية ببهة أو ... ،
فصاحبه أحق به بغير شيء . ١١٩ ، ١٢٠
- فصل : وإن غنم المسلمون من المشركين
شيئا عليه علامة المسلمين ، فلم
يعلم به صاحبه ، فهو غنيمة . ١٢٠ ، ١٢١
- فصل : قال القاضى : يملك الكفار أموال
المسلمين بالقهر ... ١٢١ ، ١٢٢
- فصل : لا أعلم خلافا فى أن الكافر
الحربى ، إذا أسلم ... بعد أن
استولى على مال المسلم فأتلفه ، أنه
لا يلزمه ضمانه . ١٢٢
- فصل : إن استولوا على حر ، لم يملكوه . ١٢٢ ، ١٢٣
- فصل : إذا أبقى عبد المسلم إلى دار الحرب ،
فأخذه ، ملكوه كالمال . ١٢٣
- ١٦٦١ - مسألة : (ومن قطع من مواعهم حجرا ، أو ...
رده على سائر الجيش ...) ١٢٣ - ١٢٦
- فصل : إن أخذ من بيوتهم ... مالا قيمة له
فى أرضهم ... فله أخذه ... ١٢٤
- فصل : إن ترك صاحب المقتسم شيئا من

الصفحة

- الغنيمة ، عجزا عن حمله ... ١٢٤
- فصل : إن وجد في أرضهم ركازا ... ١٢٤ ، ١٢٥
- فصل : سئل أحمد عن الدابة تخرج من بلد
الروم ، أو تنفلت فتدخل
القرية ... ١٢٥ ، ١٢٦
- فصل : من وجد في دارهم لقطة ، فإن
كانت من متاع المسلمين فهي
لقطة ... ١٢٦
- ١٦٦٢ - مسألة : (ومن تَعَلَّفَ فضلا عما يحتاج إليه ، رده
على المسلمين ...) ١٢٦ - ١٣١
- فصل : إن وجد دهنًا ، فهو كسائر
الطعام . ١٢٨ ، ١٢٩
- فصل : قال أحمد : لا يغسل ثوبه
بالصابون ... ١٢٩
- فصل : لا يجوز لبس الثياب ، ولا ركوب
دابة من المغنم . ١٢٩
- فصل : لا يجوز الانتفاع بجلودهم ، ... ١٢٩ ، ١٣٠
- فصل : أما كتبهم ، فإن كانت مما ينتفع
به ... فهي غنيمة ... ١٣٠
- فصل : إن أخذوا من الكفار جوارح
للصيد ... فهي غنيمة . ١٣٠ ، ١٣١
- فصل : للغازي أن يعلف دوابه ... ١٣١
- ١٦٦٣ - مسألة : (ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت ،
ويشاركونه فيما غنم) ١٣١ ، ١٣٢

- ١٦٦٤ - مسألة : (ومن فضل معه من الطعام ... طرحه
 ١٣٣ ، ١٣٢ في مقسم تلك الغزاة ...)
- ١٦٦٥ - مسألة : (وإذا اشترى المسلم أسيرًا من أيدي
 العدو ، لزم الأسير أن يؤدي إلى
 ١٣٤ ، ١٣٣ المشتري ما اشتراه به)
- فصل : إن اختلفا في قدر ما اشتراه به ،
 ١٣٤ فالقول قول الأسير .
- ١٦٦٦ - مسألة : (وإذا سبى المشركون من يؤدي إلينا
 الجزية ، ثم قُدر عليهم ، ردُّوا إلى ما
 ١٣٤ - ١٣٦ كانوا عليه ...)
- ١٦٦٧ - مسألة : (وإذا حاز الأميرُ المغنم ... لم يجوز أن
 يؤكل منها ، إلا أن تدعو
 ١٣٦ الضرورة ...)
- ١٦٦٨ - مسألة : (ومن اشترى من المغنم في بلاد الروم ،
 فتغلَّب عليه العدو ، لم يكن عليه
 ١٣٦ - ١٣٨ شيء من الثمن ...)
- فصل : إذا قسمت الغنائم في دار الحرب ،
 جاز لمن أخذ سهمه التصرف
 ١٣٧ فيه ، بالبيع وغيره .
- فصل : قال أحمد ، في الرجل يشتري
 الجارية من المغنم عليها الخلى ...
 ١٣٧ ، ١٣٨ يردُّ ذلك في المغنم ...
- فصل : قال أحمد : لا يجوز لأُمير الجيش أن

- يشترى من مغنم المسلمين
 شيئا ... ١٣٨
- ١٦٦٩ - مسألة : (وإذا حارب العدو ، لم يحرقوا بالنار) ١٣٨ - ١٤٢
 فصل : الحكم في فتح البشوق عليهم ،
 لتفريقهم ، إن قدر عليهم بغيره لم
 يجز ... ١٣٩ ، ١٤٠
- فصل : يجوز تبييت الكفار ... وقتلهم
 وهم غارون . ١٤٠
- فصل : قال الأوزاعي : إذا كان في المطمورة
 العدو ، فعلمت أنك تقدر عليهم
 بغير النار ، فأحب إلى أن يكف
 عن النار ... ١٤٠ ، ١٤١
- فصل : إن تترسوا في الحرب بنسائهم
 وصبيانهم ، جاز رميهم ... ١٤١
- فصل : لو وقفت امرأة في صف
 الكفار ... جاز رميها قصدا ... ١٤١
- فصل : إن تترسوا بمسلم ، ولم تدع حاجة
 إلى رميهم ... لم يجز رميهم ... ١٤١ ، ١٤٢
- ١٦٧٠ - مسألة : (ولم يفرقوا التحل) ١٤٣ ، ١٤٢
- ١٦٧١ - مسألة : (ولا يعقر شاة ، ولا دابة ، إلا لأكل لابل
 لهم منه) ١٤٣ - ١٤٦
- فصل : أما عقرها للأكل ، ... فمباح . ١٤٤ - ١٤٦
- فصل : لم يفرق أصحابنا بين جميع البهائم في
 هذه المسألة ... ١٤٦

- ١٦٧٢ - مسألة : (ولا يقطع شجرهم ... إلا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلدنا ، فيفعل ذلك بهم لينتروا) ١٤٦ - ١٤٨
- ١٦٧٣ - مسألة : (ولا يتزوج في أرض العدو ، إلا أن تغلب عليه الشهوة ...) ١٤٨ - ١٥٢
- فصل في الهجرة : وهي الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام . ١٤٩ - ١٥٢
- ١٦٧٤ - مسألة : (مَنْ دخل إلى أرض العدو بأمان ، لم يخنهم في ما لهم ...) ١٥٢ ، ١٥٣
- ١٦٧٥ - مسألة : (وَمَنْ كان له مع المسلمين عهد ، فنقضوه ، حاربوا ...) ١٥٣ - ١٦٣
- فصل : أمّا أهل الهدنة إذا نقضوا العهد ، حُلَّت دِمَائُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ ... ١٥٣ ، ١٥٤
- فصل : معنى الهدنة ... ١٥٤ ، ١٥٥
- فصل : لا يجوز عقد الهدنة إلا على مدة مقدرة معلومة ... ١٥٥
- فصل : تجوز مهادنتهم على غير مال ... ١٥٥ - ١٥٧
- فصل : لا يجوز عقد الهدنة ولا الذمة إلا من الإمام أو نائبه ... ١٥٧ ، ١٥٨
- فصل : إن خاف نقض العهد منهم ، جاز أن ينبذ إليهم عهدهم . ١٥٨ ، ١٥٩
- فصل : إذا عقد الهدنة ، فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الذمة . ١٥٩
- فصل : إذا عقد الهدنة مطلقا ، فجاءنا

- منهم إنسان مسلما ... لم يجب
ردّه ... ١٥٩ - ١٦١
- فصل : الشروط في عقد الهدنة تنقسم
قسمين ... ١٦١ - ١٦٣
- فصل : إذا طلبت امرأة أو صبيّة ...
الخروج من عند الكفار ، جاز
إخراجها . ١٦٣
- ١٦٧٦ - مسألة : (إذا استأجر الأمير قوما يغزون مع
المسلمين لئلا يفهمهم ، لم يسهم
لهم ...) ١٦٣ - ١٦٨
- فصل : أما الأجير للخدمة في الغزو ...
ففيه روايتان ... ١٦٦
- فصل : أما التاجر والصانع ... فقال
أحمد : يسهم لهم إذا حضروا . ١٦٦ ، ١٦٧
- فصل : إذا دخل قوم لا منعة لهم دار
الحرب ، بغير إذن الإمام ... ففيه
ثلاث روايات ... ١٦٧ ، ١٦٨
- ١٦٧٧ - مسألة : (من غل من الغنيمة ، حرق رحله كله ،
إلا المصحف ...) ١٦٨ - ١٧٢
- فصل : إن لم يحرق رحله حتى استحدث
متاعا ... أحرق ما كان معه حال
الغلول ... ١٧٠ ، ١٧١
- فصل : إن كان الغال صبيّا ، لم يحرق
متاعه . ١٧١

- ١٧١ فصل : لا يحرم الغالُ سهمه .
- فصل : إذا تاب الغالُ قبل القسمة ، ردُّ ما
- ١٧٢ ، ١٧١ أخذه في المقسم ...
- ١٦٧٨ - مسألة : (ولا يُقام الحد على مسلم في أرض
- ١٧٢ - ١٧٥ (العدو)
- ١٧٤ ، ١٧٥ فصل : ويُقام الحدود في الثغور ...
- ١٦٧٩ - مسألة : (وإذا فُتح حصن ، لم يُقتل من لم
- ١٧٥ - ١٧٩ يحتلم ...)
- ١٧٧ ، ١٧٨ فصل : ولا تُقتل امرأة ، ولا شيخ فان .
- فصل : ولا يُقتل زِمٌّ ولا أعمى ولا
- ١٧٨ راهب ...
- ١٧٩ فصل : لا يُقتل العبيد .
- فصل : من قاتل مَن ذكرنا جميعهم ، جاز
- ١٧٩ قتله .
- ١٦٨٠ - مسألة : (ومَن قاتل من هؤلاء ... قُتلوا)
- ١٧٩ - ١٨٤ فصل : فأما المريض ، فيقتل إذا كان ممن لو
- ١٨٠ كان صحيحاً قاتل ...
- فصل : فأما الفلاح الذي لا يقاتل ،
- ١٨٠ فينبغي أن لا يُقتل .
- فصل : إذا حاصر الإمام حصناً ، لزمته
- ١٨٠ - ١٨٤ مُصابرته ...
- ١٦٨١ - مسألة : (وإذا لحق الأسير منا ، وحلف أن
- يبعث إليهم بشيء يعينه ، فلم يقدر
- ١٨٤ - ١٨٦ عليه ، لم يرجع إليهم)

- فصل : فإن أطلقوه وآمنوه ، صاروا في أمانٍ
 منه ... ١٨٥ ، ١٨٦
- فصل : وإن اشترى الأسير شيئاً
 مختاراً ... ، فالعقد صحيح ... ١٨٦
- ١٦٨٢ - مسألة : (ولا يحل لمسلم أن يهرب من
 كافرين ...) ١٨٦ - ١٩٠
- فصل : إذا كان العدو أكثر من ضعف
 المسلمين ... فالأولى لهم
 الثبات ... ١٨٩
- فصل : فإن جاء العدو بلداً ، فلاهله
 التحصن منهم ... ١٩٠
- فصل : فإن ولي قوم قبل إحراز الغنيمة ...
 فلا شيء للفارين ... ١٩٠
- فصل : فإذا ألقى الكفار ناراً في سفينة فيها
 مسلمون ... فما غلب على ظنهم
 السلامة فيه ... فالأولى لهم فعله . ١٩٠
- ١٦٨٣ - مسألة : (ومن أجز نفسه ... على حفظ
 الغنيمة ، فمباح له ما أخذ ...) ١٩٠ - ١٩٢
- فصل : فإن شرط في الإجارة ركوب دابة في
 الغنيمة ، فينبغي أن يجوز ... ١٩١
- فصل : لا يجوز الانتفاع من الغنيمة بركوب
 دابة منها ... ١٩٢
- ١٦٨٤ - مسألة : (ومن لقي علجاً ، فقال له : قف ، أو :
 ألقِ سلاحك . فقد آمنه) ١٩٢ - ١٩٥

- فصل : فإن أشار المسلم إليهم بما يرونه
أمانا ... فهو أمان ... ١٩٤
- فصل : إذا سببت كافرة ، فجاء قرابتها
يطلبها ... ١٩٥ ، ١٩٤
- ١٦٨٥ - مسألة : (ومن سرق من الغنيمة ممن له فيها
حق ... لم يقطع) ١٩٥ ، ١٩٦
- فصل : والسارق من الغنيمة غير الغال . ١٩٦
- ١٦٨٦ - مسألة : (وإن وطئ جارية قبل أن يُقسم ،
أُذِّب ... وأخذ منه مهر مثلها ،
فطُرح في المقسم ...) ١٩٦ - ٢٠٣
- فصل : إذا كان في الغنيمة من يعتق على
بعض الغنائم ، نظرت ... ١٩٨ ، ١٩٩
- فصل : فإن أعتق بعض الغنائم عبدا من
الغنيمة قبل القسمة ... ١٩٩
- فصل : يُكره نقل رعوس المشركين من بلد
إلى بلد ، والمُثلة بقتلاهم
وتعذيبهم ... ١٩٩ ، ٢٠٠
- فصل : يجوز قبول هدية الكفار من أهل
الحرب ... ٢٠٠ ، ٢٠١
- ٢٠٢ - ٢٥٥ كتاب الجزية
- ١٦٨٧ - مسألة : (ولا تُقبل الجزية إلا من يهودى ، أو
نصرانى ، أو مجوسى ، إذا كانوا مقيمين
على ما عاهدوا عليه) ٢٠٣ - ٢٠٨

- فصل : لا يجوز عقد الذمة المؤبدة إلا بشرطين ... ٢٠٧ ، ٢٠٨
- ١٦٨٨ - مسألة : (ومن سواهم ، فالإسلام أو القتل) ٢٠٨ ، ٢٠٩
- فصل : إذا عقد الذمة لكفار زعموا أنهم من أهل الكتاب ، ثم تبين أنهم عبدة أوثان ، فالعقد باطل من أصله . ٢٠٩
- ١٦٨٩ - مسألة : (والمأخوذ منهم الجزية على ثلاث طبقات ...) ٢٠٩ - ٢١٦
- الكلام في هذه المسألة في فصلين :
- الفصل الأول : في تقدير الجزية . ٢٠٩ - ٢١١
- الفصل الثاني : قدر الجزية في حق الموسر ... ، وفي حق المتوسط ...
- وفي حق الفقير ... ٢١١ ، ٢١٢
- فصل : حد اليسار في حقهم ، ما عده الناس غنى في العادة ... ٢١٢
- فصل : إذا بذلوا الجزية لزم قبولها ، وحرّم قتالهم . ٢١٢
- فصل : نجب الجزية في آخر كل حول . ٢١٢ ، ٢١٣
- فصل : تؤخذ الجزية مما يسر من أموالهم ، ولا يتعين أخذها من ذهب ولا فضة . ٢١٣
- فصل : لا يصح عقد الذمة والهدنة إلا من الإمام أو نائبه . ٢١٣
- فصل : يجوز أن يشترط عليهم في عقد الذمة

- ضيافة مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ... ٢١٣ ، ٢١٤
- فصل : ذكر القاضي أنه إذا شرط الضيافة ، فإنه يبين أيام الضيافة وعدد من يضاف ... ٢١٤ ، ٢١٥
- فصل : تُقسم الضيافة بينهم على قدر جزئتهم ... ٢١٥ ، ٢١٦
- فصل : إذا شرط في عقد الذمة شرطاً فاسداً ... يفسد العقد به ... ٢١٦
- ١٦٩٠ - مسألة : (ولا جزية على صبي ، ولا زائل العقل ، ولا امرأة) ٢١٦ - ٢١٩
- فصل : إن بذلت المرأة الجزية ، أُخبرت أنها لا جزية عليها ... ٢١٦ ، ٢١٧
- فصل : وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَوْلَادِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ... فهو من أهلها بالعقد الأول ... ٢١٧ ، ٢١٨
- فصل : وَمَنْ كَانَ يُجَنُّ وَيُفْقِقُ ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ... ٢١٨ ، ٢١٩
- ١٦٩١ - مسألة : (ولا على فقير) ٢١٩
- ١٦٩٢ - مسألة : (ولا شيخ فأن ، ولا زمن ، ولا أعمى) ٢١٩
- ١٦٩٣ - مسألة : (ولا على سيد عبد عن عيده ، إذا كان السيد مسلماً) ٢٢٠ ، ٢٢١
- فصل : من بعضه حرٌّ ، فقياس المذهب أن عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ... ٢٢٠ ، ٢٢١

- فصل : لا جزية على أهل الصوامع من
الرهبان ... ٢٢١
- ١٦٩٤ - مسألة : (ومن وجبت عليه الجزية ، فأسلم قبل
أن تؤخذ منه ، سقطت عنه الجزية) ٢٢١ - ٢٢٣
- فصل : إن مات الذمي بعد الحول ، لم
تسقط الجزية عنه ... ٢٢٢
- فصل : لا تتداخل الجزية ، بل إذا
اجتمعت ... استوفيت كلها . ٢٢٣
- ١٦٩٥ - مسألة : (وإذا أعتق ، لزمته الجزية لما يستقبل ،
سواء كان المعتق له مسلماً أو كافراً) ٢٢٣
- ١٦٩٦ - مسألة : (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بنى
تغلب ، وتؤخذ الزكاة من أموالهم
ومواشيهم وثمرهم ، مثلى ما يؤخذ من
المسلمين) ٢٢٣ - ٢٢٨
- فصل : تؤخذ الصدقة مضاعفة من مال من
تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً . ٢٢٤ - ٢٢٦
- فصل : إن بذل التغلبي أداء الجزية ، وتحط
عنه الصدقة ، لم يقبل منه . ٢٢٦
- فصل : أما سائر أهل الكتاب من النصارى
واليهود العرب وغيرهم فالجزية منهم
مقبولة . ٢٢٦ ، ٢٢٧
- فصل : إذا أئجر نصراني تغلبي ، فمر
بالعاشر ، ... يؤخذ منه العشر
ضعف ما يؤخذ من أهل الذمة . ٢٢٧ ، ٢٢٨

- ١٦٩٧ - مسألة : (ولا تؤكل ذبائحهم ، ولا تنكح
نساؤهم في إحدى الروايتين ...) ٢٢٨ ، ٢٢٩
- ١٦٩٨ - مسألة : (ومن يَجُزُّ من أهل الدمة إلى غير بلده ،
أخذ منه نصف العشر في السنة) ٢٢٩ - ٢٣٣
- فصل : ولا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة . ٢٣٠ ، ٢٣١
- فصل : لا يؤخذ منهم من غير مال التجارة
شئ ... ٢٣١ ، ٢٣٢
- فصل : العاشر يمر عليه الذمي بخمر أو
خنزير ... هل يأخذ منه شيئاً ؟ ٢٣٢ ، ٢٣٣
- فصل : يجوز أخذ ثمن الخمر والخنزير منهم
عن جزية رءوسهم ... ٢٣٣
- فصل : إذا مر الذمي بالعاشر ، وعليه دين
بقدر ما معه ... فهل يمنع أخذ
نصف العشر منه ؟ ... ٢٣٣
- ١٦٩٩ - مسألة : (وإذا دخل إلينا منهم تاجر حرى بأمان ،
أخذ منه العشر) ٢٣٣ - ٢٣٦
- فصل : يؤخذ منهم العشر من كل مال
للتجارة ... ٢٣٥
- فصل : ويؤخذ العشر من كل حرى تاجر ،
ونصف العشر من كل ذمى
تاجر ... ٢٣٥
- فصل : لا يعشرون في السنة إلا مرة ، ولا
يؤخذ من أقل من عشرة دنانير . ٢٣٥ ، ٢٣٦

- فصل : ليس لأهل الحرب دخول دار
الإسلام بغير أمان . ٢٣٦
- ١٧٠٠ - مسألة : (ومن نقض العهد ، بمخالفة شيء مما
صوّلوا عليه ، حلّ دمه وماله) ٢٣٦ - ٢٤٩
- فصل : أمصار المسلمين على ثلاثة
أقسام ... ٢٣٩ - ٢٤١
- فصل : من استحدث من أهل الذمة بناء ،
لم يجز له منعه حتى يكون أطول من
بناء المسلمين المجاورين له ... ٢٤٢
- فصل : لا يجوز لأحد منهم سكنى
الحجاز . ٢٤٢ - ٢٤٤
- فصل : يجوز لهم دخول الحجاز
للتجارة ... ٢٤٤ ، ٢٤٥
- فصل : أما الحرم فليس لهم دخوله بحال . ٢٤٥ ، ٢٤٦
- فصل : أما مساجد الحل ، فليس لهم
دخولها بغير إذن المسلمين . ٢٤٦ ، ٢٤٧
- فصل : المأخوذ في أحكام الذمة ينقسم
خمسة أقسام ... ٢٤٧ ، ٢٤٨
- فصل : إذا عقد معهم الذمة ، كتب
أسماءهم ، وأسماء آبائهم ... ٢٤٨ ، ٢٤٩
- فصل : إذا مات الإمام ، أو عزل ، وولى
غيره ، فإن عرف ما عقد عليه عقد
الذمة من كان قبله ، وكان عقدا
صحيحا ، أقرهم عليه ... ٢٤٩

- ١٧٠١ - مسألة : (ومن هرب من ذمتنا إلى دار الحرب ،
 ٢٤٩ - ٢٥٥ ناقضا للعهد ، عاد حربا)
 فصل : إن نقضت طائفة من أهل الذمة ،
 ٢٥٠ جاز غزوهم وقتلهم .
 ٢٥٠ فصل : إذا عقد الذمة ، فعليه حمايتهم ...
 فصل : إذا تحاكم إلينا مسلم مع ذمى ،
 ٢٥٠ ، ٢٥١ وجب الحكم بينهم ...
 فصل : لا يجوز تمكينه من شراء
 مصحف ... فإن فعل ، فالشراء
 ٢٥١ باطل ...
 فصل : لا يجوز تصديرهم في المجالس ، ولا
 ٢٥١ ، ٢٥٢ بداءتهم بالسلام .
 فصل : ما يذكره بعض أهل الذمة من أن
 ٢٥٢ الجزية لا تلزمهم ... لا يصح .
 فصل : قال أبو الخطاب : يمتحنون عند أخذ
 الجزية ... وتجرب أيديهم عند
 ٢٥٢ ، ٢٥٣ أخذها .
 فصل : الرجل له المرأة النصرانية ، هل يأذن
 لها أن تخرج إلى عيد ، أو تذهب إلى
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ بيعة ؟
 ٢٥٦ - ٢٥٩ كتاب الصيد والذبائح

- ١٧٠٢ - مسألة : (وإذا سمى وأرسل كلبه أو فهداه المعلم ،

- واصطاد ، وقتل ، ولم يأكل منه ، جاز
 ٢٥٧ - ٢٦٦ (أكله)
- فصل : فإن شرب دمه ، ولم يأكل منه ، لم
 ٢٦٤ يحرم .
- فصل : لا يحرم ما صاده الكلب بعد الصيد
 ٢٦٥ ، ٢٦٤ الذى أكل منه .
- فصل : كل ما يقبل التعليم ، ويمكن
 الاصطياد به ... فعلمه حكم
 ٢٦٥ ، ٢٦٦ الكلب فى إباحة صيده .
- فصل : هل يجب غسل أثر فم الكلب من
 ٢٦٦ الصيد ؟ فيه وجهان ...
- ١٧٠٣ - مسألة : (وإذا أرسل البازى ، وما أشبهه ،
 فصاد ، وقتل ، أكل وإن أكل من
 ٢٦٦ ، ٢٦٧ الصيد ؛ لأن تعليمه بأن يأكل)
- ١٧٠٤ - مسألة : (ولا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود ،
 ٢٦٧ ، ٢٦٨ إذا كان بيضا ؛ لأنه شيطان)
- ١٧٠٥ - مسألة : (وإذا أدرك الصيد وفيه روح ، فلم يذكه
 ٢٦٨ ، ٢٦٩ حتى مات ، لم يؤكل)
- ١٧٠٦ - مسألة : (فإن لم يكن معه ما يذكيه به ، أشلى
 الصائد له عليه ، حتى يقتله ،
 ٢٦٩ فيؤكل)
- ١٧٠٧ - مسألة : (وإذا أرسل كلبه ، فأصاب معه غيره ،
 لم يؤكل إلا أن يدرك فى الحياة ،
 ٢٧٠ - ٢٧٣ فيذكى)

- فصل : إن أرسل كلبه ، وأرسل مجوسى
 ٢٧٢ ، ٢٧١ كلبه ، فقتلا صيدا ، لم يحل ...
- فصل : إن أرسل مسلم كلبه ، وأرسل
 مجوسى كلبه ، فرد كلب المجوسى
 الصيد إلى كلب المسلم ، فقتله ،
 ٢٧٢ حل أكله .
- فصل : إذا صاد المجوسى بكلب مسلم ، لم
 يباح صيده ... وإن صاد المسلم
 بكلب مجوسى ، فقتل ، حل
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ صيده .
- فصل : إذا أرسل جماعة كلابا ، وسموا ،
 فوجدوا الصيد قتيلا .. حل
 أكله . فإن اختلفوا فى قاتله ، ...
 ٢٧٣ فهو بينهم على السواء ...
- ١٧٠٨ - مسألة : (وإذا سمى ، ورمى صيدا ، فأصاب
 ٢٧٣ - ٢٧٥ غيره ، جاز أكله)
- فصل : إن رأى سوادا ، أو سمع حسا ،
 فظنه آدميا ، أو ... فرماه فقتله ،
 ٢٧٥ فإذا هو صيد ، لم يباح .
- ١٧٠٩ - مسألة : (وإذا رماه ، فغاب عن عينه ، فوجد
 ميتا ، وسهمه فيه ، ولا أثر به غيره ،
 ٢٧٥ - ٢٧٨ حل أكله)
- ١٧١٠ - مسألة : (وإذا رماه ، فوقع فى ماء ، أو تردى فى
 ٢٧٨ ، ٢٧٩ جبل ، لم يؤكل)

- فصل : فإن رمى طائرا في الهواء أو ... ،
 ٢٧٩ ، ٢٧٨ : فوق إلى الأرض ، فمات ، حل :
 ١٧١١ - مسألة : (وإذا رمى صيدا ، فقتل جماعة ، فكله
 ٢٧٩ حلال)
 فصل : قال أحمد : لا بأس بصيد
 ٢٧٩ الليل ...
 ١٧١٢ - مسألة : (وإذا رمى صيدا ، فأبان منه عضوا ، لم
 يأكل ما أبان منه ، ويأكل ما سواه ،
 ٢٨٠ ، ٢٨١ في إحدى الروايتين ...)
 فصل : قال أحمد : ... عن الحسن ، أنه
 ٢٨١ كان لا يرى بالطريدة بأسا ...
 ١٧١٣ - مسألة : (وكذلك إذا نصب المناجل للصيد)
 ٢٨١ ، ٢٨٢ فصل : أما ما قتلته الشبكة أو الحبل ، فهو
 ٢٨٢ محرم .
 ١٧١٤ - مسألة : (وإذا صاد بالمعراض ، أكل ما قتل
 ٢٨٢ ، ٢٨٣ بحده ، ولم يأكل ما قتل بعرضه)
 فصل : حكم سائر آلات الصيد حكم
 المعراض ، في أنها إذا قتلت
 بعرضها ، لم تجز ، لم يبح
 ٢٨٣ الصيد ...
 ١٧١٥ - مسألة : (وإذا رمى صيدا فعقره ، ورماه آخر
 فأنثته ، ورماه آخر فقتله ، لم يؤكل ،
 وكان لمن أثبتته القيمة مجروحا على
 ٢٨٣ - ٢٨٨ قاتله)

- فصل : إذا رمى صيدا فأثبته ، ثم رماه آخر
فأصابه ، لم تخل رمية الأول من
قسمين ... ٢٨٤ - ٢٨٦
- فصل : إن رمياه معا فقتلاه ، كان حلالا ،
وملكاه ... ٢٨٦
- فصل : إذا رمى صيدا فأصابه ، وبقي على
امتناعه حتى دخل دار إنسان
فأخذه ، فهو لمن أخذه ... ٢٨٧
- فصل : قال أصحابنا : إذا تعلق صيد في
شرك إنسان أو شبكه ، ملكه ... ٢٨٧ ، ٢٨٨
- ١٧١٦ - مسألة : (ومن كان في سفينة ، فوثبت سمكة ،
فسقطت في حجره ، فهي له دون
صاحب السفينة) ٢٨٨
- فصل : فإن كانت السمكة وثبت بسبب
فعل إنسان لقصد الصيد ...
فهذا للصائد دون من وقع في
حجره ... ٢٨٨
- ١٧١٧ - مسألة : (ولا يصاد السمك بشيء نجس) ٢٨٨ ، ٢٨٩
- فصل : كره الصيد بالخراطيم ، وكل شيء
فيه الروح ... فإن اصطاد ،
فالصيد مباح . ٢٨٩
- ١٧١٨ - مسألة : (ولا يؤكل صيد مرتد ، ولا ذبيحته ،
وإن تدنّ بدين أهل الكتاب) ٢٨٩
- ١٧١٩ - مسألة : (ومن ترك التسمية على الصيد عامدا أو

- سأها ، لم يؤكل ، وإن ترك التسمية
على الذبيحة عامدا ، لم تؤكل ، وإن
تركها سأها ، أكلت) ٢٨٩ - ٢٩١
- فصل : التسمية على الذبيحة معتبرة حال
الذبح ، أو قريبا منه ، كما تعتبر على
الطهارة . ٢٩٠ ، ٢٩١
- فصل : إن سمي الصائد على صيد ،
فأصاب غيره ، حل . وإن سمي
على سهم ثم ألقاه ، وأخذ غيره
فرمى به ، لم يبيح ما صاد به ... ٢٩١
- ١٧٢٠ - مسألة : (وإذا ند بعيره ، فلم يقدر عليه ، فرماه
بسهم أو نحوه ، مما يسيل به دمه ،
فقتله ، أكل) ٢٩١ - ٢٩٣
- ١٧٢١ - مسألة : (والمسلم والكتاني في كل ما وصفت
سواء) ٢٩٣ - ٢٩٥
- فصل : لا فرق بين العدل والفساق من
المسلمين وأهل الكتاب ... ٢٩٣
- فصل : لا فرق بين الحرى والذمى ، في
إباحة ذبيحة الكتاني منهم وتحريم
ذبيحة من سواه ... ٢٩٣ ، ٢٩٤
- فصل : فإن كان أحد أبوى الكتاني ممن لا
تحل ذبيحته ... لا يحل صيده ولا
ذبيحته ... إذا كان الأب غير

- كتانى ، وإن كان الأب كتابيا فيه
 قولان ... ٢٩٤
- فصل : أما ما ذبحوه لكنائسهم وأعيادهم ،
 فننظر فيه ؛ ... ٢٩٤ ، ٢٩٥
- ١٧٢٢ - مسألة : (ولا يؤكل ما قتل بالبندق أو الحجر ؛
 لأنه موقوذ) ٢٩٥ ، ٢٩٦
- ١٧٢٣ - مسألة : (ولا يؤكل صيد المجوسى وذبيحته ، إلا
 ما كان من حوت ، فإنه لا ذكاة له) ٢٩٦ - ٢٩٨
- فصل : وحكم سائر الكفار ...
 وغيرهم ، حكم المجوسى ، فى تحريم
 ذبائحهم وصيدهم ، ... ٢٩٨
- فصل : قال أحمد : وطعام المجوسى ليس به
 بأس أن يؤكل ، وإذا أهدي إليه أن
 يقبل ، إنما تكره ذبائحهم ، أو
 شئء فيه دسم . ٢٩٨
- ١٧٢٤ - مسألة : (وكذلك كل ما مات من الحيتان فى
 الماء ، وإن طفا) ٢٩٨ - ٣٠١
- فصل : يباح أكل الجراد بإجماع أهل
 العلم . ٣٠٠
- فصل : ويباح أكل الجراد بما فيه ، وكذلك
 السمك ، يجوز أن يقلى من غير أن
 يشق جوفه ... ٣٠٠
- فصل : سئل أحمد عن السمك يلقى فى
 النار ؟ فقال : ما يعجبنى .

الصفحة

- والجراد؟ فقال: ما يعجبني، ... ٣٠١ - ٣٠٠
- ١٧٢٥ - مسألة: (وذكاة المقدور عليه من الصيد والأنعام
في الحلق واللثة) ٣٠٤ - ٣٠١
- ١٧٢٦ - مسألة: (ويستحب أن ينحر البعير ، ويذبح ما
سواه) ٣٠٦ - ٣٠٤
- فصل: ويسن الذبح بسكين حاد ... ٣٠٥
- فصل: قال أحمد: لا تؤكل المصبورة، ولا
المجتمعة . ٣٠٦، ٣٠٥
- ١٧٢٧ - مسألة: (فإن ذبح ما ينحر ، أو نحر ما يذبح
فجائز) ٣٠٦
- ١٧٢٨ - مسألة: (فإذا ذبح فأق على المقاتل ، فلم تخرج
الروح حتى وقعت في الماء ، أو
وطيء عليها شيء، لم يؤكل) ٣٠٧، ٣٠٦
- ١٧٢٩ - مسألة: (وإذا ذبحها من قفاها ، وهو مخطيء ،
فأنت السكين على موضع ذبحها ،
وهي في الحياة ، أكلت) ٣٠٨، ٣٠٧
- فصل: فإن ذبحها من قفاها اختيارا فقد
ذكرنا عن أحمد ، أنها لا تؤكل . ٣٠٨
- فصل: فإن ذبحها من قفاها ، فلم يعلم هل
كانت فيها حياة مستقرة قبل قطع
الحلقوم والمرى أو لا ؟ فإن كان
الغالب بقاء ذلك ... فالأولى
إباحته ... وإن كانت الآلة
كألة ... لم يبح ... ٣٠٨

- ١٧٣٠ - مسألة : (وذكاتها ذكاة جنينها ، أشعر أو لم يشعر)
 ٣٠٨ - ٣١٠
 فصل : استحباب أبو عبد الله أن يذبحه وإن خرج ميتا ...
 ٣١٠
 فصل : إن خرج حيا حياة مستقرة ، يمكن أن يذكى ، فلم يذكه حتى مات ، فليس يذكى .
 ٣١٠
 ١٧٣١ - مسألة : (ولا يقطع عضو مما ذكى حتى تزهر نفسه)
 ٣١٠
 فصل : ويكره سلخ الحيوان قبل أن يبرد ...
 ٣١٠
 فصل : إن قطع من الحيوان شئ ، وفيه حياة مستقرة ، فهو ميتة ...
 ٣١٠
 ١٧٣٢ - مسألة : (وذبيحة من أطاق الذبح من المسلمين وأهل الكتاب حلال ، إذا سموا ، أو نسوا التسمية)
 ٣١١ - ٣١٣
 فصل : إذا ذبح الكتاني ما حرم الله عليه ، ... فظاهر كلام أحمد والخرقي إباحته ...
 ٣١٢ ، ٣١٣
 فصل : إن ذبح شيئا يزعم أنه محرم عليه ، ولم يثبت أنه محرم عليه ، حل ...
 ٣١٣
 ١٧٣٣ - مسألة : (فإن كان أخرس ، أو مأ إلى السماء)
 ٣١٣
 ١٧٣٤ - مسألة : (وإن كان جنبا ، جاز أن يسمى ويذبح)
 ٣١٤ ، ٣١٥

- فصل : المنخقة ، والموقوذة ، والمتردية ،
والنطيحة ، وأكيلة السبع ، وما
أصابها مرض فماتت به ، محرمة ،
٣١٥ ، ٣١٤ إلا أن تدرك ذكاتها .
- ١٧٣٥ - مسألة : (واحرم من الحيوان ، ما نص الله تعالى
عليه في كتابه ، وما كانت العرب
تسميه طيبا فهو حلال ، وما كانت
تسميه خبيثا فهو محرم ...)
٣١٧ ، ٣١٦
- فصل : القنفذ حرام ... وكرهه مالك ،
وأبو حنيفة .
٣١٧
- ١٧٣٦ - مسألة : (وبسنة رسول الله ﷺ الحمر الأهلية)
٣١٧ - ٣١٩ فصل : البغال حرام عند كل من حرم الحمر
الأهلية ...
٣١٩
- فصل : ألبان الحمر محرمة ، في قول
أكثرهم ...
٣١٩
- ١٧٣٧ - مسألة : (وكل ذى ناب من السباع ، ...)
٣١٩ - ٣٢٢ فصل : لا يباح أكل القرد .
٣٢٠
- فصل : ابن آوى ، والثمس ، وابن عرس ،
حرام .
٣٢٠ ، ٣٢١
- فصل : اختلفت الرواية في الثعلب ،
فأكثر الروايات عن أحمد تحريمه .
٣٢١
- فصل : الفيل محرم ...
٣٢١ فصل : أما الدب ، فينظر فيه ؛ ...
٣٢٢ ، ٣٢١

الصفحة

- ١٧٣٨ - مسألة : (وكل ذى مخلب من الطير ، ...) ٣٢٢ - ٣٣٠
- فصل : يحرم منها ما يأكل الجيف ،
- ٣٢٣ كالنسور ...
- فصل : يحرم الخطاف ، والخشاف
- ٣٢٣ والخفاش وهو الوطواط .
- فصل : ما عدا ما ذكرناه ، فهو مباح ، ... ٣٢٣ ، ٣٢٤
- فصل : تباح لحوم الخيل كلها ، عرابها
- ٣٢٤ ، ٣٢٥ وبراذينها .
- فصل : الأرنب مباحة . ٣٢٥ ، ٣٢٦
- فصل : يباح الوبر ... وقال القاضى : هو
- ٣٢٦ محرم .
- فصل : سئل أحمد عن اليربوع ، فرخص
- ٣٢٦ فيه ...
- فصل : يباح من الطيور ما لم نذكره فى
- ٣٢٧ ، ٣٢٨ المحرمات .
- فصل : قال أحمد : أكره لحوم الجلالة
- ٣٢٨ ، ٣٢٩ وألبانها .
- فصل : تزول الكراهة بحبسها اتفاقا .
- ٣٢٩ واختلف فى قدره ...
- فصل : يكره ركوب الجلالة ... ٣٢٩
- فصل : تحرم الزروع والثمار التى سقطت
- ٣٣٠ النجاسات ، أو سممت بها .
- ١٧٣٩ - مسألة : (ومن اضطر إلى الميتة ، فلا يأكل منها إلا
- ٣٣٠ - ٣٣٣ ما يؤمن معه الموت)

- فصل : هل يجب الأكل من الميتة على المضطر ؟ فيه وجهان ... ؛ ٣٣١ ، ٣٣٢
- فصل : تباح المحرمات عند الاضطراب إليها ، في الحضر والسفر جميعا ... ٣٣٢ ، ٣٣٣
- فصل : ليس للمضطر في سفر المعصية الأكل من الميتة ... ٣٣٣
- فصل : هل للمضطر التزود من الميتة ؟ على روايتين ، ... ٣٣٣
- ١٧٤٠ - مسألة : (ومن مر بثمره ، فله أن يأكل منها ، ولا يحمل) ٣٣٣ - ٣٣٦
- فصل : عن أحمد في الأكل من الزرع روايتان ؛ ... ٣٣٦
- فصل : عن أحمد في حلب لبن الماشية روايتان ؛ ... ٣٣٦
- ١٧٤١ - مسألة : (ومن اضطر ، فأصاب الميتة وخبز لا يعرف مالكة ، أكل الميتة) ٣٣٧ - ٣٣٩
- فصل : إذا وجد المضطر من يطعمه ويسقيه ، لم يحل له الامتناع من الأكل والشرب ، ولا العدول إلى أكل الميتة ... ٣٣٧
- فصل : إن وجد طعاما مع صاحبه ، فامتنع من بذله له ، أو يبيعه منه ، ووجد ثمنه ، لم يجوز له مكابرتة عليه ، وأخذه منه ... ٣٣٧ ، ٣٣٨

- فصل : إن وجد الحرم ميتة وصيدا ، أكل الميتة ... ٣٣٨
- فصل : إذا ذبح الحرم الصيد عند الضرورة ، جاز له أن يشبع منه . ٣٣٨
- فصل : إن لم يجد المضطر شيئا ، لم ييح له أكل بعض أعضائه . ٣٣٨
- فصل : إن لم يجد إلا آدميا يحقون الدم ، لم ييح له قتله إجماعا ، ولا إتلاف عضو منه ، مسلما كان أو كافرا ... ٣٣٨ ، ٣٣٩
- ١٧٤٢ - مسألة : (فإن لم يصب إلا طعاما لم يعمه مالكة ، أخذه قهرا ليجب به نفسه ، وأعطاه ثمنه ، إلا أن يكون بصاحبه مثل ضروره) ٣٣٩ ، ٣٤٠
- فصل : إذا اشتدت الخمصة في سنة المجاعة ، وأصابت الضرورة خلقا كثيرا ... وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكفاية عياله ، لم يلزمه بذله للمضطرين ، وليس لهم أخذه منه ... ٣٤٠
- ١٧٤٣ - مسألة : (ولا بأس بأكل الضَّب والضبع) ٣٤٠ - ٣٤٢
- فصل : أما الضبع ، فرويت الرخصة فيها عن سعد ... ٣٤١ ، ٣٤٢

- ١٧٤٤ - مسألة : (ولا يؤكل الترياق ، لأنه يقع فيه من
لحوم الحيات) ٣٤٣ ، ٣٤٢
- فصل : لا يجوز التداوى بمحرم ، ولا بشيء
فيه محرم ... ٣٤٣
- فصل : يجوز أكل الأطعمة التي فيها الدود
والسوس ... إذا لم تقذره نفسه ،
وطابت به ... ٣٤٣
- ١٧٤٥ - مسألة : (ولا يؤكل الصيد إذا رمى بسهم
مسموم ، إذا علم أن السهم أعان
على قتله) ٣٤٣ ، ٣٤٤
- ١٧٤٦ - مسألة : (وما كان مأواه البحر ، وهو يعيش في
البر ، لم يؤكل إذا مات في بر أو بحر) ٣٤٤ - ٣٤٧
- فصل : أما ما لا يعيش إلا في الماء ،
كالسمك وشبهه ، فإنه يباح بغير
ذكاة . ٣٤٥
- فصل : كل صيد البحر مباح ، إلا
الضفدع ... ٣٤٥ ، ٣٤٦
- فصل : كلب الماء مباح ... ٣٤٦
- فصل : قيل لأبي عبد الله : يكره الجرئ ؟
قال : لا ... ٣٤٦ ، ٣٤٧
- فصل : عن أحمد في السمكة توجد في بطن
سمكة أخرى أو ... ٣٤٧
- ١٧٤٧ - مسألة : (وإذا وقعت النجاسة في مائع ،
كالدهن وما أشبهه ، نجس ،

- واستصبح به إن أحب ، ولم يحل أكله
ولا ثمنه (٣٤٧ - ٣٥٩)
- فصل : أما شحوم الميتة ، وشحوم
الخنزير ، فلا يجوز الانتفاع به ... ٣٤٩
- فصل : إذا استصبح بالزيت النجس ،
فدخانته نجس ... ٣٤٩ ، ٣٥٠
- فصل : سئل أحمد عن خباز خبز خبزاً ،
فباع منه ، ثم نظر في الماء الذي
عجن منه ، فإذا فيه فأرة ؟ فقال :
لا يبيع الخبز من أحد ... ٣٥٠
- فصل : قال أحمد : لا أرى أن يطعم كلبه
المعلم الميتة ، ... ٣٥٠
- فصل : قال أحمد : أكره أكل الطين ، ولا
يصح فيه حديث ... ٣٥٠ ، ٣٥١
- فصل : يكره أكل البصل ، والثوم
والكراث ... وكل ذى رائحة
كريبة ، ... ٣٥١ ، ٣٥٢
- فصل : يكره أكل الغدة ، وأذن
القلب ... ٣٥٢
- فصل : قيل لأبي عبد الله : الجبن ؟ قال :
يؤكل من كل ... ٣٥٢
- فصل : لا يجوز أن يشتري الجوز الذى
يتقامر به الصبيان ، ولا البيض
الذى يتقامرون به يوم العيد ؟ ... ٣٥٢

- فصل : قال أحمد : والضيافة على كل المسلمين ، ... ٣٥٢ - ٣٥٤
- فصل : قال المروذي : سألت أبا عبد الله ، قلت : تكره الخبز الكبار ؟ قال : نعم ، أكرهه . ٣٥٤ ، ٣٥٥
- فصل : تستحب التسمية عند الطعام ، وحمد الله عند آخره . ٣٥٥ ، ٣٥٦
- فصل : يأكل يمينه ، ويشرب بها . ٣٥٦ ، ٣٥٧
- فصل : قال مهنا : سألت أحمد ، عن حديث عائشة ، عن النبي ﷺ قال : « لا تقطعوا اللحم بالسكين ، فإن ذلك صنيع الأعاجم » . فقال : ليس بصحيح ، ولا نعرف هذا . ٣٥٧
- فصل : روى عن ابن عباس قال : لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ في طعام ولا شراب ، ولا يتنفس في الإناء . ٣٥٧ ، ٣٥٨
- فصل : سئل أبو عبد الله عن غسل اليد بالنخالة ؟ فقال : لا بأس به ، نحن نفعله . ٣٥٨
- فصل : عن أنس ، أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عباد ، فجاء بخبز وزيت فأكل ، ... ٣٥٨ ، ٣٥٩

- ١٧٤٨ - مسألة : (والأضحية سنة ، لا يستحب تركها لمن
يقدر عليها)
٣٦٢ - ٣٦٠
فصل : الأضحية أفضل من الصدقة
بقيمتها .
٣٦٢ ، ٣٦١
١٧٤٩ - مسألة : (ومن أراد أن يضحي ، فدخل العشر ،
فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئا)
٣٦٣ ، ٣٦٢
١٧٥٠ - مسألة : (وتحجزى البدنة عن سبعة ، وكذلك
البقرة)
٣٦٧ - ٣٦٣
فصل : لا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته
شاة واحدة ، أو بقرة ، أو بدنة .
٣٦٦ ، ٣٦٥
فصل : أفضل الأضاحي البدنة ، ثم
البقرة ، ثم الشاة ، ثم شرك في بدنة
ثم شرك في بقرة .
٣٦٧ ، ٣٦٦
فصل : يسن استئمان الأضحية
واستحسانها .
٣٦٧
١٧٥١ - مسألة : (ولا يحجزى إلا الجذع من الضأن ،
والثني من غيره)
٣٦٨ ، ٣٦٧
فصل : ولا يحجزى في الأضحية غير بهيمة
الأنعام .
٣٦٨
١٧٥٢ - مسألة : (والجذع من الضأن ماله ستة أشهر ،
ودخل في السابغ)
٣٦٩ ، ٣٦٨
١٧٥٣ - مسألة : (ويجتنب في الضحايا العوراء البين

- وإن كان لا يضر بها ... أو كان
 ٣٧٦ بقاؤه أنفع لها ... لم يجوز له أخذه .
- ١٧٥٦ - مسألة : (وإيجابها أن يقول : هي أضحية) ٣٧٧
- ١٧٥٧ - مسألة : (ولو أوجبنا ناقصة ، ذبحها ، ولم تجزئه) ٣٧٨ ، ٣٧٧
- ١٧٥٨ - مسألة : (ولا تباع أضحية الميت في دينه ،
 ٣٧٩ ، ٣٧٨ ويأكلها ورثته)
- فصل : اختلفت الرواية ، هل تجوز
 ٣٧٩ ، ٣٧٨ التضحية عن اليتيم من ماله ؟ ...
- ١٧٥٩ - مسألة : (والاستحباب أن يأكل ثلث أضحيته ،
 ويهدي ثلثها ، ويتصدق بثلثها ،
 ٣٨١ - ٣٧٩ ولو أكل أكثر جاز)
- فصل : ويجوز إدخال لحوم الأصاحي فوق
 ٣٨١ ثلاث .
- ٣٨١ فصل : ويجوز أن يطعم منها كافرا .
- ١٧٦٠ - مسألة : (ولا يعطى الجازر بأجرته شيئا منها) ٣٨٢ ، ٣٨١
- ١٧٦١ - مسألة : (وله أن ينتفع بجلدها ، ولا يجوز أن
 ٣٨٣ ، ٣٨٢ يبيعه ، ولا شيئا منها)
- ١٧٦٢ - مسألة : (ويجوز أن يبدل الأضحية إذا أوجبها
 ٣٨٤ ، ٣٨٣ بخير منها)
- ١٧٦٣ - مسألة : (وإذا مضى من نهاره يوم الأضحية مقدار
 صلاة العيد وخطبته ، فقد حل
 الذبح إلى آخر يومين من أيام التشريق
 ٣٨٨ - ٣٨٤ نهارا ، ولا يجوز ليلا)

- فصل : إذا فات وقت الذبح ، ذبح
الواجب قضاء ... وهو مخير في
التطوع . ٣٨٧ ، ٣٨٨
- فصل : وإذا وجبت الأضحية بإيجابه لها ،
فضلت أو سرت بغير تفریط منه ،
فلا ضمان عليه . ٣٨٨
- ١٧٦٤ - مسألة : (فإن ذبح قبل ذلك لم يجزئه ، ولزمه
البدل) ٣٨٨ ، ٣٨٩
- ١٧٦٥ - مسألة : (ولا يستحب أن يذبحها إلا مسلم ، وإن
ذبحها بيده كان أفضل) ٣٨٩ ، ٣٩٠
- ١٧٦٦ - مسألة : (ويقول عند الذبح : بسم الله ، والله
أكبر . وإن نسي فلا يضره) ٣٩٠
- ١٧٦٧ - مسألة : (وليس عليه أن يقول عند الذبح عمن ؛
لأن النية تجزئ) ٣٩٠ - ٣٩٢
- فصل : إن عين أضحية ، فذبحها غيره بغير
إذنه ، أجزأت عن صاحبها ... ٣٩١
- فصل : إذا نذر أضحية في ذمته ، ثم
ذبحها ، فله أن يأكل منها . ٣٩١ ، ٣٩٢
- فصل : لا يضحى عما في البطن . ٣٩٢
- ١٧٦٨ - مسألة : (ويجوز أن يشترك السبعة ، فيضحوا
بالبذنة والبقرة) ٣٩٢ ، ٣٩٣
- فصل : يجوز للمشتركين قسمة اللحم . ٣٩٢ ، ٣٩٣
- ١٧٦٩ - مسألة : (والعقيقة سنة ...) ٣٩٣ - ٣٩٥

فصل : العقيقة أفضل من الصدقة

٣٩٥

بقيمتها .

١٧٧٠ - مسألة : (عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة) ٣٩٥ ، ٣٩٦

١٧٧١ - مسألة : (ويذبح يوم السابع) ٣٩٦ - ٣٩٩

فصل : يستحب أن يخلق رأس الصبي يوم

٣٩٧ ، ٣٩٨

السابع ، ويسمى .

٣٩٨ ، ٣٩٩

فصل : يكره أن يلطخ رأسه بدم .

١٧٧٢ - مسألة : (ويحجب فيها من العيب ما يحجب في

٣٩٩ ، ٤٠٠

الأضحية)

١٧٧٣ - مسألة : (وسيلها في الأكل والهذية والصدقة

٤٠٠ - ٤٠٣

سيلها ، إلا أنها تطبخ أجدا لا)

فصل : قال أحمد : يباع الجلد والرأس

٤٠١

والسقط ، ويتصدق به .

فصل : قال بعض أهل العلم : يستحب

للوالد أن يؤذن في أذن ابنه حين

٤٠١ ، ٤٠٢

يولد .

فصل : قال أصحابنا : لا تسن الفرعة ولا

٤٠٢ ، ٤٠٣

العتيرة .

٤٠٤ - ٤٣٤

كتاب السبق والرمى

١٧٧٤ - مسألة : (والسبق في النصل والحافر والخف لا

٤٠٦ - ٤٠٨

غير)

١٧٧٥ - مسألة : (وإذا أراد أن يستبقا ، أخرج أحدهما ،

٤٠٨ - ٤١٢ ولم يخرج الآخر ...)

٤٠٩ فصل : المسابقة عقد جائز .

٤٠٩ ، ٤١٠ فصل : يشترط أن يكون العوض معلوما .

فصل : إن شرط أن يطعم السبق أصحابه ،

٤١٠ فالشرط فاسد .

فصل : إذا كان المخرج غير المتسابقين ،

فقال لهما أو لجماعة : أيكم سبق

٤١٠ ، ٤١١ فله عشرة . جاز .

فصل : إذا قال لعشرة : من سبق منكم فله

٤١١ ، ٤١٢ عشرة . صح .

١٧٧٦ - مسألة : (وإن أخرجا جميعا ، لم يجز إلا أن يدخل

بينهما محلا يكافئ فرسه

٤١٢ - ٤٣٣ فرسيهما ...)

فصل : يشترط في المسابقة بالحيوان تحديد

٤١٤ - ٤١٦ المسافة ...

فصل : يشترط في الرهان أن تكون الدابتان

٤١٦ من جنس واحد .

فصول في المناضلة : وهي المسابقة في الرمي

٤١٦ - ٤١٩ بالسهم .

٤١٩ - ٤٢١ فصل : المناضلة على ثلاثة أضرب ؛ ...

فصل : الثالث أن يقولوا : أينأصاب خمسا

٤٢١ من عشرين ، فهو سابق ...

- فصل : فإن شرطاً لإصابة موضع من
٤٢٢ ، ٤٢١ الهدف ...
- فصل : السنة أن يكون لهما غرضان يرميان
٤٢٣ ، ٤٢٢ أحدهما ...
- فصل : إن شرطاً أن يرميا أرشاقاً كثيرة ،
٤٢٤ ، ٤٢٣ جاز .
- فصل : فإن أراد أحدهما التطويل ،
والتشاغل عن الرمي بما لا حاجة
٤٢٤ إليه ... منع من ذلك ...
- فصل : إذا تشاح في موضع الوقوف ، فإن
كان ما طلبه أحدهما أولى ... قدم
٤٢٤ قول مَنْ طلب ...
- فصل : يجوز عقد النضال على جماعة .
٤٢٤ - ٤٢٦
- فصل : إذا أخرج أحد الزعيمين السبق من
عنده ، فسبق حزبه ، لم يكن على
٤٢٦ حزبه شيء .
- فصل : متى كان النضال بين حزينين ،
اشتراط كون الرشق يمكن قسمه
٤٢٦ بينهم بغير كسر .
- فصل : إذا كانوا حزينين ، فدخل معهم
رجل لا يعرفونه في أحد الحزبين ،
وكان يحسن الرمي ، جاز ...
٤٢٦ ، ٤٢٧
- فصل : لا يجوز أن يقولوا : نقرع فمن
٤٢٧ خرجت قرعته ، فهو السابق .

- فصل : إذا تناضل اثنان ، وأخرج أحدهما
السبق ، فقال أجنبي : أنا
٤٢٧ شريكك في الغنم والغرم ...
فصل : لو فضل أحد المتناضلين صاحبه ،
فقال المفضل : اطرح فضلك ،
٤٢٧ وأعطيك ديناراً . لم يجز .
فصل : إذا كان شرطهما حواصل ، ...
اعتد بها كيفما وجدت . ٤٢٧ ، ٤٢٨
فصل : إن أطارت الريح الغرض ، فوقع
السهم في موضعه ، فإن كان
شرطهما حواصل ، احتسب له
به ... ٤٢٨ .
فصل : إذا رمى فأخطأ لعارض ؛ ... لم
يحتسب عليه بذلك السهم . ٤٢٨ ، ٤٢٩
فصل : إن كان شرطهما خواسق ، ...
٤٣٠ ، ٤٢٩ فصل : إن شرطاً خاسقاً ، فوقع السهم في
ثقب في الغرض ... نظرت ... ٤٣٠
فصل : إذا قال رجل لآخر : ارم هذا
السهم ، فإن أصبت به ، فلك
درهم . صح ، وكان جعالة . ٤٣٠ ، ٤٣١
فصل : إذا عقدا النضال ، ولم يذكر
قوساً ، فظاهر كلام القاضى ، أنه
يصح . ٤٣١ ، ٤٣٢

- فصل : ظاهر كلام أحمد إباحة الرمي
بالقوس الفارسية .
٤٣٣ ، ٤٣٢
- ١٧٧٧ - مسألة : (ولا يجوز إذا أرسل الفرسان أن يجنب
أحدهما إلى فرسه فرسا ، يحرضه على
العدو ، ولا يصيح به وقت
سباقه ...)
٤٣٤ ، ٤٣٣
- كتاب الأيمان
٥٠٥ - ٤٣٥
- فصل : وتصح من كل مكلف مختار قاصد
إلى اليمين ، ولا تصح من غير
مكلف ...
٤٣٦
- فصل : وتصح اليمين من الكافر ، وتلزمه
الكفارة بالحنث ...
٤٣٦
- فصل : لا يجوز الحلف بغير الله تعالى ،
وصفاته ...
٤٣٦ - ٤٣٨
- فصل : يكره الإفراط في الحلف بالله
تعالى .
٤٤٠ ، ٤٣٩
- فصل : الأيمان تنقسم خمسة أقسام .
٤٤٤ - ٤٤٤
- فصل : متى كانت اليمين على فعل واجب ،
أو ترك محرم ، كان حلها محرما .
٤٤٥ ، ٤٤٤
- ١٧٧٨ - مسألة : (ومن حلف أن يفعل شيئا ، فلم يفعله ،
أو لا يفعل شيئا ، ففعله ، فعليه
الكفارة)
٤٤٦ ، ٤٤٥
- ١٧٧٩ - مسألة : (وإن فعله ناسيا ، فلا شيء عليه إذا

- ٤٤٦ - ٤٤٨ كانت اليمين بغير الطلاق والعناق)
فصل : وإن فعله غير عالم بالخلوف
٤٤٧ عليه ، ...
٤٤٧ ، ٤٤٨ فصل : المكره على الفعل ينقسم قسمين .
١٧٨٠ - مسألة : (ومن حلف على شيء ، وهو يعلم أنه
كاذب ، فلا كفارة عليه ؛ لأن الذي
أتى به أعظم من أن تكون فيه
الكفارة)
٤٤٨ ، ٤٤٩
١٧٨١ - مسألة : (والكفارة إنما تلزم من حلف يريد عقد
اليمين)
٤٤٩ ، ٤٥٠
١٧٨٢ - مسألة : (ومن حلف على شيء يظنه كما حلف ،
فلم يكن ، فلا كفارة عليه ؛ لأنه من
لغو اليمين)
٤٥١ ، ٤٥٢
١٧٨٣ - مسألة : (واليمين المكفرة ، أن يحلف بالله عز
وجل ، أو باسم من أسمائه)
٤٥٢ - ٤٦٠
فصل : القسم بصفات الله تعالى ،
٤٥٣ - ٤٥٥ كالقسم بأسمائه .
فصل : وإن قال : وحق الله . فهي يمين
٤٥٥ مكفرة .
فصل : وإن قال : لعمر الله . فهي يمين
٤٥٥ - ٤٥٧ موجبة للكفارة .
فصل : وإن قال : وأيم الله ، أو أيمين الله .
٤٥٧ فهي يمين موجبة للكفارة .

- فصل : حروف القسم ثلاثة ؛ الباء ...
 ٤٥٨ ، ٤٥٧ والواو ... والتاء ...
- فصل : وإن أقسم بغير حرف القسم ،
 فقال : الله لأقومن . بالجر أو
 ٤٥٩ ، ٤٥٨ النصب ، كان يمينا .
- فصل : يجاب القسم بأربعة أحرف ؛
 حرفان للنفي ، ... وحرفان
 ٤٦٠ ، ٤٥٩ للإثبات .
- فصل : فإن قال : لاها الله . ونوى اليمين ،
 ٤٦٠ فهي يمين .
- ١٧٨٤ - مسألة : (أو بآية من القرآن)
 ٤٦١ ، ٤٦٠ فصل : وإن حلف بالمصحف ، انعقدت
 ٤٦١ يمينه .
- ١٧٨٥ - مسألة : (بصدقة ملكه ، أو بالحج)
 ٤٦٢ ، ٤٦١
- ١٧٨٦ - مسألة : (أو بالعهد)
 ٤٦٤ ، ٤٦٣
- ١٧٨٧ - مسألة : (أو بالخروج من الإسلام)
 ٤٦٥ ، ٤٦٤
- فصل : إن قال : هو يستحل الخمر والزنى
 إن فعل . ثم حث ... فهو
 ٤٦٥ كالحلف بالبراءة من الإسلام ...
- فصل : لا يجوز الحلف بالبراءة من
 ٤٦٥ الإسلام .
- ١٧٨٨ - مسألة : (أو بتحريم مملوكه ، أو شيء من ماله)
 ٤٦٧ - ٤٦٥
- ١٧٨٩ - مسألة : (أو يقول : أقسم بالله ، أو أشهد بالله ،
 ٤٧٠ - ٤٦٧ أو أعزم بالله)

- فصل : إن قال : أحلف بالله ، أو أول
 بالله ... فهو يمين ... ٤٦٨ ، ٤٦٩
- فصل : فإن قال : أقسمت ، أو آليت
 أو ... ولم يذكر بالله ، فعن أحمد
 روايتان ؟ ... ٤٦٩ ، ٤٧٠
- فصل : وإن قال : أعزم ، أو عزمت . لم
 يكن قسما . ٤٧٠
- ١٧٩٠ - مسألة : (أو بأمانة الله) ٤٧٠ - ٤٧٢
- فصل : فإن قال : والأمانة لا فعلت . ونوى
 الحلف بأمانة الله ، فهي يمين
 مكفرة ... وإن أطلق ، فعلى
 روايتين ... ٤٧١ ، ٤٧٢
- فصل : يكره الحلف بالأمانة . ٤٧٢
- فصل : لا تتعقد اليمين بالحلف بمخلوق . ٤٧٢
- ١٧٩١ - مسألة : (ولو حلف بهذه الأشياء كلها على شيء
 واحد ، فحنث ، فعليه كفارة
 واحدة) ٤٧٢ - ٤٧٤
- فصل : إذا حلف يميناً واحدة على أجناس
 مختلفة ... فحنث في الجميع ،
 فكفارة واحدة . ٤٧٤
- ١٧٩٢ - مسألة : (ولو حلف على شيء واحد يمينين
 مختلفي الكفارة ، لزمته في كل واحدة
 من اليمينين كفارتها) ٤٧٥

- ١٧٩٣ - مسألة : (ومن حلف بحق القرآن ، لزمته بكل آية كفارة يمين)
٤٧٦ ، ٤٧٥
- ١٧٩٤ - مسألة : (وعن أبي عبد الله ، في من حلف بنحر ولده روايتان ؛ ...)
٤٧٩ - ٤٧٦
- فصل : وإن نذر ذبح نفسه ، أو أجنبى ، ففيه ... عن أحمد روايتان ...
٤٧٨
- فصل : قال أحمد ، في امرأة نذرت نحر ولدها ، ولها ثلاثة أولاد : تذبح عن كل واحد كبشاً ، وتكفر يميناً .
٤٧٩ ، ٤٧٨
- ١٧٩٥ - مسألة : (ومن حلف بعق ما يملك ، فحنث ، عتق عليه كل ما يملك ...)
٤٧٩ - ٤٨١
- فصل : فأما إن قال : إن فعلتُ ، فله على أن أعتق عبدي أو أحرره ... لم يعتق بحنثه ، وكفر كفارة يمين ...
٤٨٠
- فصل : وإذا حنث ، عتق عليه عبده وإماؤه ... وعن أحمد رواية أخرى ...
٤٨٠
- فصل : فإن قال : عبد فلان حر ، إن دخلت الدار . ثم دخلها ، لم يعتق العبد .
٤٨٠ ، ٤٨١
- فصل : فإن قال : إن فعلت كذا ، فمال فلان صدقة أو ... فليس ذلك يمين ، ولا تجب به كفارة .
٤٨١
- ١٧٩٦ - مسألة : (ومن حلف فهو مخير في الكفارة قبل

- الحنث وبعده ، ... إلا في الظهار
 ٤٨٣ - ٤٨١ (والحرام ، فعليه الكفارة قبل الحنث)
 فصل : فأما التكفير قبل اليمين ، فلا يجوز
 ٤٨٣ عند أحد من العلماء .
 فصل : والتكفير قبل الحنث وبعده سواء في
 ٤٨٣ الفضيلة .
 فصل : إن كان الحنث في اليمين محظورا ،
 فعجل الكفارة بعده ، ففيه
 ٤٨٣ وجهان ؛ ...
 ١٧٩٧ - مسألة : (وإذا حلف ، فقال : إن شاء الله
 تعالى . فإن شاء فعل ، وإن شاء
 ترك ، ولا كفارة عليه ، إذا لم يكن بين
 ٤٨٤ - ٤٨٧ الاستثناء واليمين كلام)
 فصل : يشترط أن يستثنى بلسانه ، ولا
 ٤٨٥ ، ٤٨٦ ينفعه الاستثناء بالقلب .
 فصل : واشترط القاضي أن يقصد
 ٤٨٦ الاستثناء .
 فصل : يصح الاستثناء في كل يمين
 ٤٨٦ مكفرة .
 فصل : فإن قال : والله لأشربن اليوم ، إلا أن
 يشاء الله ... لم يحنث بالشرب ولا
 ٤٨٦ ، ٤٨٧ بتركه ...
 فصل : وإن قال : والله لأشربن اليوم ، إن

- شاء زيد . فشاء زيد ، لزمه
 ٤٨٧ الشرب ...
- ١٧٩٨ - مسألة : (وإذا استثنى في الطلاق والعتاق ،
 فأكثر الروايات عن أبي عبد الله ، ...
 أنه توقف عن الجواب ، وقد قطع في
 ٤٨٨ موضع ، أنه لا ينفعه الاستثناء)
- ١٧٩٩ - مسألة : (وإذا قال : إن تزوجت فلانة ، فهي
 طالق . لم تطلق إن تزوج بها ، وإن
 قال : إن ملكت فلانا فهو حر .
 ٤٨٨ - ٤٩٠ فملكه ، صار حرا)
- ١٨٠٠ - مسألة : (ولو حلف أن لا ينكح فلانة ، أو : لا
 اشترى فلانة . فنكحها نكاحا
 فاسدا ، أو اشتراها شراءا فاسدا ، لم
 ٤٩٠ - ٤٩٤ يحنث)
- ٤٩١ فصل : الماضي والمستقبل سواء في هذا .
- فصل : إن حلف لا يبيع ، فباع يباع فيه
 ٤٩١ الخيار ، حنث .
- فصل : إن حلف لا يبيع ، أو لا يزوج ،
 فأوجب البيع والنكاح ، ولم يقبل
 ٤٩١ ، ٤٩٢ المتزوج والمشتري ، لم يحنث .
- فصل : إن حلف لا يتزوج ، حنث بمجرد
 ٤٩٢ ، ٤٩٣ الإيجاب والقبول الصحيح .
- فصل : إذا حلف : لا تسريت . فوطئ
 ٤٩٣ جاريته ، حنث .

- فصل : إذا حلف لا يهب له ، فأهدى إليه ، أو أعمره ، حنث . ٤٩٣ ، ٤٩٤
- ١٨٠١ - مسألة : (ولو حلف أن لا يشتري فلانا ، أو لا يضربه ، فوكل في الشراء والضرب ، حنث) ٤٩٥ ، ٤٩٦
- فصل : وإن حلف ليطلقن زوجته ، أو لا يطلقها ، فوكل منطلقها ، أو ... ، برّ ، وحنث . ٤٩٦
- فصل : إن حلف لا يضرب امرأته ، فلطمها ، أو لكمها ، أو ... حنث . ٤٩٦
- ١٨٠٢ - مسألة : (ومن حلف بعق ، أو طلاق ، أن لا يفعل شيئا ، ففعله ناسيا ، حنث) ٤٩٧
- ١٨٠٣ - مسألة : (وإذا حلف ، فتأول في يمينه ، فله تأويله إذا كان مظلوما ، وإن كان ظالما ، لم ينفعه تأويله ؛ ...) ٤٩٧ - ٥٠٥
- فصل : المستحيل نوعان ؛ أحدهما ، مستحيل عادة ... والثاني ، المستحيل عقلا ... ٥٠١ ، ٥٠٢
- فصل : فإن قال : والله ليفعلن فلان كذا ، أو لا يفعل . أو حلف على حاضر ... فأحثه ، ولم يفعل ، فالكفارة على الحالف . ٥٠٢ ، ٥٠٣

- فصل : ثبت أن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم . ٥٠٣
- فصل : يستحب إجابة من سأل بالله . ٥٠٤
- فصل : إذا قال : حلفت . ولم يكن حلف . قال أحمد : هي كذبة ، ليس عليه يمين . ٥٠٤
- فصل : إذا حلف على ترك شيء ، أو حرمة ، لم يصير محرما . ٥٠٥
- باب الكفارات ٥٠٦ - ٥٤٢
- ١٨٠٤ - مسألة : (ومن وجبت عليه بالحنث كفارة يمين ، فهو مخير ؛ إن شاء أطعم عشرة مساكين ...) ٥٠٦ - ٥٠٩
- ١٨٠٥ - مسألة : (لكل مسكين مئذ من حنطة أو دقيق ، أو رطلان خبزاً ، أو مدان تمراً أو شعيراً) ٥٠٩ - ٥١١
- فصل : والأفضل إخراج الحب . ٥١١
- فصل : يجب أن يكون المخرج في الكفارة سالماً من العيب ... ٥١١
- ١٨٠٦ - مسألة : (ولو أعطاهم مكان الطعام أضعاف قيمته ورقاً ، لم يجزه) ٥١١ ، ٥١٢
- ١٨٠٧ - مسألة : (ويعطى من أقاربه من يجوز أن يعطيه من زكاة ماله) ٥١٢ ، ٥١٣
- فصل : وكل من يمنع من الزكاة ... يمنع أخذ الكفارة . ٥١٢ ، ٥١٣

- ١٨٠٨ - مسألة : (ومن لم يصب إلا مسكينا واحدا ، ردّد عليه في كل يوم تسعة عشر أيام) ٥١٣ - ٥١٥
- فصل : إن أطعم كل يوم مسكينا ، حتى أكمل العشرة ، أجزأه ... ٥١٤
- فصل : إن أطعم مسكينا في يوم واحد من كفارتين ، ففيه وجهان ... ٥١٥
- ١٨٠٩ - مسألة : (وإن شاء كسا عشرة مساكين ...) ٥١٥ - ٥١٧
- فصل : ويجوز أن يكسوهم من جميع أصناف الكسوة . ٥١٦ ، ٥١٧
- فصل : الذين تجزئ كسوتهم ، هم المساكين الذين يجزئ إطعامهم . ٥١٧
- ١٨١٠ - مسألة : (وإن شاء أعتق رقبة مؤمنة ، قد صلت وصامت ...) ٥١٧ - ٥٢٢
- فصل : لا يجزئ إعتاق الجنين . ٥١٩ ، ٥٢٠
- فصل : فإن أعتق غائبا ثعلم حياته ... ٥٢٠
- صح ، ... ٥٢٠
- فصل : وإن أعتق غيره عنه بغير أمره ، لم يقع عن المعتق عنه ، ... ، ولا يجزئ عن كفارته ... ٥٢٠ - ٥٢٢
- ١٨١١ - مسألة : (ولو اشتراها بشرط العتق ، فأعتقها في الكفارة ، عتقت ، ولم تجزئه عن الكفارة) ٥٢٢ ، ٥٢٣

- فصل : لو قال له رجل : أعتق عبدك عن
كفارتك ، ولك عشرة دنانير .
٥٢٣ ، ٥٢٢ ففعل ، لم يجزئه عن الكفارة ...
- فصل : إذا اشترى عبدا ينوى إعاقته عن
كفارتة ، فوجد به عيبا لا يمنع من
الإجزاء في الكفارة ، ...
٥٢٣ أجزاءه ...
- ١٨١٢ - مسألة : (ولو اشترى بعض من يعتق عليه إذا
ملكه ، ينوى بشرائه الكفارة ،
٥٢٣ - ٥٢٥ عتق ، ولم يجزئه)
- فصل : إذا ملك نصف عبد ، فأعتقه عن
كفارتة ، عتق ... ولم يجزئه عن
٥٢٤ ، ٥٢٥ كفارتة ...
- فصل : وإن كان العبد كله له ، فأعتق
جزءا منه معينا ، أو مشاعا ، عتق
٥٢٥ جميعه ...
- فصل : إذا قال : إن ملكت فلانا ، فهو
حر ... فاشتراه ينوى العتق ...
٥٢٥ عتق ...
- ١٨١٣ - مسألة : (ولا تجزئ في الكفارة أم ولد)
٥٢٥ فصل : ولد أم الولد الذي ولدته بعد كونها أم
٥٢٥ ولد ، حكمه حكمها .
- ١٨١٤ - مسألة : (ولا مكاتب قد أدى من كتابته شيئا)
٥٢٦ ١٨١٥ - مسألة : (ويجزئ المدبر)
٥٢٦ ، ٥٢٧

- ١٨١٦ - مسألة : (والخصى) ٥٢٧
- ١٨١٧ - مسألة : (وولد الزنى) ٥٢٧ ، ٥٢٨
- ١٨١٨ - مسألة : (فإن لم يجد من هذه الثلاثة واحدا ،
أجزأه صيام ثلاثة أيام متتابعة) ٥٢٨ ، ٥٢٩
- ١٨١٩ - مسألة : (ولو كان الحائض عبدا ، لم يكفر بغير
الصيام) ٥٢٩ - ٥٣٢
- فصل : إذا أعتق العبد عبدا عن كفرته ...
ثبت ولاؤه للعبد الذى أعتقه ...
ولا يرث ... ٥٣١
- فصل : ليس للسيد منع عبده من التكفير
بالصيام . ٥٣٢ ، ٥٣١
- ١٨٢٠ - مسألة : (ولو حنث وهو عبد ، فلم يكفر حتى
عتق ، فعليه الصوم ، لا يجزئه غيره) ٥٣٣ ، ٥٣٢
- فصل : من نصفه حر حكمه فى التكفير
حكم الحر الكامل . ٥٣٣
- ١٨٢١ - مسألة : (ويكفر بالصوم من لم يفضل عن قوته
وقوت عياله ، يومه وليته ، مقدار ما
يكفر به) ٥٣٣ - ٥٣٥
- فصل : فإن ملك ما يكفر به ، وعليه دين
مثله ، هو مطالب به ، فلا كفارة
عليه ... ٥٣٤
- فصل : فإن كان له مأل غائب ، أو دين
يرجو وفاءه ، لم يكفر بالصيام . ٥٣٤ ، ٥٣٥

- ١٨٢٢ - مسألة : (ومن له دار لا غنى له عن سكنها ، أو دابة يحتاج إلى ركوبها ، أو خادم يحتاج إلى خدمته ، أجزأه الصيام في الكفارة)
٥٣٦ ، ٥٣٥
- فصل : من له عقار يحتاج إلى أجرته ... فله التكفير بالصيام ...
٥٣٦
- ١٨٢٣ - مسألة : (ويجزئه إن أطعم خمسة مساكين ، وكسا خمسة)
٥٣٦ - ٥٣٨
- فصل : إن أطعم المسكين بعض الطعام ، وكساه بعض الكسوة ، لم يجزئه ...
٥٣٨
- ١٨٢٤ - مسألة : (ولو أعتق نصفى عبيد ، أو نصفى أمتين ، أو نصف عبد وأمة ، أجزأ عنه)
٥٣٨ ، ٥٣٩
- ١٨٢٥ - مسألة : (وإن أعتق نصف عبد ، وأطعم خمسة مساكين ، أو كساهم ، لم يجزئه)
٥٣٩ ، ٥٤٠
- فصل : ولو أطعم بعض المساكين ، أو ... ولم يكن له ما يتم به الكفارة ، فصام عن الباقي ، لم يجزئه ؛ ...
٥٣٩ ، ٥٤٠
- ١٨٢٦ - مسألة : (ومن دخل في الصوم ، ثم أيسر ، لم يكن عليه الخروج من الصوم إلى العتق ، والإطعام ، إلا أن يشاء)
٥٤٠ - ٥٤٢
- في هذه المسألة فصلان :
أحدهما : أنه إذا شرع في الصوم ، ثم قدر

- على العتق أو الإطعام أو الكسوة ،
 ٥٤٠ ، ٥٤١ . لم يلزمه الرجوع إليها .
- الفصل الثاني : أنه إن أحب الانتقال إلى
 ٥٤١ الأعلى ، فله ذلك ، ...
- فصل : لو وجبت الكفارة على موسر
 ٥٤١ فأعسر ، لم يجزئه الصيام .
- فصل : الكفارة في حق العبد والحر ،
 والرجل والمرأة ، والمسلم والكافر ،
 ٥٤١ ، ٥٤٢ . سواء .
- باب جامع الأيمان
 ٥٤٣ - ٦٢٠
- ١٨٢٧ - مسألة : (ويرجع في الأيمان إلى النية)
 ٥٤٣ - ٥٤٥ فصل : من شرط انصراف اللفظ إلى ما
 ٥٤٤ ، ٥٤٥ نواه ، احتمال اللفظ له .
- ١٨٢٨ - مسألة : (فإن لم ينو شيئا ، رجع إلى سبب الإيمان وما
 ٥٤٥ - ٥٤٧ هيجهما)
- فصل : إن اختلف السبب والنية ...
 ٥٤٦ ، ٥٤٧ قدمت النية على السبب ...
- ١٨٢٩ - مسألة : (ولو حلف أن لا يسكن دارا هو
 ساكنها ، خرج من وقته ، وإن تخلف
 ٥٤٧ - ٥٥١ عن الخروج من وقته ، حنث)
- فصل : وإن أقام لنقل متاعه وأهله ، لم
 ٥٤٧ ، ٥٤٨ يحنث ...
- فصل : إن أكرهه على المقام ، لم يحنث ...
 ٥٤٨ ، ٥٤٩

- فصل : إن حلف لا يساكن فلانا ،
فالحكم في الاستدامة على ما ذكرنا
٥٥٠ ، ٥٤٩ . في الحلف على السكنى .
- فصل : إن حلف : لا ساكنت فلانا في
هذه الدار . فقسمها
حجرتين ... ثم سكنا فيهما ، لم
يبحث ... ٥٥٠ ، ٥٥١
- فصل : إن حلف ليخرجن من هذه الدار ،
اقتضت يمينه الخروج بنفسه
وأهله ... ٥٥١
- ١٨٣٠ - مسألة : (ولو حلف لا يدخل دارا ، فحمل
فأدخلها ، ولم يمكنه الامتناع ، لم
يبحث) ٥٥١ - ٥٥٦
- فصل : إن أكره بالضرب ونحوه على
دخولها ، فدخلها ، لم يبحث ، في
أحد الوجهين ... ٥٥٢
- فصل : إن رقى فوق سطحها ، حنث ... ٥٥٢ ، ٥٥٣
- فصل : فإن تعلق بغصن شجرة في
الدار ، لم يبحث . ٥٥٣
- فصل : إن حلف أن لا يضع قدمه في
الدار ، فدخلها راكباً أو
ماشياً ... ، حنث ... ٥٥٣ ، ٥٥٤
- فصل : إن حلف لا يدخل هذه الدار من

- بابها ، فدخلها من غير الباب ، لم
يبحث ... ٥٥٤
- فصل : إن حلف لا يدخل دار فلان ،
فدخل دارا مملوكة له ، أو دارا
يسكنها بأجرة ... حث . ٥٥٤ ، ٥٥٥
- فصل : لو حلف لا يركب دابة فلان ،
فركب دابة استأجرها فلان ،
حث ... ٥٥٥
- فصل : إن حلف لا يدخل دار هذا العبد ،
أو ... فدخل دارا جعلت برسمه ،
أو ... حث ... ٥٥٥ ، ٥٥٦
- ١٨٣١ - مسألة : (ولو حلف أن لا يدخل دارا ، فأدخل
يده أو ... شيئا منه ، حث . ولو
حلف أن يدخل ، لم يبر حتى يدخل
بجميعه ...) ٥٥٦ - ٥٥٩
- ١٨٣٢ - مسألة : (ومن حلف أن لا يلبس ثوبا هو لابس ،
نزع من وقته ، فإن لم يفعل ، حث) ٥٥٩ - ٥٦٣
- فصل : إن حلف لا يتزوج ، ولا يتطيب ...
فاستدام ذلك ، لم يبحث ... ٥٦٠
- فصل : إن حلف أن لا يدخل دارا هو فيها ،
فأقام فيها ، ففيه وجهان ؛
أحدهما ، يبحث ... ٥٦٠ ، ٥٦١
- فصل : فإن حلف لا يضاجع امرأته على
فراش ، وهما متضاجعان ،
فاستدام ذلك ، حث . ٥٦١
- فصل : إن حلف لا يلبس هذا الثوب ،

- وكان رداء في حال حلفه ، فارتدى
 به ، أو ... وليس به ، حنث . ٥٦١ ، ٥٦٢
- فصل : إن حلف ليلبس امرأته حليا ،
 فألبسها خاتما من فضة ، أو ... بر
 في يمينه ... ٥٦٢ ، ٥٦٣
- ١٨٣٣ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه
 زيد ، فأكل طعاما اشتراه زيد وبكر ،
 حنث ، إلا أن يكون أراد أن لا ينفرد
 أحدهما بالشراء) ٥٦٣ ، ٥٦٤
- فصل : إن حلف لا يلبس من غزل فلانة ،
 فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها ،
 حنث . ٥٦٤
- ١٨٣٤ - مسألة : (ولو حلف لا يزورها ، أو لا يكلمهما ،
 فزار أو كلم أحدهما ، حنث ، إلا أن
 يكون أراد ألا يجتمع فعله بهما) ٥٦٥ ، ٥٦٦
- فصل : إن قال : أنت طالق ، إن كلمت
 زيدا وعمرأ . أو : عبدى حر ، ...
 لم يقع الطلاق ولا العتق إلا
 بتكليمهما . ٥٦٥ ، ٥٦٦
- فصل : من حلف على فعل شيئين ...
 ففعل بعض ما حلف عليه ...
 يخرَّج على روايتين ... ٥٦٦
- ١٨٣٥ - مسألة : (ولو حلف أن لا يلبس ثوبا ، فاشترى به
 أو بثمنه ثوبا ، فلبسه ، حنث إذا كان

- ومن امتن عليه بذلك الثوب ،
وكذلك إن انتفع بثمرته (٥٦٦ ، ٥٦٧)
- فصل : فإن فعل شيئاً عليه فيه لها مئة سوى
الانتفاع بالثوب ، ويعوضه ، ...
لم يحث ... (٥٦٧)
- فصل : إن امتنت عليه امرأته بثوب ،
فحلف أن لا يلبسه ، قطعاً لمثتها ،
... ولبسه على وجه لا مئة لها
فيه ... على وجهين ... (٥٦٧)
- ١٨٣٦ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأوى مع زوجته في دار ،
فأوى معها في غيرها ، حث إذا كان
أراد جفاء زوجته ...) (٥٦٨ ، ٥٦٩)
- فصل : إن برها بهدية أو غيرها ... لم
يحث ... (٥٦٨ ، ٥٦٩)
- فصل : فإن حلف أن لا يدخل عليها بيتاً ،
فدخل عليها فيما ليس ببيت ،
فحكمها حكم المسألة التي
قبلها ... (٥٦٩ ، ٥٧٠)
- ١٨٣٧ - مسألة : (ولو حلف أن يضرب عبده في غد ،
فمات الخائف من يومه ، فلا حث
عليه ، وإن مات العبد ، حث) (٥٧٠ - ٥٧٢)
- فصل : إن قال : والله لأشربن ماء هذا
الكوز غداً . فاندقق اليوم ، ...
فهو على نحو مما ذكرنا في العبد ... (٥٧٢)
- ١٨٣٨ - مسألة : (ومن حلف أن لا يكلمه حيناً ، فكلمه
قبل الستة أشهر ، حث) (٥٧٢ - ٥٧٥)

- فصل : فإن حلف لا يكلمه حقبا ، فذلك
ثمانون عاما ... ٥٧٣
- فصل : فإن حلف أن لا يكلمه زمنا ، أو
وقتا ... ، بر بالقليل والكثير ... ٥٧٣ ، ٥٧٤
- فصل : فإن حلف لا يكلمه الدهر ، أو
الأبد ، أو الزمان . فذلك على
الأبد . ٥٧٤
- فصل : وإن حلف على أيام ، فهى
ثلاثة ؛ ... ٥٧٤ ، ٥٧٥
- ١٨٣٩ - مسألة : (ولو حلف أن يقضيه حقه فى وقت ،
فقضاه قبله ، لم يحث ، إذا كان أراد
بيمينه أن لا يجاوز ذلك الوقت) ٥٧٥ - ٥٧٨
- فصل : فأما غير قضاء الحق ، كأكل
شئ ، أو شربه ... ونحوه ، فمتى
عين وقته ... لم يبر إلا بفعله فى
وقته . ٥٧٥ ، ٥٧٦
- فصل : من حلف لا يبيع ثوبه بعشرة ،
فباعه بها أو بأقل منها ، حث . ٥٧٦ ، ٥٧٧
- فصل : فإن حلف ليقضينه حقه فى غد ،
فمات الحالف فى يومه ، لم يحث . ٥٧٧
- فصل : إن حلف ليقضينه عند رأس
الهلal ، أو مع رأسه ، ... فقضاه
عند غروب الشمس من ليلة
الشهر ، بر فى يمينه ... ٥٧٧ ، ٥٧٨

١٨٤٠ - مسألة : (ولو حلف أن لا يشرب ماء هذا الإناء ،

فشرب بعضه ، حنث ، إلا أن يكون

أراد أن لا يشربه كله) ٥٧٨ - ٥٨٠

فصل : فإن حلف : لا شرب من

الفرات . فشرب من مائه ،

حنث ... ٥٧٩

فصل : إن حلف لا يشرب من ماء

الفرات ، فشرب من نهر يأخذ

منه ، حنث ... ٥٧٩ ، ٥٨٠

١٨٤١ - مسألة : (ولو قال : والله لا فارقتك حتى أستوفى

حقى منك . فهرب منه ، لم يحنث .

ولو قال : لا افترقنا . فهرب منه ،

حنث) ٥٨٠ - ٥٨٢

فصل : فأما إن قال : لا فارقتنى حتى

أستوفى حقى منك . نظرت ؟ ... ٥٨٢

فصل : إن كانت يمينه : لا افترقنا . فهرب

منه المحلوف عليه ، حنث ... ٥٨٢

فصل : إن حلف : لا فارقتك حتى أوفيك

حقك . فأبرأه الغريم منه ... على

وجهين ... ٥٨٢

فصل : والفرقة في هذا كله ، ماعذه الناس

فراقا في العادة ... ٥٨٢

١٨٤٢ - مسألة : (ولو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا

- بإذنه ، فذلك على كل مرة ، إلا أن
يكون نوى مرة)
٥٨٣ - ٥٨٦ فصل : وإن قال : إن خرجت بغير إذنى ،
فأنت طالق . فأذن لها ، ثم نهاها ،
٥٨٤ - ٥٨٥ فخرجت ، طلقت ...
فصل : فإن حلف عليها أن لا تخرج من
هذه الدار إلا بإذنه ، فصعدت
سطحها ، أو ... لم يحنث ... ٥٨٦
١٨٤٣ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأكل هذا الرطب ،
فأكله تمرا ، حنث . وكذلك كل ما
تولد من ذلك الرطب)
٥٨٦ - ٥٨٩ فصل : إن قال : والله لا كلمت سعدا
زوج هند ... فطلق الزوجة ، ...
٥٨٩ وكلمهم ... حنث ...
فصل : متى نوى يمينه فى شيء من هذه
الأشياء ... فيمينه على مانواه ... ٥٨٩
١٨٤٤ - مسألة : (ولو حلف أن لا يأكل تمرا ، فأكل رطباً ،
لم يحنث)
٥٨٩ - ٥٩٨ فصل : ولو حلف لا يأكل عنبا ، فأكل زيبيا
أو دبسا أو ... لم يحنث . ٥٨٩
فصل : فإن حلف لا يأكل رطباً ، فأكل
منصفاً ، ... حنث ... ٥٩٠
فصل : إن حلف لا يأكل لبنا ، فأكل من
لبن الأنعام ، أو ... حنث ... ٥٩٠ ، ٥٩١

- فصل : إن حلف لا يأكل شعيرا ، فأكل
حنطة فيها حبات شعير ،
٥٩١ حنث ...
- فصل : إن حلف لا يأكل فاكهة ، حنث
بأكل كل ما يسمى فاكهة ... ٥٩٢ ، ٥٩١
- فصل : فأما القشاء ، و ... فهو من
الخضر ، ... وفي البطيخ
٥٩٣ ، ٥٩٢ وجهان ...
- فصل : إن حلف لا يأكل أدما ، حنث
بأكل كل ما جرت العادة بأكل
٥٩٤ ، ٥٩٣ الخبز به ...
- فصل : إن حلف لا يأكل طعاما ، حنث
بأكل كل ما يسمى طعاما ... ٥٩٥ ، ٥٩٤
- فصل : فإن حلف لا يأكل قوتا ، فأكل
خبزا ، أو ... حنث . ٥٩٦
- فصل : إن حلف لا يملك مالا ، حنث
بملك كل ما يسمى مالا . ٥٩٦ - ٥٩٨
- ١٨٤٥ - مسألة : (وإن حلف لا يأكل لحما ، فأكل
الشحم ، أو المخ ، أو الدماغ ، لم
يحنث ، إلا أن يكون أراد اجتناب
الدهن ، فيحنث بأكل الشحم) ٥٩٨ - ٦٠٠
- فصل : ولا يحنث بأكل الآلية . ٦٠٠ ، ٥٩٩
- فصل : إن أكل المرق لم يحنث . ٦٠٠

- فصل : إن أكل رأساً ، أو كارعاً ، فقد روى
 عن أحمد ، ... لا يحنث ... ٦٠٠
- ١٨٤٦ - مسألة : (وإن حلف لا يأكل الشحم ، فأكل
 اللحم ، حنث ؛ ...) ٦٠١
- فصل : يحنث بالأكل من الآلية ، في ظاهر
 كلام الخرق ... ٦٠١
- ١٨٤٧ - مسألة : (وإن حلف لا يأكل لحماً ، ولم يرد لحماً
 بعينه ، فأكل من لحم الأنعام ، أو
 الطائر ، أو السمك ، حنث) ٦٠١ - ٦٠٧
- فصل : يحنث بأكل اللحم المحرم ، ... ٦٠٢ ، ٦٠٣
- فصل : الأسماء تنقسم ستة أقسام .. ٦٠٣ - ٦٠٧
- ١٨٤٨ - مسألة : (وإذا حلف لا يأكل سويقاً ، فشربه ،
 أو لا يشربه ، فأكله ، حنث ، إلا أن
 تكون له نية) ٦٠٧ - ٦٠٩
- فصل : إن حلف لا يشرب شيئاً ، فمضه
 ورمى به ، فقد روى عن
 أحمد ... : لا يحنث ... ٦٠٨ ، ٦٠٩
- فصل : إن حلف أياً كلاً أكلة ، ... لم يبر
 حتى يأكل ما يعده الناس أكلة . ٦٠٩
- ١٨٤٩ - مسألة : (ومن حلف بالطلاق ألا يأكل تمره ،
 فوقع في تمر فأكل منه واحدة ، منع
 من وطء زوجته حتى يعلم أنها ليست
 التي وقعت اليمين عليها ...) ٦٠٩ ، ٦١٠

- ١٨٥٠ - مسألة : (وإن حلف أن يضربه عشرة أسواط ، فجمعها ، فضربه بها ضربة واحدة ، لم يبر في يمينه) ٦١٠ - ٦١٢
- ٦١٢ فصل : لا يبر حتى يضربه ضرباً يؤله ... ١٨٥١ - مسألة : (ولو حلف أن لا يكلمه ، فكتب إليه ، أو أرسل إليه رسولا ، حنث ، إلا أن يكون أراد أن لا يشافهه) ٦٢٠ - ٦١٢
- ٦١٤ فصل : إن أشار إليه ، فقيه وجهان ؛ ... ٦١٤ فصل : فإن كلم غير المخلوف عليه ، بقصد إسماع المخلوف عليه ، فقال أحمد : يحنث ... ٦١٤ فصل : فإن ناداه بحيث يسمع ، فلم يسمع ... حنث ... ٦١٥ فصل : إن سلم على المخلوف عليه ، حنث ... ٦١٥ فصل : فإن حلف لا يكلمه ، ثم وصل يمينه بكلامه ... يحنث ... ٦١٦ فصل : إن صلى بالمخلوف عليه إماما ، ثم سلم من الصلاة ، لم يحنث . ٦١٦ فصل : إن حلف لا يتكلم ، فقرأ ، لم يحنث ... ٦١٨ - ٦١٦ فصل : إن حلف لا يتكلم ثلاث ليال ... لم يكن له أن يتكلم في الأيام التي بين الليالي ، ولا ... إلا أن ينوى . ٦١٨

- فصل : من حلف أن لا يتكفل بمال ،
فكفل بـيـدن إنسانٍ ...
٦١٨ ... يبحث
- فصل : إن حلف لا يستخدم عبداً ،
فخدمه وهو ساكت ... قال
٦١٨ ، ٦١٩ ... القاضي : إن كان عبده حنث ...
- فصل : إذا حلف رجل بالله لا يفعل شيئاً ،
فقال له آخر : يميني في يمينك . لم
٦١٩ يلزمه شيء ...
- فصل : فإن قال : أيمان البيعة تلزمني ...
٦١٩ ، ٦٢٠
- ٦٢١ - ٦٥٩ كتاب النذور
- ٦٢١ فصل : لا يستحب [النذر] ... ؟
- ١٨٥٢ - مسألة : (ومن نذر أن يطيع الله عز وجل ، لزمه
الوفاء به ، ومن نذر أن يعصيه ، لم
٦٢٢ - ٦٢٩ يعصه ، وكفر كفارة يمين)
- فصل : إن نذر فعل طاعة ، وما ليس
٦٢٩ بطاعة ، لزمه فعل الطاعة ...
- ١٨٥٣ - مسألة : (ومن نذر أن يتصدق بماله كله ، أجزأه
أن يتصدق بثلثه ...)
٦٢٩ - ٦٣٢
- فصل : إذا نذر الصدقة بمعين من ماله ، أو
٦٣١ ، ٦٣٢ مقدر ... يجوز ثلثه ...
- فصل : إذا نذر الصدقة بقدر من المال ،

- فأبرأ غريمه من قدره ، ... ، لم
٦٣٢ ... يجزئته
- ١٨٥٤ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم ، وهو شيخ كبير لا يطيق الصيام ، كفر كفارة يمين ، وأطعم لكل يوم مسكينا)
٦٣٢ - ٦٣٤
- فصل : إن عجز لعارض يُرجى زواله ...
انتظر زواله ، ولا تلزمه كفارة ولا غيرها ...
٦٣٣ ، ٦٣٤
- فصل : إن نذر غير الصيام ، فعجز عنه ، فليس عليه إلا الكفارة ...
٦٣٤
- ١٨٥٥ - مسألة : (وإذا نذر صياما ، ولم يذكر عددا ، ولم ينو ، فأقل ذلك صيام يوم ، وأقل الصلاة ركعتان)
٦٣٤ ، ٦٣٥
- ١٨٥٦ - مسألة : (وإذا نذر المشى إلى بيت الله الحرام ، لم يجزئه إلا أن يمشى في حج أو عمرة ، فإن عجز عن المشى ، ركب ، وكفر كفارة يمين)
٦٣٥ - ٦٤١
- فصل : فإن نذر الحج راكبا ، لزمه الحج كذلك ...
٦٣٧
- فصل : إذا نذر المشى إلى بيت الله ، أو الركوب إليه ، ولم يرد بذلك حقيقة المشى والركوب ... لزمه إتيانه ...
٦٣٨
- فصل : إذا نذر المشى إلى البلد الحرام ، أو بقعة منه ... لزمه الحج أو عمرة .
٦٣٨ ، ٦٣٩
- فصل : إن نذر المشى إلى بيت الله تعالى ...

- ولم يعينه ، انصرف إلى بيت الله
الحرام ... ٦٣٩
- فصل : إن نذر المشى إلى مسجد النبي
ﷺ ، أو المسجد الأقصى ، لزمه
ذلك . ٦٣٩ ، ٦٤٠
- فصل : إذا نذر الصلاة في المسجد الحرام ،
لم تجزئه الصلاة في غيره . ٦٤٠
- فصل : إن أفسد الحج المنذور ماشيا ،
وجب القضاء ماشيا ... ٦٤٠ ، ٦٤١
- ١٨٥٧ - مسألة : (وإذا نذر عتق رقبة ، فهي التي تجزئ
عن الواجب ، إلا أن يكون نوى رقبة
بعينا) ٦٤١ - ٦٤٤
- فصل : إذا نذر هديا مطلقا ، لم يجزئه إلا ما
يجزئ في الأضحية . ٦٤١ ، ٦٤٢
- فصل : من نذر هديا ، لزمه إيصاله إلى
مساكين الحرم ... ٦٤٢ ، ٦٤٣
- فصل : إن نذر أن يهدي إلى غير مكة ، ...
أو يذبح بها ، لزمه الذبح ،
وإيصال ما أهده إلى ذلك
المكان ... ٦٤٣ ، ٦٤٤
- فصل : إن نذر الذبح بمكة ، فهو كنذر
الهدى إليها ... ٦٤٤
- ١٨٥٨ - مسألة : (وإذا نذر صيام شهر من يوم يقدم
فلان ، فقدم أول يوم من شهر

- رمضان ، أجزاءه صيامه لرمضان
ونذره) ٦٤٤ ، ٦٤٥
- فصل : نقل عن أحمد ، في من نذر أن يحج
العام ، وعليه حجة الإسلام
روايتان ؟ ... ٦٤٥
- فصل : إن قال : لله على أن أصوم شهرا .
فتوى صيام شهر رمضان لنذره
ورمضان ، لم يجزئه ... ٦٤٥
- ١٨٥٩ - مسألة : (وإذا نذر أن يصوم يوم يقدم فلان ،
فقدم يوم فطر ، أو أضحى ، لم
يصمه ، وصام يوما مكانه ، وكفر
كفارة يمين) ٦٤٥ - ٦٤٨
- فصل : إن قال : لله على صوم يوم العيد .
فهذا نذر معصية ... ٦٤٧ ، ٦٤٨
- ١٨٦٠ - مسألة : (وإن وافق قدومه يوما من أيام التشريق ،
صامه ، في إحدى الروايتين عن أبي
عبد الله ...) ٦٤٨ - ٦٥٠
- فصل : إن قال : لله على صوم يوم يقدم فلان
أبدا . أو ... لزمه ذلك في
المستقبل ... ٦٤٨ ، ٦٤٩
- فصل : إذا نذر صوم سنة بعينها ، لم يدخل
في نذره رمضان ... ٦٤٩ ، ٦٥٠
- ١٨٦١ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم شهرا متابعا ، ولم

- يسمه ، فمرض في بعضه ، فإذا عوفي
بنى ، وكفر كفارة يمين ، وإن أحب
أتى بشهر متتابع ، ولا كفارة عليه ،
وكذلك المرأة ...)
٥٣ - ٦٥٠
فصل : إذا صام شهرا من أول الهلال ،
أجزأه ، ناقصا كان أو تاما ...
٦٥١ ، ٦٥٢
فصل : من نذر صيام شهر ، فهو مخير بين
أن يصوم شهرا بالهلال ...
٦٥٢ ، ٦٥٣
فصل : إذا نذر صيام أشهر متتابة ،
فابتدأها من أول شهر ، أجزأه
صومها بالأهلة .
٦٥٣
١٨٦٢ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم شهر بعينه ، فأفطر
يوما لغير عذر ، ابتدأ شهرا ، وكفر
كفارة يمين)
٦٥٣ - ٦٥٥
فصل : فإن جُنَّ جميع الشهر المعين ، لم
يلزمه قضاء ولا كفارة .
٦٥٤
فصل : لو قال : لله على الحج في عامي
هذا . فلم يحج لعذر أو غيره ،
فعليه القضاء والكفارة .
٦٥٤ ، ٦٥٥
فصل : لو نذر صوم شهر بعينه ، أو الحج
في عام بعينه ، وفعل ذلك قبله ، لم
يجزئه .
٦٥٥
١٨٦٣ - مسألة : (ومن نذر أن يصوم ، فمات قبل أن يأتي

- ٦٥٩ - ٦٥٥ به ، صام عنه ورثته من أقاربه ، وكذلك كل ما كان من نذر طاعة (فصل : من نذر أن يطوف على أربع ، فعليه طوافان . ٦٥٨
- ٦٥٩ فصل : إن نذر صوم الدهر ، لزمه ، ولم يدخل في نذره رمضان ، ولا أيام العيد والتشريق ... ٦٥٩
- ٦٥٩ فصل : صيغة النذر أن يقول : لله على أن أفعل كذا . وإن قال : على نذر كذا . لزمه أيضا ... ٦٥٩

آخر الجزء الثالث عشر
ويليه الجزء الرابع عشر ، وأوله :
كتاب القضاء
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ